

# زَهَائِرُ الْمُحْتَاجِ

إِلَى

## بَيِّنَاتِ الْمُنْتَاجِ

فِي الْفَتْحَةِ عَلَى مَذْهَبِ الْأَمَامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

تَأَلَّفَتْ

شَمْسُ الْقُرُونِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ حَمْدَةَ

ابْنُ شِهَابٍ الْقَيْنِ الرَّمْلِيُّ الْمَنْوُفِيُّ الْمَصْرِيُّ الْأَنْصَارِيُّ

الْمُهَرِّبُ الشَّافِعِيِّ الْقَهْقَرِيُّ الشُّوْقِيُّ الْمَدِينِيُّ الْهَرَمِيُّ

وَلِلْإِسْلَامِ وَالْعِلْمِ وَالْعَرَبِيَّةِ

مَكْتَبَةُ دَارِ الْكِتَابِ











# نَهْائَةُ الْمَحْتَأَجِّ

إِلَى

## شَرْحِ الْمِنْصَلَجِ

فِي الْفَقْهِ عَلَى مَذْهَبِ الْأَمَامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

تَالِيفُ

شَمْسِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْعَبَّاسِ لُحْمَدِينَ حَمَزَةَ

ابْنِ شَهَابٍ الدِّينِ الرَّمْلِيِّ الْمَنْوُفِيِّ الْمُصْرِيِّ الْأَنْصَارِيِّ

الشَّهِيرِ بِالشَّافِعِيِّ الصَّغِيرِ الْمُتَوَفِّقِ ثَلَاثِينَ هِجْرِيَّةً

وَمَعَهُ

١ - حَاشِيَةُ أَبِي الْفَضْلِ نُورِ الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ عَلِيٍّ الشُّبْرَامَلِسِيِّ الْقَاهِرِيِّ  
الْمُتَوَفِّقِ سَنَةِ ١٠٨٧ هـ

٢ - حَاشِيَةُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ الْمَعْرُوفِ بِالْمَغْرِبِيِّ الرَّشِيدِيِّ  
الْمُتَوَفِّقِ سَنَةِ ١٠٩٦ هـ

## الْخُرُوجُ السَّابِعُ

وَالْإِيجَادُ الْفَرْدِيُّ لِلْعَرَبِيِّ      بِمَوْزُونِ سِتْرِ التَّلَاوِيحِ الْعَرَبِيِّ

بِطَبْعَةِ - لُبْنَانَ -

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الثالثة

١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م

فرع أول : بيروت - لبنان - بناية كليوباترا - شارع دكاش .  
Branch 1: Beyrouth- Liban- Imm Kleopatra .  
Rue Dukache.  
هاتف : المكتب ٨٣٦٦٩٦ - ٣٩٥٩٥٦ - ٨٣٦٧٦٦ .  
هاتف مؤقت : ٣٠٧٥٦٥ . المنزل: ٨٣٠٧١١ .  
Tel: Off: 836696- 395956- 836766.307565.  
Domicile: 830711.  
ص . ب: ٧٩٥٧ / ١١  
B.P: 11- 7957 (Mégr : ALTOURAS.  
برقياً: السراة  
Telex: 23644,024 LE TORATH-  
٠٠٣٥٧٤٦٢٥٨٤٨ : فاكس :  
Branch 2: Cyprus- Limassoul.  
فرع ثاني : قبرص - ليماسول .

« مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ »

« حديث مرثد »

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ( فصل ) في بيان الطلاق السني والبدعي

( الطلاق سني ) وهو الجائز ( وبدعي ) وهو الحرام فلا واسطة بينهما على أحد الاصطلاحين ، والمشهور خلافه ، وهو اتقسامه إلى سني وبدعي ولا ولا ، إذ طلاق الصغيرة والآيسة والمختلعة ومن استبان حلها منه ومن لم يدخل بها لاسنة فيه ولا بدعة ( ويحرم البدعي ) لإضرارها أو إضرارها أو الولد به كما يأتي ( وهو ضربان ) أحدهما ( طلاق ) منجز ، وقول الشيخ ولو في طلاق رجعي ، ، وهي تمتد بالأكراه مبنى على مرجوح وهو استثنائها العدة ( في حيض ) أو نفاس ( ممسومة ) أي موطوءة ولو في الدبر أو مستخلعة مائه المحترم وقد علم ذلك إجماعاً ، ولغير ابن عمر الآتي وتضررها بطول العدة إذ بقية دمها غير محسوب منها ، ومن ثم لم يحرم في حيض حامل تمتد بوضعه ، ويبحث الأذرعى حله في أمة قال لها سيدها إن طلقك الزوج اليوم فأنت حرة ، فسألت زوجها فيه لأجل الحق فطلقها لأن دوام الرق أضرب بها من تطويل العدة وقد لا يسمح به السيد أو يموت بعد ،

### ( فصل ) في بيان الطلاق السني والبدعي

( قوله السني والبدعي ) أي وما يتبع ذلك ( قوله فلا واسطة بينهما ) أي السني والبدعي ( قوله ومن استبان ) أي ظهر ( قوله ويحرم البدعي ) وهو ما وقع في حيض أو نحوه وإلا فظاهر العبارة لا يتخلو عن مساعة إذا فسر البدعي بالحرام لأنه يصير المعنى عليه ويحرم الحرام ( قوله طلاق منجز ) أي لغیر رجعية ليقابل قوله وقول الشارع الخ ولو بسؤال منها أخذنا من قول المصنف ، وقيل إن سأله الخ ( قوله أو مستخلعة مائه ) هل ولو في الدبر أخذنا مما قبله أم سم على حج فيه نظر ، والأقرب نعم ، ثم رأيت في شرح الروض التصريح بما قاله شيخنا ، وعبارة : أو استخلطت مائه المحترم ولو في حيض قبله أو الدبر ( قوله يعتد بوضعه ) مفهومه أنها لو كانت حاملاً من شبهة أو من وطء زنا حرم ، وسياق حكم ذلك في قوله ومنه أيضاً مالمو نكح حاملاً من زنا الخ ( قوله ويبحث الأذرعى الخ ) معتمد ( قوله فسألت زوجها ) مفهومه أنه لو علم الزوج بتعليق السيد فطلقها ليحصل لها الحق لم

### ( فصل ) في بيان الطلاق السني والبدعي

( قوله وقد علم ) إنما قيد به لقول المصنف ويحرم وإلا فاسم البدعة موجود ولو مع عدم العلم كما هو ظاهر

وشمل إطلاقه ماله ابتداءً طلاقاً في حال خيضا ولم يكمله حتى ظهرت فيكون بدعيا ، وبه صرح الصبري ، والأوجه خلافه لما يأتي من أنه لو قال أنت طالق مع آخر حيضك أو في آخره فسنى في الأصح لاستعقابه الشروع في العدة ، واحتزنا بالمنجز عن المعلق بدخول الدار مثلا فلا يكون بدعيا ، لكن ينظر لوقت الدخول ، فإن وجد حالة الطهر فسنى وإلا فبدعى لا ثم فيه هنا . قال الرافعي : ويمكن أن يقال إن وجدت الصفة باختياره أتم بإلقائه في الحيض كإنشائه الطلاق فيه . قال الأذري : إنه ظاهر لاشك فيه وليس في كلامهم ما يخالفه (وقيل إن سأله) أي الطلاق في الحيض (لم يحرم) لرضاعها بطول العدة ، والأصح التحريم لأنها قد تسأله كاذبة كما هو شأنهن ، ولو علق الطلاق باختيارها فأتت به في حال الحيض مختارة . قال الأذري : فيمكن أن يقال هو كما لو طلقها بسؤالها : أي فيحرم أي حيث كان يعلم وجود الصفة حال البعدة وهو ظاهر ، ومن ثم لو تحققت رغبته لم يحرم كما قال (ويجوز خلعها فيه) أي الحيض بعوض لحاجتها إلى خلاصها بالمفارقة حيث افتدت بالمال وقد قال تعالى - فلا جناح عليهما فيما افتدت به - ويكون سنيا للإطلاق إذنه ثابت بن قيس في الخلع على مال من غير استئصال عن حال زوجته (لا) خلع (أجنبي في الأصح) لأن خلعها لا يقتضي اضطرابها إليه ، والثاني يجوز وهو غير بدعي لأن بلل المال يشعر بالضرورة ، ولو أذنت له في اختلاعها اتجه أنه كاختلاعها نفسها إن كان بمالها وإلا فكاختلاع (ولو قال أنت طالق مع) أو في أو عند مثلا (آخر حيضك فسنى في الأصح) لاستعقابه الشروع في العدة ، والثاني بدعي لمصادفته الحيض (أو) أنت طالق (مع) ومثلها ما ذكر (آخر طهر) عينه كما دل عليه قوله (لم يطأها فيه فبدعى على المذهب) المنصوص كما في الروضة ، والمراد به الرجوع لأنه لا يستعقب العدة . والثاني سنى لمصادفته الطهر (و) ثانيهما (طلاق في طهر وطى فيه) ولو في الدبر ، وكالوطء استدخال المني أحرم إن علمه نظير مامر (من قد تميل) لعدم صفوها وبأسها (ولم يظهر حمل) لقوله صلى الله عليه وسلم في خير ابن عمر الآن قبل أن يجامع ، ولأنه قد يشتد نومه إذا ظهر حمل ، إذ الإنسان قد يسمح بطلاق الخمال لا الحامل ، وقد لا يتيسر له ردّها فيقتصر هو والولد . ومن البدعى أيضا طلاق من لها عليه قسم قبل وفائها أو استرضائها ، وبحث ابن الرزمة أن سؤالها هنا مباح وواقفه الأذري ، قال : بل يجب القطع به ، وبه الزركشي

يجز ، وهو ظاهر لأنها قد لا يكون لها غرض ، وقوله فيه : أي الطلاق (قوله والأوجه خلافه) وقياسه أنه لو ابتداء طلاقاً في الطهر وأكمله في الحيض كان بدعيا لأنه لا يستعقب الشروع في العدة وهو ظاهر وإن وقع في كلام الخطيب ما يخالفه (قوله إن وجدت الصفة باختياره) أي كأن علق بفعله ثم فعل (قوله قال الأذري الخ) محتمد (قوله أي فيحرم) هذا يخالف المفهوم قوله السابق إذا وجدت الصفة باختياره أتم الخ ، إلا أن يقال : ما هنا مصور بما لو علم وجود الصفة في الحيض ، وما تقدم مصور بما إذا لم يعلم كما يشعر بهذا قوله هنا : أي حيث كان يعلم الخ ، ويبقى الكلام في الطريق المقيد لعلمه بوجودها في الحيض مع كون الفرض أن الصفة باختيارها وهي مستقبل ، وقد يقال المراد بالعلم هنا الظن القوي (قوله ومن ثم لو تحققت) أي كأن دفعت له عوضا على الظن أو دلت قرينة قوية على ذلك (قوله إن كان بمالها) أي إن كان الإذن في اختلاعها بمالها وإن اختلع من ماله لأن إذفها على الوجه المذكور يحقق لرغبته (قوله ومثلها ما ذكر) أي في أو عند (قوله إن علمه) أي الاستدخال

(قوله والأوجه خلافه) أي فلا يسمى بدعيا ، وأما كونه يحرم عليه من حيث الإقدام مع عدم علمه بالانقطاع فينبغي الجزم به فليراجع (قوله ويكون سنيا) أي على اصطلاح المصنف لا على المشهور المار

لنضمه الرضا بإسقاط حقها وليس هنا تطويل عدة ، لكن كلامهم يخالفه ، ومنه أيضا ما لو نكح حاملا من زنا ووطئها لأنها لا تشرع في العدة إلا بعد الوضع فيه تطويل عظيم عليها ، وكذا قالوا ، وعلمه فيمن لم تحض حاملا كما هو الغالب ، أما من تحيض حاملا فتقتضي عدتها بالأقراء ، كما ذكره في العدة فلا يحرم طلاقها إذ لا تطويل حينئذ ، فاندفع ما أمال به في التوضيح من الاعتراض عليهما ثم فصرهم ذلك فيمن نكحها حاملا من الزنا قد يؤخذ منه أنها لو زنت وهي في نكاحه فحملت جاز له طلاقها وإن طالت عدتها لعدم صبر النفس على عسرتها حينئذ ، وهو متجه غير أن كلامهم يخالفه ، إذ المنظور إليه تضررها لا تضرره ، ولو وطئت زوجته بشبهة فحملت حرم طلاقها مطلقا لتأخر الشروع في العدة ، وكذا لو لم تحمل وشرعت في عدة الشبهة ثم طلقها وقدمنا عدة الشبهة على المرجوح ( فلو وطئ حائضا وطهرت فطلقها ) من غير وطئها طاهرا كما أشار إليه بفناء التقبيل ( فبدعى في الأصح ) فيحرم لاحتمال العلوق في الحيض المؤدى إلى الندم ، وكون البقية مما دفعته الطبيعة أو لا ، ونهيا للخروج . والثاني لا يكون بدعيا ، لأن لبقية الحيض إشعارا بالبراءة ، ودفع بما علل به الأول وبما تقرّر علم أن البدعي على الاصطلاح المشهور أن يطلق حاملا من زنا لا تحيض ، أو من شبهة أو يعلق طلاقها بمضي بعض نحو حيض ، أو بآخر طهر ، أو يطلقها مع آخره أو في نحو حيض قبل آخره ، أو يطلقها في طهر ووطئها فيه ، أو يعلق طلاقها بمضي بعضه ، أو وطئها في حيض أو نفاس قبله . أو في نحو حيض طلق مع آخره أو علق به ، والسني طلاق موطوءة ونحوها تعدد بأفراء تتبناها عقبه لحياها أو حملها من زنا وهي تحيض وطلقها مع آخر نحو حيض ، أو في طهر قبل آخره . أو علق طلاقها بمضي بعضه ، أو بآخر نحو حيض ولم يطأها في طهر ووطئها فيه ، أو علق طلاقها بمضي بعضه ، ولا ووطئها في نحو حيض قبله ، ولا في نحو حيض طلق مع آخره أو علق بآخره ( ويحلّ خلماها ) أي الموطوءة في الطهر

( قوله لكن كلامهم يخالفه ) معتمد : أي فالطريق أن يسقط حقها من القسم ( قوله لأنها لا تشرع في العدة ) أي لأن الرحم معلوم الشغل فلا معنى للشروع في العدة مع ذلك ، إذ لا دلالة لمضي الزمن مع ذلك على البراءة ، وإنما شرعت فيها معه إذا حاضت لمعارضة الحيض الذي من شأنه الدلالة على البراءة لحمل الزنا فلم ينظر إليه مع وجود الحيض فلي تأمل سم اه . ومع ذلك قد يتوقف في عدم حسيان زمن الحمل من العدة عند عدم الحيض ، فإن ماء الزنا لا حرمه له ، فالرحم وإن تحقق شغلها فهو كالعدم ، وما ذكر من الفرق بين من تحيض وغيرها لا يظهر بعد العلم بتحقيق الشغل ، ويؤيد هذا التوقف ما صرح به سم في كتاب العدة عند قول المتن والقرء الطهر مانصه : قوله أي الشارح المحتوش بيمين قبل ولو دى نفاس اه . ومن صورته أن يطلقها بعد الولادة ثم بعد طهرها من النفاس تحمّل من زنا وتلد ، فإن حمل الزنا لا أثر له ولا تنقضي به عدة ولا يقطع العدة فلا إشكال في تصويره كما توهمه بعض الطلبة اه قوله ولا يقطع الخ صريح فيا ذكرناه فتأمل ، ثم رأيت لبعضهم أن ما هنا مصور بما إذا لم يسبق لها حيض ، أما من سبق لها حيض فلا يحرم طلاقها لأن مدة حملها يصدق عليها أنها طهر محتوش بيمين فتحسب لها قرءا ( قوله فلا يحرم طلاقها ) وفي نسخة في طهر لم يطأها فيه ومثله في حج وكتب عليه سم مانصه : يتأمل هذا التقيد مع أنه لا يمكن حملها من الوطء مع كونها حاملا ، والطلاق والحالة هذه لا يوجب تطويلا ( قوله غير أن كلامهم يخالفه ) معتمد ( قوله حرم طلاقها مطلقا ) سواء كانت تحيض أم لا ( قوله في العدة ) أي عدة الطلاق ( قوله لحياها ) أي عدم حملها

( قوله في طهر لم يطأ فيه ) كذا في التحفة ، وكتب عليه الشهاب سم مانصه : يتأمل هذا التقيد مع أنه لا يمكن حملها من الوطء مع كونها حاملا ، والطلاق والحالة هذه لا يوجب اه . وهذا التقيد ساقط في بعض نسخ الشارح

تظهر مامر في الحائض وقيل يحرم لأن المنع هنا لرعاية الولد فلم يؤثر فيه الرضا بخلافه ثم ، ويرد بأن الحرمة هنا ليست لرعاية الولد وحدها بل العلة مركبة من ذلك مع ندمه وبأخذ العوض يتأكد دعاية القراق ويعد احتمال التدم ومعلوم أنه يفرق هنا بين خلع الأجنبي وخلعها ( و ) يحل ( طلاق من ظهر حلها ) لزوال التدم ، والأوجه من تردد وقوع طلاق وكيل بدعي لم ينص له موكله عليه كما يقع من الموكل كما اختاره جمع منهم البلقيني ( ومن طلق بدعيا ) ولم يستوف عدد طلاقها ( سن له ) مايق الحيفض الذي طلق فيه والطهر الذي طلق فيه والحيفض الذي بعده دون ما بعد ذلك لانتقالها إلى حالة يحل فيها طلاقها كما أفاده ابن قاضي عجلون ( الرجعة ) بل يكره تركها كما ذكره في الروضة ، ، ويؤيده مامر أن الخلاف في الوجوب يقوم مقام النهي عن الترك كفضل الجمعة ( ثم إن شاء طلق بعد طهر ) لخبر الصحيحين ، أن ابن عمر رضي الله عنهما طلق امرأته حائضا فقال صلى الله عليه وسلم لعمر : مره فليراجعها ثم ليسكنها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ، فإن شاء أمسكها وإن شاء طلقها قيل أن يجمع ، فذلك الصلة إلى أمر الله أن تطلق لها النساء ، وألحق به الطلاق في الطهر ولم يجب الرجعة لأن الأمر بالأمر بالشئ ليس أمرا بملك الشئ ، وليس في قوله فليراجعها أمر لابن عمر لأنه تفريع على أمر عمر ، فالعنى : فليراجعها لأجل أمرك لكونك والده واستفادة التنبه منه حيث أنه إنما هي من القرينة ، وإذا راجع ارتفع الإثم المتعلق بمخها لأن الرجعة قاطعة للضرر من أصله فكانت بمنزلة التوبة ترفع أصل المعصية ، وبما تقرر انبطل القول بأن وقع الرجعة للتحريم كالتوبة يدل على وجوبها ، إذ كون الشئ بمنزلة الواجب في خصوصية من خصوصياته لا يقتضى وجوبه . وقضية كلام المصنف حصول الفرض بطلاقها عقب الحيفض الذى طلقها فيه قبل أن يعطاها لارتفاع أضرار التطويل والخبر أنه يسكنها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ليستمكن من التمتع بها في الطهر الأول ثم تطهر من الثاني ، ولئلا يكون التقصد من الرجعة مجرد الطلاق ، وكذا نهى عن تكاح قصد به ذلك فذلك الرجعة ، لأن الأول لبيان حصول أصل الاستحباب والثاني لبيان حصول كماله ( ولو قال لحائض ) مسمومة أو نفساء ( أنت طالق للبدعة وقع في الحال ) لوجود الصفة وإن كانت في ابتداء حيضها ( أو ) أنت طالق ( الستة فحين تطهر ) أى لا يقع إلا

( قوله لم ينص له موكله ) أى ثم إن علم بكونه بدعيا أمم وإلا فلا ( قوله ويؤيده ) أى كراهة الترك ، وقوله إن الخلاف : أى حيث كان قويا ( قوله لخبر الصحيحين ) دليل لسن الرجعة ( قوله طلق امرأته حائضا ) واسمها آمنه كما قاله النووي كلها بامش صحيح ، والظاهر من عدالة ابن عمر وحاله أنه حين طلقها لم يكن عالما بمخها أو لم يكن بلغه حرمة الطلاق في الحيفض أو أنه لم يكن شرع التحريم ( قوله وألحق به ) أى بالطلاق في الحيفض في سن الرجعة ، وكتب أيضا لطف الله به : وألحق به : أى بما في الحديث وقوله في الطهر : أى الذى ولى فيه ( قوله المتعلق بمخها ) أى لاحق الله ( قوله لبيان حصول كماله ) أى فلا تنافي ( قوله وإن كانت في ابتداء ) أدخله غاية لئلا يتوهم أن المراد أنه لا بد من مضي زمان بعض الصفة

( قوله به يعلم أنه لا فرق الخ ) كذا في التحفة لكن في بعض نسخ الشارح بدل هذا مانصه : ومعلوم أنه يفرق هنا بين خلع الأجنبي وخلعها . وهو ضد ما في هذه النسخة لكن في كونه معلوما وقفة إذ المعلوم مما قرره إنما هو عدم الفرق كما لا يخفى ( قوله المتعلق بمخها ) أى أما المتعلق بمخه تعالى فعلم أنه لا يرضع إلا بالتوبة ( قوله ليستمكن من التمتع بها الخ ) هو وجه أمره صلى الله عليه وسلم بما ذكر ، وكان ينبغي تأخيرها عن قوله الآتى والثاني لبيان حصول كماله ( قوله وإن كانت في ابتداء حيضها ) أى ولا يقال إنها لا تطلق إلا إذا مضى أهل الحيفض حتى تتحقق الصفة

حين تطهر فيقع عند انقطاع دمها مطلقاً فيه حتى تحيض ثم تطهر ولا يتوقف ذلك على الاغتسال لوجوبه والصفة قبله (أو) قال (من) أي لموطوءة (في طهر لم تمس فيه) ولا في حيض قبله (أنت طالق السنة وقع في الحال) لوجود الصفة ومس أجنبي بشبهة حملته كسه لما مر أنه يدعي (وإن مست) أو استدخلت مائه فيه (فلا يقع إلا (حين تطهر بعد حيض) لشروعها حينئذ في حالة السنة (أو) قال لما أنت طالق (للبدعة) فيقع (في الحال إن مست) أو استدخلت مائه (فيه) أو في حيض قبله ولم يظهر حملها لوجود الصفة (وإلا) أي وإن لم تمس فيه ولا استدخلت مائه وهي منخول بها (فلا يقع إلا (حين تحيض) أي بمجرد ظهور دمها كما صرح به المتأخرى ، ثم إن انقطع قبل أقله تبين عدم الوقوع وذلك لدخولها في زمن البدعة ثم إن وطئها بعد التعلق في ذلك الطهر وقع بتنجيب الحشفة فيلزمه النزح فوراً وإلا فلا حد ولا مهر وإن كان الطلاق بائناً إذ استدامة الوطء ليست وطأً هلهلاً كله فيمن لها سنة وبدعة إذ اللام فيها ككل ما يكرر ويتعاقب وينظر التأكيد ، أما من لا سنة لها ولا بدعة فيقع حالاً لأن اللام فيها التعليل وهو لا يقتضي حصول المعلل به ، فإن صرح بالوقت بأن قال لو كنت السنة أو لو كنت البدعة قال في البسيط وأقره أن لم ينو شيئاً فالظاهر الوقوع في الحال ، وإن أراد التأكيد بمحضه فيحمل قوله (ولو قال) ولا نية له (أنت طالق طلاقاً حسنة أو أحسن الطلاق أو أجمله) أو أمده أو أكمله أو أفضله أو نحو ذلك (فكقوله أنت طالق (للسنة) فيها مر فلا يقع في حال بدعة لأن الأولى بالمدح ما وافق الشرع ، أما إذا قال أردت البدعة ونحو حسنة لنحو سوء خلقها فيقبل إن كان زمن بدعة لأنه غلط على نفسه دون زمن سنة بل يدين ، وفارق إلغاء نيته الوقوع حالاً في قوله للثابت بدعة طلاقاً سنياً ولثابت سنة طلاقاً بدعياً بأن نيته هنا غير موافقة لفظه ، ولا بتأويل بعيد : أي لأن السنن والبدعي لها حقيقة شرعية فلم يمكن صرفهما عنها فلفت لضعفها ، بخلاف نيته فيها نحن فيه وإنما موافقة له ، إذ البدعي قد يكون حسناً وكاملاً لو صنف آخر كسوء خلقها (أو) قال لما ولا نية له أنت طالق (طلقة قبيحة أو أتبع الطلاق أو أفضله) أو أمجهه ونحو ذلك (فكقوله أنت طالق (للبدعة) فيها مر لأن الأولى بالمدح ما خالف الشرع ، أما لو قال وهي في زمن سنة أردت قبيحة لنحو حسن عشرتها فيقع حالاً لأنه غلط على نفسه ، أو في زمن بدعة أردت أن طلاق مثل هذه في السنة أتبع فقصدت

(قوله وإلا فلا حد) أي وإلا بأن لم ينزع فلا حد (قوله فإن صرح بالوقت) انظر ما المراد بوقت البدعة أو السنة الذي ينتظر في الآيسة فإنها ليس لها زمن سنة ولا بدعة ينتظروا ما حله على الوقت الذي يكون الطلاق فيه سنياً أو بدعياً بالنظر إلى ما قبل من اليأس فالظاهر أنه غير مراد ، إذ لا دليل عليه إلا أن يقال امتناع وقت صالح لحمل اللفظ عليه قرينة على أنه لم يرد حقيقة السنة والبدعة الآن بل أراد ما كان وقتاً لها قبل (قوله طلاقاً سنياً) أي ولم يقيده فلا يثنى ما سيأتي في قوله أو في حال البدعة أنت طالق طلاقاً سنياً الآن من وقوعه حالاً للإشارة إلى الوقت (قوله غير موافقة لفظه) أي لا ظاهراً ولا بائناً (قوله لو أمجهه) السمع القبيح

وهذا في معنى هذه النجاسة ظاهر مأخوذ مما سيأتي من المعنى خلافاً لما في حاشية الشيخ (قوله مطلقاً فيه) أي الدم (قوله أي لموطوءة) أي منخول بها ، وأشار الشارح بهذا التفسير إلى أن مانكرة موصوفة وصفها قول المصنف في طهر خامل (قوله وهي منخول بها) تقدم ما بيني عنه (قوله وإلا فلا حد) أي وإلا ينزع (قوله إذ استدامة الوطء اللغ) عبارة شرح الروض : لأن أوله مباح (قوله فإن صرح بالوقت) أي فيمن لها سنة لها ولا بدعة (قوله فيحمل قبله) أي ويكون في نحو الآيسة مطلقاً على حال ، وبهذا ينتفع توقف الشيخ في حاشيته (قوله وهي في زمن بدعة) صوابه في زمن سنة كما في النجاسة ، وقوله أو في زمن سنة صوابه في زمن بدعة وهو كذلك في نسخة

وقوعه حال السنة دين (أو) قال ولا نية له لئلا تنسئ وبدعة أنت طالق طلاقاً (سنية بدعية أو حسنة قبيحة وقع في الحال) لتضاد الوصفين فأثنا وبقي أصل الطلاق كما لو قال ذلك لمن لا سنة لما ولا بدعة ، أما لو قال أردت حلها من حيث الوقت وقبحها من حيث البلد فيقبل كما في الروضة وأصلها عن السرخسي وأقراه وإن تأخر الوقوع في الأولى لأن ضرر وقوع العدد أكثر من فائدة تأخير الوقوع ، ولو قال ولا نية له ثلاثا بعضهم السنة وبعضهم البدعة اتقى التشطير فيقع لثان حالاً والثالث في الحالة الأخرى ، فإن أراد سوى ذلك عمل به ما لم يرد طلاقاً حالاً ولثنتين في المستقبل فإنه بدعي ، ولو قال أنت طالق برضا زيد أو بقدمه مع قوله إن رضى أو قدم أو لمن لها سنة وبدعة أنت طالق لا السنة فكذلك البدعة أولاً للبدعة فكالسنة ، أو لمن طلقها بدعي إن كنت في حال سنة فأنت طالق فلا طلاق ولا تعليق ، أو في حال البدعة أنت طالق طلاقاً سنيا الآن أو في حال السنة أنت طالق طلاقاً بدعياً الآن وقع في الحال للإشارة إلى الوقت ويلغو اللفظ أو السنة إن قدم فلان وأنت طاهر فإن قدم وهي طاهر طلقت السنة وإلا فلا تطلق لا في الحال ولا إذا ظهرت ، أو أنت طالق خمساً بعضهم السنة وبعضهم للبدعة طلقت ثلاثاً حالاً انحطاً بالتشطير والتكيل ، أو أنت طالق طلقتين واحدة السنة وأخرى للبدعة وقعت في الحال طلاقاً وفي المستقبل أخرى أو طلقتك طلاقاً كالتلج أو كالتار وقع حالاً ويلغو التشبيه المذكور (ولا يحرم جمع الطلقات) الثلاث لأن عومراً السجستاني لما لعن امرأته طلقها ثلاثاً قبل أن يخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم بحرمها عليه . رواه الشيخان ، فلو حرم لنهاء عنه لأنه أوقعه معتقدا بقاء الزوجية ومع اعتقادها يحرم الجمع عند المخالف ومع الحرمة يجب الإنكار على الملم وتعلم الجاهل ولم يوجد فدل على أن للاحرمة ، وقد فعله جمع من الصحابة وأقضى به آخرون ، أما وقوعهن معلقة كانت أو منجزة فهو ما اقتصر عليه الأئمة ، ولا اعتبار بما قاله طائفة من الشيعة والظاهرية من وقوع واحدة فقط ، وإن اختاره من المتأخرين من لا يعم به واعتدى به من أضله الله . قال السبكي : وأبدي بعض أهل زماننا : أي ابن تيمية ، ومن ثم قال البرز بن جماعة إنه ضال مضل ، فقال إن كان التعليق بالطلاق على وجه الإيمن لم يجب به إلا كفارة يمين ولم يقل بملك أحد من الأمة ، ومع عدم حرمة ذلك فالأولى بفرقيها على الأقراء أو الأشهر ليتمكن تدارك نعمة إن وقع برجعة أو تجديد ، ولو أوقع أربعاً لم يحرم وإن كان ظاهر كلام ابن الرضا يخالفه ولا تعزيز عليه خلافاً للرواية وإن اعتمله الزركشي وغيره ، ووجه بأن تعاطى نحو عقد فاسد حرام (ولو قال أنت طالق ثلاثاً) واقتصر عليه (أو ثلاثاً للسنة وفسر) في الصورتين (بفرقيها) أي

(قوله من حيث البلد فيقبل) أي ويقع عليه الثلاث (قوله وإن تأخر الوقوع في الأولى) هي ما لو كان ذلك في الحيفض (قوله رضى أو قدم) أي فلا تطلق إلا بالرضا والقدم (قوله ويلغو اللفظ) بخلاف ما لو لم يقل الآن فإنه لا يقع به شيء وإن توى الوقوع حالاً لأن اللفظ ينافي النية فيعمل به لأنه أقوى انتهى سم على صحيح (قوله طلقت للسنة) أي فطلق حالاً إن قدم في طهر لم يطأها فيه ولا في نحو حيض قبله وبعد حيضها وإقطاع الدم إن قدم في طهر وطأها فيها أو في نحو حيض قبله (قوله أما وقوعهن) أي الثلاث (قوله ولو أوقع أربعاً لم يحرم) أي خلافاً لصحيح ، وقوله ولا

(قوله كما لو قال ذلك لمن لا سنة لما ولا بدعة) انظر ما وجه حمل المتن على ذات السنة والبدعة دون هذه مع اتحادها في الحكم ، والشهاب حجج إنما حمل المتن على ذلك لنكته وهي أن غير ذات السنة والبدعة يختلف فيها الحكم باعتبار ترتيبه على تعليلين متضادين ، وعبارته هنا عقب قوله لتضاد الوصفين فأثنا وبقي أصل الطلاق نسبها ، وقيل إن أحدهما واقع للاحالة ، فلو قال ذلك لمن لا سنة لما ولا بدعة وقع على الأول حالاً دون الثاني



الثلاث (على أقراء لم يقبل) ظاهرا بخالفته ظاهر لفظه من وقوعهن دفعة في الأولى ، وكذا في الثانية إن كانت ظاهرا وإلا فعين نظر ، وعندنا لا سنة في الضريق (إلا بمن يعتقد تحريم الجمع) الثلاث في قرء واحد كالما لكي فيقبل منه ظاهرا لأن الظاهر من حاله أنه لا يقصد ارتكاب محظور في معتقده وقد علم عود الاستثناء إلى الصورتين خلافا لمن خصصه بالثانية (والأصح أنه) أي من لا يعتقد ذلك (يدين) فيما نواه فيعمل به في الباطن إن كان صادقا بأن يرجعها ويطلبها ، ولها تمكينه إن ظنت صدقه بقرينة ويحرم عليها التشوز وإلا فلا ، ويفرق الحاكم بينهما من غير نظر لتصدقها كما خصصه صاحب العين ، وجرى عليه ابن المقرئ وغيره ، ولا ينافية ما أقرت لرجل بالزوجة فصدقها حيث لا يفرق بينهما وإن كلبها الولي والشهود لأننا لم نعلم ثم مانعا يستند إليه في الضريق ، وهنا علمنا مانعا ظاهرا أرادنا رفعه بتصادقهما فلم ينظر إليه. قال الرافعي : والتدين هو معنى قول الشافعي رضى الله عنه : له الطلب وعليها الحرب ، ولو استوى عندها صدقه وكلبه جاز لها تمكينه مع الكراهة ولا تتغير هذه الأحوال بحكم قاض بغيره ولا بعدمه تعويلا على الظاهر فقط لما يأتي أن محل تفوذ حكم الحاكم باطنا إذا وافق ظاهر الأمر باطله ولها مع تكليبه بمداقة قضاء عدتها نكاح من لم يصدق الزوج دون من صدقه ولو بعد الحكم بالفرقة . والوجه الثاني لا يدين لأن اللفظ لا يحتمل المراد والنية إنما تعمل فيها يحتمل اللفظ (ويدين) أيضا (من قال أنت طالق وقال أردت إن دخلت) الدار (أو إن شاء زيد) طلاقك لأنه لو صرح به لانتظم ولا يقبل منه دعوى ذلك ظاهرا ، وخرج به إن شاء الله فلا يدين فيه لأنه يرفع حكم البين جلة فيناق لفظها مطلقا والنية لا تؤثر حينئذ ، بخلاف بقية التعليقات فلها لا ترفع بل تخصصه بحال دون حال ، والحق بالأول ما لو قال من أوقع الثلاث كنت طلقت قبل ذلك باثنا أو رجعا وانقضت العدة لأنه يريد رفع الثلاث من أصلها . وما لو رفع الاستثناء من عدد نص كأربعين طواقي وأراد إلا فلانة أوأنت طالق ثلاثا وأراد إلا واحدة بخلاف نسائي ، والثاني نية من وثاق لأنه

تعزير عليه : أي خلافا لحج أيضا (قوله ولها تمكينه إن ظنت صدقه) مفهومه أنه لا يجب عليها التمكين ، ولعل وجهه أن ترددها في أمره شبهة في حقها أسقطت عنها الوجوب ، لكن عبارة حج : ومعنى التدين أن يقال لها حومت عليه ظاهرا وليس لك مطاوعة إلا إن غلب على ظنك صدقه بقرينة ؛ أي وحينئذ يلزمها تمكينه . عليه فيمكن حل قول الشارح ولها تمكينه على أنه يجوز بعد منع فيصدق بالوجوب ، ويدل له قوله ويحرم عليها التشوز (قوله وجرى عليه ابن المقرئ) وفي نسخة ابن الرضا (قوله ويدين) أي سواء قاله متصلا أو منفصلا عن البين (قوله فلها) أي بقية التعليقات (قوله والحق بالأول) هو قوله وخرج به إن شاء الله الخ . ثم قال (قوله رفع الثلاث من أصلها) أي فلا يقبل منه وعدم القبول هنا باطنا في غاية الإشكال ولعله غير مراد اسم على حج (قوله وبالثاني) هو قوله بخلاف بقية التعليقات الخ

أنهت (قوله ولها تمكينه) أي ويلزمها ذلك ويدل عليه قوله ويحرم عليها التشوز (قوله وعليها الحرب) أي إن لم تظن صدقه بقرينة مأمرا (قوله تعويلا على الظاهر فقط) حلة للضريق الحاكم (قوله وحل تفوذ حكم الحاكم الخ) من تمام قوله ولا تتغير هذه الأحوال الخ مؤخر من تقديم فينبغي تقديمه على قوله والوجه الثاني الخ ثم رأيت في نسخة تأخير قوله والوجه الخ ، ثم قال عقبه : إن محل تفوذ الخ ، فأبدل الواو بلفظ أن المفتوحة المشددة فيكون يينا لما يأتي (قوله ولو بعد الحكم بالفرقة الخ) غاية في التزوج المنق : أي دون من صدقه : أي فليس لها أن

تأويل وصرف لفظ من معنى إلى معنى فلم يكن فيه رفع لشيء بعد ثبوته . والحاصل أن تفسيره بما يرفع الطلاق من أصله كأردت طلاقاً لا يقع ، أو إنشاء الله أو إن لم يشأ أو إلا واحدة بعد ثلاثاً أو إلا فلاتة بعد أربعين بل يدين ، أو ما يقيد به أو يصره لمعنى آخر أو يخصه كأردت إن دخلت أو من وثاق أو إلا فلاتة بعد كل امرأة أو نسائي دين ، وإنما ينفعه قصده ماذكر باطناً إن كان قبل فراغ اليمين ، فإن حدث بعده لم ينفعه كما مر في الاستثناء ، ولو زعم أنه أتى بها وأبمع نفسه فإن صدقته فلذلك ، وإلا حلفت وطلقت كما لو قال عدلان حاضران لم يأت به لأنه نفي محصور ولا يقبل قولها ولا قولها لم نسمعه أتى بها بل يقبل قوله يمينه إنه لم يكذب كما أتى بذلك الوالد رحمه الله تعالى ، أما لو كذب صريحاً فإنه يحتاج للينة ، ولو حلف مشيراً لنفسه ماقيحة هذا درهم وقال نويت بل أكثر صدق ظاهراً كما أتى به الولي العراقي لأن اللفظ يحمله ، وإن قامت قرينة على أن مراده بل أقل "لأن النية أقوى من القرينة (ولو قال نسائي طوائق أو كل امرأة لي طالق وقال أردت بعضهن فالصحيح أنه لا يقبل ظاهراً) لأنه خلاف الظاهر من العموم بل يدين لاحتماله (إلا قرينة بأن) أي كأن (خاصسته) زوجته (وقالت) له (تزوجت) على (فقال) في إنكاره المتصل بكلامها أخذاً بما يأتي (كل امرأة لي طالق وقال أردت غير الخاصة) لظهور صدقه حينئذ ، وقيل لا يقبل مطلقاً ونقله عن الأكثرين ، ومثل ذلك ما لو أردت الخروج لمكان معين فقال إن خرجت الليلة فأت طالق فخرجت لغيره وقال لم أقصد إلا منها من ذلك المين فيقبل ظاهراً لقرينة ، ولو طلب منه جلاء زوجته على رجال أجنبية فحلف بالطلاق الثلاث أنها لا تجلي عليه ولو على غيره ثم جليت تلك الليلة على النساء ثم قال أردت بلفظ غيري الرجال الأجانب قبل قوله يمينه ولم يقع بذلك طلاق كما أتى به الوالد

(قوله من وثاق) هل مثله على ولو اد من عرأى مثلاً أو يفرق فيه نظر. وقد أجاب به على البديهة بأنه لا يدين فيه كما في إرادته إن شاء الله ببيع رفع الطلاق بالكلية فليتأمل جداً فإنه قد يرد عليه أن من وثاق فيه رفع الطلاق بالكلية اه سم على حج (قوله أو نسائي) والفرق بين أربعين وأربعين أن أربعين ليس من العام لأن مدلوله لكل عدد محصور ، وشرط العام عدم الحصر باعتبار ما دل عليه اللفظ في أفراد نسائي وإن كان محصوراً بحسب الواقع لكن لا دلالة له بحسب اللفظ على عدد (قوله ولو زعم) أي قال وقوله إنه أتى بها : أي المشيئة يخرج به ما لو قال أردت بقولي إن دخلت الدار أو نحوها فأنكرت فإنه المصدق دونها كما قلناه في الاستثناء عن سم (قوله ولا قولها) أي المدلين (قوله إلا لقرينة) ومثل ذلك ما لو قال على "الطلاق ثلاثاً من زوجتي لا أعمل كذا وكان له أكثر من زوجة وقال أردت فلاتة فيدن ، ويعتدل خلافه لأن الإضافة تأتي للعهد فيقبل ظاهراً ولعله الأقرب (قوله ثم قال أردت) قضية الحكم بالوقوع حيث لم يقل ذلك كأن مات ولم تعرف له إرادة وقضية ما سيأتى له عند قول المصنف في الفصل الآتي أو اليوم فإن قاله نهاراً فيغروب شمس النع من قوله شرط الحمل على المجازي التالي ونحوها قصد الحكم أو قرينة خارجية تفيد عدم الوقوع لأن القرينة المذكورة تقتضي أن المراد بالغير الأجانب فليتأمل (قوله قبل قوله) أي ظاهر

تزوجته ولو بعد الحكم بالفرقة : أي خلافاً لمن ذهب إليه (قوله والحاصل النع) عبارة الروض : والضابط أنه إن فسر بما يرفع الطلاق فقال أردت طلاقاً لا يقع أو إن شاء الله أو بتخصيص بعدد كطلقتك ثلاثاً وأراد إلا واحدة أو أربعين وأراد إلا فلاتة لم يدين انتهت (قوله ولو زعم أنه أتى بها) يعني بالمشيئة : كما نه عليه شيخنا ونقل عن الشهاب سم في باب الاستثناء أنه لو زعم أنه أتى بمخصص مثلاً فأنكرته أنه يصدق (قوله كما لو قال عدلان)

رحه الله تعالى القرينة الحالية وهي غيرهته على زوجته من نظر الأجانب لها ، وأشعر قوله ببعضين بفرض المسئلة فيمن له غير الخصامة فلو لم يكن له غيرها اتجه الوقوع على مانعته الزركشي وغيره قياسا على ما لو قال كل امرأة في طالق إلا عمرة ولا امرأة له سواها فإنها تطلق كما في الروضة وأصلها عن فتاوى الفقهاء وأقراء ، لكن ظاهر إطلاقهم يخالفه لوجود القرينة هنا : أي حيث نواها ، ولو قال النساء طوائق إلا عمرة ولا امرأة له سواها لم تطلق لأنه في هذه لم يصف النساء لنفسه ، ولو أقر بطلاق أو بالثلاث ثم أنكر وقال لم تكن إلا واحدة . فإنه لم يذكر جملها لم يقبل وإلا كحللت وكلي طلقها لبيان خلافه ، أو غلظت ما وقع طلاقا أو الخلع ثلاثا فأثبت بخلافه وصدفته أو أقام به بينة قبل .

### (فصل ) في تعليق الطلاق بالأزمة ونحوها

إذا ( قال أنت طالق في شهر كذا أو في غيرهته أو ) في ( أوله ) أو في رأسه أو دخوله أو عييه أو ابتناؤه أو استقباله أو أول أجزائه ( وقع بأول جزء ) ثبت في محل التعليق كما بحث الزركشي بكونه ( منه ) أي معه وهو أول ليلة منه لتحقيق الاسم بأول جزء منه . وعمله كما أفاده الشيخ إذا اختلفت المطالع ويجوز عدم اعتبار ذلك ، والفرق بين ما هنا وما مر أول الصوم أنه العبرة بالبلد المنتقل إليه لا منه إذ الحكم ثم منوط ببلاده دون غيرها فينط الحكم بمحلها بخلافه هنا فإنه منوط بمحل العصمة وهو غير متقيد بمحل فروعي محل التعليق الذي هو السبب

( قوله لكن ظاهر إطلاقهم ) معتمد .

[ فائدة ] في حجب مانعته : أما القرينة الحالية كما إذا دخل على صديقه وهو يتعدى يقال إن لم تتعدى معي فأمرأتى طالق لم يقع إلا باليأس وإن انقضت القرينة أنه يتعدى معه الآن ، ذكره القاضي وخالفه البغوي فقيده بما تقتضيه العادة قبل وهو أفقه اهـ . ويأتى قبيل فصل التعليق بالحمل عن الروضة مايويده ، وعن الأصحاب مايويده الأول وأنه مستشكل ، وما يرجح الثاني النص في مسئلة التندى على أن الخلف يتقيد بالتندى معه الآن اهـ . وقول حجب مايويده الأول هو قوله لم يقع إلا باليأس .

### ( فصل ) في تعليق الطلاق بالأزمة ونحوها

( قوله ونحوها ) أي غيرها والمشابهة بين الأزمة وما ذكر معها في مجرد أن كلا مستقل وإلا فلا مشابهة بين الزمان والطلاق فيما لو قال إن طلقك فأنت طالق ، هذا ولا تشمل عبارته ما لو قال والله إن طلقك واحدة النخ ، فإن المعلق فيه المتن لا الطلاق ولو قال وما يقبضه لسلم من ذلك ( قوله أو استقباله ) أي مستقبله أي ما يستقبل منه ( قوله ثبت في محل التعليق ) أي وإن كان في غيره لما يأتى ( قوله وعمله ) أي قوله ثبت في محل النخ : وقوله كما أفاده النخ معتمد ، وقوله ويجوز : أي يحتمل ( قوله عدم اعتبار ذلك ) أي اختلاف المطالع فلا يقع بثبوته

انظر التشبيه راجع لماذا ، وهل الصورة أن المدلين شهدا عند الصاخي أو أخيرا فقط ؟ ( قوله اتجه الوقوع ) أي فلا يقبل وإن كان هناك قرينة ( قوله لكن ظاهر إطلاقهم يخالفه ) يعنى القيس الذي بحثه الزركشي وغيره .

### (فصل ) في تعليق الطلاق بالأزمة ونحوها

( قوله أي معه ) لعله تفسير للباء في بأول ( قوله وهو أول ليلة منه ) ينهى زيادة لفظ أول أيضا لأن أول المذكور وصف ليلة قدم عليها وأضيف إليها ، وعبرة شرح المنهج : وهو أول جزء من ليلته الأولى ( قوله ببلاده )

في ذلك الحل وذلك لصديق ماعلق به حينئذ حتى في الأولى . إذ للمعنى فيها إذا جاء شهر كلنا وعيجه يتحقق بمجيء أول جزء منه كما لو علق بدخول دار يقع بمصولة في أولها . فإن أراد ما بعد ذلك دين (أو) قال أنت طالق (في نهاره) أي شهر كلنا (أو أول يوم منه فيقع الطلاق) (بفجر أول يوم منه) لأن الفجر لغة أول النهار وأول اليوم وبه يعلم أنه لو قال لما أنت طالق يوم قدوم عمرو فقدم قبيل غروب شمسها بأن طلاقها من الفجر على الأصح عند الأصحاب ، وقياسه أنه لو قال متى قدم فأنت طالق يوم خميس قبل يوم قدومه فقدم يوم الأربعاء بان الوقوع من فجر الخميس الذي قبله وترتبت أحكام الطلاق الرجعي أو البائن من حينئذ ، ونظيره ما لو قال أنت طالق قبل موتى بأربعة أشهر وعشرة أيام ، فعاش فوق ذلك ثم مات فيتبين وقوعه من تلك المدة ولا عدة عليها إن كان بائنا أو لم يعاشرها ولا إرث لها ، وأصل هذا قولهم في أنت طالق قبل قدوم زيد بشرط لوقوع قدومه بعد مضي أكثر من شهر من أثناء التعليق فيحينئذ تبين وقوعه قبل شهر من قدومه فتحت من حينئذ لأنه علق بزمن بينه وبين القدوم شهر فاعتبر مع الأكثرية الصادقة بآخر التعليق فأكثر ليقع فيها الطلاق ، وقولها بعد مضي شهر من وقت التعليق مرادها بوقت التعليق آخره فيبين الوقوع مع الآخر لتقارن الشرط والجزاء في الوجود ، ولو

في غير محل التعليق ويقع بثبوته فيه وإن انحلت المطالع (قوله وذلك لصديق الخ) أي قوله وقع بأول جزء وقوله حتى في الأولى هي قوله في شهر كلنا (قوله فإن أراد ما بعد ذلك) أي ما بعد الجزء الأول فيما لو قال أنت طالق في شهر كلنا ، أما لو قال ذلك في غيره فلا لعدم احتمال لفظه لغير الأول ، وعبارة سم : هو صادق بما لو أراد اليوم الأخير أو آخر اليوم الأخير ، وقد قال في أوله ولمله غير مراد في مثل هذا إذ لا وجه للتدوين اه سم على حجج أقول : خرج بقوله في مثل هذا ما لو قال أنت طالق في أول الشهر ثم قال أردت بالأول النصف الأول من الشهر بمعنى الوقوع في آخر جزء من الخامس عشر مثلا فينبغي لتدوينه لاحتمال اللفظ لما قاله (قوله فقدم يوم الأربعاء) أي أو يوم الخميس الذي قبل يوم الخميس الذي قدم فيه (قوله الذي قبله) أي حيث مضى لماليس قبل قدومه وبعد التعليق وإلا وقوع (قوله فعاش فوق ذلك) أي ولو زمتا طويلا (قوله من تلك المدة) أي ولا يحرم عليه الاستمتاع بها بعد التعليق وظاهره وإن طرأ عليه مرض يقطع بموته عادة فيه على وجه يتبين به وقوع الطلاق قبل الوطء فإن تبين بعد الوطء أنه وقع بعد الطلاق كان شبهة (قوله ولا عدة عليها) أي حيث انقضت عدة الطلاق قبل موته وإلا فتنتقل إلى عدة الوفاة إن كان الطلاق رجعيا وتكمل عدة الطلاق إن كان بائنا ، وفي سم على حجج : ومعلوم أن عدة البائن قد تنقضي قبل مضي الأربعة أشهر وعشر ، وكلها عدة الرجعية لأنها وإن كانت تنتقل إلى عدة الوفاة لو مات في أثناء عدتها لكن عدتها تنقضي هنا قبل الموت فلا يتصور انتقال اه (قوله وأصل هذا) أي قوله أنت طالق قبل موتى الخ (قوله من أثناء التعليق) هو صادق بأن الزيادة على الشهر بقية التعليق وهو ظاهر لأن الطلاق يقارن التعليق فتحقق الصفة اه سم على حجج (قوله مؤيدا) (١) وإن كانت إلى تنقضي أن الطلاق مغيى بآخر

يعني الصائم (قوله لصديق ماعلق به حينئذ) تحليل للمتن وهو مكرر (قوله فإن أراد ما بعد ذلك) لعله في خصوص الأولى (قوله فقدم يوم الأربعاء) أي وكان التعليق قبل الخميس أخذا بما يأتي (قوله ولا عدة عليها) أي حيث انقضت عدة الطلاق قبل موته ، وإلا فتنتقل إلى عدة الوفاة إن كان الطلاق رجعيا وتكمل عدة الطلاق إن كان بائنا كما في حاشية الشيخ (قوله فاعتبر) أي الشهر

(١) (قول المحقق) : قوله مؤيدا ( ليس في نسخ الفهرس التي بالمدينة اه .

قال إلى شهر وقع بعد شهر من يومئذ إلا أن يريد تنجيذه وتوقيته فيقع حالا ، ومثله إلى آخر يوم من عمرى طلقت بطلوع فجر يوم موته إن مات نهارا وإلا بفجر اليوم السابق على ليلة موته ، وتقدير ذلك في اليوم الأخير من أيام عمرى إذ هو من إضافة الصفة إلى الموصوف ، قال بعضهم أخفا من كلام الجلال البلقيني : وعمل هذا إن مات في غير يوم التعليق أو في ليلة غير الليلة التالية ليوم التعليق وإلا وقع حالا اه . ومراده أنه يبين وقوعه من حين تلفظه ، ولو قال آخر يوم لموتى أو من موتى لم يقع شيء لاستحالة الإيقاع والوقوع بعد الموت ، أو آخر جزء من عمرى أو من أجزاء عمرى وقع قبيل موته ، أى آخر جزء يليه موته لتصريحهم في أنت طالق آخر جزء من أجزاء حضنتك بأنه سنى لاستحقاقه الشروع في المدة . وأجاب الرويانى عما يقال كيف يقع مع أن الوقوع عقب آخر جزء هو وقت الموت بأن حالة الوقوع هى الجزء الأخير لاعتقابه لسبق لفظ التعليق هنا فلا ضرورة إلى التعقيب ، بخلافه في أنت طالق فإنه إنما يقع عقب اللفظ لامتداده لاستحالاته ، وفي قول الرويانى بخلافه إلى آخره نظر ظاهر ، ولو قال قبل أن أضربك أو نحو مما لا يقطع بوجوده فضررها بان وقوعه

الشهر وأنها تعود بعده إلى الزوجية ( قوله فيقع حالا ) أى وهو مؤيد أيضا ( قوله ومثله ) أى قوله إلى شهر ، وفي حجج مانعه بعد ما تقدم في قوله آخر شهر الخ : ومثله إلى آخر يوم من عمرى ، وبه يعلم أنه لو قال أنت طالق آخر يوم من عمرى طلقت بطلوع فجر يوم إلى آخر ما ذكره الشارح ، وهو قد يفيد عدم مغايرة حكم إلى آخر يوم من عمرى وحكم أنت طالق آخر يوم الخ ( قوله وتقدير ذلك ) أى تأويله بأن المعنى في آخر يوم من أيام الخ ( قوله وإلا وقع حالا ) يشمل ما إذا مات في ليلة التعليق وفي الوقوع حالا نظر ، إذ لم يوجد الملحق عليه بعد التعليق والطلاق لا يسبق اللفظ ، وقد يقال هو كما لو قال أنت طالق أمس فيأتى فيه تفصيله الآتى لأنه بمنزلة قوله أنت طالق في اليوم الماضى وقد يقال بخلافه لأن هذا جاهل بموته فليس قصده إلا التعليق بمجيء آخر يوم من عمره وقد بان بموته استحالاته فلا يقع شيء لأن الطلاق لا يسبق اللفظ اه سم على حجج . أقول : يتأمل فيما ذكره المحشى ، فإن ما دخل تحت قوله وإلا صورتان أن يقوله نهارا ويموت في بقية اليوم أو يقوله نهارا ويموت في الليلة التالية له ، وفي كل منهما إذا قلنا يبين وقوع الطلاق من وقت التعليق . لا يقال : إن الطلاق سبق اللفظ بل وقع الطلاق بعينه لكن تأخر تبينه عن وقته . أما لو قاله ليلا ومات في بقية الليل فلا وقوع لعدم ما يصدق عليه اليوم ونظيره ما لو قال ليلا إذا مضى اليوم وحكمه أنه لا وقوع ويحتمل تبين وقوعه باللفظ كما لو قال ليلا أنت طالق اليوم لما يأتى ( قوله بل ذلك )<sup>١</sup> بل قد يقال في آخر اليوم الذى علق فيه لأنه يصدق عليه أنه آخر يوم من مطلق الأيام ( قوله بعدم الوقوع أصلا )<sup>١</sup> قال حجج : لتردده بين آخر يوم من عمرى أو من موتى ، وما تردد بين موقع وعلمه ولا مرجح لأحدهما من تبادل ونحوه يتعين عدم الوقوع به لأن العصمة ثابتة يبين فلا ترفع بمحتمل ( قوله وإن زعم بعضهم )<sup>١</sup> هو حجج ( قوله مما لا يقطع بوجوده ) أى بخلاف الموت فإنه يقطع بوجوده ، فلو قال أنت طالق قبل موتى فقصبة ما ذكره هنا أنها تطلق في آخر جزء من حياته ، وفي متن الروض الوقوع حالا ومثله في سم على حجج ( قوله فضررها ) أى بعد التعليق ولو بزم من طويل ، ومفهوم قوله فضررها أنه لو لم يضررها علم ( قوله فيقع حالا ) أى مؤيدا أيضا ( قوله مع أن الوقوع عقب آخر جزء ) الأولى إسقاط لفظ عقب كما في النسخة عقب الجين فيه تغليب

(١) ( قول المحشى قوله بل ذلك ) وقوله ( بعدم الوقوع أصلا ) وقوله ( وإن زعم بعضهم ) ليس في نسخ الشرح لى بأيدنا اه .

عقب اللفظ على مقاله جمع وردة الشيخ بأن الموافق لقولهم في أنت طالق قبل شهر بعده رمضان وقع آخر جزء من رجب وقوعه قبيل الضرب باللفظ السابق وقول الشيخين فيحتل يقع مستندا إلى آخر اللفظ أقرب إلى الأول بل ظاهر فيه قتلها مستندا إلى حال اللفظ ولم يقولوا إلى اللفظ وعليه يفرق بين هذا وما قاس عليه بأن التعليق ثم بأزمة متعاقبة كل منها مألوف للطرفين فيقيد الوقوع بما صدقه وهنا بفعل ولا زمن له محدود يمكن التقيد به فتعين الوقوع من حين اللفظ (أو) أنت طالق (آخره) أي شهر كذا أو انسلخه أو نحو ذلك (ذ) يقع (بآخر جزء من الشهر) لأن المفهوم منه آخره الحقيقي (وقيل) يقع (بأول النصف الآخر) وهو أول جزء منه ليلة سادس عشره إذ كلمة آخر الشهر، ورد بمنع ذلك، ولو علق بآخر أول آخره طلقت أيضا بآخر جزء منه لأن آخره اليوم الأخير وأوله طلوع القمر فآخر أوله الغروب وهو الجزء الأخير، كلما قاله الشيخان، وهو المحتمل. وإن ذكر الشيخ أن الأولى أنها تطلق قبل زوال اليوم الأخير لأنه آخر أوله، ووقت الغروب إنما هو آخر اليوم لا آخر أوله وإن علقه بأول آخره طلقت بأول اليوم الأخير منه أو علق بانتصاف الشهر طلقت بغروب الشمس الخامس عشر وإن قص الشهر لأنه المفهوم من ذلك أو علق بنصف نصفه الأول طلقت بطلوع فجر الثامن لأن نصف نصفه سبع نيل، ونصف وسبعة أيام ونصف والليل سابق النهار فيقابل نصف الليلة بنصف يوم وتجعل ثمان ليال وسبعة أيام نصفًا وسبع ليال وثمانية أيام نصفًا أو علق بنصف يوم كذا طلقت عند زواله لأنه المفهوم منه. وإن كان اليوم يحسب من طلوع القمر شرعا ونصفه الأول أطول أو علق بما بين الليل والنهار طلقت بالغروب إن علق نهارا ولا فيا فجر، إذ كل منهما عبارة عن مجموع جزء من الليل وجزء من النهار، إذ لا فاصل بين الزمانين خلافا للبقين (ولو قال ليلا إذا مضى يوم) فانت طالق (ذ) تطلق (بغروب شمس غده) إذ به يتحقق مضى يوم (أو) قاله (نهارا) بعد أوله (في مثل وقته من غده) لأن اليوم حقيقة في جميعه متواصلا أو متفرقا، ولا يمارضه ما مر أنه لو نذر اعتكاف يوم لم يجز له تفريق ساعاته لأن النذر موسع يجوز إيقاعه أي وقت شاء، والتعليق

الوقوع لأن المعنى إن ضربتك فانت طالق قبل الضرب ولم يوجد الضرب فلا وقوع (قوله عقب اللفظ) أي ويأتي فيه ما تقدم من أن الوطاء الواقع بعد ذلك وطاء شبهة (قوله على ما قبله جمع) معتمد (قوله ولا زمن له) على أن قوله أولا لا يقطع بوجوده ظاهر في الفرق بين ما ذكره وبين ما قاس عليه لأن الشهر الذي بعده رمضان مما يقطع بوجوده.

[ فائدة ] وقع السؤال في الدرس عن شخص حلف بالطلاق لا يشتري ورده فهل يحث بشراء زر الرد ومعجون الورد أم لا ؟ والجواب عنه بأن الظاهر عدم الحث بشرائهما لأن الأيمان مبناها على العرف، والعرف لا يطلق عليها إلا مقينا (قوله لأن آخره اليوم الأخير) الظاهر أن يقال في التعليل إن الآخر هو الجزء الأخير، والتفسير في أوله راجع لآخر فكانه قال أنت طالق أول آخر الجزء الأخير ولما لم يتحقق تغاير في الخارج بين آخر الجزء الأخير وأوله أوقع بالجزء الأخير لتحقيقه لأنه إن اعتبر له أول فذلك الجزء هو آخر الأول وإن لم يحضر له أول فهو المعلق عليه لعدم تعدد أجزائه وفي شرح الزيد المنوفى : فرع : قال في المطلب عن العبادى : لو قال أنت طالق أول النهار وآخره تطلق واحدة، بخلاف ما لو قال أنت طالق آخر النهار وأوله فإنها تطلق طلعتين، والفرق بينهما أنها في الأولى إذا طلقت في أول النهار أمكن سحب حكمها على آخره فانحصر على واحدة لتحقيقها، بخلافه في الثانية فإنها إذا طلقت في آخره لا يمكن سحب حكمها على أوله فأوقعتا به طلقة أخرى اهـ. كلما حكاه الزركشي في الخادم في كتاب الأيمان اهـ (قوله وإن ذكر الشيخ) أي في غير شرح منهجه.

محمول عند الإطلاق على أول الأزمات المتصلة به اتفاقاً ولأن المنوع منه ثم تحلل زمن لا اعتكاف فيه ، ومن ثم لو دخل فيه أثناء يوم واستمر إلى نظيره من الثاني أجزأه كما لو قال أثناءه على أن اعتكف يوماً من هذا الوقت وهذا نظير ما هنا بجامع أن كلا حصل الشروع فيه عقب البين أما لو قاله أوله بأن فرض انطباق التعليق على أوله فتعلق بغروب شمس ولو قال أنت طالق كل يوم طلقة طلقت في الحال طلقة وأخرى أول الثاني وأخرى أول الثالث ولم ينتظر فيها مضي مايكفل به ساعات اليوم الأول لأنه هنا لم يعلق بمضي اليوم حتى يعتبر كماله بل باليوم الصادق بأوله ولظهور هذا تعجب من استشكل ابن الرضا له ( أو ) قال إذا مضى ( اليوم ) فانت طالق ( فإن قاله نهاراً ) أى أثناءه وإن بقى منه لحظة ( فغروب شمس ) لأن ال المهديّة تصرفه إلى الحاضر منه ( وإلا ) أى بأن لم يقله نهاراً بل ليلاً ( لنا ) فلا يقع به شيء إذ لا نهار حتى يعمل على المعهود والحمل على الجنس متعلل لاقتضائه التعليق بمرافق أيام الدنيا . لا يقال لما لا يعمل على المجاز لتعلم الحقيقة لأننا نقول شرط الحمل على المجاز في الصالحين ونحوها قصد المتكلم له أو قرينة خارجية تفيد ولم يوجد واحد منهما وخرج بمضي اليوم قوله أنت طالق اليوم أو الشهر أو هذا اليوم أو الشهر أو السنة أو شعبان أو رمضان من غير ذكر شهر فلنأخذ بطلاق حالاً ولو ليلاً سواء أنصب أم لا لأنه أوقعه وسمى الزمن بنير اسمه فلفت للتسمية ( وبه ) أى بما ذكر ( يقاس شهر وستة ) والشهر والسنة في التعريف

[ فرع ] وقع السؤال في الدرس عما لو قال لزوجته أنت طالق في أفضل ساعات النهار مثلاً هل يقع عليه الطلاق حالاً أو بمضي النهار ؟ في نظر ، والجواب عنه أن الظاهر الثاني لأن بفراغه يتحقق مضي الأفضل ، ونظيره ما لو قالت أنت طالق ليلة القدر وقد قالوا فيه إنه إنما يقع عليه الطلاق بأول الليلة الأخيرة من رمضان لأن بها يتحقق إدراكه ليلة القدر ، ولو حصل منه التعليق في أثناء العشر الأخير لم يقع الطلاق إلا بمضي مثله من السنة القابلة ( قوله وهذا ) أى قوله ومن ثم دخل لو دخل الخ ( قوله بأن فرض انطباق التعليق ) أى بأن وجد أوله عقب آخر التعليق بخلاف ما إذا قارنه اه سم على حجج : أى فلا تطلق إلا بمضي جزء من اليوم الثاني ( قوله طلقت في الحال الخ ) أى إن كان قاله نهاراً وإلا فلا تطلق إلا بمجيء الند ( قوله لا يقال لم لا يعمل على المجاز ) أى بأن يراد باليوم الليلة أو مطلق الوقت فتطلق بمضي الليلة أو مضي ما يصدق عليه الوقت الذي وقع فيه التعليق ( قوله تفيد ) أى فيحمل المفظ عند الإطلاق على ما دلت عليه القرينة من غير قصد له ( قوله أو رمضان ) وهذا بخلاف ما لو قال في شهر شعبان أو رمضان فلا تطلق إلا بأول جزء من شعبان أو رمضان ، وعليه فلعل الفرق أن قوله في كلا يقتضي تفيدته بكون الوقوع فيها بعد إجمار لأن الظرف صفة أو حال لما قبله ، بخلاف أنت طالق الشهر فإنه أوقع الطلاق منجزاً فوقع بالتحقق من طالق وسمى الزمان بنير اسمه ( قوله من غير ذكر شهر ) أنهم أنه لو قال أنت طالق شهر شعبان لم تطلق إلا بدخول شهر شعبان كما لو قال أنت طالق في شهر شعبان ، ويخالفه ما في حاشية شيخنا الزبائدي من قوله أما لو قال أنت طالق شهر رمضان أو شعبان فيقع حالاً مطلقاً ( قوله فلنأخذ بطلاق حالاً ) ينبغي أن هنا بحسب الظاهر ، وأنه إن أراد التعليق بمجيء الشهر الذي مياه قبل باطناً قياساً على ما لو قال

( قوله بأن فرض انطباق التعليق ) أى انطباق آخره كما في التحفة ، بل قال الشهاب سم : إن المراد أن يوجد أول الفجر عقب آخر التعليق ، قال بخلافه إذا قارنه اه . وما قاله سم سبقه إليه الأذرعى كما يأتي ( قوله ولم ينتظر فيها ) أى اليوم الثاني والثالث : أى بل أوقعنا الطلاق أو لهما كما مر ( قوله من غير ذكر شهر ) انظر ما وجهه ،

والتكبير لكن لا يتأتى هنا إلغاء كما هو معلوم فيقع إذا قال إذا مضى شهر فأنت طالق بمضى ثلاثين يوما ومن ليلة الحادى والثلاثين أو يومه بقدر ما سبق من التعليق من يومه وليته فإن اتفق تعليقه في أول الهلال وقع بمضيه تماما أو ناقصا ولعل المراد كما قاله الأذرى إذا تم التعليق أو استعقبه أول النهار ، أما لو ابتداء أول النهار فقد مضى جزء قبل تمامه فلا يقع بغروب شمس ، وإذا قال في أثناء شهر إذا مضت سنة فأنت طالق طلقت بمضى أحد عشر شهرا بالأهلة مع إكمال الأول من الثالث عشر ثلاثين يوما وهذا عند إرادته العربية أو الإطلاق ، فإن ادعى لإرادة الفارسية أو الرومية دين . نعم إن كان ببلاد الروم أو الفرس فينبغي قبول قوله ، ولو أراد بقوله سنة بقيتها فقد غلط على نفسه ، أو بقوله إذا مضت السنة سنة كاملة دين ، أو إذا مضى الشهر أو قال السنة فأنت طالق طلقت بمضى بقية ذلك الشهر أو السنة ، أو قال في اليوم الآخر من شهر إذا مضى شهر فأنت طالق

أنت طالق في شهر كلما أو أوله وأراد ما بعد الأول ( قوله أو استعقبه أول النهار ) قضيته عدم اعتبار الليلة الأولى وقضية قوله فإنه اتفق تعليقه في أول الهلال وقع خلافه فكان الظاهر أن يقول أول الشهر ( قوله بغروب شمس ) أى بل يكمل بما يليه ( قوله ببلاد الروم أو الفرس ) أى وإن لم يكن روميا ولا فارسيا ( قوله ولو أراد بقوله سنة بقيتها ) وبقي ما لو قال أنت طالق إذا مضت السنون فهل تطلق بمضى ثلاث وإن كان الباقي من وقت التعليق دون سنة ، أو لا تطلق إلا بمضى ثلاث سنين من وقت حلقه فيه نظر ، والظاهر الثانى لأنه أقل مسمى الجمع وليس ثم معهود شرعى يخمل عليه ، ولا يصح حله على الاستغراق لعدم توهم إرادته هنا فليتأمل ( قوله دين ) وينبى أن يحرى هذا في إذا مضى اليوم أو الشهرام سم على حج ( قوله أو السنة ) ببعض الموماش : فرح : سئل شيخنا إذا علق بطلاق زوجته على تمام سنة ست وستين وألف مثلا من الهجرة النبوية فهل يقع عليه الطلاق بمضى ذى الحجة ختام تلك السنة أو لا يقع إلا بمضى المحرم وصفر وعشرة أيام من ربيع لأنه أول عام الهجرة في الحقيقة ؟ فيه توقف ، ووجه التوقف ظاهر لأن النصصة عقيقة لا تزال إلا بيقين ، ولا يقين إلا بمضى تلك المدة التى وقعت فيها الهجرة حقيقة وهى أثناء ربيع ، ويحتمل أن يقع عند تمام الحجة من السنة المعلق عليها لأنهم إنما أوتوا السنة في أول المحرم ولم يؤرخوها بربيع حرره اه . كلما نقل بهامش عن الشيخ محمد البابلى . أقول : والثانى هو المتعين الذى ينبى الجزم به من غير تردد فيه لأن هذا صار هو المتيقن في عرف الشرع ولا نظر لغيره ، وإطباقهم في التاريخ على أول المحرم وتصريح الفقهاء بأنه أول السنة الشرعية دليل ظاهر على أنهم ألغوا الكسر من السنة الأولى وجعلوا بقيتها منه ، فصار أول كل سنة بعد الأول هو المحرم فأشبه المتقولات الشرعية كالصلاة الموضوعة شرعا للهبة المخصوصة ومن ثم لو حلف لا يصلى لا يحنث إلا بكذا الركوع والسجود لأنها مسمى الصلاة شرعا

وفي حاشية الزيدى ما يناله ( قوله فيقع إذا قال إذا مضى شهر الخ ) هذه صورة التكبير وستأتى صورة التعريف بما فيها ( قوله ولعله في إذا مضى شهر الخ ) كلما في النسخ ، وصوابه يوم بدل شهر ، وهو الذى مر في المتن أنفا ذكره الأذرى هنا مع مسئلة شهر فإنه نقل تصوير مسئلة شهر المنكر بنحو ما في الشارح هنا عن الرافعى إلى قوله تاما أو ناقصا ، ثم قال عقبه : وهو يفهم أنه إذا اتفق قوله في ابتداء شهر أنه يكفى به ثم قال ومثله في صورة إذا مضى يوم أنه إذا انطبق التعليق على أول النهار طلقت بغروب شمس ، ثم قال : ولعل مراده : أى الرافعى ما إذا تم التعليق واستعقبه أول النهار ولا فنى ابتداء التعليق في أول النهار فيكون قد مضى جزء من اليوم قبل تمام التعليق فينكسر اليوم فلا يقع بغروب شمس اه ( قوله أو إذا مضى شهر ) هذا هو صورة التعريف في المتن فكان ينبى له



فعل ماسبق في السلم أو على ماضي شهر فبمضي ثلاثة أو الشهر فبمضي مابق من السنة على الأصح عند القاضى وهو المتمد خلافا للجيل حيث اعتبر ماضى اثني عشر شهرا ، والأوجه أنه لا فرق بين أن يكون الباقي من السنة ثلاثة شهور أو أقل منها لحلا للتعريف على إرادة الباقي منها ، وتقل عن الجيلي أنه لو على ماضى ساعات طلقت بمضى ثلاث ساعات ، أو الساعات فبمضى أربع وعشرين ساعة لأنها جملة ساعات اليوم واليلة ، لكن قياس ماضى الاكتفاء بمضى مابق منها ، ولو قال إذا مضى ليل فانت طالق لم تطلق إلا بمضى ثلاث ليل كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى إذ الليل واحد بمعنى جمع وواحد ليلة مثل ثمرة ونمر ، وقد جمع على ليل فزادوا فيها الياء على غير قياس ، ولو حلف لا يقيم بمحل كذا شهرا فأقامه متفرقا حث كما يأتى في الأيمان ، أو أنت طالق في أول الأشهر الحرم طلقت بأول القعدة لأن الصحيح أنه أولها ، وقيل أولها ابتداء المحرم ذكره الأسنوى (أو) قال (أنت طالق أمس) أو الشهر الماضي أو السنة الماضية (وقصد أن يقع في الحال مستندا إليه) أى أمس أو نحوه (وقع في الحال) لأنه أوقعه حالا وهو ممكن وأسنده لزمن سابق وهو غير ممكن فالتى ، وكذا لو قصد وقوعه أمس أو لم يقصد شيئا

(قوله فعل ماسبق في السلم) أى وهو أنما إن نقص الشهر الذى على يوم التعليق طلقت بآخره وإن تم وقع في مثل وقت التعليق من اليوم الأخير بتكثير المتكسر (قوله فبمضى مابق من السنة) أى وإن كان شهرا أو أقل لأنه محمول على شهور السنة التى وقع فيها التعليق (قوله على إرادة الباقي منها) أى وإن قل كيوم فكانه قال باقى هذه الشهور وهى السنة التى هو فيها (قوله بمضى ساعات) أى مستوية وهى التى مقدار الواحدة منها خمس عشرة درجة (قوله فبمضى أربع وعشرين ساعة) معتمد (قوله بمعنى جمع) بخالفه ما نقل عن الرغزنى في قصر قوله - سبحانه الذى أسرى بعبد ليل - من أن الليل يصلح بجزء من الليل وإن قل ومن ثم تكره في الآية فكانه قيل أسرى بعبد في جزء قليل (قوله على غير قياس) وليتظر فيما لو قال إذا مضى الليل هل ينصرف ليلة التى هو فيها فيحث بمضى الباقي منها لأن ليل وإن كان بمعنى الجمع إلا أنه يدخل آل يعمل على الجنس وينصرف بالمعهود فيه نظر ، وقد يقال قد اعتبر الثلاث في الأيام والنساء في لا أتزوج النساء مع دخول لام الجنس ادمس على حج : أى فيعتبر هنا أيضا الثلاث (قوله ولو جلف لا يقيم الخ) هذا مخالف لما سياتى له في أول فصل على بأكلى رغيخ الخ ، وعبارته ثم أو لا يقيم بكلا مدة كذا لم يحث إلا بإقامة كذا متواليا لأنه المتبادرة عرفا انتهى وهو قريب [فرع] وقع السؤال في الدرس عن شخص قال لزوجه مادمت تتوجهين إلى بيت أهلك فأنت طالق

خلاف هذا الصحيح (قوله فعل ماسبق في السلم) عبارة التحفة : وعمله أى عمل تكثير الشهر من ليلة الحادى والثلاثين أو يومها السابق في أول كلام الشارح إن كان في غير اليوم الأخير وإلا مضى بعده شهر هلال كنى نظير ماقى السلم انتهت لكنه إنما يظهر إن كان الشهر الحلال ناقصا وإلا تلزم الزيادة على ثلاثين يوما ، ولعل مراده التناقص بدليل تبينه يكتى فليحرر (قوله الاكتفاء بمضى مابق منها) وانظر هل يعتبر ابتلاؤها من الليل أو التار (قوله لم تطلق إلا بمضى ثلاث ليل) ولا يشكل عليه مقاله الرغزنى في قوله تعالى - أسرى بعبد ليل - إنما قال ليل ولم يقل ليلة لأنه يشمل القليل كالكثر ، ووجه عدم الإشكال أن الليل في الآية وقع ظرفا للإمراء فاقضيت عدم استغراقه بالإسراء وشملت القليل منه الشامل لبض ليلة كما هو الواقع ، بخلاف مستلذا فإن الطلاق فيها معلق بمضى الليل وهو لا يتحقق إلا بمضى جميعه (قوله فزادوا فيه الياء) أى في آخره (قوله وكذا لو قصد وقوعه أمس الخ) انظر هل هذه الصور من عمل الخلاف ، وصنيع الشارح يفيد أنه كذلك وإن كان التعليق

أو تعلوت مراجعته لنحو موت أو غرس ولا إشارة له مفهومة (وقيل لغو) نظرا لإسناده لغير ممكن ، ورد بأن الإناطة بالممكن أولى ألا ترى إلى المعايير في له على ألف من ثمن خمر أنه يلغى قوله من ثمن خمر ويلزمه الألف (أو قصد أنه طلق أمس وهي الآن معتدة) من طلاق رجعي أو بائن (صدق يمينته) لقربة الإضافة إلى أمس ، ثم إن صدقته فاعلده بما ذكر ، وإن كلفته أو لم تصدقه ولا كلفته في حين الإقرار (أو قال) أردت أني (طلقها في نكاح آخر) أي غير هذا النكاح فبانت مني ثم جددت نكاحها أو أن زوجها آخر طلقها كذلك (فإن عرف) النكاح الآخر والطلاق فيه ولو بإقرارها (صدق يمينته) في إرادة ذلك لقربة (ولأ) بأن لم يعرف ذلك (فلا) يصدق ويقع حالا بعد دعواه وهذا ما جزأ به هنا وهو المنقول عن الأصحاب وللإمام احتمال جري عليه في الروضة تبعا لنسخ أصلها السقيمة أنه يصدق لاحتماله ، ولو قال أنت طالق قبل أن تخلف طلقت حالا إذا لم تكن له إرادة كما قاله الصبري وأضى به الولد رحمه الله تعالى ، فإن كانت له إرادة بأن قصد إتيانه بقوله قبل أن تخلفي قبل تمام لفظ الطلاق فلا وقع به أو بين الليل والنهار ، فإن كان نهارا فبالغروب أو ليلا فبالفجر (وأدوات التعليق) كثيرة منها (من كمن دخلت) الدار من نسائي فهي طالق (وإن) كان دخلت الدار فانت طالق أو أنت طالق وكذا طلقتك بضمه الأتي ويجري ذلك في طلقتك إن دخلت خلافا لمن ادعى وقوعه هنا حالا وفي

فتوجهت فهل يقع عليه طلاق فقط أم لا ؟ فيه نظر ، والجواب عنه بأن الذي يظهر أن المقصود من مثل هذا أنه يقول متى ذهبت إلى بيت أهلك فانت طالق ، فإذا ذهبت طلقت طلاق واحدة وانحلت اليمين لعدم التضام ما هو المتبادر من كلامه على علم التكرار .

[فرع] وقع السؤال في الدرس أيضا عن حلف لا يكلم فلانا يوم الجمعة مثلا سنة فهل يبحث بكلامه له عقب الحلف في أي يوم كان جمعا أو غيره قبل مضي السنة أو لا يبحث بكلامه في غير يوم الجمعة وتحمل السنة هل أنها ملقبة من يوم الجمعة خاصة ؟ فيه نظر . والجواب عنه بأنه يحتمل الأول لأن مثل هذا إنما يراد به التعميم لكانه قال لا أكلمه يوم الجمعة بل لا أكلمه سنة ، ويحتمل وهو الظاهر أن يراد لا أكلمه يوم الجمعة خاصة في مدة سنة أو لما وقت الحلف فلا يبحث بتكليمه في غير يوم الجمعة من أيام السنة (قوله فلا وقوع به) هذا قد يشكل بما مر من أنه لو قال بعد أنت طالق أردت طلاقا لا يقع لم يدين إلا أن يقال إن التصريح بقوله قبل أن تخلفي صيره طلاقا مستحيلا فأنفى بذلك ثم لأن الحاصل منه مجرد النية وهي أضعف من اللفظ (قوله وأدوات التعليق) وفي الروض وإن قال أنت طالق لا دخلت الدار من لفت بها أو بلا مثل إن كاتبنا ديين طلقت بالدخول اه . قال في شرحه : أما من ليس لفته كذلك فطلقت زوجته اه . ثم قال في الروض : وقوله أنت طالق لا أدخل الدار تعليق قال في شرحه فظاهره أن الحكم كذلك وإن لم تكن لفته بلا مثل إن وهو مخالف لما مر في أنت طالق لا دخلت الدار ، ويمكن الفرق بأن المضارع على أصل وضع التعليق الذي لا يكون إلا بمستقبل فكان ذلك تعليقاً مطلقاً بخلاف الماضي اه . والمفهوم من سياقه أنه تعليق بالدخول اه . سم على حج (قوله الآتي قريبا) لم يذكره وذكر

لا يوافقه فليراجع (قوله فلا وقوع به) أي لأنه كالمستحيل (قوله الآتي قريبا) تبع في هذه الإحالة حج إلا أنه أغفل ذكر التخصيص فيما يأتي وحج ذكره في شرح قول المصنف الآتي قلت : إلا في غير محو التعليق في الأصح وعبارته : ولو قال إن فعلت كذا طلقتك أو طلقتك إن فعلت كذا كان تعليقاً لا وعداً فطلق بالأس من التعليق

الأولى عند الدخول مطلقا كما أفاده اللفظي ( وإذا ) وألحق بها غير واحد إلى كلى دخلت فأنت طالق لأطرادها في عرف أهل اليمن بمعناها ( متى ومتى ما ، بزيادة ما كما مر ومهما وما وإذا ماعلى ملهيب سيويه وأيا وأين وأينما وحيث وحيثما وكيف وكيفما ( وكلما وأى ) كأي وقت دخلت الدار فأنت طالق ( ولا تقتضين ) هذه الأحوات ( ثورا ) في المعلق عليه ( إن علق بإثبات ) أى فيه أو يثبت كالدخول في إن دخلت ( في غير خلع ) لأنها وضعت لا يقيد دلالة على فور أو تراخ ، ودلالة بعضها على الفورية في الخلع كما مر في إن وإذا ليست من وضع الصيغة بل لاقتضاء المعاوضة ذلك إذ القبول فيها يجب أن يتصل بالإيجاب ويخرج بالإثبات التني كما يأتي ، وما أفنى به الشيخ في متى خرجت شكوتك من تعين ذلك فورا عقب خروجها لأن حلفه ينحل إلى متى خرجت ولم أشكك فهو تعلق بإثبات ونفى ، ومتى لا تقتضى الفور في الإثبات وتقتضي في النفي محمول على ما إذا قصد الفورية كما أفنى به الوالد رحمه الله تعالى وإلا فلا تسلم انحلاله لذلك وضعا ولا عرفا ، وإنما التقدير المطابق متى خرجت دخل وقت الشكوى أو أوجدها ، وحيث فلا تعرض فيه لانتهاها ، ويفرض ما قاله يجرى ذلك فيما عدا إن لاقتضائها الفور في النفي ، وعلى ما تقرر فقد تقوم قرينة خارجية تقتضى الفور فلا يبعد العمل بها وقد سئل الوالد رحمه الله تعالى عما لو قال أنت طالق لولا دخلت الدار . فأجاب بأنه إن قصد امتناعا أو تخفيضا عمل به . وإن لم يقصد شيئا أو لم يعرف قصده لم يقع طلاق حلا على أن لولا الامتناعية لتبادرها إلى الفهم عرفا ولأن الأصل بقاء الصيغة فلا وقوع بالشك ، ولأن الامتناعية قد يليها الفعل ، فقد قال ابن مالك في تسهيله : وقد تلى الفعل غير مفهومة تخفيضا انتهى . وهو مفهوم من قول الأسنوي في الكوكب فلا يليها إلا المبتدأ على المعروف انتهى ،

حجج في آخر هذا الفصل ما حاصله أنه إن قصد بذلك التعلق على مجرد الفعل طلقت بمجرد الدخول ، وإن قصد التعلق على الفعل ولم يقصد فورا لم يطلاق إلا باليأس من التعلق ، وإن قصد الوعد عمل به فإن طلق بعد الفعل وقع وإلا فلا ( قوله في عرف أهل اليمن ) هل يخص بهم اسم على حجج . أقول : قد يدل على عدم الاختصاص ما تقدم في أنت طالق إلى شهر ونحوه من أنه إنما يقع بعد مضي الشهر على مامر ( قوله انحلاله لذلك ) أى إلى الإثبات والنفي . ( قوله دخل وقت الشكوى ) قد يختلف هذا ما سيأتي للشارح في أول فصل علق بأكل رغيغ من قوله أو علق بإعطاء كذا بعد شهر مثلا ، فإن كان بلفظ إذا اقتضى الفور عقب الشهر أو إن لم يثبت إلا باليأس ، وكان وجه هذا مع عناقته لما مر في الأحوات أن الإثبات فيه بمعنى النفي ، فمضى إذ مضى الشهر أعطيتك إذا لم أصلحه وهذا للفور كما مر فكلما ما بمعناه اه ( قوله ويفرض ما قاله ) أى الشيخ ( قوله لاقتضاءها ) أى لاقتضاء ما عدا إن ( قوله فلا يبعد العمل بها ) معتمد : أى حيث نوى مقتضاها ويصدق في ذلك ( قوله إن قصد امتناعا أى على معنى أنه امتنع طلاقك لأجل دخولك أو تخفيضا بمعنى أنه حبها على الدخول ( قوله الامتناعية ) خبر

فإن نوى أنها تعلق بنفس الفعل وقع عقبه أو أنه يطلقها عقبه وفعل وقع وإلا فلا انتهت . لكن يتأمل قوله فطلق باليأس ( قوله كما مر ) أى في الخلع ( قوله ويفرض ما قاله يجرى ذلك الخ ) ليس المراد الترقى في الاعتراض وإن أوجهه سيافه ، وإنما المراد أن مقاله الشيخ في متى يجرى فيها من الأدوات التي تقتضى الفور في النفي وهي ماعدا إن ( قوله وعلى ما تقرر ) أى في كلام الشارح ( قوله حلا على أن لولا امتناعية ) صريح في أنه إن حل على التخصيص وقع ( قوله ولأن الامتناعية الخ ) مراده من هذا الجواب عما يرد على جعلها هنا امتناعية مع أن الامتناعية لا يليها الفعل . فأجاب بما جاصله المنع وأنه قد يليها الفعل كما قاله ابن مالك ، وحيث فكان اللزوم أن يأتي به

ولأن التحضيضية تخص المصارع أو ماني تأويله نحو لولا تستغفرون الله - ونحو لولا أخرتني إلى أجل قريب - (لا) إن قال (أنت طالق إن شئت) أو إذا شئت فإنه يعتبر الفور في المشيئة بناء على أنه تملك وهو الأصح، بخلاف نحو متى شئت وخرج بخطابها خطاب غيرها فلا فور فيه، وفي إن شئت وشاء زيد يعتبر فيها لا فيه (ولا) تقتضيان (تكرارا) بل إذا وجدت مرة انحلت الإيذان ولم يؤثر وجودها ثانيا لدلالتهن على مجرد صدور الفعل الذي في حيزهن ولو مع تقييده بالأبد كإن خرجت أبدا إلا بإذني فأنت طالق لأن معناه أي وقت خرجت (إلا كلما) فإنها تقتضيه، ولو قال متى سكنت بزوجتي فاطمة في بلد من البلاد ولم تكن معها زوجتي أم الخير كانت أم الخير طالقا ثم سكن بهما في بلدة أخرى انحلت بميتة لأنها تعلقت بسكنى واحدة إذ ليس فيها ما يقتضي التكرار فصار كما لو قيلها بواحدة، ولأن هذه الإيذان جهة بر وهي سكنتها بزوجة فاطمة في بلد ومعها زوجة أم الخير وجهة حث وهي سكنتها بفاطمة في بلدة دون أم الخير، ويفارق هذا ما لو قال تزوجت إن خرجت لاسية حرة فأنت طالق فخرجت غير لاسية له حيث لا تنحل حتى يحن بخرجها ثانيا لاسية له بأن هذه الإيذان لم تشمل على جهتين وإنما علق الطلاق بخروج مقيد فإذا صدق الطلاق، أفى بذلك الوالد رحمه الله، وأفى أيضا بانحلال إيذان من حلف لا يخدم عند غير زيد إلا أن تأخذه يد عادية فأخلته واستخدمته مدة ثم أطلقه وخدمه عند غيره بعد ذلك مختارا (ولو) قال (لم طرفة كما علم بالأولى من كلامه الآتي في كلامه) (إذا طلقك) أو أوقعت طلاقك مثلا) فأنت طالق ثم طلقها بنفسه دون وكيله من غير عوض بصريح أو كناية مع نية (أو علق) طلاقها (بصفة فوجدت لطفلتان) نعمان عليها إن ملكهما واحدة بالطلاق بالتجزئ أو التعليق بصفة وجدت وأخرى بالتعليق به إذ التعليق مع وجود الصفة تطبيق وإقراع

أن قوله وقد تلى الفعل غير مفهومة. وليس في كلامه إفصاح فيها إذا قصد تحضيضا بوقوع الطلاق مطلقا أو إن لم تدخل النار، وقد يدل استدلاله بقوله حملا أن لولا الامتناعية البغ، وقوله ولأن الأصل بقاء العصمة فلا وقوع إذا قصد التحضيض، ولأنه لو لم يقع عند قصد التحضيض لم يكن في تضييحه فائدة لثبوت عدم الوقوع حينئذ سواء أراد الامتناع أو التحضيض أو لم يرد شيئا أو جهلت إرادته، لكن يحتمل أن ذلك غير مراد له، بل المراد عدم الوقوع مطلقا كما هو صريح الكوكب للأسنوي اه سم على حج. أقول: لكن ما اقتضاه كلام الكوكب من عدم الوقوع مطلقا عند قصد التحضيض مما لا وجه له، فإن معنى التخصيص الحث على الفعل فهو بمنزلة ما لو قال على الطلاق لا بد من فطك كذا وذلك يقتضي الوقوع عند عدم الفعل إلا أنه لا يتحقق عدم فعلها إلا بالأيأس إن أطلق ويتحقق بفوات الوقت الذي قصده إن أراد وقتا معينا (قوله لولا تستغفرون الله) بمعنى استغفروا الله لأنها إذا دخلت على المصارع بقصد الحث عليه كان معنى الأمر (قوله لولا أخرتني) أي فإنه بمعنى لولا تؤخرني إلى أجل قريب فيكون المقصود به طلب التأخير (قوله على أنه) أي التعليق، وقوله فلا فور فيه في حج، ومثله: ما لو قال طالقني إن شامت اه (قوله يعتبر) أي الفور، وقوله لا فيه: أي زيد (قوله بسكنى واحدة) صفة بسكنى (قوله واستخدمته مدة) أي وإن قلت كيوم

في صورة التعليق (قوله وخرج بخطابها البغ) عبارة التحفة: وخرج بخطابها إن شامت وخطاب غيرها (قوله بل إذا وجدت مرة انحلت الإيذان) عبارة التحفة عقب قول المصنف تكرارا نصها: للمعلق عليه، بل إذا وجدت مرة فكان المناسب تذكير الضمير في عبارة الشارح هنا وفيما يأتي ليرجع إلى المعلق عليه السابق في كلامه آتفا (قوله في بلدة أخرى) ليس قوله أخرى قيلا وليس هو في جواب والده في الفتاوى

ووقع ووجود الصفة وطلاق الوكيل وقوع لا تطليق ولا إيقاع ، ويجرد التعليق ليس بتطليق ولا إيقاع ولا وقوع ، فلو علق طلاقها على صفة أولا ثم قال إذا طلقته فأنت طالق فوجدت الصفة لم يقع المعلق بالتطليق كما أفهمه قوله ثم طلق أو علق لأنه لم يحدث بعد تعليق طلاقها شيئا ، ولو قال لم أرد بذلك التعليق بل إنك تطلقين بما أوقفته دين أما غير موطوءة وموطوءة طلقت بعض وطلاق الوكيل فلا يقع بواحد الطلاق المعلق لبيئتها في الأولين ولعلم وجود طلاقه في الأخيرة فلم يقع غير طلاق الوكيل وتصحلت إيمان بالخلع بناء على الأصح أنه طلاق لافسخ ( أو ) قال ( كلما وقع طلاق ) عليك فأنت طالق ( فطلق ) هو أو وكيله ( فثلاث في محسوسة ) ولو في الدبر ومستخلطة مائه المحرم عند وجود الصفة ولا نظر لحالة التعليق لاختضاء التكرار ففزع ثانية بوقوع الأولى وثالثة بوقوع الثانية فإن لم يعبر بوقوع بل بأوقعت أو بطلقتك طلقت ثنتان فقط لا ثالثة لأن الثانية وقعت لا أنه أوقفها ( وفي غيرها ) عند ما ذكر ( طلقة ) لأنها بانتهى بالأولى ( ولو قال ونحتم ) نسوة ( أربع إن طلقت واحدة ) من نسائي ( فبعد ) من عبيدي ( حر وإن ) طلقت ( ثنتين فعبدان ) حران ( وإن ) طلقت ( ثلاثا خلافة ) أحرار ( وإن ) طلقت ( أربعاً فأربعة ) أحرار ( فطلق أربعة معا أو مرتباً عتق عشرة ) واحد بالأولى واثنتان بالثانية وثلاثة بالثالثة وأربع بالرابعة وتعين المعتقين إليه . وبحت ابن النقيب وجوب تمييز من يعتق بالأولى ومن بعده إذا طلق مرتباً ليقبضهم كسبهم من حين العتق ، ولو أبطل الواو بالفاء أو ثم لم يعتق فيما إذا طلق معا إلا واحد ومرتباً إلا ثلاثة واحد بطلاق الأولى واثنتان بطلاق الثالثة لأنها ثانية الأولى ولا يقع شيء بالثانية لأنها لم يوجد فيها بعد الأولى صفة اثنين ولا بالرابعة لأنه لم يوجد فيها بعد الثالثة صفة الثلاثة ولا صفة الأربعة وسائر أدوات التعليق كان في ذلك إلا كلما كما قال ( ولو علق بكلمة ) في كل مرة بل أو في المرتين الأوليين كما قال ابن النقيب وتصويرهم

( قوله لم يقع المعلق ) أي لكنه حلف فلو قال إن حلفت بطلاقك فأنت طالق ثم قال إن دخلت الدار فأنت طالق وقع الطلاق المعلق بالخلف .

[ فرع ] في حج : لو قال لموطوءة أنت طالق كلما حطت حرمت وقعت واحدة ، إلا إن أراد بتكرار الحرمة تكرر الطلاق فيقع ما نواه اهـ .

[ فرع ] قال سم على حج : وقع السؤال عن شخص كانت عنده أخت زوجته وأرادت الانصراف فحلف بالطلاق أنها إن راحت من عنده ما خلأ أختها على عصمته فراحت فظهر له أنه يقع عليه الطلاق إن ترك طلاق أختها عقب رواحها بأن مضى عقبه ما يسبغ الطلاق ولم يطلق فهو محمول على القور ، خلافاً لما بحث معي أنه لا يقع إلا باليأس ثم رفع السؤال للشمس الرمل فأفتى بما قلته ، وذكر عن الشهاب الرمل أنه قال : إن التخلية محمولة على معنى الترك ، فبعض إن خلعت أو ما خلعت إن تركت أو ما تركت ، ثم رأيت الشارح قال في باب الإيمان : أو لأخليك ففعل كذا حل على نفي تمكيه منه بأن يعلم به ويقدر على منعه منه اهـ فليتأمل . أقول وهل ير تجزئها عن عصمته بالطلاق الرجعي أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول لأن العصمة حيث أطلقت حلت على العصمة الكاملة المبيحة للموطء ( قوله عند وجود الصفة ) قيد في المحسوسة والمستخلطة معا ( قوله المعتقين إليه ) أي وإن كان من يعينه صغيراً أو زمناً ( قوله وسائر أدوات التعليق الخ ) أي ففى كان معها شيء من الثلاثة اشترط لوقوع الطلاق القور .

( قوله لأنها ثانية الأولى ) كان الظاهر أن يقول لوجود صفة تطليق ثنتين بعد الأولى

بها في الكل إنما هو بحريان الأوجه المقابلة للصحيح التي من جملتها عتق عشرين لكن يكفى فيه وجودها في الثلاثة الأول . واعلم أن ما هذه مصدريه ظرفية لأنها ثابت بصلتها عن ظرف زمان كما ينوب عنه المصدر الصريح والمعنى كل وقت فكل من كلما منصوب على الظرفية لإضافتها إلى ما هو قائم مقامه ووجه إفادتها للتكرار الذي عليه الفقهاء والأصوليون النظر إلى عموم ما لأن الظرفية مراد بها العموم وكل أكدته (فخمس عشرة عبدا) يعقون (على الصحيح) لأن صفة الواحدة تكررت أربع مرات لأن كلا من الأربع واحدة في نفسها وصفة التثنية لم تتكرر إلا مرتين لأن ماعد باعتبار لا بعد ثانيا بذلك الاعتبار فالثانية عدت ثانية بانضمامها للأولى ، فلا تعد الثالثة كذلك لانضمامها للتانية ، بخلاف الرابعة فإنها ثانية بالنسبة للتالثة ولم تعد قبل ذلك كذلك وثلاثة وأربعة لم تتكرر ، وبهذا انضج أن كلما لا يحتاج إليها إلا في الأولين لأنهما المكرران فقط ، فإن أتى بها في الأول فقط أو مع الأخيرين فثلاثة عشر ، أو في الثاني وحده أو معهما فاثنا عشر ، ولو قال إن صليت ركعة فبعد حر وهكنا إلى عشرة عتق خمسة وخمسون لأنها مجموع الأحاد من غير تكرار ، فإن أتى بكلمة عتق سبعة وثمانون لأنه تكرر معه صفة الواحد تسعا ، وصفة التثنية أربعاً في الرابعة والسادسة والثامنة والعاشره ومجموعها ثمانية ، وصفة الثلاثة مرتين في السادسة والتاسعة ومجموعها ستة ، وصفة الأربعة مرة في الثامنة وصفة الخمسة مرة في العاشرة وما بعد الخمسة لا يمكن تكرره . ومن ثم لم يشترط كلما إلا في الخمسة الأول وجلة هذه اثنان وثلاثون تضم لخمس وخمسين الواقعة أولاً بلا تكرار ، فإن قال ذلك بكلمة إلى عشرين وصل عتق ثلثا وتسعة وثلاثون ، ولا يخفى توجيهه كما تقرر ووراء ما ذكره أوجه : أحدها عشرة ، قاله ابن القطن وغلطه الأصحاب . والثاني ثلاثة عشر . والثالث سبعة عشر . والرابع عشرون (ولو علق) الطلاق (بني فعل فالملعب أنه إن علق بإن كان لم تدخل) الدار فانت طالق أو

[ فائدة ] سئل ابن الوردي رحمه الله :

أدوات التعليق تحق علينا هل لكم ضابط لكشف غلطها ؟

فأجاب :

كلما للتكرار وهي ومهما  
لستأشى مع الثبوت إذا لم  
أو ضهان والكل في جانب النفي  
لغور لا إن فلما في سواها

وقول النظم مع الثبوت : أي كان قال إن دخلت الدار أو أتى وقت أو غيرهما من بقية الأدوات فانت طالق ، وقوله في جانب النفي كان قال إذا لم تفعل كلما مثلا فانت طالق ( قوله واعلم أن ما هذه مصدريه ) قد يتوقف في كونها مصدريه ، بل الظاهر أنها ظرفية فقط لأنها بمعنى الوقت فهي نافية عنه لا عن المصدر ( قوله بصلتها ) أي مع ( قوله قائم مقامه ) أي الوقت ( قوله وكل أكدته ) أي العموم ( قوله فلا تعد الثالثة كذلك ) أي ثانية وقوله إلا في الأولين أي التليتين الأولين ( قوله أربعا في الرابعة ) بيان هل التكرار ( قوله ومجموعها ثمانية ) أي لما تقدم من أن ماعد باعتبار لا بعد ثانيا بذلك الاعتبار الخ ( قوله ولو علق الطلاق بني فعل الخ ) وبشله الخلف بالله بالأولى كان قال والله إن لم تدخل

( قوله والمعنى كل وقت ) هذا تفسير لكونها ظرفية فقط كما لا يخفى ، ومن ثم توقف سم في كونها مصدريه ، ولا توقف لأنه سكت عن سببها بالمصدر لوضوحه ، فالخلل الموقف بالمراد أن يقال كل وقت تطابق امرأة عبد حر وهكذا فتأمل

أنت طالق إن لم تدخل الدار ( وقع عند اليأس من الدخول ) كأن مات أحدهما قبل الدخول فيحكم بالوقوع قبل الموت : أى إذا بقي مالا يسع الدخول ولا أثر هنا للجنون إذ دخول الجنون كهر من العاقل ، ولو أبانها بعد تمكنها من الدخول واستمرت إلى الموت ولم ينفذ دخول لم يقع طلاق قبل اليئونة كما اقتضاه كلامهما عقب ذلك ، وإن زعم الأسنوى أنه غلط وأن الصواب وقوعه قبل اليئونة كما اقتضاه كلامهما عقب ذلك ، وصرح به في الوسيط وأيده بالبحث بثلث ماحلف أنه يأكله غدا فحلف فيه قبل أكله بعد تمكنه منه ، وقد يفرق بأن العود بعد اليئونة ممكن هنا فلم يفوت البر باختياره بخلافه ثم ، وحل اعتبار اليأس ما لم يقل أردت إن دخلت الآن أو اليوم ، فإن أرادته تعلق الحكم بالوقت المنوى كما صرحا به في نظيره فيمن دخل على صديقه فقال له تغد معي فامتنع فقال إن لم تتغد معي فامرأتى طالق ونوى الحال ( أو ) علق ( بغيرها ) كذا وسائر مامر ( فمضى مضى زمن يمكن فيه ذلك الفعل ) تطلق وفارقتها بأنهما جرد الشرط من غير إشعار لها بزمن بخلاف البقية كذا فلانها ظرف

الدار ما فعلت بكذا . وفي حج : فرع قال أنت طالق إن لم تزوجي فلانا طلقت حالا كما يأتي بما فيه ، أو إن لم تزوجي فلانا فأنت طالق أطلق جمع الوقوع وقال آخرون فيه دور ، فمن ألغاه أو قسه ومن حصه لم يوقعه في تخصيص الدور بهله نظر بل يأتي في الأولى إذ لا فرق بينهما من حيث المعنى ، حل أن الذى يتجه أن هذا من باب التعليل بما يتوول للمحال الشرعى لأن بحث على تزوجه الحال قبيل الطلاق لا من الدور فيقع حالا نظير الأولى فتأمله ولو حلف ليرسم عليه لم يتوقف البر على طلب الرسم عليه من حاكم على ما أتى به بعضهم ، وقال غيره : بل يتوقف على ذلك لأن حقيقة الرسم تخص بالحاكم ، وأما الرسم من المشتكى فهو طلبه ولا يفتى مجرد الشكاية للحاكم عن ترسيمه وهو أن يوكل به من يلائمه حتى يؤمن من هربه قبل فصل الخصومة اهـ .

[ فائدة ] وقع السؤال عن أخوين معهما أولاد وأرادا إختناهم فقال أحدهما ففعل ذلك بولد وقال الآخر برفة فامتنع الأول ، فحلف الثانى بما صورته إن لم توافق على مرادى ما طلعت لك أنا ولا زوجتى في هذه السنة وتركنا الختان وطلع فهل يقع عليه الطلاق ؟ والجواب عنه أنه لا يقع الطلاق على الخلف حيث اتنى الختان في جميع السنة لأن المعنى أنه إن ختن في هذه السنة ولم يوافق لا يطلع له فحيث اتنى الختان لا يحدث بالطلاق في السنة المذكورة ، وهذا نظير ما لو حلف أنه إن لم يخطه حقه لا يشكوه إلا من حاكم السياسة فترك الشكوى من أصلها لاحث ، لأن المعنى : إن لم تعنى وشكوتك فلا أشكوك إلا من حاكم السياسة ، وهو وإن لم يصرح بالختان في محبة لكن قرينة الحال تدل عليه ، أما لو ختن في تلك السنة ولم يوافق على مراده حث بالطلاق هو أو زوجته بعد الختان دون ما قبله ، لأن وقت الامتناع المحلوف عليه لم يدخل قبل الختان ، وبمثل هذا يجاب عما وقع السؤال عنه أيضا وهو أن شخصا وقف على جزاء يشترى منه لحما فأراد أنخر التقدم عليه في الأخذ فحلف بالطلاق أنه لا يأخذ أحد من الجزاء قبله ، فحلف الجزاء أنه لا يبيعه لحما فترك الأخذ منه وهو علم الحث ، لأن المعنى : إن أخذت منك فلا يأخذ أحد قبلى ، وهذا كله حيث لا ياتى له وإلا عمل بمقتضاها ( قوله ولو أبانها بعد ) بأن مضى زمن يمكنها فيه الدخول ( قوله وإن زعم ) أى قال أو اعتقد ( قوله ونوى الحال ) فإنه يبحث أى أو دلت القرينة على

( قوله وأيده ) ظاهره أن المؤيد الأسنوى أو صاحب البسيط وليس كذلك ، وإنما المؤيد أبو زوعة في تحريره فلعل الهاء زائدة من الكنية وأن أيد البناء للمجهول ( قوله وقد يفرق بأن العود ) صوابه بأن الدخول ( قوله وفارقت إن بأنها جرد الشرط الخ ) يرد على هذا الفرق من الشرطية

زُمان متى فتناولت الأوقات كلها ، فعنى إن لم تدخل إن فانتك الدخول وفواته باليأس ، ومعنى إذا لم تدخل ؛ أى وقت فانتك الدخول فوقع بمعنى زمن يمكن فيه الدخول فركته . بخلاف ما إذا لم يمكنه لإكراه أو نحوه ويقبل ظاهرا قوله أردت بهذا معنى إن ( ولو قال أنت طالق ) إذا و ( أن دخلت أو أن لم تدخل بفتح ) هزة ( أن وقع في الحال ) دخلت أم لا لأن المعنى على التاميل فالمعنى للدخول أو لعلمه كما مر في لرضا زيد ، وعمل ذلك في غير التوقيت ، أما فيه فلا بد من وجود الشرط كما بعثه الزركشى وهو ظاهر ، لأن اللام التى هى بمعناها لتوقيت كانت طالت إن جاءت السنة أو للبدعة أو للسنة فلا تطلق إلا عند وجود الصفة ( قلت : إلا في غير نحوى ) وهو من لا يفرق بين إن وأن ( فتعلق في الأصح ) فلا تطلق إلا بوجود الصفة ( والله أعلم ) لأن الظاهر قصد التعليق ، ولو قال لغوى أنت طالت أن طلتك بالفتح طلقت في الحال طلقتين إحداها بإقراره والأخرى بإيقاعه في الحال لأن المعنى أنت طالت لأنى طلتك ، أو قال أنت طالت إذ دخلت الدار طلقت في الحال لأن إذ للتعليل أيضا ، فإن كان القائل لا يميز بين إذ وإذا فيمكن أن يكون الحكم كما لو لم يميز بين إن وإن ، كذا بعثه في الروضة ، ونقله صاحب اللغات عن الشيخ أبى إسحق الشيرازى وهو المعتمد ، أو أنت طالت طالقا لم يقع شيء حتى يطلقها فتطلق حينئذ طلقتين ، إذ التقدير إذا صرت مطلقة فأنت طالت ، وعمله ما لم تبين بالمنجز وإلا لم يقع سواها . نعم إن أراد إيقاع طلاقه مع المنجز وقع ثنتان أو أنت طالت إن دخلت الدار طالقا ، فإن طلقها رجعيا فدخلت وقعت المعلقة أو دخلت غير طالت لم تقع المطلقة وقوله إن قدمت طالقا فأنت طالت وطلقت طلقتين بقدموها مطلقة ، فإن قدمت طالقا وقع طلقتان ، وكالتقدم غيره كالدخول . وإن قال أنت إن كلمتك طالقا وقال بعده نصبت طالقا على الحال ولم أتم كلامي قبل منه فلا يقع شيء ، وإن لم يقبله لم يقع شيء أيضا إلا أن يريد ما يرد عند الرفع فيقع الطلاق إذا كلمها ، وغايته أنه لحن ، ولو اعترض شرط على شرط كأن أكلت إن شربت اشترط تقديم المتأخر وتأخير المتقدم فلا تطلق في الأصح إلا إن قدمت شربها على أكلها ، وأقضى الوالد رحمه الله تعالى فيمين

إرادته على ما مر فلم يبق ذلك لم بحث إلا باليأس وهو قبيل الموت بزمن لا يمكن الفداء معه فيه ( قوله معنى إن ) ظاهره ولو نحويا ( قوله إذ دخلت الدار طلقت ) أى طلقة واحدة ( قوله وهو المعتمد ) أى وعليه فهو تعليق كما قاله حج ، فإذا طلقها وقعت واحدة وكلها ثانية إن كان الطلاق رجعيا اه . وكتب عليه سم مانصه : أى وإن لم يطلق لا يقع شيء ( قوله وعمله ما لم تبين ) أى كأن كان على حوض ( قوله أو دخلت غير طالت ) أى أو طالقا طلاقا بائنا . قال حج : ولو قال إن لم أخرج من هذه البلدة بوصولي لما يجوز القصر فيه وإن رجع ، نعم قال القاضي في إن لم أخرج من مرو الروذ لابد من خروجه من جميع القرى المضافة إليها اه . وكأنه لأن مرو الروذ اسم للجميع اه ( قوله وقع طلقتان ) أى بالتقدم بعد طلاقها فتطلق ثلاثا ( قوله فيقع الطلاق ) أى واحدة ( قوله اشترط تقديم المتأخر ) هذا إن تقدم الجزاء على الشرطين أو تأخر عنهما ، فإن توسط بينهما كأن أكلت فأنت طالت إن شربت ورجع كما نقله الشارح في الإيلاء قال بعد قول المصنف ثم ولو قال عن ظهاري إن ظاهرت الخ : وإن توسط بينهما كما هنا ورجع ، فإن أراد أنه إذا حصل الثاني تعلق بالأول لم يعتق العبد إن تقدم الوطء ، أو أنه إذا حصل الأول تعلق بالثاني حتى اه ( قوله لأن اللفظ المذكور ) ويؤخذ من هذا التوجيه أن ما ذكره عند

( قوله أو قال أنت طالت إذ دخلت الدار الخ ) مكرر مع ما مر في حل المتن بل فيه نوع مخالفة لما مر .



لا على "الطلاق" متدخلين هذه النار فدخلها بالوقوع لأن اللفظ المذكور يستعمل في العرف لتأكيد الشيء ، فلا التباينة داخلية في التقدير على فعل يفسره الفعل المذكور فكانه قال : لا تدخلين هذه النار على "الطلاق" متدخلين .

### ( فصل )

في أنواع من التعليق بالحمل والولادة والحليض وغيرها

إذا (علق) الطلاق (بحمل) كأن قال إن كنت حاملا فأنت طالق ( فإن كان بها حمل ظاهر ) بأن ادّعتة وصدّقها أو شهد به رجلان فلا تكفي شهادة النسوة به ، كما لو علق بولادتها فشهدن بها لم تطلق وإن ثبت التسبب والإرث لأنه من ضروريات الولادة بخلاف الطلاق ، ثم قياس ما مر أن أول الصدم أنهن لو شهدن بذلك وحكم به ثم علق به وقع الطلاق ، ثم الأصح عندهما أنه إذا وجد ذلك (وقع) في الحال بوجود الشرط إذ الحمل يعامل معاملة المعلوم وما اعترض به من أن الأكثرين على انتظار الوضع لأن الحمل وإن علم غير متيقن ردّ بأن للظن المؤكد حكم اليقين في أكثر الأبواب ، وكون العصمة ثابتة بيقين غير مؤثر في ذلك لأنهم كثيرا ما يزيلونها بالظن الذي أقامه الشارع مقام اليقين ، ألا ترى أنه لو علق بالحليض وقع بمجرد رؤية الدم كما يأتي حتى لو ماتت قبل مضي يوم وليلة أجريت عليها أحكام الطلاق كما اقتضاه كلامهم وإن احتمل كونه دم فساد (وإلا) بأن

الإطلاق فإن قصد أنها لا يقع عليها الطلاق إن دخلت لم يقع عليه شيء بدخولها ويقبل ذلك منه ظاهرا لاحتمال اللفظ لنا ذكره .

### ( فصل ) في أنواع من التعليق بالحمل والولادة

(قوله وغيرها) كالتعليق بالمشيئة وبفعله أو فعل غيره (قوله كأن قال إن كنت حاملا) .

[ فرع ] لو علق بالحمل وكانت حاملا بغير أدى ففيه نظر ، والوجه الوقوع لأن الحمل عند الإطلاق يشمل غير الأدنى أ. م. وينبغي أن يرجع لأهل الخبرة في معرفة أصل الحمل ومقداره ، فإن ولدت لأقل ما هو معتاد عندهم طلقت وإلا فلا (قوله فلا تكفي شهادة النسوة) أي ولو أربعا (قوله لأنه) أي ثبوت النسب والإرث (قوله لو شهدن بذلك) أي الحمل (قوله وقع في الحال) أي ظاهرا ، فلو تحققت انتفاء الحمل بأن مضى أربع سنين من التعليق ولم تلد تبين عدم وقوعه كما لو علق بالحليض فرأت الدم فإنه يحكم بوقوع الطلاق ؛ وإذا انقطع قبل يوم وليلة تبين عدم وقوعه ، وعلى هذا فلو ادّعت الإجهاض قبل مضى الأربع هل تقبل ويحكم باستمرار وقوع الطلاق لأنه وقع ظاهرا مع احتمال ما ادّعتة أولا لأن الأصل عدم إجهاضها والعصمة محققة ، وإنما كنا أوقفنا الطلاق نظرا للظاهر فيه نظر ، والأقرب الثاني لما سبق من التحليل (قوله بأن للظن المؤكد) أي بأن استند

### ( فصل ) في أنواع من التعليق بالحمل والولادة والحليض

(قوله لأنه من ضروريات الولادة) أي لأن ذلك المذكور (قوله ثم الأصح عندهم النسخ) يلزم من الدخول بهذا على المتن ضياع جواب الشرط في كلام المصنف (قوله أنه إذا وجد ذلك) أي التصديق أو شهادة الرجلين (قوله وإن علم) أي غلب على الظن بليل ما يأتي بعده

لم يظهر حل حل\* له الوطء لأن الأصل عدم الحمل ، نعم يسن تركه إلى استيراثها بقره احتياطاً ( فإن ولدت لندون ستة أشهر من التعليق ) أى من آخره أنحداً مما مر فى أنت طالق قبل قدوم زيد بشهر ( بأن وقوعه ) لتحقق وجود الحمل حين التعليق لاستحالة حدوثه لما مر أن أقله ستة أشهر ، وفتاوة ابن الرضة بأن الستة معتبرة لحياة لا لكاله لأن الروح تنضج فيه بعد الأربعة كما فى الخبر مردودة بأن لفظ الخبر « ثم يأمر الله الملك فينضج فيه الروح » ثم تقتضى تراخى النضج عن الأربعة من غير تعيين مدة له ، فأنيط بما استنبطه الفقهاء من القرآن أن أقل مدة الحمل ستة أشهر ( أو ) ولدته ( لأكثر من أربع سنين ) من التعليق وطئت أولاً ( أو بينهما ) يعنى الستة والأربع سنين ( ووطئت ) بعد التعليق أو معه من زوج أو غيره ( وأمكن حدوثه به ) أى بذلك الوطء بأن كان بينه وبين وضعه ستة أشهر ( فلا ) طلاق فيهما لعلم بعلمه عند التعليق فى الأولى ولحواز حدوثه فى الثانية من الوطء مع بقاء أصل الفصمة ( وإلا ) بأن لم توطأ بعد التعليق أو وطئت وولدت لندون ستة أشهر من الوطء ( فالأصح وقوعه ) لتبين الحمل ظاهراً ولهذا ثبت نسبه منه ، وقول ابن الرضة ينبئ الجزم بالوقوع باطناً إذا عرف أنه لم يطأها بعد الخلف مردود بأنه ظن أن التعليق على أن الحمل منه ، وليس كذلك بل على مطلقه منه أو من غيره ، وعلم مما قررناه أن الستة ملحقه بما فوقها والأربع بما دونها كما مر فى الوصايا . والثانى لا يقع لاحتمال حدوث الحمل بعد التعليق باستدخال منه ولأن الأصل بقاء النكاح ، ولو وطئها وبانت حاملاً فهو شبهة يجب به المهر لا الحلد ، وإن كان بعد استيراثها وهو قبل التعليق كاف ، فإن قال إن كنت حاملاً فأنت طالق أو إن لم تكونى حاملاً فأنت طالق وهى إلى شيء ( قوله فإن ولدت لندون ستة أشهر الخ ) .

( فرج ) هل تشمل الولادة خروج الولد من غير الطريق المعتاد لخروجه كما لو شق فخرج الولد من الشق أو خرج الولد من فيها ؟ فيه نظر ، ويتجه الشمول عند الإطلاق لأن المقصود من الولادة انفصال الولد فليتأمل اه مم . ولو قيل بعدم الوقوع لانصراف اللفظ لغيره والخروج الولد من طريقه المعتاد لم يبعد ( قوله أى من آخره ) وإنما لم يعتبر هنا آخر أوقات إمكان اجتماعها بها لأن التعليق ليس على الحمل منه بل عليه مطلقاً فلم يعتبر ما قبل الآخر لاحتمال أنها وطئت بشبهة أو استدخلت ماؤه فيها قبل فراغ التعليق ( قوله وعلم مما قررناه ) أى فى قوله أى الستة والأربع سنين ( قوله يجب به المهر لا الحلد ) وكلما الحكم فى كل موضع قيل فيه بعدم وقوع الطلاق ظاهراً من أنه يجوز له الوطء وإذا تبين وقوع الطلاق بعد فهو وطء شبهة يجب له المهر لا الحلد ، وكلما لو حرم الوطء

( قوله ومنازعة ابن الرضة الخ ) عبارة شرح الروضي : ونانزع ابن الرضة فيها إذا ولدت لندون ستة أشهر مع قيام الوطء وقال : إن كمال الولد ونضج الروح فيه يكون بعد أربعة أشهر كما شهد به الخبر فإذا أنت به لخمسة أشهر مثلاً احتمل العلوق به بعد التعليق . قال : والستة أشهر معتبرة لحياة الولد غالباً ( قوله مردودة بأن لفظ الخبر الخ ) وأجابه فى شرح الروض أيضاً بأن المراد بالولد فى قولهم أو ولدته الولد التام ( قوله أى الستة والأربع سنين ) المناسب لطريقته الآية من إلحاق الأربع سنين بما دونها أن ينبى المتن على ظاهره من مرجع الضمير بأن يقول : أى الستة والأكثر من الأربع وقد تبع فى هذا الحل الشباب صحيح لكن ذاك إنما عدل إليه عن ظاهر المتن ليتمشى على طريقته من إلحاق الأربع بما فوقها كما نبه هو عليه ( قوله وعلم مما قررناه الخ ) قد علمت أن الذى علم من تقريره إنما هو إلحاق الأربع بما فوقها لا بما دونها ( قوله منه ) يعنى الزوج أو غيره كما علم مما ذكره قريباً وكان الأوضح تنكير المتن ( قوله وإن كان بعد استيراثها ) المناسب فى الغاية وإن كان قبل استيراثها إن كان غاية لكون الوطء شبهة لا توجب الحلد ، فإن كان غاية للمهر فقط فالمناسب ما ذكره الشارح ( قوله وهو قبل التعليق كاف ) كان عليه أن يهمل قبله بذكر ندب

من تحمل حرم وطؤها قبل الاستبراء ، وهو موجب للطلاق ظاهرا فتحسب الحيفية أو الشهر من العدة لا أن استبرائها قبل التعليق ، فإن ولدت ولو بعد الاستبراء فالحكم في تبين الطلاق وعلمه بعكس سابق ، فلو وطئها وباتت مطلقة منه لزمه المهر لا الحد ، فإن كانت صغيرة أو أيسة طلقت حالا ، ولو قال إن أجبلت فأنت طالق فالعليق بما يحدث من الحمل فكلما وطئها وجب استبرائها ، وقول الأسنوي يعلم وجوبه مردود بأن الوطء هنا سبب ظاهر في حصول الصفة المعلق عليها الطلاق ، أو قال إن لم تحبل فأنت طالق لم تطلق حتى تياس كما قاله الروياني ( وإن قال إن كنت حاملا بذكر ) أو إن كان في بطنك ذكر ( فطلقة ) بالنصب أي فأنت طالق طلقة ( أو أنثى فطلقتين فولدتها ) مما أو مرتبا وكان ما بينهما دون ستة أشهر ( وقع ثلاث ) لتحقق الصفتين ، فإن ولدت أحدهما وقع المعلق به ، أو وخشي وقعت واحدة حالا ووقعت الثانية إلى تبين حاله ' وتنقضي العدة في جميع الصور بالولادة لأنها طلقت باللفظ ، بخلافه فيما يأتي في إن ولدت أو أنثى وخشي فثنتان وتوقف الثالثة لتبين حال الخشي ، وتنقضي العدة بالولادة لوقوع الطلاق من حين اللفظ كما مر . وشمل ذلك ما لو كان حال الحلف علقه أو مضغه لأن الله تعالى أجرى عليه حكم الذكر والأنثى في قوله تعالى - يوصيكم الله في أولادكم - مع أن إيتين

لتردد في الوقوع كما لو قال إن كنت حاملا فأنت طالق إذا وطئ ثم تبين الوقوع يجب المهر لا الحد للشبهة ، وقوله هو : أي الاستبراء ( قوله حرم وطؤها ) أي لأن الأصل عدم الحمل ( قوله قبل التعليق ) أي فلا يجب الاستبراء بقره ( قوله بعكس سابق ) أي في قول المصنف فإن ولدت لدون الخ ( قوله لزمه المهر لا الحد ) أي ولكنه يعزى إن وطئ قبل الاستبراء علما بتعريمه ( قوله يعلم وجوبه ) أي الاستبراء ( قوله كما قاله الروياني ) أي ما لم يريد القهر كسنة أو تقم قرينة على إرادته وإلا فيقع عند فوات ما أرواه أو دلت القرينة عليه ( قوله فإن ولدت أحدهما ) [ فرع ] قال الشارح في الوصية : لو قال إن كان حملك ذكرا أو قال إن كان حملك أنثى فولدت ذكرين فأكثر أو أنثيين فأكثر قسم بينهما أو بينهم أو بينهما بالسوية ، وفي إن كان حملها ابنا أو بنتا فله كلها لم يكن لها شيء وفارق الذكر والأنثى بأنها إما جنس يقمان على التليل والكثير ، بخلاف الابن والبنت اهـ : أي فإن كلا منهما خاص بالواحد ، وعليه فلو قال إن كان حملك أو ما في بطنك ابنا أو بنتا فأنت بابنين أو بنتين لم تطلق ، ومن هذا يتخرج الجواب عن حادثة وقع السؤال عنها وهي أن رجلا أتت زوجته في بطن متسلخة بإناث فقال لها إن ولدت بنتا فأنت طالق فولدت بنتين هو أنه لا وقوع لما قلنا من أن مسمى البنت واحدة لا أكثر ( قوله لتبين حال الخشي ) أي فإن بان ذكرا وقعت الثالثة حالا أو أنثى لم يزد على الطلقتين لأنها لم يصدق أنها حامل بذكر وصدق بأنثى وإن تعددت ( قوله وتنقضي العدة بالولادة ) أي بولادة أنثى وخشي ( قوله أو مضغة ) أي أو نطفة على ما يفيد به الآتي وقد يقال إنه كان ذكرا الخ ، وقد يفهم أنها لو ألفت مضغة أو علقه حالا وصيغته ما ذكر وقوع طلقة لأنها لم تحقق لعدم خلوها عما ذكر وهو ظاهر فليراجع ، فلو لم يجمع بينهما في تعليقه كأن قال إن كنت حاملا بذكر فأنت طالق فألقت علقه أو مضغة لم يعلم هل هي أصل ذكر أو أنثى لم يقع طلاق للشك فيه

الاستبراء وقد تقدم في كلامه ( قوله وهو موجب الخ ) الضمير فيه للاستبراء ( قوله فلو وطئها وباتت مطلقة منه لزمه المهر لا الحد ) شمل كلامه ما لو كان الوطء قبل الاستبراء مع الحكم أو بعده ، وبه صرح في شرح الررض والحكم يعلم الحد فيها إذا كان الوطء بهذا الاستبراء مع الحكم بوقوع الطلاق حينئذ لا يخلو عن إشكال ( قوله حتى تياس ) اظر هل المراد تبلغ سن اليأس أو المراد يحصل اليأس بنحو الموت ( قوله لأن الله تعالى أجرى عليه الخ ) أي لأن الآية حملت ما إذا

لا يترتب على ذلك كما ذكره في الأيمان ، وقد يقال إنه كان ذكراً أو أنثى من حين وقوع النطفة في الرحم وبالمخطيط ظهر ذلك وأو في كلام المصنف هنا وفيما بعد بمعنى الواو ( أو ) قال ( إن كان حلك ) أو مافى بطنك ( ذكر فطلقة ) أى فأت طالق طلقة ( أو أنثى فطلقتين فولدت لهما لم يقع شيء ) لأن قضية اللفظ أن يكون جميع الحمل ذكراً أو أنثى فلو أتت بذكرين أو اثنتين ، فالأشبه في الرافعي الوقوع فيقع بالذكرين طلقة وبالأثنتين ثنتان أو غشى وذكر وقف الحال ، فإن تبين كون الخنثى ذكراً فواحدة أو أنثى لم يقع شيء أو غشى وأنثى وقف أيضاً ، فإن بان الخنثى أنثى فطلقتان أو ذكراً لم يقع شيء ( أو ) قال ( إن ولدت فأنت طالق ) طلقت بانفصال ماتم تصويره ، ولو ميتا وسقطا ، فإن مات أحد الزوجين قبل تمام خروجه لم تطلق وإذا كان التعليق بالولادة ( فولدت اثنين مرتباً طلقت بالأول ) منهما لوجود الصفة ( وانقضت عنها بالتالي ) إن لحق الزوج ولا يقع به طلاق سواء أكان من حل الأول بأن كان بين وضعهما دون ستة أشهر أم من حل آخر بأن وطئها بعد ولادتها الأول وأنت بالتالي لأربع سنين وخرج بمرتبا مالا ولدت لهما معا فإنها وإن طلقت واحدة لانقضت العدة بهما ولا بواحد منهما ، بل تشرع في العدة من وضعهما ( وإن قال كلما ولدت ) ولدا فأنت طالق ( فولدت ثلاثة من حل ) مرتباً ( وقع بالأولين طلقتان ) لانقضاء كلما التكرار ( وانقضت ) عدتها ( بالتالي ) لتبين برامة الرحم ( ولا تقع به ثالثة على الصحيح ) إذ به يتم انفصال الحمل الذى تنقض به العدة فلا يقارنه طلاق . ولهذا لو قال أنت طالق مع موتى لم يقع بموته لأنه وقت انتهاء النكاح ، أو قال لغير موطوءة إذا طلقك فأنت طالق لم تقع أخرى لمصادفها اليوننة . والثاني تقع به طلقة ثالثة وتعد بعدة بالأكراء ، فإن ولدتهم معا طلقت ثلاثا إن نوى ولدا وإلا فواحدة كما أفاده الشيخ رحمه الله تعالى في شرح منجه ، وتعتمد بالأكراء فإن ولدت أربعا مرتباً وقع ثلاث بولادة ثلاث

( قوله وقد يقال إنه كان ذكراً أو أنثى ) جزم به صحيح معللا به بأن المخطيط يظهر ما كان كامناً ( قوله أو ذكراً ) بى ما لو ولدت غشى فقط ، وقياس ما مر أن تقع طلقة وتوقف الأخرى ( قوله وسقطا ) قد يشكل الوقوع بالسقط لقولهم في الجنائز السقط هو النازل قبل تمام أشهره والولد بخلافه ، إلا أن يقال ذاك تفسير له بحسب أصل اللغة وما هنا بنوه على العرف ( قوله أم من حل آخر ) أى وإنما قلنا بانقضاء العدة بتقدير كون الحمل من وطء آخر لأنه بالولادة الأولى وقع عليه الطلاق ثم إن وطئ عالماً بالطلاق فحرام وإلا فلا ، وعلى كل فوطؤه شبهة تنجب فيها العدة وتلبها عدة الطلاق وهما لشخص واحد فيتداخلان وحيث تدخلتا انقضت بوضع الحمل ( قول وإن قال كلما ولدت الخ ) قال في الروض : أو كلما ولدت ولدا فولدت في بطن ثلاثة معا طلقت ثلاثا اه وقضية التقييد بولد أنه عند حذفه لا تطلق ثلاثا إذا ولدت ثلاثة معا لأنه ولادة واحدة . وقوله مرتباً في تجريد المزجج : إذا قال كلما ولدت ولدا فأنت طالق فولدت ثلاثة متعاقبين وكان بين الولد الثاني والثالث ستة أشهر فأكثر فالثالث محل حادث لا يلحقه وتكون العدة قد انقضت بالحمل الثاني اه فليتأمل فتقيد المصنف بقوله من حل احترازاً

مات والحمل كذلك وانظر حكم النطفة ( قوله وسقطا ) لا يشكل هذا بما مر في الجنائز من أنه لا يسمى ولدا إلا بعد تمام أشهره خلافاً لما في حاشية الشيخ ، إذ لا ملازمة بين اسم الولادة واسم الولد كما هو ظاهر ( قوله ولدا ) إنما قيد به لأن كلام المصنف عليه ( قوله إن نوى ولدا الخ ) لا يتأتى مع تصويره المبنى بما إذا قال ولدا ، وعبرة الصفحة هنا : أما لو ولدتهم معا فيقع الثلاث وتعتمد بالأكراء فإن لم يقل هنا ولدا ولا نواه فكل ذلك وإلا وقعت

وتنقضي عدتها بالرباع ، أو ولدت اثنين وقعت طلقة وتنقضي عدتها بالتالي ولا تقع به ثانية لما مر ( ولو قال لأربع ) حوامل منه ( كلما ولدت واحدة ) منكن فصواحبه طوائق ( فولدت معا طلقن ) أى وقع الطلاق على كل واحدة ( ثلاثا ثلاثا ) لأن لكل واحدة ثلاث صواحب فتقع بولادة كل على من عذاها طلقة طلقة لا على نفسها شيء ويستلحدن جميعا بالأكرام ، وصواحب جمع صاحبة كضاربة وضوارب ، وتجمع أيضا صاحبة على صاحبات والأول أكثر ، وتكرير المصنف ثلاثا ثلاثا لرفع احتمال إرادة طلاق المجموع ثلاثا ، ويعتبر انفصال جميع الولد ولو سقطا كما مر ، فإن أسقطت ملء يمين فيه خلق أدى تماما لم تطلق . قال الشيخ : قيل وتعليقهم في هذه المسئلة بكلمة مثال فإن وغيرها من أدوات الشرط كذلك ، وهو محدود بمنته لأن غير كلمة من أدوات الشرط لا يقتضى تكرارا فلا يقع في التعليق به طلاق بعد وقوع الأول ، أما من ألحق بكلمة أينكن في الحكم فممنوع لأنها وإن أفادت العموم لكن لا تقيد تكرارا ( أو ) ولدت ( مرتباً ) بحيث لا تنقضي عدة واحدة بأقربها قبل ولادة الأخرى ( طلقت الرابعة ثلاثا ) بولادة كل من صواحبها الثلاث طلقة إن بقيت عدتها وانقضت بولادتها ( وكلما الأولى ) طلقت ثلاثا بولادة كل من صواحبها الثلاثة طلقة ( إن بقيت عدتها ) عند ولادة الرابعة وتمتد بالأكرام أو الأشهر ، ولا تستأنف عدة الطلقة الثانية والثالثة بل تبقى على ماضى من عدتها ( و ) طلقت ( الثانية طلقة ) ولادة الأولى ( والثالثة طلقتين ) بولادة الأولى والثانية ( وانقضت عدتهما بولادتهما ) فلا يقع عليهما طلاق بولادة من بعدهما وعمل ذلك إن لم يتأخر وضع ثانی توأميها إلى ولادة الرابعة وإلا طلقت كل منهما ثلاثا ثلاثا ( وقيل لا تطلق الأولى ) أصلاً ( وتطلق الباقيات طلقة طلقة ) بولادة الأولى لأنهن صواحبها عند ولادتها لاشراك الجميع في الزوجية حينئذ وبطلانهم انقضت الصلابة بين الجميع فلا تؤثر ولادتهن في حق الأولى ولا ولادة بعضهن في حق بعض الأولى ورد بأن الصلابة لا تثنى بالطلاق الرجعى لبقاء الزوجية بدليل أنه إذا حلف بطلاق نسائه دخلت فيه الرجعية ( وإن ولدت لثلاثن معا ثم ) ولدت ( لثلاثن معا طلقت الأوليان ) بضم الهزئة أى كل منهما ( ثلاثا ثلاثا ) طلقة بولادة من ولد معها وطلقتان بولادة الآخرين ولا يقع على الآخرين بولادتهما شيء ( وقيل ) طلقت كل منها ( طلقة ) فقط بولادة رفيقتها وانقضت الصلابة من حيثئذ ( والآخران ) بضم الهزئة أى كل منهما ( طلقتين ) طلقتين ( فتطلق كل منهما طلقتين بولادة الأوليين ولا يقع عليهما بولادة الأخرى شيء وتنقضي عدتهما بولادتهما

عن مثل هذا اسم على حجج ( قوله لما مر ) أى من قوله إذ به يتم انفصال الخ ( قوله حوامل منه ) إنما قيد به لتنقضي عدتها بولادتها وإلا فالحكم من حيث وقوع الطلاق لا يتقيد ( قوله تاما ) أى الخلق ( قوله قال الشيخ الخ ) أى في بعض نسخ المنهج هنا ، وإلا ففي كلام شيخنا الزياى أن هذا للولى المراق ، وأن الشيخ رده في شرح البهجة

واحدة فقط ( قوله حوامل منه ) إنما قيد به لقول المصنف فيما يأتي وانقضت عدتهما بولادتهما ( قوله على كل واحدة ) فيه حرازة مع قول المصنف ثلاثا ثلاثا ( قوله لا على نفسها شيء ) الأولى حلف لفظ شيء ( قوله فإن أسقطت ) أى الحوامل ( قوله بعد وقوع الأول ) انظر ما المراد بالأول مع أن الكلام هنا في المعية ( قوله أما من ألحق بكلمة الخ ) في التعبير بأما هنا مع دخول ما بعدها فيما قبلها فلا فائدة وإلزام ( قوله بحيث لا تنقضي عدة واحدة بأقربها الخ ) لا معنى له هنا مع فرضه المسئلة فيما إذا كن ( حوامل منه ) قوله فلا تؤثر ولادتهن الخ ) عبارة الجلال المحلى : فلا تؤثر ولادتهن في حق الأولى وولادة بعضهن في حق بعضهن ( قوله أى كل منهما ) فيه وفيما بعده مامر ( قوله ولا يقع على الآخرين بولادتهما ) أى أنفسهما شيء لا موقع له هنا مع أنه مذكور أيضا في محله ( قوله ولا يقع عليهما بولادة الأخرى شيء ) يعنى ولا يقع على واحدة منهما بولادة من معها شيء

ولو ولدت ثلاث معا ثم الرابعة طلق كل منهن ثلاثا ثلاثا وإن ولدت واحدة ثم ثلاث معا طلقت الأولى ثلاثا وكل من الباقيات طلقة فقط ، وإن ولدت ثنتان مرتبا ثم ثنتان معا طلقت الأولى ثلاثا والثانية طلقة والأخريان طلقتين ، وإن ولدت ثنتان معا ثم ثنتان مرتبا طلق كل من الأولين والرابعة ثلاثا والثالثة طلقتين ، وإن ولدت واحدة ثم ثنتان معا ثم واحدة طلق كل من الأولى والرابعة ثلاثا وكل من الثانية والثالثة طلقة وتبين كل منهما بولادتها ، وقد علم أن الحاصل ثمان صور لأن الأربع إما أن يتعاقبن في الولادة أو تلد ثلاث معا ثم واحدة أو تلد الأربع معا أو ثنتان معا ثم ثنتان معا أو واحدة ثم ثلاث معا أو واحدة ثم ثنتان معا ثم واحدة أو ثنتان معا ثم ثنتان متعاقبتان أو عكسه وأن ضابطها أن كلا تطلق ثلاثا إلا من وضعت عقب واحدة فقط فتطلق واحدة أو عقب اثنتين فقط فتطلق طلقتين ، وأنحصر من ذلك أن يقال طلقت كل بعدد من سبقها ومن لم تسبق ثلاثا ولو قال إن حضت فأنت طالق طلقت بأول الحيض المقبل ، فلو علق حال حيضها لم تطلق حتى تطهر ثم تشرع في الحيض ، فإن انقطع الدم قبل يوم وليلة تبين عدم وقوعه أو إن حضت حيضة فأنت طالق فبتمام حيضة مقبلة لأنه قضية اللفظ (و تصديق يمينها في حيضها) وإن خالفت عاداتها (إذا علقها) أي علق طلاقها (به) وقالت حضت وكذبها الزوج لأنها أعرف به منه ولأنها مؤتمنة عليه لقوله تعالى - ولا يحل لمن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن - وإقامة البيئة عليه وإن شوهد الدم تنظر : أي تنصير لاحتماله الاستحاضة . ومثله كل مالا يعرف إلا أنها كسبها وبغضها ونفيها ، وإنما حلفت لهما في إرادة تخلفها من النكاح ، أما إذا صدقها زوجها فلا تخلف (لا في ولادتها) إذا علق بها طلاقها فادعها وأنكر الزوج . وقال هذا الولد مستعار مثلا فالقول قوله (في الأصح) لا يمكن إقامة البيئة عليها . والثاني تصديق يمينها لمعوم الآية فلنأول الحبل والحيض وحمل الخلاف بالنسبة للطلاق الملحق به ، أما في حقوق الولد به فلا تصديق قطعا بل لا بد من تصديقه أو شهادة أربع نسوة أو عدلين ذكربين (ولا تصديق فيه في تعليق وغيرها) كأن حضت فضررتك طالق فادعته وأنكر الزوج إذ لا طريق إلى تصديقها بلا يمين ولو حلفتها لكان التحليف لغيرها فلنأول بالتعلق لما بالخصوصة والحكم للإنسان يمين غيره بيمينه فيصدق الزوج يمينه على الأصل في تصديق المنكر (ولو) علق طلاق كل من زوجتيه بيمينهما معا كان (قال) لهما (إن حضبتا فأنتا طالقان فزعمناه) أي الحيض وصدهما الزوج فيه طلقنا لوجود الصفة الملحق عليها بأعرافه (وإن كذبهما) فيها

وتبعه هنا على مافي بعض النسخ ولم يتعقبه (قوله وكل من الباقيات طلقة فقط) أي بولادة الأولى ولا يقع عليهن طلاق بولادتهن لاقتضاء عهتهن بالولادة (قوله وإن خالفت عاداتها) أقول : ما لم تكن آيسة ، فإن كانت كذلك لم تصديق لأن ما كان من غوارق العادات لا يعمل عليه إلا إذا تحقق وجوده ، وهي هنا ادعت ما هو مستحيل عادة فلا يقبل منها وبه تعلم مافي قول سم على منهج .

[فرج] لو ادعت الحيض ولكن في زمن اليأس فالظاهر تصديقها لقولهم إنها لو حاضت رجعت العدة من الأشهر إلى الأعوام برأه (قوله لمعوم الآية) أي قوله تعالى - ولا يحل لمن - الآية (قوله ذكربين) أي أو رجل وامرأتين (قوله ولا تصديق فيه) أي الحيض ، وقوله في تعليق : أي تعليق طلاق غيرها على حيضها (قوله فيصدق الزوج) والقياس أنه يحلف على نفي العلم إن ادعت علمه به لا على البت بناء على القاعدة فيمن حلف على نفي فعل غيره (قوله فزعمناه) أي بعد مضي زمن يمكن فيه طروء الحيض بعد التعليق أعلمنا من قوله الآتي ولو قالتا

(قوله أما في حقوق الولد به الخ) لا يخفى أن الصورة أنه ينكر ولادتها له فلا يقال إن الولد للفراس

زمنه ( صد في يمينه ولا يقع ) الطلاق على واحدة منهما لأن الأصل عدم الحيض وبقاء النكاح ، نعم إن أقامت كل منهما بيعة بحيضها وقع صرح به في الشامل ، وتوقف فيه ابن الرقة لأن الطلاق لا يثبت بشهادتين ، ويشهد له قول الرافعي لو علق الطلاق بولادتها فشهد النسوة بها لم يقع ، وقول الأذري إن ما قاله ابن الرقة ضعيف لأن الثابت بشهادتين الحيض ، وإذا ثبت ترتب عليه وقوع الطلاق بمنوع ، إذ لو صح ما ذكره لوقع الطلاق المعلق على الولادة عند ثبوتها بشهادتين ( وإن كذب واحدة ) منهما ( طلقت ) أي المكلبة ( فقط ) إن حلفت أنها حاضت لوجود الشرطين أو حقها لثبوت حيضها يمينها وحيض ضربتها بتصديق الزوج لها ، ولا تطلق المصدقة لأنه لا يثبت حيض ضربتها يمينها في حقها لأن اليمين لم تؤثر في حق غير الحالف فلم تطلق وتطلق المكلبة فقط بلا يمين في قوله من حاضت منكاً فصاحبها طالق وادعياء وصدق لإحداها وكلب الأخرى لثبوت حيض المصدقة بتصديق الزوج ولو قالتا فوراً حصناً اعتبر حيض مستأنف ولا بد من استدعائه زمناً واستعمال الزعم في القول الصحيح مخالف لقول الأكثر أنه يستعمل فيها لم يتم دليل على صحتها أو أقيم على خلافه كقوله تعالى - زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا - ولو قال إن حصنتما حيضة أو ولدتما ولداً فانتما طالقان لغت لفظة الحيضة أو الولد ، فإن قال إن ولدتما ولداً واحداً أو حصنتما حيضة واحدة فانتما طالقان فتعلق بمحال فلا تطلقان بولادتهما ، واستشكل في المهمات ذلك بأننا إن نظرنا إلى تنقيده بالحيضة وتعلل اشتراكهما فيها لزم عدم الوقوع أو إلى المعنى وهو تمام حيضة من كل واحدة لزم توقف الوقوع إلى تمامها بالخروج عن هذين مشكل ، ثم ما ذكر في الولد من أن لفظ واحداً تعليق بمحال يجري يمينه في الحيضة لأنها للمرة الواحدة كقوله ولداً واحداً - وأجاب الشيخ بأن ولداً واحداً نص في الوحدة فالنفي الكلام كله وحيضة ظاهر فيها فالنفي وحدها وبإلغائها سقط اعتبار تمام الحيضة ،

فورا الخ ( قوله صدق يمينه ) أي أنه لا يعلم حيضها لأنه حلف على نفي فعل الغير واليمين فيه على نفي العلم لاعتل البت ( قوله وتوقف فيه ) وجه التوقف ظاهر بل يؤخذ اعتياده من توضيحه كلام الأذري ( قوله إذ لو صح ما ذكره ) أي الأذري ( قوله لغت لفظة الحيض ) أي وطلقتا بحيضهما أو ولادتهما وإن لم يبين ذلك حيضة منهما ولا ولداً ( قوله ثم ما ذكر في الولد ) لا يقال : هو سوى بينهما أولاً في قوله فتعلق بمحال فلا تطلقان . لأننا نقول : المراد بما ذكره الاستدلال على ما ذكر من أنه تعليق بمحال فيهما لأن الحيضة الواحدة ليست المذكورة في كلامهم بل هي بحث لبعض المتأخرين فاستدل على أن التعليق فيها تعليق بمحال بما ذكره في الولد الواحد ( قوله بأن ولداً واحداً ) أي وكلتا حيضة واحدة ( قوله وحيضة ) أي بدون واحدة ظاهر فيها لأن التاء للمرة وتحمّل لإرادة الماهية ، فافرق به الشيخ إنما هو بين قوله ولداً واحداً وبين قوله حيضة من غير تنقيده بالوحدة ، ومثله يجري

( قوله نعم إن أقامت كل منهما بيعة الخ ) عبارة التحفة : نعم إن أقامت كل بيعة بحيضها وقع على ما في الشامل ، ويصنع حمل البيعة فيه على رجلين دون النسوة إذ لا يثبت بهن الطلاق كما يصرح به ما مر آنفاً في الحمل والولادة ومن ثم توقف ابن الرقة في إطلاق الشامل إلى آخر ما ذكره ، وبه يعلم أن في عبارة الشارح سقطاً أو خللاً ( قوله يمينها في حقها ) الضمير في يمينها للمرة وفي حقها للمصدقة ( قوله اعتبر حيض مستأنف الخ ) لا يخفى ما في هذه العبارة من الصعوبة وعدم إفهام المراد ( قوله مخالف لقول الأكثر الخ ) قال في التحفة : وبالتوقف على تصديقه يعلم أنه استعمل الزعم في حقيقته وهو ما لم يتم عليه دليل وإلا لم يمتنع لتصديقه ( قوله أو حصنتما حيضة واحدة ) ليست هذه في الروض الذي تبعه الشارح مع شرحه هنا في عبارتهما ، وإنما ذكرها الشارح بطريق المقايسة وكان ينبغي

ولو قال ثلاث أو أربع إن حضنت فأنت طوائق وادعيته فصدقهن إلا واحدة فحلقت طلقت وحدها ، وإن كذب ثنتين وحلف فلا طلاق كتكذيب الجميع ، وإن صدق الكل طلقن ، وإن قال لأربع كلما حاضت واحدة منك فأنت طوائق فحاضت ثلاث منهن طلق الأربع ثلاثا ثلاثا ، وإن قلن حضن لكنهن وحلفن طلقت كل واحدة طلقة واحدة ، أو صدق واحدة فقط طلقت طلقة بقولها ، والمكذبات طلقين طلقتهن ، أو صدق ثنتين طلقنا طلقين طلقتهن والمكذبات ثلاثا ثلاثا ، أو صدق ثلاثا طلق الجميع ثلاثا ثلاثا ، وإن قال كلما حاضت واحدة منك فصورا حيا طوائق فادعيته وصدقتهن طلقن ثلاثا ثلاثا ، وإن كلبهن لم تطلق واحدة منهن ، وإن صدق واحدة طلقت الباقيات طلقة طلقة دونها ، وإن صدق ثنتين طلقنا طلقة طلقة والمكذبتان طلقين طلقتهن ، وإن صدق ثلاثا طلقن طلقين طلقتهن والمكذبة ثلاثا ، ولو علق طلاقها برؤية الدم حمل على دم الحيض فيكن العلم به كالحمل ، فإن فسر بغير دم الحيض وكان يتصل قبل حيضها قبل ظاهرا وإن كان يتأخر عنه فلا ، أو قال لحائض أنت طالق ثلاثا في كل حيض طلقت طلقة واحدة في الحال والثانية والثالثة مع صفتهما ، وفي التعليق بنصف حيضة تطلق بمعنى نصف أيام العادة ( ولو قال إن أو إذا أو متى طلقته فأنت طالق قبله ثلاثا فطلقها وقع المنجز فقط ) لا المعلق ، إذ لو وقع نفع وقوع المنجز وإذا لم يقع لم يقع المعلق لبطلان شرطه ، وقد يتخلف الجزء عن الشرط بأسباب نظير مامر في أخ أقر بآب ابن ميت يثبت نسبه ولا يرث ولأن الطلاق تصرف شرعي لا يمكن سده ، ونقله ابن يونس عن أكثر الفقهة منهم عن ابن سريج ( وقيل ثلاث ) واختاره أئمة كثير ونعمتقدون المنجزه وطلقتهن من الثلاث المعلقة ، إذ بوقوع المنجزه وجد شرط وقوع الثلاث والطلاق لا يزيد عليهن فيقع من المعلق تمامهن ويلغو قوله قبله لحصول الاستحالة به ، وقد مر ما يؤيد هذا تأييدا واضحا في أنت طالق أمس مستندا إليه حيث إنه اشتمل على ممكن ومستحيل فالأول المستحيل وأصلها بالممكن ، ولقوته نقل عن الأئمة الثلاثة ورجع إليه السبكي آخر أمره بعد أن صنف تصنيفين في نصرة الدور الآتي ( وقيل لأشئ ) يقع من المنجز ولا المعلق للدور ونقل عن النص والأكثرين ، واشتهرت المسئلة بابن سريج لأنه الذي أظهرها لكن الظاهر أنه رجع عنها لتصريحه في كتاب الزيارات بوقوع المنجز ، ويؤيده رجوعه لمخططة الماوردي من نقل عنه علم وقوع شيء وقد نسب القائل بالدور إلى مخالفة الإجماع وإلى أن القول به زلة عالم وزلات العلماء لا يجوز تقليدهم فيها ومن ثم قال

فيا لو قال ولدا واحدا وقوله ولدا بلا تقييد ( قوله طلقت وحدها ) طلقة إن علق بها ( قوله وإن كان يتأخر عنه فلا ) أي ويدين ( قوله بمعنى نصف أيام العادة ) وقياس ما تقدم فيا لو قال أنت طالق بنصف نصف الشهر الأول أنه لو كانت عاداتها خمسة عشر يوما لباليها وانطبق ابتداء حيضها على أول الآيل أن انتصافه بمعنى سبعة أيام واليلة الثامنة : أي فطلق لفجر الثامن ، أو على أول النهار فيسبع ليال وثمانية أيام : أي فطلق بغروب شمس الثامن أو ابتداء في أثناء يوم أو ليلة اعتبر نصف الخمسة عشر ملقعا على ما يقتضيه الحساب ( قوله منهم ابن سريج )

إسقاطها ، واستشكل المهمات إنما هو فيا لو قال إن حضنت حيضة من غير ذكر واحدة ( قوله وإن قلن حضن ) كذا في التسع بلا ألف في نون حضن ، ولا يخفى أن الصواب إلحاقها لأنه ضمير المتكلم ومعه غيره وليس ضمير الغائبات ، على أن المراد أن كل واحدة قالت حضت أنا ( قوله وإن كلبهن ) أي ولم يحلفن ( قوله ونقله ابن يونس الخ ) عبارة التحفة : ونقله ابن يونس عن أكثر الفقهة وأطبق عليه علماء بغداد في زمن الغزالي منهم ابن سريج ( قوله ويؤيد رجوعه لمخططة الماوردي الخ ) أي لأنه إذا رجع فالتاقل عنه غطى



البلقيني كابين عبد السلام ينتقض الحكم لأنه مخالف للقواعد الشرعية ، ولو حكم به حاكم مقلد للشافعي لم يبلغ درجة الاجتهاد فتحكمه كالعالم . ويؤيده قول السبكي : الحكم بخلاف الصحيح في المذهب مندرج في الحكم بخلاف ما أنزل الله . قال الروياني : ومع اختيارنا له لوجه تعليمه للوام . وقال غيره : الوجه تعليمه لم لأن الطلاق صار في ألسنتهم كالطبع لا يمكن الانتكاح عنه ، فكأنهم على قول علم أولي من الحرام الصرف ، ويؤيده الأول قول ابن عبد السلام التقليدي في عدم الوقوع فسوق ، وقال ابن الصباغ أعطى من لم يوقع الطلاق خطأ فاحشا وابن الصلاح وددت لو بحيث هذه المسئلة . وابن سريج يرى مما ينسب إليه فيها . وقال بعض المحققين المطلقين : لم يوجد من يقتدى بقوله في صحة الدور بعد السبئية إلا السبكي ثم رجع والأسنوي ، وقوله إنه قول الأكثر منقوض بأن الأكثر على خلافه . وقد قال الدارقطني خرق القائل به الإجماع (ولو قال إن ظهرت منك أو آليت أو لاعنت أو فسخت) النكاح (بميك) مثلا (فأنت طالق قبله ثلاثا ثم وجد الملقى به من الظهار وما بعده فحق صحت) أي الملقى به من الظهار وما بعده (الخلاف) السابق ، فإن أئمتنا الدور صرح جميع ذلك ولا فلا ، فلي الثالث يلغون جميعا ولا يأتي الثاني هنا (ولو قال إن وطئت) وطأ (مباحا فأنت طالق قبله) وإن لم يقل ثلاثا (ثم وطئ) ولو في نحو حيض ، إذ المراد المباح للماه فلا يتأخيه الحرمة المعارضة فخرج الوطء في الدبر فلا يقع به شيء بخلاف الأذخرى لأنه لم يوجد الوطء المباح للماه ، وفارق ما يأتي بأن عدم الوقوع هنا لعدم الصفة وفيها يأتي للدور (لم يقع قطعا) للدور إذ لو وقع خرج الوطء عن كونه مباحا ولم يقع ولم يأت هنا ذلك الخلاف لأن عمله إذا انسحب بتصحيح الدور باب الطلاق أو غيره من التصرفات الشرعية وذلك غير موجود هنا ، ولو قال للدور بها إن طأته طقة رجعية فأنت طالق قبلها طلقين أو ثلاثا فطلقها رجعية فلنور تقع الواحدة على المختار ، فإن اختلها أو كانت غير مندوخ بها وقع المنجز ولا دور لأن الصفة لم توجد ، وإن قال إن طأته رجعية فأنت طالق معه ثلاثا فلنور يقع مانجز على المختار . أو قال لزوجه متى دخلت الدار وأنت زوجتي فبدي حر قبله ومتى دخلها وهو عدي فأنت طالق قبله ثلاثا فدخل فلنور ، ولا يأتي في هذه القول بطلان الدور إذ ليس فيه سد باب التصرف ، وإن ترتب دخولا وقع على المسبوق فقط ، وإن لم يذكر لفظ قبله في الطرفين ودخلهما عتي وطلقت ، وإن ترتبا فكما سبق آتفا في نظيرتها ، ولو قال لزوجه متى أعتقت أنت أمي وأنت زوجتي فهمي حرة ثم قال لها متى أعتقتها فأنت طالق قبل إعتاقتك إياها بثلاثة أيام ثم أعتقتها المرأة قبل ثلاث عتقت

هذا موافق لما يأتي من أنه رجوع إلى وقوع المنجز (قوله في الحكم بخلاف ما أنزل الله الخ) هل من ذلك الإختلاف بين حج والشارح ونحوهما من المتأخرين كالسبكي والركشي والبقيني وما المراد بالصحيح من المذهب ، فلما نرى النزوي مثلا اختلف كلامه فجري في الروضة على شيء وجري في المنهاج على شيء ، واختلف المتأخرون في الرجوع منهما ، فمنهم من جرى على ترجيح ما في المنهاج ، ومنهم من جرى على ترجيح ما في الروضة فليراجع (قوله لا وجه لتعليمه للوام) أي لا يجوز ذلك على المصنف (قوله ولو في نحو حيض) وفي ما لو قال ما إن وطئت وطأ محرمًا فأنت طالق ثم وطئها في الحيض هل تطلق أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول (قوله وفارق ما يأتي) المراد أنه إن وطئ في الدبر لا تطلق لعدم وجود الوطء المباح للماه ، وإن وطئ في غيره فكذلك لكن للدور فعمل أنه لا يلحقها طلاق مطلقا وإن اختلفت جهة عدم الوقوع (قوله فدخل) أي معا أملا من قوله وإن ترتبا (قوله فلنور) أي فلا وقوع ولا عتي (قوله وقع على المسبوق) أي أمر التعليق وهو الطلاق أو العتي (قوله فكما سبق آتفا في نظيرتها) هي قوله أو قال لزوجه (قوله قبل ثلاث) أي قبل مضيا ، وقوله عتقت : أي ولا طلاق

(قوله فخرج الوطء في الدبر) أي خرج عن كونه من أفراد مسئلتنا التي انقضى الوقوع فيها للدور وإن وافقها في الحكم لكن في هذا السياق صوحه لاعتق (قوله ثم أعتقتها المرأة قبل ثلاث) أي بأد وكلها ، ولا فجرد هذا التعليق

ولم تطلق أوبعدها لم يقعا (ولو علقه) أى الطلاق (بمشيتها خطابا) كانت طالق إن أو إذا شئت أو إن شئت فأتت طالق (اشترطت مشيتها) أى مكلفة أوسكراته باللفظ منجزة لا معلقة ولا مؤقتة أو إشارة من غرساء ولوبعد التعليق وظاهر كلامهم تعيين لفظ شئت ، ويوجه بأن نحو أردت وإن رادفه إلا أن المدار في التعليق على اعتبار المعلق عليه دون مرادفه في الحكم ومن ثم قال البوشنجى في إتيانها بشئت بدل أردت في جواب إن أردت لا يقع ومخالفة الأنوار له فيها نظر (على فور) بها وهو مجلس التواجب في العقود نظير مامر في الخلع لأنه استدعاء لجوابها المنزل منزلة القبول ولأنه في معنى تفويض الطلاق إليها وهو تمليك كما مر ، نعم لو قال متى أو أى وقت مثلا شئت لم يشترط (أو غيبة) كزوجتى طالق إن شأمت وإن كانت حاضرة سامعة (أو بمشيئة أجنبي) كان شئت فزوجتى طالق (فلا) يشترط فور لجوابها (في الأصح) لبعد التمليك في الأول مع عدم الخطاب ولعدم التمليك في الثاني ، والثاني يشترط الفور نظرا إلى تضمن التمليك في الأول وإلى الخطاب في الثانية ، نعم إن قال إن شاء زيد لم يشترط فور جزما ، ولو جمع بينه وبينها فكل حكم لو انفرد (ولو قال الملق بمشيئة) من زوجة أو أجنبي (شئت) ولو سكران أو (كارها) للطلاق (بقبله وقع) الطلاق ظاهرا وباطنا لأن قصد اللفظ الدال لاقى باطن الأمر لخلافه (وقيل لا يقع باطنا) كما لو علق بمضيها فأخبرته كاذبة ، ورد بأن التعليق هنا على اللفظ وقد وجد ، ومن ثم لو وجدت الإرادة دون اللفظ لم يقع إلا إن قال شئت بقلبك . قال في المطلب : ولا يجيء هذا الخلاف في نحو بيع بلا رضا ولا إكراه بل يقطع بعدم حله باطنا لقوله تعالى - عن تراض منكم - وحله الأخرى على نحو بيع لمنحو حياة أو رهبة من المشتري أو رغبة في جباهه ، ولو علق بمحببتها له أو رضاها عنه فقاتل ذلك كإكراهه بقلها لم تطلق كما يشتهر في الأنوار : أى باطنا (ولا يقع) الطلاق (بمشية صبي وصبي) لإلغاء عبارتهما في التصرفات كالصبيون (وقيل يقع) بمشيئة (عيز) لأن لما منه دخلا في اختياره لأبويه ، ورد بظهور الفرق إذ ما هنا تمليك أو شبهه ، وعمل الخلاف إن لم يقل إن قلت شئت وإلا وقع بمشيئته لأنه بتعليقه بالقول صرف لفظ المشيئة عن مقتضاه من كونه تصرفا يقتضى الملك أو شبهه هذا هو الذى ينتج في التمليك (ولارجوع له قبل المشيئة)

(قوله وهو مجلس التواجب) أى بأن لا يتخلل بينهما كلام أجنبي ولا سكوت طويل ، لكن قضية التعبير في العقود أن الفور هنا معتبر بما في البيع فيكون السكوت المضر هنا بقدر السكوت المضر ثم ، لكن تقدم في أول فصل الاستثناء أن ما هنا أصح من العقود ، وعبارته ثم : وعلم بذلك ما صرحوا به وهو أن الاتصال هنا أبلغ منه بين إيجاب نحو البيع وقبوله ، ودعوى أن ما تقرر يقتضى كونه مثله ممنوع ، بل لو سكوت ثم عينا يسيرا عرفا لم يضر وإن زاد على سكتة نحو التمس ، بخلافه هنا لأنه يحتمل بين كلام اثنين مالا يحتمل بين كلام واحد اهـ . ولا يخالف ما ذكره هنا من أن السكوت اليسير لا يضر لأن هذا بين كلامه وكلامها فهو بين كلام اثنين وما تقدم في كلام واحد لأن المستقضى والمستقضى منه في كلام شخص واحد (قوله لم يشترط) أى فورا (قوله لو انفرد) وهو القوية فيها دونه (قوله أى باطنا) أى وعليه لو علم بطريق ما أنها قالت كإكراهه له بقلها حل له بوطؤها لعد الطلاق (قوله بمشيئة صبي) والعبرة بمجال التعليق ، حتى لو علق الطلاق بالمشيئة وكانت الصبيجة صريحة في التراخي

ليس فيه تفويض العتق لما كما لا يخفى (قوله ولم تطلق) أى لعدم وجود صفة طلاقها التى هي مضي ثلاثة أيام بعد التعليق (قوله ولو سكران) الواو فيه للحال لبقاء الخلاف في الكاره الذى صار معطوفا على هذا ، وقضية سياقه حيث دل أن الخلاف جار في السكران أيضا فليراجع (قوله أو رغبة في جباهه) أى بخلاف ما إذا كره له تحته للمبيع وإثما بابه

نظرا إلى أنه تعليق ظاهر وإن تضمن تعليقا كما لا يرجع في التعليق بالإعطاء قبله وإن كان معاوضة (ولو قال أنت طالق ثلاثا إلا أن يشاء زيد طلاقه فشا ، زيد (طلقة) فأكثر (لم تطلق) لأنه أخرج مشيئة زيد واحدة عن أحوال وقوع الطلقات فلا يقع شيء كما لو قال إلا أن يدخل زيد الدار فإن لم يشأ شيئا وقع الثلاث (وقيل تقع طلاقه) إذ التقدير إلا أن يشاء واحدة فتقع بالإخراج من وقوع الثلاث دون صل الطلاق وتقبل ظاهرا إرادته لأنه غلظ على نفسه كما لو قال أردت بالاستثناء عدم وقوع طلاقه إذا شاعها فوقع طلقان ، وبأى قريبا حكم ما لو مات وشك في نحو مشيئته ، ولو علق بمشيئة الملائكة أو بهيمة لم تطلق ، أو قال لأمرأيتي طلقنك إن شئت ففشاست إحداهما لم تطلق ، أو شامت كل منهما طلاق نفسها دون ضربها ففي وقوعه وجهاً أو وجههما لأن مشيئتهما طلاقها علة لوقوع الطلاق عليها وعلى ضربها ، وقوله أنت طالق شئت أم أبيت طلاق منجز أو شئت أو أبيت تعليق بأحدهما أو كيف شئت أو على أى وجه شئت طلقت شامت أم لا على ما جزم به ابن المقرئ تبعاً لصاحب الأنوار ، لكن كلام الروضة في أواخر المتن يقتضي عدم الوقوع ما لم تشأ في المجلس الطلاق أو عدمه وهو الأرجح ، وسأيت ثم تصحيحه عن ابن الصباغ ومقابله عن أبي حنيفة ، ولو قال أنت طالق ثلاثا إن شئت ففشاست أقل لم تطلق أو واحدة إن شئت ففشاست ثلاثا أو ثنتين فواحدة أو ثلاثا إلا أن يشاء أبوك مثلا فشاش واحدة أو أكثر فلا ملام يرد ، إلا أن يشاء وقوع واحدة فتقع أو واحدة إلا أن يشاء أبوك ثلاثا فشاشها فلا ، أو شاء دونها أو لم يشأ فواحدة ، أو أنت طالق لولا أبوك أو لولا دينك لم تطلق كلولا أبوك لطلقتك وصدق في خبره ، فإن كلب فيه طلقت باطنا وإن أقر بكتبه فظاهرا ، هذا كله إن تعارفوه يمينا بينهم وإلا طلقت ، أو أنت طالق إلا أن يبدو فلان أو يريده أو يشاء أو يرى غير ذلك ولم يبد له طلقت قبيل نحو موته ، أو إلا إن أشاء أو يبدو لي ولم يقصد التعليق قبل فراغ لفظ الطلاق طلقت حالا (ولو علق) الزوج الطلاق (بفعله) كدخوله الدار (فعل ناسيا للتعليق أو مكرها)

وكان المعلق بمشيئته غير مكلف وشاء بعد تكليفه لم يقع اه شيخنا زيادى (قوله أو بهيمة لم تطلق) أى لأنه تعليق بمسحيل ويقضى عدم الوقوع لو نطقت البهيمة بالمشيئة بالفعل أعلا مما تقدم في الصبي والعصية من إلغاء عبارتهما (قوله قبيل نحو موته) أى كجنونه المتصل بالموت (قوله كدخوله الدار) أى وقد قصد حث نفسه أو منها ، بخلاف ما إذا أطلق أو قصد التعليق بمجرد صورة الفعل فإنه يقع مطلقا كما انقضاء كلام ابن رزین اه حج . ونقل

لضرورة نحو فقر أو دين فيحل باطنا قطعاً كما لو أكره عليه يحث كما هو تمة كلام الأذرى (قوله وقع الثلاث) أى قبيل نحو الموت كما يعلم مما يأتى آخر السوادة وصرح به هنا في النسخة (قوله فتعلق بأحدهما) أى فلا تطلق إلا إن شامت أحدهما (قوله كلولا أبوك لطلقتك) معطوف على لولا أبوك فهو من مدخول أنت طالق : أى كقوله أنت طالق ولا أبوك لطلقتك ، ووجه عدم الوقوع حينئذ كما في شرح الروض أنه أخبر أنه لولا حرمة أبيها لطلقتها ، وأكد هذا الخبر بالخلف بطلاتها ، ومن ثم قيد الشارح بما إذا صدق في خبره ، وقد علم بذلك أن قول الشارح هنا باقى هذا إن تعارفوه : أى أنت طالق في مثل هذا التركيب ، وعبارة الروض وشرحه : لو قال أنت طالق ولا أبوك ونحوه كلولا الله ولولا دينك لم تطلق إذ المعنى لولا لطلقتك ، وكلنا لا تطلق لو قال أنت طالق لولا أبوك لطلقتك لأنه أخبر أنه لولا حرمة أبيها لطلقتها ، وأكد هذا الخبر بالخلف بطلاتها كقوله والله لولا أبوك لطلقتك ، هذا إن تعارفوه يمينا بينهم ، فإن لم تعارفوه يمينا طلقت ، وهذا من زيادته هنا أخذنا من كلام الأصل بعد ، وعمل عدم الطلاق إذا صدق في خبره فإن كلب فيه طلقت باطنا وإن أقر به ،

عليه أو جاهلا بأنه المعلق عليه ، ومنه كما يأتي في التطبيق بفعل الغير أن يغير من حلف زوجها أنها لا تخرج إلا بإذنه بأنه أذن لها وإن بان كلبه . قاله البلقيني ، وما لو خرجت ناسية فظننت الحلال البين و أنها لا تتناول سوى المرة الأولى فخرجت ثانيا ، وفيه رد على مقاله ولله الحلال لو حلف لا يأكل كذا فأخبر بموت زوجته فأكله فيان كلبه حنث لتقصيره ، ولو فعل المحلوف عليه محتملا على إفتاء مفت بهدم حنثه به وغلب على ظنه صدقه لم يحنث : أي وإن لم يكن أهلا للإفتاء كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى إذا المدار على غلبة الظن وعلمها لا على الأهلية ، ولا بنائي ما يقرر حنث وانقض حلف أن عليا أفضل من أبي بكر رضى الله عنهما ومعتزى حلف أن الشر من العبد لأن هذين من العقائد المطلوب فيها القطع فلم يعتد الخطأ فيها مع إجماع من يعتد بإجماعهم على خطئه بخلاف مسئلتنا ( لم تطلق في الأظهر ) لدخير الصحيح ، إن الله وضع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ، أي لا يؤخذ بهم بأحكام هذه إلا ما دل عليه الدليل كضمان قيم المتلفات . وأفقي جمع من أئمتنا بمقابلته ، وقال ابن المنذر : إنه ملهيب الشافعي وعليه أكثر العلماء ، ومن ثم توقف جمع من قدماء الأصحاب عن الإفتاء في ذلك وتبعهم ابن الرفعة في آخر عمره ، ولا فرق على الأول بين الحلف بالله وبالطلاق ، ولا بين أن ينسى في المستقبل فيفعل المحلوف عليه أو ينسى فيحلف على ما لم يفعله أنه فعله ، أو بالعكس كأن حلف على نفي شيء وقع جاهلا به أو ناسيا له . والحاصل من كلام طويل في كلامهم إظهاره التناقض من حلف على النفي العفائي أنه لم يكن أو كان أو سيكون ، أو إن لم يكن فعلت أو إن لم يكن فعل أو في الدار ظننا منه أنه كذلك ، أو اعتقاد الجمله به أو نسيانه ثم يبين أنه على خلاف ما ظنه أو اعتقده ، فإن قصد حلفه أن الأمر كذلك في ظنه أو اعتقاده أو فيها انتهى إليه علمه : أي لم يعلم خلافه فلا حنث ، لأنه إنما ربط حلفه بظنه أو اعتقاده وهو صادق فيه وإن لم يقصد شيئا فكل ذلك حلا لفظ على حقيقته ، وهي إدراك وقوع النسبة بحسب ما في ذهنه لا بحسب ما في نفس الأمر ، وللغير المذكور ، وما ذهب إليه ابن الصلاح وغيره من الحنث مفرغ على رأيهم وهو حنث الناسي مطلقا ، وقد صرح الشيبخاني وغيرهما بعدم حنث الجاهل والناسي في مواضع ، ومحل عدم الحنث فيها ما لم يقل لا أفعله عامدا ولا غير وإلا بأن علق بفعله وإن نسي أو أكره أو قال لا أفعله لا عامدا أو لا غير عامدا حنث مطلقا اتفاقا ، وألحق به مالمو قال لا أفعله بطريق من الطرق ( أو علق ( بفعل غيره ) من زوجة أو غيرها ( عن يائى بتعليقه ) بأن تقضى العادة

سم عن الشارح أن الإحلاق في فعل نفسه كهو في فعل غيره ، وأن كلا منهما كقصد المنع أو الحث ( قوله ) أنها لا تخرج إلا بإذنه ) ومثله مالمو حلف أنها لا تصلي شيئا من أمتة بيتها إلا بإذنه فأق إليها من طلب منها قال لا إن زوجها أذن لك إلى الإعطاء وبان كلبه ، ومنه أيضا ما وقع السؤال عنه فيمن حلف على زوجته أنها لا تذهب إلى بيت أبيها فلبعت في غيبته ، فلما حضر سألها وقال لها أما تعلمين أتى حلفت أنك لا تلتهين إلى بيت أبيك ؟ فقالت نعم ، لكن قد قيل لي إنك غديت يمينك فلا وقوع ( قوله ) وإن لم يكن أهلا للإفتاء ) ومثله ما يقع كثيرا من قول غير الخائف له بعد حلفه إلا إن شاء الله ، ثم يغير بأن مشيئة غيره تفعل المحلوف عليه اعتقادا على خبر المخير ، والظاهر أن مالمو لم يغيره أحد لكنه ظنه محتملا على ما اشتهر بين الناس من أن مشيئة غيره تنفذ ، فلذلك الاشتباه ينزل منزلة الإخبار ويحتال فلا يقال يبنى الوقوع لأنه جاهل بالحكم وهو لا يمنع الوقوع ، ويدل لهذا قول الشارح بعد والحاصل من كلام طويل في كلامهما الخ ( قوله ) وإن لم يقصد ) أي بأن أطلق

أي يكلفه فظاهر أيضا انتهت . وبما تعلم مراد الشارح ( قوله ) ومنه كما يأتي الخ ) أي من الجهل ( قوله ) ولا بين أن ينسى في المستقبل ) أي الذي هو صورة للنسي

والمروحة بأنه لا يخالفه ويرسمه لنحو حياه أو صداقة أو حسن خلق . قال في التوشيح : فلو نزل به عظيم ثمرية فحلفت أن لا يرمل حتى يضيفه فهو مثال لما ذكر (وعلم) ذلك الغير بتعليقه يعني وقصد إعلانه به ( فكذلك ) لا بحث بفعله تاسيا للتعلق أو المعلق به أو مكروها ( ولا ) بأن لم يقصد الحالف حقه أو منه أو لم يكن بياني بتعليقه كالسلطان والحجيج أو كان يبالغ في العلم وتمكن من إعلانه ولم يعلمه كما عمله كلامهم ( فليح قطعاً ) ولو تاسيا لأن الحلف لم يتعلق به حيث غرض حث ولا منع لأنه منوط بوجود صورة الفعل ، نعم أو هل بقدم زيد

( قوله فهو مثال لما ذكر ) أى من التعلق على فعل من يبالى فقيه التفصيل الآتى ( قوله أو مكروها ) أى ولم يكن الحالف هو المكروه له اه سم على حج . قال حج : ومن الإكراه أن يعلق أن يمتنع زوجته من بيت أبيها فيحكم القاضي عليه أو عليها به وإن كان هذا المدعى كما اقتضاه إطلاقهم وليس من تقويت البر بالاختيار كما هو ظاهر لأن الحكم ليس إليه . ويقاس بذلك نظائره . وكعب عليه سم مانصه : يوافق ذلك ما أتى به للشهاب الرمل فإنه سئل عن علق أنه متى نقل زوجته من سكن أبيها بغير رضاها ورضا أبيها وأبائه من قسط من أقطار صداقتها عليه كانت طائفة طائفة تلك بها نفسها فهل له حيلة في نقلها ولا يقع الطلاق ؟ فأجاب بقوله يحكم عليها الحاكم باتصالها مع زوجها فلا يقع عليه بذلك طلاق اه . وظاهره أنه يخلص بذلك وإن تسبب في ذلك بالرفع إلى الحاكم والدعوى . وفي خاوى شيخنا المذكور في باب الإيمان مانصه : سئل عن شخص حلف بالطلاق الثلاث أنه لا يسافر إلى مصر في هذه السفينة ، فجاه ريس السفينة واستأجره للعمل فيها إجارة عين ثم ذهب إلى القاضي وأرسل خلفه وادعى عليه أنه استأجره لیسافر معه إلى مصر وأنه استأجره لإجارة عين للعمل في سفينته وهو مجتمع من السفر معه ، فألزمه الحاكم بالسفر معه وحكم بالسفر في السفينة لتوفية ما استأجره عليه فسافر فيها فعمل فعل عليه الطلاق الثلاث ؟ فأجاب بأنه يقع لتقوية البر باختياره ولا يكون إلزام السفر معه مانعا من وقوع الطلاق ، إذ ليس من صور الإكراه في شيء ، كما لو حلف لا يبيت عند زوجته فاستأجره للإتيان به وحكم عليه الحاكم بالبيت عندها فإنه بحث لما ذكر ، وقد تقدم متى إفتاء بخلاف ذلك فاحلره ( قوله أو منه ) أى أو أطلق على ما نقله سم على حج عن الشارح ، وعليه فيحمل قوله هنا وإلا على ما لو قصد التعلق فقط ، ومنه يؤخذ جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن شخصا تشاجر مع أم زوجته وبنتها في منزلها فحلف بالطلاق أنها لا تأتي إليه في هذه السنة ، ولم تشر الزوج به باليمين ثم إنها أتت إلى منزل زوجها هل تطلق الزوجة أم لا وهو عدم الحنث وعدم انحلال اليمين ففي عادت إلى منزل والدتها ثم رجعت إلى منزل زوجها بعد العلم بالحلف وقع عليه الطلاق ( قوله وتمكن من إعلانه ) يؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن شخصا قال لزوجته إن لم تبسلى بسيسة في هذه الليلة فأنت طالق ثلاثا ومضت الليلة ولم تفعل ، والحال أنها ساكنة معه في محله وهو وقوع الطلاق الثلاث لأنه بتقدير عدم علمها وهو متمكن من إعلانهما فحيث

( قوله يعني وقصد إعلانه ) أى زيادة على علم المحلوف عليه بدليل ما يأتي له في المفهوم وسيأتي ما فيه ، ويجوز أن يكون مراده به تأويل معنى العلم في المتن ، فراد المتن يكون المحلوف عليه علم أن الحالف قصد إعلانه وسواء علم لم لم يعلم وإن لم يناسب ما يأتي له في المفهوم ويعبر عن قصد إعلانه بقصد منته من الفعل ( قوله ولم يعلم ) هنا مفهوم قول المتن علم ، لكن قضية أن الوقوع في هذه أيضا مقطوع به هو خلاف الواقع بل فيها خلاف ، والأصح منه عدم الوقوع ، بل قال حج : إنه المقتول المعتمد ومن ثم قال : أعني حج : أن هذه الصورة غير مرادة للمصنف ( قوله وإن تمكن من إعلانه ) المناسب في النهاية وإن لم يتمكن من إعلانه كما لا يخفى ( قوله لأن الحلف لم يتعلق به حيث غرض حث ولا يمنع ) لا يناسب الصورة الأخيرة

وهو عاقل فحين تم قلم لم يقع كما في الكفاية عن الطبري، ولا يرد على المصنف عدم الوقوع في نحو طفل أو بهيمة أو مجنون علق بفعلهم فأكروهوا عليه لأن الشارع لما ألقى فعل هؤلاء وانضم إليه الإكراه صاى كلا فعل بخلاف فعل غيرهم ، وحكم العيين فيها ذكر كالطلاق ، ولا تتحل بفعل الجاهل والناسي والمكروه

### (فصل) في الإشارة إلى العدد وأنواع من التعليق

(قال) لزوجه (أنت طالق) وأشار بأصبعين أو ثلاث لم يقع عدد (أكثر من وحدة (إلا بنية) له عند قوله طالق ولا تكن الإشارة لأن الطلاق لا يعتمد إلا بلفظ أو نية ولم يوجد واحد منهما ، ومن ثم لو وجد لفظ أثرت الإشارة كما قال (فإن قال مع ذلك) القول المقترون بالإشارة (هكلا) طلقت (في أصبعين طلقتين وفي ثلاث ثلاثا) ولا يقبل في إرادة واحدة بل يبين لأن الإشارة بالأصابع مع قول ذلك في العدد بمنزلة النية كما في خبر الشهر هكلا وهكلا إلى آخره هذا إن أشار إشارة مفهومة للثنتين أو الثلاث لاعتبارها في مطلق الكلام فاحتاجت لقرينة تخصصها بأنها للطلاق ، وخرج بمع ذلك أنت هكلا فلا يقع به شيء وإن نواه إذ لا إشعار لفظ بطلاق وبه فارق أنت ثلاثا (فإن قال أردت بالإشارة) في صورة الثلاث (المقبوضتين صدق يمينه) إذ اللفظ محتمل له فيقع

لم يعلمها مع ذلك حملت الصيغة منه على التعليق المجرد ، فكأنه قال : إن مضت الليلة بلا فعل منها فهي طالق وقد تحقق ذلك . وفي حجج : فرع : لو حاف أنه لا ينسى نفسى لم يحن لأنه لم ينس بل نسي كما في الحديث اه (قوله وهو عاقل) أى والحال أنه عاقل الخ (قوله بخلاف فعل غيرهم) أى غير المدكرين من هؤلاء فإنه لا فرق في الحنث بفعلهم بين المكروه وغيره حيث لم يبالوا بالتعليق .

### (فصل) في الإشارة إلى العدد وأنواع من التعليق

(قوله وأنواع من التعليق) أى وما يتبع ذلك كما لو قيل له أطلقت زوجتك الخ (قوله وأشار بأصبعين) يبنى ولو لرجله اه سم على حجج . أقول : بل ينبغي أن مثل الأصبعين غيرهما مما دل على عدد كمودين (قوله عند قوله طالق) يتجه الاكتفاء بها عند قوله أنت بناء على الاكتفاء بمقارنة نية الكناية لها على ما تقدم اه سم على حجج (قوله بمنزلة النية كما في خبر الخ) عبارة الشيخ عميرة ووجهه أن اللفظ مع الإشارة يقوم مقام اللفظ مع العدد كما في قوله عليه الصلاة والسلام الشهر هكلا وهكلا وأشار بأصابعه وخمس إبهامه في الثالثة وأراد تسعا وعشرين اه (قوله فاحتاجت لقرينة) أى كالنظر للأصابع أو تحريكها أو ترديد لها اه سم على حجج (قوله وبه فارق أنت ثلاثا) أى فإنه كناية فلأن نوى به الطلاق الثلاث وأنه مبنى على مقدر أى أنت طالق ثلاثا وقع وإلا فلا كما يعلم من قوله بعد قبيل الفصل : ولو قيل له قل هي طالق فقال الخ (قوله فلأن قال أردت الخ) في الروض فلأن قال (قوله بخلاف فعل غيرهم) أى ممن لا يبال .

### (فصل) في الإشارة إلى العدد

(قوله عند قوله طالق) تقدم له في فصل في تعدد الطلاق بنية العدد فيه بعد قول المصنف قال طلقتك أو أنت طالق ونوى عددا وقع ، وكذا الكناية ما نصه : ولية العدد كناية أصل الطلاق في اقترانها بكل اللفظ أو بعضه على ما مر اه . ومراوده الذى مر في الكناية والذى اعتمده فيها أنه تكنى النية عند أى : جزء من أجزاء أنت بالثلاثا فليراجع وليحرر (قوله لاعتياذها) تعليل لاشتراط الإفهام في الإشارة ، فالضمير في اعتبارها راجع إلى مطلق

ثنتان فقط ، فإن عكس فأشار باتنتين وقال أردت بها الثلاث المقبوضة صدق بالأولى لأنه غلط على نفسه ، ولو كانت الإشارة بيده مجموعة ولم ينو علما وقع واحدة كما بعثه الزركشي ، أو قال أنت الثلاث ونوى الطلاق لم يقع ذكره الماوردي وغيره ، أو أنت طالق وأشار بأصبعه ثم قال أردت به الأصبع لا الزوجة لم يقبل ظاهرا ولا باطنا ( ولو قال عبد ) لزوجه ( إذا مات سيدي فأنت طالق طلقين وقال سيده ) له ( إذا مات فأنت حر ) ففتح به ( أي بموت السيد بأن يخرج من ثلثه أو أجاز الوارث أو قال إذا جاء الغد فأنت طالق طلقين وقال سيده إذا جاء الغد فأنت حر ( فالأصح أنها لا محرم ) عليه الحرمة الكبرى ( بل له الرجعة ) في العدة ( وتجديد ) بعدها ولو ( قبل زوج ) لأن الطلقين والعتق وقما معا بالموت أو بمجيء الغد فغلب حكم الحرية لتشرف الشارع لها ، وكما تصبح الوصية لمديره ومستولته مع أن استحقاقها يقارن الحرية فجعل كالمقدم عليها . أما عتق بعضه فيقع معه ثنتان ويحتاج إلى محل لأن البعض في العدد كالقن ، وخرج إذا مات سيده ماله علقها بأشعو جزء من حياة سيده فيحتاج لمحل لوقوعهما في الرق . والثاني تين بالطلاقين لأن العتق لا يقدم عليهما فغلب جانب التحريم ، ولو علق زوج الأمة طلاقها وهي غير مدبرة يموت سيدها وهو وارثه فمات السيد انفسخ النكاح ولم تطلق وإن كانت مكاتبه ، أو كان على السيد دين لأنها يموت تنقل إليه كلها أو بعضها فيفسخ النكاح فلا يصادف الطلاق محلا . أما المدبرة فطلق إن عتقت يموت سيدها ولو بإجازة الوارث العتق ( ولو نادى إحدى زوجتي فأجابته

لإحداها أي فلا يصدق في إرادته إحدى المقبوضتين ، وانظر إذا أشار بأربع وقال أردت المقبوضة ولا يبعد القول اه سم على حجب هذا وقد يقال قبول قوله أردت المقبوضتين مشكل مع كون الفرض أن عمل اعتبار قوله هكذا إذا انضمت إليه قرينة تفهم المراد بالإشارة ومقتضى انضمامها أنه لا يلفظ لقوله أردت غير ما دلت عليه القرينة ، وقد يجاب بأن القرينة من حيث هي دلالتها ضعيفة فقبل منه ما ذكر مع الجين ( قوله ونوى الطلاق لم يقع ) قد يقال ما المانع من كونه كناية فإنه لو صرح بالمصدر فقال أنت طلاق كان كناية كما مر في المانع من اعتبار إرادته حيث نواه كما في صورة النصب إلا أن يقال إن ثلاثا عهد استعمالها صفة الطلاق ، بخلاف الثلاث لم يعهد استعمالها لإيقاع الطلاق بنحو أنت الطلاق الثلاث حتى لو ذكر ذلك لم يكن صريح طلاق ( قوله فجعل كالمقدم ) أي فجعل الاستحقاق كالمقدم ، وهو مشكل لأن الاستحقاق حيث جعل سابقا على الحرية منع من صحة الوصية لما لزوم استحقاقهما مع الرق ، فكان الأولى في التعبير أن يقول فجعلت : أي الحرية مقدمة عليه : أي الاستحقاق ، وبعبارة حجب : يقارن العتق فجعل كالمقدم عليه : أي فجعل العتق كالمقدم على الاستحقاق وهي ظاهرة ، وقوله عليها : أي الحرية ( قوله أما عتق بعضه ) قسم لما فهم من قوله ففتح به من أن العتق لكاه ( قوله وهو ) أي الزوج وورثه الخ ( قوله انفسخ النكاح ) وتظهر فائدته فيما لو علق طلاقها ثلاثا ثم أعطاها بعد موت مورثه فإنه لا يحتاج إلى محل لعدم وقوع الطلاق ( قوله كلها أو بعضها ) أي كلها إن كان حائرا أو بعضها إن لم يكن كذلك ( قوله ولا بإجازة الوارث ) أي سواء كان بإجازة الوارث بأن لم يخرج من الثلث أولا بأن

الإشارة ( قوله ولا باطنا ) في بعض المواضع عن الشباب سم أن والد الشارح يخالف في هذا في فتاويه ( قوله فجعل كالمقدم عليها ) صوابه فجعلت كالمقدمة عليها

الأخرى فقال أنت طالق وهو يظنها المتأداة لم تطلق المتأداة ( لعدم غطابتها حقيقة ) وتطلق المحببة في الأصح ( لأنها المخاطبة به حقيقة ولا اعتبار بالظن ) ألين خطوه . والثاني لا لاتقاء قصدها ، وخرج يبينها المتأداة الذي هو محل الخلاف علمه أو ظنه أن المحببة غير المتأداة ، فإن قصدها طلقت فقط أو المتأداة طلقتا ، فإن قال لم أقصد المحببة دين ( ولو علق ) طلاقها ( بأكل رمانة وعلق بنصف ) كإن أكلت رمانة فأنت طالق وإن أكلت نصف رمانة فأنت طالق ( فأكلت رمانة فطلقتان ) لوجود الصفتين ، فإن علق بكلمة فطلقت لأنها أكلت رمانة مرة ونصفا مرتين ، ولو قال رمانة فأكلت نصف رمانتين لم يقع شيء لأنهما لا يسميان رمانة ، وكون التكرار إذا أعيدت غيرا ليس بمعطرد كما مر في الإقرار على أن المقلب هنا العرف الأشهر ، ومثله ما لو أكلت ألف حبة مثالا من ألف رمانة وإن زاد ذلك على عدد رمانة ، ولو قال أنت طالق إن أكلت هذا الرغيف وأنت طالق إن أكلت نصفه وأنت طالق إن أكلت ربه فأكلت الرغيف طلقت ثلاثا أو إن كلمت رجلا فأنت رجلا فأنت طالق وإن كلمت زيدا فأنت طالق وإن كلمت قتيبا فأنت طالق فكلمت زيدا وكان قتيبا طلقت ثلاثا . أو إن لم أصل ركعتين قبل زوال الشمس اليوم فأنت طالق فصلهما قبل الزوال وقبل أن يسلم زالت الشمس وقع الطلاق ( والحلف ) بفتح المهملة وكسر اللام بمنطه ، ويجوز سكنها لغة القسم ، وهو ( بالطلاق ) أو غيره ( ماتعلق به حث ) على فعل ( أو منع ) منه لنفسه أو غيره ( أو تحقيق خير ) ذكره الحالف أو غيره ليصدق فيه لأن الحلف بالطلاق فرع الحلف بالله تعالى ، والحلف بالله تعالى مشتمل على ذلك ( فإذا قال ) لزوجه ( إن ) أو إذا ( حلفت بطلاق منك فأنت طالق ثم قال إن لم تحرجي ) مثال للأول ( أو إن خرجت ) مثال للثاني ( أو إن لم يكن الأمر كما قلت ) مثال للثالث ( فأنت طالق وقع المعلق بالحلف ) في الحال لأنه حلف ( ويقع الآخر إن ) كانت مدخولا به ، ( وجدت صفته ) وبقيت عدتها كما في الحرر ، وحلفه المصنف لظهوره ( ولو قال ) بعد تعليقه بالحلف ( إذا طلعت الشمس أو جاء الحجاج فأنت طالق ) ولم يقع بينهما تنازع في ذلك ( لم يقع المعلق بالحلف ) لخلوه عن أقسامه الثلاثة بل هو

خرجت منه ( قوله وهو يظنها ) أي والحال ( قوله فإن قصدها ) أي المحببة ( قوله أو المتأداة ) أي مع المحببة كما يدل عليه قوله بعد فإن قال لم أقصد المحببة ( قوله طلقت ) أي ظاهرا لقوله بعد فإن قال لم أقصد المحببة دين ( قوله فإن قال لم أقصد ) ولا يشكل هذا بما مر فيها لو ظن المحببة هي المتأداة حيث طلقت المحببة وحدها لأنه ثم لم يقصد المتأداة بالطلاق بل أطلق فعلم على المحببة لأنها المخاطبة ( قوله فإن علق بكلمة ) أي في التعليقين أو في الثاني فقط لأن التكرار إنما هو فيه ، وما عبر به الشارح المحل من قوله في التعليقين مثال لا قيد كما هو معلوم اه سم على حج وقوله ثلاث : أي أو أكثر ( قوله وكون التكرار ) جواب سؤال يرد على قول المتن ولو علق بأكل رمانة المغ ( قوله وكان قتيبا ) أي في حرفهم فيدخل فيه قتيبه البلك مثلا وإن كان عاميا ( قوله وقبل أن يسلم زالت الشمس ) أي أو قارن الزوال السلام بحيث لم تتقدم الميم على الزوال لأنه لم يصل الركعتين قبل الزوال لأن الصلاة لا تتم بدون السلام ( قوله مثال للثالث ) تحقيق خير ( قوله ويقع الآخر ) فيه نظر بالنسبة للثالث فإنه حلف على غلبة الظن ولا يقع فيه الطلاق بيقين خلافاً لمخالف عليه فما ذكره المصنف إنما يأتي على المرحوح فتأمل اه سم على حج بالهني . وقد يقال هو محمول على ما لو أراد إن لم يكن الأمر كما قلت في نفس الأمر ( قوله عن أقسامه الثلاثة )

( قوله وكون التكرار إذا أعيدت الخ ) جواب عن إشكال في المتن لا يخفى ( قوله ومثله ) أي مثل ما لو أكلت نصف رمانتين ولو أعقبه به لكان واضحا على أنه معلوم منها لأولى فلا حاجة إليه ( قوله أو غيره ) مراده به ما يشمل غير الحلف بالله من حق أو غيره ليتأتى التحليل



تعلق محض بصفة فيقع بها إن وجدت وإلا فلا ، وتصيره بالجمع يشعر بأنه لو مات واحد أو انقطع لعذر لم توجد الصفة . واستبعده بعضهم واستظهر أن المراد الجنس ، وهل ينظر في ذلك للأكثر أو لما يطلق عليه اسم الجمع أو إلى جميع من بقى منهم من يريد الرجوع ؟ احتمالات : أقربها ثانيا ، ولو قال إن قدم زيد فأنت طالق وقصد منه وهو من يبالي بحلقة حالة الحلف في يظهر فحلف أو التعليق أو لم يقصد شيئا أو كان بفعل من لم يبالي كالسلطان فتعلق ، ولو تنازعا في طلوع الشمس فقالت لم تطلع فقال إن لم تطلع فأنت طالق طلقت حالا لأن غرضه التحقيق فهو حلف ، أو قال لموطوعة إن حلفت بطلاقك فأنت طالق ثم أعاده أربعاً وقع بالثانية طلقة وتحل الأولى وبالثالثة طلقة ثانية بحكم الإيجين الثانية وتتحل ويقع بالرابعة طلقة ثالثة بحكم الإيجين الثالثة وتتحل (ولو قيل له استخبارا أطلقها) أي زوجتك (فقال نعم) أو مرادفها كبير أو أجل وإلى بكسر الهززة ، والأوجه أن بلى هنا كلكلما مر في الإقرار أن الفرق بينهما لغوى لا شرعى (فأقرار به) لأنه صريح إقرار ، فإن كذب فهى زوجته باطنا (فإن قال أردت) طلاقا ماضيا وراجعت فيه صدق يمينه (لاحتمال ما يدعيه ، وخروج براجعت جدت ، وحكمه مامر في أنت طالق وفسره بذلك (فإن قيل) له (ذلك التماس) أى طلبا منه (لا إنشاء) لإيقاع طلاق ، ومنه ما هو ظاهر لو قيل له وقد تنازعا في فعله لشيء الطلاق يلزمك ما فعلت كذا (فقال نعم) أو نحوها (فصريح) في الإيقاع حالا (وقيل كناية) لأن نعم ليست من صرائح الطلاق . ويرد بأنها وإن كانت ليست صريحة فيه لكنها حاكية لما قبلها اللازم منه إفادتها في مثل هذا المقام ، إذ المعنى نعم طالقها ولصراحها في الحكاية نزلت على قصد السائل فكانت صريحة في الإقرار تارة وفي الإنشاء أخرى تبعا لقصد . وبهذا يتضح قول القاضى وقطع به الهوى ، واقتضى كلام الروضة ترجيحه ، ومن ثم جزم به غير واحد من مختصريها ، ولو قيل له إن فعلت كذا فزوجتك طالق فقال نعم لم يكن شيئا ، وبه أفتى البلقين وغيره لأنه ليس هنا استخبار ولا إنشاء حتى ينزل عليه بل تعليق ، ونعم لا تؤدى معناه فاندفع قول الهوى مرة أخرى

أى حث أو منع أو تحقيق خير (قوله فيقع بها إن وجدت) أى ولو في غير الوقت المتبادر كأن تأخر الحاج عن العادة في عيته (قوله أقرب بها ثانيا) وعليه فهو المراد قديمهم للبركة مثلا أو لابد من دخولهم البلد حتى يقع . ولو كان المعلق من قرية قرى مصر هل يشترط قدوم الحاج لبلده أو يكفى قدومهم إلى مصر أو يكفى الحال ؟ فيه نظر ، والأقرب الثانى فلا بد من دخولهم إلى البلد في الأولى وإلى قرينته في الثانية (قوله فحلف) أى فيقع به الطلاق المعلق بالحلف (قوله طلقت حالا) لأنه علق بمستحيل وهو مقتضى الوقوع حالا فيقع الطلاق لتحقيق الحلف المعلق عليه : أى لم يرد بالطلوع ظهورها على الوجه المعتاد واحتمل علمه لكونه زمن غيم ، وإلا فلا يقع الطلاق حيث كان مراده إن فات طلوعها في ظنى في ذلك اليوم (قوله ثم أعاده) أى إن حلفت الخ .

[ فرج ] وما يغفل عنه أن يحلف بالطلاق أنه لا يكلمه ثم يخاطبه بنحو اذهب متصلا بالحلف فيقع به الطلاق لأن ذلك خطاب ، وينبئ أن يدين فيها لو قال أردت بعد هذا الوقت الذى هو حاضر عندي فيه (قوله أن الفرق بينهما) أى بلى ونعم (قوله وفسره بذلك) أى فلا يقبل ظاهرا (قوله ومنه) أى ومن التماس (قوله لم يكن شيئا) أى على المتعمد ، ومثله ما يقع كثيرا من أنه يقال للزوج بعد عقد النكاح إن تزوجت عليها أو نحو ذلك وأبرأت من كذا فهى طالق فيقول نعم من غير التلفظ بتعليق (قوله لا تؤدى معناه) أى التعليق (قوله فاندفع قول الهوى الخ)

(قوله طلقت حالا لأن غرضه التحقيق) هو من أمثلة المتن .

يجب أن يكون على الوجهين فيمن قال له أطلقت زوجتك فقال نعم، وكان ابن رزين أغتر بكلام هذا فألقى بالوقوع وليس كما قالوا نسبه إليه المتولي وتبعه فيه بعض المتأخرين وبحيث أورد كشي أنه لو جهل حال السؤال هنا هل على الاستخبار أو خرج بنعم ما لو أشار بنحو رأسه فإنه لا عبرة به من ناطق فيها يظهر لما مر أول الفصل وما لو قال طلقت فهل يكون كناية أو صريحا؟ قيل بالأول والثاني أصبح وما لو قال كان بعض ذلك فإنه لغوايضه لا احتيا ل سبق تعليق أو وعد يقول إليه أو قال أعلم أن الأمر على ما تقول فكل ذلك على ما نقله وأقره أنه أمره أن يعلم ولم يحصل له هذا العلم ولو أوقع ما لا يقع شيئا أو لا يقع إلا واحدة كانت على حرام فظنه ثلاثا فأقر بها بناء على ذلك الظن قبل منه دعوى ذلك إن كان ممن يخفى عليه، ويعبرى ذلك فيما لو علقها بفعل لا يقع به مع الجهل أو النسيان فأقر بها طائفا وقوعها وفيما لو فعل المحلوف عليه ناسيا فظن الوقوع ففعله عامدا فلا يقع به لظنه زوال التعليق مع شهادة ثقة النسيان له بصدقه في هذا الظن فهو أولى من جاهل بالمعلق عليه مع علمه ببقاء العين كما مروا إنما لم يقبل من قال أنت بائن ثم أوقع الثلاث بعد زمن تنقضى به العدة ثم قال نويت بالكناية الطلاق فهي بائن حالة إيقاع الثلاث لأنه هنا منهم برفعه الثلاث الموجهة للتحليل اللازم له، ولو قيل له قل هي طالق فقال ثلاثا فالأوجه أنه إن نوى به الطلاق الثلاث وأنه مبنى على مقدّر، وهو هي طالق وقمن وإلا لم يقع شيء، ولو قال لمن في عصمته طلقتك ثلاثا يوم كذا

كلنا إلى الفصل. شرح هر وقبضى ومن أخذ بقوله أن يقول إن قوله إن فعلت كذا فزوجتك طالق القاسم للتعليق بل لا يحتمل إلا القاسم للتعليق، إذ لا يتصور أن يقصد به في هذا المقام الإخبار إذ لا معنى له ولا يسوغ فهو حل تقدير هزة الاستفهام، فوقع نعم في جوابه يجعل معناها وتقديرها: نعم إن فعلت كذا فزوجتى طالق على طريقة ما تقدم في توجيه وقوعها في جواب القاسم غير التعليق، ولمعنى إنه وجبه ظاهر المتأمل فالبالغة عليه بما أطال به، ونسبة ابن رزين ذلك الإمام إلى الاغترار بكلام البغوى الذى هو عمدة الشيعين مع موافقة المتولى من مشاهير الأصحاب في غير محلها فتدبر اه سم على حج (قوله يجب أن يكون على الوجهين) هما قول المصنف نصريح، وقيل كناية (قوله حل على الاستخبار) أى فيكون جوابه إقرارا ويدين.

[ فرج ] لو قعد السائل بقوله أطلقت زوجتك الإنشاء فظنه الزوج مستخبرا أو بالعكس فينبى اعتبار ظن الزوج وقبول دعواه ظن ذلك هر.

( فرج ) علق طلاق زوجته على تأييد البستان فهل يكتفى تأييد بعضه كما يكتفى في دخول ثمره في البيع أو لا بد من تأييد الجميع؟ فيه نظر ونتجه الثانى.

[ فرج ] علق شافعى طلاق زوجته الحنفية على صلاة فصلت صلاة تصح عندها دون الزوج فالنتجه الوقوع لصحبها بالنسبة لما حتى في اعتقاد الزوج اه سم على حج.

[ فرج ] وقع السؤال من قيل له طلق زوجتك بصيغة الأمر فقال نعم، وبلغنى أن بعضهم أنى يعلم الوقوع معتجا بأن نعم هنا وعد لا يقع به شيء وفيه نظر، بل تقدم الطلب يجعل التقدير نعم طلقها بمعنى الإنشاء فالوقوع محتمل قريب جدا اه سم أيضا. وهو مستفاد من قول الشارح وفي الإنشاء أخرى (قوله قيل بالأول) استوجهه حج قال سم: ومظه في شرح الروض (قوله كانت على حرام) أى فإنه لا يقع شيئا إن لم ينو ويوقع واحدة إن نوى فهو مثال لما، وقوله قبل منه أى ظاهرا (قوله وإنما لم يقبل) أى ظاهرا ويدين (قوله فقال ثلاثا) خرج به ما لو قال الثلاث أو هي الثلاث فلا طلاق وإن نواه على ما مر في قوله أو قال أنت الثلاث ونوى

فبان أنها ذلك اليوم بان من وقع عليه الثلاث وحكم بطله في التاريخ . ذكره الولي العراقي .

### ( فصل ) في أنواع أخرى من التعليق

( علق ) بمستحيل عقلا كإن أُسييت ميتا : أي أوجدت الروح فيه بعد موته ، أو شرعا كإن نسخ صوم رمضان ، أو عادة كإن صنعت السماء لم يقع في الحال شيء ، فالعَيْن منعقدة فيبحث بها المعلق على الحلف ، أو ينحو دخوله فحمل ساكتا قادرا على الامتناع وأدخل لم يبحث ، وكذا إذا علق بجماعه فعلت عليه ولم يتحرك ولا أثر لاستدماهما لأنها ليست كالابتداء كما يأتي أو بإعطاء كذا بعد شهر مثلا ، فإن كان بلفظ إذا اقتضى القور

الطلاق لم يقع الخ ، وقوله وقع عليه الثلاث أي ظاهرا ( قوله فبان أنها ذلك اليوم بان ) أي لكونه طلقها قبل الدخول ثم جدد بعد ذلك اليوم أو لم يكن تزوجها إذ ذاك .

### ( فصل ) في أنواع أخرى من التعليق

( قوله فيبحث ) أي حالا ( قوله المعلق على الحلف ) أي حيث قصد منه من الصعود وإن كان مستحيلا لما مر فيها لو قال إن قدم زيد فأنت طالق ولم يقصد منه من التقدم لا يكون حلقا ، فكذا لو لم يقصد منه لا يكون حلقا فلا يبحث به من علق على الحلف ( قوله فحمل ساكتا ) أي وإنما لم يبحث بذلك لعدم نسبة الفعل للحالف ، بخلاف مالهو حلف لا يدخل فركب دابة دخلت به فإنه يبحث لنسبة الفعل إليه وإن كان زمامها بيد غيره لأن العرف ينسب هذا الفعل له ، وينبغي أن مثل الدابة المنيون ( قوله قادرا على الامتناع ) أي بخلاف مالهو أمر غيره أن يحمله فإنه يبحث بحمله ودخوله ولو بعد مدة حيث بناه على الأمر السابق لأنه وكيل وفعل وكيله كفعله ، وليس من الأمر مالهو قال الحالف عند غيره من حلف أن لا يدخل فحملة غيره ودخل به لم يبحث ففهم السامع الحكم منه فحملة ودخل به فلا حث ( قوله وأدخل لم يبحث ) أي ولا ينحلّ إلاّ حين بذلك لأن فعل المكروه كالفعل ولا يبحث بالاستدماة لأن استدماة الدخول ليست دخولا ( قوله ولم يتحرك ) أي حين علق . والحاصل أنه لا يبحث بملوها عليه ولا بالاستدماة لانتهاء الجماع في كل منهما فلا حث ( قوله ولا أثر لاستدماهما ) أي الدخول والجماع وإن تحرك بعد ذلك وتكرر ذلك منه حتى ينزع لما علل به من أن الاستدماة لا تسمى جماعا ، فإن نزع وعاد حث بالعود لأنه ابتداء جماع ، ويصرح بأن العود ابتداء جماع ما سيأتي في الإيلاء من أنه لو قال إن وطئتك فأنت طالق ثم وطئ يقع الطلاق ولا حد بالاستدماة وإن كان باتنا ، لكنه لو نزع ثم عاد عالما عامدا وكان الطلاق باتنا لزمه الحد والمهر وإن كان جاهلا لزمه المهر دون الحد ( قوله اقتضى القور ) هذا قد يوافق مامر

### ( فصل ) في أنواع أخرى من التعليق

( قوله علق بمستحيل ) أي إثباتا كما في هذه الأمثلة ، بخلاف التي كان لم فعل فإن حكه الوقوع حالا كما سيصرح به قريبا في شرح قول المصنف والصورتان فيمن لم يقصد تعريفا ، لكنه فيها إذا علق بإذا ، والظاهر أن مثلها إن هنا الوقوع اليأس حالا فلا راجع . ثم رأيت الشهاب م صرح فيها سيأتي في شرح قول المصنف ولو أكلا تمرا البع حيث قال عقب قول التحفة هناك فهو تعليق بمستحيل مانصه : أي في التي يقع فيه الحال اه . والصوره هناك أن التعليق بإن ( قوله أي أوجدت الروح فيه مع موته ) أي فيصير ميتا حيا حتى يكون من المحال عقلا

عقب الشهر أو إن لم يحنث إلا باليأس وكان وجهه هذا مع مخالفته لما مرّ في الأدوات أن الإثبات فيه بمعنى النقي فبعض إذا مضى الشهر أعطيتك كذا إذا لم أعطك عند مضيه وهذا للقور كما مر ، فكلما ما بمعناه أو لا يقيم بكلمة مدة كذا لم يحنث إلا بإقامة كلنا متواليا لأنه المتبادر عرفا أو ( بأكل رغييف أو رمانة ) كأن أكلت هذا الرغييف أو هذه الرمانة أو رغييفا أو رمانة ( قبح ) بعد أكلها للمعلق به ( لبابة ) لا يندق مدركهها كما أشار إليه كلام المحرر بأن تسمى قطعة خبز ( أوجبة لم يقع ) لأنه لم يأكل الكل حقيقة ، أما ما يندق مدركه بأن لا يكون له وقع فلا أثر له في بر ولا حنث نظرا للعرف المطرد وأجرى تفصيل للبابة فيها إذا بقي بعض حبة في الثانية ، ولو قال لها إن أكلت أكثر من رغييف فأنث طالق حنث بأكلها رغييفا وأدما ، أو إن أكلت اليوم إلا رغييفا فأنث طالق

عن شيخ الإسلام من القور فيما لو قال متى خرجت شكوتك ، وقد تقدم للشارح ردّه واعتباد عدم اقتضاء ذلك للقور فليتأمل مع هذا وليفرق ، إلا أن يحمل ما هنا على ما إذا وجدت قرينة تقتضي القور أو نواه فيوافق ما مرّ له ( قوله لم يحنث ) أي ولا تنحلّ اليمين بذلك لأن فعل المكره كلا فعل . ولا يحنث الاستدانة لأن استدانة الدخول ليست دخولا ( قوله متواليا ) وتقدم في فصل قال أنت طالق في شهر كذا الخ خلافه فليتأمل . وعبارته ثم : ولو حلف لا يقيم يحمل كذا شهرا فأقامه متفرقا حنث كما يأتي في الإيمان . وعبارته في الإيمان . ولو حلف لا يقيم يحمل ثلاثة أيام وأطلق فأقام يومين ثم سافر ثم عاد وأقام به يوما حنث كما هو الوجه اه . وهو موافق لما تقدم لما هنا ( قوله أو رمانة ) وهل يتناول الرمانة المعلق بأكلها جلدها كما لو علق بأكل القصب فإنه يتناول قشره الذي يحسّ مع حتى لو مصه ولم يبلعه لم يحنث أو يفرق ؟ فيه نظر . وما هر إلى الفرق وقال لا يتناول القبر المعلق يأكله نواه ولا أقامعه اه سم على حجج : أي فلا يتناول الرمانة جلدها ، وقياس ما ذكره أنه لو حلف أن تأكل هذا الرغييف فتركت بعضه لكونه محرقا لا يعتاد أكله الحنث لإطلاق الرغييف على الجميع فليراجع ، وقد يقال بعدل الحنث لأن ما أحرق لا يقصد بالخلف على أكله كما أنه لا يحنث بترك أقصاع القبر ، وقول سم : حتى لو مصه الخ قياس ذلك أنه لو حلف لا يحسّ القصب فشرب مائه الحرام عدم الحنث لأنه لا يحسّ عرفا وإنما شر به .

[ فرع ] وقع السؤال في الدرس عن رجل حلف بالطلاق ليأكلن ذا الطعام غدا ثم إنه قتل نفسه قبل مجيء الغد هل يحنث قياسا على ما لو أئلف الطعام قبل مجيء الغد لأنه فوت البر باختباره أم لا ؟ والجواب عنه بأن الظاهر عدم الحنث لأنه لم يترك زمة ، فإنه لو قبل يحنث لكان حنثه قبل مجيء الغد على المرجح وهو بعد مجيء الغد غير موجود ، فلو قبل بحنثه لزم منه أن يحنث بعد موته ولا نظير له في كلامهم فتنبه له فإنه دقيق . ثم رأيت في الإيمان في فصل المسائل المثورة ما يخالفه ، وعبارته ثم بعد قول المصنف أو ليأكلن ذا الطعام غدا فأت قبله : أي الغد لا يقتله نفسه فلا شيء عليه لأنه لم يبلغ زمن البر والحنث ، وإن مات في الغد بعد تمكنه من أكله حنث لأنه فوت البر باختباره حينئذ ومن ثم كان قتله لنفسه قبل الغد مقتضيا لحنثه لأنه مفوت لذلك أيضا اه وكتب عليه مانصه : قوله لأنه مفوت لذلك أيضا هذا بمجرد لا يقتضي الحنث لما قدمه فيها لو مات قبل الغد لأنه لم يبلغ زمن البر والحنث ، وحيث لم يبلغهما فالقياس أنه لا حنث وإن قتل نفسه فليراجع ( قوله بعض حبة في الثانية ) أي الرمانة

( قوله أن الإثبات فيه بمعنى النقي الخ ) هذا لا يلاقى ردّه على شيخ الإسلام في إفتائه في نظير المسئلة المتقدم في الكلام على أدوات التعليل فراجع .

فأكلت رغيفاً ثم فاكهة حنت ، أو إن ليست قميصين فأنت طالق طلقت بلبسهما ولو متوالين ، أو قال لها نصف الليل مثلاً إن بتّ عندك فأنت طالق فبات عندها بقية الليل حنت للقرينة وإن اقتضى الميت أكثر الليل ، أو إن تمت على ثوب لك فأنت طالق فتوسد عندها لم يحنت كما لو وضع يديه أو رجله ، أو إن قتلت زيبداً عدا فأنت طالق فضر به اليوم فبات منه غذا لم يحنت لأن القتل هو الفعل المقتول للروح ولم يوجد ، أو قال لها إن كان عندك نار فأنت طالق حنت بوجود السراج عندها ، أو إن جعت يوماً في بيتي فأنت طالق فجاعت يوماً بصوم لم تطلق بخلاف ما لو جاعت يوماً بلا صوم ، أو إن لم يكن وجهك أحسن من القمر فأنت طالق لم تطلق وإن كانت زنجية لقوله تعالى - لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم - نعم إن أراد بالحسن الجمال وكانت قبيحة الشكل حنت كما قاله الأذرعى ، ولو قال إن لم تكونى أضواءاً من القمر حنت ، ولو قال لها إن قصدتك بالجماع فأنت طالق فقصدته هى فجامعها لم يحنت ، فإن قال لها إن قصدت جماعك فأنت طالق فقصدته فجامعها حنت ( ولو أكلت أى الزوجان ) ثمراً وخطأ نواها فقال ( لها ( إن لم تميزى نواك ) من نواى ( فأنت طالق فجعلت كل نواة وحدها لم يقع ) لحصول التمييز بذلك لغة لا عرفاً ( إلا أن يقصد تمييزاً ) لنواه من نواها فلا يحصل بذلك فيقع كما اقتضاه كلام المصنف . وقال الأذرعى وغيره : يحصل أن يكون من التعليق بمسحّل عادة لتعلمه ، والأوجه أنه إن أمكن التمييز

( قوله ثم فاكهة ) أى مثلاً لما لا يسى فاكهة يحنت به أيضاً ، وينبئ أن عمل الحنت حيث كان ما تناولته مما يؤكل عادة ولو بشير بلد الحالف ، أما غيره كسحاقة خرف فلا يحنت به لأن الأكل إذا أطلق انصرف عرفاً لما جرت العادة بتناوله ، وبين ثم لم حلف لا يأكل لحماً حمل على لحم المذكاة حتى لو أكل ميتة لم يحنت ، وكلما لو حلف لا يأكل لحماً فأكل ممكناً لم يحنت ، وإن مياه الله تعالى لحماً طرياً لانقضاء فهمه عرفاً عند الإطلاق من اللحم ، وكتب أيضاً لطف الله به قوله ثم فاكهة لم يحنت قضيته أنها لو اقتصرت على كل الفاكهة لم تحنت وإن جعلت إلا فى كلامه بمعنى غير كما هو الظاهر اقتضى الحنت ، اللهم إلا أن يكون المراد من ذلك إن أكلت زائداً على رغيف ( قوله ولو متوالين ) أى متفرقين ( قوله أو قال لها نصف الليل ) وكنصف الليل مالى ببق منه دون النصف كما يشعر به قوله مثلاً فلا يتقيد الميت بمكث المعظم عندها لوجود القرينة ( قوله فتوسد عندها ) أى فإن حلف لا ينام على عنده لها فيلبنى الحنت بتوسدها لأنه المقصود عرفاً من النوم على المخدة ( قوله ولم يوجد ) أى فى الغد ( قوله فجاعت يوماً ) أى جوعاً موثراً عرفاً ( قوله بخلاف ما لو جاعت الخ ) فعمل ذلك مالى تركت الأكل قصداً مع وجود ما يؤكل ببيتها من جهة الزوج ، وينبئ خلافه إذ دلت القرينة على أن المراد إن تركت يوماً بلا طعام يشبهك ( قوله وكانت قبيحة الشكل ) مفهومه أنها لو كانت حسنة الشكل لم يحنت وقد يتوقف فيه بأنها ليست أجمل من القمر ( قوله ولو قال إن لم تكونى أضواءاً من القمر حنت ) ومثله مالى قال إن لم أكن أضواءاً من القمر ، ولكن نقل عن الرافعى أنه قال فى هذه لا أعرف جوابهم فيه ( قوله فقصدته هى ) أى ولو بتبريض من لها ( قوله فجامعها لم يحنت ) أى ولم تحلل العين ، ولعل الفرق بين الصورتين أنه جبل متعلق بالقصد فى الصورة الأولى ذاتها ولم يوجد منه بل وجد منها وفى الصورة الثانية نفس الجماع وقد وجد بعد قصدها له ( قوله لغة لا عرفاً ) أى والمعول عليه فى الطلاق اللغة ، بخلاف الحلف بالله تعالى مالى يشهر عرفاً بخلافها ( قوله إن أمكن التمييز ) أى فيما

( قوله ولو متوالين ) كأن المراد ولو متفرقين فليراجع ( قوله وقال الأذرعى الخ ) ظاهر هذا السياق أن كلام الأذرعى مقابل للوقوع وأن حاصله عدم الوقوع ، وليس كذلك بل حاصله كلام الأذرعى يرجع إلى ما استوجبه

عادة فيزت لم يقع ولا وقع وإن لم يمكن عادة ، فهو تعليق بمستحيل (ولو كان بضمها تمرة ) مثلا ( فعلق ) طلابها ( يلعبها ثم يربها ثم يباسها فبادرت مع فراخه بأكل بعض ) وإن اقتضت عليه ( ورى بعض ) وإن اقتضت عليه ( لم يقع ) لأن أكل البعض ورى البعض مغاير لهذه الثلاثة ، وقضيه كلامه الحنث بأكل جميعها وهو كذلك وأن الابتلاع أكل مطلقا وهو ما ذكره في الأيمان ، والذي جرى عليه ابن المقرئ هنا تبعا لأصله عدم الحنث لصدق القول بأنه ابتلع ولم يأكل والمحمّد في كل باب ما فيه ، والفرق بينهما أن الإطلاق مبنى على الوضع اللغوي والبلغ لا يسمى أكلا ، ومبنى الأيمان على العرف وهو فيه يسمى أكلا ، وخرج ببادرت مالمو أسكنها لحقة فطلق ومن ثم اشترط تلغير بين الإمساك فيحتمل إن توسطت أو تعلّمت ، ومع تأخيرها لافرق بين العطف بالولو وثم فلذكرها تصوير ، ولو كانت على سلم فعلق طلابها بصعودها وبزولها ثم بمكثها فوثبت أو انتقلت إلى سلم آخر أو أصبح السلم وهي عليه على الأرض وتقوم من عليها أو حملت وصعد الحامل بها

لو قصد التحنين ، وقوله لم يقع ، ظاهره وإن كتبها الزوج ويبنى خلافه : أى لأنه غلظ على نفسه (قوله ولا وقم ) فإن قلت : متى يقع ؟ قلت : القياس عند اليأس اهـ سم على حج ( قوله فهو تعليق بمستحيل ) أى فيقع حالا ( قوله وهو كذلك ) قال حج : أى حيث لم يزل بالمضغ اسم المحلوف عليه وإلا لم يحتمل لعدم بلغ ما حلف على بله وهو آخر ( قوله والبلغ لا يسمى أكلا ) أى وعكسه على ما مر عن حج ( قوله إن توسطت ) أى يمين الإمساك

الشارح بعد حل أن الشارح كابن حجر لم يتلا كلام الأخرى على وجهه كما يعلم من سوجه ، وذلك أنه لما ذكر أن قضية كلام المصنف الوقوع إذا قصد الحالف تعيينا كما في الشارح قال عقبه مانعه : وجبارة الحرر وغيره فيحصل الخلاص بكلا إلا إذا قصد التحنين : أى فلا يتخلص بذلك كما قالاه في الشرحين والروضة وغيرهما ، وليس في ذلك تصريح بالوقوع بل إن ذلك ليس بمخلص ، ثم قال : فإن تعلل كله جملة كان من صور التعليق بالمستحيل عادة اهـ . فهو كما نرى إنما جملة من التعليق بالمستحيل فيها إذا تعلل التمييز الذي هو الصورة الأخيرة في كلام الشارح الآتي خلاف ما قلناه ( قوله فيزت لم يقع ) يعنى بر ، وقوله وإلا : أى وإن لم يميز وقع : أى باليأس كما هو ظاهر ، ثم رأيت الشهاب سم قال : إنه القياس (قوله وإلا فهو تعليق بمستحيل ) أى في النفي فيقع حالا كما به عليه سم (قوله وإن اقتضت عليه في الموضوعين ) لا يتأق مع تصوير المتن بأكل البعض مع رى البعض ، فلو ساق المتن برمت ثم قال وكلا لو اقتصر على أحدهما أو نبه على أن الواو بمعنى أو لكان واضحا ( قوله وأن الابتلاع أكل مطلقا ) قد يتنازع في كون كلام المصنف يقتضى هذا ، ويدعى أن الذى يقتضيه كلامه إنما هو أن الأكل ابتلاع مطلقا ، فإذا حلف لا يتبع فأكل حث لأن التعليق في المتن إنما هو بالابتلاع ، واقتضى قوله بأكل بعض أنها لو أكلت الجميع حث ( قوله وهو ما ذكره في الأيمان ) أن أى الابتلاع أكل مطلقا وإن لم يكن قضية المتن كما قلناه ( قوله أن الإطلاق مبنى على الوضع اللغوي ) أى إن اضطرب العرف فإن اطرد فهو المبنى عليه الإطلاق كما سيأتى فيقول قوله ولو لو خاطبته زوجته بمكرهه ، ومعلوم أن الأيمان لا يبنى على العرف إلا إذا اطرد ، وحينئذ فقد يقال فأى فرق بين البابين ؟ فإن قلت : إن ما هنا بالنسبة للصفة المعلق عليها وما يأتى بالنسبة لأصل التعليق كما قد يدل عليه سياقه فيما يأتى فلا يفيد إطلاق ما هنا بالقيد الآتى فالفرق حينئذ بين البابين واضح . قلت يكر على هنا ما سيأتى في مسئلة فصل الثياب وما بعدها فليراجع وليمر ( قوله فلذكرها تصوير ) هذا إنما يأتى لو كانت ثم المذكورة في

أو نزل بها بغير أمرها فوراً في الجميع لم تطلق . أما لو احتملت بأمرها فيحتمل ، نعم إن حملها بلا صعود ونزول بأن يكون واقفاً على الأرض أو نحوها فلا أثر لها (ولو اتهمها) أي زوجته (بسرقة فقال) لها (إن لم تصدقيني) في أمر هذه السرقة (فأنت طالق ثلاث) كلامين أحدهما (سرق) والآخر (مارسرت لم تطلق) لأنها صادقة في أحدهما ، فإن قال إن لم تعلميني بالصدق لم يتخلص بذلك (ولو قال) لها (إن لم تخبريني) صادقة (بعد حب هذه الرمانة قبل كسرها) فأنت طالق (فالخلاص) من اليمين (أن تذكر) له (عددا يعلم أنها) أي الرمانة (لا تنقص عنه) عادة كناية (ثم تزيد واحداً واحداً حتى تبلغ ما تعلم أنها لا تزيد عليه) عادة ليخلخل عندها في جملة ما أخبر به بعينه ولا يتأنيقه قولم لا يعتبر في الخبر . صدق فلو قال إن أخبرتني بقدم زيد فأخبرته به كاذبة طلقت . قال البلقيني : لأن ما وقع معدوداً أو مفعولاً كرى حجب لا يد فيه من الإخبار بالواقع بخلاف محتمل الوقوع وعدمه كالقولوم يكفي فيه مطلق الإخبار ، ولأن المهرم من الإخبار بالعدد التلطف بذكر العدد الذي فيه الرمانة ولا يحصل إلا بذلك (والصورتان) في السرقة والرمانة (فيمن لم يقصد تعريفاً) أي تعيناً ، فإن قصده لم يتخلص بذلك لأنه لا يحصل به قال بعضهم : ولو وضع شيئاً وسها عنه ثم قال لها ولا أعلم لها به إذا لم تعطيني فأنت طالق ثلاثاً ثم تذكر موضع فرأه فيه لم تطلق ، بل لا تنقذ يمينه لأنه بان أنه حلف على مستحيل هو إعطاؤه ما لم تأخذه ولم تعلم عمله فهو كلاً أصعد السهائم بجامع أنه في هذه منع نفسه مما لم يمكنه فعله وهنا حث على ما لا يمكن فعله انتهى وهو غير ظاهر . أما قوله بل لا تنقذ يمينه فنقول بل هي متعقدة . وأما قياسه بلا أصعد السهائم فنقول بل نظير ذلك إذا لم تصدقيني

(قوله أو نزل) أي الحامل (قوله نعم إن حملها) أي بأمرها (قوله فلا أثر لها) أي هذه الحصلة : أي فلا حث وإن أمرته بعدم صعودها ونزولها ويكون ذلك كما لو انتقلت إلى سلم آخر حيث لا يحتمل وإن نزلت عن الآخر بعد (قوله فإن قال إن لم تعلميني بالصدق) أي وأراد ذلك كما هو ظاهر اه سم على حج (قوله صادقة) لاحتاجة إلى هذا القيد مع ما قبله بعد عن البلقيني ، بل هو مضر لاقتضاءه أنه لو أسقط صادقة بر إخبارها مطلقاً وهو خلاف ما يأتي (قوله كناية) أي أما لو قال إن لم تصدق هذه الرمانة فلا بد أن تبين أن الواحد ثم تزيد واحداً واحداً الخ أخذنا مما يأتي في جوز الشجرة (قوله لأن ما وقع معدوداً) أي كتب الرمانة (قوله إذا لم تعطيني) خرج به ما لو قال إن لم تعطيني فلا يحتمل بذلك وكان نسخة حج التي وقعت لسم فيها التعبير بأن لم الخ ، ومن لم يكتب عليه مانعه : قد يقال هذا تعليق بمستحيل ، وقاعدته الوقوع في الحال ، ويتجه أن يقال إن قصد الإعطاء في الحال مع اتصافها بعدم علمها به فهو كان لم تصدق السهائم فيقع في الحال وإلا فهو كان لم تلخى الدار لإمكان إعطائها بغير علمها فلا يقع إلا بالأياس بشرطه فليتأمل يظهر أنه لا وجه لما ذكره بل الظاهر أنه صو ، وفي سم على حج : فرع : قال في الروض : لو أشعلت له دينار فقال إن لم تعطيني الدينار فأنت طالق وقد أنقضت لم تطلق إلا بالأياس من إعطائه بالمولد ، فإن تلف : أي الدينار قبل التحك من الرد ففكره انتهى : أي بلا تطلق أو بعد التحك منه طلقت اه . وقد

المن من كلام المعلق ، ولا يخفى أنه ليس كذلك بل ما يقوله المعلق مسكوت عنه في المتن (قوله صادقة) يجب حمله ليتأتى قوله الآتي ولا يتأنيقه قولم لا يعتبر في الخبر . صدق الخ المعلوم منه أن المسئلة مصورة فيها إذا لم يقيد في تعليقه الخبر بالصدق ، إذ لو كانت صورة المسئلة أنه قيد بكونه صادقة تعيد الحكم بذلك ولم يكن لقوله

السماء وحكمه الحنث حالا ، ونظيره هنا الحنث باليأس وهو حاصل في هذا التصوير بمضى لحظة يمكنها فيه الإعطاء ولم تعط . أما البشارة فمختصة بالخبر الأول الصديق السار قبل الشعور فإذا قال لنسائه من بشرتي منكن بكلها فهي طائق فلخبرته واحدة بذلك ثانيا بعد إخبار غيرها أو كان غير سار بأن كان بسوء أو وهي كاذبة أو بعد علمه به من غيرهن لم تطلق لعدم وجود الصفة . نعم عمل اعتبار كونه سارا إذا أطلق كقول به من بشرتي بخبر أو أمر عن زيد ، فإن قيد كقول به من بشرتي بقدم زيد فهي طائق اكتفى بصديق الخبر وإن كان كارها كما قاله الماوردي ، ولو قال لزوجه إن لم تعدى جوز هذه الشجرة اليوم فأنت طائق وجب أن تبدأ من الواحد وتزيد حتى تنهى إلى العلم بما ذكر فيها يظهر لأنها إذا لم تبدأ بالواحد لم تعد جوزها ، وقيل يتخلص من الحنث بأن تفعل ما ذكر آفا أو سقط حجر من علو فقال إن لم تخبريني بمن رماه حالا فأنت طائق ولم يرد تعيينا فقالت مخلوق لا أدري لم يحث لأنها صادقة بالإخبار ولم يتخلص من الحنث بقولها رماه أدى لجواز أن يكون رماه كلب أو ريح أو نحوها لوجود سبب الحنث وشككتنا في المانع ، وشبه بما لو قال أنت طائق إلا أن يشاء زيد اليوم فمضى اليوم ولم تعرف مشيئة ، أو قال لها إن لم أقل كما تقولين فأنت طائق فقالت له أنت طائق ثلاثا فخلاصه من الحنث أن يقول أنت طائق ثلاثا إن شاء الله أو أنت طائق ثلاثا من وثاق أو أنت قلت أنت طائق ثلاثا إن شاء الله أو علق طلائها وهي في ماء جار بالخروج منه . وبالبث بأن قال لها إن خرجت منه فأنت طائق وإن أبست فيه فأنت طائق لم تطلق خرجت أو لبست لأنه يبرأه بإفراقها ، فإن قال لها ذلك وهي في ماء راكد فخلاصه من الحنث أن تحمل منه فوراً أو إن أرقت ماء هذا الكوز فأنت طائق وإن شربته أو غيرك فأنت طائق ثم إن تركته فأنت طائق . فبلى به خرقه وضعبها فيه أو يلبثا ببعضه أو شربته أي أو غيرها بعضه لم تطلق ، أو إن خالفت أدري فأنت طائق فخالفت نبيه كلا تقوى فقامت لم تطلق كما جزم به ابن القري في روضه لأنها خالفت نبيه دون أمره . قال في الروضة : وفيه نظر للعرف

يتوقف في قوله لم تطلق إلا باليأس من إعطائه بالموت مع قوله وقد أنفقتة فإن اليأس من ردة حاصل في الحال لأنه بعد إنفاقه لا يمكن إعطائه إلا أن يقال إنفاقه عبارة عن التصرف بشرائها به شيئا وبعد الشراء يمكن عوده لها بهبة أو شرائى منها به بمن أخذه أو غيره ( قوله ونظيره هنا الحنث باليأس ) هو ظاهر إذا لم يكن بينهما معاورة وحلف على خلبة الظن وإلا فلا حنث فيها يظهر ( قوله بمضى لحظة ) وذلك لأن معنى قوله إذا لم يخ إن مضى زمن يمكن فيه الإعطاء ولم تعط ، وبغوات اللحظة أبست من الإعطاء في الزمن المحلوف عليه ، وما ذكره الشارح يأتي مثله فيها لو دفع لزوجه شيئا وضاع منها أو سبت من محله ثم طلبه منها فلم تعطه فقال إذا لم تأتي به فأنت طائق وهو الحنث بعد مضى لحظتها كان التعليق إذا ، وأما إذا كان بين فاليأس ( قوله أما البشارة ) عتزل الإخبار الذي عبر به المصنف ( قوله ما ذكر آفا ) أي في الرامة ( قوله لوجود سبب الحنث ) يوخط منه أنه لو سقط من جدار احتمال سقوطه منه لتهدمه لا يفل أحد يحنث لأنها لم تبن سبب سقوطه وطريقها أن يقول رماه مخلوق أو تهدم الجدار ( قوله وشبه ) أي في الحنث ( قوله إن شاء الله ) لاحتاجة إلى التقييد بالمشيئة في هذه لأنه حاك لقولها ( قوله أو إن أرقت ) أي صبيته ( قوله أو يلبثا ببعضه ) أي أوصيت ببعضه ( قوله فقامت لم تطلق ) محتدم

ولا ينافيه الخ معنى ( قوله وحكمه الحنث حالا ) أي وإن خلق يان كما قدمناه أول الفصل ( قوله من غيرهن ) الأصوب حذفه ليشمل ما إذا علم برويته له مثلا ، ولما يلزم على ذكره من التكرار لأنه حينئذ يصير عتزل الخبر الأول ( قوله وجب أن تبدأ من الواحد ) قال الإمام : واكتفوا بذكر اللسان على الوجهين ولم يتبرروا للعد الفعل ،



أو إن خالفت نهي فأنت طالق فخالفت أمره كقوى فرقدت طلقت كما جزم به أيضا لأن الأمر بالشئ نهي عن ضده . قال في أصل الروضة : وهذا فاسد إذ ليس الأمر بالشئ نهي عن ضده في اختياره ، وإن كان : أي نهي عن ضده فاليمين لا تبنى عليه بل على اللغة والعرف . قال الولد رحمه الله تعالى : وإنما لم يجعلوا مخالفتها نهي مخالفة لأمره بخلاف عكسه ، لأن المطلوب بالأمر الإيقاع وبمخالفتها نهي حصل الإيقاع لتركه ، والمطلوب بالنهي الكف : أي الانتهاء وبمخالفتها أمره ما لم تنكف ولم تنته لإتيانها بضد مطلوبه والعرف شاهد لذلك (ولو قال لثلاث) من زوجاته (من لم تخبرني بعدد ركعات فرائض اليوم واليلة) فهي طالق (وقالت واحدة) منهن عدد ركعات فرائضها (سبع عشرة) أي غالبا (و) قالت (أخرى) أي ثانية منهن (خمس عشرة أي يوم الجمعة و) قالت (ثالثة) منهن (إحدى عشرة أي لساfer لم يقع) على واحدة منهن طلاق لصلق الكل ، نعم إن قصد تعيينا لم يتخلص بذلك ولو قال لزوجته إن خرجت إلا بإذني فأنت طالق فأذن لها وهي لا تعلم ، أو كانت صغيرة أو مجنونة فخرجت لم تطلق إذ لم تخرج بغير إذنه ، فلو أخرجها هو لم يكن إذنا كما رجحه ابن المقرئ ، وإن أذن لها في الخروج مرة فخرجت لم يقع وانحلت لأن لا تكرار فيها فأشبهه إن خرجت مرة بدون إذني فأنت طالق ، ويفارق إن خرجت لآيسة ثوب حرير فأنت طالق فخرجت غير لآيسة له ثم خرجت لآيسته حيث طلقت بعدم انحلال اليمين لانتهاء الصفة فيحنت في الثاني بخلاف هذه ، ولو أذن ثم رجع فخرجت بعد المنع لم يمتح لحصول الإذن ، وإن علق بكلاما خرجت إلا بإذني فأنت طالق فأى مرة خرجت بلا إذن طلقت لاقترابها التكرار كما مر ، وخلاصه من ذلك أن يقول لما أذنت لك أن تخرجي متى شئت أو كلما شئت أو إن خرجت إلى غير الحام فخرجت إليه

(قوله فرقدت طلقت) معتمد (قوله لأن المطلوب بالأمر الخ) وقد نظم بعضهم هذا الحكم مستكلا له فقال :

وأنت إن خالفت نهي تطلق فخالفت أمرا طلاقا انتن

وعكس على لا وهذا الثقل فأى فرق أوضحا بافضل اه

وناظمه الشيخ عيسى الشهاوى (قوله أو كانت صغيرة) أي أو أذن لها وكانت صغيرة الخ (قوله إذا لم تخرج بغير إذنه) أي ويبنى له إذا أذن في غيبتها أن يشهد على ذلك ، لكنها لو خرجت بعد وادعى أنه أذن لها فأنكرت لم يقبل منه إلا بينة (قوله لم يكن إذنا) أي فيحنت (قوله فيحنت في الثاني) أي إن خرجت لآيسة ثوبا الخ (قوله بخلاف هذه) أي إن خرجت إلا بإذني الخ (قوله ولو أذن ثم رجع) ظاهره ولو متصلا به ، وهو كذلك لأن المعلق عليه عدم الإذن لم يوجد المعلق عليه (قوله لاقترابها التكرار) أي بخلاف ما لو قال متى خرجت بغير إذني فأنت طالق

ولست أرى الأمر كذلك إلا أن يرى الواحد بعد الواحد ويضبط بقيام مقام الفعل اه (قوله لأن الأمر بالشئ نهي عن ضده) هذا إنما ذكره في الأمر التامى خال في جمع الجوامع : أما القضي فليس عين النهي قطعا ولا ينضمه على الأصح (قوله فاليمين لا تبنى عليه) انظر مرجع الضمير (قوله حصل الإيقاع) هذا إنما يظهر لو وقع من المعلق بعد تعليمه أمر في الخارج بشئ معين ثم نهي عنه فتأمل (قوله لإتيانها بضد) مطرويه) هذا إنما يتضح إذا أحدثت فعلا ، بخلاف ما إذا استندت الحالة إلى هي عليها (قوله نعم إن قصد تعيينا) يعنى ميتا منها (قوله متى شئت) فيه نظر ظاهر ، لأن متى وإن كانت لعموم الأزمنة فلا تنهيد تكرار لأن معناها إن إذني لك لا يتقيد بوقت دون وقت ، إلا أنها لا تتناول إلا إذنا واحدا وهذا لا يكتفى هنا ، بل لابد من تجديد إذن لخروجها

ثم عدلت لغيره لم تطلق أو لما طلقت كما في الروضة هنا . وقال في المهمات : المعروف المنصوص خلافه . وقال في الروضة في الإيمان : الصواب الجزم به . وقال الوالد رحمه الله تعالى : إن عبارة الروضة في الإيمان إن خرجت لغير عيادة انتهى . فالأصح وقوع الطلاق هنا وعدم الحث في تلك ، والفرق بينهما أن إلى في مسئلتنا لانتفاء الغاية المكانية : أي إن انتهى خروجك لغير الحمام فأنت طالق وقد انتهى لغيرها واللام في تلك للتعليل : أي إن كان خروجك لأجل غير العيادة فأنت طالق وخروجها لأجلهما مما ليس بخروج لغير العيادة ، ولو حلف لا يخرج من البلد إلا مع امرأته فخرجاً لكنه تقدم عليها بخطوات أو حلف لا يضربها إلا بموجب فضربها بخشبة لشمها له لم تطلق للعرف في الأولى ولضربه لما بموجب في الثانية ، إذ المراد فيها بالموجب ما تستحق الضرب عليه تأديبا ، أو حلف لا يأكل من مال زيد وقدم له شيئا من ماله ضيافة لم يحنث لأنه أكل ملك نفسه ، أو لا يدخل دار زيد مادام فيها فانتقل منها وعاد إليها ثم دخلها الخالف وهو فيها لم يحنث لانقطاع الذمومة بالانتقال منها . نعم إن أراد كونه فيها إجماع الحث كما يحتمل الأخرى ( ولو قال أنت طالق إلى حين أو زمان ) أو حقب بسكون القاف أو عصر ( أو بعد حين ) أو نحوه ( طلقت بمضى لحظة ) لأن كلا من هذه يقع على التصيير والطويل وإلى بمعنى بعد وفارق قوله في الإيمان لأقربين حثك إلى حين لم يحنث بلحظة فأكثر بل قبيل الموت لأن الطلاق تعليق فيعلق بأول ما يسي

فتحل بينه بإذنه لما مرة لعدم انقضاء متى التكرار ( قوله ثم عدلت لغيره لم تطلق ) على المفهوم من قوله بعد فالأصح وقوع الطلاق هنا اعتقاد خلاف هذا ، لكن قوله وقال الوالد الجمع الخ إقرار كل موضع على ما فيه وأنه إنما قصد الفرق بين ما خرجت للحمام وغيره حيث قيل بالوقوع فيه وبين ما خرجت لعبادة وغيرها حيث قيل بعدم الوقوع ( قوله المنصوص خلافه ) أي فلا طلاق فيها لو خرجت لهما ( قوله فالأصح وقوع الطلاق هنا ) أي في قوله أو لما طلقت ( قوله وعدم الحث في تلك ) أي في قوله إن خرجت لغير عيادة ( قوله والفرق بينهما ) أي بين إلى واللام ( قوله لشمها له ) وأما لو تركت ما اعتيد للنساء فعله مما لا يجب عليهن شرعا كأن تركت الطبخ والحنن أو نحو ذلك مما اعتيد لمن فعله فضربها على ترك ذلك فهل يحنث لأن هذا ليس سببا شرعيا أولا لأنه سبب عرفي ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني ( قوله لم تطلق ) أي وتنحل بيمينه ( قوله أو حلف لا يأكل من مال زيد ) أي أو عيشه أو خبز أو طعامه والكلام كله عند الإطلاق ( قوله لأنه أكل ملك نفسه ) وقضية ما في الغصب من أنه لو أحدث فيه ما يسرى إلى التلف ملكه عدم الحث من الأكل من ماله مطلقا وهذا كله عند الإطلاق ، فإن قصد إبعاد نفسه عما يضاف لزيد فلا كلام في الحث ( قوله فانتقل منها ) المتبادر من الانتقال أنه يخرج منها على قصد السكنى بغيرها ولو لحظة لأنه يصدق عليه عرفا أنه انتقل ، وعليه فلو خرج لشراء مصلحة مثلا وعاد لم يبر الخالف ، والمفهوم من قوله مادام فيها خلافه إلا أن يقال إن المفهوم عند الإطلاق دوام السكنى وهو يزول بالانتقال إلى غيرها وإن قل زمنه كالحظة ( قوله طلقت بمضى لحظة )

الثاني وهذا لا يفيد إلا ما يفيد التكرار كما لا يخفى ( قوله ثم عدلت لغيره ) لعله بعد انتهائها إليه ليناسب الفرق الآتي ( قوله وقد انتهى لغيرها ) انظر ما صوره انتهاء الخروج إلى الحمام وغيرها ، وإذا انتهى إلى الحمام ثم منها إلى غيرها هل يقال انتهى الخروج إلى الحمام وغيرها ؟ وقد أجاب في شرح الروض بأن ما هناك محمول على ما إذا قصد غير الحمام فقط وهنا على ما إذا لم يقصد شيئا ويصدق حيث على الخروج لهما أنه خروج لغير الحمام لأن الخروج لهما خروج لغير الحمام ( قوله ضيافة ) الظاهر أنه ليس بقيد بل للدار على ما وجدت فيه العلة فيشمل نحو الإباحة

حينئذ المدارفي التامليق على ما يصدق عليه لفظها ولأقضيين وعد وهو لا ينحصر بزمن فنظر فيه للباس ، ولو حلف لا يصوم زمانا حث بشروعه في الصوم كما لا حلف لا يصوم أو ليصوم من أمة كفاه صوم يوم لاشتهاله عليها ، وقضية التعليق الاكفاء بصوم ثلاث لحظات وبه صرح الأسنوي ، أو ليصوم من الأيام كفاه ثلاثة منها ، أو إن كان الله يعذب الموحدين فأنت طالق لم تطلق إلا أن يريد إن كان يعذب أحدا منهم ، ولو أهنته زوجته بالواط فحلف لا يأتي حراما حث بكل محرم ، أو إن خرجت من الدار فأنت طالق ثم قال ولا تخرجين من الصفة أيضا لغا الأخير لأنه كلام مبتدأ ليس فيه صيغة تعليق ولا عطف ، فلو خرجت من الصفة لم تطلق ، وقضية التعليق أنه لو قال بدل الأخير عقب ما قبله ومن الصفة أيضا طلقت وهو ظاهر ، أو أنت طالق في مكة أو الظل أو البحر أو نحو ذلك مما لا ينتظر طلقت حالا مالم يقصد تعليقا (ولو علق) الطلاق (برؤية زيد) مثلا (أو لجه) والأوجه أن مسمه هنا كلمته وإن افرقا في نقض الموضوع ولا اضطراد العرف هنا بهما معهما (أو قذفه تناوله حيا) تأمنا أو مستقيظا (وميتا) فيحتمل بروية شيء من يده متصل به غير نحو شعره نظير ما يأتي لا مع إكراه عليها ولو في ماء صاف أو من وراء زجاج شفاف دون خياله في نحو مرة ، نعم لو علق برؤيتها وجهها فرأته في المرأة حث إذ

[ فرغ ] وقع السؤال عن شخص عليه دين لأخبر فحلف له بالطلاق أنه يعطيه كل جمعة منه كذا ، ففوت جمعة من غير إعطاء ثم دفع ما يخصها في الجمعة التالية لها هل يحتمل أم لا ؟ والجواب عنه أن الظاهر أن يقال فيه بالحث لأن كل جمعة ظرف وبفراغها تحقق عدم الإعطاء فيها وهذا كله عند الإطلاق ، فلو دلت القرينة على أنه لا يؤثر ذلك مدة طويلة بل لو أراد الأهم من الإعطاء فيها أو فيها يقرب منها عرفا بحيث لا يعد مؤثرا لم يحتمل ويقتل ذلك منه ظاهرا (قوله حث بشروعه) أي ولو في رمضان (قوله لاشتهاله عليها) أي الأكرمة (قوله الاكفاء بصوم ثلاث لحظات) أي وعليه فلو حلف ليصوم من زمانا كفاه لحظة (قوله وبه صرح الأسنوي الخ) محتمد (قوله حث بكل محرم) أي مالم تدل قرينة على خصوص الواط ويقول قصده (قوله ثم قال) من تمة الصيغة (قوله ليس فيه صيغة تعليق) فرض الكلام فيها لو كانت الجملة الأولى مشتملة على تعليق صريح وهل مثله مالم قال على الطلاق لا تخرجين من البيت ولا تخرجين من الصفة فلا يحتمل بخروجها من الصفة لكون كل كلاما مستقلا أولا ؟ فيه نظر ، ومقتضى ما عاين أنه منه ، ويحتمل خلافه وهو الظاهر يجعل ولا تخرجين من الصفة عطف على قوله لا تخرجين من البيت فيحتمل بكل منهما فلو قال أردت بالثاني الاستئناف قبل منه (قوله وقضية التعليق) أي في قوله لأنه كلام مبتدأ الخ (قوله عقب ما قبله) أي وهو طالق (قوله وميتا) أما في الرؤية واللمس لظاهرا وأما في القذف فلأن قذف الميت كقذف الحي في الإثم والحكم اه شرح المنهج . أقول : بل قذف الميت أشد من قذف الحي لأن الحي يمكن الاستحلال منه بخلاف الميت (قوله نظير ما يأتي) أي في اللمس (قوله لا مع إكراه عليها) أي الرؤية (قوله ولو في ماء) غاية في تناول فيحتمل بكل ذلك (قوله ولو علق برؤيتها وجهها) أي جلسته لا بعضه

كأن أذن له في الأكل من ماله أو نحو ذلك فليراجع (قوله حث بكل محرم) لعله عند الإطلاق بخلاف ما إذا نوى الواط بل القياس قبوله منه ظاهرا للقرينة فليراجع (قوله وقضية التعليق أنه لو قال الخ) وقضيته أيضا أنه لا يقع به سواء أتى به متصلا أم متفصلا وسواء أتى بالإتيان به قبل فراغه من التطبيق الأول أم لا (قوله طلقت حالا) أي والصورة أنه قصد الإتيان به قبل فراغه من الأول كما هو القياس (قوله ولو في ماء صاف) غاية

لا يمكنها رؤيته إلا كذلك ، صرح به القاضي في فتاويه فيما لو علق برويتها وجهها ولبس شيء من بدنه لامع لإكراه عليه من غير حائل لانحو شعر وعطر وسن سواء الزاقي والمرئي واللامس والملموس العاقل وغيره ، ولو لمسه المعلق عليه لم يؤثر وإنما استويا في تقضى الوضوء لأن المداور هنا على المس شيء من المحلوف عليه ، ويشترط مع رؤية شيء من بدنه صدق رؤية كله عرفا ، بخلاف ما لو أخرج يده من كوة مثلا فقرأها فلا حنث ، ولو قال لعمياء إن رأيت فهو تعليق بمستحيل حلا لرأى على المتبادر منها ، أو علق بروية الهلال أو القمر حمل على العلم به ولو بروية غيرها له أو بتمام البدن فطلق بذلك لأن اللفظ يحمل ذلك على العلم ، بخلاف رؤية زيد مثلا فقد يكون الفرض زجرها عن رؤيته ، وعلى اعتبار العلم بشرط الثبوت عند الحاكم أو تصديق الزوج كما قاله ابن الصباغ وغيره ، ولو أخبره به صبي أو عبد أو امرأة أو قاصى فصلته فالظاهر كما قاله الأذرى مواخذته ، ولو قال أردت بالروية المعانية صدق يسميه . نعم إن كان التعليق بروية عياء لم يصدق لأنه بخلاف الظاهر لكن يدين ، وإذا قبلنا التفسير في الهلال بالمعانية ومضى ثلاث ليال ولم ير فيها من أول شهر تستقبله انحلت بمجته لأنه لا يسمى بعدها هلالا ، أما التعليق بروية القمر فمفسره بمعانيته فلا بد من مشاهدته بعد ثلاث لأنه قبلها لا يسمى قمرا ، كذا أفى به الولد رحمه الله تعالى ، ولو قال إن رأيت محمدا صلى الله عليه وسلم فأنت طالق فرائه في المنام وأراد ذلك طلق ، فإن نازعها فيها صدقت بيمينها إذ لا يطلع عليه إلا منها ، وإن أراد رؤيته لا في المنام أو أطلق اسمه عدم الوقوع حلالا على الحقيقة ( بخلاف ضربه ) فإنه لا يتناول سوى الحى إذ الفرض منه الإيلاء ومن ثم صحها هنا اشتراط كونه مؤملا ، لكن خالفه في الأيمان وصوبه الأستاذى إذ المداور على ما من شأنه ذلك ، وسياق ثم أن منه ما لو حملها بشيء فأصابها ، وجمع الولد رحمه الله تعالى بينهما بحمل الأول على اشتراط بالقوة ، والثاني على نفي ذلك بالفعل ، ولو علق بتبديل زوجته انحصر بالحلية بخلاف أمه ، لأن القصد ثم الشهوة وهنا الكرامة ، أو علق بتكليمها زيدا فكلمته وهو مجنون أو سكران سكرًا يسمع معه ويتكلم ، وكذا إن كلمته وهى سكرى لا السكر الحاضر طلق لوجود الصفة بمن يكلم غيره ويكلم هو عادة ، فإن كلمته في نوم أو إغماء منه أو منها أو وهى مجنونة أو بهمس وهو خفض الصوت بالكلام بحيث لا يسمعه المخاطب أو نادته من مكان لا يسمع منه وإن فهمه بقرينة أو حملته إليه وريح ومع لم تطلق إذ لا يسمى كلام عادة نعم إن علق بتكليمها وهى مجنونة طلق بذلك ،

الذى يمكن رؤيته بنير المرأة كجانبى المنحر وبض الشفتين ( قوله برويته وجهه ) أى وجهه نفسه ( قوله فهو تعليق بمستحيل ) أى فلا تطلق لأن التعليق بالمستحيل في الإثبات يقتضى عدم الوقوع بخلافه في النفي ( قوله أو بتمام البدن ) أى للشهر ( قوله صدق يسميه ) أى فلا بحث بإعلامه بل لابد من رؤيته بنفسه ، ولا بد مع ذلك من كونه يسمى هلالا إن علق بروية الهلال أو قمرا إن علق بروية القمر ويسمى هلالا إلى ثلاثة أيام وبعدها يسمى قمرا ( قوله حلالا على الحقيقة ) وظاهره وإن كانت من الأولياء للتطوع برويتها له على الحقيقة لأن القصصة محقة فلا تزول إلا بيقين ( قوله لا يتناول سوى الحى ) أى ولو نيا وشيدا ( قوله بخلاف أمه ) أى فإنه يتناولها حية

في المثبت ( قوله ولبس شيء من بدنه ) انظر لم يقيد هنا بالمتصل وهو معطوف على قوله بروية شيء من بدنه ( قوله العاقل وغيره ) هذا هو محط التنويه ، ولو زاد لفظ في عقب قوله سواء لكان واضحا ( قوله فهو تعليق بمستحيل ) محله فيما إذا علق بغير رؤية الهلال والقمر كما يأتي ( قوله من أول شهر تستقبله ) أى لأنه العرف في مثل ذلك كما هو ظاهر ( قوله بخلاف أمه ) أى فيما إذا علق بتكليمها فلا ينحصر بها حية

قاله القاضى ، وإن كلمته بحيث يسمع لكن اتنى ذلك للدهول منه أو شغل أو لفظ ولو كان لا يفيد معه الإصغاء طلقت لأنها كلمته وانتهاء السماع لعارض وإن كان أهم فكلمته فلم يسمع لصمم بحيث لو لم يكن أصم لسمع لم تطلق كما جزم به ابن القري وصرح به المصنف في تصحيحه ، وصحح الرافى في الشرح الصغير الوقوع وجزم به في الروضة في كتاب الجمعة ونقله الخولى ثم عن النص ، والأوجه كما أفاده الشيخ حل الأول على من لم يسمع ولو مع رفع الصوت ، والثانى على من يسمع مع رفعه ولو قال إن كلمت نائماً أو غائبا عن البلد مثلا فأنت طالق لم تطلق لأنه تعليق بمستحيل ، كما لو قال إن كلمت بيتاً أو حاراً أو إن كلمت زيدا فأنت طالق فكلمت نحو حائط وهو يسمع لم تطلق أو إن كلمت رجلاً فكلمت أباه أو غيره من محارمها أو زوجها طلقت لوجود الصفة ، فإن قال فصلت منها من مكالمة الرجال الأجانب قبل منه لأنه الظاهر ، أو إن كلمت زيدا وعمراً فأنت طالق طلقت بتكليم أحدهما وانحلت اليمين فلا يقع بتكليم الآخر شئ ، أو إن كلمت زيدا وعمراً لم تطلق إلا بكلمتهما معاً أو مرتباً ، أو إن كلمت زيدا ثم عمراً أو زيدا فعمرًا اشترط تكليم زيد قبل عمرو مرتباً عنه في الأولى وعقب كلام زيد في الثانية واعلم أن الأصحاب إلا الإمام والغزالي يميلون في التعليق إلى تقديم الوضع اللغوى على العرف الغالب ، إذ العرف لا يكاد ينضب هذا إن اضطرب ، فإن اضطرد عمل به لقوة دلالة حيث قل ، وعلى الناظر التأمل والاجتهاد فيما يستحق فيه (ولو خاطبته) زوجته (بمكرهه كياسفيه أو ياخسيس) أو ياحقرة (فقال إن كنت كذلك) أى سنياً أو خيسياً (فأنت طالق إن أراد مكافأتها بإسباع مائتكره) من الطلاق لكونها أغاظته بالشتم (طلقت) حالا (وإن لم يكن سفة) ولا غسة ولا حقرة إذ المعنى إن كنت كذلك في زمك فأنت طالق (أو) أراد (التعليق اعتبر الصفة) كسائر التعليقات (وكلنا إن لم يقصد) مكافأة ولا تعليقا (في الأصح) مراعاة لقضية لفظه إذ المرعى في التعليقات الوضع اللغوى كما مرّ والثانى لاعتبار الصفة محلاً على المكافأة اعتباراً بالعرف ، وأخذ بعضهم بما تقرر أن التعليق بغسل الثياب لا يحصل البرّ فيه إلا بفلسه بعد استحقاقها الغسل من الوسخ لأنه العرف في ذلك ، وكالوسخ النجاسة كما هو ظاهر ، وتروى الرواية العراقية في التعليق بأن بنته لا تجب فبجاءت لباه فلم

أو ميتة (قوله حل الأول) هو قوله لم تطلق (قوله والثانى) هو قوله وصحح الرافى الخ (قوله أو غالباً) أى حال النوم والنية (قوله قبل منه) أى ظاهراً وباطناً (قوله فإن اضطرد عمل به) وعمل العمل بهما حيث لم يعارضهما وضع شرعى وإلا قدم ، فلو حلف لا يصلح لم يحث بالدعاء وإن كان معناها لغة لأنها موضوعة شرعاً للنية المخصوصة ، وفي جمع الجوامع ثم هو : أى اللفظ محمول على عرف المخاطب : أى بكسر الطاء ، فى الشرع الشرعى لأنه عرفه ثم العرف العام ثم اللغوى اهـ . ولا ينافى ما ذكر اهـ سم على حج (قوله بعد استحقاقها الغسل)

(قوله هذا إن اضطرب فإن اضطرد عمل به) قضيته أن الإمام والغزالي يميلان إلى العرف وإن اضطرب وفيه ما يفوقه يقال إن الأصحاب إنما يميلون إلى العرف عند اضطرده إذا كان قوياً كما سيأتى عن الشهاب حجج وأما الإمام والغزالي فيميلان إليه حيث اضطرد وإن لم يقو (قوله وعلى الناظر التأمل) أى فى اضطراد العرف واضطرابه (قوله وأخذ بعضهم بما تقرر الخ) صريح هذا أن هذا البعض إنما أخذ من مأخذ الضيف لأنه الذى عول على العرف فيكون الأخذ ضعيفاً وهو خلاف ما في النسخة وعبارة عقب المتن نصها : إذ المرعى في التعليقات الوضع اللغوى لا العرفى إلا إذا قوى واضطرد لما يأتى في الأيمان ، وكان بعضهم أخذ من هذا أن التعليق بغسل الثياب الخ

تجتمع به ثم مال إلى عدم الحنث حيث لانية لأنها لم تجيء بالفعل إلا لآبائه وعيبتها إليه بالقصد غير موثر قال : والورع الحنث لأنه قد يقال جاءت ولم تجتمع به ، قال : ومدلول لا يعمل عنده لغة : عمله بمحضوره ، وعرفا : أن يكون أجيرا له ، فإن أراد أحدهما فذلك ، وإلا يبنى على ما مر من أن المذهب اللغة أو العرف عند تعارضهما ويتبعه من تغليب العرف إذا قوى واطرد تغليبه هنا لا طرده ، قالوا والخطيئة اسم لمجموع غرز الإبرة وجذبها بمحل واحد ، فلو جذبها ثم غرزها في محل آخر لم تكن خطيئة ، ولو علق بنزولها عن حضائنه ولدها نزولا شرعيا لم يحنث بنزولها لأنه بإعراضها وإسقاطها يستحقها شرعا لا بنزولها مع أن حقها لا يسقط بذلك إذ لها العود لأخذها قهرا عليه ( والسفه ) كما في المهر ( معاني إطلاق التصرف ) وهو ما يوجب الحجر مما مر في بابها ، وتنازع فيه الأذرعى بأن العرف عم بأنه بلادة اللسان وتلقفه بما يستحيا منه سيما إن دلت قرينة عليه بأنه خاطبها ببلاغة فقالت ياسفه مشيرة لما صدر منه ، والأوجه الرجوع إلى ذلك إن ادعى لإرادته وكان هناك قرينة ، فإن كان عاميا عمل بدعواه وإن لم تكن قرينة ( والخسيس قيل ) أي قال العبادى : هو ( من باع دينه بدنياه ) بأن تركه باشتغاله بها قال وأخص الأخصاء من باع آخرته بدنياه غيره ، وقال الرافضى تفقها من نفسه نظرا للعرف ( ويشبه أن يقال ) في معناه ( هو من يتعاطى غير لائق به بخلاف ) بما يليق به بخلاف من يتعاطاه تواضعا أو زهدا أو طرحا لتكليف والحقرة عرفا ذاتا فزيل الشكل فاحش القصر ووضعا للفقير القاسق قاله العراقى ثم قال : وبلغنى أن النساء لا يردن به إلا قليل الثقة

أى في عرف الخالف ( قوله ثم مال إلى عدم الحنث ) وهو المعتمد ، ومثل ذلك في عدم الحنث ما وقع السؤال عنه من أن شفعما تشاجر مع زوجته فحلف عليهما بالطلاق الثلاث أنها لا تنكح إلى أهلها إلا إن جاءهما بأحدهم ، فتوجه إلى أهلها وأتى بولدتها بناء على أنها قاعدة في منزله فركأها في الطريق وردّها إلى منزله وهو عدم الحنث لأنها لم تصل إلى أهلها ، ومثل ردّها إلى منزله مالمو أمر والدتها أن تذهب إلى أهلها وذهبت بها أو لم يأمرها ( قوله أن يكون أجيرا له ) وعليه فهل يحنث بما جرت العادة به من مجرد التوافق على كونه يجرى عنده من غير استئجار صحيح أو لابد من الاستئجار كما نحو ظاهر قوله أجيرا له ؟ فيه نظر ، ولا يبعد الأول لأنه العرف العام المطرد فيما بينهم ، ويفرق بين ذلك وما لو قال لا أؤجر أو لا أبيع حيث لا يحنث بالفاسد منهما لأن مدلول اللفظ ثم العقد الصحيح شرعا وما هنا ليس له مدلول شرعى فحمل على المتعارف ( قوله واطرد تغليبه ) أى فلا يحنث إلا إذا عمل أجيرا عنده ( قوله ويشبه أن يقال ) مقول قول الرافضى : أى ينبغي أن يقال في تعريفه إنه من البخ فلا يتوقف ذلك على فعل حرام ولا على ترك واجب ( قوله فاحش القصر ) أى فإن عين أحدهما في يمينه كأن قال فلان حقرة ذاتا

( قوله لا بنزولها ) معطوف على قوله بإعراضها فالخاسل أن النزول الشرعى لا يتصور غاية نافية أنه بإعراضها يستحقها هو شرعا لتلا بضياع الطفل مع عدم سقوط حقها حتى لو عادت أعطته قهرا قال الشهاب حج عقب هذا مانصه ولو حلف قوله نزولا شرعيا فهل هو كذلك نظرا للوضع الشرعى وإن لم يذكره أو ينظر إلى اللغة والعرف المتضمنين لتسمية قولها نزلت نزولا للنظر فيه مجال ، وكذا حيث تناق الوضعية الشرعى وغيره ، وظاهر كلامهم أنه لا يحنث بفاسد نحو صولة تقديم الشرعى مطلقا ، فحل الخلاف في تقديم اللغوى أو العرفي إنما هو فإما ليس للشارع فيه عرف اه ويؤيده ما يأتي عقبه من أن السفه علم إطلاق التصرف ، وسيأتى في الشارح في الأيمان التصريح بتقديم حرف الشرع مطلقا ( قوله كما في المهر ) الظاهر أنه مقدم من تأثير فعله بعد الثمن عقب قوله : وهو إذ ألقى بعد هو عبارة المهر ونصها : ويمكن أن يعمل السفه على ما يوجب الحجر ( قوله عمل بدعواه ) أى فلا بد من إرادة

ولا حيرة يعرفون تقليدًا للعرف العام عليه، والبخل من لا يؤدى الزكاة ولا يقرى الضيف قاله المتولى، وقضيه أنه لو اقتصر على أحدهما لم يكن بخيلا واعترض بأن العرف يقتضى الثاني قطع ، ورد بمنع ذلك ، والكلام فى غير عرف الشرع أما فيه فهو من يمنع مالا لزمه بذلك، والقواعد من يجمع بين الرجال والنساء جمعا حراما وإن كن غير أهله قال ابن الرضا : وكلما من يجمع بينهم وبين المرد ، والقرطبان : من يسكت عن الزنى بامرأته ، وفى معناه محارمه ونحوه . والديوث : من لا يمنع الدخول على زوجته من الدخول ومحارمه ، وإماؤه كالزوجة كما يحسنه الأخرى وقليل الحمية من لا يغلز على أهله ومحارمه ونحوه ، والقلش : اللواقط لطعام كأن يرى أنه يريد الشراء ولا يشتري ، ولو قال من قبل له يزوج القصة إن كانت كلها فهي طالق طلقت إن قصد التخلص من عارها كقصده المكافأة وإلا اعتبرت الصفة ، والقصة هى البنى ، والجھوذوى : من قام به الدلة والخساسة كما جزم به ابن المقرئ ، وقيل من قام به صفة الوجه، وجرى عليه المجازى فعل الأول لو علق مسلم طلاقه به لم يقع لأنه لا يوصف بها ، فإن قصد المكافأة بها طلقت حالا ، والكوسج : من قل شعر وجهه وعدم شعر عارضيه ، والأحق من يفعل الشيء عفو غير مع موضعه علمه بجمعه ، والفواء : من يغالط الأراذل ويخاصم الناس بلا حاجة ، والسلفة : من يعتاد دق الأصال إلا نادرا ، فإن وصفت زوجها بشيء من ذلك فقال لها إن كنت كذلك فأنت طالق ، فإن قصد مكافأتها طلقت حالا وإلا اعتبر وجود الصفة ، أو قالت له كم تحركك لينتك قد رأيت مثلها كثيرا فقال إن كنت رأيت مثلها كثيرا فأنت طالق فهذه كناية عن الرجولية أو الفتوة أو نحوها ، فإن قصد بها المبالغة والمكافأة أو الرجولية والفتوة طلقت أو المشاكلة فى الصورة أو لم يقصد شيئا فلا إلا إن كانت رأيت مثلها كثيرا ،

أو صفة عمل به ، وإن أطلق حنث إن كان حقه بأحد الوصفين لصديق الحقرة على كل منهما ، فلو قال أردت أحدهما وعينه فيبغى قبوله منه ( قوله ولا حيرة يعرفون ) معتمد ( قوله ولا يقرى الضيف ) قال فى المختار : وقرى الضيف يقره قرى بالكسر وقراء بالفتح والمد أحسن إليه ، وكتب أيضا لطف الله به قوله ولا يقرى الضيف ، والظاهر أنه ليس مراده هنا بالضيف خصوص القادى من السفر بل من يطرق عليه ، وقد جرت العادة بإكرامه ( قوله ورد بمنع ذلك ) أى فيبحث بأحدهما كما يفيد كلام المتبع حيث عبر بأو ( قوله لزمه بذلك ) أى فيدخل الدين ( قوله من لا يمنع الدخول على زوجته ) أى ولو لغير الزنا ومنه الدخول ، وقوله من الدخول : أى على وجه يشعر بعدم المروءة من الزوج . أما ما جرت العادة به من دخول الخدام أو نحوه لأخذ مصلحة من غير مخالطة للمرأة فالظاهر أنه لا يكون مقتضى لتسمية الزوج بما ذكر ( قوله وإلا اعتبرت الصفة ) وهل يكنى فيها الشيوخ أو لابد من أربع كائنا أو يكنى اثنان فيه نظر ، والأقرب الأخير لأن المطلق ينبت برجلين ( قوله لأنه لا يوصف بها ) أى بهذه الصفة لأنه لا دلل مع الإسلام ، ومقتضى تمويلهم على العرف أن المحتاج الضيف إذا ترك دينه بدينه يكون كذلك فيقتضى الحنث ( قوله وعدم ) من باب طرب اه مختار

خاصة لهذا المعنى وإلا حمل على المعنى الشرعى ( قوله أما فيه فهو من يمنع الخ ) نازع الشباب حج فى كون هذا معناه شرعا وأنكر أن له معنى فى الشرع ( قوله أو الرجولية والفتوة ) أى بأن قصد بما قاله إظهار الشامة والفتوة عليهما من غير قصد تعليق وإن فهم عنه الشارح كشيخ الإسلام أنه لو أراد التعليق فربما عليه ما سياتى فى الشارح وهذا معنى غير قصد المبالغة والمكافأة كما لا يخفى ، وظاهر أنه إن قصد التعليق توقف الوقوع على وجود الصفة وهى الصورة التى ادعى الشارح كشيخ الإسلام دعوها فى عبارة أصله ، فإن سلم فهي مسئلة أخفها ابن المقرئ من

كلما جرى عليه ابن المقرئ ، وعبارة أصله بدل الرجولية والفتوة أنه كالمشاكلة حيث قال : فإن حل اللفظ على المكافأة طلقت وإلا فلا ، ووجهه ما جرى عليه الأول أن رؤيتها مثلها في الرجولية والفتوة وجدت ولا بد ، بخلاف الماشقة في الشكل والصورة وعدد الشمرات فليها قد لا تكون وجدت ، ولو قالت له أنا أستنكف منك ، فقال كل امرأة تستنكف مني فهي طالق فظاهره المكافأة فتطلق حالا إن لم يقصد التعليق ، ولو قالت لزوجها أنت من أهل النار فقال لها إن كنت من أهلها فأنت طالق لم تطلق لأنه من أهل الجنة ظاهرا ، فإن مات مرتدا بان وقوعه ، فلو كان كافرا طلقت لأنه من أهل النار ظاهرا ، فإن أسلم بان علمه وإن قصد في الصورتين المكافأة طلقت حالا ولو قال لزوجته إن فعلت معصية فأنت طالق لم تطلق بترك الطاعة كصلاة وصوم لأنه تركه وليس بفعل ، ولو وطئ زوجته ظانا أنها أمته فقال إن لم تكوني أحلى من زوجتي فهي طالق طلقت لوجود الصفة لأنها هي الحرة فلا تكون أحلى من نفسها كما مال إلى ذلك الأسنوي وهو المعتمد ، أو إن وطئت أمي بغير إذنك فأنت طالق فقالت له طامحا في حينها فليس بإذن . نعم إن دلّ الحال على الإذن في الوطء كان إذا وقعها في حينها توسعا في الإذن لأخصيصا . قاله الأذري ، ولو قال إن دخلت البيت ووجدت فيه شيئا من متاعك ولم أكرهه على رأسك فأنت طالق ، فوجد في البيت هاونا طلقت حالا كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى .

( قوله بان وقوعه ) أي من وقت التعليق .

عبارة أصله وزاد بلحا الصورة الأولى ، وبهذا ظهر أنه لأخالفه بين كلام ابن المقرئ وبين كلام أصله غاية الأمر أن كلا في كلامه صورة ليست في كلام الآخر كما قرر ، وإلا فإين المقرئ لا يسمي القول بوقوع الطلاق حالا إذا قصد التعليق وما أجاب به عنه في الشرح فيه توقف لا ينجي ، وبعبارة الأصل فرح : لو تخاصم الزوجان فقال أبوها لزوج كم تحرك لحيتك فقد رأيت مثلها كثيرا ، فقال إن كنت برأيت مثل هذه اللحية كثيرا فأبنتك طالق ، فهذا كناية عن الرجولية والفتوة وبحرهما ، فإن حل اللفظ على المكافأة طلقت وإلا فلا انتهت والظاهر أن مراده بقوله وإلا فلا : أي بأن قصد التعليق أو أطلق كما هو كذلك في جميع المسائل المتضمنة ، وأما مسألة التعليق على الرجولية والفتوة فليست مرادة للأصل أصلا وإن ادعاه الشارح كشيخ الإسلام ، وبهذا يظهر أن ابن المقرئ لم يغفل من أصله شيئا وإنما زاد عليه المسئلة المتضمنة ( قوله وليس بفعل ) أي في العرف ولا في اللغة فلا ينافي قول الأصوليين : لا تكليف إلا بفعل ( قوله فوجد في البيت هاونا طلقت حالا ) أي لأنه تعليق بمستحيل في النفي ، والهاون بفتح الواو وضمها ويقال هاوون يواوون كما في القاموس



## كتاب الرجعة

هي بفتح الزاء أنصح من كسرهما عند الجوهري ، والكسر أكثر عند الأزهري . لغة : المرة من الرجوع ، وشرعا : رد المرأة إلى النكاح من طلاق غير بائن في العدة على وجه مخصوص . والأصل فيها الكتاب والسنة وإجماع الأمة . وأركانها : محل وصيغة ومرتبج ( شرط المرتبج أهلية النكاح ) لإتمام كذا شأنه فلا تصح من مكروه للخير المار ، ومرد لأن ، مقصودها الحل ، والردة تنافيه ( بنفسه ) فلا تصح من صبي ، ومجنون لنقصهما ، وتصح من سفيه ومفلس وسكران وعبد وإن لم يأذن ولي ، وسيد تغليا لكونها استدامة وذكر الصبي وقع في الدقائق ، واستشكل بأنه لا يتصور وقوع طلاق عليه . ويحجب بحمله على فسخ صبر عليه وقتنا إنه طلاق أو على مالو حكم حنبلي بصححة طلاقه على أنه لا يلزم من نفي الشيء إمكانه فالاستشكال غفلة عن ذلك وإنما صحت رجعة عزم وبطلان أمة معه حره لأن كلا أهل النكاح بنفسه في الحمله وإنما منع مانع عرض له ولم يصح كما يأتي رجعة مطلق إحدى زوجتيه بهما ، ومثله كما هو واضح مالو كانت معينة ثم نسيها مع أهليته للنكاح لوجود مانع لذلك هو الإيهام ، ولو شك في طلاق فراجع احتياطا ثم بان وقوعه أجزأه تلك الرجعة اعتبارا بما في نفس الأمر كما يأتي

## كتاب الرجعة

( قوله والكسر أكثر ) أي في الاستعمال وإلا فالقياس القصح لأنها اسم المرة ، وهي بالقصح . وأما التي بالكسر فاسم الهيئة ( قوله وعلى وجه مخصوص ) أي ومنه أن لا يستوفى عدد طلاقها وأن تكون معينة محلا لحل ، بخلاف المبهمة والمردة ( قوله فلا تصح من مكروه للخير المار ) أي في كتاب الطلاق ، وهو قوله عليه الصلاة والسلام « لا طلاق في إغلاق » أي لإكرام رواه أبو داود والحاكم وصححه إسناده على شرط مسلم ( قوله ومرد ) أي وإن أسلم بعد ( قوله وسكران ) أي معتد . وأما غيره فأقواله كلها لاغية ( قوله وإن لم يأذن ولي ) أي في السفيه ، وقوله وسيد أي في العبد ( قوله وقتنا إنه طلاق ) على المرجوح ( قوله بصححة طلاقه ) قال سم على منيج : وانظر إذا طلق الصبي وحكم الحنبلي بصححة طلاقه ، هل لوليه الرجعة حيث يزوجه كما هو قياس المجنون ؟ أقول : الظاهر أن له الرجعة قياسا على ابتداء النكاح وإن كان بائنا عند الحنبلي ، لأن الحكم بالصححة لا يستلزم التصدى إلى ما يترتب عليها ، فإن كان حكم بصحته وبموجبه ، وكان من موجب عتده امتناع الرجعة وأن حكمه بالموجب يتناولها احتياج في ردّها إلى عقد جديد ( قوله إمكانه ) أي فإنه قد يكون مستحيلا كقولك هذا الميت لا يتكلم مثلا ( قوله وإنما منع مانع ) وهو الإحرام ووجود الحرمة تحته ( قوله اعتبارا بما في نفس الأمر ) وإنما لم يكتف بالوجود فيمن شك ثم بان حذنه لأنه لم يكن ثم جازما بالنية والعيادات يعتبر لصحتها مافى نفس الأمر مع ظن المكلف لئلا

## كتاب الرجعة

( قوله لأن كلا أهل النكاح بنفسه في الحمله ) يعكس عليه ما قدمه في المكروه ، فلو علل بتغليب الاستدامة كما

قال الزركشي : ولو عقت الرجعية تحت عهد كان له الرجعة قبل اختيارها ( ولو طلق ) الزوج ( فجن غلولى<sup>١</sup> الرجعة على الصحيح حيث له ابتداء النكاح ) بأن احتاجه كما مر لأن الأصح صحة التوكيل في الرجعة واعتبرت حكايته للخلاف بأن هذا بحث للرافى ، ويروى بأن من حفظ حجة على من لم يحفظ ( وتحصل ) الرجعة بالصریح والكناية ولو بشرى العربية مع قدرته عليها ، فمن الصريح أن يأتي ( برأيتك ورجعتك وارجمتك ) أى بواحد منها لشيوعها وورودها وكذا ما اشتق منها كانت مراجعة أو مرتجعة كما في التهمة ، ولا تشترط إضافتها إليه بنحو إلى أو إلى نكاحي لكنه مطلوب بل إليها كفلانة أولضميرها كما ذكره أو بالإشارة كعله فمجرد راجعت لغو ( والأصح أن الرد والإمسك ) وما اشتق منهما ( صريحان ) لورودهما في القرآن ، والأول في السنة أيضا ، ومن ثم كان أشهر من الإمساك ، بل صوب الأسنوى أنه كناية كما نص عليه ( وأن الزويج والنكاح كنايةتان ) لعدم شهرتهما في الرجعة سواء أتى بأحدهما وحده كنزوتك أو مع قبول بصورة العقد كما صرح به في البيان وغيره ( وليل ردتها إلى أو إلى نكاحي ) حتى يكون صريحا لأن الرد وحده المتبادر منه إلى الفهم ضد القبول ، فقد يفهم منه الرد إلى أهلها بسبب الفرق ، فاشتراط ذلك في صراحته خلافا لجمع لينفى ذلك الاحتمال ، وبه فارق عدم الاشتراط رجعتك مثلا ، وقضية كلام الروضة أن الإمساك كذلك ، لكن جزم البقوى كما نقله بعد عنه وأقره بنديب ذلك فيه ( والجليد أنه لا يشترط ) لصحة الرجعة ( الإشهاد ) عليها بناء على الأصح أنها في حكم الاستدامة ، ومن

يكون مرددا في النية ( قوله كان له الرجعة ) أى ولا يسقط خيارها بتأخير القسح لعلها في أنها إنما أشرت وجاء اللينة بانقضاء العدة ( قوله قبل اختيارها ) أى القسح ( قوله ولو بشرى العربية مع قدرته عليها ) تقدم له في الطلاق أن ترجمة الفراق والسراح كناية لبعدها عن الاستعمال ، وقضية ما ذكره هنا من قوله وتحصل الرجعة بالصریح والكناية ولو بشرى العربية الخ أن ترجمة الرد والإمسك من الصريح ، فانظر هل يشكل جعل ذلك من الصريح هنا على ما قلناه في الطلاق من أن ترجمة الفراق والسراح من الكنايات لبعدهما عن الاستعمال ( قوله ولا تشترط إضافتها إليه ) أى في راجعتك الخ وفيما اشتق منها ( قوله بل إليها ) أى بل تشترط الإضافة إليها ( قوله فمجرد راجعت لغو ) ينبغي أن يستغنى منه ما روي جوابا لقول شخص له راجعت امرأتك التماسا كما تقدم نظيره في طلقت جوابا للمتمس الطلاق منه ، ونقل بالدرجس من سم على حج ما يصرح به ( قوله بل صوب الأسنوى الخ ) ضعيف ( قوله إن الإمساك كذلك ) أى مثل ردتها ( قوله لكن جزم البقوى الخ ) معتمد ( قوله بنديب ذلك ) أى قوله إلى وقوله فيه أى في الإمساك ( قوله لا يشترط لصحة الرجعة الإشهاد ) قال الزركشي : ففي الكناية يشهد على القطف ويبقى النزاع في النية كما تقول يشهد على النكاح ولا تشترط الشهادة على المرأة مع أنها عماد النكاح وقوله ويبقى النزاع هل المصدق الزوج أم سم على منيج . أقول : القياس ذلك لأن النية لا تعرف إلا منه فيقبل قوله فيها ولو بعد

في شرح الروض وكان واضحا ( قوله لأن الأصح صحة التوكيل في الرجعة ) أى والخلاف في حصنها من الولي مبني على صحة التوكيل فيها كما صرح به الجلال المحلى ، وكان على الشارح أن يصرح به أيضا ( قوله بالصریح والكناية الخ ) هذا الصريح لا ينجم مع قول المصنف الآتى فصيح بكناية كما لا يخفى ( قوله وما اشتق منهما ) صريح هذا العطف أن المتن على ظاهره من كون المصدرين من الصريح وهو بخلاف ما في شرح المتن وعبارة مع المتن صريح وهو ردتك إلى ورجعتك وارجمتك وراجعتك وأمسكتك إلى ، أن قال : وفي معناها سائر ما اشتق من مصادرهما كانت مراجعة الخ ( قوله بل صوب الأسنوى أنه ) أى الإمساك ( قوله لينفى ذلك ) متعلقا باشتراط

ثم لم يمتنع لولي ولا لرضاها بل يندب لقوله تعالى - فإذا بلغن أجلهن - أي قاربن بلوغه - فأمنسكنهن بمعزوف أو فارقهن بمعروف وأشهدوا ذوي عدل منكم - وصرفه عن الوجوب إجماعهم على عدمه عند الطلاق فكلا الإسماء ، والقديم الاشتراط لا لكونها بمنزلة ابتداء النكاح بل لظاهر الآية . وأجاب الأول بحمل ذلك على الاستحباب كما في قوله تعالى - وأشهدوا إذا تباعتم - للأمن من اليهود ، وإنما وجب الإشهاد على النكاح لإثبات الفرائض وهو ثابت هنا ، فإن لم يشهد استحسب الإشهاد عند إقرارها بالرجعة خوف جحودها ، فإن إقرارها بها في العدة مقبول لقدرته على الإنشاء (فتصح بكتاية) مع النية كأنشئت رجعتك لأنه يستقل بها كالطلاق ، وزعم الأذرعى وغيره أن المذهب عدم مصتها بها مطلقا (ولا تقبل تعليقا) كراجعتك إن شئت ولو بفتح أن من غير نحوى كما يحسنه الأذرعى ، وإن قلنا إنها استدانة كاختيار من أسلم على أكثر من أربع نسوة ولا توقيتا كراجعتك شهرا ، واستفيد من كلامه عدم صحة رجعة مبهمه كما لو طلق إحدى زوجتيه ثم قال راجعت المطلقة لأن ما لا يقبل التعليق لا يقبل الإجماع (ولا تحصل بفعل كوطه) ومقدماته وإن قصد به رجعتها ، إذا ابتداء النكاح لا يحصل بالفعل ولا تحصل أيضا بإنكار الزوج طلاقها ، ولا يرد عليه إشارة الأخص المفهمة والكتاية فإنها تحصل بهما مع كونهما فضلا لانهما ملحقان بالقول في كونهما كتابتين أو الأولى صريحة ، وتحصل بوطه أو تمتع كافر اعتناؤه رجعة

انقضاء العدة (قوله بل يندب) أي الاشهاد (قوله إجماعهم على عدمه) أي وجوب الإشهاد (قوله عدم مصتها بها) أي الكتاية ، وقوله مطلقا : أي نوى أم لا (قوله ولا توقيتا) شمل ما لو قال راجعتك بقية عمرك فلا تصح الرجعة وقد يقال بصحتها لأن قوله ذلك أنه راجعها بقية حياتها (قوله ثم قال راجعت المطلقة) قد يخرج هذا التصوير ما لو راجع إحداها بعينها أوكل واحدة بعينها ثم عينا في صورة الإجماع أو تذكرها في صورة التسيان فتجوز الرجعة ، وهو قياس ما مر في قوله ولو شك الخ انتهى سم على حج (قوله وتحصل بوطه) هو كالمستثنى من كلام المصنف : أي فلو وطئ الحنفى الرجعية ثم عمل شافعيا فهل يجب عليه الرجعة أو التجديد ، وكذا لو قلد الشافعى الحنفى في نكاح زوجته ثم رجع عن تقييده فهل يجب عليه تجديد النكاح على قاعدة مذهبه أولا قياسا على العبادة التي فعلها قبل ذلك أو يفرق بأن العبادة انقضت على الصحة ولم يبق أثرها في الخارج والرجعة موجودة ، والأثر وهو الوطء باق لأنه مستند للعقد المتقدم وقد رجع عنه ، فإن قلت : القياس عدم التجديد قياسا غير الكافر إذا أسلم قلت : يمكن الفرق بينهما بالتسامح في أنكحة الكفار ما لم يتسامح في أنكحة المسلمين ، وأيضا أنكحة الكفار محكوم بصحتها قبل الإسلام حرره ، ويمكن الجواب بأنه إن رجع عن تقليد الحنفى مثلا إلى غيره لا يجب عليه التجديد ولا الرجعة إلا إن رجع في خصوص هذه الجزئية بأن صرح بالرجوع فيها أو نواه بقلبه . أما لو لم يصرح بما ذكر بأن قلد نحو الشافعى في العبادات وغيرها ولم يخطر بباله هذه الجزئية فالنكاح صحيح بالعقد المتقدم لوقوعه صحيحا في معتضده ، لأنه لا يلزم من بطلان العموم بطلان الخصوص ، وهذا لا يندى ما نقله حج في فتاوى الصغرى مما نصه : السابقة أن يعمل بتقليده الأول ويستمر على آثاره ثم تريد غير إمامه مع بقاء تلك الآثار كحننى أشد بشعة الجوارح مما ملهه ثم تستحق عليه فيريد العمل بمذهب الشافعى فلا يجوز لتحق خطئه اه لحمله على ما قلناه

(قوله عند إقرارها بالرجعة) جحودها فإن إقرارها (كلها في النسخ بتأنيث الضمائر الثلاثة ، وصوابه بتذكير الأول والثالث كما في الأتوار (قوله في المتن فتصح بكتاية) تفريع على ما لم من عدم اشتراط الاشهاد (قوله واستفيد من كلامه) أي بواسطة القاعدة الآتية

وتراضوا إلينا أو أسلموا ففترمهم عليه كما فترمهم في العقد القاسد بل أولى ( وتخص الرجة بموطوعة ) ولو في الدبر ومثلها مستدخلة مائه المهر على الأصح إذ لا عدة على غيرها ، والرجة شرطها العدة ( طلق ) بخلاف القسوخ نكاحها لأنها إنما أتيت في التران بالطلاق ، ولأن القسوخ لدفع الضرر فلا يليق به ثبوت الرجة ، والطلاق المقر به أو الثابت بالينة يحمل على الرجعي مالم يعلم خلافه ( بلا عوض ) بخلاف المطلقة يعرض لأنها ملكت نفسها بما بذلته ( لم يستوف عدد طلاقها ) فإن استوفى لم تحمل إلا بمحمل ( باقية في العدة ) فتمتنع بعدها لقوله تعالى - وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن - فلو ثبتت الرجة بعد العدة لما أبيع النكاح ، والمراد عدة الطلاق فلو وطئها فيها لم يراجع إلا فيما بقي منها كما يذكره ويلحق بها ما قبلها : فلو وطئ بشبهة فحملت ثم طلقها حلت له الرجة في عدة الحمل السابقة على عدة الطلاق كما رجعه البلقيني ، وسيأتي حكم ما إذا عاشرها في عدة طلاقها الرجعي . وأنه لا رجة له بعد انقضاء عدتها الأصلية وإن لحقها الطلاق ( محل حل ) أي قابلة لأن تحمل للراجع ، وهذا لكونه أم ينفى عن لم يستوف عدد طلاقها فذكره إرضاح ( لا ) مطلقة أسلمت فراجعها في كفره وإن أسلم بعد ولا ( مرتدة ) أسلمت بعد لأن مقصود الرجة الحل والردة تنافيه وصحت رجة المحرمة لإفادتها نوحا من الحل كالنظر والخلوة ( وإذا ادعت انقضاء عدة أشهر ) لكونها آيسة أو لم تخص أصلا ( وأنكر صديق يمينه ) لرجوع اختلافهما إلى وقت الطلاق وهو يقبل قوله في أصله فكلما في وقته إذ من قبل في شيء قبل في صفته وإنما صدقت يمينها في العكس كطعنك في رمضان فقلت بل في شوال لتعليظها على نفسها بتحويل العدة عليها ، نعم تقبل هي بالنسبة لبقائها النفة كما قاله صاحب الشامل والكافي وحكاها في البحر عن نص الإمام ،

أولاً من أنه رجع عن مذهبه في خصوص ما قلده فيه وأراد أن يستمر على العمل بالأثار ، أما لو رجع عنه إلى غيره من غير ملاحظة خصوص تلك المسئلة لم يمتنع العمل بها لأن لو قلنا إنه لم يلزم رجوعه عن مذهبه إلى غيره اعتقاد خطئه في جميع الجزئيات لم يطلان التقليد في كل مسألة أراد التقليد فيها من مذهب مخالف لمن أراد تقليده . وقوله كحني أخذ بشفعة الجوارعاً على مذهبه ثم تستحق عليه الخ صورتها أن يأخذ داراً بشفعة الجوارع ثم يشتري داراً أخرى فيريد جاره أن يأخذها بالشفعة فيمتنع من تمكينه تقليداً للشافعي مع بقاءه على الدار الأولى ( قوله ولو في الدبر ) أي وإن لم تزل بكارتها بأن كانت غوراء كما هو ظاهر إذ لا ينقص عن الوطء في الدبر اسم على حجج ( قوله طلق ) أي ولو بطلاق القاضي على المولى ويكفي في تخليصها منه أصل الطلاق فلا يقال ما فائدة طلاق القاضي حيث جازت الرجة من المولى ( قوله ولأن القسوخ لدفع الضرر ) قد يرد عليه أن طلاق القاضي على المولى شرع لدفع الضرر ومع ذلك لا يمنع من الرجة ويمكن الجواب بأن أصل الطلاق ليس مشروعاً لذلك فلا يضر أن بعض جزئياته شرع له بخلاف القسوخ ( قوله بلا عوض ) أي وإن قال ما أنت طالق طلاقاً فتمتلكين بها نفسك ( قوله فتمتنع بعدها ) أي وكذا معها ثم رأيت في حجج ( قوله فلا تعضلوهن ) أي تمنوهن ( قوله ويلحق بها ) أي بعدة الطلاق ( قوله في عدة الحمل السابقة ) أي ويمتنع عليه التمتع بها ما دامت حاملاً ، فلو لم يراجع حتى وضعت وراجع صحت الرجة أيضاً لوقوعها في عنته ( قوله إذ من قبل في شيء ) أي إذ من قبل قوله في شيء الخ ( قوله نعم تقبل الخ )

( قوله بما بذلته ) الأولى بما أخذ ليشمل خلع الأجنبية ( قوله في عدة الحمل السابقة الخ ) لو قال المتن لم تنقض عدتها لشمل هذه الصورة ( قوله نعم تقبل هي الخ ) هذا استدراك على ما فهم من التعليل بالتعليق من أنها لا تقبل إلا

وحينئذ فالأولى التحليل بأن الأصل عدم الطلاق في الزمن الذي يدعيه ودوام استحقاق الثقة ، ويقبل هو بالنسبة لنحو حل أختها ، ولو ماتت فقالت انقضت في حياته لزمها عدة الوفاة ولا تزني ، وقيدته القفال بالرجعي ، وأخذ منه الأخرى قبولها في البائن ، ولو ماتت فقال وارثها انقضت وأنكر المطلق ليرثها أبه تصديق المطلق في الأشهر والوارث فيها عليها كما في الحياة ، وعلى هذا التفصيل يحمل لإطلاق القول بتصديقه والقول بعلمه ( أو وضع حمل لمدة إمكان وهي ممن يخفى لا آيسة ) وصغيرة كما في الحرور وحلفها لعدم تأني اختلاف معها ( فالأصح تصديقها بيمين ) منها . بالنسبة لانقضاء العدة دون نحو نسب واستيلاء لأنها موصومة على مافي رحمها ، ولأن البينة قد تنسب أو تتعلم على الولادة ، والثاني لا ، بل لابد من البينة لأنها مدعية ، والغالب أن القوايل قد يشهدن بالولادة ، ولا بد من انفصال جميع الحمل حتى لو خرج بعضه فراجعها صحت الرجعة ، ولو ولدت ثم راجعها لم ولدت آخر لدون ستة أشهر صحت والإفلا ، أما إذا لم يكن فسيأتي ، وأما الآيسة والصغيرة فلإنهما لا يجعلان ، وكذا من لم ينحس ، ولا يتأنيه إمكان حملها لأنه نادر ( ولو ادعت ولادة ولد تام ) في الصورة الإنسانية ( فامكانه ) أي أمله ( ستة

استدراك على قوله وإنما صدقت الخ ( قوله فالأولى التحليل ) أي يدل قوله لتخليطها على نفسها ( قوله ويقبل ) هو عطف على قوله نعم تقبل هي الخ ( قوله فقالت ) أي الرجعية ( قوله وقيدته القفال الخ ) معتمد ( قوله لو أخذ منه ) لعل هذا الأخذ متعين لأننا وإن تحققنا بقاء العدة في البائن لانتقل لعدة الوفاة ( قوله ولو ماتت ) أي الرجعية ( قوله والوارث ) أي حيث ادعاه في زمن يمكن فيه ذلك ( قوله فيها عداها ) أي من الحمل والأقراء ( قوله بتصديقه ) أي الوارث ( قوله وصغيرة ) أي لم تبلغ زمنا يمكن فيه الحمل ، أما من بلغت ولم تحض فهي كالصغيرة وليست صغيرة كما يأتي في كلام الشارح ( قوله وحلفها ) أي الصغيرة ( قوله لأنها موصومة على ما في رحمها ) تحليل لتصديقها بالنسبة لانقضاء العدة ، ولم يعلل عدم قبول قولها في النسب والاستيلاء مع أن العلة جارية فيها فكان القياس القبول ، إلا أن يقال : لما كان النسب والولادة متعلقين بالغير وأمكنت إقامة البينة على الولادة لم يقبل قولها فيها ، بخلاف انقضاء العدة لتعلقها بها فصدمت فيها ( قوله ولا بد من انفصال جميع الحمل ) هل يكفي في صحة الرجعة بقاء الشعر وحده ، أو يفرق بين كونه يتي معلقا به فتصح الرجعة وكونه انفصل عنه فلا تصح ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول لأنه صدق عليه أنه لم يفصل بتمامه لشغل الرحم بشيء منه ( قوله أما إذا لم يمكن ) محترز قوله لمدة إمكان ( قوله فلإنهما لا يجعلان ) أي فلا يصدقان ، وينبغي أن عمله في الأمة مالم تفضيه إلى وقت يتأني حملها فيه كأن ادعت أنها حامل قبل سن اليأس بزمن يمكن لإضافة الحمل الذي ادعت وضعه فيه ( قوله في الصورة الإنسانية ) صرح به لئلا توهم أن يراد بالتام تام الخلقة ، وأنه لو نقص بعض أعضائه كان حكمه مخالفا

فيا فيه تغليظ عليها ( قوله وأخذ منه الأخرى قبولها في البائن ) وجه الأخذ أن قولهم لزمها عدة الوفاة هو فرع عدم قبولها في انقضاء العدة ، وقد قيدته القفال بالرجعية فانقضت القبول في البائن ، ولعل الصورة أنها ادعت انقضاء العدة من غير أن تفصل أنها بالأقراء أو بالأشهر أو بالحمل كما هو ظاهر كلام الشارح ، إما إذا عينت شيئا من ذلك فيجوز فيه حكمه المقرر في كلامهم ويحمل قبولها مطلقا فليراجع ( قوله ولا بد من انفصال جميع الحمل ) إلى آخر السوادة لاعتقاده بما نحن فيه لأن الكلام هنا فيما تصدق فيه ومالا تصدق فيه لا فيما تنقضي به العدة ( قوله فسيأتي ) أي في المتن الآتي على الأثر ( قوله وأما الآيسة والصغيرة الخ ) كان الأصغر من هذا والأوضح أن يقول عقب المتن لا آيسة وقوله وعقبه وصغيرة مانعه : إذ لا يجعلان فتأمل ( قوله في الصورة الإنسانية ) مطلق بالتام :

أفهر ( عديدة لا هلاية كما يجيء البقيى أخلا ما يأتي في المائة والعشرين ( بلخظتان ) واحدة للوطه أو نحوها  
 وواحدة للوضع وكلما في كل ما يأتي ( من وقت ) إمكان اجتماع الزوجين بعد ( النكاح ) لأن النسب يثبت  
 بالإمكان وكان أهله ذلك كما استنبطه العلماء اتباعا لعلى كرم الله وجهه من قوله تعالى .. وحله وفصاله ثلاثون  
 شهرا - مع قوله - وفصاله في عامين - ( أو ) ولادة ( سقط مصور فائة وعشرون يوما ) عبروا بها دون أربعة أشهر  
 لأن العبرة هنا بالمبد لا الأهلة ( ولخظتان ) مما ذكر طبر الصبحين « إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين  
 يوما نطفة ، ثم يكون علقه مثل ذلك ، ثم يكون مضغة مثل ذلك ، ثم يرسل الله الملك فينفخ فيه الروح « قدم على  
 خير مسلم الذي فيه « إذا مر بالنطفة ثلثان وأربعون ليلة يرسل الله إليها ملكا فصورها « لأنه أصبح ، وجمع ابن  
 الأستاذ بأن جمعه في الأربعين الثانية للتصوير وبعد الأربعين الثالثة لتنفخ الروح فقط . قيل وهو حسن لكن يلزم  
 عليه عدم الدلالة في الخبر ، ويجاب بأن ابتداء التصوير من أوائل الأربعين الثانية ثم يستمر ظهوره شيئا بعد شيء  
 إلى تمام الثالثة فيرسل الملك تمامه ، وتنفخ أو الأمر يختلف باختلاف الأشخاص ، وأعطوا بالأكثر لأنه المتين ،  
 وحسبنا فالدلالة في الخبر باقية على كل من هذين الجوابين . وقد صرح الرافعي وغيره بأن الولد ينصور في ثمانين ،  
 « جن على مبادئ التصوير ، ولا ينافي ماقرر لأن الثمانين مبادئ ظهوره وتشكله ، والأربعة أشهر تمام كماله ،  
 وابتداء الأربعين الثانية مبادئ تخطيطه الخفي ( أو ) ولادة ( مضغة بلا صورة ) ظاهرة ( فثانون يوما ولخظتان )  
 مما ذكر الخبر الأول ، وتشترطها شهادة القوابل أنها أصل أدى وإلا لم تنقض بها ( أو ) ادعت ( انقضاء أقراء  
 لأن كانت حرة وطلقت في طهر فأقل الإمكان اثنان وثلاثون يوما ولخظتان ) بأن تطلق قبيل آخر طهرها فهذا  
 قرء ، ثم تحيض الأكل ثم تطهر الأكل فهذا قرء ثان ، ثم تحيض وتطهر كذلك فهذا ثالث ، ثم تطعن في الحيض  
 لتيقن الانقضاء فليست بعلمة اللحظة من المدة فلا تصح فيها الرجعة وكلما في كل ما يأتي ، وعمل ذلك في غير المبتدأة  
 أما هي إذا طلقت ثم ابتدأها الدم فلا تحسب لأن القراء الطهر المحتشش بدمين فأقل الإمكان في حقتها ثمانية وأربعون  
 يوما ولحظة لأنه يزداد على ذلك قدر أقل الحيض والطهر الأولين وتسقط اللحظة الأولى ( أو ) طلقت ( في حيض )  
 أو في نفاس ( فسيعة وأربعون يوما ولحظة ) بأن تطلق آخر حيضها أو نفاسها ثم تطهر وتحيض أقلهما ثم تطهر  
 وتحيض كذلك ثم تطهر الأكل ثم تطعن في الحيض كما مر ، ولا يحتاج هنا للحظة الأولى لأنها ليست من المدة  
 ( أو ) كانت ( أمه ) أي فيها رقب وإن قل ( وطلقت في طهر ) وهي معتادة ( ستة ) أي فأقل إمكان انقضاء أقراءها  
 ستة ( عشر يوما ولخظتان ) بأن تطلق قبيل آخر طهرها فهذا قرء ثم تحيض ، وتطهر أهله فهذا ثان ثم تطعن كما مر  
 في غير مبتدأة أما مبتدأة فأقله اثنان وثلاثون يوما ثم لحظة لما مر ( أو ) طلقت ( في حيض ) أو نفاس ( فأحد

لما ذكر ( قوله أو نحو ) كاستخال المني ( قوله شهادة القوابل ) أي أربع منهن على ما يفهم إطلاقه كابن حجر ،  
 لكن عبارة الشارح في العدد عند قول المصنف وتنقض بمضغة فيها صورة أدى الخ : فإذا اكتفى بالإخبار بالنسبة  
 للبائن فيكنى بمقابلة كما هو ظاهر أخلا من قوله لمن غاب زوجها فأخبرها عدل بموته أن تزوج باطنا . ويمكن  
 حل ما هنا من اشتراط الأربع على الظاهر كما لو وقع ذلك عند حاكم دون البائن ( قوله ثم تطعن ) بضم العين  
 ويجوز فصحا كما يؤخذ من عبارة المصباح ( قوله وتسقط اللحظة ) أي لجواز أن يقع الطلاق مع آخر الطهر  
 ( قوله بأن تطلق آخر حيضها ) أي يفرض أنها طلقت آخر الخ ( قوله بأن تطلق ) فيه ما قدمناه ( قوله أو طلقت )

أي أن المراد تمامه في الصورة الإنسانية وإن كان ناقص الأعضاء ( قوله إمكان اجتماع الزوجين ) أي احتياله بالفعل  
 عادة خلافا للحضيرة ( قوله ويجاب ) أي عن ابن الأستاذ ( قوله لأنها ليست من المدة ) أي وكذلك اللحظة الأخيرة

وثلاثون يوما ولحظة) بأن تطلق آخر حيضها أو نفاسها ثم تطهر ونحيض الأكل ، ثم تطهر الأكل ، ثم تطهر في الحيض ، فلم لم تعلم هل طلقت في طهر أو حيض حل على الحيض كما صوبه الزركشي خلافا لما وردى لأنه الأحوط ولأن الأصل بقاء العدة (وتصدق) المرأة حرة أو أمة في حيضها إن أمكن وفي علمه لتجب نفقتها وسكناتها وإن تمددت لسن اليأس (إن لم تخالف) فيها ادعته (عادة) لها (دائرة) وهو ظاهر (وكذا إن خالفتهما (في الأصح) لأن العادة قد تتغير وتختلف إن كذبها ، فإن نكلت حلف وراجعها ، وأطال جمع في الانتصار لمقابل الأصح نقلا وتوجيها ، ونقلا عن الروياني وأقره أنها لو قالت انقضت علقى وجب سواها عن كيفية طهرها وحيضها وتحليفها عند التهمة لكثرة دم القصد ، ولو ادعت للون الإمكان ردّت ثم تصدق عند الإمكان وإن استمرت على دعواها الأولى (ولو وطئ) الزوج (رجعيته) بهاء الضمير بخطه بشبهة أو غيرها ولم تكن حاملا (واستأنفت الأقراء) أو غيرها بأن حملت من وطئه وآثر الأقراء لعليتها ولأنه سيذكر حكم الحمل في العدد (من وقت الفراغ من (الوطء) كما هو الواجب عليها (راجع فيما كان يوق) فإن وطئ بعد قرء أو شهر فله الرجعة في قرأين أو شهرين دون مازاد ، ولو حملت من وطئه دخل فيه ما بقى من عدة الطلاق وانقضت بالوضع عنها ، وله الرجعة إليه كما سيذكره في العدة فلا يرد عليه ، على أنه لا استئناف هنا فهي خارجة بقوله واستأنفت ، أما وطء الحامل منه فلا استئناف عليها ، والأوجه أن المراد بفراغه من الوطء هنا تمام النزح ، ويفرق بينه وبين ما مر في مقارنة ابتداء النزح طلوع الفجر فإنه لا يضربان المسار هنا على مظنة العلوق ، وما دام من الحنفية شيء في الفرج المظنة باقية فاشترط تمام نزحها ، وثم على ما يسيى جماعا وحالة النزح لاسمائه (ويحرم الاستمتاع بها) أى الرجعية ولو بمجرد النظر لأن النكاح يبيحه فيحرمه الطلاق لأنه ضده ، وتسميته بعلا في الآية لا يستلزمه لأن نحو المظاهر وزوج الحائض والمتعدة عن شبهة بعل ولا تحمل له (فإن وطئ فلا حد) (وإن اعتقد حرمة خروجا من

أى الأمة ، وقوله بأن تطلق آخر حيضها فيه ما قلناه أيضا (قوله حل على الحيض) أى حرة كانت أو أمة وإن أوجهم سياقه اختصاصه بالأمة (قوله وإن تمددت) أى امتدت (قوله ردّت) أى للدعوى أى ولا تنزع لاحتيال شبهة لها فيها ادعته (قوله أو غيرها) ومعلوم أنه مع العلم حرام (قوله فإن وطئ بعد قرء) أى في ذات الأقراء (قوله أو شهر) أى في ذات الشهور (قوله وله الرجعة إليه) أى إلى الوطء (قوله لا يستلزمه) أى حل الاستمتاع (قوله فإن وطئ فلا حد) وينبغي أن يكون الوطء صغيرة لا كبيرة ، وقوله ولا يعزّر بالبائس للمجهول

كما يعلم بمماقله (قوله ونقلا عن الروياني وأقره أنها لو قالت انقضت علقى الخ) عبارة الماوردى في حوايه : إذا ادعت انقضاء عدتها بالأقراء ، وذكرت عادتيا حيضا وطهرا سئلت هل طلقت حائضا أو طاهرا ، فإن ذكرت أحدهما سئلت هل وقع في أوله أم آخره ، فإن ذكرت شيئا عمل به ويظهر ما يوجب حساب العارفين في ثلاثة أقراء هل ماذكرته من حيض وطهر وأول كل منها وآخره ، فإن وافق ماذكرته من انقضاء العدة ما أوجبه الحساب من عاتق الحيض والطهر صدقت بلا بين ، إلا إن كذبها الزوج في قدر عادتيا في الحيض والطهر فيذكر أكثر مما ذكرته فيهما أو في أحدهما فله لإحلافها بلوغا كذبها ، وإن لم يوافق ماذكرته من انقضاء العدة ما أوجبه حساب العارفين لم تصدق في انقضاء العدة انتهت (قوله ولم تكن حاملا) فلا أثر هذا عن كلام المتن بأن يقول واستأنفت الأقراء أو غيرها الخ بأن لم تكن حاملا لأنه تصوير له كما هو واضح (قوله بأن حملت من وطئه الخ) الصواب حذفه وإبداله بالأشهر كما صنع حج لما سيذكره قريبا من قوله ولو حملت من وطئه الخ

خلاف القائل بإباحته وحصول الرجعة به (ولا يوزر) على الوطء وغيره من مقدماته (إلا محقق تحريمه) بخلاف معتقد حله وجاهل تحريمه لإقدامه على ما يراه معصية ، وقول الزركشي : لا ينكر إلا جماع عليه سهو ، بل ينكر أيضا ما اعتقد القائل تحريمه كاصرحا به . ثم قد يشكل عليه من حيية أخرى وهو تصريحهم بأن العبرة بعقيدة الحاكم لا انهم ، فحيث لا يوزر الشافعي فيه وإن اعتقد تحريمه لأن الحنفى يعتقد حله والشافعى يوزر الحنفى إذا رفع له ، وإن اعتقد حله عملا بالقاعدة فكيف مع ذلك يصح إطلاق المصنف رحمه الله تعالى فليقيد بما لو رفع لمعتقد تحريمه أيضا (ويجب) لما بوطئه (مهر مثل إن لم يراجع) للشبهة ولا يتكرر بتكرار الوطء كما علم مما مر قبيل التشطير لاتحاد الشبهة (وكذا) يجب لما (إن راجع على المذهب) لأن الرجعة لا ترفع أثر الطلاق والطريق الثانى لا يجب في قول مخرج من نصه فيها لو ارتدت بعد الدخول فوطئها الزوج ثم أسلمت في العدة أنه لا يجب مهر ، وخرج قول في وجوبه من النص في وطء الرجعية والراجع تقرير النصين ، والفرق بينهما أن الإسلام يرفع أثر الخلط . إيقال : الرجعية زوجة فليجاب مهر ثان يستلزم إيجاب عقد النكاح لمهرين وأنه محال . لانا نقول : ليست زوجة من كل وجه لتزول العقد بالطلاق فكان موجهة الشبهة لا العقد (ويصح إيلاء وطء طلاق) ولو بمال ، فلو قال وله مطلقة رجعية وغير مطلقة كل امرأة لى طالق طلقت الرجعية . وكذا لو قال كل امرأة في عصمتى أخذنا من إطلاعهم أن الرجعية زوجة في حقوق الطلاق لما (ولعان ويؤثران) أى الزوج والرجعية

(قوله وغيره) أى كالفطر ، وإنما نص على الغير بعد نفي التزوير في الوطء للدفع توهم أن يقال لم يوزر على الوطء لأنه قيل إنه رجعية بخلاف غيره (قوله بخلاف معتقد حله) ظاهره ولو رفع لمعتقد تحريمه وينابيه قولهم العبرة بعقيدة الحاكم ، إلا أن يقال : لما كانت العقوبات تلزم بالشبهة جعل اعتقاد حله شبهة مانعة من التزوير ثم رأيت قوله الآتى فحيث الحنفى لا يوزر الشافعى الخ ، لكن قوله فليقيد بما لو رفع لمعتقد تحريمه أيضا فيفيد أن كلاما من الواطئ والحاكم يعتقد التحريم فلا يفيد مقصوده من أن الحنفى يوزر الشافعى لأن الحنفى لا يعتقد حرمة ، ومن ثم أطال سم على حجج في منع كون الشافعى يوزر الحنفى بما يتنبى الوقوف عليه ، ثم قال : فالوجه الأخذ بما أفادته عبارتهم هنا من أن معتقد الحل كالحنفى لا يوزر فليحرر اه . ونقل عن التعقبات لابن العماد التصريح بما قاله سم ، وفرق بين حد الحنفى إذا شرب النبيذ وبين علم تعزيره على وطء المطلقة رجعيًا بأن الوطء عنده رجعة فلا يوزر عليه كما أنه إذا نكح بلاولى ورفع للشافعى لا يبعده ولا يوزره (قوله وجاهل) أى وفاعل جاهل الخ (قوله وهو تصريحهم) لم يقل وهى مراعاة للخبر وهو قوله تصريحهم وكذا كل موضع وقع فيه التضمير بين مونت ومذكر الأولى فيه مراعاة الخبر (قوله فحيث) أى حين إذ قلنا بالقاعدة (قوله الحنفى لا يوزر) هذا في غاية الإشكال ، ويلزم عليه تعزير من وطئ في نكاح بلاولى ولا شهود من أتباع أى حنيفة أو مالك ، وتعزير حتى صلى بوضوء لانية فيه أو وقد مس فرجه ، ومالكي توفى بماء قليل وقعت فيه نجاسة لم تغيره أو بمسعمل أو ترك قراءة فاتحة خاف الإمام ، ولكن ذلك في غاية الإشكال لاسيما إليه وما أظن أحدا يقوله . وأما القاعدة التى ذكرها فعلى تسليم أن الأصحاب صرحوا بها فبعتين فرضها في غير ذلك وأمثاله ، وبالحلمة فالوجه الأخذ بما أفادته عبارتهم هنا من أن معتقد الحل كالحنفى لا يوزر اه سم على حجج (قوله فليقيد الخ) معتمد (قوله طلقت الرجعية) أى كثيرها (قوله لو قال كل امرأة في عصمتى الخ) وعليه فلو حلف بالطلاق الثلاث أنها إن فعلت كذا لا يقيها له على عصمته لم

(قوله والشافعى يوزر الحنفى إذا رفع له) هذا مشكل مع قولهم لا يوزر إلا معتقد التحريم



كما قلناه لأن الرجعية زوجة في هذه الأحكام الخمسة بنص القرآن كما من من الشافعي ، وسيأتي أنه لا يثبت حكم الظهار والإيلاء إلا بعد الرجعة ( وإذا ادعى العدة متفضية ) حلة حالية ( رجعة فيها فأنكرت فإن اتفقا على وقت الانقضاء كيوم الجمعة وقال راجعتك يوم الخميس ) مثلا ( فقالت بل السبت ) مثلا ( صدقت يمينها ) أنها لا تعلم أنه راجعها فيه لانقضاءها على وقت الانقضاء والأصل عدم الرجعة قبله ( أو ) اتفقا ( على وقت الرجعة كيوم الجمعة وقالت انقضت الخميس وقال بل ) انقضت ( السبت صدق يمينه ) أنها ما انقضت يوم الخميس لانقضاءها على وقت الرجعة والأصل عدم انقضاء العدة قبله ( وإن تنازعا في السبق بلا اتفاق ) على أحد ذينك ( فالأصح ترجيح سبق الدعوى ) لاستقرار الحكم بقول السابق ( فإن ادعت الانقضاء ) أولا ( ثم ادعى رجعة قبله صدقت يمينها ) أن عدتها انقضت قبل الرجعة لأنها لما سبقت بإدعائه وجب تصديقها بقبول قولها فيه من حيث هو فوقع قوله لغوا ( أو ادعاهما قبل انقضاء العدة فقالت ) بل راجعتني ( بعده ) أي انقضاتهما ( صدق ) أنه راجعها قبل انقضاتهما لأنه لما سبق بإدعائها وجب تصديقها لأنه يملكها فصحت ظاهرا فوقع قولها بعد ذلك لغوا ، ومثل ذلك ما لو علم الترتيب دون السابق منهما فيحلف هو أيضا لأن الأصل بقاء العدة . والثاني قول الزوج استبقاء لنكاح . والثالث قولها لأنه لا يطلع عليه إلا من جهتها . والرابع يفرع بينهما فيقدم قول من خرجت قرحته ، ثم ما ذكر من إطلاق تصديق الزوج فيها إذا سبق هو مافى الروضة كالشرح الصغير وهو المعتمد ، وإن ذكر في الكبير عن الثقال والبنوى والمتولى أنه يشترط ترانخي كلامها عنه فإن اتصل به فهي المصدقة لأن الرجعة قولية فقوله راجعتك كأنشأتها حالا وانقضاء العدة ليس بقوله قولها انقضت عدتي إخبار عما تقدم فكان قوله راجعتك صادف انقضاء العدة فلا يصح ، وهل المراد سبق الدعوى عند حاكم أولا ؟ قال ابن عجيل : نعم . وقال إسماعيل الحضرمي : يظهر من كلامهم أنهم لا يريدونه . قال الزركشي : وهو الظاهر : وتبعهم الولي الرافعي وغيره ، هذا

يخلصه الطلاق الرجعي لأنها لم تخرج به عن عصمتها فليراجع ويحتمل خلافه وهو الأقرب حلا للعصمة على العصمة الكاملة ، وقد اختل الطلاق المذكور ، وينبغي أن مثل على عصمتي على نفي فليراجع ، وفي حج هنا ما يؤيد الأول ما لم يقل أردت العصمة الحقيقية ( قوله على أحد ذينك ) أي وقت الانقضاء ووقت الرجعة ( قوله ومثل ذلك ) أي في تصديقه ( قوله ما لو علم الترتيب ) أي بين المدعين اه سم على حج ( قوله أنهم لا يريدونه ) أي الحاكم وقوله قال الزركشي الخ معتمد ( قوله أهم من ذلك ) أي من أن يكون عند حاكم أو غيره ولو كان

( قوله بنص القرآن ) عبارة الجلال المحلى : والفرض من جميعهم الخمس هنا الإشارة إلى قول الشافعي رضي الله عنه الرجعية زوجة في خمس آيات من كتاب الله تعالى : أي آيات المسائل الخمس المذكورة انتهت ( قوله فيحلف هو أيضا ) قد يتوقف في تصوير حقه مع علم علمه ، وعبارة الروض وشرحه : وإن اعترفا بترتبها وأشكل السابق قضى له لأن الأصل بقاء العدة وولاية الرجعة انتهت ، وعبارة العباب : ولو قالنا نعلم ترتب الأمرين ولا نعلم السابق فالأصل بقاء العدة وولاية الرجعة انتهت . وسيأتي في كلام الشارح أنها لو قالنا لا نعلم سبقا ولا معية فالأصل بقاء العدة وولاية الرجعة . وفي حواشي الصفحة مائنه : قوله ما لو علم الترتيب : أي بين المدعين اه . ولعله بحسب ما فهمه وإلا فهو لا يوافق ما مر عن الروض والعباب فليراجع ( قوله والثاني قول الزوج ) هو على حلف مضاف : أي ترجيح قول الزوج ( قوله وقال إسماعيل الحضرمي يظهر الخ ) أشار والد الشارح في حواشي

( ١ ) ( قول الحق : قوله أهم من ذلك ) ليس في نسخ النهاية التي بأيدينا أهم الخ ، وإنما هو في نسخة اه .

كله إن لم تنكح ، وإلا فإن أقام بينة بالرجعة قبل الانقضاء فهي زوجته ، وإن وطئها الثاني ولما عليه بوطئه مهر مثل وإن لم يقمها فله تحليفها وإن لم يقبل إقرارها له على الثاني ، وله الدعوى على الزوج أيضا لأنها في حياته وفراشه على ما نقله في الروضة عن قطع الحمل وغيره من العراقيين وجزم به ابن المقرئ هنا ، لكن نقل فيها مقابله عن تصحيح الإمام لأنها ليست في يده من حيث هي زوجة ولو أمة ، ويناسب ما مر فيها لو زوجها وليان من اثنين وادعى أحد الزوجين على الآخر سبق نكاحه . قال الشيخ : ويجب بأنهما متفقان على أنها كانت زوجة للأول بخلافهما ثم ، ولو أقرت أو نكلت فحلف غرمت له مهر المثل لأنها أحالت بإذنها في نكاح الثاني ، أو بتسكينها له بين الأول وحقه ، أو ادعى على مزوجة أنها زوجته فقالت كنت زوجتك فطلقتني جعلت زوجة له لإقرارها إن حلف أنه لم يطلق ، والفرق بينهما اتفاقهما في الأولى على الطلاق ، والأصل عديم الرجعة بخلافه هنا . نعم إن أقرت أولا بالنكاح الثاني أو أذنت فيه لم تنزع منه كما لو نكحت رجلا بإذنها ثم أقرت برضاع محرم بينهما لا يقبل إقرارها ، وكما لو باع شيئا ثم أقر بأنه كان ملك فلان لا يقبل إقراره ، ذكره البغوي ، وقيله البلقيني فقال : يجب تقييده بما إذا لم تكن المرأة أقرت بالنكاح لن هي تحت يده ولا يثبت ذلك بالبينة ، فإن وجد أحدهما لم تنزع منه جزما ( قلت : فلان ادعى ما ) بأن قالت انقضت علقى مع قوله راجعتك ( صدقت بيمنها ، والله أعلم ) لأن الانقضاء مما يعسر الإشهاد عليه بخلاف الرجعة ، ولو قال لا تعلم سابقا ولا معية فالأصل بقاء العدة وولاية الرجعة ولا يتأني ما مر قولم لو ولدت وطلقها ، واختلفا في السابق أنهما إن اتفقا على وقت أحدهما فالعكس مما مر ، فإذا اتفقا على وقت الولادة صدق أو الطلاق صدقت وذلك لاتحاد الحكمين بالعمل بالأصل فيهما وإن كان المصدق في أحدهما غيره في الآخر ، وإن لم يتفقا حلف الزوج لاتفاقهما هنا على انحلال العصمة قبل انقضاء العدة ونم لم يتفقا عليه قبل الولادة فعوى جانب الزوج ( ومضى ادعاها ) أى الرجعة ( والعدة باقية ) جملة حالية أيضا باتفاقهما وأنكرت ( صدق ) بيمينه لقدرته على إنشائها ومن ملكه ملك الإقرار ، وهل دعواه إنشاء لها أو إقرار

الغير من آحاد الناس ( قوله إن لم تنكح ) أى تزوج بغيره ( قوله ولما عليه ) أى الثاني ، وقوله وله الدعوى الخ معتمد ، وقوله وفراشه عطف تفسير ( قوله نقل فيها ) أى الروضة ( قوله غرمت له ) أى للأول قضيت أنها لو لم تأذن بأن زوجت بالإيجاب ولم تمكن لاتنزع شيئا ادهم على حجج . وصورة كونها تزوج بالإيجاب مع كونها مطلقة طلاقا رجعيا أن تستدخل مائه المحترم أو يطأها في الدبر أو في القبل ولم تزل بكارتها ( قوله لم تنزع منه ) أى الثاني ( قوله لا يقبل إقرارها ) أى بالرضاع ( قوله يقبل إقراره ) أى ولو كان في مدة الحيار له وطريقه إذا أراد التخلص أن يفسخ ( قوله وقيله البلقيني ) وفي نسخة : وأشار إليه القاضي وكلنا البلقيني فقال : يجب تقييده بما إذا لم النكح ، وهذه أوضح مما في الأصل ( قوله فإن وجد أحدهما ) أى الإقرار أو الإذن في النكاح ( قوله ولا يتأني ما مر ) أى من التصفيح في قول المصنف وإذا ادعى والعدة باقية الخ ( قوله فإذا اتفقا على وقت الولادة ) كيوم الجمعة وقال طلقت السبت فالعدة باقية ولى الرجعة فقالت بل طلقت الخميس ، وقوله أو الطلاق : أى كيوم الجمعة وقال الولادة الخميس وقالت السبت ، ادهم على حجج ( قوله وذلك ) توجيه لعدم المناقاة ( قوله وإن كان المصدق في أحدهما ) أى هذه المسئلة والسابقة في قول المصنف وإذا ادعى الخ ( قوله ومن ملكه ) أى الانشاء

شرح الروض إلى تصحيحه ( قوله ولا يثبت ذلك ) أى إقرارها ( قوله باتفاقهما ) متعلق بقول المصنف باقية ( قوله وهل دعواه إنشاء لها ) هذا لا يتأني مع قوله بيمينه عقب المتن لأنه لا يحتاج إلى الجين إلا إن جعلناه إقرارا

بها ؟ وجهان ، رجح ابن المقرئ فيما للأسنوى الأول والأخرى الثاني . وقال الإمام : لا وجه لكونه إنشاء وهذا هو الوجه ، وفي كلام الشارح إجماع ترجيح الثاني . أما بعد العدة وقد أنكرتها من أصلها فهي المصلحة إجماعا ، ومقتضى إطلاقه تصديقه بلا عين ، وفصل الماوردى فقال : إن لم يتعلق به قبل الرجعة حتى فلا يمين عليه . وإن تعلق به كما لو كان وطئها قبل إقراره بالرجعة فطالبته بالمهر فأنكرو وجوبه وادعى الرجعة قبله حلف ( ومضى أنكرتها وصدقت ثم اعترفت ) بها قبل أن تنكح ( قبل اعترافها ) لأنها جعلت حقا له ثم اعترفت به لأن الرجعة حق الزوج ، وفارق ما لو ادعت أنها بنت زيد أو أخته من رضاع ثم رجعت وكذبت نفسها لا يقبل منها بادعائها هنا تأييد الحرمة فكان أقوى وبأن الرضاع يتعلق بها فالظاهر أنها لا تنكر به إلا عن ثبت وتحقيق . بخلاف الرجعة فلأنها قد لا تنشر بها ثم تنشر ، وبأن النفي قد يستصحب به العلم الأصلي ، بخلاف الإثبات لا يصدر إلا عن ثبت وبصورة غالبا فامتنع الرجوع عنه كسائر الأفكار . قاله الإمام ، وبني عليه أنها لو ادعت أنه طلقها فأنكر ونكل عن إيمين فحلفت ثم كذبت نفسها لم يقبل وإن أمكن لاستناد قولها الأول إلى إثبات ولناكد الأمر بالدعوى عند الحاكم ( وإذا طلق الزوج ( دون ثلاث وقال وطئت ) زوجتي قبل الطلاق ( فللرجعة وأنكرت ) وطأه ( صدقت يمين ) أنه ماوطئها ولا رجعة له ولا نفقة لها ولا سكنى لأن الأصل عدم الوطء ، وإنما قبل دعوى عين ومول له لثبوت النكاح وهي تريد إزالته بدعواها والأصل عدم مزيله . وهنا قد تحقق الطلاق وهو يدعي مثبت الرجعة قبل الطلاق والأصل عدمه ، وليس له نكاح أختها ولا أربع سواها مواخلة بإقراره ( وهو مقرر لها بالمهر فلأن قبضته فلا رجوع له ) لأنه مقرر باستحقاقها لجميعه ( وإلا ) بأن لم تكن قبضته ( فلا تطالبه إلا بنصف لإقرارها أنها لا تستحق غيره ، فلو أخذته ثم أقرت بوطئه لم تأخذ النصف الآخر إلا بإقرار ثان منه ، هذا في صدق دين ، أما عين امتنع من قبول نصفها فيلزم بقبوله أو إقرارها منه : أى تملكه كما يطريقه بأن يتطلب به الحاكم نظير مامرر في الوكالة ، فإن صم النجى أن القاضى يقسمها فيعطى نصفها ويوقف النصف الآخر تحت يده إلى الصلح أو البيان ، ولو كانت المطلقة رجسيا أمة واختلطا في الرجعة صدقت يمينها حيث صدقت لو كانت حرة ، ولا أثر لقول سيدها على المذهب المنصوص ، ولو قال أخبرتنى مطلقا بانقضاء عدتها فراجعها مكذبا لها أو لامصدقها

( قوله وهذا هو الأوجه ) أى فيكون إقرارا وينفى عليه أنه إن كان كاذبا لم تحمل له باطنا ( قوله وفصل الماوردى ) المعتمد ما تقدم من التقييد يمينه ( قوله ومضى أنكرتها ) أى ولو عند حاكم .

[ فرع ] قال الأشمورى في بسط الأنوار : لو أخبرت المطلقة بأن عدتها لم تنقض ثم أكذبت نفسها وادعت الانقضاء والمدة محتملة رجعت في الحال ( قوله لا يقبل منها بادعائها هنا ) في قوله بنت زيد أو أخته ( قوله إلا عن ثبت ) أى دليل وقوله وتحقق عطف مغاير ( قوله وبني عليه ) أى على قوله وبأن النفي الخ ( قوله ولناكد الأمر ) قضيته أنه لو وقع النزاع في الرجعة عند حاكم وصدقت في إنكارها لا يقبل تصديقها بعد . وهو خلاف ما اقتضاه إطلاق قول المصنف ومضى أنكرتها وصدقت الخ ، وعليه فالتعليل بالنفي هو المعكوك عليه ( قوله ومول له ) أى الوطء ( قوله امتنع من قبول نصفها ) أى بأن قال لا أستحق فيها شيئا لكون الطلاق بعد الوطء وقالت هى بل لك النصف لكون الطلاق قبل الوطء فالعين مشتركة وامتنع من قبولها الخ ( قوله صدقت لو كانت حرة )

كما هو ظاهر وبعد جزم بما يفيد أنه إقرار لا ينسجم قوله وهل دعواه الخ كما لا يخفى ( قوله ومقتضى إطلاقه تصديقه الخ ) أى وهو ضعيف كالتفصيل الذى بعده كما علم من تقييده المتن بقوله يمينه .

ولا مكلفا لما تم اعترفت بالكلب بأن قالت لم تكن اتقضت صحت الرجعة ، أو سأل الرجعية الزوج أو نأيه عن اتقضائها لزمها إخباره كما في الاستصماء بخلاف الأجنبي لو سألها في أوجه القولين .

## كتاب الإيلاء

مصدر آلى : أى حلف ، وهو لغة : الحلف بدليل قراءة ابن عباس ؛ - الذين يقسمون من نساءهم - قال الشاعر :

وأكلب ما يكون أبو الخي إذا آلى يمينا بالطلاق

وكان طلاقا في الجاهلية فغير الشارع حكمه ، وخصه بقوله ( هو حلف زوج يصح طلاقه ) باقة أو صفة له بما يأتي في الإيمان أو بما ألحق بذلك مما يأتي ( يجتمعن من وطئها ) أى الزوجة ولو رجعية ومتحيرة لاحتمال الشفاء ، ولا تضرب المدة إلا بعد الشفاء وعمره لاحتمال التحلل بحصر وغيره كما قاله الزركشى ، وقياس ما مر عنه في الأولى أن لا تضرب المدة إلا بعد التحلل والتكثير وصغيرة بشرطها الآتى سوله قال في القرج أم أطلق ، وسواء أقيد بالوطء الحلال أم سكت عن ذلك ( مطلقا ) بأن لم يقيد بمدة وكلنا إن قال أبدا أو حتى أموت أنا أو زيد أو نحوى ، ولا

أى كأن اتفقا على وقت الاتقصاء وانطلقا في الرجعة الخ ( قوله صحت الرجعة ) ولا يشكل على هذا ما مر من أنها لو ادعت الطلاق وأنكر الزوج فحلقت هى ثم أكذبت نفسها حيث لا يقبل لأنه بحلفها ثم ثبت الطلاق وهى تريد ربه ، وما هنا الحاصل منها مجرد دعوى اتقصاء المدة ولم يصدقها فيه والقول قوله في ذلك ، فرجوعها عن دعوى الاتقصاء واعترافها بعد الاتقصاء لم يغير الحكم الذى تثبته بقول الزوج لم ينقض ( قوله لزمها إخباره ) أى ليخبر بذلك ماله من جواز الرخصة وما عليه من النفقة والكسوة والسكنى وغير ذلك .

## كتاب الإيلاء

( قوله قراءة ابن عباس ) قد يشعر بأن أهل اللغة لم يصحروا بأن معناه ذلك وليس مرادنا ، ففي المختار آلى يولى إيلاء : حلف ( قوله من نساءهم ) وعليه فيكون ( قوله تربص ) مبتدأ حلف خبره : أى لم تربص أربعة الخ ( قوله وأكلب ما يكون ) أى أكلب أحواله إذا حلف بالطلاق ( قوله أو بما ألحق بذلك مما يأتي ) أى من كل ما يملك التزامه على امتناعه من الوطء خوفا من لزوم ما ألزمه بالوطء ( قوله إلا بعد الشفاء ) أى وبعد الرجعة ( قوله وقياس ما مر ) أى من أنها لا تضرب المدة إلا بعد الشفاء ، وقوله عنه : أى الزركشى ، وقوله في الأولى هى قوله ومتحيرة الخ ( قوله إلا بعد التحلل ) أى في المحرمة والتكثير : أى في المظاهر منها ، وقد يقال المانع في المظاهر من جانب ، وهو متمكن من التكثير وإن لم يكن قوريا فيغلظ عليه بضرب المدة من الحلف لعدم تكثيره ،

## كتاب الإيلاء

( قوله وخصه بقوله ) كان الأصوب أن يقول وخصه بما تضمنته قوله ( قوله كما قاله الزركشى ) يعنى في المتحيرة والمحرمة ليتأتى له قوله وقياس ما مر عنه في الأولى ( قوله والتكثير ) يعنى في المظاهر منها وكأنه توهم

يرد ذلك على المصنف لأنه لاستبعاده نزل منزلة الزائد على الأربعة ، ولو قال لا أطأ ثم قال أودت شهرا مثلا دين (أوفوق أربعة أشهر) ولولملاحظة لقوله تعالى - للذين يؤثرون من نسائهم الآية - وإنما عدى فيها بمن ، وهو إنما يعدى بعلى لأنه ضمن معنى البعد كأنه قيل يؤثرون سبعين أنفسهم من نسائهم ، وقيل من النسبية : أى يحفظون بسبب نسائهم وقيل بمعنى على أو فى على حلف مضاف فيهما : أى على ترك وطء وطء نسائهم ، وقيل من زائلة ، والتقدير يؤثرون أى يمتزلون نسائهم ، أو إن آلى يتعدى بعلى ، ومن ثم قال أبو البقاء نقلا عن غيره : إنه يقال آلى من امرأته وعلى امرأته ، وفائدة كونه موليا فى زيادة للحظة مع تعلم الطلب فيها لانحلال الإيلاء بمضيها إثم ثم المولى بإيلائها وإياسها من الوطء تلك المدة فخرج بالزوج حلف أجنبي وسيد فمين غضة كما يأتى ، ويصح طلاقه الشامل للسكران والمرضى بشرطه الآتى والعبد والكافر والصبي والمجنون والمكروه . . وبليتمتن الذى لا يقال عادة إلا فى ما يقدر عليه العاجز عن الوطء بنحو جب أو شلل أو رتق أو قرن أو صغر فيها بقيد الآتى فلا إيلاء لانتهاء الإيلاء . وبما قرر اندفع إيراد هذا على كلامه بأنه غير مانع لدخول هذا فيه على أنه سيصرح بذلك وبوطئها خلفه على ترك التمتع بغيره وبقي الفرج إلى آخره حلفه على الامتناع من وطئها في الدبر أو الحيض أو النفاس أو الإحرام فهو محض يمين ، فإن قال لا أجامعك إلا فى نحو الحيض أو نهار رمضان أو المسجد فوجهان ، أرجحهما لا . وبه جزم السرخسى والرافعى فى الصغير فى صورتي الحيض والنفاس ومثلها البقية وبفوق أربعة أشهر الأربعة فأقل لأن المرأة تصبر عن الزوج أربعة أشهر ثم يغنى صبرها أو يقل . ولو حلف زوج المشرقة بالمغرب لا يطؤها لم يكن موليا كالإيلاء من صغيرة . وقال البلقيني : يكون موليا لاحتمال الوصول على خلاف

وهو واجب عليه (قوله لاستبعاده) أى فى النفوس (قوله ولو بلحظة) عبارة شيخنا الزيادى : قوله على أربعة أشهر : أى بزم يتأتى فيه المطالبة والرفع إلى الحاكم اهـ . لكن هذا يخالف بقول الشارح الآتى : وفائدة كونه موليا زيادة اللحظة الخ (قوله إثم المولى) وهو كبيرة على مافى الزواجر . قال سم على حج : عدى فى الزواجر الإيلاء من الكبائر ، ثم قال : وعدى لهذا من الكبائر غير بعيد وإن لم أر من ذكره اهـ . لكن نقل عن الشارح أنه أنه صغيرة وهو أقرب (قوله فهو محض) وفى نسخة بأن قيد نفي وطئها بحالة حيضها فلا يتأتى مامر فهو محض الخ ، ومراده بما مر قوله وسواء أقيد بالوطء الحلال أم سكت عن ذلك (قوله فهو محض يمين) أى وليس إيلاء فليس لما مطالبته بالوطء بعد أربعة أشهر ، ومنى وطئ حنث ولزمه ما التزمه (قوله أرجحهما لا) أى لا يكون موليا خلافا لحج ، ووجهه أنه إذا وطئ فى شيء مما ذكر حصل به الفينة وإن حرم وطؤه

أنه قلحها أيضا عن الزركشى أو أنه ذكرها وأسقطها النساخ (قوله دين) أى إن كان الحلف بالطلاق كما هو ظاهر (قوله لقوله تعالى للذين يؤثرون الخ) لا يخفى أن الذى فى الآية إنما هو حكم الإيلاء بعد وقوعه وليس فيها تعرض لحقيقة الإيلاء التى الكلام فيها والذى فى كلام غيره إنما هو ذكر الآية استدلالا عاما بالباب وعبارة الحلال المحلى كغيره والأصل فيه قول تعالى الخ (قوله للنسبية) محمىء من النسبية غريب ولعله أراد بها التعليل على أن المعنى قد لا يظهر عليه فليتأمل (قوله فى ترك وطء) انظر مامعنى الظرفية هنا على أن هذا لا يلائم قوله قبله وهو إنما يعدى بعلى (قوله أى يمتزلون) أى على سبيل المجاز من إطلاق السبب على المسبب ، ثم لا يخفى أن التفسير يمتزلون يصلق بما إذا لم يكن حلف (قوله من امرأته وعلى امرأته) هذا إنما يتم إن كان قوله من امرأته بمعنى على وإلا فالظاهر أن معنى الأول حلفه بطلاق امرأته على شيء آخر فليراجع (قوله أو نهار رمضان) لعل محله إذا كان بينه وبين رمضان دون أربعة أشهر (قوله قال البلقيني لو حلف الخ) كذا فى حواشى والده ، لكن فى نسخة

العادة ولا تضرب المدة إلا بعد الاجتماع ، ولو آلى مرتد أو مسلم من مرتدة فعنق فتعقد العيّن ، فإن جمعهما الإسلام في العدة وكان قد بقى من المدة أكثر من أربعة أشهر فهو مول وإلا فلا والأربعة هلالية . فلو حلف لابطحها مائة وعشرين يوما حكم بكونه موليا حالا إذ الغالب عدم كمال الأربعة فكل شهر نقص تحققنا أنه مول وعلم من كلامه أنه له ستة أركان : محلف به ، وعليه ، ومدة ، وصيغة ، وزوجان وأن كلا له شروط لابد منها (والجديد أنه) أى الإيلاء (لا يختص بالحلف بالله تعالى وصفاته بل لو علق به) أى الوطء (طلاقا أو عتقا أو قال إن وطئتك فقه على صلاة أو صوم أو حج أو عتق كان موليا) لأنه يمنع نفسه من الوطء بما علقه به من وقوع الطلاق أو العتق أو التزام القرية كما يمنع نفسه بالحلف بالله تعالى ولكونه عينا لغة فشملة الآية ، والتقديم اختصاصه بالحلف بالله تعالى أو بصفة من صفاته لأنه المهود في الجاهلية الذين كان عندهم طلاقا ، وكالحلف الظاهر كانت على كظهور أى سنة فإنه إيلاء كما بقى ، أما إذا انحل قبلها كإن وطئتك فعلى معلوم هذا الشهر أو شهر كذا وكان ينقض قبل أربعة أشهر من العيّن فلا إيلاء . ولو كان به أو بها ما يمنع الوطء كرض فقال إن وطئتك فقه على صلاة أو صوم أو نحوهما . فقصدا به نلوا المجازاة لا الامتناع من الوطء ، فالظاهر كما قاله الأفرعى أنه لا يكون موليا ولا آثما ويصدق في ذلك كسائر نلور المجازاة وإن أبى ذلك إطلاق الكتاب وغيره (ولو حلف أجنبي) لأجنبية أو سيد لأمته (عليه) أى الوطء كواقه لأطولك (فيميز حضة) أى لا إيلاء فيها فيلزمه قبل النكاح أو بعده كخبرة بوطئها (فإن نكحها فلا إيلاء) تحكم عليه به فلا تضرب المدة وإن بقى من المدة عينا فوق أربعة أشهر وتأخذ لانقضاء الإضرار حين الحلف لاختصاصه بالزوج بنص من نسائهم (ولو آلى من رتقاء أو قرناء أو آلى محبوب) لم يبق له قدر الحشفة ومثله أشل كما مر (لم يصح) هذا الإيلاء (على الملتهب) إذ لا إيلاء منه حينئذ ، بخلاف الحصى والعاجز بمرض أو سنة والعاجزة لنحو مرض أو صغر يمكن الوطء معه في المدة المقدرة ، وقد بقى منها أكثر من أربعة أشهر لأن الوطء مرجو . ومن طرأ نحوجه بعد الإيلاء فإنه لا يبطل ،

(قوله كان موليا) معتمد ، وفي نسخة : لم يكن موليا كالإيلاء من صغيرة ، وما في الأصل هو الأقرب لما بقى في الصغيرة من أنه إذا بقى بعد إطلاقها الوطء ما يزيد على أربعة أشهر كان موليا (قوله إذ الغالب عدم نقصا) وفي نسخة عدم كمال الأربعة فكل شهر نقص تحققنا أنه مول a . وعله هي الصواب . وعليه فلو جماعت الأربعة كوامل على خلاف الغالب تبين عدم صحة الإيلاء بناء على أن العبرة بما في نفس الأمر (قوله فإنه مول) أى لزيادته على الأربعة (قوله أما إذا انحل) عتق ما فهم من قول المصنف أربعة أشهر (قوله فيلزمه قبل النكاح) أى ويكون بزنا أو شبه (قوله فإن نكحها فلا إيلاء) أى أو أعقها السيد وتزوج بها . ويمكن دخول هذه في قوله فإن نكحها الخ (قوله إذ لا إيلاء منه) قضيت أنه لا يتغير الحكم بزوال الرق والقرن لعدم قصد الإيلاء وقت الحلف لأن زوال

من الشارع مانعه : ولو حلف زوج المشرقة بالمغرب لا يطؤها لم يكن موليا كالإيلاء من صغيرة . وقال البلقيني : يكون موليا لاحتمال الخ ، ولعل هذا رجع إليه الشارع آخرها بعد ما تبين حواش والده (قوله ولا تضرب المدة إلا بعد الاجتماع) لعل الصورة أنه عين مدة أو أن الصورة أنه لا يمكن الوصول إليها أصلا في العادة فليراجع (قوله إذ الغالب عدم نقصا) كذا في نسخ ، والصواب ما في بعض النسخ عدم كمال الأربعة (قوله وأن كلا له شروط) لا يخفى أن ذلك إنما يعلم من كلامه السابق واللاحق (قوله ولكونه عينا الخ) هو تمثيل ثان (قوله وإن أبى ذلك إطلاق الكتاب) فيه بحث ، إذ هذه خارجة بقوله في التعريف بميتعن

ومرصة الإيلاء من الرجعية وإن حرم وطوعها لإمكانه برجعتها (ولو قال والله لا وطئتكم أربعة أشهر فلماذا مضت فوالله لا وطئتكم أربعة أشهر وهكذا) مرتين أو (مرارا) متصلة (فليس بمول في الأصح) لانحلال كل بمضي الأربع فتعذر المطالبة . نعم يأثم إنم مطلق الإيذاء دون خصوص إنم الإيلاء . والثاني هو مول لتحقق الضرر ، وخرج بقوله فوالله ماله حلفه بأن قال فلا وطئتكم فهو إيلاء قطعاً لأنها بمن واحدة اشتملت على أكثر من أربعة أشهر وبمتصلة ماله فصل كلا عن الأخرى : أي بأن تكلم بأجنبي وإن قل أو سكت أكثر من سكتة تنفس وهي فليس إيلاء قطعاً (ولو قال والله لا وطئتكم خمسة أشهر فلماذا مضت فوالله لا وطئتكم سنة) بالنون كما في الروضة وأصلها وبالفتوية : أي ستة أشهر ، وبه عبر في المحرر . قيل وهو الأول اهـ . وفيه نظر ، بل الأول أولى لما في الثاني من الإيهام الذي خلا عنه أصله بذكره المضاف إليه (فلا يلائن لكل) منهما (حكمة) فتطلبه بموجب الأولى في الخامس لأفيا بعده لانحلالها بمضيها وانتقاد مدة الثانية فيطالب بذلك بعد مضي أربعة أشهر ، وخرج بقوله فلماذا مضت ماله أسقطه كأن قال : والله لا أجامعك خمسة أشهر ، ثم قال : والله لا أجامعك سنة ، فإنيهما يتداخلان لتداخل مدتيهما واختلا بوطء واحد ، ويقول فوالله ماله حلفه فيكون إيلاء واحداً (ولو قيد) بينه على الامتناع من الوطء (بمستبعد الحصول في) الأشهر (الأربعة) عادة (كنزول عيسى صلى الله عليه وسلم) أو خروج الدجال أو ياجوج ومأجوج (فول) لأن الظاهر تأخره عن الأربعة فتعذر هي بقطع الرجاء وعلم به أن تحقق الامتناع كطلوع السياه كذلك بالأول . أما لو قيدها بنزوله بعد خروج الدجال فلا يكون إيلاء ، وعمله كما يحسه الولي العراقي إن كان ثاني أيامه أو أولها ولم يبق منه مع باقي أيامه الأربعين ما يكمل أربعة أشهر باعتبار الأيام المعهودة ، إذ يومه الأول كسنة حقيقة ، والثاني كشهر ، والثالث كجمعة كذلك وبقيتها كأيامنا كما صرح عنه صلى الله عليه وسلم مع أمره بأن الأول لا يكتفي فيه صلاة يوم وبأنهم يقدرون له ، وقيس به الثاني والثالث وبالصلاة غيرها فيقدر فيها أقدار العبادات والآجال وغيرهما كما مرّ أوائل الصلاة (وإن ظن حصوله) أي المقيد به (قبلها)

الرقن والقرن غير محقق ، بخلاف الصغير فإن زواله محقق الحصول (قوله لإمكانه برجعتها) أي وتحبس المدة منها كما يأتي (قوله فليس إيلاء) أي حيث قصد التأكيد أو أطلق أو الاستئناف وما يأتي له فيقول الظاهر من قوله ولو كرر يمين الإيلاء النع عليه فيها إذا تكررت الأيمان على شيء واحد ، بخلاف ما هنا فإن المحلوف عليه في الثانية مدة غير المدة الأولى فهي أيمان متعددة مطلقاً ولكنه ليس بإيلاء لعدم زيادة كل مدة على أربعة أشهر (قوله والثالث كجمعة كذلك) أي حقيقة

(قوله مرتين) لاموقع له مع قول المصنف وهكذا (قوله وبمتصلة النع) هنا دليل لكونه قيد قول المصنف مراراً بقوله متصلة كما هو كذلك في بعض النسخ . وإن كان في بعضها سائطاً فاعلم من الكتب (قوله قيل وهو الأول) أي في كتابنا بقرينة ما بعده (قوله بذكر المضاف إليه) لعلمه قال سنة أشهر (قوله أو خروج الدجال) عبارة التحفة قبل خروج الدجال ، وهو الذي ينسجم مع قوله الآتي أما لو قيدها بنزوله بعد خروج النع (قوله وعمله كما يحسه الولي العراقي إن كان ثاني أيامه النع) هذا معنى كما ترى على أن نزوله سيدنا عيسى إنما يكون في آخر يوم من أيام الدجال وانظر هل هو كذلك أو أن نزوله متوقع في كل يوم من أيامه وإن كان لا يقبله إلا في اليوم الأخير وعليه فلا يحتاج للتشديد يراجع (قوله مع أمره بأن الأول لا يكتفي فيه صلاة) في هذه العبارة تسامح لا يحنى إذ لا أمر هنا

أى الأربعة كنجىء المطر في الشتاء ( فلا ) يكون لإيلاء بل يمين عضمة ومحققة كجفاف الثوب أولا فلذا حلفه وإن كان في أصله ( وكلذا لو شك ) في حصول التقيد به قبل الأربعة أو بعدها كرضه أو مرض زيد أو قنومه من محتمل الوصول منه قبل الأربعة فلا يكون لإيلاء ( في الأصح ) حالا ولا بعد معنى الأربعة قبل وجود المعلق به لعدم تحقق قبضه الإيلاء أولا ، والثاني هو مول حيث تأخر التقيد به عن الأربعة أشهر فلها مطالبة لحصول الضرر لها بذلك . أما لو لم يحصل وصوله منه لبعد المسافة بحيث لا تقطع في أربعة أشهر فهو مول . نعم إن ادعى ظن قريبا حلف ولم يكن موليا بل حالفا ( ولقظه ) التقيد له وإشارة الأخرس به ( صريح وكتابة ) ومنها الكتابة كغيره ( فن صريحه تغيب ) حشفة أو ( ذكر ) أى حشفة إذ هي المراد منه ، بخلاف مالو أراد جميعه لحصول مقصودها بتغيب الحشفة مع عدم الحنث ( بخرج ) أى فيه ( ووطه وجماع ) ونيلك أى مادة نى ك وكلذا البقية ( واقتضاض بكر ) أى إزالة بكارتها ، نعم لو قال أردت بالجماع الاجتماع وبالوطه الدوس بالقدم وبالتقتضاض غير الوطه دين ، وعله إن لم يقل بكرى وإلا لم يدين في واحد منها مطلقا كالنيلك ، والمظاهر كما قاله الأذرى أنه يدين أيضا فيما لو أراد بالفرج الدبر لاحتمال اللفظ له هذا إن لم تكن غوراء . أما هي إذا علم حالها قبل الحلف فالحلف على عدم اقتضاها غير إيلاء على مقاله ابن الرزمة لحصول مقصودها بالوطه مع بقاء البكارة ، إلا أن يقال : القيمة في حق البكر تخالفها في حق الثيب كما يفهمه إيراد القاضي والنص اهـ . وهذا هو المعتمد لما يأتي أنه لا بد في القيمة من زوال بكارة البكر ولو غوراء نظير ماسر في التحليل وإن أمكن الفرق ، ومن ثم أتى الوالد رحمه الله تعالى بأشراط انتشار الذكر فيها كالتحليل ( والجلد أن ملامسة ومباينة وإتيانا وغشيانا وقرباناً ونحوها ) كإفضاء وس ( كتابات ) لاستعمالها في غير الوطه أيضا مع عدم اشتهاها فيه حتى المس وإن تكرر في القرآن بمعنى الوطه ، والقدم أنها صرائع لكثرة استعمالها فيه شرعا وعرفا ، ولو قال لا أجامعك إلا جماع سوء وأراد الجماع في الدبر أو فيها دون الفرج أو بدون الحشفة كان موليا ، وإن أراد الجماع الضعيف أو لم يرد شيئا لم يكن موليا ، أو والله لا أغتسل عنك ولأرد ترك الفسل دون الجماع أو ذكر أمرا محتملا كأن لا يمكنك بعد الوطه حتى ينزل واعتقد أن الوطه بلا إزال لا يوجب الفسل أو أراد أنى أجامعها بعد جماع غيرها قبل ولم يكن

( قوله ومحققة ) أى الحصول ( قوله فهو مول ) لا يقال هنا عين ما تقدم عن البلقنى لأننا نقول ذلك مفروض فيها لو كان الزوج بالمشرق وهي بالمغرب ، ومن ثم قال ولا تضرب المدة إلا بعد الاجتماع وما هنا مصور بما إذا كان معها في محل الحلف فحلف لا يوطأ حتى يقدم زيد من علة كذا ( قوله بخلاف مالو أراد جميعه ) قضيته أنه لو أطلق كان موليا حلا للذكر على الحشفة وهو قضية قوله قبل أى حشفة إذ هي المراد منه وأنه إذا قال أردت جميع الذكر قبل منه ظاهرا ( قوله أى مادة ) أى ما تتركب منها سواء كان ما ضيا أو مضارعا أو غيرها ( قوله أما هي ) أى الغوراء ( قوله وهذا هو المعتمد ) أى فيكون موليا إذ لا تحصل القيمة إلا بزوال البكارة ( قوله وقرباناً ) بكسر القاف ، ويعجز ضمها ( قوله انتشار الذكر فيها ) أى القيمة ( قوله إلا جماع سوء ) أى يسوء المرأة حيث لم يحصل مقصودها من مدة الجماع ( قوله أو بدون الحشفة كان موليا ) هذا قد يشكل بما مر من أنه لو قال لا أجامعك إلا في نحو الحيف أو نهار رمضان أو المسجد لا يكون موليا ، وقد يفرق بأنه مع إرادة الجماع في الدبر بما ذكر أو نحوه حلف على الامتناع من الجماع في القبل مطلقا ، وفيها لو حلف لا يجماع إلا في حيف حلف على ترك الجماع في غير الحيف ولم يحلف على عدم الجماع في الحيف ونحوه ، فإن فرض وطؤه في نهار رمضان أو نحو الحيف لا يلزمه كفارة لجهنمه ويحصل به مقصود المرأة وإن أثم نهارا وكان موليا في الأول دون الثاني ( قوله وإن أراد الجماع الضعيف ) أى بأن يكون غير شديد في الخروج والدخول



موليا ، أو والله لأجامع فرجك أو نصفك الأسفل قول ، بخلاف باقى الأعضاء كلا أجامع بك أو رجلك أو نصفك الأعلى أو بعضك أو نصفك لم يكن موليا مالم يرد بالبعض الفرج والنصف النصف الأسفل ، أو والله لأبعدن أو لأخين عنك أو لأغطينك أو لأطيلن تركى لجامعك أو لأسوانك فيه كان صريحا فى الجامع كناية فى المدة ، أو والله لا يجتمع رأسا على وسادة أو تحت سقف كان كناية إذ ليس من ضرورة الجامع اجتماع رأسهما على وسادة أو تحت سقف (ولو قال إن وطئتك فعبدى حر فزال ملكه ) يبيع لازم من جهته أو غيره ( عنه زال الإيلاء ) وإن عاد للملك لعدم ترتب شيء على وطئه ( ولو قال ) إن وطئتك ( فعبدى حر عن ظهارى وكان ) ظاهرا وعاد ( قول ) لأنه قد لزمه المتق عنه فصجيله ووبطه بمعين زيادة التزمها بالوطء على موجب الظهار وإن وقع عنه لو وطئ فى المدة أو بعدها فكان كالإجماع أصل الحق ( وإلا ) بأن لم يكن قد ظهر ( فلا ظهار ولا إيلاء باطنا ) لكذب ( ويحكم بهما ظاهرا ) لإقراره بالظهار فيحكم بإيلائه وبوقوع الحق عن الظهار ( ولو قال ) إن وطئتك فعبدى حر ( عن ظهارى إن ظهرت فليس بمول حي يظاهر ) لأنه لا يبرمه بالوطء شيء قبل الظهار لتعلق الحق به مع الوطء ، فإذا ظاهر صار موليا وحيث يتحقق بالوطء فى مدة الإيلاء وبعدها لوجوب المعلق به لكن لاجن الظهار انضافا لسبق لفظ التعلق له . والحق إنما يقع عنه بلفظ يوجد بعده ، وبمت الرافى فيه بأنه يبنى أن يراجع ويعمل بمقتضى إرادته أخذنا من قولهم فى الطلاق لو علقه بشرطين فلا حطف ، فإن قدم الجزء عليهما أو أخره عنهما اعتبر فى حصول المعلق وجود الشرط الثانى قبل الأول ، وإن توسط بينهما كما هنا ورجع ، فإن أراد أنه إذا حصل الثانى تعلق بالأول لم يمتد العبد إن تقدم الوطء ، أو أنه إذا حصل الأول تعلق بالثانى عتق اه . وأحق السبكي بتقدم الثانى على الأول فى قوله الرافى مقارنة له ، وسكت الرافى عما لو تطلعت مراجعته أو لم يرد شيئا

( قوله كناية عن المدة ) أى فإن قصد بذلك أربعة أشهر فاعل لم يكن لإيلاؤه أن أراد فوق أربعة أشهر كان إيلاؤه أن أطلق فينبى أن يكون إيلاء أيضا لأنه حيث كان صريحا فى الجامع يكون بمنزلة والله لا أطأ وهو لو قال ذلك كان موليا هذا وينبى النظر فى كون ذلك كناية بعد كونه صريحا فى الجامع مع قولهم فى والله لا أطأ فإنه يحمل على التأييد ( قوله فزال ملكه يبيع ) أى بجميعه ، ونقل بالدوس خلافاً ذلك فاحلوه ( قوله لازم من جهته ) أى البائع بأن باعه بتا أو بشرط اختيار للمشتري ( قوله فإذا ظاهر ) أى بأن يقول أنت على كظهر أى ( قوله لكن لاجن ) أى فيكون مجانا وكضارة الظهار باقية ( قوله لفظ التعلق له ) أى الظهار ( قوله وبمت الرافى فيه ) أى فى حصول الحق بالوطء لاجن الظهار ( قوله قبل الأول ) وقد نظم ذلك صاحب من الوجهة فقال :

وطائق إن كلمت الله دخلت إن أولا بعد أخير خلعت

( قوله إذا حصل الثانى ) أى الظهار ، وقوله تعلق : أى الجزء ، وقوله بالأول : أى الوطء ( قوله تعلق بالثانى )

( قوله مالم يرد بالبعض الفرج ) ينبى أن مثله ما إذا أطلق لحصول الخنث بالفرج كما هو ظاهر وكذا يقال فى النصف إذ هو عند الإطلاق يصدق بكل نصف ( قوله أو لأسوانك فيه ) انظره مع قوله المار ولو قال لا أجامعك لإجماع سوء ( قوله على موجب الظهار ) متعلق بزيادة

والأوجه كما أفاده الشيخ في شرح منبهه أنه يكون موليا إن وطئ ثم ظاهر على قياس ما فسر به قوله تعالى - قل يا أيها الذين هادوا إن زعمتم - الآية لأن الشرط الأول شرط الحمله الثاني وجزائه ، ويعتبر عن الأصحاب بأن كلامهم في الإيلاء المقصود منه ما يصير به موليا وما لا يصير ، وأما تحقيق ما يحصل به العتق ( فلما جاء بطريق العرض والمقصود غيره فيوضح تحقيقه مما ذكره في الطلاق ، ويتفرع عن ذلك مسئلة الإيلاء ، فحيث اقتضى التعليق تقديم الظهار وتعليق العتق بعده بالوطء كان إيلاء وإلا فلا ، وذلك الاقتضاء قد يكون بنية المولى وقد يكون بقرينة في كلامه وقد يكون بمجرد دلالة لفظية ( أو قال ( إن وطئت فضررتك طالق قول ) لأن طلاق الفسرة الواقع بوطء المخاطبة بفسره . قال الزركشي : ومثله إن وطئت ففعل طلاق ضررتك أو طلاقك بناء على ما جريا عليه في النذر أن فيه كفارة يمين لكنهما جريا هنا على أنه لا يجب به شيء فحيث لا إيلاء له ( فإن وطئ ) في المدة أو بعدها ( طلقت الفسرة ) لوجود الصفة ( وزال الإيلاء ) إذ لا شيء عليه بوطئها بعد ولو قال إن وطئت فأنت طالق فله وطئها وعليه النزع بتغيير الحشفة في الفرج لوقوع الطلاق حيثئذ ، ولا يمنع من الوطء تعليق الطلاق لأنه يقع في النكاح والنزع بعد الطلاق ترك للوطء ، وهو غير محرّم لكونه واحدا ، وظاهر كلامهم وجوب النزع حيناً وهو ظاهر إن كان الطلاق بائناً ، فإن كان رجعياً فالواجب النزع أو الرجعة كما في الأنوار ،

أي إن وطئ بعد الظهار كما يأتي في قوله بعده بالوطء ( قوله في شرح منبهه ) كتب بهامشه بإزائه شيخنا الشباب بر مانصه : قوله إن وطئ ثم ظاهر لم أفهم ، معناه ، إذ كيف يقال أن الإيلاء متوقف على الوطء ثم الظهار ولعله انتقل نظره من العتق إلى الإيلاء وهو وكان وجه توقفه فيه إن مقتضى قياس ما ذكر بالآية اعتبار تقدم الوطء ، وحيث فلا معنى للإيلاء لأنه إذا حصل الوطء لم يبق محلوفاً عليه وإذا حصل الظهار انحلت الإيمين فليأتها له سم على حج ( قوله ويعتذر عن الأصحاب ) أي القائلين بأنه إذا ظاهر موليا وحيثئذ يعتق بالوطء إلى آخر ما تقدم ( قوله بمجرد دلالة لفظية ) أي وما هنا من ذلك ( قوله قال الزركشي ومثله ) معتمد شيخنا الزبائدي مفهوم من تقديم الشارح له على عاداته ( قوله إن وطئت ففعل طلاق ) قضية ما ذكر هنا أنه إذا وطئ في هذه الحالة لا يقع عليه طلاق ، بل الواجب إما كفارة يمين على ما تقرر أو عدم وجوب شيء على ما هنا ، ويبقى احتمال ثالث وهو وقوع الطلاق بتقدير الوطء لأن مضمون كلامه تعليق طلاق ضررتها أو طلاقها على وطئها فهنا قيل به ، لكن تقدم في كلام الشارح عند قول المصنف طلقتك وأنت مطلقة وباطلاق على الطلاق صريح ، قال وكذا الطلاق يلزمي إذا خلا عن تعليق كما رجع إليه : أي الولد أشرأ في فتاويه له . ومفهومه أن التنجيز يخالف حكم التعليق فيما ذكر ، وعليه عدم وقوع الطلاق هنا لاشياله على التعليق أنه يحتاج إلى وجه الفرق بين التعليق والتنجيز ، وقد يقال : الفرق بينهما أن صيغة الالتزام لا تقتضي وقوعاً بلذاتها ، ولكنه لوحظ في التنجيز إخراجها عن صورة الالتزام وحملها على الإيقاع دون الالتزام لقريته أنها تستعمل كثيرا للإيقاع ، والزامه لما لم يبعد استعماله في معنى الإيقاع يبي على أصله فالتى ما يترتب عليه من الإيقاع ( قوله ولا يمنع من الوطء ) أي ابتداء ( قوله وظاهر كلامهم ) هو قوله وعليه النزع بتغيير النخ ( قوله أو الرجعة ) قد يقال استعمال الرجعة قبل النزع استدامة

( قوله والأوجه كما أفاده الشيخ في شرح منبهه أنه يكون موليا إن وطئ ثم ظاهر ) لعل صواب العبارة أنه يعتق إن وطئ ثم ظاهر ، وإلا فما معنى الحكم عليه بأنه مول بعد وقول الشرطين الوطء والظهار الموجبين لحصول العتق عقب آخرهما ، ثم رأيت الشيخ عميرة سبق إلى هذا .

فلو استلزم الوطء ولو علانيا بالتحريم فلا حد عليه لإباحة الوطء ابتداء ، ولا مهر عليه أيضا لأن وطءه وقع في النكاح وإن نزع ثم أُولِج ، فإن كان تعليق الطلاق بطلاق بائن نظر ، فإن جهلا التحريم فوطء شبهة كما لو كانت رجعية فلها المهر ولا حد عليهما وإن علماهما فزنا ، وإن أكرهها على الوطء أو علم التحريم دونها فعليه الحد والمهر ولا حد عليها ، أو هي دونه وقتلت على الذبح فطليها الحد ولا مهر لها ( والأظهر أنه لو قال لأربع والله لا أجامعكم فليس بمول في الحال ) لأنه يحث إلا بوطء الجميع ، إذ المعنى لا أطأ جميعكم كما لو حلف لا يكلم هؤلاء وفارقت ما بعدها بأن هذه من باب سلب العموم وتلك من باب عموم السلب كما يأتي ( فإن جامع ثلاثا ) منهن ولو بعد ألبينونة أو في الدبر لأن البين تشمل الحلال والحرام ( قول من الرابعة ) لحثه حينئذ بوطئها ( فلو مات بعضهن قبل وطء زال الإيلاء ) لتحقق امتناع الحث ، إذ الوطء إنما يقع على مافي الحياة . أما بعد وطئها وقيل وطء الأخريات فلا يزول ، ومقابل الأظهر أنه مول من الأربع في الحال لأنه بوطء واحدة يقرب من الحث المحلور والتقرب من المحلور محذور ( ولو قال ) لمن والله ( لا أجامع ) واحدة منكن ولم يرد واحدة معينة أو مبهمه بأن أراد الكل أو أطلق كان مولى من كل منهن حلاله على عرم السلب . فإن النكحة في سياق التني للعموم فيحتمل بوطء واحدة ويرتفع الإيلاء . أما إذا أراد واحدة بالنية فيختص بها أو لا أجامع ( كل واحدة منكن قول من كل واحدة ) منهن على حدتها للعموم السلب لوطن ، بخلاف لا أطو من فإنه لسلب العموم : أي لا يمي وطء لكن ، فإذا وطئ واحدة حث وزال الإيلاء في حق الباقيات كما فقله عن تصحيح الأكثرين وهو المعتقد ، وقال الإمام : لا يزول كما هو قضية الحكم بتخصيص كل بالإيلاء وهو ظاهر المعنى ، ولذا بحث الرافعي أنه إن أراد تخصيص كل بالإيلاء لم ينحل ولا كان كلا أجامع فلا يحث إلا بوطء جميعهن . وأجاب عنه البلقيني بما لا يلزمه ، ومن ثم أيده غيره بقول المحققين تأثر المسور بكل عن التني فيد سلب العموم لاعموم السلب ، ومن ثم كانت تسوية الأصحاب بين صورة الكتاب ولا أطأ واحدة مشكلة . وأجيب بأن ما قاله المحققون أكثرى لا كل دليل قوله تعالى - إن الله لا يحب كل غثا رفقا - بوجه تصحيح الأكثرين

لوطء إلى تمام الصيغة وهي محرمة ، فإقتضاه كلامهم من وجوب الزرع عينا ، سواء في ذلك الطلاق البائن والرجعي ظاهر ، اللهم إلا أن يقال إنه لا يقتصر زمنه لم يعد استدعاء في الطلاق ( قوله كما لو حلف لا يكلم هؤلاء ) أي فإنه لا يحث إلا بتكليم الجميع والكلام عند الإطلاق ، فلو أراد أنه لا يكلم واحدا منهم حث بتكليم كل واحد على انفراد ( قوله أو في الدبر الخ ) يشكل عليه ما لو حلف لا يأكل لحما فأكل لحم ميتة فإنه لا يحث لانصراف اللحم إلى الحلال فقياسه هنا أنه لا يحث بالوطء في الدبر حلا لوطء على الوطء في القبل إذ الجائز اللهم إلا أن يقال : عدم الحث بأكل الميتة ليس مجرد كونه حراما بل لعدم إرادته في العرف . بخلاف الوطء فإنه صابق بالأهم من الوطء في القبل والدبر عرفا فحمل عليه ( قوله والتقرب من المحلور محذور ) هذا ممنوع لأنه لا يلزم من التقرب من الحرام وقوعه فيه ، ثم الأولى تركه خوفا من ذلك فإن من حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه ( قوله فيختص بها ) ظاهره قبوله ظاهرا وقياس مأمرا أنه يدين ( قوله فإذا وطئ واحدة ) نفي على قول المتن قول من كل واحدة ( قوله ولذا ) أي لما قاله الإمام ( قوله ومن ثم أيده ) أي كلام الإمام ، وقوله غيره : أي غير البلقيني ( قوله بين صورة الكتاب ) أي لا أجامع كل واحدة الخ ( قوله تصحيح الأكثرين )

( قوله وأجاب عنه ) أي عن بحث الرافعي وقوله ومن ثم أيده أي بحث الرافعي كما تصرح به عبارة شرح البهجة

بأنهم إنما حكموا بإيلافه من كلهن ابتداء فقط ، لأن اللفظ ظاهر فيه سواء ألقنا إن محومه بديل أو همولى  
وأما إذا وطئ إحدهن فلا يحكم بالعموم الشمولى حيثخذ حتى تتعدّد الكفارة لأنه يعارضه أصل برادة اللمة منها  
يوطء من بعد الأولى ، ويساعد هذا الأصل تردد اللفظ بين العموم البديل والشمولى وإن كان ظاهرا فى الشمولى  
فلم يجب كفارة أخرى بالشك ، ويلزم من عدم وجوبها ارتفاع الإيلاف ، ولا نظر لنية الكل فى الأولى ولا لفظ  
كل فى الثانية لأن الكفارة حكم رتبة الشارع فلم تتعد إلا بما يقتضى تعدد الخنث نصا ولم يوجد ذلك هنا ( ولو  
قال ) والله ( لا أجامعك ) سنة أو ( إلى سنة ) وأراد سنة كاملة أو أطلقه أخلها بما مر فى الطلاق ( إلا مرة ) وأطلق  
( فليس بمول فى الحال فى الظاهر ) لأنه لاحق بوطئه مرة لاستثنائها أو السنة فإن بقي منها عند الحلف مدة الإيلاف  
فإيلافه وإلا فلا ( فإن طئ وبقى منها ) أى من السنة ( أكثر من أربعة أشهر قول ) من يومئذ لحنه به فحيثل بمنع منه  
أو أربعة أشهر أقل فالحلف فقط وإن لم يطأها حتى مضت السنة انحل الإيلاف ولا كفارة عليه ، ولا نظر لاختصاص  
اللفظ وطأه مرة لأن القصد منع الزيادة عليها لا إيجابها . والثانى هو مول فى الحال لأنه بالوطء مرة يقرب من  
الخنث ، وعليه فلا مطالبة بعد مضى المدة ، فإن وطئ لم يلزمه شيء لأن الوطء الواحدة مستكنة ، وتضرب المدة  
ثانيا إن بقي من السنة مدة الإيلاف ، ولو قال السنة بالتصريف الحاضرة ، فإن بقي منها فوق أربعة أشهر بعد  
وطئه العدد الذى استثناه كان بوليا وإلا فلا ، أو قال لا أصبتك إن شئت وأراد مشيتها الجماع أو الإيلاد فقالت

أى من التسوية المذكورة ( قوله إن محومه بديل ) أى بأن يكون امتناعه صادقا بكل واحدة منهن بديل الأخرى  
بأن يحمل على الامتناع من وطء هذه أو هذه الخ ( قوله أم همولى ) أى بأن يكون لا أطأ هذه ولا هذه الخ ( قوله  
وأما إذا وطئ ) من تمتع التزويج ( قوله إلا مرة وأطلق ) خرج به مالم يقصد أنه يطأها مرة لا أكثر ، فإذا مضت  
السنة ولم يطأ حدث لعدم وجود المحلوف عليه .

[ فرع ] قال سم على حج : وقد سئل شيخنا الشهاب الزملى عما قاله البلقينى فيمن حلف بالطلاق على صديقه  
أنه لا يبيت ليلة الجمعة عند أحد إلا عنده فضت الجمعة ولم يبيت عنده : أى ولا عند غيره كما هو ظاهر ، فلو  
بات عند غيره حنث لأن المبيت عند غيره هو الممنوع منه المحلوف عليه منه بعدم الخنث كما نقله عند المرآة  
فأجاب بأن مقاله البلقينى معتمد ، وهو حيثل نظير ما ذكر هنا عن البلقينى فى مسألة الشكوى ، لأن التقدير  
لا يبيت ليلة الجمعة عند أحد إلا عنده ، فالغرض والقصد نوى المبيت ليلة الجمعة عنه غيره لا إيجاد المبيت ليلة  
الجمعة عنده . فإن قلت : أحد قركم لا يبيت ليلة الجمعة عند أحد شامل لنقص المحلوف عليه لأنه أحد ، فإذا  
بات فى بيت نفسه فقد بات عند أحد غير الخالف فيبقى الخنث . قلت : قضية ما قاله البلقينى وأقره العراقى وبين  
شيخنا الشهاب الزملى أن ذلك معتمد أنه لا التفات إلى ذلك الشمول ، وكأن وجه ذلك أنه لا يراد فى العرف العام  
بأحد فى مثل ذلك إلا غير المحلوف عليه ، هذا هو مقتضى مقاله هؤلاء الأئمة فى هذه المسئلة فليتأمل اهـ ( قوله  
أو السنة ) كذا فى نسخة الأولى إسقاطها لما يأتى فى قوله ولو قال السنة الخ ( قوله وعليه ) أى الثانى

وبين فى الشرح المذكور صورة جواب البلقينى فراجعه ( قوله أو السنة ) عطف على قول المتن سنة ( قوله فإن  
بقي منها عند الخلف الخ ) لعل الصورة أنه اقتصر على قوله لا أجامع السنة ولم يأت باستثناء وإن أبى السياق هذا  
وإلا فسياق قريبا مسئلة ما إذا استغنى .

شئت فوراً صار مولياً لوجود الشرط وإلا فلا ، بخلاف ما لو قال متى شئت أو نحوها فلا تشترط القهورة ، وإن أراد إن شئت أن لا أجامعك فلا إيلاء إذ معناه لا أجامعك إلا برضاك ولا يلزمه بوطئها برضاها شيء ، وكذا لو أطلق المشيئة حلالها على مشيئته عدم الجماع لأنه السابق إلى القهيم ، أو واقعه لا أصبحت إلا أن تشأني أو ما لم تشأني وأراد التعليق للإيلاء أو الاستثناء عنه قول لأنه حلف وعلق رفع العين بالمشيئة ، وإن شامت الإصابة فوراً انحلت الإيلاء وإلا فلا ، أو واقعه لا أصبحت حتى يشاء فلان فلان شاء الإصابة ولو مترخياً انحلت بيمينه ، وإن لم يشأها صار مولياً بموته قبل المشيئة ليأس منها لا بمضي مدة الإيلاء لعدم اليأس من المشيئة ، أو إن وطئت فعبدى حر قبله بشهر ومضى شهر صار مولياً إذ لو جامعها قبل مضيها لم يحصل العتق لتحل العتق قبله على اللفظ وينحل الإيلاء بذلك الوطء ، فلان وطئ بعد شهر في مدة الإيلاء أو بعدها وقيد باع العبد قبله بشهر انحلت الإيلاء لعدم لزوم شيء بالوطء حيث لا تقدم البيع على وقت العتق أو مقارنته له ، وإن باعه قبل أن يجمع بدون شهر من البيع تبين عتقه قبل الوطء بشهر فيقبل بطلان بيعه ، وفي معنى يبيع كل ما يزيل الملك من هبة أو موت أو غيرهما .

### (فصل)

في أحكام الإيلاء من ضرب مدة وما يضرع عليها

(يحمل) وجوب المولى من غير مطالبة (أربعة أشهر) وفقاً به ولذاته ولو قتا أو فنة لأن المدة شرعت لأمر جلي هو قلة صبرها ، فلم يختلف يرقى وحرية كدة عنة وحيض ونحسب المدة (من) حين (الإيلاء) لأنه مول من وقتئذ ولو (بلا قاض) ثبوتها بالنص والإجماع ، وبه فارقت نحو مدة العنة ، ثم في إن جامعك فعبدى حر قبل جماعى بشهر لا تحسب المدة من الإيلاء بل بعد مضي الشهر لأنه لو وطئ قبله لم يعتق (و) تحسب (في رجعية) ومتردة حال الإيلاء (من الرجعة) أو زوال الردة كزوال الصغر أو المرض كما يأتي لا من العين لأن بذلك يحمل الوطء في الأولين ويمكن في الآخرين ، أما لو آلى ثم طلق رجعية انقضت المدة لحرمه وطئها وتسانف من الرجعة

(قوله انحلت الإيلاء وإلا فلا) دخل فيه ما لو شامت الإصابة بعد مدة فلا تتحل العين ، وانظر وجهه وأى فرق بينه وبين قوله حتى يشاء فلان الخ .

### (فصل) في أحكام الإيلاء

(قوله ويمكن في الآخرين) أى الصغر أو المرض (قوله في صورة حصة الإيلاء معها السابقة ١) أى

### (فصل) في أحكام الإيلاء

(قوله من غير مطالبة) يحتمل أنه بيان للإمهال وهو الظاهر من التعبير بلفظ المطالبة ، ويحتمل أن يكون قيداً للدفع توهم أنها لا تضرب إلا بطلبه فليراجع (قوله أو وطئت بشبهة ٢) في بعض النسخ جعل هذا مسألة مستقلة بعد مسألة الرجعة ، وهو الأتيق لأن المقصود أخذه مفهوم المتن ، وإلا يتوجه عليه كلام الشهاب الآتى (قوله فتقطع المدة أو تبطل) قال الشهاب سم : أى تنقطع إن حدث ذلك فيها وتبطل إن حدث ذلك بعدها ، ثم قال :

(١) قول المحقق : قوله في صورة حصة الإيلاء (ليس في نسخ النهاية التي بأيدينا ، ولعله سرى له ذلك من شرح التلمذة .

(٢) قوله أو وطئت بشبهة) هذه لقوله والى بعدها لهما موجودتين بنسخ الفرح إلى أيدينا ليعلم .

ولا تحسب في عدة الشبهة ، بل تستأنف إذا انقضت العدة إن بقي من مدة العيين فوق أربعة أشهر لأن الإصرار إنما يحصل بالامتناع المتوالى أربعة أشهر في نكاح سليم ( ولو ارتد أحدهما ) قبل دخول انقضاء النكاح كما مر أو ( بعد دخول في المدة ) أو بعدها ( انقطعت ) لحرمته وطئها حيثئذ ( فإذا أسلم ) المرتد منهما في العدة ( استقرت ) المدة لما ذكره المعلوم منه أن عمله إذا كانت العيين على الامتناع من الوطء مطلقاً أو بقي من مدة العيين ما يزيد على أربعة أشهر وإلا فلا معنى للاستئناف ( وما منع الوطء ولم يخل بنكاح إن وجد فيه ) أي الزوج ( لم يمنع المدة ) شرعياً كان المانع ( كصوم وإحرام ) أم حسياً كحسب ( ومرض وجنون ) لأنها ممكنة المانع منه مع أنه المقصر بالإيلاء ( أو ) وجد ( فيها ) أي الزوجة ( وهو حسى كصغر ومرض ) يمنع من إيلاج الحشفة ( منع ) المدة فلا يتبدل بها نهي يزول ( وإن حدث ) نحو مرضها المانع من ذلك أو نشوزها وكذا مانعها الشرعي غير نحو حيض كتلبسها بفرض كصوم ( في ) أثناء ( المدة قطعها ) لأنه لم يمنع من الوطء لأجل العيين بل لتعلمه ( فإذا زال ) وقد بقي فوق أربعة أشهر من العيين ( استقرت ) المدة لما مر ( وقيل تنهى ) لبقاء النكاح هنا وخرجت بقي المدة طرؤ ذلك بعدها فلا يمنعها بل يطالب بالنية بعد زوالها لوجود المضارة في المدة على التوالى مع بقاء النكاح على سلامته . هذا يفرض بين هنا وما مر في الردة والرجعة ( أو ) وجد فيها وهو ( شرعي كحيض ) أو نفاس كما قاله وهو المعتمد ( وصوم نقل فلا ) يمنع المدة ولا يقطعها لو حدث ، فيها لأن الحيض ملائق عنه الشهر غالباً ، فلو منع لامتنع ضرب المدة غالباً وألحق به النفاس طروداً للباب لأنه من جنسه ومشارك له في أكثر أحكامه ولأنه متمكن من وطئها مع نحو صوم التفل ، وإنما لم ينظروا هنا لكونه يهاب معه الوطء ، ومن ثم حرموا عليها صوم نحو التفل مع حضوره بغير إذنه ، لأن المدار هنا على التحكم وعدمه فلم ينظروا لكونه يهاب الإقدام بخلافه ثم ( ويمنع ) المدة ويقطعها صوم أو احتكاف ( فرض ) وإحرام يمنع تحليها منه ( في الأصح ) لعدم تمكنه من الوطء معه . والثاني لا تمكنه منه ليلاً ، وقضية كلامه أن الصوم الموسع زمنه من نحو قضاء أو نذر أو كفارة يمنع وهو الأوجه ، وإن استظهر الزركشي أن التراخي كصوم التفل والاحتكاف الواجب والإحرام لو نزل بفعل كصوم الفرض كما نقله في الكفاية عن الأصحاب خلافاً لتخصيص الجرجاني بالإحرام بالفرض ( فإن وطئ في المدة انحلت ) العيين وفات الإيلاء ولزومه كفارة عيين في الحلف بالله تعالى ولا يطالب بعد ذلك بشيء ( وإلا ) بأن لم يطأ فيها ( فلها ) دون وليا وسيدتها بل يوقف حتى تكمل ببلوغ أو عقل ( مطالبة ) بعدها وإن كان حلقه بالطلاق ( بأن ينفى ) أي يرجع إلى الوطء الذي امتنع منه بالإيلاء من فاء إذا رجع ( أو يطلق ) إن لم يف لظاهر الآية وقضية كلامه

بأن ذكر مدة يحتمل فيها الوطء ( قوله لم يمنع تحليها ) أي بأن كان فرضاً أو نفلاً وأحرمت بإذن الزوج ( قوله إن لم يف ) القياس رحمه بالياء ثم رأيت في نسخة كذلك وعلى عدم ثبوت الياء فيمكن تصحيحه بأنه سكن أولاً قبل

لكن هذا ظاهر في صورة الطلاق ، واستشهد في ذلك بعبارة الروض ، ثم قال : وأما في صورة الوطء فغير ظاهر في حلوله بعد المدة ، فقد قال في شرح الروض بعد ذكر الروض أموراً منها عدة الشبهة . نعم إن طرأ شيء منها بعد المدة وقبل المطالبة ثم زالت فلها المطالبة بلا استئناف مدة اهـ ( قوله أو بعدها ) كان ينبغي له حيث زاد هذا أن يزيد قوله أو بطلت بعد قول المصنف انقضت ولعله أدخل البطلان في الانقطاع تعليهاً ( قوله لما ذكر ) المتبادر أنه قوله لحرمه وطئها حيثئذ ، وليس مراداً كما هو ظاهر وإنما المراد قوله فيها مر لأن الإيلاء إنما يحصل بالتحكم كما يصرح به كلام الجلال الهي ( قوله بعد زوالها ) كان الظاهر زواله ( قوله والاحتكاف الواجب والإحرام بالتحكم )

أنها تردّد الطلب بين الفية والطلاق وهو الذى فى الروضة وأصلها فى موضع وهو الأوجه ، وصوبه الأسنوى فى تصحيحه وإن صوب الركنى وغيره ما ذكره الرافى تبعاً لظاهر النص أنها مطالبة بالفية ، فإن لم يبق طالبته بالطلاق ، وجرى عليه الشيخ فى منهجه لأن نفسه قد لا تسمح بالوطء ولأنه لا يجبر على الطلاق إلا بعد الامتناع من الوطء واليمين بالطلاق لا تمتنع حلّ الإيلاج لكن يجب النزح حالا (ولو تركت حقها) يسكوها عن مطالبة زوجها أو يسقط المطالبة عنه (فلها المطالبة بعده) ما لم تنته مدة اليمين لتجدّد الضرر هنا كالإعصار بالنفقة بخلافه فى العنة والعيب والإعسار بالمهر لأنه خصلة واحدة (وتحصل الفية) بفتح الفاء وكسرها (بتغيب حشفة) أو قدرها من غاندها (بقبل) مع زوال بكارة بكر كما مرّ ولو غوراء وإن حرم الوطء بفعلها فقط وإن لم تنحل به اليمين لأنه لم يعلّ ، وذلك لأن مقصود الوطء لم يحصل إلا بما ذكر بخلافه فى دبر فلا تحصل به فية لكن تنحل به اليمين وتسقط المطالبة لحشة به ، فإن أريد عدم حصول الفية به مع بقاها لإيلاء تعين تصويره بما إذا حلف لا يطؤها فى قبلها وبما إذا حلف ولم يقيد لكنه فعله ناسياً لليمين أو مكرها فلا تنحل به (ولا مطالبة) بفية ولا طلاق (إن كان بها مانع وطء كحيض) وتقابص وإحرام وصوم فرض أو اعتكافه (ومرض) لا يمكن معه الوطء لأن المطالبة إنما تكون بمسحق وهى لا تستحق الوطء لتخلره من جهتها ، وما تعجب منه فى الوسيط من منع الحيض للطلب مع عدم قطعه المدة ردّ بأن منعه لحمة الوطء معه وهو ظاهر وعدم قطعه المصلحة وإلا لم تحسب مدة غالباً كما مرّ ، وقولهم إن طلاق المولى فى الحيض غير بدعى لا يشكل بعدم مطالبتها به إذ هو مفروض فيها إذا طوبت زمن الطهر بالفية فترك مع تمكنه ثم حاضت فطالب بالطلاق. حيث (وإن كان فيه مانع طبيعي كمرض) يضرّ معه الوطء ولو بنحو بطء به (طوب) بالفية بلسانه (بأن يقول إذا قدرت ففت) لأنه ينلغ به (بإداؤه) لما بالخلف بلسانه ويزيد ندبا وتندمت على ما فعلت ، ثم إذا لم يبق طالبته بالطلاق (أو شرعى كلإحرام) لم يقرب تحله منه كما ذكره الرافى وصوم فرض ولم يستعمل فى الليل وظهار ولم يستعمل فى الكفارة بغير الصوم (فالمدعى أنه يطالب بطلاق) عينا لأنه الممكن ولا يطالب بالفية لحمة الوطء ويحرم عليها تمكينه ، والطريق

دخول الجازم تخفيفاً ثم حذفت الياء الملية قبله وصار يبقء بهمة ساكنة أبدلت ياء لسكونها بعد كسرة ثم أدخل الجازم ونزلت الياء العارضة منزلة الأصلية فحذفت للجازم (قوله ولو غوراء) أى حيث كان ذكره يصل إلى إلى محل البكارة وإلا فالقياس أنه كما لو كان مجرباً قبل الحلف فلا يطالب بإيلائها (قوله وتسقط المطالبة لحشة به) أى وتكون فائدته الإثم فقط (قوله تعين تصويره الخ)

[فزع] أى سم على حج : ومن صور الإيلاء لا أطوك إلا فى الدبر ، فإن وطئ فى الدبر فإن زال الإيلاء بذلك فهو مشكل لأن الوطء فى الدبر غير مخلوف عليه وإن لم يزل فهو مشكل لأنه نظير ما تقدم فى الحاشية قبيل الفصل فى نحو لا تخرجى إلا بإذنى ولا أكله إلا فى شرّ فإن قياس ما تقدم فى ذلك انحلال اليمين فيزيل الإيلاء إلا أن يشار الثانى . ويحاج بأن بقاء الإيلاء هنا للمدرك يخص هذا وهو بقاء المضارة التى هى سبب فى حكم الإيلاء فلترأى المسئلة ولتجرّر (قوله لا يشكل بعدم مطالبتها به) أى بالوطء (قوله كرض) أى أو جبّ أو كانت آله

هذا مكرور مع ما حلّ به المتن ، مع أن فى ذلك زيادة قيد أن عمله فى الإحرام إذا امتنع تحليلها منه : أى بأن كان بإذنه (قوله فإن أريد عدم حصول الفية به) يعنى فإن أريد تصوير تقدم الفية مع بقاء الإيلاء فليصور

الثاني أنه لا يطالب بالطلاق بخصوصه ، ولكن يقال له إن كنت عصيت وأهدت عبادتك وإن طلقت ذهبت زوجتك وإن لم تطلق طلقنا عليك ، كن غصب دجاجة ولؤلؤة فابتلعها يقال له إن ذبحتها غرمتها وإلا غرمت اللؤلؤة ، ورد بأن الابتلاع المانع ليس منه وهنا المانع من الزوج وعلى الأول لو زال الضرر بعد فية اللسان طوب بالوطء . أما إذا قرب التحلل أو استعمل في الصوم إلى الليل أو في الكفارة إلى التقى أو الإطعام فإنه يعمل وقدّر البغوى الأخير يوم ونصف وقدّر غيره بثلاثة وهو الأقرب ( فإن عصي بوطء ) في القبل أو الدبر وقد أطلق الامتناع من الوطء ( سقطت المطالبة ) وانحلت العيّن وتأمّ بمكينه قطعاً إن عههما المانع كطلاق رجى أو خصها كعصم ، وكلما إن خصه على الأصح لأنه إعانة على معصية ( وإن أبى ) عند ترافعهما إلى الحاكم فلا يكتفى بثبوت إباحه مع ضيقه من مجلسه إلا عند تعلم إحضاره لتواريه أو تعزّره ( الفية والطلاق فالأظهر أن القاضي يطلق عليه ) بسؤالها ( طلقة ) واحدة وإن بانّت بها ثبابة عنه إذ لا سبيل إلى دوام ضررها ولا إجبارها على الفية لعدم دخولها تحت الإيجاب ، والطلاق يقبل الثبابة فباب فيه عنه الحاكم عند الامتناع كما يزوّج من العاضل ويستوفى الحق من المماثل بأن يقول أو قمت عليها طلقة أو طلقها عنه أو أنت طالق عنه فلو حلف عنه لم يقع شيء كما قاله للدارى في الاستدكار وخرج بطلقة ما زاد عليها فلا يقع ، كما لو بان أنه فاء أو طلق فإن طلقها ثم طلقها الزوج نفذ تطبيقه كما اقتضاه كلام الروضة ونفذ تطبيق الزوج أيضاً وإن لم يعلم بطلاق القاضي كما صححه ابن القطان ، فلو طلقا معا وقع الطلاقان لإمكان تصحيحهما ، بخلاف بيع غائب بانّت مقارنته لبيع الحاكم عنه لتعدد تصحيحهما فقدم الأخرى ، فإن طلق مع الفية لم يقع الطلاق كما استظهره الشيخ لأنها المقصودة . والثاني لا تطلق عليه لأن الطلاق في الآية مضاف إليه بل يحبس أو يعزّره لئى أو يطلق ( و ) الأظهر ( أنه لا يجهل ) للفية بالفعل فيما إذا استعمل لها ( ثلاثة أيام ) لزيادة إضرارها . أما الفية باللسان فلا يعمل قطعاً كالزيادة على الثلاث . وأما ما دونها فبمجهل له لكن يقدر ما ينشئ فيه مائه كوقت القطر للصائم والشبع للجائع والخفة للمبتلى وقدّر يوم فاقبل . والثاني يجهل ثلاثة أيام تقريباً وقد ينشط فيها للوطء ( و ) الأظهر ( أنه إذا وطئ بعد مطالبة ) أو قبلها بالأولى ( لزمه كفارة عيّن ) إن كان حلقه بالله تعالى لحنته والمنفرة والرحمة في الآية لما عصي به من الإيلاء فلا يفتيان الكفارة المستقر وجوبها في كل حنث . والثاني لا يلزمه لظاهر الآية وردّ بما مر ، أما إذا حلف بالزّام ما يلزم فإن كان

لا تزال بكارتها لكونها غوراء ( قوله إن ذبحتها غرمتها ) أى ما بين قيمتها مذبوحة وحية ( قوله أما إذا قرب التحلل ) ويظهر ضبطه بما يأتي عن غير البغوى اهـ حج : أى وهو ثلاثة أيام كما يأتي ( قوله لتواريه أو لتعزّره ) هـ لا زادوا أو لنية تسرع الحكم على الغائب اهـ سم على حج . قد يقال : إن لم يزيده لعزّره في غيبته فلم يحكم عليه بالطلاق ، بخلاف كل من المتواري والمتعزّز فإنه مقصر بتواريه أو تعزّره فغلظ عليه ( قوله يطلق عليه بسؤالها طلقة ) أى وتصح رجعية ( قوله وإن بانّت بها ) أى بأن لم يبق لها من عدد الطلاق غيرها ( قوله فلو حلف عنه ) ظاهر وإن نوى عنه اهـ سم على حج ( قوله فإن طلقها ) أى القاضي ( قوله أما إذا حلف بالزّام ما يلزم ) بل وكلما بنهر ما يلزم

النيح ( قوله وعلى الأول ) يعنى إذا كان به مانع طبيعي ( قوله ما زاد عليها فلا يقع ) ظاهر العبارة أن الذى لا يقع هو الزائد فقط ، وأصرح منه في ذلك قول الروض : لم يقع الزائد اهـ . فالتشبيه في قوله كما لو بان أنه فاء أو طلق غير تام إذ لا وقوع في المشبه به أصلاً ( قوله ونفذ تطبيق الزوج أيضاً ) أخذ منه أن طلاق القاضي يقع رجعيًا ، وقد تقدم في كلام الشارح ما يعلّم منه أن الزوج لو واجهها عاد حكم الإيلاء عند قول المصنف وفي



بقربة تحير بين ما ألزمه وكفارة يمين أو يتعلق بنحو طلاق وقع بوجود الصفة ، ولو اختلف الزوجان في الإيلاء أو في انقضاء مدته صدق يمينه عملاً بالأصل ، أو اعترفت بالوطء بعد المدة وأنكره سقط حقها من الطلب عملاً باعترافها ولم يقبل رجوعها عنه لاعترافها بوصولها لحقها ، ولو كرر يمين الإيلاء وأراد تأكيده صدق يمينه كتنظيمه في تعليق الطلاق ولو مع طول الفصل وتعدد المجلس ويفارق تنجيز الطلاق بأنه إنشاء وإيقاع ، والإيلاء والتعليق متعلقان بأمر مستقبل فالتأكيد لهما ألق ، أو أراد الاستئناف تعددت الأيمان وإن أطلق بأن لم يرد تأكيده ولا استئنافاً فراحدة إن اتحد المجلس حملاً على التأكيد وإلا تعددت لبعد التأكيد مع اختلاف المجلس ونظير مما جاز في تعليق الطلاق ، وكلما الحكم لو حلف يميناً سنة وبعيناً سنتين مثلاً وعند الحكم بتعدد اليمين يكتفيه لانحلالها وطء واحد ويتخلص بالطلاق عن الأيمان كلها وتكفيه كفارة واحدة كما علم مما مر .

### كتاب الظهار

مأخوذ من الظهر ، وسمى به لتشبيه الزوجة بظهور نحو الأم ، وخص به لأنه عمل الركوب والمرأة مركوب الزوج ومن ثم سمي المركوب ظهراً وكان طلاقاً في الجاهلية بل قيل وأوكل الإسلام ، وقيل لم يكن طلاقاً من كل وجه بل لثبوت معلقة لا ذات زوج ولا خلية تنكح غيره فقتل الشرع حكمه إلى تحريمها بعد العود ولزوم الكفارة

على ما مر له في قوله فإن وطلتكم فعلي طلاقك الخ ( قوله فإن كان بقربة ) أي غير العتق ( قوله بنحو طلاق ) ومته العتق ( قوله ولو كرر يمين الإيلاء ) أي وإن كان يمينه بالطلاق ( قوله لبعد التأكيد ) أي لبعد الحمل على التأكيد مع اختلاف المجلس فلا يتأني ما مر من أنه يصدق في قصد التأكيد مع طول الفصل واختلاف المجلس ( قوله وعند الحكم بتعدد اليمين ) يتأمل وجه الانحلال عند التعدد ، وأي فرق جئنا بين التعدد وعدمه ، ولعله أنه عند عدم التعدد تكفيه كفارة واحدة وعند التعدد نجب كفارات بعدد الأيمان بالوطء الواحدة ولا يجب شيء بما زاد عليها .

### كتاب الظهار

( قوله وكان طلاقاً في الجاهلية ) أي وهل كان بائناً أو رجعيًا فيه نظر . أقول : والقصة التي هي سبب في نزول قوله تعالى - قد منع الله - الخ قد تقتضي أنه كان طلاقاً لاجل بعده لا رجعية ولا بعقد لأن المرأة لما جاءت له صلى الله عليه وسلم وأظهرت ضرورتها بأن معها من زوجها أولاداً صغاراً إن ضمتهم إلى نفسها جاعوا وإن ردتهم إلى أبيهم ضاعوا ، لأنه كان قد عمى وكبر وليس عنده من يقوم بأمرهم وجاء زوجها إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقاد فلم يرشدهم إلى ما يكون سبباً في عودها إلى زوجها بل قال لها حرمت عليه ، فلو كان رجعياً لأرشدته إلى الرجعة ، أو بائناً لحل له بعقد لأمره بتجديد نكاحه فتوقفه وانتظاره للوحى دليل على أنه كان طلاقاً لاجل رجعية من الرجعة فراجعه ( قوله وأنكره ) أي أو لم ينكره .

### كتاب الظهار

( قوله بنحو ظهري الأم ) في نسخة التحفة بظهر نحو الأم وهي الأصوب ( قوله وخص به ) لعل الضمير

وهو حرام ، بل كبيرة لأن فيه إحالة حكم الله وتبديله وهذا أعظم من كثير من الكبائر ، إذ قضيته الكفر لولا غلو الاعتقاد عن ذلك وإحتمال التشبيه لذلك وغيره ومن ثم ساء الله تعالى - منكرا من القول وزورا - في الآية أول المجادلة النازلة في أموس بن الصامت لما ظهر من زوجته فاشتكت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها حرمت عليه وكروه . وأركانها مظاهر ومظاهر منها ومشيبه به وصيفة ( ويصح من كل زوج مكلف ) غفار دون أجني وإن نكح بعد وسيد وصبي وجنون ومكره لما مر في الطلاق ، نعم لو علقه بصفة فوجدت وهو مجنون مثلا حصل ( ولو ) هو ( ذي ) وحر في عموم الآية وكونه ليس من أهل الكفارة ممنوع بإطلاقه إذ فيها شائبة الترامات ويتصور عنه بنحو إرث لمسلم ( أو خصي ) ونحو ممسوح وإنما لم يصح إيلائه كمن الرقاة لأن الجمع مقصود ثم لا هنا وعبد وإن لم يتصور منه العتق لإمكان تكفيره بالصوم ( وظاهر سكران ) تعدى بسكره ( كطلاقه ) فيصح منه وإن صار كائز ( وصرحه ) أي الظهار ( أن يقول ) أو يشير الأخرس الذي يفهم إشارته كل أحد ( لزوجه ) ولو رجعية فنه غير مكلفة لا يمكن طؤها ( أنت على ) أو متى ( أو ) لي أو لي أو ( متى أو عندى كظهر أى ) لأن على وألحق بها مذكر المجهود في الجاهلية ( وكذا أنت كظهر أمه صريح على الصحيح ) كما أن أنت طالق صريح وإن لم يقل متى لتبادره باللعن . والثاني أنه كناية لاحتمال أن يريد أنت على فخرى كظهر أمه بخلاف الطلاق ، وعلى الأول لو قال أو دت به فخرى لم يقبل كما صرحه في الروضة كأصلها وجزم به الإمام والفز المبحث بعضهم قبول هذه الإرادة باطنا ( وقوله ) لها ( جسمك أو بدنك ) وجعلتك ( أو نفسك ) أو ذاتك ( كبدن أى أو جسمها أو جلتها ) أو ذاتها ( صريح ) لتضمنه الظاهر وإن لم يذكر الصلة كما هو ظاهر كلامه ، وما ذكره في الروضة من التصريح بالصلة ليس بظاهر لأنه ليس بقيد ( والأظهر ) الجديد ( أن قوله ) لها أنت ( كبدنها أو طبتها أو صولها ) ونحوها من كل عضو لا يذكر للكرامة ( ظهار ) لأنه عضو يحرم التلذذ به فكان كالظهار ،

بعده لا يرجه ولا يبعد ( قوله بل كبيرة ) معتمد ( قوله لولا غلو الاعتقاد عن ذلك ) أى إحالة حكم الله ( قوله لما ظهر من زوجته ) نحلة بنت لعبه على اختلاف في اسمها ونسبها كما في شرح الروض ( قوله حصل ) أى الظهار أما المود فلا يحصل إلا بإمسائها بعد الإفاقة كما يأتي ( قوله بنحو إرث ) أى أو بنحو بيع ضمنى أو بة ضمنية ( قوله كمن الرقاة ) أى كما لا يصح إيلائه من الرقاة فهو مثال للمنى ( قوله المجهود ) أى هو المجهود فهو بالرفع خبر أن ( قوله وبمضهم الخ ) معتمد ( قوله أو نفسك ) أى بسكون الفاء ، أما بفتحها فلا يكون به مظاهرا لأن النفس ليس جزءا منها ( قوله وإن لم يذكر الصلة ) هى على ( قوله والأظهر الجديد ) أشار به إلى أن التقديم بخلافه ولا يرد على المصنف لجواز أن فيه خلافا على الجديد فخير بالأظهر نظرا له ( قوله أنت كبدنها ) شمل المتصل والمتصل اه سم على حج : أى فهو من باب التعبير بالبعض عن الكل لامن باب السرية ، وعبرة ع : قوله والأظهر أن قوله الخ قال الزركشى : لم يضرهوا هنا لكون ذلك بطريق التعبير بالبعض عن الكل أو السرية ، وقضية التشبيه عيه اه . وودت لو كان به على ذلك عند قول المتأخر ( وقوله رأسك أو ظهرك أو يدك اه . أقول : وينبغي اعتقاد ما اقتضاه التشبيه على ما قاله الزركشى وأن الراجح فيه أنه من باب السرية ، وعليه فلو قال لمقطوعة يمين يمينك على كظهر أى لم يكن مظاهرا ( قوله لا يذكر للكرامة ) أى وهو من الأعضاء الظاهرة

في خص يرجع لفظ تشبيه وفى به لظهور ، ولفظ به ليس في عبارة التحفة ولا غيرها فالأولى حمله ( قوله وهو مجنون مثلا ) الأولى جلف مثلا ( قوله بنحو إرثه لمسلم ) لاجابة إلى هذا التكلف وهو إما احتجوا إليه لتصوير دخول المسلم في ملك الكافر ابتداء فيكنى في التصوير هنا أن يقول بأن يسلم عنده ( قوله كظهر أمه ) لهذا كظهر

والثاني أنه ليس يظهر لأنه ليس على صورة الظاهر للمعروفة في الجاهلية (وكنّا) قوله أنت على (كمنها) أو وأنها أو نحو ذلك مما يحتمل الكرامة كانت - أي أو روحها أو وجهها ظاهراً (إن قصد) به (ظهاراً) لأنه نوى ما يحصله القنط (وإن قصد كرامة فلا) يكون ظهاراً لذلك (وكنّا إن أطلق في الأصح) لاحتياله الكرامة وغلّب لأن الأصل عدم الحرمة والكفارة. والثاني يحمل على الظاهر، واختاره الإمام والفقهاء لأن اللفظ صريح في التشبيه ببعض أجزاء الأم (وقوله) لها (رأسك أو ظهورك أو يديك) أو رجلك أو بطنك أو جلدك أو شعرك أو فركك أو نحوها من الأعضاء الظاهرة (على كظهر أي ظهار في الأظهر) وإن لم يقل على كما مر، أما الباطنة كالكبد والقلب فلا يكون ذكرها ظهاراً فيها يظهر لأنها لا يمكن التمتع بها حتى توصف بالحرمة ويأتي ذلك في عضو الحرم أيضاً كما هو ظاهر، والثاني ليس يظهر لأنه ليس على صورة الظاهر للمعروفة في الجاهلية (والتشبيه بالحدة) من الجهتين وإن بدت (ظهاراً) لأنها تسمى أما (واللهب طرده) أي هذا الحكم (في كل حرم) شبه بها من نسب أو رضاع أو ولادته وأمها يجمع التحريم المؤبد ابتداء والثاني المنع لورود النص في الأم (للمرضعة) له (وزوجة ابن) له لأنها لما جلت له في وقت احتمال إرادته وأما ابنة مرضعته: فإن ولدت بعد ارتضاعه فهي لم تحل في حالة من الحالات بخلاف المولودة قبله، والمولودة بعده المولودة معه كما يحتمل الشيخ (ولو شبه) زوجته (بأجنبية ومطلقة وأخت زوجة وباب) مثلاً (وملاعة فلفظ) أما غير الأخيرين فلما مر، وأما الأب فليس محلاً للاستمتاع وتأيد حرمة الملاعة لقطعيتها لا لوصفها عكس الحرم ومن ثم كان مثلها عيوسية ومرددة، وكذا أمهات المؤمنين رضي الله عنهن لأن حرمتهن تشرفه صلى الله عليه وسلم، ولو قال أنت على حرام كما حرمت أي فالأوجه أنه كتابة ظهار أو طلاق، فإن نوى أنها كظهر أو نحو بطن أمه في التحريم فظاهراً وإلا فلا (ويصح) توقيته كانت كظهر

كما يأتي في قوله ويأتي ذلك في عضو الحرم (قوله فلا يكون ظهاراً لذلك) أي لقوله لأنه نوى الخ (قوله فلا يكون ذكرها ظهاراً) أي لأصريها ولا كناية كما هو ظاهر هذه العبارة، ونقل في الدرر من هو أنه يكون كناية وتوقفنا فيه، والأقرب الأول لأنه يحصل الظهار لعدم إمكان التمتع به فلا يكون كناية لأنها ما يحصل المراد وغيره وهو ظاهر إن لم يرد به التعبير بالجزء من الكل ولا كان ظهاراً، وعبارة الخطيب هنا: تنبيه: تخصيص المصنف لأمثلة الأعضاء الظاهرة من الأم قد يفهم لإخراج الأعضاء الباطنة كالكبد والقلب، وبه صرح صاحب الروق والباب، والأوجه كما اعتمد بعض المتأخرين أنها مثل الظاهرة كما اقتضاه إطلاقهم البعض اه. وهذه الأوجه ضيقة: أي ولا يتأتى في هذا التفصيل السابق في الروح، واستشكله حج حيث قال: فإن قلت: يتألف ما من في الروح من التفصيل مع أنها كالمضغ الباطن بناء على الأصح أنها جسم سار في البدن كسريان ماء الورد. قلت لا يتألف لأن اللدائر هنا على العرف والروح تذكر فيه تارة للكرامة وتارة لغيرها فوجب التفصيل السابق فيها بخلاف سائر الأعضاء الباطنة (قوله وزوجه) أي الأب، وقوله لمرضعة له: أي الزوج (قوله فإن ولدت بعد ارتضاعه) أي للرضعة الخامسة (قوله المولودة معه) أي الرضاع (قوله كما يحتمل الشيخ) أي في غير شرح منهجه (قوله ومن ثم كان مثلها) أي الملاعة (قوله فظاهراً) أي أو مطلقاً إن نوى به الطلاق

أي (قوله وأمها) الصواب حلقه لأن أم الزوجة أي لمرضعة عليه ويجوز على بعد أن الضمير فيه يرجع إلى مرضعة أمه أو أبيه (قوله فلما مر) لعله يريد به قوله المار يجمع التحريم المؤبد: أي لما علم بما مر (قوله وإلا فلا) أي

أى يوما أو سنة كما يأتي و (تطبيقه) لأنه لاقتضائه التحريم كالطلاق والكفارة كاليين وكل منهما يصح تعليقه (كقوله) إن دخلت فأنت على كظهر أى دخلت ولو في حال جنونه أو نسيانه لكن لاعود حتى يسكنها عقب إفاقة أو تذكرة وعلمه بوجود الصفة قدر إمكان طلاقها ولم يطلقها ، وكقوله إن لم أدخلها فأنت على كظهر أى ثم مات ، وفي هذه يتصور الظهار لا العود لأنه يموت يتبين الظهار قبيله وحيث يستحيل العود وكقوله (إن ظاهرت من زوجتي الأخرى فأنت على كظهر أى فظاهر) منها (صار مظاهرا منها) عملا بمقتضى التعليق والتشبيز ، وقضية كلامهم انقضاء الظهار وإن كان المعلق بفعله جاهلا أو ناسيا وهو ممن يبالي بتعليقه ، وبه قال المولى وعمله بوجود الشرط ، لكن قياس تشبيهه بالطلاق أن يعطى حكمه فيما مر فيه وهو كذلك ، وكلامهم محمول عليه ، ويعمل كلام المتولى على ما إذا لم يقصد إعلانه (ولو قال إن ظاهرت من فلاتة) ولم يقيد بشئ ، فأنت على كظهر أى (وفلاتة) أى والحال أنها (أجنبية فخاطبها بظهار لم يصح مظاهرا من زوجته) لعدم صحتها من الأجنبية (إلا أن يريد اللفظ) أى التعليق على مجرد تلفظه بذلك فيصير مظاهرا من زوجته لوجود المعلق عليه (فلو نكحها) أى الأجنبية (وظاهر منها) بعد نكاحه لما ولم يحتج لهذا لأن ما قبله دال عليه (صار مظاهرا) من تلك لوجود الصفة حينئذ (ولو قال) إن ظاهرت (من فلاتة الأجنبية فكللك) يكون مظاهرا من تلك إن نكح هذه ثم ظاهر منها وإلا فلا ألم يريد اللفظ ، وذكر الأجنبية للتعريف لا للشرط إذ وصف المعرفة لا يفيد تخصيصا بل توضيحا أو نحوه (وقيل) بل ذكرها للشرط والتخصيص فحينئذ (لا يصير مظاهرا) من تلك (وإن نكحها) أى الأجنبية (وظاهر منها) لخروجها عن كونها أجنبية ، ويوافقه عدم الحنث في نحو لا أكلم ذا الصبي وكلمه شيئا . لكن فرق الأول بأن حله هنا على الشرط يصيره تعليقا بمحال ، ويبعد حمل اللفظ عليه مع احتمال لغيره بخلافه في اليين (ولو قال إن ظاهرت منها وهى أجنبية) فأنت على كظهر أى (ظفو) فلا شئ ، فيه مطلقا إلا أن أراد به اللفظ وظاهر منها وهى أجنبية ، وذلك لأن إتيانه بالجملة الحالية نص في الشرطية فكان تعليقا بمستحيل كإن بعث الخمر فأنت على كظهر أى ولم يقصد مجرد صورة البيع كما هو ظاهر ثم باعها (ولو قال أنت طالق كظهر أى ولم ينويه) شيئا (أو نوى) بجمعه (الطلاق أو الظهار أو هما أو) نوى (الظهار بأنت طالق و) نوى (الطلاق بكظهر أى) أو نوى بكل منهما على حدثه الطلاق أو نواهما أو غيرها بأنت طالق ونوى بكظهر أى طلاقا أو أطلق هذا ونوى بالأول شيئا مما ذكر أو أطلق الأول ونوى بالثاني شيئا مما ذكر غير الظهار ، أو نوى بهما أو بكل

(قوله وكل منهما) أى الطلاق والييين (قوله يصح تعليقه) قال شيخنا الزبائدي : تأمل تصوير تعليق الييين من ذلك الإبلا لأنه يمين ويصح تعليقه ومن ذلك أن يقول الله لا أطوك إن دخلت الداراه (قوله لا العود) أى فلاكفارة (قوله قضية كلامهم) متصل بقوله كقوله إن دخلت الدار البخ ، ولو قدمه عقبه كان أولى (قوله أن يعطى حكمه فيما مر) أى من أنه لا يكون مظاهرا إن فعل المعلق عليه ناسيا أو جاهلا وهو ممن يبالي بتعليقه (قوله فخاطبها) أى الأجنبية (قوله ولم يحتج لهذا) أى لقوله بعد نكاحه (قوله لأن ما قبله) أى من قوله فخاطبها بظهار (قوله بل توضيحا أو نحوه) أى كيان الماهية

وإلا ينوى الظهار فلا يكون ظهرا ، ومعلوم أنه إن نوى الطلاق فهو طلاق كما هو قضية كونه كتابة فيه فلا يرجع (قوله والكفارة كاليين) بنصف الكفارة

منهما أو بالثاني غيرهما أو كان الطلاق بائنا ( طلقت ) لإتيانه بصريح لفظ الطلاق وهو لا يقبل الصرف ( ولاظهار ) أما عند بينوتها فظاهر . وأما عند علمها فلأن لفظ الظهار لكونه لم يذكر قبله أنت ، وفصل بينه وبينها بطائى وقع تابعا غير مستقل ولم ينوه بلفظه ، ولفظه لا يصلح للطلاق كحكمه كما مر . نعم هل عدم وقوع طلاق ثانية به إذا نوى به الطلاق وهى رجعية ما إذا نوى ذلك الطلاق الذى أوقعه أو أطلق ، أما إذا نوى به طلاقا آخر غير الأول وقع على ما ذكره الشيخ ، وحمل كلامهم على ما إذا لم ينو ذلك به ورده الوالد رحمه الله تعالى ، وأجاب عن بحث الرافعى بأنه إذا نوى بكظهر أى الطلاق عدت كلمة الخطاب معه ويصير كأنه قال أنت طالق أنت كظهر أى وحيتل يكون صريحا فى الظهار وقد استعمله فى غير موضوعه فلا يكون كناية فى غيره ( أو ) نوى ( الطلاق بأنك طالق أو لم ينو شيئا ) أو به الظهار أو غيره ( و ) نوى ( الظهار ) وحده أو مع الطلاق ( بالباقي ) أو نوى بكل منهما الظهار ولو مع الطلاق ( طلقت ) لوجود لفظه الصريح ( وحصل الظهار إن كان طلاق رجعة ) لصحته من الرجعية مع صلاحية كظهر أى لأن يكون كناية فيه بتقدير أنت قبله لوجود قصده به ، وكأنه قال أنت طالق أنت كظهر أى . أما إذا كان بائنا فلا ظهار لعدم صحته من البائن . ولو قال أنت على كظهر أى طالق وأراد الظهار والطلاق حصلا ولا عود وإن أطلق فظاهر ، وفى وقوع الطلاق وجهان ، وقياس ما مر فى عكسه ترشيع عدم وقوعه فى هذه وسئل الوالد رحمه الله تعالى عن قال لزوجه أنت على حرام هذا الشهر . والثاني والثالث مثل لبن أى . فأجاب بأنه إن نوى بأنك على حرام طلاقا وإن تعدد بائنا أو رجعي أو ظهارا حصل مانواه فيهما لأن التحريم ينشأ عن الطلاق وعن الظهار بعد العود فصحت الكناية به عنهما من باب إطلاق المسبب على السبب ، أو نواهما معا أو مرتبا بخير وثبت ما اختاره منهما ، ولا يشتبان جميعا لاستحالة توجه القصد إلى الطلاق والظهار ، إذ الطلاق يزيل النكاح والظهار يستدعى بقاءه . وأما قوله مثل لبن أى فلفظ لا اعتبار به لصيرورة الكلام للمذكور

( قوله وفصل بينه ) أى ظهر أى وقوله وبينها أى أنت ( قوله وقوع طلاق ثانية به ) أى بما ذكره المصنف ( قوله وهى رجعية ) أى حيث نوى الخ ( قوله ورده الوالد ) قال شيخنا الزياى : وفى هذا الرد نظر لأن كلام الرافعى فيها إذا خرج عن الصراحة فصار غاية ، وكلام الرادف فيها إذا بقى على صراحته فلم يتلاقيا تأمل ( قوله ولا عود ) أى فلا كفارة ( قوله وفى وقوع الطلاق ) أى فى حالة الإطلاق ( قوله وقياس ما مر فى عكسه ) هو قول المصنف ولو قال أنت طالق كظهر أى ( قوله حصل مانواه فيهما ) أى الظهار والطلاق ( قوله فصحت الكناية به ) أى التحريم ، وقوله عنهما : أى فإن أطلق بأن لم ينو شيئا فلا وقوع لواحد منهما وعليه

( قوله وأجاب عن بحث الرافعى ) لم يقدم الرافعى ذكر فى كلامه ، لكن هذا الذى نقله عن الشيخ نقله الشيخ عن بحث الرافعى بلفظ : ويمكن أن يقال إذا خرج كظهر أى عن الصراحة وقد نوى به الطلاق يقع به طلاقا أخرى إن كانت الأولى رجعية اه . وعبارة الشيخ فى شرح المنهج بعد كلام الرافعى المذكور نعمها : وهو صحيح إن نوى به طلاقا غير الذى أوقعه وكلامهم فيها إذا لم ينو به ذلك فلا منافاة انتهت ( قوله وحيتل يكون صريحا فى الظهار ) يقال عليه فيلزم أن يقع به الظهار أيضا ولم يقولوا به على أنه قد يناقضه ما سأتى فى تحليل المتن الآتى على الأثر ( قوله وقد استعمله فى غير موضوعه ) الصواب حذف لفظه غير وليس فى حواشى والده التى نقل منها ( قوله بائنا أو رجعي ) جميع فى الطلاق لا بقيد التية فتأمل ( قوله أو مرتبا ) قد يقال هلا وقع ما قصده أولا فى هذه الصورة لو وقوعه فى محله ولنا الثانى

به متناقضا لخالفه قوله أنت حرام إذ لبن أنه حلال له ، وظاهر أنه إن نوى به الظهار في القسمين المذكورين لا يلزمه كفارة إلا إن وطئها قبل تمام الشهر الثالث فيلزمه كفارة ظهار لصيرورته عائدا حيثئذ ، وإن نوى محرم حينها أو فرجها أو نحوها أو لم ينو شيئا لزمه كفارة يمين إن لم تكن معتدة أو نحوها .

### (فصل)

فيما يترتب على الظهار من حرمة نحو وطء ولزوم كفارة وغير ذلك

يجب ( على المظاهر كفارة إذا عاد ) للآية السابقة فوجبها الأمران : أحق العود والظهار كما هو قياس كفارة اليمين وإن كان ظاهر كلامه الوجه الثاني أن موجبها الظهار فقط والعود إنما هو شرط فيه ، وقد جزم الرافعي في بابها بأنها على التراخي مالم يطأ وهو الأوجه وإن جزم في باب الصوم بأنها على الفور ونقله في باب الحج عن القفال ، ولا يشكل القول بالتراخي بأن سببها معصية ، وقياسه أن تكون على الفور لأنهم اكتفوا بتحريم الوطء عليه حتى يكره عن إيجابها على الفور وبأن العود لما كان شرطا في إيجابها وهو مباح كانت على التراخي ( وهو ) أي العود في غير مؤقت وفي غير رجعية لما يأتي فيهما ( أن يمكسها ) على الزوجية ولو جهلا ونحوه كما هو ظاهر ( بعد ) فراغ ( ظهاره ) ولو مكروا لتأكيد وبعد علمه بوجود الصفة في المعلق وإن نسي أو جنّ عند وجودها

كفارة يمين على ما يأتي في كلام الشارح ( قوله إن نوى به الظهار في القسمين ) هما قوله فأجاب بأنه إن نوى الخ وقوله أو نواها معا أو مرتبا الخ ( قوله أو نحوها ) أي بأن كان بها مرض يمنع الوطء .

### (فصل) فيما يترتب على الظهار

( قوله أن موجبها ) يدل من الوجه الثاني ( قوله الظهار فقط ) وقيل موجبها العود شرح منيع ( قوله مالم يطأ ) أفهم أنه لو وطئ وجبت على الفور ( قوله لما كان شرطا ) أي لما كان لا بد منه في وجوب الكفارة سواء قلنا وجبت الكفارة بالظهار والعود أو بالعود وحده أو بالظهار والعود شرط وهو جائز كانت على التراخي ، وأما كفارة الوقاع وقتل العمد واليمين الغموس فهي على الفور لأن أسبابها معصية ( قوله عند وجودها ) أي

( قوله وظاهر أنه إن نوى به الخ ) الأصوب أن يقول وظاهر أنه حيث قلنا إنه ظهار في القسمين : أي بأن نواه في القسم الأول أو اختاره في القسم الثاني ( قوله في القسمين ) يعني المذكورين في قوله إن نوى بأنت على حرام الخ وفي قوله أو نواها الخ ( قوله أو نحوها ) أي كأن كانت محرمة بإذنه .

### (فصل) فيما يترتب على الظهار

( قوله فوجبها الأمران الخ ) صريح هذا التفريع أن هذا مفاد المتن ويتألفيه قوله بعد وإن كان ظاهر كلامه الوجه الثاني الخ ( قوله وبأن العود ) الأصوب ولأن العود ( قوله لما كان شرطا ) لا يناسب ما تقدمه من أن موجبها الأمران ، وإنما يناسب أن يقول لما كان أحد سببها مع أنه أتم في الجواب كما لا يخفى ( قوله وإن نسي أو جنّ عند وجودها ) يعني أنه لا بد من علمه بوجود الصفة في المعلق في الحكم بالعود ولا يضر في الحكم بالعود حيثئذ كونه

كما مر ، وكأنهم إنما لم ينظروا لإمكان الطلاق بلل التأكيد لمصلحة تقوية الحكم فكان غير أجنبي عن الصيغة ( زمن إمكان فرقة ) لأن تشبيهها بالحرم يقتضى فراقتها فبعض فعله صار حالها فيما قال إذ العود لقول نحو قال قولاً لم عاد فيه وعاد له بمخالفته ونقضه وهو قريب من عاد فلان في هبته ، وقال في التقديم مرة كالك أو أهد هو الزم على الوطء لأن ثم في الآية لتراخي ومرة كأني حنيفة هو الوطء لنا الآية لما نزلت وأمر صلى الله عليه وسلم المظاهر بالكفارة لم يسأله هل وطئ أو عزم على الوطئ ، والأصل عدم ذلك ، والوقائع القولية كهدل معها الاحتمال فلها ناصة على وجوب الكفارة قبل الوطء فيكون العود سابقاً عليه . واعلم أن مرادهم إمكان الفرقة شرها فلا حود في نحو حائض إلا بالإمساك بعد انقطاع دمها ، ويؤيده ما مر أن الإكراه الشرعي كالخس ( فلو اتصل به ) أى لفظ الظهار (فرقة مجت ) لأحدهما ( أو فسخ ) منهما أو من أحدهما أو انفساخ بنحو ردة قبل الوطء ( أو طلاق بائن أو رجعي ولم يراجع أو جن ) أو أنهي عليه عقب اللفظ ( فلا حود ) لفرقة أو تعلمها فلا كفارة . وعمله إن لم يسكها بعد الإفاقة ، وصور في الوسيط الطلاق بأن يقول أنت كظهر أى أنت طالق ، ومتازعة ابن الرصة فيه بإمكان حذف أنت فليكن حالها به لأن زمن طالق أقل من زمن أنت طالق مردودة بظهير ما مر في تحليل اغضارهم تكرير لفظ الظهار للتأكيد ، بل هذا أولى بالاختصار من ذلك لأن أنت كظهر أى طالق فيه ركن وقلة ، بخلاف عدم التكرير ، وإقاي عدم تأثير تطويل كلمات اللعان وأنهم قاسوه على ما لو قال عقب ظهاره أنت يافلة بنت فلان فلاننى وأطال في اسمها ونسبها طالق لم يكن حالها ، وبه كفولم لو قال لما عقب الظهار أنت طالق على ألف فلم تقبل فقال عقبه أنت طالق بلا عوض لم يكن حالها وكلما يازانية أنت طالق يتضح رد كلام ابن الرصة ( وكلما لو ) كان ثنا أو كانت قنة عقب الظهار ملكته أو ( ملكها ) اختياراً بقول نحو وصية أو شراء من غير سوم وتقرير ثمن لعدم إمساكها على النكاح ولا يؤثر لذبها قطعاً ويؤثر قبول هبتها لتوقفها على القبض ولو تقديرها بأن كانت بيده ( أو لانها ) عقب الظهار يضرب ( في الأصح ) لاشتغاله بموجب الفراق وإن طالت كلمات اللعان لما مر ، وقيل هو حائد في الأولى لأنه تقلها من حل إلى حل وذلك إمساكها ، وقيل هو حائد في الثانية لتطويله بكلمات اللعان مع إمكان الفرقة بكلمة واحدة ( بشرط سبق التلذذ ) والرفع للقاضي ( ظهاره في الأصح ) لما في تأخير ذلك عن الظهار من زيادة التطويل . والثاني لا يشترط تقدم مذكر حتى لو اتصل مع كلمات اللعان

الصفة ( قوله كما ) مرالى مر أن الصفة إذا وجدت مع جنون أو نسيان حصل الظهار ولا يصير حالها إلا بالإمساك بعد الإفاقة أو التلذذ فيحصل ما هنا على ما مر من أنه لا يصير حالها إلا بالإمساك المذكور ( قوله تكرير لفظ الظهار ) أى وهو أنهم لم ينظروا لإمكان الطلاق لتقوية الحكم ( قوله بخلاف عدم التكرير ) أى في أنت كظهر أى كظهر أى يكون تكرير أنت لا ركة فيه ولا قلة ، ومع ذلك اغضروا تكرير أنت للتأكيد ، فاغضار تأكيد أنت للتخلص مما فيه ركة وقلة أولى ( قوله ولا يؤثر ) أى في كونه غير حائد فلا كفارة عليه ، وقوله لذبت : أى الزوجة ( قوله يضرب ) أى فيمنع من العود ( قوله لما مر ) أى من قوله لاشتغاله بموجب الخ ، وقوله في الأولى هي

عند وجود الصفة ناسياً أو مجنوناً ( قوله لمصلحة تقوية الحكم الخ ) لو قال لأنه لما كان من توابع الكلام الخ أو نحو ذلك كان أولى ( قوله بهما الاحتمال ) لعل صوابه تم عند عدم الاستصحاب : أى كما قاله الشافعي رضي الله عنه والا فوقائع الأحوال إذا طرقها الاحتمال كسأها ثوب الإجمال وسقط بها الاستدلال كما قاله الشافعي أيضاً ( قوله واعلم أن مرادهم الخ ) هذا بحث لا ين حصر ( قوله وأنهم قاسوه الخ ) ظاهره أن القياس مذكور فيما يأتي وليس كذلك ، وعجابه التحفة : وقاسوه ( قوله وتقرير ثمن ) حط على سوم

بالظهار لم يكن عائدا لاشتغاله بأسباب الفراق (ولو راجع) من ظاهر منها رجعية أو من طلقها رجعية عقب الظهار (أو ارتد متصلا) بالظهار وهي موطوعة (ثم أسلم فالملكيب) بعد الاتفاق على عود أحكام الظهار (أنه عائد بالرجعة) وإن طلقها عقبا (لا الإسلام بل) إنما يعود بإسكانها (بعده) زما بسع الفرقة، والفرق أن مقصود الرجعة استنبحة الوطء خاصة ومقصود الإسلام العود للدين الحق والاستباحة أمر يرتب عليه (ولا تسقط الكفارة بعد العود بفرقة) لاستقرارها بالإسكان قبلها (ويحرم قبل التكفير) بمقتضى أو غيره (وطء) للنص عليه في غير الإطعام والقياس فيه على أن قوله صلى الله عليه وسلم في الخبر الحسن للمظاهر «لا تقر بها حتى تكفر» يشملها ولزيادة التغليب عليه. نعم الظهار الموقت إذا انقضت مدته ولم يطل لا يحرم الوطء لارتفاعه بانقضائها، ومن ثم لو وطئ فيها لزمته الكفارة وحرم عليه الوطء حتى تنقضي أو يكفر. واعتراض البلقيني حله بعد مضى العدة وقيل التكفير بأن الآية نزلت في ظهار موقت كما ذكره الأمدى وغيره موجود بأن الذي في الأحاديث نزولها في غير الموقت (وكلا) يحرم (لس ونحوه) من كل مباشرة لانظر (بشبهة في الأظهر) لإفضائه للوطء (قلت: الأظهر الجواز، والله أعلم) لأن الحرمة ليست لمعنى يخل بالنكاح فأشبهه الحيض ومن ثم حرم فيها بين السرة والركبة ما مر في الحائض. قال الأثرى: لم لا يفرق بين من تحرك القبله ونحوها شهوته وغيره كما سبق في الصوم، وينبى الجزم بالتحريم إذا علم من عادته أنه لو استمتع لوطء لشبهة ووقته نقواه (ويصح الظهار الموقت) للخبر الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم أمر من ظاهرا موقتا ثم وطئ في المدة بالتكفير وإذا حصنناه كان (موقتا) كما أئمه وتغلبا لشبه القسم (وق قول) بل يكون (مؤبدا) تغليظا عليه وتغليظا لشبه الطلاق (وق قول) هو (لغو) من أصله وإن أمم به لأنه لما وقته كان كالتكفير بمن لا يحرم تأييدا، ويرده الخبر المذكور وإنما غلبوا شأبه القسم هنا دون الطلاق كما تقرر، وعكسوا ذلك فيما لو قال أنت على كظهر أى ثم قال لأخرى أشركك معها فإنه يصح على الأصح لأن صيغة الظهار أقرب إلى صيغة الطلاق من حيث إفادة التحريم فالحقت بها في قبولها التشريك فيها. وأما حكم الظهار من وجوب الكفارة فهو مشابه اليمين دون الطلاق فالحق الموقت على القول بصحته باليمين في حكمه المرتب عليه من التأنيث كالبين دون التأنيث كالطلاق (فصل الأول) أى محته موقتا (الأصح) بالرفع (أن

قوله ملكها، وقوله في الثانية هي قوله لاعنها (قوله رجعية) أى حالة كونها رجعية (قوله بإسكانها بعده) أى الإسلام (قوله ويحرم قبل التكفير) ظاهره وإن عجز وهو ظاهر. ونقل بالدرس عن الخطيب على شرح أبي شجاع ما يوافقه، ثم رأيت التصريح به أيضا في الروضة وشرحه في آخر الكفارة، وعبارته: فصل إذا عجز من لزمته الكفارة عن جميع الخصصال بقيت: أى الكفارة في ذمته إلى أن يقدر على شيء منها كما مر في الصوم فلا يعلق حتى يكفر في كفارة الظهار اهـ. وهل يحرم عليه ذلك وإن خاف العنت أم لا، فيه نظر، والأقرب الجواز لكن يجب الاختصار على ما يدفع به خصوص العنت (قوله على أن قوله صلى الله عليه وسلم) ولعله إنما لم يستدل به لأنه ليس نصا في ذلك (قوله حتى تنقضي) أى المدة، وقضيتها أنها إذا انقضت ولم يكفر لم يحرم الوطء وبه صرح في شرح البهجة، وعبارته: فإذا انقضت ولم يكفر حل الوطء لارتفاع الظهار وبقيت الكفارة في ذمته ولو لم يطل أصلا حتى مضت المدة فلا شيء اهـ (قوله ما مر في الحائض) أى ما مر تحريمه في الحيض (قوله وينبى الجزم بالتحريم) محمد (قوله لشبهة) أى لقوة شبهة

(قوله ومن ثم لو وطئ فيها لزمته الكفارة وحرم عليه الوطء) أى ثانيا كما يأتي



عوده) أى العود فيه (لأحصل إمساك) لزوجة ظاهر منها مؤقتا (بل) يحصل (يوطه) مشتمل على تشبيب الحشفة أو قترها من فاتها (في المدة) للخير المذكور ولأن الحبل منتظر بعدها ، فالإمساك يحتمل كونه لا ينتظاره أو الوطه فيها فلم يتحقق الإمساك لأجل الوطه إلا بالوطه فيها فكان هو المحصل للعود ، والثاني أن العود فيه كالعود في الظهار المطلق إلحاقا لأحد نوعي الظهار بالآخر ، فعلم أن الوطه نفسه عود على الأصح. أما الوطه بعدها فلا عود به لارتفاعها بها كما لم تعلم تميزه بتوقف العود فيه على الوطه وبجمله أولا وبجرمته كالمباشرة بعد إلى التكفير أو مضى المدة ، ولو قال أنت على "كظهر أى خمسة أشهر كان ظهارا مؤقتا وموليا لامتناعه من وطئها أكثر من أربعة أشهر لأنه متى وطئ في المدة لزمه كفارة الظهار لحصول العود به ، وهل تلممه كفارة أخرى أولا جزم الأول صاحبا التعليق والأوتار وغيرهما ، وبالثاني البارزى ، وصححه في الروضة كأصلها ، وحل الوالد رحمه الله تعالى الأول على ما لو انضم إليه حلف كراهة أنت على "كظهر أى سنة . والثاني على خلوه عن ذلك ، أما لو قيد ظهاره بمكان فالقياس أنه كالظهار المؤقت فلا يكون عائدا في ذلك الظهار إلا بوطئه في ذلك المكان لكنه متى وطئ فيه لم يحرم في غير ذلك المكان قياسا على قولهم إنه متى انقضت المدة لم يحرم في المؤقت بزمان كذا أفاده الشيخ خلافا للباقين في الشق الأخير (ويجب التزعم بمغيب الحشفة) أى عنده كما في إن وطئت فانت طالق (ولو قال لأربع أنثى على "كظهر أى لظاهر منهن) تغليبا لشبه الطلاق (فإن أمسكن) زمنا يسع طلاقهن فعائد منهن وحيث (فأربع كفارات) ويجب عليه في الجنب لوجود الظهار والعود في حق كل واحدة منهن فإن أمسك بعضهن فقط فعائد فيه دون غيره (وفي القديم) عليه (كفارة) واحدة فقط لانحداد لفظه وتغليبا لشبه البين (ولو ظاهر منهن) ظهارا مطلقا (بأربع كلمات متوالية فعائد من الثلاث الأولى) لعوده في كل بظهار ما بعدها فإن فارق الرابعة عقب ظهاره لزمه ثلاث كفارات وإلا فأربع ، وما زعمه بعضهم من أنه احتزرت بمتوالية مما إذا انفصلت المرات وقصد بكل مرة ظهارا أو أطلق فكل مرة ظهار مستقل له كفارة عمل نظر ، إذ المتوالية كذلك كما تقرر ، فالظاهر أن ذكر التوالى يحدد التصوير ويعلم به غيره بالأولى ، وقوله وقصد الخ يوم محبة قصد التأكيد هنا وليس كذلك (ولو كرر) لفظ ظهار مطلق (في امرأة متصلا) كل لفظ بما بعده (وقصد تأكيدا لظهار واحد) كالطلاق فتممه كفارة واحدة إن أمسكها عقب آخر مرة ، أما مع تفصلها بفوق سكتة تنفس وحى فلا يفيد قصد التأكيد ، ولو قصد البعض تأكيدها والبعض استئنافا أعطى كل حكمه (أو) قصد (استئنافا) ولو في إن دخلت فانت على "كظهر أى وكرره (فالأظهر التعدد) كالطلاق لا البين لما مر أن المرجح في الظهار شبه الطلاق في نحو الصيغة وإن أطلق فكالأول ، وفارق الطلاق بأنه محصور بمالك فالظاهر استئنافا بخلاف الظهار ، والثاني لا يبعد تكرار البين على شيء مرات (و) الأظهر (أنه بالمرأة الثانية عائد في) الظهار (الأول) للإمساك زمنها . والثاني لا لأن الظهار بها من جنس واحد فلم يفرغ من الجنس لا يكون عائدا ، أما المؤقت فلا تعدد فيه مطلقا لعدم العود فيه

(قوله فكان) أى الوطه (قوله كالمباشرة بعد) أى بعد الوطاة الأولى (قوله كان ظهارا مؤقتا) أى مظاهرا ظهارا مؤقتا الخ (قوله كذا أفاده الشيخ) أى في غير شرح منهجه (قوله فعائد فيه) أى البعض (قوله لإمساكه زمنها) أى مرة ثانية (قوله فلا تعدد فيه مطلقا) أى قصد استئنافا أم لا

قبل الوطء فهو ككثير يعين على شيء واحد ، ولو قال إن لم أتزوج عليك فأنت على كظهر أي وتمكن من التزوج لم يصر مظاهرا إلا باليأس منه يموت أحدهما ، ولا يكون حالنا لوقوع الظهار قبيل الموت فانتفى الإمسك ، فإن قال إذا لم أتزوج عليك فأنت على كظهر أي صار مظاهرا يتمكن من التزوج عقب التعليق ، ولا يتوقف على موت أحدهما ، والفرق بين إن وإذا مر في الطلاق ولو قال إن دخلت الدار فواؤه لاوطئتك ( وكفر قبل الدخول لم يجره ) لتقدمه على السبين مما أو علق الظهار بصفة وكفر قبل وجودها أو علق عتق كفارتها بوجود الصفة لم يجره ، وإن ملك من ظاهر منها وأعتقها عن ظهاره صبح ، أو ظاهر أو آلى من زوجته الأمة فقال لسيدها ولو قبل المود أعتقها عن ظهاري أو إيلائي ففعل عتقت عنه وانفسخ النكاح لأن إعتاقها يتضمن تملكها له .

### كتاب الكفارة

من الكفر وهو السر لسرته الذنب بمحوه أو تخفيف إثمه بناء على أنها زواجر كالحلود والتمايز أو جوابر للخلل ، ورجع ابن عبد السلام الثاني لأنها عبادة لاقتضارها للنية كما قال ( يشترط نيتها ) بأن ينوي الإعتاق مثلا عنها لا الواجب عليه وإن لم يكن عليه غيرها لشموله للتلز ، ثم إن نوى أداء الواجب بالظهار مثلا كفى وذلك لأنها للظهر كالزكاة . ثم هي في حق كافر كفر بالإعتاق للتمييز كما في قضاء الديون لا الصوم لأنه لا يصح منه لأنه عبادة بدنية وليس له الانتقال عنه للإطعام لقدرة عليه بالإسلام فإن عجز انتقل ونوى للتمييز أيضا ويتصور ملكه للمسلم بنحو إرث أو إسلام فنه أو يقول لمسلم أعتق ففك عن كفارتها فيجيب ، فإن لم يمكنه شيء من ذلك وهو

( قوله لتسلمه على السبين ) وهما البين والدخول لأن البين معلقة ( قوله أو علق عتق كفارتها ) عطف على قوله قبل كفر . والمعنى : أنه إذا علق الظهار على صفة كأن قال إذا جاء رأس الشهر فأنت على كظهر أي ثم كفر قبل مجيء الصفة أو علق عتق الكفارة قبل وجود الصفة لم يقع كل من العتق المنجز والتعليق عن الكفارة .

### كتاب الكفارة

( قوله بمحوه ) أي إن قلنا إنها جوابر وقوله أو تخفيفه أي إن قلنا إنها زواجر الخ ( قوله بناء على أنها زواجر ) قضيتها أنها على القول بأنها زواجر تمحو الذنب أو تخففه ويرد عليه أنه على هذا يستوى القولان ، والذي ينبغي أنه على القول بأنها زواجر يكون الغرض منها منع المكلف من الوقوع في المعصية ، فإذا اتفق أنه فعل المعصية ثم كفر لا يحصل بها تخفيف للإثم ولا محو ، وتكون حكمة تسميتها كفارة على هذا سر المكلف من ارتكاب الذنب لأنه إذا علم أنه إذا فعل شيئا من موجبات الكفارة لزمته تباعد عنه فلا يظهر عليه ذنب يفتضح به لعدم تعاطيه إياه ( قوله أو جوابر ) قسم قوله زواجر ( قوله ورجع ابن عبد السلام الثاني ) أي قوله جوابر وهو المحتدم ، قال حج : وعلى الأول المحمو هو حق الله من حيث هو حقه ، وأما بالنظر لنحو الفسق بموجبها فلا بد فيه من التوبة نظير نحو إلحاده ( قوله لشموله ) أي الواجب ( قوله وذلك لأنها ) أي الكفارة ( قوله نعم هي ) أي النية وقوله وليس له أي الكافر ( قوله فإن عجز ) أي عن الصوم في حال كفره حرم ( قوله انتقل ) أي للإطعام ( قوله وهو

( قوله ولو قال إن دخلت الدار فواؤه لاوطئتك الخ ) كان ينبغي أخيره عما بعده ليكون استطراد البيان نظير المسئلة المقصودة هنا كما صنع في الروض .

### كتاب الكفارة

( قوله لا الصوم ) انظر هذا اللفظ مع أن الحكم الذي ذكره في المعطوف غيره في المعطوف عليه

مظاهر موثر منع من الوطء لقدرته على ملكه بأن يسلم فيشتره ، وأفاد بقوله نيتها عدم وجوب التعرض للفرضية لأنها لا تكون إلا فرضاً ، وعدم وجوب مقارنتها لنحو المقتضى وهو ما نقله في المجموع عن النص وصوبه ووجهه بجواز النية فيه فاحتج لتقديم النية كما في الزكاة بخلاف الصلاة ، لكن رجح في الروضة كأصلها أنهما سواء ، والمحمد الأول وعليه فقرر ينحو عزل المال كالزكاة ويكنى قرنهما بالتعليق عليهما كما هو ظاهر ولو علم وجوب عتق عليه وشك أحو عن نذر أو كفارة ظهار أو قتل أجزاء نية الواجب عليه للضرورة (لا تيمينها) عن ظهار مثلاً لأنها في معظم مصالها نازعة إلى الفرائض فاعتنى فيها بأصل النية ، فلو أعتق من عليه كفارتها قتل وظهار رقتين بنية كفارة ولم يعين أجزاء عنهما أو رقبة كذلك أجزأت عن إحداها مبهم ، وله صرفه إلى إحداها ويصير فلا يتمكن من صرفه إلا الأخرى ، كما لو أدى من عليه ديون بعضها مبهما فلأن له تعيين بعضها للأداء ، نعم لو نوى غير ما عليه خطأ لم يميزه ، وإنما صحح في نظيره في الحديث لأنه نوى رفع المانع الشامل لما عليه ولا كذلك هنا (وخصال كفارة الظهار) ثلاث (عتق رقبة) فصوص لإطعام كما يفيد سياقه الآتي ، وعلم من كلامه أن مظهرها

مظاهر موثر ( ومثله ما لو أعسر لقدرته على الصوم بالإسلام فيحرم عليه الوطء . وقضية قوله موثر الخ أنه لو ججز عن الكفارة بأنواعها جاز له الوطء ، وعليه فحل حرمة الوطء قبل الكفارة حيث كان المظاهر موسراً ، أما الساجز فيجوز له وتبقى الكفارة في ذمته سواء كان المظاهر مسلماً أو كافراً كما اقتضاه كلام سم على من منحه حيث قال قوله والإطعام: أي كما في كفارة البهين . فإن قلت: هذا يناقض قوله الآتي قريباً ولا ينقل عنه إلى الإطعام قلنا : لا منافاة لأن هذا يصحوراً إذا ججز عن الصوم كما أشعر به التعليق الخ . ثم رأيت في الروض وشرحه آخر الباب مانعه : فصل : إذا ججز من لزمت الكفارة عن جميع الخصال بقيت : أي الكفارة في ذمته إلى أن يقدر على شيء منها كما مر في الصوم فلا يطأ حتى يكفر في كفارة الظهار اهـ . وهو شامل للمسلم والكافر (قوله وأفاد بقوله الخ) قد ينظر فيه بأن الحرم لو قتل قسلة من لحية سن له التصديق ببقية وظاهر أنها كفارة ، ولو تعرض لصيد محرماً أو بالحرم وشك أنه مما يحرم التعرض له فلهذا نلينا فقد تكون الكفارة منلوبة اهـ سم على حج . أقول : ويمكن الجواب بأن المراد أن الكفارة بأحد هذه الخصال التي هي مرادة عند الإطلاق لا تكون إلا فرضاً (قوله أنها سواء) أي الكفارة والصلاة له (قوله والمحمد الأول) هو ما نقله في المجموع (قوله ويكنى قرنهما) أي النية (قوله بالتعليق عليهما) أي القولين (قوله للضرورة) أي ولو علم به بعد ذلك (قوله نازعة) أي مائلة (قوله فلأن له تعيين بعضها) أي وإن كان ما عينه موجباً أو ما أداه من غير جنس ما هو المدفوع له ، ولكن في هذه لا يمكن الدائن إلا بالرضا ، هذا لو أسقط بعضها وقال تعيينه. لكن أولى (قوله لم يميزه) وظاهره حصول المقتضى عينا وهو الذي يظهر . ثم رأيت. سم على منحه صرح به وعبارته : قوله لم يميزه ع قال الزركشي : سبق في الخصال في تعيين الإمام أنه ينبغي أن تلفو نية الاقتداء ويقت أصل الصلاة متفرداً ، وقياسه هنا أن تلفو الإضافة وتقع غير واجبة ، وقرئ بالروم بهامش نسخة صحيحة مانعه : قوله لم يميزه : أي ولا يعتق كما في شرح الروض ، ويؤخذ من استنباط الزركشي له من المرجوح في الخطأ في تعيين الإمام ترجيح ما نقل عن شرح الروض اهـ . لكن يؤيد ما نقلناه ما يأتي للشارح فيما لو علق عتق رقيقه الكافر عن كفارته على إسلامه فأسلم من أنه يعتق إذا أسلم لآعن الكفارة (قوله. وإنما يميزه هنا) خرج به عتق التطوع ، وما لو نذر إعتاق عبداً فلا يشترط فيه ذلك فيصح ولو

(وعده وجوب مقارنتها الخ) لملوجه إفادة كلام المصنف لهذا من حيث إطلاقه وعدم تقييده (قوله فاحتج لتقديم النية) يعني فاحتجنا للحكم بجواز التقديم (قوله وعلم من كلامه أن مظهرها الخ) انظر ما وجهه

في انحصار الثلاث كفارة وقاع رمضان . وفي الأولين كفارة القتل . وفي الأولى كفارة غيرة أراد العتق منها وإنما يجرى عنها عتق رقية ( مؤمنة ) ولو بتبعية لأصل أو دار أو سبب حملا للمطلق في آية الظهار على التقيد في آية القتل بجامع حرمة السبب ( بلا عيب ينزل بالعمل والكسب ) إخلالا بينا ، إذ القصد تكميل حاله ليضرب لوظائف الأحرار ، وذلك متوقف على استقلاله بكفاية نفسه والكسب من عطف الرديف ولهذا حذفه في الروضة أو الأهم وهو ظاهر ، أو المغاير بأن يراد بالمثل بالعمل ما ينقص الذات وبالمثل بالكسب ما ينقص نحو العقل ( فيجزي صغير ) ولو عقب ولادته لرجاء كبره كبره المرض بخلاف الهرم ، ويسن بالغ خروجا من خلاف إيجابه ، وفارق الغرة بأنها عوضى وحتى أدى فاحتيط لها على أن المعتبر فيها الخيار إذ غرة الشيء خياره ، والصغير ليس منه ( وأقرع ) لأنبات برأسه لداء ( وأعرج يمكنه ) من غير مشقة لا تختمل عادة كما هو ظاهر ( تباع مشى ) لقلة تأثيرها في العمل بخلاف ما لا يمكنه ذلك وحكى عن خطه حذف الواو ليفيد إجزاء أحدهما بالأولى ( وأعور ) لذلك . نعم إن ضعف نظر سليمته وأصل بالعمل إخلالا بينا لم يميزه ( وأصم ) وأخرس يفهم إشارة غيره وغيره

كان أهمي أو زمنا ( قوله عتق رقية مؤمنة ) أى فلا تجزى الكافرة . وينبغي أنحط بما ذكر في المريض إذا شفى من الإجزاء أنه لو أعتق كافرا فتبين إسلامه الإجزاء ، ومثله أيضا مالو أعتق عبد مورثه طانا حياته فبان ميتا ( قوله لأصل أو دار ) ينبغي أنه لو نطق بالكفر بعد بلوغه تبعية تبين عدم إجزائه لبقائه على كفره ، بخلاف غيره فإنه لو نطق بالكفر فيها بعد بلوغه يصير مرتدا ، فيجزي لأنه كان وقت اعتناقه مسلما ( قوله بجامع حرمة السبب ) أى في الجملة وإلا فقتل الخطأ الذى وردت فيه الآية لا إثم فيه ، وعبرة حج : بجامع عدم الإذن في السبب ( قوله وذلك متوقف على استقلاله ) انظر لو أعتق أحد المتنصقين الذى لا يمكن فصله فهل يصبح أولا لأنه غير قادر على الاستقلال لأن المتنصق به قد لا يطاوعه على ذلك ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول لأنه له قدرة على الكسب في حد ذاته ، ومثل ذلك مالو أعضهما ، وهو ظاهر : أى لأن الكسب قد يحصل بلا عمل كالبيع والشراء ( قوله فيجزي صغير ) أى لأن الأصل السلامة من العيب . قال شيخنا الزيادى : فإن بان خلافه نقض الحكم : أى بأن يقال تبين عدم الإجزاء ولو مات صغيرا أجزاء لأن الأصل والغالب سلامة الأعضاء ( قوله بخلاف الهرم ) أى كما يأتي للمصنف أى فلا يجرى لامنا ولا في الغرة وإن وقع للشارح ثم ما يخالفه ( قوله خروجا من خلاف إيجابه ) أى القاتل بإيجابه ( قوله وفارق الغرة ) أى حيث لم يجر فيها الصغير ( قوله على أن المعتبر فيها ) أى الغرة ( قوله وأعور لذلك ) أى لقوله لقلة تأثيرها في العمل .

( فرج ) قال جر : يجرى من يبصر نارا ولا يبصر ليلا اكتفاء بإبصاره في وقت العمل اه سم على منهج . وظاهره وإن كان عمله ليلا ، وهو ظاهرا لأنهم لم يشكوا لإجزاء العتق عدم الإخلال بنوع بينته وإن لم يحسن خلافه ، لكن قياس قول الشارح الآتى في المجنون ، ويؤخذ منه أنه لو كان متيسرا ليلا جزأ أن من أبصر ليلا وتيسر عمله فيه أجزأ ( قوله وأصم وأخرس ) أى فلو اجتمع الصمم والأخرس هل يكفي أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب

( قوله بجامع حرمة السبب ) هنا لا يتأتى في القتل الخطأ الذى وردت الآية فيه وعبرة التحفة : بجامع عدم الإذن في السبب

إشارته بما يحتاج إليه ومن اقتصر على أحدهما اكتفى بتلازمهما غالبا، ويشترط فيمن ولد أخرس إسلامه تبعا أو بإشارته المفهمة وإن لم يصل خلافا لمن اشترط صلاته وإلا لم يحز عقبة (وأخسهم) أى فاقد الشم (وفاقداته وأذنيه وأصابع رجله) جيماء وأسنانه وعيوب وعين وقرناء ورفقاء وعجنوم وأبرص وضعيف بطش ومن لا يحسن صنعة وفاسق وولد زنا وأحق، وهو من يضع الشيء في غير محله مع علمه بقبحه (لازم) وجنين وإن انفصل لدون سنة أشهر من الإعتاق لأنه وإن أعطى حكم المعلوم لا يعطى حكم الحلي لما يأتي في الفرة (ولا فاقد رجل) أريد أو أشل أحدهما لإضرار ذلك بعمله إضرارا يبين (أو) فاقد (مختصر وينصر من يد) لذلك، بخلاف فقد أحدهما أو فقدهما من يدين (أو) فاقد (أثنتين من غيرهما) وهو الإبهام أو السبابة أو الوسطى. ومخصما لأن فقدهما من مختصر أو ينصر لا ينصر كما علم بالأولى مما قبله. فعلم مساواة عبارته لقول أصله وفقد أثنتين من أصبح كفتها خلافا لمن اعترضه، لا يقال أصله يفهم ضرر فقدما من كل من المختصر والينصر معا، وعبارة المصنف لاتفهم ذلك بل خلافه لأننا تمنع ذلك بل نفهمه لأنه علم منه أن الأثنتين في تلك الثلاثة كالأصبع فقياسه أنها فيما كالأصبع أيضا (قلت: أو أثله إبهام، والله أعلم) لتحتل منفعتها حينئذ. بخلاف أثلة من غيرها ولو العليا من أصابعه، ثم الأوجه أن غير الإبهام لو فقد أثلته العليا ضرر قطع أثلة منه لأنه حينئذ كالإبهام (ولا هرم عاجز) عن الكسب صفة كاشفة، ويجوز كونه للاحتراز عما إذا كان يحسن مع الهرم صنعة تكفيه فيجزئ وهو ظاهر، وقضيته أنه لو قدر نحو الأعمى على صنعة تكفيه أجزأ وليس كذلك كما هو ظاهر كلامهم (ولا من أكثر وقته عجنون) فيه تجوز بالإختار بمجنون عن أكثر وقته والأصل ولا من هو في أكثر وقته عجنون وذلك لما مر، بخلاف ما إذا لم يكن أكثر وقته كذلك بأن قل زمن جنونه عن زمن إفاقته أو استويا: أى

الأول لأن ذلك لا يخل بالعمل، ثم رأيت صرح بذلك في حواشي شرح الروض (قوله ومعلوم): أى يجلد لم يخل بالعمل (قوله لازم) أى لا يمتثل بأفة تمنعه من العمل. وفي المختار: والزمانة أفة الحيوانات، ورجل زمن: أى مبتلى بين الزمانة، وقد زمن من باب سلم، وعليه فالزمانة تشمل نحو العرج الشديد (قوله وجنين) قال القفال: ولو انفصل بعضه لأنه لا ينصف بالسلامة إلا بعد كمال الانفصال اه سم على منبج (قوله بخلاف فقد أحدهما) أو فقدما من يدين اه حج (قوله أو فاقد اثنتين من غيرهما) عبارة حج: من مختصر أو ينصر لا ينصر كما علم الخ اه. وهى ظاهرة لأن مفادها أنه خص الأثنتين من غير المختصر والبصر بالذكر لأن فقدما الخ (قوله ومخصما) أى الإبهام وما بعده (قوله لأن فقدما) أى الأثنتين (قوله ولو العليا من أصابعه أى الجميع ماعدا الإبهام) (قوله ويجوز كونه للاحتراز) حله على ظاهر بل متعين لأن الهرم بمجرد لا يستلزم العجز، ففي المختار الهرم كبر السن. وقد هرم من باب طرب اه وأنت خير بان مجرد كبر السن لا يستلزم العجز وإن كان غالبا (قوله وذلك لما مر) أى من إضراره بالعمل

(قوله لأن فقدما مضر) عبارة التحفة: لأن فقدما من مختصر أو ينصر لا ينصر كما علم الخ وهى الصواب (قوله ثم الأوجه أن غير الإبهام الخ) لاحاجة إلى بحث هنا إذ التقيد بكلام المصنف أهم من أن يكون يقطع أو خلقيا، وإنما يحتاج لهذا فيما يأتي في الجراح فيما لو جنى على أصبع غير الإبهام فقطع منها أثلة والحال أنه ليس لها إلا اثنتان، ثم رأيت الشباب سم سبق إلى بعض هذا.

والإفاقة في النهار وإلا لم يميز كما يحضه الأفرعي لأن غالب الكسب إنما يتيسر نهاراً ، ويؤخذ منه أنه لو كان متيسراً ليلاً أجزأ ، وأن من يصبر وقتاً دون وقت كالجنون في تفصيله المذكور وهو متجه ، ويقاد نحو خبل بعد الإفاقة يمنع العمل في حكم الجنون ، وإنما لم يل التكاثر من استوى زمن جنونه وإفاقته لأنه يحتاج لطول نظر واختيار ليصرف الأكفاء ، ولا يتم له ذلك مع التساوي ، واحتراز بالجنون عن الإحصاء لأن زواله مرجو ، وبه صرح الماوردي لكن توقف غيره فيما لو اطردت العادة بتكرره في أكثر الأوقات (و) لا (مريض لا يرجى) عند الحق برء مرضه كخالف وسل ولا من قدم القتل ، بخلاف من تحم قتل في المحاربة : أي قبل الرفع للإمام ، أما إذا رجى برءه فيجزئ وإن اتصل به الموت لجواز أن يكون لمجوم حلة ، بل لو تحقق موته بذلك المرض أجزأ في الأصح (فإن برئ) من يرجى برؤه بعد إصاحته (بان الإجزاء في الأصح) لحطال النكاح ، وبه يفرق بين هذا وبين ما مر قبيل فصل تجب الزكاة على الفور عن ولد الروائي لأنه ظن ثم أنطف مع أن الأصل عدم التصاب ثم والأصل : أي الغالب هنا البرء ، بخلاف ما لو أعتق أمي فأبصر لتحقق يأسي لإبصاره فكان عوده نعمة جديدة محضة والثاني لا ، لاختلال النية وقت الحق كما لو حج عن غير المضروب ثم بان كونه مضروباً فإنه لا يجزئ على الأصح ، ورجع جمع مقابل الأصح ، وردت بمنع تأخير ذلك في النية لأنه جازم بالإعتاق ، وإنما هو متردد في استمرار مرضه فيحتاج إلى إعتاق ثانٍ أولاً فلا ، ومثل ذلك لا يؤثر في الجزم بالنية كما لا يخفى ، وبما قررناه في الأممي تبين عدم منافاته لقولم لو ذهب بصره بعتابة فأخذ ديتته ثم عاد استردت لأن العمى المحقق لا يزول ، ووجه نفي المناقاة أن المداير هنا على ما ينافي الجزم بالنية ، والعمى ينافي نظراً للحقيقة المتبادرة من حصول صورته فلم يميز الأممي مطلقاً ، ونم على ما يمكن عوده وبالزوال بان أنه غير أممي ، فوجب الاسترداد (ولا يميز شراء) أو تملك (قريب) أصل أو فرع (بنية كفارة) لأن عتقه مستحق لبيعة الكفارة فهو كدفع نفقته الواجبة إليه بنية الكفارة (ولا) حتى فهو المعطوف على الشراء ، وحلف إقامة للمضاد إليه مقام المضاد

(قوله وإنما لم يل التكاثر) المراد أنه لا تنتظر إفاقته لما ذكره ثم من أنه لو زوج في زمن الإفاقة صح وإن قلت جداً كيوم في سنة (قوله في أكثر الأوقات) والقياس عدم إجزائه (قوله قبل الرفع للإمام) أي فلو رفع له وقتل فالأكبر أنه يثبت عدم إجزائه لثبوت موته بالسبب السابق على الاعتاق (قوله فأبصر) أي فإنه لا يميز (قوله المتبادرة من حصول صورته) صريح في أنه لو أبصر وتبين أن ما كان بعينه خشاوة وأنه ليس بأعمى لم يميز لفساد النية ، وعليه فعمل الفرق بينه وبين المريض لا يرجى برؤه حيث أجزأ إذا برئ أن المرض ليس فيه صورة ظاهرة تتأق الإجزاء فضعف تأثيره في النية ولا كذلك الأممي ، وينبغي أن مثل ذلك زوال الجنون والزمالة فلا يخفى عن الكفارة أنطلا من الفرق الذي ذكره الشارح إلا أن يقال العمى المحقق أبس معه من عود البصر ، بخلاف الجنون والزمان المحققين فإن كلا منهما يمكن زواله بل عهد وشوهد وقوعه كثيراً (قوله فلم يميز الأممي مطلقاً)

(قوله ولا من قدم القتل) أي وقتل كما هو ظاهر مما يأتي (قوله فكان عوده نعمة جديدة) هو بتشديد النون من فكان ليوافق ماسياً قريبا آخر السوادة (قوله لأنه جازم بالإعتاق) قال الشهاب سم : فيه نظر ، لأن النية ليست مجرد قصد الاعتاق بل الاعتاق عن الكفارة ، وهو متردد فيه قطعاً فانظر بعد ذلك ما بهناه على هذا (قوله) ووجه عدم المناقاة (نعم) قال الشهاب المذكور : قد يقال هذا لا يندفع المناقاة للمردة هنا ، وهي دلالة ما هنا على زوال العمى المحقق وما هناك على عدم زواله فتأمل (هـ)

لأما على قريب لفساد المعنى المراد، ويموز رضمهما على شراء ولا إشكال فيه، وثوقف صحة المعنى على تثليث عتق لا يمنع ذلك (أم ولد ولا ذى كتابة صحيحة) قبل تعجيزه ومشروط عتقه في شراؤه لذلك (ويموز) ذو كتابة فاسدة و (مدير ومعلق) عتقه (بصفه) غير التدبير لصحة تصرفه فيه هذا إن تجز عتقه عنها أو علقه بصفه تسبق الأولى، بخلاف ما إذا علقه بالأولى كما قال (فلو أراد) بعد التعليق بصفه (جعل العتق المعلق ككفارة) كان قال إن دخلت هذه الدار فأنت حر، ثم قال ثانيا إن دخلتها فأنت حر عن كفارتى عتق بالدخول (ولم يميز) عتقه من الكفارة لاستحقاقه العتق بالتعليق الأول (وله تعليق عتق) يجوز حال التعليق عن (الكفارة بصفه) كان دخلت فأنت حر عن كفارتى فإذا دخل عتق عنها إذ لا مانع، أما غير المميز ككافر علق عتقه عنها بإسلامه فيعتق إذا أسلم لأعنها، ولو علق عتق رقيقه المميز عن الكفارة بصفه ثم كاتبه فوجدت الصفه أجزأه إن كان وجوده بغير اختيار المعلق كما اقتضاه كلام الرافضى لأن الأصح اعتباره من رأس المال حيثلظ نظرا لوقت الصليق ويموز مرهون وجان إن نفذنا عتقهما بأن كان المعلق موسرا وأبق ومضروب ولو لم يقدر على انزاعه من خاصه إن علمت حياتهما ولو بعد الإعتاق وإلا لم يميز اعتاقهما ويعلم منه علم إجزاء من اقتطع خبره: أى لانحرف الطريق كما في الكفاية لأن الوجوب متيقن والمسقط مشكوك فيه، بخلاف القطرة تجب احتياطا ويموز حامل وإن استقى

أبصر بعد أم لا، (قوله لأما) أى أم الولد وذى الكتابة (قوله ويموز رضمهما) لعل وجه منافية هذا لقوله أولاهو المملوك على الشراء الخ أن يقرأ أم ولد بالحر فيكون محال فيه المضاف وبنى المضاف إليه على جره وهو المناسب لقوله ولا ذى كتابة، لكن قوله إقامة للمضاف إلى المقام المضاف ظاهر في قراة أم ولد بالرغم إلى أنه لا يظهر في قوله ولا ذى كتابة (قوله ولا إشكال فيه) أى لأن حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه كثير شائع (قوله لذلك) أى لقوله لأن عتقه مستحق الخ (قوله حال الصليق) قضيته أنه لو كان مسلما حال الصليق ثم طرأ عليه عيب بعد الصليق وقبل وجود الصفه أجزأ، وهو قياس ما لو أعتق مريضا يرجى بروه ثم مات بذلك المرض وإن احتمل الفرق بينهما ولعله الأقرب (قوله لأعنها) أى بل بجائنا (قوله فوجدت الصفه) أى قبل أداء النجوم (قوله لأن الأصح) قضية هذا التوجيه أن الكلام في وجود الصفه في المرض لأنه الذى يفرق فيه بين الذى هو باختياره وغيره وإطلاقه يقتضى خلافه (قوله إن نفذنا عتقهما) أى وهو الراجع (قوله إن علمت حياتهما) أى الأبق والمضروب (قوله ولو بعد الإعتاق) أى ولا يضر الردد في النية لما مر في علم إجزاء عتق الأعمى وفي إجزاء المريض الذى لا يرجى بروه إذا برى (قوله ويعلم منه علم إجزاء الخ) قضيته استمرار علم الإجزاء وإن تبينت حياته وقو قياس علم

(قوله لأما) أى أم الولد وذى الكتابة. وفي بعض النسخ سقاط لفظهما وإفراد ضمير رضمهما، وهو فاسد لإلادته أن الكلام في لفظ عتق وهو ليس كذلك (قوله ويموز رضمهما) أى في حد ذاته لافى خصوص كلام المصنف إذ يتأفیه ذى، وقضيته عدم رضمهما على الوجه الأول، ويتأفیه قضية قوله إقامة للمضاف إليه مقام المضاف إذ معناه إقامة مقامه في الإعراب كما لا يخفى. قال الشهاب سم: فإن أراد أنهما على الوجه الأول مجروران وأن المملوك مقدّر وهو لفظ عتق المضاف فيه أن هذا مع كونه ليس من قبيل إقامة المضاف إليه مقام المضاف لم يوجد فيه شرط جرّ المضاف إليه بعد حذف المضاف كما يعلم من محله اهـ (قوله لأن الأصح اعتباره من رأس المال) هذا معنى على كلام ساقط من النسخ لا بدّ منه وإلا فالكلام مختل، وعبارة الروض وشرحه: وإن علق عتقه عنها بالدخول مثلا ثم كاتبه فدخل فهل يجوز عنها اعتبارا بوقت التعليق أولا لأنه مستحق العتق عن الكتابة وقت حصوله فيه وجهان بناء على الخلاف فيها لو علق عتقه بصفه توجد في الصحة وقد توجد في المرض فوجدت في المرض هل يعتبر العتق من الثلث أو من رأس المال. قوله الرافضى عن التولى، وقضيته ترجيح الأجزاء إن

حلها ويقيمها في العتق ، ويعطل الاستثناء في صورته ويسقط به القرض ولا يميز موصى بمغتته ولا مستأجر (و) له (إعتاق عبيده عن كفارته) كفارة قتل وكفارة ظهار وإن صرح بالتفويض بأن قال أعتقت (عن كل) منهما (نصف ذا) العبد (ونصف ذا) العبد الآخر لتخليص رقبة كل عن الرق ويقع العتق موزعا كما ذكره كما اقتضاه كلام المصنف ونسبه في الشامل للجمهور فإذا ظهر أحدهما معيا أو مستحقا ، لم يميز منهما (ولو أعتق مسر نصفين) له من عيدين (عن كفارة) فالأصح الإجزاء إن كان باقيهما (أوباق أحدهما كما استظهره الزركشي وغيره وإن توقف فيه الأذرعى (حرآ) لحصول الاستقلال ولو في أحدهما ، بخلاف ما إذا كان باقيهما لغيره وهو مسر لعدم السراية عليه فلم يحصل مقصود العتق من التخلص من الرق أما المؤسر ولو يباقي أحدهما فيجزئ مع النية عنها للسراية عليه . والثاني المنع مطلقا كما لا يميز شقسان في الأضحية والثالث الإجزاء مطلقا تنزيلا للأشخاص منزلة الأشخاص (ولو أعتق) قنا عن كفارته (بعوض) على القن أو أجنبي كأعتقتك عنها بألف عليك وكأعتقتك عنها بألف على (لم يميز عن كفارته) لانقضاء تجرد العتق عنها ومن ثم استحق العوض على المتمس ، ولما ذكرنا حكم الإعتاق عن الكفارة بعوض استطردوا ذكر حكمه في غيرها وتبعهم كأصله ، فقال (والإعتاق بمال كطلاق به) فيكون معاوضة فيها شوب تعليق من المالك وشوب جعالة من المتمس ويجب الجواب فوراً وإلا حتى على المالك عيانا (فلو قال) لغيره (أعتق أم) ولعلك على ألف) ولم يقل

إجزاء الأعمى إذا أبصر ، وقياس الإجزاء في المصنوب والآبق والمريض الذي لا يرجى بروه إذا برئ خلافة وهو الظاهر ، وعليه فلا فرق بين من انقطع خبره لخوف الطريق أو غيره ، إلا أن يقال : من انقطع خبره لخوف الطريق يميز ما لم يتبين موته ، ومن انقطع خبره لغير ذلك لا يميز ما لم يتبين حياته (قوله لا تخوف الطريق) أهم أن من انقطع خبره لخوف الطريق يميز وهو ظاهر إن تبين حياته حال العتق وإلا فقياس المصنوب والآبق عدم الإجزاء (قوله ويقيمها في العتق) أي ولا يكون عن الكفارة حتى لو انفصل ميتا اعتدت بحق الأم عن الكفارة (قوله ولا مستأجر) ظاهره وإن قصرت مدة الإجارة أو ما بين من المنفعة وفيه بعد ، ويؤيده ما مر فيمن تقطع جونه وغلبت إفاقته حيث يميز إعتاقه عيونا ككفائه بمحصل الإفاقة بعد ، وكلنا مريض يرجى بروه حيث نفذ إعتاقه عن الكفارة مع عدم تأني العمل منه حال المرض (قوله كما ذكره) أي للمعتق . (قوله فإذا ظهر أحدهما معيا) انظر لو أعتق آخر موزعا بدلا عن ظهر معيا اه سم على حج . أقول : ويبنى عدم الإجزاء لأنه تبين أن عتق الأول وقع موزعا على الكفارين فينفذ عيانا فلا يميز ولا يعتد بما فعله بعد (قوله لم يميز واحد منهما) أي ويضآن عيانا (قوله لم يميز عن كفارة) أي ويستق عن المتمس ، وفي سم على حج : قال في العباب : فرع لو قال لله على أن أعتق هذا من كفارتي ثم تبيع أو مات لزمه إعتاق سليم وإن لم يتبيع وأعتق عنها غيره مع تمكنه من إعتاق المعين فالظاهر براهته ، وهل يلزمه إعتاق الميعن لم أر من ذكره اه . وقوله فهل يلزمه النخ هل هو راجع للشقين أو إلى الثاني اه . أقول : الظاهر رجوعه للشقين ويبنى وجوب الإعتاق لأنه ألزمه بالتبني وتبين إعتاق غيره عن الكفارة (قوله على المتمس) أي من العبد والأجنبي (قوله ويجب الجواب فوراً وإلا عتق)

وجدت الصفة بغير اختيار المعلق لأن الأصح احتيازه من رأس المال حينئذ نظرا لوقت التعليق انتهت (قوله ويسقط به القرض) انظر ما مرجع الضمير وعبارة شرح الروض : ويعطل الاستثناء في صورته كما لو استثنى حضوا من الرقيق ، ولذا لم يمنع الاستثناء نعوذ العتق لم يمنع سقوط القرض انتهت (قوله كما ذكره) أي المعلق أي يقع على طبق ما ذكره (قوله وكأعتقتك عنها) أي عن كفارتك .



عنى سواء أقال عنك أم أطلق ( فأعطاها : فوراً ) نقد ( وعنه ) ولزمه ) أى المتكسب ( العوض ) لأنه الغطاء من جهته كاختلاج الأجنبي . أما إذا قال عني فأعطاها عنه فصحت ولا عوض لاستحالة ، بخلاف طلق زوجك عني لأنه لا يتخيل فيه انتقال شيء إليه ( وكلما لو قال أعطت عبدك على كذا ) ولم يقل عني ، سواء أقال عنك أو أطلق ( فأعطي ) فوراً فينفذ الحق جزوا ويستحق المالك الألف ( في الأصح ) لأنه منه اختداء كأم الولد ، وأشهر تعبيره على عدم اشتراط المسالمة في العوض ، فلو قال على خير أو نحو نقد ولزمه قيمة العبد ، ولو ظهر به عيب بعد عتقه لم يبطل بل يرجع المستدعي الحق بأرضه فإن كان العيب يمنع إجزائه في الكفارة لم تسقط بهو الثاني لا يستحق إذا لا اختداء في ذلك لإمكان نقل الملك في العبد بخلاف أم الولد ( وإن قال أعطته عني على كذا ) كالف أو زق ( ففعل ) فوراً ( حتى عن الطالب ) وأجزأه من كفارة عليه نواها به لتضمن ما ذكر البيع لتوقف الحق عنه على ملكه له فكانه قال بعني بكذا وأعطته عني فقال بعنك وأعطته عنك ( وعليه العوض ) المسمى إن ملكه وإلا فقيمة العبد كالحلح ، فإن قال عبا لم يلزمه شيء ، فإن سكنا من العوض لزم قيمته على الأصح إن صرح بمن كفارتى أو عني وكان عليه حق ولم يقصد المقتضى الحق عن نفسه كما لو قال له انقض ديني وإلا فلا ، نعم لو قال ذلك لمالك بعضه حتى عنه بالعوض ولا يجزئه عنها لأنه يملكه له استحقاق الحق بالتقريبه ( والأصح أنه ) أى الطالب ( يملكه ) أى الحق المطلوب إعاقته ( عقب لفظ الإعاق ) الواقع بعد الاستدعاء لأنه التنازل للملك ( ثم ) عقب ذلك ( يمتنع عليه ) لتأخر الحق عن الملك فيقمان في زمتين لطيفتين متصلتين بلقطة الإعاق بناء على ترتب الشرط على المشروط والثاني يحصل الملك والحق معا بعد تمام القسط بناء على مقارنة الشرط للشرط : ولا فرق في نفوذ الحق بالعوض بين كون الرقيق مستأجراً أو مفعوباً لا يقدر على انتزاعه لأن البيع في ذلك ضمني ، ويغتر فيه ما لا يفتقر في

أى وإن لم يجب على الفور حتى على المالك عبا ، وهو شامل لنحو أعطت عبدك على ألف فأجابه لا على الفور وهو ظاهر ، ولنحو أعطت عبدى على ألف عليك فلم يجبه على الفور فليراجع اه سم على حج . أقول : القياس في الثانية عدم الاحتاق لأن المانع ليس من جهة المالك فلم يعتد بما فعله ( قوله لأنه ) أى عتقها عن المتكسب ( قوله أما إذا قال ) أى المتكسب ( قوله فأعطاها ) أى أم الولد ( قوله لاستحالة ) أى عتقها عن المتكسب ( قوله بخلاف طلق زوجك ) أى لأنه لا يقع الطلاق ( قوله ولزمه قيمة العبد ) لزوم القيمة هنا يشكل على ما تقدم في الحلح مع الأجنبي فيها لو قال تزوج خالغ زوجك على زق خير في ذنى حيث قالوا ثم يقع الطلاق رجماً ولا مال فكان القياس هنا أن يعنى ولا قيمة فليراجع ( قوله لم تسقط به ) ونقد الحق من المستدعي عبا ( قوله لتضمن ما ذكر البيع ) هذا لا يتأتى فيها لو قال أعطته عني زق خير بل يقتضى علم الإجزاء فيه فساد البيع فساد الثمن فليأمل ( قوله إن ملكه ) أى العوض بأن كان ماله وإلا بأن كان مفعوباً أو محرراً بقيمة النخ ( قوله نعم لو قال ذلك ) أى أعطته عني ( قوله لمالك بعضه ) أى من أصل أو فرع ( قوله ولا يجزئه عنها ) أى الكفارة ( قوله عقب لفظ الاحتاق ) هذا يعارضه ما مر أوك البيع من أن الصيغة مقطرة ، فإذا قال الطالب أعطت عبدك عني بكذا فأجابه بقوله أعطته عنك كان بمنزلة أن يقول المشتري بعني عبدك بكذا وأعطته عني وأن يقول البائع بعنك وأعطته عنك وهذا يقتضى حصول الملك حسب بعنك أو مقارنا له وكلاهما يقتضى تقدم الملك على الحق لا تأخره ( قوله بين كون الرقيق مستأجراً ) يتأمل ذكره ، فإن الإجارة على الأصح ليست مانعة من صحة البيع الغير الضمني ، ولعل

المستقل ، فلو قال لغيره أطعم ستين مسكينا كل مسكين بدنا من حنطة عن كفارتي ونواها بقلبه ففعل أجزأه في الأصح ، ولا يختص بالجلس والكسوة كالإطعام قاله الخوارزمي (ومن) لزمته كفارة مرتبة وقد (ملك عبدا) أي قتا (أو ثمنه) أي مايساويه من هدا أو عرض (فاضلا) كل منهما (عن كفاية نفسه وعياله) الذين تلتزمه مؤنتهم (نفقة وكسوة وسكنى وأثاثا لا بد منه لزمه العتيق) لقوله تعالى - فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين - وهذا واجد يأتي في نحو آلة محرف وعييل جندي ، وكتب فقيه مامر في قسم الصدقات كما قاله الأذرحي وغيره أما إذا لم يفضل القرن أو ثمنه عما ذكر لا احتياجه لمتصّب بأي عطيمته بنفسه أو ضخامته كذلك بحيث يحصل له بعتقه مشقة شديدة لا تحتمل عادة ولا اعتبار بفوات رفاحية أو لمرض به أو بمحوته فلا عتق عليه لأنه فاقلده كمن وجد ماء وهو محتاج لعطش . والسفيه يقدم الكلام عليه في بابه ، ويشترط كون ذلك فاضلا عن كفاية العمر الغالب على الأصح ، وما وقع في الروضة هنا وبعده الشارح من اعتبار سنة مبنى على المرجوح المار في قسم الصدقات ، فقد صرح فيها بأن من يعلّ له أخذ الزكاة فيكره بالصوم ، وبأن من له رأس مال لو بيع صار مسكينا فيكره بالصوم كما قال (ولا يجب بيع ضيعة) أي أرض (ورأس مال لا يفضل دخلهما) وهو حلة الأولى وبيع الثاني ، ومثل ذلك المشايخ ونحوها (عن كفايته) بحيث لو باعها صار مسكينا لأن المسكنة أقوى من مفارقة المألوف ، أما مافضل أو بعضه فيباع الفاضل قطعا (ولا) يبيع (مسكن وعبد) أي قرن (نفيسين) بأن يحد بضمن المسكن مسكنا يكتفيه وقتا بعضه وبضمن القرن قتا يخدمه وقتا بعضه (ألفهما في الأصح) لمشقة مفارقة المألوف والثاني يجب بيعهما لتحصيل عبد بعضه ولا يلتفت إلى مفارقة المألوف في ذلك نعم إن اتسع المسكن المألوف بحيث يكتفيه بعضه وباقيه يحصل به رتبة لزمه تحصيلها لأنه لا يفارقه أما لو لم يألفهما يلزمه بيعهما وتحصيل قرن بعضه قطعا واحتياجه الأمانة لوطء كهو الضعفة ، وفارق ما هنا مامر في الحج من لزوم بيع المألوف بأن الحج لا يبدل له والإعتاق بدل ، وما مر في المجلس من عدم تيقية خادم ومسكن له بأن لكفارة بدلا كما مر وبأن حقوقه تعالى مبنية على الساعية ، بخلاف حق الأدنى ، ومن له أجرة تزيد على قدر كفايته لا يلزمه التأخير بل جمع الزيادة لتحصيل العتق فله الصوم وإن أمكنه جمع الزيادة في نحو ثلاثة أيام ، فإن اجتمعت قبل الصوم وجب العتق اعتبارا

فأقلته الإشارة إلى صفة إعتاقه وإن قلنا بطلان بيعه (قوله أجزأه في الأصح) أي ولزمه المسمى إن ذكره ولا قبل الإمداد كما لو قال أقتض ديني ففعل (قوله ولا يختص بالجلس) أي الإطعام هذا قد يشكل بما مر من عدم إعتاقه عن الطالب فلو قال أعتق عبدك على كذا فلم يبيعه فوراً ، إلا أن يقال : إن الإطعام يشبه الإباحة فاختر في عدم القبول الإحتاق عن الغير يستدعي حصول الولاء له فاعتبرت فيه مشروط البيع ليتمكن الملك فيه (قوله والكسوة كالإطعام) هذا يخالف لما تقدمه في أول البيع من أن البيع الضمني لا يأتي في غير الإعتاق ، وعبارته ثم : وهل يأتي : أي البيع الضمني في غير العتق كصديق يدارك حتى على ألف يبيعهم أن كلاً قريباً ، أو يفرق بأن تشترط الشارح إلى العتق أكثر فلا يقاس غيره به كـلّ محتمل ، وميل كلامهم إلى الثاني أكثر اهـ . وقد يجاب بما مر من أن الإطعام كالإباحة (قوله وعياله الخ) وخرج بهم من يؤمنهم بلشعرته وولده الكبير فلا يشترط الفضل عنهم (قوله وأثاثا) الأثاث متاع البيت الواحدة أثاث ، وقيل لا واحد له من لفظه (قوله لا بد منه) أي وعن دينه ولو مؤثلاً (قوله أو ضخامته) أي عظيمته (قوله أو بمحوته) أي الواجب عليه نفقته (قوله لأنه) أي العتق ، وقوله

(قوله أما مافضل أو بعضه فيباع الفاضل قطعا) أي إذا كان يفي برفقته كما يعلم مما يأتي

بوقت الأداء كما سيأتى (ولا يجب (شراء) الرقية (بين) أى زيادة على ثمن مثلها ، وإن قلت نظير ما مر فى شراء الماء ، والفرق بينهما بتكرر ذلك مـرود ، على الأول كما قلناه الأذرى وغيره عن الماوردى لا يجوز الصدول للصوم بل يجب عليه الصبر إلى الوجود بشئ الخلل ، وكلما لو غاب ماله ولو فرق مسافة القصير فيكلف الصبر إلى وصوله أيضا ، ولا نظر إلى تضررها بفوات التمتع مدة الصبر لأنه الذى ووط نفسه فيه ، وقد يفرق بين ما هنا وما مر فى نظيره من دم التمتع وما من أن له الصدول للصوم وإن أيسر يبلده بأن ذلك وقع تابعا لما هو مكلف به فلم يتمحض منه توريث نفسه فيه ، بخلاف هذا فغلظ فيه أكثر ، وما فى الكافي من عدم لزوم شراء أمة بارعة فى الحسن تباع بالوزن لخروجها عن أبناء الزمان محل وقفة لأنها حيث بيعت بشئ مثلها فاضلا عما ذكر لم يكن له عذر فى تركها ، وقد ذكر الأفرعى فى نحو المحفة فى الحج نظيره وهو مـرود (وأظهر الأقوال اعتبار اليسار) الذى يلزم منه الإحتاق (بوقت الأداء) للكفارة لأنها عبادة لها بدل من غير جنبها كوضوء وتيمم وقيام صلاة وقعودها فاعتبر وقت أدائها . والثانى بوقت الوجوب تغليبا لشأبة العقوبة كما لو زنا فن "ثم عتق مائة يحد" صدق . والثالث بأى وقت كان من وقته الأداء والوجوب . والرابع الأغلظ منهما وأعرض عما بينهما (فإن عجز) المظاهر مثلا (عن عتق) بأن لم يجد الرقية وقت الأداء ولا ما يصره فيها فاضلا عما ذكر أو وجدها لكنه قطعها مثلا كما رجحه الرويانى ، أو كان عبدا إذ لا يكثر بغير الصوم لانقضاء ملكه ولسيده تحليه إن لم يأذن له فيه كما فى الإحرام بالحج (صام شهرين متتابعين) للآية ، فإن تكلف العتق أجزأه ، ولو بالبعد صومهما أن له مالا ورويه ولم يكن عالما به لم يعتد بصومه فيها يظهر اعتبارا بما فى نفس الأمر ويستبران (بالجلال) وإن قصا لأنه المختبر شرعا ، ولا بد من تيسير النية كل ليلة كما علم مما مر فى الصوم وأن تكون النية واقعة بعد فقد الرقية لا قبلها وأن تكون

لا يفارقه أى المسكن (قوله فيكلف الصبر إلى وصوله) وقياس ذلك انتظار حلول الدين المؤجل وإن طالت مدته (قوله ولا نظر إلى تضررها) أى من وجد العبد بزيادة على ثمن مثله ومن غاب ماله ولو فرق الخ (قوله وقد يفرق) ويفرق أيضا بين ما هنا وعدم لزوم جمع الأجرة المار بأنه هنا مالك ثمن العبد فكأنه فى ملكه وإن امتنع تحصيله حالا لغيته وما مر فاقد ثمنه وجمع الأجرة تحصيل لسبب الوجوب فلم يكلفه (قوله محل وقفة) معتد ، وقد يؤيد كلام الكافي ما فى التيمم أنه لو وجد الماء يباع بشئ كثير كان بلفظ الشربة دفاتير لا يكلف شراؤه وإن كان ثمن مثله فى ذلك الموضع ، إلا أن يقال : ما ذكر فى التيمم حالة ضرورة للناس اقتضت بدل المال الكثير فى الشربة الواحدة إقذا الروح من الهلاك وليس لغيره قائم بالمال ، بخلاف ارتفاع ثمن الأمة هنا فإنه لو وصف قائم بها فلا يعد بدل الزيادة فى ثمنها هنا (قوله بوقت الأداء) يؤخذ من اعتبار وقت الأداء أنه لا عبرة بما قبله حتى لو كان فى ابتداء أمره خاملا لا يحتاج لحاد ثم صار من ذوى الميثاق اعتبر حاله وقت الأداء ، ولا نظر لما كان عليه قبل ، وقياس ما قبل من أنه يكلف النزول عن الوظائف لقضاء الدين أنه لو كان بيده وظائف يزيد ما يحصل منها على ما يحتاج إليه لفتحت أنه يكلف النزول عن الزائد لتحصيل الكفارة (قوله وقت الأداء) أى فى محل لإرادة الأداء وما قرب منه بحيث لا يحصل مشقة فى تحصيلها لا يحصل عادة (قوله لكنه قطعها مثلا) أى

(قوله ولا نظر إلى تضررها) أى من وجد العبد بين ومن غاب ماله (قوله والثانى بوقت الوجوب إلى آخر الأقوال) عبارة بالجلال . والثالث بأى وقت كان من وقته الوجوب والأداء والرابع بأى وقت كان من وقت الوجوب إلى وقت الأداء انتهت . وفى بعض نسخ الشارح سياق الثانى كالثالث فى عبارة بالجلال (قوله فإن تكلف العتق الخ) لا يقتضى أن هذا لا يتأتى فى العبد فهو غير مراد هنا

ملتصبة ( بنية كفارة ) ولو لم يعين جهتها فلو صام أربعة أشهر بنيتها وعليه كفارتا وقاع وظهار ولم يعين أجراته  
عنه ما لم يجعل الأول عن واحدة والثاني عن أخرى وهكذا لانتهاء التتابع ، وبه فارق نظيره السابق في العبدین  
كما ذكره في المطلب ( ولا يشترط نية تتابع في الأصح ) لأنه شرط وهو لا يجب نيته كالاستقبال في الصلاة واستيفاد  
من متتابعين ما بأصله أنه لو ابتدأها علما طرؤ ما يقطعه كيوم النحر : أي أو جاهلا فيها يظهر له يمتد بما أتى به  
ولكن يقع في صورة الجهل نقلا لا العلم الذي ذكره لأن نيته لصوم الكفارة مع علمه بطرؤ مبطله تلاعب فهو  
كالإحرام بالظهر قبل وقتها مع العلم بذلك . والثاني يشترط كل ليلة ليكون متعزضا لخاصة هذا الصوم ، ولا  
ينافي ما تقرر ما اقتضاه ظاهر كلامهم من وجوب نية صوم يوم من رمضان على من أخره معصوم بموته أثناءه  
لأن الموت غير رافع للتكليف قبله فالتنية مع العلم به جازمة ( فلان بدأ في أثناء شهر حسب الشهر بعده بالهلال )  
لتمامه ( وأتم الأول من الثالث ثلاثين ) لتصل اعتبار الهلال فيه بتلقيه من شهرين ( ويؤزل التتابع بفوات يوم ) من  
الشهرين ولو أخرهما ( بلا علم ) كأن نسي النية لتسبته إلى نوع تقصير وينقلب ماضى نقلا وإن أفسده بغير علم  
( وكذا ) بعلم يمكن معه الصوم كسفر مبيح للفطر وخوف مرض وحادث ( مرض في الجديد ) لإمكان الصوم  
مع ذلك في الجملة فهو كسفر من أجهده الصوم ، والقدم لا يقطع التتابع لأنه لا يزيد على أصل وجوب رمضان  
وهو يسقط بالمرض ( لا ) بفوات يوم فأكثر في كفارة القتل إذ كلامه يفيد أن غير كفارة الظهار مثلها في ذكر .

أو باعها وأتلف ثمنها ( قوله لم يمتد بصومه ) أي ويقع له نقلا ( قوله ما لم يجعل الأول ) أي الشهر الأول أو اليوم  
الأول الخ كما هو ظاهر ( قوله ولا يقطعه كيوم ) أي أو صوم رمضان ( قوله ولا ينافي ما تقرر ) أي من عدم  
صحة الصوم حيث علم طرؤ ما يقطع التتابع الخ ( قوله بموته ) أي أو بطرؤ نحو الحيف ( قوله بفوات يوم من  
الشهرين ) وقع السؤال في الدرس عما لو مات المكفر بالصوم وبقى عليه منه شيء هل ينبي وارثه عليه أو يستأنف .  
والجواب عنه أن الظاهر الثاني لانتهاء التتابع ، وعليه فيخرج من تركته جميع الكفارة لبطان ماضى من صومه  
وعجزه عن الصوم بموته ، ولا يجوز لوارثه البناء على ماضى ( قوله وكذا بعذر ) أنهم أن مالا يمكن معه الصوم  
كالبخون والإئتماء جميع النهار لا يقطع التتابع وسيأتي ذلك في كلامه ( قوله إذ كلامه يفيد أن غير كفارة الظهار  
مثلها فيها ذكر ) ظاهر في أنه يجب عليها التتابع إذا صاحت عن غيرها ، ويوافقه ما نقله سم في شرح الغاية حيث  
قال : قال بعضهم وعمله : أي صوم جماعة عن شخص في يوم واحد في صوم لم يجب فيه التتابع اه . وهو محتمل اه  
وعبارة الشارح في الصيام بعد قول المصنف ولو صام أجنبي بإذن الولي صح نصها : وسواء في جواز فعل  
الصوم أكان قد وجب فيه التتابع أم لا ، لأن التتابع إنما وجب في حق الميت لمعنى لا يوجد في حق القريب ،  
ولأنه التزم صفة زائدة على أصل الصوم فسقطت بموته اه . وفي سم على حجج عن شرح الإرشاد مثله ، وعليه

( قوله لأن الموت غير رافع للتكليف ) انظر هل مثله ما لو أخره معصوم بموته في أثناء الشهرين ، والأقرب الفرق  
لأن المقصود في يوم رمضان إشغاله بالصوم احتراماً للوقت . وأما هنا فلا فائدة لصومه لثبته عدم حصول التكفير  
بنلك ، فالظاهر أنه يعدل إلى الإطعام فليراجع ( قوله إن أفسده بعلم الخ ) في نسخة وإن أفسده بغير علم وحاصلها  
أنه ينقلب نقلا سواء أفسد بعلم بغير علم فليراجع المحمد ( قوله بعلم يمكن معه الصوم ) بمعنى يصح معه الصوم  
بقرينة ما يأتي حتى لا يرد المرض

ويصور أيضا في كفارة الظهار بأن تصوم امرأة عن مظاهر ميت قريب لها أو ياذن قريه أو بوصيه (يجب) من لم تعد انقطاعه شهرين لأنه لا يخلو منه شهر غالبا ، وتكليفها الصبر لسن اليأس خطر . أما إذا اعتادت ذلك فشرعت في وقت يتخلله الحيض فإنه لا يعزى ، نعم يشكل عليه إلحاقهم النفاس بالحيض إلا أن يفرق بأن العادة في مجيء الحيض أضبط منها في مجيء النفاس (وكذا جنون) فأت به يوم فأكثر لا يضر في التتابع (على المذهب) إذا لا اختيار له فيه وبأن في الجنون المتقطع . مامر عن النخائر والإغماء المستغرق كالجنون ، ولو صام رمضان بنية الكفارة أو بنيتها بطل صومه ويأثم بقطع صوم الشهرين ليستأنف إذا صام كصوم يوم أو وطئ المظاهر فيهما ليلا عصي ولم يستأنف ، والطريق الثاني فيه قول المرص (فإن عجز عن الصوم) أو تنابه (هرم أو مرض) عطف عام على خاص على ما قبل (قال الأكثرون لا يرجى زواله) وقال الأقلون كالإمام ومن تبعه ، وصححه في الروضة وهو المذهب يعتبر دوامه في ظنه مدة شهرين بالعادة الغالبة في مثله أو بقول الأطباء ، والأوجه الاكتفاء بقول عدل منهم (أولخه بالصوم) أو تنابه (مشقة شديدة) أي لا يحتمل عادة ولو لم تبع التيمم فيها يظهر ، ويؤيده تمثيلهم لما بالشيق . نعم غلبة الجوع ليست علوا عن ابتداء عقده حينئذ فيلزمه الشروع في الصوم ، فإذا عجز عنه أفطر وانتقل للإطعام ، بخلاف الشيق لوجوده عند الشروع إذ هو شدة الغلظة ، وإنما لم يكن علوا في صوم رمضان لأنه لا بد له . ولو كان يقدر على الصوم في الشتاء ونحوه دون الصيف فله العلول إلى الإطعام لعجزه الآن عن الصوم ، كما لو عجز عن الإعتاق الآن وعرف أنه لو صبر قدر عليه جاز له العلول إلى الصوم كما اقتضاه كلامهم (أو خاف زيادة مرض كثر) في غير القتل كما يأتي (بإطعام) أي تمليك وأثر الأول لأنه لفظ القرآن فحسب إذ لا يعزى حقيقة إطعام ، وقياس الزكاة الاكتفاء بالدفع ولو لم يوجد لفظ تمليك ، واقتضاه الروضة اشتراطه استعداده الأذرعى ، على أنها لا تقتضى ذلك لأنها مفروضة في صورة خاصة كما يعرف بتأملها (ستين مسكينا) الآية لأقل حتى لو دفع لواحد ستين مدا في ستين يوما لم يجر ، بخلاف ما لو جمع الستين

فيمكن أن المراد من قوله هنا ويتصور الخ مجرد تأني صومها عن الظهار وإن لم يكن بصفة التتابع (قوله نعم يشكل) أي مع اعتياد انقطاعه شهرين فأكثر بل مع لزوم انقطاعه ماذكر : أي شهرين فأكثر فليتأمل . وقوله بالحيض : أي في أن لا ينقطع : أي فكيف اغتصر مع اعتياد انقطاعه ماذكر ولم يغتصر الحيض عند اعتياد انقطاعه ماذكر اه على من حج (قوله أضبط منها في مجيء النفاس) أي فلها الشروع في الصوم قبل وضع الحمل وإن غلب على ظنها طروء النفاس قبل فراغ مدة الصوم ، وظاهر ما ذكر الإجزاء وإن أخرت ابتداء الصوم عن أول الحمل مع إمكان فعلها فيه ، ويمكن توجيهه بأنها لو شرعت في أول المدة لا تأمن حصول إجهاض قبل فراغ المدة (قوله وكذا جنون) ولو أمرهم الإمام بالصوم للاستسقاء فصادف ذلك صوما عن كفارة متتابعة فينبغي أن يصوم عن الكفارة ويحصل به المقصود من شغل الأيام بالصوم المأمور به وإن قلنا يجب بأمر الإمام (قوله مامر) انظر في أي عمل مر ، وعجاجة حج : نعم إن انقطع جاء فيه تفصيل الحيض (قوله عن ابتداء عقده) أي الصوم (قوله وإنما لم يكن علوا) أي الشيق (قوله فصحب) أي قطع ، وقوله ولو لم يوجد لفظ تمليك محتمد

(قوله بأن العادة في مجيء الحيض أضبط) وقد يفرق أيضا بأن النفاس لا يلزم منه قطع التتابع وإن شرعت فيه بعد تمام الحمل لاحتمال ولادتها ليلا وتقامها لحظة فيه (قوله مامر عن النخائر) انظر في أي عمل مر (قوله والإغماء المستغرق) أي لجميع النهار إذ غيره بأن أفاق في النهار ولو لحظة لا يطل الصوم كما مر

ووضع الطعام بين أيديهم وقال ملككم هذا وإن لم يقل بالسوية قبلوه ولم في هذه القسمة بالثغوات ، بخلاف ما لو قال خلوه ونرى الكفارة فإنه إنما يميزه إن أخلوه بالسوية وإلا لم يميز إلا من أخذ مدنا لا دونه ، ويفرق بين هذه وتلك بأن المملك ثم القبول الواقع بالتساوى قبل الأخذ وهنا لا يملك إلا الأخذ فاشتراط التساوى فيه (أو فقيرا) لأنه أسوأ حالا أو البيض فقراء والبيض مساكين ولا أثر لقدرته على صوم أو عتق بعد الإطعام ولو لمدة كما لو شرع في صوم يوم من الشهرين فقدر على العتق (لا كافرا) ولا من تلزمه مؤنته ولا مكفيا بنفقة غيره ولا قنا ولو للغير إلا بإذنه وهو مستحق لأن الدفع له حقيقة (ولا هاشيا ومطليا) ونحوهم كالتزكاة بجامع التطهير (ستين مدنا) لكل واحد مدّ لأنه صبح في رواية وصبح في أخرى ستون صاعا ، وهي محمولة على بيان الجواز الصادق بالتلبس لتعلم التسخّصين الجمع بما ذكر ، وإنا يميز الإخراج هنا (عما) أى من طعام (يكون فطرة) بأن يكون من غالب قوت عمل المكفر في غالب السنة كالأقط ولو للبلدى فلا يميز نحو دقيق مما مر ، نعم اللبّن يميز ثم لا هنا على ما وقع للمصنف في تصحيح التنبيه لكن الصحيح إجزاؤه هنا أيضا ، والأوجه أن المواد بالمكفر هنا مخاطب بالكفارة لا مأذونه أو وليه ليوافق مامر ، ثم إن العبرة ببلد المؤدى عنه لا المؤدى فإن عجز عن الجميع استقرت في ذمته ، فإذا قدر على خصلة فعلها كما علم من كلامه في الصوم ، ولا أثر لقدرة على بعض عتق أو صوم ، بخلاف بعض الطعام ولو بعض مدّ إذ لا يبدل له فيخرجه ثم الباقي في ذمته إلى يساره في أوجه الوجهين ، ولو اجتمع عليه كفارتان ولم يقدر إلا على ربة أعتقها عن إحداها وصام عن الأخرى إن قدر وإلا أطعم .

(قوله ويفرق بين هذه) هي قوله بخلاف ما لو قال خلوه وقوله وتلك هي قوله وقال ملككم (قوله ولو لم د) قضيته أنه لا أثر لقدرة على الصوم وإن عجز عن بقية الأمداد (قوله إلا بإذنه) أى الغير ، وقوله وهو : أى الغير (قوله لكن الصحيح إجزاؤه هنا أيضا) أى حيث يحصل منه ستون مدنا من الأقط كما في زكاة الفطر (قوله فإن عجز عن الجميع الخ) ويحصل العجز عن الإطعام بعدم ما يفضل عن كفاية العمر الغالب نظير مامر في الاعتاق اه شيئا زياى ببعض الموامش .

(فرع) وقع السؤال في الدرس عن دفع الكفارة للجن هل يميزه ذلك أم لا ؟ والجواب عنه أن الظاهر عدم إجزاء دفعها لهم ، بل قد يقال أيضا مثل الكفارة للثمر والزكاة أخذنا من عموم قوله صلى الله عليه وسلم في الزكاة « صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم » إذ الظاهر منه فقراء بنى آدم وإن احتمل فقراء المسلمين الصادق بالجن ، وقد يؤيد عدم الإجزاء أنه جعل لمؤمنهم طعام خاص وهو العظم ولم يجعل لهم شيء مما يتناولوه الأعميون ، على أنا لا نعمل على الأمور النادرة (قوله ثم الباقي في ذمته) قضيته أنه لو قدر عن الاعتاق أو الصوم بعد إخراج المدّ أو بعضه لا يقتل لما قدر عليه من العتق أو الصوم وهو ظاهر ، وقد تقدم ذلك في قوله ولا أثر لقدرة على صوم أو عتق الخ .

(قوله لتعلم التسخّصين الخ) يعنى لإمكان الجمع لأنه حيث أمكن الجمع لا يصار إلى التسخّص فتأمل .

## كتاب اللعان

هو لغة مصدر أو جمع لمن : الإبعاد ، وشرحا : كلمات جعلت حجة للمضطر لقتل من لطخ فراشه وألحق به العار ، أو لنفى ولد عنه سميت ، بذلك لاشتغالها على إبعاد الكاذب منها عن الرحمة وإبعاد كل من الآخر ، وجعلت في جانب المدعى مع أنها إيمان على الأصح رخصة لعسر البينة بزناها وصيانة للأنسب عن الاختلاط ، ولم يختار لفظ الغضب المذكور معه في الآية لأنه المقدم فيها ، ولأنه قد يفرد لعانه عن لعانها ولا عكس . والأصل فيه قبل الإجماع أوائل سورة النور مع الأحاديث الصحيحة فيه ولكونه حجة ضرورية لدفع الحد أو لنفى الولد كما علم مما ذكر توقف على أنه ( يسبقه قذف ) بمجسمة أو نفي ولد لأنه تعالى ذكره بعد القذف ، وهذا أعمى القذف من حيث هو لغة الرى ، وشرحا : الرى بالزنا تعيريا ، ولم يذكره في الترجمة لأنه وسيلة لامقصود كما تقرر ( وصريحه بالزنا كقوله ) في معرض التمييز ( لرجل أو امرأة ) أو خفى ( زنيته ) بفتح التاء في الكل ( أو زنيته ) بكسرها في الكل ( أو ) قوله لأحدهما ( يازانى أو يازانية ) لتكرر ذلك وشهرته واللعن بتدكير الموث وعكسه خير موثر فيه ، بخلاف مالا يفهم منه تمييز ولا يقصد به بأن قطع بكله كقوله لابنة ستة مثلا زنيته

## كتاب اللعان

( قوله جعلت حجة ) أى بمعنى سببا دافعا للحد عن المضطر ( قوله سميت بذلك ) أى تلك الكلمات ( قوله وصيانة ) عطف مغاير ( قوله ولم يختار ) أى المصنف ( قوله أوائل سورة النور ) اختلفت العلماء في نزول آية اللعان هل بسبب عويز العجلاني أم بسبب هلال بن أمية ، فقال بعضهم بسبب عويز واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم لعويز : قد أنزل الله فيك وفى صاحبك قرآنا ، وقال جمهور العلماء : سبب نزولها قصة هلال بن أمية واستدلوا بحديث مسلم . قلت : ويحتمل أنها نزلت فيهما جميعا ، فلعلهما ساءلا في وقتين متقاربين فنزلت الآية فيهما ، ولو سبق هلال باللعان فيصدق أنها نزلت في ذاك وذلك وأن هلالا أول من لاعن . قالوا : وكانت قضيته في شعبان سنة تسع من الهجرة ، وما نقله القاضى عن ابن جرير الطبرى أنه شرح مسلم للنوى . وعبارة شيخنا الزياى : : وسبب نزولها أن هلال بن أمية قذف زوجته عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بشريك بن صماء ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم إلى آخر ما ذكره ( قوله واللعن بتدكير الموث وعكسه ) قد يمنع كونه لعنا بتأويل الرجل

## كتاب اللعان

( قوله الإبعاد ) هو بالجر بدل من لعن أو بالرفع خبر مبتدأ محذوف : أى وهو أى اللعن الإبعاد ، وعبارة شرح الروض : واللعان لغة مصدر لاعن ، وقد يستعمل جمعا للعن وهو الطرد والإبعاد انتهت ( قوله للمضطر لقتل من لطخ فراشه ) هذا يفرج عنه لعان المرأة ( قوله في معرض التمييز ) يفرج عنه ماله شهد به ولم يتم التصاب ( قوله لأحدهما ) أى الأحد الدائر الصادق بها إذا قالت له يازانية وبه إذا قال لها يازانى ، وكان ينبغي حيث زاد

فلا يكون قلغا كما قاله الماوردي . نعم يحزر للإيذاء . ولو شهد عليه بالزنا مع تمام النصاب لم يكن قلغا ، وكما لو شهد عليه شاهد بحق فقال خصمي يعلم زنا شاهدته فحلفه أنه لا يعلمه ومثله أخبرني بأنه زان أو شهد بحرجه فاستصره الحاكم فأخبره بزناه كما قاله الشيخ أبو حامد وغيره أو قال له اقلعني فقلعه إذ إذنه فيه يرفع حده دون إثم . ثم لو ظنه ميسحا وعثر بيمينه اتجه علم إثمه وتزيره (والرى بإيلاج حشفة) أو قدرها من فاقدها ( في فرج ) أو بما ركب من الثوب والياء والكاف ( مع وصفه بتحریم ) سواء أقاله لرجل أم غيره كأوليت في فرج محرم أو أولع في فرجك مع ذكر التحريم أو علوت على رجل فلتخل في ذكره في فرجك (أو) الرى بإيلاجها في ( دبر ) للذكر أو غشي وإن لم يذكر تحريما ( صريحان ) أى كل منهما صريح لعدم قبوله تأويلا ، واحتيج لو صف الأول بالتحريم : أى لذاته احترازا من تحريم نحو حائض فيصدق في إرادته يمينه لأن إيلاج الحشفة في الفرج قد يصل وقد لا يصل ، بخلافها في الدبر فإنه لا يصل بحال ، والأوجه عدم احتياج نحو زنا ولواط لو صفه بتحریم ولا اختيار ولا عدم شبهة لأن موضوعه يفهم ذلك ، ويؤيده ما يأتي في زيت بك وفي الوطء ، بخلاف نحو إيلاج الحشفة في الفرج لا بد فيه من الثلاثة ، أما الرى بإيلاجها في دبر امرأة خلية فهي كالذكر أو مزوجة فينبغي اشتراط وصفه لنحو الإيالة ليخرج وطء الزوج فيه فإن الظاهر أن الرى به غير قلف بل فيه التزير لعدم تسميته

بالنيسة والمرأة بالمشخص ( قوله نعم يحزر للإيذاء ) أى لأهلها وإلا فهي لا تمادى بما ذكر . هذا وسيأتى في كلام الشارح أن مثل هذا يسمى تزير تكليب فقد يقال إن التزير فيه للكلب لا للإيذاء ( قوله ولو شهد ) أى شخص وقوله عليه أى على آخر ( قوله مع تمام النصاب ) أى ثلاثة ( قوله لم يكن قلغا ) أى ولا تزيره فيه ، ومثله ما لو شهد عليه نصاب : أى أو دونه في حق فخرج الشاهد بالزنا لرد شهادته ، ولو طلب من القاضي إثبات زناه لرد شهادته فأقام شاهدين فقط قيل أنه لو شهد أى شخص ( قوله أو قال له اقلعني ) أى لم يتم قرينة على عدم إرادة الإذن كان أراد القاتل تهديد المقاتل تهديد المقول له يعنى أنه إن قلعه قابله على فعله ( قوله حده دون إثم ) أى يحزر .

[ فرج ] قال لاثنين زنى أحدكما أو ثلاثة قال الزركشى لم يتعرضوا له ويظهر أنه قاذف لواحد ، ولكل أن يدهى عليه أنه أراد على قياس ما لو قال لأحد هؤلاء الثلاثة على ألف يصح الإقرار ولكل منهم أن يدهى ويفصل المحصومة اه وهو ظاهر ، نعم لو ادعى اثنان وحلف لهما انحصر الحق للثالث فيحد له من غير يمين على أحد احتمالين قدمته أوائل الإقرار في مسئلته التى قاس عليها اه حج ( قوله وقد لا يصل بخلافها ) أى الإيلاج وأنت ضميره لاكتسابه التائبين من المصائب إليه ( قوله أما الرى بإيلاجها ) أى الحشفة ( قوله فهي كالذكر ) صريح ( قوله وصفه بنحو الإيالة ) أى فلو أطلق لا يكون قلغا ، وقضية قوله الآتى في الذكر والأوجه قبول قوله يمينه الخ أنه عند خطاب الرجل بذلك يكون قلغا عند الإطلاق ، وعليه فيمكن الفرق بين خطاب المرأة والذكر بأنه ينظر تمكين المرأة لغير الزوج من الوطء في دبرها فلم يحمل القنط عليه عند الإطلاق ، بخلاف الرجل فإنه

الخفى أن يقول لأحدهم ( قوله فلا يكون قلغا ) أى فلا يترتب عليه شيء من أحكامه : أى بخلاف ما إذا لم يقطع بكلمته : أى بأن كان يتأذى وطؤها فإنه قلف يترتب عليه أحكامه كما يأتي وإن لم يكن فيه إلا التزير ( قوله ولو شهد عليه بالزنا مع تمام النصاب لم يكن قلغا ) أى موجبا للحد وإلا فلا خفاء أن بعض ما عطف على هذا مما يأتي قلف فتعلم ( قوله بحق ) متعلق بشهد ( قوله اتجه عدم إثمه وتزيره ) هو يحزر تزير ( قوله في المتن مع وصفه بتحریم ) أى واختيار وعدم شبهة كما يأتي ( قوله ويؤيده ما يأتي في زيت بك والوطى ) تبع في هذا حج ، لكن وجه التأيد لذلك ظاهر لأنه يختار أن بالوطى صريح ، وأما الشارح فالذى سيأتى له اختيار أنه كناية فلا تأيد فيه ( قوله أما الرى الخ ) عتزز قوله للذكر أو غشي عقب قول المصنف دبر



زنا وإيالة كما هو ظاهر ، وعلى هذا التفصيل يحمل إطلاق من قال لافرق في قوله أو دبر بين أن يخاطب به رجلاً أو امرأة كأوليت في دبر أو أولج في دبرك ، والأوجه قبول قوله يمينه أردت بإيالة في الدبر إيالة في دبر زوجته كما علم مما تقرر فيعزّر ، وأن بالوطى كناية لاحتاح لإرادة كونه على دين قوم لوط ، بخلاف بالانط فإنه صريح وبابغة كناية كما قاله ابن القطان ، وكذا باعنت خلافاً لابن عبد السلام وباقحة صريح كما أفق به ، ومثله ياعاھر كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى ، وباعلق كناية لكنه يعزّر لأن لم يرد القذف كما أفق به أيضاً وليس التعريض قلماً ، وبأنه لو قالت فلان راودني عن نفسي أو نزل إلى بيتي وكتبها عزرت لإيالتها له بذلك (وزنات) بالهمز وكذا بألف بلا همز على أحد وجهين (في الجبل كناية) لأن الزناء في الجبل ونحوه هو الصعود ، وأما زنات بالهمز في البيت فصريح لأنه لا يستعمل فيه بمعنى الصعود ونحوه ، فإن كان درج يصعد

بعده ذلك لفسقة منهم كثيراً فحمل لفظهم عند الإطلاق عليه ، واحتج في صرف لفظ القاذف عن ذلك إلى يمينه أنه لم يرد به بل أراد غيره (قوله وأن بالوطى كناية) خلافاً حج (قوله وكذا باعنت) أي فإنه كناية (قوله وباقحة) لامرأة (قوله صريح كما أفق به) أي ابن عبد السلام ، فلو ادعى أنها تفعل فعل القاحب من كشف الوجه ونحو الاختلاط بالرجال هل يقبل أولاً ؟ فيه نظر ، والأحرب القبول لوقوع مثل ذلك كثيراً ، وعليه فهو صريح يقبل الصرف وفي سم على منهج : فرع : قال رم : ما يقال بين الجملة من قولهم بلاع زب يبنخي أن لا يكون صريحاً في الرى بالزنا لاحتاح البالغ من القم اه (قوله ومثله ياعاھر) أي للأثنى شيخنا الزيادي ، وفي المصباح : عھر عھرا من باب تعب : فجر فهو عاھر ، وعھر عھورا من باب قعد لفة ، وقوله عليه الصلاة والسلام «والعاھر الحجر» أي إنما يثبت الولد لصاحب الفرائض وهو الزوج ، وفيه أيضاً فجر العبد فجورا من باب قعد : فسق وزنى اه . وعليه فالعاھر مشترك بين الذكر والأنثى ، ويميز بينهما بالماء للأثنى وعندهما للرجل ، وعليه فحجة أن يكون صريحاً فيهما ، أو كناية فيما بأن يراد بالعاھر الفاجر لا يقيد الزنا ، مع أن تخصيص شيخنا الزيادي له بالأثنى يقتضي أنه ليس صريحاً في حق الرجل (قوله وباعلق كناية) ومثله يامأبون وطنجير وكخن وسوس رملى اه شيخنا الزيادي ومثله غثنائى (قوله كما أفق به أيضاً) لكن قد يرد على وجوب التعزير على ما ذكره أنه يشمل ما لو أطلق وهو مشكل ، فإن العلق لفة ، الشيء النفيس ، واللفظ عند الإطلاق يحمل على معناه اللغوى ، ومن ثم لما قال الشاطبي في حقيقته في مقام التناء على القرآن علق علاقته أولى للعلاق النخ قال الامام السخاوى في شرحه ما حاصله : فإن قلت : كيف وصف القرآن بما ذكر مع أن هذا اللفظ مستحسن عند العامة بل صار عبارة عن الأمر المستفتح قلت : ما على العلماء من اصطلاحات السفهاء اه ، ويمكن الجواب بأن هذا اللفظ لما صار مستعملاً عند السفهاء في المعنى القبيح صار المقصود منه السب ، فهو وإن لم يقتض حذ القذف لعدم صراحته فيه اقتضى التعزير لما فيه من الإيذاء (قوله وليس التعريض) بالصاد المهملة قلماً : أي لا صريحاً ولا كناية ، ويبقى أن فيه التعزير للإيذاء ، لكن قضية سكوت الشارح عنه فيما يأتي مع ذكره في الكناية خلافه (قوله عزرت) ظاهره ولو في مقام خصومة كأن ادعت عليه بنحو ذلك لتطلب من القاضى أن يعزّره وهو بعيد جداً (قوله وأما زنات بالهمز في البيت) بقى ما لو جمع بينهما بأن قال زنات في الجبل في البيت هل يكون صريحاً

(قوله ومثله ياعاھر كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى) قال أحنى الوالد : فإن قال الرجل لم أعلم كونه قلماً ولم أنه به قبل قوله لخافته على كثير من الناس اه .

إليه فيها فوجهان ، أحدهما كما أفاده الولد رحمه الله تعالى صراحته أيضا ( وكذا زناات ) بالهمز ( قطع ) أى من غير ذكر جبل ولا غيره كناية ( فى الأصح ) لأن ظاهره الصعود . والثانى أنه صريح وبالياء قد تبدل حمزة . والثالث إن أحسن العربية فكتاية ولا فصرح ( وزيت ) بالياء ( فى الجبل صريح فى الأصح ) لظهوره فيه وذكر الجبل ليان عمله فلا يصرفه عن ظاهره وإثابة الياء من الحمزة بخلاف الأصل . والثانى أنه كناية . والثالث إن أحسن العربية فصرح منه ولا فكتاية ، ولو قال يازانية فى الجبل فكتاية كما قالاه ، ويفرق بينه وما مر بأن النداء يستعمل لذلك كثيرا فى الصعود ، بخلاف زيت فيه بالياء ( وقوله ) للربيل ( يافاجر يافاسق ) يا خبيث ( ولها ) أى المرأة ( يا خبيثة ) يافاجرة يافاسقة ( وأنت تحبين الخلوة ) أو الظلمة ( ولقرضى ) أو حربي ( يانبطى ) وعكسه . والأنباط : قوم يزلون البطائح بين العراقيين ، سموا بذلك لاستبناطهم : أى إخراجهم الماء من الأرض ( وزوجته لم أجدهك حلواء ) بالمعجمة : أى بكرا ، ولأجنبية لم يحبك زوجك ، أو لم أجدهك حلواء ، ولم يقدم لواحدة منهما القضاء مباح كما قاله الأزركى ، ولإحداهما وجدت معك رجلا أو لاتردين يد لأمس ( كناية ) لاحتمالها القلف وغيره وهو فى نحو يانبطى لأم المخاطب حيث نسبته لغير من ينسب إليهم ، ويعتدل أن يريد أنه لا يشبههم فى السر والأخلاق ، أما إذا تقدم لها ذلك فليس كناية ( فإن أنكر ) متكلم بكناية فى هذا الباب ( لإرادة قلف صديق يمينه ) لأنه أعرف بمراده فيحلف على نفي إرادته القلف كما قاله الماوردى ، قال : ولا يحلف أنه مقلبه ويمزج للإبداء وإن لم يردسها ولا ذما لأن لفظه يوم ، ولا يجوز له الحلف كاذبا دفعا للحد ، لكن بحث الأعرصى جواز التورية حيث كان صادقا فى قلبه بأن علم زناها وإن حلفه الحاكم ، قال : بل يقرب لإيجابها إذا علم أنه يحد وتبطل عدلته وروايته وما عمله من الشهادات ، والأوجه لزوم الحد بمجرد اللفظ مع النية وإن لم يعرف يزارته بذلك القلف ( وقوله ) لآخر ( يا ابن الحلال وأما أنا فلست بزنا ونحوه ) كفى ليست بزانية وأنا لست بلاط ( تعريض ليس بقلف وإن نواه ) لأن اللفظ إذا لم يشعر بالنتوى لم تؤثر فيه النية ، وفهم ذلك منه هنا إنما

أو كناية ؟ فيه نظر ، والأقرب الثانى حملا لقوله فى البيت على أنه حال ( قوله صراحته ) أى ومع صراحته هو يقبل الصرف ، فلم قال أردت صعدت فى البيت قبل فيها يظهر كما لو قال فى الوطء فى الدبر أردت وطأه فى دبر حليته ونحو ذلك مما صرحوا فيه بقبول الصرف من الصرائح بل هذا أولى لما قيل إنه كناية ( قوله بخلاف زيت فيه ) أى الجبل ( قوله أما إذا تقدم لها ذلك ) أى الافتضاى ( قوله فليس كناية ) أى فلا حد ولا تعزير ، ومفهوم قوله السابق بباح أنه لو كان الافتضاى غير مباح كان كناية ، ويوجه بأن الافتضاى المحرم يصلح بالزنا فيحتمل نواه به على بنية ( قوله ويمزج للإبداء ) أى فى الكتابات ( قوله ولا يجوز له الحلف كاذبا دفعا للحد ) أما لو علم أنه يترتب على إقراره عقوبة أو نحوها زيادة على الحد أو يبدله فلا يجب الإقرار بل يجوز للحلف والتورية وإن حلفه الحاكم ، ولا يبعد وجوب ذلك حيث علم أنه يترتب عليه قتل أو نحوه لمن زنا بها وهى معلومة أو ليس حدا زناها للقتل ، ومن ذلك ما لو علم أنه إذا أقر كتب بحله وأخذه نحو المقدم مثلا من أعوان الظلمة فيجوز له الحلف كاذبا والتورية ولو عند الحاكم ، ومعلوم أنه حيث ورى لا كفارة وأنه لو حلف بالطلاق حنث ما لم يكن الحامل له على الحلف بالطلاق أمر الحاكم وورى فيه فلا حنث ( قوله بل يقرب لإيجابها ) أى التورية على المحتمل ( قوله بمجرد اللفظ مع النية ) أى نية القلف ( قوله ليس بقلف ) ظاهره أنه لا يميز

( قوله والأوجه لزوم الحد بمجرد اللفظ مع النية وإن لم يتعرف النية ) انظر ما المراد بهذا ، ولعل المراد أنه يحد حيث

هو بقرائن الأحوال وهي ملغاة لاحتمالها وتعارضها ، ومن ثم لم يلحقوا التعريض بالخطية بصريحها وإن تولفت القرائن على ذلك ، وما ذهب إليه جمع من أنه كتابة مردود ، وبما تقرر علم الفرق بين الثلاثة وهو أن كل لفظ يقصد به القذف إن لم يحتمل غيره فصريح ، وإلا فإن فهم من وضعه احتمال القذف فكناية وإلا فتعريض ، وليس الرى بإتيان البهائم قلما والتسبة إلى غير الزنا من الكبائر وغيرها مما فيه إيلاء كقوله لما زيت فقلانة أو أصابك فقلانة يقتضى التعزير للإيلاء لا الحد لمعلم ثبوته ( وقوله ) لرجل أو امرأة زوجة أو أجنبية وقرنها لرجل زوج أو أجنبي ( زيت بك ) ولم يعهد بينهما زوجية مستمرة من حين صغرهما إلى حين قوله ذلك ( إقرار بزنا ) على نفسه لإستداده الفعل له ، وعمله إن قال أردت الزنا الشرعى لما يأتى من كون الأصح اشتراط التفصيل فى الإقرار ( وقذف ) للمقول له لقوله بك وقول الإمام بعلمه لاحتمال كون المخاطب نائما أو مكروها مردود بأن المتبادر من لفظه مشاركته فى الزنا وهو يبنى ذلك الاحتمال ، ويفرق بينه وبين ماأيد به الرافضى البحث بعد أن قواه وتبعه الزركشى من قولهم إن زيت مع فلان قذف لما حوته بأن الباء فى بك تقتضى الآلية المشعة بأن المدخولها تأثيرا مع الفاعل فى إيجاد الفعل ككسبت بالقلم ، بخلاف الملية فلانها تقتضى مجرد المصاحبة وهي لا تشتر بذلك ، ويؤيده ما أجاب به الفزلى عن البحث ، وتبعه ابن عبد السلام بأن إطلاق هذا اللفظ يحصل به الإيلاء التام لئلا يبادر الفهم منه إلى صلوره عن طوعية وإن أحصل غيره ، ولذا حد بلفظ الزنا مع احتمال زنا نحو العين ( ولو قل لزوجه يازانية ) أو أنت زانية ( فقالت ) فى جوابه ( زيت بك أو أنت أزنى منى قاذف ) لصراحة لفظه فيه ( وكناية ) لاحتمال قولها الأول لم أفعل كما تفعل وهذا مستعمل فى العرف ، ويحصل أن تريد إثبات زناها فتكون مقرة به وقاذفة له فيسقط حد القذف بإقرارها ويعزر . والثانى ماوطنى غيره ووطولك مباح ، فإن كتبت رائية فأنت أزنى منى لأنى ممكنة : وأنت فاعل ، ولكون هذا المعنى محتملا منه لم يكن ذلك إقرارا ، أنها بائنا وإن استشكله البلقى ، ويحصل أن تريد إثبات الزنا فتكون قاذفة فقط . والمعنى : أنت زان وزناك أكثر مما نسبته إليه ، وتصدق فى إرادة شىء ما ذكر يمينها ( علو قالت ) فى جوابه وكلما ابتداء ( زيت بك وأنت أزنى منى فقرة )

( قوله علم الفرق بين الثلاثة ) أى صريح وكتابة وتعريض ( قوله وإلا فتعريض ) كلما قاله شيخنا فى شرح منبهج ، وفى جملة قصد القذف به مقسما لثلاثة إلهام اشترط ذلك فى الصريح وأن للكناية يفهم من وضعها القذف دائما وأنها والتعريض يقصد بهما ذلك دائما ، وليس كذلك فى الكل فالأحسن الفرق بأن ما لم يحتمل غير ما وضع له من القذف وحده صريح ، وما احتمل وضع القذف وغيره كتابة ، وما استعمل فى غير موضوع له من القذف بالكناية وإنما يفهم المقصود منه بالقرائن تعريض أحجج وما قاله ظاهر حيث حل قول المنهج والفظ الذى يقصد له القذف على القصد بالفعل ، فإن حل على أن المراد الألفاظ التى من شأنها القذف كان مساويا لما قاله حجج ( قوله وليس الرى بإتيان البهائم قلما ) أى ولكن يعزبه ، ولا فرق بين المازى وغيره ( قوله وعمله لمن قال أردت الزنا الشرعى ) وينبغى أن مثله الإطلاق ( قوله وقول الإمام بعلمه ) أى عدم العرف ( قوله ويفرق بينه ) أى بين قوله زيت بك ( قوله البحث ) أى بحث الإمام ( قوله ويؤيده ) أى قوله ويفرق بينه ( قوله عن البحث ) أى بحث الإمام ( قوله لاحتمال قولها الأول ) هو قوله زيت بك ( قوله والثانى ) هو قولها أو أنت أزنى منى أى لاحتمال قولها الثانى النخ ( قوله وكلما ابتداء زيت بك ) لم يذكر فى شرح المنهج فى هذه لفظ قوله بك وهي ظاهرة ، وأما على ما ذكره

تلفظ بالكناية واعترف بإرادة المعنى الذى هو قذف وإن لم يعترف بأنه قصد بذلك القذف بمعنى التعبير فتأمل

على نفسها بالزنا (وقاذفة) له كما هو صريح لفظها ويسقط بإقرارها حد القذف عنه ، ويقاس بذلك قولها لزوجها يا زاني قتال زنت بك أو أنت أزني مني فهي قاذفة صريحا وهو كان أو زنت وأنت أزني مني فقر وقاذف ، ويمرر نحو ذلك في أجنبي وأجنبية فتكون كالزوجة كما قال ابن المقرئ إنه القياس ، ولو قال لآخر ابتداء أنت أزني مني أو من فلان لم يكن قاذفا إلا بالإرادة وليس بإقرار به لأن الناس في تشابههم لا يتحقق بالوضع الأصل على أن أهل قد يحسب لغير الاشتراك ، ولا فرق فيما تقرر بين علم المخاطب حالة قوله ذلك أن المخاطب زوج أو غيره كما اقتضاه إطلاقهم خلافا للجويني ، ولو قالت له ابتداء فلان زان وأنت أزني منه أو في الناس زناة وأنت أزني منهم فصريح لا إن قالت الناس زناة أو أهل مصر مثلا زناة وأنت أزني منهم لم يكن قلنا لتحقق كذبها إلا إن توت من زني منهم فيكون قلنا (وقوله) لغيره وهو واضح (زني فرجك أو ذكرك) أو دبرك ولحنى زني ذكرك وفرجك ، بخلاف ما لو اقتصر على أحدهما فإنه كتابة (قذف) لذكره آلة الوطء أو محله وكلما زنت في قبلك لامرأة لا رجل فإنه كتابة لأن زناه بقبله لافيه ، ويؤخذ منه أنه لو قال لها زنت بقبلك كان كتابة ، إلا أن يفرق بأن زناها قد يكون بقبلها بأن تكون هي الفاعلة لطلوعها عليه (والمذهب أن قوله) زني (يدك أو عينك) أو رجلك (ولولدت) أي كل من له عليه ولادة وإن سفل كما هو ظاهر (لست مني أو لست ابني كتابة) لاحتماله وفي الخبر الصحيح إطلاق الزنا عن نظر العين ونحوه ، ومن ثم لو قال زنت يدي لم يكن مقرا بالزنا قطعا ، ويؤخذ من هذا القطع وحكاية الخلاف في زنت يدك صحة قول القموني لو قال زني بذلك فصريح أو زني يدي لم يكن إقرارا بالزنا اهـ . ويوجه بأنه يحتمل لحد الزنا لكونه حقا لله تعالى لا يحتمل لحد القذف لكونه حق آدمي ومن ثم سقط بالرجوع ذاك فاندفع تنظير من نظر في كلام القموني ، وقيل فيها وجهان أو قولان أحدهما أنه صريح لاحتمال القبرج (و) أن قوله (لولد غيره لست ابن فلان صريح) في قذف أمه ، وفارق الأب لأنه يحتاج إلى زجر ولده وتأنيبه بنحو ذلك فرب احتمال كلامه له ، بخلاف الأجنبي وكان وجه جعلهم له صريحا في

---

الشارح من إثباتها فقد يشكل الفرق بينها وبين ما قبله حيث علل كون الأول كتابة بقوله لاحتمال قولها زنت بك أنها لم تفعل كما أنه لم يفعل مع أن هذه العلة موجودة في هذه أيضا ، ثم رأيت في نسخة صحيحة حذف بك وهي ظاهرة (قوله قد يحسب لغير الاشتراك) أي كقوله تعالى حكاية لقول يوسف عليه الصلاة والسلام لإخوته - أتم شراً مكانا - (قوله وكلما زنت في قبلك لامرأة) وقياسه أنه لو قال لرجل زنت في دبرك كان قلنا ، وأنه لو قال زنت بدبرك كان كتابة إلى آخر ما ذكره الشارح (قوله كان كتابة) معتمد ، وقوله إلا أن يفرق : أي فيكون

---

(قوله ويمرر نحو ذلك في أجنبي وأجنبية فتكون كالزوجة وجهه) في أنت أزني مني في الصورة السابقة احتمال أنت أهدى للزنا مني كما وجهه به حج (قوله خلافا للجويني) عبارة الجويني إذا قذف رجل امرأته وهو لا يعرفها حين قذفها لكونها متعفة بخمار أركان ذلك في ظلمة ثم بان أنها زوجته فليس ذلك بقذف ولا لعان ، إلى أن قال : وإنما فصلنا بين هذه المسئلة وسائر مسائل القذف لأنه إذا عرف من يقذف فظاهر القذف أنه إخبار ، فإذا حصر عن عن تصديق ذلك الخبر وجب عليه الحد أو اللعان ، وأما إذا كان لا يعرف المقلوبة فلا يتصور أن يخبر عن أحوالها وإرتكابها الزنا إلى آخر ما أطال به (قوله أي كل من له عليه ولادة) لعله من خصوص جهة الأبوة فليتأمل وليراجع (قوله لم يكن مقرا بالزنا قطعا) أي لأن الإقرار لا يكون بالكنايات (قوله وقيل فيها وجهان) يعني

قلوب أمه مع احتمال لفظه لكونه من وطء شبه نذرة وطء الشبهة فلم يحمل اللفظ عليه بل على ما يقاوم منه وهو كونه من زنا ، وبهذا يقرب عما أفهمه إطلاقهم أنه لو فسر كلامه بذلك لا يقبل ، وخرج بقوله لست ابن فلان قوله لقرشي مثلا لست من قريش فإنه كناية كما قاله وإن نوزعا فيه ( إلا إذا قال ذلك ( لثني ) نسبة ( بلعان ) في حال انتفائه فلا يكون صريحا في قلوب أمه لاحتمال إرادته لست ابن الملاعن شرعا بل هو كناية فيستغنى ، فإن أراد القذف حدًّا وإلا حلف وعذر للإيلاء ، أما إذا قاله بعد استلحاقه فيكون صريحا في قذفها ما لم يدع أنه أراد لم يكن ابنه حال النفي ويحلف عليه ، وقياس ما مر أنه يعزى ( ويحد ) قاذف محصن ( لآية ) - والذين يرمون المحصنات - ( ويعزى غيره ) أى قاذف غير المحصن للإيلاء سواء في ذلك الزوج وغيره ما لم يدفع الزوج بلعانه كما يأتي ( والمحصن مكلف ) أى بالغ عاقل ومثله السكران ( حر ) مسلم عفيف عن وطء يحد به ( وعن وطء هير ) حليلته وإن لم يحد به لأن الإحصان المشروط في الآية الكمال وأضداد ما ذكره نقص ، وجعل الكافر محصنا في حد الزنا لأنه إيمانه له ، ولا يرد قذف مرتد ومجنون وقن بزنا أضافه إلى حال إسلامه أو إفاقة أو حرية بأن أسلم ثم اختار الإمام رقه لأن سبب حده إضافة إلى حالة الكمال ( وتبطل العفة ) للمعترة في الإحصان ( بوطء عرم ) ينسب أو رضاع أو مصاهرة ( مملوكة ) له ( على المنهيب ) إذا علم التحريم لدلالته على قلة مبالاته وإن لم يحد به لأنه لشبهة الملك ، وقيل لا تبطل بذلك على الثاني لعدم التحاقه بالزنا ( لا ) بوطء ( زوجة ) أو أمة ( في عدة شبهة ) أو في نحو إحرام لأن التحريم لعارض يزول ( و ) لا بوطء ( لمة ) ولده ( ولا بوطء ) ( منكحة ) أى الواطئ ( بلا ولي ) أو بلا شهود وإن لم يقتل القاتل بجلده ( في الأصح ) لقوة الشبهة فيها . ومقابلته تبطل العفة بذلك لحرمة الوطء فيه واستثناء الأذرى بحثا موطوعة الابن ومستولته لحرمتها على أبيه أبدا مخالفت لظاهر كلامهم ( ولوزنى مقفوف ) قبل حد قاذفه ولو بعد الحكم به ولو بعد الشروع في الحد كما هو واضح ( سقط الحد ) عن قاذفه ولو بغير ذلك الزنا لأن زناه هنا يدل على سبق مثله لجرىان العادة الإلهية بأن العبد لا يهلك في أول مرة كما قاله عمر رضي الله عنه ، ورعايتها هنا لا يلحق بها مالو حكم بشهادته ثم زنى فورا

فرقا لما ( قوله لكونه من وطء شبهة ) قضيت أنه لو قال أردت أنه لا يشبه خلقا أو خلقا عدم قبول ذلك منه ، والقياس قبوله لأن الصريح يقبل الصرف ولأنه يستعمل كثيرا ( قوله لست من قريش ) ومثله ما لو قال لشخص مشهور بالنسب إلى طائفة لست منها وينبئ أن مثله أيضا لست من فلان فيكون كناية ( قوله ويحلف عليه ) أى على دعواه ( قوله وقياس ما مر أنه يعزى ) معتمد زاد حج ثم رأيته صرحوا به ( قوله والمحصن ) أى هنا لاق باب الرجم ( قوله عن وطء يحد به ) مفهومه أن من يأتي البهائم محصن لأنه لا يحد به بل يعزى فقط فيحد قاذفه لإحصانه ( قوله بأن أسلم ) أى قبل ضرب الرق ( قوله إلى حالة الكمال ) أى وذلك فيما لو كان كافرا وأسلم ثم أرق كان مسلما حرا فقلده له حالة الكمال ( قوله مملوكة ) وبوطء دبر حليلة له غاية اه منهج ( قوله لدلالته على قلة ) يؤخذ منه أنه لو ثبت عليه إثبات البهائم بطلت حقه ، ثم رأيته في سم على البهجة ( قوله مخالفت لظاهر كلامهم ) أى فلا يزول إحصانه بوطئها ( قوله لجرىان العادة ) ظاهره أنه في الزنا وغيره ولا مانع منه ( قوله ورعايتها ) أى

في مسئلة الأعضاء ، وسبكت عن مقابل ما بعدها ، وتكفل به غيره كالجلال ، وفي كلام الشارح لإيهام ( قوله وإن لم يقتل ) لعل الواو للحال وإلا فالقابل لا يسمه أن يقول بسقوط العفة فيما إذا قلد ( قوله ولو بغير ذلك الزنا ) يعنى سقط حد من قذفه قبل ذلك الزنا ولا حد على من قذفه بعد هذا الزنا .

حيث لم ينقض الحكم ، وإن قلنا إن زناه يدل على سبق مثله منه قبل الحكم لظهور الفرق بأن الحد يسقط بالهبة بخلاف الحكم ( أو ارتد فلا ) يسقط الحد لأن الردة لا تشر بسبق مثلها ولأنها عقيدة وهي تظهر غالبا ( ومن زنى ) أو فعل ما يبطل عفته كوطء حيلته في دبرها ( مرة ) وهو مكلف ( ثم ) تاب و ( صلح ) حاله حتى صار أتقى الناس ( لم يعد عصمتا ) أبدا لأن العرض إذا اتلم لا تفسد ثلثته فلا نظر إلى أن التائب من الذنب كن لا ذنب له ، ولو قل في مجلس الحكم لزمه إعلام المقلوف ليستوفيه إن شاء وفارق إقراره عنده بمال للغير لأنه لا يتوقف استيفاءه عليه بخلاف الحد ، وعمل لزوم الإعلام للقاضي : أى عينا ما إذا لم يكن عنده من يقبل إخباره به وإلا كان فرض كفاية كما هو ظاهر ( وحّد القذف ) وتمزيهه إذا لم يعف عنه المورث ( يورث ) ولو للإمام عمن لا وارث له خاص كسائر الحقوق ( ويسقط ) حله وتمزيهه ( يعفو ) عن كله - فلو عفا عن بعض الحد لم يسقط شيء منه ، ولا يخالف سقوط التزوير بالعفو ما في بابه أن للإمام أن يستوفيه لأن الشاغل حق الآدى والذي يستوفيه الإمام حقه تعالى للمصلحة ويستوفى سيد مقلوف مات تمزيهه وإن لم يرته ، ولو عفا وارث المقلوف على مال سقط ولم يجب المال كما في فتاوى الحنابلة ، وفيها لو اختاب شخصا لم يؤثر تحليل ورثته ، ولو قذف شخصا بزنا علمه المقلوف لم يجب الحد ، أو قلعه فضا ثم قلعه لم يحد كما يجبه الزركشي بل يحرر ( والأصح أنه ) إذا مات المقلوف الحر ( يرثه كل الورثة ) حتى الزوجين كالتصاص ، نعم قذف الميت لا يرثه الزوج أو الزوجة هل أوجه الزوجين لا تقطاع الوصلة بينهما ، ولا ينافيه تصريحهم ببقاء آثار النكاح بعد الميت لضيقها من حمل سراها ما كان قبله ، ومثل الحد فيقرر التزوير . والثاني يرثه غير الزوجين . والثالث رجال العصبة فقط . والرابع رجال العصبة غير البنتين كالزوج ، ولو قلعه أو قذف مؤرثه كان له تحليله في الأولى على أنه لم يزن ، وفي الثانية أنه لم يعلم زنا موته لأنه ربما يقر فينقطع الحد . قال الأكثرون : ولا تسمع الدعوى بالزنا والتحليف إلا في هذه الصورة ، ويضم إليها ثانية وهي مالو وقف داره مثلا على ولديه ، على أن من زنى منها سقط حقه وعاد نصيبه إلى أخيه ، فادعى أحدهما على الآخر أنه زنى ليعود نصيبه إليه سمحت ، فإن أنكروا وكل حلف المدعى

العادة الإلهية ( قوله لم يعد عصمتا ) أى فبتر قاذفه فقط للإيلاء كما تقدم ( قوله كن لا ذنب له ) أى لأن ذلك بالنسبة للعقوبات الأخروية ( قوله لزمه ) أى الحاكم ( قوله إن شاء ) أى المقلوف ( قوله بمال للغير ) أى حيث لا يلزمه أن يعلمه بذلك ( قوله لا يتوقف استيفاءه عليه ) أى على القاضي ( قوله لم يسقط ) وفالده أنه لو أراد الرجوع إليه بعد عفو مكن منه ( قوله ولو عفا وارث المقلوف ) أى أو المقلوف نفسه ( قوله لم يجب الحد ) أى بل لا يجوز له في نفس الأمر استيفاءه ( قوله ثم قلعه لم يحد ) ولعل وجهه أن عفو عنه أولا رضا منه باعتزافه بنسبته لثنا قتل بالنسبة للمعفو عنه بمنزلة الإقرار بالزنا في حقه وهو مقتضى لسقوط الحصانة ، ثم رأيت ماسياقي للشراح بعد قول المصنف أو أصر صادف بينونة من التوجيه بأن العفو بمثابة استيفاء الحد : أى وهو لو استوفى الحد منه ثم قلعه عزز ( قوله يرثه كل الورثة ) أى فلو حد لطلب واحد منهم الحد الكامل سقط وليس لغيره طلبه ( قوله لا تقطاع الوصلة ) أى بخلاف غيرها فلا يخطف الحال في يرثه بين كون القذف في الحياة أو بعد الموت لبقاء سبب الإرث في حقه من القرابة أو الولاء ( قوله ولا ينافيه تصريحهم ) خلافا لما نظر به حجج ( قوله كان له )

( قوله ولو قذف شخصا بزنا يعلمه المقلوف الخ ) لم يظهر لي المراد من هذا فليتأمل ( قوله ولا تسمع الدعوى بالزنا والتحليف ) في العبارة تسمع ، والمراد أنه لا تسمع الدعوى ولا يسوغ التحليف

المردودة، قضى له بتصيب الناكل ولا يجد الناكل بذلك (و) الأصح (أنه لو عفا بعضهم) عن حقه مما ورثه من الحد (فالباقى) منهم وإن قل نصيبه (كله) أى استيفاء جميعه ، كما أن لأحدهم طلب استيفائه وإن لم يرث غيره أو غاب لأنه لدفع المار اللازم للواحد كالجمع مع كونه لا يبدل له وبه فارق القصاص ، فإن ثبوت بدله يمنع من القسوت فيه ، ويفرق بين هذا وبين نحو النية فإنه لا يورث ، ومن ثم لم يكن تحليل الوارث منه بأن ملصط ما هنا المار وهو يشمل الوارث أيضا فكان له فيه دخل ، بخلاف نحو النية فإنه محض إلقاء يخص بالميت فلم يعد أثره للوارث . والثاني يسقط جميعه كالقود . والثالث يسقط نصيب العاق ويقتى الباقى لأنه يقبل التقسيط بخلاف القصاص وعلى هذا يسقط السوط الذى فيه الشركة .

### ( فصل )

في بيان حكم قذف الزوج ونفى الولد جوازا ووجوبا

( له ) أى الزوج ( قذف زوجة ) له ( علم زناها ) بأن رأها وهي في نكاحه ، والأولى له تطليقها سراً عليها ما لم يترتب على فراقها لها مفصلة لها أو له أو لأجنبي ( أو ظنه ظناً مؤكداً ) لاحتياجه حيثل للانتقام منها لتطليقها فراقه والنية قد لاتساعد ( كشياح زناها يزيد مع قرينة بأن ) بمعنى كان ( رأها في خطوة ) وكان شاع زناها مطلقاً ثم رأى رجلاً خارجاً من عندها قال الماوردى في وقت الرية ، أو رأها خارجة من عند رجل : أى وتم رية أيضا ، وينبئ أن يكتفى فيها بأذى رية بخلافه ، فإنه قد يدخل لنحو سرقة أو إرادة إكراه أو إلحاق حار وكان أشهره عدل رواية أو من اعتقد صدقه عن معابة بزناها وليس عدواً لها ولا له ولا لثرائى ، ولابد فيها بظهر أن يبين كيفية الزنا إذا كان ممن يشبه عليه الحال لأنه قد يظن ماليس بزنا ، وكان أقرب له وغلب على ظنه صدقها ، أما مجرد الشيوخ فلا يجوز اعتداده لأنه قد ينشأ عن خبر عدو أو طامع بسوء يظفر به ، وكلما عجز القرينة لأنه ربما دخل عليها لنحو سرقة أو إكراه ( ولو أنت ) أو حملت ( بولد علم أنه ليس منه ) أو ظنه ظناً مؤكداً

أى القاذف وقوله تحليفه أى المقلوف ( قوله فإنه لا يورث ) لافرق في ذلك بين كون النية في حياة المختاب أو بعد موته .

### ( فصل ) في بيان حكم قذف الزوج

( قوله أو لأجنبي ) أى فالأولى الإمساك وإن ترتب على فراقها نحو مرض له ، بل قد يجب إذا تحقق أنه إذا فارقها زنى بها الغير وأنها مادامت عنده تصان عن ذلك ( قوله كشياح زناها ) بكسر الشين كما يؤخذ من عبارة المصباح ( قوله مطلقاً ) أى من غير تعقيد بواحد بعينه ( قوله أو من اعتقد صدقه ) أى ولو فاسقاً

( قوله الذى فيه الشركة ) يعنى السوط الذى فيه الشركة كما إذا ورثه ثلاثة .

### ( فصل ) في بيان حكم قذف الزوج

( قوله لاحتياجه حيثل للانتقام منها الخ ) عبارة لجلال المحلى وإنما جاز حيثل القذف المترتب عليه اللعان الذى يتخلص به منها لاحتياجه الخ ( قوله وكان شاع زناها الخ ) محطوف على قول المصنف كشياح زناها لا على قوله كان رأها في خطوة فهو مجرده يؤكد الظن ككل واحد مما بعده ، وقوله لأنه ربما دخل عليها لنحو سرقة أو إكراه ) هذا تعليل لما في المتن خاصة لا لما بعده أيضا كما لا يخفى

وأمكن كونه منه ظاهرا لما يأتي (لزمه قيه) وإلا لكان بسكوته مستلحا لمن ليس منه وهو مجتمع كما يجرم نفي من هو منه لما يأتي ، ولعظم التنظيظ على فاعل ذلك وقبح ما يترتب عليهما من المفاسد كانا من القبالح الكبار ، بل أطلق عليهما الكفر في الأخبار الصحيحة وإن أول بالمستحل أو بأنها سبب له أو يكفر النعمة ، ثم إن علم زناها أو ظنه فلما موكلنا قلها ولا عن نفيه وجوبا فيهما ، وإلا اقتصر على النفي باللعان لجواز كونه من شبهة أو زوج مابق وهمل كلامه كثيرا ما لو أتت بولد علم أنه ليس منه ولكنه خفية بحيث لا يلحق به في الحكم ، لكن الأوجه قول ابن عبد السلام : الأولى له السر : أي وكلامهم إنما هو حيث ترتب على عدم النفي لحوته به كما اقتضاء تعليلهم المذكور (وإنما يعلم) أنه ليس منه (إذا لم يطل) ولا استدخلت ماله المحترم أصلا (أو) وطىء أو استدخلت ماله المحترم ولكن ولدته لليون ستة أشهر من الوطء) ولو لا كثر منها من العقد (أوفوق أربع سنين) من الوطء لمعلم حيثل بأنه من ماء غيره ، ولو علم زناها لزمه قلها وقية ، وصرح جمع بأن نحو رؤيته معها في خلوة في ذلك الطهر مع شيوخ زناها به يلزمه ذلك أيضا ، ويؤيده ما يأتي عن الروضة (فلو ولدته لما بينهما) أي دون الستة وفوق الأربعة من الوطء (ولم يستبرأ بمحضة) بعد وطئه أو استبرأها بها وكان بين الولادة والاستبراء أقل من ستة أشهر (حرم) (النفي) للولد لأنه لاحق بفراشه ، ولا عبرة برية يملها في نفسه ، وفي خبر أبي داود والسنائي وغيرهما «أيما رجل جسد ولده وهو ينظر إليه احتجب الله منه يوم القيامة وفوضه على رؤوس الخلائق» (وإن ولدته فوق ستة أشهر من الاستبراء) بمحضة أي من ابتداء الحيض كما ذكره جمع لأنه الدال على البراءة (حل النفي في الأصح) لأن الاستبراء أمانة ظاهرة على أنه ليس منه ، نعم يسن له علمه لأن الحمل قد تحيض وعمله إن كان هناك تهمة زنا وإلا لم يجر قطعا ، وصحح في الروضة أنه إن رأى بعد الاستبراء قرينة زناها مما مر لزمه قيه بظنية الظن بأنه ليس منه حيثل وإلا لم يجر ، واعتمده الأسنوي وغيره ، ويمكن حمل كلام الكتاب على ذلك . وقوله من الاستبراء تبع فيه الرافعي ، وصحح في الروضة اعتبارها من حين الزنا بعد الاستبراء لأنه مستند للعان ، فلهذا إذا ولدت

(قوله لما يأتي) أي في قوله وفي خبر أبي داود والسنائي وغيرهما «أيما رجل جسد ولده وهو ينظر» الخ (قوله) وقبح ما يترتب عليهما من استلحاق ونفي وليس من النفي المحرم بل ولا من النفي مطلقا ما يقع كثيرا من العامة أن الإنسان منهم يكتب بينه وبين ولده حجة أو يريد كتابتها بأنه ليس منه ولا علاقة له به لأن المقصود من هذه الحجة أن الولد ليس مملعا لأبيه فلا ينسب لأبيه من أفضاله شيء فلا يطالب بشيء لزم الولد من دين أولادها أو غيرهما مما يترتب عليه دعوى ومحتاج إلى جواب (قوله وإن أول) أي الكفر (قوله ولكنه خفية) أي بأن لم تشهر ولادتها وأمكن تربيته على أنه لقيط مثلا (قوله يلزمه ذلك) أي القذف والنفي (قوله وهو ينظر إليه) أي يعرف به (قوله وصحح في الروضة) مستند (قوله لم يمكن حل كلام الكتاب) قد يمنع من حمل المذكور أن هذا مقابل الأصح الذي جرى المنع من خلافه هذا ، ولم يذكر الشارح مقابل الأصح ، وقد ذكره الحل في عبارته : والوجه الثاني

(قوله وأمكن كونه منه ظاهرا) أي بخلاف ما إذا لم يمكن شرعا كونه منه كأن أتت به لليون ستة أشهر فإنه منق " عنه شرعا فلا يلزمه النفي (قوله لزمه قلها) قال الشهاب سم : وقية صادق مع إمكان كونه منه أيضا ، وعليه ينبغي تقييده بما إذا كان احتمال كونه من الزنا أقوى أم لا يأتي في قول المصنف ولو علم زناها الخ فليراجع اه (قوله ويمكن حل كلام الكتاب على ذلك) أي بأن يقال الحل فيه صادق بالزوم ، وقد مر تقييده بمثل ما قيد به



لبنون منه أشهر ولاكثر من دونها من الاستبراء تتيان أنه ليس من ذلك الزنا فيصير وجوده كملكه فلا يجوز النفي رعاية للفرش . ووجه البقنن المنع يمنع ذلك لاحتمال سبق زناها بها خفية قبل الزنا الذي رآه ( ولو وطئ وعزل حرم ) النفي ( على الصحيح ) لأن الماء قد يسبقه ولا يشعر به ، ومقابل الصحيح احتمال للزنا أي أنه يجوز لأنه إذا احتاط فيه كان كمن لم يطق ولكنه يطلب على الظن بذلك أنه ليس منه ولو كان يطق فيها دون القرح بحيث لا يمكن وصول الماء إليه لم يسلحه أو في الدبر فالأرجح من تناقض لهما عدم الحقوق أيضا وليس من الظن علمه من نفسه أنه عقيم فيما يظهر وإن ذهب الروياني إلى لزوم نفيه باللعان بعد قلدها وذلك لأننا نجد كثيرين يكاد أن يحزم بعقمهم ثم يجبلون ( ولو علم زناها واحتمل كون الولد منه ومن الزنا ) على السواء بأن ولدته لستة أشهر فأكثر من وطئه ومن الزنا ولا استبراء ( حرم النفي ) لتصادم الاحتمالين والولد للفرش ، وما نص عليه من الحل يحمل على ما إذا كان احتمال أغلب لوجود قرينة تؤكد ظن وقوعه ( وكلما ) يحرم ( القلف واللعان على الصحيح ) إذ لا ضرورة اليهما للحقوق الولد به والفراق يمكن بالطلاق ولأنه يضطر بإثبات زناها لانطلاق الأئنة فيه ، وقيل يحلان انتظاما منها صوبه جمع ورد بما تقرر إذ كيف يحتل ذلك الضمير لغيره غرض انتقام ، وكالزنا فيها ذكر وطء الشبهة ، ولو أتت امرأة بولد أبيض وأبواه أسودان أو عكسه امتنع نفيه بذلك ولو أشبه من تهم أمه به أو انضم إلى ذلك قرينة الزنا لأن العرق نزاع كما ورد به الخبر .

### فصل في كيفية اللعان وشروطه وثمراته

( اللعان قوله ) أي الزوج ( أربع مرات أشهد بالله إلى من الصادقين فيما رميت به ) زوجتي ( هذه ) إن حضرت ( من الزنا ) إن قلدها بالزنا ، وإلا قال فيما رميتها به من إصابة غيري لها على فراشي وأن الولد منه لامي ولا تلاعن

إن رأى بعد الاستبراء قرينة الزنا المبيحة للقلف أو تيقنه جاز النفي ، بل وجب لحصول الظن حينئذ لأنه ليس منه وإن لم ير شيئا لم يحزم . ورجح الثاني في أصل الروضة والأوك في الشرح الصغير والضرر وليس في الكبير ترجيح ( قوله وعزل ) ومعلوم أن المزمل مكروه فقط ( قوله عدم الحقوق ) أي ولا فرق في ذلك بين كون الموطوءة زوجة أو أمة ( قوله لأننا نجد كثيرين ) يؤخذ منه أنه لو أخبره معصوم بأنه عقيم وجب النفي ، بل ينبغي وجوب النفي أيضا فيما لو لم يكن حقيقا وأخبره معصوم بأنه ليس منه ( قوله لأن العرق نزاع ) أي مبال ( قوله نزعه عرق ) لعله أن يكون نزعه عرق بهاء الضمير في النهاية وإنما هو عرق نزعه ( يقال نزاع إلى في الشبه إذا أشبهه ، وقال في مقدمة الفتوح نزاع الولد إلى أبيه : أي جذبه وهو كناية في الشبه وفيه نزعه عرق .

### ( فصل في كيفية اللعان وشروطه

( قوله وثمراته ) أي وما يتبع ذلك كشدة التخليط الآتي الخ

( قوله لأنه يضطر بإثبات زناها ) لعل الضمير في يضطر للولد وإلا فقد مر حل القلف واللعان عند علم الزنا أو غلبة الظن به مطلقا .

### ( فصل في كيفية اللعان

( ١ ) ( قول الحنفى : قوله نزعه عرق الخ ) ليس في نسخ الشارع آتى بإثباته وحروله .

هي هنا إذ لا حد عليها بل ما نولو ثبت قلّف أنكره قال فيها ثبت من قلّف إياها بالزنا وذلك للآيات أوائل سورة النور وكررت لتأكيد الأمر ولأنها منه بمنزلة أربع شهود ليقام عليها بها الحد ، ولذا سميت شهادات . وأما الخامسة فهي مؤكدة لتقادها ، نعم الغلب في تلك الكلمات مشابهتها للإيمان كما يأتي ( فإن غابت ) عن المجلس أو البلد لعلم أو غيره ( سهاها ورفع نسبها ) أو ذكر وصفها ( بما يميزها ) عن غيرها دفعا للاشتباه ويكنى قوله زوجي إذا عرفها الحاكم ولم يكن تحتها غيرها ( والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ) عدل عن عليّ وكنت تفاولا ( فيها رماها به من الزنا وإن كان ولد يثني ذكره في كل من ( الكلمات ) الخمس كلها لينفي عنه ( فقال وأن الولد الذي ولدته ) إن غاب ( أو هذا الولد ) إن حضر ( من ) زوج أو شبيهة أو ( زنا ليس مني ) وذكر ليس مني تأكيد كما في أصل الروضة والشرح الصغير حلا لزنا على حقيقته وإن ذهب الأكثرون إلى أنه شرط واعتمده الأذرعى لاحتمال أن يعتقد أن وطء الشبهة زنا ، ولا يكتفى للاقتصار على ليس مني لاحتمال أن يريد أنه لا يشبهه خلقا أو خلقا ( وتقول هي ) بعده لوجوب تأخر لعانها كما سيأتي ( أشهد بالله إنه لن الكاذبين فيها رماي به ) وتشير

( قوله مشابهتها للإيمان ) أي فأعطيت حكمها فيما تقدم له من أنها إيمان على الأصح المراد به أنها كذلك حكما فلا ينافي أنها ليست إيمانا في الأصل ولكنها تشبهها ( قوله كما يأتي ) ومن ثم لو كذب لزمه كفارة عيّن ، والأوجه أنها لا تصدق بتصدعها لأن المظوف عليه واحد والمقصود من تكريرها محض التأكيد لا غير أحج . قال سم : ومقابل هذا الأوجه أربع كفارات ، واعتمد شيخنا الزبائي ما قاله حج ( قوله حتى إذا عرفها الحاكم ) أي وعرف أنها تحتها الآن ( قوله والخامسة ) عطف على أربع فهو بالنصب ويحذف رفعه عطفا على قوله العان ( قوله لاحتمال أن يريد أنه لا يشبهه ) فإن قلت : إيجين على نية المستحلف وعليه فنتجه ذلك لانتقاه . قلت : لعل المراد بكونها على نية المستحلف بالنظر للزوم الكفارة ،

( قوله ولو ثبت قلّف أنكره قال فيها ثبت من قلّف إياها بالزنا ) أي بأن يقول أشهد بالله إني من الصادقين فيما ثبت الخ ، فلا يكتفي في دفع الحدّ أشهد بالله إني من الصادقين في إنكارى ما ثبت عليّ من رمي إياها بالزنا خلافا لما في العباب . وجارة الروض وشرحه : لو ادعت امرأة أن زوجها قلعها ولم يعترف به بأن سكت ، أو قال في الجواب لا يلزم مني الحدّ فأقامت بينة بقلعه لما لاحن ، وإن كان قد أنكر القلع وقال ما رميتك لاحتمال التأويل بأن الصدق ليس يرى أو بأن ما رميتك به ليس بقلع باطل بل هو صدق فالسكوت ، وقوله لا يلزم مني الحدّ وإنكاره القلع مع التأويل أو احتمال له ليس إنكارا القلع ولا تكليفا للينة في الحقيقة ولأن قوله مردود عليه بالينة فصار كأنه لم ينكر ويقول في لعانه أشهد بالله إني من الصادقين فيما أثبتت عليّ من رمي إياها بالزنا انتهت ( قوله تفاولا ) عبارة شرح الروض : وعدل عنها أدبا في الكلام ( قوله في المتن فقال وأن الولد الذي ولدته الخ ) ظاهره أنه يأتي بهذا اللفظ حتى في الخامسة ، ولا يخفى ما فيه ففعل المراد أنه يأتي في الخامسة بما يناسب كأن يقول لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين فيما رماها به من الزنا وفي أن الولد من زنا ليس منه فتأمل ( قوله لاحتمال أن يعتقد أن وطء الشبهة زنا ) أي فقد يكون هو الواطئ لها بالشبهة ويعتقد أن وطء زنا لا يلحق به الولد ، ويحتمل أنه إنما احتج لذلك لأنه قد يكون الواقع أن الولد من شبهة غيره فلا يكون صادقا في شهادته بأنه من الزنا فاحتج إلى ذلك ليشمل ما ذكر ونحوه ليكون صادقا وإن لزم من الاقتصار على ذكر الزنا كونه ليس منه فتأمل

إليه إن حضر وإلا ميزته كما مر في نظيره (من الزنا) إن رماها به ولا محتاج إلى ذكر الولد لأنه لا يتعلق به في لعنتها حكم (والخاتمة أن غضب الله عليها؛ حدث عن علي لما مر وذكره رماها ثم رماها هنا تضييق لا غير (إن كان من الصادقين فيه) أي فيما رماها فيه من الزنا ونقص الغضب بها لأن جريمة زناها أقيح من جريمة قتلها ، والغضب وهو الانتقام بالعقاب أغلظ من اللعن التي هو البعد عن الرحمة (ولو بدل لفظ شهادة بخلف) (مر في الخطية حكم إدخال الباء وما يتعلق بذلك (ونحوه) كأنهم أو أحلف بالله (أو) لفظ (غضب بلعن وعكسه) بأن ذكر لفظ الغضب وهي لفظ اللعن (أو ذكر أ) أي اللعن والغضب (قبل تمام الشهادات لم يصح في الأصح) لأن المرامي هنا اللفظ ونظم القرآن . والثاني يصح نظرا للمعنى . والثالث لا يندل الغضب باللعن ويجوز العكس (ويشترط فيه) أي في صحة اللعان (أمر القاضي) أو نائبه أو المحكم بشرطه أو السيد في ملاحظته بين رقيقته ، ولو كان اللعان لنفي الولد خاصة لم يميز التحكيم لأن الولد حقا في التسبب فلم يسقط برضاها (ويلقن) بالبناء للفاعل ليناسب ما قبله الشامل من ذكر ، ودعوى تعيين بناته للمفعول ليشمل القاضي وغيره ممن ذكر متنوعة وعطفه على الأمر يقتضي أنهما متبايران وليس مرادا بل الأمر هو التلقين ولذا اقتصر في الروضة عليه (كلماته) لكن منهما من أجد أولئك فيقول له قل كلا وكلنا إلى آخره ، فما أتى به قبل التلقين لغو إذ التيقن غير معتد بها قبل

(قوله وإلا ميزته) ومنه أن تقول زوجي إن عرفه القاضي (قوله لأن جريمة زناها) أي التي لاعت لإسقاط حده ويقال مثله في قتلها (قوله بالبناء للمفعول) أي ليشمل كلا من الزوج والمرأة ويجوز قراءته بالبناء للفاعل ويراد به الملائع رجلا كان أو امرأة (قوله والغضب) الواو بمعنى أو (قوله لم يصح في الأصح) هل عمل ذلك إذا لم يعد في موضعه أولا يصح اللعان مطلقا فيحتاج إلى استئناف الكلمات بيانها فيه نظر ، وظاهر الكلام الثاني ويمكن توجيهه بأن ذكر اللعن في غير موضعه ينزل منزلة كلمة أجنبية والقصبل بها مبطل للانعان (قوله لنفي الولد خاصة) أي بخلاف ما إذا كان لنفي الحد أو لنفي الحد والولد (قوله ليناسب ما قبله) هو قوله أمر وقوله بأن ذكر أي من نائب القاضي (قوله من أحد أولئك) أي القاضي أو نائبه أو المحكم (قوله فيقول له قل كلا وكلنا) أي ولو إجمالا كان يقول له قل أربع مرات كلا الخ فيا يظهر ظير اجمع . ثم رأيت في سم على منج قوله لكلماته ثم إن التلقين يعتبر في سائر الكلمات ولا يكفي في أولها فقط بر ، وقال في قوله قبل هذه قال هو والمراد بتلقيه كلماته أمره بها لا أنه ينطق بها القاضي قبله خلافا لما يورمه كلام الشارح في كتبه وظاهره ولو إجمالا كان يقول له الت بكلمات اللعان (قوله معتد بها) أي في حصول المقصود من اللعان هنا وفصل الخصومة في غيره وإن كانت

(قوله تفتن) لك أن تقول بل هو ضروري في عبارته لا يصح قولها هنا أشهد بالله أنه لن الكاذبين فيها رماها به ولا قوله هناك لأن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين فيها رميها به . ثم رأيت في حواشي سم مناصه : قوله تفتن لا غير : أي إذ لو عبر هنا أيضا برماها صبح اه . وفيه تأمل لأنه وإن صح في حد ذاته إلا أنه يحمل بالمعنى المراد ، إذ لا يكون حيثل من مقول القول وينحل للمعنى إلى أنها تقول في شأن مارماها به من الزنا أشهد بالله أنه لن الكاذبين فيكون مقول قولها أشهد بالله أنه لن الكاذبين فقط وظاهر أنه لا يكفي فتأمل (قوله بالبناء للفاعل ليناسب ما قبله) انظر ما المراد بما قبله ، وصريح قوله الشامل الخ أن المراد به القاضي ، والظاهر أن مراده بما قبله أ ر القاضي إذ يأتي أن الأمر هو التلقين ، وحيثل في قوله الشامل الخ تسمح ، ويونخط من قوله بعد ودعوى تعيين بناته للمفعول الخ أنه يجوز بناؤه للمفعول غاية الأمر أنه غير متعين ، على أنه يوجد في بعض نسخ الشارح بالبناء للمفعول بئله قوله بالبناء للفاعل وهي لا تلائم قوله ليناسب ما قبله الخ كما لا يخفى (قوله لكل منهما) أي المتلاعنين ، وقوله من أحد

استخلافه والشهادة لا تؤدى إلا بإذنه، ويشترط موالاته الكلمات الخمس فيؤثر الفصل الطويل والأوجه اعتبارها هنا، بما مرق الفاتحة، ومن ثم لم يضر الفصل هنا بما هو من مصالح اللعان ولا ثبت شيء من أحكام اللعان إلا بعد تمامها ولا يشترط الموالاته بين لعانه ولعانها كما صرح به النازي (وأن يتأخر لعانها عن لعانه) لأن لعانها للردء الحلد عنها وهو غير لازم قبل لعانه (ويلاعن) من اعتقل لسانه بعد القذف ولم يرج برؤه أو رجى ومضت ثلاثة أيام ولم يطلق (أعرس) منهما ويقذف (بإشارة مفهومة أو كتابة) أو يجمع بينهما كسائر تصرفاته، ولأن المقلب فيه شاذة اليمين لا الشهادة، وبفرض تغليبها هو مضطر إليها هنا لآثم لأن الناطقين يقومون بها، وما تقرر من التسوية بينهما هو المعتمد، وإن قل عن النص أنها لا تلاعن بها لأنها غير مضطرة إليها، ويؤخذ من علته أن عمل ذلك قبل لعان الزوج لا يبعده لا اضطرابا حيث قل إلى ذم الحلد عنها فيكره الإشارة أو الكتابة خمسا أو يشير للبعس ويكتب البعض، أما إذا لم تكن له إشارة مفهومة ولا كتابة فلا يصح منه لتعلم معرفة مراده (ويصح) اللعان والقذف

منعقدة في نفسها ملزمة للكفارة إن كان الخالف كاذبا (قوله قبل استخلافه والشهادة) هذا يقتضى أنه لو ذكر شيئا قبل أمر القاضي أو ذكره عند غير القاضي يسمى شهادة لكن غير معتد بها، ووجه اقتضائه ذلك أنه لم يقل والشهادة لا تكون إلا بإذنه، وينبئ على هذا جواب ما وقع السؤال عنه من أن إنسانا نسب إليه فعل شيء فقال إن شهد على أحد بهما فزوجني طلاق ثلاثا فأخبر بذلك جماعة عند ملتزم الناحية وهو أنه إن كان الإخبار عند غير القاضي يسمى شهادة كما يسمى إخبارا حث وإلا فلا بحث هنا فليراجع (قوله فيؤثر الفصل الطويل) ولعل الفرق بين هذا وأمان القسامة حيث اكتفى بها ولو متفرقة أنه لما اعتبروا هنا لفظ اللعن بعد جملة الأربع دل على أنهم جعلوها كالشيء الواحد، والواحد لا يفرق أجزاءه كما في الصلاة المؤلفة من ركعات، ولما اعتبروا تمامها التشهد والسلام بطلت بما يتألفها في أي جزء اتفق (قوله بما مر من القاتحة) أي يفرض السكوت العمل الطويل والسير الذي قصد به قطع اللعان وذكر لم يتعلق بمصلحة اللعان وكتب أيضا لطف الله به قوله بما مر من القاتحة يؤخذ منه أنه لو لم يوال الكلمات بلهله بذلك أو نسيانه عدم الضرر (قوله ولا تشترط الموالاته) هذا مستفاد من عموم قول المصنف فإن غابت سبها فإنه شامل لغيرها عن البلد ومن لازمها عدم الموالاته بين لعانها (قوله ولم يرج برؤه) ينبئ أن يكفي في ذلك بقول طيب عدل لأن المدار على ما يغلب على الظن ذلك والواحد العدل يحصل به ما ذكر، وكتب أيضا حفظه الله تعالى قوله لم يرج برؤه ينبئ تقييده بما إذا لم يرج قبل مضى ثلاثة أيام بدليل ما بعده من أنه إذا رجى ومضت ثلاثة أيام ولم ينطق لآعن بالإشارة (قوله منهما) أي من الزوجين (قوله المقلب فيها) أي في كلمات اللعان (قوله شاذة اليمين) وهي تتعد بالإشارة (قوله لا تلاعن بها) أي بالإشارة (قوله ويؤخذ من علته) هي قوله لأنها غير الخ، وفيه نظر - فإن شرط لعانها سبق لعانه اه سم: أي فالأولى أن يدل قوله أن عمل ذلك قبل لعان الزوج بقوله إن عمل ذلك إن لآعن لنفي الولد، فإن لآعن لدفع الحلد عنه لآعت بالإشارة لأنها حيث قل مضطرة إليه (قوله فلا يصح منه) أي فيتملك ذلك أبدا مادام كذلك

أولئك يقر أفتح الميم من من إن كان يلقن مبنيا للفاعل ويكون من هو الفاعل وأحد غير مبتدأ محذوف: أي يلقن كلمات اللعان الصلغتين من هو أحد أولئك من القاضي ومن الحق به وإن بنى يلقن للمفعول كان من بكسر الميم حرف جر متعلقا بيلقن، ثم إن كان نائب فاعل يلقن ضمير الملاعن لم يأت قوله لكل منهما وإن كان نائب الفاعل كلماته تأتي فتأمل (قوله ويقذف) معطوف على يلاعن فهما متنازعان في إشارة بالنسبة للأعرس ضمرا، (قوله قبل لعان الزوج) انظره مع ما مر من اشتراط تأخر لعانها

(بالجمية) أى ما عدا العربية من اللغات إن راعى ترجمة اللحن والغضب وإن عرف العربية كاليمين والشهادة وفيمن عرف العربية وجه) أنه لا يصح لعانه بغيرها لأنها الواردة وانتصر له جمع ويسن حضور أربعة يعرفون تلك اللغة ويجب مترجان لقاض جهلها (ويظنظ) ولو في كافر فيما يظهر (يزمان وهو بدل) فعل (عصر) أى يوم كان إن لم يتيسر التأخير للجمعة لأن اليمين الفاجرة حيث لا أعظم عقوبة كما دل عليه خبر الصحيحين ، فإن تيسر التأخير فبعد عصر (جمعة) لأن يومها أشرف الأسبوع وساعة الإجابة فيها بعد عصرها كما في رواية صحيحة وإن كان الأشهر أنها فيما بين جلوس الخطيب وفراغ الصلاة على مامر في الجمعة ، ومقابلته أحد وأربعون قولاً ، وألحق بعضهم بعصر الجمعة الأوقات الشريفة كشهرى رجب ورمضان ويوم العيد وعرفة وعاشوراء (ومكان وهو أشرف بلد) أى اللعان لأن في ذلك تأثيراً في الرجوع عن اليمين الكاذبة ، وعبارته مساوية لعبارة أصله أشرف مواضع البلد (فبمكة) يكون اللعان (بين الركن) الذى فيه الحجر الأسود (والقام) أى مقام سيدنا إبراهيم صلى الله عليه وسلم وهو المسمى بالحطيم لحطم الذنوب فيها ولم يكن بالحجر مع أنه أفضل لكونه من البيت صونا له عن ذلك وإن حلف فيه عمر قاله الماوردى (و) فى (المدينة) يكون (عند المنبر) مما يلي القبر المكرم على الحال به أفضل الصلاة والسلام لأنه روضة من رياض الجنة ، والخبر الصحيح لا يخلط عند هذا المنبر عبد ولا أمة يمينا آتمة ولو على سواك رطب إلا وجبت له النار ، وفى رواية صحيحة ؟ من حلف على منبرى هذا يمينا آتمة يوماً مقعده من النار ، وصحح فى أصل الروضة صعوده ، وتحمل عبارة الكتاب عليه بأن يعمل عند معنى على (و) فى (بيت المقدس) يكون (عند الصخرة) لأنها قبلة الأنبياء ، وفى خبر أنها من الجنة .

(قوله فيما يظهر) لعل البحث بالنسبة لمجموع التعليلات وإلا فسيأتى التصريح فى المتن بأن الذى يلاعن فى بيعة وكنيسة أو أنه بالنسبة للزمن خاصة (قوله فعل وهو بعد فعل عصر) لعل التقيد به نظراً للغالب من صلاة العصر فى أول وقتها فلأن أعزوا إلى آخر الوقت لاعتن فى أوله (قوله فيما بين جلوس الخطيب) أى قبل الشروع فى الخطبة لا الجلوس بين الخطيبين (قوله وألحق بعضهم) أى فيمكن فى التعليل بوجود اللعان فيها وإن لم يكن يوم جمعة كما هو قضية الإلحاق ، ولو قيل إذا وقع اللعان فى رجب أو رمضان كأن تحرى يوم الجمعة فيهما أكد من غيره لم يكن بعيداً (قوله بين الركن الخ) المراد بالبيئتين هنا البيئتين العرفية بأن يحاذى جزء من الحائط جزءاً من أحدهما أو ما قرب منه أحج (قوله لحطم الذنوب) أى إذهابها فيه (قوله وإن حلف فيه عمر) لعله رأى أن فيه تحويلاً للمحالف أكثر من غيره (قوله ولو على سواك رطب) إنما ذكر لأنه أقل قيمة من غيره (قوله إلا وجبت له النار) أى وجوب تلهير ، لأنه إذا لم يعتقد حل ذلك لم يكفر والخلود إنما يكون للكفار (قوله وصحح فى الروضة صعوده) أى المنبر على المعتمد ، فإن لم يصعدوا وقفا على يسار المنبر من جهة المحراب فى المدينة وغيرها من سائر البلاد كما فى شرح الروض ، وقوله على يسار المنبر : أى على يسار مستقبل المنبر ، وإلا فجهة المحراب يمين المنبر لا يساره ،

(قوله ولو فى كافر فيما يظهر) أى وفقاً للبندينجى ومن تبعه وخلفاء الماوردى ومن تبعه فى قولهم إنه يظنظ على الكفار فى وقت أشرف صلواتهم وأعظم أوقاتهم فى اعتقادهم ، لكن يشكل على هذا ما يأتى عقب قول المصنف لا ياتى نار وثنى من قوله ويعتبر الزمان بما يعتقدون تعظيمه ، فإن كان ذلك خاصاً بمن لا يبتدئين فيطلب الفرق بينه وبين غيره (قوله وألحق بعضهم بعصر الجمعة الأوقات الشريفة) أى فى أنه يؤثر اليها إن تيسر (قوله وفى رواية صحيحة) صلب هذه الرواية من حلف على منبرى الخ

وعمل التخليط بالمساجد الثلاثة لمن هو بها ، أما من لم يكن بها فلا يجوز نقله إليها : أى قهراً كما جزم به الماوردى ( و ) في (ضغهام) أى الأماكن الثلاثة يكون (عند منبر الجامع) أى عليه لأنه أشرفه : أى باعتبار أن محله الوعظ والازدجار وربما أدى صعوده إلى تذكره وإعراضه وزعم أن صعوده غير لائق بها ممنوع لاسيما مع رواية البيهقي وإن ضعفها أنه صلى الله عليه وسلم لآعن بين العجلاني وأمرأته عليه ( و ) تلاعن ( حائض ) ونفساء مسلمة ومسلم به جنابة ولم يجهل للفعل أو تجسس يلوث المسجد ( بباب المسجد ) بعد خروج الحائض مثلاً إليه لحمة مكث هؤلاء ، فإن رأى تأخيرهم إلى زوال المانع فلا بأس كما نقله في الكفاية ، أما ذمية حائض أو نفساء أمن تلويحهما المسجد وذى جنب فيجوز تحكيتهما من الملاعة فيه إلا المسجد الحرام ( و ) يلاعن ( ذى ) أى كتابى ولو معاهل أو مستأمن ( في بيعة ) للتصارى ( وكنيسة ) لليهود لأنهم يعظمونها كعظيمنا لمساجدنا ( وكذا بيت نار مجوسى في الأصبح ) للملك فيحضره الحاكم رعاية لاعتقادهم لشبهة الكتاب . والثاني لا لأنه ليس له حجرة وشرف فيلاعن في مجلس الحكم ، وعلم مما تقرر أن نحو القاضى والجمع الآتى يحضر بمحلم تلك إلا ما به صور معظمة لحمة دخوله مطلقا كغيره بلا إزنتهم وتلاعن كافرة تحت مسلم فبا ذكر لا في المسجد ما لم يرض به ( لا يبيت أصنام وثنى ) دخل دارنا بأمان أو هدنة وتوافروا إلينا فلا يلاعن فيه بل في مجلس الحكم إذ لا أصل له في الحرمة ، واعتقادهم لوضوح فساده غير مرضى ولأن دخوله معصية ولو بإزنتهم ، ولا تخليط فيمن لا يبتدين بدين كدهرى وزندنيق بل يخلف

إذ كل شيء استقبلته كان المقابل ليعتدك يساره ومقابل يسارك يمينه ( قوله أى قهراً ) أى وأما باختياره فلا يمنع ، وموتة السفر لما يتعلق به عليه وموتة المرأة عليها ( قوله أى باعتبار أنه عمل الوعظ ) أى لا باعتبار كونه أشرف بقاع المسجد من حيث كونه جزءاً من المسجد ، وعجالة شيخنا الزيدى : قوله على المنبر الخ لا لكونه أشرف بقاع المسجد ( قوله غير لائق بها ) أى المرأة ( قوله العجلاني ) بالفتح والسكون إلى بنى العجلان بطن من الأنصار اه لب السيوطى . ولم يبين صفته لملاعة هلال ابن أمية مع امرأته مع أن ملاعته أسبق كما تقدم عن شرح مسلم فانظره ( قوله فلا بأس ) أى لحرمة ولاكرهية ( قوله من الملاعة فيه ) أى المسجد ( قوله في بيعة ) بكسر الباء ( قوله لإمامه صورة معظمة ) أى فلا يجوز وإن أذنوا في دخوله وهو الآتى بلا إزنتهم أى من حيث كونهم مستحقاً لم وجلت صورة أو لم توجد ( قوله بلا إزنتهم ) أى أما به فيجوز ، وظاهره أنه لا يعتبر في جواز الدخول بإزنتهم وجود حاجتنا للدخول ولا وجود حاجتهم ، وقضية إطلاقه أنه يكتفى في جواز الدخول بإذن واحد منهم كما يكتفى بإذن واحد منا في دخولهم لمساجدنا ( قوله ما لم يرض به ) أى الزوج ( قوله فلا يلاعن فيه ) أى لا يجوز أنحدا من قوله ولأن دخوله معصية ، ويحتمل أن يقال : أى لا يسن ، والظاهر الأول حيث كان فيه صورة محرمة ( قوله كدهرى ) عبارة عنار الصحاح : والدهرى بالغيم المنى وبالفتح المالحد . قال ثعلب كلامها منسوب إلى الدهر وهم ربما غيروا في التسب اه . وعجالة شيخنا الزيدى : والدهرى بضم الدال كما ضبطه ابن قاسم وفتحها

( قوله وعمل التخليط بالمساجد الثلاثة الخ ) فيه أنه لم يقدم ذكر التخليط بالمساجد الثلاثة حتى يفيد جلدا ، فعلن مراده عمل التخليط بما في المساجد الثلاثة : أى من الركن والمقام الخ ( قوله للتصارى ) اللام فيه بمعنى في وكذا في اليهود وليست للاختصاص وإلا أفاد أن الذى مطلقا يلاعن في كل من البيعة والكنيسة فيلاعن التصارى فيما وكذا اليهود وليس كذلك ( قوله إلا ما به صور ) هنا ليس جملة ما علم مما تقرر ( قوله بلا إزنتهم ) هل منه ما نحن فيه من الدخول للملاعة فلا يدخل إلا بإزنتهم ، فإن كان كذلك وامتنعوا فأى عمل يلاعنون

إن لزمته بمن بالله الذى خلقه وورقه ويعتبر الزمن بما يعتضون تعظيمه (و) حضور جمع من الأعيان والصلحاء للاتباع ولأن فيه ردعا للكذاب (وأقله أربعة) لثبوت الزنا بهم . قال ابن الرقعة : ومن هنا يظهر لك اعتبار كونهم من أهل الشهادة وقد ذكر ذلك الماوردى ويعلم منه اعتبار معرفتهم ففة المتلاعنين (والتعليقات سنة لاقرض على المذهب) كما في سائر الأيمان (ويسن لقاض) ولو بنائيه (وعظهما) بالتخويف من عقاب الله للاتباع وقرأ عليهما - إن الذين يشرون بعهد الله وأيمانهم - الآية وغير « وحسابكما على الله ، الله يعلم أن أحداكما كاذب فهل من تائب » (ويبالغ) في التخويف (عند الخامسة) لخبر أبي داود « أنه صلى الله عليه وسلم أمر رجلا أن يضع يده على فيه عند الخامسة وقال إنها موجبة » ويسن فعل ذلك بها ويأتى واضح اليد على القم من وراءه كما صرح به الإمام والنزلى (وأن يتلاعنا قاعنين) للاتباع ، ولأن القيام بأبلغ في الزجر ويقعد كل وقت لعان الآخر (وشرطه) أى اللعان ليصح ماتضمنه قوله (زوج) ولو باعتبار ما كان أو الصورة ليدخل ما يأتى في البائن ونحو المتكوحة فاسدا فلا يصح من غيره كما دلت عليه الآية ولأن غيره لا يحتاج إليه لما مر أنه حجة ضرورية (يصح طلاقه) كسكران وذى فاسق تغليبا لشبهة الجين دون مكروه وغير مكلف ولا لعان في قله وإن كل بعده ويعزى عليه (ولو ارتد) الزوج (بعد وطء) أو استدخال (قذف وأسلم في العدة لآخر) لدوام النكاح (ولو لآخر) في الردة (ثم أسلم فيها) أى العدة (صح) لتبين وقوعه في صلب النكاح (أو أصر) مرثلا إلى انقضائها (صادف) اللعان (بينونة) لتبين انقطاع النكاح بالردة ، فإن كان هناك ولد ففاه بلعانه نقلا وإلا بان فساده وحده للقلب ، وأفهم. قوله قذف وقوعه ، في الردة فلو قذف قبلها صح وإن أصر كما يصح عن إبانها بعد قذفها ، ولو امتنع أحدهما من اللعان ثم طلبه مكن ، ولو قذف أربع نسوة بأربع كلمات لآخر من أربع مرات ويكون اللعان على ترتيب قذفهن ، فلو أتى بلعان واحد لم يعتد به إلا في حق من سهاها أولا ، فإن لم يسم بل أشار للجن لم يعتد به من أحد منهن وإن رضى بلعان واحد كما لو رضى المدعون يمين واحدة أو قذفهن بكلمة واحدة لآخر من أربع مرات أيضا . ثم إن رضى بلعان واحد فلا قرع ندبا يبين ، فإن بدأ الحاكم بلعان واحدة بلا قرعة أجزأ ولا إثم عليه إن لم يقصد تفضيل بعضهم . ولا يتكرر الحد بتكرير القذف ، وإن صرح فيه بزنا آخر لا محاد

كما ضبطه ابن شبة وهو المعطل اه . وظاهرها أن فيه القتين وليس مراد (قوله ويعتبر الزمن بما يعتضون تعظيمه) قد يتأني هذا ما تقدم في قوله ويغفل ولو في كافر فها يظهر بزمان الخ فإن قضيه التعليظ على الكافر يكونه بعد العصر (قوله من الأعيان والصلحاء) أى ولو كانا ذميين (قوله ويعلم منه اعتبار الخ) ليس هنا تكرار مع ما تقدم في قوله ويسن حضور أربعة يعرفون تلك اللة لأن القرض مما هنا بيان وجه اشتراط كونهم يعرفون تلك اللة في أداء السنة (قوله ويسن فعل ذلك بها) وينبى أن يكون الفاعل لللك في المرأة عروها أو أثنى ، فإن لم يكن ثم أحد منهما فالأقرب عدم استحباب ذلك (قوله ويقعد كل) أى ندبا (قوله ونحو المتكوحة فاسدا) وعليه قوله يصح طلاقه أى بتقدير كونه زوجا في نفس الأمر (قوله لشبهة الجين) أى مشابهة الجين. دون الشهادة (قوله ولا لعان في قله) أى غير المكلف (قوله أو استدخال) أى ولو في الدبر ويكون لعانه للعالم بالزنا أو ظنه لا نفي لو لدما مر أنه لا يلحقه (قوله نقلا) أى اللعان (قوله على ترتيب قذفهن) أى للباحق لو ابتدأ بالآخرية بتلقين القاضى اعتد به فها يظهر (قوله إلا في حق من سهاها أولا) أى وابتدأ بها في الأيمان الخمس ، وقد يقال القياس البطان حتى في حق الأولى لأن ما أتى به مما يتعلق بالثلاث الباقية قاضل بين كلمات اللعان ، وسيأتى أن الفصل بالكلام الأجنى يرجع (قوله ويعزى عليه) أى إن كان مميزا (قوله نقلا) أى اللعان المشتعل على النفي فيتنى التسب ويسقط الحد

المقلوب والحد الواحد يظهر الكلب ويدفع العار فلا يقع في التفرس تصديقه ويكنى الزوج في ذلك لعان واحد يذكر فيه الثنيات كلها ، وكذا الزناة إن ساهم في القذف بأن يقول أشهد بالله إني لمن الصادقين فيها وميت به فلاتة من الزنا بفلان وفلان ويسقط عنه الحد بملك ، فإن لم يذكرهم في لعانه لم يسقط عنه حد قذفهم لكن له إعادة العان ويذكرهم لإسقاطه عنه وإن لم يلاعن ولا بينة حد قذفها وللرجل مطالبة بالحد وله دفعه بالعان ، ولو ابتدأ الرجل فطالبه بحد قذفه فله العان لإسقاطه في أوجه الوجهين بناء على أن حقه ثبت أصلا لا تبعا كما هو ظاهر كلامهم وإن عفا أحدهم طالب الآخر بحقه ، ولو قذف امرأة عند الحاكم لزمه إعلام المقلوب للمطالبة بحقه إن أراد بخلاف ماله أو قر له عنده بمال لا يلزمه إعلامه لأن استيفاء الحد يتعلق به فأعلمه لاستيفائه إن أراد به بخلاف المال كما مر ، ومن قذف شخصا فحد ثم قذفه ثانيا عزز لظهور كذبه بالحد الأول كما علم مما مر ويؤخذ منه ما قاله الزركشي أنه لو قذفه فضا عنه ثم قذفه ثانيا أنه يعزز لأن العفو بمثابة استيفاء الحد والزوجة كثيرها في ذلك إن وقع القذفان في حال الزوجية فإن قذف أجنبية ثم تزوجها ثم قذفها بالزنا الأول وجب حد واحد ولا لعان لأنه قذفها بالأول وهي أجنبية ، وإن أقام بأحد الزوجين بينة سقط الحدان ، فإن لم يقمها وبدأت بطلب حد قذف الزنا الأول حد له ثم الثاني إن لم يلاعن وإلا سقط عنه حد وإن بدأت بالثاني فلاعن لم يسقط الحد الأول وسقط الثاني ، وإن لم يلاعن حد قذف الثاني ثم للأول بعد طلبها بحد وإن طالبت بالحدين معا فكانت بالثاني أو قذف زوجته ثم أبانتا بلا لعان ثم قذفها بزنا آخر ، فإن حد الأول قبل القذف مرز الثاني ، كما لو قذف أجنبية فحد ثم قذفها ثانيا هذا إن لم يصف الزنا إلى حال البيوتة كما بحثه الشيخ فلا يشكل بما مر فيها لو قذف أجنبية ثم تزوجها ثم قذفها بزنا آخر من أن الحد متعدد فإن لم تطلب حد القذف

فضر وإن قل ( قوله ويكنى الزوج في ذلك ) أي في قوله بتكرار القذف ( قوله وللرجل ) أي الذي رماها بالزنا به ( قوله ولو قذت امرأة ) تقدم هذا الحكم بعد قول المصنف ومن زنى مرة لم يعد محصنا الخ في قوله ولو قذف في مجلس الحكم الخ ( قوله لزمه ) أي الحاكم ، وقوله فأعلمه : أي وجوبا ( قوله فعفا عنه ) وليس من العفو ما يقع كثيرا من الخصامة بين اثنين والقذف فيبقى للمقلوب ترك الخصومة من غير ذكر العفو أو مافي معناه . إذ هرد الإعراض لا يسقط حقه بل هو متمكن من مطالبة وإثبات الحق عليه متى شاء ، ولاسيما إن دلت قرينة على أنه إنما ترك الخصومة لمجزة أو خوفا من الحاكم أو نحوه ، وسيأتي ما يصرح بملك عند قول المصنف ولو عفت عن الحد الخ من قوله مادام السكوت أو الجنون الخ ( قوله والزوجة كثيرها في ذلك ) أي في أنه لا يتكرر بتكرار القذف ، وأنه لو قذفها ثم حد ثم قذف ثانيا لم يعد له وأنها لو عفت ثم قذفها لم يجب لها عليه حد ( قوله وإن أقام بأحد الزوجين ) هذا لا يناسب قوله ثم قذفها بالزنا الأول ، والظاهر أن في العبارة سقطا مثل أن يقال بعد قوله لأنه قذفها بالأول وإن قذفها بعد الزوجية بزنا آخر تعدد الحد لاختلاف موجب القذفين لأن الثاني يسقط بالعان بخلاف الأول فإن أقام بأحد الزوجين الخ ، وتقل سم على حجج مثل ما ذكرناه ( قوله إن لم يلاعن ) هذا يشكل على

كما صرح به الأذعوى ( قوله وإن لم يلاعن ولا بينة ) أي بالزنا ( قوله ثم قذفها بالزنا الأول وجب حد واحد ) أي وإن قذفها بغيره وجب حدان وهذا هو الذي يترتب عليه قوله وإن أقام بأحد الزنا من بينة الخ ، فالظاهر أن ما ذكرته أسقطه الكتبة من الشرح بعد إثباته بدليل إحاطته عليه فيها يأتي . واعلم أنه إنما تعدد الحد هنا لاختلاف موجب القذفين ، إذ الثاني يسقط بالعان ، بخلاف الأول فصار الحدان مختلفين ولا تتداخل عند الاختلاف



الأول حتى قلدها فإن لادن الأول عزز لثاني كما جزم به ابن المقرئ وصرح به البلقيني وغيره واقتضاه كلام الروضة وإن لم يلاحظ له حدّ حديثين إن أضاف الزنا إلى حالة البيئونة أخذنا مما مرّ (ويصلق بلعانه) أى الزوج وإن كذب (فرقة) أى فرقة انفاسخ (وحرمه) ظاهرا وباطنا (مؤيدة) فلا تحمل له بعد ذلك بنكاح ولا ملك بين تغير الشيعين ولا سبيل لك عليها ، وفي رواية البيهقي والمتلصعان لا يجتمعان أبداً ، وكان هذا هو مستند الوالد رحمه الله تعالى في أنها لا تعود إليه ولا في الجنة (وإن أكذب) الملاحن (نفسه) فلا يفيد عود حل لأنه حقه بل عود حدّ ونسب لأيهما حتى عليه وتجويز رفع نفسه : أى إكذابه نفسه بعيد ، لأن المراد هنا بالإكذاب نسبة الكذب إليه ظاهرا ليترتب عليه أحكامه وذلك لا يظهر إسناده للنفس ، وحينئذ فليس هذا نظير ما حدثت به أنفسهم المهور في الأمان لأن التحديث يصبح نسبة لإيقاعه إلى إنسان وإلى نفسه كما هو ظاهر (وسقوط الحدّ) أو التمييز الواجب لما عليه والقسق (عنه) بسبب قلدها للآية وكلما قلّد الزاني إن سيأه في لعانه (ووجوب حدّ زنا) المضاف لحالة النكاح إن لم تلتعن ولو خفية وإن لم ترض بحكمتنا لأنهم بعد الترافع إلينا لا يعتبر رضاهما أما الذي قبل النكاح فسبأى (وانتفاء نسب فناء بلعانه) أى فيه تغير الصحيحين بذلك وسقوط حضانتها في حقه فقط إن لم تلتعن أو التعتن وقلدها بذلك الزنا أو أطلق لأن اللعان في حقه كالبينة وحلّ نحو أختها والتشطير قبل الوطء (وإنما يحتاج إلى نفي) ولد (يمكن) كونه (منه فإن تعلم) لحوقه به (بأن ولدت) وهو غير تام لدون مامّر في الرجعية أو وهو تام (لسته أشهر) فأقل (من المقد) لانتهاء لحظي الوطء والوضع (أو) لأكثر (و) لكن (طلق في مجلسه) أى

ما تقدم من أن الحد لا يتكرر بتكرير القذف إلا أن يصور هذا بما إذا قلدها بعد الزوجية بنفي الزنا الأول ، ويخص ما تقدم بما لو تكرّر القذف لتغير الزوجة أو لما بزنيات بعد الزوجية أو قبلها ، ومع ذلك في نظر لما يأتي في قوله أو قلّد زوجته ثم أبانت الخ (قوله مؤيدة) أى حتى في لمان الميائة والأجنبة الموطوءة بشبهة حيث جاز لعانها بأن كان هناك ولد ينفقه أمه على منج (قوله ولا ملك بين) وينبغي أن يجوز له نظرها في هذه كاهرم (قوله وإن أكذب) غاية (قوله هذا نظير ما حدثت به) أى المذكور في الحديث الشريف (قوله المهور في الأمان) وقد روى الحديث بالرفع والنصب أمه مناوى في شرحه الكبير على الجامع (قوله إن لم تلتعن) أى تلاحن ، فإن لاعت سقط عنها (قوله لدون مامّر) أى وهو في المصور لدون مائة وعشرون وفي المصنفة دون ثمانين

(قوله فلا تحمل له بعد ذلك بنكاح) يعنى لا يحمل له نكاحها ولا وطؤها بنكاح ، وقوله ولا ملك بين : أى لا يحمل له وطؤها بملك البين وإن جاز له تملكها (قوله في المتن وإن أكذب نفسه) إنما ذكر هذا هنا ولم يؤخره عن قوله وسقوط الحد الخ للإشارة إلى أن إكذاب النفس له تأثير في سقوط الحد وما بعده ، وقد نبه الشارح على ذلك بقوله فلا يفيد ذلك عود حل لأنه حقه بل عود حد ونسب (قوله لأن المراد هنا بالإكذاب نسبة الكذب إليه ظاهرا) أى وذلك إنما يعبر عنه بأكذب نفسه يجعل نفسه منصوبا وأما رفعه وإن صح في نفسه إلا أنه لا يؤدى هذا المعنى إذ لا يفهم من قولنا أكذبته نفسه إلا أن نفسه تنازعه في ادعاء ، وهذا غير مراد هنا كما لا يخفى ، وقد أشار الشارح لهذا تباه لحج بقوله وذلك لا يظهر إسناده للنفس ، وبهذا ينشعب مافي حواشي حج للشهاب سم مما حاصله أنه كما يصح نسبة الإكذاب إليه يصح إسناده لنفسه بمعنى ذاته إذ هما عبارة عن شيء واحد والتغاير بينهما أمر اعتباري فكيف يسلم ظهور النصب دون الرفع ، ووجه الاندفاع ما قلتم من أنه وإن صح كل منهما

العقد (أو) نكح صغيراً أو مسجوحاً أو (وهو بالشرق وهي المغرب) ولم يعض زمن يمكن فيه اجتماعهما (لم يلحقه) لاستحالة كونه منه فلم ينجح في انتزاعه عنه إلى لعان (وله نفيه) أي الممكن لحوقه به واستلحاقه (ميتاً) لبقاء نسبة بعد موته وتسقط موته تجهيزه عن الثاني ويرهث المستلحق، ولا يصح نفي من استلحقه ولا ينفى عنه من ولد على فراشه وأمكن كونه منه إلا باللعان، ولا أثر لقول الأم حلت به من وطء شبهة أو استدخال مني غير الزوج وإن صدقها الزوج لأن الحق للولد، والشارع أنطأ لحوقه بالفراش حتى يوجد اللعان بشروطه (والنفي على القور في الجديد) لأنه شرع لدفع الضرر فأشبه الرد بالعيب والأخذ بالشبهة فيأتي الحاكم ويعلمه بانتفائه عنه، ويعلم في الجهل بالنفي أو القورية فيصدق بيمينته فيه إن كان ممن ينفى عليه عادة ولو مع مخالطته للعلماء وخروج بالنفي اللعان فلا يعتبر فيه فور، وفي التقديم قولان: أحدهما يجوز إلى ثلاثة أيام، والثاني له النفي متى شاء ولا يسقط إلا بإسقاطه (ويعلم) في تأخير النفي (لمعلم) مما مر في أعلام الجمعة، نعم يلزم إرسال من يعلم الحاكم فإن عجزه بالإشهاد وإلا بطل حقه ككتاب آخر السير لغير علم أو تأخير لعن ولم يشهد، والتعبير بأعلام الجمعة هو مقاله بعض الشراح ومقتضى تشبيههم لما هنا بالرد بالعيب والشبهة أن الاعتبار بأعلامها وهو متجه إن كانت أصح، لكننا وجدنا من أعلامها إرادة دخول الحمام ولو للتنظيف كما شمله إطلاقهم، والأوجه أن هذا ليس علماً للجمعة، ومن أعلامها أكل كريبه ويبعد كونه علماً هنا، ولا ينافي هذا كونه علماً في الشهادة على الشهادة كما يأتي لأن الوجه اعتبار الأصح من تلك الأعلام (وله نفي حله) فقد صح أن هلال بن أمية لآعن

(قوله أو هو بالشرق وهي المغرب) أي ولو كان ولياً يقطع بإمكان وصوله إليها لأننا لا ننوّل على الأمور الخارجة العامة نعم إن وصل إليها ودخل بها حرم عليه باطننا النفي كما هو ظاهر (قوله ولم يعض زمن) مفهوماً أنه إذا مضى ذلك لحقه وإن لم يعلم لأحدهما سفر إلى الآخر (قوله أو استدخال مني غير الزوج) أي أو من زنا بطريق الأولى لأن إضرار الولد بكونه ولد زنى أقوى منه بكونه من شبهة أو استدخال مني (قوله نعم يلزم إرسال النفي) أي وإن احتاج الرسول إلى أجره فيدلها حيث كانت أجره مثل اللهاب (قوله ومقتضى تشبيههم) أي الأصحاب وقوله أن الاعتبار بأعلامها: أي العيب والشبهة، وقوله إن كانت أصح: أي من أعلام الجمعة (قوله والأوجه أن هذا ليس علماً للجمعة) وليس من الأعلام الخوف من الحكماء على أخذ مال جرت العادة بأنهم لا يفعلون إلا بأخذه لأن الترك لأجل ذلك حزم على عدم اللعان، لأنه إذا أراد بعد ذلك طلب منه ذلك المال، وانتظار قاض غير من المتولى بحيث لا يأخذ مالا أصلاً أو دون الأول مجرد توهم لا ننظر إليه أما لو خاف من إعلامه جوراً يصحله على أخذ ماله أو قدر لم يجر العادة بأخذ مثله فلا يبعد أنه علم (قوله ولا ينافي هذا كونه) أي أكل الكريب

إلا أن معنى أكذب نفسه غير معنى أكذبته نفسه كما يشهد بذلك الاستعمال فتأمل (قوله ولم يعض زمن يمكن فيه اجتماعهما) يعني لم يعض زمن يحتمل اجتماعهما فيه بالفعل بأن قطع بأنه لم يعمل إليها في ذلك الزمن كان قامت بينة بأنه لم يفارق بلده في ذلك الزمن وهي كذلك، ولا نظر لاحتمال إرسال ماله إليها كما نقله سم عن الشارح خلافاً لحج، وإلا فقد يقال إن ذلك ممكن دائماً، فلو نظرنا إليه لم يكن اللحوق فيها إذا كان أحدهما بالشرق والآخر بالمغرب متعلماً أبداً كما لا يخفى، وليس المراد من الإمكان في قوله ولم يعض زمن يمكن الخ مجرد مضى المدة تسع الاجتماع وإن قطع بعدم الاجتماع إذ ذاك مذهب الحنفية لاملهين، وبهذا تعلم ماني حاشية الشيخ (قوله فيأتي الحاكم ويعلمه الخ) أي فالمراد بالنفي المشروط فيه القور إعلام الحاكم، وليس المراد منه النفي

من الحمل ( و ) له ( انتظار وضعه ) ليعلم كونه ولدا لأن ما يظن خلا قد يكون نحو ربيع لا يرجاء موته بعد علمه ليكني اللعان فلا يعلم به بل يلحقه تقصيره ( ومن آخر ) النقي ( وقال جهلت الولادة صدق يمينه ) إن أمكن عادة كأن ( كان غائبا ) لأن الظاهر يشهد له ، ومن ثم لو استفاضت ولادتها لم يصدق ( وكذا ) يصدق مدعى الجهل بها ( الحاضر ) إن ادعى ذلك ( في مدة يمكن جهله ) به ( فيها ) عادة كأن بعد عمله عنها ولم يستغنى عنده لاحتمال صدقه حينئذ ، بخلاف ما إذا اتنى ذلك لأن جهله به إذا خلاص الظاهر ، ولو أخبره عدل رواية لم يقبل منه قوله لم أصدقه وإلا قبل يمينه ( ولو قيل له ) وهو متوجه للحاكم أو قد سقط عنه التوجه إليه لعلوه به ( تمتع بولده أو جعله الله لك ولدا صالحا فقال آمين أو نم ) ولم يكن له ولد آخر يشبهه به ويذكر إرادته ( تعلق نفيه ) ولحقه تضمن ذلك منه رضاه به ( وإن قال ) في أحد الحالين السابقين ( جزاك الله خيرا أو بارك عليك فلا ) يتعذر النقي لاحتمال أنه قصد مجرد مقابلة الدعاء ( وله اللعان ) لدفع حد أو نفي ولد ( مع إمكانه ) إقامة ( بينة بزناها ) لأن كلا حجة تامة ، وظاهر الآية المشرط لتعلق البينة صدق عنه الإجماع ، ولعل ناقلة لم يعتد بخلاف فيه لشذوذه ، على أن شرط حجية مفهوم المخالفة أن لا يكون التقيد مخرج على سبب ، وسبب الآية كان له وجوب فيه فاقتدا بالبينة ( ولها ) اللعان بل يلزمها إن صدقت كما قاله ابن عبد السلام وصوبوه ( لدفع حد الزنا ) المتوجه عليها بلعانه لا بالبينة لأنه حجة ضعيفة فلا يقاومها ولا فائدة لعلانها غير هذا

### ( فصل ) في المقصود الأصلي من اللعان

وهو نفي النسب كما قال ( له اللعان لنفي ولد ) بل يلزمه إذا علم أنه ليس منه كما مر بتفصيله ( وإن صفت من الحد وزال النكاح ) بطلاق أو غيره ولو أقام بينة بزناها لحاجته إليه بل هي آكد من حاجته لدفع الحد ( و ) له

( قوله بل يلزمها إن صدقت ) سكت عن مثل هذا في جانب الزوج لأن اللازم له بعد اللعان حد القذف ، وكونه قذف غيره لا يلحقه به عار كالزنا وإنما حد لما ارتكبه من أذية غيره ، ثم رأيت قول الشارح الآتي في الفصل الآتي : وله اللعان بل يلزمه إن صدق كما قاله ابن عبد السلام لدفع حد القذف البغ ، وهو صريح في التسوية بينهما ( قوله غير هذا ) أي قوله لدفع حد الزنا

### ( فصل ) في المقصود الأصلي من اللعان

( قوله في المقصود الأصلي ) أي بما يتبع ذلك كاستمتاع اللعان فيما لو عفت عن الحد أو غير ذلك ( قوله لحاجته إليه )

الذي ترتب عليه الأحكام لأنه لا يكون إلا باللعان ( قوله بل يلزمها إن صدقت ) ظاهر هذا الصنيع أنه يجوز لها اللعان وإن كانت كاذبة فتقول أشهد بالله إنه لمن الكاذبين البغ وهو بعيد جدا كما لا يخفى ، ويحتمل أن قوله يلزمها تفسير المراد بالجواز الذي أفاده قول المصنف لها فيكون قوله إن صدقت تقييدا للمتن نفسه بالمعنى الذي ذكره الشارح فليراجع .

### ( فصل ) في المقصود الأصلي من اللعان

( قوله وهو نفي النسب ) لك أن تنازع في كون هذا هو المقصود الأصلي منه ، على أن الفصل مقصود اللعان الزوج سواء كان لنفي ولد أو حد ( قوله بل يلزمه إذ علم ) فيه مأمور قريبا ( قوله إذا علم ) أي لو ظن ظنا مؤكدا

اللعان بل يلزمه إن صدق كما قاله ابن عبد السلام (لدفن حد القذف) إن طلبته هي أو الزاني (وإن زال النكاح ولا ولد لإظهارا لصدقه ومبالغة في الانتقام منها) (و) لدفن (تنزيهه) لكنيتها ذمية مثلاً وقد طلبته (إلا تنزيه تأديب) لصدقه ظاهراً ككذب من ثبت زناها بيينة أو إقرار أو لعانه مع امتناعه منه لأن اللعان لإظهار الصدق وهو ظاهر فلا معنى له (أو لكذب) ضروري (ككذب طفلة لاتوطأ) أي لا يمكن وطؤها فلا لعان لإسقاطه، وإن بلغت وطالبته للعلم بكذبه فلم يلحق بها عارا بل يعزّر تأديبا على الكذب لئلا يعود للإيذاء، ومثل ذلك ما لو قال زنى بك مسح أو ابن شهر مثلاً، أو لرقاء أو قرناء زنت فيعزّر للإيذاء ولا يلعن، وهو ظاهر عند التصريح بالفرج، فإن أطلق اتجاه السؤال عند دعواها عن إرادته إذ وطؤها في الدبر يمكن فيلحق العار بها ويترتب على جوابه حكمه، وتنزيه التأديب يستوفيه القاضي للطفلة، بخلاف الكبيرة لا بد من طلبها، وما عدا هذين: أعنى ما علم صدقه أو كذبه يقال له تنزيه التكذيب لما فيه من إظهار كذبه بقيام العقوبة عليه وهو من جملة المستثنى منه ولا يستوفى إلا بطلب المقلوب (ولو عفت عن الحد) أو التنزيه (أو أقام بيينة بزناها) أو إقرارها به (أو صدقته) فيه (ولا ولد) ولا حل ينفيه (أو سكنت عن طلب الحد) بلا عفو (أو جنت بعد قلعه) ولا ولد ولا حل أيضا (فلا لعان) في المسائل الخمس مادام السكوت أو الجنون في الآخرين (في الأصح) إذ لا حاجة إليه في الكل سيما الثانية والثالثة لثبوت قوله بحجة أقوى من اللعان، أما مع ولد أو حل ينفيه فيلعن جرماً، وإذا لزمه حد بقلع مجنونة بزنا أضافه لحال إقامتها أو تنزيه بقلع صغيرة تنتظر طلبها بعد كمالها، ولا تحمد مجنونة بلعانه حتى تفيق وتنع عن اللعان، والثاني له اللعان في ذلك لغرض الفرقة المؤبدة والانتقام منها يليحاج حد الزنا عليها (ولو أباتها) يواحدة أو أكثر (أو ماتت ثم قلعتها) فإن قلعتها (بزنا مطلق أو مضاف إلى ما) أي زمن (بعد النكاح لاهن) للنفي (إن كان) هناك (ولد) أو حل على المحدث (يلحقه) ظاهر وأراد نفيه في لعانه للحاجة إليه حيثل كما في صلب النكاح، وحيثل فيسقط عنه حد قلعه لها ويلزمها به حد الزنا إن أضافه للنكاح ولم تلاعن هي كالزوجة، بخلاف ما إذا اتفق الولد عنه فيحد ولا لعان (فإن أضاف الزنا) الذي رماها به (إلى ما) أي زمن (قبل نكاحه) أو بعد بينوتها (فلا لعان) جائر (إن لم يكن ولد) ويحد لعدم احتياجه لقلعها حيثل كالأجنبية (وكذا) لا لعان (إن كان) ولد (في الأصح) لتقصيره في الإسناد لما قبل النكاح، ورجع في الصغير مقابله واعتمده الأسنوي لكون الأكرين عليه وقد يعتقد أن الولد من ذلك الزنا (لكن له) بل عليه إن علم زناها

أي في الولد (قوله أو لكذب ضروري) عطف على قوله تأديب فهو إشارة إلى أن ظاهر المتن من أن هماً تنزيه تأديب غير مراد، لكن ميان في كلامه ما يصرح بأنه قسم من تنزيه التكذيب فالأولى عطف على قوله لصدقه ظاهراً (قوله يستوفيه القاضي) ظاهره ولو مع وجود ولي لم يطلب اه سم على حج (قوله ولا يستوفى) أي تنزيه التكذيب (قوله بما لم يصدقه) أي بزنا (قوله إن أضافه للنكاح) أي أما لو أطلق فلا حد عليها حتى تحتاج إلى إسقاطه (قوله لما قبل النكاح) أي أو البيئونة (قوله في الصغير) أي في الشرح الصغير

كما مر (قوله بل يلزمه إن صدق) فيه ما مر أيضا (قوله إظهارا لصدقه) أي المترتب عليه دفع عار الحد والفسق وغير ذلك، وأما قوله ومبالغة في الانتقام منها فلا يظهر له دخل في الزوم (قوله لئلا يعود للإيذاء) أي لما من شأنه الإيذاء وإلا فلا إيذاء في القذف المذكور، أو المراد ما يحصل منه الإيذاء عند الكمال، أو المراد مطلق الإيذاء: أي حتى لا يعود لإيذاء أحد فتأمل (قوله أو تنزيه بقلع صغيرة) أي يمكن وطؤها بقرينة ما قبله إذ التي لا يمكن وطؤها يستوفى لها الحاكم (قوله بل عليه إن علم زناها) أي بعد النكاح كما هو ظاهر

أو ظنه كما علم مامر (إنشاء قذف) مطلق أو مضاف لما بعد النكاح (ويلاعن) حيثلث لثي السبب للضرورة ، فإن أبي حدّ (ولا يصح تنقي أحد توأمين) وإن قربتا ولادة مالم يكن بين ولادتهما ستة أشهر لأن الله أجرى عادته بعدم اجتماع ولد في الرحم من ماء رجل وولد من ماء آخر إذا الرحم إذا اشتعل على منى فيه قوة الإجهال انسدّ فيه عليه صوتا له من نحو هواملا يقبل منيا آخر فلم يتبعها لحوقا وعنده ، فإن نبي أحدهما واستلحق الآخر أو سكت عن نفيه أو نفاهما ثم استلحق أحدهما لحلقاه ، وغلبوا الاستلحاق على النني لقوته بصحته بعد النني دون النني بعده احتياطا للنسب ما أمكن ، ومن ثم لحقه ولد أمكن كونه منه بغير استلحاق ، ولم يتف عنه عند إمكان كونه من غيره إلا بالنني ، أما إذا كان بين وضعيما ستة أشهر على مامر في تعليق الطلاق بالحمل فهما حملان كما سيدكره فيصبح نني أحدهما فقط ، وسيأتى أن ولد أمته لا ينفى باللعان بل بدعوى الاستبراء ، ولو ملك زوجته ثم وطئها ولم يشترئها ثم أتت بولد واحتمل كونه من النكاح فقط فله نفيه باللعان ، أو احتمل كونه من الملك فقط لم ينه به لأن له طريقا غيره كما لو احتمل كونه منهما ، ويحكم بأمية الولد حيث لحق به ، فلو قال الزوج قلنك في النكاح فلي اللعان وادعت هي صدور له قبله صدق يمينه ، ولو اختلفا بعد الفقرة وقال قلنك قبلها فلنكأت بهما صدق يمينه أيضا مالم تنكر أصل النكاح فتصدق يمينها ، أو قال قلنك وأنت صغيرة فقللت بل بالفة صدق يمينه إن احتمل صدوره في صغرها أو قال قلنك وأنا غام فأنكرت نومه لم يقبل منه لبعده ، أو وأنت مجنونة أو رقيقة أو كافرة ونازعت صدق يمينه إن عهد ذلك لها وإلا صدقت ، أو وأنا صبي صدق إن احتمل نظير مامر ، أو وأنا مجنون صدق إن عهد له وليس لغير صاحب القرائ استلحاق مولود على فراش صحيح وإن نفاه عنه باللعان لبقاء حق الاستلحاق ، فإن لم يصح القرائ كولد موطوعة فلكل أحد استلحاقه ، ولو نني الذي ولدا ثم أسلم لم يتبعه في الإسلام ، فلو مات الولد وقسم ميراثه بين ورثته الكفار ثم استلحقه لحقه في نسبه وإسلامه وورثه وانتقضت القسمة ، ولو قتل الملاءن من نفاه ثم استلحقه لحقه وسقط عنه القصاص ، والاعتبار في الجلد والتعزير بحالة القذف فلا يتغيران بطروء إسلام أو حتى أو رق في القاذف أو المقلوب .

(قوله فإن أبي) أي إنشاء القذف (قوله فلا يقبل منيا آخر) أي ويجبى مالولدين إنما هو من كثرة الماء ، فالنوامن من ماء رجل واحد في حمل واحد شرح الروض اه سم على منيج (قوله واحتمل كون من النكاح فقط) أي بأن كان لدون ستة أشهر من الملك أو لسته فأكثر من النكاح (قوله فله نفيه) أي حيث علم أنه ليس منه (قوله أو احتمل كونه من الملك فقط) أي بأن كان لأكثر من أربع سنين من النكاح ولسته فأكثر من الملك (قوله لأن له طريقا غيره) وهو الخلف (قوله صدق يمينه) أي فيمزر فقط (قوله كولد موطوعة بشبهة) ومن الشبهة النكاح الفاسد

فليراجع (قوله في المتن ويلاعن) وظاهر أنه لا ينفى بهذا اللعان ما ثبت عليه من الحد الأول (قوله مالم تنكر أصل النكاح) في استثناء هذا ما لو اختلفا بعد الفقرة المؤذن باتفاقهما على تقدم نكاح مساعدا لا محقق .

## كتاب العدد

جمع عدة من العدد لاشتغالها على أقراء أو أشهر غالباً ، وهي شرعاً : مدة تربع فيها المرأة لمعرفة برائة زوجها من الحمل أو لتعبد ، وهو اصطلاحاً : مالا يعقل معناه عبادة كان أو غيرها ، فقول الزركشي لا يقال فيها تعبد لأنها ليست من العبادات المحضة غير ظاهر أو لتضعهما على زوج مات ، وأخرت إلى هنا لترتبها غالباً على الطلاق واللعان ، والحق الإيلاء والظهار بالطلاق لأنهما كانا طلاقاً وللطلاق تعلق بهما والأصل فيها الكتاب والسنة والإجماع وهي من حيث الجملة معلومة من الدين بالضرورة كما هو واضح ، وقولهم لا يكفر جاحدها لأنها غير ضرورية يظهر حمله على بعض تفاصيلها ، وشرعت أصالة صونا للنسب من الاختلاط وكررت الأقراء الملحق بها الأشهر مع حصول البرائة بواحد استظهاراً ، واكتفى بها مع أنها لا تنقيد يقين البرائة لأن الحامل تحيض لكونه ناعداً (عدة النكاح ضربان الأول متعلق بفرقة زوج ( حتى يطلق أو فسخ ) بنحو عيب أو انقضاء بنحو لعان لأنه في معنى الطلاق المنصوص عليه ، وخرج بالنكاح الزنا فلا عدة فيه اتفاقاً ، ووطء الشبهة فإنه ليس على شريين إذ لا يكون إلا فرقة حتى وهو مالا يوصف بحل ولا حرمة وإن أوجب الحد على الموطوءة كوطء مجنون أو مراهق كاملقولوا زنا منها فخرمها العدة لاحترام الماء ، وفي معنى الطلاق

## كتاب العدد

( قوله غالباً ) ومن غير الغالب أن يكون بوضع الحمل ( قوله عبادة كان ) أي كصلاة ، وقوله أو غيرها كعدة في بعض أحوالها ( قوله لا يقال فيها ) أي العدة ( قوله وللطلاق تعلق بهما ) أي وذلك لأنه إذا مضت المدة في الإيلاء ولم يطالب طوالب الوطء أو الطلاق فإن لم يفعل طلق عليه القاضي على ماهر ، وإذا ظاهر ثم طلق فوراً لم يكن عائناً ولا كفارة ( قوله استظهاراً ) أي طلباً لظهور ما شرعت لأجله وهو برائة الرحم ( قوله واكتفى بها ) أي الأقراء ( قوله لأن الحامل ) تعليل للنفي ( قوله لكونه ) أي حيض الحامل ( قوله عدة النكاح ) أي الصحيح اه حج وأما القاسد فإن لم يقع فيه وطء فلا شيء فيه ، وإن وقع فهو وطء شبهة وهو ليس بشريين بل ليس فيه إلا ما في فرقة الحي كما يأتي ( قوله وهو مالا يوصف بحل ) وفي نسخة : وهو كل ما يوجب على الواطئ حداً وإن أوجبه على الموطوءة كوطء مجنون الخ ، وهذا الحد أولى لأنه يرد على الأول وطء نحو المشتركة والمكتوبة وأمة ولده فإن ذلك شبهة أخرى مع الحرمة ، لكن يرد عليه وطء من أكره على الزنا فإنه لا يوجب الحد ومع ذلك تجب العدة به اه على حج . لكن في حج بعد أو مجنون أو مراهق أو مكروه كاملة اه . ومثله في شرح الروض وهو صريح في وجوب العدة بوطء المكروه لعدم وجوب الحد عليه ( قوله لاحترام الماء ) أي

## كتاب العدد

( قوله وهو اصطلاحاً مالا يعقل معناه ) قال الشهاب سم : لعل في حده مساعمة اه : أي لأن الذي لا يعقل معناه في عبارتهم هو المتعبد به لا نفس التعبد ( قوله فلا عدة فيه ) هذا ليس من جملة ما أفهمه المتن كما لا يخفى ( قوله وهو كل ما يوجب على الواطئ حداً الخ ) يرد عليه المكروه على الزنا الآتي ، وبمثل هذا عبر حج ، لكن ذلك يختار أن المكروه كالمجنون والمراهق ، وفي بعض نسخ الشارح بدل هذا ما نصه : وهو مالا يوصف بحل ولا

ونحوه مآلو مسخ الزوج حيوانا ( وإنما تجب بعد وطء ) بذكر متصل وإن كان زائدا وهو على سنن الأصل ولعل وجهه الاحتياط لاحتمال الإجمال منه كاستدخال المني ولو في دبر من نحو صبي تيمنا للوطء كما أفق به الغزالي ونحصى وإن كان الذكر أشل خلافا للغيري، أو يتقن برأه رحما قبل الطلاق كأن علقه بها، أما قبله فلا علة لأية كروية محبوب لم تستدخل منه ومسوح مطلقا إذ لا يلحقه الولد (أو بعد) استدخاله منه) أي الزوج المحترم وقت إنزاله ولا أثر لوقت استدخاله كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى، وإن نقل المأوردى عن الأصحاب اعتبار حالة الإنزال والاستدخال فقد صرحوا بأنه لو استنجى بمجر فأمضى ثم استدخلته أجنبية عالة بالحال أو أنزل في زوجته فباحقت بنته فلا غائت بولد لحقه، ويؤخذ من ذلك أنه لو أكره على الزنا بامرأة فحملت منه لم يلحقه الولد لأنها لا تعرف كونه منه، والشرع منع نسبه منه كما ذكره الغزالي في وسيطه ولأنه وطء محرم، ويقارن وطء الشبهة بأن ثبوت النسب فيه إنما جاء من جهة ظن الواطئ ولا ظن ههنا، ووطء الأب جارية ابنه مع علمه بأن شبهة الملك فيها قامت مقام الظن وما ذكره المتولي من لحوقه به ضيف، وشمل كلام المصنف مني المنيوب لأنه أقرب للعروق من مجرد إلحاق قطع فيه بعدم الإنزال، وقول الأطباء الهواء بفلسفه فلا يتأق منه ولد ظن لابناني الإمكان، على أنه لو

في المختون حقيقة وفي المراهق حكما لكونه مظنة الإنزال ( قوله مآلو مسخ الزوج حيوانا ) أي فتعد عدة الطلاق ( قوله وهو على سنن الأصل ) أي بخلاف الزائد الذي ليس كذلك فلا تجب العدة بالوطء به وإن كان فيه قوة ( قوله تيمنا للوطء ) ويشترط في الموطوعة أيضا تيمنها للوطء اه شيخنا زيادى وسم على منيج عن مر، وقال : إن م و عبر عن لم تيمنا منها بآبن سنة ونحوها، وقضية تخصيص الشارح بالصبي عدم اشتراطه في الصبية . إلا أن يقال : أراد بالصبي ما يشمل الصبية فليراجع ( قوله كأن علقه بها ) أي برأه الرحم ( قوله أما قبله ) أي الوطء ( قوله لم تستدخل منه ) أي علم ذلك، أما لو لم يعلم عدم استدخاله كان ساحقها ونزل منه ولم يعلم هل دخل فرجها أو لا فتجب به العدة ويلحق به النسب وتقتضى عدتها بالحمل الحاصل منه كما يعلم مما يأتي للشارح في أول الفصل الآتي من قوله أما إذا لم يكن كونه منه كصبي لم يبلغ الخ ( قوله ومسوح ) أي وكروية مسوح الخ، وقوله مطلقا : أي استدخلت مائه أولا، وظاهره وإن ساحقها حتى نزل ماؤه في فرجها ( قوله ويؤخذ من ذلك ) أي من كونه عتوما وقت الإنزال، وقد يقال في الأخذ من ذلك نظر لأن من يقول بلحق النسب يعمل ذلك المني عتوما لعدم إيجاب الوطء المحصل له الحد ( قوله فحملت منه ) أي بأن لم يعلم وطؤها من زوج أو شبهة ويمكن كون الولد من ذلك الوطء ( قوله لم يلحقه الولد ) أي ولا عدة سم عن هر على حج ( قوله ويقارن وطء الشبهة ) أي حيث لحق به النسب ووجب العدة ( قوله ووطء الأب جارية ابنه ) أي أو وطء الشخص أمته المشتركة أو المكاتب أو المعبضة لعله المذكورة ( قوله وما ذكره المتولي من لحوقه ) أي الولد، وقوله ضيف : أي ومع ضيفه هو مقتضى تعريف الشبهة بأنها كل وطء لآحد فيه ( قوله وقول الأطباء ) راجع لاستدخال المني

حرمة وإن أوجب الحد على الموطوعة اه . والأولى أولى وإن أورد عليه ما ذكر ( قوله بذكر متصل وإن كان زائدا ) وفي نسخة بذكر متصل أصلي أو زائد على ما ادعاه الزركشي، ولعل وجهه الاحتياط لاحتمال الإجمال منه كاستدخال المني ولو في دبر الخ ( قوله ويؤخذ من ذلك أنه لو أكره الخ ) انظر ماوجه الأخذ ( قوله لأنها لا تعرف كونه منه ) قضيته أنه لو علم كونه منه يلحقه ويتأق قضية التحليل الثاني، على أنه لا يناسب ما الكلام فيه من الاستدخال ( قوله ووطء الأب ) هو بالنسب عطفًا على وطء الشبهة

قبل بأنه متى حلت منه ثبينا علم تأثير الغواء فيه لم يبعد ومن ثم لحق به النسب أيضا ، أما غير المحترم عند إزالته بأن أنزله من زنا فاستدخلته زوجته فلا عدة ولا نسب يلحق به ، ولو استمنى بيد من يرى حرمة فالأقرب عدم احترامه ، ونجس عدة القراق بعد الوطء ( وإن تيقن براءة الرحم ) لكونه علق الطلاق بها فوجدت أو لكون الواطئ صغيرا أو الموطوءة صغيرة لمعوم مفهوم قوله تعالى - من قبل أن تمسوهن - وتعويا على الإيلاج لظهوره دون المني المسبب عنه العلوق لخفائه فأعرض الشرع عنه واكتفى بسببه وهو الوطء أو دخول المني ، كما أعرض عن المشقة في السفر واكتفى به لأنه مظنتها ( لا بخلوته ) مجردة عن وطء واستدخال مني محترم ومزينا في الصداق فلا عدة فيها ( في الجليلد ) لمفهوم الآية ، وما جاء عن علي وعمر رضي الله عنهما من وجوبها مقطوع والقديم تقام مقام الوطء ( وعدة حرة ذات أقرام ) وإن اختلفت وتطاول ما بينها ( ثلاثة ) أي من الأقرام ، وكلها لو كانت حاملا من زنا إذ حل الزنا لا حرمة له ، ولو جهل حال الحمل ولم يمكن لحوقه بالزوج حمل على أنه من زنا كما نقله وأقره : أي من حيث صحة نكاحها معه وجواز وطء الزوج لها ، أما من حيث عدم عقوبتها بسببه فيحمل

( قوله لم يبعد ) لكن هذا لا يرد على الأطباء لأنهم لا يستوفون بأن الولد منه بل يزعمون أنهم غيره كزنا أو شبهة ( قوله من يرى حرمة ) كالشافعي ( قوله فالأقرب عدم احترامه ) أي فلا يثبت النسب به ، وظاهره وإن كان ذلك لخوف الزنا وهو ظاهر ، وفي سم على حجج مانعه : قوله والأقرب الأول الخ ، ويفارق استزائه بالاستمتاع بنحو الحائض بأنها على الاستمتاع وتحريم الاستمتاع بها عارض ، بخلاف الاستزال باليد فإنه حرام في نفسه كالزنا ، ولا ينافي كونه حراما في نفسه أنه قد يعجل ، إذا اضطر له بحيث لولاه وقع في الزنا لأن الحل حيثئذ بتسليمه عارض مراه ( قوله لكونه علق الطلاق بها ) أي براءة الرحم ( قوله فوجدت ) أي بأن حاضبت بعد التعليق ( قوله أو لكون الواطئ صغيرا ) أي يمكن وطؤه ( قوله والموطوءة صغيرة ) أي يمكن وطؤها ( قوله لا بخلوته ) وعليه فلو اختل بها ثم طلقها فادعت أنه لم يطل فتزوج حالا صدقت بيمينها بناء على أن منكر الجماع هو المصدق وهو الراجح وإن ادعى الزوج الوطء ، ولو ادعى هو عدم الوطء حتى لا يجب عليه بطلانه إلا نصف المهر صدق بيمينه ، وينبغي في هذه وجوب العدة عليها لاعترافها بالوطء ، وتقدم قبيل الإيلاء التصريح به في كلال المصنف حيث قال : وإذا طلق الزوج دون ثلاث وقال وطئت فلي الرجعة وأنكرت صدقت بيمينها أنه ماوطئها ( قوله وعدة حرة ) مستأنف ( قوله وكلها لو كانت حاملا ) أي فلها تمتد بثلاثة أقرام ( قوله ولم يمكن لحوقه بالزوج ) أي بأن ولد لأكثر من أربع سنين من وقت إمكان وطء الزوج لها كأن كان مسافرا بحمل بعيد ، ومفهومه أنه لو أمكن لحوقه به بأن ولده للون ستة أشهر من نكاح الثاني ودون أربع سنين من طلاق الأول حكم بلحوقه للأول ويطالان لنكاح الثاني ، ويصرح به قول المصنف الآتي ولو نكحت بعد العدة فولدت للون ستة أشهر فكأنها لم تنكح ( قوله أي من حيث صحة نكاحها ) صريح في أن حل الزنا لا يقطع العدة ، وقد يرد عليه ما مر في فصل الطلاق متى وبدى من قوله ومنه أيضا مالم ينكح حاملا من زنا وطئها لأنها لا تشرع في العدة إلا بعد الوضع فتبطل تطويل عظيم عليها كلها ، وعمله فيمن لم تحض كما هو الغالب ، أما من يحض حاملا فنقضى عدتها بالأقرام كما ذكره في العدة فلا يحرم طلاقها في طهر لم يطلها فيه إذ لا تطويل حيثئذ ، فاندفع ما أطال به في الوضوح من الاعتراض عليهما اه . وقد مناهم أنه يمكن حل ما تقدم على حل من زنا مالم يسبقه حيض

( قوله لمفهوم الآية ) الظاهر لمطلوقها كما لا يخفى



على أنه من شبهة ، فإن أثبت به الإمكان منه لحقه كما اقتضاه إطلاقهم وصرح به البلقيني وغيره ولم ينف عنه إلا بلعان ، ولو أقرت بأنها من ذوات الأقرام ثم كذبت نفسها وزعمت أنها من ذوات الأشهر لم يقبل لأن قولها الأول يتضمن أن عدتها لا تقتضي بالأشهر فلا يقبل رجوعها فيه ، بخلاف مالمو قالت لا أحيض زمن الرضاع ثم كذبت نفسها وقالت أحيض زمنه فيقبل كما أتى بجميع ذلك الوالد رحمه الله تعالى لأن الثاني متضمن لدعواها الحيض في زمن إمكانه وهي مقبولة فيه وإن خالفت عاداتها ، ولو التحقت حرة ذمية بدار الحرب ثم اسرقت كلت عدة حرة في أوجه الوجهين (والقره) بضم أوله وفحسه وهو أكثر مشترك بين الطهر والحيض كالحكم عن إجماع اللغويين لكن المراد هنا (الطهر) المحتوش بلمين كما قاله جماعة من الصحابة رضي الله عنهم إذ القره الجمع وهو في زمن الطهر أظهر (فإن طلفت طاهرا) وقد بقي من الطهر لحظة (انقضت بالطنن في حيضة ثالثة) لإطلاق القره على أقل لحظة من الطهر وإن وطئ فيه ولأن إطلاق الثلاثة على اثنين وبعض الثالث شائع كما في - الحج أشهر معلومات - أما إذا لم يبق منه ذلك كانت طالق آخر طهره فلا بد من ثلاثة أقراء كوامل (أو) طلقت (حائضا) وإن لم يبق من زمن الحيض شيء فنقضت عدتها بالطنن (في) حيضة (رابعة) إذ ما بقي من الحيض لا يحسب قوما قطعا لأن الطهر الأخير إنما يبين كماله بالشروع فيما يعقبه وهو الحيضة الرابعة (وفي قول يشترط يوم وليلة) بعد الطنن في الحيضة الثالثة في الأولى وفي الرابعة في الثانية إذ لا يتحقق كونه دم حيض ببلون ذلك ، وعلى هذا فهم ليسامن العدة كزمن الطنن على الأول بل يثبتن بهما كمالها فلا تصح فيما رجعة وينكح نحو أخذها وقيل منها وسكت المصنف عن حكم الطلاق في التفاس ، وظاهر كلام الروضة في باب الحيض عدم حسبانها من العدة وهو قضية كلامه أيضا في الحال الثاني في اجتماع عدتين (وهل يحسب) زمن (طهر من لم تحض) أصلا (قروا) أو لا يحسب (قولان بناء على أن القره) هل هو (انتقال من طهر إلى حيض) فيحسب (أم) الأقصع أو (طهر محتوش) يفتح الواو (بلمين) حيضتين أو نفاسين أو حيض ونفاس فلا يحسب (والثاني) من المبنى عليه (أظهر) فيكون الأظهر في المبنى عدم حسبانها قوما ، فإذا حاضت بعده لم تنقض عدتها إلا بالطنن في الرابعة كن طلقت

---

(قوله فيحمل على أنه من شبهة) أي منها (قوله وزعمت) أي ادعت (قوله وإن خالفت عاداتها) يعني أن قولها أنا لا أحيض في زمن الرضاع ينته على عاداتها السابقة ، ودعواها الآن أنها تحيض ليس متضمنا لنفي الحيض في زمن الرضاع السابق لجواز تغير عاداتها فتكون صادقة في كل من القولين ، بخلاف ما تقدم من أنها لو أقرت بكونها من ذوات الأقرام ثم كذبت نفسها مناف لدعواها الأولى ، لأن معنى قولها أنا من ذوات الحيض أنه سبق لها حيض ، وقولها أنا من ذوات الأشهر معناه أنه لم يسبق لها حيض وهما متنافيان (قوله ولو التحقت) أي وهي مطلقة (قوله ثم اسرقت) أي قبل تمام عدتها (قوله وهو في زمن الطهر أظهر) أي فرجع القول به على القول بأن المراد به الحيض (قوله أما إذا لم يبق منه ذلك) أي لحظة (قوله وقيل منها) أي العدة (قوله وظاهر كلام الروضة النج) معتمد (قوله عدم حسبانها من العدة) أي فلا بد من ثلاثة أقراء بعده

(قوله ولو أقرت بأنها من ذوات الأقرام النج) هل مثله مالمو أقرت بأنها من ذوات الأشهر ثم أكذبت نفسها ، وقضية التعليل الآتي في المسئلة الآتية عقب هذه أنها تقبل فليراجع (قوله لكن المراد هنا) أي في هذا الباب بناء على الأظهر الآتي حتى يتأتى قوله المحتوش ، وكان الأولى إسقاط لفظ المحتوش ليتأتى كلام المصنف الآتي (قوله وهو في زمن الطهر أظهر) وسيأتي وجهه في الشرح قريبا (قوله في المتن انتقال من طهر النج) فيه

في الحيض ، وذلك لما مر أن في القتره الجمع والدم زمن الطهر ينجم في الرحم وزمن الحيض ينجم بعضه ويستمر  
بعضه إلى أن يندفع الكل وهنا لا دم ولا ضم ، ولا يتأني ما رجح هنا ترجيحهم وقوع الطلاق حالا فيها لو قال  
لمن لم تحض أنت طالق في كل قتره طلق لأن القتره اسم للطهر وقوع الطلاق لصدق الاسم وأما الاحتواش هنا فلأنما  
هو شرط لانقضاء العدة ليقلب ظن البراءة ( وعدة ) حرة أو أمة ( مستحاضة ) غير متحيرة ( بأقربها المردودة )  
هي ( إليها ) حيضا وطهرا فترد معتادة لعادتها فيما وبميزه لتمييزها كذلك ومبتدأة ليوم وليلة في الحيض وتسع  
وعشرين في الطهر . فعدتها تسعون يوما من ابتداء دمها إن كانت حرة لاشتغال كل شهر على حيض وطهر  
غالبا ( و ) عدة حرة ( متحيرة بثلاثة أشهر ) هلالية ، نعم إن وقع القراق أثناء شهر فإن بقي منه أكثر من خمسة عشر  
يوما عدتها لاشتغاله على طهر لاجالة فتعد بعده بهالين وإلا ألغى واعتدت من انقضائه بثلاثة أهلة . ويؤخذ من  
التعليل أنه يشترط في هذا الأكثر أن يكون يوما وليلة فأكثر ( في الحال ) لاشتغال كل شهر على ، وذكر وصبرها  
لسن اليأس شقة عظيمة وبه فارق الاحتياط في العبادة إذ لا تعظم مشقته ( وقيل ) عدتها بالنسبة لحلها للأزواج  
لا لرجعة وسكنى ثلاثة أشهر ( بعد اليأس ) لأنها قبله متوقعة للحيض المتيقن ، هنا كله إن لم تحض قتر دورها ،  
وإلا اعتدت بثلاثة منها كما ذكره في الحيض سواء أكانت أكثر من ثلاثة أشهر أم أقل . وكذا لو شك في قتر  
أدوارها ، ولكن قالت أعلم أنها لا تجاوز ستة مثلا أخذت بالأكثر وتجعل الستة دورها ذكره الدارمي ووافقه  
التووي في مجموعته في باب الحيض وهو المتمد . وبما تقرر علم أن الأشهر ليست متأصلة في حق المتحيرة ، ولكن  
يحسب لكل شهر في حضاها قترا ، بخلاف من لم تحض والآيسة حيث يكملان المنكسر كما سيأتي أما من فيها رق  
فقال البارزى تعد بشهر ونصف وقال البلقيني : هذا قد يتخرج على أن الأشهر أصل في حضاها وليس بمتمد .  
فالقول على أنها إذا طلقت أول الشهر اعتدت بشهرين أو قد بقي أكثره فبأيه . والثاني أو دون أكثره فبشهرين  
بعد تلك البقية وهذا هو المتمد . قال الأفرعي : قضية كلام المصنف وغيره أن المجنونة التي ترى الدم لا تمتد  
بالأشهر بل بالأقمار كالعاقلة ، وقد أطلقوا الكلام على المتحيرة بأن المجنونة تعد بالأشهر كالصغيرة وهذا هو الأصح  
لكن يمتنع حله على حالة انبهاهم زمن حضاها وعدم معرفته إذ غايتها أن تكون حينئذ كالمتحيرة . أما إذا عرف حضاها

( قوله ويؤخذ من التعليل ) هو قوله لاشتغاله على طهر ولم يذكر حجج هذا الأعلوي أخذ ذلك من التعليل نظر فإنه  
لو زاد على خمسة عشر يوما ولحفظ علم منه أن بعض ذلك طهر إذ لو فرض فيه حيض فغايبته خمسة عشر يوما وما زاد  
عليها طهر وخصوص كون الحيض يوما وليلة بتقديره لا يلزم أن يكون الطهر المصاحب له هذه الخمسة عشر لحواز  
أن يكون الطهر لا يتم إلا بمضي زمن من الشهر الذي يليه ( قوله وبما تقرر علم النج ) متمد ( قوله ليست متأصلة في  
حق المتحيرة ) أي وعليه فلو طلقت وقد بقي دون خمسة عشر يوما ألغيت ما بقي من الشهر واعتدت بعده بثلاثة أشهر  
نظير ما يأتي في الأمة ( قوله أو قد بقي أكثره ) أي بأن يكون ستة عشر يوما وليلة فأكثر على ما مر له في قوله  
ويؤخذ من التعليل أنه لا يشترط في هذا الأكثر النج ( قوله والثاني ) أي والشهر الثاني ( قوله وهذا هو المتمد ) أي  
ماقاله البلقيني ( قوله وقد أطلقوا الكلام ) أي في الكلام على المتحيرة أن المجنونة النج غالباء زائدة ( قوله بأن  
المجنونة تعد بالأشهر ) أي وإن لم تكن متحيرة ( قوله أما إذا عرف حضاها ) أي المجنونة زمن الجنون : أي بأن

تسمح والمراد طهر تنقل منه إلى حيض كما بينه الجلال ( قوله فعدتها تسعون يوما ) لحل الصورة أن الدم لم يبتدئها  
إلا بعد الطلاق وإن لزم عليه قصور . إذ لو كانت الصورة أمم من ذلك أشكل فيها إذا طلقت في أثناء شهر كان  
الدم عليها من أوله فلها حينئذ مطلقة في طهر احتوشه صمان . وقضية ما مر حساب ما بقي منه بقره ، ثم رأيت

فصنت به (و) عدة أمه حتى (أم ولد ومكاتبه ومن فيها رق) وإن قل (بقرأين) لأن التقى على نصف مال المهر وكل القره لتعمل لتصنيفه كالتلقي ، وليس هذا من الأمور الجبلية التي تتساوى فيها لأن مازاد على القره هنا لإزيادة الاحتياط والاستظهار وهي مطلوبة في الحرة أكثر فخصت بثلاثة ، نعم لو تزوج لقطعة ثم أقرت بالرق ثم طلقها اعتدت عدة حرة لحقه أو مات عنها اعتدت عدة أمه لحق الله تعالى (وإن عتقت) أمه بساتر أحوالها (في عدة رجعة) بفتح العين بلفظ المصطل (كلت عدة حرة في الأظهر) لأن الرجعية زوجة في أكثر الأحكام فكانها عتقت قبل الطلاق ، والثاني تم عدة أمه نظرا لوقت الوجوب (أو) عتقت في عدة (بينونة) أو وفاة (فأمة) أي فلتكمل عدة أمه (في الأظهر) لأن البائن ومن في حكمها كالأجنبية . والثاني تم عدة حرة اعتبارا بوجود العدة الكاملة قبل تمام الناقصة . أما لو عتقت مع العدة كان علق طلاقها وعتقها بشيء واحد فتعتد بعدة حرة قطعا ، والعبارة في كونها حرة أو أمه بظن الواطئ لا بما في الواقع حتى لو وطئ أمه غيره ظانا أنها زوجته الحرة اعتدت بثلاثة أقراء أو حرة ظانا أنها زوجته الأمه أو أمته فذلك في يظهر كما هو قضية المنقول وهو الوجه . وقال في الشرح الصغير : المشهور القطع به وإن جرى بعضهم على خلافه ، ولو وطئ أمته بظن أنه يزني بها اعتدت بقره لحقه ولا أثر لظنه هنا لقساده ، ومن ثم لم يحد كما يأتي لعدم تحقق المفسدة بل ولا يعاقب في الآخرة عقاب الزاني بل دونه كما ذكره ابن عبد السلام وغيره . نعم يفسق بذلك كما قاله ابن الصلاح ، وكلنا كل فعل أقدم عليه ظانا أنه معصية فإذا هو غيرها : أي وهو مما يفسق به لو ارتكبه حقيقة (و) عدة (حرة لم تحض)

اطلع على حيضها في زمنه وعرف بأنه حيض بعلامات تظهر لمن رآه (قوله تتساويان) أي الحرة والأمه (قوله فخصت) أي الحرة وقوله لحقه أي الزوج (قوله بفتح العين) إنما ضبطها بذلك إشارة إلى أن هذه النسخة أوضح من التي وجد فيها رجعية (قوله ومن في حكمها) أي عدة الوفاة (قوله أو أمته فذلك) أي فصنت بثلاثة أقراء إلا أن هذا لا يتفرع على ما قدمه من أن العبرة بظن الواطئ فكان الأولى جعله مستأنفا كأن يقول لكن لو وطئ حرة ظانا أنها زوجته الأمه النكح والحاصل أن العبرة بالحرية إما في نفس الأمر أو بظن الواطئ ، وفي سم على حجج : فرح : وطئ أمه لغيره يظنها أمته اعتدت بقره واحد روض اه وقول ابن قاسم اعتدت أي استبرأت بقره النكح (قوله اعتدت بقره) يتأمل وجهه فإنها أمته في نفس الأمر ومزني بها بحسب الظاهر وكل منهما لا يقتضي وجوب عدة ، فلعل المراد أنها تمتد بذلك لحقه إذا كانت مزوجة فيحرم على زوجها وطؤها قبل الاستبراء وأنه لا يجوز له تزويجها إذا كانت خلية قبل الاستبراء أيضا ، وانظر أيضا ما وجه التشديد بالقره مع أن عدة الأمه قرآن ، إلا أن يقال : أراد بالعدة هنا الاستبراء (قوله عقاب الزاني) أي لأنها أمته في نفس الأمر وإن أمم بالأقراء (قوله وكلنا كل فعل) أي يفسق به (قوله فإذا هو غيرها) هذا يشكل عليه مالو زوج أمه مورثه ظانا حياته فبان ميتا فإنه صحيح مع أن إقدامه على العقد حرام لأنه تصرف في مال الغير بغير إذنه وهو يقتضي الفساد ، وتعاظم العقود الفاسدة كبيرة ومقتضاه أنه يفسق به فلا يصح إن قلنا تزويجه بالولاية على المرحوم وما لو زوج موليه

الشباب سم استوجبه حسبا يقره قال : إلا أن يمنع منه قتل (قوله والعبرة في كونها حرة أو أمه) سيأتي أنه لا عبرة بظنه في كونها أمه ، فالصواب إسقاط قوله أو أمه ، وهو تابع فيه حجج ، لكن ذلك يلزم إلى أن الظن يؤثر فيها (قوله فيما يظهر) الأولى حلفه لا غشاه قوله فيما يأتي وهو الوجه عنه (قوله اعتدت بقره) أي تزوج مثلا سابق أو لاحق كما هو ظاهر فليراجع (قوله ولحقه) يعني الولد كما هو مصرح به في النسخة ، ولعل الكنية

لصفرها أو لعله أو حيلة منعها رؤية الدم أصلاً أو ولدت ولم تردما (أو يئست بثلاثة أشهر) بالأهلة للآية ، هذا إن انطبق الفرق على أول الشهر بتلقيق أو غيره لقوله تعالى - واللأئي يئسن من المحيض من نسائك إن أرتم فعدنهن ثلاثة أشهر - والأئي لم يحضن - أي فعدنهن كذلك ، فحلفت المبتدأ والخبر من الثاني للدلالة الأول عليه ، ومرفى السلم أنه لو عقد في اليوم الأخير من الشهر كصفر وأجل بثلاثة أشهر مثلاً فنقص الريعان وجادى أو جمادى فقط حل الأجل بمضيها ولم يتوقف على تكميل العدد بشيء من جمادى الآخرة ، ومثله يئى هنا (فإن طلقت في أثناء شهر فبعدة هلالان وتكمل) الأول (المنكسر) وإن نقص (ثلاثين) يوماً من الرابع وفارق مامر في المتحيرة بأن التكميل ثم لا يحصل الفرض وهو يئى الطهر بخلافه هنا لأن الأشهر متصلة في حق هذه (فإن حاضت فيها) أي أثناء الأشهر (وجبت الأقراء) إجماعاً لأنها الأصل ولم يتم البدل ولا يحسب مامضى للأولى بأقسامها قرأ كما مر وخرج فيها بعدها فلا يؤثر فيه الحيض (و) عدة (أمة) يئى من فيها رقى لم تحض أو يئست (بشهر ونصف) لإمكان التبويض هنا بخلاف القرء إذ لا يظهر نصفه إلا بظهور كله فوجب انتظار عدم الدم (وفى قول) عدتها (شهران) لأنهما بدل القرمين (و) (فى قول) عدتها (ثلاثة) من الأشهر ووجهه جمع لعموم الآية (ومن انقطع دمها لعدة) تعرف (كرضاع ومرض) وإن لم يرج برؤء كما شمله إطلاقهم خلافاً لما اعتمدته الزركشى (تصير حتى تحيض) فتعد بالأقراء (أو) حتى (تئاس) يعتمد (بالأشهر) وإن طالت المدة وطال ضررها بالانتظار لأن عثمان رضى الله عنه حكم بذلك في الموضع ، رواء البيهقي ، بل قال الجويني : هو كالإجماع من الصحابة رضى

بعد إذنها طائناً أنه لا ولاية له كأن زوج أخته طائناً حياة والده فإن خلافه ، اللهم إلا أن يمنع أن تعاطيه ذلك كبيرة فلا يفسق به ، على أن المعتد في تعاطي العقود الفاسدة أنه ليس كبيرة خلافاً لحج ، لكن هذا لا يرد لأن القائل بفسقه إنما هو لإقناعه بالنصرف فيها يعتقد لغيره (بقوله أو ولدت ولم تردما) أي قبل الحمل اه سم على حج وإطلاق الشارح يشمل ما بعد الولادة وفى ع ما يوافق إطلاق الشارح وعبارته : قوله لم تحض هو شامل كما قاله الزركشى تقل عن الروضة لمن ولدت ولم تر نفاساً ولا حيضاً سابقاً فإنها تعد بثلاثة أشهر حيث طلقت بعد الولادة (قوله لأن الأشهر متصلة) أي أصيلة لا يبدل عن شيء (قوله ولا يحسب مامضى للأولى) أي من لم تحض (قوله فلا يؤثر فيه الحيض) بالنسبة للأولى بأقسامها بخلاف الآيسة كما يأتي اه حج وقوله كما يأتي أي فى قوله فعل الجديده الخ (قوله يئى من فيها رقى) أي وإن قل (قوله خلافاً لما اعتمدته الزركشى) لعله يقول إن عدتها ثلاثة أشهر إلحاقاً لما بالآيسة (قوله فتعد بالأشهر) انظر عليه هل يمتد زمن الرجعة إلى التئاس أم يتقضى

أسقطته من الشارح (قوله أو ولدت ولم تردما) انظر هذا معطوف على أي شيء ، ولا يصح عطفه على تحض لأنه يقتضى أنها إذا حاضت وولدت ولم تردما تعد بالأشهر لأن أو يقدر بعدها تقبض ماقبلها ، ، ويتقضى أيضاً أن الحكم فيها إذا رأيت دم النفاس يخالف ما إذا لم تره ، وفى القوت مانصه : فرع : لو ولدت ولم تر حيضاً قط ولا نفاساً فى عدتها وجهان : أحدهما بالأشهر وهو قضية كلام الكتاب وظاهر القرآن ، إلى أن قال : والثاني أنها من ذوات الأقراء ، وصحة الفارق فعل هذا هي كمن انقطع دمها بلا سبب ظاهر اه . فالشارح بمن يئى من الوجه الأول لكن يئى الكلام في صحة المطف فتأمل (قوله ولا يحسب مامضى للأولى بأقسامها) أي بخلاف الثانية لوجود الاحتواش بالنسبة إليها والأولى من لم تحض والثانية من أئست (قوله فلا يؤثر فيه الحيض) أي بالنسبة للأولى بأقسامها بخلاف الثانية كما يأتي كلها في التحفة فكان على الشارح أن يذكره ولعله سقط من الكنية (قوله فوجب انتظار علم الدم) لعل عدم معرف عن هود كما هو كذلك فى التحفة (قوله بل قال الجويني الخ)

الله عنهم (أو) انقطع (لا لمة) تعرف (فكلنا) تصبر لسن اليأس إن لم تحض (في الجلد) لأنها لرجائها العود كالأولى وللهذه ولن لم تحض أصلا وإن لم تبلغ خمس عشرة سنة باستعمال الحيض بدواء ومن زعم أن ذلك استعجاله للتكليف وهو ممنوع ليس في عمله كما لا ينبغي (وفي القديم) وهو مذهب مالك وأحمد (تربص تسعة أشهر) ثم تعتد بثلاثة أشهر لتعرف براءة الرحم إذ هي غالب مدة الحمل (وفي قول) قديم أيضا تربص (أربع سنين) لأنها أكثر مدة الحمل فتبين براءة الرحم، ثم إن لم يظهر حمل (تعتد بالأشهر) كما تعتد بالأقراء المعلق طلاقها بالولادة مع يقين براءة رحمها (فعل الجلد لو حاضت بعد اليأس في الأشهر الثلاثة (وجبت الأقراء) لأنها الأصل ولم يتم البذل ويحسب مامضى قرءا قطعا لاحتماله بلمين (أو) حاضت (بعدها) أي الأشهر الثلاثة (فاقوال أظهرها إن نكحت) زوجا آخر (فلا شيء) عليها لأن عدتها انقضت ظاهرا ولا ريبه مع تعلق حق الزوج بها (وإلا) بأن لم تنكح غيره (فالأقراء) واجبة في عدتها لتبين عدم بأسها وأنها بمن يحضن مع عدم تعلق حق بها. والثاني تنقل إلى الأقراء مطلقا لما ذكر. والثالث المنع مطلقا لانقضاء العدّة ظاهرا. ولو حاضت الآيسة المنتقلة إلى الحيض قرءا أو قرأتين ثم انقطع الدم استأنفت ثلاثة أشهر. قال ابن المقرئ: كذا أتقرء أبست قبل تمامها، واعترض بأن المنقول خلافه كما سيأتى في أوائل الباب الثاني. وأجاب الوالد رحمه الله تعالى بأنه إنما اعتد هناك

بثلاثة أشهر كظهيره السابق في المتحيرة الظاهر الأول اه عميرة وهل مثل الرجعة النفقة أم لا؟ فيه نظر أيضا، والأقرب الأول لأن النفقة تابعة للمدقوقلتنا بقاءها، وطريقه في الخلاص من ذلك أن يطلقها بنية الطلاق الثلاث (قوله ولن لم تحض أصلا) أفهم تخصيص جواز الاستعجال بهاتين حرمة استحصال الحيض على غيرها كن تحيض كل شهرين مثلا فأرادت استعمال الحيض بدواء لتتقضى عدتها فيها دون الأقراء المعتادة فليراجع، ولعله غير مراد (قوله وهو ممنوع) لمل المراد عند هذا القائل أنه يتمتع على وليها تمكينها منه وإلا فغير المكلف لا يتعلق به خطاب (قوله إذ هي) أي التسعة أشهر (قوله والثاني تنقل إلى الأقراء مطلقا) أي نكحت أم لا (قوله قال ابن المقرئ) أي في من الروض (قوله في أوائل الباب) أي من الروض (قوله إنما اعتد هناك) أي في أوائل

انظر هذا الإضراب مع أنه لا يتم الدليل إلا بمضمونه، إذ قول الصحابي ليس حجة عندنا إلا لأن سكوت عليه الباقي بشرطه فيكون إجماعا سكتيا (قوله ومن زعم أن ذلك استعمال للتكليف الخ) عبارة التحفة: وزعم أن استعمال التكليف ممنوع ليس في عمله (قوله المعلق طلاقها) هو يرفع المعلق نائب الفاعل (قوله أو قرأتين) أي فيها إذا لم يتقدم لها حيض أصلا وإلا فقد مر أنه يحسب لها ماضى قرء، وعليه فقد تمت العدّة بهذين القرأتين فلا محتاج إلى ثلاثة أشهر، ويجوز أن يكون مراده هنا بالقراء الحيض على خلاف مامر (قوله في الباب الثاني) أي من كلام ابن المقرئ وهو قوله وإن نكحت: أي فاسدا بعد قرأتين ووطئت ولم يفرق بينهما إلى مضى سن اليأس آتت الأولى: أي عدة الزوج الأول كما هو القرض بشهر واعتدت للشبهة: أي للنكاح الفاسد (قوله وأجاب الوالد الخ) وقد يجاب أيضا بالفرق بين المستثنين بأن الصورة هنا أنه تبين بيلوغها سن اليأس وانقطاع حيضها قبل فراغ العدّة أنها ليست من ذوات الأقراء، بخلافها ثم فإن الصورة أنها حاضت بعد القرأتين، وإنما منع من حساب الأقراء مانع خارجي هو قيام النكاح أو الشبهة، بل قد يقال: إن هذا أولى من جواب ولد الشارح، إذ قوله فيه لصدر عقد النكاح بعده يقتضى أنها لو أبست عقب النكاح ولم يحصل لها قرء ثالث أنها تكفل بشهر وظاهر أنه ليس كذلك فتأمل.

بما وجد من الأقراء لصلور عقد النكاح بعده وإن كان فاسدا ، والنكاح مقتضى للاعتداد بما تقلمه من الأقراء أو الأشهر (والمختبر) في اليأس على الجفيد (يأس عشرين) أي نساء أقاربها من الأبوين الأقرب إليها فالأقرب لقاربين طبعا ومخلقا ، وبه اعتبار نساء العصبية في مهر المثل لأنه لشرف النسب وخسة ويعتبر أقلهن عادة وقيل أكثرهن ورجحه في المطلب ، ومن لا قرينة لها تعتبر بما في قوله (وفي قول) يأس (كل النساء) في كل الأزمنة باعتبار ما يلفتنا خبره ويعرف (قلت : ذا القول أظهر ، والله أعلم) لبناء العدة على الاحتياط وطلب اليقين وحدوده باعتبار ما بلغهم بانتين وستين سنة ، وفيه أقوال أخر أقصاها خمس وعشرون وأدناها خمسون ، وتفصيل طروء الحيض المذكور يجري نظيره في الأمة أيضا ، ولو رأيت بعد سن اليأس دما يمكن أن يكون حيضا صار أعلى سن اليأس زمن انقطاعه الذي لا عود بعضه ويعتبر بعد ذلك بها غيرها كما قالوه لأن الاستبراء هنا غير تام ، بخلاف ما مر في الحيض في أمه وأكثره فإنه تام ، ولو ادعت بلوغها من اليأس لتحتد بالأشهر صدقت في ذلك ولا تطالب ببينة كما أفنى به الوالد رحمه الله تعالى ، ولا يتأنيق قولم لا يقبل قول الإنسان في بلوغه بالسن إلا ببينة ليسرها : أي غالبا لأن ما هنا مترتب على سبق حيض وانقطاعه ودعوى السن وقع تبعا وكلامهم في دعواه استقلالاً

### (فصل) في العدة بوضع الحمل

(عدة الحامل) حرة أو أمة عن فراق حتى بطلاق رجعي أو بائن أو ميت (بوضعه) أي الحمل لقوله تعالى وأولات الأحمال أجلهن أن يضمن حملهن - فهو مخصص لآية - والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء - ولأن المعتبر من العدة براءة الرحم وهي حاصلة بالوضع (بشرط نسبه إلى ذى العدة) من زوج أو واطئ يشبهه (ولو احتيالا كثنى بلان) وهو حل لأن نفيه عنه غير قطعي لاحتمال كذبه ، ومن ثم لو استلحقه لحقه ، أما

الباب : يعني أن المنقول في ذات الأقراء إذا أيست البناء على مامضى من أفرائها محله إذا تعلق بها نكاح ولو فاسدا ولا فستأنف ما ذكر من قولم كذا أتراء أيست فيمن لم تنكح وما اعترض به من أن المنقول خلاله لا يرد لأنه مفروض فيمن نكحت (قوله وحدوده باعتبار الخ) معتمد (قوله وتفصيل طروء الحيض) أي بعد سن اليأس (قوله ويعتبر بعد ذلك بها غيرها) أي من معاصرها ومن بعدهم (قوله صدقت في ذلك) ومعلوم أن الكلام حيث لم تقم عليها بينة بخلاف ما قالته (قوله وانقطاعه) أي وذلك لا يعلم إلا منها وهو المقصود بالدعوة والسن وقع تبعا قبل قولها فيه .

### (فصل) في العدة بوضع الحمل

(قوله بوضع الحمل) أي وما يتبع ذلك مما لو انقضت العدة ثم نكحت الخ (قوله بوضعه) أي ولو حل غير صورة الأدنى كما يأتي عن سم .

[فرع] قال سم على حج : يقبل قول المرأة في وضع ما تنفضى به العدة ، وظاهره ولو مع كبر بطنها لاحتمال أنه ربيع مهر ، ولو مات الحمل في بطنها وتعلر غروجه لم تنقض عدتها ولم تسقط نفقتها ه . وكالتنفقة السكنى

### (فصل) في العدة بوضع الحمل

(قوله بطلاق رجعي أو بائن) الأولى حلفه ليشمل القسح والانسحاق ، على أن قصره على هذا لا يلاق قوله

إذا لم يكن كونه منه كصبي لم يبلغ تسع سنين وممسوح ذكره وأتياه مطلقاً أو ذكره فقط ولم يمكن أن تستخل منيه وإلا لحقه وإن لم يثبت الاستدخال، وعلى هذا التفصيل يحمل بحث البلقيني الحقوق وغيره علمه ومولود لثون ستة أشهر من العقد فلا تنقضي به، وقول الشارح: فإذا لاقن الحامل ونى الحمل انقضت عليها بوضعها، أي لفرة الحياة لأن الملازمة لاتحد الوفاة (و) بشرط (انقصال كله) فلا أثر لخروج بعضه واحتاج لهذا مع قوله أولاً بوضعه الذي هو صريح في وضع كله لاحتماله للشرعية ومجرد التصوير، وزعم أنه لا يقال وضعت إلا إذا انفصل كله مردود (حتى ثاني توأمين) لأنهما حل واحد كما مر (ومنى تخلل دون ستة أشهر فتوأمين) أو ستة فلا بل هما حملان، فلحاق النزل إلى الستة بما دونها نسبة فيه الرافعي إلى خلل في ذلك والمدع ادعاء نفي الخلل بأنه لا بد من لحظة للوطء أو الاستدخال عقب وضع الأول حتى يكون منه هذا الحمل الثاني وذلك يستلزم ستة أشهر ولحظة، فحيث انقضت اللحظة لزم نقص الستة، ويلزم من نقصها لحوق الثاني بلدى العدة وتوقفت انقضائها عليه. لا يقال: يمكن مقارنة الوطء أو الاستدخال للوضع فلا يحتاج لتقدير تلك اللحظة. لأننا نقول: هو في غاية الندور مع أنه يلزم عليه انقضاء الثاني عن ذى العدة مع إمكان كونه منه المصحوب بالغالب كما علم، فامتنع فيه

بالأولى (قوله وممسوح ذكره وأتياه مطلقاً) أي أمكن استدخالها منيه أم لا (قوله ولم يمكن أن تستخل منيه) ينبغي أن عمله ما إذا لم تعرف باستدخال المني بأن ساحقها فنزل منيه بفرجها (قوله فلا تنقضي به) ولا يشترط لاعتبار العدة بالأشهر وضع الحمل بل تنقضي العدة مع وجوده حلاً على أنه من زنا، ولا حد عليها لعدم تحقق زناها (قوله أي لفرة الحياة) ليس في كلام الشارح هنا ما يقتضي خلافه حتى يحتاج للتنبيه عليه فليتأمل، ولعله أراد التصريح بما سيأتى عنه في فصل عدة حرة الخ من قوله ولو احتالاً لمني بلعان (قوله وانقصال كله) لو انفصل كله إلا شعراً انفصل عنه وبقي في الجوف لم يؤثر في انقضاء العدة، بخلاف ما لو كان الشعر متصلاً وقد انفصل كله ماعدا ذلك الشعر، وكالشعر فيما ذكر الظفر كلها فهي بملك حر، ولو كان الحمل غير آتٍ فالظاهر انقضائها بوضعه مراً به. سم على حج. وقول سم غير آدى: أي بأن كان من زوجها وخلق على غير صورة الأذى ولو وطئها غير آدى واحتمل كون الحمل منه لا يمنع من انقضاء العدة بوضعه لأن الشرط نسبته إلى ذى العدة ولو احتالاً وهو موجود هنا (قوله لاحتماله للشرعية) أي لأن يكون المني بشرط انقصال كله، وقوله ومجرد التصوير يريد أن ذكر الكل صورة مما يصدق عليه الوضع (قوله حتى ثاني توأمين) اعلم أن التوم بلا همز اسم لمجموع الولدين فأكثر في بطن واحد من جميع الحيوانات، وبهز كرجل توم وامرأة تومة مفرد وتنتيه توأمين

الآتى من زوج أو وطء شبه (قوله وقول الشارح الخ) انظر وجه تخصيص التقييد الآتى بكلام الشارح مع أن كلام الشارح مساو لكلامه نفسه، بل كلامه هو أسخج إلى هذا التقييد لتصريحه أولاً بشمول المتن للميت، على أن الشارح الجلال لم يزد على تصوير المتن فكان اللائق جعل التقييد للميت نفسه (قوله وزعم أنه لا يقال الخ) قال الشباب سم: انظر موقفه مما قبله مع قوله الصريح الخ، ثم قال: ويحتاج بأن موقفه التنبيه على وقوع هذا الزعم وأنه مردود اه. وفيه ما فيه، إذ كيف يسوغ له رده مع جزمه به أولاً (قوله غلطه فيه الرافعي) قد شنع الشباب سم على الشباب حج في نسبة التخليط للرافعي، مع أنه لم يصرح بتخليط وإنما قال إن فيه خلا، والشباب حج لم ينفرد بنسبة التخليط للرافعي بل سبقه إليه الأذرى وغيره (قوله ومدع ادعاء نفي الخلط) وبجارة حج: ولقال أن يقول وكل من المبارتين يومهم علم السبق إلى هذا الجواب وليس كذلك بل هو لا ين الرفعة مع مزيد بسط

عنه مراعاة لذلك الأمر النادر للاحتياط القسب والاكتفاء فيه بمجرد الإمكان ، وحيثئذ يلحق الثاني بلى المدة لأنه يمكن في الإلحاق بمجرد الإمكان ويلزم من لحوقه به توقف اقتضاء المدة على وضعه ، وفي بعض الشروح هنا ما يختلف ذلك ( وتنقضي ) المدة ( بميت ) لإطلاق الآية ، ولو مات في بطنها واستمر أكثر من أربع سنين لم تنقضي إلا بوضعه لمعوم الآية كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى ولا مبالاة بتضررها بذلك ( لاحقة ) لأنها تسمى دماً لاحلاً ولا يعلم أنها أصل آدمي ( و ) تنقضي ( بمضغة فيها صورة آدمي خفية ) على غير القوابل ( أنعبر بها ) بطريق إلزام أهل الخيرة ومنهم ( القوابل ) لأنها حيثئذ تسمى حلاً وعبروا بأنعبر لأنه لا يشترط لفظ شهادة إلا إذا وجدت دعوى عند قاض أو محكم وإذا اكتفى بالإخبار بالنسبة للباطن فليكتف بقابلة كما هو ظاهر أخلا من قولهم لم غاب زوجها فأنعبرها عدل بموته أن تزوج باطنا ( فإن لم يكن ) فيها ( صورة ) خفية ( و ) لكن ( قلن ) أي القوابل فلا لامع تردده ( هي أصل آدمي ) ولو بقيت تخلقت ( انقضت ) المدة بوضعها أيضا ( على المنعجب ) ثبوت برائة الرحم بها كالم يل أولى ، وإنما لم يعتد بها في الغرة وأمية الولد لأن مدارها على ما يسمى ولدا ، وتسمى هذه مسألة النصوص لأنه نص هنا على اقتضاء المدة بها وعلى عدم وجوب الغرة فيها وعدم الاستيلاء ، والفرق ماهر ( ولو ظهر في عدة أقراء أو أشهر ) أو بعدها كما قاله الصيمري ( حمل الزوج أصحلت بوضعه ) لأنه أقوى

كما في المتن ، فاضراضه بأنه لا تفتي له وهم لما علمت من الفرق بين الترم بلاهز والتوأم بالهزم ، وأن ثنية المتن إنما هي للمهموز لاخير اهـ حج ( قوله لم تنقضي إلا بوضعه ) أي ولو خافت الزنا : قال سم : ولم تسقط نفقته اهـ . وفي سم على حج : ولو استمر في بطنها مدة طويلة وتضررت بعدم اقتضاء المدة وكذا لو استمر حياً في بطنها وزاد على أربع سنين حيث ثبت وجوده ولم يحتل وضع ولا وطء ، ولا ينافي ذلك قولهم أكثر مدة الحمل أربع سنين لأنه في مجهول البقاء زيادة على الأربعة حتى لا يلحق نحو المطلق إذا زاد على الأربع ، وكلامنا في معلوم البقاء زيادة على الأربع هنا هو الذي يظهر وهو حق إن شاء الله تعالى اهـ . وهو ظاهر حيث ثبت وجوده كما فرضه ، لكن يبقى الكلام في الثبوت بماذا فإنه حيث علم أن أكثر الحمل أربع سنين وزادت المدة عليها كان الظاهر من ذلك انقضاء الحمل ، وأن ما يجده في بطنها من الحركة مثلاً ليس مقتضياً لكونه حلاً . نعم إن ثبت ذلك بقول معصوم كيميى وجب العمل به ( قوله فليكتف بقابلة ) أي امرأة واحدة ( قوله أن تزوج باطنا ) يؤخذ من ذلك أن محل الاكتفاء بالقابلة بالنسبة للباطن ، أما بالنسبة لظاهر الحال فلا يثبت إلا بأربع من النساء أو رجلين أو رجل وامرأتين ، ثم رأيت في شرح الروض صرح بالأربع بالنسبة للظاهر . وفي حج : فرع : اختلوا في التسبب لإسقاط ما يصل لحدّ نفخ الروح فيه ، وهو مائة وعشرون يوماً ، والذي يتجه وفقاً لابن العباد وغيره الحرمه ، ولا يشكل عليه جواز الغزل لوضوح الفرق بينهما بأن المني حال نزوله محض جدام لم يتهيأ للحياة بوجه ، بخلافه بعد استقراره في الرحم وأخلقه في مبادئ التخلق ، ويعرف ذلك بالآمارات . وفي حديث مسلم أنه يكون بعد الثنتين وأربعين ليلة أي ابتداءه كما مر في الرجعة ، ويحرم استعمال ما يقطع الحمل من أصله كما صرح به كثيرون ، وهو ظاهر اهـ . وقول حج والذي يتجه الخ لكن في شرح مـ في أمهات الأولاد خلافه ، وقوله وأخلقه في مبادئ التخلق قضيتها أنه لا يحرم قبل ذلك وعموم كلامه الأول بخلافه ، وقوله من أصله : أي أما ما يبطل الحمل مدة ولا يقطعه من أصله فلا يحرم كما هو ظاهر 2 ثم الظاهر أنه إن كان لعذر كثرية ولد لم يكره

( قوله مراعاة لذلك ) هو معمول لثبته



بدلالته على البراءة قطعاً بخلافهما (ولو ارتابت) أى شكت فى أنها حامل لوجود ثقل أو حركة (فيا) أى العدة بأقراء أو أشهر (لم تنكح) آخر بعد الأقراء أو الأشهر (حتى تزول الريبة) بأماوة قوية على عدم الحمل ويرجع فيها للقوايل ، إذ العدة لزمنها يقيين فلا تخرج منها إلا يقيين ، فإن نكحت مرتباً فباطل وإن بأن أن لا حمل ، وفارق نظائره بأنه يخطأ للشك فى حل النكحة لكونها المقصودة بالذات مالا يخطأ فى غيرها ، وسياق فى زوجة المفقود ما يشكل على هذا مع الفرق بينهما (أو) ارتابت (بعدها) أى العدة (وبعد نكاح) لآخر (استمر) النكاح لوقوعه صحيحاً ظاهراً فلا يبطل إلا يقيين (إلا أن تلد لدون ستة أشهر من) إمكان علوق بعد (عقله) فلا يستمر لتتحقق المبطل حيثئذ فيحكم ببطلانه ، وبأن الولد للأول إن أمكن كونه . أما إذا ولدته لسته أشهر فأكثر فالولد للثاني لأن فراشه ناجز ونكاحه قد صبح ظاهراً فلم ينظر لإمكانه من الأول لثلا يبطل ما صبح بمجرد الاحتمال ، وكالثاني وطء الشبهة بعد العدة فيلحقه الولد إن أمكن كونه منه وإن أمكن كونه من الأول لانقطاع النكاح والعدة عنه ظاهراً (أو) ارتابت (بعدها) أى العدة (قبل نكاح فلتصبر) ندبا والإكراه . وقيل وجوبا (لتزول الريبة) احتياطاً (فإن نكحت) ولم تصبر لذلك (فالذهب عدم إبطاله) أى النكاح (فى الحال) (لأننا) لم نتحقق المبطل (فإن علم مقتضيه) أى البطلان بأن ولدت لدون ستة أشهر مما مر (أبطلناه) أى حكنا ببطلانه لتبين فساده وإلا فلا ، ولو راجعها وقت الريبة وقفت الرجعة ، فإن بان حل صحت وإلا فلا . والطريق الثاني

أيضاً والإكراه قوله بدلالته (أى بسبب دلالاته الخ) قوله وإن بأن أن لا حمل (أى خلافاً لحج ، والأقرب ما قاله حج ، ووجهه أن العبرة فى المقود بما فى نفس الأمر .

[فائدة جلية] من خصائصه صلى الله عليه وسلم أن ينكح من شاء قبل انقضاء عدتها ، وصارته من الخصائص المصيرية فى الفصل الثالث مانصه : فلو رغب فى نكاح امرأة خلية لزمها الإجابة وأجبرت وحرمت على غيره خطبتها بمجرد الرغبة ، أو زوجة وجب على زوجها طلاقها لينكحها . قال الغزالي فى الخلاصة : وله حيثلد نكاحها من غير انقضاء عدة ، وكان له أن يخطب على خطبة غيره إلى آخر ما ذكره وأطال فيه أهـ للمراد منه . ثم رأيت فى خصائص الخضرى مانصه : هل كان يخل له نكاح المعتدة ؟ فيه وجهان : أحدهما الجواز حكاه البيهقى والرافعى . قال النووي فى الروضة : هذا الوجه حكاه البيهقى وهو غلط ، ولم يذكره جمهور الأصحاب وغلطوا من ذكره ؛ بل الصواب القطع بامتناع نكاح المعتدة من غيره اهـ . والدليل على المنع أنه لم ينقل فعل ذلك وإنما نقل عنه غيره ، فى حديث صفية السابق أنه سلمها إلى أم سليم ، وفيه : وأحسبه قال تعتد فى بيتها . وفى الصحيح أيضاً أنها لما بلغت سدد الصباء حلت فبنى بها فبطل هذا الوجه بالكيفية ، وكيف يكون ذلك والعدة والاستبراء وضعا فى الشرع لدفع اختلاط الأنساب ، وإذا كان فعل ذلك فى المسية من نساء أهل الحرب فكيف بمن عليها عدة لزوج من أهل الإسلام ؟ يطرد مثل ذلك فى المستبرأة . ووقع فى خلاصة الغزالي أنه كان له أن يتزوج من وجب على زوجها طلاقها إذا رغب فيها النبى صلى الله عليه وسلم من غير انقضاء عدة ، وهذا قريب مما ذكرناه من الوجه فى نكاح المعتدة وجرمه بذلك صحيح وأنى له بذلك لاجرم . قال ابن الصلاح كما نقله ابن الملقن عنه : وهو غلط منكرو وددت عموه منه وتبع فيه صاحب مختصر الجوهين ، ومنشؤه من تصديف كلام أتى به المزنى اهـ . وقوله وجب على زوجها طلاقها . قال فى الصواب : ولم يقع ذلك بل طلاق زيد زينب بنت جحش اتفاقاً بإلقاء الله فى قلبه لا اضطراراً بحكم الوجوب ، وزوجها الله من النبى صلى الله عليه وسلم فحللت له بلا لفظ (قوله فيلحقه) أى الواطئ بالشبهة (قوله وقفت الرجعة) أى فيحرم عليه قربانها وغيرها

(قوله بأنه يخطأ للشك الخ) الأولى طرح لفظ الشك وإن جاز أن تكون اللام فيه للتعليل أو بمعنى عند

في إبطاله قولان للرد في انقضاء المانع ، وإن علم انقضاءه لم ينطئه. ولحق الولد بالثاني (ولو أبانها) أي زوجته بخلع أو ثلاث ولم ينف الحمل (فولدت لأربع سنين) فأقل ولم تزوج بغيره ولم يمكن كون الولد من الثاني (لحقه) وبان وجوب نفقتها وسكناها وإن أقرت بانقضاء العدة لقيام الإمكان ، إذ أكثر مدة الحمل أربع سنين بالاستقراء وابتداء المدة من وقت إمكان الوطء قبل الفراق ، فإطلاقهم الحمل أنه من الطلاق محمول على ما إذا قارنه الوطء بنتجيز أو تعليق . والحاصل أن الأربع متى حسب منها لحظة الوضع أو لحظة الوطء كان لها حكم مادونها ، ومتى زاد عليها كان لها حكم ما فوقها ، ولم ينظروا هنا لغلبة الفساد على النساء لأن الفرائض قرينة ظاهرة ، ولم يتحقق انقطاعه مع الاحتياط للأنسب بالاكتماء فيها بالإمكان (أو) ولدت (لأكثر) من أربع سنين مما ذكر (فلا) يلحقه لعدم الإمكان ، وذكرت تنمياً للتقسيم فلا تكرر في تقديمها في اللعان (ولو طلقها) رجعيًا) فأنت بولد لأربع سنين لحقه وبان وجوب نفقتها وسكناها أو لأكثر (وحسبت المدة من الطلاق) وحلف هذا من البائن لعلمه بما هنا بالأولى لأنه إذا حسب من الطلاق مع أنها في حكم الزوجة فالبائن أولى ، ومن ثم وقع خلاف في الرجعية كما قال (وفي قول) ابتلاؤها (من انصرام العدة) لأنها كالنكحة ، وبما تقرر في عبارته اندفع ما اعترض به عليها وأنها من محاسن عبارته البليغة لما اشتملت عليه من الحلف من الأول لدلالة الثاني عليه ، ومن الثاني لدلالة الأول عليه ، وأن هاتين الداللتين من دلالة النجوى التي هي من أقوى الدلالات ، وفي الرجعية وجه أنه يلحقه من غير تقدير مدة ، ويؤخذ رده من قول المصنف المدة بال الهدية المبررة بأن الأربع

(قوله وبان وجوب نفقتها وسكناها) في التحفة عقب هذا مانصه : أو لأكثر فلا ، وحلف هذا لعلمه بما قبله بالأولى ، لأنه إذا ثبت ذلك في البائن في الرجعية التي هي زوجة في أكثر الأحكام أولى اه . وكان على الشارح أن يذكره ليتضح قوله الآتي : وبما تقرر في عبارته اندفع ما اعترض به عليها الخ ، ثم قال الشهاب سم : إن قوله لعلمه بما قبله بالأولى غير ظاهر في قوله أو لأكثر فلا اه . فلعن الشارح حذف قوله أو لأكثر الخ للثبوت لكن لزم عليه أن قوله فيما يأتي وبما تقرر الخ غير ظاهر المعنى (قوله في المتن حسبت المدة من الطلاق) قال في التحفة عقبه مانصه : إن قارنه الوطء وإلا فن إمكان الوطء قبله وحلف هذا من البائن وكان على الشارح أن يذكره كما ذكر نظيره فيما مر في البائن (قوله وأنها من محاسن عبارته) لعل الواو فيه للحال أو استثنائية فتكون حمزة إنها مكسورة فيها وإلا فلم يتقدم ما يصح حذف هذا عليه ، وعبارة التحفة : وبما قررته في عبارته يعلم زيف ما اعترض به عليها وأنها الخ (قوله وفي الرجعية وجه الخ) عبارة التحفة : فإن قلت في الرجعية وجه أنه يلحقه من غير تقدير مدة فن أين يؤخذ رده هذا ؟ قلت : من قوله المدة بال الهدية المبررة بأن الأربع تعتبر فيها أيضا اه . ورضه بما ذكره دفع ما يقال إن المتن أطلق في المدة فلم يقدرها مع أن ذلك وجه ضعیف . قال الشهاب سم : قد يقال إن رد الوجه يؤخذ من ذكر المدة فقط إذ لامة على هذا الوجه (قوله ويؤخذ رده) هو وصف لوجه

(قوله وبما تقرر) أي في قوله فأنت بولد (قوله وأنها) أي ولم أنها (قوله وأن هاتين الداللتين) أي قوله لما اشتملت عليه الخ ، وقوله ومن الثاني لدلالة الأول عليه (قوله من دلالة النجوى) أي من دلالة مفهوم الموافقة ، وهو

تعتبر فيه أيضا (ولو نكحت بعد العدة) آخر أو وطئت بشبهة (فولدت لدون ستة أشهر) من إمكان العلوق بعد العدة ومن وطء الشبهة (فكلتها لم تنكح) ولم توطأ ، أو يكون الولد للأوك إن كان لأربع سنين فأقل من طلاقه أو إمكان وطئه نظير مامر لأخصاص الإمكان فيه (وإن كان) وضع الولد (لسته) من الأشهر مما ذكر (فالولد الثاني) لقيام فراشه وإن أمكن كونه من الأوك (ولو نكحت) آخر (في العدة) نكاحا (فاسدا) وهو جاهل بالعدة أو بالتحريم وعلو لنحو بعده عن العلماء وإلا فهو زان لا نظر إليه مطلقا ، وكذلك نكاح الفاسد في تفصيله الآتي وطء الشبهة (فولدت للإمكان من الأوك) وحده بأن ولدت لأربع سنين فأقل مما مر ولدون ستة أشهر من وطء الثاني (لحقه وانقضت) عدته (بوضعه ثم تمتد) ثانيا (لثاني) لأن وطء شبهة (أو) ولدت (لإمكان من الثاني) وحده بأن ولدت لأكثر من أربع سنين من إمكان العلوق قبل الفراق الأوك ولسته أشهر فأكثر من وطء الثاني (لحقه) وإن كان طلاق الأوك رجعيا كما هو ظاهر عبارته وإن اعتمد البلقيني ونقله عن نعيم الأم أنه إذا كان طلاقه رجعيا يمرض على القائف (أو) أتت به للإمكان (منهما) بأن كان لأربع سنين من الأوك ولسته أشهر فأكثر من الثاني (عرض على قائف ، فإن ألقفه بأحدهما فكالإمكان منه فقط) وقد علم حكمه أو بهما أو توقف أو فقد انتظر بلوغ الولد وانتسابه بنفسه . أما إذا لم يمكن من أحدهما كأن ولدت لدون ستة من وطء الثاني وفوق أربع من نحو طلاق الأوك فهو مني عنهما ، وقد بان أن الثاني نكحها حاملا ، وهل يحكم بفساد النكاح حملا على أنه من وطء شبهة من غيره أو لا حملا على أنه من الزنا وقد جرى النكاح في الظاهر على الصمة الأقرب كما قاله الأذرى الثاني ، وجزم به في المطلب وفيه الجمع المار ، وخرج بالفاسد نكاح الكفار إذا اعتضوا صمته ، فإذا أمكن منهما فهو الثاني بلا قائف .

أن يكون الحكم المسكوت عنه موافقا للمذكور (قوله أو وطئت بشبهة) أي بعد العدة (قوله وإن أمكن) غاية (قوله لنحو بعده) أنهم أن عامة أهل مصر الذين هم بين العلماء لا يعلمون في دعواهم الجهل بالمقصد فيكونون زناة ، ومنه اعتقادهم أن العدة أربعون يوما مطلقا (قوله وطء الشبهة) أي في العدة (قوله وإن كان) غاية (قوله) . وإن اعتمد البلقيني (الخ) ضعيف (قوله وانتسابه بنفسه) أي فلم ينتسب بعد البلوغ لم يجز عليه بلواز أنه لم يمل طبعه لواحد منهما (قوله حاملا الخ) يؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي بكر وجئت حاملا وكشف عليها القوايل فرائنها بكرا هل يجوز لوليا أن يزوجهما بالإيجاب مع كونها حاملا أم لا ؟ وهو أنه يجوز لوليا تزويجهما بالإيجاب وهي حامل لاحتمال أن شخصا حكّ ذكره على فرجها فأمنى ودخل منه في فرجها فحملت منه من غير زوال البكارة فهو غير محرّم فيصح نكاحها في هذه الصورة مع وجود الحمل ، واحتمال كونها زنت وأن البكارة حادثت وانحمت فيه إساعة ظن بها فعملنا بالظاهر من أنها بكر مجبرة وأن لوليا أن يزوجهما بالإيجاب (قوله وفيه الجمع المار) أي في قوله في الفصل السابق بعد قول المصنف وعدة حرة الخ وجعل حال الحمل ولم يمكن لحوقه الخ .

(قوله وفيه الجمع المار) أي في الفصل السابق بعد قول المصنف وعدة حرة الخ

### فصل في تداخل العدتين

إذا (لزمها عدة شخص من جنس) واحد (بأن) هو بمعنى كأن (طلق ثم وطئ) رجعية أو بآثنا (في عدة) غير حمل من (أقراء أو أشهر) ولم تحبل من وطئه (جاهلا) بأنها المطلقة أو بتحريم وطئه المعتدة وعلو لنحو بعده عن العلماء (أو عالما) بذلك (في رجعية) لا بآثنا لأنه زان (تداخلتا) أى عدة الطلاق والوطء (فتبتئى عدة) بأقراء أو أشهر (من) فراغ (الوطء وتدخل فيها بقية عدة الطلاق) وهذه البقية واقعة عن الجهتين فله الرجعة في الرجعى فيها دون ما يباحد (فإن) كانتا من جنسين كأن (كانت إحداهما حلا والأخرى أقراء) كأن حبلت من وطئه في العدة بالأقراء أو طلقها حاملا ثم وطئها قبل الوضع وهى ممن تحيض حاملا (تدخلتا في الأصح) أى دخلت الأقراء في الحمل (فتتقضيان بوضعه) ويكون واقعا عنهما سواء أرأت الدم مع الحمل أم لا وإن لم تم الأقراء قبل الوضع لأن الأقراء إنما يعتد بها إذا كانت مظنة الدلالة على برائة الرحم، وقد اتفق هنا للعلم باشتغال الرحم، وما قيد به البارزى وغيره وتبعهم للشارح على ذلك من أن حمل ما تقرر عند انتفاء رؤية الدم أو رؤيته ونمت الأقراء على الوضع ولا تنتفضى مع الحمل العدة الأخرى بالأقراء منه النشأى وابن القتيب والبلقيني والزكشى وغيرهم، قالوا: وكانهم اغترأوا بظاهر كلام الروضة من أن ذلك مفرغ على قولى التداخل وعلمه . والحق أنه مفرغ على الضعيف، وهو عدم التداخل كما صرح به الماوردى والغزالي والمتولى وصاحب المذهب والبيان وغيرهم، وهو ما فهمه ابن المرقئ حيث أطلق هنا وصرح به في شرح الإرشاد، وكلام الرافعى في الشرح الصغير وتعليقه في الكثير انقضاء العدة بالأقراء مع الحمل بأن الحكم بعد التداخل ليس إلا لرعاية صورة العدتين تعبلا وقد حصلت يدل على ذلك (و) من ثم جاز له أنه (يراجع قبله) في الرجعى وإن كان الحمل من

### فصل في تداخل العدتين

(قوله في تداخل العدتين) أى وفيما يتبعه من نحو عدم صحة الرجعة زمن وطئه الثانى (قوله أو عالما) أى أو جاهلا لم يعلم على ما أفهمه قوله قبل وعلو لنحو بعده النسخ (قوله فله الرجعة في الرجعى) أى في بقية عدة الطلاق الرجعى (قوله وهى ممن تحيض) قضيته الاعتداد بالحيض مع الحمل لكنه حكم بدخوله في الحمل استفتاء به، وفيه أن الحيض إنما يؤثر مع الحمل إذا كان الحمل من زنا، فالمراد بالدخول عدم النظر للأقراء لعدم الاعتداد بها مع الحمل لا أن وجوبها مستمر وقد استغنى عنه بالحمل كما يؤخذ من كلامه الآتى، فالمراد أنها لا تستأنف عدة بالأقراء بعد وضع الحمل (قوله منعه النشأى النسخ) معتمد والنشأى بفتح النون إلى النشاء المعروف اه أنساب السيوطى. وفى المختار: والنشاء هو التناستج فارسى معرب حذف شرطه تخفيفا كما قالوا الحنازل فى اه. وفى المصباح: والنشاء ما يعمل من الخنطة. قال بعضهم: وما يوجد لهودا والعامية تقصره النشاء

### فصل في تداخل عدتى امرأة

(قوله وهى ممن تحيض حاملا) عبارة اللطال: وهى ترى الدم مع الحمل، وقتنا بالراجع إنه حيض انتهت. وكأنه قيد به هل الخلاف، وإلا فسيأتى قول الشارح: سواء أرأت الدم مع الحمل أم لا، وإن كان ذكره لا يناسب ما ذكره هنا وإنما عبر به من لا يراعى الخلاف كشرح الروض (قوله وتبعهم الشارح) فيه وقعة تعلم بمراجعة كلامه (قوله ولا تنتفضى مع الحمل النسخ) فى العبارة قلاحة لاحتجى، والمراد وإلا فلا تنتفضى عدة غير

الوطء الذى فى العدة ( وقيل إن كان الحمل من الوطء فلا ) يراجع لوقوعه عنه فقط ويرد ماقرر ( أو ) لزمها عدنان ( لشخصين بأن ) أى كان ( كانت فى عدة زوج أو ) وطء ( شبهة فوطئت ) من آخر ( شبهة أو نكاح فاسد أو كانت زوجة معتدة عن شبهة فطلقت فلا ) تدخل لتعدد المستحق بل تعدد لكل منهما عدة كاملة كما جله عن البيهقي عن عمر وعلى ولم يعلم لهما مخالف من الصحابة . وما نقل عن ابن مسعود مما يخالف ذلك لم يثبت . نعم كانا حريين فأسلمت مع الثاني أو أمنا فترافعا إلينا لغت بقية عدة الأول على الأصح وتكتفى عدة واحدة من حين وطء الثاني لضعف حق الحري وإن نازع فيه البلقينى ( فإن كان ) أى وجد ( حمل ) من أحدهما ( قدمت عدته ) وإن تأخر كما فى المحرر لأنها لا تقبل التأخير ففيما إذا كان من المطلق ثم وطئت بشبهة تنقض عدة الطلاق بوضعه ثم بعد زمن النفاس تعدت بالأقراء للشبهة قوله الرجعة قبل الوضع لا وقت وطء الشبهة بعد أو غيره كما نقلنا عن الرويانى وأقراء : أى لا فى حال إبقاء فراش واطئها بأن لم يفرق بينهما وكذا فيما يأتى وسيعلم مما يأتى أن عدة عدم الرد إليها كالنفرين وذلك لأنها جه صارت فرأى الواطئ فخرجت عن عدة المطلق واستشكل البلقينى بأن هذا لا يزيد على ما يأتى أن حمل وطء الشبهة لا يمنع الرجعة ممنوع بل يزيد عليه . إذ مجرد وجود الحمل أثر عن وجود الاستفراش . ولا شك أن المؤثر أقوى فلم يلزم من منه الرجعة منع أثره لما لضفه بالنسية إليه . وفى عكس ذلك تنقض عدة الشبهة بوضعه ثم تعدت لو تكمل للطلاق . وله الرجعة قبل وضع على أصبح الوجهين كما صححه البلقينى وابن القري . وبعده لا تجلبد قبل وضع على أصبح الوجهين كما جزم به الماوردى . وفادى الرجعة بأنه ابتداء نكاح فلم يصح فى عدة الغير وهى شبهة باستدامة النكاح فاحتمل وقوعها فى عدة الغير . ولو اشتبه الحمل فلم يدر أمن الزوج

مثل سلام ، وفى كلام بعضهم ما يقتضى أنه مقصور فإنه قال ليس بعربى ، فإن صح أن العرب تكلموا به فحمله على المقصور أولى لأنه لازمة فيه اه ( قوله ويرد ماقرر ) أى فى قوله ويكون واقعا عنهما ( قوله مما يخالف ذلك ) أى هى والثانى ( قوله نعم إن كانا حريين ) أى صاحب العدتين حريين كان زوجت بحري ثم وطئها آخر بصورة النكاح فى عدة الأول . وقضية إطلاقه أنه لا فرق فى العدتين بين أن تكون إحداهما حاملا أم لا . وفى بعض المواضع عن شيخنا الزيدى : فإن حملت من الأول لا من الثاني لم تكفها عدة واحدة فتعدت لثاني بعد الوضع ، بخلاف ما إذا حبلت من الثاني فيكتفى بوضع الحمل اه . وقد يستغاد ذلك . من قول الشارح لغت بقية عدة الأول الخ ، فإنه حيث كان حلا وقتنا بعدم الاعتداد بها وجب أن تعدد عدة كاملة للثاني ولا يتأتى إلا بعد وضع الحمل ( قوله لا وقت وطء الشبهة ) لو اختلف الزوج والزوجة فى أن الرجعة قبل وطء الشبهة أو وقته فادعى الزوج الأول لتصح الرجعة والزوجة الثانية لتبطل فهل يصدق الزوج أو الزوجة ؟ فيه نظر ، والأقرب تصديق الزوج لأن الأصل بقاء حقه ( قوله أى لا فى حال بقاء فراش ) أى كأن نكحها فاسدا واستمر معاملة قبل أن يفرق بينهما ليس المراد خصوص زمن الوطء ، وكالتفريق ما لو علم بالحال وعزم على الترك كما يأتى ( قوله أن نيت ) أى الواطئ الثانى ( قوله وذلك ) أى قوله لا وقت وطء الشبهة ( قوله ولا شك أن المؤثر أى الوطء ، وقوله أقوى : أى من الأثر وهو الحمل ( قوله وفى عكس ذلك ) أى بأن يكون الحمل من وطء الشبهة ( قوله وله الرجعة ) فى صورة العكس ( قوله وبعده ) أى الوضع ( قوله لا تجلبد ) أى للرجعة ( قوله قبل وضع ) أى أما بعده فيجلد ولو فى زمن النفاس لا تنقضاء عدة الشبهة اه حج ( قوله وفارق ) أى التجلبد ( قوله وهى ) أى الرجعة

الحمل إلا بالأقراء وتنقض عدة الحمل بوضعه ( قوله وبعده لا تجلبد ) أى إلى انقضاء عدته ( قوله فاحتمل وقوعها فى عدة الغير ) قال فى التحفة : وظاهر كلامهم أن له التجلبد بعد الوضع فى زمن النكاح مع أنه فى غير

أم من الشبهة جلد النكاح مرتين قبل وضع مرة وبعده أخرى ليصادف التجديد عدته يقينا فلا يكتفى بجلبه مرة لاحتمال وقوعه في عدة غيره ، فإن بان بإلحاق القائف وقوعه في عدته كفى ، وللحامل المشبهة حملها نفقة مدة الحمل على زوجها إن ألحق القائف الولد به ما لم تصر فراشا لغيره بنكاح فاسد فتسقط نفقتها إلى التفريق بينهما لنشوزها ولا مطالبة لما قبل الحقوق إذ لا وجوب للشك ، فإن لم يلحقه به أو لم يكن قائف فلا نفقة عليه ولا الرجعية مدة كونها فراشا للواطئ ( وإلا ) أى وإن لم يكن حمل ( فإن سبق الطلاق ) وطأها بشبهة ( أتمت عدته ) لتقدمها وقوتها لاستنادها لعقد جائز ( ثم ) عقب عدة الطلاق ( استأنفت ) العدة ( الأخرى ) التى للشبهة ( وله الرجعة في عدته ) إن كان الطلاق رجعيا وتجديد إن كان باثنا لأنها في عدة طلاقه لا وقت الشبهة نظير مامر ( فإذا راجع ) فيها أو جدد ( انقضت ) عدته ( وشرعت ) حينئذ ( في عدة الشبهة ) عقب الرجعة حيث لا حمل منه وإلا فحجب للنكاح ، وله التمتع بها قبل شروعها فيها بأن تستأنفها إن سبقها الطلاق وتتمها إن سبقته ( و ) مادامت في عدتها ( لا يستمتع بها ) الزوج بوطء جزما وبغيره على الملعب لأنها معتدة عن غيره حملا كانت أو غيره ( حتى لتضميا ) يوضع أو غيره لا اختلال النكاح يتعلق حتى الغير بها ، ويؤخذ منه حرمه نظره إليها ولو بلا شهوة والخلوة بها ، وإن سبقت الشبهة ( الطلاق ) قلعت عدة الطلاق ( لقوتها ) كما مر ( وقيل ) تقدم عدة ( الشبهة ) لسبقها ، وفي بوطء بنكاح فاسد ووطء بشبهة أخرى ، ولا حمل يقدم الأسبق من التفريق بالنسبة للنكاح والوطء بالشبهة للشبهة .

( قوله جلد النكاح مرتين ) أى حيث أراد التجديد في العدة وإلا فله الصبر إلى انقضاء العدتين ، وهو أولى لانقضاء الشك حال العقد في صحة النكاح ( قوله قبل التحريم ) أى فطريقها أن تقرض وتنفق على نفسها أو من مالها أو غيره بإذن الحاكم ( قوله مدة كونها فراشا ) وهو مدة عدم التفريق بينهما وعدم الزم على عدم الرجوع لها ( قوله نظير مامر ) والمراد به مادام اقترافا قائما كما مر ( قوله قبل شروعها ) قال في شرح الروض : وإن لزم زوجته الحامل عدة شبهة أو مطلقة فراجعها والحمل له فله وطؤها ما لم تنقض العدة : أما إذا كان الحمل للواطئ فيحرم على الزوج وطؤها حتى تنقض اهـ . وأما غير الوطء فيستغاد من قول المتن ولا يستمتع بها الخ اهـ سم على صحيح ( قوله ويؤخذ منه ) أى من حرمه التمتع ، وقوله حرمه نظره هذا يخالف مامر له قبيل الخطبة من جواز النظر لما عدا ما بين السريرة والركبة من المعتلة من شبهة ، وعبارته : وخرج بالي تحمل زوجته المعتدة عن شبهة ونحو أمة مجوسية فلا يحل له إلا نظر ما عدا ما بين سرتها وركبتها اهـ . ويمكن الجواب بأن الغرض مما ذكره هنا مجرد بيان أنه يؤخذ من عبارة المصنف ، ولا يلزم من ذلك اعتياده فليراجع وليتأمل على أنه قد يمنع أخذ ذلك من المتن لأن النظر بلا شهوة لا يعد تهما وهذا بناء على أن الضمير في منه راجع للمتن ، أما إن جعل راجعا لقول الشارح لا اختلال النكاح الخ لم يبعد الأخذ ( قوله قلعت عدة الطلاق ) أى ثم بعد انقضائها تبنى على ماضى من عدة الشبهة ( قوله ووطء بشبهة أخرى ) منه يعلم أن الوطء في النكاح الفاسد شبهة ( قوله بالنسبة للنكاح ) يعنى أنه إن كان ووطء الشبهة سابقا على النكاح قلعت عدته وإن كان التفريق بالنسبة للنكاح الفاسد سابقا على الوطء قلعت عدته ، فالسابق من التفريق والوطء عدته مقدمة .

عدته ، ويوجه بأن المحذور كونها في عدة الغير وقد اتفقت ذلك اهـ ( قوله بأن تستأنفها الخ ) هو تصوير للمتن .

### ( فصل ) في حكم معاشرته المفاقر للمعتدة

( عاشرها ) أى المفاقرة بطلاق أو فسخ معاشرته (كمعاشرته زوج) لزوجه بأن كان يخل بها ويتمكن منها ولو في بعض الزمن ( بلا وطء ) أو معه ، والتقييد بعلمه إنما هو لبيان الأوجه الآتية كما يفهم عليها ( في عدة أقرأه أو أشهر فأوجه ) ثلاثة : أولها تنقضى مطلقا ، ثانيها لامطلقا ، ثالثها وهو (أصحها إن كانت باتنا انقضت) عدتها مع ذلك لانقضاء شبهة فراشه . ومن ثم لو وجدت بأن جهل ذلك وعلم لم تنقض كالرجعية في قوله ( ولا ) بأن لم تكن باتنا ( فلا ) تنقضى ، لكن إذا زالت المعاشرته أتمت على ماضى وذلك لشبهة القرائش ، كما لو نكحها جاهلا في العدة لا يجب زمن استفراشه عنها بل تنقطع من حين الخلوة ولا يطل بها ماضى فتبني عليه إذا زالت ولا تحسب الأوقات المتخللة بين الخلوات ( و ) في هذه ( لا رجعة ) له عليها ( بعد ) مضى ( الأقرأه أو الأشهر ) وإن لم تنقض عدتها ( قلت : ويلحقها الطلاق إلى انقضاء العدة ) احتياطا فيهما وتقليطا عليه لتقصيره وهذا هو الحق به ، ويحتل فهو كالبائن بعد مضى عدتها الأصلية إلا في حقوق الطلاق خاصة فلا توارث بينهما ، ولا

### ( فصل ) في حكم معاشرته المفاقر للمعتدة

( قوله في حكم معاشرته المفاقر ) أى وما يتبع ذلك كحكم لحرق الطلاق ( قوله أو معه ) ومعلوم حرمة ذلك ( قوله كما يفهم عليها ) أى المذكورة في كلامهم وإلا فالشارح لم يذكر هنا منها شيئا ( قوله ومن ثم لو وجدت ) أى الشبهة ( قوله أتمت على ماضى ) أى على ماضى من عدتها قبل المعاشرته ( قوله كما لو نكحها ) أى الزوج ( قوله بل ينقطع ) أى القرائش . وأول العدة والثاني أولى ( قوله من حين الخلوة ) المناسب لما يأتي في قوله ولو نكح معتدة يظن النكاح الوطء اهـ . إلا أن يفرق بأن النكاح القاسد هنا لما كان من الزوج وقدم فراشه اكتفى في حقه بالخلوة بخلاف الأجنبية ( قوله وفي هذه ) أى صورة معاشرته الرجعية ( قوله ويلحقها ) أى الرجعية ( قوله إلى انقضاء العدة ) أى بالتفريق بينهما ، ويلزمها بعد ذلك التفريق عدة كاملة سواء اتصلت المعاشرته بالفرة الأولى أو لم تتصل ، ويدخل فيها بقية عدة طلاق قبله من الفرة الأولى أو بعدها إن وجد وليس لها أن تزوج فيها كما قبلها ، والظاهر أنه لا سكنى لها فيها وأنه لا يمتنع عليه نحو أخذها بعد التفريق فراجع ذلك اهـ قلوبى . وقضية إطلاق المصنف خلافه ، وتبعه على التعبير به شيئا الزيادة ( قوله ويحتل فهي ) أى الرجعية ( قوله إلا في حقوق الطلاق خاصة ) فيه مساعمة لما يأتي من أنه يجب لها السكنى ولا يحد بوطئها ، وكتب أيضا لطف الله به قوله إلا

### ( فصل ) في حكم معاشرته المفاقر للمعتدة

( قوله في حكم معاشرته المفاقر ) إنما اقتصر عليه في الترجمة لأنه هو الذى يتعلق بمعاشرته الأحكام الآتية ، بخلاف الأجنبية فإنه لا يتعلق بمعاشرته حكم ( قوله بأن كان يخل بها الخ ) عبارة بعضهم بالمراكلة والمباشرة وغير ذلك ( قوله ولو في بعض الزمن ) صادق بما إذا قل الزمن جدا ولعله غير مراد، وأنه إنما احتراز به عن اشتراط حوام المعاشرته في كل الأزمنة فليراجع ( قوله أو معه ) يتعين بالنسبة للبائن بما إذا لم تكن شبهة ، وإلا فسبأى أن الوطء بشبهة يقطع عدة البائن . وكان الأصوب أن يبقى المتن على ظاهره ، فإن التقييد بعدم الوطء لتأتى الأحكام الآتية لا لتأتى الأوجه فليراجع ( قوله ومن ثم لو وجدت الخ ) ظاهره وإن لم يكن وطء ، لكن عبارة شرح المنهج : نعم إن عاشرها بوطء شبهة فكالمعاشرته انتهت وهى التى تلتزم ما يأتى فاقبل ( قوله خاصة ) يرد عليه عدم حده بوطئها

يصح منها إيلاء ولا طهار ولا إيمان ولا نفقة ولا كسوة لها ، ويجب لها السكنى ، ولا يحد بوطئها كما مر ، ورجحه البلقيني في النفقة ، وأقوى بيمينه الوالد رحمه الله تعالى ( ولو عاشرها أجنبي ) فيها بلا وطء كعاشرة الزوج ( انقضت ) المدة ( والله أعلم ) لعدم الشبهة . أما إذا عاشرها بشبهة ككونه سيدها كان كعاشرة الرجعية . وأما معاشرتها بوطء ، فإن كان زنا لم تؤثر أو بشبهة فهو كما في قوله الآتي ولو نكح معتدة إلى آخره ، وخرج بأقراء أو أشهر عدة الحمل فنقض بوضعه مطلقا لتعذر قطعها ( ولو نكح معتدة ) لغيره ( بظن الصحة ووطئ ) انقضت ( عدتها لغيره ) من حين وطء ( لحصول القراش بوطئه ، بخلاف ما إذا لم يوطأ وإن عاشرها لانتهاء القراش ، إذ مجرد العقد الفاسد لاحرمته له ( وفي قول أو وجه ) وهو الأكثرت ، ومن ثم جزم به في الروضة ينقطع ( من ) حين ( العقد ) لإعراضها به عن الأولى ( ولو راجع حائلا ثم طلقها ) استأنفت ( المدة وإن لم يوطأ بعد الرجعة لعودها بها للنكاح الذي وطئت فيه ( وفي القديم ) وحكي جديدا ( تنبى إن لم يوطأ ) ها بعد الرجعة ، وخرج برابع ثم طلق طلاقه الرجعية في عدتها فلانها تنبى على المدة الأولى ( أو ) راجع ( حاملا ) ثم طلقها ( فبالوضع ) تنقض عدتها وإن وطئ بعد الرجعة لإطلاق الآية ( فلو وضعت ) بعد الرجعة ( ثم طلق استأنفت ) عدة وإن لم يوطأ بعد الرجعة لما مر أنها بها عادت لما وطئت فيه ( وقيل إن لم يوطأها بعد الوضع ) ولا قبله ( فلا عدة ولو خالغ موطوءة ثم نكحها ) في المدة ( ثم وطئ ) ثم طلق استأنفت ( عدة لأجل الوطء ( ودخل فيها البقية ) من المدة الأولى لو فرض بقية منها ، وإلا فهي قد ارتفعت من أصلها بالنكاح والوطء بعده ، ومن ثم لو لم يوجد وطء بنت على ماسبق من الأولى وكلتها ولا عدة لهذا الطلاق لأنه قبل الوطء .

في حقوق الطلاق خاصة : أي فيلحقها الطلاق ( قوله ولا نفقة الخ ) أي لأنها بائن بالنسبة إلى أنها لا يجوز رجعتها . قال يعني البلقيني : ولا يصح خلعهما لبلحا العوض من غير فائدة . قال : وليس لنا امرأة يلحقها الطلاق ولا يصح خلعهما لإلا هذه ، ولم أر من تعرض له اه . قال الناشري : وينبغي أن يكون المراد أنه إذا خالعهما وقع الطلاق ، ولا يلزم العوض اه سم على صحيح ( قوله فإن كان زنا ) أي وذلك بأن كان الطلاق بائنا وعلم به الزوج ، وعبارة الحق : ولو وطئ الزوج مع المعاشرة البائن عالما انقضت لأنه وطء زنا لاحرمته له ( قوله ولو نكح معتدة ) من طلاق بائن أو رجعي ( قوله وهو الأكثرت ) أي كونه وجهها ( قوله فلانها تنبى ) أي فينكح بما بقي وإن قل كقره عن الطلاق الأول والثاني ( قوله من المدة الأولى ) وهي عدة الخلع ( قوله ومن ثم لو لم يوجد وطء بنت ) أي فلو اختلفا في الوطء وعلمه صدق منكره على القاعدة في أن منكر الوطء يصدق إلا فيما استثنى

الآتي مع أنه في عبارة والده مستثنى مع الطلاق ( قوله بلا وطء ) عبارة التحفة : بغير شبهة ولا وطء انتهت وهي التي تناسب قوله الآتي أما إذا عاشرها بشبهة ( قوله وإن عاشرها الخ ) انظر مع قوله المار أما إذا عاشرها بشبهة ككونه سيدها ، وانظر ما دخل تحت الكاف ثم ، ولعل الكاف استقصائية ، وعبارة الروض : ومعاشرة سيد الأمة وأجنبي لمعتدة وطئها بالشبهة يمنع احتساب المدة انتهت . وعبارة شرح التلج : أما غير المفارق ، فإن كان سيدها فهو في أمته كالمفارق في الرجعية أو غيره فكالمفارق في البائن انتهت . وهما صريحان في أن الكاف استقصائية .



## (فصل)

## في الضرب الثاني من الضربين السابقين أولك الباب

وهو عدة الوفاة ، واكتفى عن التصريح به وبوجوبه بالأشهار والوضوح وفي المفقود وفي الإحداد ( عدة حرة حائل ) أو حامل بحمل غير لاحق بذى العدة كما يعلم بما يأتي (إبوة ) لزوج ( وإن لم توطأ ) بصغر أو غيره وإن كانت ذات أقرام ( أربعة أشهر وعشرة أيام بلياليها ) للكتاب والسنة والإجماع إلا في اليوم العاشر ، نظر إلى أن عشرا إنما تكون للموت وهو الليالي لا غير . ورد بأنه يستعمل فيهما وحلف التاء إنما هو لتغليب الليالي: أى لسبقها ولأن المقصد بها الضجيج ، والحكمة في ذلك أن الأربعة بها يتحرك الحمل وينفخ فيه الروح وذلك يستدعى ظهور حمل إن كان وزيدت العشرة استظهارا ولأن النساء لا يصبرن عن الزوج أكثر من أربعة أشهر فحصلت مدة تضجعهن ، وتعتبر الأربعة بالأهلة مالم يمض أثناء شهر وقد بقي منه أكثر من عشرة أيام فيحتل ثلاثة بالأهلة

## (فصل) في الضرب الثاني من الضربين السابقين

( قوله غير لاحق بذى العدة ) أى بأن كان من زنا أو شبهة ، فالأول تنقضى معه العدة والثاني تؤثر معه عدة الوفاة عن عدة الشبهة فتشروع فيها بعد وضع الحمل .

[ فرع ] مسخ الزوج حجباً اعتدت زوجته عدة الوفاة أو حيواناً اعتدت عدة الطلاق ثم أدهم على منج ولعل الفرق بينهما : أنه في الأول صار جماداً فالتحق بالأموات ، وفي الثاني ببقاء الحياة فيه كان بصفة المطلق حيث صار بصفة لا يحمل له فيها المرأة فكان لإحاقته بالمطلق أولى ( قوله لوفاة الزوج ) وقع السؤال في الدرس عما لو ماتت الزوجة موتاً حقيقياً والزوج حى ثم حيث هل تزوج بغيره حالاً لأنها بالموت سقطت عنها سائر الأحكام وهذه حياة جديدة أم لا فلا تزوج بغيره مادام حياً حتى يموت أو يطلقها وتعتد عدة الوفاة في الأول والطلاق في الثاني في نظر ، والأقرب الأول للعدة المذكورة ، ولا فرق في ذلك بين عودها لزوجها الأول وبين تزوجها بغيره ( قوله لصغر ) أى وإن لم تكن متينة للوطء ( قوله ورد بأنه الخ ) ما ذكره من الرد لا يصلح دليلاً على وجوب اليوم العاشر وإن كفى في الرد على من لم يوجبه ، فكان ينبغي أن يقول وإنما وجب العاشر لكذا ، ولعل الموجب للعاشر الاحتياط وإلا فالآية محتملة على ماوجه به ( قوله ولأن المقصد ) عطف على قوله للكتاب ( قوله أكثر من عشرة أيام )

## (فصل) في الضرب الثاني الخ

( قوله نظراً إلى أن عشرا الخ ) هو تحليل للقول بعدم اعتبار اليوم العاشر الذى هو أحد الوجهين المفهومين من قوله إلا في اليوم العاشر لالعدم الإجماع على اليوم العاشر وإن أوجبه سيألفه . وتحريم العبارة إلا في اليوم العاشر فقد قيل بعدم اعتباره نظراً الخ ( قوله وحلف التاء إنما هو لتغليب الخ ) قد يقال ما الداعي إلى هلم مع أن عشرا يستعمل فيها إلى أن يقال هو وإن استعمل فيهما إلا أن استعماله في الأيام على خلاف الأصل فتأمل ( قوله ولأن المقصد بها الضجيج ) هو عدة أخرى للمتن من حيث المعنى لكن لا من حيث أصل ثبوت عدة الوفاة ولا من حيث كونها أربعة أشهر وعشراً بل من حيث استواء المدخول بها وغيرها فيها ( قوله والحكمة في ذلك ) قد يقال إن ذلك

وتكمل من الرابع مايكل أربعين يوما ولوجهل الأهله حسبها كاملة (وعدة) حائل أو حامل من لايحظه :  
 أي من فيها رق قل أو كثر بأي صفة كانت ( نصفها ) وهو شهران في هلا الباب ببقيد السائق وخمسة أيام  
 بلياليها على النصف نظير مامر في الثلاثة الأشهر ، وما يحس الزركشي وغيره أن قياس مامر أنه لو ظنها زوجته  
 الحرة لزمها أربعة أشهر وعشر صحيح ، إذ صورته أن يطل زوجته الأمة طائنا أنها زوجته الحرة ويستمر ظنه إلى موته  
 قصد الوفاة عدة حرة إذ الظن كما قلها من الأكل إلى الأكثر في الحياة فكذا في الموت ، وبذلك سقط القول بأنه  
 يرد بأن عدة الوفاة لا تتوقف على الوطء فلم يؤثر فيها الظن عنده وبه يفرق بين هذا وما مر ( وإن مات عن رجعية  
 انقضت إلى ) عدة ( وفاة ) وسقطت بقية عدة الطلاق فتحد وتسقط نفقتها ( أو ) عن ( بائن فلا ) تنتقل إلى عدة  
 الوفاة بل تكمل عدة الطلاق ( و ) عدة ( حامل ) لوفاة ( بوضعه ) للآية ( بشرطه السابق ) وهو انفصال كله  
 ونسجه إلى صاحب العدة ولو احتملا كقوله بلغان ، وكذا قاله الشارح . وصورته أنه لاعنها لنفي حملها ثم طلق  
 زوجة له أخرى ثم اشبهت المطلقة الحامل باللاعبة الحامل أيضا أو يكون ذلك تنظيرا ( فلو مات صبي عن حامل  
 في الأشهر ) عنها لا بالوضع لقطع بانتهاء الحمل عنه ( وكلما مسح ) ذكره وأنتياه فسلمها بالأشهر لا بالحمل ( إذ  
 لايحظه ) الولد ( على اللجب ) لتعلم إزالته لفقد أثنييه ولأنه لم يمهده لظله ولادة وقال الإصطغري وغيره

أي وأما لو بقي منه عشرة فقط فتحد بأربعة أهله بعدها ولو نواتس ( قوله ببقيد السابق ) هو قوله ما لم يمت  
 أثناء شهر النخ ( قوله وعشر صحيح ) خلافا لحج حيث قال ويرد : أي بحث الزركشي بأن عدة الوفاة لا تتوقف  
 على الوطء فلم يؤثر فيها الظن عنده ، وبه يفرق بين هذا وما مر اه . وما قاله حج الأقرب لما علل به ( قوله  
 ويستمر ظنه النخ ) في شرح الروض . قال الأذري : والظاهر أن المبهضة كالقطة وأن الأمة لو عصت مع موته  
 احتلت بالحرة اه م على حج . وحكم المبهضة علم من قول الشارح : أي من فيها رق قل أو كثر ( قوله وما مر )  
 أي من أنه لو وطئ أمة يظنها زوجته الحرة احتلت بثلاثة أقراء ( قوله فتحد ) هو بضم التاء وكسر الحاء من أحد  
 ويقع انتاء مع كسر الحاء وضما من حد ( قوله بل تكمل عدة الطلاق ) ولما التفتة إن كانت حاملا اه م  
 ( قوله وصورته ) أي المنى بلغان ( قوله أو يكون ذلك تنظير ) أي نظير ما قيل في المفارقة في الحياة ( قوله لقطع  
 بانتهاء الحمل ) يؤخذ منه أن الكلامين لا يمكن إسحاله وبه صرح حج ، وسيأتي في كلامه في قوله هذا إن لم يولد الخ  
 فإنه قيد في الصبي لا للمسحوق ( قوله إذ لايحظه ) قضيته أنه لو فرض أنه نزل منه ماء لم يثبت له حكم المنى في نحو

ينافي كونها تضجع المستوى فيه المنحول بها وغيرها ( قوله وتكمل من الرابع ) من فيه ابتنائية ( قوله في هذا  
 الباب ) انظر ما الداعي إليه هنا وليس في التحفة ( قوله إذ صورته أن يطل زوجته النخ ) هذه الصورة هي محل  
 النزاع فليست تعليلًا للصحة ، وإنما تعليل للصحة قوله بعد إذ الظن كما قلها الخ ( قوله وبذلك سقط القول الخ )  
 قال سم : هذا صيب مع ما أشار إليه الشارح : يعني حج الذي قصد الشارح الرد عليه من الفرق بأن عدة الحياة  
 لما توقفت عن الوطء انحطفت باختلاف الظن فيه ، بخلاف عدة الوفاة لا تتوقف عليه فلم يختلف بذلك ( قوله  
 وبه يفرق ) هذا من تسمية الكلام المردود ( قوله أو يكون ذلك تنظيرا ) أي فكأنه قال ولو احتملا نظير المنى بلغان  
 فإنه ينسب إلى الثاني احتمالا لكن ينظر ماضورة المنسوب للميت في مسئلتنا احتمالا ( قول المنى فلو مات صبي )  
 أي دون تسع سنين كما يعلم ذلك مما مر في باب الجبر وصرح به في التحفة هنا ( قوله لفقد أثنييه ) سيأتي

بالحق لأن معدن الماء الصلب وهو يغد من قبة إلى الظاهر وهما باتيان ، ويحكى ذلك قولاً للشافعي رضي الله عنه فتتقضى بوضعه هذا إن لم يولد له: ( ويلحق ) الولد ( عجوباً ببنى أنثياه ) لبقاء أوعية المني حيث أمكن ذلك كما مر ( فتعتمد ) زوجته ( به ) أى بوضعه لو فاتته ، وقول الشارح ولا عدة عليها لطلاقه : أى حيث لم تكن حاملاً ولم تستلخل مامه المحترم ( وكلها مسلول ) خصيتاه ( بنى ذكره ) فيلحقه الولد وتعتمد زوجته بوضعه ( على الملعب ) لأنه قد يبالغ في الإيلاج فينزل ماء رقيقاً ، وقيل لا يلحقه لأنه لا ماء له ودفع بما مر ، وقولهم الخصية أنثى للماء واليسرى للشر لعله باعتبار الغالب ، وإلا فقد وجد من له اليسرى وله ماء كثير وشعر كذلك ( ولو طلق إحدى امرأتيه ) كإحدا كما طلق ونوى معينة منهما أو لم ينو شيئاً ( ومات قبل بيان ) للمعينة ( أو تعين ) للمبهمة ( فإن كان لم يطلأ ) واحدة منهما أو وطئ واحدة فقط وهى ذات أشهر مطلقاً أو ذات أقراء فى رجعى كما سيذكره ( اعتدنا لوفاة ) احتياطاً ، إذ كل منهما يحتمل كونها مفارقة بطلاق فلا يجب شيء على غير الموطوعة أو موت فتجب عدته ( وكلنا إن وطئ ) كلا منهما ( وهما خواتنا أشهر ) والطلاق بان أو رجعى ( أو ) ذواتا ( أقراء والطلاق رجعى ) فتعتمد كل منهما عدة الوفاة وإن احتمل خلافها لأنها الأحوط هنا أيضاً على أن الرجعية تنقل لعدة الوفاة كما مر ( فإن كان ) الطلاق فى ذوات الأقراء ( باتنا ) وقد وطئهما أو إحداهما ( اعتدت كل واحدة ) منهما فى الأولى والموطوعة منهما فى الثانية ( بالأكثر من عدة وفاة وثلاثة من أقربائنا ) لوجوب إحداهما عليها بقينا وقد اشتهى فوجب الأحوط ، وهو الأكثر كمن تزمه إحدى صلاتين وشك فى غيرها يلزمه أن باتى بهما وتعتمد غير الموطوعة فى الثانية لوفاة ( وعدة الوفاة ) ابتداءها ( من ) حين ( الموت والأقراء ) ابتداءها ( من ) حين ( الطلاق ) ولا نظر لى أن عدة المبهمة من حين التعيين لأنه لما أيس منه لموته اعتبر السبب الذى هو الطلاق ، ولو مضى قرءان مثلاً قبل الموت اعتدت بالأكثر من القرء الثالث وعدة الوفاة ( ومن غاب ) لسفر أو غيره ( واقطع

الفصل وإلا يلحقه الولد لإمكان الاستدخال حيثظ ، وقد يقال : قضية قول الشارح لتصلر إنزاله أنه لو علم إنزال وجب الفسل ولحق الولد إذا احتمل الاستدخال اهـ مع على حج . أقول : ويمكن الجواب بأن كلا من قوله لتعلم إنزاله وقوله ولأنه لم الخ عدة مستقلة والحكم ببقائه علته فلا يلحقه الولد لفساد منه ويجب عليه الفسل لوجود المني وإن لم يعتقد منه الولد ( قوله ودفع بما مر ) أى فى قوله لأنه قد يبالغ الخ ( قوله وإلا فقد وجد ) هذا يقتضى قوة ماذهب إليه الإصطخارى من لحوق الولد للمسوح لبقاء معدن المني ( قوله وشعر كذلك ) ذكره فى هذه لا يصلح أن يكون من محل الرد لوجود مادة الشعر عند القتال به ، وكان الأظهر فى الرد أن يقول بعد قوله وله ماء كثير : ومن له المني فقط وله شعر كثير ( قوله وهى ذات أشهر مطلقاً ) أى باتنا أو رجعياً ( قوله ابتداءها ) هذا بناء على أن قوله وعدة الوفاة مبتدأة حلف خبره ، ويجوز أن يقال الأهل وابتداء عدة الوفاة الخ حلف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فأعطى حكمه ، ويجوز جره بناء على جواز حلف المضاف وإبقاء عمله ( قوله اعتدت بالأكثر الخ ) ولو مضى جميع الأقراء قبل الوفاة اعتدت كل واحدة عدة الوفاة كما هو ظاهر

فى المسلول أن يلحقه الولد مع فقد أنثيته فخلل العلة مركبة من هذا التعليل والذى يسله إن سلم أن المسلول عهد لخله ولادة ( قوله هذا إن لم يولد لخله ) هذا راجع إلى العصى فقط بقرينة ما مر أن المسوح لم يهمل له ولادة ( قوله لأنه قد يبالغ الخ ) قد يقال : إن هذا يتأتى فى المسوح بالمساحة إذ الذكر لا أثر له فى الماء وإنما هو طريق كالقبة .

خبره ليس لزوجه نكاح حتى ييقن) أى يظن بحجة كاستفاضة وحكم بموته (موته أو طلاقه) أو نحوهما كمرته قبل الوطء أو بعده بشرطه ثم تعدل لأن الأصل بقاء الحياة والنكاح مع ثبوته يبين فلم يزل إلا به أو بما لحق به ، ولأن ماله لم يورث وأم ولده لا تتحق فكذلك زوجته . ثم لو أخبرها عدل ولو عدل رواية بأحداهما حل لها باطننا أن تتكبح غيره . قاله القفال . والقياس أنه لا يقر عليه ظاهرا ، ويقاس بذلك فقد الزوجة بالنسبة لنكاح نحو أختها أو خامسة إذا لم يرد طلاقها (وقى التقديم : ترى أربع سنين ) من ضرب القاضى فلا يعتد بما مضى قبله ، وقيل من حين فقده ( ثم تعدل لوفاة وتكبح ) بعدها اتباعا لقضاء عمر رضى الله تعالى عنه بذلك واعتبرت الأربع لأنها أكثر مدة الحمل ( فلو حكم بالقديم قاضى قضى ) حكمه ( على الجديد فى الأصح ) لشاقلته القياس الجلى لأنه جعله ميتا فى النكاح دون قسمة المال الذى هو دون النكاح فى طلب الاحياط . والوجه الثانى لا يمتنع حكمه بما ذكر لاختلاف المهنيين ولأن المال لا ضرر على الوارث بتأخير قسمته ، وإن كان فقيرا لأن وجوده لا يمتنع من تحميل غيره بكسب أو افتراض مثلا فيمكن دفع ضرره ، بخلاف الزوجة فلها لا تقدر على دفع ضرر فقد الزوج بوجه فجاز فيها ذلك دلتها لعظم الضرر الذى لا يمكن تداركه وما صححه الأسنوى من نفوذ القضاء به ظاهرا وباطنا كسائر المختلف فيه إنما يأتى على القول بعدم النقض ، أما على النقض فلا ينفذ مطلقا لقول السبكي وغيره بمنع التقليد فيما ينقض ( ولو نكحت بعد الرعى والعدة ) هو تصوير لأن المدا فى الصحة على نكاحها بعد العدة ( فبان ) الزوج ( ميتا ) قبل نكاحها بمقتضى العدة ( صح ) النكاح ( على الجديد ) أيضا ( فى الأصح ) اعتبارا بما فى نفس الأمر ، ولا ينافى هذا ما مر فى المرتبة مع أن فى كل منهما شك فى حل المنكحة لأن الشك ثم لسبب ظاهر فكان أقوى ، أما إذا بان حيا فهى له وإن تزوجت بغيره وحكم به حاكم لكن لا يجتمع بها حتى تعدل للثانى لأن وطأه شبهة . والثانى المنع لفقد العلم بالصحة حال العقد ( ويجب الإحدا على معتدة وفاة ) بآى وصف كانت الخبر المنق عليه ولا يخل لأمراة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تعدل على ميت فوق ثلاث ، لإلحاق زوج أربعة أشهر

لأن كلا يحتمل أنها متوفى عنها وأنها مطلقة متفضية العدة اه سم على حج ( قوله بشرطه ) أى وهو عدم إصراره على الردة إلى انقضاء العدة ( قوله فلم يزل إلا به ) أى اليقين ( قوله أو بما لحق به ) أى وهو الظن القوى ( قوله نم لو أخبرها عدل ) يبنى أو فاسق اعتقدت محققه أو يبلغ الخبر عدد التواتر ولو من صييان وكفار لأن خبرهم يفيد اليقين ( قوله فلو حكم بالقديم ) أى حكم حاكم بما يوافق التقديم عندنا نقض الخ خرج به مالمو رفضت أمرها لقاضى فسخت عليه فإنه ينفذ فسخه ظاهرا وباطنا ( قوله وقاض ) أى غير شافى ( قوله أما على النقض ) محتمل ( قوله فيما ينقض ) أى فيما ينقض فيه قضاء القاضى ( قوله ما مر فى المرتبة ) أى من أنها لو نكحت

( قول المتن فلو حكم بالقديم قاضى ) أى مخالف كما هو ظاهر ، ويرشد إلى ذلك قول الشارح لاختلاف المهنيين وإلا فلو كان مستندا انقضاء مجرد التقديم والقاضى شافى لم يصح القضاء إذ لا يصح القضاء بالضعيف ( قوله وما صححه الأسنوى هو أحد وجهين ) والوجه الثانى أنه ينفذ ظاهرا فقط ، ويتضرع على الوجهين أنه إذا عاد الزوج بعد الحكم وكانت قد تزوجت فإن قلنا بظاهر ظاهرا فقط فهى للأول وإن قلنا ينفذ ظاهرا وباطنا فهى للثانى لبطان نكاح الأول بالحكم . وإعلم أن هذين الوجهين من التقديم ومن تفارقه وكان الشارح فهم أنهما من الجديد فرتب عليه ماتراه إذ لو فهم أنهما من التقديم لم يمتنع إلى قوله إنما يأتى على القول بعد النقض الخ ( قوله قول السبكي وغيره بمنع التقليد الخ ) قال الشهاب سم : فيه أنه لا يلزم أن يكون القضاء به بالتقليد بل قد يكون بالاجتهاد

وعشره أى فإنه يحل لها الإحداد عليه هذه المدة : أى يجب لأن ما جاز بعد امتناعه وجب غالبا وللإجماع على إرادته إلا ما نقل عن الحسن البصرى ، وذكر الإيمان جرى على الغالب أو لأنه أبعد على الامتنال ولا فن لها أمان يلزمها ذلك أيضا ، ويلزم الولي أنه مولى به . وعدل عن قول غيره المتوفى عنها زوجها ليشمل حاملا من شبهة حالة الموت فلا يلزمها إحداد حالة الحمل الواقع عن الشبهة بل بعد وضعه ، ولو أجلها بشبهة ثم تزوجها ثم ماتت اعتلت بالوضع عنهما في أوجه الوجهين . ولا يرد ذلك على الكتاب لأنه يصدق على ما بنى أنه عدة وفاة فلزمها الإحداد فيها وإن شاركها الشبهة ( لا ) على ( رجعية ) لبقاء معظم أحكام النكاح لها وعليها ، بل قال بعض الأصحاب : الأولى لها التزين بما يدعو إلى رجعتها ، لكن المنقول عن الشافعى من الإحداد لما فعل الأولك بتقدير محضته حيث رجعت عوده بالتزين أو مشبه ولم يتوهم أنه لفرجها بطلاقه ( ويستحب ) الإحداد ( لبائن ) بخلع أو ثلاث ثلاث نفى زينتها لفسادها ( وفى قول يجب ) عليها كالتوفى عنها ، وقرئ الأولك بأنها جفوة بالفراق فلم يناسب حالها وجوبه بخلاف تلك ، وما قيل من أن قضية الخبر تحريمه عليها ولم يقولوا به رد بأنه ليس ذلك فقضيته كما هو ظاهر من جعل القسم الإحداد على الميت ( وهو ) أى الإحداد من أحد . ويقال فيه الحداد من حد لغة المنع . واصطلاحا ( ترك لبس مصبوغ ) بما يقصد ( لزينة وإن خشن ) للهى المصحيح عنه كالاكتمال والتطيب والاختصاص والتحلل ، وذكر المعصفر والمصبرغ بالمفرقة بفتح أوله فى رواية من باب ذكر بعض أفراد العام على أنه لبائن أن الصبغ لابد أن يكون لزينة ( وقيل يحل ) لبس ( ماصبغ غزله ثم نسج ) للإذن فى ثوب العصب فى رواية وهو بفتح فسكون بالمهملين نوع من البرود يصبغ غزله ثم ينسج . وأجيب بأنه نهى عنه فى رواية

مع الروية ثم بان أن لاجل وأن النكاح بعد انقضاء العدة كان النكاح باطلا ( قوله إلا ما نقل ) أى من علم وجوبه ( قوله ولا فن لها أمان ) أى ولو كان زوجها كافرا لم يلزم من لا أمان لها لزوم لزوم عقاب فى الأفرقة بناء على الصحيح من تكليف الكفار بفروع الشريعة اهـ سم على حج ( قوله ثم تزوجها ) أى حاملا ( قوله اعتلت بالوضع عنهما ) ثم قوله وإن شاركها الشبهة يدل على علم سقوط عدة الشبهة بالتزويج بالكلية وإن كانت المتزوج وقضية ذلك أنه لو كانت المسئلة بأكملها إلا أنها لم تحمل من وطء الشبهة اعتدت بالأشهر عن الوفاة ودخل فيها عدة وطء الشبهة لأتهما لشخص واحد وإن حملت من وطء المتزوج اعتلت عن الوفاة بوضعه ودخل فيها عدة الشبهة اهـ سم على حج ( قوله وذكر المعصفر ) مبتدأ خبره من باب ذكر النكاح ( قوله بعض أفراد العام ) وهو للهى عن المصبرغ

( قوله وإلا فن لها أمان يلزمها ذلك ) بمعنى أنا نلزمها به وإلا فهو يلزم غير من لها أمان أيضا لكن لزوم عقاب فى الأفرقة بناء على الأصح من مخاطبة الكفار بفروع الشريعة ( قوله لشموله ) أى قول غيره ( قوله فلا يلزمها إحداد النكاح ) هذا التصريح على ما فهم من حلول المصنف ( قوله بما يقصد ) إنما قلر هذا فى المتن لأنه يومئذ إنما يمتنع عليها لبس المصبرغ بقصد الزينة لا ماصبغ لا يقصد الزينة وإن كان الصبغ فى نفسه زينة ، فأشار بهذا التقدير إلى امتناع جميع ما بين شأنه أن يقصد لزينة وإن لم يقصد بصبغ خصوصه زينة . وهذا التقدير مأخوذ من كلام المصنف فيما يأتى قريبا ( قوله كالاكتمال النكاح ) أى كما نهى عن الاكتمال النكاح ، وليس المراد أن ما هنا مقيس على الاكتمال وما بعده ، وإنما ذكر هذا هنا مع أن محله ماضى عند ذكر الاكتمال وما بعده ، لأن للهى عن ذلك فى نفس الحديث المشتغل على النهى عما هنا ( قوله وذكر المعصفر والمصبرغ بالمفرقة ) أى الاقتصاد عليهما ( قوله على أن لبائن أن الصبغ لابد أن يكون لزينة ) معنى أنه أشير بذكر هذين فى الحديث إلى أن الصبغ الممتنع

أخرى فصار هبتا ، والمعنى يرجع عدم الترقى بل هذا أبلغ في الزينة لأنه لا يصيب أولًا إلا رفيع الثياب (ويباح غير مصبوغ) لم يحدث فيه زينة كقتش (من قطن وصوف وكتان) على اختلاف ألوانها الخلقية وإن نعمت (وكلنا لإبريسم) لم يصبغ ولم يحدث فيه ذلك أي حرير (في الأصح) لعدم حدوث زينة فيه وإن صبغ وبق. ويوجه بأن الغالب فيه أنه لا يقصد لزينة النساء ، وبذلك يرد ما أمثال به الأذرى وغيره من أن كثيرا من نحو الأحمر والأصفر الخلقى يربو لصفاء قفله وشدته يريقه على كثير من المصبوغ . والثاني يحرم لأن لبسه تزين فعل هذا لا تلبس العنابي الذى أكثره حرير ويباح الخنز قطعاً لاستتار الإبريسم فيه بالصوف الذى هو سده (و) يباح (مصبوغ لا يقصد لزينة) أصلاً بل لنحو إحتمال وسخ أو مصبغة كأمود وما يقرب منه كالأخضر المشيع والكحل وما يقرب منه كالأزرق المشيع . ولا يرد على كلامه مصبوغ تردد بين الزينة وغيرها لأن فيه تفصيلاً ، وهو أنه إن كان لونه برّاقاً حرم ، وصارته الأولى قد تشبهه لأن الغالب فيه حيث أنه لا يقصد لزينة وإلا فلا ، وصارته هذه شاملة له لأنه لا يقصد به حيث زينة (ويحرم) طراز زكب على ثوب لامتسج مع مالم يكن : أى بأن عد الثوب معه ثوب زينة فيما يظهر (و) حتى ذهب وفضة) ولو نحو خاتم وقرط للهي عنه ، ومنه ماموه بأحدهما إن سهر بحيث لا يعرف إلا بتأمل كما قاله الأذرى . ويفرق بين هلتا وما مر في الأولى بأن المدار هنا على مجرد الزينة ثم على العين مع الخيلاء ، وكلنا نحو نحاس وودع وحاج وذبل ودملج إن كانت من قوم يتحلون به .

مطلقاً المذكور بقوله للهي الخ ، وذكر فرد من أفراد العام يحكمه لا ينصحه (قوله لا يقصد لزينة النساء) أى ولا نظر للزينة به في بعض البلاد (قوله فعل هذا) أى الثاني (قوله ويباح الخنز) قال في المصباح الخنز اسم دابة ثم أطلق على الثوب المتخذ من وبرها والجمع خزوز مثل فلوس (قوله الذى هو سده) هو صفة للإبريسم فلا يقال الذى يظهر في رأى العين هو السحمة لا السدى (قوله وصارته الأولى) هى قوله ويباح غير مصبوغ (قوله وقرط) اسم لما يلبس في شحمة الأذن ، والمراد به هنا الخلق لا بقيد ، وينبئ أن عمل حرمه ذلك مالم تنضرب بركه ، فإن تضررت ضرراً لا يتحمل عادة جاز لها اللبس ، وقياس ما يأتي في الكحل أنه لا بد في الضرر من إباحته للتييم (قوله أو مشبهه) أى بأن حصل له شدة صفالة مثلاً بأن صار يظن فضة أو ذهباً (قوله وذبل) عبارة المختار الذبل بفتح الدال المسجمة فى كالمعاج وهو ظهر السلحفاة تنخذ منه السوار اه . ذكره في فصل الدال المسجمة . وفي المصباح : الذبل وزان فلس فى كالمعاج ، وقيل هو ظهر السلحفاة البحرية (قوله ودملج) بضم الدال

إنما هو المقصود لزينة لآكل صبيغ من باب بيان الشيء بذكر بعض أفرادها (قوله ويباح الخنز قطعاً) لاختفاء أن عبارة الشارح صريحة في أن المراد بالخنز هنا نفس الثوب الذى سده صوف ولحمته لإبريسم إذا كان الإبريسم مستتراً بالصوف ، فما قتله الشيخ في حاشيته عن المختار من أن الخنز اسم لحياض ثم أطلق على وبره إنما هو باعتبار أصل اللفظ فلا يصح أن يفسر به الخنز في كلام الشارح كما لا يخفى (قوله كما قاله الأذرى) عبارة الأذرى نقلاً عن الحاوى لما وردى : ولو تحمل برصاص أو نحاس ، فإن كان موه بلهب أو فضة أو مشابهاً لها بحيث لا يعرف إلا بتأمل أو لم يكن كذلك ولكنها من قوم يتزينون بمثل ذلك فحرام وإلا فحلل انتهت . وعليه فيعتين قراءة مشبه بالرفع عطفاً على ماموه ، والضمير فيه لأحدهما ، والتقدير ومنه ماموه بأحدهما ومنه مشبه أحدهما ، وقوله إن سهر ليس في كلام الأذرى عن الماوردى كما ترى ، فكان الشارح قيد به الموه بأحدهما لكن كان ينبغي تقديره على قوله أو مشبه مع بيان أنه من عند نفسه بأن يقول : أى أن سهره ، وقوله بحيث لا يعرف إلا بتأمل قد عرفت أنه قيد في شبه أحدهما فخل (قوله وذبل) هو بفتح الدال المسجمة

نعم يحل لبسه ليلا مع الكراهة إلا الحاجة كالحرازة، وفارق حرمة اللبس والتعليب ليلا بأنها يحرمان الشهوة غالبا ولا كذلك الحل (وكذا) يحرم (لؤلؤ) ونحوه من الجواهر التي يتحل بها ومنها العقيق (في الأصح) لظهور الزينة فيها، ومقابل الأصح تردد للإمام جعله المصنف وجها لأنه مباح للرجل (و) يحرم لغير حاجته كما يأتي (طيب) ابتداء واستدامة، فإذا طرأت العدة عليه لزمها إزالتها انتهى عنه (في بدن) ثم رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم لها أن تنزع لنحو حيض قليل قسط وأنظار نوعين من البخور، والحق الأسنوي بها في ذلك الحرمة وخالفه الزركشي وهو الأوجه (وثوب وطعام) (في كحل) والفيبايط أن كل ما حرم على المحرم من الطيب والذمّن لنحو الرأس والحية حرم هنا لكن لأفدية لعدم النص، وليس لقياس مدخل هنا وكل ما حلّ له ثم حلّ هنا (و) يحرم (الاحتحال يأنس) ولو غير مطيب وإن كانت سوداء للهوى عنه وهو الأسود، ومثله نساء الأصغر وهو الصبر يفتح أو كسر فسكون ولو على بيضاء لا الأبيض كالتوثيا إذ لا زينة فيه (إلا الحاجة كرم) فتجعله ليلا وتمسحه نهارا إلا إن أضمرها مسحة، لأنه صلى الله عليه وسلم دخل على أم سلمة وهي ساجدة على رأس سلمة وقد جعلت على عيناها صبيرا فقال: ما هذا يا أم سلمة؟ فقالت: هو صبر لأطيب فيه، فقال: إنه يشب الوجه، أي يوقده ويحسّه، فلا تجعله إلا بالليل وامسح به بالنهار، وقد حلّوه على أنها كانت محتاجة إليه ليلا فأذن لها فيه ليلا بيانا لجوازه عند الحاجة مع أن الأولى تركه. وأما خبر مسلم «جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت له: يا رسول الله إن ابنتي توفى عنها زوجها وقد اشتكت عيناها أفكحها؟ فقال لامرئتين أو ثلاثا، كل ذلك يقول لا» فحمل على أنه نهى تنزيهه أو أنه صلى الله عليه وسلم لم يتحقق الخوف على عيناها أو أنه يحصل لها البرء

واللام ويفتح اللام أيضا كما في القاموس فإنه قال حملج كجندب في لفتيه (قوله نعم يحل لبسه ليلا) ينفي أن يستثنى من الليل ما لو عرض لها اجتماع فيه بالنساء لولية أو نحوها فيحرم (قوله إلا الحاجة) أي فلا يكره (قوله وطيب) أي بأن تستعمله، وخرج بذلك ما لو كان حرقها على الطيب فلا حرمة عليها (قوله لزمها إزالتها) انتهى عنه، ويفرق بينها وبين نظيره في المحرم بأنه ثم من سنن الإحرام ولا كذلك هنا، وبأنه يشدّ عليها هنا أكثر بدليل حرمة تحوّل الحناء والمصفر عليها هنا لا ثم (قوله قسط) يكسر القاف وضمها وهو الأكثر اه مصباح وهو الأوجه أي فليس للمحرم أن تتبع حيضها شيئا خلافا لحج (قوله واحتحال) هل يشمل العمياء البالية الحنقة ولا يبعد الشمول لأنه مزين في العين المفتوحة وإن قد بصرها اه سم على حج (قوله أو كسر فسكون) ويفتح فكسر اه حج واقتصر عليه المحل (قوله إلا إن أضمرها مسحة) الأولى أضمر بها اللغ لما قدمه في الطريق النافذ من أنه إنما يصدق بحرف الجر (قوله فقال ما هذا يا أم سلمة) تمسك بهذا الحديث ونحوه من قال بجواز نظر الوجه من الأجنبية حيث لا شهوة ولا خوف فتنة. وأجاب بجواز أنه صلى الله عليه وسلم لم يقصد الرؤية بل وقت اتفاقا أو أنه صلى الله عليه وسلم لا يقاس عليه غيره لمصمته فيكون ذلك من خصائصه (قوله يشب) بابه رد اه مختار (قوله وقد حلّوه) قال حج: واغرض بأن في سننه مجهولا

(قوله نعم يحل لبسه ليلا) يعني جميع ما مر (قوله وفارق حرمة اللبس) أي لبس الثياب (قوله يفتح أو كسر فسكون) وكلتا يفتح وكسر كافى التحفة (قوله أي يوقده ويحسّه) هو عطف تفسير كما لا يخفى، والمراد من تحمين الوجه بوضع الصبر في العين أنه يحسن العين فيظهر بذلك رتق في الوجه، وإلا فما في العين لا يصل منه شيء إلى الوجه بوجوب حسنه في نفسه كما لا يخفى (قوله لم يتحقق الخوف على عيناها) قضيته أنه لا يباح لها الاحتحال إلا عند التحقق للضرر، وانظر

يلونه ، لكن في رواية زادها عبدالحق : قالت : إني أعتنى أن تنفق عينا يلونه قال لا وإن انفقنا وأجاب الشيخ عنها بأن المراد وإن انفقنا عينا في زعمك لأنني أعلم أنها لا تنفق ، والأوجه أنها لو احتاجت له نهارا جاز فيه ، والدهن للحاجة كالاتكال للود ، والأوجه ضبط الحاجة هنا بخشية مبيع قيم ، وحيث زالت وجب مسحه أو غسله فوراً كالحرم وهو ظاهر ( و ) يحرم ( إسفيناج ) بذل مبعومة ( و دمام ) بضم الدال وكسرهما وهو المسمى بالحمرة فإن الوجه يبرق ويروى بالأوك ويتزين مع الثاني ، ويحرم الإتمد في الحالج كما قاله صاحب البيان ، وألحق به الطبري كل ما يتزين به كالشفة واللثة والحدين والذقن فيحرم في جميع ذلك ( و ) يحرم ( خضاب حناء ونحوه ) لخبر : ولا تختضب بماء ، ومحل ذلك فيما يظهر من البدن كالوجه واليد والرجل ، والمراد بذلك ما يظهر عند المهنة وشعر الرأس منه وإن كان كثيراً ما يكون تحت الثياب كالرجلين ، فاندفع به ما قاله البلقيني هنا ، أما ما تحت الثياب فلا ، والغاية وإن ذهب ريحها كالخضاب ، ويحرم تصفيف شعر الطرة وتجديد شعر الأصدغ وتطريف أصابعها ونقش وجهها ( ويحل تجميل فراش وأثاث ) بمثلثين وهو متاع البيت بأن تزين بينها بأنواع الملابس والأواني ونحوها لأن الإحدا في البدن لا في القرش ونحوه ، وأما الغطاء فلا شبه كما قاله ابن الرعة أنه كالثياب لأنه لباس : أي ولو ليلاً كما يحته الشيخ خلافاً لركشي ( و ) يحل لها ( تنظيف بفسل رأس وقلم ) ظفر وإزالة نحو شعر عانة ( وإزالة وسخ ) ولو ظاهراً بسلر أو نحوه لأنها ليست من الزينة : أي الناعية إلى الجماع فلا ينافي إطلاق اسمها على ذلك في صلاة الجمعة ، أما إزالة شعر يتضمن زينة كاحداً ماحول الحالجين وأعل الجمية فتسح منه كما يحته بعض المتأخرين ، بل صرح الماوردي بامتناع ذلك في حق غير المحدة ، ومضى في شروط الصلاة من إزالة شعر الحية أو شارب نبت للمرأة ( قلت : ويحل لها ) امتشاط ) بلا ترجيل يدهن ، ويجوز بنحو سدر ، والنهي الوارد عن الامتشاط محمول على تمشط بطيب ونحوه ( و ) يحل لها ( حمام ) بناء على جواز دخولها له بلا ضرورة ( إن لم يكن ) فيه ( خروج محرم ) فإن كان حرم ( ولو تركت ) المحدة المكلفة ( الإحدا ) الواجب عليها كل المدة أو بعضها ( عصمت ) إن علمت حرمة ذلك كما قاله ابن المقرئ ، وغير المكلفة وليها قائم مقامها ( وانقضت العدة ) مع العصيان ( كما لو فارقت ) الممتدة ( المسكن ) الذي يجب عليها ملازمته بلا علر ، فلها تصحى وتتقضى عدتها ( ولو بلغت الوفاة ) أي موت زوجها ويلحق بذلك طلاقها ( بعد المدة ) للعدة ( كانت منقضية ) فلا يلزمها شيء منها لأن الصغيرة تعتد مع عدم قصد لها ( ولها ) أي المرأة مزرعة أو غيرها ( إحدا ) حل

( قوله جاز فيه ) لعله لم يحل المتن على ما شمله ابتداء نظراً لكلام الأصحاب فإنهم قيدوه بالليل ( قوله والأوجه ضبط الحاجة هنا الخ ) ومعلوم أن المولى عليه في ذلك إخبار طيب عدل ( قوله والغاية ) هي غير ومسك وكافور ( قوله كالثياب ) أي فيحرم ( قوله بل صرح الماوردي الخ ) معتمد ( قوله في حق غير المحدة ) أي إلا بإذن الزوج ( قوله ونحوه ) أي مما يتزين به لا كزيت ومن ( قوله بناء على جواز دخولها ) معتمد ( قوله خروج محرم ) أي بأن كان لغير ضرورة ، فإن كان لضرورة جاز ( قوله إن علمت حرمة ذلك ) ظاهره وإن بعدهما بالإسلام ونشأت بين أظهر العلماء

يحصل الشقاق ، بل هذا الجواب قد لا يصح إذ كيف يتمها مما تصحق الضرر بعلمه لعدم تحققه له ، ولو أوجب بأنه كان يعلم علم الضرر كان واضحاً ( قوله وألحق به ) أي بالحالج وقوله كل ما يتزين به هو ببناء يتزين للفاعل ( قوله ظفر ) كان ينبغي قبله لام كما فعل غيره حتى لا يضيغ تنوين قلم في المتن ( قوله ويجوز بنحو سدر )



غير زوج) من الموقى (ثلاثة أيام) فأقل (ومحرم الزيادة) عليها بقصد الإحداد (واحد أعلم) فلو تركت ذلك بلا قصد لم تأثم للخبرين السابقين ، ولأن في تعاطيه عدم الرضا بالقضاء ، والأليق بها التمتع بجلباب الصبر ، وإنما رخص للمتدة في عدتها لحبسها على المقصود من العدة ولنفيها في الثلاث لأن النفوس لاستطيع فيها الصبر ولذلك من فيها التعزية وتنكسر بعدها أعلام الحزن ، والأشبه كما ذكره الأذرى عن إشارة القاضي أن المراد بغير الزوج القريب فيمتنع على الأجنبية الإحداد على الأجنبي مطلقا ولو ساعة ، وألحق الفرى بحثا بالقرب الصديق والعالم والمصالح والسيد والمملوك والصبر ، كما ألقوا من ذكر به في أعدار الجمعة والجماعة . وضابطه أن من حزن لموته فلها الإحداد عليه ثلاثة ومن لا فلا ، ويمكن حمل إطلاق الحديث والأصحاب على هذا . وظاهر أن الزوج لو منعها مما ينقص به تمتعه حرم عليها فعله ، وأفهم كلام المصنف امتناع الإحداد على الرجل ثلاثة على قريبه وهو كذلك ، وقول الإمام إن التحزن في المدة غير مخصص بالنساء ممنوع كما قاله ابن الرفعة بأنه شرع للنساء لنقص عقلهن يقتضى عدم الصبر مع أن الشارع أوجب الإحداد على النساء دون الرجال .

### (فصل) في سكنى المعتدة وملازمتها مسكن قراقها

(تجب سكنى المعتدة طلاق) حائل أو حامل (ولو بائن) بجره كما يحفظه علقا على المهرور ونصبه أولى : أى ولو كانت بائنا ، ويجوز رفعه بتقدير مبتدأ محذوف : أى ولو هى بائن ويستمر وجوبا إلى انقضاء عدتها لقوله تعالى - أسكنوهن من حيث سكنتم - وقوله تعالى - لا تخرجوهن من بيوتهن - أى بيوت أزواجهن وأصافها

( قوله فلو تركت ذلك ) أى تركت الزين وكانت على صورة المدة لم تأثم لعدم قصده ( قوله التمتع بجلباب الصبر ) عبارة المختار : الجلباب المحفة اهـ . وعليه فهو استمارة بالكناية واستمارة تخيلية فتشبه الصبر بإنسان مستر بما يمنع رؤيته استمارة بالكناية وإثبات الجلباب له استمارة تخيلية ( قوله وإنما رخص للمعتدة ) قد يمنع تسمية ، وذكر رخصة لأن الرخصة الحكم المتغير إليه السهل لعل مع قيام السبب للحكم الأصل ، والإحداد على المعتدة واجب فلم تنقل لسبل بل لصعب ، وعبارة حجج : ولم يحر ذلك في المعتدة لحشا الخ اهـ وهى أوضح ( قوله ولو ساعة ) ظاهره وإن لم تكن ردية وخالف حجج فيما ذكر ( قوله حرم عليها فعله ) أى ولو كان مما يجوز لها الإحداد عليه ( قوله وهو كذلك ) انظر هل ذلك كبيرة أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الثانى لأنه لا وعيد على فعله ، ومجرد النهى إنما يقتضى التحريم لا كون الفعل كبيرة موجبة للفسق ، وفي الزواجر إنه كبيرة وقد يتوقف فيه .

### (فصل) في بيان سكنى المعتدة

( قوله وملازمتها الخ ) أى وما يتبع ذلك كخروجها لقضاء حاجه ( قوله علقا على المهرور ) هو قوله طلاق

انظر مامعناه هنا وتقدم الكلام على السرد ونحوه في إزالة الوسخ ( قوله فلو تركت ذلك ) يعنى الزين ( قوله للخبرين السابقين ) هو تابع في هذا لشرح الروض لكن ذلك قدم خبرين فصحت إحالة عليهما بخلاف الشارع ، وعبارة التحفة لمقهوم الخبر السابق انتهت . يعنى خبر : لا يحل لامرأة الخ ( قوله من حزن لموته ) أى ممن شأنها أن تحزن له كما هو ظاهر .

### (فصل) في سكنى المعتدة

الذين للسكنى إذ لو كانت إضافة ملك لم تخصص بالمطلقات ، ولو أسقطت مؤنة المسكن عن الزوج لم تسقط كما أفنى به المصنف لوجوبها يوما بيوم وإسقاط ما لم يجب لاغ ، وأفهم تقييده بالمعنة عن طلاق عدنها للمعنة عن وطء شبهة ولو في نكاح فاسد ولأم ولد عقت وهو كذلك ( إلا ناشزة ) سواء أكان ذلك قبل طلائها كما صرح به القاضى وغيره أم في أثناء العدة كما صرح به المتولى فإنها لا سكنى لها في العدة ، فإن عادت إلى الطاعة عاد حتى السكنى كما صرح به المتولى ، وفي مدة النشوز يرجع عليها مستحق المسكن بأجرته . وقياسه أنه لو كان ملك الزوج رجع هو عليها بذلك ولا صغيرة لاحتمال الوطء بأن استدخلت مائه المحترم فلا سكنى لها كالنفقة ولا أده لم تسلم ليلا ونهارا ولا من وجبت العدة بقولها بأن طلقت ثم أقرت بالإصابة وأنكرها الزوج فلا نفقة ولا سكنى لها وعليها العدة ( و ) يجب سكنى ( للمعنة وفاة ) أيضا حيث وجدت تركته وتقدم على الديون المرسله في اللمة ( في الأظهر ) لأنه صلى الله عليه وسلم فرية بضم الفاء وبنت مالك أمت أبي سعيد الخدرى لما قتل زوجها أن تمكث في بيتها حتى يبلغ الكتاب أجله ، فاعتدت فيه أربعة أشهر وعشرا وصححه الترمذى وغيره . والثاني لا سكنى لها كما لا نفقة لها . وأجاب الأول بأن السكنى لصيانة مائه وهى موجودة بعد الوفاة كالحياة والنفقة لسلطنته عليها وقد انقطعت وبأن النفقة حقها فسقطت إلى الميراث والسكنى حق له تعالى فلم تسقط ، وعمل الخلاف كما حكاه في المطلب عن الأصحاب ما لم يطلقها قبل الوفاة رجعيًا ، وإلا لم تسقط قطعًا لأنها استحققتها

( قوله لوجوبها ) يؤخذ منه أنها تسقط عنه في اليوم الذى وقع فيه الإسقاط منها لوجوب سكنائه بطول فجره ( قوله ولأم ولد ) عطف على قوله للمعنة ( قوله وهو كذلك ) أى ومع ذلك يجب عليها ملازمة المسكن الذى فورقت فيه اه شيخنا الزياى ، وقوله يجب عليها : أى للمعنة لشبهة اه حج . قال : وأما الوجوب على أم الولد فيه نظر ، وسياق في كلام الشارح ما يصرح بوجوب الملازمة على المعنة عن شبهة في قوله بعد قول المصنف قلت ولها الخروج الخ حيث قال وشبهة الخ ( قوله عاد حتى السكنى ) أى من وقت العود ( قوله رجع هو عليها بذلك ) وصورة ذلك أن تعد بسكنائها خاصة ، بخلاف ما لو تركها الزوج ساكنة ولم يطالبها بخروج ولا غيره فإنه المفوت لحقه اختيارا فلا أجرة له اه سم على حج . ولعل وجه ذلك أنها لما كانت مستحقة للسكنى برضا الزوج استصحب ذلك ، ولأن الغالب على الأزواج أنهم لا يخرجون المرأة من البيت بسبب النشوز ( قوله ولا صغيرة الخ ) ما ذكره هنا ، وافق لما اقتضاه كلامه أول العدد حيث قيد وجوب العدة بوطء الصغير بتبنيه للوطء ولم يذكر ذلك في الصغيرة ، فاقضى أنه لا فرق بين تبنيها للوطء وعدمه ، لكن تقدم عن شيخنا الزياى وسم قلنا عن الشارح خلافه ، اللهم إلا أن يقال : لا يلزم من التبني للوطء إطلاقه فليراجع ، ثم التصوير بقوله بأن استدخلت مائه الخ إنما هو لكون الكلام في عدة الطلاق ، وإلا فوجوب العدة قد يوجد بغير ذلك كما تنويع عنها ( قوله ولمعنة وفاة ) قال في الروض : وإن مات زوج المعنة فقالت اقتضت عتق في حياته لم تسقط العدة عنها ولم تثر : أى لإقرارها . قال في شرحه : قال الأئمة : وهذا قيده القفال بالرجعية ، فلو كانت بائنا سقطت عدتها فيها يظهر أخذنا من التقييد بذلك . قال : فإن لم يعلم هل كان الطلاق رجعيًا أو بائنا فادعت أنه كان رجعيًا وأنها تثر فالأشبه تصديقها لأن الأصل بقاء أحكام الزوجية وعلم الإبانة اه سم على حج ( قوله وإلا لم تسقط قطعًا )

( قوله لم تخصص بالمطلقات ) فيه أن الزوج أن يخرج زوجته من ملكها لخل طاعته ( قوله أنه لو كان ملك الزوج ) يعنى لو كان مستحقه له

بالطلاق فلم تسقط بالموت ، لكن حكى الجرجاني طرد القولين فيها ويوافقه إطلاق الكتاب هنا ( و ) يجب لمعتدة ( فسخ ) بسبب أو ردة أو إسلام أو رضاع أيضا ( على الملعب ) لأنها معتدة عن نكاح صحيح بفرقة في الحياة فأشبهت المطلقة تحصيلنا للماء ، والطريق الثاني على قولين كالمعتدة عن وفاة ، وسكت المصنف عن استثناء الناشئة في عدة الوفاة والفسخ لعلم مما ذكره في الطلاق لاستوائهما في الحكم كما صرح به القاضي والمتولي فيمن مات عنها ناشزا ، وتجب السكنى للملاحة كما نقل في الروضة عن البغوى للقطع به ، ولو طلب الزوج إسكان معتدة لم تجب سكنائها لزومها الإجابة لحفظ ما له ويقوم وارثه مقامه لأن له غرضاً في صون ماء وارثه بل غير الوارث في ذلك كالوارث كما قاله الروياني تبعاً لما وردى : أى حيث لاربية ، ويفارق عدم لزوم إجابة أجنبي بوفاة دين ميت أو مفلس بخلاف الوارث بأن ملازمًا لمعتدة للسكنى حتى لله تعالى لا بد له فله القبول لئلا يتعطل وبأن حفظ الأنساب من مهمات الأمور المطلوبة بخلاف الدين وبأنه إنما يرد لو كان التبرع عليها وهو إنما توجه على الميت ، فإن لم يوجد متبرع من للإمام إسكانها من بيت المال حيث لاركة لاسيا عند اتهامها بريبة ، وإن لم يسكنها أحد سكنت حيث شاعت ( و ) إنما ( تسكن ) بضم أوله كما يحمله : أى المعتدة حيث وجب سكنائها ( في مسكن ) مستحق للزوج لائق بها ( كانت فيه عند الفرقة ) بموت أو غيره للآية وحديث فرقة المأين ( وليس لزوج وغيره إخراجها ولا لها خروج ) منه وإن رضى به الزوج حيث لا علم كما يأتي لأن في العدة حقاً له تعالى وهو لا يسقط بالتراضى لقوله تعالى - لا يخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن - وشمل كلامه الرجعية ، وبه صرح في النهاية

أى السكنى ، وأما النفقة فتسقط كما تقدم له بعد قول المصنف وإن مات عن رجعية الخ اه . وعليه فانظر الفرق بينهما ، ولعله أن السكنى لما كانت راجعة لحفظ ماله كانت مشعها عائدة عليه فاحيط فيها ما لم يحيط بمثلها في وجوب النفقة ( قوله فلم تسقط بالموت ) محتمد ( قوله وفسخ ) أراد به ما يشمل الانفساخ ( قوله لم تجب ) كان كانت ناشزة ( قوله ويقوم وارثه ) وهل طلب ذلك منهما مباح يؤمنون؟ فيه نظر والأقرب الثاني ( قوله سكنت حيث شاعت ) وينبئ أن يتحرى الأقرب من المسكن الذى فورقت فيه ما أمكن ( قوله وإنما تسكن ) ولو مضت العدة أو بعضها ولم تطالب بالسكنى لم تصر ديناً في اللمة ، بخلاف النفقة لأنها معاوضة اه حج . وكتب عليه سم مانصه : قال في شرح الروض : وكلنا في صلب النكاح اه أى ومثل المعتدة لوفاة إذا مضت العدة أو بعضها ولم تطالب بالسكنى في أنها لاتصير ديناً المنكوحه إذا فالت السكنى في حالة النكاح ولم تطالب بها ( قوله كانت فيه عند الفرقة ) أى وتقدم سكنائها على مؤنة التجهيز لأنه حتى تعلق بين التركة وليس هو من الديون المرسلة في اللمة ، وينبئ أن هذا إذا كان ملكه أو يستحق منفعة مدة عدتها بإجارة ، ويحتمل أنه إذا خلفها في بيت معار أو مؤجر وانقضت المدة أنها تقدم بأجرة المسكن على مؤن التجهيز أيضا ، ويحتمل وهو الظاهر أنها تقدم بأجرة يوم الموت فقط لأن ما يملكه لا يجب إلا بدخوله فلم يزاسم مؤن التجهيز ( قوله وبه صرح في النهاية )

( قوله ويقوم وارثه مقامه ) هو في مسئلة معتدة الوفاة إذا لم تكن تركه كما يعلم من الروض وشرحه كالروضة هو وإن صح تزويله على مسئلة طلب الزوج الإسكان المذكورة قبيل هذا إلا أنه ليس موضوع المسئلة التى فيها كلام الروياني كالمأوردى كما يعلم من الروض وشرحه ( قوله وهو إنما توجه عن الميت ) هذا لا يصح جواباً عن الاستشكال بوفاة الدين المذكور ، إذ لا فرق بين ما هنا ومسئلة وفاة الدين فيما ذكر كما لا يخفى ، وإنما هو جواب عن إشكال آخر وهو أنه كيف يلزمها إجابة الأجنبي مع ما فيه من المنة كما يعلم من شرح الروض ( قوله سكنت حيث شاعت ) وظاهر أنه يلزمها ملازمة ما سكنت فيه فلا يرجع ( قوله وشمل كلامه )

ونص عليه في الأم كما قاله ابن الرفعة وغيره ، وقال السبكي : إنه أولى لإطلاق الآية ، والأخرى إنه المذهب المشهور ، والركن في إنه الصواب ، ولأنه يتمتع على المطلق الخلوة بها فضلا عن الاستمتاع فليست كالزوجة ، لكن في حاوى الماوردى والمذهب وغيرهما من كتب العراقيين أن له أن يسكنها حيث شاء ، وجزم به المصنف في نكته : قلت : ولما الخروج في عدة وفاة وشبهة ونكاح فاسد ( وكلنا بائن ) ومفسوخ نكاحها ، وضابطه كل معتلة لم تجب نفقتها وقفلت من يتعاطى حاجتها لما الخروج ( في النهار لشراء طعام و ) بيع أو شراء ( غزل ونحوه ) ككتان وقطن لحاجتها لذلك لما رواه مسلم عن جابر قال وطلقت خالتي سلمى فأرادت أن تجلّ نخلها فزجرها رجل أن تخرج ، فأنت النبي صلى الله عليه وسلم فقال : جلدى عسى أن تصدق أو تفعل معروفًا وقال الشافعى : ونخل الأنصار قريب من منازلهم والجلد لا يكون إلا نهارًا ، ورد ذلك في البائن ، ويقاس بها المتوفى عنها زوجها ، والواو في كلامه بمعنى أو ( وكلنا ) لما الخروج ( ليلا إلى دار جارة لغزل وحديث ونحوهما ) لتأنس ( بشرط أن ترجع وتبيت في بيتها ) لما رواه الشافعى والبيهقى رحمهما الله تعالى أن رجلا استشهدوا بأحد ، فقالت نساؤهم : يا رسول الله إننا نستوحش في بيوتنا فنبيت عند إحدانا ، فأذن لمن صلى الله عليه وسلم أن يتحدث عند إحداهن ، فإذا كان وقت الترم تأوى كل واحدة إلى بيتها ، أما الرجعية فلا تخرج لما ذكر إلا بإذنه لأنها مكفية بالنفقة ، وكلما لو كانت حاملا لوجب نفقتها فلا تخرج إلا لضرورة أو بإذنه ، وكلنا لبقية حوائجها كشرائه قطن كما قاله السبكي ، ولو كان البائن من يقضى حوائجها لم تخرج إلا لضرورة ، ويجوز الخروج ليلا لمن احتاجت إليه ولم يسكنها نهارا ، والأشبه كما بحثه ابن شبة في الرجوع إلى عملها المأذون ، ومعلوم أن شرط الخروج مطلقا أنها ، ويظهر أن المراد بالجار هنا الملاصق أو ملاصقه ونحوه لا مافر في الوصية ( وتنتقل من المسكن لخوف من هدم

معتد ( قوله لكن في حاوى الماوردى الخ ) ضعيف ( قوله قال طلقت خالتي ) أى ثلاثا كما هو قضية قول صحيح لخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم أذن لطلقة ثلاثا أن تخرج بجلد نخلها ، ويوافقه ظاهر قول الشارح الآتى ورد ذلك في البائن ( قوله أن تجلّ ) بابه ردّه مختار ( قوله لغزل وحديث الخ ) ظاهره وإن كان عندها من يحدّثها وتأنس به ، لكن قال حج : بشرط أن لا يكون عندها من يحدّثها ويؤنسها على الأوجه ( قوله وتبيت في بيتها ) أى وإن كان لها صناعة تقتضى خروجها بالليل كالسماة بين العامة بالمالعة ، ويبنى أن عمله إذا لم يحتاج إلى الخروج في تحصيل نفقتها وإلا جاز لها الخروج ( قوله فنبيت ) أى أفنيت ( قوله تأوى ) أى ترجع ( قوله فلا تخرج لما ذكر إلا بإذنه ) هو ظاهر بناء على ما تقدم من الحاوى أنه يسكنها حيث شامت ، أما على المعتد من أنه لا يسكنها في غير المسكن الذى فورقت فيه فيشكل لأن ملازمة المسكن حتى الله فلا يسقط بإذنه ، ثم قال : اللهم إلا أن يقال : تساعوا فيه لعدم المفارقة للمسكن بالمرّة فتعدّ ملازمة له عرفا ( قوله لأنها مكفية ) قضية التعليل بما ذكرناها لو احتاجت للخروج لغير النفقة كشرائه قطن وبيع غزل وتأنسها بجارها ليلا جاز لها الخروج لذلك ( قوله للعادة )

يعنى في مسئلة الإخراج قطع كما هو صريح التحفة ( قوله وقال السبكي إنه أولى لإطلاق الآية ) فيه مساهمة ، إذ المفهوم من إطلاق الآية إنما هو أهل المساواة ( الحكم لا الأولوية ) ( قوله لحاجتها لذلك ) الظاهر أنه قيد في المتن فاللام بمعنى عند وليس علة بدليل أنه لم يعطف عليه الخير بعده ( قوله فلا تخرج إلا بإذنه ) أى أو لضرورة كما صرحوا به ( قوله وكلما لو كانت حاملا ) أى وهي بائن كما هو ظاهر ( قوله وكلنا لبقية حوائجها ) أى وإن لم تكن لتحصيل النفقة كما صرح به في شرح الروض تقلا عن السبكي ( قوله لم تخرج إلا لضرورة ) أى أو بإذنه كما مر

أوغرق ) على نفسها ، أو مالم ، وإن قل " أو اختصاصها فيها يظهر ( أو على نفسها ) من فساق لجوارها ، فقد أُرخص صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت قيس في الانتقال حيث كانت في مكان خيف كما رواه أبو داود ( أو تأذت بالجيران ) بكسر الجيم ( أو ) تأذوا ( هم بها أذى شديدا ) لا يحتمل عادة كما هو ظاهر ( والله أعلم ) للحاجة إلى ذلك ، وقد فسر ابن عباس وغيره قوله تعالى - إلا أن يأتين بفاحشة مبينة - بالبذاءة على الأحماء أو غيرهم ، وفي رواية لمسلم وإن فاطمة بنت قيس كانت تلبو على أمحائها فتقلعها صلى الله عليه وسلم إلى بيت أم مكتوم . وما في الرافعي من أنها فاطمة بنت أبي حبيش سبق قلم ، وحيث نقلت سكنت في أقرب الأماكن إلى الأول كما قاله الرافعي عن الجمهور ، وقال الزركشي : المنصوص في الأم أن الزوج يحصنها حيث رضى لاحيت شاعت . وأهمهم تقييد الأذى بالشديد عدم اعتبار القليل وهو كذلك إذ لا يغلو منه أحد ، ومن الجيران الأحماء وهم أقارب الزوج . نعم إن اشتد أذاها بهم أو عكسه وكانت الدار ضيقة نقلهم الزوج عنها كما لو كان المسكن لها . وكلنا لو كانت بدار أبيوها وبلدت عليهم نقلوا دونها لأنها أحق بدار أبيوها كما قاله . قال الأذري : ولعل المراد أن الأول نقلهم دونها ، وخرج بالجيران مالمو طلقت بيت أبيوها وتأذت بهم أو هم بها فلا نقل إذ الوضحة لا تنقل بينهم ، ويعتبر حمل كلام المصنف على ما إذا كان تأذهم من أمر لم تعد هي به وإلا أجبرت هي على تركه ولم نقل لها الانتقال حينئذ كما هو ظاهر . ولا يختص الخروج بما ذكر بل لو لزما حد " أو يمين في دعوى خرجت له إن كانت برزة ، فإن كانت غدره حدثت وحلفت في مسكنها بأن يحضر الحاكم لها أو يبعث نائبا إليها أو لزما العدة بدار الحرب هاجرت منها لدار الإسلام مالم تأمن على نفسها أو غيرها بما مر فلا تهاجر حتى تعتد ، أو زنت المتنته وهي بكر غربت ولا يؤخر تفريها إلى انقضائها ، ولا تمل في الخروج لتجارة وزيارة وتعجيل حجة لإسلام ونحوها من الأغراض

ينبغي الغالبة ، حتى لو اعتيد الحديث جميع الليل فينبغي الامتناع لأنه نادر في العادة اهـ سم على حج ( قوله أو مالم ) وبئله مالمو مالم غيرها اهـ حج . ويمكن دخوله في قول الشارح مالم يجعل الإضافة لمجرد أن لها يدا عليه ( قوله أو اختصاصها ) كذلك اهـ حج . قال سم عليه : قوله كذلك إطلاق القلة هنا فيه نظر ، إذ لا وجه لجواز الخروج للخوف على كف من سرجين ، فينبغي أن لا يرجع قوله كذلك لقوله أيضا وإن قل فتأمل اهـ . ولعل هذا حكمة إسقاط الشارح لهذا التشبيه ( قوله إلى بيت أم مكتوم ) عبارة حج : ابن أم مكتوم . ثم رأيت في بعض النسخ كذلك ( قوله وبنت عليهم ) أي الأحماء ، وقوله نقلوا دونها أي الأحماء ( قوله قال الأذري الخ ) معتمد ( قوله فلا نقل ) أي لا يجوز ذلك ( قوله إن كانت برزة ) أي كثيرة الخروج ( قوله بأن يحضر الحاكم ) أي وجوبا ( قوله هاجرت منها لدار الإسلام ) قياس ما يأتي من أنه لو تملر سكتها في محل الطلاق وجبت في أقرب محل إليه أن تسكن هنا في أقرب محل إلى بلاد الحرب من بلاد الإسلام حيث أمنت فيه . بل ينبغي أنها لو أمنت في محل من دار الحرب غير محل الطلاق وجب اعتدادها فيه ( قوله وتعجيل حجة لإسلام ) خرج به مالمو نذرته

( قوله يحصنها حيث رضى ) لعله مع اعتبار القرب فليراجع ( قوله وكانت الدار ضيقة ) انظر ما حكى مفهيمه وهو ما إذا كانت واسعة ، فإن كان الحكم أنها تنقل هي فلا يظهر له معنى . وإن كان الحكم أنها لا تنتقل هي ولا هم فما معنى قوله ومن الجيران الأحماء ( قوله وبنت عليهم ) أي الأحماء ( قوله ولعل المراد أن الأول نقلهم دونها ) قال الأذري عقب هذا : وإلا فإذا لم تكن السكنى مستحقة لها فالخيرة في النقل إلى الأيوين أو المالك منها اهـ ( قوله ويعتبر حمل كلام المصنف الخ ) قد يقال : ينافي هذا الحمل ما فسرت به الآية السابقة بما مر وكلنا ملغى الخبير

للعدة من الزيارات دون المهمات (ولو انضلت إلى مسكن) في البلد (يأذن الزوج فوجبت العدة) في أثناء الطريق بطلاق أو فسخ أو موت (قبل وصولها إليه) أي المسكن (اعتدت فيه) لاقى الأول (على النص) في الأم لكنها مأمورة بالبقاء فيه ممنوعين الأول، وقيل تمتد في الأول لأن القرعة لم تحصل في الثاني، وقيل تتخير بينهما، أما إذا وجبت العدة بعد وصولها فتعد فيه جزاء والقبيرة في القليلة بينها وإن لم تنقل الأئمة والخدم وغيرهما من الأول حتى لو عادت لنقل متاعها أو خلعها فطلقها فيه اعتدت في الثاني (أو) انضلت من الأول (بغير إذن) من الزوج فوجبت العدة ولو بعد وصولها إلى الثاني ولم يأذن لها في المقام فيه (ففي الأول) يلزمها الاعتداد وإن لم تجب العدة إلا بعد وصولها الثاني لمصانها بذلك، نعم إن أذن لها بعد الوصول إليه في المقام فيه كان الكفلة بإذنه (وكذا) تمتد أيضا في الأول (أو أذن) لها في الانفصال منه (ثم وجبت) عليها (قبل الخروج) منه وإن بعثت أمصبا وعلمها إلى الثاني لأنه المنزل الذي وجبت فيه العدة (ولو أذن) لها (في الانفصال إلى بلد فكسكن) فيها ذكر. قال الأذري وغيره: وقضية كلامهم أن ذلك مرتب على مجرد الخروج من البلد والمنهج اعتبار موضع الترخيص (أو) أذن لها في (سفر حج) أو عارة (أو تجارة) أو استحلال مظلمة أو نحوها (ثم وجبت) عليها العدة (في) أثناء (الطريق لها الرجوع) إلى الأول (والنصي) في السفر لأن في قطعها عن السفر مشقة لا سيما إذا بدلت عن البلد وخافت الانقطاع عن الرفقة، والأفضل لها الرجوع لتستد في منزلها كما نقله عن الشيخ أبي حماد وأقره وهي ممتدة في سيرها، وخروج بالطريق مالم وجبت قبل الخروج من المنزل فلا تخرج قطعا، وما لو وجبت فيه ولم تشارك عمران البلد فيجب البود في الأصح عند الجمهور كما في أصل الروضة إذ لم تشرع في السفر (لأن مضت) لقصدها وبلغته (أقامت) فيه (لقضاء حاجتها) من غير زيادة عملا بسبب الحاجة وإن زادت إقامتها على مدة المسافرين كما عمله كلامهم، وأفهم أنها لو انقضت قبل ثلاثة أيام امتنع عليها استكمالها وهو الأصح في زيادة الروضة وبه قطع في التحرر وإن انقضى كلام الشرحين خلافه (ثم) بعد قضاء حاجتها (يجب الرجوع) حالا (لتعد البقية) منها (في المسكن) التي فارقتها لأنه الأصل في ذلك، فإن لم تمض اعتدت البقية في مسكنها، وسواء في وجوب رجوعها أدركت شيئا منها فيه أم كانت تنقضي في الرجوع كما في الشرح والروضة لعلم إذنه في إقامتها زعوها مأذون فيه من جهته، أما سفرها لنزعة أو زيارة، أو سافر بها الزوج لحاجته فلا تزيد على مدة إقامة المسافرين ثم تعود، فإن قدر لها مدة أو نقله أو سفر حاجته أو في غيره كاعتكاف استوفيتها

في وقت معين أو أخبرها طبيب عدل بأنها إن أخرت عضيت فتخرج لذلك حيثل، بل هو أولى من خروجها المعالجة المارة، لكن في سم حل حج: تنبيه: قال الأذري: ولينظر فيها لو قال أهل الطب إنها إن لم تحج في هذا الوقت عضيت هل تقدم الحج تقديمًا لحق الرب المحض وفيها لو كانت نزلت قبل التزوج أو بعده أن تحج عام كلها فحصل القوت فيه بطلاق أو موت (قوله وجبت العدة بعد وصولها) أي إلى الثاني (قوله مظلمة) بكسر اللام اسم الظلم، أما بالفتح فاسم لما ظلم به اه اختار بلعني (قوله ومالم وجبت) هذا علم من قوله قبل والمنهج اعتبار موضع الترخيص (قوله وإن انقضى كلام الشرحين خلافه) أي وهو أنها تكملها (قوله وزعوها) أي بل وفيه قرب من أهل الذي كان حقها أن تمتد فيه (قوله فلا تزيد على مدة إقامة المسافرين) وهي أربعة

(قوله والأفضل لها الرجوع) هذا شامل كما ترى لما إذا كان السفر لاستحلال أو لحج ولو مضيقا وفي جواز الرجوع حيثل فضلا عن أفضليته مع عدم المانع من المنفى نظر لا يفتي (قوله وما لو وجبته الخ) كان المراد

وعادت لثأم العدة وإن انقضت في الطريق كما مر وتعمى بالتأخير بغير علو كخوف في الطريق وعدم وثقة ، ولو جهل أمر سفرها بأن أذن لها ولم يذكر حاجة ولا تزهر ولا إقامة ولا رجوعا حل على سفر الثقلة كما قاله الروائي وغيره ، ولو أحرمت ببحر أو قران بإذنه أو بغيره ثم طلقها أو مات ونحلت فوته لفريق الوقت خرجت وجوبا وهي معتدة لتقدم الإحرام ، وإن أمنت القوات لسعة الوقت جاز لها الخروج للثقل لما في تعيين التأخير من مصابة الإحرام ، وإن أذن لها فيه ثم طلقها أو مات عنها قبله وقبل خروجها من البلد بطل الإذن فلا تسافر ، فإن أحرمت لم تخرج قبل انقضاء العدة وإن فات الحج ، فإذا انقضت عنها أتمت نسكها إن بقي وقته وإلا تحللت بأعمال عمرة ولزمها القضاء ودم القوات (ولو خرجت إلى غير الدار المألوقة) لها للسكنى فيها (فطلق وقال ما أذنت لك) في الخروج وأذنت هي بإذنه فيه (صدق) هو وكذا وارثه (بيمينه) لأن الأصل عدم الإذن فيجب عليها الرجوع حالا إلى المألوقة ، فإن واقفها على الإذن في الخروج لم يجب الرجوع حالا ، واختلافهما في إذنه في الخروج لغير البلد المألوقة كالدار (ولو قالت تقلفي) أي أذنت لي في الثقلة إلى عمل كذا فالعدة فيه (فقال) لها (بل أذنت) لك في الخروج إليه (لحاجة) حينما تفلزك العدة في الأول (صدق) يمينه (على المذهب) لأنه أعلم بقصدته وإرادته ولأن القول قوله في أصل الإذن ، فكذا في صفته ومقاابلة تصديقها يمينها لأن الظاهر معها بكونها في الثاني ولأنها تدعى سفرا واحدا وهو يدعى سفرين والأصل عدم الثاني ، وهما قولان عكبان فيها إذا اختلفت هي ووارث الزوج في كيفية الإذن ، والمذهب تصديقها يمينها لأن كونها في المنزل الثاني يشهد بصديقها ورجع جانبها على جانب الوارث دون الزوج لتعلق الحق بهما والوارث أجنبي عنها ولأنها أعرف بما جرى من الوارث (ومنزل بدوية) يفتح الدال نسبة لسكان البادية وهو من شاذ النسب كما قاله سيويه (وبيمين من) نحو (شعر) كصوف (كنزل حضرية) في لزوم ملازمته في العدة ، ولو ارتمحل في أثناءها كل الحى ارتمحت معهم للضرورة وفي المقيمين قوة ومنعة امتنع ارتحالا وإن ارتمحل أهلها وفي الباقيين قوة ومنعة خيرت بين الإقامة والارتحال لأن مفارقة الأهل عسرة موحشة ، وهذا مما يخالف فيه البدوية الحضرية فإن أهلها لو ارتحلوا لم ترتمحل معهم مع أن التحليل يقتضى عدم الفرق ، وقول البلقيني : عمل التأخير في المخوف

أيام غير يومى الدخول والخروج (قوله حل على سفر الثقلة) أي فصدت فيها سافرت إليه (قوله وإن أذن لها فيه) أي الإحرام (قوله فلا تسافر) أي لا يجوز لها ذلك (قوله لم يجب الرجوع حالا) أي بل تقيم تمام قضاء ماخرجت إليه إن خرجت لحاجة ، ثم رأيت ابن عبد الحق صرح بذلك ، وبقي ما لو خرجت للحاجة كالتخرج للزعة هل يجب العود حالا أم لا؟ فيه نظر ، والأقرب الأول لأنه ليس هنا سفرا له مدة تعتبر (قوله كالدار) أي فيصديق هو أو وارثه (قوله وهو يدعى سفرين) أي ذهابا وعودا (قوله وهو من شاذ النسب) أي إذ القياس بادية بتشديد الياء (قوله ومنعة) عطف تفسير على قوة ومنعة يفتحون وقد تسكن بخار (قوله فإن أهلها) أي الحضرية وقوله لو ارتحلوا لعل المراد من قوله لو ارتحلوا أنه ارتمحل بعضهم وفي الباقيين قوة ، وإلا فيبقى جواز الارتحال

أنها إذا وجبت في الطريق ولم تفارق العمران تعدت في المنزل فليراجع (قوله لما في تعيين التأخير من مشقة مصابة الإحرام) هذا لا يظهر في الحج والقران اللذين الكلام فيما كما لا يخفى ، وهو تابع في هذا لشرح الروض ، لكن ذلك جعل أصل المبينة الإحرام بالحج أو غيره فصيح له ذلك ، وانظر لم قيد الشارح بالحج أو القران (قوله وهو يستدعي سفرين) يعني الذهاب والإياب (قوله نسبة لسكان البادية) عبارة العمري : نسبة لسكان البادية

عنها زوجها والبائن بالطلاق ، أما الرجعية فلمطلقها طلب إقامتها إذا كان في المقيمين كما هو ظاهر نص الأم ، وفيه توقف لتقصيره بترك الرجعة مبنى على أن له أن يسكن الرجعية حيث شاء ، والمشهور أنها كثيرها كما مر وحيث لا فليس له منعها ، وطا في حالة أرحالها معهم الإقامة متخلفة ونهم في نحو قرية في الطريق لتعتد فإنه أليق بحال المعتدة من سيرها ، وإن هرب أهلها خوفا من عدو وأمنت امتنع عليها الحرب لعودهم بعد أنهم ومقتضى إلحاق البدوية بالحضرية مجبى عامر فيها من أنه لو أذن لها في الانتقال من بيت في الحلة إلى آخر منها فخرجت منه ولم تصل إلى الآخر هل يجب عليها المضي أو الرجوع ، أو أذن لها في الانتقال من تلك الحلة إلى حلة أخرى فوجد سبب العلة من موت أو طلاق بين الحلتين أو بعد خروجها من منزله وقبل مفارقة حلتها فهل تمضي أو ترجع على التفصيل السابق في الحضرية ، وسكت في الروضة كأصلها عن جميع ذلك ، ولو طلقها ملاح سفينة أو مات وكان مسكنها السفينة اعتدت فيها إن انفردت عن مطلقها بمسكن بمرافقة فيها لاتساعها مع اشتغالها على بيوت متميزة المرافق لأن ذلك كبيت من خان وإن لم تنفرد بذلك ، فإن مصحبا محرم لها يمكنه أن يقوم بتسيير السفينة أخرج الزوج منها واعتدت هي فيها ، وإن لم يجد محرمها متصفا بذلك خرجت إلى أقرب القرى إلى الشط واعتدت فيه ، فإن تعلم خروجها تسرت وتحت عنه بحسب الإمكان ( وإذا كان المسكن ملكا ( له وليق بها ) بأن يسكن مثلها في مثله ( تعين ) استئذنها فيه وليس لأحد إخراجها منه بغير علمهما ) ، نعم لو رهنه على دين قبل ذلك ثم حل الدين بعد طلاقها وتعين يمينه في وفائه جاز ونقل إن لم يرض المشتري بإقامتها فيه بأجرة مثله كما بعته الأذرى ، وأما غير اللاتق بها فلا يكلفه كالزوجة خلافا لمن فرق ، وفي كلام المصنف إشارة إلى اعتبار اللاتق بها في السكن لابه كما في حال الزوجية ، وقول الماوردى يراعى حال الزوجة لاحال الزوج ممرض فقد قال الأذرى لا أعرف التفرقة لغيره ( ولا يصح يمينه ) مالم تنقض عهدها حيث كانت بأقراء أو حمل لأن المنفعة مستحقة وآخر المدة غير معلوم ( إلا في عدة ذات أشهر فكستأجر ) يفتح الجهم فيصح في الأظهر ( وقيل ) بيع مسكنها ( باطل ) أى قطعا ، ورفق بأن المستأجر يملك المنفعة والمعتدة لا يملكها فيصير كأن المطلق باعه وأستثنى منفعته لنفسه مدة معلومة وذلك باطل ، وعمل الخلاف حيث لم تكن المعتدة هي المستأجرة وإلا صح جزما ( أو ) كان ( مستعارا

لها إذا راعى الجميع ( قوله والمشهور أنها كثيرها ) معتمد ( قوله ولها ) أى البدوية ( قوله السابق في الحضرية ) ويستفاد منه أنه لا فرق بين تقارب الحلال جندا أو تباعدها وأن المداير على وصولها إلى حد تقصر فيه الصلاة لو قصبت مسافة القصر ( قوله أخرج الزوج ) أى وهل تستحق الأجرة على تسيير السفينة أو لا ٢ فيه نظر والأقرب الأول ( قوله كالزوجة ) أى أخذنا من كلام المصنف الآتى ( قوله قال الأذرى الخ ) معتمد ( قوله لا أعرف التفرقة ) أى بين حال الزوجية وغيرها في اعتبار حالها ( قوله فيصح في الأظهر ) أى لأن المدة معلومة ، وعليه فلو حاضرت بعد البيع هل يتبين بطلانه لصيرورتها من ذوات الأقراء أو لا ، ويتخير المشتري لأنه يتخير في البوام مالا يتخير في الابتداء فيه نظر ، والأقرب الثانى : ثم رأيت حجج صرح بذلك وعبارته :

( قوله إذا كان في المقيمين ) الفصير في كان للزوج ( قوله ملكا ) إنما قيد المتن به لأنه فرض كلامه كما يعلم مما يأتي فيه وإلا فالمراد كونه مستحقا له ، ومن ثم عبر به في النسخة نظرا إلى أنه المراد وإن كان خلاف الظاهر من المتن ( قوله بأجرة مثلها ) عبارة القوت بأجرة المثل ( قوله وعمل الخلاف حيث لم تكن المعتدة الخ ) انظر ما معناه هنا والكلام في صحة يمينه وعلمها مع تعلق حتى المعتدة به كالمستأجر فتأمل ( قوله وإلا صح جزما ) أى ولا يأتي فيه الخلاف



لزمها) العدة (فيه) لأن السكنى ثابتة في المستأجر كالمملوك فشملتها الآية ، وليس الزوج ثقلاً لتعلق حقه تعالى بذلك (فإن رجوع المير) فيه (ولم يرض بأجرة) لمثل مسكنها بأن طلب أكثر منها أو امتنع من إجارته (قلت) إلى أقرب ما يوجد ، وأهم كلامه امتناع الثقل مع رضاه بأجرة المثل فيجبر الزوج على بلها كما نقله عن المتولي وأقواءه وإن توقف فيه الأذرعى فيما لو قلدر على مسكن بجنا بعارية أو وصية أو نحوهما ، وخروج المير عن أملية التبرع بمنون وسفه أو زوال استحقاق كرجوعه . قال في المطلب : ولم يفرقوا بين كون الإجارة قبل وجوب العدة أو بعدها ، فإن كان بعدها وعلم بالحال لزمته لحق الله تعالى . كما تلزم في نحو دفن ميت . وفرق الروياني بين لزومها في نحو الإجارة للبناء وعلمها بأنها لا مشقة ولا ضرورة في انتقالها هنا لورجى بخلاف نحو الهدم ثم فيقال بمثله هنا . والحاصل حينئذ جواز رجوع المير المعتدة مطلقاً وإنما تكون لازمة من جهة المستعير كما تقرر في باب العارية ، فدعوى تصريحهم بما قاله في المطلب خطأ ، والأوجه أن المير الراجع لو رضى بسكنائها إجارة بعد انتقالها لمعار أو مستأجر لم يلزمها العود للأول لأنها غير آمنة من رجوعه بعد (وكذا مستأجر انقضت مدته) فلتنتقل منه حيث لم يرض مالكه بتجديد إجارة بأجرة مثل ، بخلاف ما إذا رضى بذلك فلا تنتقل ، وفي معنى المستأجر الموصى له بالسكنى مدة وانقضت (أو) لزمها العدة وهي بمسكن مستحق (لها استمرت) فيه وجوباً إن تطلب الثقل لغيره (و) إذا انحطرت الإقامة فيه (طلبت الأجرة) منه أو من تركه إن شامت لأن السكنى عليه ، فإن مضت مدة قبل طلبها سقطت كما لو سكن معها في منزلها بإذنها وهي في عصمته على النص ، وبه أفى ابن الصلاح . ووجهه بأن الإذن المطلق عن ذكر العوض ينزل على الإجارة والإباحة :

فإن حاضرت في أثانها وانتقلت إلى الأقراء لم تنفسخ فيغير المشتري (قوله بأن طلب أكثر منها) أى وإن قلّ (قوله بعارية أو وصية) ويفرق بين ههنا وبين مالو وجد الزوج متبرعة يلرضاع ولده وطلبت الأم أجرة حيث أعجب الزوج بأن المدار في الرضاع على القيام بأمر الولد وقد حصل من غير أمه ، والمدار هنا على صيانة ماء الزوج مع مراعاة حق الله تعالى في الأم بملازمة المسكن (قوله أو زوال استحقاق) ومثله مالو كان المسكن يستحقه الزوج لكونه موقفاً عليه أو مشروطاً لنحو الإمام وكان إماماً (قوله والحاصل حينئذ) معتمد (قوله مطلقاً) أى قبل أو بعد (قوله كما لو سكن معها في منزلها) أى وحدها فإنه لا أجرة عليه ، ومثل منزلها منزل أهلها بإذنتهم ، ولا

المذكور هنا ولا فقيه أصل الخلاف في بيع المستأجر (قوله قال في المطلب الخ) عبارة الأذرعى : قطعوا بجواز الرجوع في العارية ولم يفرقوا بين كون العارية قبل العدة أو بعدها ، وعلم المير بالحال . قال ابن الرضة : ويحوز أن يقال إذا أعار بعد وجوب العدة وعلمه بالحال أنها تلزم لما في الرجوع من إبطال حق الله تعالى في ملازمة المسكن كما تلزم العارية في دفن الميت وغيره والإجارة للرهن ، وتعرض في البحر للملك فقال : إن قيل العارية تلزم إذا أعار للبناء أو لوضع الجلوس فهلا قيل كذلك . وأجاب بأنه لا مشقة ولا ضرر في انتقال المعتدة وفي نقل البناء والجلوس إفساد وهدم وضرر اه انتهت عبارة الأذرعى ٢ وبها تعلم ما في كلام الشارح من المؤاخذات ، فإنه نقل عن ابن الرضة الجزم بلزوم العارية مع أن الذى في كلامه مجرد تجويز ، وأوهم أن كلام الروياني مبنى على صحيح مع أنه مبنى على الضعيف القائل بلزوم العارية للبناء ونحوه (قوله فيقال بمثله هنا) أى فيقال بمثل ما فرق به الروياني بين ماهنا والإجارة للبناء ونحوه في قياس ابن الرضة ما هنا على الإجارة للدفن الميت والرهن ، وبهذا ينتفع

أي مع كونه تابعا لما في السكنى ، ولا يد من اعتبار كونها مطلقة التصرف ، ومن ثم بحث بعض الشراح أن محله إن لم تتميز أمتعه بمحل فهو لا لزمته أجرته فلم تصرح له بالإباحة ، لكن ظاهر كلامهم يخالفه ( فإن كان مسكن التكاح نفيسا ) لا يليق بها ( فله النقل ) لما منه ( إلى ) مسكن آخر ( لائق بها ) لأن ذلك النفيس غير واجب عليه ويصحى أقرب صالح إليه وجوبا كما هو ظاهر كلامهم ، ويؤيده أنه قياس نقل الزكاة وتقليلا لزم الخروج ما أمكن وإن ذهب الغزالي إلى التلب وقال الأذرى إنه الحق ( أو ) كان ( خسيسا ) غير لائق بها ( فلها الامتناع ) لأنه دون حقها ( وليس له مساكنها ومداخلها ) أي دخول محل هي فيه ، وإن لم يكن على جهة المساكنة مع انتفاء نحو الحرم الآتي فيحرم عليه ذلك ولو أمضى وإن كان الطلاق رجعيا ورضيت لأن ذلك يجر للخلو المهرمة بها ، والكلام هنا حيث لم يزد مسكنها على سكني مظهر لما سيذكر في الدار والحجرة والعلو والسفل ( فإن كان في الدار ) التي ليس فيها سوى مسكن واحد ( محرم لها ) بصير كما قاله الأثر كشى ( مميز ) بأن كان يحتشم وينع وجوده وقوع خلوة بها باعتبار العادة الغالبة فيا يظهر من كلامهم ، وبه يجمع بين ما أوهمته عبارة المصنف كالروضة من التناقض في ذلك لأن المداير على مظنة عدم الخلوة ولا تحصل إلا حيث ( ذكر ) أو أنى ، وحلله العلم به من زوجته وأمه بالأولى ( أو ) محرم ( له ) مميز بصير كما مر نظيره ( أنى أو زوجة أخرى ) كذلك ( أو ) أمه ( أو ) إدارة أجنبية كذلك وكل منهن ثقة يحتشمها بحيث يمنع وجودها وقوع فاحشة بحضرتها وكالأجنبية محسوس أو عيدها بشرط التمييز والبصر والعدالة ، والأوجه أن الأعمى القطن ملحق بالبصير حيث أدت فطنته لمنع وقوع ريبه بل هو أقوى من المميز السابق ( جاز ) مع كراهة كل من مساكنها وإن وسعها الدار. وإلا وجب احتشامها ومداخلها إن كانت ثقة للأمن من المخلوع حيث ، بخلاف ما إذا اتى شرط مما ذكر ، وإنما حلت خلوة رجل غيبا بغيره فحينئذ يحتشمها ، بخلاف عكسه لما في وقوع فاحشة من امرأة بحضور مظهر من البعد لأنها تحتشمها ولا كذلك الرجل مع مثله ، ومنه يؤخذ امتناع خلوة رجل

يكنى السكوت منها ولا منهم فتنهم الأجرة حيث. كما لو نزل سفينة وسيرها مالكا وهو ساكت فتنهم أجرة المركب لأنه استوفى المنفعة ، وبه صرح الهميري في منظومته حيث قال :

أما إذا أقام وهي ساكنة فأجرة النصف عليه ثابتة  
في موضع شارك فيه المالكه وأجرة المار على المشاركة  
كحجرة مفتاحها به اقترد فقيه أجرة عليه لا ترد

( قوله لكن ظاهر كلامهم يخالفه ) تحيزت أمته أم لا على المعتقد ( قوله فإن كان في الدار ) يشعر ذلك بأنه لو لم يكن في الدار وأراد أن يأتي إليها لينع من خلوتها بالزوج لم يجب ذلك وأنه لو كان فيها وامتنع من دوام السكنى إلا بأجرة له على . لكنه لينع الخلوة لم يجب أيضا ( قوله والأوجه أن الأعمى القطن الخ ) قد يتوقف في ذلك ( قوله ومنه يؤخذ امتناع ) عبارة حج : ومنه يؤخذ أنه لا تحمل خلوة الخ ، وبه يعلم أن قوله ولا أرد بظنه نظر فيه

ما في حواشي الفقه لسم ( قوله أي مع كونه تابعا للخ ) هذا ليس قيدا في عدم وجوب الأجرة وكأنه إنما قيد به ليان الواقع وإلا فحق وجد الإذن فلا أجرة مطلقا كما يعلم مما تقدم في باب الإجارة ( قوله بين ما أوهمته عبارة المصنف كالروضة من التناقض ) عبارة التحفة بين ما أوهمته عبارة المتن والروضة الخ : أي فالتناقض المتوهم واقع بين عبارة المتن وبين عبارة الروضة ، وإلا فكلام المصنف بمجرد لا يورم تناقضا ، فالصواب إبدال

بمرد يحرم عليه نظرم بل ولا أمرد بمثله وهو ظاهر وممتنع خطوة وجل بشيرقات وإن كثرن (ولو كان في الدار حجرية) وهي كل بناء محوط أو نحوها كطيفة (فسكانها أحدهما) أي الزوجين (و) سكن (الأخر) الحجرية (الأخرى) من الدار (فإن أئمتنا المرافق) طاهوي ما يرتفق به فيها (كطيف ومسراح) ومصب مدهور في سطح ونحو ذلك (اشترط محرم) أو نحوه ممن ذكر، وخرج بقرضه الكلام في حجرتين مالم لم يكن في الدار إلا البيت وصفة فإنه لا يجوز له أن يسكنها ولومع محرم لأنها لا تتميز من المسكن بموضع نعم إن بني بينهما حائل وبني لها ما يليق بها سكنى جاز (والأ) بأن لم تتصل المرافق بل اختصت كل من الحجرتين بمراق (فلا) يشترط فهو محرم إذا لا خطوة (و) لكن (ينبغي) أن يشترط كما في الشرح الصغير ونقله في الروضة وأصلها عن البيهقي (أن يخلق) قال القاضي أبو الطيب والماوردي: ويسمى (ما بينهما من باب) وأولى من إخلاقه سده (وأن لا يكون ممر إحداهما) يمر به (على الأخرى) حنوا من وقوع خطوة (وسفل) بضم أوله بخطه ويموز كسره (وعلو) بضم أوله بخطه: ويموز فتحه وكسره (كدار وحجرة) فيها ذكر فيهما والأولى أن تكون في الملو حتى لا يمكنه الاطلاع عليها قاله في التجريد.

### باب الاستبراء

هو بالمد لغة طلب البراءة. وشرعا تريض بمن فيها رق مدة عند وجود سبب مما يأتي للعلم ببراءة رحمها أو الصعيد، سمي بذلك لتقديره بأقل ما يدل على البراءة، كما سمي مامر بالعدة لاشتغالها على العدد ولتشاركهما في أصل البراءة ذيلت به. والأصل فيه ما يأتي من الأخبار وغيره (يجب) للاستبراء لحل المتع أو التزويج كما يعلم مما

الشارح للمعنى لأن الامتناع عبارة عن علم الحمل فكأنه قال لا حمل الخ (قوله بمرد) ظاهره ولو كثروا جذا (قوله وإن كثرن) وفي التوسط عن القفال لو دنست امرأة المسجد على رجل لم يكن خطوة لأنه يدخله كل أحد اه حج. وإنما يتجه ذلك في مسجد مطروق لا ينقطع طارقه عادة، ومثله في ذلك الطريق أو غيره المطروق كذلك بخلاف ما ليس مطروقا كذلك اه حج. ويؤخذ منه أن المنار في الخطوة على اجتماع لا تؤمن معه الريبة عادة، بخلاف مالم قطع بانتفائها في العادة فلا يعد خطوة (قوله يمر به) أي بسببه (قوله وعلو) عبارة المختار: وعلو الدار بضم العين وكسرها ضد سفلها بضم السين وكسرها اه. ومثله في المصباح، وعبارة القاموس: وعلو الشيء مثله اه.

### باب الاستبراء

(قوله بمن فيها رق) أي ولو فيما مضى ليشمل من وجب عليها الاستبراء بسبب العتق (قوله أو لتعبد) لا يعد أن يعد منه مالم أخير الصادق بخلوها من الحمل (قوله ذيلت) أي اتبعت (قوله لحل المتع) أشار به إلى أنه لا يتوقف وجوب الاستبراء على زوال الملك ولا حلوه بل قد يجب لغيرهما كما لو لوتدت ثم أسلمت

الكاف واوا في كلام الشارح (قوله بمرد يحرم عليه نظرم) لعل المراد يحرم عليه نظرم لو فرضوا إنانا ليخرج الصغار والحارم، وإلا فالمراد لا يحرم عليهم على المذهب خلافا لاختيار المصنف السابق في النكاح، ولا يقال يحرم نظرم بشهوة، لأننا نقول لا خصوصية لرد بذلك.

### باب الاستبراء

سيذكره ( بسين ) باعتبار الأصل فيه ، فلا يرد عليه وجوبه بغيرهما كن وطى . أمة غيره ظانا أنها أمته فإنه يلزمها قرد واحد لأنها في نفسها مملوكة والشبهة شبهة ملك الإيمن ( أحدهما ملك أمة ) أى حلوته وهو باعتبار الأصل أيضا وإلا فالمدار على حدوث حل المتنع مما يحل بالملك فلا يرد ما يأتى في شراء زوجته ، كما أن التعبير في الثاني بزوال القراض كذلك ، وإلا فالمدار على طلب الزوج ، ودل على ذلك ما سيأتى في نحو المكاتب المرتدة وتزويج موطوئته ( بشراء أولاد أو هبة ) مع قبض ( أو سبي ) بشرطه من القسمة أو اختيار التملك كما يعلم مما سيذكره في السير فلا اعتراض عليه ( أو رد بميب أو تحالف أو إقالة ) ولو قبل قبض أو غير ذلك من كل ملك كقبول وصية ورجوع مقرض وبائع مفلس ووالد في هبته لفرعه وكذا أمة قراض اضسخ واستقل المالك بها وأمة تجارة أخرج المالك زكاتها ، وقلنا بالأصح إن المستحق شريك بالواجب بقدر قيمته في غير الجنس لتجدد الملك والحل فيما قاله البلقيني ، وهو ظاهر في جارية القراض وكلامهم يقتضيه . وأما في زكاة التجارة فلا وجه له عند التأمل كما أفاده الشيخ ( وسواء ) في وجوب الاستبراء فيما ذكر من حل المتنع ( بكر ) وآيسة ( ومن استبرأها البائع قبل البيع وممتلئة من صبي وإمارة وغيرها ) لعموم خبر سبأيا أو طاس : ألا لا توطأ حامل حتى تضع ،

( قوله ظانا أنها أمته ) وخرج مالوطها زوجته الحرة فلها تعدد بثلاثة أقراء أو زوجته الأمة فتعد بقرين كما تقدم له ( قوله كذلك ) أى باعتبار الأصل ( قوله ودل على ذلك ) وجه الدلالة أنه حكم بوجود الاستبراء في مكاتبه صحت تومرقة أسلمت مع أنه لم يحدث فيما الملك بل حل الاستمتاع وبوجوب الاستبراء في موطوئته التى أريد تزويجها مع أنها عند زيادة الزوج لم يزل فراشه عنها اه مم على حج ( قوله بشرطه من القسمة ) وهو الراجح ( قوله أو اختيار التملك ) على المرجوح ( قوله ورجوع مقرض ) أى صورة إقراضها أن يكون حراما على المقرض اه سم على حج ( قوله وأمة تجارة ) عطف على قوله وكذا أمة قراض ( قوله والحل فيما ) أى أمة التجارة وأمة القراض هو ظاهر في أمة القراض إذا ظهر ربيع على القول بأنه مملك بالظهور . أما إذا لم يظهر ربيع فالعامل لاشيء له والمالك على ملك المالك فلم ينتقل عن ملكه حتى يقال تجدد له ملك ، اللهم إلا أن يقال : تجدد الملك والحل في مجموعهما في الجملة وإن لم يحصل كل منهما في كل فرد ( قوله فلا وجه له ) أى لما قاله فيها من وجوب الاستبراء وهو المعتمد ( قوله عند التأمل ) أى لأن الشركة فيها ليست حقيقة بدليل جواز الإخراج من غيرها اه شيخنا زيادى : أى وبدليل أنه لا يجوز إعطاء جزء منها للمستحقين بل الواجب إخراج قدر الزكاة من قيمتها ( قوله كما أفاده الشيخ ) أى في غير شرح منهجه ( قوله وغيرها ) أى كصغيرة وآيسة اه منهج . وظاهره كالشارح وحج وإن لم تعلق الوطء ويوجه بأنه تعبدى ( قوله لعموم خبر سبأيا أو طاس ) بفتح الهزرة موضع اه مختار . ومثله في المصباح

( قوله بما يحل بالملك ) لعل من فيه تعليلية : أى حدوث حل المتنع بعد حرمة لأجل حصول ما يحل بالملك ، على أنه قد يقال إنه ليس بقيد بدليل ما سيأتى فيما لو زوج أمته فطلقت قبل الوطء وفى نحو المرتدة ، وسيأتى في كلامه أن العلة الصحيحة حدوث حل المتنع فليراجع ( قوله فلا يرد ما يأتى في شراء زوجته ) أى إذ هو خارج بهذا التأويل لعدم حدوث حل المتنع كما دخل به ما يأتى في المكاتب ونحوها ( قوله ودل على ذلك ) أى على ما ذكره في الشقن كما يعلم من الأمثلة ( قوله من القسمة أو اختيار التملك ) أى على القولين في ذلك ( قوله فلا وجه له عند التأمل ) أى لأن تعلق حق الأصناف في زكاة التجارة لا يمنع التصرف في المال بخلاف غيرها ( قوله فيما ذكر حل المتنع ) عبارة التحفة فيما ذكر بالنسبة لحل المتنع ( قوله لعموم خبر سبأيا أو طاس : ألا لا توطأ حامل الخ )

ولا غير ذات حل حتى تحيض حيضة ، وقيس بالمسبية غيرها الشامل للبكر والمستبرأة وغيرها بما جمعت حدوث الملك، إذ ترك الاستفصال في وقائع الأحوال مع قيام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال ، ومن تحيض من لا يحيض في اعتبار قدر الحيض والظهر وهو شهر ( ويجب ) الاستبراء ( في ) أمته إذا تزوجها فطلقت قبل الوطء ( وفي ) مكاتبته ) كتابة صحيحة وأمتها إذا انفسخت كتابتها بسبب مما يأتي في بابها كأن ( عجزت ) وأمة مكاتب كذلك عجز لمدحل الاستمتاع فيها كالزوجة وحلونه في الأمة بقسميها ومن ثم لم تؤثر الفاسدة ( وكلنا برتدة ) أسلمت أو سيد مرتد فيجب الاستبراء عليها وعلى أمته ( في الأصح ) لمدحل الاستمتاع أيضا ، والثاني لا يجب لأن الردة لاتنفي الملك بخلاف الكتابة . ولو أسلم في جارية وقبضها فوجدها بنير الصفة المشروط وجودها لم يلزم المسلم إليه الاستبراء بالرد لعدم زوال ملكه وما وقع في الروضة من لزومه مبنى على زواله وهو ضعيف ( لا ) في ( من ) أي أمة له حدث لها ما حرّمها عليه من صوم ونحوه لإذنه فيه ثم ( حلت من صوم واعتكاف وإحرام ) ونحو حيض ورهن لأن حرمتها بذلك لاتخل بالملك بخلاف نحو الكتابة ( وفي الإحرام وجه ) أنه كالأدلة لتأكد التحريم فيه . ويرد بوضوح الفرق . أما لو اشترى نحو محرمة أو صائغة أو متكفئة واجبا بإذن سيدها فلا بد من استبرائها ، وهل يكنى ما وقع في زمن العبادات أم يجب استبرائها بعد زوال مانعها ؟ قضية كلام الوراقين الأوك وهو المعتمد . ويتصور الاستبراء في الصوم والاعتكاف بالحامل وذات الأشهر ( ولو اشترى ) حر ( زوجته ) الأمة فانفسخ نكاحها ( استحب ) الاستبراء ليمتيز ولد الملك المنتقد حراً عن ولد إلحاح المنتقد فنا ثم يعتق فلا

والتهليل : أي فهو مصرف خلافا لمن توهم خلافه لأن الأصل الصرف ما لم يرد منهم مباح بخلافه ( قوله مع قيام ) أي وجود ( قوله وأمة مكاتب ) أي مكاتب كتابة صحيحة ( قوله ومن ثم لم تؤثر الفاسدة ) هو ظاهر في المكاتب نفسها . أما أمتها وأمة المكاتب كتابة فاسدة فالقياس وجوب الاستبراء لحلول ملك السيد لها ( قوله ولو أسلم في جارية وقبضها ) ومثل السلم مالم يقبض المشتري في اللمة فوجدها بنير الصفة ورد ( قوله ويرد بوضوح الفرق ) أي وهو اختلال الملك بالردة دون الإحرام ( قوله أما لو اشترى ) عتق قوله السابق : أي أمة له حدث لها الخ ( قوله فلا بد من استبرائها ) بعد زوال مانعها اه حج وعليه فذكرها محتاج إليه لأن سبب الاستبراء حيث قل زوال المانع لا مجرد حدوث الملك ، وهو مخالف لقوله وهل يكنى ما وقع في زمن الخ ( قوله الأول ) هو قوله وهل يكنى ما وقع الخ ( قوله وهو المعتمد ) وعليه فالاستبراء إنما هو لحصول الملك لازوال الصوم ونحوه ( قوله زوجته ) قال في العباب : المذخور بها اه . قال في الروض : فإن أراد أن يزوجهها وقد وطئها وهي زوجة اعتدت بقرمين : أي قبل أن يزوجهها اه سم على حج . ولعل وجه ذلك تنزيل زوال الزوجية بالملك منزلة زوالها بالطلاق ( قوله فانفسخ ) احتراز به عما لو اشترأها بشرط الخيار للبائع أو لهما ثم فسخ عقد البيع فإنه لم يوجد سبب الاستبراء

أي إذ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، وحيث قل فلاحاجة لقوله وقيس بالمسبية غيرها إذ لاحاجة لقياس مع النص الذي منه العموم كما لا يخفى فالصواب حذفه ( قوله إذ ترك الاستفصال الخ ) هو علة للعموم للقياس كما لا يخفى ، وكان الأصوب تعليقه بما علته به فيما مر من قول إذ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، إذ هذه القاعدة التي علل بها معناها أن ترك الاستفصال ينزل منزلة العموم ، لكن في هذه الواقعة وفي غيرها كما يعلم من محله ، فمبنى العموم عليها فيما نحن فيه أن عدم استفصاله صلى الله عليه وسلم في المسليات من كونهن أبكاراً أو ثيبات مثلاً يقتضى عدم التقيد بشيء من ذلك ، لكن في خصوص المسليات فلا يكون فيه دليل لتغير المسليات .

يكفى "حرّة أصلية ولا تصير به أمة مستولدة" (وقيل يجب) لتجدد الملك . وردّ يعلم القائلة فيه لأنّ اللغة الصحيحة فيه حدوث حل المتع ولم يوجد هنا ومن ثمّ لو طلق زوجته القنة رجعيًا ثم اشترأها في العدة وجب لحدوث حل المتع ، وممّا أنه يمتنع عليه وطؤها زمن الخيار لأنه لا يدري أيضًا بالملك أم بالزوجية ، وخرج بالخبر المكتاب إذا اشترى زوجته ، ففي الكفاية عن النص أنه ليس له وطؤها بالملك لضعف ملكه ومن ثم امتنع نسيه ولو بإذن السيد (ولو ملك) أمة (مزوجة أو معدّة) لغيره بنكاح أو شبهة وعلم بذلك أو جهله وأجاز (لم يجب) استيرائها حالًا لاشتغالها بحق الغير (فإن زال) أي الزوجية والعدة المفهوم بما ذكر ولذا نفي الضمير وإن عطف بأو كما هو ظاهر إذ لا يلزم من اتحاد الرجوع للمعطوف بها اتحاد الرجوع لما فهم من المعطوف بها وذلك بأن طلقت قبل وطء أو بعدة وانقضت العدة أو انقضت عدّة الشبهة (وجب) الاستبراء (في الأظهر) لحدوث الحل ، وانكشاف الثاني بعدّة الغير . يمتنع بمطلقة قبل وطء ومن ثمّ خصّ جميع القولين بالموطوءة ، ولو ملك معدّة . منه وجب قطعًا إذ لا شيء . يكفى عنه هنا . ويستحب لمالك الأمانة الموطوءة قبل بيعها استيرائها ليكون على بصيرة . ولو وطئ أمة شريكًا في طهر أو حيض ثم باعها أو أراد تزويجها أو وطئ اثنان أمة رجل ظنّها كل أمته وأراد الرجل تزويجها وجب استبراءان كالعدتين من شخصين ، ولو باع أمة لم يقرّ بظنّها فظهر بها حل وادّعاها صدق المشتري يمينه أنه لا يعلمه . وفي ثبوت نسبه من البائع خلافاً لأصح منه علمه ، فإن كان أقرّ بوطئها وباعها بعد استيرائها فأثبت بولد لدون ستة أشهر من الاستبراء منه لحقه وبطل البيع . وإلا فالولد مملوك للمشتري إلا إن وطئها وأمكّن كونه . منه فإنه يلحقه . وإن لم يستبرئها البائع فالولد له إن أمكّن إلا إن وطئها المشتري وأمكّن كونه منهما فيعرض على القائل (الثاني زوال فراش) له (عن أمة موطوءة) غير مستولدة (أو مستولدة بعق) (

(قوله وجب) أي الاستبراء (قوله وممّا أنه يمتنع عليه وطؤها) أي زوجته القنة (قوله زمن الخيار) أي لها على ما يفيد التعليل وقد تقدم أيضاً في كلامه في خيار البيع (قوله ليس له وطؤها بالملك) قضيته أنه ينكحها بالزوجية وليس مراداً لاختلال النكاح بملكه لها فلا يبطأ بواحد منهما مطلقاً ، وطريقه إن أراد المتع بالوطء أن يتزوج غير أمته حرّة كانت أو أمة (قوله من اتحاد الرجوع) أي أفرادها (قوله إذ لا شيء . يكفى عنه) وذلك لأنّ عدته انقضت بالشراء كما لو جدد نكاح موطوءته في العدة وحيث انقطعت وجب الاستبراء لعدم ما يقوم مقامه (قوله ليكون على بصيرة) قضيته أن الاستحباب خاص بمن تحبل دون غيرها (قوله ولو وطئ أمة شريكًا) مثلاً (قوله ظنّها كل أمته) أي أما لو ظنّها كل زوجها وجب عليها عدتان ، أو أحدهما وزوجه والآخر أمته فعلة واستبراء (قوله وأراد الرجل تزويجها) أي أو المتع بها (قوله وجب استبراءان) أي على المشتري (قوله وادّعاها) أي البائع (قوله أنه لا يسمه) أي للأول (قوله وإن لم يستبرئها) مفهومه أنه لو استبرأها قبل بيعها ووطئها المشتري لحقه الولد (قوله فالولد له) أي البائع (قوله أما عطفه) أي السيد رتبلاً أو امرأة

فالخاص أنه كان ينبغي للشارح أن يقتصر على الاستدلال بعموم الخبر وبالله بما ذكرته فتأمل (قوله وممّا أنه يمتنع عليه وطؤها) كأنه إنما ساق هذا هنا للإشارة إلى ما بينه وبين ما هنا من اتفاق ، لأنّ قياسه هنا وجوب الاستبراء ولهذا بنى بعضهم ما هنا عليه (قوله أنه ليس له وطؤها بالملك) أي فإن عتق وجب الاستبراء لحدوث حل المتع كما هو ظاهر فليراجع .

معلق أو منجز قبل موت السيد (أو موت السيد) عنها كزوال فراش الحرة الموطوءة فيجب قره أو شهر كما صرح عن ابن عمر من غير مخالفة له . أما عقده قبل وطء فلا استبراء عليها قطعا (ولو مضت مدة استبراء على مستولدة) غير مزوجة ولا معتدة (ثم أعتقها) سيدها (أو مات وجب عليها) الاستبراء (في الأصح) كما تلزم العدة من زوال نكاحها وإن مضى أمثالها قبل زواله . والثاني لا يجب لحصول البراءة (قلت) كاقال الرافعي في الشرح (ولو استبرأ) السيد (أمة موطوءة) له غير مستولدة (فأعتقها لم يجب) إعادة الاستبراء (وتزويج في الحال) والفرق بينهما وبين المستولدة ظاهر (إذ لا تنبيه) هذه (منكوحة بخلاف تلك لثبوت حق الحرية لها فكان فراشا أشبه بفراش الحرة المنكوحة (وأقده أعلم . وبحرم) ولا ينقصد (تزوج أمة موطوءة) أي وطئها مالكاها (ومستولدة قبل) مضى (استبراء) بما يأتي ثلثا يخطئ الماءان ، وإنما صحح بيها قبله مطلقا لأن المقصد من الشراء ملك العين والوطء قد يقع وقد لا . بخلاف مالا يقصد به سوى الوطء . أما من لم يطأها مالكاها فإن لم توطأ زوجها من شاء وإن وطئها غيره تزويجا للواطئ\* ، وكلنا لغيره إن كان الماء غير محترم أو مضت مدة الاستبراء منه (ولو أعتق مستولدة) يعني موطوءته (فله نكاحها بلا استبراء في الأصح) كما يجوز نكاحه للمعتدة منه لانتهاء الاختلاط هنا ومن ثم لو اشترى أمة فزوجها لبايعها التي لم يطأها غيره لم يلزمه استبراء كما لو أعطاها فأراد بايعها أن يتزوجها ، وخرج بموطوءته ومثلها من لم توطأ أو وطئت من زنا أو استبرأها من انتقلت منه إليه من وطئها غيره وطأ غير محرم فلا يحل له تزويجها قبل استبرائها وإن أعتقها (ولو أعتقها أو مات) عن مستولدة أو مديرة عتقت بموته (وهي مزوجة) أو معتدة عن زوج فيهما (فلا استبراء) عليها لأنها غير فراش للسيد ، ولأن الاستبراء لحل مامر وهي مشغولة بحق الزوج بخلافها في عدة وطء الشبهة لأنها لم تصر به فراشا لغير السيد ، ولو مات سيد مستولدة مزوجة ثم مات زوجها أو ماتا معا احتلت كالسرة ولا استبراء عليها ، وإن تقدم موت الزوج موت سيدها اعتدت عدة أمة ولا استبراء عليها إن مات السيد وهي في العدة ، فإن مات بعد فراغ العدة لزمها الاستبراء ، وإن تقدم أحدهما الآخر موتا وأشكل المتقدم منهما أو لم يعلم هل ماتا معا أو مرتبا احتلت بأربعة أشهر وعشر من موت آخرهما موتا ، ثم إن لم يتخلل بين الموتين شهران وخمسة أيام فلا استبراء عليها ، وإن تخلل بينهما ذلك أو أكثر أو جهل قدره

(قوله قبل وطء) أي لأمته ولأبمن انتقلت منه للبائع وإلا وجب عليها الاستبراء إن لم يكن وجد قبل المتيقن (قوله فلا استبراء عليها قطعا) أي فترزوج حالا (قوله ولو استبرأ) أي بأن مضت مدة الاستبراء بعد وطئه ولو اتفاقا وليس المراد أنه يقصد ذلك فيا يظهر (قوله والفرق بينهما النخ) أي وهو ما فهم من قول المصنف إذ لا تنبيه النخ (قوله وإنما صحح بيها قبله) أي الاستبراء ، وقوله مطلقا أي موطوءة أو غيرها (قوله سوى الوطء) أي وهو الزوج (قوله فإن لم توطأ) أي أصلا ، وقوله زوجها من شاء أي حالا (قوله إن كان الماء غير محترم) أي من زنا (قوله لم يلزمه) أي المشتري وقوله استبرأ أي قبل التزويج (قوله فأراد بايعها أن يتزوجها) مفهومه وجوب الاستبراء إذا أعتقها عقب الشراء وأراد تزويجها لغير البائع ، ومقتضى إطلاق قوله السابق أما عقده قبل وطء فلا استبراء عليها قطعا بخلافه فيحل ما هنا (قوله وخرج بموطوءته) أي المتيقن (قوله فلا يحل له) أي المشتري (قوله فلا استبراء عليها) أي وذلك لأنه إن سبق موت السيد فقد وجب عليها عدة الوفاة من الزوج وهي الأربعة أشهر والعشرة التي احتلت بها ، وإن سبق موت الزوج ومات الثاني قبل مضى شهرين وخمسة أيام وفرض أنه السيد فقد مات قبل

(قوله من . موت آخرهما موتا) يعني في الصورة الأولى كما هو ظاهر ، وكلنا يقال في قوله ثم إن لم يتخلل النخ

فإن كانت محيض لزمها حيضة إن لم تحض في العدة لاحتمال موت السيد آخرها ولهذا لا يرث من الزوج ولها تخليف الورثة أنهم ما علموا حرثتها عند الموت (وهو) أى الاستبراء في حق ذات الأقراء يحصل (بقراءة وهو) هنا (حيضة كاملة في الجسد) الخبر المار ، ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة فلا يكتفى بقيتها التي وجد السبب فيها كالشراف في أثنائها ، فأقل مدة إمكان الاستبراء إذا جرى سببه في الطهر يوم ليلة ولحظتان وفي الحيض ستة عشر يوما ولحظتان ، وفي التقديم وحكى عن الإملاء أيضا وهو من الجسد أنه الطهر كما في العدة . وأجاب الأول بأن العدة يشترط فيها القرء كما مر الدال تحلل الحيض منها على البراءة وهنا لا تكرر فتعين الحيض الكامل الدال عليها (وذاش أشهر) كصغيرة وآيسة ومتحيرة (بشهر) لأنه لا يخلو في حق غيرها عن حيض وطهر غالبا (وفي قول بثلاثة) من الأشهر لأن البراءة لا تعرف بدونها (وحاصل مسية أو زال عنها فراش سيد بوضعه) أى الحمل كالعلة (وإن ملكت بشراء) وهي حامل من زوج أو وطعشية (فقد سبق أن لا استبراء في الحال) وأنه يجب بعد زوال النكاح أو العدة فلا يكون هنا بالوضع (قلت: يحصل) الاستبراء في حق ذات الأقراء (بوضع حمل زنا) لا يحض معه وإن حدث الحمل بعد الشراء وقبل مضى يحصل استبراء أنطا من كلام جمع وهو ظاهر (في الأصح والله أعلم) لإطلاق الخبر والبراءة . والثاني لا يحصل الاستبراء به كما لا تنقضى به العدة . وأجاب الأول باختصاص العدة بالتأكيد بدليل اشتراط التكرار فيها دون الاستبراء ولأنها حق الزوج وإن كان فيها حق الله تعالى فلم يكف بوضع حمل غيره ، بخلاف الاستبراء فإن الحق فيه له تعالى . أما ذات أشهر فيحصل بشهر مع حمل الزنا لأنه كالعديم كما بحثه التركشي كالأدعى قياسا على ما جزموا به في العدد (ولو مضى زمن استبراء) على أمة (بعد الملك وقبل القبض حسب) زمنه (إن ملكها بإرث) لقوة الملك به ولذا أصبح يبيع قبل قبضه (وكذا شراء) ونحوه من المعامضات (في الأصح) حيث لا خيار لتام الملك به ولزومه ومن ثم لم يحسب في زمن الخيار لضعت الملك . والثاني لا يصح لعدم استقرار الملك (لا به) فلا يحسب قبل القبض لتوقف الملك فيها عليه كما قدمه فلا مبالاة بإليام حياره هنا حصوله قبله ، ومثلها غنيمة لم تقبض : أى بناء على أن الملك فيها لا ينصل إلا بالقسمة كما هو ظاهر ويحسب في الوصية بعد قبولها ولو قبل القبض للملك الكامل فيها بالقبول (ولو اشترى) أمة (مجيوسية) أو نحو وثنية أو مرتدة (فحاضت) مثلا (ثم) بعد فراغ الحيض أو في أثنائه . ومثله الشهر في ذات الأشهر ، وكذا الوضع كما صرحا به (أسلمت لم يكف) حيضها أو نحوه في الاستبراء لعدم استعاقبه الحل ، ومن ثم

انقضاء عدة الزوج وهو مقضى لعدم وجوب الاستبراء (قوله أما ذات أشهر) أى بأن كانت محيض مع الحمل (قوله فيحصل بشهر مع حمل الزنا) أى وذلك بأن لم يسبق لها حيض ووطئت من زنا فحملت منه وتصدق في هذه الحالة في عدم تقدم حيض لها على الحمل بلا يمين ، لأنها لو نكلت لا يخلط الخصم على سبق ذلك (قوله لا خيار) أى لأحد من البائع والمشتري (قوله ومثلها غنيمة لم تقبض) مثله في حج ولعله لم تقسم لقوله بعد : أى بناء الخ لا اللهم إلا أن يقال : إن القسمة للغنيمة لا تتحقق إلا بالقبض (قوله ويحسب) أى الاستبراء (قوله بعد قبولها) أى فلم مضت مدة الاستبراء بعد الموت وقبل القبول لم يعتد بها وإن تين بالقبول أن الملك حصل من الموت

(قوله ولهذا صح بيعه) يعنى الموروث (قوله لم تقبض) لعل المراد لم تقسم بقرينة ما بعده ، إلا أن يقال : إن القبض فيها يحصل بمجرد القسمة : أى حكما بدليل صحة تصرفه في نصيبه قبل استيلائه عليه ، ولعل هذا أولى مما



لو استبرأ عبد مأذون له في التجارة أمة وعليه دين لم يعتد به قبل سقوطه فلا يحل لسيد وطؤها حينئذ ، قال المخالمى عن الأصحاب : وضابط ذلك أن كل استبراء لاتعلق به استباحة الوطء لا يعتد به اهـ . نعم يعتد باستبراء المهرونة قبل الانفكاك كما يميل إليه كلامهما وجزم به ابن القري وهو المتمد ، ويفرق بينها وبين ما قبلها بقوة التعلق فيها إذ يحل وطؤها بإذن المرتن فهي محل للاستمتاع ، بخلاف غيرها حتى مستبرأة المأذون لأن له حقا في الحجر وهو لا يعتد بإذنه ، وبهذا اندفع مال الأذرعى ومن تبعه هنا . لا يقال : هي تباح له بإذن العبد والغرماء فساوت المهرونة . لأننا نقول : الإذن هنا أندر لاختلاف جهة تعلق العبد والغرماء بخلافه في المهرونة وفارقت أمة المهرون أمة مشتر حجر عليه بفلس فإنه يعتد باستبرائها قبل زوال الحجر بضعف التعلق في هذه لكونه يتعلق بالذمة أيضا ، بخلاف تلك لانحصار تعلق الغرماء بما في يد المأذون لآخر ( ويعزم الاستمتاع ) ولو نحونظر بشبهة ومس ( بالمستبرأة ) أى قبل مضى مابه الاستبراء لأدائه إلى الوطء المحرم ولأحتمال أنها حامل بحر فلا يصح نحو بيعها نعم الخطوة جائزة بها ، ولا يحال بينه وبينها لتفويض الشرع أمر الاستبراء إلى أماته ، وبه فارق وجوب الحيولة بين الزوج والزوجة المعتدة عن شبهة كذا أطلقوه ، وقد يتوقف فيه فيما لو كان السيد مشهورا بالزنا وعدم المسكة وهي جملة ( إلا مسية فيحل غير وطء ) لأنه صلى الله عليه وسلم لم يحرم منها غيره مع غلبة امتداد الأعين والأيدى إلى مس الإمام سيما الحسن ، ولأن ابن عمر رضى الله عنهما قبل أمة وقعت في سهمه لمناظر عتقها كإبريق القضية فلم يتالك الصبر عن تقبيلها والناس ينظرونه ولم ينكر أحد عليه كما رواه البيهقي ، وفارقت غيرها بيقين ملكها ولو

( قوله لم يعتد به ) أى الاستبراء ، وقوله قبل سقوطه : أى الدين ( قوله لاتعلق به ) أى لانتقبة استباحة الوطء ولا تسبب عنه ( قوله نعم يعتد باستبراء المهرونة ) أى كأن اشتراها أو ورثها أو قبل الرصية بها ثم رهنها قبل الاستبراء فحاضت أو مضى الشهر أو وضعت قبل انفكاك الرهن فيعتد بما حصل من الاستبراء في زمنه ( قوله ويفرق بينها ) أى المهرونة ، وقوله وبين ما قبلها أى المحوسية ( قوله لا يقال هي ) أى مشترأة المأذون ، وقوله تباح له : أى للسيد ( قوله لكونه يتعلق بالذمة أيضا ) أى مع المال ( قوله ويعزم الاستمتاع ) وهل هو كبيرة أولا فيه نظر والأقرب الأول .

[ فرع ] ينبغي أن محل امتناع الوطء ما لم يخف الزنا لأن خافه جاز له ( قوله وقد يتوقف فيه ) معتمد ( قوله مشهورا بالزنا ) أى فيحال بينه وبينها ( قوله وقعت في سهمه ) أى من سبابا أو طاس شرح منتهج ، وعبرة الخطيب : من سبابا جلولا اهـ . أقول : ويمكن الجمع بأن جلولا كانوا معاوين هوازن لكونهم كانوا من حلفائهم وصادف أن واحدة من نسائهم سبيت ، وهذا لا ينافي أن حرب جلولا كان بد وفاته عليه الصلاة والسلام بمدة لأن ذاك عبارة عن الحرب المنسوب لم لكونهم المحركين له والمتعاطين لأسبابه ، وهذا إما كان هوازن وإن اتفق موافقة بعض من جلولا لم معاونة فلم ينسب إليهم بل هوازن ( قوله كإبريق القضية ) أى كسيف من فضة فإن الإبريق لغة السيف ، ولعل الحكمة في ذلك أنه قصد إغاظه المشركين بما فعله حيث يبلغهم ذلك مع أنها من

في حاشية الشيخ ، وعبرة الأذرعى : وسبق ما يحصل به الملك في النخبة ( قوله ومس ) انظر هل ولو بغير شهوة

حاملًا فلم يجر فيها الاحتمال السابق وحرّم وطؤها صيانة لمائه أن يختلط بماء حرمي لالحرمته ولم ينظروا لاحتمال ظهور كونها أم ولد لمسلم فلم يملكها سائبا لنسبته ، وأخذ الماوردي وغيره من ذلك أن كل مالا يمكن حملها المانع للملكها لصيرورتها به أم ولد كصبية وحامل من زنا وآيسة ومستبرأة مزوجة فطلقها زوجها تكون كالمسبية في حل تنفخها بما سوى الوطء ، لكن ظاهر كلامهم يخالفه (وقيل لا) يحل التمتع بالمسبية أيضا وانتصر له جمع ، ولو وطئ السيد قبل الاستبراء أو في أثناءه لم ينقطع وإن أمم به ، فإن حملت منه قبل الحيض بقى تحرّمها إلى وضعها أو في أثناءه حملت بانقطاعه تمامه ، قال الإمام : هذا إن مضى قبل وطئه أقل الحيض ، وإلا فلا يحل له حتى تضع كما لو أحبلها قبل الحيض اه وهو ظاهر وتعليقهم يقتضيه (وإذا قالت) مستبرأة (حضت صدقت) لأنه لا يعلم إلا من جهتها بلا يمين ، لأنها لو نكحت لم يقدر السيد على الحلف على عدم الحيض ، وإذا صدقناها أو ظن كذبها فهل يحل له وطؤها قياسا على ما لو ادعت التحليل وظن كذبها بل أولى أولا ، ويفرق المتجه الثاني (ولو منعت السيد) من تمتع بها (قال) أنت حلال لي لأنك (أخبرتني بتمام الاستبراء صدق) يمينه وأبيحت له ظاهرا لما تقرر أن الاستبراء مفوض لأمانته ، ومع ذلك يلزمها الامتناع عنه ما أمكن ما دامت تتحقق بقاء شيء من زمن الاستبراء ، أما لو قال لها حضيت فأكثر صدقت كما جزم به الإمام ، ولو ورت أمة فادعت حرمتها عليه بوطء مورثه فأنكر صدق يمينه لأن الأصل علمه (ولا تصير أمة فراشا) لسيدها (إلا بوطء) منه فيقبلها أو دخول مائه المحترّم فيه ويعلم ذلك بإقراره أو بينة ، وبه يعلم أن المحبوب يلحقه الولد إن ثبت دخول مائه المحترّم فيه وإلا فلا ، وبذلك يجمع بين القول بالحق وعدمه ، وخرج بذلك مجرد ملكه لها فلا يلحقه به ولد لإجماع وإن خلا بها وأمّن كون منه لأنه ليس مقصوده الوطء بخلاف النكاح كما مر ، أما الوطء في الدبر فلا لحوق به كما مر اعتياده من تناقضهما ، وقول الإمام إن القول بالحق ضعيف لأصله صريح في ردّ الجميع بحمل الحقوق على الحرّة وعدمه على الأمة ، وإذا تقرر أن الوطء يصيرها فراشا (فلذا ولدت للإمكان من وطئه) أو استدخال منه ولدا (لحقه) وإن لم يعرف به بأن سكت عن استدلاله لأنه صلى الله عليه وسلم ألحق الولد بزمّة بمجرد الفراش :

بنات عظيماتهم (قوله لالحرمته) أي ماء الحرفي (قوله لكن ظاهر كلامهم الخ) معتمد (قوله لم ينقطع) أي لم يحتاج لاستبراء ثان (قوله فإن حملت منه) أي السيد (قوله أو في أثناءه) أي الحيض ومع ذلك الولد حرّفي المستثنين (قوله أو لا ويفرق) أي بأن السبب المحصل للتحليل وجب وهو تزوجها بالثاني وليس هنا علامة على حصول الحيض الذي ادعته فضضعت دعواها (قوله المتجه الثاني) وفي نسخة : المتجه الأول ، والأكثر ما في الأصل . وأثبت سم نقله عن الشارح في حواشي حجج (قوله ومع ذلك يلزمها الامتناع) أي ولو بقتله لأنه كالصائل (قوله المحترّم فيه) أي القبل ، وقوله وبه : أي بدخول مائه المحترّم (قوله أما الوطء) أي سواء كانت الموطوءة حرة أم أمة (قوله بحمل الحقوق) أي بالوطء في الدبر

(قوله فلم يجر فيها الاحتمال السابق) يرد عليه أنه لا يجري في غير المورثة ونحوها أيضا (قوله المانع) وصف لحملها (قوله فكذبها) في نسخة بدل هلما وظن كذبها (قوله المتجه الثاني) في نسخة المتجه الأول اه وما في الأصل هو ما نقله الشهاب سم عن الشارح (قوله صريح في ردّ الجميع الخ) انظر ماوجه الصراحة ، ولعل وجهها أن الجميع إنما يكون في شيء له أصل في المذهب ، فما لا أصل له غير معتبر فلا يحتاج فيه إلى الجمع

أى بعد علمه الوطء بوحى أو إخبار لما مر من الإجماع ( وإن أقر بوطء ونى الولد وأدعى استبراء ) بحضة مثلا بعد الوطء وقبل الوضع بستة أشهر فأكثر وحلف على ذلك وإن وافقته الأمة على الاستبراء فيما يظهر لأجل حق الولد ( لم يلحقه ) الولد ( على المذهب ) لأن عمر وزيد بن ثابت وابن عباس رضى الله عنهم نفوا أولاد إماء لم يملك ، ولأن الوطء سبب ظاهر والاستبراء كذلك فتعاضدا وبنى أصل الإمكان وهو لا يكتفى به هنا بخلاف النكاح كما مر ، وفى قول يلحقه تخريجا من نفيه فيها لو طلق زوجته ومضت ثلاثة أقراء ثم أنت بولد يمكن أن يكون منه فإنه يلحقه . وأجاب الأول بأن فراش النكاح أقوى من فراش الترسى إذ لا بد فيه من الإقرار بالوطء أو بينة عليه ، وقد عارض الوطء هنا الاستبراء كما تقرر فلم يترتب عليه لحوق ، أما لو أنت به لدون ستة أشهر من الاستبراء فيلحقه ويلغو الاستبراء ، ووقع فى أصل الروضة هنا أن له نفيه باللعان . ورد بأنه سهو لما فيه فى بابهِ وفى العزيز هنا وجمع الكتاب بين نفى الولد ودعوى الاستبراء تصويراً أو قيد للخلاف فى الروضة له نفيه باليمين إذا علم أنه ليس منه وإن لم يدع الاستبراء ، فإن نكل فوجهان : أحدهما : توقف الحقوق على يمينها فإن نكلت فيمين الولد بعد بلوغه . وثانيهما وهو الأصح لحوق الولد بنكوله . وقضية عبارته أن إقراره على دعوى الاستبراء كاف فى نفيه عنه إذا حلف عليه ( فإن أنكرت الاستبراء ) وقد ادّعت عليه أمية الولد ( حلف ) ويكفى فى حلفه ( إن الولد ليس منه ) وإن لم يتعرض للاستبراء كما فى نفي ولد الحرة وإذا حلف على الاستبراء فهل يقول استبرأتها قبل ستة أشهر من ولادتها هذا الولد أو يقول ولدت بعد ستة أشهر بعد استبرأتى ؟ فيه وجهان : الأول أنه لا منها كاف فى حلفه لحصول المقصود به ( وقيل يجب تعرضه للاستبراء ) ليثبت بذلك دعواه ( ولو ادعت استيلادا فأنكر أصل الوطء وهناك ولد لم يلحقه لعدم ثبوت الفراش ولم يملك ) هو ( يملك ) هو ( على الصحيح ) إذ لا ولاية لها على الولد حتى تتوب عنه فى الدعوى ولم يسبق منه إقرار بما يقتضى الحقوق . والثانى يملك أنه ما وطأ لأنه لو اضرب ثبت النسب ، فإذا أنكرك حلف ، أما إذا لم يكن ثم ولد فلا يملك جزأ كما قاله ، لكن قال ابن الرقعة : ينبغي حلفه جزأ إذا عرضت على البيع لأن دعواها حينئذ تنصرف إلى حريتها لا إلى ولدها ، ويرد بمنع قوله لا إلى آخره بل الانصراف يتمحض لى إذ لا سبب للحرية غيره ، وأيضا هو حاضر والحرية منتظرة والانصراف للحاضر أقوى فيتمين ، وأفهم كلامه صفة دعوى الأمة الاستيلاد وهو كذلك ( ولو قال ) من أنت موطنه بولد ( وطنتها ) ( وعزلت ) عنها ( لحقه ) الولد ( فى الأصح ) لأن الماء قد يسبق من غير إحساس به ولأن أحكام الوطء لا يشترط فيها الإنزال . والثانى لا يلحقه كدعوى الاستبراء .

( قوله بملك ) أى بالحلف مع الاستبراء ( قوله إذ لا بد فيه ) أى فراش الترسى ( قوله فى الروضة ) بيان لمنظر السهو وإن كان المقصود منه أن جمع الكتاب بين نفى الخ تصوير ( قوله وإذا حلف ) أى إذا قلنا بالرجوع أنه يجب تعرضه للاستبراء أو تبرع بالتعرض للاستبراء أو إن قلنا لا يجب ( قوله لم يلحقه ) أى وإن أشبهه بل وإن أسلفه به القائل لانتهاء سببه ( قوله فلا يملك ) معتمد ( قوله وهو كذلك ) أى ثم بعد دعواها تطلب منه جوابا بمنعه بطريقه

( قوله وحلف على ذلك ) وإن وافقته الأمة ، يعنى ولا بد من حلفه وإن وافقته ( قوله لكن قال ابن الرقعة الخ ) لعله راجع إلى منطوق المتن : أى إذا كان هناك ولد بليل قول الشارع بعد وأيضا هو حاضر الخ فليراجع كلام ابن الرقعة .

## كتاب الرضاع

هو يفتح أوله وكسره وقد تبدل ضاده ثاء ، لفة : اسم لمصّ الثدي وشرب لبنه ، وشرا اسم لمصول لبن امرأة أو ماحصل منه في جوف طفل بشروط تأتي ، وهي مع ما يرضع عليها المقصود بالباب ، وأما مطلق التحريم به فقد مرّ في باب ما يحرم من النكاح . والأصل فيه الكتاب والسنة وإجماع الأمة ، وصيب تحريمه أن اللبن جزء المرضعة وقد صار من أجزاء الرضيع فأشبهه منها في النسب ، ولقصوره عنه لم يثبت له من أحكامه سوى الحرمة دون تحويرث وعق وسقوط قود وردّ شهادة ، وفي وجه ذكره هنا مع أنه قد يقال الأنسب به ذكره عقب ما يحرم من النكاح مخوض . وقد يقال فيه إن الرضاع والعدة بينهما تشابه في تحريم النكاح فجعل عقبا لاعتق تلك لأن ذاك لم يذكر فيه إلا اللواتي المهرمة الأنسب بمحلّه من ذكر شروط التحريم وأركان الرضيع ولبن ومريض ( إنما يثبت ) الرضاع المحرم ( بلبن امرأة ) لا رجل لأن لبنه لا يصلح للغذاء . نعم يكره له ولفرعه نكاح من ارتضعت منه للخلاف فيه ولا يخفى ما لم يبين أثري ولاهية فيما لو ارتضع منها ذكر وأثري لأنه لا يصلح لغذاء الولد صلاحية لبن الأدمية ولأن الأخوة لا تثبت بلون الأمومة أو الأبوة وإن أمكن ثبوت الأمومة دون الأبوة وعكسه كما يأتي آدسية كما عبر به الشافعي رضي الله عنه فلا يثبت بلبن جنينة لأنه تلو النسب لخبر لا يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ، والله قطع النسب بين الجن والإنس قاله الزركشي . وقضيته أنه ينبغي على ما قيل إن

## كتاب الرضاع

قال النووي في شرح مسلم : والرضاعة يفتح الراء وكسرها ، وقد رضع الصبي أمه يكسر الضاد يرضعها بفتحها رضاعا . قال الجوهري : ويقول أهل نجد رضع يرضع الضاد بفتح الضاد وكسرها في المضارع رضعاً كضرب يضرب ضرباً ، وأرضعته امرأة وامرأة مريض : أي لما ولد ترضعه ، فلأن وصفها بـرضاعة قلت مرضعة اه . وفي المختار بعد مثل ما ذكر : وارتضعت العز : أي شربت لبن نفسها اه . وقد اقتضاه أنه لا يقال ارتضع الصبي إذا شرب لبن أمه أو غيرها ، وإنما يقال رضع بكسر الضاد وفتحها على ما مر ( قوله وقد تبدل ضاده ) ظاهره على اللغتين ، وعبارة الخطيب : وإثبات الثاء معهما ( قوله وشرب لبنه ) عطف مغاير ( قوله أو ماحصل منه ) كائنا بـ والجن ( قوله وهي ) أي الشروط ( قوله وإجماع الأمة ) أي على أصل التحريم به وإلا ففي تفاصيله خلاف بينهم ( قوله فأشبهه منها ) أي ولما كان حصوله بسبب الولد المتعقد من منها ومنه الفحل سري إلى الفحل وأصوله وحواشيها كما يأتي ونزل منزلة منه في النسب أيضا ( قوله ولقصوره ) أي اللبن ، وقوله عنه : أي المني ( قوله دون تحويرث ) أي كالحلود وعدم وجوب النفقة وعدم حبس الوالد للدين ولده ( قوله مخوض ) أي خفاء ( قوله ولفرعه ) أي ولأصوله وحواشيه على قياس ما يأتي من انتشار الحرمة إلى أصول وفروع وحواشي المرضعة ونسب اللبن اه سم على حجج ( قوله وإن أمكن ثبوت الأمومة ) أي كما لو أرضعت البكر طفلا ( قوله وعكسه كما يأتي ) أي في قول المصنف ولو كان لرجل خمس مستولدات ( قوله لأنه تلو النسب )

## كتاب الرضاع

الأصح حرمة تناكحهما . أما على ما عليه جمع من حله وهو الأوجه فيحرم (حبة) حياة مستقرة لامن حركتها حركة مذبح ولا ميتة بخلاف الأئمة الثلاثة ، كما لا تنبت حرمة المصاهرة بوطئها ولأنه منفصل من جهة منفكة عن الحل والحرمه كالبيضة ، وبه انقطع قولهم اللبن لا يموت فلا عبرة بظرفه كلين حية في سقاء نجس ، نعم يكره كراة شديدة كما هو ظاهر لقوة الخلاف فيه ( بلغت تسع سنين ) قمرية تقريبا بالمعنى السابق في الحيض ولو بكرا خلية دون من لم تبلغ ذلك لأنها لا تحتمل الولادة واللبن المحرم فرعها ( ولو حلبت لبنها ) المحرم وهو الخامسة أو خمس دفعات أو حلبه غيرها أو نزل منها بلا حلب ( فأوجره ) طفل مرة في الأولى أو خمس مرات في الثانية ( بعد موتها حرم ) بالتشديد هنا وفيها بعد ( في الأصح ) لاتفصاله منها وهي غير منفكة عن الحل والحرمه . والثاني لا يحرم بعد إثبات الأمومة بعد الموت وقول الشارح لاتفصاله منها وهو حلال محرم : أى لأنه يصبح عقد الإجارة على الإرضاع به وإن كان تابعا لفعليها بخلافه بعد الموت ، وإلا فلبن الميتة طاهر كما مر في باب النجاسة ( ولو جبن أو نزع منه زيد ) وأطمع الطفل ذلك الجبن أو الزيد أو سقاء المزروع منه الزيد ( حرم ) لحصول التنفذ ( ولو خلط ) اللبن ( بمائع ) أو جامد ( حرم إن غلب ) يفتح أوله المائع بأن ظهر لونه أو طعمه أو ريحه وإن شرب البعض لأنه المؤثر حيثل

أى تابع ( قوله فيحرم ) وعابه فتصير الشافعي بالأدعية لم يرد به الاحتراز عن الجنية لندرة الارتضاع منها ( قوله لامن حركتها حركة ) مذبح ( قضية إطلاقه كحجج أنه لافرق في وصولها إلى ذلك الحد بين كونه بجناية أو بدونها والموافق لما في الجنايات من أن من وصل إلى تلك الحالة بلا جناية حكمه حكم الصحيح لاختصاص ذلك بالأوك فليزاج . لكن قضية قول الشارح الآتي بعد قول المصنف رضيع حتى من قوله لاتنقاء التنفذ أن للملوك هنا غيره ثم وأنه لافرق بين الحاليين في عدم ثبوت الرضاع ( قوله ولأنه ) منفصل من جهة ( قوله لأن المنفصل بعد موتها لا يقصده الغذاء ولا يصلح صلاحية لبن الحية لكان موافقا لمتنفي التعليل السابق بأن لبن غير الأدعية من الرجل وغيره لا يصلح لغذاء الولد صلاحية لبن الأدعية ( قوله منفكة عن الحل ) أى لا يتعلق بها إباحة شيء لها ولا تحريم شيء عليها وإن كانت هي محترمة في نفسها بحيث يحرم التعرض لها بما يحرم به التعرض للحية ، ولا ترد الصغيرة لأنها تمنع من فعل المحرم كما تمنع البالغة ويؤذن لها في فعل غيره فهي شبيهة بالمكلفة بل تؤمر وجزا بالعبادات كما هو معاموم من باب ( قوله نعم يكره ) أى نكاح من محرم تناكحتها بتقدير الرضاع منها حية .

[ فرع ] لو خرج اللبن من غير طريقه المعتاد فهل يؤثر مطلقا أو فيه تحصيل الفصل بفروج المني من ذلك ؟ فيه نظر ، ولعل القياس الثاني ، وكذا لو خرج من لدى زائد فهل يؤثر مطلقا أو يفصل فيه أه على حج . أقول : القياس الثاني أيضا إن قلنا الخارج من غير طريقه المعتاد لا يحرم . وأما إذا قلنا بالتحريم وهو القياس حيث خرج مستحكما على ما ذكره فلا وجه للتردد هنا ، إذ غايته أنه خرج من غير طريقه المعتاد وقول سم أو فيه نحو تفصيل الفصل : أى وهو أنه إن خرج مستحكما بأن لم يعمل خروجه على مرض حرم وإلا فلا ، وليس من ذلك ما لو أخرق ثديا وخرج منه اللبن فلا يقال فيه هذا التفصيل ، بل يقال الأقرب التحريم قياسا على ما لو أنكسر صلبه فخرج منه حيث قالوا بوجود الفصل فيه ، ومثله في التحريم ما لو استوصل قطع ثديا ولم يبق منه شيء . وخرج اللبن من أصله ( قوله بالمعنى السابق ) وهو أنه لا يضر نقصها عن التسع بما لا يسع حيشا وطهرا ( قوله أو الزيد ) أى أو السمن بالطريق الأولى ، وصيانة المنتج : وشرط في اللبن وصوله أو وصول ما حصل منه من جبن أو غيره جوفاً ، وكتب عليه سم قوله أو غيره يشمل السمن وهو متجه ( قوله أو سقاء المزروع منه ) خرج ( قوله أى لأنه يصبح الخ ) هو خير قول الشارح ( قوله وإن شرب البعض ) فلا قيد للبعض بما يأتي منه

( فإن غلب ) بضم أوله بأن زال طعمه ولونه وريحه حسا وتقديرا بالأشد ، والحال أنه يأتي منه خمس دفعات كما نقله وأقره ، وحكى عن النص خلافه . قال بعضهم : إن القطرة وحدها مؤثرة إذا وصل إليه في خمس دفعات ما وقعت فيه ، وجعل أن اختلاط اللبن بغيره ليس كافئراده فلا يعتبر في انفصاله عدد وليس كما قال ( وشرب ) الرضيع ( الكل ) على خمس دفعات أو كان هو الخامسة ( قيل أو البعض حرم في الأطهر ) لأن اللبن في شرب الكل وصل لجوفه يقينا فحصل التخلط المقصود ، وبه فارق عدم تأثير نجاسة استهلك في ماء كثير لانتهاء استقلالها حيث لم يمتد وعدم جد بخر استهلك في غيرها لانتهاء الشدة المطربة وعدم فلية بطعام فيه طيب استهلك لزوال الطيب . والثاني لا يحرم لأن المخلوط المستهلك كالمعوم ، وشرب البعض لا يحرم في الأصح لانتهاء تحقق وصول اللبن منه إلى الجوف ، فإن تحقق كأن يبي من المخلوط أقل من قدر اللبن حرم جزما ، ولو زابت اللبن المخلوط لغيره أو صاله اعتبر بما له لون قوي يستولى على الخليط كما قاله جمع مبتعدون ، والأوجه اعتبار

الزروع منه الجبن فلا يحرم وإن كان فيه دسومه ، ويوجه بأنه انسلخ عنه اسم اللبن وصفاته ( قوله بأن ظهر لونه ) يحتمل أن يراد بظهور اللون ما يشمل الحسى والتقديرى كما في المياه ويدل له قوله الآتى حسا وتقديرا بالأشد ، وقوله أيضا ولو زابت الخ ( قوله لأنه المؤثر حيث لم يمتد ) أى حين إذ غلب ( قوله خمس دفعات ) أى وانفصل في خمس دفعات وشربه في خمس دفعات ( قوله ما وقعت فيه ) قال شيخنا الزياضى : ويردّه ما ساقى أنه لو كان انفصاله في مرة ووصوله في خمس لم يؤثر اه : أى على المتمد كما يأتي ، لكن يجوز أن هذا البعض بناه على مقبله الآتى في قوله وفي قول خمس على أن قوله وجعل أن اختلاط اللبن الخ يمنع ما استند إليه الزياضى في الرد ( قوله خمس دفعات ) ظاهره وإن جلب منها في دفعة ، وقياس ما يأتي في المتن من أنه لو انفصل في مرة وشربه في خمس دفعات يعدّ دفعة أنه يعتبر لعدد هنا انفصاله في خمس ، ثم رأيت في حجج ما حاصله أن قضية كلامهم أنه لا يشترط في المختلط بغيره التعدد في الانفصال فليراجع . وكتب عليه سم : هو في غاية التصسف ، والصواب خلاف ذلك واستواء المستثنين اه . ويوافق قول سم قول الشارح وليس كما قال ( قوله أو كان هو ) أى المخلوط ( قوله أقل من قدر اللبن ) قد يقال بقاء الأقل لا يقتضى تحقق الوصول في خمس دفعات لاحتمال خلط بعض الخمس عنه لانهصاره في غيرها مما شرب أو مما بقي أيضا ، إلا أن يخص هذا بما إذا كان المشروب هو الخامسة قطع فليتأمل اه سم على حج . أقول : ويأتى مثله فيما لو شرب جميع المخلوط به في خمس دفعات لجواز أن يكون بعضها خاليا منه ( قوله ولو زابت اللبن ) أى فارقت اللبن هذا علم من قوله قيل وتقديرا بالأشد ، لكنه ذكره للإيضاح وللتنصريح بأن اللون الواقع في كلامهم ليس قيدا ثم اعتبار ما ذكره تظهر فائدة من حيث الخلاف ،

خمس دفعات كما صنع فيها بعده ( قوله والحال أنه يأتي منه خمس دفعات ) أى أو كان هو الخامسة نظير ما يأتي ( قوله لأن اللبن في شرب الكل الخ ) قد يقال إن وصول اللبن بمجرد ليس كافيا في التحريم بل لا بد من وصول خصوص اللبن في خمس دفعات . فإن قيل : إن اللبن باختلاطه صار في كل جزء من أجزاء المائع جزء منه ، قلنا : فكانت تثبت الحرمة بشرط البيض إذا شربه في خمس دفعات : أى والصورة أن اللبن يتأق في نفسه خمس دفعات كما علم مما مر ( قوله فإن تحقق ) فيه ما قدمته ( قوله كأن يبي من المخلوط أقل الخ ) لاختفاء أن التحقن يحصل

أقوي ما يناسب لون اللبن أو طعمه أو ريحه أخذاً مما مرّ أولك الطهارة في التغير التقديري بالأخذ فاقصدهم هنا على اللون كأنه مثال ، ولبن امرأتين اختلط بيئت أومعتهما وفي المغلوب منهما التفصيل المذكور فثبت الأمومة لغالبية اللبن وكذا المغلوبة بشرطه السابق ( ويحرم إيجار ) وهو صبّ اللبن في الحلق قهراً لحصول التغلّي به ، ومن ثم اشترط وصوله للمعدة ولو من جافقة لأمعاء ، فلو بقيه قبل وصولها بقيتاً لم يحرم ( وكلما إسماط ) بأن صبّ اللبن من الأنف حتى وصل للدماغ ( على المذهب ) لذلك والطريق الثاني فيه قولان كالخفنة ( لاحقنة في الأظهر ) لأنها لإسهال ما انقعد في الأمعاء فلم يكن فيها تغذّي ، ومثلها صبه في نحو أذن أو قبل . والثاني يحرم كما يحصل بها القطر ، وردّ بأنه منوط بما يصل إلى جوف ولو لم يكن معدة ولا دماغاً بخلافه هنا ، ولهذا لم يحرم تقطير في أذن أو جراحة إذا لم يصل إلى معدة ( وعشرته ) أي الرضاع المحرم : أي ما لا بد منه فيه فلا ينافي هذه فيها مرّ ركتا ( وضعيح حى ) حياة مستقرّة فلا أثر لوصوله لجوف من حركته حركة مذبوح وميت اتفاقاً لنزاع التغلّي ( لم يبلغ ) في ابتداء الخامسة ( سنتين ) بالآهلة ما لم يتكسر أولك شهر فيتم ثلثين من الشهر الخامس والعشرين ، فإن بلغها لم يحرم ويحسبان من تمام انفصاله لامن أمثاله ، وإن وضع وطال زمن الانفصال ، وإن نازع فيه الأذرى فلا تحريم لخبر الدارقطني والبيهقي ، لا رضاع إلا ما كان في الحولين ، وغير ( لا رضاع إلا ما في الأمعاء وكان قبل الحولين ، وغير مسلم في سلم الذي أرضعته زوجة مولاة أبي حذيفة وهو رجل ليحلّ له نظرها بإذنه

أما من حيث الحكم فلا لأن الغالب يحرم قطعاً والمغلوب في الأظهر ( قوله وفي المغلوب منهما ) انظر ما المراد بالمغلوب هنا فإن المعنى المعبر به في اختلاط اللبن بغيره من أن المراد بالغلبة ظهور أوصاف اللبن لا يأتى هنا ، وقد يقال : يفرض أحد البينين من نوع يخالف للآخر في أشد الصفات ، فإن غلبت أوصافه المقدرة على أوصاف اللبن الآخر بحيث أنها أزالها كان الآخر مغلوباً وإلا فلا أخذاً بما ذكره فيما لو اختلط اللبن بمائع موافق للبن في جميع صفاته ( قوله بشرطه السابق ) أي بشرط أن يكون الباقي أقلّ من لبنها وشرب الكل ( قوله ومثلها ) أي الخفنة ( قوله في نحو أذن ) أي حيث لم يصل منها إلى المعدة أو الدماغ كما يأتي ( قوله وردّ بأنه ) أي القطر ( قوله إذا لم يصل إلى معدة ) أي أو دماغ قياساً على المعدة ( قوله حركة مذبوح ) فيه ما قلناه ( قوله اتفاقاً ) أي من الأئمة الأربعة ، وانظر ما لثلاثة التعرض لهذه ونفى تأثيره فإن التحريم إنما يتعدى من الرضيع إلى فروعه وهي منتفية عن ذكره ، وأما أصوله وحواشيه فلا يتعدى التحريم إليهم . ثم تظهر فائدة ذلك في التعاليق كما لو قال زوجها إن كان هذا ابنى من الرضاع فأنت طالق ، أو يقال أيضاً تظهر فائدته فيما لو مات الرضيع عن زوجة رضيعه أيضاً ثم أوجر اللبن بعد الموت . فإن قلنا بتأثير الرضاع بعد الموت حرم على صاحب اللبن أن يتزوج بزوجة الرضيع لصيرورتها زوجة ابنه ( قوله فإن بلغها ) أي في ابتداء الخامسة إحدى . وبه يتضح قوله الآتى أو في أمثاله ( قوله إلا ما في الأمعاء ) أي دخل فيها ، بخلاف ما لو بقيه قبل وصوله إلى المعدة ، فالمراد بقيت الأمعاء وصوله للمعدة ( قوله وغير مسلم في سلم ) قد تشكل قضية سلم بأن الحمومية المؤجزة للنظر إنما تحصل بتمام الخامسة فهي قبلها أجنبية يحرم نظرها ومساها فكيف جاز سلم الارتضاع منها المستزعم عادة للمسنّ والنظر قبل تمام الخامسة إلا أن يكون

وإن يبيّن من المخلوط قدر اللبن فأكثر لأن الباقي بعضه من اللبن وبعضه من الخليط قطعاً فهذا البعض من الخليط بدل جزء ذهب من اللبن قطعاً بل الداهب هو الجزء الأعظم ، إذ الصورة أن اللبن مغلوب تامل ( قوله أخذاً مما مرّ أولك الطهارة ) قد يقال لم يمرّ أولك الطهارة اعتبار ما يناسب التجاسة بل الذي مرّ اعتباره إنما هو أشد

صلّى الله عليه وسلم خاص به أو منسوخ كما مال إليه ابن المنذر أو في أثنائها حرم (وخمس رضعات) أو أكالات من نحو خبز عجن به أو البعض من هذا والبعض من هذا ، فخير مسلم عن عائشة رضي الله تعالى عنها بذلك ، والقراءة الشاذة محتج بها في الأحكام كخير الواحد ، وإنما كانت الخمس مؤثرة دون ما قبلها لأن الحواس التي هي سبب الإدراك كذلك ، وقدم مفهوم خير الخمس على مفهوم خير العدد وهو غير حجة عند الأكثرين . لانا نقول : محل الخلاف فيه حيث لا قرينة على اعتباره وهنا قرينة عليه وهو ذكر نسخ العشر بالخمس وإلا لم يبق لذكرها فائدة ( وضبطهن بالعرف ) إذ لم يرد لمن ضبط لفة ولا شرعا ، ومراده بما ورد في خير : إن الرضاع ما أنبت اللحم وانتشر في العظم ، ماشأنه ذلك ، وقولهم : لو طارت قطرة إلى فيه فزلت جوفه أو أسعطه قطرة عدّ رضعة صحيح إذ لا يعد في تسمية العرف ذلك رضعة باعتبار الأكل ( فلو قطع ) الرضيع الرضاع (إعراضا) عن الثدي أو قطعه عليه المرضعة ثم عاد إليه فيها ولو فورا ( تمدّد ) الرضاع ولو لم يصل لجوفه منه إلا قطرة كل مرة ( أو ) قطعه ( للهو ) أو نحو تنفس أو ازدراد ما اجتمع منه في فاه أو قطعه المرضعة لشغل خفيف (وعاد في الحال أو تحوّل ) أو حوكلته ( من ثدي إلى ثدي ) آخر لها أو نام خفيفا ( فلا ) تمدد عملا بالعرف في كل ذلك بقي الثدي في فاه أم لا ، أما إذا تحوّل أو حوكل لثدي غيرها فيتمدد ، وأما إذا نام أو انتهى طويلا ، فإن بقي الثدي بفمه لم يتعد ولا تعدد ( ولو حلب منها دفعة وأوجره حسا أو عكسه ) أى حلب حسا وأوجره دفعة ( فرضعة ) اعتبارا بحالة الانفصال

ارتفع منها مع الاحتراز عن المس والنظر بمحضرة من تزول الخلوة بمحضوره ، أو تكون قد حلبت خمس مرات في إناء وشربها منه ، أو جوز له ولها النظر والمس إلى تمام الرضاع خصوصية لهما كما خصا بتأثير هذا الرضاع اه سم على حج .

[ فرج ] قال في العباب : ولو حكم قاض بيثوت الرضاع بعد الحولين نقض حكمه ، بخلاف ما لو حكم بتعريم بأقل من الخمس فلا نقض اه . ولعل الفرق أن عدم التحريم بعد الحولين ثبت بالنص بخلافه بما دون الخمس ( قوله أو في أثنائها حرم ) أى لأن ما وصل قبل تمام الحولين يعدّ رضعة ( قوله وخمس رضعات ) قال في الروض : ولا أثر لدون خمس رضعات إلا إن حكم به حاكم اه . قال في شرحه : فلا ينقض حكمه اه سم على حج ( قوله والقراءة الشاذة ) لم يتقدم ذكر القراءة هنا فليُنظر ، إلا أن يقال : مراده بها ما أشار إليه بقوله بذلك فإن عائشة روت : كان فيها أنزل عشر رضعات معلومات فتسخر بخمس معلومات ، لكن مثل هذا لا يسمى قراءة شاذة ( قوله أو نام خفيفا ) أى نوما خفيفا ( قوله فيتمدد ) ظاهره وإن عاد إلى الأول حالا ، ويوجه بأن تحوّل لثاني يعدّ في العرف قطعا للرضاع من الأولى ( قوله وإلا تمدد ) قال حج : ويعتبر التمدد في أكل نحو الجبن بنظير

ما يخالف الماء في صفاته سواء أناسب التجاسة أم لا بدليل تمثيلهم بلون الحبر مثلا فليراجع ( قوله لخبر مسلم عن عائشة رضي الله عنها ) : قالت : كان فيها أنزل الله في القرآن عشر رضعات معلومات يحرّم من فسخر بخمس معلومات فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيها يقرأ من القرآن اه . أى فالقراءة الدالة على الخمس قراءة شاذة كما أشار إليه الشارح كابن حجر وهو ظاهر الخبر وإن كان في كلام غيرهما كشرح الروض ما هو صريح في أن القراءة الدالة عليها منسوخة أيضا حيث احتج إلى تأويل قول عائشة فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيها يقرأ من القرآن بأن المراد يتلى حكمهن أو يقرؤهن من لم يبلغه التسخ ( قوله أو قطعه عليه المرضعة )



من الثدي في الأولى ووصوله للجوف في الثانية ( وفي قول خمس ) فيهما تنزيلا في الأولى لإلانة منزلة الثدي ونظرا في الثانية لحالة انضمامه من الثدي ، وقوله منها قيد للاختلاف ، فلو حلب من خمس في إثناء وأوجره طفل دفعة أو خمساً حسب من كل رضعة ( ولو شك هل ) رضع ( خمساً ) الأم الأصحح أو على ما مر ( أقل أو هل رضع في حولين أم بعد فلا تحريم ) لأن الأصل علمه ، ولا يفتى الورع حيث وقع الشك للكرامة حيث ذكاه هو ظاهر بما مر أنه حيث وجد خلاف يعتد به في التحريم وجعلت الكرامة ، ومعلوم أنها هنا أغفلت لأن الاحتياط هنا لنفي الرية في الأبضاع المختصة بمزيد احتياط ، ففي المحارم المختصة باحتياط أولى ( وفي ) الصورة ( الثانية قول أو وجه ) بالتحريم لأن الأصل بقاء الحولين ( و ) بالرضاع المستوفى للشروط ( تصوير المرضعة أمه ) أي الرضيع ( والذي منه ) اللبن أباه وتسرى الحمة ) من الرضيع ( إلى أولاده ) نسباً أو رضاعاً وإن سفلوا للخبر المار به يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وخرج بأولاده أصوله وحواشيه فلا تسرى الحمة منه إليهما فلم تكاح المرضعة وبناتها ولدى اللبن نكاح أم الطفل وأخته ، وإنما سرت الحمة منه إلى أصول المرضعة وذى اللبن وفروعهما وحواشيها نسباً أو رضاعاً كما سيذكره لأن لبن المرضعة كالجزء من أصولها فيسرى التحريم به إليهم مع الحواشي ، بخلافه في أصول الرضيع وحواشيه ، وقد علم أن الحمة تسرى من المرضعة وتصل إلى أصولها وفروعها وحواشيها ، ومن الرضيع إلى فروعه دون أصوله وحواشيه ، وما تقرر من رجوع ضمير أولاده إلى الرضيع أولى من جعل الشارح ذلك راجعاً لذى اللبن ، ولا يقدح في محضه ذكر المصنف له بعد ، وادعى ابن قاسم أنه سهو ( ولو كان ) لرجل خمس مستولدات ( أو ) له ( أربع نسوة وأم ولد ) ولبنهن له ( فوضع طفل من كل رضعة صبار ابنه في الأصح ) لأن لبن الكل منه ، ولا يصرن أمهات رضاع ( فيحرم ) عليه ( لأنهن موطأت أيم ) لا لأموتهن ، والثاني لا يصير ابنه لأن الأبوّة تابعة للأموّة ولم تحصل ( ولو كان بليل المستولدات بنات أو أخوات ) له أو أم وأخت وبنت وجدة وزوجة فوضع من كل رضعة ( فلا حمة ) لمن ( في الأصح ) وإلا لصار جداً لأن أم أو أخلا مع علم أمموه وهو محال بخلافه فيما مر أنه لا تلازم بين الأبوّة والأمومة لثبوت الأبوّة فقط فيها ذكره والأمومة فقط فيها إذا أرضعت خلية أو مرضع من زنا. والثاني تثبت الحمة تنزيلاً للبنات أو الأخوات منزلة الواحدة أي بمنزلة ما لو كان له بنت أو أخت

ما تقرر في اللبن أمهلاً من قولهم هنا عقب ذلك يعتبر ما نحن فيه بمرات الأكل ( قوله ولو شك ) ( المراد بالشك مطلق التردد فشمّل ما لو غلب على الظن حصول ذلك لشدة الاختلاط كالتساءل المجتمعة في بيت واحد ، وقد جرت العادة بوضع كل منهن أولاد غيرها وعلمت كل منهن الإرضاع ، لكن لم تتحقق خمساً فليتنبه له فإنه يقع كثيراً في زماننا ( قوله إلى أولاده ) أي الرضيع ( قوله أولى من جعل الشارح الخ ) أي لأن الحمة ليست خاصة بأولاد ذى اللبن ، بل كما تسرى إليهم تسرى إلى أصوله وحواشيه ( قوله راجعاً ) أي لقوله بعد أولاده فهم إخوة الرضيع وأخواته ( قوله ذكر المصنف ) أي في قوله وأما المرضعة الخ ( قوله فيها إذا أرضعت خلية ) مراده بها

أي إرضاعاً بقريته ما يأتي ( قوله حسب من كل رضعة ) أي جزماً ، ولعله ساقط من النسخ من النسخ ( قوله لأن لبن المرضعة الخ ) سكنت عن ذى اللبن ( قوله كالجزء من أصولها ) سكنت عن فروعها كفروع ذى اللبن لأن الفروع لا يفتقر فيهم الحال كما هو ظاهر ( قوله ولا يقدح في محضه ) أي رجوعه لذى اللبن ( قوله أنه سهو ) أي رجوعه لذى اللبن ( قوله وإلا لصار جدلاً الخ ) أي في مسألة المتن

أرضعت الطفل خمس رضعات ، ولو كان له أربع نسوة وأمة موطيات فأرضعن طفلة بلبن غيره لم يحرم عليه ، وما في الروضة من التحريم تقريباً على ثبوت الأبوة صوابه الأمومة وهو ضعيف ( وآباء الرضعة من نسب أو رضاع أبجداد الرضيع ) وفروعه ، فإذا كان أنثى حرم عليهم نكاحه ( وأمهاتها ) من نسب أو رضاع ( جداته ) فإذا كان ذكراً حرم عليهم نكاحه ( ولولادها من نسب أو رضاع إخوته وأخواته وأخواتها ) من نسب أو رضاع ( نسوة وعالاته وأبوهى الأبن جدته وأخوه عمه وكلها الباقي ) فأمهاته جدات الرضيع وأولاده إخوة الرضيع وإخواته ( والبن لمن نسب إليه ولد نزل به ) أى بسببه ( بنكاح ) فيه دخول أو استئصال ماء ضرم أو بملك يمين فيه ذلك أيضاً كما أفاده ماقدمه في المستولدة ( أو وطء شبهة ) لثبوت النسب بملك الرضاع تلوه ( لا زناً ) لأنه لأحرمه له ، ثم يكره له نكاح من ارتضعت من لبنه . أما حيث لا تدخلون بأن لحقه ولد بمجرد الإمكان فلا تثبت الحرمة بين الرضيع وأبى الولد على ما قاله إبن القاص ، وادعى البلقيني أنه قضية كلام الأصحاب ، لكن قال غيره : إن ظاهر كلام الجمهور مخالفة ، وهذا هو الأصح ، وخرج بقوله نزل به ما نزل قبل حملها منه ولو بعد وطئها فلا ينسب إليه ولا تثبت أبوته كما قاله جمع المتقدمون ( ولو نقاه ) أى الزوج الولد النازل به البن ( بلعان أنثى البن عنه ) لما تقرر أنه تابع للنسب ومن ثم لو استلصحت بعد لحقه الرضيع ( ولو وطئت منكوبة بشبهة أو وطئ أنثان ) امرأة ( بشبهة فولدت ) بعد وطئها ولداً ( فالبن ) النازل به ( لمن لحقه الولد ) منهما ( بقاقت ) لإمكانه منهما ( أو غيره ) كإحصار الإمكان فيه وكانتساب الولد أو فروعه بعد موته إليه بعد كماله لفقد القاطع أو غيره ، ويجب ذلك وغيره عليه حفظاً للنسب من الغيباع ، ولو انتسب بعض فروعه لواحد وبعضهم لآخر دام الإشكال في هذه الحالة ( ولا تقطع نسبة البن ) لزواج نزل بسبب حلوق زوجته منه ( عن زوج مات

من لم يسق غلاخل ، أما من سبق لها حل من غير زنا فالبن لصاحبه وإن بانت منه وطال الزمن أو لم يكن حليلاً بأن وطئ بشبهة ( قوله والرضاع تلوه ) أى تابع له ( قوله وهذا هو الأصح ) أى ثبت التحريم بينهما . وينبغي أن حله في الظاهر أما باطنا فحيث علم أنه لم يطأها ولا استلصحت منه فلا وجه للتحريم ( قوله ما نزل قبل حملها ) مفهومه أنه بعد الحمل ينسب له ولو لم تلد . ويشكل عليه ما يأتي في كلام المصنف من أنها لو نكحت بعد زوج ولادتها منه لا ينسب الولد الثاني إلا إذا ولدت منه وأنه قيل الولادة للأول . وقد يجاب بأنه فيما يأتي لما نسب البن للأول قوى جانباً فنسب إليه حتى يوجد قاطع قوى وهو الولادة وهنا لما تقدم نسبة البن إلى أحمد اكتفى بمجرد الإمكان فنسب لصاحب الحمل ، ثم رأيت في سم على صريح التصريح بالمفهوم المذكور وأطال في ذلك ولم يجب فليراجع اهـ . ثم رأيت في الخطيب أيضاً مناصه : ثلثه : قضية كلام المصنف أنه لو ثار للمرأة لبن قبل أن يصبها للزوج أو بعد الإضابة ولم تحبل بثبوت حرمة الرضاع في حقها دون الزوج ، وبه جزم القاضي حسين فيما قبل الإضابة وقال فيما بعد الإضابة وقبل الحمل الملحق بثبوتها في حقها دونه اهـ . ومثله في شرح الروض ومفهوم ما فيها أنه يحرم بعد الحمل ( قوله بعد وطئها ) أى منهما ( قوله ويجب ذلك ) أى الانتساب ( قوله ويمير عليه ) أى حيث مال طبعه لأحدهما بالبلغة وكان قد عرفهما قبل البلوغ وعند استقامة طبع على ما ذكر في باب القبط وإلا فلا يغير على الانتساب ، وليس له ذلك بمجرد التشبهى ( قوله دام الإشكال في هذه الحالة ) أى فإن

( قوله ما نزل قبل حملها ) انظر مفهومه ، وفي الروض : وإن نزل ليكره لبن وتزوجت وحملت فالبن لها لا الثاني : يبنى الزوج ما لم تلد اهـ .

أو طلق وإن طالت المدة فكل من ارتفع من لبنها قبل ولادتها صار ابناً له (أو انقطع) (البن (وعاد) ولو بعد عشر سنين لعدم حلول ما يقطع نسبه عن الأول لأن الكلام مفروض فيمن لم تتح غيره ولا وطئت بمك أو شبهة (فإن تكمت آخر) أو وطئت بطريق مما مر (وولدت منه فالبين بعد) تمام (الولادة) بأن تم انفصال الولد (له) أي لثاني (وقبلها) أو معها (للأول) إن لم يدخل وقت ظهور لبن حمل الثاني ، وكذا إن دخل وقته وزاد بسبب الحمل لأنه ليس غداء للحمل فلم يصلح قاطعاً له عن ولد الأول ، ويقال أقل مدة يحدث فيها للحامل أربعون يوماً (وفي قول) هو فيها بعد دخول وقت ذلك (الثاني) إن انقطع مدة طويلة ثم عاد لحالها للحمل بالولادة (وفي قول) هو (لها) لتعارض ترجيحهما . أما ما حدث بولد الزنا فالأوجه كما دل عليه كلامهما انقطاع نسبة البن للأول به وإحاطته على ولد الزنا ، وضعف التركيز القول بعدم الانقطاع مستدلاً بأنها إذا أرضعت لبن الزنا طفلاً صار أمّاً لولد الزنا ، وهو ظاهر وإن زعم بعضهم أن لا دليل له في ذلك لأن أخوة الأم ثبتت لولد الزنا لثبوت نسبه من الأم فكلاً الرضاع ، وإذا استحال ثبت قرابة الأب له تعين بقاء نسبة البن إلى الأول إذ لم يحدث ما يوجب قطعه عنه .

### (فصل)

في حكم الرضاع الطارئ على النكاح تحريماً وحرماً

(نحو) زوجة (صغيرة فأرضعتها) يرضاعاً محرماً من تحرّم عليه بنتها كأن أرضعتها (أمه أو أخته) أو زوجة أصله أو فرعه أو أخيه بلبنه من نسب أو رضاع (أو زوجة أخرى) له موطوءة (انفسخ نكاحه) من الصغيرة لأنها صارت محرمة عليه أبداً ، وكذا من الكبيرة في الأخيرة لأنها صارت أم زوجته ، وخرج بالموطوءة غيرها فتحرّم الرضعة فقط إن كان الإرضاع بغير لبنه كما يأتي (ولصغيرة) عليه (نصف مهرها) المسمى إن صح وإلا فنصف مهر مثلها لأنها فرقة قبل الوطء لا بسببها (وله) إن كان حراً وإلا فليس له وإن كان القنات إنما هو على

ما تواتر ولم يكن له ولد انتسب الرضيع إن شاء وقبل ذلك لا يخل له بيت أحدهما ونحوها (حج) قوله بطريق مأمور أي كالثبته (قوله وولدت) هل يشمل العلقه والمضغة أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني ، وقد يؤخذ ذلك من قول الشارح بأن تم انفصال الولد لأن كلا من العلقه والمضغة لا يسمى ولداً فليراجع ، ويفرق بين ما هنا وما في العدد من الاكتفاء بوضع المضغة بأن المداغم على براءة الرحم وهو يتحقق بوضعها فاكثري به بخلافه هنا (قوله الحامل) أي بسبب الحمل (قوله فالأوجه كما دل عليه الخ) معتمد (قوله وإحاطة على ولد الزنا) وتستمر الإحالة المذكورة إلى حدوث ولد من غير زنا ، وكما انقطعت نسبه عن الأول لانتبث لثبتي لعدم احترام ماله ، فلو رضع منه طفل ثبتت له الأمومة دون الأبوة (قوله وهو ظاهر) أي التضعيف ومع ذلك المتمد الأول .

... (فصل) في حكم الرضاع الطارئ على النكاح

(قوله نحوه) يعني له تقدير الشرط على عاده في مثله كأن يقول إذا كان نحوه الخ (قوله إن كان الإرضاع بغير لبنه) أي بلان كان بلبنه حرمت لكونها صارت بنته ، ويمكن تصوير يرضاعها بلبنه مع كونها غير موطوءة له

(فصل) في حكم الرضاع الطارئ على النكاح

الزوج (على المرضعة) المختارة إن لم يأذن لها كما قاله الماوردي ولم تكن مملوكة له أو كانت مكاتبه ( نصف مهر المثل) وإن لزما الإرضاع لصحتها لأن غرامة التلف لا تتأثر بذلك ، ولزما التصف باعتبارهما لما يجب له بما يجب عليه : أى فى الجملة ، فلا ينافى أن نصف المهر اللازم قد يزيد على نصف المسمى ، أما المكروهة فلزما ذلك لكن باعتبار كونها طريقا فيه لا بطريق الاستعراق ، إذ القرار على مكروها ، ولو حلت لبها ثم أمرت أجنبيا بسقيه لما كان طريقا والقرار عليها كما فى المتمد ، ونظر فيه الأذرى إذا كان المأمور بميزا لا يرى تحم طاعتها : أى والمجهى فى المميز أن الفرع عليه فقط وفيمن يرى تحم الطاعة أنه عليها فقط (وفى قول) له عليها ( كله ) أى مهر المثل لأنه قيمة البضع الذى فوته ، وعلى الأول فارتقت شهود طلاق رجسا فزعموا أن الكلى بأنهم أحالوا بينه وبين حقه الباقى بزعمه فكانوا كفاصب حال بين المال وحقه . وأما الفرقة هنا فحقيقية بمنزلة التلف فلم تغرم المرضعة سوى ما ألفتت وهو ماغرمه فقط ، ولو نكح عبد أمة صغيرة بغير نكاحها فإرضاعها أمه مثلا فلها المنة فى كسبه ، ولا يطالب سيده المرضعة إلا بنصف مهر المثل وإنما صوروا ذلك بالأمة لأنه غير متصور فى الحررة لانتهاء الكفائة (ولو) دبت صغيرة و (رضعت) رضاعا عزميا (من) كبيرة (تأمة) أو مستفيضة سائكة كما فى الروضة وجعله كالأصحاب التمكن من الإرضاع لإرضاعا وإنما هو بالنسبة للتحريم لا الفرع ، وإنما عد سكوت المحرم على الحلق كفعله لأن الشرع فى بده أمانة يلزمه دفع متلفاته ، ولا كذلك هنا (فلا غرم) عليها لأنها لم تصنع شيئا (ولا مهر للمرضعة) لأن الانفصاح بفعلها وهو سقط له قبل النكاح ، وله فى مالها مهر مثل الكبيرة المنفصحة نكاحها أو نصفه لأنها ألفتت عليه بضمها وضمان الإلتلاف لا يتوقف على تميز ، ولو حلت الريح اللبن من الكبيرة إلى جوف الصغيرة لم يرجع على واحدة منهما لعدم صنعتهما ، ولو دبت الصغيرة فارتفعت من أم الزوج أربعا ثم

بأن استدخلت حامه المحرم فإن الولد المتخذ منه يلحقه ويصير اللبن له ( قوله إن لم يأذن لها ) أى غلو اختلغا فيه صدق لأن الأصل عدم الإذن ( قوله أو كانت مكاتبه ) أى له ( قوله نصف مهر مثل ) أى وإن وجب للصغيرة عليه نصف المسمى ( قوله لا تتأثر بذلك ) أى بالزوم ( قوله كما فى المتمد ) أى للبندنجى ( قوله ولا كذلك هنا ) أى ولو كانت مستأجرة للإرضاع ، إذ غايته أن يرتب عليه عدم إرضاع الطفل ، وهو يفوت الأجرة وليس الإرضاع واجبا عليها عينا على أن مباشرة الصغيرة ليس متعينا لإرضاع من استوجبت لإرضاعه ، ولا يشكل هذا بما مر من أنه لو لزما الإرضاع غرمت لما مر من أن ضمان المتلفات لا يتأثر بالوجوب على المتلف لأنه إنما جعل مناط الفرق كون الشرع فى بده أمانة ولا كذلك اللبن ( قوله وله فى مالها ) أى الصغيرة ، فإن لم يكن لها مال بقى فى ذمتها ( قوله مهر مثل الكبيرة ) أى حيث كانت زوجة ، وخرج به مال الوارثت من أمه أو أخته أو نحوها فلا شيء فيه لكيفية كما هو ظاهر ( قوله فارتفعت من أم الزوج ) أى مثلا ، والنصاط كما مر أن العبرة

( قوله أو كانت مكاتبه ) مطوف على قوله ولم تكن مملوكة له : أى أو كانت مملوكة له لكنها مكاتبه : أى له ، وفى نسخة مكاتبته بالإضافة لصغيره ( قوله وبين حقه الباقى بزعمه ) خلا قال بزعمهم إذ هو أقوى فى الفرق كما لا يخفى ( قوله لانتهاء الكفائة ) ليس هذا التلليل فى شرح الروض المأخوذة منه هذا الفرع مع إمكان تصوير المسألة بكون الزوج حوا فتوجد الكفائة : فالظاهر أن الداعى لهذا التصوير إنما هو عدم تصوير التفويض فى الحررة الصغيرة لانتهاء الكفائة فإملا ( قوله بالنسبة للتحريم ) فيه أن التحريم لا يتوقف على التمكن ( قوله إلى جوف الصغيرة ) الظاهر أنه عرج بجرورها مالو حلت الريح إلى فها فابتلعه لوجود الصنع منها فليراجع .

أرضعها أم الزوج الخامسة أو عكسه اختص التفرغ بالخامسة (ولو كان تحته) زوجتان (كبيرة وصغيرة فأرضعت أم الكبيرة الصغيرة انفسخت الصغيرة) لأنها صارت أخت الكبيرة (وكذا الكبيرة في الأظهر) لذلك فألبه ماله أرضعها ما. والثاني يختص الانقاسخ بالصغيرة لأن الجمع حصل يلزمها فألبه ماله نكح أختها على أخت، وقرق الأول بأن هذه لم تجتمع مع الأولى أصلا لوقوع عقدها فاسدا من أصله فلم يؤثر في بطلان الأولى، بخلاف الكبيرة هنا لأنها اجتمعت مع الصغيرة فبطلت لعدم الرجوع (وله نكاح من شاء منهما) من غير جمع لئليهما أختان (وحكم مهر الصغيرة) عليه (وتفريجه) أي الزوج (المرضعة ماسبق) أول الفصل (وكذا الكبيرة إن لم تكن موطوءة) حكمها ماسبق في الصغيرة فلها عليه نصف المسمى الصحيح وإلا فنصف مهر المثل وله على أمها المرضعة نصف مهر المثل (فإن كانت موطوءة فله على الأم (المرضعة) وبشرطها المارة (مهر مثل في الأظهر) كما لزمه لئليها جميع المسمى إن صح وإلا فجميع مهر المثل. والثاني لا غرم عليها لأن البضع بعد الدخول لا يتقوم على الزوج، ويرده ما يأتى أنهم لو شهدوا بطلاق بعد موطوءة ثم رجعوا غرموا مهر المثل. أما لو كانت الكبيرة الموطوءة هي المفلسة لنكاحها يلزمها مهرها لئلا يخلو نكاحها مع الوطء عن مهر، وهو من خصائص نبينا صلى الله عليه وسلم (ولو أرضعت بنت الكبيرة الصغيرة حرمت الكبيرة أبدا) لأنها جدة زوجها (وكذا الصغيرة) فحرم أبدا (إن كانت الكبيرة موطوءة) لأنها ربييته، بخلاف ماله لم تكن موطوءة لأن بنت الزوجة لا تحرم إلا بالدخول (ولو كان تحته صغيرة فطلقها فأرضعها امرأة صارت أم امرأته) فحرم عليه أبدا لحاقا للطارئ بالتقارن كما هو شأن التحريم المؤبد (ولو نكحت مطلقته صغيرا وأرضعت لبنه حرمت على المطلق والصغير أبدا) لأنها زوجة ابن المطلق وأم للصغير وزوجة أبيه (ولو زوج أم ولده عبده الصغيرة بناء على المرجوح أنه يزوجه إجبارا أو حكم به حاكم يراه فأرضعت لبن السيد حرمت عليه) لأنها أمه موطوءة أبيه (وعلى السيد) لأنها زوجة ابنه، وخرج لبنه لبن غيره، فإن انتكاح وإن انفسخ لكونها أمه لا يحرم على السيد انتفاء سبب التحريم عليه المذكور (ولو أرضعت موطوءة الأمة) زوجة (صغيرة تحته بلبنه أو لبن غيره) من زوج أو شبهة (حرمتا) أي الموطوءة والصغيرة (عليه) أبدا لأن الأمة أم وزوجته والصغيرة بنته إن أرضعت لبنه وإلا لبنت

من تحرم بنتها عليه (قوله اختص التفرغ بالخامسة) أي بالرضعة الخامسة، فالغرم على الكبيرة في الأولى والصغيرة في الثانية (قوله لذلك) أي لأنها صارت أخت الصغيرة (قوله وله نكاح من شاء منهما) أي بقصد جديد كما هو ظاهر وتعود له بالثالث إن لم يكن سبق منه طلاق أو بما بقي منها إن سن ذلك لأن الانقاسخ لا ينقص العدد (قوله بشرطها المارة) أي في قوله المختارة. إن لم يأذن لها كما قاله الماوردي ولم تكن مملوكة له أو مكاتبه له (قوله لم يرجع عليها بمهرها) أي مهر نفسها (قوله لئلا يخلو النكح) لا يخلو أنه لا يلزم إذا نقص مهر المثل عن المسمى على أنه قد يقال لخلو الطارئ لعارض لا ينافي الخصوصية اه سم على حج. أقول ويؤيده أنه سمى لها مهرًا ثم أبرأته منه صح مع خلو النكاح حيثئذ من المهر (قوله فطلقها) أي ولو بالتنا (قوله فأرضعها امرأة) أي أجنبية (قوله فتحرم عليه) أي الكبيرة. وأما الصغيرة فهي باقية على حلها إن لم تكن الكبيرة موطوءة المطلق (قوله لحاقا للطارئ) أي فلا يشترط كون الإرضاع في حالة الزوجية بل يكفي لوجوده كونه يصلق على المرضعة اسم الزوجة ولو فيها مضى (قوله ولو نكحت مطلقته) أي ولو بعد مدة طويلة (قوله بلبنه) خرج به ماله أرضعت لبن غيره فلا تحرم على المطلق لأنه لا يصير بذلك أم للصغير ولكنها تحرم على الصغير لكونها صارت أمه (قوله حرمت عليه) أي على العبد (قوله موطوءة الأمة) أي بملاك أو نكاح، ثم إن كان بملاك فلا شيء له عليها لأن

موطوءه (ولو كان تحت صغيرة وكبيرة فأرضعها) أى الكبيرة الصغيرة (انفسختا) لأنها بنتها فامتنع مجعهما ، وتقدمت هذه أول الفصل لبيان الغرم ، وسيفت هنا لبيان التحريم (وحرمت الكبيرة أبدا) لأنها أم زوجته (وكذا الصغيرة إن كان الإرضاع بلبنة) لأنها بنته (وإلا) بأن كان بلبن غيره (فريبية) فلا تحرم إلا إن دخل بالكبيرة (ولو كان تحت كبيرة وثلاث صغار فأرضعتن حرم) عليه (أبدا) لأنها أم زوجاته (وكذا الصغائر إن أرضعتن بلبنة أو لبن غيره) مما أومرتا (وهى) فى الإرضاع بلبن غيره (موطوءة) لأنها بنته أو بنات موطوءه (وإلا) بأن لم تكن موطوءة واللبن لغيره (فإن أرضعتن مما) ويتصور (يلجأ من) الرضعة (الخامسة) فى وقت واحد أو بأن وضعت ثدييها فى التثتين وأوجرت الثالثة من لبنها المخلوب (انفسخت) لاجتماعهن مع أمهن ولصيرورتين أعوات (ولا يجر من مؤبدا) حيث لم يطل أمهن فيحل له نكاح كل من غير جمع فى نكاح (أو) أرضعتن (مرتبا لم يجرن) كما ذكر (وتنفسخ الأولى) بإرضاعها لاجتماعها مع الأم فى النكاح ، ولا تنفسخ الثانية بمجرد إرضاعها إذ لا موجب له (والثالثة) بإرضاعها لاجتماعها مع أمها الثانية فى النكاح (وتنفسخ الثانية بإرضاعها الثالثة) لصيرورتها أختين مما فادىها ما إذا أرضعتها معا (وفى قول لا ينفسخ) أى نكاح الثانية بل يختص الانفساخ بنكاح الثالثة لأن الجمع ثم بإرضاعها فاختص الفساد بها كما لو نكح أختا على أخت تبطل الثانية فقط ، ويرده ما مر من الفرق ، ولو أرضعت ثنتين مع ما فى الثالثة انفسخ من علهاها لوقوع إرضاعها بعد اندفاع نكاح أمها وأختها أو واحدة ثم ثنتين مع انفسخ نكاح الكل لاجتماع الأم ، والبنت وصيرورة الأخريين أختين مع (ويجوز القولان) فيمن تحتها صغيرتان أرضعتها أمجنية ، ولو بعد طلاقهما الرجسى (مرتبا ينفسختان) وهو الأظهر لما مر ويجوز أن مؤبدا (أم الثانية) فقط ، فإن أرضعتها معا انفسختا قطعا لأنها صارتا أختين معا ، والرضعة تحرم مؤبدا قطعا لأنها أم زوجته .

### (فصل فى الإقرار والشهادة بالرضاع والاختلاف فيه)

إذا (قال) رجل (هند) بالعرف وتركه (بنتى أو أختى برضاع أو قالت) امرأة (هو أختى) أو ابنتى من رضاع وأمك ذلك حسا أو شرعا كما علم من كلامه آخر الإقرار (حرم تناكحهما) أبدا مؤاخلة المقر بإقراره

السيد لا يجب له على عبده شيء ، وإن كان بنكاح فينبى تعلق ما يجب للصغيرة عليه برقبته لأنه بدل المثلث ، وهو إنما يتعلق بالربة (قوله وهى) أى والحال ، وقوله موطوءة : أى للزوج - وقوله واللبن : أى والحال (قوله فى التثتين) أى فى ثم التثتين (قوله كما ذكر) أى مؤبدا (قوله بمجرد إرضاعها) أى إرضاع الكبيرة للثانية (قوله ويرده ما مر) أى فى قوله وفرق الأول بأن هذه لا تجتمع مع الأولى أصلا (قوله انفسخ من علهاها) أى الثالثة (قوله ولو بعد طلاقها الرجسى) ويتصور بأن دخل منية فى فرجها ، وهذا يقتضى أنه لا يشترط فى وجوب العدة على الصغيرة أن تكون مهيئة للوطء حال الطلاق ، وهو ما اقتضاه كلام الشارح فى أول المدد كما مر بيانه ، وتقدم من شيئا الزبائى أنه لا بد أن تكون الصغيرة مهيئة للوطء قابلة له .

### (فصل فى الإقرار والشهادة بالرضاع)

(قوله والشهادة بالرضاع) قلتم على الاختلاف مع أنها مؤثرة فى كلام المصنف لأنه انحصر إذ لو أعرها لاحتاج إلى ذكر بعضها كان يقول والشهادة به (قوله وأمك ذلك حسا) أى بأن ينبى من الاجتماع بها أو بمن

### (فصل فى الإقرار والشهادة بالرضاع)

ظاهراً وباطناً إن صلته الآخر وإلا فظاهراً فقط ، ولو رجع المقر لم يقبل رجوعه ، وشمل كلامه ما لو لم يذكر الشروط كالشاهد بالإقرار به لأن المقر يحاط لنفسه فلا يقر إلا عن تحقيق سواء التقيمو غيره في أوجه الوجهين ، ويتجه عدم ثبوت الحرمة على غير المقر من نحو أصوله وفروعه ما لم يصلقه أشعلاً ما مر أول محرمات النكاح فيمن استلحق زوجة ابنه بل أولى وحديثاً يأتي هنا ما مر ثم أنه لو طلق بعد الإقرار أو أخذ به مطلقاً فلا تلحق له بعد ، والأوجه عدم ثبوت الحرمة بذلك (ولو قال زوجان) أي باعتبار صورة الحال (بيننا رضاع محرم فرق بينهما) عملاً بقولها وإن قضت العادة بمجهلها بشرط الرضاع المحرم كما شمله إطلاقهم ، لأنه قد يستند في قوله ذلك إلى عارف اعتبره به (وسقط المسمى) لتبين فساد النكاح (ووجب مهر مثل إن وطئها) للشبهة ، ومن ثم لو مكنته حالة خطارة لم يجب لها شيء لأنها بنتي (وإن ادعى) الزوج (رضاعاً) محرماً (فأنكرت) الزوجة (انفسخ) بإقراره (ولها المسمى) إن صح النكاح وإلا فهو الخلل (إن وطئ) (وإلا) بأن لم يطأ (فنصفه) لأن القرعة منه ولا يقبل قوله

محرم عليه بسبب إدضاعها مانع حسي ، أو شرعاً بأن أمكن الاجتماع لكن كان المقر في من لا يمكن فيه الارتضاع المحرم (قوله لم يقبل رجوعه) ظاهره وإن ذكر لرجوعه وجهاً محتملاً ، ومعلوم أن عدم قبوله في ظاهر الحال ، أما باطناً فالمندار على علمه (قوله فلا يقر إلا عن تحقيق) لعل المراد بالتحقيق هنا ما يشمل الظن لما يأتي من قوله وإن قضت العادة بمجهلها الخ (قوله ويتجه عدم ثبوت الحرمة على غير المقر) أي حيث كان المقر برضاعها في نكاح الأصل أو الفرع كأن أقر ببنتية زوجة أبيه من الرضاع ، فإن لم تكن كذلك كأن قال فلانة بنتي من الرضاع وليست زوجة أصله ولا فرعه فليس لواحد منهما نكاحها بعده كما يؤخذ من قوله وحديثاً يأتي هنا ما مر الخ (وهو واضح لما يأتي من أن الرضاع لا يثبت بشهادة رجل واحد ، وغاية قوله هند بنتي أنه بمنزلة الشهادة في حق غيره بثبوت الحرمة وهي لا تثبت بواحد ، ويفرق بين هذا وما لو استلحق أبوه مجهولة النسب ولم يصلقه حيث قلنا ثم بعدم الانفساخ ، وأنه لو طلقها امتنع عليه نكاحها بأن نسبها باستلحاق أبيه لها ثبت ، وكان قياسه وجوب القرعة بينهما بمجرد ذلك) لكننا منعه لصحة النكاح قبل الاستلحاق ظاهراً والشك في مسقطه بعد ، فإذا طلقها امتنع نكاحها للشك في حلها حيث قلنا ، بل الحكم بعدم الخل حيث قلنا بثبوت النسب وأن الرضاع هنا لم يثبت فلا فرق هنا بين حال الزوجية وعلمها (قوله ثم أنه لو طلق) أي نحو أحد أصوله وفروعه (قوله فلا تلحق له بعد) وقد يفرق بأنه إذا استلحق زوجة ابنه ثبت نسبها منه حقيقة حتى إنها ترثه ولا كذلك هنا فلا يلزم من منتهى ثم مثله هنا (قوله بذلك) أي الإقرار بالرضاع ومع ذلك لا تنقض للشك (قوله ولو قال زوجان) خرج به إقرار أي الزوج أو أم أحدهما بذلك فلا عبرة به (قوله رضاع محرم) وكلنا مع إسقاط محرم على ما قال حج أنه الذي يتجه من خلاف للمتأخرين : أي لأن الرضاع إذا أطلق انصرف المحرم (قوله وإن قضت العادة بمجهلها) ومنه ما لو قرب عهد المقر بالإسلام لليلة المذكورة (قوله حالة خطارة) أي وكانت بالغة وإن لم تكن رشيدة (قوله ولها المسمى إن صح النكاح)

(قوله كالشاهد بالإقرار) أي بخلاف الشاهد بنفس الرضاع كما يأتي (قوله أنه لو طلق) أي أصل المقر أو فرعه : أي فالصورة أنها في عصمة الأصل أو الفرع ، وقوله مطلقاً : أي سواء صلق أم لا (قوله والأوجه عدم ثبوت الحرمة بذلك) أي بالإقرار بالرضاع : أي فلا يجوز له نحو نظرها والخلوة بها ، وما أحله الشيخ من هذا مما أطال به في حاشيته ليس في حله كما يعلم بتأمله إذ الحرمة غير المحرمة (قوله لأنه) أي القائل

عليها فيه ، ثم له تحليفها قبل وطء وكذا بعده إن زاد المسمى على مهر المثل ، فإن نكحت حلف ولزمه مهر المثل بعد الوطء ولا شيء عليه قبله . هذا إن لم تكن مفوضة وشيلة ، أما هي فلا شيء لها سوى المنعة كما حكى عن نص الأمم ( وإن ادعت ) أي الزوجة الرضاع المحرم ( فأنكر ) أي الزوج ( صدق يمينه إن زوجت ) منه ( برضاها ) بأن عيته في إختياصه لإقرارها بجلها له فلم يقبل منها تقيضه ، وتستمر الزوجة ظاهرا بعد حلف الزوج على نفي الرضاع ، وعليها منع نفسها منه ما أمكن إن كانت صادقة ، وتستحق عليه النفقة تجب في مقابلة ذلك ، ويؤخذ منه صحة ما أفق به الوالد ابن أبي الدلم لأنها محبوسة عنده وهو مستمتع بها والنفقة تجب في مقابلة ذلك ، ويؤخذ منه صحة ما أفق به الوالد رحمه الله تعالى فيمن طلب زوجته قبل طاعته فامتنعت من النكاح معه ثم إنه استمر يستمتع بها في المحل الذي امتنعت فيمن استحقاق نفقتها كما سيأتي ( وإلا ) بأن لم تزج برضاها بل إجبارا أو أذنت من غير تعيين زوج ( فالأصح تصديقها يمينها ما لم تمكن من وطئها بخاترة لاحتمال ما تدعيه ولم يسبق منها منافيه فأشبهه ما ذكرته قبل النكاح ، والأقرب أن تمكنها في نحو ظلمة مانعة من العلم به كلا تمكن . والثاني يصدق الزوج يمينه لاستدامة النكاح الجارى على الصنعة ظاهرا ( ولها مهر مثل إن وطئ ) ولم تكن عالة بخاترة حيث لا للمسمى لإقرارها بنى استحقاتها ثم إن كانت قبضته لم يسردها له أو عداها لها والورع تطليق مدعيته لتحل لغيره بقينا بفرض كلبها ودعواها المصاهرة فكانت زوجة أبيك مثلا كدعوى الرضاع ، ولو أفترت أمة بأخوة الرضاع بينها وبين سيدها لم يقبل على سيدها في أوجه الوجهين ولو قبل النكاح كما قاله الأذرى وأفق به الوالد رحمه الله تعالى خلافا لابن المقرئ وصاحب الأنوار ( وإلا فلا شيء ) لها عملا بقولها فيا لاستحقاقه ( ويحلف منكر رضاع ) منها ( على نفي علمه ) به لأنه بنى فعل الغير وفعله في الارتضاع لغو لغيره ، ثم الجين المردودة تكون على البت لأنها مشبهة خلافا للفقهاء ( و ) يحلف ( مدعيه على ب ) لأنه يثبت فعل الغير خلافا للفقهاء أيضا ، وقول الشارح رجلا كان أو امرأة مصورة في الرجل بما لو ادعى على غائب رضاعا عمرا بينه وبين زوجته فلا تة وأقام بينة وحلف معها يمين الاستظهار فتكون منه

---

أسقط حجج لفظ النكاح وهو الصواب إذ لا يلزم من صحة النكاح صحة المسمى كما لو عقد بغيره ، فإن النكاح صحيح ويجب مهر المثل لفساد المسمى ( قوله هذا إن لم تكن الخ ) الظاهر أن الإشارة إلى قول المصنف وإلا فنصفه ( قوله وعليها منع نفسها ) أي وإن أدى ذلك إلى قتله ( قوله ما لم تمكن من وطئها ) أي بعد بلوغها ولو سفية كما هو ظاهر ( قوله كدعوى الرضاع ) أي فيصدق في إنكاره ( قوله وقول الشارح رجلا كان ) أي الحالف ( قوله بما لو ادعى ) أي الولي مثلا ( قوله وبين زوجته ) أي الغائب ( قوله وحلف معها ) أي البينة ، وقوله على

---

( قوله هذا إن لم تكن مفوضة وشيلة الخ ) هو قيد لقول المتن وإلا فنصفه ، لكن كان عليه أن يعبر بقوله فإن كانت مفوضة وشيلة فلا شيء لها الخ ليكون مفهوم المتن لأنه مفروض فيها إذا كان مسمى ، ويجوز أن يكون قد لاحظ ما أدخله في خلال المتن من قوله وإلا فهو المثل ومع ذلك ففيه ما فيه فتأمل ( قوله أما هي فلا شيء لها ) أي وأما المفوضة غير الرشيدة بأن فوض لها ولها فلها المهر بعد الوطء ونصفه قبله لأنه ليس لولها أن يفوض لها ، كذا نقله الأذرى عن الشافعي أيضا ، ولعله ضعيف كما يعلم مما مر أوائل النكاح ( قوله والورع إلى آخر المسائل ) كان الأولى تأخيرها عن قول المصنف وإلا فلا شيء ( قوله عملا بقولها فيا لاستحقاقه ) علل في التحفة بقوله لتبين فساده ( قوله مصورة في الرجل الخ ) أي وإلا فقد مر أن الزوج إن ادعى انقضاء النكاح بلا يمين ( قوله وحلف معها يمين الاستظهار ) إن كانت الصورة أنه ادعى حصة فالمدعى حصة لا يحلف كما صرح به الزياى ،



على البت ، وقوله ولو نكل المنكر أو المدعى عن الإيمين اللغ مصور بما لو ادعت زوجة بالإجبار لم يسبق منها مناف رضاعا محرما فهي مدعية وقيل قولها ، فلو نكلت ورددت الإيمين على الزوج حلف على البت ولا يعارضه قولهم يحلف منكره على نفي العلم إذ علمه في الإيمين الأصلية كما مر ، ولو ادعت الرضاع فشك الزوج فلم يقع في نفسه صديقا ولا كذبها حلف كما جزم به في الأنوار ، وما في الروضة من أنه لا يحلف بناء على أنه يحلف على البت وجه ضعيف ( وثبت ) الرضاع ( بشهادة رجلين ) وإن تعدد النظر لثبوتها لغیر الشهادة وتكرر منها لأنه صغيرة لا يضره إدمانها حيث غلبت طاعته معاصيه ( أو رجل وامرأتين وأربع نسوة ) لاطلاعهن عليه غالبا كالولادة ، ومن ثم لو كان الزواج في الشرب من ظرف لم يقبل لأن الرجال يطلعون عليه ، ثم يقبلن في أن ما في الظرف لبن فلاتة لأن الرجال لا يطلعون على الحلب غالبا ( والإقرار به شرطه ) أي شرط ثبوته ( رجلا ) لاطلاع الرجال عليه غالبا ، ولا يشترط فيه تفصيل المقر ولو عاميا لأن المقر يحتاج لنفسه فلا يقر إلا عن تحقيق ، وبه فارق ما يأتي في الشاهد ، وذكر المصنف المسئلة هنا تنميا لما يثبت به الرضاع فلا يثاق ذكرها في الشهادات مع أنه محلها ( وتقبل شهادة المرضعة ) مع غيرها ( إن لم تطلب أجرة ) عليه وإلا لم تقبل لانهما حيثل ( ولا ذكرت فعلها ) بأن قالت بينهما رضاع محرّم وذكرت شروطه ( وكذا ) تقبل ( إن ذكرته فقالت أرضعته ) أو أرضعها وذكرت شروطه ( في الأصح ) لانقضاء الهمة مع كون فعلها غير مقصود بالإثبات إذ العبرة بوصول اللبن لحوفه ، ولا نظر إلى إثبات الحمرة لأنه غرض نفيه لا يقصد كما تقبل الشهادة بعنى أو طلاق وإن استفاد بها الشاهد حل المنكوحة بخلاف شهادة المرأة بولادتها لظهور التهمة بجرها لنفسها حتى الثقة والإرث وسقوط القود . وأثنائي لا تقبل لذكرها فعل نفسها قياسا على شهادتها بولادتها ورد بما مر ( والأصح أنه لا يكتفى ) قول الشاهد بالرضاع ( بينهما رضاع محرّم بل يجب ذكر وقت وعدد ) كخمس رضعات متفرقات في الحياة بعد التسع وقبل الحولين لاختلاف العلماء

البت . قال شيخنا الزبائدي بعد مثل ما ذكر : وفي هذا الجواب نظر لأن المدعى حصة لا تطلب منه يمين الاستظهار ( قوله وقوله ) أي الشارح أيضا ( قوله كما مر ) أي في قوله نعم الإيمين المردودة ( قوله حلف ) أي على البت أخذنا من قوله وما في الروضة اللغ ، لكن يتأمل وجه ما اقتضاه كلام الروضة من أنه لا يقبل منه الحلف على نفي العلم مع أنه حلف على نفي فعل الغير ، وقياسه أن يحلف على نفي العلم ، وقد يقال قوله بناء على أنه يحلف على البت لا يلازم منه أن يكون هو الراجح عنده بل يكون إشارة إلى أنه إذا حلف منكر الرضاع هل يحلف على نفي العلم أو على البت فإن قلنا يحلف على نفي العلم حلف كلكل إذا شك في أن بينهما رضاعا أم لا ، وإن قلنا يحلف منكر الرضاع على البت فقيل لا شك وجهان : أحدهما يحلف كلكل إن حلف ، والآخر لا يحلف لأنه لا يسوغ له الحلف على البت مع عدم وجود سبب يبنى عليه ( قوله بشهادة رجلين ) أي ولو مع وجود النساء فلا يشترط لقبول شهادتهم فقد النساء كما لا يشترط لقبول الرجل والمرأتين من قبلون فيه فقد الثاني من الرجلين ( قوله ولو عاميا ) أي أو قريب عهد بالإسلام ( قوله وإن لم تطلب أجرة ) أي بأن لم يسبق منها طلب أصلا أو سبق طلبها وأنجنها ولو تبرعا من المعطى ( قوله بولادتها ) أي بولادة نفسها ( قوله بعد التسع ) أي السابقة فالق هي التقريبية قال فيه للمهد

بل في سماع دعوى الحسبة هنا وثقة ظاهرة لأن شرطها الحاجة ، وما دام الزوج غائبا لاحاجة ، وإن كان وكلا من المرأة فالوكيل لا يحلف أيضا ، وكذا إن كان وليا خلفا لما وقع في حاشية الشيخ فانظر ماصورة المسئلة ( قوله ولو نكل المنكر أو المدعى عن الإيمين ) تمتته ورددت على الآخر حلف على البت ( قوله فلا يثاق ذكرها في الشهادات )

في ذلك (ووصول اللبن جوله) في كل رضة كما يشترط ذكر الإبلان في شهادة الزنا . والثاني لا لأنه لا يشاهد ،  
نم إن كان الشاهد قريبا يوثق بمعرفته وقهه موافقا لقاضي المقلد في شروط التحريم وحقيقة الرضة اكتفى منه  
بالإطلاق على ما يأتي بما فيه في الشهادات ( ويعرف ذلك ) أي وصوله للجوف وإن لم يشاهد ( بمشاهدة حلب )  
بفتح لامه كما بخطه وهو اللبن المحلوب أو بسكونها كما قاله غيره ، ودعوى أنه المتجه محل نظر لعدم المراد من  
قوله عقبه وإيجار وأزداد أو قرآن كالتقام ثدي ومصه وحركة حلقه بتجرح وأزداد ( بعد علمه أنها لبون ) أي  
أن في ثديها حالة الإرضاع أو قبيله لبنا ، لأن مشاهدة هذه قد تقيد اليقين أو الظن القوي ، ولا يذكرها في  
الشهادة بل يجرم بها اعتيادا عليها ، أما إذا لم يعلم أنها ذات لبن فيحتل فلا محل له الشهادة لأن الأصل عدم اللبن ،  
ولو شهد الشاهد بالرضاع ومات قبل تفصيل شهادته توقف القاضي وجوبا في أوجه الوجهين وقال الشيخ إنه  
الأقرب . ويسن إعطاء المرضعة شيئا عند الفصال الأولى عند أوانه ، فإن كانت مملوكة استحب الرضيع بعد  
كأله إعتاقها لعبوريتها أم لا ولن يجرى ولد والده إلا بإعتاقه كما ورد به الخبر .

( قوله موافقا للقاضي المقلد ) أي بخلاف التجهيد ( قوله على ما يأتي ) أي والراجع منه عدم الاكتفاء فيقال هنا بمثله ،  
وفي سم على حج ما يفيد حيث قال : وفي شرح م رمظه ، وفيه نظر ، وعبارة شيخنا الزياي وحسن الاكتفاء في  
الشهادة بالرضاع بإطلاق الفقيه الموثوق بمعرفته الموافق لمذهب القاضي بخلاف المخالف له ، نم إن اختلف  
الرجوع في الواقعة في المذهب وجب التفصيل في الموافق والمخالف ذكره الأذرى ولم يذكر ما ذكره الشارح في  
قوله على ما يأتي بما فيه في الشهادات وظاهره اعتياد الاكتفاء بالإطلاق ( قوله أو بسكونها ) ظاهره أن المراد به مع  
السكون اللبن أيضا ، لكن في المختار أن اللبن يطلق عليه الحلب بالفتح ولم يذكر فيه السكون وأنه مصدر بالفتح  
والسكون ( قوله أو قبيله لبنا ) أي لأن الأصل استمراره ( قوله ولا يذكرها ) أي الحلب وما بعده ( قوله ويسن  
إعطاء المرضعة ) أي ولو أم ( قوله عند الفصال ) أي قطعه ( قوله ولن يجرى ) أي وقد قال :

حق العبارة : فلا يتكرر مع ملق الشهادات ( قوله وهو اللبن المحلوب ) أي المراد به هنا ذلك والإلا فهو  
بالفتح المصدر أيضا كالسكون لكن منع من إرادته ما سيأتي في قوله لعدم المراد الخ ( قوله أو بسكونها ) يعنى  
مصدرا كما هو ظاهر ، إذ هو بالسكون ليس إلا المصدر كما صرح به أئمة اللغة .

## كتاب النفقات

وما يذكر معها

وأشهر إلى هنا لوجوبها في النكاح وبعده وجعت لتعدد أسبابها الآتية النكاح والقرابة والملك ، وأورد عليها أسباب أخرى ، ولا ترد لأن بعضها خاص وبعضها ضعيف من الإتفاق وهو الإخراج ، ولا يستعمل إلا في الأخير كما مر . والأصل فيها الكتاب والسنة والإجماع ، وبدأ بنفقة الزوجة لأنها أقوى لكونها في مقابلة التمكين من التمتع ولا تسقط بمضي الزمان فقال ( على موسر ) حرّ كليه ( لزوجته ) ولو أمة كافرة ومريضة ( كل يوم ) بيلته المتخففة عنه كما صرح به الرافعي في الفسخ بالإحصار ، والمراد بذلك من طلوع فجره ، ولا ينافيه ما يأتي عن الأسنوي فيها لو حصل التمكين عند الغروب لأن المراد منه كما هو ظاهر أنه يجب لها قسط ما بقي من غروب تلك الليلة إلى الفجر دون ماضى من الفجر إلى الغروب ثم تستقر بعد ذلك من الفجر دائما ، وما يأتي عن البلغيني أنه لا يجب القسط مطلقا مردود وإن كان في كلام الزركشي ما قد يوافقه ( مدّا طعام و ) على ( معسر ) ومنه كسوب وإن قدر من كسبه على مال واسع ومكاتب وإن أسر لضعف ملكه وبعضه لنقصه ، وإنما جعلوه مسرا في الكفارة بالنسبة لوجوب الإطعام لأن مبناهما على التخليط : أى ولأن النظر للإحصار فيها يسقطها من أصلها ولا

## كتاب النفقات

( قوله وما يذكر معها ) كالفسخ بالإحصار الآتي ( قوله وبعده ) كأن طلقت وهى حامل أو كان الطلاق رجعيا ( قوله كما مر ) أى في باب الحجر ( قوله حرّ كليه ) مبتدأ وخبر ويجوز جرّ حرّ نعتا لموسر ( قوله ومنه ) أي المعسر ( قوله على مال واسع ) أى وهو معسر في الوقت الذى لا مال بيده فيه وإن كان لو اكتسب حصل مالا كثيرا وموسر حيث اكتسب وصار بيده مال وقت طلوع الفجر ، وفي سم مانصه : قوله ومنه كسوب : أى قادر على المال بالكسب ، فإن حصل مالا منه نظريه باعتبار ما يأتي في قوله ومسكين الزكاة معسر بلغ ياله قد يكون معسرا وقد يكون غيره ( قوله وإنما جعلوه ) أى المبيض ( قوله لأن مبناهما ) أى الكفارة ( قوله يسقطها )

## كتاب النفقات

( قوله أسباب أخرى ) كالحلوى والأصحية المتلوزين والعيد الموقوف ( قوله لأن بعضها خاص ) انظر ماضى المخصوص ( قوله وبعضها ضعيف ) أى كالعبد الموقوف ( قوله يسقطها من أصلها ) أى من حيث المال ويرجع إلى الصوم فهو في كفارة العيّن ، وما في حاشية الشيخ من أنه في كفارة نحو الظهار يقال عليه إن الإحصار فيها لا يسقط الإطعام الذى هو آخر المراتب بل يستقرّ في ذمته كما مرّ . واعلم أن ظاهر سياق الشارح أن قوله ولأن النظر للإحصار الخ تحليل ثان ، وقد يقال عليه أى محذور يترتب على إسقاطها من أصلها باللعنى المار ، وكان الظاهر أن يكون النظر المذكور من تمة التحليل الذى قبله إذ سقوطها من أصلها ينافى التخليط كما هو ظاهر ، فإن كان

كذلك هنا ، وفي نفقة القريب احتياطا له لشدة لصوقه به وصلة لرحمه ، على أنه لو قيل اليسار والإعصار يضاوت في أبواب الفقه لاختلاف مداركهما لم يبعد (مدّ ومتوسط مدّ ونصف) ولو لرغبة . أما أصل الضافات فلقولته تعالى « لينفق ذو سعة من سعته » وأما ذلك التقدير فبالقياس على الكفارة بجماع لأن كلا مال . وجب بالشرع ويستقر في اللغة ، وأكثر ماوجب فيها لكل مسكين مدّ أن كفارة نحو الحلق في النسك ، وأقل ماوجب له مدّ في كفارة نحو البهين والظهار وهو يكتفى به الزهيد وينفق بالرغبة فلزم الموسر الأكثر والمعسر الأقل والمتوسط ما بينهما وإنما لم يعتبر شرف المرأة وضده لأنها لا تعتبر بذلك ولا الكفاية كنفقة القريب لأنها تجب للمريضة والشبابة وما اقتضاه ظاهر خبر هند « خلّى ما يكتفيك وولدت بالمعروف » من تقديرها بالكفاية الذي ذهب إلى اختياره جمع من حيث الدليل وأطالوا القول فيه . يجاب عنه بأنه لم يقدرها فيه بالكفاية فقط بل بها بحسب المعروف ، وحينئذ لما ذكره هو المعروف المستقر في القول كما هو واضح ، ولو فتح للنساء باب الكفاية من غير تقدير لوقع التنافز لا إلى غاية ضمّين ذلك التقدير للاتق بالعرف فانضج كلامهم ، واندمج قول الأذرى لا أعرف لإماننا رضى الله عنه سلفا في التقدير بالأمداد ، ولولا الأدب لقلت الصواب أنها بالمعروف تأسيا واتباعا ، وما يرد عليه أيضا أنها في مقابلة وهي تنقض التقدير ضمّين . وأما تعيين الحب فلا أنها أخلت شيئا من الكفارة من حيث كون كل منهما في مقابل وإن تفاوتا في القدر ، لأنها وجدنا ذوى النسك متفاوتين فيه ، فالحقنا ما هنا بذلك في أصل التقدير ، وإذا ثبت أصله تعين استنباط معنى يوجب الضافات وهو ما تقرر (والمدّ) الأصل في اعتباره الكيل وإنما ذكروا الوزن استظهارا أو إذا وافق الكيل كما مرّ ثم الوزن اختلوا فيه (مائة وثلاثة وسبعون درهما وثلاث درهم) بناء على ما مر عن الرازي في رطل بغداد (قلت : الأصح مائة وأحد وسبعون) درهما (ثلاثة أسباع درهم ، والله أعلم) بناء على الأصح السابق فيه (ومسكين الزكاة) المارّ ضابطه في باب قسم الصدقات هو (معسر) وفقيرها بالأولى ، ودعوى أن عبارته مقلوبة وصوابها والمعسر هو مسكين الزكاة مردودة ، وما

أى قد يسقطها وإلا فالإعصار في كفارة البهين ينتقل معه للصوم (قوله على أنه لو قيل الخ) هذا الاستدراك مستفاد من الفرق الذي ذكره (قوله يضاوت) أى كل منهما (قوله لم يبعد) أى ومع ذلك لا يستغنى عما ذكره من الترجيح لأنه أشار به إلى الحكمة في التفرقة بين أحوال المبعض يسارا وإعصارا باختلاف هذه الأبواب (قوله ولو لرغبة) أى رغبة النسب (قوله وهو يكتفى به الزهيد) أى قليل الأكل (قوله لا أعرف لإماننا رضى الله عنه سلفا) لم يظهر مما ذكره ردّ لما قال الأذرى فإنه إنما قال لا أعرف لإماننا سلفا ولم يقل لا أعرف له وجه فلا يتم الردّ عليه إلا إذا نقل عن تقدم على إماننا ما يوافق مقاله وهو لم يذكر ذلك (قوله أنها في مقابلة) أى الشيء وهو التمتع (قوله المارّ ضابطه) أى بأنه الذي له مال أو كسب يقع موقفا من كتابته ولا يكتفى

هذا هو المراد فكان ينبغي إسقاط لفظ لأن بأن يقول والنظر الخ (قوله وفي نفقة القريب) أى وإنما جعلوه موسرا في نفقة القريب الخ (قوله ويستقر في اللغة) أى في الجملة إذ هذا ليس إلا في نفقة الزوجة (قوله واندمج قول الأذرى لا أعرف لإماننا الخ) أى اندمج بالنظر إلى آخر الكلام الذي هو قوله ولولا الأدب لقلت الخ . وأما أول الكلام الذي هو قوله لا أعرف لإماننا رضى الله عنه سلفا بالتقدير بالأمداد فالأشراح مسلمة له كما لا يخفى فاندفع ما في حاشية الشيخ (قوله وتفاوتوا في القدر الخ) انظر هل يغنى عنه قوله فيما مرّ : أما أصل الضافات الخ وقوله وأما ذلك التقدير الخ (قوله لأنها وجدنا ذوى النسك متفاوتين) لا يخفى أن دون النسك لا يتفاوتون في القدر لأن الواجب على المعسر هو الواجب على الموسر ، وإنما الضافات باعتبار الموجب بالنظر لكل شخص على حدة ، بخلاف ما هنا فإننا راعينا حال الشخص فأوجبنا على الموسر ما لم نوجبه على المعسر مع إجماع الواجب فلا جامع بين ما هنا وما تقرر في ذوى النسك (قوله ودعوى أن عبارته مقلوبة الخ) قد يقال : إن هذه الدعوة هي التي تنبغي

يعطل حصره مامر أن ذا الكسب الواسع معسر هنا وليس مسكين زكاة فتعين ما عبر به لتلا يرد عليه ذلك (ومن فوجه) في التوسع بأن كان له ما يكفي من المال لا الكسب (إن كان لو كلف مدين) كل يوم لزوجه (رجع مسكينا فتوسط وإلا) بأن لم يرجع مسكينا لو كلف ذلك (فوسر) ويختلف ذلك بالرخص والغلاء، زاد في المطلب: وقلة العيال وكثرتها، حتى إن الشخص الواحد قد يلزمه لزوجه نفقة موسر ولا يلزمه لو تعددت إلا نفقة متوسط أو معسر، ولو ادعت يسار زوجها وأنكر صدق بيمينه إن لم يمهله مال وإلا فلا، فإن ادعى تلفه ففيه تفصيل الوديعة (والواجب غالب قوت البلد) أي محل الزوجة من بر أو غيره كأقسط كالنفقة وإن لم يلق بها ولا ألقته إذا لم يلد له (قلت) كما قال الراجحي في الشرح (فإن اختلف) غالب قوت عملها أو أصل قوته بأن لم يكن فيه غالب (وجب لاق به) أي يساره أو ضده، ولا عبرة بما يفتاونه توسعا أو بخلا مثلا (ويعتبر اليسار وغيره) من التوسط والإعسار (طالع الفجر) إن كانت ممكنة حينئذ (واقه أعلم) لاحتياجها لطعمه وعجنه وخبزها، ويلزمه الأداء عقب طلوعه إن قدر بلا مشقة لكنه لا يخاصم، فإن شق عليه فله التأخير على العادة، أما الممكنة بعده فيعتبر حاله عقب التمكن (وعليه) أي الزوج (تخليها) يعني أن يدفع إليها إن كانت كاملة وإلا فلولها وسيد غير المكاتب ولو مع سكوت النافع والأخذ بل الوضع بين يديها كاف (خبا) سلبا إن كان واجبه كالكفارة ولأنه أكل في النفع فتصرف فيه كيف شامت (وكذا) عليه بنفسه أو نائبه وإن اعتادت فعل ذلك بنفسها (طعمه) وعجنه (وخبزها في الأصح) للحاجة إليها. والثاني لا يلزمه ذلك كالكفارات، وفرق الأول بأنها في حبسه حتى لو باعته أو أكلته حبا استحققت مؤن ذلك في أوجه احتياليين، ويوجه بأنه بطول

(قوله معسر هنا) أي عند علم اكتسابه كما قلتمناه (قوله كل يوم لزوجه) قد يتوهم منه أنه لو كان معه مال يقسط على بقية غالب العمر فإن كان لو كلف في كل يوم منه مدين رجعا معسرا كان متوسطا وإلا فلا وليس مرادا بل الظاهر ما قاله سم على حج من قوله قال في شرح البيهقي: تنبيه: قال الزوكشي: يبيّن الكلام في الإنفاق الذي لو كلف به لوصل إلى حد المسكين وقضية كلام النووي وصرح به غيره أنه الإنفاق في الوقت الحاضر معتبرا يوما بيوم إلى آخر ما أطال به فليراجع، وقضيته أن الشخص قد يكون في يوم موسرا وفي آخر غيره (قوله وقلة العيال) والظاهر أن المراد بهم من تلزمه نفقتهم من زوجة وخدامها وأم ولد وما كان ضروريا له كخدامه الذي يحتاج إليه أخطا مما يأتي من أن نفقة القريب يشترط فيها الفضل عن ذكر (قوله غالب قوت البلد) أي وقت الوجوب إن قدر بلا مشقة وحينئذ يأثم بعدم الأداء مع المطالبة مراهم على حج (قوله لكنه لا يخاصم) أي فليس لها الدحوى عليه وإن جاز للقاضي أمره بالنفع إذا طلبت من باب الأمر بالمعروف اه سم على حج (قوله يعني أن يدفع الخ) قال في شرح الروض: بأن يسلمه لها بقصد أداء ما تزمه كسائر الديون من غير افتقار إلى لفظ اه. وقضية قوله كسائر الديون اعتبار القصد فيها وتقديم بسلطه في باب الضمان اه سم على حج. وكعب أيضا لطف الله به قوله يعني أن يدفع الخ كأنه يشير به إلى عدم اعتبار الإيجاب والقبول في برادة ذمته من النفقة (قوله طعمه) أي إن أرادته منه وإلا فالواجب لها أجره ذلك بدليل قوله بعد حتى لو باعته أو أكلته حبا استحققت الخ

حتى لا يلزم غلو المتن عن بيان المعسر وعدم تمام الضابط الذي هو مراد المصنف بلا شك، وأما الكسب الذي أورده فهو وارد على المصنف بكل تقدير ولهذا احتاج هو إلى استثنائه من قول المصنف ومن فوجه على ما قرره (قوله لاحتياجها لطعمه الخ) هذا إنما يظهر علة لزوم الأداء عقب الفجر الذي ذكر هو بعد لا اعتبار اليسار

التجبر تلزمه تلك المومن فلم تسقط بما فعلته ، وكلما عليه مؤنة اللحم وما يطبخ به أى وإن أكلته نيئا أكلها مما ذكر ( ولو طلب أحدهما بدل الحب ) مثلا من نحو دقيق أو قيمة بأن طلبته هى أو بدله هو فذكر الطلب فيه للتغليب أو لكون بدله متضمنا لطلبه منها قبول ما بدله ( لم يميز الممتنع ) لأنه اعتياض وشرطه التراضى ( فإن اعتاضت ) عن واجبهما في اليوم قلنا أو عرضا من الزوج لاغيره كما قاله ابن المقرئ وإن اعترضه الشارح بالجواز من غيره أيضا بناء على الأصح أنه يجوز بيع الدين لغير من عليه ( جاز في الأصح ) كالقرض يجمع استقرار كل في اللمة لمين ، فخرج بالاستقرار المسلم فيه والثقة المستقبل كما جزأ به ، ونقله غيرهما عن الأصحاب لأنها معرضة للسقوط ( إلا غيرا ودقيقا ) ونحوها فلا يجوز أن يتعرضه عن الحب الموافق له جنسا ( على المذهب ) لأنه ربا ، ونقل الأخرى مقابلة عن كثيرين ، ثم حل الأول على ما إذا وقع اعتياض بعقد . والثاني على ما إذا كان مجرد استيفاء . قال : وهو المختار وعليه العمل قديما وحديثا والمعتمد الإطلاق وإن زعم أنه يؤيده قولهم ( ولو أكلت ) مختارة عنده ( معه على العادة ) أو وحدهما أو أضافها شخص لإكراما له ( سقطت نفقتها ) إن أكلت قدر الكفاية وإلا رجعت بالتفاوت كما رجحه الزركشي وقطع به ابن العماد ، قال : وتصدق هي في قدر ما أكلته لأن الأصل حكم قبضها مانفته ( في الأصح ) لإطلاق الناس عليه في زمنه صلى الله عليه وسلم وبعده ولم ينقل خلافه ولم يبين أن لمن الرجوع ولم يقض ذلك من تركه من مات . والثاني لا تسقط لأنه لم يؤد الأوجب وتطوع بغيره

( قول مؤنة اللحم ) وقياس وجوب أجرة الخبز وجوب أجرة الطبخ وقد تصدق المؤنة به وسياق ذلك عن سم على حج ( قوله وما يطبخ به ) أى من قلفاس ونحوه من الحطب الذى يؤقد به والتوابل التى يصلح بها على العادة ( قوله من نحو دقيق ) يبنى حمله على ما إذا كان من غير جنس الحب الواجب لما يأتى من عدم جواز اعتياض الدقيق عن الحب حيث كان من جنسه سواء كان بعقد أولا ( قوله فإن اعتاضت عن واجبهما ) أى يوم الاعتياض ، أما الاعتياض عن الثقة الماشية فيجوز من الزوج وغيره بناء على جواز بيع الدين لغير من هو عليه وهو المعتمد اه سم على حج ( قوله وإن اعترضه الشارح ) أى لكلام ابن المقرئ ( قوله ونقل الأخرى مقابلة ) أى وهو الجواز الذى قطع به بعضهم كما صرح به المصنف ( قوله قال وهو المختار ) أى الفرق بين كونه بعقد أولا ( قوله ولو أكلت ) يخرج به ما لو أطلقت قبل قبضها له فلا يسقط وتضمن ما أتلفت ولو سفينة ، أما لو أتلفت بعد قبضه ولو من غير المجلس فلا رجوع لها بشيء وتسقط نفقتها ( قوله إكراما له ) أى وحده ، فإن كان لهما فيلبنى سقوط النصف أو لما لم يسقط شيء ( قوله وإلا رجعت بالتفاوت ) أى ويعرف ذلك بمادتها في الأكل بقية الأيام .

[ فخرج ] وقع السؤال في الندرس هل يجب على الرجل إعلام زوجته بأنها لا يجب عليها خلعته مما جرت به العادة من الطبخ والكس ونحوهما مما جرت به عادتهن أم لا ؟ وأجبنا عنه بأن الظاهر الأول لأنها إذا لم تعلم بعلم وجوب ذلك ظنت أنه واجب وأنها لا تستحق نفقة ولا كسوة إن لم تفعله فصارت كأنها مكروهة على الفعل ومع ذلك لو فعلته ولم يعلمها فيحتمل أنه لا يجب لها أجرة على الفعل لتقصيرها بعلم البحث والسؤال عن ذلك ( قوله ولم يبين )

وغيره طلوع التجبر كما لا يخفى ، وعلى الجلال بقوله لأنه الوقت الذى يجب فيه التسليم ( قوله وكذا عليه مؤنة اللحم ) أى من الأعمال كالإيقاد تحت القدر ووضع القندرو غسل اللحم ونحو ذلك كما هو قضية التشبيه ، وقوله أى وما يطبخ به ، أى من الأعيان كالأرز والتوابل والأدهان والوقود ( قوله يؤيده ) أى كلام الأخرى ( قوله عنده ) معنى من طعامه كما يقال فلان يأكل من عند فلان وإلا لم يكن في بيته ( قوله أو أضافها شخص ) معطوف على عنده

(قلت إلا أن تكون) قته أو (غير شيدة) لصغر أو جنون أو سفه وقد حصر عليها بأن استمر سفهها المقارن للبلوغ أو طراً وحصر عليها وإلا لم يتجسّد لإذن الولي (ولم يأذن) سيدها المطلق التصرف وإلا فوليه أو (وليا) في أكلها معه فلا تسقط قطعاً لتبرعه فلا يرجع له عليها بشيء من ذلك إن كان غير محجور عليه ، وإن قصد به جملة عوضها عن نفقتها وإلا فوليه ذلك كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى ومثل نفقتها فيأذرك كسوتها (والله أعلم) واستشكال ذلك بإطباق السلف السابق إذ لا استفصال فيه مردود بأن غايته أنه كالواقائع الفعلية وهي تسقط بالاحتمالات ، فاندفع أخذ البلقيني من قضيته سقوطها بأكله معه مطلقاً ، واكتفى بإذن الولي مع أن قبض غير المكلفة لغو لأن الزوج بإذنه بصير كالوكيل في إنفاقه عليها ، وظاهر أن عمله حيث كان لها حظ فيه وإلا لم يعتد بإذنه فيرجع عليه بما هو مقدّر لها ، ولو اختلف الزوجان فقالت قد قصدت التبرع فقال بل قصدت كونه عن الثقة صدق بيمينه كما لو دفع لها شيئاً ثم ادعى كونه عن المهر وادعت هي الهبة (ويجب) لها (أدم غالب البلد) أي عمل الزوجة نظير مامر في القوت ، ومن ثم يأتي هنا مامر في اختلاف الغالب ولم يعتبر ما يتناوله الزوج (كرت) بدأ به لخبر أحمد والترمذي وغيرهما ، وكلا الزيت وادهنوا به فإنه من شجرة مباركة ، وفي رواية للحاكم ، فإنه طيب مبارك (وسمن وجبن وتمر) لأنه من المعاشرة بالمعروف المأمور بها لأن الطعام لا يفساغ غالباً إلا به ، ويحث الأذرعى أنه إذا كان القوت نحو لحم أو لبن اكتفى به في حق من يعتاد اقتيابه وحده ، ويجب لها أيضاً ماء تشربه كما أفهمه قوله آلات أكل وشرب ، لأنه إذا وجب النظرف وجب المظروف ، وأما قدره فقال الزركشي والميرى : الظاهر أنه الكفاية ، قالا : ويكون إمتاعاً لاحتليكا حتى لو مضت عليه مدة ولم تشربه لم تملكه ، وإذا شرب غالب أهل البلد ماء ملحاً وعوضها عنها وجب ما يليق بالزوج اه لكن مقتضى كلام الشيعين وغيرها أنه تحليك وهو المتمدن (يختلف) الأدم (بالفصول) الأربعة فيجب في كل فصل ما يعتاد الناس فيه حتى القواكة فتكفى عن الأدم كما اقتضاه كلامهما ، نعم يتجه كما يحسنه الأذرعى الرجوع فيه للعرف وأنه يجب من

بيان لعلم نقل خلافه (قوله وإلا فوليه) أي بأن كان محجوراً عليه (قوله مطلقاً) أي رشيدة أو سفية (قوله فيرجع عليه) قال سم على حج : ويكون ذلك كما لو لم يأذن ، وقياس ذلك أنه لا رجوع عليها لأنه كان غير محجور عليه ، والظاهر عدم رجوعه على الولي أيضاً إذ غاية ما يتخيل منه مجرد التفرير وهو لا يرجع شيئاً اه . وقوله لا رجوع عليها قد يقال القياس الرجوع لأنه لم يلغ عجاناً وإنما دفع ليقسط عنه ماوجب عليه فهو معاوضة فاسدة ، والمقبوض بها مضمون على من وقع العوض في يده ، اللهم إلا أن يفرض كلامه فيها لو كان الزوج عالماً بفساد إذن الولي ، أو يقال لما لم يكن منها معاقدة والشرط إنما هو بينه وبين الولي ألغى فعلها وعدّ دفعه لها تبرعاً لتقصيره (قوله نحو لحم) وينبغي أن يجب لها مائة نحو طيب اللحم اه سم على حج (قوله أو لبن) أي وينبغي أن تعطى قدر ما يتحصل منه مدّان مثلاً من الأقط كما قيل يملئه في زكاة القطر إذا كانوا يقتاتون اللبن أن الواجب من اللبن ما يتحصل منه صاع من الأقط (قوله ويكون) أي للماء (قوله لاحتليكا) ولعل الفرق بينه وبين المأكول تفادته (قوله أنه تحليك) أي الماء (قوله وهو المتمدن) وعليه فينبغي أن يملكها ما يكتفي غالباً (قوله فتكفى عن الأدم) أي إن اعتيد الاكتفاء بها عن الأدم (قوله نعم يتجه كما يحسنه الأذرعى الرجوع فيه للعرف) .

(قوله ولو اختلف الزوجان) أي الرشيدان كما هو ظاهر (قوله بل قصدت كونه عن الثقة) انظر هل قصد كونه عن الثقة معتبر في سقوطها عنه ، وظاهر مامر أنه غير معتبر ، فإن كان كذلك فكان ينبغي أن يقول هنا فقال لم أقصد التبرع ليشمل حالة الإطلاق فليراجع .

الأدم ما يليق بالقوت ، بخلاف نحو خلّ لمن قوتها التمر وجبن لمن قوتها الأخط (ويقدّره) كاللحم الآتي (قرض باجتهاده) عند تنازعهما إذ لا توقيت فيه (ويفاوت) فيه قلدا وجنسا (بين موسر وغيره) يفرض ما يليق بحاله وبالمدّ أو المدين أو اللد والتصف وتقدير الشافعي بمكيلة من أو زيت حلوه على التقريب وهي أوقية ، وقدّرها بعضهم بأربعين درهما لا يوزن ببناد لأنها لا تقي عنها شيئا ، وإنما نص على الدهن لأنه أكل الأدم وأغفه موته ، ولو تبرمت بجنس من الأدم الواجب لها لم يبدل لرشيده إذ لها إبداله بغيره وصرفه للقوت وعكسه ، وقيل له منعها من إبدال الأشراف بالأخص ويتعين اعتباه إن أفضى إلى نقص تمتع بها كما يؤخذ مما يأتي آخر الفصل ، ويعلم مما ذكر أن له منعها من ترك الأدم بالأولى ، أما غير رشيده ليس لها من يقوم بإبداله فيبدله الزوج لها كما يحثه الأذرع والأوجه كما يحث أيضا وجوب سراج لها أول الليل في عمل جرت العادة باستعماله فيه ولما إبداله بغيره (و) يجب لها (لحم) يقدره الحاكم عند تنازعهما باجتهاده معتبرا في قدره وجلسه وزمنه (ما يليق بيساره وإصااره) وتوسطه (كمادة البلد) أي عمل الزوجة في أكله ونوعه وقدره وزمنه كما هو ظاهر من غير تقدير بشيء إذ لا توقيت فيه ، وما نقل عن النص من تقديره برطل : أي ببنادى على مسعر في كل أسبوع : أي ويوم الجمعة أولى لأنه أحق بالتوسيع جرى على عادة أهل مصر قديما لعزّة اللحم عندهم يومئذ ومن ثم تعتبر عادة أهل القرى من عدم

[ تنبيه ] ينبغي أن يجب نحو القهوة إذا اعتيدت ونحو ما يطلبه المرأة عند ما يسمى بالوحم من نحو ما يسمى بالملوحة إذا اعتيد ذلك ، وأنه حيث وجبت الفاكهة والقهوة ونحو ما يطلب عند الوحم يكون على وجه التجميل ، فلو فوته استقر لها ولها المطالبة به ، ولو اعتادت نحو اللبن والبرش بحيث يمتشي بتركه محلول من تلف نفس ونحوه لم يلزم الزوج لأن هذا من باب التداوى فليأكل م ر .

[ تنبيه ] يؤخذ من قاعدة الباب وإناطته بالعادة وجوب ما يعتاد من الكمك في عيد القطر واللحم في الأضحية ، لكن لا يجب عمل الكمك عندها بأن يحضر إليها مائة من الدقيق وغيره ليعمل عندها إلا إن اعتيد ذلك لثله فيجب ، فإن لم يعتد ذلك لثله بل اعتيد لثله تحصيله لها بأى وجه كان فيكنى تحصيله لها بشراء أو غيره ، ولا يجب الدبج عندها حيث لم يعتد ذلك لثله ، بل يكفى أن يأتي لها بلحم بشره أو غيره على العادة ، حتى لو كان له زوجتان لعمل الكمك عند إحداهما ما وذبح عندها واشترى للأخرى كمكا أو لحما كان جائزا بحسب العادة م ر ه سم على حجب وقياس ما ذكره في الكمك ولحم الأضحية وجوب ما جرت به العادة في مصرنا من عمل الكشك في اليوم المسمى بأربعاء أيوب وعمل البيض في الخميس الذى يليه والطحينة بالسكر في السبت الذى يليه والبهنق الذى يؤخذ في رأس السنة لما ذكر من العادة (قوله وهي أوقية) أى بالحجاز كما يعلم من قوله وقدّرها بعضهم (قوله لأنها لا تقي) أى لا تنفع ، وقوله عنها : أى المرأة ، وقوله شيئا : أى حاجة (قوله وإنما نص على الدهن) أى في قوله كريت البيع لأنها من الأدهان (قوله ولو تبرمت) أى تفضجرت (قوله جرت العادة باستعماله) أى بخلاف ما إذا جرت العادة يعلم استعماله أصلا كمن تنام صيفا بنحو سطح ، وقضية التقيد بأول الليل أنه لو جرت عادة بالسراج جميع الليل لا يجب . ويمكن توجيه عدم وجوبه بأنه خلاف السنة إذ هي إطفاءه قبل النوم للأمر به ، وقد يقال الأقرب وجوبه علا بالعادة وإن كان مكروها كوجوب الحمام لمن اعتاده مع كراهة دخوله للنساء (قوله ولما إبداله) أى السراج . وقوله بغيره : أى بأن تصرفه لغير السراج م ر ح ج . وظاهره وإن أضرب ترك السراج ،

(قوله بأربعين درهما) أى وهى وزن الحجاز (قوله لا يوزن ببناد) وهو اثنا عشر درهما تقريبا (قوله في أكله)



تناولهم إلا ناذرا وعادة أهل البلد رخصا وغلاء ، وقربه البغوى بقوله على موسى كل يوم رطل ومتوسط كل يومين أو ثلاثة ومعسر كل أسبوع ، وقول طائفة لايزاد على مامر عن النص لأن فيه كفاية لمن قنع مردود ، وبمحت الشيخان عدم وجوب آدم يوم اللحم ولهما احتمال بوجوبه على المورس إذا أوجبتا عليه اللحم ليكون أحداهما غذاء والآخر عشاء ، واعتمد الأذرى وغيره الأول ، والأقرب حمله على ما إذا كان كافيا للغذاء والعشاء والثاني على خلافه ( ولو كانت تأكل الخبز وحده وجب الأدم ) ولم ينظر لمادتها لما مر أنه من المعاشرة بالمعروف ( وكسوة ) بضم أوله وكسره معطوف على آدم أو على جملة مامر أول الباب : أى وعلى زوج بأقسامه الثلاثة كسوة والأول أولى وذلك لقوله تعالى « وكسوتين » بالمعروف ، ولأنه صلى الله عليه وسلم عدها من حقوق الزوجية ولأن البدن لا يقوم بدونها كالقوت ، ومن ثم مع كون استمناعه بجميع البدن لم يكف فيها مايقع عليه الاسم بالإجماع بخلاف الكفارة ، بل لا بد أن تكون بحيث ( تكفيها ) يفتح أوله بحسب بدنها ولو أمة كما هو ظاهر لإطلاقهم حيث وجبت نفقتها ، والأوجه عدم اعتبار عادة أهل بلد بقصرها ككتاب الرجال ، وأنها لو طلبت تطويلها خراعا كما في خبر أم سلمة وابتدأوه من نصف ساقها أجيبت لما فيه من زيادة سترها الذى حث الشارع عليه ولم يمتنع إلى تقديرها ، بخلاف الثقة لمشاهدة كفاية البدن المانعة من وقوع تنازع فيها ، ويختلف عندها باختلاف محل الزوجة حراً وبرد ، ومن ثم لو اعتادوا للنوم ثوبا وجب فيها يظهر وجوبها وضدها ييساره وضده ( فيجب قميص وسراويل ) أو مايقوم مقامه بالنسبة لعادة محلها ( ولحار ) لرأسها أو مايقوم مقامه كذلك ، ويجب الجمع بين الحمار والمقنعة كما نص عليه ويشير إليه كلام الرافعى حيث احتجج إليهما أو اقتضته العادة ( ومكعب ) بضم ففتح أو بكسر فسكون ففتح أو نحوه يداس فيه ، ويلحق به القيقاب عند اعتياده إلا أن لا يعتاد كأهل القرى

ويوجه بأنها المقصودة بالسراج وقد رخصت به فإن أرادته لنفسه هيأه ( قوله واعتمد الأذرى وغيره الأول ) هو قوله وبمحت الشيخان الخ ( قوله وجب الأدم ) ومثله كما هو ظاهر حكمه بأن كانت تأكل الأدم وحده فيجب الخبز : أى بأن يدفع لها الحب ، ولا يتأى ذلك ما لو كان قوتهم الغالب اللحم ، والأقط مثلاً فإنه لا يجب غيره كما هو ظاهر لأن ما هنا قوته الحب وهو يحتاج للأدم فوجبا ، وكلنا يقال في عكسه الذى ذكر بأن يقال هو فيمن قوته الأدم وهو يحتاج للخبز اه سم على حج ( قوله وكسوة ) يؤخذ من ضبط الكسوة والقراش بما ذكر أنه لا يجب لها المتدليل المعتاد للقراش وأنه إن أرادته حصله لنفسه وإلا فلا يجب عليها تحصيله ( قوله وكسره ) أى وهو أفصح اه شرح مسلم للنووى . ومن ثم قدم الكسر في المختار ( قوله والأول أولى ) أى لتقرب العامل ، وعلى كل فهو بالرفع ( قوله بحيث تكفيها ) ظاهره أن العبرة أن كفايتها بأول فجر الفصل ، فلو كانت هزلة عنده وجب ما يكفيها وإن صحت في باقيه م ر .

[ فرع ] لو اعتادوا العرى وجب ستر العورة لحق الله تعالى ، وهل تجب بقية الكسوة أولا كما في الأرقاء إذا اعتادوا العرى أو يجب ستر ما بين السرة والركبة فقط كما سيأتى ؟ المتجه وجوب البقية هنا ، والفرق أن كسوة الزوجة تمليك ومعاوضة وإن لم تلبسها ولم تنصح إليها وكسوة الرقيق إمتناع اه سم على حج ( قوله أن لا يعتاد ) أى المكعب ونحوه ( قوله كأهل القرى ) أى ملأ تكن من قوم يعتادونه في القرى كما هو ظاهر

لعل المراد في كفيته من كونه مطبوعا أو مشويا أو نحو ذلك فلا راجع ( قوله وقربه البغوى الخ ) اعلم أن كلام البغوى المذكور إنما هو تقريب لحالة الرخص خاصة كما أفصح به الجلال المحلى . ثم قال : وفى وقت الغلاء في أيام مرة حل ما يراه الحاكم اه ( قوله إلا أن لا يعتاد كأهل القرى ) عبارة الماوردى : ولو جرت عادة نساء أهل القرى أن

كما قاله الماوردي ، وهذا في كل من فصل الشتاء والصيف ( ويزيد في الشتاء ) على ذلك في المحل البارد ( جبة ) محشوة أو نحوها فأكثر بحسب حاجتها أو جنسها : أي الكسوة ( قطن ) لأنه لباس أهل الدين وما زاد عليه ثوبه وروعته ، فعلى موسم لينة ومعسر خشنة ومتوسطة ( فإن جرت عادة البلد ) أي المحل إلى هي فيه ( مثله ) مع مثلها فكل منهما معتبر هنا ( بكتان أو حرير وجب ) مفاوتا في مراتب ذلك الجنس بين الموسر وضديه كما تقرر ( في الأصح ) عملا بالعادة المحكمة في مثل ذلك ، والثاني لا يجب ذلك ويقتصر على القطن ، وأطال الأذرع في الانتصار له وزعم أنه الملعب ، ولو اعتيد بمحل ليس نوع واحد ولو أدما كنى ، أو ليس ثياب رفيعة لا تستر البشرة أعطيت من صفيق يقاربها ، ويجب توابع ذلك من نحو ثكة سراويل وكوفية وزر نحو قميص أو جبة أو طاقية للرأس ، وظاهر أن أجرة الخياط وخطه عليه دونها نظير مامر في نحو الطحن ( ويجب ماقتد عليه ) ويختلف باختلاف حال الزوج ( كزلية ) على متوسط صيفا وشتاء ، وهي بكسر الزاي وتشديد الياء مضرب صغير ، وقيل بساط كذلك وكطنسة بساط صغير نحين له وبرة كبيرة ، وقيل كساء في الشتاء ونطع في الصيف على موسر ، قال : ويشبه أن يكونا بعد بسط زلية وحصير فلنهما لا يسطان وحدهما ( أو لبد ) شتاء ( أو حصير ) صيفا على فقير لاقتضاء العرف ذلك ( وكلنا ) على كل منهم مع التفاوت بينهم نظير ماقرر في الفراش للهار ( فراش للنوم ) غير فراش النهار ( في الأصح ) لذلك فيجب مضربة لينة أو قطيفة وهي دثار مخمل وقول البيان باختصاص ذلك بزوجة الموسر بخلاف غيرها فيكتفيها فراش النهار مردود إذ هو وجه ثالث . والثاني لا يجب عليه ذلك وتام على ماقرشه نهارا ، واعترض صنيهما هذا بأن الموجود في كتب الطريقين عكسه من حكاية الخلاف فيما قبل قلنا والجزم فيما بعدها ( وغدة ) بكسر أوله ( و ) يجب لما مع ذلك ( لحاف ) أو كساء ( في الشتاء ) يعنى وقت البرد ولو لم يكن شتاء ، وما في الروضة من وجوه في الشتاء مطلقا ، والتقييد بالمحل البارد في غيره محمول على الغالب فلا ينافى ماقرر ، أما في غير وقت البرد ولو في وقت الشتاء في البلاد الحارة فيجب لها رداء أو نحو إن كانوا ممن يتأدون غطاء غير لباسهم أو ينامون عرايا كما هو السنة ، ولا يجب تجديدها هذا كله كالجبة إلا وقت تجديده عادة ( و ) يجب لها أيضا ( آلة تنظيف ) لبستها وثيابها ويرجع في قدر ذلك ووقته للعادة ( كشط ) . قال الثعالبي : وخلال ، ويعلم منه وجوب السواك بالأولى ( ودهن ) كزيت ولو مطبعا جرت به العادة ولو لجميع

( قوله جبة ) مثل غرفة أم مصباح ( قوله فكل منهما ) أي الزوجين ( قوله معتبر هنا ) أي في الكسوة دون الحب والأدم فإنها يعتبر بما يليق بالزوج ( قوله مفاوتا ) أي فيه ( قوله ولو أدما ) أي جلدا ( قوله من صفيق يقاربها ) يؤتمننه أنه لو جرت عادة بلدها بتوسعة ثيابهم إلى حد تظهر معه العورة أعطيت منه مايسر العورة مع مقاربتة لما جرت به عادتهم ( قوله من نحو ثكة ) بكسر التاء ( قوله ويخطه عليه ) أي وإن غلته بنفسها ( قوله وكطنسة ) بفتح الطاء وكسرها أم مختار . وفي الخطيب هي بكسر الطاء والقاء وفتحهما وضمهما وبكسر الطاء وفتح القاء بساط صغير الخ ، ومثله في شرح المتبج للشيخ ( قوله ونطع ) بفتح النون وكسرها شرح منبج ( قوله فراش النوم ) ويعتبر فيه مايعتاد لمثلها ( قوله مخمل ) بضم الميم وسكون الحاء وفتح الميم الثانية مخففة اسم مفعول من أخله إذا جعل له خلا كما يؤخذ من القاموس ( قوله على ماقرشه ) بالضم كما في المختار ( قوله الطريقين ) أي المارزاة والعراقيين

للإيسن في أرجلهن شيئا في البيوت لم يجب لأرجلهن شيء انتهى ( قوله أو طاقية للرأس ) الظاهر أنه معطوف على قميص : أي وزر طاقية ، ولعل المراد به ما يقال له زناق فليراجع ( قوله وقيل بساط كذلك ) أي صغير

البطن (وما يضل به الرأس) عادة من سدر أو نحوه (ومرتك) يفتح أوله وكسره (ونحوه) كاسفيلج ونوتيا وراحت (لدغ صنان) إن لم ينفع به - رماد لتأذي ببقائه ، وشبه كما قاله الأذرى وجوب نحو المرتك للشرقة وإن قام التراب مقامه إذا لم تعمله ، والأو به كما بحثه أيضا عدم وجوب آلة تنظيف ليان حامل وإن أوجبتا نفعها كالرجعية ، نعم يجب لها ما يزيل شعثها فقط وجوبه لمن غاب عنها (لاكمل وخضاب وما يزين) يفتح أوله غير ما ذكر كطييب وعطر لأنه لزيادة التلذذ فهو حق ، فإن أرادته هياؤه ولزمها استعماله ، ونقل الماوردى وأنه صلى الله عليه وسلم لمن المرأة السلواء أى التى لا تخضب ، والمرهه أى التى لا تكتحل من المراه بفتححتين : أى اللباس ، ثم حله على من فعلت ذلك ليكرهها ويفارقها . وفى رواية ذكرها غيره ه إلى لا ينض المرأة السلواء والمرهه وعمل ما ذكر فى الزوجة . أما الخلية فقد مر الكلام عليها فى الإحرام وشروط الصلاة (ودواء مرض وأجرة طيب وحاجم) وفاصد وخاتن لأنها لحفظ الأصل (ولها طعام أيام المرض وأمنها) وكسوتها وآلة تنظيفها وتصرفه للدواء أو غيره لأنها محبوسة له (والأصح وجوب أجرة حمام) من اعتاده : أى ولا رية فيه بوجه كما هو ظاهر ويحتل تدخله كل أسبوع أو شهر مثلا مرة أو أكثر (بحسب العادة) للحاجة إليه حيثن ومن اقتصر على مرة فى الشهر فهو للتمثيل ، وهذا مبنى على جواز دخوله وإن كره ، وهو المعتمد خلافا لمن حرم دخوله إلا لفرورة حادثة مستدلا بأختار محبة مصرحة بمنه ، وأطال الأذرى فى الانتصار له . والثاني لا يجب إلا إن اشتد البرد وعسر الفضل فى غير الحمام ، ولو كانت من وجوه الناس بحيث اقتضت عادة مثلها إخلاء الحمام لها وجب عليه إخلاؤه كما بحثه الأذرى ، وأفى فيمن يأتى أهله فى البرد ويمتنع من بدل أجرة الحمام ولا يمكنها الفضل فى البيت تخوف غزو هلاك بعدم جواز امتناعها منه ، ولو علم أنه متى وطئها ليلا لم تنقل قبل الصبح

(قوله بنحو رماد) أى ولو من سرجين وليس ذلك من التضمخ بالنجاسة لأن ذلك عمله إذا تضمخ بها عبثا (قوله لوجوبه) أى ما يزيل الشعث (قوله لمن غاب عنها) يتأمل وجهه فيمن غاب عنها ، فإن التتظف إنما يطلب للزوج والقياس الاكتفاء فيها بما يزيل شعثها ، هذا إن رجع ضمير وجوبه لما يحصل به التتظف ، فإن رجع لما يزيل الشعث وهو الظاهر فلا إشكال (قوله وما يزين) ومنه ما جرت به العادة من استعمال الورد ونحوه فى الأصدغ ونحوها للنساء فلا يجب على الزوج ، لكن إذا أحضره لها وجب عليها استعماله إذا طلب تزويجها به (قوله فإن أرادته هياؤه) قضية التعبير بذلك أنه لا يتوقف على طلب استعماله منها صريحا بل يكفى فى اللزوم القرينة (قوله التى لا تخضب) أى بالحناء (قوله ثم حله) أى الماوردى (قوله ودواء مرض) صلف على كحل : يعنى أنه لا يجب ذلك (قوله لحفظ الأصل) ويؤخذ منه أن ما يحتاج إليه المرأة بعد الولادة لما يزيل ما يصبى من الوجع الحاصل فى باطنها ونحوه لا يجب عليه لأنه من الدواء ، وكلما ما جرت به العادة من عمل المعصيلة والبرابة ونحوها مما جرت به عادتهن من يجمع عندها من النساء فلا يجب لأنه ليس من النفقة بل ولا ما يحتاج إليه المرأة أصلا ولا نظر لتأذيها بتركه ، فإن أرادته فبطلت من عندها نفسها (قوله وإن كره) أى للنساء ، وعمل الكراهة حيث لم يترتب على دخولها رؤية حورة غيرها أو عكسه وإلا حرم ، وعلى الزوج أن يأمرها حيثن بتركه كقبة المحرمات ، فإن أبت إلا الدخول لم يمنعهما ويأمرها بستر العورة والفض عن رؤية حورة غيرها (قوله وأفى) أى بالأذرى (قوله بعدم جواز امتناعها)

(قوله كالرجعية) أى حيث لا يجب لها آلة تنظيف كما يأتى (قوله ووجوبه) هو بالرفع عطفا على عدم (قوله ولو كانت من وجوه الناس) ظاهره ولو مع قبحه فليراجع

وفوتها لم يحرم عليه ولوها كما قاله ابن عبد السلام وأمرها بالفضل وقت الصلاة ، وفي فتاوى الأحنف نحوه ( وثمن ماء غسل ) ما تسبب عنه لنحو ملاعبة أو ( جماع ) منه ( وقفاس ) منه يعنى ولادة ولو بلا بل لأن الحاجة إليه من قبله ، وبه يعلم علم لزوم ماء للسنه بل الوجوب خاص بالفرض كما ذكره الأفرعى ، وينجبه أن الواجب بالأصالة الماء لثمنه ( لا حيض واحتلام في الأصح ) ولحق به استنحاله للذكر وهو نائم أو مضى عليه كما اقتضاء تمليحهم لانتفاء صنته كفسل زناها ولو مكروهة وزلايتها من وطء شبهة فإدله عليها دون الواطئ ، وبه يعلم أن الملة مركبة من كونه زوجا ويفعله ، ومقابل الأصح في الأول ينظر إلى وجوب التمكن عليها ، وفي الثاني ينظر إلى حاجتها ، وفارق الزوج غيره بأنه له أحكاما تخصه فلا يقاس عليه ، ويلزمه أيضا ماء وضوء وجب بتسببه فيه كلمسه وإن شاركته فيه فيما يظهر وماء غسل ما تنجس من بدنهما أو ثيابها وإن لم يكن بتسببه كما اقتضاه إطلاقهم كماء نظافتها بل أولى ( ولها ) عليه أيضا ( آلات أكل وشرب وطبخ كقنبر وقصعة ) بفتح القاف ومفرقة ( وكوز وجرة ونحوها ) كجاجة تفصل ثيابها فيها ، إذ المباشرة لائم بدون ذلك ، ومثله كما يحته الأفرعى لإبريق الوضوء والسراج ومنازله إن احتيلت ويرجع في جنس ذلك للعادة لبناء الباب عليها كالنحاس للشرقة كما أفى به الولد رحمه الله تعالى والخرف لغيرها وفأوت في المومر وضدّه به نظير مامر ( و ) لها أيضا عليه ( مسكن ) تأمين فيه لو خرج منها على نفسها ومالها وإن قلّ الحاجة بل الضرورة إليه وكالمعتلة بل أولى ( يلحق بها ) عادة لعدم ملكها إيداله إذ هو امتناع ، بخلاف مامر في الثقة والكسوة لأنها تملكهما أو إيداعها فاعتبرا به لا بها ، ولو سكن معها في منزلها بإذنها أو امتناعها من الثقة معه أو في منزل نحو أبيها بإذنه أو منعه من الثقة لم يلزمه أجره إذ الإذن العارى عن ذكر عوض منزل على الإحارة والإباحة بخلافه مع السكوت كما مر مع زيادة قبيل الاستبراء

وعليه فتطالبه بعد التمكن بما يحتاج إليه ولو بالرفع لقاض ( قوله وفوتها ) أى الصلاة ( قوله ويأمرها ) أى وجوبا ( قوله وقفاس ) وقع السؤال في الدرس عما لو اقتطع دم النفاس قبل مجاوزة غالبه أو أكثره فأنجلت منه أجره المطعم واغتسلت ثم عاد عليها التمهيد ذلك فهل يجب عليه إبدال الأجرة لتبين أنه من بقايا الأول وعلمها في ذلك أم لا ؟ فيه نظر وال جواب عنه أن الظاهر أن يقال : لا يجب إيداله قياسا على ما لو دفع لها ما يحتاج إليه من الكسوة ونحوها وتلف قبل مضى زمن يحدد فيه عادة حيث لا يبدل ( قوله وهو نائم ) أى ولو استيقظ ونزع ثم أعاد الحصول الجناية ففعلها أولا ( قوله وفارق الزوج غيره ) أى من الزاني والواطئ بشبهة حيث لا يجب عليها شيء ( قوله أو ثيابها ) ظاهره وإن تهاوت في سبب ذلك وتكررها وشالفت عادة أمثالها ، وهو ظاهر لامانع منه . وينبغى أن مثله ما لو كثر الوسخ في بدنها لكثرة نحو عرقها مخالفا للعادة لأن إزالتها من التنظيف وهو واجب عليه ( قوله ومفرقة ) والمفرقة بالكسر ما يفرق به أه مختار ( قوله لإبريق الوضوء ) أى ولو لم تكن من المصلين ( قوله لبناء الباب عليها ) أى عادة ( قوله على نفسها ) يؤخذ منه أنه لا يجب عليه أن يأتي بها بمؤنستحيث أمنت على نفسها ، فلم يأت بأمّن أبدا لما لم يكن بما تأمين على نفسها فيه فتنبه له فلا يقع فيه الغلط كثيرا ( قوله ومالها ) أى أو اختصاصها ( قوله فاعتبرا به ) أى بمثلها على مامر في الكسوة ( قوله بخلافه مع السكوت ) أى بخلاف ما لو سكن معها مع سكوتها إن كان المسكن لها وسكوت أبيها إن كان المسكن له فتزوم الأجرة فيما ذكر ، لكن هذا لم يتقدم فيها

( قوله للسنه ) أى سنة الفضل كالسنه الثانية والثالثة ، أما ماء الفضل المستون لعلوم عدم وجوبه بما يأتي بالأولى .  
( قوله فاعتبرا به لا بها ) هو مسلم في الثقة لا في الكسوة لما مر فيها

(ولا يشترط كونه ملكه) لحصول المقصود بغيره كعالم ومستأجر ولا يثبت في اللمة (وعليه أن لا يليق بها خلمة نفسها بأن كانت حرة ومثلها يخدم عادة في بيت أبيها مثلا، بخلاف من لا يخدم فيه وإن حصل لها شرف من زوج أو غيره يعتاد لأجله إخدمتها لأن الأمور الطارئة لا تعتبر (إخدمتها) ولو بدوية لأنه من المعاشرة بالمعروف وباتنا حاملا لوجوب نفقتها ، وحيث وجب فواحدة لا أكثر مطلقا ما لم تعرض وتحتاج فيجب بقدر الحاجة ، وله منع من لا يخدم من إدخال واحدة ومن يخدم وليست مريضة من إدخال ملزاد على واحدة داره سواء أكن ملكها أم بأجرة والزوجة مطلقا من زيارة أبيها وإن احتضرا وشهود جنازتهما ومنعهما من دخولها لها كولدها من غيره وتعيين الخادم ابتداء إليه فله إخدمتها (بحرة) ولو متبرعة ، وقول ابن الرزمة : لها الامتناع للمنة ، يرد بأن المنة عليه لاحتياجها لأن القرض أنها تبرعت عليه لا عليها (أو أمة له أو مستأجرة أو بالإتفاق على من مصبتها من حرة أو أمة للخدمة) إن رضى بها أو صبي غير مراهق أو عهرم لها أو مملوكة له أو لها لحصول المقصود بجميع ذلك لا ذنبية لمسلمة ولا عكسه كما يحث الأذرى ، ولا كبير ولو شيخاها كما جزم به ابن المقرئ كالأسنوي ، ولها الامتناع إذا أخدمها أحد أصولها كما لو أراد أن يتولى خدمتها بنفسه لأنها تستحي منه غالبا أو تعمير به ، وله منعها من أن تتولى خلمة نفسها ليتفر لها مؤنة الخادم لأنها تصير بذلك مبتلة ، ولو قال أنا أخدمك لتسقط عني مؤنة الخادم لم يجبر هي ، ولو فيها لاستسحى منه كفيل ثوب واستقاء ماء وطبخ لأنها تعمير به وتستحي منه ، وقول الشارح أنه لو يفعل ما لا تستسحى منه قطعا تبع فيه القفال ، وهو رأى مرجوح والأصح خلافه ، وخرج بقولنا ابتداء ما إذا أخدمها من ألفتها أو حلت مألوفة معها فليس له إدخالها من غير روية أو خيانة ويصدق هوييمته في ذلك كما يحث الأذرى وسبق في الإجارة . وبأقوى الأيمان ما يعلم منه اختلاف الخلمة باختلاف الأبواب لإتاحة كل يعرف ينحصر (وسواء في هذا) أي وجوب الإخدماء بشرطه (موسر ومعسر وعبد) كسائر الموثق ، وما اختاره كثير من عدم وجوبه على المعسر مستثلا بأنه صلى الله عليه وسلم لم يوجب لفاطمة على علي رضي الله عنهما خادما لإعساره مردود بعدم ثبوت تنازعهما فيه فلم يوجب ، وأما مجرد عدم إيجابه من غير تنازع فلما طبع عليه صلى الله عليه وسلم من المسامحة بحقوقه وحقوق أهله على أنها واقعة حال محتملة فلا دليل فيها (فإن أخدمها بحرة أو أمة بأجرة فليس عليه غيرها) أي الأجرة (أو بأمنه أنفق عليها بالملك أو بمن مصبتها) ولو أمها (لزمه نفقتها) لا تكرار فيه مع

نقله قبيل الاستبراء ، وإنما تقدم أنه إذا سكن بالإذن لأجرة عليه ، ولم يبين ثم مفهومه فالمراد بما مر متطوعا ومفهوما (قوله ولا يثبت في اللمة) أي لا يثبت بدل المسكن وهو الأجرة إذا لم يسكنها مدة لأنه إمتاع (قوله فواحدة) أي فالواجب واحدة ، وقوله مطلقا شريفة أو غيرها ، وقوله له : أي للزوج (قوله ومنعهما من دخولها لها) أي وإن احتضرت حيث كان عندها من يقوم بتمريضها (قوله كولدها) أو ولو صغيرا (قوله أو أمة له) يؤخذ بما ذكر من التخيير بين الحرية والأمة أنه لا يجبر على شراء أمة ولا على استئجار حرة بينهما (قوله كما يحث الأذرى) قال الزركشي : وهدا في الخلمة الباطنة أما الظاهرة فتتولاها الرجال والنساء من الأحرار والمماليك اه حج (قوله أن يتولى خدمتها بنفسه) أي ولو نحو طبعها حج

(قوله من زوج) فهل زوجها غيره سابقا عليه (قوله أو مملوكة له أو لها) مكررمع مامر في المتن ، إذ هذا معطوف على قول المصنف بحرة لا على قوله من حرة كما لا يخفى فتأمل (قوله ولو قال أنا أخدمك الخ) تقدم قريباً ما يقضى عنه (قوله ولو فيها لاستسحى منه) أي في العادة فلا ينافي قوله الآتي وتستحي منه

قوله أولا أو بالإتفاق إلى آخره ، لأن ذلك لبيان أقسام واجب الإحلام وهذا لبيان أنه إذا اختار أحد تلك الأقسام ما الذي يلزمه ، فقوله بعضهم إنه مكرر استرواح ، وتملك نفقة مملوكها الخادم لما ذكرنا كان أو أنثى لانفقة الحرة في أوجه الوجهين بل تملكها الخادمة كما تملك الزوجة نفقة نفسها لكن للزوجة المطالبة بها لامطالبتها بنفقة مملوكه ولا مستأجرة ( وجنس طعامها ) أي التي صعبها ( جنس طعام الزوجة ) لكن يكون أدون منه نوعا لأنه المعروف ( وهو ) من جهة المقدار ( مد على مصر ) إذ النفس لا تقوم بكونه غالبا ( وكلما متوسط ) عليه مد ( في الصحيح ) كالمصر وكان وجه إلحاقهم له به هنا في الزوجية أن مدار نفقته الخادم على سد الضرورة لا المواساة والمتوسط ليس من أهلها فساوى المصر بخلاف المومر ، والثاني عليه مد وثالث كالمومر ، والثالث مد وسدس ليحصل التفاوت بين المراتب في الخادمة كالمخدومة ( ومومر مد وثالث ) ووجهه أن نفقة الخادمة على المتوسط ثلثا نفقة المخدومة عليه فحصل المومر كذلك إذ المد والثالث ثلثا المد ( ولها ) أي التي صعبها ( كسوة تليق بمالها ) فتكون دون كسوة المخدومة جنسا ونوعا كصميص ونحو مكعب وجبة شتاء كالعادة ، وكلها مقننة وملحفة وخف لحرة وأمة شتاء وصيفا ، ونحو قبع للذكر ، والأوجه كما أفاده الشيخ وجوب الخلف والرداء للمخدومة أيضا فإنها تحتاج إلى الخروج إلى حمام أو غيره من الضرورات وإن كان نادرا ، وبعدم الوجوب للمخدومة صرح به الماوردي في الإزار الذي يسترها من فرجها إلى قدميها ، وإن أطلق في الروضة عدم وجوب الخلف للمخدومة ، وما تجلس عليه كصميص صيفا وقطعة لبد شتاء ونحوه كما صححه الأزرعي وغيره نجا للماوردي ، وما تنفخ به ليلا شتاء ككساء ، ولو احتاجت في البلاد الباردة إلى حطب أو فحم واعتادته وجب كما قاله الأزرعي ، فإن اعتادت موضعا من ذلك زيل نحو إبل أو بقرة لم يجب غيره ( وكلها ) لها ( آدم على الصحيح ) لأن العيش لا يتم بكونه كجنس آدم المخدومة ودونه نوعا وقدره بحسب الطعام ، وأوجه الوجهين وجوب اللحم له حيث جرت عادة البلد به . والثاني لا يجب ويكتفى بما فضل من آدم المخدومة ( لا آلة تنظف ) فلا يجب لها لأن اللاتق بمالها عدمه لئلا تمتد إليها الأكل ( فإن كثر وصح وتأذت ) الأثني ونص عليها لأنها الأغلب وإلا فالذكر كذلك ( بقمل وجب أن ترضه ) بأن تعطي ما يزيل ذلك ( ومن تعلم نفسها في العادة إن احتاجت إلى خدمة لمرض أو زمانة وجب إعدامها ) ولو أمة بواجبة فأكثر مما للضرورة ( ولا إعدام لرقبة ) أي من فيها رق وإن قل في زمن صعبها ولو جميلة لأنه لا يليق بها ( وفي الجملة وجه ) ببيان العادة به وقد يمنع ذلك بأنه غير مطرد وإن وجد فهو لعروض سبب محبة ونحوها فلم ينظر إليه ( ويجب في المسكن امتناع ) لأنه لمجرد الانتفاع فأبى الخادم المعلوم بما قدمه أنه كذلك ،

( قوله ليقول بعضهم ) مراده المحل رحمه الله ( قوله استرواح ) أي كلام لا معنى له ( قوله مد على مصر ) انظر ما الحكمة في تليم المصنف هنا الأقل عكس ما قلناه في الزوجة ، ولعل الحكمة قصد المعادلة بينهما وهو نظير الاحتباك الذي هو الجمع بين تركيبين يخلط من كل منهما نظير ما أثبتته في الآخر ( قوله والرداء ) اسم للإزار المعروف ( قوله ولو احتاجت ) أي الخادمة ومثلها الزوجة بالآولى ، ولعله لم يتعرض له بناء على الغالب من عدم احتياجها له استغناء باللباس المطلوب لها .

( قوله والمتوسط ليس من أهلها ) انظره مع قوله أن مدار نفقة الخادم النخ الصريح في أن واجبها ذلك وإن كان من أهل المواساة ، ثم يرد المومر ( قوله ولو احتاجت في البلاد الباردة إلى حطب النخ ) هذا في الروض إنما هو مذکور في الزوجة دون الخادمة عكس ما في الشرح فليراجع ( قوله ويجب في المسكن ) يعني أن حكم المسكن المتناع

وذكر ابن الصلاح أن له ثقل زوجته من حضر لبادية وإن خشن عيشها لأن نفقتها مقدرة : أي لا تريد ولا تنقص . وأما خشونة عيش البادية فهي بسبيل من الخروج عنها بالإبدال كما مر ، قال : وليس له سدّ طاق مسكنها عليها ، وله إغلاق الباب عليها عند خوف حقوق ضرر له من فتحه ، وليس له منها من نحو غزل وخياطة في منزله . وما ذكره آخر يتعين حله على غير زمن الاستمتاع الذي يريد ، أو على ما إذا لم يتصل به ، وفي سدّ الطاقات محمول على طاقات لاربية في فتحها وإلا فلا السدّ ، بل يجب عليه كما أفق به الولد رحمه الله أخلاها من إفتاء ابن عبد السلام بوجوده في طاقات ترى الأجانب منها : أي وعلم منها تعتمد رؤيتهم ( و ) في ( ما يستهلك قطعا ) لها أو لخادها المملوكة لها ( تمليك الحرة ) وسيد الأمة بمجرد الدفع من غير لفظ كما في الكفارة كما علم مما مر ( و ) ينبغي على كونه تمليكا أن الحرة وسيد الأمة كل منهما ( يتصرف فيه ) بما شاء من بيع وغيره ، ولأجل هذا مع غرض التقسيم وطأ له بما قبله وإن علم من قوله سابقا تمليكها حيا ( فلو قُرت ) أي ضيقت على نفسها في طعام أو غيره ومثلها في هذا سيد الأمة كما هو ظاهر ( بما يضرها ) ولو بأن يفره عنها أو بما يضر خادما ( منعا ) لحق التمتع ( ومادام نفعه ككسوة ) ومنها القراض فلا يرد عليه ( وظروف طعام ) لها ومنه الماء كما مر وظاهر أنه يعتبر في تلك الظروف أن تكون لائقه بها ( وضبط ) وما في معناه من آلات التنظيف ( تمليك ) كالطعام بجامع الاستهلاك واستقلالها بأخذها فيشرط كونها ملكه وتتصرف فيها بما شاءت إلا أن تقرر ولها منه من استعمال شيء من ذلك

( قوله تمليك ) قال في الروضة : فلا تسقط بمسئجر ومستعار ، فلو لبست المستعار وتلف : أي بغير الاستعمال فضائه يازم الزوج لأنه المستعير وهي نائية عنه في الاستعمال ، والظاهر أن له عليها في المسئجر أجرة المثل لأنه إنما أعطاه ذلك عن كسوتها أو سم على حجج والكلام حيث كانت رشيدة وإلا فلا شيء لها عليها أخلاها بمأمرها لو أكلت غير الرشيدة معه إلى آخر ما مر .

[ فرع ] قال حجج : وفي الكافي لو اشترى حليا وديباجا لزوجته وزينها بملك لا يصير ملكا لها بملك ، ولو اختلفت هي والزوج في الإهداء والعارية صدق ، ومثله وارثه كما يعلم بما مر آخر العارية والقراض ، وفي الكافي أيضا : لو جهز بنته بجهز لم تملكه إلا بإيجاب وقبول والقول قوله أنه لم يملكها ، ويؤخذ مما يقرر أن ما يعطيه الزوج صلحة أو صباحية كما اعتد ببعض البلاد لا تملكه إلا بلفظ أو قصد إهداء وإفتاء غير واحد بأنه لو أعطاها مصروفا للعرس ودفعها وصباحية فشرحت استرد الجميع غير صحيح ، إذ التقييد بالشئ لا يتأتى في الصباحية لما قررته فيها كالمصلحة ، لأنه إن لفظ بالإهداء أو قصده ملكته من غير جهة الزوجية وإلا فهو ملكه . وأما مصروف العرس فليس بواجب ، فإذا صرفته بإذنه ضاع عليه ، وأما الدافع : أي المهر فإن كان قبل الدخول استرده وإلا فلا لضرره به فلا يسترد بالشئ ( قوله ولها منه من استعمال شيء من ذلك ) أي فلو خالف واستعمل بنفسه لزمته

( قوله لأن نفقتها مقدرة الخ ) فيه أنه يعتبر جنسها ، وقد يكون الواجب لها في البادية إذا أبطلته لا يكتفي كما إذا كان قوت البادية خرة وهي متعادية للبر فقد يكون مدّ اللرة لا يساوي نصف مدّ بر ( قوله كل منهما ) لا ينبغي أنه بهذا التقدير يقرأ يتصرف في المثل بالياء أوله بعد أن كان بالياء المثنى من فوق ( قوله على نفسها ) ينبغي أو على خادما لينزل عليه ما يأتي ( قوله وظاهرها أنه يعتبر في تلك الظروف أن تكون لائقه بها ) انظره مع ما مر من التحليل عقب قول المصنف ومسكن يليق بها ( قوله بجامع الاستهلاك ) فإن قلت : كيف هذا مع أن الكلام هنا فيها بغير نفعه المقابل لما يستهلك في المثل ؟ قلت : معنى الاستهلاك هنا أن ماتطاعها إنما هو لاستهلاك وإن انضعت به مدة

ككل ما يكون تمليكاً (وقيل إمتاع) فيمكن بحو مستأجر ومستأجر ، ولا تنصرف هي بغير ما أذن لها كالمسكن والخدم ، والفرق ما مر أنها لا تستقل بهلين ، بخلاف نحو الكسوة ، واختير هذا في نحو فرش وحلأف ، وظاهر أنها على الأول كملكه بمجرد الدفع والأخذ من غير لفظ ، لكن مع قصده بذلك دفعه عما وجب عليه وإن كان زائداً على ما يجب لها ، لكن في الصفة دون الواجب فيقع عن الواجب بمجرد ذلك لأن الصفة الزائدة وقعت تابعة فلم يخرج لفظ ، بخلاف الزائد في الجنس فلا يملكه بدون لفظ لأنه قد يعبرها قاصداً لتجملها به ثم يسترجعه منها ، ومن ثم لو قصد به الهدية ملكته بمجرد القبض إذ لا يشترط فيها بيع ولا إكرام وتعير هم بهما جرى على الغالب (و) حيثل فسكوتهما الواجبة باقية في ذمته (تعطى الكسوة أول شتاء) لتكون عن فصله وفصل الربيع بعده (وصيف) ليكون عنه وعن الخريف ، هذا إن وافق وجوبها أول فصل الشتاء وإلا أعطيت وقت وجوبها

الأجرة وأرض ما نقص ، ومعلوم أن هذا كله في الرشيدة ، وأما غيرها من سفية وصغيرة فيحرم على وليها تمكين الزوج من التمتع بامتعتها لما فيه من التضييع عليها . وأما ما يقع كثيراً من طيخها ما يأتي به الزوج في الآلات المتعلقة بها وأكل الطعام فيها وتهديتها للزوج أو لمن يحضر عنده فلا أجرة لها عليه في مقابلة ذلك لإتلافها المنفعة بنفسها ، ولو أذن لها في ذلك كما لو قال لغيره اغسل ثوبي ولم يذكر له أجرة بل هو أولى بطريان العادة به كثيراً ، بخلاف ما لو استقل بأخذ ذلك بلا إذن منها فنظره الأجرة لاستعماله ملك الغير بلا إذن ، ومثل ذلك يقال في الفراش المعلق بها (قوله ولا تنصرف) أي على هذا الثاني (قوله عما وجب عليه) قضية أنه إذا وضعها بين يديها بلا قصد لاعتد به ، لكن في حج مانعه أنه يقع عن الواجب بمجرد إعطائه من غير قصد صارف عنه . قال سم عليه ظاهره أنه يكن عدم الصارف ولا يشترط قصد الأداء عما لزمه وذكر شيخ الإسلام خلافه وقضية كلام الشارح هنا اعتماد ما ذكره شيخ الإسلام (قوله بخلاف الزائد في الجنس) أي كأن كان الواجب لها في اللباس الكتان فبلغ ما حريرا فلا يملك إلا إذا قصد التضييع عما وجب عليه (قوله وتعطى الكسوة الخ) هل هي كالنفقة فلا تخصم فيها قبل تمام الفصل كما لا تخصم في النفقة في أثناء اليوم أو الخاصة من أول الفصل أو يجبر الزوج على الدفع حيثل ويفرق بأن الضرر بتأخير الكسوة إلى آخر الفصل أشد من الضرر بتأخير النفقة إلى آخر اليوم فيه نظر ، المتجه الثاني أوردت ذلك على هر فوافق على ما استوجهته فليراجع . قال الدميري : والظاهر أن هذا التقدير في غالب البلاد التي تبق فيها الكسوة هذه المدة ، فلو كانوا في بلاد لا تبق فيها هذه المدة لفرط الحرارة أو لرداء ثيابها وقلة عاداتها اتبعت عاداتهم ، وكذلك إن كانوا يعتادون ما يبق ستة مثلاً كالأكسية الوثيقة والجلود كأهل السراة بالسين المهلة ، فالأشبه اعتبار عاداتهم ، وفيهم من اعتبار العادة أنهم لو اعتادوا التجديد كل ستة أشهر مثلاً فبلغ لها من ذلك ما جرت به عاداتهم فلم يبل في تلك المدة وجوب تجديده على العادة لأنها ملكت ما أعطته عن تلك المدة دون ما بعدها (قوله وإلا أعطيت وقت وجوبها) قضية هذا الكلام أنها تعطى ستة أشهر من وقت الوجوب حتى لو مكنت في أثناء فصل كان وقت التمكن ابتداء الفصل في حقها فتعطى كسوة ستة أشهر ابتداءً منها من ذلك الوقت

أي بخلاف نحو المسكن . والحاصل أن الكسوة ونحوها مما تسهّل بالمعنى الذي ذكرته لهذا التحق بالطعام ونحوه على الصحيح بجامع الاستهلاك : أي في الجملة ، ولما كان يلزم دفعه بمعنى أنه لا يسهّل حالاً جرى فيه الخلاف فتأمل (قوله أنها لا تستقل بهلين) بمعنى أن كلا منهما قد يكون مشتركاً في الانتفاع بينهما وبينه (قوله لكن مع قصده بذلك دفعه عما وجب عليه) خرج بذلك ما إذا أطلق في دفعه (قوله هذا إن وافق وجوبها الخ) وعليه فلا خصوصية



ثم جددت بعد كل سنة أشهر من ذلك ، نعم ما بقي سنة فأكثر كفرض وبسط وجبة يعتبر في تجديدها العادة الغالبة كما مر ( فإن تلفت ) الكسوة ( فيه ) أى أثناء الفصل ( بلا تقصير لم تبدل إن قلنا تحليك ) كنفقة تلفت في بدنها وبلا تقصير : أى منها ، فقد صرح ابن الرضا بأنها لو بليت أثناء الفصل لسخافها أبداً لتقصيره ( فإن ) نشرت أثناء الفصل ، سقطت كسوته كما يأتي ، فإن عادت للطاعة اتجه عودها من أول الفصل المستقبل ولا يحسب ما بقي من ذلك الفصل لأنه بمنزلة يوم التشوز وإن ( ماتت ) أو مات ( فيه ) في أثناءه ( لم ترد ) إن قلنا تحليك ، وأفهم قوله لم ترد أن عمل ذلك بعد قبضها ، فإن وقع موت أو فراق قبل قبضها وجب لها من قيمة الكسوة ما يقابل زمن العصمة على ما يحته ابن الرضا ، وتقل عن الصيمري ، لكن المعتمد كما أفق به المصنف وجوبها كلها وإن مات أول الفصل ، وسبقه إلى نحوه الروائي واعتمده جمع متأخرون كالأنزعي والبقيني وأطال في الانتصار له قال : ولا يهول عليه بأنها كيف يجب كلها بعد مضى لحظة من الفصل لأن ذلك جعل وقتاً للإيجاب فلم يفتقر الحال بين قليل الزمان وطويله : أى ومن ثم ملكها بالتقبض وجاز لها التصرف فيها ، بل لو أعطها نفقة وكسوة مستقبله جاز وملكت بالتقبض وجاز لها التصرف فيها كتسجيل الزكاة ويسترد إن حصل مانع ، ولا ينافي ما ذكر من القياس على تسجيل الزكاة قولهم ماوجب بسببين امتنع تقديمه عليهما مع أن التبادر منه امتناع ما زاد على يوم أو فصل لعدم وجود شيء من سببه لأن التكاح سبب أول فجاز حينئذ التسجيل مطلقاً ( ولو لم يكن لها ) أو ينتفها

وهذا مشكل فإن المناسب للشاء غير المناسب للصيف ، والفصل على هذا الوجه قد يكون ملحقاً من شتاء وصيف . هذا : وقال سم على حج : عبارة شرح الروض : فلو عقد عليها في أثناء أحدهما فحكمه يعلم مما يأتي في نظيره من النفقة أول الباب الآتي اهـ . وأشار بما يأتي إلى ما قدمه الشارح في قول المصنف على موسم لزوجه كل يوم من الأسنوي فيما لو حصل التمكن عند الغروب ، لكن جاصل الذي تقدم أنه يجب القسط فلينظر ما المراد بالقسط اهـ . أقول : وينبغي أن يعتبر قيمة ما يدفع إليها عن جميع الفصل فيقسط عليه ثم ينظر لما مضى قبل التمكن ويجب قسط ما بقي من القيمة فيشتري به لها من جنس الكسوة ما يساويه والحيرة لها في تعيينه ( قوله كفرض ) أى وأثاث ( قوله ) يعتبر في تجديد العادة ( يؤخذ من وجوب تجديدها على الزوج على العادة وجوب إصلاحها المتبادر كالمسمى بالتجديد اهـ سم على حج . ومثل ذلك إصلاح ما أهد لها من الآلة كتبويض النحاس ( قوله العادة الغالبة ) أى فإن تلفت قبل العادة الغالبة فيها لم يجب التجديد ( قوله بلا تقصير الخ ) ليس قيداً لما بعده بل عدم الإبدال مع التقصير أولى بل لمقابلته وهو الإمتناع ، أما منه فهو قيد لما بعده ، ومن ثم لو صرح ابن الرضا بأنها لو الخ اهـ حج ( قوله سقطت كسوته ) وقضيته أنه لو كان دفعها لها قبل التشوز استردها لسقوطها عنه وهو ظاهر ، ولو ادعى التشوز لسقط ذلك عنه لم يقبل ذلك منه إلا بينة كما يعلم مما مر وأواخر القسم والتشوز وما يأتي في قوله في الفصل الآتي ، ومن ثم لو اتفقا عليه وادعى سقوطه بنشوزها فأنكرت صدقت ( قوله ولا يهول عليه ) في المختار التحويل التفرع

لأول الشتاء ولا لأول الصيف بل المدار حينئذ على وقت الوجوب ( قوله لأنه بمنزلة يوم التشوز ) أى وسيأتي أنها لو نشرت لحظة من اليوم سقطت نفقته مع ليلته ، وأما تعليل الشهاب حجج بهما ما اختاره من حسابان الفصل بأول عودها حتى لا يؤثر التشوز إلا فيما مضى فليس بظاهر كما لا يخفى .

( ملة ) مع تمكينها فيها ( فدين ) عن جميع الملة الماضية لما عليه إن قلنا تمليك لأنها استحققت ذلك في ذمته ، أما الإعدام في حالة وجوبه لو مضت مدة ولم يأت لها فيه بمن يقوم به فلا مطالبة لها به كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى .

### ( فصل ) في موجب المون ومسقطاتها

( الجلبد أنها ) أي المون السابقة من نحو نفقة وكسوة ( تجب ) يوما بيوم وفصلا بفصل أو كل وقت اعتيد فيه التجليد أو دائما بالنسبة للمسكن والخدم على مامر ( بالتمكين ) التام ومنه أن تقول مكلفة أو سكرانة أو ولي غيرهما متى دفعت المهر الحال سلمت ، وبثبت بإقراره أو بيينة به أو بأنها في غيبته باذلة للطاعة ملازمة للمسكن ونحو ذلك ، ويخرج بالتام ماله مكتنه ليلا فقط مثلا أو في دار مخصوصة مثلا فلا نفقة لها ، وبحث الأسنوى أنه لو حصل التمكين وقت الغروب فالقياس وجوبها بالغروب . قال الشيخ : والظاهر أن مراده وجوبها بالقسط ، فلو حصل ذلك وقت الظهر فينبغي وجوبها كذلك من حيثلذ ، وخالف البلقيني فرجع عدم وجوب القسط مطلقا . والأوجه أن المراد بالقسط توزيعها على الليل والنهار فتحسب حصة مامكتنه من ذلك وتطاعها لا على اليوم فقط ولا على وقت الغداء والعشاء ، بل قول الأسنوى فالقياس وجوبها بالغروب صريح فيه ، إذ الظاهر أن مراده وجوبها به بالقسط لامطلقا كما أفاده الشيخ ، ولا ينافي ذلك قولهم تسقط نفقة اليوم بليته بنشوز لحظة ولا توزع على زمان الطاعة والنشوز لأنها لا تنجز ، ومن ثم سلمت دفعة فلم تفرق

والمراد منه هنا أنه لا يبلغ في التشنيع بالاعتراض عليه ( قوله إن قلنا تمليك ) معتمد ( قوله أما الإعدام ) ومثله الإسكان .

### ( فصل ) في موجب المون ومسقطاتها

( قوله ومسقطاتها ) أي وما يتيم ذلك كالرجوع بما أنفق به بطن الحمل ( قوله ومنه ) أي التمكين ( قوله أن تقول مكلفة ) أي ولو سفية ( قوله أو ولي غيرهما ) قضية هذا أن غير محجورة لا يعتد بقرض وليها وإن زوجت بالإيجاب فلا يجب بفرضه نفقة ولا غيرها ، والظاهر أنه غير مراد اكتفاء بما عليه عرف الناس من أن المرأة سيما البكر إنما يتكلم في شأن زواجها أو لياؤها ( قوله متى دفعت المهر الحال ) يخرج به ما اعتيد دفعه من الزوج لإصلاح شأن المرأة كحمام وتنجيد ونقش فلا يكون عدم تسلم الزوج ذلك علوا للمرأة ، بل امتناعها لأجله مانع من التمكين فلا تستحق نفقة ولا غيرها ، وما اعتيد دفعه أيضا لأهل الزوجة فلا يكون الامتناع لأجله علوا في التمكين ( قوله أو بأنها في غيبته الخ ) هذا إنما يحتاج إليه إذا لم يسبق تمكين منها أو سبق نشوز وإلا فالقول قبيحا في عدم النشوز من غيبته كما يصرح به قوله الآتي ، ومن ثم لو اتفقا عليه وادعى سقوطه الخ ( قوله ونحو ذلك ) أي كإرسال القاضي له في غيبته على ما يأتي ( قوله أو في دار مخصوصة ) أي ولم يتمتع بها فيه أو في الوقت الذي سلمت في تلك الدار ،

### ( فصل ) في موجب المون ومسقطاتها

( قوله أو بأنها في غيبته باذلة الطاعة ) أي والصورة أنها تقدم منها نشوز كما يعلم مما يأتي ( قوله أو في دار مخصوصة مثلا ) أي والصورة أنه لم يستمتع بها فيها كما صوره الشيخ في حاشيته أنصلا بما يأتي في الشارح عقب قول المصنف ولحاجتها تسقط في الأظهر ، وبه يعلم أن هذا لا يخالف مامر عن إفتاء والد الشارح وأشرع الباب السابق

خلوة وعشية لإمكان الفرق بأنه محفل هنا مسقط فلم يمكن التوزيع معه لتعليبها به غالبا ، بخلافه ثم فإنه لا يسقط فوجب توزيعها على زمن التحكين وعلمه إذ لا تملئ هنا أصلا ، وقياس ذلك أنها لو منعت من التحكين بلا علم ثم سلمته أثناء اليوم مثلا لم توزع ، وسياق عن الأذري مابويده قال البلقيني : ومقتضى كلام الرافعي في السخ بالإعصار أن ليلة اليوم في التفقات هي التي بعده كما مر ، وسببه أن عشاء الناس قد يكون بعد المغرب وقد يكون قبله فلتكن ليالي النفقة تابعة لأيامها (إلا العقد) لأنه لا يوجب مجهولا ، والقديم يجب بالعقد كالمهر بدليل استحقاتها

ولا وجبت كما لو سافرت معه بلا إذن منه ولكنه تمتع بها في السفر لأن تمامه في الدار المذكورة رضا منه بإقامتها فيه كما يؤخذ من قوله الآتي بعد قول المصنف ولحاجتها تسقط موثبات الخ ولو امتنع من النفقة الخ (قوله لتعليبها به غالبا) أي ولا نظر إلى كونها قد لا تكون متعديا بالتشوز كالمجنونة (قوله وقياس ذلك أنها لو منعت الخ) معتمد (قوله لم توزع) والفرق بين هله وما مر عن الأسنوي أنه ثم لم يسبق منها نوز ولا ما يشبهه كما مر ، وأما هنا فامتناعها من التحكين في معنى التشوز وهو مسقط لنفقة اليوم واليلة .

[ فائدة ] سئل شيخنا الشباب الرمل عن امرأة غاب عنها زوجها وترك معها أولادا صغارا ولم يترك عندها نفقة ولا أقام لها متفقا وضاعت مصلحتها ومصلحة أولادها وحضرت إلى حاكم شرعي وأهتله ذلك وشكت ونضرت وطلبت منه أن يفرض له ولأولادها على زوجها نفقة ففرض لهم عن نفقتهم نقدا مينا في كل يوم وأذن لها في إنفاق ذلك عليها وعلى أولادها أو في الاستدانة عليه عند تعلق الأخط من ماله والرجوع عليه بذلك وقبلت ذلك منه فهل التقدير والفرض صحيح . وإذا قدر الزوج لزوجه نظير كسوتها عليه حين العقد نقدا كما يكسب في وثائق الأئمة وضعت على ذلك مدة وطالبت بمقابلتها عن تلك المدة وأدعت عليه به عند حاكم شافعي واعترف به وألزمه به فهل إلزامه صحيح أم لا ، وهل إذا مات الزوج وترك زوجته ولم يقدر لها كسوة وأثبتت وسألت الحاكم الشافعي أن يقدر لها من كسوتها الماضية التي حلفت على استحقاتها نقدا وأجلها للملك وقد رده لها كما تفعله القضاة الآن فهل له ذلك أولا ، وهل ما تفعله القضاة من الفرض للزوجة والأولاد عن النفقة أو الكسوة عند الغيبة أو الحضور نقدا صحيح أولا ؟ فأجاب تقدير الحاكم في المسائل الثلاث صحيح إذ الحاجة داعية إليه والمصلحة تقتضيه فله فعله ويثاب عليه بل قد يجب عليه اه سم على حج . وقد يتوقف في بعض ذلك إذ لا يجوز الاعتياض عن النفقة المستقبلية كما تقدم ، وما في الشرح عند قول المصنف ولا يصير ديننا إلا بفرض قاض يثاق ما قاله والده . وعبارة سم على منيج : فرع : إذا تراضيا أن يقرر القاضي لهما دراهم عن الكسوة مثلا جاز ، فإذا حكم بشيء لزم مادام رضاها بذلك حتى إذا مضى زمن استقر واجبه بمقتضى التقرير فيلزم بدفعه ، فإذا رجعا أو أحدهما عن التقرير ارتفع حكمه من حين الرجوع لا فيها مضى أيضا قاله م ر ، ثم ذكر ما يخالف ذلك وأنه ينبغي أنها إذا قبضت لزم وإلا فلا وأن الحكم بذلك ليس حكما حقيقة وهو ظاهر (قوله أن ليلة اليوم في التفقات هي التي بعده) معتمد (قوله كالمهر) ومع وجوبه بالعقد لا يجب تسليمه إلا بالتحكين فلو كانت صغيرة لاحتمل الوطء لا يجب تسليمه حتى تطبيقه ، ومع وجوبه بالعقد حيث أن له مات أحدهما قبل التحكين استقر المهر أو طلقها قبل الدخول استقر النصف

(قوله إذ لا تملئ هنا أصلا) أي فصورة مسئلة الأسنوي في ابتداء التحكين (قوله والقديم يجب بالعقد) أي وتستقر بالتحكين كما صرح به الحلال ثم قال عقبه : فإن امتنع سقطت اه . ولعل ما ذكره الحلال أسقطته

للمريضة والرفقاء فإن امتنعت سقطت (فإن اختلفا فيه) أي المتكئين بأن ادعته وأنكره (صدق) يمينه ، ومن ثم لو اتفقا عليه وادعى سقوطه بنشوزها فأنكرت صلتك لأن الأصل حينئذ بقاؤه (فإن لم تعرض) نفسها (عليه) مدة فلا نفقة (لها) (فيها) أي تلك المدة وإن لم يطالبها ولم تعلم بالعقد كأن زوجت بالإيجاب كما هو ظاهر لعدم المتكئين (وإن عرضت) نفسها عليه إن كان مكلفا وإلا ضل عليه بأن أرسلت له غير المحجورة أو ولي المحجورة إلى ممكنة أو ممكن (وجبت) النفقة والكسوة ونحوها (من بلوغ الخبر) له لأنه القصر حينئذ (فإن غاب) الزوج عن بلدنا ابتداء أو بعد تمكينها ثم نشوزها كما يأتي ثم أرادت عرض نفسها لتجب لها مؤنتها رفعت الأمر للحاكم فأظهرت له التسليم ، وحينئذ (كتب الحاكم) وجوبا كما هو ظاهر (لحاكم بلده) إن عرف (ليعلمه) بالحال (فيجى) لها (أو يوكل) من يتسلمها ويعملها إليه ، وتجب مؤنتها من وصوله بنفسه أو وكيله (فإن لم يفعل) ذلك مع قدرته عليه (ومضى) بعد أن بلغه ذلك (زمن) إمكان (وصوله) إليها (فرضها القاضي) في ماله من حين إمكان وصوله ويجعل كالتسليم لها لأن الامتناع منه ، أما لو لم يعرف فليكتب لحاكم البلاد التي تردها القوازل عادة من تلك البلدة ليطالب وينادي باسمه ، فإن لم يظهر فرض الحاكم نفقتها الواجبة على المهر ما لم يعلم أنه بخلافه في ماله الحاضر ، ويجوز له أن يفرض دراهم يأخذ منها كفيلا بما تأخذ منه لاحتال عدم استحقاقها كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى ، فإن لم يكن له مال حاضر اتجه اقتراضه عليه أو إذنه لها في الاقتراض . أما إذا منعه من السير أو التوكيل عن فلا يفرض عليه شيء لاتضاء قصيره ، ورجع الأذرعى وغيره قول الإمام يكنى بعلمه من غير جهة الحاكم ولو ينجار من تقبل روايته (والمعتبر في مجنونة ومراقة) قيل الأحسن ومعسر لأن المراقة وصف مختص

النصف (قوله وادعى سقوطه) أي الواجب (قوله فإن لم تعرض نفسها) عبارة حج : فإن لم تعرض عليه من جهة نفسها أو وليا وعليه فتعرض مبنى للمفعول بخلاف ما اقتضاه كلام الشارح وهي أولى (قوله بأن أرسلت له غير المحجورة) فقضيته أنه لا يندب بفرض السفينة ، وقضية التصير فيها مر بالمكلفة بخلافه ، وعبر بالمكلفة في المنهج أيضا ، وعليه فالمراد بالمحجورة هنا من حجر عليها بصبا أو جنون وهو مفهوم قول المصنف الآتي : والمتعبر في مجنونة ومراقة عرض ولي (قوله أو ممكن) أي لك منها (قوله من بلوغ الخبر) له ظاهر وإن لم يمس زمن يمكنه الوصول إليها ، وسأيت في الغائب اعتبار الوصول إليها اسم على منج (قوله فيجى لها) بالنصب عطفت على ليعلمه ، ويجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف (قوله وتجب مؤنتها من وصوله) أي إلى المرأة نفسها ولا تجب بوصوله إلى السور (قوله ما لم يعلم) أي بطريق من الطرق كإخبار أهل القوازل عن حاله (قوله وتأخذ منها) أي ويجوز أن الخ كما هو ظاهر هذه العبارة ، والأكثر أن واجب عليه وعليه فهو بالرفع (قوله أو إذنه لها في الاقتراض) ويصرح به قول الشيخ في منجه : فإن لم يظهر فرضها القاضي وأخذ منها كفيلا الخ ، ثم ظاهر قوله ويأخذ أنه يأخذ منها كفيلا قبل أن يصرف إليها ويشكل بأنه ضيان ما لم يجب . فإن قلت : هو من ضيان الدرك المتقدم . قلت : ليس كذلك لما تقدم أن ضيان الدرك إنما يكون بعد قبض المقابل وهذا ليس كذلك ، اللهم إلا أن يقال : إن هذا مستثنى (قوله يكنى الحاكم) أي في العلن وعلمه (قوله قيل الأحسن) أي قال بعضهم (قوله فلا يفرض عليه شيء) أي فلو فرض القاضي لفن عدم العلن فإن خلافا لم يصح فرضه ، وينبغي أنه لو ادعى

الكتابة من الشارح (قوله وادعى سقوطها) يعني المولى (قوله أو ولي المحجورة) أي بصبا أو جنون إذ تمكين السفينة معتبر (قوله ويجوز له أن يفرض لها دراهم) هو فيها إذا لم يعرف محله كما هو صريح عبارة الروض (قوله قول الإمام يكنى الحاكم) أي في أنه منعه من السير مانع

بالغلام يقال غلام مراهق وجارية معسر (عرض وليّ) لما لا هي لأنه المخاطب بذلك ، ثم لو تسلم المهر بعد عرضها نفسها وصار بها في منزله لزمته موته ، ويتجه كما قاله الأذرعى أن نقلها لئله ليس بشرط بل الشرط التسليم التام ، والأوجه أن عرضها نفسها عليه غير شرط أيضا بل متى تسلمها ولو كرها عليها وعلى وليها لزمه موته ، وكلما يجب بتسليم البالغة نفسها لزواج مراهق فتسلمها هو وإن لم يأذن وليه لأن له يدا عليها بخلاف نحو جميع له ( وتسقط ) المومن كلها ( بنشوز ) منها بالإجماع أى خروج عن طاعة زوجها وإن لم تأثم كصغيرة وعجنوة ومكرهة وإن قلدر على ردها للطاعة فترك إلحاقا للملك بالحناية وإطلاق دعوى أن المراد بالسقوط منع الوجوب دون حقيقته إذ لا يكون إلا بعد الوجوب ممنوعة بل المراد به حقيقة ، إذ لو نشزت أثناء يوم أو ليلة سقطت نفقته الواجبة بفجره ، أو أثناء فصل سقطت كسوته الواجبة بأوله ، وعلم من ذلك سقوطها لما بعد يوم وفصل النشوز بالأولى ، ولو جهل سقوطها بالنشوز فأنتق رجع عليها إن كان ممن يفتى عليه ذلك كما هو قياس نظاهره ، وإنما لم يرجع من نكح أو اشترى فاسدا وإن جهل ذلك : أى وإن لم يستمتع بها لأنه شرع في عقدما على أن يضمن ذلك بوضع اليد ولا كذلك هنا ، ويحصل ( ولو ) بحبسها ظلما أو حقا وإن كان الحابس هو الزوج كما اقتضاه كلام ابن المقرئ واعتمده الوالد رحمه الله تعالى ، ويؤخذ منه بالأولى سقوطها بحبسها له ولو بحق للحيلولة بينه وبينها كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى ، أو باعتادها بوطء شبهة أو بغضبها أو ( بمنع ) الزوجة الزوج من نحو ( لمس ) أو نظرت بتغطية وجهها ، أو توليتها عنه وإن مكنته من الجماع ( بلا علر ) لأنه حقه كالوطء بخلافه بعلر كان يكون بفرجها

العلر وأنكرت لا يبيته يقبل منه لسهولة إقامتها ( قوله عرض وليّ ) قضيت أنه العبرة في السفينة بعرضها دون وليها لكن قضية قول الشارح المار بأن أرسلت له غير المحجورة أوولى المحجورة خلافه ، والذي يظهر ما اقتضاه كلام المصنف يفهمه تعبير الشيخ في منجه بالملكفة دين الرشيدة فإن السفينة مكلفة ( قوله بل متى تسلمها ) وعلى هذا فالقياس أنه لو تسلم العجنوة بنفسه كفى في وجوب نفقتها ( قوله ولو كرها عليها ) والقياس أن البالغة كالمعسر في ذلك لما يأتي أنه لو تمتع بالنشوز لم تسقط نفقتها ( قوله وكلما يجب تسليم البالغة ) قضيت أن المراهقة لو سلمت نفسها للمراهق تسلمها لا يعتد به ، وقضية قوله لأن له يدا عليها خلافه ( قوله فتسلمها هو ) قيد معتبر ( قوله ومكرهة ) ومن ذلك ما يقع كثيرا من أهل المرأة يأخذونها مكرهين لما من بيت زوجها وإن كان قصدتهم بذلك إصلاح شأنها كمنعهم الزوج من التقصير في حقها بمنع الثقة أو غيرها ( قوله بل المراد به حقيقة ) أى وبجازه فهو مستعمل في الأمم فيالنسبة ليوم النشوز وفصله حقيقة ولما بعد ما عجز ( قوله ولو جهل سقوطها ) ومثله مالو جهل نشوزها فأنتق ثم تبين له الحال بعد ( قوله ويحصل ) أى النشوز ( قوله وإن كان الحابس هو الزوج ) عموم قوله وإن كان الحابس هو الزوج الخ شامل لما لو حبسها ظلما . وفيه نظر لأنه الموقوف لحقه تدينا . ثم رأيت في حج بعد ما ذكره الشارح قال : إلا إن كانت معسرة وعلم على الأوجه ، وهو يفيد رجوعه لقوله أوحقا فقطر قوله أو بغضبها . ومنه ما يقع كثيرا في زماننا من أن أهل المرأة إذا عرض لم أمر من الزوج أخذوها قهرا عليها فلا تستحق نفقة مادامت عندهم ( قوله أو بمنع الزوج ) قال الإمام : إلا أن يكون امتناع دلالا مهم على منيج ( قوله بلا علر ) وليس من العلر

( قوله بل الشرط التسليم التام ) لعل المراد التسليم منه فليراجع ( قوله وعلم من ذلك سقوطها ) يعنى عدم وجوبها إذ هو المتعين هنا كما لا يخفى ، فقوله فيما مر بالمراد به حقيقة لأنه أى مع مجازة ( قوله شرع في عقدما على أن يضمن النكح ) فيه وثقة لا يخفى ( قوله وإن كان الحابس هو الزوج ) هو غاية في قوله أوحقا فقطر كما يعلم من النتحفة ( قوله أو بغضبها )

جراحة وعلمت أنه متى لمسا واقعا (وعبالة زوج) يفتح العين : أى كبر ذكره بحيث لا تحتمله (أو مرض) بها (يضر منه الوطء) أو نحو حيض (عذر) في عدم تمكينها من الوطء فتستحق المومن وتثبت عيالته بأربع نسوة ، فإن لم تمكن معرفتها إلا بنظرهم "إليها مكشوفى الفرجين حال انتشار عضوه جاز ليشهدن ، وليس لها امتناع من زفاف لعبالة بخلاف المرض لتوقع شفائه (والخروج من بيته) أى من محل رضى بإقامتها به ولو يبيتها أو يبيت أبيها كما هو ظاهر ولولمادة وإن كان غالبا بغضيله الآتى (بلا إذن) منه ولا ظن رضاه عصيانا (نشوز) إذ لمسح الحبس في مقابلة المومن ، وأخذ الرافعى وغيره من كلام الإمام أن لما اعتاد العرف الدال على رضا أمثاله بمثل الخروج الذى تريده ، نعم لو علم مخالفته لأمثاله في ذلك فلا (إلا أن يشرف) البيت أو بعضه الذى يمشى منه كما هو واضح (على التهام) والمتجه عدم قبول قولها خشيت انتهاكه مع نفي القرينة أو تخاف على نفسها أو مالها كما هو ظاهر من فاسق أو سارق ، ويتجه أن الاختصاص الذى له وقع كذلك ، أو محتاج إلى الخروج لقاض تطلب عنده حقها أو لتعلم أو استفتاء إن لم يفتها الزوج الثقة : أى أو نحو محرما كما هو ظاهر أو يخرجا معبر المنزل أو متعدد فالما أو يهددها بضرب فتنتع فتخرج خوفا منه إن تعين طريقا ، وفروجها حينئذ ليس بنشوز لعلمها فتستحق الثقة مالم يطلبها لمنزل لائق فتمتنع ، والأوجه تصديقها يمينها في عذر ادعته إن كان مما لا يعلم إلا منها كالخوف مما ذكر وإلا فلا بد من إثباته ، ولا يشكل ما تقرر هنا من إخراج المتعدى لها بحسبها ظلما لإمكان الفرق بأن نحو الحبس مانع عرفا ، بخلاف مجرد إخراجها من منزلها . ومن النشوز أيضا امتناعها من السفر معه ولو لغير ثقلة كما هو ظاهر لكن بشرط أمن الطريق والمقصد ، وأن لا يكون السفر في البحر الملح مالم يغلّب فيه السلامة ولم يمش من ركوبه محذور تيم أو يشق مشقة لا تحتمل عادة ، وعلى هذا التفصيل الذى ذكره البلقينى واعتمده غيره يحمل إطلاق جمع منهم القفال وابن الصلاح المنع ، وجرى عليه في الأنوار وكلما الأسنوى بل زاد أنه يحرم إركابها ولو بالغة (وسفرها بإذنه معه) ولو لحاجتها أو حاجة أجنبي (أو) بإذنه وحدها (لحاجته) ولو مع حاجة غيره على ما بآتى (لا ينسقط) موثبا لتمكينها وهو المقووت لحقه في الثانية ، وخرج بقوله بإذنه سفرها معه بدونه لكن مصححا

كثرة جماعه وتكرره أو يطء إزاله حيث لم يحصل له منه مشقة لا تحتمل عادة (قوله وتثبت عيالته) وسكت عن بيان ما يثبت به المرض ، والقياس أنه لا يثبت إلا برجلين من الأطباء لأنه مما تطلع عليه الرجال غالبا (قوله ولا ظن رضاه عصيانا) يستثنى منه ما ساقى له من أن خروجها للنسك وإن كان نشوزا لا تمنع به لحصر أمر النسك (قوله أو مالها كما هو ظاهر) أى وإن قل "أخذنا من إطلاعه هنا وتقييده الاختصاص بماله وقع ولواعبر في المال كونه ليس تافها جدا لم يكن بعيدا (قوله أو لتعلم) أى للأمور الدينية لالادنيوية (قوله أو استفتاء) أى لأمر يحتاج إليه بخصوصه وأرادت السؤال عنه أو تعلمه . أما إذا أرادت الحضور لمجلس علم لتستفيد أحكاما تفنع بها من غير احتياج إليها حالا ، أو لحضور لمباح الوعظ فلا يكون عذرا (قوله أو يهددها) أى الزوج (قوله كالخوف) أى وكبحها بأنها يلحقها ضرر بوطئه لا يحتمل عادة (قوله لم يغلّب فيه السلامة) معتمد (قوله أو يشق) أى السفر ، وقوله لا يحتمل عادة : أى لثقلها (قوله أنه يحرم إركابها) أى البحر ، وقوله ويحث الأذرعى الخ معتمد

انظر ما موافقه (قوله أو يهددها) أى الزوج

وجوبها هنا أيضا لأنها تحت حكمه وإن أثبت ، وبحسب الأذرى أن عمله إن لم يمتنعها وإلا فنافرة . قال البلقيني وهو التحقيق ، لكنه قال : إن لم يقدر على ردّها ، والأقرب أنه مجرد تصوير لا قيد لما مر من عدم الفرق بين قدرته على ردّها للطاعة وأن لا ( و ) سفرها ( حاجتها ) أو حاجة أجنبي بإذنه لأمه ( يسقط ) موته ( في الأظهر ) لانتفاء التمكن . أما بإذنه لحاجتها فقتضى قولهم في إن خرجت لغير الحمام فأنت سالتك فخرجت له ولفيه لم تطلق عدم السقوط وهو كذلك وإن اعتمد البلقيني وغيره مقابله ونسب لنسب الأم والمختصر ، والثاني يجب لأنها سافرت بإذنه فأشبه سفرها في حاجته ، ولو امتنعت من القلة معه لم يجب موته إلا إن كان يتمتع بها في زمن الامتناع فتجب ويصير تمتعه بها عفواً عن القلة حيث كفا في الجواهر وغيرها عن الماوردي وأقرّوه وأقضى به الوالد رحمه الله تعالى ، وما مر في مسافرة معه بغير إذنه من وجوب تفقدها بتمكينها وإن أثبت بعصيان صريح فيه ، وقضيته جريان ذلك في سائر صور التشويز وظاهر كلام الماوردي أنها لا يجب إلا زمن التمتع دون غيره ، نعم يمكن في وجوب نفقة اليوم تمتع لحظة منه وكذا الليل ( ولو نشرت ) كأن خرجت من بيته أو منعه من تمتع مباح ( فغاب فأطاعت ) في غيبته بنحو عودها لبيته ( لم يجب ) موته مادام غائبا ( في الأصح ) لخروجها عن قبضته فلا بد من تعبد تسليم وتسليم ولا يحصلان مع الغيبة ، وبه فارق تشويزها بالردة فإنه يزول بإسلامها مطلقا لزوال المسقط ، وأخذ منه الأذرى أنها لو نشرت في المنزل ولم تخرج منه كان منعه نفسها وغاب عنها ثم عادت للطاعة عادت تفقدها من غير قاض وهو كذلك على الأصح ، قال : وحاصل ذلك الفرق بين التشويز الجلي والتشويز الخفي ١٥ . والأوجه أن مراده بعودها للطاعة لإرسال إعلامه بذلك : بخلاف نظيره في التشويز الجلي ، وإنما قلنا بذلك لأن عودها للطاعة من غير علمه بعيد كما هو ظاهر ، والأقرب كما هو قياس مامر في نظائره أن إظهاره عند غيبته كإعلامه ، ومقابل الأصح يجب لعودها إلى الطاعة فإن الاستحقاق زال بخروجها عن الطاعة فإذا زال العارض

( قوله وإلا فنافرة ) أي ما لم يتمتع بها ( قوله أو حاجة أجنبي بإذنه ) أي الزوج : أي وبغير سؤال من الزوج وإلا فلا ، فإن سؤاله ينزل منزلة سفرها لحاجته ( قوله أما بإذنه لحاجتها ) أي الزوج والزوجة أو الأجنبي ، وقوله وظاهر كلام الماوردي الخ معتمد ، وقوله نعم يمكن الخ معتمد أيضا ( قوله وكذا الليل ) هل ذلك جار في السفر بلا إذن وغيره أم مخصوص بغير السفر ، وعليه فيكون تمتعه بها في السفر لحظة كاف في بقية المدة حتى يوجد منها مسقط أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول لأن عدم منعه لها من مصاحبتها بعد التمتع رضا منه بالسفر معه ( قوله فإنه يزول بإسلامها ) أي حيث أعلمته بها كما يأتي في قوله والأوجه أي مراده الخ ، وقوله مطلقا : أي سواء جدد تسليم وتسليم أم لا ( قوله عادت تفقدها ) أي حيث أعلمته وينبغي عدم تصديقها في ذلك لو اختلفا فيه ( قوله التشويز الجلي ) أي الظاهر ( قوله أن إظهارها عند غيبته ) زاد حج وعلم حاكم وهو ظاهر إن كان الإظهار مظنة لبلاغ الخبر بحيث يبعد عدم وصول الخبر إليه بعد الإظهار ، وإلا فوجوب النفقة مع عدم علمه بعودها فيه شيء

( قوله أو منعه من تمتع مباح ) الأصوب عدم ذكره هنا وسبأني قريبا ما يخالفه عن الأذرى ( قوله بنحو عودها الخ ) أي في الثانية ( قوله لزوال المسقط ) أي مع كونها في قبضته ليفارق نظيره ( قوله وهو كذلك على الأصح ) من جملة كلام الأذرى فكان ينبغي أن يزيد قبله لفظ قال ( قوله عند غيبته ) أي وعدم الحاكم كما صرح به حج ، وهذا هو قياس النظائر ، وظاهر أنه يأتي في التشويز الجلي أيضا بقياس النظائر أيضا أن الإظهار

عاد الاستحقاق (وطريقها) في حود الاستحقاق (أن يكتب الحاكم كما سبق) في ابتداء التسليم ، فإذا علم وحاد أو أرسل من يتسلمها أو ترك ذلك لغير عهدها عاد الاستحقاق ، ولو التمس زوجة غائب من الحاكم أن يفرض لها فرضا عليه اعتبر ثبوت النكاح وإقامتها في مسكنه وحلقها على استحقاق النفقة وأنها لم تقبض منه نفقة مستقبلة فحيث يفرض لها عليه نفقة معسر حيث لم يثبت أنه غيره ، والأوجه حمل ذلك على ما إذا كان له مال حاضر بالبلد تريد الأخذ منه وإلا فلا فائدة للفرض ، إلا أن يقال : يحتمل ظهور مال له تأخذ منه من غير احتياج لرفع له (ولو خرجت) لاحتل وجه التشوز (في غيبته) عن البلد بلا إذنه (لزيرة) لقريب لأجنبي أو أجنبية فيما يظهر (ونحوها) كزيادة لمن ذكر بشرط عدم رغبة في ذلك بوجه كما هو ظاهر (لم تسقط) مؤنتها بذلك لأنه لا يبعد في العرف نشوزا ، وظاهر أن حمل ذلك مالم يمتنعها من الخروج قبل سفره أو يرسل لها بالمتن (والأظهر أن لا نفقة) ولا مؤنة (لصغيرة) لا تحتمل الرطه وإن سلمت له لأن تملر وطئها لمعنى قائم بها فليست أهلا للتمتع . والثاني لما النفقة لأنها حبست عنده وفوات الاستمتاع بسبب هي فيه معلومة كالمرطقة والزقاء وقرق الأول بما مر في التعليل (و) الأظهر (أنها تجب لكثرة) أي لمن يمكن وطئها وإن لم تبلغ كما هو ظاهر (على صغير) لا يمكن وطئها إذا عرضت على وليه لأن المانع من جهته ، والثاني لا يجب لأنه لا يستمتع بها بسبب هو معلور فيه فلا يلزمه غرم (وإحرامها بجميع أوعمة) أو مطلقا (بلا إذن نشوز إن لم يملك تحليها) على قول في الفرض لأن المانع منها ومع كونه نشوزا لا يجرم عليها فعله لخطر أمر التسك ، وبه فارق ما يأتي في الصوم (وإن ملك) تحليها بأن أحرمت ولو يفرض على الأصح (فلا) يكون إحرامها نشوزا فستحق المؤن لكونها في قبضته وهو قادر على تحليها وتمتعه

خصوصا إذا أمكنها الإعلام ولم تعلمه (قوله فحيث يفرض لها) أي ولو كان ما يفرضه من الدراهم (قوله وإلا فلا فائدة للفرض) أي حيث لم يفرض عليه ولا إذن لها في الاقتراض كما مر (قوله إلا أن يقال) له فائدة هي منع الخالف من الحكم ب سقوطها بمضى الزمان أيضا اه حج (قوله يحتمل ظهور مال) وتقديم في كلامه أن القاضي يفرض عليه حيث لم يكن ثم مال أو يأذن لها في الاقتراض (قوله في غيبته عن البلد) وينبغي أن مثل غيبته عن البلد خروجها مع حضوره حيث اقتضى العرف رضاه بمثل ذلك على ما مر في قوله السابق أيضا ، وأخذ الرافعي وغيره بالغ ، ومن ذلك ما لو جرت عادته بأنه إذا خرج لا يرجع إلا آخر التبار مثلا فلها الخروج للعبادة ونحوها إذا كانت ترجع إلى بيتها قبل عوده وعلمت منه الرضا بذلك (قوله لقريب لأجنبي) أي حيث كان هناك رغبة أو لم يدل العرف على رضاه بذلك ، وإلا فلها الخروج كما فعله قوله فيها مر وأخذ الرافعي وغيره من كلام الخ (قوله أو يرسل لها بالمتن) أي أو تدل القرينة على عدم رضاه بخروجها في غيبته مطلقا كما مر (قوله ولا مؤنة)

لا يكون إلا عند تملر الإعلام فليراجع (قوله وطريقها في حود الاستحقاق) أي طريقها ذلك فقط بالنسبة للنشوز الجلي وهو طريقها أيضا مع إرسالها تعلمه بالنسبة للنشوز الخفي كما علم مما مر (قوله ولو التمس زوجة غائب) أي وإن لم يكن نشوز فهي مسئلة مستقلة (قوله وإلا فلا فائدة للفرض) قد سبق عند قول المصنف وإن عرضت وجبت بعد بلوغ الخبر الخ أن الشارع جعل مثل ذلك ما إذا نشزت ثم عادت للطاعة في غيبته ، ثم ذكر بعد ما ذكره هنا من الفرض أنه إذا لم يكن له مال حاضر أن القاضي يفرض عليه أو يأذن لها في الاقتراض فانظر مع ما هنا ، وهل يكون الاقتراض من غير فرض ، ولعل ما هنا فيها إذا كان الزوج معلوم المحل ليوافق ما مر فليراجع (قوله عن البلد)



بها ، فإذا تركه فقد فُوت على نفسه ، ولا يشكل هذا بما يأتي في الصوم أنه يباب إفساد العبادة لأنه يتكرر ، فلو أمرناه بالإفساد لتكرر منه وفي ذلك ما يوجب منه ذلك ، بخلاف الإحرام فإنه نادر فلا تقوى مهابة ( حتى تخرج فاسافة لحاجتها ) فإن كان معها استحقا وإلا فلا ، نعم من أفسد حجها بجماع وكان بإذنه باز مها الإحرام بقضائه فوراً والخروج له ولو من غير إذنه ، وحيث أن تزامه مؤثماً بل والخروج معها ، ولا يرد ما مر من منع خروجها بغير إذنه لأن إذنه السابق استتبع الإذن في هذا ( أو ) أحرم ( بإذن ) منه ( في الأصح لما نفقه ما لم تخرج ) لأنها في قبضته وفوات التمتع نشأ من إذنه فإن خرجت فكما تقرر ، والثاني لا يجب لقوات الاستمتاع ، ورد بما تقرر ، ولو أجزت حينها قبل النكاح لم يتخير ويقدم حتى المستأجر لكن لاموتة لها مدة ذلك ( ويعتصم ) إن شاء ( صوم ) أو نحو صلاة أو اعتكاف ( قل ) ابتداء وانتهاء ولو قبل الغروب لأن حقه مقدم عليه لوجوبه عليها وإن لم يرد تمتعه بها فيما يظهر لأنه قد تطرأ له إرادته فيجدها صائغة فيتضرر ( فإن أبت ) وصامت أو أتمت غير نحو عرفة وعاشوراء أو صلت غير راتبة ( فاشترط في الأظهر ) فقسقط مؤن جميع مدة صومها لامتناعها بما وجب عليها من التكين ، ولا نظر إلى تمكنه من وطنها ولو مع الصوم لأنه قد يباب إفساد العبادة ، ومن ثم حرم صومها فلا أو فرضاً موسماً وهو حاضر بغير إذنه أو علم رضاه ، وظاهر امتناعه مطلقاً إن أضرها أو ولد لها الذي ترضعه ، وأخذ العراق من هذا التعليل أنها لو اشتغلت في بيته بعمل ولم يمنعه الحياء من تبطيلها كخياطة بقيت نفقتها وإن أمرها بتركه فامتنت إذ لا مانع من تمتعه : أي وقت أراد بخلاف تعليم صغار لأنها تستحي عادة من أهلها من يبينه وقضاء وطره منها ، فإذا لم تثت بنيه كانت ناشزة ، أما عرفة وعاشوراء فلها فعلها بلا إذن من كرواتب الصلاة ويلحق بهما تاسوعاء ، بخلاف نحو الاثنين والخميس وبه يخص الغير الحسن لا لتصوم المرأة يوماً سوى شهر رمضان وزوجها شاهد إلا بإذنه ، ولو نكحها صائغة تطوعاً لم يجبرها على الفطر ، وفي سقوط نفقتها به وقد زفت إليه : وجهان أحدهما علمه ، والأقرب أن المراهقة الحاضرة كالبالغ لو أرادت صوم رمضان لأنها مأمورة بصومه مضروبة على تركه ، والأوجه تقييد المنع بمن يمكنه الوطء فلا منع لخليل بصوم أو اعتكاف واجبين ، أو كان محرماً أو مريضاً مدقفاً لا يمكنه الوقاع أو محسوراً أو عتيماً أو كانت قرانه أو رتقاء

هل ذلك المهر فلا يجب عليه تسليمه قبل إطاعة الوطء وقد تقدم ذلك ( قوله لم يتخير ) أي الزوج ( قوله لكن لاموتة لها مدة ذلك ) يبني أن عمله ما لم يتمتع بها أخذاً مما مر في الناشزة وإلا وجبت نفقتها مدة التمتع وأنه يجب نفقة اليوم والليلة بالتمتع في لحظة منه ( قوله أو أتمت غير نحو عرفة ) من النحو تاسوعاء لا الخميس والاثنين وأيام البيض كما يأتي في كلامه ( قوله غير راتبة ) أي ولو غير مؤكدة ( قوله أو فرضاً موسماً ) أي وإن كان لها فرض في التقديم كقصير النهار ، وقوله مطلقاً : أي موسماً أو مضيقاً ( قوله وأخذ العراق من هذا التعليل ) أي قوله لأنه قد يباب إفساد النكح ( قوله وإن أمرها بتركه ) أي ما لم يكن أمره الترك لغرض آخر غير التمتع كرية تحصيل له من له الخياطة مثلاً كترده على باب بيته لطلب ما يتعلق به من الخياطة ونحوها ( قوله فلها فعلها ) أي إلا في أيام الإفاف فله منها من صومها ( قوله بخلاف نحو الاثنين ) ومنه ستة شواك وإن تفرتا بعد النكاح بلا إذن من كتاباتي ( قوله وزوجها شاهد ) أي حاضر ( قوله ولو نكحها ) أي عقد عليها ( قوله أحدهما علمه ) خلافاً لشيخ ( قوله الحاضرة ) أي القيمة لا المسافرة على ما يأتي ( قوله أو مريضاً مدقفاً ) أي قتيلاً مرضه . قال في المختار : وقد ذنف

متعلق بغيره ( قوله فلو أمرناه ) يعني لوجوزنا لها الصوم وجعلنا الإفساد عليه إذا أراد وإلا فلا أمر هنا كما لا يخفى ( قوله وصامت ) أي أو أتمت الصوم

أو مصغرة كالفاتح وأولى لأن الغالب قد يقدم نهاراً فبطاً ، ولو كانا مسافرين سفراً مرخصاً في شهر رمضان كان غرضنا على فعل المكتوبة في أول الوقت أولى لما في التأخير من الخطر على أوجه احتمالات في ذلك حيث لم يكن القطر أفضل (والأصح أن قضاءه لا يتضييق) لكون الإفطار يعثر مع اتساع الزمن ، ، وقد تشمل عبارته قضاء الصلاة فيفضل فيه بين التضييق وغيره وهو الأوجه (كقتل فيمنعها) منه قبل شروعه فيه وبعده من غير إذنه لأنه مترشح وحقه فوري ، بخلاف ما تضييق به للتدبير بإفطاره أو لضيق زمنه بأن لم يبق من شعبان إلا مايسمه فلا يمنعه منه وتفتتها واجبة . والثاني أنه ليس كالنفل فلا يمنعه منه ، وله منها من منثور صوم أو صلاة مطلق ولو قبل النكاح وبإذنه لأنه موسع . ثم قياس مأمراً في الاعتكاف من أنها لو نلثت اعتكافاً متتابعاً بغير إذنه ودخلت فيه بإذنه ليس له منها استثناءه هنا ، وكذا يمنعه من منثور معين نلثته بعد النكاح بلا إذن منه ، بخلاف ما لو نلثته قبل النكاح أو بعده بإذنه ومن صوم الكفارة إن لم تحص بسببه (و) الأصح (أنه لا منع من تعجيل مكتوبة أول وقت) لحيازة فضيلته وأخذ منه الركعتين وغيره جواز المنع إذا كان التأخير أفضل كنعو إبراد ، ويحث الأذرعى أن له المنع من تطويل زائد بل يقتصر على أكمل السن والأداب ، وفارق ما مر في الإحرام بطول مذهبه . والثاني له المنع لاتساع وقت المكتوبة وحقه على الفور (و) لامن (سن راتبة) ولو أول وقتها كما يؤخذ من تعليمهم لتأكلها مع قلة زمنها ويمنعها من تطويلها بأن زادت على أدنى الكمال فيها يظهر لأهم وأحوال فضيلة : أول الوقت فلم تبد رعاية هذا أيضاً ، ويحتمل المنع من زيادة على أقل مجزئ ، ومعلوم أن العبرة في المسائل اختلفت فيها بعقيدته لا بعقيدتها (ونج) بالإجماع (لرجية) حرة أو أمة ولو حالاً (المؤمن) المار وجوباً للزوجة لبقاء حبس الزوج وسلطته ، ثم لو قال طلقت بعد الولادة على الرجعة وقالت بل قبلها فلا رجعة لك صدق يمينه هنا في بقاء العدة وثبوت الرجعة ولا مؤن لها لأنها تنكر استحقاتها ، وأخذ منه أنها لا يجب لها وإن راجعها ، وكذا لو ادعت طلاقاً بائناً فأفكره فلا مؤن لها ، كذا قاله الرافعي وجعله أصلاً مقيساً

المريض من باب طرب : أى قتل ، وأدنف مثله وأدنفه المرض يصلى ويلزم فهو مئذف ومئذف اه : أى بصيغة اسم المفعول واسم الفاعل (قوله في أول الوقت) أى فلا يمنعه الصوم (قوله بين التضييق) أى بأن فوات بلا حذر (قوله وبإذنه) أى أو بعد النكاح بإذنه لأنه المنع (قوله استثناءه) أى فليس له تحليلها منه حيث دخلت فيه بإذنه ومثل الاعتكاف سائر العبادات إذا نلثتها بلا إذن منه وشرعت فيها بإذنه (قوله وكذا يمنعه) أى دائماً ويكون باقياً في ذمتها إلى أن تحوت فيقض من تركتها أو يتيسر لها فعله بنحو غيبته كإذنه لها بعد (قوله إن لم تحص بسببه) أى كان حلفت على أمر ماض أنه لم يكن وحى علة وقوعه (قوله وفارق مأمراً) أى علم المنع من تعجيل المكتوبة (قوله ولا من سن راتبة) أى ولا فرق في السن بين المؤكدة وغيرها أخذنا من إطلاقهم بل يبنى أن أن مثلها صلاة العيدين وصلاة التضييق والخسوف والكسوف والاستسقاء ، وأن مثلها الأذكار المطلوبة عقب الصلوات من التسبيح وتكبير العيدين ونحوها مما يستحب فعله عقب الصلوات (قوله ويمنعها من تطويلها) وعليه يفرق بين الراتبة والقرض حيث أخضر فيه أكمل السن والأداب بعظم شأن القرض فروعى فيه زيادة الفضيلة (قوله فيما يظهر) محمد (قوله وسلطته) عطف سبب على سبب (قوله أنها لا يجب لها) أى دائماً ما لم تصدقه

(قوله كنعو إبراد) انظر هل يسن الإبراد في حق المرأة مع أن صلاتها في بيتها أفضل (قوله لا يجب لها وإن راجعها) هل وإن استمتع بها ، ويفرق بينه وبين مأمراً بأنه فيها إذا كانا متفقين على الزوجية . وهل عدم الوجوب

عليه ، ويتجه أن عمله كالتى قبله مالم فصله ( إلا مؤنة تنظف ) لانقضاء موجبا من غرض التمتع ( فلو ظنت )  
الرجعية ( حاملا فأنفق ) عليها ( فبانت حائلا إسترجع ) منها ( مادفعه ) لها ( بعد علمها ) ثبينا أن لاشيء عليه بلدها  
ومتصلق في قدر أقرائها وإن خالفت عاداتها وتحلف إن كذبها ، فإن لم تذكر شيئا وحرف لها عادة متفقة على بها  
أو مختلفة فالأكل وإلا فخلالة أشهر ، ولو وقع عليه طلاق باطنا ولم يعلم به فأنفق مدة ثم علم لم يرجع بما أنفق فيها  
يظهر كالتكسوة فاسدا يجامع أنها فيما عبوسة عنده وإن لم يستمتع بها كما انقضاء إطلاقهم ، وعمل رجوع من  
أنفق طائفا وجوبه حيث لأحيس منه ( والحائل البائن بخلع ) أو فسخ أو انقضاء بمقارن أو عارض على الرجوع  
( أو ثلاث لانفقة ) لها ( ولا كسوة ) لها قطعا للخبر المتفق عليه بذلك ولانقضاء سلطته عليها وإنما وجبت لها السكنى  
لأنها لتحصين الماء الذى لا يفتقر بوجود الزوجية وانقضائها ( ويحبان ) كالحلوم والأدم ( الحامل ) بآن لآية  
- وإن كن أولات حمل - فهو كالاستمتع برحمها لاستغاله بماله ، نعم البائن بفسخ أو انقضاء بمقارن للعقد كعب أو  
غرور لانفقة لها مطلقا كما قاله في الخيار لأنه رفع للعقد من أصله والوجوب إنما هو ( لها ) لكن بسبب الحمل  
لأنها تلزم المعسر وتقدر وتسقط بالنشوز كاستناعها من السكنى في لائق بها عينه لها وخروجها منه من غير علم ،  
ولا تسقط بمضى الزمان ولا بموته في أثناءه على الرجوع إذ يضطر في الدوام مالا يضطر في الابتداء والقول في  
تأخر الولادة قول مدعيه ( وفي قول الحمل ) لتوقف الوجوب عليه ( ففى الأوك ) لاجب للحامل من شبهة أو  
نكاح فاسد ) إذ لانفقة لها حالة الزوجية فيعدها أولى ( قلت ولانفقة ) ولا مؤنة ( لمصلحة وفاة ) ) ومنها موت  
زوجها وهى في عدة طلاق رجعى ( وإن كانت حاملا ، والله أعلم ) لمصلحة الخبر بذلك ( ونفقة العلة ) وموتها  
كؤنة زوجة في جميع ما مر فيها فهى ( مقدرة كزمن النكاح ) لأنها من لواحقه ( وقيل يجب الكفاية ) بناء على أنها  
للحمل ( ولا يجب دفعها ) لها ( قبل ظهور حمل ) سواء أجهلناها أم لا لمعلم تحقق سبب الوجوب ، نعم اعتراض  
رب العلة بوجوده كظهوره مؤاخلة له بإقراره ( فلذا ظهر ) الحمل ولو بقول أربع نسوة ( وجب ) دفعها لها

( قوله فلا مؤن ) قد تقدم له ما يصرح باستحقاقها النفقة فيها ذكر لحبسها عنده حبس الزوجات حيث  
قبلنا قوله يمينه فلعل ما هنا مفروض فيها لو لم يجسها ولا تمتع بها ( قوله ولو وقع عليه ) عومه يشمل مالو كان  
سبب الوقوع من جهتها كان خلق طلاقها على فعل شيء ففعلته ولم تعلم به ، وفي عدم الرجوع عليها بما أنفق  
في هذه الحالة نظر ظاهر فدل ليسا ( قوله والأدم ) مثال لأن النفقة إذا أطلقت أريد بها المؤن ( قوله أو انقضاء  
بمقارن ) يتأمل صورة الانقضاء بمقارن العقد ( قوله وفي قول للحمل ) وحل هذا لا تسقط بمضى الزمان أيضا  
كما ذكره الشارح في فصل نفقة التقرب بقوله وكذا نفقة الحمل وإن جعلت له لا تسقط بمضى الزمان لأن الحامل  
الخب بعد قول المصنف وتسقط بولائها ( وقوله الآتى هنا ) وإن قلنا إنها للحمل الخ ( قوله فعل الأول ) أى وأما  
على الثانى فتجب بوجوب نفقة فرعه عليه ( قوله وإن كانت حاملا ) أى وإن كان الحمل حد لأن النفقة لها لا له  
وهى قد بانء بالوفاة ، والتقريب تسقط مؤنته بها ( قوله لمصلحة الخبر ) وهو قوله صلى الله عليه وسلم ( ليس  
للحامل المتوفى عنها زوجها نفقة ) رواه الدارقطنى بإسناد صحيح اه شرح منهج ( قوله كظهوره مؤاخلة )

لها وإن كانت عبوسة عنده ، والظاهر الوجوب حينئذ أخذما بما يأتى قريبا فليراجع ( قوله أو انقضاء بمقارن ) يتأمل  
( قوله لأنه رفع للعقد من أصله ) توقف فيه <sup>م</sup> ( قوله ولا بموته ) الظاهر أن الضمير لولد أى مات في بطنها

مضى من وقت العلوق فتأجله ولما بقى ( يوما بيوم ) لقوله تعالى - فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن - ( وقيل ) إنما يجب دفع ذلك ( حتى تنضع ) للبشك فيه . ورد بأن الأصح أن الحمل يعلم ولو قبل ستة أشهر ( ولا تسقط ) مؤن العلة ( بمضى الزمان على المنصب ) وإن قلنا إنها للحمل إذ هي المتصفة بها ، وقيل إن قلنا إنها لما لم تسقط أو للحمل سقطت لأنها نفقة قريب .

### (فصل) في حكم الإحصار بمؤن الزوجة

إذا ( أصبر ) الزوج ( بها ) أى النفقة ( فلان صبر ) زوجته ولم تمنعه تمثما مباحا ( صارت ) كسائر المومن ماسوى المسكن لما مر أنه إمتناع ( دينا عليه ) وإن لم يفرضها حاكم لأنها في مقابلة التمكن ( وإلا ) بأن لم تصبر ابتداء أو انتهاء بأن صبرت ثم من " لما القسخ كما سيلم من كلامه ( فلها القسخ ) بالطريق الآتى ( على الأظهر ) تخير البارئقنى والبيهقى في الرجل لا يجد شيئا يتفق على امرأته يفرق بينهما ، وقضى به عمر رضى الله عنه ولم يخالفه أحد من الصحابة . وقال ابن المسيب : إنه من السنة وهو أولى من القسخ بنحو العنة ، ولا فسخ لها بعجزه عن نفقة ماضية أو عن نفقة خادم ، نعم تثبت في ذمته ، وذكر الأذرى بحثا من تحمد لنحو مرض فلانها في ذلك كالتقريب . والثاني لافسخ لما لمعوم - وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة - وقياسا على الإحصار بالصدناق بعد النحول ( والأصح أن ) لافسخ بمنع موسى أو متوسط كما يفهمه قوله الآتى وإنما إلى آخره ( حضر أو غاب ) لانتهاء الإحصار المثبت للقسخ وهى متمكنة من خلاص حقها في الحاضر بالحاكم بأن يلزمه بالحبس وغيره ، وفي الغالب يبعث الحاكم إلى بلده والثاني نعم لحصول الضرر بالإحصار ، وحمل كلامه من تعلل تحصيلها منه لثبته وإن طالبت وانقطع خبره ، فقد صرح في الأم بأنه لافسخ مادام موسرا وإن انقطع خبره وتعلل استيفاء النفقة من أى ومع ذلك إذا تبين عدمه استرد لأنه أدى على خلق تبين خطؤه ، وبقي ما لودعت سقوط الحمل هل تصدق هى أو الزوج ؟ فيه نظر ، وينبى أن يقال : إن أقامت بينة على ذلك عمل بها ، وإلا صدق الزوج لأن الأصل عدم الوجوب ( قوله فتأجله ) أى دلفه .

### (فصل) في حكم الإحصار بمؤن الزوجة

( قوله بمؤن الزوجة ) أراد بها ما يشمل المهر وكب أيضا حفظه الله قوله بمؤن الزوجة : أى وما يتبع ذلك كالخروج لتحصيل النفقة مدة الإمهال ( قوله ماسوى المسكن ) أى والخادم أيضا ( قوله فلها القسخ ) ويحث م ر القسخ بالعجز عملا لا بد منه من الفرش بأن يترتب على عدمه الجلوس والنوم على البلاط والرخام المضرب ، ومن الأوائ كاللى يتوقف عليه نحو التقرب ادهم على حجج ( قوله إنه من السنة ) أى من الطريقة المأخوذة عنه صلى الله عليه وسلم لا أن ذلك مستنوب كما هو ظاهر جلى ( قوله نعم تثبت ) أى نفقة الخادم ومحل حيث كان ثم خادم وصبر بها أو اقترضت له ، أما لو مضت مدة من غير استخدام فلا شىء . لما لما مر أن الخادم إمتناع ( قوله فلانها في ذلك كالتقريب ) قضيتها أنها تسقط بمضى الزمن مطلقا ما لم يفرضها القاضى ويأذن لها في اقراضها وتقترضها وأن نفقة خادمة من تحمد في بيت أبيها لاتسقط مطلقا ، وقياسا مامر في قوله إنها إمتناع أن نفقة الخادم مطلقا إن

### (فصل) في حكم الإحصار بمؤن الزوجة

( قوله ماسوى المسكن ) أى والخادم كما مر ( قوله وذكر الأذرى بحثا الخ ) عبارة التنسفة : قال الأذرى

ماله : أى ولم يعلم غيبة ماله فى مرحلتين أخلا مما يأتى ، والمذهب نقل كما قاله الأذرى وأتى به الوالد رحمه الله تعالى ، وإن اختار كثيرون الفسخ وجزم به الشيخ فى شرح منجه ، ولا فسخ بنية من جهل حاله يسارا ولم عسارا بل لو شهدت بيته بأنه غاب معسرا لم تفسخ مالم تشهد بإعساره الآن وإن علم استنادها للاستصحاب ( ولو حضر وغاب ماله ) ولم ينق عليها بنحو استنادة ( فإن كان ) ماله ( بمسافة القصر ) فأكثر من غله ( فلها الفسخ ) ولا تكلف الإمهال للضرر ، والفرق بينه وبين المعسر الآتى أن هذا من شأنه القدرة لتيسر اقتراضه بخلاف المعسر ، ومن ثم بحث الأذرى أنه لو قال أحضره وأمكنه فى مدة الإمهال الآتية أمهل ( ولا ) بأن كان على دونها ( فلا ) فسخ لأنه فى حكم الحاضر ( ويؤمر بالإحصار ) عاجلا وقضية كلامهم أنه لو تعدل أحضاره هنا للخوف لم تفسخ ، ويحتمل خلافه لنكرة ذلك ( ولو تبرع رجل ) ليس أصلا ولا سيلا الزوج ( بها ) عنه وسلمها لها ( لم يلزمها القبول ) بل لها الفسخ لما فيه من المنة ومن ثم لو سلمها المتبرع له وهوسلمها لها لزمها القبول لانقضاء المنة ، أما لو كان المتبرع أباً الزوج أوجبا له وهو فى ولايته لزمها القبول لدخولها فى ملك الزوج تقديرا ، ويبحث الأذرى أن مثله ولد الزوج وسيدته ، قال : ولا شك فيه إذا عسر الأب وتبرع ولده الذى يترمه إعفاه أو لايئزمه ذلك أيضا فى الأوجه ، وفيما يحضى الولد الذى لايئزمه الإعفاف نظر ظاهر . قيل : وكلنا فى السيد لانقضاء عليهم ذلك أيضا فى الأوجه ، فالأولى أن يوجه ما قاله فى السيد بأن علقته بقتله أمم من علقه الوالد بولده ( وقدرته على الكسب ) الحلال للاتق ، ومثل الكسب غيره إذا أراد تحمل المشقة بمباشرة فيها يظهر ( كالمال )

قدرت واقترضها وجبت عليه وإلا فلا ( قوله فى مرحلتين ) أى عن البلدة الى هو مقيم بها ( قوله مالم تشهد بإعساره الآن ) أى فلها الفسخ ( قوله وإن علم استنادها ) أى من شهدت الآن : يعنى أن القاضى يقبل البيته بإعساره وإن علم أنها إنما شهدت معتمدة على الاستصحاب ، ويوجه بأن الأصل عدم حصول شيء له وكما يقبلها القاضى مع ذلك للبيئة الإقدام على الشهادة اعتمادا على الظن المستند للاستصحاب ( قوله فلها الفسخ ) أى حالا ( قوله ومن ثم بحث الخ ) معتمد ، وقوله أمهل أى وجوبا ( قوله عاجلا ) أى فإن أى فسخت ( قوله لم تفسخ ) معتمد وإن طال زمن الخوف لأنه مومر ، وقد يقال هو مقصر بعدم الاقتراض أو نحوه ( قوله لنكرة ) حلة لقوله لم يفسخ ، وقوله ذلك : أى التعدل ( قوله المتبرع له ) أى لأجله وهو الزوج ( قوله أن مثله ) أى مثل أبى الزوج ( قوله نظر ظاهر ) أى فلا يجب عليها القبول ولها الفسخ كما لو تبرع عن الزوج أصله الذى ليس هو فى ولايته لأنه لايمكن من إدخال المال فى ملكه ( قوله ومثل الكسب ) أى للاتق ، وقوله غيره ومنه السؤال للغير حيث كان لاقا به

بخا إلا من تخمد لنحو مرض فإنها فى ذلك كالقريب <sup>ا</sup> . والظاهر أن قوله تخمد يفتح أوله ( قوله أى ولم يعلم غيبة ماله ) أى ولم يكن ماله معه أخلا مما يأتى ( قوله ولا فسخ بنية من جهل حاله ) أى واحتمل أن ماله معه أخلا مما يأتى ( قول المتن ولو حضر وغاب ماله ) أى أو غاب ولم يكن ماله معه أخلا مما مر ، وفرق البوى بين غيبته مومرا وغيبة ماله بأنه إذا غاب ماله فالمعجز من جهته ، وإذا غاب هو مومرا قدرته حاصلة والتعدى من جهتها ( قوله لم تفسخ ) ويحتمل خلافه عبارة التحفة لم تفسخ وهو يحتمل لنكرة ذلك أنهت وهى الصواب كما لا يخفى ( قوله ولا سيلا ) كان الأولى عدم ذكره هنا كما فى التحفة لأنه سياتى فى بحث الأذرى ، أو أنه كان يذكر معه الولد الذى يلزمه الإعفاف ( قوله وتبرع ولده ) فى التعبير بالتبرع هنا تسمح ، بل لوجه ليحبه لأن نص المذهب كما مر أن عليه كفاية أصله وزوجه ( قوله فالأولى ) من تمام القليل ليناسب التعبير بقليل والقاتل هو الشهاب حجج ، وعبارته بدلى فالأولى الخ : إلا أن يوجه الخ ( قوله ومثل الكسب غيره ) عبارة التحفة عقب قوله للاتق نصها :

لأن الضرورة تنفي به ، فلو كان يكتسب في كل يوم ما يفي بثلاثة ثم يبطل ثلاثة ثم يكتسب ما يفي بها فلا فسخ لعلم مشقة الاستدانة حينئذ فصار كالمرور ، ومثله نحو تساج ينسج في الأسبوع ثوبا أجرته تفي بنفقة الأسبوع ومن تجمع له أجره الأسبوع في يوم منه وهي تفي بنفقة جميعه ، وليس المراد أننا نصبرها أسبوعا بلا نفقة ، وإنما المراد أنه في حكم واجد نفقها ويتفق مما استدانه لإمكان الوفاء ، ويعلم من ذلك أننا مع كوننا نمكنا من مطالبته ونأمره بالاستدانة والإنفاق لا نفسخ عليه لو امتنع لما قرر أنه في حكم المرور المحتج ، ويؤيده قولهم امتناع القادر على الكسب عنه كامتناع المرور فلا فسخ به ولا أثر لمعجزه إن رجي يروءه قبل مضي ثلاثة أيام وخرج بالحلال والحرام فلا تقلدته عليه فلها القسح ، وقول الماوردي والرويانى الكسب ينحو بيع خر كالعلم وينحو صنعة آلة هو محرمة له أجره المثل فلا فسخ لزوجه ، وكلما ما يعطاه منجم وكاهن لأنه من طيب نفس فهو كاطبة مردود ، إذ الوجه أنه لا أجره لصانع محرم لإطباقتهم على أنه لا أجره لآنية نقد ونحوها ، وما يعطاه نحو المنجم إنما يعطاه أجره لأهله فلا وجه لكلاهما (وإنما تفسخ بمعجزه عن نفقة معسر) إذ الضرر إنما يتحقق حينئذ ، ولا يشكل عليه قولهم لو حلف لا يتعدى أو لا يتعمى حنث بأكله زيادة على نصف عادته ، لأن المدار ثم على العرف وهو يصلح عليه حينئذ أنه يتعدى أو تعمى ، وههنا على ما تقوم به البنية وهي لا تقوم بدون مد ، ولو لم يحد إلا نصف مد غذاء ونصفه عشاء فلا فسخ (والإعصار بالكسوة) أو ببعضها الضروري كقميص وخمار وجبة شتاء ، بخلاف نحو سراويل ومخدة وفرش وأوان (كهو بالنفقة) يجامع أن البلد لا يبيع بلونهما (وكلما) الإعصار) بالأدم والمسكن

(قوله ومن تجمع له أجره الأسبوع) يؤخذ منه أن الأسبوع هو الغاية في الإمهال ، فمن له غلات تستحق آخر كل شهر لا تمهل إلى حصولها حيث كانت المدة تريد على أسبوع وإن زادت على النفقة أضاعا لأنه مقصر بترك الاقتراض كما لو غاب ماله ، بل كان القياس أنها لا تمهل إلى ما زاد على ثلاثة أيام التي هي مدة إمهال الشرع ، لكن مقتضى قوله ويعلم من ذلك أن مع كوننا نمكنا من مطالبته الخ خلافه لأننا حيث أخطأه بالمرور امتنع عليها القسح وإن طالت المدة التي يمتد حصول غلته فيها ، وقد ينظر فيه بإمكان الفرق بين هذا وبين المرور ، فإن المرور يمكن استخلاص نفقها منه بالجس ونحوه ، وهذا قد يتصلر عليها الوصول إلى حقها فتتضرر فهو بمن غاب ماله أشبه ، وقد تقدم فيه أنه إذا لم يستند كان لما القسح لتضررها بالصبر فليأمل (قوله لو امتنع) أي من الاقتراض (قوله فلا فسخ به) أي وعليه فيجبره الحاكم على الاكتساب فإن لم يقدر الإيجار فيه فينبغي أن تفسخ صبيحة الرابع لتضررها بالصبر (قوله ولا أثر لمعجزه) أي يمرض (قوله وخرج بالحلال) اقتصر على هذا ولم يذكر ما يخرج باللاتق ، وفي حجب بقوله السابق اللاتق ، وكلما غيره إذا أراد تحميل المشقة بمباشرة فيها يظهر اه . وقد يوافق قول الشارح ومثل الكسب غيره بأن يراد بالكسب في كلامه الكسب السابق وهو الحلال اللاتق ، لكنه لما أخرج بالحلال الحرام دل على أن مراده غير الكسب اللاتق (قوله وما يعطاه نحو المنجم) ومن نحو المنجم ما يعطاه الطبيب الذي لا يشخص المريض ولا يمسح الطب ولكن يطالع كتب الطب ويأخذ منها ما يصفه للمريض فإن ما يأخذ لا يستحقه ويعمر عليه التصرف فيه لأن ما يعطاه أجره على ظن المعرفة وهو عار منها ، ويعمر عليه أيضا وصف الدواء حيث كان مستنده مجرد ذلك اه فتاوى حج الحلبية بالمعنى (قوله حنث بأكله) يقينا اه حج (قوله زيادة على نصف عادته) ولو اختلفت عادته في الأكل زمانا أو مكانا اعتبر في كل زمان أو مكان ما هو عادته فيه (قوله ولو لم يجد إلا نصف مد غذاء) أي نصف مد يذقه وقت الغذاء وكلما يقال فيها بعده (قوله ومخدة وفرش) أي لا تتضرر

وكلما غيره انتهت: أي غير اللاتق ، والشارح تصرف في عبارته بما لا يصح ، ولو أبدل لفظ الكسب باللاتق لصح

كهو بالشفقة (في الأصح) لتصلو الصبر على دوام قدما (قلت : الأصح المنع في الأدم ، والله أعلم) لأنه تابع مع سهولة قيام البدن ببلونه ، بخلاف نحو المسكن وإمكانه بنحو مسجد كإمكان تحصيل القوت بالسؤال (وفي إحصاءه بالهر) (الواجب) أقول : أظهرها تفسخ إن لم تقبض منه شيئا (قبل وطه) للعجز عن تسليم العرض مع بقاء المعروض بحاله وخيارها حينئذ عقب الرفع إلى الحاكم والإمهال الآتي فوري فيسقط بتأخيرها من غير علم كجهل كما هو ظاهر (لا بعده) لتلف المعروض به وصيرورة العرض دينيا في الذمة ، نعم يتجه عدم تأثير تسليم وليها من غير مصلحة فلها حبس نفسها بمجرب بلوغها فلها التفسخ حينئذ ولو بعد الوطء لأن وجوده هنا كعلمه ، أما إذا قبضت بعضه فلا فسخ لها على ما أفتى به ابن الصلاح واعتمده الأسنوي والركشي وغيرهما ، وفارق جواز التفسخ بالفلس بعد قبض بعض الثمن بإمكان التشريك فيه دون البضغ ، لكن قال البارزي كالجوري بجواز التفسخ لها هنا أيضا . قال الأذرعى : وهو الوجه وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى . والثاني يثبت التفسخ في الحالين . والثالث لا فيهما (ولا فسخ) بإحصار بمهر أو نحو نفقة (حتى) ترفع الأمر للقاضي أو المحكم بشرطه (ويثبت) بإقراره أو ببينة (عند قاض) أو محكم (إحصاءه فيفسخه) بنفسه أو نائبه (أو يأذن لها فيه) لأنه يجتهد فيه كالمنة فلا ينفذ منها قبل ذلك ظاهرا ولا باطنا ، وعدتها تحسب من وقت التفسخ ، فإن لم تجد قاضيا ولا محكما يحلها أو عجزت عن الرفع إليه كان قال لها لا أفسخ حتى تعطيني مالا كما هو ظاهر استقلت بالتفسخ للضرورة وينفذ ظاهرا وكذا باطنا لبناء التفسخ على أصل صحيح فاستلزم النفوذ باطنا ، وقد جزم بذلك جمع (ثم) بعد تحقق الإحصار (في قول ينجز التفسخ) لتحقيق سببه (والأظهر إمهاله ثلاثة أيام) وإن لم يطلب ذلك لأنها مدة قريبة تتوقع

بتركها أو أن يمكنها الأكل والشرب ببلونها فلا ينافي ماقدمتها عن سم نقلنا عن محمد (قوله كإمكان تحصيل القوت بالسؤال) أي فلا يعتبر كما تفهمه هذه العبارة فلها التفسخ ، وقد يتوقف فيها إذا قدر على الكسب بالسؤال فإنه لمنة عليها فيما يصرفه عليها عما يتحصل له بالسؤال وهو ملك ما قبضه به فليس كالذي يأخذ النجم والهرق بآلة مهر ، ويحتمل أن المراد أنها لا تفسخ بقدرته على السكنى بنحو المسجد كالكسب الملعن للخطيب أو الإمام في المسجد وليس داخل في وقفته لأنه لا منة عليها في السكنى بذلك ولا حرمة حينئذ فينتج تشبيهه بالقدرة على السؤال ، وهذا الاحتمال أقرب من الأول ، ومع ذلك لا يكلف السؤال بل إن سأل وأحضر لها ما تنفقها امتنع عليها التفسخ وإلا فلا (قوله عقب الرفع إلى الحاكم) أي أما الرفع نفسه فليس فوريا ، فلو أخرت مدة ثم أرادته مكنت كما يأتي في قوله لا قبلها : أي المطالبة لأنها تؤخرها لتوقع يسار . والفرق أنه بعد الرفع ساغ لها التفسخ فتأخيرها رضا بالإحصار ، وقبل الرفع لم تستحق التفسخ الآن لعدم الرفع المتعاضد لإذن القاضي لاستحقاقها التفسخ (قوله لكن قال البارزي كالجوري) قال محمد : والضابط كل ما جاز لها الحبس لأجله فسخت بالإحصار به ١٠١ . ويؤخذ منه أنها لا تفسخ بالمؤجل إذا حل ١٠٢ سم على منيج (قوله أو المحكم بشرطه) أي بأن يكون مجتهدا ولو مع وجود قاض أو مقلد أو ليس في البلد قاض ضرورة (قوله قبل ذلك) أي قبل إذن القاضي (قوله حتى تعطيني مالا) ظاهره وإن قل ، وقياس مامر في النكاح من أن شرط جواز الطول عن القاضي للحكم غير المهبط حيث طلب القاضي مالا أن يكون له وقع جريان مثله هنا (قوله وقد جزم بذلك جمع) معتمد

(قوله مع سهولة قيام البدن) أي وإن كان التناول بلا آدم صعبا في نفسه حيث قام البدن ببلونه ، فلا ينافي مامر أن القوت لا يناسخ ببلونه وإن توقف فيه سم (قوله الواجب) أي الواجب دفعه بأن كان حالا (قوله إمهاله ثلاثة أيام)

فيها القنوة بفرض أو غيره . وقيل يجهل يوما واحدا (ولما القسخ صبيحة الرابع) بنقته بلا مهلة لتحقق الإحصار (إلا أن يسلم نقته) أي الرابع فلا تقسخ بما مضى لصبر وrote ديننا ، وليس لها أخذ نفقة يوم قدر على نقته عن يوم قبله عجز فيه عنها ، فإن تراضيا على ذلك فاحتمال أن أوجهما نعم عند تمام الثلاث بالتلفيق ، ولو أعسر بعد أن سلم نفقة الرابع بنفقة الخامس بنت على المدة ولم تستأنفها ، وظاهر قولهم بنفقة الخامس أنه لو أعسر بنفقة السادس استأنفها وهو محتمل ، ويحتمل أنه إن تخللت ثلاثة وجب الاستئناف أو أقل فلا ، والأصح أن لما القسخ حينئذ (ولو مضى يوما بلا نفقة وأنفق الثالث وعجز الرابع بنت) على اليومين لأنها تنصّر بالاستئناف فتصبر يوما آخر ثم تقسخ فيما يليه (وفي قول تستأنف) الثلاثة لزوال العجز الأول ، وردده الإمام بأنه قد يتخذ ذلك عادة فيؤدى إلى عظم ضررها (ولما) وإن كانت غنية (الخروج زمن المهلة) نهارا (لتحصيل النفقة) بنحو كسب وإن أمكنها ذلك بيتها أو سؤال ، وليس له منعها لأن حبسه لها إنما هو في مقابلة إنفاذه عليها ، والأوجه تعقيد ذلك بعدم الرية وإلا منها من الخروج أو خروج معها (وعليها الرجوع) لبيتها (ليلا) لأنه وقت الإيواء دون العمل ، ولما منعه من التمتع بها كما قاله البهوي ورجحه في الروضة ، وقال الروبانى : ليس لها ذلك ، وحل الأذرى وغيره الأول على التبار : أى وقت التحصيل ، والثاني على الليل ، وبه صرح في المحامى وتبعه ابن الرضا ، والأوجه عدم سقوط نفقتها مع منعها من الاستمتاع زمن التحصيل . فإن منعه ذلك في غير مدة التحصيل سقطت زمن المتع ، ولو حضر من فسخ نكاحه عليه وادعى أن له مالا باليد خفى على بيته الإحصار لم يكفه حتى تشهد له بذلك بيته وأنها تعلمه وتقدر عليه فحينئذ يبطل القسخ كما قاله الغزالي . وقوله وأنها تعلمه وتقدر عليه في كونه شرطا نظر ظاهر أخذا بما مر في قوله والأصح أنه لا فسخ يمنع مفسر حضر أو غاب ، ولا اعتبار بعرض أو عقار لا يتيسر يسه كما يؤخذ من كلامهما (ولو رضيت بإحصاره) بالنفقة أبدا (أو نكحته عالة بإحصاره) بذلك (فلها القسخ بعده) لتجدد الضرر كل يوم ورضائها بذلك وعد ، نعم تسقط به المطالبة بنفقة يومه ويجهل بعده ثلاثة أيام لأنه يبطل ما مضى من المهلة (ولو رضيت بإحصاره بالمهر) أو نكحته عالة به (فلا) تقسخ بعده لانتهاء تجدد الضرر ، وكرضائها به إسكانها عن المأكل بعد مطالبتها بالمهر لاقبالتها لأنها تؤخرها لتروق يسار (ولا فسخ لولى) امرأة حتى (صغيرة ومجنونة بإحصار بمهر ونفقة) لأن الخيلار منوط بالشبهة فلا يفوض لغير مستحقه

(قوله ولم يستأنفها) أى فضسخ حالا (قوله وجب الاستئناف) معتمد (قوله وإلا منعها من الخروج) أى فإن أرادته صحبت معها من يبلغ الرية عنها وعليها أجرة: أى من صحبته إن لم يفرج إلا بها (قوله أوخرج معها) أى ولا أجرة له عليها (قوله وحل الأذرى الخ) معتمد (قوله سقطت زمن المتع) أى تسقط نفقة اليوم واليلة بمنعها له من التمتع في غير وقت العمل وإن قل زمن المتع كالحظة (قوله وأنها تعلمه) أى الزوجية (قوله أو عقار لا يتيسر يسه) لعل المراد لا يتيسر يسه بعد مدة قريبة فيكون كالمال الغائب فوق مسافة القصر (قوله بنفقة يومه) أى يوم الرضا (قوله ولو رضيت بإحصاره بالمهر) ومعلوم أن الكلام في الرشيعة فلا أثر لرضا غيرها به . لا يقال : يشترط لصحة النكاح يسار الزوج بمال الصداق . لأننا نقول : ذلك فيمن زوجت بالإيجاب خاصة . أما من زوجت بإذنها فلا يشترط ذلك في صحة نكاحها ولو سفية على أنه قد تزوج بالإيجاب لموسر وقت العقد ثم يتلف ما يملكه قبل القبض

يجرى هذا في الغائب كما نقله الشهاب سم عن الشارح (قوله لجواز العجز الأول) عبارة النفقة : لزوال ، ولعل عبارة الشارح محرفة عنها من الكتبة (قوله فحينئذ) أى حين إذ تخلل أقل فحصله اعتماد الأول



نفقتهما في مالهما إن كان ، وإلا فلي من تزمه مؤنتهما قبل النكاح وإن كانت ديناً على الزوج ، والسفينة البالغة كالرشيدة هنا (ولو أصغر زوج أمة) لم يلزم سيدها إعتاقه (بالتفقة) أو نحوها مما مر في الفسخ به (فلها الفسخ) وإن رضى السيد لأن حق قبضها لها ، ومن ثم لو سلمها لها من ماله لم يجبر على ما قاله بعض الشراح ، لكن نص في الأم على إجبارها : أي لأنه لامة عليها فيه ، وخرج بالتفقة المهر فالفسخ به له لأنه المستحق لقبضه ، نعم المبغضة لا بد في الفسخ فيها من موافقتها هي ومالك البض لها . قاله الأذرى : أي بأن يفسخا معا أو يوكل أحدهما الآخر ، ويظهر أنه مفرغ على كلام ابن الصلاح المار . أما إذا قلنا بأنها تفسخ ببض المهراتجه استقلالها به (فإن رضى فلا فسخ للسيد في الأصح) لأنه إنما يتلقى التفقة عنها لأنها لا تملك . والثاني له الفسخ لأن الملك فيها له وضرفواتها عائد إليه ، ورد بما مر (وله أن يلجئها) أي المكلفة إذ لا ينفذ غيرها (إليه) أي الفسخ (بأن لا يتفق عليها) ولا يجوزها ، ولو أصغر سيد مستولدة عن نفقتها أجبر على تخليتها للكسب لتتفق منه أو على إجبارها ، ولا يجبر على حقها أو تزويجها ولا بينهما من نفسها ، فإن عجزت عن الكسب اتفق عليها من بيت المال . قال القموني : ولو غاب مولاهما ولم يعلم له مال ولا لها كسب ولا كان بيت مال فالرجوع إلى وجه أبي زيد بالتزويج أولى للمصلحة

(قوله وإلا فلي من تزمه مؤنتهما) سكت عن البالغة ، وقضية إطلاق شرح المنج أنها كالصغيرة فليس له منع نفقتها ليلجئها إلى الفسخ ، وعليه فيمكن الفرق بينه وبين الأمة حيث كان لسيدها إجراؤها إلى ذلك بقوله لها أصبري أو جوصي بأن تفقه الحرة سببها القرابة ولا يمكن إسقاطها عند العجز بخلاف الأمة فإنه قادر على إزالة وجوبها عنه بأن يبيعها أو يؤجرها فكان وجوبها عليه من هذه الحيفية دون نفقة القريب وإن كانت نفقة القريب تسقط بمضى الزمن ثم رأيت قوله الآتي بعد قول المصنف ولا يجب لمالك كفاية الخ : فلو تزوجت سقطت نفقتها بالعقدان أصغر زوجها إلى فسحها وهو يقتضى أنها حيث تمكنت من الفسخ ولم تفسخ لا يلزم من كان عليه مؤنتها قبل ذلك (قوله قبل النكاح) ومنه بيت المال ثم مياسير المسلمين حيث لم يوجد منفق (قوله كالرشيدة هنا) قضيتها أنها إذا رضى بإصارده بالمهر امتنع الفسخ ، وهو منافع لما قلناه من أنه لا أثر لرضا غير الرشيدة فليراجع ، إلا أن يقال : إن معنى قوله هنا كالرشيدة في أن لها الفسخ ولا تكلف الصبر إلى الرشد وهو لا ينافي أن رضاها بإصارده لا أثر له فليخى وتمكن من الفسخ حالا ، وكتب أيضا لطف الله قوله كالرشيدة : أي فلها الفسخ (قوله لم يلزم سيدها إعتاقه) أي بأن لم يكن فرعا للزوج (قوله لكن نص في الخ) معتمد (قوله لا بد في الفسخ فيها) أي في صورة المهر (قوله مفرغ على كلام ابن الصلاح) أي فيما لو قبضت الحرة بعض الصداق (قوله أما إذا قلنا الخ) معتمد ، وقوله بأنها : أي للمبغضة تفسخ الخ (قوله اتجه استقلالها) أي للمبغضة وكلها لسيدها الاستقلال به ، ثم رأيت شيخنا الزيدى صرح به (قوله أنها كالفقة) أي في عدم فسخ السيد (قوله إلا في إيجابها سيدها) لا حاجة إليه لأن السيد لا يلزمه نفقة مكانته إلا أن يصور ذلك بما لو عجز المكاتب عن نفقة نفسه (قوله أجبر على تخليتها للكسب) لو فضل من كسبها على مؤنتها شيء فينبغي أن يتمتع عليها التصرف فيه لأنه مملوك السيد اهـ سم على منبج في مؤنة المملوك الآتي (قوله من بيت المال) أي فلان لم يكن فيه شيء أو منع متوكليه فينبغي أن يجبر على تزويجها للضرورة ، لكن مقتضى إطلاق قوله أو تزويجها خلافه (قوله بالتزويج) ولعل المراد أن الحاكم يزوجه لأن

(قوله فالرجوع إلى وجه أبي زيد بالتزويج) وانظر من يزوجه والصورة أن السيد غائب واللى في الديمري أن وجه أبي زيد إنما هو في الحاضر العاجز عن التفقة فليراجع .

## ( فصل ) في مؤن الأقارب

( يلزمه ) أى القرع الحرّ أو المبيض ذكرًا كان أو أنثى ( نفقة ) أى مائة حتى نحو دواء وأجرة طبيب ( الوالد ) المصوم الحرّ وقته المحتاج له وزوجه إن وجب إعفافه أو المبيض بالنسبة لبعضه الحرّ لا المكاتب ( وإن علا ) ولو أنثى غير واردة إجماعاً ، ولقوله تعالى - وصاحبهما في الدنيا معروفاً - وللخبر الصحيح ، وإن أطيب ما أكل الرجل من كسبه وولده من كسبه ( و ) يلزم الأصل الحرّ أو المبيض ذكرًا أو أنثى مائة ( الوالد ) المصوم الحرّ أو المبيض كذلك ( وإن سفل ) ولو أنثى كذلك لقوله تعالى - وعلى المولود له - الآية - ومعنى - وعلى الوارث مثل ذلك - الذى أخذ منه أبو حنيفة رضى الله عنه وجوب نفقة المحارم : أى فى عدم المضارة كما قيده ابن عباس رضى الله عنهما ، وهو أعلم بالقرآن من غيره وقوله - فإن أرضعن لكم فأتوهن أجورهن - فإذا لزمه أجره الرضاع فكفائته ألزم ، ومن ثم أجمعوا على ذلك فى طفل لا مال له والحق به بالغ عاجز كذلك لخبر هند ، وحذى ما يكتفيك وولده بالمعروف ( وإن اختلف دينهما ) بشرط عصمة المتفق عليه كما مر لائحومرتد وحرّى كما جرى عليه جمع إذ لحرمة لهما لأنه أمور يقتلها وذلك لصوم الأدلة وكالمتق وردّ الشهادة ، بخلاف الإرث فإنه مبنّى على المناصرة وهى مفقودة حيث ، وإنما تجب ( بشرط يسار المتفق ) لأنها مواساة ونفقة الزوج معاوضة ، وقبل قوله يمينه فى إصااره كما مر فى الفلاس حيث لم يكذب ظاهر حاله وإلا طوب بينة تشهد له به ( بضاضل عن قوته وقوت عياله ) من زوجته وغامها وأم ولده كما لفهما بها الأذى بئثا وعن سائر موثهم ، وخص القوت لأنه أهم لا عن دينه كما صرح به الأصحاب فى باب الفلاس وذلك لخبر مسلم ، أبداً بنفسك فتصدق عليها ، فإن فضل شيء فلاهلك ، فإن فضل عن أهلك شيء فلائى قرابتك ، وبصومه يتقوى مامر عن أبى حنيفة إلا أن يجاب بأنه يستبطل من النص معنى يخصصه ( فى يومه ) وليته الى تليه غداء وعشاء ولو لم يكنه الفاضل لم يجب غيره ( وياع فيها ما يباح فى الدين )

الفرض غيبة ميلها اه مم على حج ( قوله وعدم الضرر ) ولعلمهم لم يقولوا هنا ، ثم إن لم يكن بيت مال فعل مياسير المسلمين كما ذكروه فى الفن الآتى فى مائة الرقيق لإمكان الاستغناء عن مياسير المسلمين هنا بالزواج ولا كذلك الفن ، وعليه فلم يوجد من يتزوج بها فينبغى أن تكون النفقة على مياسير المسلمين .

## ( فصل ) في مؤن الأقارب

( قوله إن وجب إعفافه ) أى بأن احتاج إليه ( قوله وولده من كسبه ) أى الأب ، وهو من تمة الحديث ( قوله أو المبيض كذلك ) أى بالنسبة لبعضه الحرّ ( قوله ولو أنثى كذلك ) أى غير واردة ( قوله لائحومرتد وحرّى ) ومثلها على الراجح نحو الزانى المحصن ، لكن قال حج فيه أن الأقرب الإقفاق عليه لعجزه عن عصمة نفسه بخلافهما ، ومقتضى ماعل به أن مثله قاطع الطريق بعد بلوغ خبره للإمام ( قوله وذلك ) أى اختلاف دينهما ( قوله تشهد له به ) أى الإحصار ( قوله فلاهلك ) أى لزواجك ( قوله معنى يخصصه ) أى كان يقال إنما

## ( فصل ) في مؤن الأقارب

( قوله أى فى عدم المضارة ) هو خبر ومعنى ( قوله وقوله ) هو بالخبر ( قوله لائحومرتد وحرّى ) انظر مامراده بالنحو ، وقد تردد الشهاب حج فى الزانى المحصن ، واستوجه وجوب إعفاقه ، وفرق بأنه غير قادر على

من عقار وغيره كسكن وخادم ومركوب وإن احتاجهما لتقدمها على وفاته فيباع فيها ما يباع فيه الأولي فسقط ما قيل كيف يباع مسكنه لا كقرء مسكن لأصله ويبقى هو بلا مسكن مع خير « أبدأ بنفسك » على أن الخبير إنما يأتي فيها إذا لم يبق معه بعد بيع مسكنه إلا ما يمكن أجرة مسكنه أو مسكن والده ، وحيتل المقدم مسكنه فذكر الخبر تأكيداً للإشكال وهم ، وكيفية بيع العقار لما كان سائياً في نفقة العبد ، وصحة المصنف وصوبه الأذرى والحق غير العقار به في ذلك مما يشق بيعه شيئاً فشيئاً أنه يستدان لما إلى اجتماع ما يسهل بيعه فيباع ، فإن تعلل بيع الجزء ولم يوجد من يشتري إلا الكل يبيع الكل . أما مالا يباع فيه مما مر في باب الفس فلا يباع قبل ما يترك له ولمونه ( ويلزم كسوبا كسبها ) أى المون ولو لحليلة الأصل كالأدم والسكنى والإخدام حيث وجب ( في الأصح ) إن حل « ولاق به وإن لم تجر به عادته لأن القدرة بالكسب كهي بالمال في تحريم الزكاة وغيره وإنما لم يلزمه لو فاء دين لم يصح به لأنه على التراخي ومله فورية ولقلة هله وانضباطها بخلافه ، ومن ثم لو صارت ديناً بفرض قاض لم يلزمه الاكتساب لها ، ولا يجب عليه سؤال زكاة ولا قبول هبة . فإن فعل وفضل منه شيء مما أنفق عليه منه . والثاني لا كما لا يلزمه الكسب لو فاء دينه ورد بما مر ، وحل وجوب ذلك في حليلة الأصل بقدر نفقة المسرين فلا يكفل فوقها وإن قدر كما اتخذه كلام الإمام والفرائى وإن اتفق كلام الماوردى خلافه ( ولا تجب ) المون ( المالك كضايته ولا ) لشخص ( مكسبها ) لشمعاليه ، فإن قدر على كسب ولم يكسب كلفه إن كان حالاً لا فاق به وإلا فلا ، ولو قدرت الأم أو البنت على النكاح لم تسقط موته كما جزم به ابن الرعة ، وفارق القدرة على الكسب بأن حبس النكاح لا أمده بخلاف سائر أنواع الاكتساب ، فلو تزوجت سقطت نفقتها بالقدرة وإن أعسر زوجها إلى فسحها لثلاث يجمع نفقتين كلها قيل ، وفيه نظر لأن نفقتها على الزوج إنما تجب بالتكفين كما مر

وجبت على الأقارب كونهم كالجدة منه وهذا خاص بالأصل والفرع ( قوله وإنما لم يلزمه ) أى الكسب ( قوله ولقلة هله ) أى المونة وانضباطها : أى إذ هي مقدرة من جهة الشارع بخلافه : أى بخلاف الدين فإنه لا انضباط له من جهة الشارع ، ويختلف باختلاف حال المدين ، فقد يكون قليلاً بالنسبة لشخص كثيراً بالنسبة لآخر ، على أنه قد يطرأ ما يقتضى تجدد الديون في كل يوم كمرور إلتلاف منه مال غيره بغير اختيار منه ، وقوله بخلافه : أى الدين ( قوله ولا يجب عليه سؤال ) قضيت أنه لو دفعته الزكاة بلا سؤال وجب قبولها ، وعليه فيفرق بينه وبين عدم وجوب قبول الهبة بوجود المنة الواجب ، بخلافه لزكى فإنه لائمة له على الفقير لأنه إنما دفع له ما أوجبه الشرع عليه فأشبهه الديون ، ولا يرد عدم وجوب قبولها بل عدم جواز نفقة الأقارب لأن ذلك فيمن ينفق عليهم مروءة وما هنا بخلافه ( قوله كلفه ) أى حيث كان فرماً بخلاف الأصل لوافق ما يأتي في كلام المصنف ( قوله لا أمده ) أى أغنيه إضرار بهما مع أنه قد لا يكون لهما غرض فيه لعدم القدرة على القيام بمغفرة الزوج ( قوله فلو تزوجت سقطت ) هو واضح إن كان الزوج حاضراً ، فلو كان غائباً فقد سلف أن الوجوب يتوقف على الإرسال ليحضر فتجب من وقت حضوره ، ولتجه أن تكون تلك المدة على من كانت عليه قبل النكاح ويدل على هذا التعليل قولهم لثلاث يجمع بين نفقتين وكذا في الصغيره والمجنونة إذا أعسر زوجها به اسم على منج ،

زوال مانته ، ويؤخذ من فرقه أن تارك الصلاة كالخرفي والمرتد فله مراد الشارع بالنحو فلا يرجع ( قوله وإن اعتادها ) عبارة التحفة وإن احتاجها وهو كذلك في نسخة من الشارح ( قوله وكيفية بيع العقار الخ ) عبارة التحفة وكيفية بيع أنقار لما كما صرحه المصنف في نظيره من نفقة العبد وصوبه الأذرى الخ .

فكان القياس اعتباره ، إلا أن يقال : إنها بقدرتها عليه موقوفة لحقها ، وعليه فحلها في مكلفه فغيرها لا بد من التمكن وإلا لم تسقط عن الأب فيها يظهر ( ويجب لفقيه غير مكاتب إن كان زمناً أو أعمى أو مريضاً ) أو صغيراً أو مجنوناً له معجزه عن كفاية نفسه . ومن ثم لو أطلق صغير الكسب أو تعلمه ولاق به جاز للولي أن يحمله عليه ويتفق منه عليه ، فإن امتنع أو هرب لزم الولي إنفاقه ( وإلا ) بأن قدر على الكسب ولم يفعله ولم يكن كما ذكر ( فأقول أحسنها يجب للأصل والقرع ولا يكلفان الكسب لحرمتها . وثانيهما لا يجب لأنه غنى ( والثالث ) يجب ( لأصل ) ولا يكلف كسباً ( لافرع ) بل يكلف للكسب ( قلت : الثالث أظهره ، والله أعلم ) لتأكيد حرمة الأصل ولأن تكليفه الكسب مع كبر سنه ليس من المعاشرة بالمعروف المأمور بها ، وعمل ذلك حيث لم يشتغل بمال ولده ومصالحه وإلا وجبت نفقته جزءاً ( وهي ) أي نفقة القريب ( الكفاية ) لخبر « خذى من ماله ما يكفيك ووليك بالمعروف » فيجب إعطاؤه كسوة وسكنى تليق بحاله وقوتا وأدماً يليق بسنه كقوت الرضاع حولين وتعتبر رغبته وزهاده بحيث يتمكن معه من التردد على العادة ويدفع عنه ألم الجوع لإتمام الشبع كما قاله الفزالي : أي البالغة فيه ، وأما إشباعه فواجب كما صرح به ابن يونس وغيره ، وأن يخدمه ويدأويه إن احتاج ، وأن يبذل ما مالتف بيده وكذا إن أنفقه ، لكنه يضمنه بعد يساره إن كان رشيداً كما قاله الأدرعي ، ولا نظر لمشقة تكرار الإبدال بتكرار الإلتلاف لتقصيره بالدفع له لأنه كان متمكناً من إنفاقه من غير تسليم ، وما يضطر إلى تسليمه كالكسوة متمكن من توكيل رقيب به يمنعه من إلتافها ( وتسقط ) مؤن القريب التي لم يأذن المنفق لأحد في صرفها عنه لقريبه ( بغواها ) بمعنى الزم من وإن تعدى المنفق بالتمتع لأنها وجبت لدفع الحاجة التاجرة موساة وقد زالت بخلاف نفقة الزوجة نعم لو نفاه ثم استلحقه رجعت أمه : أي مثلاً عليه بها لأنه مقصر بنفيه الذي تبين بطلانه برجوعه عنه فوجب إيجاب ما فوته به فلذا خرجت هذه عن نظائرها ، وكذا نفقة الحمل وإن جعلت له لاستسقط

وقوله إلا أن يقال النكح معتمد ( قوله بقدرتها عليه ) أي التمكن ( قوله أو أعمى ) يجوز أن الإصحى وما بعده من ذكر الخاص بعد العام في اختيار الزمات آفة في الحيوانات ورجل زمن أي مبتلى بين الزمات ( قوله أو مجنوناً ) ومثله ماله كان له كسب يليق به لكنه كان مشغولاً بالعلم والكسب يمنعه كما قاله بعضهم قياساً على الزكاة اه شيخنا زياي : أي بشرط أن يستفيد من الاشتغال فائدة يعتد بها عرفاً بين المشتغلين . ووقع السؤال عما لو حفظ القرآن ثم نسيه بعد البلوغ وكان الاشتغال بحفظه يمنعه من الكسب هل يكون ذلك كاشتغاله بالعلم أم لا ؟ والجواب عنه أن الظاهر أن يقال فيه إن تعين ذلك طريقاً بأن لم تيسر القراءة في غير أوقات الكسب كان الاشتغال بالعلم وإلا فلا فليراجع ، وكتب أيضاً لطف الله به قوله أو مجنوناً : أي أوسلياً من ذلك كله لا يحسن كسباً ولا يقدر على تعلمه ( قوله ولا يكلف كسباً ) أي وإن قدر عليه ( قوله حيث لم يشتغل ) أي الأصل ( قوله وإلا وجبت نفقته جزءاً ) أي لأنها تنزل منزلة أجرته ( قوله وأن يمنعه ) هذا علم من قوله أو الفصل حتى نحو دواء وأجرة طبيب ( قوله وأن يبذل ما مالتف ولو ادعى تلف مادفعه له فهل يصديق في ذلك أولاً ؟ فيه نظر ، والأقرب الأثر حيث لم يذكر لتلف سبباً ظاهراً تسهل إقامة البينة عليه ( قوله وتسقط ) أي الكفاية ( قوله التي لم يأذن المنفق النكح ) أي فإن أذن لغيره في الإنفاق عليه وأنفق صارت قرضاً على الآذن ، وإن لم يتفق سقطت بمعنى الزمان هذا الذي يظهر أنه المراد ( قوله أي مثلاً ) أي فقل أمه غيرها ولو من الأحاد ( قوله وإن جعلت له النكح ) مرجوح وقوله لما ذكر :

( قوله وأن يمنعه ويدأويه ) تقدم هذا ( قوله التي لم يأذن المنفق لأحد النكح ) أي بخلاف ما إذا أذن له أي وأنفق

بعض الزمان لأن الحامل لما كانت هي المنتظمة بها التحقت بنفقتها (ولا تصير ديناً) لما ذكر (إلا يفرض قاض) بالفاء (أو إذنه) ولو للمومن إن تأهل (في اقتراض) وإن تأخر الاقتراض عن الإذن كما اقتضاه إطلاقهم وإن نازع فيه السبكي ويحت أنها لا تصير ديناً إلا بعد الاقتراض وهو كذلك كما سيأتي ، وزعم أن ما في كلام المصنف يصير عليه استثناء لفظياً لدخوله في ملك المستقرض ، فالواجب قضاء دينه لا النفقة غير صحيح بل هو عليه استثناء حقيقى لأن المستقرض صار كأنه نائبه ، فالدين إنما هو في ذمته وإنما تصير ديناً بأحد هذين إن كان (لغية) للمنفق (أو منع) صدر منه فحينئذ تصير ديناً لتأكلها بذلك ، وما ذكره كالرافعى من صيرورتها ديناً بملك هو المذهب . وقول جماعة من المتأخرين إنه مردود نقلاً ومعنى مردود كما أوضحه البلقينى وغيره ، لكن صورته أن يقدرها الحاكم ويأذن لشخص في الإتفاق على الطفل ، فإذا أنفق صار ديناً في ذمة الغالب أو الممتنع وهي غير مسألة الاقتراض ، وأما إذا قال الحاكم قدرت لقلان على فلان كذا ولم يقبض شيئاً لم تصر ديناً بذلك وهو غير مراد لهما . ثم قد يقال لا يتأتى ذلك مع قولهما أو إذنه في اقتراض لغية أو منع . ويجاب عنه بأن هذا إذن في الإقراض لا في الاقراض فسقط قول من وهم هنا ، وعلم من كلام المصنف صيرورتها ديناً بإقراض القاضى أو نائبه بالأولى لكن يشترط أن يثبت عنده احتياج الفرع وغنى الأصل ، وللقريب أخذ نفقته من مال قريبه عند امتناعه إن لم يجد جنسها ، وله الاستقراض إن لم يجد له مالا وصجز عن الحاكم ويرجع إن أشهد وقصد الرجوع وإلا فلا ، والأوجه جريان ذلك في كل منفق ، وللأب وإن علا أخذ النفقة من مال فرعه الصغير أو المجنون بحكم الولاية ، وليس للأُم أخذها من ماله حيث وجبت لها إلا بالحاكم كفرع وجبت نفقته على أصله المجنون لعدم ولايتها (وعليها) أى الأم من مال فرعه (إرضاع ولدها البأ) بالهضم والقصر

أى في قوله لأبها وجبت للنفح الحاجة (قوله إلا بعد الاقتراض) أى الفعل (قوله بأحد هذين) أى اقتراض القاضى أو إذنه ، وقوله بذلك : أى أحد هذين (قوله إن لم يجد جنسها) يفهم منه أنه إذا وجد جنس ما يجب له كالخبز استقل بأخذه وإن وجد الحاكم ، وكذا يقال في الأم والفرع الآتين فليراجع (قوله إن لم يجد مالا وصجز) راجع لكل من قوله وللقريب الخ وقوله وله الاستقراض الخ (قوله وليس للأُم) يتأمل هلما مع قوله قبل وللقريب أخذ نفقته من مال قريبه ، إلا أن يقال : مرادهم القريب حيث كانت له ولاية ، لكن يخرج عن هذا الفرع فيقتضى أنه ليس له الاستقلال بالأخذ (قوله لعدم ولايتها) أى الأم والفرع يؤخذ منه أن الأم لو كانت وصية على ابنها لم تتحجج إلى إذن الحاكم (قوله وعليها إرضاع ولدها البأ) فلو امتنعت من إرضاعه ومات ، فالذى ذكره ابن أبى شريف عدم الضمان لأنه لم يحصل منها فعل يحال عليه سبب الهلاك قياساً على ما لو أسك عن المضطر ، واعتلته شيخنا الزبائدى ، وقد يتوقف فيه بأنه لو ذبح الشاة فمات ولدها بسبب ذلك ضمنه مع أنه لم يحدث في الولد صنعا وصلوه بأنه أثلث اللبن المعين للذاته وأم الطفل هنا وإن لم يحصل منها إتلاف لكن امتناعها من سقى ما وجب عليها منزل منزلة الإتلاف على أنه قد يقال ذبح الشاة ليس سبباً لإهلاك ولدها لأنه عهد كثيراً تربية أولاد الحيوانات بالسقى من غير أمهاتها ، وعدم سقى البأ موجب للهلاك غالباً فهو أولى بالضمان ، وقد يقال : بل الأقرب ما قاله ابن أبى شريف من عدم الضمان ، ويفرق بينهما بأنه قد لا يوجد بعد ذبح الأم ما يربى به الولد أصلاً فهو إتلاف غشقى أو كالحقن ،

كما هو ظاهر (قوله ويحت أنها لا تصير ديناً) ليس معطوفاً على الغاية بل هو كلام مستأنف تقييداً للمتن (قوله في الإتفاق على الطفل) أى مثلاً (قوله لكن يشترط أن يثبت عنده الخ) راجع لأصل المتن فكان ينبغي إسقاط

وهو ما ينزل بعد الولادة ويرجع في مدته لأهل الخبرة كما بحثه الأذرى وقيل تتقدر بثلاثة أيام وقيل بسبعو ذلك لأن النفس لا تعيش بدونها غالباً ومع ذلك لما طلب الأجرة عليه إن كان ثلثه أجرة كما يجب إطفاء المضطر بالليل (ثم بعده) أملا رضاعه البيا (إن لم يوجد إلا هي أو أجنبية وجب إرضاعه) على من وجدت إيقاء له ولها طلب الأجرة من تلزمه مؤنته (وإن وجدت لم تجبر الأم) خلية كانت أوفى نكاح أبيه وإن لاقى بها إرضاعه لقوله تعالى .. وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى (فإن رغيته) في إرضاعه ولو بأجرة مثل (وهي منكوحة أبيه) أي الطفل (فله منها في الأصح) ليكمل نعمته بها (قلت : الأصح ليس له منها وصححه الأكثرون ، والله أعلم) لأن فيه إضراراً بالولد لمزيد شفقتها به وصلاح لبنا له فاضطر لأجل ذلك نقص نعمته بها إن فرض لأن فوات كماله لا يشوش أصل العشرة كما هو واضح ، على أن غالب الناس يؤثر فقهه تقديماً لمصلحة ولده فلم يعتبر النادر في ذلك ، وما اعترض به هذا التصحيح غير ملاق له فليحذر . أما غير منكوحة بأن كانت خلية فإن تبرعت مكنة منه قطعاً وإلا فكما في قوله (فإن اعتقا) على أن الأم ترضعه (وطلبت أجرة مثل) له وقتلنا إن الزوج استتجار زوجته لإرضاع ولده وهو الأصح لتضمنه رضاه بترك التمتع وفرض الكلام في الزوجة للإشارة إلى هذا الخلاف في استتجارها وإلا يحكم الخلية كذلك ، فاندفع قول ابن شبة وبين تبعه تخصيص الزوجة مع ذكر أصله لغيرها أيضاً لا وجه له (أجنبية) وكانت أحق به لو فرض شفقتها ، ثم إن لم ينقص لإرضاعها نعمته استحققت النفقة أيضاً وإلا فلا كما لو سافرت لحاجتها بإذنه ، كلما قاله ، واعترضهما الأذرى بأن ذلك حيث لم يصحبها في سفرها وإلا فلها النفقة وهو هنا مضاعفها فلتستحقها ، ويفرق بأن من شأن الرضاع أن يشوش التمتع غالباً ، فإن وجد ذلك بحيث فات به كمال التكين سقطت وإلا فلا فلم ينظروا هنا للمصاحبة ، ومن هذا الفرق يؤخذ ما أفتيت به من أن الزوجة لو خرجت في البلدة بإذنه لصناعة لما لم تسقط نفقتها ، بخلاف سفرها بإذنه لحاجتها تحكها عادة من استراجاعها دون المسافرة ، ولا يخالفه ما في كلامهما في العدد من أنها لو خرجت لإرضاع بإذنه في البلدة سقطت وخرجت بطلب مال أو أرضه ساكنة فلا أجرة لها لأنها متبرعة (أو) طلبت (فوقها) أي أجرة المثل (فلا) تلزمه الإجابة لتضرره

بخلاف عدم سقى البيا فإن عدمه ليس محققاً لموت الولد ولا كالحقق كما يفهم من قوله غالباً مع أنه شوهده كثير من النساء بمن عقب ولادتهن ويرضع الولد غير أمه ويميش (قوله وهو ما ينزل بعد الولادة) أي عقبها (قوله يؤثر فقهه) أي التمتع (قوله فإن وجد ذلك بحيث الخ) معتمد (قوله ولا يخالفه ما في كلامهما) ولعل وجهه أن مسألة الإرضاع مصورة بما لو أجزت نفسها للإرضاع بإذنه وخرجت فإنه لا يمكن من عودها لاستحقاق منعها المستأجر (قوله فلا أجرة لها) أي وإن كان سكوتها لجلها بجواز طلب الأجرة وبنيي وجوب إعلامها باستحقاق الأجرة كما قيل يظه في وجوب الإعلام بالتمتع ، وقياسه وجوب الإعلام بكل ما لا تعلم يحكمه المرأة

لكن ، ثم انظر لم نص على ثبوت احتياج القرع وغنى الأصل دون عكسه ، والظاهر أنه مثله (قوله بعد الولادة) أي عقبها (قوله بأن كانت خلية) أي أما إذا كانت منكوحة للغير فله المتع لأن له منع ولده من دخول دار الزوج إن رضى كما سيأتي في الفصل الآتي (قوله وإلا فحكم الخلية كذلك) أي كما قدمه قبيل المتن (قوله لغيرها) أي الخلية (قوله ثم إن لم ينقص إرضاعها نعمته الخ) ظاهر هذا السياق أن هذا التضمين لا يتأتى فيها لو لم تأخذ أجرة وأنها تستحق حينئذ النفقة مطلقاً فليراجع (قوله ومن هذا الفرق يؤخذ الخ) انظر ما وجه الأخذ (قوله ولا يخالفه ما في كلامهما الخ) انظر ما وجه عدم المخالفة

(وكذا) لانتزاه الإجابة هنا إلا في الحضنة الثانية للأم كما بحثه العراق (إن) رضىت الأم بأجرة المثل أو بأقل مما هو واضح (وتبرعت) به (أجنبية) صالحة لا يحصل للولد ضرر بها (أو رضىت بأقل) بما طلبته الأم (في الأظهر) لإضرارها يبذل ما طلبته حيث قد قال تعالى - وإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم - والثاني تجاب الأم لو فور شقتها، وعمل الخلاف إذا استمرى الولد لبن الأجنبية ولا أجبت الأم إلى إرضاعه بأجرة المثل قطعا كما قاله بعض المتأخرين لما في المدلول عنها من الإضرار بالرضيع وفي ولد حر وزوجة حرة أما ولد رقيق وأم حرة فلزواج منعها كما لو كان الولد من غيره ، فلو كانت رقيقة والولد حراً أو رقيقاً فيحتمل لإجابة من وافقه السيد منهما ويحتمل خلافه والأول أقرب ، وعلى الأظهر لو ادعى الأب وجود متبرعة أو راضية بأقل من أجرة المثل وأنكرت الأم صدق في ذلك يمينه لأنها تدعى عليه أجرة والأصل علمها ولأنه يشق عليه إقامة البينة ونجب الأجرة في مال الطفل ، فإن لم يكن له مال فعل من تلمذه نفقته (ومن استوى فرعاه) قربا أو بعدا أو إرتا أو علمه أو ذكره أو أنوته (أنفق) عليه بالسوق وإن تفاوتت أسعارا أو كان أحدهما غنيا بمال والآخر بكسب لاستوائهما في الموجب وهو القرابة ، فإن غاب أحدهما دفع الحاكم حصته من ماله ولا اقترض عليه فإن لم يقدر أمر الآخر بالإنفاق والأوجه عدم لزوم تعرضه في أمره إلى نية الرجوع بل يكون مجرد أمره كافيا حيث لم ينبذ الباذل التبرع فذكر الرجوع في كلام من تعرض له تصوير - وعمل ذلك كما قاله الأذرى إذا كان المأمور أهلا لذلك مؤثما وإلا اقترض الحاكم منه وأمر عدلا بالصرف إلى المحتاج يوما فيوما (ولا) بأن لم يستويا في ذلك بأن كان أحدهما أقرب والآخر وارثا (فالأصح أثرهما) هو الذى يتفق ولو أتى غير وارثة لأن القرابة هي الموجبة كما تقر فكانت الأخرى أولى بالاعتبار من الإرث (فإن استوى) قربهما كبنت ابن وابن بنت (ف) الاعتبار (بالإرث في الأصح) لقوته باعتبار من الإرث (و) الوجه (الثاني) المقابل للأصح أولا أن الاعتبار (بالإرث) فينفقه الوارث وإن كان غيره أقرب حيث (ثم القرب) إن استويا إرثا (والوارثان) المستويان قريبا الواجب عليهما المون كابن وبنت هل (يستويان) فيه (أم توزع) المون عليهما (بحسبه) أى الإرث (وجها) لم يرجع شيئا منهما ، وجزم الثاني في الأنوار وهو

ولكنها تباهر الزوج على عادة النساء كالطبيخ وضل الثياب ونحوهما (قوله أجنبية صالحة) أى بأن لم تكن فاسقة ولم يحصل للولد ضرر بربيتها له (قوله أو رضىت بأقل) أى بما لا يتفاين به عادة (قوله وعمل الخلاف إذا استمرى) أى بأن كان لا يؤذيه ويحصل له به نحو كتموه بلين أمه (قوله أما ولد رقيق) أى كما لو أوصى بأولاده أمته ثم مات واعتقها الوارث (قوله فيحتمل إجابة من وافقه السيد منهما) أى الزوج والأم (قوله فإن لم يقدر) أى على الاقتراض ، وقضية التضييد بعدم القدرة أنه لو قدر على الاقتراض ليس له أمر الحاضر بالإنفاق ، وعليه فلو خالف وأمره فأنتق فالظاهر الرجوع للقرينة الظاهرة في عدم التبرع وكونه إنما أنفق بإلزام الحاكم (قوله بأن كان أحدهما أقرب) كابن البنت (قوله والآخر وارثا) كابن ابن الابن وقوله أم توزع المون محتمد

(قوله إلا في الحضنة الثانية للأم) صريح هذا السياق أنه لا تسقط حضانتها إذا طلبت عليها أجرة المثل وإن تبرعت بها أجنبية أو رضىت بدونها ، وأنها لا تسقط إلا إذا طلبت أكثر من أجرة المثل ، وأنه لا تلازم بين الإرضاع والحضانة فقد ينزع منها الولد لأجل الإرضاع ويعد إليها للحضانة، وسيأتى في كلامه في الباب الآتى ما يخالفه ، والشهاب حج لما ذكر هذا الاستثناء هنا ختمه بقوله على ما بحث أبو زرعة فترا منه ، ثم جزم فيما يأتى بخلافه فلم يقع في كلامه مخالفة بخلاف الشراح (قوله فإن لم يقدر) أى على الاقتراض

المحمد ، وهو نظير ما رجحه المصنف وغيره فيمن له أبوان وقتلنا إن موته عليهما : أي ولكن المرجح خلاله كما ساقى ، وإن منع الزركشي ما رجحناه واعتمد الأول ونقل تصحيحه من جمع ورجحه ابن المقرئ وغيره (ومن له أبوان) أي أب (وإن علا وأم (في) نفقته (على الأب) ولو بالغاً استصحاباً لما كان في صفه ولعموم خبر هند (وقيل) هي (عليها) بالغ عاقل لاستوائهما فيه بخلاف الصغير والمجنون فبقر الأب بالولاية عليهما (أو) اجتماع (أجداد وجدات) لعاجز (إن أدل بعضهم ببعض فالأقرب) هو الذي يتفقه لإدلاء الإبه به (ولاً) أي وإن لم يدل بعضهم ببعض فالاعتبار (بالقرب) فينفقه الأقرب منهم (وقيل) الاعتبار بوصف (الإرث) كما مر في القروع (وقيل) الاعتبار (بولاية المال) أي بالجهة التي تفيدها وإن وجد مانعها كالفسق لأنها تشعر بتلويض الترية إليه في كلامه مضاف مخلوف (ومن له أصل وفرع) وهو عاجز (في الأصح) أن موته (على الفرع وإن بعد) كآب وإبن ابن لأن عصوبته أقوى وهو أولى بالقيام بشأن أبيه لعظم حرمة والثاني أنها على الأصل استصحاباً لما كان في الصغر . والثالث أنها عليهما لاشتراكهما في البعضية (أو) له (محتاجون) من أصوله وفروعه أو أحدهما مع زوجة وضاق موجوده عن الكل (يقدم) نفسه ثم (زوجته) لأنها أكد إذ نفقها لاتسقط بمضي الزمان (ثم) بعد الزوجة يقدم (الأقرب) فالأقرب نم يقدم ولده الصغير أو المجنون على الأم وهي على الأب كالجدة على الجد وهو أخص الأب على الولد الكبير العاقل ، لكن الأوجه أن الأب المجنون مستور مع الولد الصغير أو المجنون ، ويقدم من المختص من أحد مستورين قريبا بمرض أو ضعف كما تقدم بنت ابن على ابن بنت لضعفها وإرثها وأبو أب على أبي أم لإرثه وجد أو ابن زمن على أب أو ابن غير زمن ، وتقدم العصبية من جدتين وإن بعد وجدة لها ولادتان على جدّة لها ولاجة فقط ، والأقرب علم التقديم هنا بنحو علم وصلاح ولو استوى جمع من كل وجه وزع ما يبعده عليهم إن سداً مسلماً من كل وإلا أقرع (وقيل) يقدم (الوارث) وقيل (يقدم) (الولي) نظير مأمور .

(قوله ولكن المرجح) أي هناك وقوله خلافة: أي خلاف القول بأنه عليهما وإنما هي على الأب فقط (قوله ولو بالغاً) أي عاجزاً عن الكسب أو لزمانة (قوله إذ نفقها لاتسقط بمضي الزمان) ومر ما يؤخذ منه أن مثلها خادماها وأم ولده اه حج (قوله مع الولد الصغير أو المجنون) أي فتوزع عليهما (قوله أو ضعف) عطف بيان وقوله من كل متعلق بسد .

(قوله في كلامه مضاف مخلوف) أي والتقدير بجهة ولاية المال (قوله على أب) أي في الأولى (قوله أو ابن) أي في الثانية (قوله من جدتين) أي بأن كان ينسب إلى جدتين من أجداده: أي يقدم على من ينسب إلى جد واحد منهم (قوله وإن بعد) أي العاصب .



### (فصل) في الحضانة

وتنتهى في الصغير بالبلوغ ، وقال الماوردي بالتمييز وما بعده إلى البلوغ كثافة والخلاف لفظي فها يظهر ،  
نعم بآتي أن ما بعد التمييز يخالف ما قبله في التخير وتواضع (الحضانة) بفتح الحاء لغة من الحضن بكسرها وهو  
الجنب لضم الحاضنة الطفل إليه . وشرعا (حفظ من لا يستقل) بأموره ككبير بمنون (وتربيته) بما يصلحه وبقية  
عما يضره ، وقد مر تفصيله في الإجارة ومن ثم قال الإمام هي مراقبته على اللحظات (والإثبات أليق بها) لأنهن  
أصبر عليا ولو غور شفقتن ، وموثبا على من تلزمه الثقة ومن ثم ذكرت هنا ، وبآتي هنا في إتيان الحضانة مع  
الإشهاد وقصد الرجوع مأمرا نفا ، ويكنى كما قاله بعض شراح التنبيه قول الحاكم أراضيه واحضنيه ولك على  
الأب الرجوع وإن لم يستأجرها ، فإن احتاج الولد الذكر والأنثى لحضنة فعل الوالد إرضاءه بالإتيان به عرفا ، ولا  
يلزم الأم خدمته كما بآتي وإن وجبت لها أجرة الحضانة لما تقرر أنها الحفظ والنظر في المصالح وهما غير مباشرة  
الحضنة ، (وأولاهن) عند التنازع في حرّ (أم) خبر البيهقي والحاكم وصحح إسناده : أن امرأة قالت : يا رسول  
الله إن ابني هذا كان بطني له وعاء وحجري له حواء وثديي له سقاء وإن أباه لظفني وزعم أنه ينزع مني ، فقال :  
أنت أحق به ما لم تنكحيه ، ثم تقدم عليها ككل الأقارب زوجة محضون يتأى وطؤه لما زوج محضونة تطيق  
الوطء إذ غيرها لا يسلم إليه ولا حق لحرم رضاع ولا امتن لما الرقيق حضناته لسببه فإن كان مبعضا فهمي بين

### (فصل) في الحضانة

(قوله في الحضانة) أي وما يتبعها كعدم تسليم المشبهة لابن عمها على ما بآتي وككونه مع المتخلف عن  
السفر من أبويه وإن كانت الحضانة لمزيد السفر (قوله وهو الجنب) هو أحد معانيه لغة ومن ثم قال حجج :  
تنبيه : هذا ما في كتب الفقه والذي في القاموس الحضن بالكسر مادون الإبط إلى الكشح أو الصدر والعضدان  
وما بينهما أو جانب الشيء وناحيته ، ثم قال : وحضن الصبي حضنتا وحضانة بالكسر جعله في حضنة أو رياه  
كاحضننه اه . وقوله حضنتا : أي بفتح الحاء على ما هو القياس في مصدر الثلاث المتعلّية (قوله واحضنيه) بضم  
الضاد المعجمة من حضن كنصر كما في المختار (قوله ولك على الأب الرجوع) أي بما يقابل ذلك (قوله وإن  
لم يستأجرها) أي وتستحق أجرة المثل (قوله والنظر في المصالح) انظر ما المراد بالمصالح التي تجب عليها مع علم  
وجوب خدمتها له (قوله وأولاهن) أي أحقهن بمعنى المستحق منهن أم فلا يقدم غيرها عليها إلا بإعراضها وتركها  
للحضانة فيسلم لغيرها مادامت متمتعة كما بآتي (قوله حواء) قال في القاموس : الحواء ككتاب والهوى كعمل  
جماعة البيوت المتدانية (قوله وزوج) أي وإن لم تزف له فيثبت حقه بنفس القدر قلّه أن يأخذها عن له حضانتها  
فهرأ عليه في هذه الحالة (قوله ولا حق لحرم رضاع) أي أو محرم مصاهرة كزوجة الأب (قوله أما الرقيق)

### (فصل) في الحضانة

(قوله في إتيان الحضانة) انظر المصدر مضاف لفاعله أو مفعوله ، وعلى كل فلم يظهر لي وجه ملاحظته  
لقله بعد ويكنى قول بعض شراح التنبيه الخ فليتأمل (قوله ولاحق لحرم رضاع) أي ولا يحرم مصاهرة

قريبه ومالك بعضه بحسب الفرق والحريه ، فإن اتفقا على المعايير أو على استبعاد حاضنة أو رضى أحدهما بالآخر فذاك ، وإن تمانا استأجر الحاكم من يحضنه وأزيمهما الأجرة (ثم أمهات) لها (يدلين بإثبات) لمشاركتين الأم لولدا ولولادة (يقدم أقربين) فالقربين لو فور شقيقته ، نعم يقدم عليهن بنت المحضون كما يأتي بما فيه (والجديد) أنه (يقدم بعلمن أم أب) وإن علا كذلك ، وقلمن عليا لتحقق ولا دين ومن ثم كن أقوى ميراثا إذ يسقطهن الأب بخلاف أمهاته (ثم أمهاتها للمدليات بإثبات) تقدم القري فالقري كذلك أيضا (ثم أم أبي أب كذلك ثم أم أبي جد) كذلك أي ثم أمهاتها للمدليات بإثبات تقدم القري فالقري (والقديم) أنه (يقدم الأخوات والحالات عليهن) أي أمهات الأب والجدة المذكورات لأن الأخوات أشقق لاجتماعهن معه في الصلب والبطن ولأن الحالة بمنزلة الأم . رواه البخاري . وأجاب الجليلي بأن أولئك أقوى قرابة ، ومن ثم عطف على القرع بخلاف هؤلاء (وتقدم) جزا (أخت) من أي جهة كانت (على خالة) لقربها (وخالة على بنت أخ وبنت أخت) لأنها تلي بالأم بخلاف من يأتي (و) تقدم (بنت أخ و) بنت (أخت على عمه) لأن جهة الأمومة مقدمة على جهة العمومة ومن ثم قدم ابن الأخ في الإرث على عم وتقدم بنت أخت على بنت أخ كينت أي كل مرتبة على بنت ذكرها إن استوت مرتبتهما وإلا فالعبرة بالمرتبة المتقدمة (و) تقدم (أخت) أو خالة أومة (من أبوين على أخت) أو خالة أو عمه (من أحدهما) لقوة قرابتها (والأصح تقدم أخت من أب على أخت من أم) لقوة إرثها بالفرض تارة وبالعصوبة أخرى . والثاني عكسه لأن تقدم الأخت للأب على الأخت للأم كان لقوتها في الإرث ولا يرث هنا (وخالة وعمه لأب) وإن علا (عليها الأم) لقوة جهة الأبوة . والثاني عكسه للإدلاء بالأم . (و) الأصح سقوط كل جدة لأخت (وهي من تلي بذكر بين اثنتين كأم أبي الأم لإدلائها بمن لاحق) له هنا فهي بالأجانب أشبه . والثاني لا تسقط لولادتها لكنها تأخر عن جميع المذكورات لضعفها ، وقولها ومثلها كل محرم يسل بذكر

ز قوله في حرّ (قوله ومالك بعضه) أي وكالمحض فيها ذكر المشترك (قوله وإن تمانا استأجر) أي فليس له يهاج بينهما بغير رضاهما ، وقوله من يحضنه بابه نصر (قوله وأزيمهما الأجرة) هو ظاهر في السيد وولد مض ، أما غيره من الأقارب فلا تلزمه أجرة بل يلزم بأجرته من عليه تفقته (قوله لو فور شقيقته) أي الأقرب وله نعم يقدم عليهن أي أمهات الأم (قوله كما يأتي بما فيه) لم يذكر هنا بعد ولكن في حج بعد قول المتن ، وقيل عليه الخالة والأخت من الأم مانصه : فرع : في أصل الروضة ما قلناه لبنت المحضون حضنته إذ لم يكن له ذكره ابن كعب اه إلى آخر ما أطال به فراجع (قوله وتقدم أخت) أي للرضيع (قوله ومثلها) أي جدة

(قوله نعم تقدم عليهن بنت المحضون كما يأتي بما فيه) تب في هذا حج لكن ذاك تكلم على البنت فيما يأتي بخلافه (قوله وإن علا كذلك) الظاهر أن الأصوب حذف لأنه عين المتن الآتي على الأثر فامل (قوله إذ لا يسقطهن الأب بخلاف أمهاته) لا يقال : إنما أسقطهن لأنه واسطة بينهن وبين الميت ونظيره الأم بالنسبة لأمهاتها لأننا نقول : خلفنا أمر آخر وهو أن الحطة هؤلاء لا تسقط أولئك بخلاف أولئك فكانت قرابة هؤلاء أقوى (قوله بخلاف من يأتي) عبارة لجلال بخلافهما (قوله لأن تقدم الأخت للأب بالغ) صريح في أن الأخت للأب تقدم على الأخت للأم في الإرث وليس كذلك ، وعلى الشارح لجلال بقوله لإدلائها بالأم انتهى على أن ما حاط به الشارح هنا لا يفيد تقدم التي للأم في هذا الباب ، لأن غاية ما أفاده أن التي للأب لا تقدم عليها ، وأما كونها تقدم على التي للأب

لا يثبت كبت ابن البنت وبنت الم لأب صحيح وزعم أنه دخول لأن كون بنت الم محرماً غير صحيح لأنه مثال للمصلحة بمن لا يثبت لأبقيده المحرمية ، وهذا ظاهر لوضوحه فلا دخول فيه ، وعلم بما تقرر أن قول الشارح وبنت الم لأب معطوف على قوله محرم لأنها معطوفة على بنت ابن البنت (دون أنثى قريبة غير محرم) لم تنل بذكر غير وارث كما علم مما مر (كبت خالة) وبنت عم أو عم لغير أم فلا تسقط على الأصح أما غير قريبة كمكتمة وقريبة أدلت بذكر غير وارث أو يوارث أو بأبى ، والمحضون ذكر يشبهى فلا حضنة لها ، وعد في الروضة من المحاضرات بنت الخال ، ورد ابن الرضة والأسوى له بل زاد البلقيني أن كلام الرافعي يدل على أن ما ذكره فيها سبق فلم لأنه لا يستقيم مع ما تقدم لإدلائها بذكر غير وارث ، وقد تقرر أن من كان بهذه الصفة لاحضنة له ، بخلاف بنت الخالة والعمة فلأنها تنل بأبى وبخلاف بنت الم أى العمة فلأنها تنل بذكر وارث مردود ، فقد أجاب عنه الوالد رحمه الله تعالى بأن في الجدة الساقطة الحضنة ثابتة لأقرباء في النسب فانتقلت عنها الحضنة . وأما بنت الخال فقد تراخى النسب فلم يؤثر فيها عدم إدلائها بوارث (وتثبت) الحضنة (لكل ذكر محرم وارث) كآب وإن علا وأخ أو عم لو غور شفقتة (على ترتيب الإرث) كما مر في بابها ، نعم يقدم هنا جد على أخ وأخ لأب على أخ لأم كما في ولاية النكاح (وكذا) وارث قريب كما أفاده السياق فلا يرد الحق (غير محرم كآب من) وابن عم أب أو جد بترتيب الإرث هنا أيضاً (على الصحيح) لقوة قرابته بالإرث . والثاني لا يفقد المحرمية ،

لا يثبت (قوله معطوف على قوله) ويجوز رفعه عطفاً على كل (قوله والمحضون ذكر يشبهى) لم يتقدم في كلامه ما يخرج ما ذكر (قوله فلا حضنة لها) والفرق بينها وبين ما لو كان المحضون أنثى يشبهى والمحاضن ذكر كما حيث سلمت له إن كان معه نحو بنته أن الذكر لا يستغنى عن الاستنابة ، بخلاف المرأة ولهذا إذا نكحت بطل حقها بخلاف الذكر اسم على منج (قوله يدل على أن ما ذكره) أى النوى ، وقوله فيها : أى في بنت الخال (قوله بأن في الجدة) أى بأنه في الخ والخصنة ثابتة مبتدأ وغير لأقرباء صلة ثابتة (قوله ثابتة لأقرباء) أى لطائفة لم قوة في النسب (قوله فقد تراخى النسب) لكن هذا الفرق قد يرد عليه بنت الم لأب ، ونحو بنت ابن البنت في درجتها بنت ابن الابن وبنت الم لأب في درجتها بنت الم الشقيق أو لأب وهم أقرباء في النسب (قوله وأخ لأب على أخ لأم) فيه مساعمة بالنسبة للأخ من الأم فإنه لاحق له في ولاية النكاح أصلاً وتعميره بالتقديم بشعر بخلافه .

فأمر آخر (قوله غير صحيح) لعله سقط هنا لفظ غير صحيح أيضاً توهمنا من بعض الكتب أنها مكررة ، ولابد منها لأن لفظ زعم مبتدأ يحتاج إلى خبر وأنحتاج إلى خبر أيضاً فلتراجع نسخة صحيحة (قوله معطوف على قوله محرم) صوابه معطوف على كل ثم إن في علم ما ذكره في كلام الشارح مما قرره في كلام الشيخين نظر لا يفتي لأن حاصل ما ذكره في كلام الشيخين أن المثال المذكور من مدخول الضابط لكن يسقط قيد المحرمية ، وهو مغاير لما ذكره في كلام الشارح إذ حاصله أنه معطوف على أصل الضابط فهو جواب آخر ، على أن كلام الشارح الجلال هو حين كلام الشيخين خلافاً لما يورمه كلام الشارح هنا (قوله بأن في الجدة الساقطة الحضنة ثابتة الخ) تراجع له نسخة صحيحة ، وكان حاصل المقصود منه ما في بعض الموامش عنه أنه إنما يراعى الإدلاء بمن لاحق له عند قوة النسب أما عند تراخيه فلا انتهى . وفيه ما فيه ، وجارة والده في حواشي شرح الروض نصها : وإنما سقطت حضنة أم أبي الأم ونحوها كبت عم لأم وبنت ابن بنت لخصفها بإدلائها بذكر غير وارث وقوة من يلها إذ هو

وفي تمثيله بآين الم إشارة إلى اعتبار القرابة في الحاضن فاندفع القول بأن كلامه يشمل المعتق فإنه وارث غير محرم مع أنه لاحضانه له ( ولا تسلم إليه ) أى غير المحرم ( مشبهة ) لأنه يجرم عليه نظرها والخلو به ( بل ) تسلم ( إلى ) امرأة ( ثقة ) لا إليه لكنه هو الذى ( يمينها ) ولو بأجرة من ماله لأن الحق له فى ذلك وله تعيين نحو ابنته ، والأوجه اعتبار كونها ثقة كما قاله الأسنوى لأننا نشاهد كثيرا من غير الثقة جرّها الفساد غيرها فابنة عمها بالأولى ، فالرد عليه بأن غيرها على قريبها تنفى عن كونها ثقة مردود ، وقد مرّ أنه لا يجوز خطوة رجل بامرأتين إلا إن كانتا ثقتين يحتملهما ، وما اقتضاه كلام جمع من تسليمها لابنته توقف فيه الأخرى ، ثم رجح قول الشامل وغيره أنها تسلم للبنت ، ويمكن الجمع بأن يحمل الأول على ما إذا انفردت عنه لكونه مسافرا وابنته معه لا فى رحله والثانى على خلافه ، وأفهم كلام المصنف تضييف تسليم الذكر له مطلقا ولو مشتبهاً وهو قضية كلام الروضة وصرح به ابن الصباغ وصوب الزركشى عدم تسليم المشتبى له ، ويمكن حل الأول على عدم ريبة والثانى على خلافه ( فإن فقد ) فى الذكر ( الإرث والمهرية ) كآين خال أو خالة أو عم ( أو ) فقد ( الإرث ) دون المهرية كآين أم وخال وابن أخت وابن أخ لأم أو القرابة دون الإرث كعتق ( خلا ) حضانه لم ( فى الأصح ) لضعت قريبهم بانتشاء الإرث والولاية والعقل ولا تنافيها فى الأخيرة . والثانى له الحضانه لشقيقته بالقرابة ( وإن اجتمع ذكور وإنات فالأم ) مقدمة على الكل لخبر المارّ وتزايدتها على الأب بالولادة المحققة والأوثىة اللائقة بالحضانه ( ثم أبهاتها )

[ فائدة ] لو كان كل من الزوج والزوجة محضونا فلحضانه لحاضن الزوج لأنه يجب على الزوج القيام بحقوق الزوجة فىلأمرها من يصرف عنه توفية لحقها من قبل الزوج ( قوله والأوجه اعتبار كونها ) أى نحو ابنته ( قوله فالرد عليه بأن غيرها ) النقية بالفتح مصدر قولك غار الرجل على أهله يغار غيرها وغيره وغارا ( قوله إلا إن كانتا ثقتين ) أى ولو كانت إحداهما زوجة له ( قوله فلا حضانه لم ) أى إن كان ثم من له حضانه سلم له ولا فيعين القاضي من يقوم بها ( قوله ولا تنافيها ) أى القرابة ( قوله بالولادة المحققة ) أى لأنه منها ولو من زنا

الأب أو نحوه ، بخلاف بنت الخال فإن حضانتها عند ضعف من بعدها يترأى التسبب ، وقد جبر ضعفها بإدلائها بأم الأم وإن كان بواسطة انتهت ( قوله وفى تمثيله بآين الم الخ ) هو جواب ثان عما ورد على عبارة المصنف ، ولو ذكره مع الجواب الأول كان ثلوى ، وقد يقال : إن الأولى الجواب بأن قوله كآين عم وصف شخص لقله غير محرم لامثال : أى غير محرم هو كآين عم من كل قريب فخرج المعتق فتأمل ( قوله لا إليه ) لا حاجة إليه إذ لا موقع لمع قول المصنف ولا تسلم إليه مشبهة ( قوله وما اقتضاه كلام جمع الخ ) فى هذا الكلام خلل لا ينفى ، وعبارة الثقة وما اقتضاه كلام غير واحد أنها تسلم لمن له بنت توقف فيه الأخرى ، ثم رجح قول الشامل وغيره أنها تسلم للبنت كما تقرر اهـ . وفى بعض نسخ الشارح زيادة لفظ عدم قبل قوله تسلم وهى قد توافق كلام الثقة لكن الجمع الآتى لا يلائمها ، وفى بعض النسخ زيادة لا قبل قوله تسلم لكنه غير ما فى الشامل كما عرفت فليحور ( قوله ويمكن الجمع الخ ) قد عرفت ما فيه وهو مأخوذ من شرح الروض ، لكن عبارة الروض وآين الم ونحوه يسلم الصغيرة لا من تشبى بل يعين لها ثقة ، فإن كانت له بنت سلمت إليها بإذنه انتهت . قال شارحه : قوله إليها بإذنه أخذه من الأسنوى ، وبعبارة الأصل : سلمت إليه : أى جعلت عنده مع بنته ، وهو حسن لا يبعد عنه . نعم إن كان مسافرا وبنته معه لا فى رحله سلمت إليها لا له كما لو كان فى الحضر ولم تكن بنته فى بيته ، وبهذا يجمع بين كلامي الأصل والتهاج ، وأصله حيث قالوا فى موضع تسلم إليه وفى آخر تسلم إليها ، وبهذا تعلم ما فى كلام الشارح من الخلل ( قوله كعتق ) ليس هو محل الخلاف كما يعلم من تعليل الثانى خلافا لما يقتضيه صنيع

المدليات بإنات وإن علون لأنهن في معناها (ثم الأب) لأنه أشفق عن يأتي ثم أمهاته وإن علون (وقيل تقدم عليه الخالة والأخت من الأم) أو الأب أو ما لإدلالهما بالأم كأمهاتها ورد بضعف هذا الإدلاء (ويقدم الأصل) الذكر والأنثى وإن علا (على الحاشية) من النسب كأخت وعمه لقوة الأصول (فإن قد) الأصل مطلقاً وثم حواش (فالأصح) أنه يقدم منهم (الأقرب) فالأقرب ذكرًا كان أو أنثى كالإرث، ولا يخالف هذا ما مر من تقديم الخالة على ابنة أخ أو أخت لأن الخالة تدل بالأم المقدمة على الكل فكانت أقرب هنا عن تدل بالمؤخر عن كثيرين (ولاً) بأن لم يوجد فيهم أقرب كأن استوى جمع في القرب كأنخ وأخت (فالأنثى) مقدمة لأنها أبصر وأصبر (ولاً) بأن لم يكن من المستوين قريباً أنثى كأنخوين أو أختين (فيقرع) بينهما قطعاً للنزاع والخشني هنا كالدكر ما لم يدع الأنوثة ويحلف (ولا حضانة) على حرّ أو رقيق ابتداءً ولا دواماً (لرقيق) أي لمن فيه رق وإن قل لنقصه وإن أخذ سيده لأنها ولاية وهي على القنّ لسيده، لكن ليس له نزع من أحد أبويه الحرقيل التمييز، وقد ثبتت لأم قنة فيما لو أسلمت أم ولد كافر فلها حضانة ولدها التابع لها في الإسلام ما لم تزوج لفراغها إذ يتنع على السيد قربانها مع وقور شفقتها ومع تزوجها لاحق للأب لكفره (ومحنون) ولو مقطوعاً ما لم يقل كيوم في سنة لنقصه ويتجه ثبوت الحضانة في ذلك اليوم لوليه ولم أر لم كلاماً في الإجماع والأقرب أن الحاكم يستتيب عنه زمن أعماله ولو قيل بمجىء مامر في وليّ النكاح لم يبعد (وفاسق) لأنها ولاية، ثم يمكن مستورها كما قاله جمع ولا يكلف لإثبات العدالة: أي حيث وقع النزاع بعد التسليم، فإن وقع قبله احتاج المدعي إلى إثباتها ويعمل عليه إفتاء المصنف ولا تسمع بيعة بعدم الأهلية إلا مع بيان السبب كالجرح (وكافر على مسلم) لذلك بخلاف العكس لأن المسلم يلى الكافر وأهم كلامه بثبوتها للكافر على الكافر وهو كذلك (وناكحة غير أبي الطفل) وإن رضى زوجها ولم يدخل

لنسيته إليها شرعاً (قوله وقيل تقدم عليه) أي الأب (قوله كأمهاتها) أي الأم (قوله من النسب) مثال للحاشية (قوله وأصبر) عطف مغاير (قوله أنثى) أي مع ذكر (قوله ما لم يدع الأنوثة) أي يظهر علامة له خفيته على غيره (قوله ويحلف) أي فيقدم على الذكر (قوله لكن ليس له) أي السيد، وقوله نزع هذا شامل للأب والأم واقتصر على الأم حيث قال: تلخيص القول فيه أن الولد الرقيق حضانته لسيده إلا إذا كان قبل السبع وأمه حرة اه سم على منيج (قوله من أحد أبويه الحر) ويتصور ذلك في الأم إن تمت بعد ولادته أو أوصى بأولادها ثم عقت فهي حرة والأب رقيق كالولد (قوله ولو قيل بمجىء مامر) أي من أنه إن دام ثلاثة أيام فأكثر انتقلت الولاية للأب وإلا انتظرت الإفاقة ثم رأيت في حجج (قوله وناكحة غير أبي الطفل) أي بمجرد العقد،

الشارح (قوله أو الأب أو ما لإدلالهما بالأم) هو لايتأتى في الأخت للأب، فالصواب إسقاطها من الشارح إذ هذا القيل لا يجري فيها، وعبرة الشارح الجلال عقب المتن نصها: لإدلالهما بالأم بخلاف الأخت للأب لإدلالها به انتهت (قوله بأن لم يكن من المستوين قريباً أنثى) أي مفردة بقرينة ما يبعده (قوله وهي على القنّ لسيده) كلام مستأنف (قوله لأم قنة) في حواشى الصفحة تقلا عن صاحبها أنه بالإضافة، وانظر ما وجهه مع أن قوله فيما لو أسلمت النخ قد يعين أن لأم بالتزويج فتأمل (قوله ومع تزوجها لاحق للأب) ويؤيد ما مر ويأتى أنها تختل لمن بعد الأبوين ثم القاضي الأيمن فليراجع (قوله ولو قيل بمجىء مامر النخ) عبارة التحفة: ويظهر أن القاضي ينبت عنه من يفضله لقرب زواله غالباً، ويحتمل أخذاً بما مر في ولاية النكاح أن يفصل بين أن يتاد قرب زواله فالحكم

بها لغير المار ، أنت أحق به مالم تتكسى ، وإذا سقط حق الأم بملك انتقل لأبها مالم يرض الزوج والأب ببقائه مع الأم وإن تازع الأذرعى في ذلك ، أما ناكحة أبى الطفل وإن علا حضانتها بآقية ، أما الأب فظاهر ، وأما الجدل فلائله ولى تام الشفقة ، وقضيته أن تزوجها بأبى الأم يبطل حقها وهو كذلك ، وتناقص فيه كلام الأذرعى ، وقد لا يسقط بالزوج لكون الاستحقاق بالإجارة بأن خالع زوجته بألف وحضانة الصغير سنة فلا يؤثر تزوجها في أثناء السنة لأن الإجارة عقد لازم ( إلا ) إن تزوجت من له حق في الحضانة أى في الحملية ورضى به كأن تزوجت ( عمه وابن عمه وابن أخيه ) أو أخته لأمه أخاه لأبيه ( في الأصح ) لأن هؤلاء أصحاب حق في الحضانة والشفقة يحملهم على رعاية الطفل كيتعاونان على كفايته بخلاف الأجنبي ، ومن ثم اشترط أن ينضم رضاه رضا الأب بخلاف من له حق يكفى رضاه وحده . والثاني يبطل حقها لاستغفالها بالزوج ولا حق له في الحضانة الآن فاشبه الأجنبي ، ويتصور نكاح ابن الأخ فيها إذا كان المستحق غير الأم وأمهاتها كان تزوج أخت الطفل لأمه بآين أخيه لأبيه فلائله تقدم على ابن أخيه لأبيه في الأصح ( وإن كان ) المحضون ( رضيا مشروط ) في استحقاق نحو أمه للحضانة إذا كانت ذات لبن كما في المحرر وأقضى به الولد رحمه الله تعالى ( أن ترضعه على الصحيح ) لفسر استحقاق مرضعة ترك منزلها وتنتقل إلى منزل الحاضنة مع الاعتناء عن ذلك بلبن الحاضنة الذى هو أمرا من غيره لمزيد شفقتها ، فإن امتنعت سقط حقها ولها أن أرضعته أجرة الرضاع والحضانة ، وحيث أن يأتى هنا مامر فمين رضيت بلدون مارضيت به ، أما إذا لم يكن لها لبن فلتستحق جزما ، ومقابل الصحيح لا وعلى الأب استحقاق من ترضعه ، عندها ورد بما مر ويشترط أيضا سلامة الحاضنة من ألم مشغل كفالج أو مؤثر في عسر الحركة في حق من يبارشها بنفسه دون من يلبر الأمر ويبارشه غيره . قاله الرافعى ، ومن عى عند جمع وخالفهم آخرون ، والأوجه لموافق لكلام الرافعى المذكور ما أشار إليه آخرون أنها إن احتاجت لمباشرة ولم

وإن كان الزوج غالبا صرح به في الأم وقوله غير أبى الطفل : أى وإن علا كما في زوجة الجدل أبى الأب . وصورته أن يزوج الرجل ابنة بنت زوجته من غيره فطلد منه ويموت أبو الطفل وأمه فتحضنه زوجة جده بر اه سم على منيج ( قوله وأما الجدل فلائله الخ ) وصورة ذلك أن يزوج الجدل إحدى أختين وابنه الأخرى أو يزوج الجدل امرأة وابنه بنتها . فيأتى للآين ولد من إحدى الأختين أو بنت زوجة أبيه ثم تنتقل حضانة الولد لزوجته أبى الآين وهى الخالة في الأولى وأم الأم في الثانية فن لها الحضانة حينئذ ناكحة لجد الطفل ، وقد تقدم تصويره أيضا فيها نقله سم على منيج عن بر ( قوله وقضيته أن تزوجها ) أى الحاضنة وقوله بأبى الأم أى كأن تكون عمه المحضون وتزوجت بأبى أمه ( قوله بأن خالع زوجته بألف ) هو للتشليل وإلا فلو خالها على حضانة الصغير سنة كان الحكم كذلك ( قوله وابن أخيه ) صورته أن تزوج أخت الطفل لأمه من ابن أخيه لأبيه فإن الأخت للأم لا يسقط حقها اه سم على منيج . ثم رأيت قول الشارح ويتصور نكاح ابن الأخ الخ ( قوله هو أمرا ) أى أوفق

كذلك وإلا ففضل لمن بعده انتهت ( قوله أما ناكحة أبى الطفل ) أى كخالة الطفل إذا نكحت أباه أو جده ( قوله بألف ) وكلما لو خالها على الحضانة قط كما في حاشية الشيخ ( قوله كأن تزوجت ) لا يلقى ما في الدخول بهما على المتن مع العطف فيه بالواو ( قوله أو أخته لأمه أخاه لأبيه ) أى بناء على أحد الوجهين من أنها تقدم عليه ولعل الشارح ممن يختاره ( قوله وحينئذ يأتى هنا ) أى بالنسبة للحضانة إذ مسئلة الرضاع تقدمت في كلام المصنف فلا محتاج لتنبية عليها هنا ، وحينئذ فهنا صريح في أنها إذا لم ترض إلا بأجرة وهناك متبرعة أو إلا بأجرة المثل وهناك من يرضى بأقل تسقط حضانتها وهو مخالف لما قدمه قبيل الفصل وقد قلنا ما قبله ، وظاهر أن المولود عليه

يجد من يتولى ذلك عنها أثر وإلا فلا سواء في ذلك الكبير والصغير ، ومن تنفل كما في الشافى للبرجاني . قال الأذرى : وهو حسن متعين في حق غير المميز ، ومن سفه إن محبه حجر كما هو ظاهر ، ومن جلم وبرص إن خالطه لما يشى عليه من العلوى لخبر لا يورد ذو عاهة على مصحح ، ومعنى لا علوى غير مؤثرة بذاتها وإنما يخلق الله تعالى ذلك عند المخالطة كثيرا ( فإن كملت ناقصة ) كأن عقت أو أفافت أو أسلمت أو رشدت ( أو طلقت منكوحه ) ولو رجعا ( حضنت ) حالا وإن لم تنقض عدتها إن رضى المطلق ذو المنزل بدخول الولد له وذلك لزوال المانع ومن ثم لو أسقطت الحاضنة حقها انتقلت لمن يليها فإذا رجعت عاد حقها ( وإن غابت الأم أو امتنعت في الحضانة ( للجنة ) أم الأم ( على الصحيح ) كما لو ماتت أو جنت ، وقضيتها عدم إيجاب الأم وعمله حيث لم يلزمها نفقته وإلا أجبرت كما قاله ابن الرفعة ، ومظهر كل أصل يلزمه الإتفاق . والثاني تكون الولاية للسلطان كما لو غاب الولي في النكاح أو عضل ، ورد بأن القريب أشفق وأكثر فراغا من السلطان مع طول أمدها ولو قام بكل من الأقارب مانع من الحضانة رجع في أمرها للقاضي الأمين فيضمه عند الأصل منهن أو من غيرهن كما يحسنه الأذرى وغيره خلافا لما وردى في قوله لا يخطف المذهب في أن أزواجهن إذا لم يمنعهن يكن باقيات على حقهن ، فإن أذن زوج واحدة قطع فهمي الأحق وإن بعلت أو زوج تنتين قلعت قريباها ( هلا كله في غير مميز والمميز ) الذكر والأنثى ومر ضابطه ( إن افرق أبواه ) من النكاح وهما أهل الحضانة مقيان في بلدة واحدة وإن فضل أحدهما صاحبه بدين أو مال أو حبة ( كان عند من اختاره منهما ) إن ظهر للحاكم أنه عارف بأسباب الاختيار للخير الحسن أنه صلى الله عليه وسلم خير غلاما بين أبيه وأمه ، وإنما يدعى بالغلام المميز ومثله العلامة وظاهر كلامه تخيير الولد وإن أسقط أحدهما حقه قل التخيير وهو كذلك خلافا لما وردى والرويانى ، فلو امتنع المختار من كفالاته كله الآخر ، فإن رجع المستع منها أعيد التخيير وإن امتنعا وبهدهما مستحقان لها كجد وجدة خير بينهما وإلا أجبر عليها من تزومه نفقته لأنها من جلة الكفالة ( فإن كان في أحدهما ) مانع ومنه ( جنون أو كفر أو رق أو فسق أو نكحت ) من لاحق له في الحضانة ( فالخلف الآخر ) لانحصار الأمر فيه ( وبغير )

وقوله فيستحق جز ما أى في مقابلة الحضانة ( قوله أثر ) أى العمى ، وقوله لخبر لا يورد أن يكره ذلك فهو نهي تنزيه ( قوله عاد حقها ) أى وإن تكرر ذلك منها ( قوله وإلا أجبرت ) أى الأم ( قوله ومـر ضابطه ) وهو من يأكل وحده ويشرب وحده إلى آخر ما هناك ، وظاهر إناطة الحكم بالتخيير أنه لا يتوقف على بلوغه سبع سنين ، وأنه إذا جاوزها بلا تمييز بقى عند أمه ، والثاني ظاهر ، وأما الأول فقياس مامر في كونه لا يؤمر بالصلاة قبل السبع وإن ميز أنه لا يجبر حيث لم يبلغها ، وقد يفرق بأن عدم الأمر بالصلاة لما فيها من المشقة فحفظ عنه حيث لم يبلغ السبع ، بخلاف ما هنا فإن المدار فيه على معرفة ما فيه صلاح نفسه وعلمه فقيده بالتخيير وإن لم يجاوز السبع ( قوله وإنما يدعى بالغلام المميز ) قال في المصباح : الغلام الابن الصغير ، ثم قال : قال الأزهري : وسعت العرب تقول للمولود حين يولد ذكرا غلام ، وسعتهم يقولون للكل غلام ، وهو فاش في كلامهم فلم يخص الغلام بالمميز ( قوله كمله ) أى جاز له ذلك ولا يجبر عليه

ما هنا فتأخره وللكره في بابه ( قوله ذو عاهة ) لا ينفى أنه لا بد من تقدير مضاف في الحديث الكريم إذ المورد ليس صاحب العامة وإنما هو صاحب ذات العاهة ( قوله من النكاح ) قال سم : وينبئ أن مثله ما إذا اختلف معلما وكان كل منهما لا يأتى للآخر أو يأتى أحيانا لا يأتى فيها القيام بمصالح المحضون ( قوله فلو امتنع المختار ) هو اسم

المميز الذي لأب له (بين أم) وإن علت (وجدت) وإن علا عند عقد من هو أقرب منه أو قيام مانع به لوجود الولادة في الكل (وكلنا) الحواشي فهم كالخلد ومنهم (أخ أو عم) أو ابنه إلا ابن عم في مشبهة ولا نحو ابنة ثقة له تسلم إليها فيخير بين أحدهم ، والأم في الأصح كالأب بجامع المصوبة ، ولأنه صلى الله عليه وسلم خير ابن سبع أو ثمان بين أمه وعمه رواه الشافعي (أو أب مع أخت) شقيقة أو لأم (أو خالة) حيث لا أم فيخير بينهما (في الأصح) لأن كلا منهما قائم مقام الأم ، والثاني يقدم في الأوليين الأم وفي الآخرين الأب ، فإن فقد الأب أيضا خير بين الأخت أو الخالة وبقية العصبه كما هو الأقرب ، وظاهر كلامهم أنه لافرق في الأخت بين التي للأب وغيرها ، لكن الماوردي قبلها بالتى لغير الأب لإدلائها بالأم وهو ظاهر ، ومثل الأخت للأب العمة ، وظاهر كلامهم عدم جريان التخيير بين ذكرين أو أنثيين كأخوين أو أختين ، وهو مانع الأذرعى في الأنثيين عن فتوى البغوى ، ونقل عن ابن القطان وعن مقتضى كلام غيره جريانه بينهما ، وهو الوجه لأنه إذا خير بين غير المتساويين فين المتساويين أولى (فإن اختار) المميز (أحدهما) أى الأبوين أو من ألحق بهما كما مر (ثم) اختار (الأخس حرك إليه) لأنه قد يظهر الأمر على خلاف ما ظنه أو يتغير حال من اختاره أولا ثم إن ظن أن سببه قلة عقله فعند الأم وإن بلغ كما قبل التمييز (فإن اختار الأب ذكر لم يمنعه زيارة أمه) أى لم يجره ذلك كما صرح به البندنجي ودل عليه كلام الماوردي ، وتكليفها الخروج لزيارته لأنه يؤدى للعقوق وقطع الرحم وهو أولى منها بالخروج (ويمنع أنثى) ومثلها هنا وفيما يأتى الخشنى من زيارة أمها لتألف الصيانة وعدم البروز والأم أولى منها بالخروج لزيارتها لسنها وغيرها ، وظاهر كلامه عدم الفرق في الأم بين المخدرة وغيرها وهو كذلك خلافا لما به الأذرعى من الفرق ، وظاهر كلامها أنه لو مكنتها من زيارتها لم يحرم عليه ، ثم لا يمنعه من عيادتها لمرض لشدة الحاجة إليها ، ويصح أن عمل تمكينها من الخروج عند انضاء ربيبة قوية وإلا لم يلزمه (ولا يمنعه) أى الأب الأم (دخولا عليهما) أى الابن والبنت إلى بيته (زائرة) حيث لا خلوة بها محرمة ولا ربيبة كما هو ظاهر نظير ما يأتى في حكمه دفعا للعقوق لكن لا تطيل المكث (والزيارة مرة في أيام) على العادة لا في كل يوم إلا أن يكون منزلها قريبا فلا بأس بدخولها كل يوم . قاله الماوردي ، ونصب مرة على المصدر وعند الفارسي على الظرف

(قوله ولا نحو ابنة ثقة) أى والحال (قوله ويمنع أنثى) أى تنبأ لما يأتى من قوله وظاهر كلامهم الخ (قوله خلافا لما به الأذرعى) جرى عليه حج حيث قال وأنثى ابن الصلاح بأن الأم إذا طلبتها أرسلت إليها محمول على معلومة في عدم الخروج للبنت لنحو تخدر أو مرض أو منع نحو زوج أهـ وليس في كلام الشارح تعرض لما لو كان امتناعها لمرض أو منع نحو الزوج لها (قوله وإلا لم يلزمه) أى بل الظاهر حرمة تمكينه من ذلك (قوله فلا بأس بدخولها) أى

مفعول (قوله ولا نحو ابنة ثقة له) والمراد أنه لا يحد ثقة يسلمها إليه كما قاله حج (قوله وهو ظاهر) أى كما قيد هو به لفتن فيها مر (قوله جريانه بينهما) يجوز رجوع التضمير لأقرب مذكور وهو الأثنيان : أى ويقاس بهما الذكران كما هو ظاهر ، ويجوز رجوعه لأصل المسئلة : أى الذكرين أو الأثنيين (قوله وتكليفها) هو بالرفع عطفا على ذلك (قوله ويصح أن عمل تمكينها من الخروج) أى للعبادة بدليل قوله وإلا لم يلزمه لأن الخروج المذكور هو الذى يلزمه تمكينها منه كما علم من السياق وبه تصرح عبارة التحفة ، ومعلوم أن هذا التقييد يأتى فيها إذا جاز له خروجها من غير لزوم بالأولى (قوله إلا أن يكون منزلها قريبا) حاصل هذا مع ما قبله أن منزلها إن كان قريبا فجماعت كل يوم لزمه تمكينها من الدخول ، وإن كان بعيدا فجماعت كل يوم فله منعها . ولا يخفى ما فيه ،



فإن مرضاً قالهم أولى بتمريضها) لأنها أهدى إليه وأصبر عليه من غيرها (فإن رضى به في بيته) بالشرطين المذكورين (فذلك وإلا ففي بيته) يكون الفريض ويودهما ، ويجب الاحتراز من الخلوة بها في الحائض ، ولا يمنع الأم من حضور تجهيزها في بيته إذا مات ، وله متعها من زيارة قبرها إذا دفن في ملكه ، والحكم في العكس كذلك ، ولو تنازعا في دفن من مات منهما في تربة أحدهما أجيب الأب كما يجبه بعض المتأخرين ، وإن مرضت الأم لزم الأب تمكين الأثني من تمريضها إن أحسنت ذلك ، بخلاف الذكر لا يلزمه تمكينه من ذلك وإن أحسبه (وإن اختارها) أي الأم (ذكر فعندها) يكون (ليلاً وعند الأب) وإن علا وظنه وصبي وقيم يكون (نهاراً) وهو كالليل للغالب ، ففي نحو الأبوين يتمكّن الحكم كما مرّ نظيره في القسم كما يجبه الأذوى (يؤدبه) وجوبا بتعليمه طهارة النفس من كل رذيلة وتخليتها بكل محمود (ويسلمه) وجوبا (لمكتب) بفتح الميم والتاء ويجوز كسر التاء وهو اسم محل التعليم ، وسماه الشافعي بالكتاب كما هو على الأئمة ولم يأل ذلك جمع كتاب (وحرقة) يعلم من الأول الكتابة ومن الثاني الحرقة على ما يليق بحال الولد ، وظاهر كلام الماوردي أنه ليس لأب شريف تعليم ولده صنعة تزييه لأن عليه رعاية حظه ولا يكله إلى أمه لمعجز النساء عن مثل ذلك ، وأجرة ذلك في مال الولد إن وجد وإلا فعل من عليه نفقته : وأفتى ابن الصلاح في ساكن ببلد ومطلقة بقرية وله منها ولد مقيم عندها في مكتب بأنه إن سقط حظ الولد بإقامته عندها فالخضاعة للأب رعاية لصلحه وإن أضرّ ذلك بأمه ، ويؤخذ منه أن مثل ذلك بالأولى ماله وإن كان في إقامته عندها روية قوية (أو) اختارتها (أنثى) أو غشيت كما يجبه الشيخ وموت الإشارة إليه (فعندها ليلاً ونهاراً) لاستوائهما في حقها إذ الأليق تسهرها ما أمكن (ويزورها الأب على العادة) كما مر ، ومقتضى ذلك منعه من زيارتها ليلاً كما صرح به بعضهم لما فيه من الريبة والهمة ، وهو معلوم من اشتراطهم في دخوله على الأم وجود مانع حلوة من نحو محرم أو امرأة ، وظاهر أنها لو كانت بمسكن زوج لها امتنع دخوله إلا بإذن منه ، فإن لم يأذن أخرجهما إليه ليراهما ويتفقد حالهما ويلاحظهما بالقيام بمصالحهما ، ولها بعد

فلا يمنعها من ذلك ما لم تكن هناك روية وقد يتوقف في الفرق بين قرية المنزل أو بعيدة فإن المشقة في حق البعيدة إنما هي على الأم فإذا عملتها وأنت في كل يوم لم تحصل للبيت بذلك مشقة فأنت فرق بين القريبة والبعيدة (قوله المذكورين) أي في قوله ولا روية (قوله في تربة أحدهما) أي التربة التي اعتاد أحدهما فيها الدفن ولو مسبة (قوله أجيب الأب) أي حيث لم يترتب عليه نقل محرم كان مات عند أمه والأب في غير بلدها ، وقوله لمكتب: أي أو نحوهما يليق بحال الطفل (قوله ويجوز كسر التاء) أي مع فتح الميم أيضاً (قوله وأفتى ابن الصلاح) ممتد (قوله فإن لم يأذن أخرجهما) وينبغي أن لا يجيب عليها تمكينه من دخول المنزل إذا كانت مستحقة لمتعته ولا زوج لها ، بل إن

وأى فرق بين القريب والبعيد والمشقة في ذلك إنما هي عليها لا عليه ولعل كلام الماوردي مفروض في غير ما يتعلق بالمنع وإلا فلا يظهر له وجه ، ثم ظهر أن وجهه النظر إلى العرف ، فإن العرف أن قريب المنزل كالجار يتردد كثيراً بخلاف بعيدة (قوله وهو كالليل للغالب في نحو الأبوين يتمكّن الحكم) هذا ظاهر في إذا كان يعلمه تلك الحرقة وإلا فلا وجه له . على أنه قد لا يلام قول المصنف ويسلمه لمكتب وحرقة ، والفرق بين ما هنا والقسم ظاهر فليأمل (قوله وجوبا) الظاهر أنه متعلق بالمكتب والحرقة وأن الواو بمعنى أولاً يقابل بل هو متعلق بالمكتب فقط لتعيينه لأجل تعلم نحو الفاتحة لتصحيح الصلاة . لأننا نقول : قد بين فيما يأتي أن الغرض من المكتب تعلم الكتابة فتعين ما قلناه ، وأما تعلم نحو الفاتحة فهو متيسر بغير المكتب فليراجع (قوله وهو معلوم من اشتراطهم الخ) في علمه منه

بلوغها الانفراد عن أبيها ما لم يثبت فيه رية فلوى نكاحها منها من الانفراد بل يضمها إليه إن كان حرما ، وإلا فلوى من يأتمنها بوضع لائق ويلاحظها ، والأوجه كما قاله ابن الوردي في بيحته في أمره ثبت رية في انفراده أن لوليه منه منة كما ذكر ( وإن اختارها أقرح ) بينهما لانضام المرجع ( وإن لم يجر ) واحدا منهما ( فالأم أولى ) لأنها أشفق واستصحبها لما كان ( وقيل يقرح ) بينهما إذ لا أولوية حيث يرد بمنع ذلك ( ولو أراد أحدهما سفر حاجة ) غير نقلة ( كان الولد المميز وغيره مع المقيم حتى يعود ) للمسافر لخطر السفر سواء أكان طويلا أم قصيرا فإن أراد كل منهما واختلفا مقصدا وطريقا كان عند الأم وإن كان سفرها أطول ومقصدا أبعد ( أو ) أراد أحدهما ( سفر نقلة فالأب أولى ) به إن توفرت فيه شروط الحضنة وإن كان هو المسافر احتياطا لحفظ التسبب ولمصلحة نحو التعليم والصيانة وسهولة الإنفاق ، نعم إن حصته الأم وإن اختلف مقصدها أو لم تصحبها واتخذ مقصدها دلم حقها كما لو عاد لحملها ومعلوم فيا إذا اختلف مقصدهما وحصته أنها تستحقها مدة حصته لا غير وإنما يجوز سفره به ( بشرط أمن طريقه والبلد ) أى اهل ( المقصود ) إليه ، فإن كان أحدهما خوفا امتنع السفر به وأقر عند المقيم وكذا إن لم يصلح اهل المنزل إليه كما قاله المتولى ، أو كان وقت شدة حر أو برد كما قاله ابن الرقة وتضرر بذلك كما قيده الأذرى ، ويجوز له سلوك البحر به كما مر في الحجر ، وليس خوف الطاعون مانعا وإن وجدت قرائنه كما هو ظاهر إذ الأصل علمه والقرائن يكثر تخلفها ، بخلاف تحققه لحرمة الدخول إلى محله والخروج منه لغير حاجة ماسة ( قيل و ) شرط كون السفر بقليل ( مسافة قصر ) لأن الانتقال لما دونها كالإقامة بمحلة أخرى من بلد متبع لسهولة مراعاة الولد ونسب للأكبرين ، ورد بمنع سهولة رعاية مصالحه حيث ولو

شامت أذنت له في الدخول حيث لا رية ولا خطوة ، وإن شامت أخرجهما له ، وعليه فيفرق بين وجوب التمكن على الأب من الدخول إلى منزله حيث اختارته الأثى وبين هذا يتيسر مفارقة الأب للمنزل عند دخول الأم بلا مشقة ، بخلاف الأم فإنه قد يشق عليها مفارقة المنزل عند دخوله فرما جرد ذلك إلى نحو الخلوة ( قوله لم يثبت فيه ) أى الانفراد ( قوله في أمره ) أى بالغ ( قوله أم قصيرا ) أى بحيث يحتاج المحضون في مدته إلى من يتعهدهم ( قوله ومقصدها أبعد ) ومنه مالهو سافر أحدهما إلى نحو مكة والآخر إلى قرية هي منشؤه ، لكن جرت عادته بأنه يقيم فيها مدة لتنجز مصالحه ثم يرجع إلى البلد الذى كان بها المحضون فيكون مع الأم حيث وجدت فيها الشروط ( قوله وليس خوف الطاعون مانعا ) أى من السفر به ( قوله والخروج منه ) أى إذا كان واقفا في أمثاله ، وعبارة الشارح في فصل إذا ظننا المرض خوفا بعد قول المصنف إلا الربع مانصه : ويلحق بالخوف أشياء كالوباء والطاعون : أى زمنهما فقصرت الناس كلهم فيه محسوب من الثلث لكن قيده في الكافي بما إذا وقع في أمثاله ، وهو حسن كما قاله الأذرى ، وهل يقيده به إطلاقهم حرمة دخول بلد الطاعون أو الوباء والخروج منها لغير حاجة أو يفرق ؟ فيه نظر . وعدم الفرق أقرب وعموم النهى يشمل التحريم : أى فيقيد بما إذا وقع في أمثاله . وكعب أيضا لطف الله به . قوله والخروج منه : أى لما فيه من الفرار من الموت ( قوله لغير حاجة ماسة ) أى قوية ~

نظر لائضى بل اشتراطهم المذكور يرد هذا الأخذ كما أفاده الشهاب حجج وعبارة : وأخذ من اعتبار العادة المنع لئلا لما فيه من الرية ويرده اشتراطهم الخ ، ولعل الشارح اغتر بما في بعض نسخ حجج من تحريف يرد بيؤيده تم كتب الشهاب سم على عبارة الشهاب حجج مانصه : قوله ويرده اشتراطهم الخ قد يقال هذا الاشتراط لا ينافي أنه قد يحصل رية له ( قوله ما لم تثبت ) يعنى توجد وكلما يقال فيا يأتي وفي نسخة تبين ( قوله فلوى نكاحها منها )

تأخرته في قصد النقلة صدق يمينه ، فإن نكل حلفت وأبسته ( وعارم العصبية ) كأنه أومع ( في هذا ) أي سفر النقلة ( كالأب ) فيقدمون على الأم احتياطا للنسب ، بخلاف عرم لاعتصوبة له كأنى أم وخال وأخ لام وقال المتولى وأقرو في الروضة : إن الأقرب كالأخ لو أراد النقلة وهناك أبعد كالمم كان أولى ( وكلما ابن عم للذكر ) فيأخذه عند إرادته النقلة لما مر ( ولا يعطى أنثى ) مشبهة حلرا من الخلوة المحرمة لانتهاء المحرمية بينهما ( فإن رافقته بنته ) أو نحوها المكلفة النقلة ( سلم ) المحضون الذي هو الأنثى ( إلينا ) لانتهاء المهور حيث .

### ( فصل ) في مؤنة المالك وتوابعها

إذ للنفقة ثلاثة أسباب : الزوجية ، والبعضية ، وملك الزوجين ولما أنهى الكلام على الأولين شرع في الثالث فقال ( عليه كفاية رقيقه ) ذكرا كان أو أنثى أو خنثى ( نفقة وكسوة ) وسائر مؤناته حتى مام طهارته ولو سفرا وتواب تيممه إن احتاجه ( وإن كان أمي زما ومديرا ومستولدة ) وآبقا وصغيرا ومرهونا ومستأجزا وموصى بمنفخته أبدا ومعارفا وكسويا لقوله تعالى - وهو كل على مولاه - وغيره « للملوك طعامه وكسوته ولا يكاتب من العمل مالا يطيق » وغيره « كفى بالمرء إغا أن يحبس عن مملوكه قوته » رواها مسلم وقيس بما فيها مناهما ، ولأن السيد يملك كسبه وتصرفه فيه فترمه كفايته ، وأفهم قوله كفاية رقيقه أن المختبر كفايته في نفسه ،

( قوله وقال المتولى الشيخ ) محمد ( قوله كان أولى ) أي الأبعد وقوله أو نحوها ومنه الزوجية .

### ( فصل ) في مؤنة المالك وتوابعها

( قوله وآبقا ) ومن صورة تمكن الأبق من النفقة حال إبقائه أن يجد هناك وكلا مطلقا للسيد تأمل اه سم على منج ، ويمكن أن يصور أيضا بما لو رضع أمره لقاضي بلد الإباق وطلب منه أن يقترض على سيده ، لكن يبقى الكلام هل يجيبه إلى ذلك حيث علم إبقائه أو لا ليحمله على العود إلى سيده ؟ فيه نظر ، والأقرب أنه يأمره بالعود إلى سيده ، فإن أجاب إلى ذلك وكل به من يصرف عليه ما يوصله إلى سيده قرضا ، وقد يؤخذ ذلك بما يأتي في قوله قال الأذخرى لو غاب الرشيد عن ماله غيبة طويلة ولا نائب له الخ .

[ فرع ] حصل له ماء الطهارة فأنفقته لزمه تحصيله له ثانيا وهكذا ، غاية الأمر أنه يأثم بتعمد إتيانه وله تأديبه على ذلك ، وإنما لزمه تعدد التحصيل لحق الله تعالى اه سم على منج . وقياس مام في نفقة القريب من أنها تبدل وإن أنفقها أنه يجب على السيد إبدائها إن أنفقها لقن وإن تكرر ذلك منه : وبعبارة سم على منج : فرع : لو أنفق الرقيق طعامه المدفوع له لزمه إبدائه وإن تكرر ذلك منه عمدا ، غاية الأمر أن له تأديبه على ذلك ، م راه

أي وإن رضى أقرب منه ببقائها في عملها كما يحثه الشهاب حج ( قوله إن الأقرب ) يعنى من الحواشي بدليل قوله كالأخ وبدليل مام في الأب ( قوله كان أولى ) عبارة الروض : فرع : للأب نقله عن الأم وإن أقام أبجد ولجعد وإن أقام الأخ لا للأخ مع إقامة المم وابن الأخ انتهت ، وبها تعلم مام قول الشارح كان : أي المم أولى إذ الأولى به حيث أن الأم لإقامة المم ، وأعلم أن الماوردى خالف المتولى في هذا وقال : إن الأقرب المتأمل أولى ، قال في شرح الروض : وما قاله المتولى من مفرداته إلى هي غير معمول بها ( قوله مشبهة ) قضيته تسليم غير المشبهة له وهو مشكل فيما إذا كان مقصده بيعا وتبلغ معه حد الشهوة .

### ( فصل ) في مؤنة المالك وتوابعها

وإن زادت على كفاية مظهره راعى رغبته وزهادته كما في نفقة القريب حتى يجب على السيد أجرة الطيب ونحو الأدوية وإن لم يجب عليه ذلك لنفسه اكتفاء في حق نفسه بدعاية الطبع بل الرقيق أولى بذلك لأن القريب قد يتكلف تحصيله ويحمل كلامه كثيره مستحق القتل لخرابة أو ردة أو نحوها ، إذ لا تسقط كفايته بذلك لأن قتله بتجويعه تطليب يمنع منه خبر مسلم « وإذا قُتل فاحسنوا القتل » ولأن السيد متمكن من منع وجوبها عليه إما بإزالة ملكه وإما بقتله لأن له ولاية قتله بطريقه الشرعى ، وبهذا فارق عدم وجوب كفاية قريبه إذا كان غير محترم ، ويستثنى المكاتب ولو فاسد الكتابة فلا تجب كفايته على سيده لاستقلاله بالكسب ولهذا تلزمه كفاية أرقائه . نعم إن احتاج لزومه كفايته كما سأتى في المكاتب ، وكلنا لو عجز نفسه ولم يفسخ سيده كتابته فعليه نفقته ، وهى مسئلة عزيزة الثقل ، ويلزمه فطرة المكاتب كتابة فاسدة لعدم تكررها كل يوم وكلنا تستثنى الأمة المزوجة حيث أوجبنا نفقتها على زوجها ونفقة وكسوة منصوبان على التمييز ، والمعتبر في كفايته عرف البلد بالنسبة لأرقائهم ( من غالب قوت رقيق البلد وأدمهم وكسوتهم ) من حنطة وشعير وزيت وسمن وكتان وقطن وصوص وغيرها ، ولا بد من مراعاة حال السيد أيضا في يساره وإعساره فيجب ما يلحق بحاله من رفع المجلس الغالب وخسيسة لخبر الشافعى « للمملوك نفقته وكسوته بالمعروف » قال : والمعروف عندنا المعروف لمثله ببلده ، ولو كان السيد يأكل ويلبس دون المعتاد غالبا بخلًا أو رياضة لزمه لرقيقه رعاية الغالب ، ولو تتم بما هو فوق اللائق استحباب أن يدفع إليه مثله ولا يلزمه ( ولا يكفى ستر العورة ) وإن لم يتأذى بحر ولا برد لأن ذلك يمد تحميرا له . قال الفزلى : وهذا ببلادنا إخراجا لبلاد السودان ونحوها كما في المطلب ، وهذا يفهمه قولهم من الغالب ، فلو كانوا لا يستترون أصلا

( قوله وإن زادت على كفاية مثله ) قال حجج : والواجب أكل الشبع والرعى نظير ما بأتى : أى في علف الدواب وسقيا ، وقضية إحالة الشارح ما هنا على نفقة القريب أن الواجب الشبع المعتاد ، اللهم إلا أن يقال : المراد بالشبع الذى قدمه في نفقة القريب أوله لإتمامه فلا يخالف ما هنا ( قوله وإن لم يجب عليه ذلك لنفسه ) أى وإن أخيره طبيب عدل بمحصل الشفاء لو تناوله ، وينفى وجوبه إذا أخيره معصوم بهلاكه لو ترك الدواء ( قوله لخرابة ) أى قطع طريق ( قوله بطريقه الشرعى ) وهو القتل بالسيف ( قوله نعم إن احتاج ) ظاهره ولو كانت الكتابة صحيحة وفيده قوله وكذا لو عجز نفسه الخ ( قوله نفقتها على زوجها ) أى بأن سلمته لبلانها ( قوله من غالب قوت رقيق البلد ) قال الماوردى : والمراد بذلك أنه من جنس طعام المتوسطين لا المترفين ولا المقترين قال : وعليه : أن يدفع إليه طعامه مخبوزا وأدمه مصنوعا بخلاف الزوجة ، وكان المعنى فيه أنه لا يتفرغ لإصلاحه اه حج . أقول : ولو دفع إليه الحب وموته ومكنه من إصلاحه باستئجار ونحوه فالوجه الاكتفاء بذلك اه سم على منيج ( قوله ولا بد من مراعاة حال السيد الخ ) أى ولا بد أيضا من مراعاة حال العبد جمالا وعدمه كما يدل عليه قوله قال والمعروف عندنا الخ ، ولا يخالف هذا ما بأتى عن الشارح من أنه يكره تفضيل النفس من السيد لأنه قيده ثم بأن تكون نفاسته لذاته وما هنا فيما لو كانت النفاسة لسبب النوع أو الصنف كالروى مع النجى

( قوله بل الرقيق أولى بذلك ) أى من القريب ( قوله إذ لا تسقط كفايته بذلك ) يشبه تعليل الشيء بنفسه ( قوله بطريقه الشرعى ) أى إذا استحق القتل أو المراد بالسيف لا بنحو التجويع فتأمل ( قوله والمعتبر في كفايته الخ ) إن كان المراد اعتبار الكفاية بأرقاء البلد كما هو صريح العبارة خالف مامر من قوله أن المعتبر كفايته في نفسه الخ ، وإن كان المراد بالنسبة للجنس في الطعام فلا حاجة له مع ما فى المتن فليحذر ( قوله استحباب أن يدفع إليه مثله )

وجب ستر العورة حتى الله تعالى. ويؤخذ من التحليل أن الواجب ستر ما بين السرة والركبة (ويسن أن يتناولهما ينتميه به من طعام وأدم وكسوة) خبر «إنما هم إخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم» فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه من طعامه وليلبسه من لباسه». قال الرافعي: حله الشافعي على التنب أو على الخطاب لقوم مطاعهم وملاصمهم متقاربة، أو على أنه جواب سائل علم حاله فأجابه بما اقتضاه الحال. نعم يتجه في أمره جميل ينشئ من تنعمه بتحرير ملبوسه لحق ربة من سوء ظن به ووقوع في عرضه عدم استحبابه حيثن، والأفضل أن يجلسه السيد معه للأكل: أي حيث لاربية تلحقه فيها يظهر ليقنأول القدر الذي يشبهه، فإن لم يفعل أو امتنع هو من جلوسه معه توفيراً له فليروغ له في اللبسم لقمة كبيرة تسد مسداً لا صغيرة تبيح الشهوة ولا تقضي الهمة أو لقتنين ثم يتناول ذلك، وهذا لمن ولي الطليخ أكد خبر الصحيحين «إذا أتى أحدكم خادمه بطعامه، فإن لم يجلسه معه فليناول له لقمة أو لقتنين أو أكلة أو أكتنين فإنه ولي حره وعلاجه»، والمعنى فيه تشوف النفس لما تشاهده، وهذا يقطع شبهتها، والأمر في الخبر معمول على التنب ندبا للتواضع ومكارم الأخلاق، ونقل الأسنوي نصاً حاصله الوجوب. ثم قال: فظهر أن الراجح عند الشافعي الوجوب على خلاف مارجحه الرافعي، ورده الأذري بأن النص لا يدل على ذلك بل على مارجحه الرافعي، ولو أعطى السيد رقيقه طعامه لم يميز له تبديله بما يقتضى تأخير الأكل إلا لمصلحة الرقيق، ولو فضل نفيس رقيقه لذاته على خسيسه كره في العبيد وسن في الإماء (وتسقط) كفاية القرن (بمضى الزمان) كسفة القريب فلا يصير ديناً إلا بفرض قاض أو نحوه، وقد قال الروائي: لو قال الحاكم لعبد رجل غائب استلذت وأنفقت على نفسك جاز وكان ديناً على سيده (وبيع القاضى فيها ماله) إن امتنع منها أو غاب كما في نفقة القريب وتحريمه أن. الحاكم يوجب جزءاً من ماله بقدر الحاجة أو جميعه إن احتج إليه أو تعلم إيجار الجزء

(قوله وجب ستر العورة الخ) معتمد (قوله ستر ما بين السرة والركبة) أي ولو أثنى، وينبغي أن عمله إذا لم يرد إخراجها بحيث تراها الأجانب وإلا وجب ستر جميع بنسها (قوله عدم استحبابه حيثن) أي بل تنهى الكراهة (قوله ولا تقضي الهمة) بفتح النون: أي الحاجة والشهوة كما في القاموس (قوله أو أكلة) اسم للمأكول، وفي شرح مسلم التنوي. أما الأكلة فبضم الهمة وهى اللقمة (قوله ونقله الأسنوي الخ) ضعيف، وقوله لم يميز له أي السيد (قوله تأخير الأكل) أي من طعام آخر (قوله إلا لمصلحة الرقيق) قضيته أنه لا تراعى مصلحة السيد في ذلك وإن لم يؤد إبداله إلى تأخير فاحش، وينبغي أن عمل ذلك مالم تدع إليه حاجة حاقة كأن حصل للسيد ضعف يشق على السيد عدم طعامه فأراد أن يقدم له مادفعه للعبد ثم يأتي ببده للعبد بعد زمن لا يضر فيه العبد بالتأخير إليه (قوله إلا بفرض قاض أو نحوه) وقياس ماقلده في نفقة القريب أنها إنما تصير ديناً على السيد إذا

أي كما يشمله المثنى الآتي على الأكثر (قوله أو على الخطاب لقوم الخ) يلزم عليه وعلى مايلعه أن لا دليل فيه للمدعى، وعجابه شيخ الإسلام في شرعى الروض والمتهج: ولو تنم بما هو فوق اللائق به استحباب أن يدفع إليه مثله ولا يلزمه بل له الاقتصاد على الغالب، وقوله صلى الله عليه وسلم الخ «فلم يسق» الحديث مساق الدليل، بل إنما ساقه ليبين عدم معارضته للمدعى بواسطة حل الشافعي رضى الله عنه فتأمل (قوله التهمة) هو بفتح النون: أي الشهوة والحاجة (قوله أحذكم) هو بالنصب مفعول مقدم (قوله أو أكلة) هى اللقمة كما في شرح مسلم، وحيثن قلل أولئك من الراوى (قوله لم يميز له) أي السيد

فإن تملر إيجاره باع جزءا منه بقدر الحاجة أو كله إن احتجج إليه أو تملر بيع الجزء ، هذا في غير محجور عليه . أما هو فيعين فضل الأحظ له من بيع القن أو إيجارته أو بيع مال آخر أو الاقتراض على مفله ( فإن فقد المال ) بأن لم يكن لمالكه مال ولو يلد القاضى فقط فيما يظهر لاتضاء سلطته عليه حيثئذ والمالك حاضر ممتنع من إنفاقه وتملتز إيجارته ( أمره ) القاضى بإيجاره : أى إن وفي موثته فيما يظهر أو يلزاة ملكه عنه ( بيده أو إعاقته ) دفعا للضرر والقصد لزالة ملكه عنه ، فإن امتنع أجره الحاكم عليه أو باعه كما مر ويستدين عليه إلى اجتباع قدر صالح عليه فيباع حيثئذ ما يفي به على الأصح في الرخصة . قال الأذرى وغيره : وعمله إذا لم يتيسر يبعه شيئا فشيئا بقتل الحاجة كالمقار ، فإن تيسر ذلك كالحبوب والمساكنات تمين : أى بلا استئذاة اه . وهو مأخوذ من كلامهم ، فإن تملر يبعه وإيجارته ففقتة في بيت المال ، فإن فقد فضل المسلمين لأنه من معاويهم . قال ابن الرضا : وتبلغ كفاية الرقيق لمالكه لأن الكفاية عليه ، وهو المعنى بأنه من معاويج المسلمين لا الرقيق ، قال الأذرى : وظاهر كلامهم أنه يفتق عليه من بيت المال أو المسلمين مجانا ، وهو ظاهر إن كان السيد فقيرا أو محتاجا إلى خدمته الضرورية وإلا فينبى أن يكون ذلك قرضا اه . قال التمولى : من نصفه حر ونصفه رقيق يجب نصف نفقته على سيده والنصف الآخر عليه ، فإن عجز عن القيام به فيجب نصف نفقته في بيت المال ، وقال الزركشى وغيره : نفقة المبعض : أى المعجوز عن نفقة في بيت المال إن لم يكن بينهما مهايأة ولا فعل من هي في نوبته اه . وهذا في غير أم الولد . أما هي فلا تباع قطعا ولا يبيع على إعاقها في الأصح بل توجر أو تزوج ،

أذن له القاضى في الاقتراض واقترض ، أو أمر القاضى من يفتق على الرقيق ويرجع بما أنفقه وفعل ( قوله في غير محجور ) هذه التفرقة بخالفها ما مر أن القاضى ونحوه إنما يفعل الأصلح . وعبارة شيخنا الزيدى نقلا عن حج نهما : وما اقتضاه كلامهما من أنه يتخير بين البيع والإجارة يبنى حله كما هو معلوم على ما إذا استوت مصلحتهما في نظره وإلا واجب فعل الأصلح منهما ، نقول جمع يجب الإيجار أولا يحمل على ما إذا كان أصلح اه . وهى الأظهر الموافقة لنظائرها ( قوله أو الاقتراض ) أى اقتراض القاضى من بيت المال على مغل السيد ( قوله ولو يلد القاضى ) قضيته أنه لو كان له مال في غير بلد القاضى وأمكن إحضاره عن قرب لا ينتظر ويؤمر بيلزاة ملكه عن المبد ، ولو قيل إن القاضى يقرض عليه إلى أن يحضر ماله إذا رأى ذلك مصلحة لم يبعد ( قوله ففقتة في بيت المال ) قرضا اه حج : أى مالم يكن السيد فقيرا محتاجا إلى خدمته الضرورية أخذنا من كلام الشارح الآتى فيكون تبرعا لا قرضا ، وسأيت ذلك في قول الشارح ( قوله أو محتاجا ) الأولى إسقاط أو ( قوله فيجب نصف نفقته ) محمد ( قوله المعجوز عن نفقته ) أى كلها ( قوله وهذا ) أى كلام المصنف ( قوله بل توجر ) أى وجوبا ، وقوله أو تزوج تقدم قيل نفقة القريب أن السيد لا يبيع على تزويجها ولا على بيعها من نفسها وإنما يبيع على تخليتها للكب أو إيجارها ، فإن تملر ذلك ففقتة في بيت المال ، وهو صريح في أنه يفتق عليها من بيت المال وإن أمكن تزويجها ، وما هنا صريح في أن التزويج يقدم على بيت المال ، إلا أن يقال : إن ما هنا

( قوله وتملتز إيجارته ) لوجه له هنا كما يعلم مما بعده فلعل الصواب حذفه ( قوله ويستدين عليه الخ ) وضع هذا كلام الأذرى وغيره الآتى هنا في غير محله ، وإنما عمله عند قول المصنف ويبيع القاضى فيها ماله كما صنع في شرح الرضى على أنه لا حاجة إليه ثم أيضا لأنه قد علم ما يفتق عنه ( قوله فإن تعلم بيده ) أى الرقيق ( قوله قال التمولى من نصفه حر ونصفه رقيق يجب نصف نفقته الخ ) ظاهره سواء أكان بينهما مهايأة أم لا

فإن لم يمكن فقها في بيت المال (ويجبر) السيد إن شاع أمته بولوأه ولد (على إرضاع ولدها) أي يجوز له ذلك سواء أكان منه أم مملوكا له من زوج أو زنا أو حراً لأن لبنها ومنافعها له ، بخلاف الزوجة فإن الزوج لا يملك ذلك منها ، ولو طلبت إرضاعه لم يجز له منعها منه لأن فيه تفريقاً بين الولدة وولدها إلا عند الاستمتاع بها فله منعها منه ووضع الولد عند غيرها إلى فراغ استمتاعه ، وإلا إذا كان الولد حراً من غيره أو مملوكاً لغيره فله منعها من إرضاعه غير اللبأ الذي لا يعيش إلا به ويسترضعها غيره لأن إرضاعه على والده أو مالكة ، نقله ابن الرفعة وغيره عن الماوردي وأقره ، وله طلب أجره الرضاع من أبي ولدها الحر ومن سيد ولدها الرقيق ، ولا يلزمه التبرع به كما لا يلزم الحرّة التبرع به ، فإن تبرع به كان له ذلك وإن لم ترض به (وكما غيره) أي غير ولدها (إن فضل عنه) أي عن ربه إذ لفزارة لبنها أو قلته شربه أو لاغتائه بغير اللبن في أكثر الأوقات أو موته لما مر كما له تكليفها غيره من سائر الأعمال التي تطيقها . أما إذا لم يفعل عن ربه فلا يجبرها على إرضاع غيره ولو بأجرة لقوله تعالى - لا تضارّ - والدة بولدها - ولأن طعامه اللبن فلا ينقص عنه كالقوت ، وقد علم مما مر أن هذا إذا كان ولدها حراً من السيد أو مملوكاً له وإلا فله أن يمنعه من إرضاعه ويسترضعها غيره (و) على (فطمه قبل حولين إن لم يضره) بأن اجتزأ بغير اللبن لأنه قد يريد التمتع بها ولا ضرر على الولد في ذلك (و) على (إرضاعه بعدهما إن لم يضرها) ولا ضرر الإرضاع ، واقتصر في كل من القسمين على الأغلب فلا يرد عليه ما زناه سواء أكفاه غير اللبن أم لا لأن لبنها ومنافعها له كما مر وليس لها استقلال بإرضاع ولا فطام - إذ لاحق لها في التربة (والحرّة حق في التربة فليس لأحدهما) أي الأبوين الحرّين ، ويتجه إلحاق غيرها من له الحضانة عند تقديمها بهما في ذلك (فطمه قبل حولين) من غير رضا الآخر لأنهما تمام مدة الرضاع ، فإن تنازعا أجيب الداعي إلى إكمال الحولين ، إلا إذا كان الفطام قبلهما أصح للولد فيجاء طالبيه كقطعه عند حمل الأم أو مرضها ولم يوجد غيرها ، وكلاهما محمول على الغالب كما ذكره الأذرى (ولهما) ذلك (إن لم يضره) لقوله تعالى - فإن أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوَرَ - أي لأهل الخبرة أن ذلك يضر الولد أولاً - فلا جناح عليهما - (ولأحدهما) فطمه (بعد حولين) من غير رضا الآخر إن لم يضره بأن اجتزأ بالطعام وكان في فصل محتدل لما مر (ولهما الزيادة) على الحولين لما مر

محمول على ما إذا أراد السيد تزويجها ، وما تقدم محمول على خلافه ، ويؤيده أن الكلام ثم فيمن حضر مولاهما . أما من غاب عنها مولاهما ولم يعلم له مال ولا لها كسب فتزوج ، وحيث فرض ذلك كان التزويج بغير رضا السيد ومعرفته (قوله فإن لم يمكن) أي الإجارة والتزويج (قوله ويجبر) بضم الياء من أجبر (قوله ووضع الولد) ومعلوم أن ذلك حيث لا ضرر على الولد (قوله أو مملوكاً) أي كأن أوصى به (قوله فله منعها من إرضاعه غير اللبأ) أي أما هو فليس له منعها من إرضاعه لكن لا يجب عليه ذلك عياناً خلافاً للتركشي شرح روض اه سم على منهج (قوله ولا يلزمه التبرع به) أي الإرضاع (قوله ولا ضرر) من جملة التعليل (قوله واقتصر في كل) قد يتقابل الضرران إن كان فطمه قبل الحولين يضره وإرضاعه حيثئذ يضرها فحرج حكمه اه سم على منهج . أقول : ولعل حكمه أن الأب يجب عليه إرضاعه لغيرها إن أمكن ، وإلا فلا يجب على الأم بل يطم وإن لحقه الضرر (قوله فلا يرد عليه ما زناه) أي في إرضاعه بعد الحولين من قوله ولا ضرر الإرضاع النخ (قوله وليس لها استقلال بإرضاع)

(قوله سواء أكان منه أم مملوكاً له النخ) عبارة التحفة: ولو من غيره بزنا أو غيره (قوله إن لم يضره) أي أو يضرها كما في التحفة ، ولعل الكنية أسقطته من الشارح بعد إثباته بدليل قولها يأتي واقتصر في كل من القسمين النخ

حيث لا ضرر ، لكن أتقن الحائطي بأنه يسن عهدها إلا الحاجة ( ولا يكلف رقيقه ) عملا على الدوام ( إلا عملا يطيقه ) على الدوام فيجوز له تكليفه إياه ويتبع في تكليفه ما يطيقه المادة كإراحته في وقت القيلولة والاستمتاع ، وفي العمل طرف النهار وإراحته من العمل إما في الليل إن استعمله نهارا أو في النهار إن استعمله ليلا ، وإن اعتادوا خدمة الأرقاء نهارا مع طرف الليل اتبعت عاداتهم ، فلم أنه لا يجوز له أن يكلفه عملا على الدوام لا يطيقه خبر مسلم المار ، فلا يجوز له أن يكلفه عملا على الدوام يقدر عليه يوما أو يومين ثم يعجز عنه ، فلم أنه يجوز له أن يكلفه الأعمال الشاقة في بعض الأوقات ، ولو كلف رقيقه مالا يطيقه أو حمل أمته على الفساد أجبر على بيع كل منهما إن تعين طريقا في خلاصة كما قيده الأخرى ، ويجب على الرقيق بذل جهده في العمل وترك الكسل فيه ( ويجوز غارجه ) أي القن ( بشرط رضاها ) فليس لأحدهما إجبار الآخر عليها لأنها عقد معاوضة فاعتبر فيه التراضي كغيره ، ويؤخذ من كونها عقد معاوضة اعتبار الصيغة من الجانبين وأن صريحها خارجتك وما اشترق منه وأن كتابتها باذلتك على كسبك بكذا ونحوه ( وهي خراج ) معلوم ( يؤديه كل يوم أو أسبوع ) أو شهر أو سنة مما يكسبه حسبما يتفقان عليه في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم أعطى أبا طيبة صاعين أو صاعا من تمر وأمر أهله أن يخففوا عنه خراجها ، وروى البيهقي « أنه كان للزبير ألف مملوك يؤدون الخراج لا يدخل بيته من خراجهم شيئا بل يتصدق بجميعه ، ومع ذلك بلغت تركته خمسين ألف ألف ومائتي ألف » رواه البيهقي . ويشترط أن يكون له كسب مباح دائم يني بالخراج فاضلا من نفقته وكسوته إن جعلهما فيه ، فإن زاد كسبه على ذلك فازيادة برّ وتوسيع من سيده له ، وأن يكون ممن يصح تصريفه لنفسه لو كان حرا كما هو ظاهر ، ولو غارجه على ما لا يجتمعه

أي بعد الحولين ، وقوله ولا فظام : أي قبل الحولين أو بعدهما ( قوله حيث لا ضرر ) استدراك على ما يوهمه الكلام السابق من استواء الأمرين ( قوله بأنه يسن عهدها ) أي الزيادة اقتصارا على ما ورد ( قوله في بعض الأوقات ) أي حيث لا يضر بأن يخشى منه محذور تيسر فيما يظهر ويحتمل الضبط بما لا يتحمل عادة وإن لم يخش منه ذلك المحذور اه حج . ولعل الاحتمال أقرب ، وبقي ماله ورغب العبد في الأعمال الشاقة من تلقاء نفسه فهل يجب على السيد منعه منها ؟ فيه نظر ، والأقرب علم الوجوب لأنه الذي أدخل الضرر على نفسه ويحتمل المنع لأنه قد يؤدي إلى ضرر يجر إلى إتلالة أو مرضه الشديد ، وفي ذلك تفويت مالية على السيد بتمكينه فينسب إليه فينزل منزلة ماله باشر إتلاله ( قوله أو حمل أمته على الفساد ) أي فلو تنازعا في ذلك صدق السيد ( قوله لأنها عقد معاوضة ) كالكتابة ، ومع ذلك لا تنزّم من جهة السيد كما هو ظاهر اه حج ( قوله حسبما يتفقان ) وقع مثل هذا التركيب في كلال البياضاي حيث قال : ثم بين للناس منازل إليهم حسبا عن لهم ، وكتب عليه خسرو مانصه : في قوله حسبا : أي قدر ما متعلق بين وتزل يقال ليكون عليك بحسب ذلك : أي بقدره وقد تسكن السين في الضرورة ومثله في السيد ، وهو يفيد أنه يفتح السين وأن السكون ضرورة ( قوله وأعطى أبا طيبة ) أي لما حججه اه حج ( قوله ومائتي ألف ) أي من الدراهم القصبة ( قوله وتوسيع من سيده ) أي فلو أراد سيده أخذه منه هل يجوز

( قوله ويتبع في تكليفه ما يطيقه المادة الخ ) عبارة الروض ويتبع المادة في القيلولة والعمل طرف النهار ويرميح من العمل إما الليل أو النهار انتهت ( قوله وأن صريحها خارجتك الخ ) انظر وجه أخذ هذا وما بعده ( قول المتن وهي خراج الخ ) فيه استخدام ( قوله رواه البيهقي ) لاحاجة إليه مع ما مرّق صدر الحديث ( قوله برّ وتوسيع ) أي فيجوز الرقيق التصرف فيه وإن كان لا يملكه ، ومعلوم أن للسيد منعه منه وهو مصرح به



لم يجوز ويلزمه الحاكم بعدم معارضته ، فقد روى الشافعي بسنده عن حبان أنه قال في خطبته : لا تكفلوا الصغير الكسب فيسرق ، ولا الأمة غير ذات الصنعة فتكسب بفرجها ، وكلما رواه البيهقي ، ووقع في النهاية عزوه إلى عمر ، ويجوز النقص في بعض الأيام بالزيادة في بعضها ، وقد علم أن موثقه نجب حيث شرطت من كسبه أو من مال سيده ، وما يجتبه بعضهم من أن الولي خارجة فنحجوره مصلحة محل نظر لأن فيها تبرعا وإن كانت بأضعاف قيمته وهو ممنوع منه . نعم لو انحصر صلاحه فيها وتعلل بيعة نظير ما مر آخر الحجر من بيع ماله بدون من مثله جاز للضرورة ، ويكره أن يقول المملوك لمالكه ربي بل يقول سيدي ومولاي ، وأن يقول السيد عبدي وأمي بل يقول غلامي وجاريي أو لفتاى وفتاى ، ولا كراهة في إضافة وب إلى غير المكلف كرب الدار ورب الغنم ، ويكره أن يقول للفاسق أو للمتهم في دينه ياسيى (وعليه) أي مالك عواب لم يرد بيعها ولا ذبيع ما يملك منها (طهفة) بالسكون كما ينطه وهو الفضل ويقتضا وهو المملوف إن لم تألف السوم (دواب) المغترمة وإن وصلت إلى حد الزمانة المانعة من الانتفاع بوجه (وسقيا) ويقوم مقامها تخليتها لترعى وترد الماء إن ألفت ذلك واكتفت به لحمة الروح وتغبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم قال « دخلت امرأة النار في هرة حبستها ، لا هي أطعمتها ولا هي أرسلتها تأكل من غشاش الأرض » بفتح الحاء وكسرها : أي هوامها ، والواجب عطفها وسقيا حتى تصل لأوك الشيع والري ، دون غايتهما ، ويجوز غضب العلف لها وغضب الخيط بلحاحها

لكنه لا مملك له أولا لا لزامة جعله للبيد بعقد معاوضة الذي يظهر الأوك أخذنا من قوله فالزيادة بر وتوسيع ثم رأيت العراقي صرح بذلك ، وقال حجج : ويصرف فيها كالحرف (قوله مصلحة) أي إن رآه مصلحة (قوله نظير ما مر) لا ينبغي أنه قد يكون بحيث لو خارجه اكتسب ذلك القدر وإلا لم يمكن اكتسابه إياه ، وهذه مصلحة يجوز اعتبارها وإن لم يتعلل بيعة بل قد تكون أصح من بيعه اه سم على حج (قوله علف) لو لم يمكن عطفها فخلها لارضى مع علمه أنها لاتعود إليه فينبغي أن لا يحرم ذلك وأن لا يكون ذلك من باب تسييب السوابب المحرم لأن هذا للضرورة ، ومن ذلك أيضا ما لو ملك حيوانا باصطياد وعلم أن له أولادا يتضررون بفقداه ، فالوجه جواز تخليته لينهب لأولاده ولا يكون من باب التسييب ، وفي الحديث ما يدل له . ثم يبقى الكلام فيما لو خلها للرى وحلم أنها لاتعود بنفسها ، لكن يمكن أن يتبعها في المراعى ويرجع بها هل يجب عليه ذلك ، وقد يتجه الوجوب حيث لا مشقة دون ما إذا كان مشقة فليحرم اه سم على منيج (قوله بفتح الحاء وكسرها) والكسر أكثر : يقال في المختار : الخشاش بالكسر : الحشرات وقد فتتح (قوله حتى تصل لأوك الشيع) قد تقدم في نفقة القريب للشارح مانصه :

(قوله لا تكفلوا الصغير) أي الذي لا يحتمل ليمّ الدليل (قوله وأن يقول السيد عبدي وأمي) لعل وجهه أن الصبيبة الحقيقية لا تكون إلا له تعالى والأمة في الأمي بمنزلة البيد في الذكر (قوله إلى غير مكلف) أما المكلف : يعنى من شأنه التكليف وإن كان صديا فيكره إضافة وب إليه (قوله لم يرد بيعها الخ) يعنى أما إذا أريد ذلك حالا بأن كان شارعا في البيع في الأولى ومصاطيا لأسباب الدبيع في الثانية فلا يجب عليه العلف يعنى أنه يحرم عليه البيع والدبيع حتى يطف (قوله وتغبر للصحيحين) هذا لا يتم به الدليل إلا إن كانت المرأة مملوكة للمرأة أو مختصة بها (قوله دخلت امرأة النار) لعل المراد استوجبت النار أو من باب التعبير بالماضى من المستقبل لتعقّق وقوعه (قوله بل يجب كل منهما) أي غضب العلف وغضب الخيط ، وأما قوله كما يجوز سقيا الماء الخ

يبلغها إن تعينا ، ولم يباعا كما يجوز سقيها الماء والعلوق إلى التيمم ، بل يجب كل منهما حيث لم يخف مبيع تيمم كما هو ظاهر ، وعلى مقتضى الكلب المباح إضاؤه أن يطعمه أو يرسله : أى ليأكل لأكسائب الجاهلية ، أو يدفعه لمن له الانتفاع به ، ولا يحل له حبسه ليلك جوعا ، ولا يجوز حبس الكلب العقور ليلك جوعا بل يحسن قتله بحسب ما يمكنه ، ويحرم تكليفها على الدوام ما لا يتحقق النوم عليه ولا يحل له ضربها إلا بقدر الحاجة ، ويخرج بالهزيمة غيرها كالقواسق الخمس قال الأذرى : هل يجوز الحرق على الحرم ؟ الظاهر أنه إن لم يضربها جاز وإلا فلا ، والظاهر أنه يجب أن يلبس الخيل والبغال والحمير ما يقيها من الحر والبرد الشديدين إذا كان ذلك يضربها ضررا بينا اعتبارا بكسوة الرقيق ولم أر فيه نصا اهـ . وهو ظاهر . وفي كتب الحنابلة وهو جاز على القواعد أنه يجوز الانتفاع بالحيوان في غير ما خلق له كالقير للركوب أو الحمل والإبل والحمير للحرث ، وقوله صلى الله عليه وسلم : بينا رجل يسوق بقرة إذ أراد أن يركبها فقالت إنا لم نخلق لذلك ، متفق عليه . المراد أنه معظم متاعها ، ولا يلزم منه منع غير ذلك ، فإن امتنع ( من القيام بكفاية دابته المحترمة ) أجبر في المأكول على بيع ( أو إجارة ) أو علف أو ذبح . وفي غيره على بيع ( أو إجارة ) ( أو علف ) صوتا لها عن التلف ، فإن امتنع من ذلك فعل الحاكم ما يراه منه ، وظاهر أن ما مر في الرقيق يأتي هنا ، فإن لم يكن له مال باعها الحاكم أو جزء منها أو أجبرها عليه ، فإن تملز ذلك فعل بيت المال كقائنها ، فإن تملز فعل المسلمين كتظهيره في الرقيق ويأتى مامر هناك ، ولو كان عنده حيوان يؤكل وآخر لا يؤكل ولم يجد إلا نفقة أحدهما وتملز بيعهما فهل يقدم نفقة مالا يؤكل ويذبح المأكول أم يسوى بينهما ؟ فيه احتمالان لابن عبد السلام ، قال : فإن كان المأكول يساوى ألفا وغيره يساوى درهما فبِهِ نظر واحتال اهـ . والراجح تقديم غير المأكول في الحالين ( ولا يوجب ) من لبنها ( ما يضر ولدها ) أى يحرم عليه ذلك لأنه غلاؤه كما في ولد الأمة ، بل قال الأصحاب لو كان لبنها دون غلاء وجب عليها تكبيل غلائه من غيرها ، وإنما يوجب القاضل من ربه . قال الرويانى : والمراد أن يترك له ما يقيمه حتى لا يموت . قال الرافعى : وقد يتوقف في الاكتفاء بهذا ،

ويحيز رغبته وزهاده بحيث يتمكن معه من التردد على العادة وينفع عنه ألم الجوع لإتمام الشبع كما قاله الفزائى : أى المبالغة فيه ، وأما إشباعه فواجب كما صرح به ابن يونس وغيره ، ومثله ثم في حج ، وأحال حج ما هنا ونفقة الرقيق بعد التصير فيها بأول الشبع على مامر في نفقة القريب ، فيكون المراد بأول الشبع هنا الشبع عرفا لا المبالغة فيه ( قوله بيلها ) أى وقت الأخذ لا بأقصى القيم ولا بقيمة وقت التلف ( قوله بل يجب كل منهما ) أى من سقيها والتيمم أو هو والنصب ، والثانى هو الظاهر ( قوله ولا يحل له ضربها إلا بقدر الحاجة ) ومثله النفس حيث احتيد لئلا يفجوز بقدر الحاجة ، وقوله والبغال : أى ونحوها حيث لم ينفع الضرر إلا به ( قوله فإن لم يكن له مال باعها ) فقيسه ما ذكره هنا وفي نفقة الرقيق أنه لا يبيع شيئا منها إلا إذا لم يكن له مال غيرها ، وتقدم لحج في نفقة الرقيق أن الحاكم يراعى ما هو الأصلح من بيع الرقيق أو غيره من أموال السيد ( قوله ويأتى مامر هناك ) أى من كونه قرضا أو غيره ( قوله والراجح تقديم غير المأكول ) أى بأن يذبح له المأكول ( قوله ولا يوجب ) يضم اللام كما يأتى عن المختار ( قوله قال الرافعى وقد يتوقف الخ ) معتمد ، وقوله في الاكتفاء :

فهو حكم مفروغ منه في باب التيمم ، وإنما أتى به هنا ليقين عليه المستثنين كما أشار إليه بالكاف ، وليس الفرض لإثبات حكمه هنا وهنا ظاهر خلافا لما في حاشية الشيخ ( قوله ويحرم تكليفها ) يعنى النواصب ( قوله وإن لم يكن له مال باعها الحاكم الخ ) عبارة التحفة : فإن امتنع من علفها ولإرسالها ولا مال له آخر أجبر على إزالة ملكه أو ذبح المأكولة أو الإيجار صوتا لها عن التلف ، فإن أبى فعل الحاكم الأصح من ذلك انتهت . وبها يعلم ما في كلام الشارح رحمه الله تعالى حيث لم يذكر لإجباره المقدم على فعل الحاكم ولم يقيد فعل الحاكم بالأصلح

قال الأزرعي : وهذا التوقف هو الصواب للموافق لكلام الشافعي والأصحاب ، وقال الزركشي بعد كلام الرافعي : وهو كما قال ، وقد صرح الماوراءى وغيره بالحاقه بولد الأمة في ذلك ، واستثنى ما إذا عدل به إلى غير لبن أمه واستمره فإنه يجوز لأن القصد سقيه ما يبيها به ، فإن أباه ولم يقبله كان أحق بلبن أمه ، ويحرم عليه أن يحلب ما يضرها لقلة العلف ، ويحرم عليه ترك الحلب إن ضرها والإكراه للإضاعة ، ويستحب أن لا يستغنى الحالب في الحلب بل يترك في الضرر شيئا ، وأن يقص أظفاره لتلا يؤذيها ، ويحرم جز الصوف من أصل الظهر ونحوه ، وكلذا حلقه لما فيها من تعليق الحيوان . قال الجويني : ونص الشافعي في حرمة على الكراهة ، ويمكن حملها على كراهة التحريم للتعليل المأثر ، ويجب على مالك النحل أن يبقى له من الصل في الكوارة قدر حاجتها إن لم يكفها غيره وإلا فلا يلزمه ذلك ، وإن كان في الشتاء وتعلو غروجهما كان المبق أكثر ، فإن قام شيء مقام الصل في غلبتها لم يعمين الصل . قال الرافعي : وقد قيل يشرى دجاجة وسلطفا بياض الكوارة فتأكل منها ، ويجب على مالك دود القنز : إما تحصيل ورق الثوت ولو بشرائه ، وإما تحليته لأكله إن وجد لتلا يهلك بغير فائدة ، ويجوز تسميته عند حصول نوله وإن هلك به كما يجوز ذبح الحيوان (وما لا روح له كفتاة ودار لاجب عمارتها) على مالكها ، وعمله المثلوي بأن ذلك تنمية للمال ، ولا يجب تنميته بخلاف البهائم يجر على علفها لأن في تركه إضرارها بها ، ووفق غيره بحمة الروح وإليه يشير قولهم المذكور . قال في الاستصاء : وتلا يأثم بمنعه فضل الماء عن الحيوان ولا يأثم بمنعه عن الزرع ، ونقل الشيخان عن المثلوي كراهة تركها حتى تخرب ، وكذلك يكره ترك سقى الزرع والأشجار عند الإمكان لما فيه من إضاعة المال . قال الأسنوي : وقصته عدم تحريم إضاعته لئكما صرحا في مواضع بتحريمها كإلقاء المتاع في البحر بلا خلاف ، فالصواب أن يقال بتحريمها إن كان سببها أعمالا كإلقاء المتاع في البحر وعدم تحريمها إن كان سببها ترك أعمال لأنها قد تشق ، ومنه ترك سقى الأشجار المروثة بتوافق العاقلين فإنه جائز خلافا للروايات اه ، وعلم من تعليل الأسنوي أن الاعتراض عليه بأن مجرد تلك الأعمال

أى ويقال يجب أن يترك له ما ينمي نحو أمثاله ( قوله ويحرم عليه أن يحلب ) قال في المختار : حلب يحلب بالضم حليا بفتح اللام وسكونها ( قوله لتلا يؤذيها ) أى فلو علم لحوق ضررها وجب قصها ( قوله من أصل الظهر ) أى من الجلد الذى يلاق الظهر بحيث لا يترك عليه شيئا ( قوله ويمكن حملها على كراهة التحريم ) قال شيخنا الزيادى زيادة على ما ذكر : وقد يعمل على ألا تعذيب فيه اه حجاج اه ( قوله ودار لاجب عمارتها ) راعى في تأنيث الضمير معنى ما ( قوله حتى تخرب ) بفتح الراء . قال في المختار : غرب الموضع بالكسر خرابا فهو غريب اه ( قوله كإلقاء المتاع في البحر ) أى بلا غرض لما مر من أنه يجب على راكب السفينة إذا أشرفت على الفرق إلقاء ما لا روح فيه لما فيه روح إلى آخر ما يأتي ( قوله إن كان سببها أعمالا كإلقاء النخ ) هل من ذلك ما لو أخرف من البحر يأناله ثم أتى ما أخرفه في البحر فإنه ملكه تنزع فيه التفضلاء ، ويتجه وفقا لشيخنا طيب عدم التحريم هنا لأن ما يترك من نحو البحر من شأنه أن يكون حقيقا ومن جنس الحقيق غالبا . وما وضع على الإباحة والاشتراك وما لا يصح بل إلقاءه ضرر بوجه ، وينبى أن يكون مثل ذلك إلقاء الحطب من الحطب ، وكذلك الحشيش . وأقول : بل

وسكت عن اللبح ( قوله لقلة العلف ) انظر ما سبقه ( قوله وأن يقص أظفاره النخ ) قل في شرح الروض عن الأزرعي أنه إذا تفاحص طول الأظفار وكان يؤذيها لا يجوز حلبها ما يقص ما يؤذيها ( قوله وإليه يشير قولهم المذكور )

لا تكن بل لا بد من تقييدها بالشاقة ليحترز من نحو ربط الدرهم في الكم ووضع المال في الحرز ساقط . قال ابن العماد في مسئلة ترك سقى الأشجار صورتها : أن يكون لها ثمة نقي بموتة سقيها وإلا فلا كراهة قطعاً . قال : ولو أراد بترك السقي تجفيف الأشجار لأجل قطعها للبناء والوقوف فلا كراهة أيضاً . وهذا في مطلق التصرف ، أما المحذور عليه فعله وله عمارة عقاره وحفظ شجره وزرعه بالسقي وغيره وفي المطلق . أما الوقف فيجب على ناظره عمارته حفظاً له على مستحقه عند تمكنه منها : إما من ريعه أو من جهة شروطها الواقف وفيها إذا لم يتعلق به حق لغيره ، فأما لو أجر عقاره ثم اختل فعله عمارته إن أراد بقاء الإجارة ، فإن لم يفعل تقيير المستأجر . قال الأفرحي : لو غاب الرضيع عن ماله خيبة طويلة ولا نائب له هل يلزم الحاكم أن ينصب من يعمر عقاره ويسقى زرعه ونحوه من ماله الظاهر ؟ نعم لأن عليه حفظ مال الغيب كالمحجورين ، وكذلك لو مات مليون وترك زرعاً وغيره وتعلقت به ديون مستغرقة وتعلل ريعه في الحال فالظاهر أن على الحاكم أن يسمي في حفظه بالسقي وغيره إلى أن يباع في ديونه حيث لا وارث خاص يقوم بذلك ولم يحضر في هذا نقل خاص . وهو ظاهر ، والزيادة في العمارة على الحاجة خلاف الأولى ، وربما قيل بكراهتها . وفي صحيح ابن حبان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن الرجل ليؤجر في نفقته كلها إلا في هذا التراب » وفي أبي داود : « كل ما أنفق ابن آدم في التراب فهو عليه وبال يوم القيامة إلا ما إلا ما » أي إلا ما لا بد منه : أي مالم يقصد بالإنتفاق في البناء به مقصداً صالحاً كما هو معلوم ، ولا تكراهة عمارة حاجة وإن طالعت ، والأخبار الثلاثة على منع مازاد على سبعة أذرع ، وأن فيه الوعيد الشديد محمول على من فعل للخلاء والتفاخر على الناس . ويكره للإنسان أن يدعو على نفسه أو على ولده أو ماله

يتجه جواز إلقاء ما اغترفه من البحر على التراب أيضاً اهـ سم على منيج ( قوله ووضع المال في الحرز ساقط ) أي لأن قوله قد يشق بفيد حرمة الترك إذا لم تكن فيه مشقة كضم الكم ، وعبارة سم على منيج قد يفهم التحريم فيها لأمشقة فيه بوجه كما في ترك تناول دينار على طرف ثوبه أو بالقرب منه أو ضم كفه عليه ونحو ذلك ، وهو ظاهر جداً فليأتمل ، ثم رأيت مر أفاده اهـ ( قوله فالظاهر أن على الحاكم أن يسمي في حفظه ) ويجوز له أن يأخذ من مال الصبي قدر أجره مثل عمله فيه وإن كان واجباً ولم يكن له في بيت المال في مقابلة عمله شيء لنحو ذلك ، وقد يشمله قولهم للولي أن يأخذ من مال المولى عليه أجره مثله إن لم يكن أباً ولا جداً ولهما أخذ الأقل من أجره المثل وكفايتهما ( قوله إلا ما ) تأكيد للأول ( قوله مقصداً صالحاً ) أي ومنه أن ينفع بقلته بصرفها في وجوه القرب أو على عياله ( قوله ولا تكراهة عمارة حاجة وإن طالعت ) أي بل قد تجب العمارة إن ترب على تركها مفسدة

أي في المتن ( قوله ساقط ) كأنه لأن الأسنوي أشار بتعليقه بأنها قد تنشق إلى أن محل علم الحرمة بترك الأعمال عند المشقة فيها ، فليؤاد ذلك على كلامه مع إشارته إليه ساقط ، لكن قد يتوقف في ذلك مع تعبيره بقدر المفيدة لعلم الحرمة مطلقاً مع أن المشقة قد توجد وقد لا توجد ( قوله في مسئلة ترك سقى الأشجار ) انظر هل مثلها ترك الدار والزرع وإلا فالفرق ( قوله مستغرقة ) انظر مفهومه وكذا مفهوم قوله حيث لا وارث له خاص ( قوله قال إن الرجل ليؤجر في نفقته كلها ) لا ينبغي أن هذا الخبر لا يتم به الدليل إلا بجمله على ما بعده ( قوله إلا ما لا بد منه ) بيان للمراد من ما في الخبر وقوله أي مالم يقصد النج تخصيص لمعوم ما ( قوله ويكره للإنسان أن يدعو على ولده الخ ) الظاهر أن المراد بالدعاء الدعاء بنحو الموت وأن محل الكراهة عند الحاجة كالتأديب ونحوه ، وإلا فالذي يظهر أنه بلا حاجة لا يجوز على الولد والتأديب ، فما في حاشية الشيخ من أن قضية هذا السياق أن الظالم إذا دعا على المظلوم ووافق مائة الإجابة استجيب له الخ محل توقف .

أو خطمه لخبر مسلم في آخر كتابه وأبى حادود عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تدعوا على أنفسكم ولا تدعوا على أولادكم ولا تدعوا على خطمكم ولا تدعوا على أموالكم لا توافقوا من الله ساعة يسئل فيها عطاء فيستجيب له » وأما غير « إن الله لا يقبل دعاء حبيب على حبيبه » فضعيف .

## كتاب الجراح

هو بكسر الجيم جمع جراحة غلبت لأنها أكثر طرق الزهوق ، والجناية أهم منها ولذا آثرها غيره لشموها القتل بسم أو مقتل أو بجر ، وجمعها لاختلاف أنواعها الآتية . والقتل ظلما أكبر الكبائر بعد الكفر

بنحو اطلاع القسفة على حريمه مثلا ، وقوله محمول : أي ما فيها ( قوله ولا تدعوا على أولادكم ) كمر لفظ لا إشارة إلى أن كل واحد من المتعاطفات مستقل بالنهي ، وأنه ليس المراد النهي عن المجموع ( قوله لا توافقوا الخ ) قضية هذا السياق أن الظالم إذا دعا على المظلوم ووافق ساعة الإجابة استجيب له فيصاب المظلوم بما دعا به عليه الظالم وإن كان الظالم آثما بالدهاء ولا مانع منه .

## كتاب الجراح

( قوله جمع جراحة ) بالكسر أيضا ( قوله غلبت ) أي على الجناية بغيرها . وقال قح : لا يخفى أنه يجوز أيضا أن يكون الجراح مجازا عن الجناية التي هي وصف الجراح الأهم ، والقرينة عليه ما في كلامه مما يبينه في الحاشية الأخرى ، وهذا غير التغليب وإن كان هو أيضا مجازا فتأمل ، والفرق أنه على التغليب يكون المراد الجراح وغيره ، لكن غلب الجراح فعبر بلفظه عن الجميع ، وعلى غيره يكون المراد بالجراح مطلق الجناية ، وما يدل على التغليب وأن المراد أهم سياقه لقوله الآتي جارح أو مقتل ، وقوله ومنه الغرب بسوط أو عصا ، والتغليب من قبيل المجاز وآثره لأنه أبلغ كما تقرر في عمله انتهى ( قوله لاختلاف أنواعها ) أي باختلاف أفرادها ( قوله والقتل ظلما ) أي من حيث القتل ، وظاهره ولو كان المقتول معاهدا أو مؤمنا ولا مانع منه لكن ينبغي أن أفرادها متفاوتة فقتل المسلم أعظم إنما من قتل الكافر ، وقتل الذي أعظم من قتل المعاهد والمؤمن ، وقد يشهد لأصل التفاوت قوله لقتل مؤمن أعظم الخ . أما الظلم من حيث الافتيات على الإمام فقتل الزاني المحصن وتارك الصلاة بعد أمر الإمام له بها فينبغي أن لا يكون كبيرة فضلا عن كونه أكبر الكبائر .

[ فائدة ] القتل على خمسة أقسام : واجب ، وحرام ، ومكروه ، ومنسوب ، ومباح . فالأول قتل المرتد إذا لم يقب والحربي إذا لم يسلم أو يعطى الجزية . والثاني قتل المعصوم بغير حق . والثالث قتل الغازي قريه الكافر إذا لم يسب الله ورسوله أي فإن سبهما لم يكره ويكون قتله كقتل غيره من الحريين . والرابع قتله إذا سب أحدهما . والخامس قتل الإمام الأسير فإنه خير فيه كما سيأتي . وأما قتل الخطأ فلا يوصف بجرم ولا حلال لأنه غير مكلف فيها خطأ فيه فهو كفعل المجنون والبهيمة انتهى شرح الخطيب . قلت : لكن ينبغي أن يرابع ما ذكره في قتل الإمام ،

## كتاب الجراح

( قوله لشموها ) لكنها تشمل غير المراد هنا كلطمة خفيفة وكالجناية على نحو المال ، فما آثره المصنف أولا

وموجب الاستحقاق العقوبة في الدنيا والآخرة ولا يصح دخوله في النار ولا يخلد وأمره إلى الله إن شاء عليه وإن شاء طهر له وتقبل توبته . والأصل في الباب قبل الإجماع آيات كقوله تعالى - يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص - وأخبار كخبر الصحيحين « اجتنبوا السبع الموبقات ، قيل وما هن ؟ يا رسول الله ؟ قال : الشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والتولي يوم الزحف ، وقذف المحصنات الفاضلات » وغيره مثل صلى الله عليه وسلم أي الذنب أعظم عند الله ، قال : أن تجعل لله ندا وهو خلقك ، قيل ثم أي قال : أن تقتل ولدك مخافة أن يطعم منك ، وراه الشيخان ، وغيره لقتل مؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا وما فيها ، وراه أبو داود بإسناد صحيح ، وبالقرود أو العفو أو أخذ الدية لاتباع مطالبة أخرى ، وما أفهمه كلام

الأسير فإنه إما يقتل بالمصلحة ، وحيث اقتضت المصلحة قتله احتمل أن يكون قتله واجبا إن ترتب على علمه مفسدة ، ومتنوبا إن كان فيه مصلحة يرجع على الترك بل يحتمل الرجوع مطلقا حيث ظهرت المصلحة في قتله ( قوله وموجب ) أي محقق ومثبت لاستحقاق العقوبة ، إذ لا يجب عليه تعالى شيء ولا يلزم من استحقاق العقوبة حصوله ومن ثم قال ولا يصح الخ ( قوله دخوله ) أي القاتل ( قوله ولا يخلد ) ولا ينفيه قوله تعالى - ومن يقتل مؤمنا متعمدا - الآية لحمل الخلود فيها على طول المدة وغيره به زجرا وتثبيرا أو محمول على من استحل ( قوله وتقبل توبته ) أشار به « الرد » على من يقول إنه لا تقبل توبته ويسقط بها حق الله تعالى . أما حق الأدنى فلا على ما يأتي ( قوله والأصل ) منه يعلم أن الآية سبقت للاستدلال على أصل الجناية . وأما تفصيلها وأحكامها فلها أدلة خاصة تأتي ( قوله الموبقات ) أي المهلكات ( قوله إلا بالحق ) راجع لقتل النفس دون ما قبله ( قوله والتولي يوم الزحف ) أي من غير مقتضى له كزيادة العدو على ضعفه ( قوله وهو خلقك ) أي والحال أنه خلقك ( قوله أن تقتل ولدك ) ليس بقيد ، أو يقال قيد به إشارة إلى أن قتله لما ذكر أعظم إنما من قتل غيره ، ثم قضية عطفه بـ ثم يقتضى أن قتل الولد لما ذكر أعظم إنما من غير الشرك من بقية أنواع الكفر ولعله غير مراد ، وقد يقلل : أراد بالشرك هنا مطلق الكفر ، وغيره لكونه الأغلب في زمنه صلى الله عليه وسلم في مكة وما حولها ( قوله من زوال الدنيا وما فيها ) المقصود منه المبالغة في التنفير ( قوله أو العفو ) شامل للعفو على الدية قبح ، وبه صرح الشارح ( قوله أو أخذ الدية ) أي في قتل لا يوجب القود ، وعليه قلوا عن القصاص مجانا أو على الدية سقط الطلب عن القاتل في الآخرة ، وظاهره وإن لم يأخذ الوارث منه الدية فليراجع ( قوله لاتباع مطالبة أخرى ) ظاهره لا الوارث ولا المقتول . قال ابن القيم : والتحقيق أن القاتل يتعلق به ثلاثة حقوق : حق لله تعالى ، وحق للمقتول ، وحق للولي ، فإذا أسلم القاتل نفسه طوعا واختيارا إلى الولي ندما على ما فعل خوفا من الله تعالى وتوبة نصوحا سقط حق الله بالتوبة ، وحق الأولياء بالاستيفاء أو الصلح والعفو ، وبقي حق المقتول بوعظه الله عنه يوم القيامة عن عبده التائب ويصلح بينه وبينه . وهو لا ينافي قوله لاتباع مطالبة أخرى لجواز حله على أن عدم المطالبة

لأن الترجمة لشيء ثم الزيادة عليه غير ميبه ( قوله كخبر الصحيحين إلى آخر الأخبار التي ساقها ) فيه أن غاية ما في هذه الأخبار أنها تدل على أن القاتل من الكبار ومن ثم ساقها في شرح الروض عقب قول المتن القاتل ظلما أكبر الكبار بعد الكفر فليست أصلا لما عقد له الباب من أحكام الجراح وغيره ، إنما جعل الأصل في الباب نحو قوله صلى الله عليه وسلم ولا يمل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : الخ ( قوله لاتباع مطالبة أخرى ) أي من جهة

الشرح والروضة من بقائها معمول على حقه تعالى إذ لا يسقطه إلا قربة صحيحة ، ويجرد التكوين من القود لا يفيد إلا إن انضم إليه ندم من حيث المعصية وعزم على عدم العود والقتل لا يقطع لأجل خلافاً للمعتزلة ( القتل ) كالجنس ، ولذا أعبر عنه بثلاثة ( المثرق ) كالفصل لكنه لا مفهوم له لأنه يأتي له تقسيم غيره كذلك أيضاً ( ثلاثة ) فهوهم الخبير الصحيح ، وألا إن في قتل عمد الخطأ قتيل السوط والعصا مائة من الإبل منها لربون غنفة في بطونها أولادها ، وصح أيضاً ، ألا إن دية الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط والعصا فيه مائة من الإبل ، ( عمد وخطأ وشبه عمد ) أخره عنهما لأخذه من كل منهما شيئا وسيأتي حد كل ( ولا خصاص إلا في العمد ) الآتي إجماعاً بخلاف الخطأ لآية - ومن قتل مؤمناً خطأ - وشبه العمد للخبرين المذكورين ( وهو قصد القتل و ) عين ( الشخص ) يعنى الإنسان ، إذ لو قصد شخصاً يقتله شجرة فيأن إنساناً كان خطأ كما يأتي ( بما يقتل غالباً ) فقطه هذا حد - لعمد من حيث هو ، فإن أريد تقييد إيجابه للقود زيد فيه ظلماً من حيث الإختلاف لإخراج القتل بحق أو شبه كمن أمره حاكم بقتل بان خطؤه في سببه من غير قصصير ككتين رقى شاهد به ، وكن روى لمهد

لتعريض الله إياه ( قوله من بقائها ) أى المطالبة الأخرى ( قوله لا يفيد ) أى في التوبة ( قوله على عدم العود ) أى لئله ( قوله القتل كالجنس ) وفى نسخة للجنس : أى ولام القتل للجنس ، ثم المراد أنما القتل ثلاثة ، وإلا فالجنس حقيقة واحدة لا تعدد فيها ولا تكثر ( قوله لأنه يأتي له ) أى المصنف ( قوله تقسيم ) وحيداً فالاعتراض عليه في التقييد بالمثرق قبح ، ولعل وجهه أنه الذى ثبت فيه التخصيص والدية الآتية ، أما غيره فقد لا يجب فيه ذلك ( قوله كذلك ) أى ثلاثة أقسام ( قوله قتيل السوط ) هو بالجر بدل عما قبله ( قوله في بطونها أولادها ) صفة كاشفة فى المختار أنخلف بوزن الكسف المخاض وهى الخواص من التوق الواحدة خلفه بوزن نكرة ( قوله إلا أن دية الخطأ ) عطف على قوله إلا أن في قتل عمد الخطأ الخ ( قوله فيه ) حال من مائة لتدعيمها عليها ( قوله فيه مائة ) خبر إن ( قوله وشبه عمد ) أى وهو من الكبائر كالعمد ( قوله لأخذه من كل منهما شيئا ) وهو من العمد قصد القتل والشخص ومن الخطأ كونه لا يقتل غالباً ( قوله وشبه العمد ) عطف على قوله بخلاف الخطأ الخ ( قوله للخبرين المذكورين ) هما : ألا إن في قتل عمد الخطأ الخ ، والثاني : ألا إن دية الخطأ شبه العمد الخ ، وقوله هو : أى العمد ( قوله يعنى الإنسان الخ ) أى باجتناب كونه إنساناً وإلا لم يخرج صورة النخلة قبح ومراده بالإنسان البشر فيخرج الجن فلا ضمان فيهم مطلقاً لأنه لم يثبت عن الشارع فيهم شيء ( قوله بما يقتل غالباً ) أى بالنسبة للملك الشخص قبح ( قوله ، يقتله ) إنما زاده لأنه لا يلزم من قصده إصابة السهم له ولا يلزم من إصابته قتله فلا يتم قوله فيه التخصيص ( قوله هذا حد للعمد ) قد يلزم أنه حد للعمد المرجح للقود ، وغاية الأمر أنه ترك قيتين مفهومين من المباحث الآتية وهو من الخلف لقريظة اه قبح ( قوله زيد فيه ) أى الحد ( قوله شاهد به ) أى واحداً كان أو متعدداً

الآدى كما يعلم بما بعده وتبه عليه سم ( قوله لا يفيد ) أى في حق الله بدليل ما بعده ، لكن هذا لا يحتاج للنص عليه لأن القود بنفسه لا يفيد كما قدمه ( قوله لكنه لا مفهوم له ) أى بالنظر لمجرد قول المصنف عمد وخطأ وشبه عمد . أما بالنظر لما عرف به العمد من تقييده بما يقتل غالباً فله مفهوم ، إذ التقط مثلاً لا يعتبر منه كونه بما يقتل غالباً إذ لا قتل فيه ( قوله لمفهوم الخبير ) انظره مع أن أحد الثلاثة هو منطوق الخبر ، على أن مفهومه لا يندل على خصوص شيء وإنما يدل على أن هناك شيئاً آخر يخالف منطوقه فليتمل ( قوله فيه مائة من الإبل ) انظر ماوقع فقطه فيه في الخبر ( قوله يعنى الإنسان ) أى من حيث كونه إنساناً ( قوله من حيث الإختلاف ) أى من حيث أصل الإختلاف

أو غير مكافئ، نعم أو كافاً قبل الإصابة ، وكوكيل قتل فإن انتراه أو عفو موكله ، وإيراد هذه الصور غفلة عما قررناه والظلم لأن من حيث الإلتلاف كان استحق جزأه من قتله نصفين ، وأورد على قوله غالباً ما لو قطع أئمة شخص فامت طائفة يجب القصاص مع أنه لا يقتل غالباً . ولجيب بأن المراد بما الآلة لا القتل فلا إيراد ، وقوله غالباً إن رجع للأمة لم يرد غرض الإبرة الموجب للقتل لأنه سيد كره على أنه بقيد كونه في مقتل أومع دوام الألم يقتل غالباً أو للقتل لم يرد قطع أئمة سرت لنفس لأنه مع السراية يقتل غالباً فاندفع ما لبعضهم هنا ولو أشار الإنسان بسكين تخويفاً له فسقطت عليه بمن غير قصد إنجبه كونه غير عمد لأنه لم يقصد حياته بالآلة قطعاً ، وإن مال ابن العماد إلى أنه عمد يوجب القود ( جراح ) بذلك من ما الواقعة على أهم منه ، ومن المقتل الآتي كتجميع ويصر وعصاه لأنهما الأغلب مع الرد على أبي حنيفة رضي الله عنه الثاني في قوله لو قتله بعمود حليل يقتل ( أو مقتل ) للخبر الصحيح ، أنه صلى الله عليه وسلم أمر برض رأس يهودى بين حجرين رض رأس جارية كذلك ، ورعاية المائلة وعدم إعجابه شيئاً

( قوله أو غير مكافئ ) في خروجه نظر ، فإن قتله ظلم من حيث الإلتلاف ، وكلنا مسألة الوكيل إن أريد ولو في الواقع انتهى قبح . وقد يمنع إيراد الوكيل لأن له شبهة في القتل أى شبهة ( قوله وإيراد هذه ) فإن قلت : لا يصبح ذلك لأن المفهوم من قوله وهو قصد الفعل الخ عقب قوله ولا قصاص إلا في العمد هو تضييع العمد الموجب للقصاص فالإيراد صحيح . قلت : قوله ولا قصاص إلا في عمد لا يقتضى وجوب القصاص في كل عمد فلا ينافى اعتبار أمور أخرى باعتبار القصاص ، نعم المتبادر منه ذلك ، فإن كان الإيراد باعتبار المتبادر فلا غفلة انتهى قبح ( قوله عما قررناه ) أى من قوله هذا حد للعمد من حيث هو ( قوله والظلم ) عطف على قوله لإعراج ( قوله بأن المراد به ) أى بما يقتل غالباً ( قوله فلا إيراد ) أورد على هذا الجواب ما لو غرز إبرة بمقتل أو غيره فتألم حتى مات . وأجيب بأن المراد الآلة من حيث المثل ، لكن فيه نظر بالنسبة لقطع الأئمة فإنه لا يقتل غالباً وإن روى المثل ، إلا أن يقال إن قطع الأئمة مع السراية يقتل غالباً ( قوله وقوله غالباً إن رجع للأمة لم يرد غرض الإبرة الموجب للقتل لأنه سيد كره على أنه بقيد كونه في مقتل أو مع دوام الألم يقتل غالباً ) أو للفعل لم يرد قطع أئمة سرت لنفس لأنه مع السراية يقتل غالباً فاندفع ما لبعضهم هنا ولو أشار الخ ، هكذا في نسخة وهى أظهر مما في الأصل ( قوله من غير قصد ) أى ويصدق في ذلك فيه نظر ، فإنه حيث أشار كان قاصداً عينه بالإشارة ، نعم خصوص الإشارة التى وجدت منه لا تبطل غالباً وسقوط السكين من يده لم يقصده ويمكن حل كلام الشارح على هذا بأن يقال لم يقصد عينه بسقوط الآلة ( قوله كونه غير عمد ) أى ويكون شبه عمداً لأنه قصد الفعل وهو التخويف الذى لا يقتل غالباً لأنه لم يقصد عينه ( قوله بطل من ما ) أى بدل بعض من كل ( قوله لأجل ) أى الجراح والمقتل ( قوله بالتالي ) هو قوله أو مقتل ( قوله كذلك ) أى أى وإن لم تكن حقيقة ( قوله وعدم إعجابه ) أى النبي صلى الله عليه وسلم

بأن كان لا يستحق عليه إلتلاف أصلاً ، فخرج ما إذا كان الظلم من حيث كيفية الإلتلاف ( قوله غفلة عما قررناه ) يعنى بقوله قتله هذا حد للعمد من حيث هو الخ ، لكن في هذا وقفة إذ صريح الاستثناء في المتن أن المراد العمد الموجب للقصاص كما لا يخفى . وقد يجاب بأن معنى قول المصنف لا قصاص إلا في العمد أنه لا يتصور إلا في العمد ولا يزم منه إعجاب كل عمد لقصاص فتأمل ( قوله أو غير مكافئ ) قال الشهاب سم : في خروجه نظر ، فإن قتله ظلم من حيث الإلتلاف ، قال : وكلنا مسألة الوكيل إن أريد ولو في الواقع ( قوله وقوله غالباً إن رجع للأمة الخ ) هنا اختلاف في التسخ فليتب له ( قوله لأنه مع السراية يقتل غالباً ) نازع فيه سم بأن السراية خارجة عن



فيها يرد إن زعم أنه قتله لنقص المهد ودخل في قولنا عين الشخص رمية لجمع بقصد إصابة أي واحد منهم ، بخلافه بقصد إصابة واحد واحد فرقا بين العام والمطلق ، إذ الحكم في الأول على كل فرد مطابقة فكل منهم مقصود جلة أو تفصيلا ، وفي الثاني على الماهية مع قطع النظر عن ذلك ( فإن قد قصدما أو ( قصد أحدهما ) أي الفعل وعين الإنسان ( بأن ) تستعمل غالبا لحصر ما قبلها فيما بعدها وكثيرا ما تستعمل بمعنى كأن كما هنا ( وقع عليه ) أي الشخص والمراد به الإنسان كما مر ( فأت ) وهذا مثال للمحطوف أو المذكور على ما يأتي ( أو رى شجرة ) مثلا أو آدميا آخر ( فأصابه ) أي غير من قصده فأت أو رى شخصا ظنه شجرة فإن إنسانا ومات ( فخطأ ) هو مثال لفقد قصد الشخص دون الفعل ، ويصح جعل الأول من هذا أيضا على بعد نظرا إلى أن الوقوع لما كان منسوبا لواقع صدق عليه الفعل المقسم الثلاثة وأنه قصده وعكسه محال ، وإلى ذلك أشار الشارع بقوله وظاهر أن فقد قصد الفعل يلزمه فقد قصد الشخص وأن الوقوع منسوب للواقع فيصدق عليه الفعل المقسم ، وتصويره بضرية يظهر سيف فأخطأ لحدّه فهو لم يقصد الفعل بالحد ردّ بأن المراد بالفعل الجنس وهو موجود هنا ،

( قوله فيها ) أي الجارية ( قوله بقصد إصابة أي واحد ) أي فيكون شبه عمد ، وقوله فرقا الخ الفرق عمل تأمل قوي فليتأمل المتأمل قبح لعل وجه التأمل أن قصد لحد لا بعينه عبارة عن القصد المشترك وهو يتحقق في ضمن كل واحد منها وكان عاما بهذا المعنى فلا يتم قوله فرقا الخ . وقد يجاب بأنه لما قصد واحدا من غير ملاحظة التحميم فيه كان عبارة عن الماهية فقط فلم يقصد شيئا من الأفراد وإن كان وجود الماهية إذا تحقق لابد أن يكون في واحد إلا أن القصد لم يتعلق به ، ووفق بين كون الشيء حاصلا وكونه مقصودا ، وانظر هل مثل ذلك إذا لقيت أمة عبد من عبيدي فهو حرّ أو إذا لقيت عبدا من عبيدي فعبيد حر ولقي الكل فهل يعتق الجميع في الأولى وواحد منهم في الثانية أولا حرره ، والأقرب أنه يعتق الجميع في الأولى وعبد لا بعينه في الثانية والتعيين فيه له ، والفرق بينهما أن الصوم في الأولى صريح وفي الثانية الملق عليه حتى عبد ، والإضافة فيها لا يتعين أن تكون للعموم بل قد تكون لغيره من الجنس ونحوه ( قوله إذ الحكم في الأول ) أي العام ، وقوله وفي الثاني : أي المطلق ( قوله وهذا ) الإشارة لقوله بأن وقع ( قوله للمحطوف ) أي وهو قصدهما ( قوله أو المذكور ) وهو قصد أحدهما ( قوله أو رى شخصا ) ظاهره أن هذا المثال لما فقد فيه قصد أحدهما ، ويرد عليه أنه قصد كلا من الفعل والشخص غاية أنه ظنه بصفة فإن خلافا ، اللهم إلا أن يقال : أراد بالعين الشخص مع الوصف وتبدل الصفة تبدل العين حيث جعلت الصفة جزءا من مسميها قبح بالمعنى ( قوله هو مثال ) أي قوله أو رى شجرة الخ ( قوله ويصح جعل الأول ) أي بأن وقع عليه وقوله لما كان إلى وأنه قصده فيه تأمل فتأمل قبح ، وذلك لأن الوقوع وإن فرض نسجه إليه لا يستلزم كون الوقوع فعلا مقصودا للواقع ( قوله وعكسه ) أي وهو قصد الشخص دون الفعل ( قوله وتصويره ) أي تصوير قوله وعكسه ( قوله بأن المراد بالفعل الجنس ) أي لاختصاص الفعل الواقع منه حتى يقتضيه بأن القرب

الفعل والموصوف بظلية القتل إنما هو الفعل وبأن الفعل مع السراية لا يقال فيه يقتل غالبا ، إذ مع وجود السراية يستحيل تخلف القتل بل هو معها قاتل ، ولا يد إلى آخر ما ذكره ، ولا يمتنع أن هذه المنازعة تنافي في الجواب عن الإشكال الأول بالنسبة لأحد شقيه ( قوله بخلافه بقصد إصابة واحد ) أي فهو شبه عمد كما يعلم مما يأتي في شرح قول المصنف وإن قصدهما الخ ( قوله وهذا مثال للمحطوف ) أي الذي قدره بقوله قصدهما ولك أن تقول إن المتن يشمل لأن قوله فإن فقد قصد أحدهما يصدق مع فقد قصد الآخر ( قوله وأنه قصده ) فيه تأمل كما قاله سم ( قوله وإن لم يقصد عينه ) يعني معينا ليطابق ما مر ( قوله وكثرة الثياب ) لعل المراد وبخلافها أي مطلق الضربة مع كثرة الثياب وإلا ففهموها مشكل سم ( قوله وتصويره ) أي العكس

وبما لو هدده ظالم ومات به فاللئى قصد به الكلام وهو غير الفعل الواقع به رد أيضا بأن مثل هذا الكلام قد يهلك حادثة ونسياناً ما يعلم منه أن من الخطأ أن يعتمد روى مهمل فيصمم قبل الإصابة تزيلا لطرؤ العصمة منزلة لطرؤ إصابة من لم يقصده ( وإن قصدنا ) أى الفعل والشخص وإن لم يقصد عينه بل وإن ظن بكونه غير إنسان ( بما لا يقتل غالبا فقهه عمد ) ويسمى خطأ عمد وعمد خطأ وخطأ شبه عمد سواء أقتل كثيرا أم نادرا كضربة يمكن عادة إحالة الملاك عليها بخلافها بنحو قلم أو مع خضتها جدا فهذر ( ومنه الضرب بسوط أو عصا ) خفيفين بلا نوال ولم يكن بمقتل ولم يكن بدن المضروب نضوا ولم يقتل بنحو حر أو برد أو صغر ولا فعمد كما لو خنقه فضعف وتكلم حتى مات لصديق حنقه عليه ، وكالتولى مالو فرق ويقي ألم كل لما بعده . نعم لو كان أوله مباحا فلا تورط لاختلاط شبه العمد به ، ولا يرد على طرده التميز ونحوه فإنه إنما جعل خطأ مع صدق الحد عليه لأن تجويز الإقدام له أنفى . قصد به ، ولا على عكسه قول شاهدين رجما وقالوا لم نعلم أنه يقتل بقولنا فإنه إنما جعل شبه عمد مع قصد الفعل والشخص بما يقتل غالبا لأن خفاء ذلك عليهما مع علمهما به صيره غير قاتل غالبا ، وإذا تقررت الحدود الثلاثة

بخصوص الحد لم يقصده ( قوله وبما لو هدده ) أى فهو الفعل هنا وهو مقصود قبح ( قوله فاللئى قصد ) أى الظالم ( قوله به الكلام ) أى هو الكلام ( قوله غير الفعل ) لا يفتى أنه ليس هنا إلا الكلام المهدد به والتأثر به ليس فعلا لما هو الفعل اللئى الكلام غيره قبح . . أقول : ويمكن الجواب بأن المراد بقوله وهو غير الفعل الواقع به أن الكلام الذى صدر من المهدد غير الفعل المهلك الذى يقع من الجاني كالضرب بالسيف ، وليس المراد أن المهدد صدر منه فعل تلقى بالجنى عليه غير الكلام ، بل المراد أن هذه صورة قصد فيها الشخص ولم يقصد فيها فعلا أصلا ، ومن ثم رد بأن مثل هذا الكلام قد يقتل فالفعل والشخص فيها مقصودان ( قوله قد يهلك عادة ) عبارة الروض صريحة في أن التهديد إذا نشأ منه الموت لا يضمن صرح بذلك في باب موجبات الدية : قال شارحه : لأنه لا يفتى إلى الموت ، ولا يتأنيبه إذا ذكره الشارع هنا لأنه إنما ذكره ردًا على من جعله تصويرا لما اتفق فيه قصد الفعل دون الشخص ، ولا يلزم اعتداد ما يقتضيه من الحكم المخالف لما في شرح الروض ( قوله منزلة لطرؤ الخ ) يفتى عن ذلك أن يراد بالشخص في تعريف الممد الإنسان المصوم بقربة ما يعلم ، والتقدير حينئذ قصد الإنسان المصوم باعتبار أنه إنسان مصوم قبح ( قوله بما لا يقتل ) وكذا لو قتل غالبا حيث لم يقصد عينه على ما مر في قوله بخلافه يقصد إصابة واحد فرقا بين العام والمطلق ( قوله أو مع خضتها ) أى أو ثقلها مع كوة الثياب ( قوله ومنه ) أى من شبه العمد ( قوله نضوا ) أى تحيفا ( قوله وكالتولى ) أى في كونه عمدا ( قوله نعم لو كان أوله ) أى الضرب ( قوله لاختلاط شبه العمد به ) هل يوجب هذا نصف دية شبه العمد أم لا على ما يأتي في شرحه ولا فلا في الأظهر ، وقوله فلا تورط قد يشكل عليه قوله الآتى وعلم الحاسب الحال فعمد لأن أول الضرب الذى أبيع له نظير ما سبق من الجوع والعطش وهو عالم بأنه ضارب انتهى قبح ، وقوله هل يوجب ، أقول : القياس الوجوب ( قوله ولا يرد ) وجه ورود أنه يصدق عليه قصد الشخص والفعل بما لا يقتل غالبا مع أنه خطأ ( قوله صيره ) هذا ممنوع منعا واضحا ، ولو قال صيره في حكم غير القاتل غالبا كان له نوع قرب قبح ، والضمير في صيره راجع للفعل

( قوله رد أيضا بأن مثل هذا الكلام الخ ) كان المناسب في الرد أن يقول رد بأن المراد بالفعل ما يشمل الكلام ومثل هذا الكلام قد يقتل غالبا ( قوله به ) أى بالعمد

(ظو غرز لإبرة) يبدن نحو هرم أو نضو أو صغير أو كبير وهي مسمومة : أى بما يقتل غالبا أخلدا من اشتراطهم ذلك في سقيه له ، ويحتمل الفرق لأن غوصها مع السم يؤثر مالا يؤثره الشرب ولو بغير مقتل أو (بمقتل) بفتح التاء كتماخ وعين وحلق وخاصرة وإحليل ومثانة وعجان وهو ما بين الخصى والدبر (فعمد) وإن اتنى عن ذلك لم وورم لصديق حله عليه نظرا لخطر الحمل وشدة تأثيره (وكلا) يكون عمدا غرزها (بغيره) كآلية ووررك (إن تورم) ليس بقيد كما صرح حوبه (وتلكم) تألما شديدا دام به (حتى مات) لذلك (فإن لم يظهر أثر) بأن لم يشتد الألم أو اذنت ثم زال (ومات في الحال) أو بعد زمن يسير عرفا فيها يظهر (فشبه عمد) كالضرب بسوط خفيف (وقيل عمد) كجرح صغير ، ورد يظهر الفرق (وقيل لاشيء) من قصاص ولا دية لإحالة للموت على سبب آخر ، ورد بأنه تحكم إذ ليس مالا وجود له أولى بماله وجود وإن خفت (ولو غرزها فيما لا يؤثم كجلدة عقب) فأت (فلا شيء بحال) لأن الموت عقبه موافقة قدر ، وخرج بما لا يؤثم مالا بالغ في إدخالها فمات عمد وإيانة فلقه لحم خفيفة وسقى سم يقتل كثيرا لأغالبها كغرزها بغير مقتل ، وقياس مامر أن ما يقتل نادرا كذلك (ولو) منعه سد محل القصد أو دخن عليه فمات (أو حبسه) كأن أغلق عليه بابا (ومنعه الطعام والشراب) أو أحدهما (والطلب) للهلك أو حرّاه (حتى مات) جرحا أو عطشا أو بردا أو منعه الاستئطال في الحر (فإن مضت مدة) من ابتداء منعه أو إضراره (يموت مثله فيها غالبا جرحا أو عطشا) أو بردا ، ويختلف باختلاف حال المحبوس والزمن قوّة وحرّا وضدهما ، وحدّ الأطباء الجرح المهلك غالبا بالثنتين وسبعين ساعة متصلة ، واعتراض الروايات لم بموافقة

الصادر منهما وهو الشهادة (قوله نحو هرم) أى كريض (قوله أو كبير وهي مسمومة) قيد في الكبير فقط (قوله بما يقتل غالبا) هذا هو المحدث (قوله اشتراطهم ذلك) الإشارة راجعة لقوله بما يقتل غالبا (قوله لأن غوصها) حلة للفرق (قوله وإن اتنى عن ذلك لم وورم) ظاهره الرجوع إلى جميع مامر من قوله يبدن نحو هرم وما عطف عليه ، وهو شامل لما لو غرزها في جلدة عقب من الهرم ونحوه (قوله لذلك) أى لصديق حله عليه الخ (قوله يسير عرفا) أى بخلاف الكثير انتهى قح : أى فإنه لاشيء فيه (قوله كجرح صغير) أى بمحل تغلب فيه السراية وبهذا اتضح قوله ورد الخ لأن موته بالجرحة المذكورة قرينة ظاهرة على أنه منها (قوله ولا دية) أى ولا كفارة أيضا (قوله مالا وجود له أولى) قد يقال ذلك السبب يحتمل الوجود والإحالة عليه موافقة لأصل برامة اللمة ، وهذا السبب الموجود لم يعلم تأثيره فلا تحكم قح (قوله وإيانة فلقه) قال في شرح الروض بكسر القاء وضمها مع إسكان اللام فيها قح (قوله بغير مقتل) أى فإن تأثر وتلكم حتى مات فعمد وإلا فشبه (قوله وقياس مامر) أى من غرز الإبرة بغير مقتل فإنه في حد ذاته لا يقتل غالبا ، لكن إن تألم حتى مات فعمد وإلا فشبه على مامر (قوله أن ما يقتل نادرا كذلك) أى فيه التخصيل (قوله أو حرّاه) أى ومنعه الطلب لما يتعدا به (قوله أو إضراره) المناسب لما قبله أن يقول : أو ترميته لكنه قصد التنبيه على جواز الثنتين ، وعبارة المختار : وعرض من ثيابه بالكسر عريا بالضم فهو حار وعريان والمرأة عريانة ، وما كان على ضلّان فوثقه بالماء وأعراه وعراه تمرية (قوله أو يردها) أى أو ضيق نفس مثلا من الدخان أو نزف الدم من منع السد (قوله بالثنتين وسبعين ساعة) قح

(قوله وهي مسمومة) قيد في الكبير فقط (قوله بسبب آخر) عبارة التعفّة على سبب آخر (قوله أو بردا) ينبى أو حرا (قوله بالثنتين وسبعين ساعة) أى فلكية فهي ثلاثة أيام بلياليها

ابن الزبير رضى الله عنهما منذ خمسة عشر يوما مردود بأنه أمر نادر ومن حيز الكرامة ، على أن التدرج في التقليل يؤدي لصبر نحو ذلك كثيرا ، وينتج عدم اعتبار ذلك ولو بالنسبة لمن اعتاد ذلك التقليل لأن العبرة في ذلك بما من شأنه القتل غالبا ، ولا يتأني اعتبار نحو نضو كما مر لأن كل نضو كذلك ، وليس كل معتاد للتقليل يصبر على جوع ما يقتل غالبا كما هو ظاهر (فعمد) إحالة للهلاك على هذا السبب الظاهر ، وخرج بحسبه ما لو أخذ بمفازة قوته أو لبسه أو مائه وإن علم هلاكه به ويمنعه ماله امتنع من تناول ما عنده وعلم به خوفا أو حزنا أو من طعام خوف عطش أو من طلب ذلك : أى وقد جوز إيجابته لذلك فيما يظهر فلا تؤد بل ولا ضمان حيث كان حرا لأنه لم يحدث فيه صنعا في الأول وهو القاتل لنفسه في البقية . قال القوراني : وكلنا لو أمكنه الحرب بلا مخاطرة فتركه ، أما الرقيق فيضمنه باليد ، وأخذ الأذرى من قولم لأنه لم يحدث فيه صنعا بأن قضيته أنه لو أخلق عليه بيتا هو جالس فيه حتى مات جوعا لم يضمنه ، وفيه نظر ممنوع لأنه في أخذ الطعام منه متمكن من أخذ شئ بخلافه في الحبس بل هي داخلة في كلامهم ، وقوله هذا في مفازة يمكنه الخروج منها ، أما إذا لم يمكنه لطوفا أو إزماته ولا طارقي في ذلك الوقت فالتجوه وجوب القود كالمجوس مردود مخالف لكلامهم (ولا) بأن لم تمض تلك المدة ومات وهو بالجوع مثلا لا ينحصر عدم (فلان لم يكن به جوع وعطش) أى أو عطش (سابق) حل حيسه (ففيه عمد) وعلم من كلامه السابق أنه لا بد من مضى مدة يمكن عادة إحالة الهلاك عليها فلها من عموم ولا هنا غير مراد (وإن كان) به (بعض جوع وعطش) الواو بمعنى أو كما مر. سابقا (وعلم المحامس الحال فعمد) لشمول حله

ما المراد بالساحة هنا انتهى . أقول : المراد بها الفلكية ، وبجمله ذلك ثلاثة أيام بلياليها (قوله ابن الزبير) واسمه عبد الله لأنه المراد عند الإطلاق (قوله خمسة عشر يوما) عبارة اللميرى سبعة عشر يوما (قوله لأن كل نضو كذلك) أى يتأثر بغرض الإبرة (قوله عمد) وقع السؤال عما لو منه البول فأت هل يكون عمدا موجبا للقود كما لو حبسه ومنعه الطعام والشراب والطلب أولا كما لو أخذ طعامه وشرابه بمفازة فأت لأنه لم يحدث فيه صنعا ؟ أقول : الظاهر في هذه التفصيل كان يقال إن ربط ذكره بحيث لا يمكنه البول ومضت عليه مدة يموت مثله فيها غالبا فهو كما لو حبسه ومنعه الطعام أو الشراب والطلب وإن لم يربطه بل منعه بالتهديد مثلا كان راقبه وقال إن بليت قتلتك فهو كما لو أخذ طعامه في مفازة فأت لأنه لم يحدث فيه صنعا ، وينبئ أن من العمد أيضا ما لو أخذ من البؤام جرابه مثلا ما يعتمد عليه في العموم وأنه لا فرق بين علمه بأن يعرف العموم أم لا (قوله وإن علم) يفيد أنه لو طالبت المفازة وكان لا يخرج منها إلا بعد مدة يموت مثله فيها لم يضمنه ، لكن قال الأذرى في حله : المنتجة الضمان ، ثم رأيت قوله وقوله هذا في مفازة الخ (قوله في الأول) هو قوله ماله امتنع من تناول ما عنده (قوله وكلنا لو أمكنه الحرب) أى لاضمان (قوله أما الرقيق) محرز قوله حيث كان حرا (قوله وفيه نظر) من كلام الأذرى (قوله ممنوع) لكن قد يؤيد ما قاله الأذرى ما أفهمه قول المصنف أولا والطلب لذلك من أنه إذا لم يمنعه من الطلب لاقتصاص عليه (قوله بل هي داخلة في كلامهم) أى فيضمن (قوله وقوله) أى الأذرى (قوله مردود) أى فلا تؤد ، وقياس ذلك أنه لو قطع على أهل قلمة ماء جرت عادتهم بالشرب منه دون غيره فأتوا عطشا أنه لاقتصاص لأنهم بنيل من الشرب من غيره ولو بمشقة ، فإن تعلم ذلك فليس من المانع للماء (قوله وهو) أى الموت

(قوله وليس كل معتاد للتقليل الخ) قال الشهاب سم : الجوع المعتاد لا يقتل غالبا (قوله وأخذ الأذرى من قولم الخ) لا يخفى ما في هذه العبارة (قوله وعلم من كلامه السابق الخ) انظر ما وجهه

السابق له ، إذ القرض أن مجموع المدين يبلغ المدة القتالة وأنه مات ببلتك كما علم من كلامه (ولاً) بأن لم يعلم الحال (فلا يكون عمداً) (في الأظهر) لانتفاء قصد إهلاكه ولم يأت بمهلك بل شبه فيجب نصف دية حصول الملاك بالأمرين . والثاني هو عمد فيجب القود لحصول الملاك به كما لو ضرب للريض ضرباً يهلكه دون الصحيح وهو جاهل مرضه ، ورد بأن الضرب ليس من جنس المرض فيمكن إحالة الملاك عليه والجرح من جنس الجرح ، والقدر الذي يتعلق منه نصفه لا يمكن إحالة الملاك عليه حتى لو ضعف من الجرح فضره ضرباً يقتل مثله وجب القصاص (ويجب القصاص بالسبب) كالمباشرة ؛ وهي ما أتر في التلف وحصله والأول ما أتر فيه فقط ، ومنه منع نحو الطعام السابق والشرط مالا يؤثر فيه ولا يحصل بل يحصل التلف عنده بشيئه ويتوقف تأثير ذلك الغير عليه كالخضر مع الردى فإن الموت هو الخطي جهة الحفرة ، والمقتل هو الردى فيا المتوقف على الحفرة ، ومن ثم لم يجب به قود مطلقاً ، وسيلم من كلامه أن السبب قد يظلمه وعكسه وأنهما قد يعتدلان ، ثم السبب إما حسي كالإكراه وإما عرق كتقديم الطعام المسموم إلى الضيف وإما شرعي كشهادة الزور (فلو شهدا) على آخر (بقصاص) أي موجه في نفس أو طرف أو يردّة أو سرقة (قتل) أو قطع بأمر الحاكم بشهادتهما (ثم رجما) عنها ومثلهما الزكيان والقاضي (وقالا نعمداً) الكذب فيها وعلمنا أنه يقتل بها أو قال كل تعدت الكذب أو زاد ولا أعلم حال صاحبي (ثمهما القصاص) فإن عني عنه فدية مغلفة لتسبيها إلى إهلاكه بما يقتل غالباً ، وموجه مركب من الرجوع والتعمد مع العلم لا الكذب ، ومن ثم لو تيقنا كليهما بأن شاهدنا المشهود بقتله حيا فلا قصاص لجواز عدم تعددهما ، ولو قال أحدهما تعددت أنا وصاحبي وقال الآخر أشطأت أو أشطأنا أو تعددت وأنشطأ صاحبي قتل الأول فقط لأنه المقر بموجب القود وحده ، فإن قالاً لم نعلم أنه يقتل بقولنا قبلا إن أمكن صدقهما لقرب عهدهما بالإسلام أو نشئهما بيادية بعيدة عن العلماء . قال البلقيني : أو قالاً لم نعلم قبول

(قوله فيجب نصف دية) أي دية شبه العمد (قوله وهو جاهل مرضه) أي فيضمته ضيان عمد (قوله وهي) أي المباشرة (قوله والأول) أي السبب (قوله ما أتر فيه فقط) أي بأن ترتب عليه الملاك بواسطة ولم يحصله بلماته ، وعبارة قح : وإن أتر في حصول ما يؤثر في الزهوق فالسبب اه : أي كالخليس فإنه يؤثر حصول الألم الذي يوجب زهوق الروح (قوله أن السبب قد يظلمه) أي المباشرة (قوله وموجه) أي القود (قوله لا الكذب) أي ليس موجه الكذب (قوله ومن ثم لو تيقنا كليهما الخ) يتأمل موقع هذا الكلام فإنه تحصل من كلامه أن شرط وجوب القصاص الرجوع مع الاعتراف بتعدد الكذب وبالعالم بأنه يقتل بشهادتهما ، فإن تحقق هذا الشرط وجب القصاص ولا أثر للمشاهدة المذكورة ، وإن لم يتحقق لم يجب ، وإن انتفت المشاهدة المذكورة فليتأمل ، وقد يجب بأن المراد أنهما إذا لم يعرفا بالتعدد وشاهدنا المشهود بقتله حيا لم يجب القصاص لاحتمال الغلط وعدم التعمد ، ولا يعني عدم مساعدة العبارة عليه قح (قوله فلا قصاص) وعلى القاتل دية عمد في ماله كما يأتي في شرح قول المصنف ولو ألقاه في ماء مفروق فالتقمه حوت الخ (قوله قتل الأول) أي من قال تعددت أنا وصاحبي

(قوله بلى شبهه) معطوف على عمداً في قوله فلا يكون عمداً (قوله ورد بأن الضرب ليس من جنس المرض الخ) فيه ما فيه كما قال الشهاب سم ، إذ الملاحظ كون الملاك حصل بالجرح ولا شك أنه حصل به في المستثنين ، ألا ترى أنه لو كان صحيحاً في مسألة المرض لم يقتله ذلك الضرب ، وأما كونه من الجنس أو من غيره فهو أمر طردي لا دخل له في ذلك فتأمل (قوله والقدر الذي يتعلق منه نصفه) يتأمل (قوله يظلمه) أي المباشرة (قوله لا الكذب) أي وحده

شهادتنا لوجود أمر فينا يقتضى ردّها والحاكم قصر في اخبارنا فتجب دية شبه العمد في مالم إن لم تصدقهم المائلة (إلا أن يمتدّ الولي بعلمه) عند القتل كما في المحرر (بكلبيهما) في شهادتهما فلا قود عليهما، بل هو أو الدية المغلفة عليه وحده لا لقطعان تبيينهما وإلحاقهما بعلمه فصاروا شرطا كالمسك مع القاتل واعتراه بعلمه بعد القتل لا أثر له فيقتلان، واعتراه القاضي بعلمه بكلبيهما حين الحكم أو القتل موجب لقتله أيضا رجما أم لا، وعمل ذلك كله مالم يمتدّ وارث القاتل بأن قتله حتى، ولو رجع الولي والشهود فسيأتى في الشهادات وخرج بالشاهد الراوى كما لو أشكلت قضية على حاكم فروى له فيها غيرا قتل به الحاكم آخر ثم رجع الراوى وقال تعدلت الكلب فلا قصاص عليه كما قتله في الروضة كأصلها قبيل الديات عن الإمام وغيره خلافا للبغوى في فتاويه، وقياسه كما أتى به بعض المتأخرين مالم استغنى القاضي شخصا فأقتاه بالقتل ثم رجع (ولو ضعيف بمسوم) يعلم كونه يقتل غالبا (صيا) غير عيّن كما قيد به الإمام وغيره ونقله الشيخ أبو حامد عن النص (أو مجنون) أو أعجميا يرى طاعة أمره فأكله (فات) منه (وجب القصاص) لأنه ألباه إلى ذلك سواء قال له هو مسموم أم لا. وقول الشارح وإن لم يقتل هو مسموم: أى وإن لم يقتل المضيف لوليها عند مطالبة القصاص هو مسموم فيجب القصاص عند قوله هو مسموم بالأولى، حل أن جمعا من أئمة النرية قرروا أن الغاية تكون معطوفة على نقيض ما بعدها. فتقدير كلامه يجب القصاص سواء قال هو مسموم أم لم يقتل، أما المميز فكالبالغ وكذا مجنون له تمييز كما قاله البغوى (أو بالغا عاقلا ولم يعلم حال الطعام) فأكله فات (فدية) شبه العمد لثناؤه له باختياره فلم يؤثر تغريه (وفى قول قصاص) لتغريه كالإكراه. وردّ بأن في الإكراه إلهاء دون هذا، ولا دليل في قتله صلى الله عليه وسلم

(قوله في مالم) أى الشهود (قوله لم إن تصدقهم) أى فإن صدقهم فالدية على المائلة (قوله واعتراه) أى الولي (قوله بعد القتل) صلة علمه والمراد القتل للجاني (قوله مالم يمتدّ وارث القاتل) أى القاتل الأول وهو الذى قتلناه بشهادة البيّنة (قوله فلا قصاص) أى ولا دية وإن لم يكن أهلا للرواية، وكذا القاضي لا قصاص عليه حيث كان أهلا للأخذ من الحديث بأن كان مجنونا وإلا اقتص منه (قوله وقياسه كما أتى به النخ) أى في عدم وجوب شيء عليه (قوله فأقتاه بالقتل) أى ولو قال تعدلت الكلب وعلمت أنه يقتل بإفتائى (قوله ثم رجع) أى المفتى (قوله أو مجنون) أى وليس له تمييز كما يعلم من كلامه الآتى (قوله لأنه ألباه إلى ذلك) أى لأن الضيف بحسب العادة يأكل مما قدم له وهو لكونه غير مميز لا يفرق بين حالة الأكل وعلمه فكان التقديم له إلهاء عاديا (قوله وقول الشارح) مبتدأ خبره قوله أى وإن لم يقتل كان مراده من هذا أنه ليس المقصود من الغاية جعلها أولى بالحكم مما قبلها بل المراد بها مجرد التعميم وإلا فجدد هذا التقدير لا يرفع السؤال فإن من جملة غاية قدر ذلك لكنه اعتبر كون الغاية أولى بالحكم وهو محل المناقشة (قوله فلم يؤثر تغريه) أى لم يؤثر إلهاءه حتى يجب القصاص فافتى

(قوله بعلمه) متعلق بانقطاع (قوله بعد القتل) متعلق بعلمه (قوله معطوفة على نقيض ما بعدها) أى والذى بعدها لم يقتل هو مسموم فتضيئه قال هو مسموم فصار التقدير قال هو مسموم وإن لم يقتل هو مسموم وهو مرادف لقوله سواء أقال النخ، وغرض الشارح من هذا التقدير أن المناسب في الغاية أن يقول وإن قال هو مسموم لأن الخطاب مع غير المميز: أى فهذا القول لا يبيد في دفع القصاص في غير المميز لإفادته في البالغ المائل الآتى

اليودية التي سمته بجير لما مات بشر رضى الله عنه لأنها لم تضيفهم بل أرسلت به إليهم ، وبفرض التضييف فالرسول فعله قطع فعلها كالمسك مع القاتل ، وبفرض أنه لم يقطعه فعدم رعاية المائلة هنا بخلافها مع اليهودى السابق قرينة على أنه قتلها لنقضها العهد بذلك على ما يأتي آخر الجزية لا للثود ، وتأخير موت بشر بعد الفوف لتسحق عظم الجناية التي لا يليق بها الفوف حيث لا يقطعها إذا مات . والحاصل أنها واقعة حال فليدة محتملة فلا دليل فيها ( وفي قول لاشيء ) تغليبا للمباشرة ورد بأن محل تغليبا حيث اضمحل السبب معها كالمسك مع القاتل ولا كذلك هنا أما إذا علم فهدر لإهلاكه نفسه ( ولو دس بها ) بتقليت أوله ( في طعام شخص ) بميز أوبالغ على مامر ( الغالب أكله منه فأكله جاهلا ) بالحال ( فعل الأفعال ) فعليه دية شبه عهد على الأظهر لما مر ، وخرج بقوله في طعام شخص مالد دسه في طعام نفسه فأكل منه آخر عاداته للدخول عليه فإنه يكون هدرا ، وزاد على أصله الغالب أكله تما للشرحين ولم يتعرض لما الأكثرون لأجل جريان الخلاف يأتي القول بوجوب القصاص وإلا فالواجب دية شبه العهد مطلقا كما نبه على ذلك الوالد رحمه الله تعالى ، وإن وقع لكثير من الشراح أنه اهتمز به عما لو كان أكله منه نادرا فيكون هدرا ، ولو قال لعاقل كل هذا الطعام وفيه سم فأكله ومات لم يجب قصاص ولا دية كما نص عليه في الأم وجزم به الماوردى ، ولو أكره آخر على شربه وهو جاهل بكونه سم فشربه ومات وجب القصاص ، بخلاف العالم بذلك فإن ادعى القاتل جهله بكونه سم وكان ممن ينهى عليه ذلك صدق وإلا فلا كما قاله

في التأثير بضمف تأثيره بالدية ( قوله اليهودية ) أى لادليل في قتل المذكور على وجوب القصاص ( قوله التي سمته ) أى النبي صلى الله عليه وسلم ( قوله لأنها ) علة لقوله ولا دليل ( قوله فالرسول ) أى الذى أرسلته بالثأفة ( قوله قرينة ) أى حيث لم يقطعها بمثل السم الذى قتلت به فسائق له أن له قتل بمثل السم الذى قتل به مالم يكن مهريا يمنع النفس ، والظاهر أن ما هنا لم يكن مهريا ومن ثم تأخر موت بشر مدة من أكل السم ( قوله لنقضها العهد ) أى لا لكونها ضيفت بالمسموم ( قوله وتأخير ) أى تأخير قتلها ( قوله فلا دليل فيها ) لأن من قواعد إمامنا رضى الله عنه أن وقائع الأحوال إذا تطرق إليها الاحتمال كسماها ثوب الإجمال وسقط بها الاستدلال ( قوله سمها بتقليت أوله ) لكن الأنصح الفتح ويلييه الضم وأردوها الكبير نبه عليه البرهان الخليلي في حواشى الشفاء ( قوله ميز ) انظر لو كان غير مميز ، ثم رأيت في قمع لم يبين حكم غير المميز هل هو وجوب القصاص كما لو ضيفه انتهى . ومفهوم الشارح وجوب القصاص ( قوله فأكل منه ) أى من غير تقديم له من صاحب الطعام ، ومن التقديم وضع السفرة بنفسه على وجه تقضى العادة فيه بأنه أذن في الأكل لتغريه به عرفا ، أما لو وضعها غيره كخادمه فالضمان على الواضع دون المالك ولو بأمره أخلا بما تقدم من أن تقديم الرسول قطع فعل اليهودية ( قوله مطلقا ) أى سواء نذر أكله أو استوى الأمران ( قوله وفيه سم ) من تنمة كلام القاتل ( قوله ولا دية ) أى ولا كفارة أيضا ( قوله وهو ) أى الشارب ( قوله وجب القصاص ) أى على المكروه ( قوله بخلاف العالم ) أى الشارب العالم ( قوله صدق ) أى وعليه دية عهد لأنه قصد القتل والشخص بما يقتل غالبا ، ويحتمل أن عليه دية خطأ ، ثم

( قوله مامر ) أى في قوله سواء الخ ( قوله لأجل جريان الخلاف ) علة لقوله وزاد الخ ( قوله ولو قال لعاقل كل هذا الطعام وفيه سم ) عبارة الروض : ولو قال لعاقل كل هذا الطعام وفيه سم لا يقتل فأكله الخ لقوله لا يقتل ساقط من نسخ الشارح ، ولا يد منه ، وعلم من الفاء في عبارة الروض أن قوله وفيه سم من مقول القول ( قوله فإن ادعى القاتل ) يعنى المكروه بكسر الراء

الموتى ، أو يكونه قاتلا وجب القصاص حيث كان الأكل غير عميز ، ولو قاصت بيته بأن ما أوجره من السم يقتل غالبا وادعى علمه وجب القود ، فإن لم تكن صدق يمينته ، ولو أوجر شخصا منها لا يقتل غالبا فشبه عمدا أو يقتل مثله غالبا فالقود ، وكذا إكراه جاهل عليه لا علم ، وكلام أصل الروضة هنا محمول على هذا ( ولو ترك المجرور علاج جرح مهلك فأت وجب القصاص ) لأن البرء غير موثوق به وإن عاجل . ومن ثم لو ترك عصب القصد الخبي عليه به فلا ضمان عليه في النفس لأنه القاتل لنفسه ، وسيأتي قبيل الختان حكم تولد الملاك من فصل الطيب ( ولو ألقاه ) أى المميز القادر على الحركة كما هو ظاهر ( في ماء ) جار أو راكد ومن اقتصر على الثاني أراد به التثيل ( لا يبد مفرقا ) يسكون فيه ( كمنصط ) يمكنه الخلاص منه عادة ( فكث فيه مضطجعا ) مثلا غطرا لذلك ( حتى سلك فهدر ) لا ضمان فيه ولا كفارة لأنه المهلك لنفسه ومن. ثم وجبت الكفارة في تركه ، أما إذا لم يقصر بذلك لكونه ألقاه مكتوفا مثلا فعمد ( أو ) في ماء ( مفرقا ) مثله ( لا يخلص منه ) عادة كلجة وقت هيجانها فعمد مطلقا أو ( إلا بسباحة ) بكسر أوله أى عوم ( فإن لم يحسنها أو كان ) مع إحسانها ( مكتوفا أو زمتا ) أو ضيقا فهدر ( فعمد ) لصدق حدة حينئذ عليه ( وإن منع منها ) وهو يحسنها ( عارض ) بعد الإلقاء ( كريح وموج ) فأت ( فشبه عمد ) أو قبله فعمد لأن إلقائه فيه مع عدم تمكنه منه مهلك غالبا ( وإن أمكنه فتركها ) خوفا أو عنادا ( فلا دية ) ولا كفارة ( في الأظهر ) لأنه المهلك لنفسه ، إذ الأصل عدم الدهشة ، ومن ثم لزمت الكفارة والثاني يجب لأنه قد تمتعه من السباحة دهشة وعارض باطن ( أو ) ألقاه ( في نار ) يمكن الخلاص منها ( فكث فنى ) وجوب ( الدية القولان ) أظهرهما لا ( ولا قصاص في صورتين ) الماء والنار ( وفي النار ) وكذا الماء ، ومن ثم استويا في جميع التفاصيل المذكورة ( وجه ) بوجوبه كما لو أمكنه دواء جرحه ، ويرد بظهور الفرق بالوثوق

رأيت ابن عبد الحق اقتصر على الاحتمال الثاني ( قوله وادعى ) أى المؤجر ( قوله وجب القود ) عملا بالبيئة ( قوله صدق يمينته ) أى في أنه لا يقتل غالبا فعليه دية شبه عمد ( قوله فشبه عمد ) أى وإن كان المؤجر صديقا ( قوله فالقود ) أى وإن كان المؤجر بالغا عاقلا ( قوله عليه ) أى يوجب القود على المكروه ( قوله محمول على هذا ) اسم الإشارة راجع إلى قوله لا علم ( قوله فلا ضمان عليه في النفس ) أى وعليه ضمان الجرح ( قوله يسكون فيه ) لماله في ضبط المصنف كذلك ، وإلا فلا يمتنع السكون بل يجوز الفتح مع التشديد ، في المختار أخرقه غيره فهو مفرق ( قوله فإن لم يحسنها ) ظاهره وإن ظن الملقى منه أنه يحسنها ، ويوجه بأن الضمان من خطاب الوضع ولا يعتبر فيه علم بصفة الفعل ، وقياس مأمور من اشتراط علم المصنف بكون السم يقتل غالبا أنه لو ظن ذلك لم يجب قصاص بل تجب فيه دية خطأ نظير مأمور عن ابن عبد الحق .

[ فرع ] لو أمر صغيرا يستقى له ماء فوقع في الماء ومات ، فإن كان يمينا يستعمل في مثل ذلك هدر وإلا ضمته عاقلة الأمر ، ولو قرص من يعمل : أى من إنسان أو دابة رجلا فضررك وسقط المحمول فكل إكراهه على الرى انتهى والد الشارح على شرح الروض ( قوله أو قبله ) أى قبل الإلقاء ( قوله ومن ثم لزمت ) أى لزمت من أمكنه التخلص فكره الكفارة لقتله نفسه ( قوله وعارض باطن ) أى خفى ( قوله أو ألقاه في نار ) .

[ فرع ] أوقدت امرأة نارا وتركته ولدها عندها الصغير وذبحت قارب من النار واحترق بها ، فإن تركته بموضع تعد مقصرة بتركه فيه ضمته وإلا فلا ، هكذا قاله بعض أهل اليمن ، وهو حسن هر انتهى قح ، والضمان

( قوله حيث كان الأكل غير عميز ) يحرر ويراجع في كلام غيره ، وقوله الأكل المناسب الشارب أو المتناول



هنا لازم ، أما إذا لم يمكنه الخلاص لمظلمها أو نحو زمارة فيجب القود ولو قال الملقى كان يمكنه التخلص فأنكر الوارث صدق لأن الظاهر معه والماء والثار مثال ، ولو ألقاه مكتوفاً أو به مانع من الحركة بالساحل فراد الماء وأقره ، فإن كان يحمل قلم زيادته فيه غالباً فعد أو نادراً فشيء أولاً يتوقع زيادة فيه فالتفت سبل نادراً فخطأ ( ولو أسكته ) شخص ( فقتله آخر أو حفر بئراً ) ولو عدواناً ( فرداه فيها آخر ) والتردية تقتل غالباً ( أو ألقاه من شاطئ ) أى مكان حال ( فلقاه آخر ) بسيف ( قهده ) به نصفين مثلاً ( فالقصاص على القاتل والمردى والقائد ) الأهل ( فقط ) أى دون المسك والحافر والملقى تخير في المسك صوب البيق لإرساله وصحح ابن القطان إسنادَه ولقطع ضله أثر فعل الأول وإن لم يتصور قود على الحافر لكن عليهم الإثم والتعزير بل والضمان في القن على المسك وقراره على القاتل . أما غير الأهل كمجنون أو سبيح ضار فلا أثر له لأنه كالألة ، والقود على الأول كما قاله ابن الرضا ، كما لو ألقاه بئر أسفلها ضار من سبيح أو حجة أو مجنون ، وإنما رفع عنه الضمان الحربى لأنه لا يصلح أن يكون آلة لغيره مطلقاً ، بخلاف أولئك فإنهم مع الضراوة يكونون آلة لأمع علمها ، ولا يرد على المصنف تقديم صبي لهدف فأصابه سهم رام حيث يجب القود على المقدم دون الرأى لأننا نمنع ذلك ، بل إن كان التقديم قبل الرأى وعلمه الرأى فهو مما نحن فيه لأن الضمان على الرأى فقط أو بعده فهو مما نحن فيه أيضاً لأن المقدم حينئذ هو المباشر للقتل ( ولو ألقاه في ماء مغرق ) لا يمكنه التخلص منه فقدمه ملزماً قتل فقط لقطعه أثر الإلقاء أو حربى فلا قود على الملقى لما مر آتفاً أو ( فالتزمت حوت ) قبل وصوله للماء أو بعده ، سواء أعلم ضررته أم لا لأنه إذا التزم ظاناً يلتزم بطبعه فلا يكون إلا ضارياً كما همله إطلاقهم ( وجب القصاص في الأظهر ) وإن جهله لأن الإلقاء حينئذ يوجب فيه الملاك فلا نظر المهلك كما لو ألقاه بئر فيها نصل منصوب لا يعلم به ، بخلاف ما لو دفعه دفعا خفيفاً فوقه على سكين لا يعلمها فعلية دية شبه عمد . والثاني وهو من تخريج الربيع من صورة الإلقاء من شاطئ

بذية العمد ( قوله هنا ) أى في مسألة الثار ، وقوله لازم : أى في مداواة الجرح ( قوله صدق ) أى الوارث يمينه على القادة أنهم حيث أطلقوا التصديق ولم يقولوا معه بلا يمين كان محمولاً على التصديق باليمين ويكفيه يمين واحدة لأنه إنما حلفت على عدم قدرته على التخلص لا على أن الملقى قتله وإن لزم من دعواه عدم المقدرة ( قوله والتردية ) أى والحال ( قوله أى مكان حال ) تفسير مراد وإلا فالشاهد كما في المختار الجبل المرتفع : أى والإلقاء منه يقتل غالباً ( قوله كمجنون ) حال من غير الأهل فيخرج به الحربى الآتى ( قوله والقود على الأول ) لعله في غير الحافر لما مر من أنه لم يتصور قود على الحافر ، وقوله ضار أى كل من المجنون والسبيح أعطى من قوله الآتى ضار من سبيح النج ( قوله أوحية أو مجنون ) أى فإن القصاص على الملقى ( قوله وإنما رفع عنه ) أى المسك وما عطف عليه ( قوله يكونون آلة ) أى فيضمن المجنون حيث لم يكن ضارياً ويهمل المتقول عند قتل الحية أو السبيح له فلا قصاص على المسك ولا دية ولا كفارة ( قوله قهده ) أى مثلاً ( قوله ملزماً ) أى للأحكام ( قوله فلا قود على الملقى ) أى ولا على الحربى أيضاً ( قوله وإن جهله ) أى الملقى ( قوله كما لو ألقاه ) أى فعليه القود

( قوله وصحح ابن القطان إسنادَه ) أى صحح أنه مسند لأمسند ( قوله لكن عليهم الإثم والتعزير ) لا يفتى أن هذا لا يفتى في الحافر على الإطلاق ( قوله والقود على الأول ) أى في غير الحافر كما لا يفتى

تجب النية لأن الملاك من غير الوجه الذي قصد فانهض شبهة في نفي القصاص ، ولو اتقص من الملقى قتل  
الحوت من ابتغى سلما وجبت دية المقتول على القصاص دية عمد في ماله ، ولا قصاص للشبهة كما أفق به الوالد رحمه  
الله تعالى ، كما لو شهدت بينة بموجب قود قتل ثم بان المشهود بقتله حيا بجامع أنه في كل قتل بحجة شرعية ثم بان  
خلالها ( أو غير مرق ) فإن أمكنه التخلص منه ولو بسباحة فالتصمه ( فلا ) قود بل دية شبه عمد مالم يعلم أن به  
حوتا يلتزم وإلا فالقود كما لو ألقمه إياه كما صرح به في الوسيط ( ولو أكرمه على ) قطع أو ( قتل ) لشخص بشير  
حق كاتل جذا وإلا فتلك قطة ( فعلية ) أي المكره بالكسر ولو إماما أو متفليا ، ومنه أمر خفيف من سطوته  
لاحتيائه فعل ما يحصل به الإكراه لو غولف فأمره كالإكراه ( القصاص ) وإن كان المكره نحو غطى ، ولا نظر  
إلى أن المكره متسبب والمكره مباشر ، ولا إلى أن شريك الضمى لا يؤد عليه لأنه معه كالألة ، إذ الإكراه يولد  
داعية القتل في المكره لينفخ عن نفسه ويقصد به الإهلاك غالبا ، ولا يحصل الإكراه هنا إلا بضرب شديد فإ  
فوقه له إلا لنحو ولده ، وكذا على المكره بالفتح حيث لم يكن أصحيا يضقد وجوب طاعة أمره أو مأمور الإمام  
أو زعيم بغاة لم يعلم ظلمه بأمره بالقتل ( في الأظهر ) لإيثاره نفسه بالبقاء وإن كان كالألة فهو كضبط قتل غيره  
ليأكله ولعند تقصير الضمى عليه . والثاني لا قصاص عليه لغيره « رفع عن أمي الخطأ والتسليم وما استكروا عليه »  
ولأنه آلة للمكره فصار كما لو ضربه به ، وقيل لا قصاص على المكره بكسر الراء لأنه متسبب ، بل على المكره

( قوله من غير الوجه الذي قصد ) وهو الإغراق ( قوله ثم بان المشهود بقتله حيا ) أي فإنه لا قصاص على الشاهد على  
القصاص دية عمد في ماله ( قوله مالم يعلم أن به حوتا ) أي ظو ادعى الولي علم الملقى بالحوت وأنكره صدق الملقى  
بيمينته لأن الأصل عدم العلم وعدم الضمان ( قوله فأمره كالإكراه ) نعم لا أثر لأمر إمام أو زعيم بغاة حيث لم يعلم  
المأمور ظلمه به فلا ضمان عليه ولا كفارة وإن بان ظلمه انتهى ، كلما في نسخة ، ولعل صورتها أن القاتل لم  
يخش سطوة الأمر فلا يخالف ماقله ( قوله إلا بضرب شديد ) أي بحيث يخاف منه الملاك كما يؤخذ من سم على  
منهج ثم الإكراه هنا إنما يحصل بالتهديد بالقتل أو غيره مما يخشى منه الملاك ، ويوافق ذلك ماقله الدميري عن  
الرافعي عن المعتمرين أن الإكراه لا يحصل إلا بالتخويف بالقتل أو بما يخاف منه القتل كالقطع والجرح والضرب  
الشديد ، بخلاف الطلاق فإن الإكراه فيه لا ينحصر في ذلك على الأظهر ( قوله فافرقه ) أي كالقتل والقطع ( قوله  
أو زعيم ) أي مأمور ( قوله ولعند تقصير الضمى عليه الخ ) ولا خلاف في إنعائه كالمكره على الزنا وإن سقط الحد  
عنه لأن حق الله يسقط بالشبهة ويباح به بقية المصالح . قال حنبل : وبالأولين ينقض عزمه « وما استكروا عليه »  
وكتب عليه سم قوله ولا خلاف الخ ، والكلام في القتل المهرم للثأ ، وأما الحرم لغيره كقتل صبيان الكفار  
ونسائهم فيباح بالإكراه كما قاله ابن الرضا انتهى شرح الروض . وقوله ويباح به بقية المصالح دخل فيها القتل  
والإباحة لثانين الوجوب في بعض الصور ، ففي الروض وشرحه ويباح بل يجب كما قاله الخليل في وسيطه ،  
وقتل ابن الرضا الاتفاق عليه إلتلاف مال الغير وصيد الحرم ويضمنهما : أي كل من للمكره وللمكره المال والنصيد

( قوله إلا بضرب شديد ) أي يؤتى إلى القتل كما يؤخذ من حواشي سم على المتبع فلتراجع ( قوله أو مأمور الإمام )  
قال في الأموار : وليس المراد بالإمام المتولين على الرقاب والأموال المزمكين لم كالبيع والمنهين لأموالهم  
كأهل الحرب إذا ظفروا بالمسلمين ، بل المراد به العادل الذي لا يعرف منه الظلم والقتل بشير حق ( قوله ولعند  
تقصير الضمى عليه ) أي فيخرج الصائل

يفتحها فقط لأنه مباشر ، وهي مقدمة ، وعمل الخلاف فيما إذا كان المكروه عليه غير نهي ، فإن كان نيا وجب على المكروه بفتح الراء القصاص قطعا كما ذكر عليه كلامهم في المضطر ، وعمل كلامه ما إذا ظن أن الإكراه يبيحه وهو كذلك خلافا لما نقل عن البغوي من عدم القصاص عليه حيث ذكر ( فإن وجبت الدية ) لتعريضا أو عدم مكافأة أو عفو ، وهي على غير الخطئ منطلقة في ماله وعليه تخفة على عاقلة ( وزعت عليهما ) بالسوية كالشريكين في القتل ، ثم إن كان المأمور غير مميز أو أصعبا اختصت بالآمر ، وإن كان المأمور قته فلا يتعلق بريقته شيء بل له التصرف فيه ولو كان معسرا لأنه آلة حصة ( فإن كافاه أحدهما فقط ) كان أكروه حرقنا أو عكسه على قتل قن ( فالقصاص عليه ) أي المكافئ منهما ، وهو المأمور في الأول والأمر في الثاني ، ولولي تخصيص أحد المتكافئين بالقتل وأعطى حصته من الدية من الآخر ( ولو أكره البائع ) عاقل مكافئ ( مراهما ) أو صيدا أو حيوانا أو عكسه على قتل فعله ( فعل البائع ) المذكور ( القصاص إن قلنا عند الصبي ) والمجنون ( عمد وهو الأظهر ) إن كان لهما فهم ، فإن قلنا خطأ فلا قصاص لأنه شريك خطئ ، أما الصبي فلا قصاص عليه بحال لانتفاء تكليفه ( ولو أكره على ربي شاخص علم المكروه ) بالكسر ( أنه رجل وظنه المكروه ) بالفتح ( صيدا فريدا ) فأت ( فالأصح وجوب القصاص على المكروه ) بالكسر لأن خطأه نتيجة إكراهه فجعل معه كالألة إذ لم يوجد منه ارتكاب حرمة ولا قصد فعل ممنوع يخرج عنه كونه كالألة له . والثاني لاقتصاص على المكروه أيضا لأنه شريك خطئ ، ورد بما مر من التعليل ، ويجب على من ظن السيد مثلا نصف دية تخفة على عاقلة في أوجه الوجهين كما يؤخذ من كلام

والقرار على المكروه الأمر ، ويفرق بتغليظ أمر القتل والرجوع عنه بتضمين كل منهما قرار انتهى . وانظر ما المراد بالإباحة التي لا تنافي الوجوب فإنه إن أريد بها التغيير أشكال فإنه ينافي الوجوب ببداهة متأمل ، ولعل المراد بها أن القتل ليس محرما فلا ينافي كونه واجباً ( قوله فإن كان نيا ) ولا يلحق به العام والولي والإمام العادل ( قوله قطعا ) أي حرمة النبي بالنسبة لغيره ولأنه يجب على غيره فداؤه بنفسه ( قوله كما دل عليه كلامهم ) أي في المضطر ( قوله خلافا لما نقل عن البغوي ) ويتعين حمله بعد تسليمه على ما إذا أمكن خفاء ذلك عليه ( قوله وإن كان المأمور قته ) والحال أنه غير مميز الخ ( قوله أو عكسه ) أي كان أكروه قن حرا ، وقوله على قتل قن متعلق بالصوريين فيقتل القن فيها أمرا كان أو مأمورا ( قوله أما الصبي فلا قصاص ) أي وعليه نصبت دية عند ( قوله لأن خطأه ) أي المكروه ( قوله نتيجة ) جواب عن تملك به مقابل الأصح من أنه شريك خطئ وهو لا يقتل ، وحاصل الجواب أن خطأه لما نشأ من إكراه المتصدد ألفى بالنظر للمكروه واعتبر كونه آلة له .

( تنبيه ) لا يبيح الإكراه القتل المحرم للذاته ، بخلاف المحرم لقوات المالية كقتل الحريين وذرايعهم فإنه يباح بالإكراه ، وكلما لا يبيح الزنا والواط ، ويموز لكل منهما دفع المكروه بما أمكنه ، ويباح به شرب الخمر والإطفار في رمضان والخروج من صلاة القرض ، ويباح به الإتيان بما هو مكفر قولاً أو فعلا مع طمأنينة القلب بالإيمان ، وعلى هذا فأوجه أصحها الأفضل أن ينهت ولا ينطق بها . والثاني الأفضل مقابله صيانة لنفسه . والثالث إن كان من العلماء المتقدمين بهم فالأفضل الثبوت والرابع إن كان يعوق عنه الإنكاح والقيام بأحكام الشرع ،

( قوله وهي على غير الخطئ ) عبارة التحفة وهي على المتصدد منطلقة في ماله وعمل غيره تخفة على عاقلة ( قوله ثم يتعلق بريقته شيء ) أي والصورة أنه غير مميز والقصاص على السيد ( قوله أو صيدا ) كأنه من عطف العام على الخاص ( قوله إن كان لهما فهم ) مثله في التحفة ، وهو ساقط في أكثر نسخ الشارح وكأنه قيد لكون عمده عمدا

الأموار توجيهه واستوجهه الشيخ وإن جزم ابن المقرئ بجلاله (أو) أكره (عن روى صيد) في ظنهما (فأصاب رجلا فأتى فلا تقصص على أحد) منهما لخطئهما فعلى عاقلتهما الدية بالسوية (أو) أكره (على صدور شجرة) أو نزول بشر فزلق ومات فشيء عمد) لأنه لا يقصد به القتل غالبا ، وقضيته وجوب الدية على عاقلة المكره بكسر الراء وهو ما جزم به في التهليل وهو الظاهر وإن حكى ابن القطان في فروعه عن نص الشافعي أنها في ماله (وقيل) هو (عمد) وأصله رأى للزالي ، وعليه فيجب التقصص لتسبيه في قتله فأشبهه ما لو رماه بسهم ، وعمل هذا القول إذا كانت الشجرة مما يزلق على مثلها غالبا كما ذكره المصنف في نكت الوسيط ، فإن لم تكن مما يزلق على مثلها غالبا لم يأت القول المذكور ، وحينئذ فالتمسك بذلك لحل الخلاف خلافا لما فهمه أكثر الشراح أنه قيد لشبه العمد فيكون في هذه الحالة خطأ فافهم هذا المقام (أو) أكره ميمزا ولو أجمعيا (على قتل نفسه) كاتقتل نفسك وإلا قتلتك فقتلها (فلا تقصص في الأظهر) لانتهاء كونه إكراها حقيقة لانعدام المأمور به والخوف به فكانه اختار القتل . والثاني يجب كما لو أكرهه على قتل غيره ، ويجب على الأول على الأمر نصف الدية كما جزم به ابن المقرئ تبعاً لأصله وهو المحدث بناء على أن المكره شريك وإن سقط عنه التقصص للشبهة بسبب مباشرة المكره قتل نفسه . نعم لو أكرهه على قتل نفسه بما يتضمن تعديدا شديدا كإحراق أو تمثيل إن لم يقتل نفسه كان إكراها كما جرى عليه التراز ومال إليه الرافعي وإن نازع فيه البلقيني ، أما غير المميز فعلى مكرهه القود لانتهاء اختياره ، وبه فارق الأصمعي لأنه لا يميز وجوب الامتنال في حق نفسه ، وأما غير النفس كاتقطع يملك وإلا قتلتك فهو إكراه لأن قطعها ترجى مع الحياة (ولو قال) حر لحر أو قن قاتلني أو (اتقاني وإلا قتلتك فقتله) المقول له (فالمذهب) أنه (لا تقصص) عليه للإذن له في القتل وإن فسق بامتثاله والقود يثبت للمورث ابتداء كالدية ولهذا أخرجت منها ديونه ووصاياه . والطريق الثاني ذات قولين : ثانيهما يجب التقصص لأن القتل لا يباح بالإذن فأشبه ما لو أذن

فالأفضل أن يتعلق بها لمصلحة بقاءه وإلا فالأفضل الثبات ويباح به إلتلاف مال الغير . وقال في الوسيط : بل يجب وتبته الحواشي الصغير فجزم بالوجوب والمكره على شهادة الزور . قال الشيخ عز الدين : ينبغي أن ينتظر فيها تقتضيه فإن اقتضت قتلا ألحق به اه ديمري (قوله أو أكره) منه يعلم أنه لو علم من حال المكره أنه لا يحقق ما هدد به لا يكون ذلك إكراها ، وعليه فلو قيد المكره بالفتح وعلم من حال المكره بالكسر أنه لا يريد قتل نفسه ، وإنما أراد مجرد التهمك والاستزاء بالمكره لم يكن إذنا كما أنه ليس بإكراه فيقتل المكره (قوله نصف الدية) أي دية عمد أخلا من قوله بناء على أن المكره شريك للنج (قوله لأن قطعها ترجى مع الحياة) بقى الموالا قتل نفسك وإلا قتلتك يملك ، والقياس أنه ليس بإكراه أخلا مما مر في ضابط الإكراه من أنه لا بد في المكره به أن يتولد منه الملاك عادة على أن المخوف به هنا دون المأمور به ، وقضية تعليل الشارح أن ذلك ليس بإكراه (قوله فالمذهب أنه لا تقصص) أي وعليه الكفارة ، وبقى ما يقع كثيرا أن الحاكم يكسر شخصا أو يكلمه مثلا ثم إنه يطلب من المخرجين عليه قتله لتهوين عليه ، فهل إذا أجابه إنسان وهوّن عليه يلزهاق روحه يأثم أم لا ؟ فيه نظر ، والأكرب عدم الحرمة لأن في ذلك تخفيفا عليه بإسراع الإزهاق وعدم تطويل الألم على أن موته بعد مقطوع به عادة (قوله بالإذن) هنا من تمام التعليل ، والمراد به دفع ما قد يتمسك به الثاني من أنه يجب عليه التقصص لأن الحق فيه

(قوله وأصله رأى للزالي) عبارة البيمري : وهو قول للزالي (قوله في هذه الحالة) يعني إذا لم يزلق على مثلها غالبا (قوله وإلا قتلتك) ليس بقيد

له في الزنا بأمته (والأظهر) أنه (لا دية) عليه لأن المورث أسقطها أيضا بإذنه ، نعم تزومه الكفارة والإذن في القطع يبدوه وسرايته كما يأتي . والثاني نجب ولا يؤثر إذنه وعمل متأخر في النفس ، فلو قال له أقطع يدي قطعها ولم يمت فلا دية ولا قود جزما وعمله أيضا عند تمكنه من دفعه بغير القتل فإن قتله دفعا اتفق الضمان جزما ، ولو قال ألقني وإلا تقتلك قلته فلا حد . كما صوبه في الروضة ، فإن كان الآذن عبدا لم يسقط الضمان ، وهل يجب القصاص إذا كان المأذون له عبدا وجهان أظهرهما علمه ، ولو أكرهه على إكراه غيره هل أن يقتل رابعا فلهما القصاص من الثلاثة (ولو قال اقتل زيداً أو عمراً) وإلا تقتلك (فليس بإكراه) فيقتل المأمور بمن قتله منهما لا اختيار له ، وهل الأمر الإثم فقط ، ولو أنهشه نحو حية أو عقرب يقتل غالباً ، أو حث غير مميز كأصمى يعتقد وجوب طاعة أمره على قتل آخر ، أو نفسه في غير الأصمى ، أو أتى عليه سبعا ضارباً يقتل غالباً ، أو حكمه في مضيق لا يمكنه التخلص منه أو أغراه به فيه قتل به لصدق حد العمد عليه أو حية فلا مطلقاً لأنها تنظر بطبعها من الآدمي حتى في المضييق ، بخلاف السبع فإنه يثبت عليه فيه دون التسع . نعم إن كان السبع المغري في اللصض ضارباً شديداً العدو ولا يتأتى الخرب منه وجب القود على المحدث ، ولو ربط بيابه أو دهليزه نحو كلب مقور ودعا ضربه فالتألب أنه يمر عليها فأنه وقع فيها ومات فإنه يقتل به لأنه تفرير وإلجام يفضي إلى الهلاك في شخص معين فأثبت الإكراه ، بخلاف ماله خطأها ليقيم بها من يمر من غير تعيين فإنه لا يقتل لانتهاء تحقق العمدية مع عدم التعيين كما مر . أما المميز فمقدمة شبه العمد .

قوارث والمقتول أذن في إسقاط جلاً يستحقه (قوله لا دية عليه) أي القاتل (قوله ولو قال) حر أو غيره (قوله وإلا تقتلك) وكذا إن لم يقتل وإلا تقتلك (قوله بل القود (١)) أي بل يسقط القود (قوله فقط) أي ونجب على نفسه قيمته وفيما دونها أرشه (قوله فلا مطلقاً) ظاهره ولو كانت شديدة الضرورة ، لكن قد يشكل بما تقدم فيها أو ألقاه في بحر بها ضمان من سبع أو حية أو مجنون حيث اعتبر في الحية وصف الضرورة (قوله ولو ربط بيابه أو دهليزه نحو كلب مقور) . ومثل بل أولى ما احتج من تزوية الكلب المقور (قوله فلا ضمان) أي لا بقصاص ولا دية ولا كفارة لكن التصيير بغير الضمان قد يشترط بوجوب الكفارة فراجع (قوله يمر غير مميز) أي بخصوص ذلك الغير ، والمراد أن لا يكون لتغير المميز المدعو يمر غيره فتأمل (قوله فإنه لا يقتل) لم يتعرض الضمان بالمال سم على حج (قوله أما المميز فمقدمة شبه العمد) أي والقرض أنه دعاه والغالب مروءة عليها وقد خطاها ، وكسختها عدم تغطيتها لكن لم يرعها المدعو لسمي أو ظلمة انتهى سم على حج . وينبغي أن التصيير بالغالب في كلامه ليس بيقيد لأن شبه العمد لا يشترط فيه ذلك بل النادر فيه كالدالب .

(قوله فإن كان الآذن عبداً) أي في القتل والقطع (قوله إذا كان المأذون) أي في مسألة العمد (قوله أو نفسه) أي نفس غير المميز ، وقوله في غير الأصمى : أي أما هو فلا يقتل به إذ هو لا يجوز وجوب الطاعة في حق نفسه كما مر (قوله أو حية) أي أو أتى عليه حية (قوله فإنه لا يقتل) وظاهر أنه نجب دية وانظر أي دية هي (قوله أما المميز) أي بحد غير المميز في المسئلة المتقدمة .

(١) قول المصنف (قوله بل القود) وقوله (قوله فقط) هاتان الكلمتان لم توجدا في نسخ للشرح التي بأيدينا ، ولعل عليها بعد قول الشارح ولم يسقط الضمان انتهى محسوس .

### (فصل) في اجتماع مباشرتين

إذا (وجد من شخصين معا) أي حال كونهما مقترنين في زمن الجناية بأن تشارتا في الإصابة كما هو ظاهر. وحل قول ابن مالك مخالفاً للصلب وغيره أنها لا تلزم على الاتحاد في الوقت كجميعها عند انتهاء القرينة (فلان مزهقان) للروح (ملفغان) بالهمله والمجمة أي مسرحان للقتل (كحز) للرقبة (وقد) للجنة (أولا) أي غير ملفغين (كقطع عضوين) أو جرحين أو جرح من واحد ومائة مثلاً من أكثر فوات منهما (فقاتلان) يجب عليهما القصاص إذ رب جرح له نكابة في الباطن أكثر من جروح ، فإن ذفب أحدهما فقط فهو القاتل فلا يقتل الآخر ، وإن شككتنا في تليف جرحه لأن الأصل عدمه والقود لا يجسد بالشك مع سقوطه بالشبهة ، وبه فارق نظير ذلك الآتي في الصيد فإن النصف يوقف ، فإن بان أو اصطلحا وإلا قسم عليهما ، والأوجه وجوب أرض الجرح على مقارن الملفغ (وإن أنياه رجل) أي أوصله جان (إلى حركة ملبوح بأن لم يبق) فيه (إبصار ونطق وحركة اختيار)

### (فصل) في اجتماع مباشرتين

(قوله في اجتماع مباشرتين) أي وما يتبع ذلك كما لو قتل مريضاً في الزرع الخ (قوله عند انتهاء القرينة) والقرينة هنا قوله بعد وإن أنياه الخ للقيود للترتيب الدال على أن ما قبله عند الاتحاد في الزمان (قوله مزهقان) صفة فعلان ، وقوله ملفغان صفة أخرى ، وقوله أولا عطف عليه : أي أو غير ملفغين فهو من عطف الصفة . وبلغنى أن بعضهم زعم أنه لا يصح كون ملفغان صفة فعلان لأنه قسم القتلين إلى الملفغين وغير الملفغين وأنه يتعين كونه غير ملحوف : أي وهما ملفغان أولا وهما ظاهر أن هذا خطأ لا سند له فقلادوا عقلاً إذ لا مانع من وصف الشيء بصفتين متباينتين فأمثل اه سم على حجج (قوله وقد للجنة أولا) قال الشيخ عميرة : يشترط في هذا الشق الثاني أن يكون كل واحد لو افترد لقتل انتهى سم على منبج ، ولعل المراد أنه إذا افترد أمكن أن يقتل ولو بالسرية ويدل له التشييل بقطع العضوين فإن كلا على افتراده لا يعد قاتلاً إلا أنه قد يؤدي إلى القتل ، وقد تقدم في كلام الشارح أن قطع الأئمة مع السرية من العمد الموجب للقصاص (قوله أو جرح من واحد) أي أو عضو من واحد وأعضاء كثيرة من آخر سم على منبج (قوله يجب عليهما القصاص) أي فإن آل الأمر إلى الدية وزعت على عدد الرؤوس لا الجراحات (قوله وإن شككتنا في تليف جرحه) أي الآخر اه سم على حجج (قوله لأن الأصل) قضيته ضيانه بالمال أو قصاص الجرح إن أوجب الجرح قصاصاً كما لو ضمة إن كانتا مترتين ، فإن تشارتا لم يجب قصاص الجرح كما يأتي من حجج (قوله عدمه) أي التليف (قوله وبه فارق) أي بقوله لأن الأصل عدمه الخ (قوله فإن بان أو اصطلحا) أي فلذلك (قوله وجوب أرض الجرح) أي لا قصاصه حجج (قوله إلى حركة ملبوح) عبارة الشيخ عميرة : لو شرب سماً انتهى به إلى حركة ملبوح فالظاهر أنه كالجرح انتهى سم على منبج . ثم ظاهر إطلاقهم عدم الضمان على الثاني أنه لا فرق في فعل الأوكر بين كونه عمداً أو خطأً أو شبه عمد ، بل عدم الفرق بين كونه مضموناً أو غير مضمون كما لو أنياه سبع إلى تلك الحركة فقتله آخر ويشعر به ما ذكره عميرة فيمن

### (فصل) في اجتماع مباشرتين

(قوله عند انتهاء القرينة) أي والقرينة هنا قوله فإن أنياه رجل الخ (قوله جان) أشار به إلى أن الرجل ليس

وهي المستقرة التي يبق معها الإدراك ويقطع بموته بعد يوم أو أيام ، وذلك كالف في إعجاب القصاص لا المستقرة  
وهي التي أو ترك معها حاش ، وما قيل من أن الأولى في التصير اختيارات إنما يتجه إن علم تتبين الأولين في كلام  
المصنف وإلا حملناه على عدم تنويعهما تقديرا للإضافة فيما ( ثم جنى أكثر فالأوك قائل ) لأنه صيره إلى حالة  
الموت ومن ثم أعطى حكم الأموات مطلقا ( ويمر الثاني ) فتلك حومة ميت وخرج بقيد الاختيار ما لو قطع  
نصفين وبقيت أحشاه بأعلاه فإنه وإن تكلم بمقتضى كطلب ماء ليس عن روية ، فإن لم تكن حشوته عن محلها  
الأصل من الجوف فحياته مستقرة ويرجع فيمن شك في وصوله إليها إلى عدلين مخبرين ( وإن جنى الثاني قبل  
الإتياء إليها ، فإن خلف كحز بعد جرح ثالثي قائل ) لقطع أثر الأوك وإن علم أنه قاتل بعد نحو يوم ( وعلى  
الأوك قصاص العضو أو مال بحسب الحال ) من عمد وضدّه ، ولا نظر لسريان الجرح لاستقرار الحياة عنده  
( وإلا ) أي وإن لم يلغف الثاني أيضا ومات بهما كان قطع واحد من الكونج وأخر من المرق أو أجهاد ( فقاتلان )  
لوجود السراية منهما وهذا غير قوله السابق أولا لئلا يقع لأن ذلك في الملية وهذا في التريب ( ولو قتل مريضا في النزاع )

شرب بها انتهى به إلى حركة ملبوح ( قوله التي يبق معها الإدراك ) ومعه يعلم أن ماله من شك في موته بالطريق  
الأولى ( قوله إنما يتجه إن علم ) أي من خط المصنف أو الرواية عنه ( قوله تتبين الأولين ) هما إصا وناطق ( قوله  
ومن ثم أعطى حكم الأموات ) قضيت جواز تجهيزه وفك حيلته وفيه بعد ، وأنه يجوز تزوج زوجته حيثل إذا  
انقضت عدسها كان ولنت عقب صيرورته إلى هذه الحالة وأنه لا يرث من مات عقب هذه الحالة ولا يملك مبيدا  
دخل في يده فحيا ، ولا مانع من التزام ذلك اسم على حج . وقول سم : وأنه لا يرث ، أقول : ولا بعد أيضا  
على قياس ذلك أنه تقسم تركته قبل موته ( قوله ويمر الثاني ) أي قطع ( قوله فتلك حومة ميت ) الأصح في ماله  
التخفيف بخلاف الحى فإن الأصل فيه التشديد ، ومعه قوله تعالى - إنك ميت وإنتهم ميتون - الآية ( قوله فإن لم  
تكن حشوته ) عبارة المختار : وحشوة البطن بكسر الحاء وضمها أمعاء البطن ( قوله إلى عدلين مخبرين ) فلو لم  
يوجدوا أو وجدوا ونحروا فهل نقول بالضمان لأنه الأصل أو لا ؟ فيه نظر ، ويحتمل أن يقال : يجب دية عمد دون  
القصاص لأنه لا يسقط بالشبهة ( قوله كحز بعد جرح ) هو بفتح الجيم لأنه مثال للقتل وهو مصدر . أما الأكثر

فيما ( قوله وهي المستقرة ) الضمير يرجع إلى المنى والمعنى والحياة التي يبق معها ما ذكره هي الحياة المستقرة ،  
وسايق في الصيد والذباح ، الفرق بين الحياة المستقرة والحياة المستقرة وحركة الملبوح بما هو أوضح مما هنا  
( قوله وذلك كاف ) يحتمل أن الإشارة لحركة الملبوح وهو المتبادر من السياق ، ويحتمل أنها الحياة المستقرة وهو  
المتبادر من العبارة ( قوله وخرج بقيد الاختيار ) المناسب ودخل ( قوله فإن لم تكن حشوته عن محلها ) لا يبق أن  
هذا المختار بالنظر للظاهر هو حين ما احتز به عنه . واعلم أن الشارح غلط هنا في هذه السوادة مسئلة بمسئلة  
أخرى . وحاصل ذلك أنه في شرح الروض مثل لمن فقد الإدراك الاختيارى بمن قد نصفين وتركت أحشاه  
في النصف الأعلى فإنه وإن صدر منه كلام أو حركة فهما اضطرابان ، وهو الذي عبر عنه الشارح بقوله وخرج  
بقيد الاختيار إلى قوله ليس عن روية . ولما انشعب حج فإنه مثل له بمن قد بطنه : أي شق وخرج بعض  
أحشاه ، ثم قال بخلاف ما لو بقيت أحشاه كلها محلها فإنه في حكم الأحياء لأنه قد يعيش مع ذلك كما هو  
مشاهد ، وهو الذي عبر عنه الشارح بقوله فإن لم تكن حشوته الفخ ، وقد علم أن هذا مختار ماصو به حج لاختز  
مافي شرح الروض الذي صدر به الشارح ، على أن قوله فحياته مستقرة الذي عدل إليه . على كلام حج غير  
صحيح من حيث الحكم كما علم ( قوله وإن علم أنه ) أي الأوك .

وهو الوصول لأخر رمق (وعيشه عيش مذبح وجب) بقتله (القصاص) ويورث من قريبه الذي مات وهو بذلك الحالة لاحتال استمرار حياته مع انتفاء سبب يحال عليه الهلاك ، بخلاف مأمّر في الجنابة لوجود السبب ، وبه يجمع بين كلاميما . أما الأقوال كإسلام وردة وتصرف فهما سواء في عدم صحتهما منهما ، ولو اتفعلت جراحته واستمر محمومًا حتى هلك فإن قال طيبان عدلان إنها من الجرح وجب القود وإلا فلا ضمان .

### (فصل في شروط القود)

ووطأ لها بمسائل يستفاد منها بعض شروط أخرى كما لا يخفى على المتأمل ، إذا ( قتل ) مسلم ( مسلمًا ظن كفره ) يعني حرايته أو شك فيها : أى هل هو حرى أو ذى فذكره الظن تصوير ، أو أراد به مطلق الردة أو الإشارة لخلاف كان كان عليه زى الكفار أو رآه يعظم آثمهم ( بدار الحرب ) وإثبات إسلامه مع فتنين ، لأن الأصح أن التزى يزيمهم غير ردة مطلقا ، وكلنا تعظيم آثمهم في دار الحرب لاحتال إكراه أو نحوه . وأما جعل الرافعى الأول ردة مع ذكره له هنا كذلك فلمله جرى على مقالة غيره أو على قصد مجرد التصوير أو على كلامه في غير دار الحرب لما تقرر في الثاني بل أولى ( فلا قصاص ) لوضوح العذر ( وكلنا لادية في الأظهر ) وإن لم يمهّد حرايته لأنه أسقط حرمة نفسه وثبوتها مع الشبهة عمله في غير ذلك ، ثم يجب الكفارة جرما لأنه مسلم في الباطن ولم تصدر منه جنابة تقتضى إهداره مطلقا . والثاني يجب الدية لثبوتها مع الشبهة وخرج بظن حرايته الصادق

الحاصل بالجرح فهو جرح بالغم ، وفي المصباح جرحه جرحا من باب نفع والجرح بالغم الاسم ( قوله وهو ) أى النزح ( قوله وتصرف فهما ) أى المريض ومن عيشه عيش مذبح بجنابة .

### (فصل في شروط القود)

( قوله أو أراد به ) أى الظن ( قوله أو الإشارة ) أى وإن لم يطلع عليه ، وعبارة النعمري في هذا المقام : وهذا أى عدم القصاص على من ظن حرايته مما لا خلاف فيه ، إلى أن قال : واحتزّز عما إذا لم يظنه فإن حرف مكانه إلى آخر ما ذكر ، فلم يتعرض لخلاف لا في الظن ولا في عدمه ( قوله كأن كان عليه زى الكفار ) أى الحربيين ( قوله بدار الحرب ) خرج به دارنا فتكون ردة ( قوله وإثبات إسلامه مع هذين ) أى التزى والتعظيم ( قوله غير ردة مطلقا ) بدار الحرب أو غيرها ( قوله هنا كذلك ) أى سببا لظن حرايته مع بقاءه على الإسلام ( قوله أو عمل كلامه ) أى ثم في غير دار الحرب البالغ وما هنا مصور بدار الحرب فلا تناقض وإن كان ضعيفا في نفسه ، وقضية قوله وعلى كلامه في غير دار الحرب أن التزى يزيمهم في دار الإسلام ردة والمعتمد خلافا . والجواب به لعله على التنزل ، وتقدير أنه رد فهو مخصوص بدار الإسلام ( قوله وثبوتها ) أى الدية

### (فصل في شروط القود)

( قوله أو ذى ) انظر لم صور به مع أن مثله ما لو شك في أنه حرى أو مسلم كما يأتي ( قوله أو أراد به مطلق الردد ) فحل الوهم وظاهر أنه غير مراد ( قوله أو عمل كلامه ) يوجد في نسخ الشارح إذ بدل لفظ أو وليس بصواب ( قوله لما تقرر في الثاني ) أى من احتال الإكراه



بعهدها وعنده كما قرر مالو اتفق عليها وعندها ، فإن عهد أو ظن إسلامه ولو بدارهم أو شك فيه وكان بدارنا لزمه القود لتقصيره أو بدارهم أو بصفتهم فهدر لما مر ، وشرط القود بل الضمان علم عمل المسلم ومعرفة عينه ، فإن لم يعرفه أو قصد كافرا فأصابه أو شخصا فكان هو فهدر وإن علم أن في دارهم مسلما كما لو قتله في بيات أو إغارة ولم يظن إسلامه لهدره في الكل ، ويقولنا مسلم ذى لم يستعن به المسلمون فيقتل به كما قاله البلقيني ، وذكر أن في نص الشافعي ما يشهد له ( أو ) قتل من ظن حرايته ولم يعدها ( بدار الإسلام ) ولم يكن في صف الحريين ولم يره يعظم آثمهم كما علم بما مر ( وجبا ) أى القود والدية على البذل كما يأتي لأن الظاهر من حال من بدارنا العصمة وإن كان على زعيم ( وفي القصاص قول ) أنه لا يجب بل الدية وعمله حيث عهده حريا فإن ظنه حريا قتل قطعا بخلاف من بدار الحرب فإنه يكفي ظن كونه حريا وإن لم يعده نظرا للدار ، أما مجرد ظن الكفر فيجب معه القود مطلقا ( أو ) قتل ( من عهده ) أو ظنه ( مرتدا أو ذميا ) يعنى كافرا غير حربى ولو بدارهم ( أو عبدا أو ظنه قاتل أبيه فبان خلافه ) أى أنه أسلم أو عتق أو لم يقتل أباه ( فالملجب وجوب القصاص ) عليه لوجود مقتضيه وعده أو ظنه لا يبيح له ضربا ولا قتلا ولو في المرتد لأن قتله للإمام ، وفارق ما مر في الحربى بأنه يخل بالمهادنة

( قوله أو شك فيه وكان بدارنا ) أى وليس بصفتهم لما يأتي ( قوله لما مر ) أى من قوله لو ضوح العذر ( قوله وشرط القود ) المتبادر أن هذا الشرط راجع لما لو عهد إسلامه أو ظنه مطلقا أو شك فيه بدارنا لأن هذه المذكورات هى التى اعتبر فيها وجوب القصاص ، وأنه لو شك فيه وهو بدارهم فهدر مطلقا عرف مكانه أولا ، وكلام المنهج قد يقتضى خلافه فليراجع وليأتمل . وفي النهيرى ما يوافق المنهج وعبارته : وأحذر عما إذا لم يظنه فإن عرف مكانه فكما لو قتله في دار الإسلام النخ فلعلم ما اقتضاه كلام الشارع غير مراد ( قوله وإن علم أن في دارهم مسلما ) قضيه وإن عرف أنه في هذا الموضع وقد ينافيه قوله قبل علم عمل المسلم ومعرفة عينه فلعلم ما هنا محمول على غير ذلك ( قوله ويقولنا مسلم ) أى في قوله إذا قتل مسلم مسلما النخ انتهى سم على حجج ( قوله لم يستعن به المسلمون ) أقول : إنه لو استعان به المسلمون لم يقتل ، وظاهره وإن كان المستعين به غير الإمام وهو ظاهر لأن استعانة المسلم به تجعله على قتل الحربى مخصوصا إذا ظن أن جواز الاستعانة به لا تتوقف على إذن الإمام ( قوله أو قتل من ظن ) أى مسلما ظن النخ ( قوله على البذل ) وقد يقال وجوب القصاص إن وجدت المكافأة أو الدية إن لم توجد المكافأة ( قوله وعمله ) أى عمل قوله وفي القصاص النخ ( قوله حيث عهده ) التقيد بما ذكر لا يناسب قوله أولا ولم يعدها ( قوله أما مجرد ) عتذر قوله ظن حرايته كأن كان عليه ذى النخ انتهى سم على حجج ( قوله ظن الكفر ) أى لا بخصوص الحراية ( قوله مطلقا ) أى بدارهم أو بدارنا ( قوله لوجود مقتضيه ) أى وهو المكافأة ( قوله لأن قتله للإمام ) قضيه أنه لو عهده الإمام مرتدا فقتله لم يجب عليه قصاص وصرح به الزركشى . واستشكل بوجوب القصاص على من ظنه قاتل أبيه فأخلفه بأن الظن يجوز القتل كما أن الردة مجوزة للقتل من الإمام . وأجيب بأن الإمام يجوز له الإقدام على القتل من غير إذن من أحد ، والمستحق لا يجوز له الإقدام إلا بإذن الإمام . قال سم على منجز بعد ما تقدم : والأوجه المنع فليحرمه . أقول : وكان مراده منع ما قاله الزركشى من عدم وجوب القصاص على الإمام فيكون الأوجه وجوب القصاص ( قوله وفارق ما مر في الحربى ) قال الشيخ عيسى : لعل مراده بالنسبة لدارهم لأن عدم وجوب القصاص في عهده حريا إنما هو بالنسبة لدارهم أما بدارنا فسد كره آفا ، لكن قد

( قوله وفارق ما مر في الحربى ) أى إذا كان في دارهم

والمردد لا ينجى فتخليته دليل على عدم رده ، أما لو عهدت حرياً بقتله بدارنا فلا ترد لاستصحاب كفه للمقتن فهو كما قتله بدارنا في صفهم ، وفيما عدا الأولى قول بعدم الوجوب طرد في الأولى ، وفيما عدا الأخيرة طريق قاطع بالوجوب بحث الرافعي عيته في الأخيرة ، ولو قتل مسلماً قترس به المشركون بدارهم لزمته دينته إن علم إسلامه وإلا فلا (ولو ضرب) من لم يبح له الضرب (مريضاً جهل مرضه ضرباً يقتل المريض) دون الصحيح غالباً (وجب القصاص) لتقصيره إذ جهله لا يبيح ضربه ، فإن عفا عن الدية وجب جميعها على الغارب ، وإن فرض أن للمرض دخلاً في القتل (وقيل لا) يجب لأن ما أتى به ليس بمهلك عنده ، ورد بأنه لا اعتبار بقتله مع تحريم الضرب عليه ومن ثم لم يلزم نحو مؤدب ظن أنه صحيح وطبيب سقاها دواء على ما يأتي لظنه أنه محتاج إليه إلا دينته : أي دية شبه عمد كما لا ينجى ، ولو علم مرضه أو كان ضربه يقتل الصحيح أيضاً وجب القود قطعاً . ولما ذكر شروط القتل ذكر شروط القتل فقال (ويشترط لوجوب القصاص) بل والضيان من أصله على تفصيل فيه (في القتل إسلام) خبر « فإذا قالوها عصموا مني دماهم وأموالهم إلا بجهنم » (أو أمان) يحقن دمه بعقد ذمة أو عهد أو أمان مجرد ولو من الأحاد أو ضرب رق لأنه يصير به مالاً لنا ، نعم لا ضمان على مقتول لضيال أو قطع طريق ويحجر للقود عصمة المقتول : أي حقن دمه من أول أجزاء الجناية كالرؤى إلى الزهوق كما يأتي (فيهدر) بالنسبة لكل أحد الصائل إذا تبين قتله طريقاً للخصم (الحرق) ولو نحو امرأة وصبي لقوله تعالى - فاقطعوا المشركين حيث وجدتموهم - (والمردد) في حق معصوم خبر « من يدل دينه فاقطعوه » ويفارق الحرق بأنه ملزم فعصم على مثله ولا كذلك الحرق (ومن عليه قصاص كثيره) في العصمة في حق غير المستحق فيقتل قاتله وقاطع الطريق المتحتم قتله وتارك الصلاة ونحوهما مهذرون إلا على مثلهم كما أشار إليه بقوله (والزاني المحصن إن

يشكل الفرق حينئذ ، ولكن جرى شيئاً في شرح المتبحر كثيره جل أنه لا قود وعدم القود صريح الرض انتهى سم على حج (قوله فلا قود) أي وعليه الدية (قوله وإلا فلا) أي فلا تلزمه الدية ونجيب عليه الكفارة (قوله لأنه يصير به) أي ضرب الرق (قوله لا ضمان على مقتول) أي على قاتل مقتول وإلا فعلوم أن المقتول لا يضمن ولو عبر بالألم بدل على لكان أظهر (قوله لكل أحد) عومه شامل للذلي والمعاهد (قوله ولو نحو امرأة وصبي) إنما أخدما غاية لحمة قتلها (قوله في حق معصوم) أي أما في حق غيره المعصوم فلا يهدر فيقتل بمرتد مظه ، وهو يقتضى أن الزاني المحصن وتارك الصلاة وقاطع الطريق المتحتم قتله إذا قتل واحداً منهم المرتد يقتل به ، وهو غير مراد لما يأتي أن المسلم ولو مهذراً لا يقتل بالكافر (قوله ويفارق) أي المرتد (قوله الحرق) أي حيث هدر ولو على غير معصوم (قوله بأنه) أي المرتد (قوله على مثله) أي مرتد مظه (قوله وتارك الصلاة) قال في الرض : ويعصم تارك الصلاة بالجنون والسكر : أي فلا يقتل حاله لا المرتدة : أي فيقتل حال جنونه وسكره اه . وفي باب الصلاة كلام في ذلك عن النووي وغيره تنبى مراجعته اه سم على حج (قوله إلا على مثلهم) قضيته أن القاطع غير مهذر على التارك وبالعكس ، إلا أن يريد المماثلة في الإهدار كما سيأتي اه سم على حج ، وقوله كما

(قوله إلا بجهنم) لا دخل له في الدليل كما لا ينجى (قوله يحقن دمه) أشار به إلى أن المراد الأمان بالمعنى القوي الشامل لنحو الجزية كما أشار إليه أيضاً بقوله بعقد ذمة الخ (قوله أو أمان مجرد) أي بالمعنى الأخص المقابل للأقسام الثلاثة (قوله نعم لا ضمان الخ) انظر هذا الاستدراك على ماذا (قوله في حق معصوم) عبارة التحفة : إلا على مثله (قوله كما أشار إليه بقوله) انظر وجه الإشارة

قوله ذي) والمراد به غير المحرق أو مرتد (قتل) به لأنه لا تسلط له على المسلم ، وأخذ منه البلقيني أن الزاني الذي الحصن إذا قتله ذي ولو مجوسيا ليس زانيا. حصنا ولا وجب قتله بنحو قطع طريق لا يقتل به ، ويؤخذ منه أيضا أن عمل عدم قتل المسلم المعصوم به حيث قصد استيفاء ماوجب عليه بقتله أو لم يقصد شيئا ، بخلاف ما لو قصد عدم ذلك لضرره فله من الواجب ، ويحتمل أن يؤخذ بإطلاقهم ، ويوجه بأن دمه لما كان هدرا لم يؤثر فيه الصارف (أو مسلم) ليس زانيا حصنا (فلا) يقتل به (في الأصح) لإهداره لكن يهدر لأفئته على الإمام وسواء في ذلك أثبت زناه بالبيئة أم بالإقرار ، خلافا لما وقع في تصحيح التثنية للمصنف ، وسواء أقتله قبل رجوعه عن إقراره أو رجوع الشهود عن شهادتهم أم بعده ، وهمل ما لو رجع عن إقراره بعد المرح ثم مات بالسراية ولو رآه يزي وعلم إحصائه فقتله لم يقتل به قطعا . والثاني قال استيفاء الحد للإمام دون الآحاد ، وعمل الخلاف إذا قتله قبل أمر الإمام بقتله ولا فلا قصاص قطعا ، وخرج بقول ليس زانيا حصنا الزاني المحصن فيقتل به ما لم يأمره الإمام بقتله ، والأوجه إلحاق كل مهدر كترك صلاة وقاطع طريق بشرطه بالزاني المحصن ، فالحاصل أن المهدر معصوم على مثله في الإهدار وإن اختلفا في سببه ويد السارق مهذرة إلا على مثله سواء المسروق منه وغيره ، ثم ذكر شروط القتال فقال (وفي القتال) شروط متبا تكليف وعصمه (بلوغ وعقل) فلا يقتل صبي وعجنون حال القتل وإن تقطع جنونه لغيره «رفع القلم عن ثلاث» ولعدم تكليفهما (والذهب وجوبه على السكران) وكل من تعدى يلاؤه عقله فلا نظر لاستكثر عقله لأنه من ربط الأحكام بالأسباب ، أما غير التبعدي كان أكره على شرب مسكر أو شرب ماغله دواء أو ماء فلذا هو مسكر فلا تؤد عليه لعنوه ، وفي قول لا وجوب عليه

سبائي : أي في قول الشارح . والحاصل أن المهدر الخ (قوله لأنه) أي الذي (قوله وأخذ منه البلقيني) قد يشكل الأخذ بأن الذي لاحق له في الواجب على الذي أهـ سم على حج ، ويحاج بأن الذي وإن لم يكن له حق لكن الزاني دونه فقتل به وإنما لم يقتل المسلم به لأن الكافر لا تسلط له على المسلم (قوله المعصوم به) أي بالمسلم الزاني المحصن (قوله ويحصل أن يؤخذ الخ) بعلم الصنيع يقتضي اعتداد الأول ، ولكن الاحتمال هو للمحمد أخذنا من قوله ويؤخذ (قوله في ذلك) أي في أن المسلم لا يقتل به (قوله ولو رآه يزي) أي والحال أنه علم ذلك كما هو ظاهر ، وإلا فلولم يعلم ذلك فقتله وادعى إلى إنما قتلته لأن رأيت يزي وهو حصن لم يقبل منه ذلك بل يقتبس منه كما هو ظاهر أهـ سم على حج (قوله فيقتل) أي للمكافأة (قوله وإن اختلفا في سببه) كزنا وترك صلاة أو قطع طريق (قوله وعصمه) بتقليد الصاد المكسورة وحقيقته إلزام مافيه كلفة وقيل طلب مافيه كلفة (قوله فلا تؤد عليه) ويصدق

(قوله ويؤخذ منه أيضا) انظر ماوجه الأخذ ، وجارفة الصفحة عقب التعليل المار : ولا حق لها في الواجب عليه انتهت ، وهذا الذي حلفه الشارح هو عمل الأخذ كما لا يخفى (قوله أم بعده) أي لاختلاف العلماء على صحة الرجوع لكن هلما إنما هو في رجوعه عن الإقرار كما نقله الشباب سم في حواشيه على شرح المنهج من الشارح فليراجع الحكم في رجوع الشهود (قوله وهمل ما لو رجع عن إقراره الخ) انظر ما الحاجة إلى هذا (قوله لم يقتل به قطعا) يعني لم يستحق القتل باطنا كما يعلم من كلام غيره (قوله فالخالف الخ) يرد عليه ما إذا كان القتل مرتدا والقاتل مسلما زانيا حصنا أو مجوه وقد مر أن المسلم لا يقتل بالكافر إلا أن يقال مراده ما لم يمنع مانع لكن يبعد ذلك أو أن المراد حاصل ما تقدم قبله وهو بعيد أيضا مع جعله ضابطا

كالمجنون أخذاً مما مر في الطلاق في تصرفه (ولو قال كنت يوم القتل) أى وقته (صبياً أو مجنوناً صدق بيمينه إن أمكن الصبا) فيه (وعهد الجنون) قبله ولو مقطوعاً لأصل بقائهما حيثن ، بخلاف ما إذا اتنى الإمكان والمهد ولو اتفقا على زوال عقله وادعى الجنون والولى السكر صدق القاتل بيمينه (ولو قال أنا صبي) (الآن وأمكن) فلا نصاص (ولا يخلف) على صباه كما سيأتى أيضاً في دعوى الدم والقصاص لأن تخليفه ثبت صباه ، ولو ثبت لبطلت يمينه ففي تخليفه إبطال لحلفه ، ولا يتأى ذلك تخليف كافر أنبت وأريد قتله وادعى استمجال ذلك بدواء وإن تضمن حلفه إثبات صباه لوجود أمانة البلوغ فلم يترك بمجرد دعواه ، وقضية ذلك وجوب تخليفه لو أنبت هنا ، ويرد بأن الإنابات مقتضى للقتل ثم لا هنا كما مر في الحجر (و) منها عدم الحرابة فيحيثن (لأقصاص على حربى) إذا قتل حال حرابته وإن أسلم بعده أو عقدت له ذمة ، لقوله تعالى قل للذين كفروا إن ينهوا يغير لهم ما قد سلف ولما تواتر من فعل النبى صلى الله عليه وسلم والصحابه بعده من عدم الإقادة من أسلم كوحشى قاتل حرة رضى الله عنهما (ويجب) القود (على المعصوم) بجزية أو أمان أو هدنة لا لزامة أحكامنا ولو من بعض الوجوه (والمرد) وإن كان مهدياً لللك ، وسيأتى حكم ماله ارتدت طائفة لم قوة وأتلفوا نفساً أو مالا في كتاب الردة (و) منها (مكافأة) بالمهزة : أى مساواة من المقتول لقاتله حال الجنابة بأن لا يفضل قتيلهم حيثن بإسلام أو أمان أو حرية كاملة أو أصالة أو سيادة ، وزاد البقنى على ذلك خصلتين : إحداها اللمة مع الردة فلا يقتل ذى بمرتد . والثانية السلامة مع الإسلام من إباحة الدم لحقه تعالى (فلا يقتل مسلم) ولو مهدياً بنحو زنا (بلذى) يعنى بغيره ليشمل من لم تبلغه الدعوة فإنه وإن كان كالمسلم فى الآخرة ليس كهو فى الدنيا ، لخبر «ألا لا يقتل مسلم بكافر» وتخصيصه بغير الذى لا دليل له ، وقوله عقبه «ولا ذو عهد فى عهده» أى لا يقتل بحربى استثناء من المفهوم ، ولأنه لا يقطع منه به فى الطرف فالنفس أولى ، ولأنه لا يقتل بالمستأمن لإجماع ، والمعتبر فى رقيقين تساويهما إسلاماً وضده

فى ذلك وإن قامت قرينة على كذبه للشبهة فيسقط القصاص عنه ونجب الدية (قوله ولو قال كنت يوم القتل) قال فى الروض : وإن قامت بينتان يمينونه وعقله تعارضتا اه وينبى أن يجرى ذلك إذا قامت بصباه وبلوغه اه سم على حج : أى ثم إن عهد الجنون وأمكن الصبا صدق الجانى وإلا فالولى كما لو لم تكن بينة (قوله وعهد الجنون) ولو مرة (قوله ولو اتفقا) أى الجانى ومستحق الدم (قوله وادعى) أى القاتل (قوله صدق القاتل بيمينه) أى فلا قصاص عليه إن عهد جنونه ويجب الدية (قوله وقضية ذلك) أى قوله لوجود (قوله ويرد) بأن الإنابات مقتضى للقتل ثم (أى لأنه أمارة البلوغ فى الكافر دون المسلم اه سم على حج ، والمراد أن المسلم إذا نبتت عاتته وشك فى بلوغه لا يحكم ببلوغه فلا يقتل ولا يثبت له شيء من أحكام البالغين ، بخلاف الكافر فإنه إذا نبتت عاتته وشك فى بلوغه قتل اكتفاء بغيات العانة (قوله من عدم الإقادة) يقال أقاد القاتل بالقتيل قتله به اه مختار (قوله وأتلفوا نفساً) أى والمعتمد أنه لأمان عليهم اه زيادى (قوله من إباحة الدم) متعلق بالسلامة (قوله بغيره) أى غير المسلم (قوله لخبر) زاد حج البخارى (قوله وتخصيصه) أى الكافر فى الخبر (قوله استثناء من المفهوم) أى مفهوم قوله لا يقتل مسلم بكافر فإن مفهومه أن غير المسلم وهو الكافر يقتل بالكافر اه سم على حج (قوله لا يقطع) أى مسلم ، وقوله به أى الذى (قوله ولأنه يقتل) أى المسلم لا يقتل بالمستأمن : أى ووالعهد يقتل به ،

(قوله لقوله تعالى الخ) دليل للإسلام فقط (قوله أو أمان) أى فلا يقتل نحو ذى بمرتد كما يأتى (قوله لإحداها اللمة مع الردة) قد يقال هذه داخلة فى قوله أو أمان

دون السيد (ويقتل ذى) وذو أمان (به) أى المسلم (وبلى) وذى أمان (وإن انحطفت ملتها) كيهودى ونصرانى ومعاهد ومؤمن لأن الكفر كله ملة واحدة (فلو أسلم القاتل لم يسقط القصاص) لتساويا حالة الجناية إذ العبرة فى العقوبات بمخالها ، ألا ترى أن الرقيق لو ذبح أو قُتل ثم حرق لم يجز إلا أحد القن (ولو جرح ذى) أو ذو أمان (خيا) أو ذا أمان (وأسلم الجراح ثم مات الجرح) على كفره (فكنا) لا يسقط القصاص فى الطرف لعلما ولا فى النفس (فى الأصح) للتكافؤ حال الجرح المقتضى للهلاك والثانى ينظر إلى المكافأة وقت الزهوق (وفى الصوريين) إنما يقتصر الإمام بطلب الوارث) ولا يفرضه إليه حلوا من تسليط الكافر على المسلم ومن ثم لو أسلم فوفيه له (والأظهر قتل مرتد) وإن أسلم بعد جنائته (بلى) وذى أمان لتساويا فى الكفر حالة الجناية فكانا كالمسلمين ، ولأن المرتد أسوأ حالا من الذى لإهدار دمه وعدم حل ذبيحته وعدم تقريره بالجزية ، فأولى أن يقتل بالذى الثابت له ذلك ، والثانى لالقاء حلقة الإسلام . ورد بأن بقامه يقتضى التغليب عليه وامتناع بيعها أو تزويجها لكافر من جملة التغليب عليه ، إذ لو صحته للكافر قوت علينا مطالبة بالإسلام بإرساله لدار الحرب أو بإغراهه على بقائه على ما هو عليه باطنا (ومرتد) لما مر ، ويقدم قتله قودا على قتله بالردة حتى لو عني عنه على مال قتل بها وأخذ من تركته ، نعم عصمة المرتد على مثله إنما هى بالنسبة للقود خاصة فلز عني منه فلا دية والثانى لا إذ المقتول مباح الدم (لا ذى) فلا يقتل (بمرتد) لأنه أشرف منه بتقريره بالجزية (ولا يقتل حر) بمن فيه رقى

فلو كان عطفه عليه يقتضى المشاركة بينهما لوجب قتل المسلم بالمستامن كما قتل المعاهد به مع أن المخالف لا يقول به (قوله بما لها) أى الجناية (قوله والثانى ينظر) وعلى الأول تستثنى من قولهم بشرط لوجب القود المكافأة من أول القتل إلى الزهوق وسيأتى لنا ما فيه من أول الفصل الآتى (قوله وإن أسلم النخ) فيه ما تقدم (قوله وامتناع بيعها) أى الأمة المرتدة أو العبد المرتد (قوله لما مر) أى من مكافأته له حال الجناية وقياس ما مر من أن المرتد يقتل بالذى وإن أسلم أنه يقتل بالمرتد هنا أيضا وإن أسلم الجراح بناء على أن العلة مكافأته له حال الجناية ، أما على العلة النافية من أن المرتد أسوأ حالا فلا (قوله وأخذ من تركته) أى حيث كان المقتول غير مرتد كما يعلم من قوله نعم عصمة المرتد النخ (قوله فلا دية) أى لأن دمه مهدر لا قيمة له ، والقود منه إنما هو للتشفى فلا يشكل عدم وجوب المال مع قتله قصاصا ، وخرج بالمرتد الزانى المحصن وتارك الصلاة وقاطع الطريق إذا قتلهم غير معصوم فإنه يقتل بهم ويقدم قتله حدا على قتله قصاصا ، ولو عني عن القصاص على الدية وجبت كما أفهمه التقييد بالغزو من المرتد .

[ طرح ] وقع السؤال فى الدرس عما لو تصورولى فى غير صورة آدمى وقله شخص وعما لو قتل الجاني شخص هل يقتل به أولا ؟ والجواب بأن الظاهر فى الأول أن يقال إن علم القاتل حين القتل أن المقتول ولى تصور فى غير صورة آدمى قتل به وإلا فلا قود ، لكن يجب الدية كما لو قتل إنسانا يظنه صيدا . وأما الثانى فتعصية اختيار المكافأة بما ذكر من أن الشرط أن لا يفضل القاتل قتيله بإعان أو أمان النخ أن القاتل إن علم حين القتل أن

(قوله ومعاهد ومؤمن) الأولى إسقاطهما إذ لا دخل للمهد والأمان فى اختلاف الملة (قوله لأن الكفر كله ملة واحدة) أى شرعا فلا يتناقى قول المتن وإن انحطفت ملتها لأنه بحسب ما عتمد ، أو أن المراد باختلاف ملتها بحسب الأجل ويكون الكفر كله ملة واحدة : أى من حيث أن النسخ يشمل الجميع (قوله ويقدم قتله قودا النخ) أى فيما إذا ترتب عليه قود أى لغير مثله .

وإن قل "هل أي وجه كان لاتقاء المكافأة وغيره" لا يقتل حرٌ بعيد" وللإجماع على عدم قطع طرده بطرده ، وأما غير "من قتل عبده قتلناه ، ومن جلد عبده جلدناه ، ومن خصاه خصيناه" فغير ثابت أو منسوخ لخبر أنه صل الله عليه وسلم عز من قتل عبده ولم يقتله ، أو محمول على ما إذا قتله بعد عتقه لئلا يتوهم منع سبق الرق له فيه ، ولا قصاص في قتل من جهل إسلامه أو حرته والقاتل مسلم أو حرٌ للشبهة ، ويفارق وجوب القصاص فيها لو قتل مسلم حرٌ لقيطا في صفوه بأن ما هنا في قتله بدار الحرب وما هناك في قتله بدارنا بقربة تعليلهم وجوب القصاص فيه بأن الدار دار حرية وإسلام ، وفرق القمولى والأذرى بأن ما هنا محله إذا لم يكن له ولي يدي الكفارة وإلا فهي مسألة القبط (ويقتل فنٌ ومدير ومكاتب وأم ولد بعضهم ببعض) لتكاثفهم بقساوهم في المملوكية وقرب بعضهم الحرية غير مفيد لموته فنا ، نعم لا يقتل مكاتب بقتله وإن سواه رقا أو كان أصله على المحمد لتيزه عليه بسبائده والقضائل لا يقابل بعضها ببعض (ولو قتل عبد عبدا ثم هتك القاتل أو) جرح عبد عبدا ثم (هتك) الجوارح (بين الجرح والموت فكحدوث الإسلام) للقاتل والجراح فلا يسقط القود في الأصح لما مر (ومن بضه حرٌ لو قتل مثله لأقصاص) عليه زادت حرية القاتل أولا لأنه لا يقتل بجزء الحرية جزء الحرية وبجزء الرق جزء الرق إذ الحرية شائعة فيما بل يقتل جميعه بجميعه ، وليس ذلك حقيقة القصاص فعلمت عنه عند تعلقه لبده كما في نظيره من المال حيث يجب عند التساوى ربع الدية وربع القيمة في ماله ويتعلق الربعان الباقيان برقبته ، ولا نقول نصف الدية في ماله ونصف القيمة في رقبته ، ويعلم مما تقرر صحة ما أفق به التراقي وغيره أن من نصبه فنٌ لو قطع يد نفسه لزمه لسيده ثمن قيمته لأن يده مضمونة بربع الدية وربع القيمة يسقط ربع الدية المقابل للحرية ، إذ لا يجب للشخص على نفسه شيء وربع القيمة المقابل للرق كأنه جنى عليه حرٌ وعبد لسيده يسقط ما يقابل عبد السيد لأن الإنسان لا يجب له على عبده غير المكاتب مال ويبيى ما يقابل فعل الحر وهو ثمن القيمة فيأخذ من ماله الآن أو حتى يوسر (ويقال إن لم ترد حرية القاتل) بأن ساوت أو نقصت (وجب) القود بناء على قول المحصر

ماقتله جنى قتل به وإلا وجبت الدية كما مر فيا لو قتل ولما تصور في غير صورة الآدى ، لكن نقل عن شيخنا الشورى أن الآدى لا يقتل بالجنى مطلقا . أقول : وهو الأقرب لأننا لم نعرف أحكام الجن ولا خطبنا بها ، قال : وهذه الشروط إنما هي للمكافأة بين الأحمقين لا مطلقا (قوله ومن جلد) هو بالمال للمهلة (قوله لخبر أنه) أي لأجل خبر أنه وفي نسخة غير وهي أظهر (قوله عز من قتل عبده) وفي نسخة عز رأى لم يلمه (قوله ولاقصاص في قتل) أي بدار الحرب (قوله لما مر) فيه ما تقدم (قوله عند التساوى) أي في الحرية والرق (قوله يسقط ربع الدية) أقول : فيه نظر لأن ربع الدية المقابل للحرية جنى عليه الجزء الحر والجزء الرقيق لأن الحرية شائعة فينبغي أن يسقط ثمن الدية المقابل لفعل الجزء الحر ويتعلق الثمن الآخر المقابل لفعل الجزء الرقيق برقبته الجزء الرقيق فليتأمل اه سم على حج . أقول : ويمكن الجواب بأنه لما كان ربع الدية في مقابلة جزء الحرية وكان لو وجب له شيء لوجب للجزء الحر أسقطناه لأن الإنسان لا يجب له على نفسه شيء بل فعله هدر في حق نفسه (قوله وربع القيمة)

(قوله لوما هناك في قتله بدارنا) أي وهو حيث يحكم بإسلامه وحرته شرعا وليس مجهولا (قوله وإلا فهي مسألة القبط) عبارة أثر يادى كسطة القبط (قوله حيث يجب عند التساوى الخ) هذا بيان الكيفية عند الرجوع إلى البلد في مسئلتنا لبيان للتظير ، فلو قال فيجب عند التساوى الخ لكان ظاهرا ومراعاة بالتظير كما لو باع شقصا وسيفا بقرن وثوب مثلا واستوا قيمة لا يجعل الشقص أو السيف مقابلا للقرن أو الثوب بل المقابل لكل النصف من كل (قوله على قول المحصر)

لا الإشاعة وهو ضعيف أيضا وذلك للمساواة في الأولى وزيادة فضل المقتول في الثانية ، وهو لا يترتب لأن  
المقتول يقتل بالفاضل : أي مطلقا ، ولا عكس إن انحصر الفضل فيما مر لأن هذه أوصاف طردية لم يترك  
الشارح عليها . لا يقال : الخلاف هنا قوى فلا يحسن التعبير بقيل لما مر في الخطة من أنه لم يلزم بيان مرتبة  
الخلاف في قيل ، وقوله ثم فهو وجه ضعيف : أي في الحكم لا المدرك الذي الكلام فيه ( ولا قصاص بين عبد  
أي قن ( مسلم وحرّ ذى ) أي كافر بأن قتل أحدهما الآخر لما مر أن المسلم لا يقتل بالكافر ولا الحرّ بالقتل ،  
وفضيلة كل لا يجبر قبيصة لثلا يلزم مقابلة القضية بالتقيصة نظير ما تقرر آتيا ( ولا قصاص ) يقتل ولد ) ذكر  
أو أمي للقاتل الذكر أو الأنثى ( وإن سفل ) لخبر « لا يقاتل للابن من أبيه » وفي رواية « لا يقاتل الوالد بالولد » ولأنه  
كان سبيا في وجوده فلا يكون هو سبيا في علمه ، فلو حكم بقتله به حا كم يقتض إلا إن أصبح الأصل فرحه  
وذبحه وحكم بالقود حاكم فلا تقتض ، ولو قتل ولده المتي لم يقتل به في أوجه الوجهين وإن عزي ذلك إلى مقتضى  
ما وقع في نسخ الروضة السقيمة ، ويحث الأذرى أنه يقتل به مادام مصرا على النفي ، ويجزى الوجهان في القطع  
بسرقة ماله وفي حدّ بقلعه وفي قبول شهادته له ( ولا قصاص ) يثبت ( له ) أي القروح على أصله كان قتل عتيقه  
أو زوجة نفسه وله منها ولد ، لأنه إذا لم يقتل بقتله فأولى أن لا يقتل بمن له فيه حق . وعلم بما تقرر أن الحاني أو  
فرحه متى ملك جزءا من القود سقط ، وما اقتضاه سيائه من عدم مكافأة الولد والده ظاهر تمييزه عليه بفصلية  
الأصالة وإن زعم الغزالي مكافأته له كعمه وأبيه ابن الرقة بنجر « المسلمون يكافأون دماؤهم » إذ يريد انتفاء الأصالة  
بينه وبين عمه ولأن المكافأة في الخبر غيرها هنا فلا لزوم أن الإسلام لا يعتبر معه مكافأة بوصف بما مر ( ويقتل  
بوالديه ) بكسر الدال مع المكافأة بالإجماع ، فبقية المحارم بالأولى إذ لا تميز كما في المحرم ، نعم لو اشترى مكاتب  
أباه ثم قتله لم يقتل به كما مرّ لشبهة السببية ( ولو تداعيا مجهولا ) نسبة فقتله أحدهما فإن الحقة القاتلة ) بالقتال  
فلا قود عليه لما مرّ أو ألحقه ( بالآخر ) الذي لم يقتل ( اقتص ) هو ثبوت أبوته ( وإلا ) بأن لم يلحقه به ( فلا )  
يقتص هو بل غيره إن ألحق به وادعاه وإلا وقف ، وعلم بما تقرر أن بناءه لقاعل المقهم ما ذكر أولى منه

هنا قيل وربع الدية كأن جنى عليه حرّ وعبد لأن الحنابلة شاملة فيسقط ما يقابل الحرية لأن الحر لا يجب له على نفسه  
شيء ويبقى ما يقابل الرق مطلقا برقية الجزء الرقيق للجزء الحر اهـ سم على حج . أقول : وهذه الحاشية من الحاشية  
المختلطة ( قوله فيما مر ) أي في قوله بأن لا يفضل قتله النخ ( قوله فلا يكون هو سبيا في علمه ) قد يقال لو اقتص  
بقتل الولد لم يكن سبيا في علمه بل السبب جنايته : أخى الوالد . ويجب بأنه لولا تعلق الحنابلة لما قتل به على  
ذلك التقدير فلم يخرج عن كونه سبيا في الجملة اهـ سم على حج ( قوله ويحث الأذرى ) عبارة الروائي : المحدث  
أنه لا يقتل به وإن أصرّ اهـ . وقد يفيد عدم تحبب الشارح للأوك بتبنيه على رجسكان الثاني ( قوله وما اقتضاه  
سيائه ) أي حيث ذكر هذه المسئلة في المسائل التي فرع عدم القصاص فيها على المكافأة اهـ سم على حج ( قوله  
غيرها هنا ) أي إذ المراد بها في الخبر المساواة حيث لا مانع من الموانع المعبرة فيؤخذ الشريف بالوضع والتسبب  
بالدنى إلى غير ذلك ( قوله لما مر ) أي من قوله لخبر « لا يقاتل للابن من أبيه » ( قوله وإلا وقف ) أي إن رجى

أي في الرق والحرية ( قوله أي قن ) عبارة الصفحة عقب المتن نصها : وللمراد مطلق القن والكافر

للمفعول لإيهامه أنه لا قصاص أصلا حيث لم يلحقه وليس كذلك ، ورجوع المستلحق عن الاستلحاق غير مقبول ، ولو استلحقه فلا قود أو لم يلحقه بأحد فلا قود حالا لأن أحدهما أبوه وقد أشبه الأخر ، ولو قتله ثم رجع أحدهما وقد تعدر الإلحاق والانتساب قتل به أو ألحق بأحدهما قتل الآخر لأنه شريك الأب ، ولو ألحق القاتل بقائف أو انتساب منه بعد بلوغه فإقام الآخر بينة بأنه ابنه قتل الأول به إذ البينة أقوى منهما ، ولو كان القراش لكل منهما لم يكف رجوع أحدهما في لحوقه بالآخر لأن القراش لا يرتفع بالرجوع ( ولو قتل أحد أخوين ) شقيقين حاترين ( الأب و ) قتل ( الآخر الأم معا ) ولو احتمالا بأن لم يتيقن سبق والمعية والترتيب بز هوق الروح ، وبعت الأذرعى أنه لو صار في حيز الأموات بأن أبان حشوته أو نحو ذلك مما يجعل صاحبه في ذلك الحيز كان كالهوق في سائر الأحكام ( فلعل قصاص ) على الآخر لأنه قتل مورثه مع امتناع التوارث بينهما ومن ثم

إلحاقه بأحدهما وإلا فينبغي أن يجب فيه الدية وتكون لورثته إن كان له وارث خاص أو لبيت المال إن لم يكن ( قوله لإيهامه ) عبرة بإمكان تصحيحه بأن يقال إن الفاعل المخلوف هو الآخر ( قوله ورجوع المستلحق ) أى حيث كان واحدا ، فإن كان المستلحق اثنين ، فإن كان رجوع منهما لم يقبل أو من أحدهما قبل كما ذكره بقوله ولو استلحقه الخ ( قوله ولو استلحقه ) أى ثم رجعا فلا قود ، والمراد أن كلا منهما ادعى ثبوت نسبة منهما ( قوله فلا قود حالا ) وكذا لو نفاه عنهما ولم يلحقه بثالث لا قود حالا لعدم العلم بالمستلحق ( قوله ثم رجع أحدهما ) أى عن الاستلحاق ( قوله قتل به ) ولعل وجهه أنه يرجعه انتهى نسبة عنه وثبت من الآخر وبذلك يبين أن القاتل ليس أباه ( قوله أو ألحق بأحدهما ) عطف على رجوع في قوله ولو قتله ثم رجع أمه سم على حج ( قوله أقوى منهما ) أى القاتل والانتساب ( قوله لم يكف رجوع أحدهما ) بخلاف ما إذا وجد مجرد الدعوى أمه سم على حج ( قوله لا يرتفع بالرجوع ) عبارة الشيخ عمرة بالبحرود وهى أم لشمولها ما لو أتت أمته المستغرشة بولد فأنكر كونه ابنه ( قوله أحد أخوين شقيقين ) شرط لصحة قوله فلكل قصاص الخ الظاهر في أن كلا منهما لا استقلال بالقصاص ( قوله حاترين ) قال الشيخ عمرة : وأما اشتراط الحيابة فلا وجه له فيها يظهر . أقول : لعل وجهه أن قوله فلكل منهما قصاص على الآخر ظاهر في جواز أفراد كل منهما بالقصاص وهو إنما يكون حيث كانا حاترين ( قوله لم يتيقن سبق ) أى ولا معية ( قوله مع امتناع التوارث ) بناء على ما مر في الفرائض أن القاتل بحق لا يرث وهو الراجح

( قوله ورجوع المستلحق ) عبارة التحفة : ولا يقبل رجوع مستلحقه لتلا بطل حقه لأنه صار ابنا لأحدهما بدعواهما . انتهى . وعبارة الروض : فإن رجعا لم يقبل رجوعهما انتهت ، فالظاهر أن الشارح قرأ قول حج مستلحقه بلا ياء فغيره بما ذكر ، ويصح أن يكون معنى قول الشارح ورجوع المستلحق : أى من كل منهما ، وما في حاشية الشيخ من إلحاقه على ظاهره غير صحيح ( قوله ولو استلحقه ) أى ألحقه بهما القاتل بديل قوله أو لم يلحقه بأحد الخ ، ولا يصح عمله على ظاهره إذ هو عين قول المتن ولو تداعى بهما بولا ، وحينئذ بقوله فلا قود لاحاجة إليه لإغناء قوله بعده فلا قود حالا بل لا يصبح بإطلاقه ( قوله وقد تعدر الإلحاق والانتساب ) انظر ماوجه هذا التضييد مع أنه يرجوع أحدهما يلحق الآخر ( قوله شقيقين ) إنما قيد به لأنه هو الذى يتأق فيه إطلاق أن لكل منهما قصاص على الآخر ، ولأجل قول المصنف الآتى وكذا إن قتل مرتبا كما لا يخفى ، وهذا أولى مما في حاشية الشيخ ( قوله بينهما ) أى الأبوين لونهما مما ويصح بملك قوله ومن ثم الخ : أى بخلاف



يفرق هنا بين بقاء الزوجية وعلمها ، فإن عفا أحدهما فلمحضر عنه قتل الباقي ( ويقدم ) أحدهما القصاص عند التنازع ( بقرعة ) لاستوائهما في وقت الاستحقاق ، فلو طلب أحدهما دون الآخر أجيب الطالب ولا قرعة ، ويستغنى عن القرعة أيضا فيما لو قطع كل منهما من مقتوله عصوا وماتا معا بالسراية فلكل منهما طلب قطع عضو الآخر جائلة قطع عضوه ، ثم إذا مات الأخوان بالسراية معا أو مرتبا وقع قصاصا ، وفيها إذا قتلاهما معا في قطع الطريق فلا إمام أن يقتلها معا لأنمحد وإن غلب فيه معنى القصاص لكنه لا يتوقف على الطلب ذكره البلقيني . ويجوز لهما التوكيل قبل القرعة فيقرع بين الوكيلين ، ويقتل أحدهما ينزل وكيله لانزال الوكيل بموت موكله ، ومن ثم كان الأوجه أنهما لو قتلاهما معا لم يقع الموقع لثنتين انزال كل بموت موكله ، فعل كل من الوكيلين دية مطلقة نظير ما يأتي فيما لو اتص بعد عفو موكله أو عزله له ( فإن اتص بها ) أى القرعة ( أو مبادرا ) قبلها ( فلوارث المقتص منه قتل المقتص إن لم نورث قاتلا بحق ) وهو الأصح لبقاء القصاص عليه ولم ينצל له منه شيء ( وكلنا إن قتلا مرتبا ) وعلم عين السابق ( ولا زوجية ) بين الأبوين فلكل منهما القود على الآخر ويبدأ بالقاتل الأول ، وما أوجه كلام المصنف من الإقراع هنا أيضا غير مراد إلا في قطع الطريق فلا إمام قتلها معا نظير ما مر ، ولا يصح توكيل الأول لأن الآخر إنما يقتل بعده ويقتله تبطل الوكالة ، ولا يتأنيه أنه لو بادر وكيله وقتله لم يلزمه شيء . لأنه لمطلق الإذن ولا يلزمه منه صحة الوكالة فالتلفع ما لروايات هنا ( وإلا ) بأن كان بينهما زوجية ( فعل الثاني فقط ) القصاص دون الأول لأنه ورث بعض من ماله عليه قود ، فعفا إذا قتل واحد أباه ثم الآخر الأم لا قود على قاتل الأب لأن قوده ثبت . لأنه ولأنه فإذا قتلها الآخر انتقل ما كان لها قاتل الأب لأنه الذى يرثها وهو ثمن دية فسقط عنه الكل لأنه لا يبتعض ، وعليه في ماله لورثة أخيه سبعة أثمان الدية ، أو واحد أمه ثم الآخر أباه

( قوله هنا ) أى في قول المصنف وقتل الآخر الأم معا ( قوله فلو طلب أحدهما ) أى القتل ( قوله أجيب الطالب ) أى فلا يحتاج إلى قرعة ( قوله فلكل منهما ) أى من الوالدين ( قوله حالة قطع عضوه ) أى المقطوع الثاني من الأخوين ( قوله ثم إذا مات الأخوان ) وهما الوالذان ( قوله وفيها إذا قتلاهما ) أى قتل الوالدين الأب والأم ( قوله في قطع الطريق ) أى من الوالدين ( قوله ويجوز لهما ) أى للوالدين ( قوله ينزل وكيله ) أى المقتول ( قوله لو قتلاهما ) أى الوكيلان الوالدين ( قوله انزال كل بموت موكله ) لأن شرط دوام استحقاق الموكل قتل ماوكل فيه أن يبقى عند قتله حيا وهو مفقود في ذلك شرح الروض . وبه يتلفع مايقال كل منهما حال الإقدام كان له الفعل لأنه إنما ينزل بموت موكله وموت موكله إنما حصل بعد استيفاء الوكيل من الثاني وإنما وقع قصاصا في القتل لأن قطع كل منهما انتهى في حياة الموكل ( قوله أو عزله ) أى موكله له أى ولم يعلم ( قوله ولا زوجية ) أى زوجية معها إرث بأن لم تكن زوجية مطلقا أو لم يكن معها إرث مراهم على منبج ( قوله من الإقراع هنا ) أى فيما لو قتلا مرتبا ولا زوجية ( قوله إلا في قطع الطريق ) أى فليس لكل منهما القود من الآخر فهو مستغنى من قوله وكلنا إن قتلا مرتبا ( قوله ولا يصح توكيل الأول ) أى القاتل الأول ( قوله إنما يقتل بعده ) أى الأول ، وقوله ويقتله : أى الأول ، وقوله لو بادر وكيله : أى الأول ، وقوله وقتله : أى الآخر ( قوله لم يلزمه ) أى وكيل الأول ( قوله لأنه ) أى علم الفهيان ( قوله وإلا بأن كان بينهما زوجية ) أى وارت أخلا من كلام البلقيني الآلى

ما سيأتى في .مسئلة الترتيب وهنا ظاهر ، وصرح به في شرح الروض خلافا لما في حاشية الشيخ ( قوله وعلمها ) عبارة التحفة : وعلمه ( قوله وفيها إذا قتلاهما معا ) مسطوف على قوله فيما لو قطع ( قوله إلا في قطع الطريق )

يقتل قاتل الأب فقط لما ذكر . قال البلقيني : وعله حيث لا مانع كالنور ، حتى لو تزوج رجل بأمرها في مرض موته ثم وجد القاتل المذكور من الولدين فلكل منهما قصاص على الآخر مع وجود الزوجية ، وعلى هذا في صورة الدور لو ماتت الزوجة أولا لم يمنع الزوج من إرثها ، فإن كان هو المقتول أولا فلكل قصاص على الآخر ، وإن كانت هي المقتولة أولا فلقصاص على الثاني ، قال : فليقتبه لذلك فإنه من الضالضاه . وما اعترض به من عدم الدور في تصويره رد بأنه وكل الأمر في تمام التصوير على الشبهة ، فقد مر في أول الفرائض أن مما يمنع الإرث بالزوجية من جانب الزوجة مالهو أعتق أمته في مرض موته وتزوج بها للدور فليحمل كلامه هذا على أن التي تزوجها في مرض موته هي أمته التي أعتقها في المرض ثم طال به حتى أولدها ولدين فعاشا إلى بلوغهما ثم قتلاهما ، وحينئذ فالحكم الذي ذكره ظاهر ، أما مع علم السبق وجهل عين السابق فالأقرب الوقف إلى نيين الحال إذ الحكم على أحدهما حينئذ بقود أو عنده تحكم هذا إن وجى وإلا فظاهر أنه لا طريق سوى الصلح ، ولو قتل ثانی أربعة إخوة أكبرهم ثم الثالث أصغرهم ولم يخلف القتيلان غير القتاتلين فالثاني أن يقتص من الثالث ويسقط القود عنه لما ورثه من قصاص نفسه (ويقتل الجميع بواحد) وإن تفاضلت الجراحات في المبدد والقصحش والأرض حيث كان لما دخل في الزهوق سواء أقتلوه بمحمد أم بمخل كان أقوى من شامت أو في بحر لأن القصاص عقوبة يجب لواحد على الواحد فيجب له على الجماعة كحد القتل ولأنه شرع لحفن الماء ، فالو لم يجب عند الاشتراك لاخذ ذريعة إلى سفكها . وروى مالك أن عمر قتل نفرا خمسة أو سبعة برجل قتلوه غيلة : أي حيلة ، وقال : لو تمألا : أي اجتمع عليه أهل صنعاء لقتلهم به جميعا ، ولم ينكر عليه ذلك مع شهرته فصار إجماعا ، أما من ليس بجرحه أو ضربه دخل في الزهوق يقول أهل الخبرة فلا يعتبر (والولي العفو عن بعضهم على حصته من الدية باعتبار)

(قوله يقتل قاتل الأب) ويلزم هذا المستحق لأخيه المذكور ثلاثة أرباع الدية (قوله لما ذكر) هو قوله لأنه لا يبعض (قوله وعله) أي عمل قتل الثاني فقط حيث كانت زوجية (قوله من الولدين) أي بعد أن جلت بهما وكبرا في حياة أبويهما كما يأتي تصويره (قوله في صورة الدور) وهي المذكورة في قوله حتى لو تزوج رجل بأمرها (قوله بأنه) أي البلقيني (قوله التي أعتقها في المرض) ولعل تصوير الشيخ لتخرج المستولدة في الصحة فإنه لا يتأتى قتل قاتلها من الولدين لبقاء رقتها حال القتل (قوله فالحكم الذي ذكره ظاهر) أي من الدور وجهه أنه إذا أعتقها ثم تزوجها ومات لو قلنا بتوريثها لكان الإعتاق تبرعا في المرض لو ارث وهو يتوقف على إجازة الورثة وهي متعلقة منها ، إذ لا يمكن من الإجازة فيما يتعلق بها ، فلو قلنا بتوريثها لانتع عتقها وامتناعه يؤدي إلى عدم توريثها فيلزم من توريثها عدم توريثها (قوله أنه لا طريق سوى الصلح) أي بمال من الجانبين أو أحدهما أو عجانا وعليه فهو مستحق من عدم حصة الصلح على إنكار (قوله يسقط القود عنه) أي عن الثاني (قوله لما ورثه) أي عن أخيه الأصغر . ومن جملة نصف قود نفسه الذي كان لأخيه الأصغر عليه يقتل الأكبر (قوله أهل صنعاء) ع : خص أهل صنعاء لأن القتاتلين منها أه سم على منهج (قوله أما من ليس بالخ) محترز قوله حيث كان لما دخل في الزهوق (قوله أهل الخبرة) أي اثنين منهم (قوله فلا يعتبر) أي فلا يقتل من لا دخل لجراحته في الزهوق وعليه

استثناء من قوله ويبدأ بالقاتل الأول (قوله وعله) يعني في صورة ما إذا قتل أحدهما أباه ثم الآخر الأم (قوله وعلى هذا في صورة الدور) أي من أصلها من غير نظر إلى قتل ، لكن قوله وعلى هذا لا معنى له هنا ، على أن الأولى حلف قوله وعلى هذا إلى قوله من إرثه لعدم موقعه هنا وليس هو في عبارة التحفة (قوله ثم طال به الخ)

عبد (الرموس) دون الجراحات في صورتها لعدم انضباط نكاياتها وباعتبار عدد الضربات في صورتها كما صرح به في الروضة وهو المعتقد وإن ادعى بأن الهواب فيها القطع باعتبار الرموس كالجراحات ، ويقارن الضربات الجراحات بأن تلك تلاقى ظاهر البدن فلا يعظم التفاوت فيها بخلاف هذه ، ولو ضربه أحدهما ضربة يقتل ثم ضربه الآخر سوطين أو ثلاثة حالة أنه من ضرب الأول علما بضربه اقتص منها أو جاهلا به فلا ، فعل الأول حصاة ضربه من دية العمد ، وعلى الثاني كذلك من دية شبهه باعتبار الضربات كما مر ، وإن ضربه بالعكس كأن ضربه أحدهما ثلاثة مثلام الآخر ضربة يقتل كخمسين سوطا حال الأثم ولا توطأ فلا قود على واحد منها ، بل يجب على الأول حصاة ضربه من دية شبه العمد ، وعلى الثاني حصاة ضربه من دية العمد باعتبار الضربات كما مر ، وإنما قتل من ضرب مريضا جهل مرضه لانتفاء سبب أكثر ثم يحال القتل عليه ( ولا يقتل ) متعمد وهو ( شريك غشطي ) ولو حكما كثير المكلف الذي لا يميز له كما يأتي ( و ) شريك ( شبه عمد ) لحصول الزهوق بفعلين أحدهما يوجب والآخر ينفيه فقلب الثاني للشبهة في فعل المتعمد وعلى الأول نصف دية العمد وعاقلة الثاني نصف دية الخطأ أو شبه العمد ( ويقتل شريك الأب ) في قتل فرعه ( وعبد شارك حرا في عبد ) وحر شارك حرا في جرح عبد فقتل وكان فعل المشارك بعد عقه ثم مات بسرايتهما ( وذو شارك مسلما في ذي وكلما شريك حربي ) في قتل مسلم أو ذي ( و ) قاطع يدا مثلا هو شريك ( قاطع ) أخرى ( قصاصا أو حدا ) فسرى القطعان إليه تقدم المilder أو تأخر ( و ) جراح لمن جرح نفسه قبله أو بعده وكجرحه لنفسه أمره من لا يميز بجرحها كما هو ظاهر من قولهم إنه آلة محضة لأمره فهو ( شريك النفس ) في قتلها ( و ) جراح ( دافع الصائل ) على محترم ( في الأظهر ) لحصول

ضمان الجرح إن اقتضى الحال الضمان والتعزير إن انتفاء الحال ( قوله في صورتها ) الأولى ( قوله أو جاهلا به فلا ) أي فلا قصاص على واحد منها ، أما الثاني فظاهر ، وأما الأول فلأنه شريك شبه العمد ( قوله باعتبار الضربات ) بأن يضبط ضرب كل على انفراده ثم ينسب إلى مجموع ضربهما ، ويجب عليه بقسطه من الدية بصفة فعله عمدا كان أو غيره مراعى فيه عدد الضربات ( قوله لانتفاء سبب آخر ) أي وهنا ضرب كل سبب يحال عليه الموت ( قوله ولا يقتل متعمد وهو ) أي والحال أنه شريك الخ ، وقوله بخطئ : أي ما لم يكن الخاطئ آلة للمتعمد كما تقدم فيها لو أكرمه على رضى شاخص علمه المكره بالكسر آدميا وظنه المكره صيدا فإن القصاص على المكره مع بكونه شريك غشطي ، وكما لو كان غير المميز مأمور المكلف أو أصحما يعتقد وجوب طاعة الأمر ( قوله تقدم المilder ) أي القتل المilder ( قوله وجراح ) أي ويقتل جراح لشخص جرح نفسه سواء كان جرحه لنفسه قبل قتل الأول أو بعده ( قوله وجراح ) أي ويقتل شريك جراح دافع الخ بجرم دافع عن آلة صفة جراح ومنه يعلم أن

يراجع مفهومه ( قوله في صورتها ) في الموضعين تبع فيه الشهاب حج ، وكذا قوله السابق أو ضربه ، وكل ذلك مرتب في كلام الشهاب المذكور على شيء مهمل لم يذكره الشارح ، وعبارته غيب قول المتن ويقتل الجميع بواحد نصها : كان جرحه جراحات لما دخل في الزهوق وإن فحش بعضها أو تفاوتوا في عددها وإن لم يتواطأوا أو ضربه ضربات وكل قاتلة لو اضردت أو غير قاتلة وتواطأوا كما سيذكره انتهت ( قوله بأن الهواب ) للاحاجة لبقاء ( قوله وإنما قتل من ضرب مريضا الخ ) هذا إنما يرد على صورة الجهل في الصورة الأولى وهي قوله أو جاهلا به فعل الأول الخ ، ومن ثم أعرضنا في التحفة ليتضح الإيراد عليها ( قوله وفي قتل مسلم أو ذي ) أي والمشارك مسلم أو ذي في صورة المسلم أو ذي في صورة الذي ( قوله فهو ) أي الجراح ( قوله وشريك النفس ) لعله إذا كان جرحه لنفسه يقتل غالبا وكان متعمدا فيه أخلا بما سيأتي في مسألة السم فليراجع ( قوله وجراح دافع الصائل )

الزهر في بضعين عمدا وامتناع القصاص عن أحدهما لمعنى آخر خارج عن الفعل لا يقتضي سقوطه عن الآخر قتل أو تأخر . والثاني يجب نصف الدية فقط لأن من لا يضمن أخف حالا من الخطي . فأولى بعلم القود على شريك . ورد بأن فعل الشريك فيما بعد كلما مهدد بالكلية لا يقتضي شبهة في فعل الآخر أصلا فلا يكون مساويا لشريك الخطي فضلا عن كونه أولى منه ، ويقتل شريك صبي مميز ومجنون له نوع تمييز وشريك السبع والحية القتالين غالبا مع وجود المكافأة . والحاصل أنه متى سقط القود عن أحدهما لشبهة في فعله سقط عن شريكه أو لصفة قائمة ببلائه وجب على شريك ( ولو جرحه جرحين عمدا وخطأ ) أو وشبه عمد ( ومات بهما أو جرح ) جرحا مضمونا وآخر غير مضمون كأن جرح ( حرييا أو مرتدا ثم أسلم ) المجروح ( وجرحه ثانيا فأت ) بهما ( لم يقتل ) تغليا لمسقط القود في الأولى عليه مع قود الجرح الأول إن أوجب نصف دية مغلطة ونصف دية مخفية ، وفيما بعدها عليه موجب الجرح الواقع في حال العصمة من قود أو دية مغلطة وتعدد الجراح فيها ذكر كذلك إلا إن قطع المتعمد طرفة فقط ( ولو داوى جرحه بسم - ملفف ) أي قاتل سريعا ( فلا قصاص ) ولا دية ( على جراحه ) في النفس إذ هو قاتل نفسه وإن لم يعلم حال السم بل في الجرح إن أوجهه وإلا فالمال ( وإن لم يقتل ) السم الذي داواه به ( غالبا ) أو لم يعلم حاله وإن قتل غالبا ( فشبه عمد ) فعله فلا قود على جراحه في النفس أيضا بل عليه نصف دية مغلطة مع ما أوجه الجرح ( وإن قتل ) السم ( غالبا وعلم حاله فشريك جرح نفسه ) فيلزمه القود في الأظهر ( وقيل ) هو ( شريك خطي ) فلا قود عليه لأن الإنسان لا يقصد قتل نفسه ، واحتراز بقوله داوى جرحه عما لو داواه غير الجراح ، فإن كان بموج وعلمه قتل الثاني أو بما يقتل غالبا وعلم حاله ومات بهما قتلا وإلا فدية شبه العمد ، وما أفق به ابن الصلاح من أنه لو كحل إنسان عين مريض فلهبت بمداواته فالضمان على عاقلة فينت

دافع صفة شلوف ( قوله ورد ) بأن فعل الشريك ( أي الذي لم يضمن ) قوله القتالين غالبا ( أي حيث لم يقم على المتقول بلا قصد فإن كان فعلهما لا يقتل غالبا أو قما بلا قصد فلا قصاص على شريكهما ( قوله لشبهة في فعله ) بأن كان فعله خطأ ولو حكما أو شبه عمد ( قوله أو لصفة قائمة كالصبا ودفع الصائل ) قوله ولو جرحه جرحين عمدا ( تقدم العمد أو تأخر ( قوله نصف دية مغلطة ) في شبه العمد ( قوله ونصف دية ) أي في الخطأ ( قوله وفيما بعدها ) هو قوله مضمونا الخ ( قوله فيقطع طرفة فقط ) أي وعلى الثاني ضمان فعله من خطأ أو شبه عمد ( قوله وإن لم يعلم ) غاية ، وقوله إن أوجه أي أوجب بجرحه القصاص ( قوله أو لم يعلم حاله ) وخالفته هذه ما قبلها بأن تلك في المذهب الذي يقتل سريعا وهذه في غيره وإن قتل غالبا ( قوله غير الجراح ) أي ولو بإذنه حيث لم يعين له الدواؤه أخدا بما بعدها ( قوله فإن كان بموج ) بموحدة وآخره حاء مهملة أي قاتل سريعا ( قوله لو كحل ) هو بالتخفيف

هو بتعزير جراح المجروح بإضافة شريك إليه ، وإنما قدره للبلغ توهم وجوب القصاص على شريك دافع الصائل في البلع ، فالصورة أن دافع الصائل جرحه للبلغ ثم بعد البلع جرحه آخر فأت بهما ( قوله إن أوجهه وإلا فالمال ) هذا بالنظر لما في المتن خاصة مع قطع النظر عما زاده بقوله ولا دية ، أما مع النظر إليه فكان المناسب أن يقتصر على قوله إن أوجب ذلك ( قوله عما لو داواه آخر غير الجراح ) لفظ آخر ساقط في أكثر نسخ الشارح مع أنه هو المحترز في الحقيقة ، وأما قوله غير الجراح فهو زيادة عن المحترز تقييده فكان ينبغي أن يقول : أي غير الجراح وانظر حكم ما لو كان المداوى هو الجراح ( قوله بموج ) هو بضم الميم وفتح الواو وتشديد المهملة : أي مسرع للموت ( قوله وما أفق به ابن الصلاح الخ ) ظاهر هذا السياق أن إفتاء ابن الصلاح فيه مخالفة لما قبله وليس

المال فعليه محمول على عدم إذنه له في مداواته بهذا الدواء وإلا فلا ضمان كما لو قطع سلعة مكلف بإذنه وقد علم أنه متى لم ينص المريض على دواء معين فعمل عاقلة الطبيب الضمان ثم بيت المال ثم هو وإن نص على ذلك كان هدوا ومن الدواء خياطة جرحه غير أنه إن خاط في لحم حتى وهو يقتل غالبا فالقود ، وإن آل الحال للمال فنصف دية ، وإن خاطه ولى للمصلحة فلا قود عليه كما رجحه المصنف ولا على الجراح كما اقتضاه كلامهما ولكن كاخياطة ( ولو ضربوه بسيطا فقتلوه وضرب كل واحد غير قاتل ) لو انفرد ( ففي القصاص عليهم أوجه أحصاها يجب إن تواطوا ) أي تواقوا على ضربه وكان ضرب كل منهم له دخل في الزهوق وإنما لم يعتبر ذلك في الجراحات والضربات المهلكة كل منها لو انفرد لأنها قاتلة في نفسها ويقصد بها الإهلاك مطلقا والضرب الخفيف لا يظهر فيه قصد الإهلاك إلا بالوالة من واحد ، والتواطؤ من جمع ، ولو آلى الأمر إلى الدية وزعت على عدد الضربات وبحسب الزهوس في الجراحات . والثاني لأقصاص . والثالث على الجميع لتلا يصح ذلك خريعة إلى القتل ، أما لو كان ضرب كل قاتلا لو انفرد وجب عليهم القود جزما ( ومن قتل جمعا مرتبا ) والعبرة في الترتيب والمعية بالزهوق كما مر ( قتل بأولهم ) لسبق حقه ( أو معا ) بأن ماتوا في وقت واحد أو جهلت المعية والترتيب فالمراد المعية ولو احتمالا كان عدم عليهم جدارا وتنازعا فيمن يقدم يقتله ولو بعد ترأضهم بتقديم أحدهم ( فبالقرعة ) يقدم حتما قطعا للنزاع ( وللبائين ) في الصور كلها ( اللديات ) لأنها جنائيات لو كانت خطأ لم تتداخل في التصدي أولى ( قلت فلو قتله ) منهم ( غير الأول ) في الأولى وغير من خرجت له القرعة في الثانية ( عصى ) وعزر لتفويته حتى غيره ( وقع قصاصا ) لأن حقه متعلق به ( وللأول ) ومن بعده ( دية ، والله أعلم ) ليأسه من القود والمراد فيها إذا اختلفت دية القاتل والمقتول دية القاتل لا القاتل كما دل عليه كلامهم في باب العفو عن القود وهو الأقرب ، ولو قتله أولياء القتل جميعا وقع القتل عنهم موزعا عليهم فيرجع كل منهم إلى ما يقتضيه التوزيع من الدية ، فإن كانوا ثلاثة حصل لكل منهم ثلث حقه وله ثلثا الدية .

( قوله خياطة جرحه ) أي فإن أذن له في خياطته على وجه مخصوص فهدر وإلا فعل عاقلة ( قوله فالقود ) أي على من خاط حيث علم بحال الجرح وتمم ( قوله فنصف دية ) أي على من خاط ( قوله وإن خاطه ) أي بنفسه أو مأذونه ( قوله وإنما لم يعتبر ذلك ) أي التواطؤ ( قوله وزعت على عدد الضربات ) أي حيث اتفقوا على ذلك أي فإن اتفقوا على أصل الضرب واختلفوا في عدده أخذ من كل المتيقن ووقف الأمر فيما بين إلى الصلح ( قوله لو انفردت وجب ) أي فإن آل الأمر إلى الدية وزعت دية عمد على عدد الضربات كما مر ( قوله عليهم القود جزما ) أي تواطوا أولا لأن فعل كل واحد قاتل ( قوله في الثانية ) هي قوله أو معا .

كذلك ، وإنما هو فائدة مجردة يؤخذ منها تهديد لما مر كما لا يخفى ، وبعبارة التحفة : وأقضى ابن الصلاح الخ ( قوله ومن الدواء خياطة جرحه ) أي بأن خاط نفسه الذي جرحه له الغير ( قوله فالقود ) أي على جرحه ( قوله المهلكة كل منهما ) وصفت للضربات خاصة ( قوله ومن بعده ) كان ينبغي بالنظر لما قلناه أن يقول عقب قول المتن وللأول ولبن خرجت له القرعة وغيرهما .

### (فصل)

في تغير حال المجرور بحرية أو عصمة أو إهدار أو بمقدار المضمون به

وقاعدة ذلك المبنى عليها أكثر المسائل الآتية أن كل جرح وقع أوله غير مضمون لا يتقلب مضمونا بتغير الحال في الانتهاء وما ضمن فيهما يعتبر قدر الضمان فيه بالانتهاء ، وأما القود فيشترط فيه العصمة والمكافأة من أول الفعل إلى الزهوق . إذا تقرر ذلك علم منه أنه إذا (جرح) إنسان (حربيا أو مرتدا أو عبد نفسه فأسلم) الكافر أو أمن الحربى (وعتق) العبد بعد الجرح (ثم مات) أحلهم (بالجرح فلا ضمان) فيه بقود ولادية اعتبارا بحالة الجناية ، وعلم مما مر أن قاتل المرتد قد يقتل به ، وبما يأتي أنه على قاتل عبده كفارة دون قاتل أحد الأولين لإهداره عند استقرار الجناية (وقيل يجب دية) لحرم مسلم غففة على العاقلة اعتبارا بالانتهاء (ولو رماها) أى الحربى والمرتد وجعلها قسما واحدا لأن المبدأ أحدهما والعبد (فأسلم) أحد الأولين (وعتق) الثالث قبل إصلاية السهم له ثم ماتا بها (فلا قصاص) لانتهاء العصمة والمكافأة أول أجزاء الجناية ولكون الأولين مهذين والثالث معصوما حسنت

### (فصل) في تغير حال المجرور

(قوله في تغير حال المجرور) أى أو الجراح كما يأتي في قوله ولو جرح حربى معصوما والأولى في تغير حال المبنى عليه فإن المجرور لا يشمل مالورى إلى حربى مثلا فأسلم قبل وصول السهم له (قوله أو بمقدار) صلة تغير (قوله أوله غير مضمون) لا يرد عليه مالورى إلى حربى فأسلم قبل وصول السهم حيث ضمن بالمال كما يأتي مع أن أول الفعل غير مضمون . لأننا نقول أول الجرح في هذه مضمون ، وأما ابتداء الفعل الذى لأصان فيه فليس بجرح وهو إنما عبر بالجرح ، وسواء كان عدم الضمان لتقص في المبنى عليه كما لو جرح حربيا النخ أو فى الجناح كما لو جنى حربى على مسلم على ما يأتي (قوله إلى الزهوق) يرد عليه ما تقدم من أنه لو جرح ذى ذميا أو عبد عبدا ثم أسلم الجراح أو هتق ومات المجرور على رقه أو كفره وجب القصاص لوجود المكافأة حال الجناية كما تقدم التعليل به في كلامه ، فلو عبر هنا بقوله من أول الفعل إلى انتهائه لوافق مامر . ويمكن رد ما هنا إلى ما سبق بأن يقال مراده أن العصمة تشترط إلى الزهوق وأن المكافأة تعتبر حال الجناية ، فقوله إلى الزهوق متعلق بالمجموع لا بكل منهما (قوله وعلم مما مر) أى في قوله والمرتد في حق معصوم النخ (قوله إن قاتل المرتد النخ) ولا ترد واحدة من الصورتين على المصنف لأنه إنما عبر بنى الضمان والتبادر منه الضمان أو القصاص وكان بحيث لو عفى عنه على مال وجب ، والمرتد لا يجوز العفو عن القصاص الواجب عليه بمال (قوله قد يقتل به) أى إذا كان مرتدا مثله لوجود المكافأة (قوله الأولين) أى الحربى والمرتد (قوله لإهداره) أى الأحد (قوله الحربى والمرتد) ع :

### (فصل) في تغير حال المجرور

(قوله أو بمقدار المضمون به) دخل فيه التغير بالحرية ومن ثم لم يذكره في شرح الروض (قوله لا يتقلب مضمونا) وكلنا عكسه كما يعلم من قول المصنف الآتى ولو ارتد المجرور ومات بالسرابة فيزداد في القاعدة ، وكل جرح وقع مضمونا لا يتقلب غير مضمون (قوله فيشترط فيه العصمة والمكافأة من أول الفعل إلى الزهوق) يرد عليه مامر في قول المصنف ولو جرح ذى ذميا فأسلم الجراح ثم مات المجرور فكذا : أى لا يسقط القود

تثنية الضمير وإن كان العطف بأوليهما ضد أن كما في - فاته أولى بهما - (والمذهب وجوب دية مسلم مخففة على العاقلة) اعتباراً بمالة الإحابة لأها حالة اتصال الجنانية والرى كالتلقية التي يتوصل بها إلى الجنانية فلم أنه لا توجد بذلك لانتفاء المكافأة أول أجزاء الجنانية ، وقيل يجب في المرتد دون الحرى ولو جرح حرى معصوما ثم عصم لم يضمنه ، وإن عصم بعد الرى وقبل الإحابة ضمنه بالمال لا القود (ولو ارتد المجرع ومات بالسراية) مرتناً (فالتنس) بالنسبة لغير الجرح المرتد (هدر) لاشيء فيها لأنه لو قتله حيث أخذ مباشرة لم يلزمه شيء فالسراية أولى (ويجب قصاص الجرح) الذي فيه قصاص كالوضحة (في الأظهر) لاستقراره فلم يتغير بما حدث بعده، والثاني لا إذ الطرف تبع للنفس حيث صارت الجنانية قتلاً فإذا لم يجب قصاص النفس لم يجب في الطرف، ثم هذا القصاص (يستوفيه قريبه) أى وارثه لولا الردة ولومعنا (المسلم) الكامل وإلا فيبعد كماله لأنه شرع للقتلى وهو لم يعلم أن الإمام يستوفيه عند فقد من ذكر (وقيل) لا يستوفيه إلا (الإمام) إذ لا وارث للمرتد (فإن اقتضى الجرح مالا) لا قوداً كجائفة (وجب أقل الأمرين من أرشه ودية) لنفس لأنه المتيقن ، فلو كان الجرح قطع يد وجب نصف دية أو يديه فدية ويكون الواجب فيها لاشيء منه لو ارث المذكور (وقيل) الواجب (أرشه) أى بالجرح بالغاً ما بلغ وإن زاد على دية نفس لأنه إنما يتدرج في نفس تضمن (وقيل هدر) لاشيء فيه إذ الجرح متى سرى تبع النفس (ولو ارتد) المجرع (ثم أسلم فات بالسراية فلا قصاص) لتدخل المهلدر فصار شبهة دائرة القود (وقيل

لو كان الرأى الإمام لقتل الردة فالتسجى علم الضمان ، كذا حاوله الزركشى ، وفيه نظر لأن غاية أمره أن يكون كالحربى اهـ بم على منج (قوله فاته أولى بهما) أى الغنى والفقير . وأجيب عن الآية بأنها ليست من هنا الباب لأن التفسير فيها إن يكن غنياً أو يكن فقيراً فالضمير في بهما راجع لمعمول المتعاطفين لهما (قوله وقيل يجب) أى القصاص (قوله ولو جرح حرى) هذه لا تدخل في تغير حال المجرع إذ التفسير هنا حال الجرح لكننا داخلنا في قوله كل جرح أوله غير مضمون الخ (قوله ثم عصم) أى الحرى (قوله وإن عصم) هذه لم تشملها القاعدة السابقة ، وكذا قول المصنف ولو ارتد المجرع الخ لم تشملها القاعدة ، ولا يرد على الشارح ذلك لقوله قبل المنى عليها أكثر المسائل الخ . وقاعدة هذه أن يقال : كل جرح أوله مضمون وآخره غير مضمون فالتنس هدر ويجب قصاص الجرح ، وفيها قبلها كل فعل غير مضمون وما بعده من الجرح إلى الزهوق مضمون تجب فيه دية مسلم مخففة (قوله ضمنه) أى بدية مسلم مخففة على العاقلة (قوله ولو محتل) نيه به على أن المراد بالقرب الوارث ولو أجنبياً فيشمل أحد الأبوين (قوله لأنه شرع للقتلى) أى ولا مانع من أن يثبت له القصاص وإن لم يثبت له المال كالقتيل الذى عليه ديون ، وفي هذا التعليل نظر اهـ سم على منج . ويريد بالتعليل ما أشار إليه بقوله كالقتيل الخ ، ووجه التشبيه أن وارث المديون يقتص من قتله وإذا آل الأمر إلى الدية أخلها الدائن ، وجه النظر أن المال يقدر دخوله في ملك القتل ثم ينقل لرب الدين (قوله وهوله) أى وعليه فلو عفا وارثه عن قصاص الجرح على مال صح وكان المال الواجب فيها فيا يظهر وتردد فيه سم على منج ، ثم رأيت في المخطيب على هذا الكتاب ماقلته (قوله لأنه المتيقن) ع : إيضاحه أن وجوب الدية إذا كانت أقل مساو لتقديره من المسلم ، وأما إصاب الأرض إذا كان أقل فلأنه وجب بالجنانية أرش والردة منعت من وجوب شيء بعدها ولا تسقط ماوجب قبلها

في الأصح فهنا لا يكافئه إلى الزهوق (قوله فلم الخ) هذا لاحاجة إليه بعد تصريح المتن به ومن ثم لم يذكره في النسخة (قوله فإن اقتضى الجرح مالا) أى ولو بالظن أو كان خطأ مثلاً حتى يتأتى قول الشارح: الآتى فلو كان

إن قصرت الردة ( أى زمنها بحيث لا يظهر للسراية أثر فيه ) ( وجب ) القود لانتهاء تأثير السراية فيه ( ونجى ) على الأول ( الدية ) كاملة مغلطة حالة في ماله لو قوع الجرح والموت حال العصمة ( وفى قول تصفها ) فوزيما على العصمة والإهدار ، وقد أثبتت فيها لو جرح مسلم مسلما ثم ارتدنا معا وأسلما معا ثم مات المجروح بالسراية بلزوم القود أخذنا من قولهم يعتبر فيه المكافأة من ابتداء الفعل إلى القوات وهما متكافئتان كذلك ( ولو جرح مسلم ذميا فأسلم ) بعد الإصابة ( أو حر عبدا فعتق ) بعدها ( ومات بالسراية فلا قصاص ) لانتهاء المكافأة حال الجنابة ( ونجى دية مسلم ) أو حر حالة مغلطة في ماله لأنه مضمون أولا وانتهاء ، فاعتبر الانتهاء لما مر أنه المعتبر في قدر المضمون لأن الضمان يبدل التالف فينظر فيه حالة التلف . ويفارق التغليظ هنا ففيه فيما مر لأنه هنا تعمد رى معصوم وتم تعمد رى مهمل فطرات عصمته فنز لولا طروها منزلة طروا إصابة من لم يقصده ( وهى ) فى الأخيرة ( لسيد الجبد ) ساوت قيمته أم نقصت عنها لامتنعاقه لها بالجنابة الواقعة في ملكه ولا يتعين حقه فيها بل للجاني العدول لقيمتها وإن كانت الدية موجودة فإذا سلم الدرهم أجبر السيد على قبولها وإن لم يكن له أن يطالبه إلا بالدية ( فإن زادت ) أى الدية ( على قيمته فالزيادة لورثة ) لوجوبها بسبب الحرية وتعين حقه في الإبل ( و ) محل ذلك إذا لم يكن للجرح أرض مقدر وإلا اعتبر هو ، فحيثك ( لو قطع ) الحر ( يد عبد ) أو قفا عينه ( فعتق ثم مات بسراية ) وأوجبنا كمال الدية كما هو الأصح ( فليسيد الأكل من الدية الواجبة ) في نفسه ( ونصف قيمته ) الذى هو أرض الجرح الواقع في ملكه لو انتمل والسراية لم تحصل في الرق فلم يتعين بها حق له ، فإن كان الأكل الدية فلا واجب غيرها أو أرض الجرح فلا حق للسيد في غيره والزايد للورثة وذكره النصف لفرضه أن المقطوع يد وإلا فكل مثال ( وفى قول ) الواجب السيد ( الأكل من الدية وقيمته ) كلها لأننا نظرنا للسراية في دية النفس فلننظر إليها في حق السيد حتى يقدر موته قنا ( ولو قطع ) الحر ( يده فعتق فجرحه آخران ) كان قطع أحدهما يده الأخرى والآخر رجله ( ومات بسرائهم فلا قصاص على الأول ) ( وإن كان حرا ) لعدم المكافأة حال الجنابة ( ويجب على الآخرين ) قصاص النفس والطرف لأهمها كفؤان ، ومنى وجبت الدية كانت أثلاثا لأن جنائياتهم صارت بالسراية الناشئة عنهم نفسا ، ولا حق للسيد فيها على الآخرين بل فيها على الأول إذ هو الجاني على ملكه فله أقل الأمرين من ثلث الدية

---

كما لو قتل المني عن نفسه ، وقوله ويكون الواجب فيثاع : ولا يجوز الضعوفه لأنه لكافة المسلمين اه سم على منيج ( قوله ونجى على الأول ) هو قول المصنف فلا قصاص ( قوله وهما متكافئتان ) أى ولا يضر تغلل الردة وهى من ذيلة للعصمة المحترمة من أول القتل إلى الزهوق لأن المرتد معصوم على مثله ( قوله فيما مر ) أى في قول المتن ولو رماهما فأسلم وعتق فلا قصاص البغ ( قوله لما ) أى الدية ( قوله وتعين حقه في الإبل ) هو بصيغة الماضي عطفت على قول المصنف فالزيادة لورثته . والحاصل أن حق السيد لا يتعين في الإبل وحق الورثة يتعين فيها حتى لو دفع إليهم الدرهم لم يجب قبولها ( قوله وعمل ذلك ) أى محل كون الدية للسيد إن ساوت قيمته أو نقصت ( قوله نفسا )

---

الجرح قطع يد ( قوله وهما متكافئتان ) أى والمقتول معصوم عليه من ابتداء القتل إلى الانتهاء ، وبهذا يندفع ما اعترض به عليه من أن شرط القود أن لا يتدخل مهمل ، وقد علم أن المراد باشتراط المعصمة عصمته على القاتل لا عصمته في نفسه ( قوله وتعين ) عبارة التحفة : ويتعين ( قوله الحر ) المناسب لإنسان كما صنع في التحفة لينسجم مع قول المصنف الآتى إن كان حرا .



وأرض الجنانية في ملكه وهو نصف القيمة ، ولو عاد الأوك وجرحه بعد العتق فليس الأكل من سلس الدية ونصف القيمة .

### ( فصل )

فيما يختص في قود الأطراف والجراحات والمعا في ما يأتي

( يشترط لقصاص الطرف ) بفتح الراء ( والجرح ) والمعاني ( ماضط للنفس ) مما مر مفصلا ، ولا يرد الضرب بعصا خفيفة لأنه يحصله غالبا لا في النفس إذ عمد كل بحسبه فهما مستويان في حدة وإن اختلفا في حصوله ، على أن الكلام كما قاله الماوردي عند عدم سراية الإيضاح وإلا وجب القود في النفس لكونه حيثئذ يقتل غالبا ، واستثناء البلقيني من كلامه مالم يجنى مكاتب على عبده في الطرف فله القود منه مع أنه لا يقتل به مخالفت لصريح كلامهم وإن أمكن توجيهه بأنه في حياته يقتنى بالقود من سيده ، بخلافه بعد موته لاتضاء تشفيه إذ لاوارث له

أي جناية نفس ( قوله ولو عاد الأول ) متصل بقوله ومتى وجبت الدية النخ ( قوله فليس الأكل ) وذلك لأنه جرح جراحتين إحداهما في الرق والأخرى في الحرية ، والدية توزع على عدد الرعوس فيجب عليه ثلث الدية نصفه في مقابلة جراحة الرق والأخر في مقابلة جراحة الحرية ، والسيد إنما يجب له بدل ما وقع في الرق وهو نصف الثلث .

### ( فصل ) فيما يختص في قود الأطراف

( قوله في قود الأطراف ) أي وجودا وعلما يشمل نحو قوله ولا قصاص في كسر العظام ( قوله بعصا خفيفة ) خلافا لمن زعمه عنجا بأنه عمد في نحو الإيضاح اه حج ، وهي أوضح من عبارة الشارح ( قوله لأنه يحصله ) أي الإيضاح ( قوله لا في النفس ) حطف على قوله نحو الإيضاح ( قوله إذ عمد كل بحسبه ) أي من نحو الإيضاح والنفس ( قوله على أن الكلام ) قد يقال هذا لا ينع في دفع الإيزاد لأن حاصله أنه لو ضربه بعصا خفيفة وأوضحه كان هذا الإيضاح عمدا موجبا للقود ، ولو ضربه بعصا خفيفة فثات من ذلك الضرب كان شبه عمد ، وهذا لا يندفع بأن السراية من الإيضاح بذلك الضرب يوجب القود في النفس فتأمله اه سم على حج ( قوله عند عدم سراية الإيضاح ) يعني أن كلام الموردي حيث لم يسر الإيضاح فإنه يكون عمدا في الإيضاح ، وإذا وقع مثله بلا إيضاح ومات المجهني عليه منه يكون شبه عمد . وحاصل الجواب أن حدّ العمد الموجب للقود في النفس قصد الفعل والشخص بما يقتل غالبا وهو متفق في الضرب ، وحدّ العمد الموجب للإيضاح قصد الفعل والشخص بما يوضح غالبا وهو حاصل بالضرب والكلام حيث لا سراية أما معها فيجب القود في النفس لأن الجراحة الخفيفة مع السراية تقتل غالبا ( قوله وإلا وجب القود ) أي ولا إيزاد ( قوله على عبده ) أي المكاتب أيضا ( قوله لصريح كلامهم ) أي فلا يقطع كما لا يقتل لكنه إذا قطع يده ضمنته بنصف القيمة ( قوله توجيه ) أي بتقدير تسليم أنه

### ( فصل ) فيما يختص في قود الأطراف

( قوله مع ما يأتي ) يعني وفيما يأتي ، وعبارة التحفة مع ما يتعلق بذلك ( قوله ولا يرد الضرب بعصا خفيفة النخ ) عبارة التحفة : ولا يرد الضرب بعصا خفيفة خلافا لمن زعمه عنجا بأنه عمد في نحو الإيضاح لأنه يحصله غالبا لا في النفس ، وذلك لأن العمد في كل شيء بحسبه انتهت . ولعل بعضها مقطوع من نسخ الشارح ( قوله على أن الكلام النخ )

فيرد بأن السيدة مائة من ذلك التثنى (ولو وضعوا) أو بعضهم فإستاده إلى جميعهم مجرد تصوير (سفا) مثلا (على يده وتحاملوا) كلمهم (عليه دقة) بالضم وفي القاموس هي بالفتح المرة وبالضم الدقة من المطر وما انصب من سقاء أو إناء مرة . وبه علم صحة كل من الفتح والضم هنا (فأبانونها) ولو بالقوة كما يأتي (قطلوا) كما لو اجتمعوا على قتل نفس ، وإنما اشترط في قطع السرة أن يخص كلا من المشتركين نصاب لأن التوزيع يمكن ثم لاهنا على أن حق الله يتسامح فيه أكثر : فإن لم يتحاملوا بأن تميز فعل بعضهم عن بعض كأن قطع واحد من جانب وآخر من جانب حتى التقت الحفيدتان أو جذبت أحدهما للمشار ثم الآخر فلا قود على واحد منهما بل على كل منهما حكومة تليق بجنائته ويحتمل بلوغ مجموع الحكومتين دية اليد (وشجاج) بكسر أوله جمع شجة بالفتح (الرأس والوجه عشر) باستقراء من كلام العرب وجرح غيرها لا يسمى شجة ، فدعوى أن الإضافة إليهما من إضافة الشيء إلى نفسه غير صحيحة لأن الرأس والوجه ليسا عين الشجة بل هما شرطان في تسميتها شجة فالأقرب أن يكون المراد بها هنا مطلق الجرح وأن الإضافة للتخصيص ، وعمل ما ذكر في الشجة حيث أطلقت بخلاف ما لو أضيفت كما هنا على أن جماعة أطلقوها على سائر جروح البدن أولها طبعا ووضعا

يقطع فيه ولا يقتل به غير أن ماوجه به لا يمنع من وجوب الاستثناء لو قيل به (قوله وبه علم صحة كل من الفتح والضم) يتأمل وجه الضم فإنه ليس هنا ما يصدق عليه ذلك إذ ليس ثم شيء مصبوب يسمى بالدقة إلا أن يقال شبه السيف الواقع في محل القطع بالشيء المصبوب من سقاء أو نحوه (قوله ولو بالقوة) أي كأن صارت معلقة بعملة (قوله يلقى بجنائته) أي إن عرفت وإلا فيحتاج للقاضي في فرضه بحيث لا يحصل ظلم لأحدهما ولا نقص لمجموع الحكومتين عن الدية ، فإن لم يظهر للقاضي شيء فينبغي أن يسوئ بينهما في الحكومة (قوله دية اليد) معتمد (قوله غير صحيحة) كذا في حج ، ويمكن أن يقال ينصحتها مع تسامح لأن الشجة هي جراح الرأس والوجه فكأنه قيل وجرح الرأس والوجه المضافة إليهما ، فلما اشتمل المضاف وهو الشجاج باعتبار معناه إلى الرأس والوجه كان من إضافة الشيء إلى نفسه حكما (قوله فالأقرب) أي في توجيه المتن لما يقال لامتني لإضافة الشجاج للرأس إذ لا يكون إلا فيه (قوله وعمل ما ذكر : أي في الشجة) أي من أنها لا تطلق إلا على جرح الرأس والوجه (قوله على أن جماعة أطلقوها) أي على سائر جروح البدن : أي وعليه لإضافة للتخصيص بلا تأويل (قوله طبعا ووضعا) قد يتوقف فيه بالنسبة لنحو المفاهيمة والمتقلة من كل ما لا يتوقف على قطع جلد فإنه لا يتوقف على

قال الشهاب سم : هذا لا ينفع في الإيراد ، ثم بين وجه عدم نفعه وقد يقال وكلما الجواب الأول (قوله بالضم) قال في الصفحة عقبه كذا قاله شارح اه . فقوله وفي القاموس النع المراد به الردة على الشارح المذكور فكان ينبغي للشارح هنا ذكره أيضا (قوله بأن تميز) أي في نفسه بأن افضل عن فعل الآخر وإن لم يتميز لنا الاثر في الخارج (قوله تليق بجنائته) أي إن علمت (قوله فدعوى أن الإضافة الخ) هنا مفرع على ما أهمه قوله وجرح غيرها لا يسمى شجة : أي فلا يسمى شجة إلا جرحهما فالإضافة حيثل من إضافة الاسم إلى المسمى لامن إضافة الشيء إلى نفسه فدعوى النع ، وصارفة الصفحة : فالإضافة إليهما من إضافة الشيء إلى نفسه كذا قيل الخ ، فالمرع فيها هو المردود في تهرج الشارح والتضريح فيها ظاهر (قوله وعمل ما ذكر في الشجة الخ) جواب عن سؤال مقدر ، فكان موردا آورد عليه ماسبق ذكره في الشجة فقال : وعمل ما ذكر في الشجة حيث أطلقت فلا ورود (قوله طبعا ووضعا) يرد عليه ما سألني من أن كلا من المشم والتثليل يحصل بغير شيء يسفه

(حارصة) بمحملات (وهي مائتق الجلد قليل) نحو الخلدش ويسمى الحارصة والحريصتو القاشرة (ودامية) بتخفيف المياه (تلمية) بضم أوله أي الشق بغير سيلان دم وإلا فدامية بمحملتها هذا الاعتبار تبلغ الشجاج إحدى عشرة (وباضة) من البهيم وهو القطع (تقطع اللحم) بعد الجلد: أي تشقه شقا خفيفا من بضع قطع (ومتلاحة نصوص فيه) أي اللحم ولا تبلغ الجلدة بعده سميت بما يقول إليه من التلاحم تفاولا (وسمحاق) بكسر سينه (تبلغ الجلدة التي بين اللحم والعظم) وهي المسماة بالسماحق حقيقة من سماحق البطن وهي الشحم الرقيق (وموضحة) ولو بفرز إبرة (توضح العظم) بعد خرق تلك الجلدة: أي تكشفه (وهاشمة تهشمه) أي تكسره وإن لم توضحه (ومتقلة) بتشديد القاف مع كسرها ألفصح من فتحها (تقله) من عمله لغيره وإن لم توضحه وتهشمه (ومأمومة تبلغ خريطة الدماغ) المحيطة به وهي أم الرأس (ودامفة) بفتح ميمجة (تخرقها) أي خريطة الدماغ وتصله وهي ملفقة على رأى وتصوير كلها في الحجة وما سوى الأخيرين في الخلد وقصبة الأنف واللحي الأسفل بل وسائر البدن على ما يأتي (ويجب القصاص في الموضحة فقط) لضبطها ويترس استيفاء مثلها بخلاف غيرها (وقيل) يجب فيها (وفيها قبلها) لإمكان معرفة نسبها من الموضحة. ورد بأن هذا الإمكان لا يمكن مثله للقصاص بل لتوجيه القول بوجود القصد من أروش الموضحة بنسبته إليها (سوى الحارصة) كما زاده على أصله فلا قود فيها جز ما إذ لم يفت بها شيء له وقع (ولو أوضح في باقي البدن) كساعد وصدر (أو قطع بعض مارن) وهو مالان من الأنف (أو) بعض (أذن) أو شفة أو إبطاها وهو المحيط بها، وما في الروضة من عدم القود فيه تحريف وإنما هو إطار السه: أي السبر لأنه اللذي لنهاية له. قال ابن العماد: وكل صحيح إذ لا فرق بينهما أو لسان أو حشفة (ولم يفته) بأن صار معلقا بجلدة والتقييد بذلك بحريان الخلاف (وجب القصاص في الأصح) لتيسر ضبط كل مع بطلان فائدة العضو وإن لم

الحارصة ولا ما بعدها، والترتب الطبيعي ضابطه أن يتوقف الثاني على الأول ولا يكون الأول علة له إلا أن يقال إنه باختيار الغالب (قوله حارصة) ع: سميت حارصة من حرص القصار الثوب إذا شقه قاله الجوهري اه سم على منبج (قوله تلمية) بضم أوله: أي مع سكون اللال وكسر الميم مخففة ويفتح اللال وكسر الميم مشددة. قال في القاموس: دى كرضى دى وأدعيته ودميته (قوله تقطع اللحم بعد الجلد) انظر هل هو قيد للباضة حتى يخرج قطع اللحم بعد قطع النير للجلدة اه سم على منبج. ويمكن جملة حالا من اللحم وليس متعلقا بتقطع فيكون فعل الثاني باضة وإن لم يقطع شيئا من الجلد، ويحتمل وهو الظاهر أنه من مسهاها حتى لو قطع واحد الجلد بينهما وآخر اللحم لا يكون على الثاني أروش باضة بل ما يليق ببنائته وتكون الباضعة مشتركة بينهما (قوله ومتلاحة) قال الشيخ عميرة: قال الأزهري: الوجه أن يقال اللاحة: أي القاطعة للحم اه سم على منبج. أقول: والجواب ما ذكره الشارح بقوله سميت الخ (قوله بالسماحق) أي في لغة أهل الحجاز وأما أهل المدينة فيسمونها الملطي والمطاطة اه سم على منبج (قوله ألفصح من فتحها) ولعل المعنى على الفتح منقل بها بالتشديد فحذف الجار واتصل الضمير (قوله المحيط بها) أي بأعلى الشفة، ففي القاموس الإطار ككتاب الحلقة من الناس وقصبان الكرم تلتوى للتمريش وما يفصل بين الشفة وبين شعيرات الشارب اه (قوله قال ابن العماد وكل صحيح) يتأمل ما ذكر من صحة كل منهما مع أن اللى في الروضة نى لوجب القصاص وما هنا يشبهه، نعم كل صحيح إذا فسر الإطار بإطار السه (قوله بل وسائر البدن الخ) أي في الصورة وإلا فقدر أن هذه الأسماء تخص بالرأس والوجه (قوله قال ابن العماد وكل صحيح)

بينه ، وفيها إذا انقص في الملقى جملة يقطع من الجاني إليها ثم يستل أهل الخبرة في الأصلح من إبقاء أو غيره ويقدر ماسوى الموضحة بالجزئية كلث وربع لأن القود وجب فيها بالمائلة بالجملة فامتنت المساحة فيها لتلا يردى إلى أخذ عضو يبيض آخر وهو علور ولا كذلك في الموضحة فقدرت بالمساحة أما إذا أبانه فيجب القود جزما . والثاني لا يجب كما لا يجب فيه أرش مقدر ( ويجب ) القصاص ( في القطع من مفصل ) بفتح الميم وكسر الصاد هو موضع اتصال عضو بعضو على منقطع عظمين برباطات واصله بينهما مع تداخل كرفق وركبة أو تواصل كأغلة وكوع ( حتى في أصل فخذ ) وهو ما فوق الورك ( ومنكب ) وهو جميع ما بين العضد والكتف ( إن أمكن ) القطع ( بلا ) حصول ( لإجافة وإلا ) بأن لم يمكن إلا بها ( فلا ) قود ( على الصحيح ) لأن الجوانف لا تنضبط ، نعم إن مات بالقطع قطع الجاني وإن حصلت الإجافة . والثاني نعم حيث أجاف الجاني وقال أهل النظر يمكن أن يحاف مثل ذلك ( ويجب في فق" عين ) أى تعويرها بعين مهملة ( وقطع أذن وجفن ) بفتح الجيم ( ومارن وشفة ولسان وذكر وأثنين ) أى يبيضين يقطع جلديهما لأن لما نهايات مضبوطة فالحقت بالمفاصل ، بخلاف قطع البيضين دون جلديهما بأن سلهما منه مع بقائه فلا قود فيهما لتعمل الانضباط حينئذ . ويجب أيضا في إشلال ذكر وأثنين أو إحداهما إن أخبر عدلان بسلامة الأخرى مع ذلك وكذا دقهما إن أمكنت المائلة كما نقل عن التلميذ ثم بحثا أنه ككسر العظام ، وتفسير الشارح البيضين في موضعين يجلديهما ثم بالبيضين باعتبار اللغة كما هو مأخوذ من كلام أئمتنا كصاحب الصحاح والقاموس ، فقد قال الأول فيها الأثنين الخصيتان ، وقال فيها أيضا قال

وأريد أنه لانهية له وفسر الإطار بإطار الشفة وأنه له نهاية ( قوله إليها ) أى إلى مثلها ( قوله أهل الخبرة ) لو قيل بأن الجنى عليه يقطع إلى الجملة فقط ويصير الأمر منوطا بالجاني فيفعل ما ظهرت له فيه المصلحة بسؤال أو غيره لم يبعد ، إلا أن يقال : قد يختار مالا مصلحه له فيه بل ما فيه ضرر عليه فيمنعه الحاكم من ذلك لما فيه من الإضرار ويفعل به ما يراه مصلحه له ( قوله لتلا يردى النخ ) وذلك لأنه قد يكون مارن الجاني مثلا قدر بعض مارن الجنى عليه فيؤدى إلى أخذ مارن الجاني ببعض مارن الجنى عليه لواعبر بالمساحة ( قوله أما إذا أبانه ) هذا إيضاح وإلا فهو معلوم من قوله والتقييد بذلك لجرىان النخ ( قوله بفتح الميم وكسر الصاد ) أما بعكس ذلك فاللسان وعبارة المصباح وزان مقود اللسان وإنما كسرت الميم على التشبيه باسم الآلة ( قوله وشفة ) أى سواء العليا والسفلى وحده العليا طولا موضع الارتفاق مما على الأنف والسفلى طولا موضع الارتفاق مما على النحر ، وفي العرض الشدين اه سم على منبج : وقوله الارتفاق : أى الالتئام . قال في المختار : الرق ضد التثق . وقدرت افتق من باب نصر فارتق أى التأم اه ( قوله يقطع جلديهما ) الباء بمعنى مع لما يأتي من أن سل البيضين وحدهما لا قصاص فيه ، وأن المقصود من العبارة قطع البيضين ، ولكنه لما كان الغالب أن قطع الجلدتين يستلزم بطلان منفعة الأثنين انقصر عليهما وإن كان المقصود في الحكم الشرعي البيضين ، وعليه فلو قطع الجلدتين فقط واستمرت البيضتان لم تجب الدية وإنما تجب حكومة ( قوله ويجب ) أى قصاص ( قوله إن أمكنت المائلة ) متعمد ( قوله ككسر ) أى فلا قصاص فيه ( قوله البيضين ) عبارة حجج : الخصيتين ( قوله وقال فيها ) أى الصحاح

أى فلا قود في واحد منهما فهو مقابل لما ارتضاه الشارح ( قوله ماسوى الموضحة ) أى من المذكورات بعدها ( قوله وهو ما فوق الركبة ) هو تفسير للمضاف إليه وهو التخذ وفي نسخ ما فوق الورك فهو تفسير للمضاف وهو أصل كما لا يخفى فليراجع ( قوله وتفسير الشارح البيضين ) كذا في النسخ وهو غير صحيح . فإن

أبو عمرو الخصيتان البيضا، والخصيتان الجلدتان اللتان فيما البيضا انتهى . وقال الثاني فيه والأثنيان البيضا ، وقال فيه أيضا سلّ خصبته فهو خصي وعصى انتهى . ومنعولم أن الجلدة لاسلّ وإنما تسلّ البيضة ، لكن نقل بعضهم عن ابن السكيت أن الأثنيان البيضا ، ولما أن كان قطع جلديهما يستلزم غالبا بطلان منفعة البيضتين اقتصر الشارح على التفسير المذكور وإن كان المقصود في الحكم الشرعي البيضتين ، فالقول بأن في جلديهما دية وفيهما دية أخرى أو أن المضمون بها إنما هو الجلدة غير صحيح (وكذا أليان) بفتح الهمز قوما اللسان التاتنان بين الظهر والخصد (وشفران) بضم أوله وهما جرجا الفرج المحيطان به إحاطة الشفتين بالتم (في الأصح) لأن لما نهايات مضبوطة . والثاني لا لعدم إمكان الاستيفاء إلا بقطع غيره (ولأقصاص في كسر النظام) لعدم الوثوق بالمثالة فيه إلا سنا لمكن فيها بأن تنشر بمششار يقول أهل الخبرة في كسرهما القود كما نص عليه وجزم به الماوردي وغيره (وله) أي المني عليه بقطع بعض ساعده أو فخله سواء أسبق القطع كسر أم لا ، كما أفاده كلامه هنا مع ما يأتي في قوله ولو كسر عضده وأبانه إلى آخره المشتغل على ما هنا بزيادة فكره المصنف رحمه الله تعالى لما والتفريع الآتي عليه النافع لما اعترض عليه به هنا أن قضيته هنا لو قطع من عضده لم يكن له الأخذ من الكوع (قطع أقرب مفصل إلى موضع الكسر) وإن تعدد ذلك المفصل ليستوفى بعض حقه (وحكومة الباقي) لعدم أخذ عرض عنه (ولو أوضحه وهشم أوضح) المني عليه لإمكان القود في الموضحة (وأخذ خمسة أبيرة) أرش المشم (ولو أوضح ونقل أوضح) لما مر (وله عشرة أبيرة) أرش التثقيل المشتغل على المشم غالبا ولو أوضح وأم أوضح وأخذ ما بين الموضحة والمأمومة وهو ثمانية وعشرون بعيرا وثلاث لأن في المأمومة ثلث الدية كما سيأتي (ولو قطعه من الكوع) بضم أوله ويسمى كاعا وهو مايلي الإبهام من المفصل وما بين الخنصر كرسوع وما يلي الإبهام

(قوله بضم أوله) أي أما بالفتح فهذب العين نعم حكى الفتح هنا أيضا شيخنا اه سم على منبج (قوله إلا سنا) هذا الاستثناء صريح في أن السمن من العظم وهو أحد قولين فيه ثانيهما أنه من العصب لأنه يلبس بوضعه في الخل (قوله) بقطع بعض ساعده) هومن الإنسان ما بين المرقق إلى الكف وهو مذكر مسمى ساعدا لأنه يساعد الكف في بطشها وعملها اه مصباح (قوله لما) أي لزيادة (قوله المشتغل على المشم غالبا) أشار به إلى دفع ما يرد على قوله وله عشرة أبيرة أرش التثقيل من أن أرش المثقلة خمسة أبيرة فقط . وحاصل الجواب أن أرش المثقلة إنما كان عشرة لأشغالها على المشم ولم يذكره المصنف لزومه للمثقلة غالبا (قوله من المفصل) بيان لما وقضيته أن المسمى بالكوع هو جزء المفصل الذي يقرب من الإبهام . وعبرة الزيادة : وهو العظم الذي يلي الإبهام اه . وبينهما فرق . وسيأتي عن تثقيب اللسان أنه

الذي في كلام الشارح الجلال إنما هو تفسير الأثنيان الواقع هنا في المتن بجلدي البيضتين . وفسر الخصيتين في الباب الآتي أيضا بملك (قوله والخصيتان الجلدة) كلا في النسخ بناء فوقية ، ولعل صوابه والخصيان بغير تاء لأنه الموافق لما في كلام الشارح الجلال ، فالخصيتان بالتاء هما البيضا كما ذكره قبل فليراجع الصحاح (قوله لكن نقل بعضهم عن ابن السكيت الخ) هو موافق لما في القاموس ومن ثم سواء به في الحق فكان ينبغي عدم الاستدراك (قوله يقول أهل الخبرة) متعلق بقوله أمكن (قوله سواء أسبق القطع كسر) : أي من الإحائي وقوله أم لا : أي بأن لم يسبق منه كسر بأن سبق من غيره ، والفرض من هذا أن ما في المتن بهذا الاعتبار أهم مما سيأتي فيه الخاص بما إذا وقع منه كسر فانتفى التكرار المحض (قوله وإن تعدد ذلك المفصل) بتأمل معنى هذه العبارة (قوله غالبا) أي والضرورة هنا من هذا الغالب (قوله مايلي الإبهام) أي العظم الذي يلي الإبهام من جهة مفصله ،

الرجل من العظم هو البوع وأما الباع فهو مد اليد يمينا وشمالا (فليس له التقاط أصابعه) ولا أكلة منها تحمكه من القطع من عمل الجناية (فإن فعله عزز) لعدوله عن حقه مع تمكته منه (ولا غرم) عليه لاستحقاقه إتلاف الجملة (والأصح أن له قطع الكف بجلده) لأنه من جملة حقه وإنما لم يمكن من قطعه من قطع من نصف ساعده فلفظ أصابعه لأنه لا يصلح بالتمكين تمام حقه لبقاء فضله من الساعده لم يأخذ في مقابلتها شيئا فلم يتم له التشفى المقصود بخلافه هنا ، ولو عني عن الكف للحكومة لم يجب لاستيفائه الأصابع المقابلة للدية الداخل فيها الكف كما لا يجب من قطع يدي الجاني إلى دية نفسه لاستيفائه مقابلها . والثاني لا لأنه أخذ ما يقابل الدية وزاد ألما (ولو كسر عضده وأبانه) أي المكسور مع مابعده ولو بالقوة بأن كان معلقا بجلدة فقط (قطع) إن شاء (من المرفق) لأنه أقرب مفصل للمكسور (وله حكومة الباقي) نظير مامر (فلو طلب الكوع مكن) منه (في الأصح) لمساعدته مع عجزه عن عمل الجناية وله حكومة الساعده مع الباقي من العضد . والثاني المنع لعدوله عما هو أقرب إلى عمل الجناية (ولو أوضحه فلذهب ضوؤه) مع بقاء حقيقته (أوضحه فإن ذهب الضوء) فذلك (ولأذهب) بأخف يمكن كتقريب حليلة عممة من حقيقته أو وضع كافر فيها . وعمل ذلك حيث قال أهل الخيرة يمكن إذهاب الضوء مع بقاء الخدقة (ولا وجب الأرض) (ولو لطمه لطمه تلذهب ضوؤه غالبا فلذهب لطمه مطلقا) لإمكان المماثلة (فإن لم يذهب أذهب) بالمعالجة كما ذكر . وعمله في اللطمة فيما إذا ذهب بها من الهجي عليه ضوء إحدى العينين أن لا يذهب بها من الجاني ضوء عينيه أو إحداهما مخالفة للمعنى عليها أو مبهمة (ولا تعينت المعالجة فإن تملرت فالأرض) (والسمع كالبرص يجب القصاص فيه بالسراية) لأن له محلا مقبوضا (وكذا البطش) ولم يذكرها معه

طرف الزند فيحمل ما هنا عليه (قوله هو البوع) وقال صاحب تحفيظ اللسان الكوع رأس الزند مما على الإبهام والبوع ما بين طرفي يدي الإنسان إذا مدهما يمينا وشمالا اسم على منج (قوله من قطعه) أي الكف والتذكير لغة قليلة والتأنيث هو الكثير فكان الأولى أن يقول من قطعها (قوله لم يجب) أي وعليه فلو فعل ذلك هل يصح العفو عما نأى ويلغو قوله على الحكومة أو يلغو العفو ويمكن من القود لقطع الكف ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني (قوله إلى دية نفسه) أي الجاني وقوله مقابلها أي الدية (قوله ولو كسر عضبه) قال في المصباح : العضد ما بين المرفق إلى الكتف وفيها خمس لغات وزان رجل وبضمتين في لغة الحجاز وقرأ بها الحسن في قوله تعالى - وما كنت متخذ المضلين عضدا - ومثال كبد في لغة بني أسد ومثال فلس في لغة بني تميم ويكر والخامسة مثال قفل . قال أبو زيد أهل تهامة يؤثرون العضد وبني تميم يذكرون والجمع أعضد وأعضاد مثل أفسس وأققال (قوله من حقيقته) هي السواد الأعظم الذي في العين والأصغر الناظر والمقلة شحم العين الذي يجمع السواد والبياض ذكره ابن قتيبة كلما بظ شيئا اسم على منج ، وقوله الأصغر هو بالعين المعجمة . وفي القاموس الناظر العين أو القطة السوداء في العين أو البصر نفسه (قوله أهل الخيرة) أي اثنان منهم لأنها شهادة فلا يكفي فيها بأقل من ذلك ، وعبارة حج عمله في الإيضاح والظلم الآتي والمعالجة فيما إن أمن بقول خيرين إذهاب حقيقته (قوله أن لا يذهب) أي يقول أهل الخيرة (قول المصنف وكذا البطش) قال الشيخ عميرة : هو يزول بالجناية على اليد أو الرجل

واسحرز بهذا عما يليه من جانيه الذي هو أصل السبابة ، ، وعبارة الزيادة : وهو العظم الذي في مفصل الكف مما على الإبهام انتهت ، وفيه قول آخر (قوله ولا وجب الأرض) أي نصف الدية

اللمس لأن الغالب زواله بزواله ، فإن فرض زواله مع بقاء البطش لم يجب فيه سوى حكومة ولا قود ( والنزق والشم ) والكلام يجب القصاص فيها بالسراية ( في الأصح ) لأن لما حال مضبوطة ولأهل الخبرة طرق في إبطالها ، والثاني يقول لا يمكن القصاص فيها ( ولو قطع أصبغا فتأكل غيرها ) من بقية الأصابع ( فلا قصاص في التأكل ) بالسراية ، وفارق إذهاب المعاني من بصر ونحوه بأن ذلك لا يباشر بالجنابة ، بخلاف الأصبع ونحوه من الأجسام فيقصد بمحل البصر مثلاً نفسه ولا يقصد بالأصبع مثلاً غيرها ، فلو اقتص بالأصبع فسرى لغيرها لم تقع السراية قصاصاً بل يجب على الجاني للأصابع الأربعة أربعة أخماس الدية ، وفارق ما هنا وجوب القود فيما لو ضرب يده فتورمت ثم سقطت بعد أيام بأن الجنابة على جميع اليد قصداً فانضت السراية .

### باب كيفية القصاص

من قصّ قطع أو اقتص تبع لاتباع المستحق الجاني إلى الاستيفاء منه ( ومستوفيه والاختلاف فيه ) والعفو عنه ، ولا محذور في الزيادة عما في الترجمة كما وقع للخيار كثيراً ، بخلاف عكسه وتقدمه المستوفى في الترجمة على ما بعده لأنه الأنسب بالكيفية وتأثيره عنه في الكلام عليه لطوله ، وقد جرت عادتهم بتقديم ما يقل عليه الكلام ليحفظ ( لا تقطع ) أي لا تؤخذ ليشمل المعاني أيضاً فكلامه على الغالب ( يسار يمين ) سواء الأعضاء والمعاني لاختلافها محلاً ومنفعة فلم توجد المساواة المقصودة من القصاص ( ولا شفة سفلى بعليا ) ولا جن أسفل

والنوق بها على القم والشم بها على الرأس ( قوله لأن الغالب زواله ) أي اللمس بزواله أي البطش ( قوله في إبطالها ) أي فإن لم يوجدوا فالخبرة للمعنى عليه بين الانتظار والعفو على الدية ( قوله فلا قصاص في التأكل ) ع : ولكن تجب دية على الجاني حالة في ماله لأنها سراية جنابة عمد وإن جعلت خطأ في سقوط القصاص ، وقيل على العاقلة لأنها قدرناها في حكم الخطأ أدهم على منج .

### ( باب كيفية القصاص )

( قوله من قصّ ) والأخذ من الأوّل أنسب لكونه مع اشتاله على جميع الحروف مجرداً ، والثاني مزيد فيه وهو مشتق من المبرد ( قوله ولا محذور في الزيادة ) أي بل قال السيد عيسى الصفوى فيها كنه على حاشية السيد الجرجاني : ما كان من التوابع لا بعد زيادة ، وعبارته وليس مرادهم يكون الباب في كل ما الحصر بل إنه المقصود باللمات أو المعظم ، فلو ذكر غيره نادراً واستطراداً لا يضّر لأنه إنما ترك ذكره في الترجمة اعتياداً على توجه اللحن إليه إما بطريق القياس أو التزوم ( قوله لا يؤخذ ) أي لا يجوز ولو بالرضا كما يأتي ( قوله على الغالب ) الأولى أو على الغالب ، إلا أن يقال : المراد أنه عبر بالقطع لكونه الغالب فلا مفهوم له لأن التبيد إذا كانت الغالب لا مفهوم على الغالب ، إلا أن يقال : المراد أنه عبر بالقطع لكونه الغالب فلا مفهوم له لأن التبيد إذا كانت الغالب لا مفهوم

( قوله فلو اقتص في الأصبع فسرى الخ ) عبارة التحفة : فلو قطع أصبغا فسرت البقية فقطعت أصبغه فسرت . كذلك لزمه أربعة أخماس دية العمد لأنها سراية جنابة عمد ( قوله لم تقع السراية قصاصاً ) الأولى حلفه .

### ( باب كيفية القصاص )

( قوله فكلامه على الغالب هذا التفريع فيه حرازة بعد تفسيره المتن بما ذكرنا ، وعبارة التحفة عقب المتن

بأعلى (وعكسه) لذلك ولو بالرضا ففي المأخوذ بدلا دية ويسقط القود في الأول لتضمن الرضا المغفوخه (ولا أتملة) بفتح المعزة وضم الميم في الأصح (بأخرى) ولا أصبح بأخرى كما في الحرر ولا أصل بزيادة مطلقا (ولا زائد) بأصل، أو (يزائد) دونه مطلقا أو مثلها ولكنه (في محل آخر) غير محل ذلك الزائد لذلك أيضا ، بخلاف ما لو ساوى الزائد الزائد أو الأصل وكان بمحله للمساواة حيثنظ ، ولا يؤخذ حادث بعد الحناية بوجود ، فلو قلع منا ليس له مثلها ثم نبت له مثلها لم تقلع (ولا يضر) في القود بعد ما ذكر (تفاوت كبير) وصغر (وطول) وتخصير (وقوة) وضعف (بطش) ونحوها (في أصل) لإطلاق النصوص ولأن المماثلة في ذلك لا تكاد تنفق باعتبارها تؤدي إلى بطلان القصاص وكما يقاد من العالم بالجاهل والكبير بالصغير والشريف بالوضيع . نعم لو قطع مستوى اليدين بنا أقصر من أختها لم تقطع يدها لتقصها بالنسبة لأختها وإن كانت كاملة في نفسها ولها وجبت فيها دية ناقصة حكومة . ومثل ذلك عند تفاوتها خلقة أو بآفة ، فإن نشأ نقصها عن جناية امتنع أخذ الكاملة ووجب نقص الدية كما حكياه عن الإمام وإن قال الزركشي إن الإمام حكى عن الأصحاب عدم الفرق وأنه الصواب (وكذا زائد) كأصبح ومن فلا يضر فيه التفاوت أيضا (في الأصح) وتكون القود في الأصل بالنص وفي الزائد بالاجتهاد فلم يعتبر التساوي في الأول واعتبر في الثاني غير موثر للتساوي النص والاجتهاد فيما يترتب عليهما والثاني في الزائد قال إن كان كبره في الجاني لم يقتصر منه أو في الجني عليه اقتصر وأخذ حكومة قدر القصاص (ويعتبر قدر الموضحة) في قصاصها بالمساحة (طولا وعرضا) فيقاس مثلها من رأس الشاح ويخط عليه بنحو حرة أو سواد ويوضح بنحو موسى لا ينحو سيف أو حجر وإن أوضح به لتعلم أمن الحيف

لها فساوى الأخذ (قوله دية) أطلق فيه فشمّل ما لو أخذ بلا إذن من الجاني وما لو كان بإذنه ولم يقل قصاصا أو قال وهو يخالف ما يأتي من التصيل فيما لو قطع صحيحة بشلاء ، وعليه فينظر الفرق بين هذه وتلك ، ولعله أطلق هنا اعتمادا على التصيل الأكف فليحرر وعليه فتصور المسئلة هنا بما لو قال خذه قودا فتجب الدية في المقطوع ويسقط حقه من القود لتضمنه المغفوخه ويستحق دية عضوه لفساد العوض وذلك لأنه لم يعف بجانا بل على عوض فاسد فيسقط القصاص بالعفو ويجب بدله لفساد العوض كما لو عفا عن القود على نحو آخر (قوله أتملة) فيها تسع لغات تثلث أولها مع تثلث الميم في كل اه سم على منيج ، وقد نظمها بعضهم مع لغات الأصابع العشرة في بيت فقال :

وهمز أتملة ثلث وثلاثه والتسع في أصبح وإخم بأصوب

اه مناوى على آداب الأكل لابن العماد .

(قوله أو يزائد دونه مطلقا) قد يخالف ما يأتي من أن الزائد يقطع بالزائد وإن تفاوتاكبرا وطولا وقوة بطش ، ويمكن الجواب بأن المراد بالزيادة هنا التميزه كاشتهال زائدة الجاني على ثلاث أنامل وزالة الجني عليه على ثنتين (قوله ومثل ذلك) أى ما ذكره المصنف ، وعبارة حجج : ومثل عدم ضرر ذلك (قوله ويخط)

نصها : عبر به للعالم ، والمراد لا تؤخذ ليشمل المعاني أيضا (قوله ففي المأخوذ بدلا دية) لعله إذا قال له خذها قصاصا أخذها بما يأتي فليراجع (قوله في الأول) أى عضو الجني عليه (قوله دونه) قيد في الأصل والزائد بقرينة ما بعده (قوله ومثل ذلك) يعنى ما في المتن ، وعبارة التحفة : ومثل عدم ضرر ذلك



منه وإعلم يعتبر ذلك بالجزئية لأن الرأسين مثلا قد يختلفان صفرا وكبرا فيكون جزء أحدهما قدر جميع الآخر فيقع الحليف ، بخلاف الأطراف لأن القود وجب فيها بالمائلة بالحملة ، فلو اعتبرناها بالمساخة أدى إلى أخذ عضو ببعض آخر وهو ممنوع ( ولا يضر ) هنا ( تفاوت ) نحو شعر و ( غلط لحم وجلد ) نظير مامر في تفاوت نحو الطول وقوة البطش ، ولو كان برأس الشاح شعر دون المشجرج ، ففي الروضة وأصلها من نص الأم عدم القود لما فيه من إتلاف شعر لم ينقله الجاني ، وظاهر نص المختصر وجوبه وعزى للماوردي ، وحمل ابن الرقعة الأول على فساد منبت المشجرج ، والثاني على ماله حلق . قال الأفرعي : وقضية نص الأم أن الشعر الكثيف يجب إزالته ليسهل الاستيفاء ويبعد عن الغلط ، قال : والتوجيه يشمر بأنها لا يجب إذا كان الواجب استيعاب الرأس ( ولو أوضح كل رأسه ورأس الشاح أصغر استوعبناه ) إضاحا ولا نكتفي به وإنما كفت نحو يد قصيرة من طوباة لما مر أن المرعى ثم الاسم وهنا المساحة ولذا قطعت الكبيرة بالصغيرة ولم تؤخذ رأس أكبر بأصغر جريا ( ولا تنمعه من ) خارج الرأس نحو ( الوجه والفتق ) لخروجه عن محل الجناية ( بل نأخذ قسط الباقي من أرش الموضحة لو وزع على جميعها ) فإن بقي نصف مثلا أخذ نصف أرشها ( وإن كان رأس الشاح أكبر أخذ ) منه ( قدر رأس المشجرج فقط ) لحصول المائلة ( والصحيح أن الاختيار في موضعه ) أي المأخوذ ( إلى الجاني ) لأن جميع رأسه محل الجناية وهو حق عليه فله أداؤه من أي محل شاء كالدين ، وأشار المصنف بالصحيح إلى فساد مقابله أن الخيرة للمجنى عليه وإن انتصر له جمع متأخرون وادعوا أنه الصواب تقلا ومعنى ، وعليه يمنع من أخذ بعض القدم وبعض المؤخر مثلا بأخذ موضعين بواحدة ( ولو أوضح ناصية وناصيته ) أي الجاني ( أصغر ) تعينت الناصية للإيضاح ( تم ) عليها ( من باقي الرأس ) من أي محل شاء لأن الرأس كله محل للإيضاح فهو عضو واحد ( ولو زاد المختص ) مع رضا الجاني بتمكينه أو وكل المستحق فزاد وكيله أو بادر وفعل فلا ينافي ما يأتي أن المستحق لا يمكن من استيفاء الطرف ونحوه بنفسه ( في موضحة على حقه ) علما ( لزمه ) بعد انتمال موضحة ( قصاص الزيادة ) لتعديده ( فإن كان ) الزائد باضطراب المختص منه فهدر أو باضطرابه فالأوجه أنه عليها

وجوبا إن خيف اللبس وإلا كان مثلوبا ( قوله منه ) أي من أجله ( قوله وحمل ابن الرقعة ) معتمد انتهى مم على منيج تقلا عن الشارح ( قوله يجب إزالته ) معتمد ( قوله استيعاب الرأس ) قضيته أنه إذا لم يجب استيعاب الرأس وجبت إزالته اتفاقا ( قوله المأخوذ إلى الجاني ) هل له تفريقها في موضعين بغير رضا المجنى عليه انتهى مم على حج . أقول : الذي يظهر لا لأن المأخوذ حيثخذ موضعين لا واحدة والقصاص مبني على المائلة ، ويشتمل خلافه وهو الأكبر لأن الجاني رضي بالضرر لنفسه ، وقد يدل لذلك فرض الشارح المتع على مقابل الصحيح حيث قال وعليه : أي الثاني يمنع من أخذ بعض الخ ( قوله وعليه ) أي الجاني ( قوله من أي محل شاء ) أي الجاني ظاهره وإن انفصل عن الناصية لكن يلزم حيثخذ أخذ موضعين في واحدة ولكن لا مانع يرضى الجاني انتهى مم على حج ( قوله فزاد وكيله ) هذه لاثبات مع قول المصنف الآتي لزمه بعد انتمال موضحة قصاص الزيادة فإنه صريح في أن المختص هو المجنى عليه نفسه لا وكيله ، إلا أن يقال : التقدير لزمه قصاص الزيادة إذ المختص هو المجنى عليه

( قول المتن والصحيح أن الاختيار في موضعه الخ ) أي والمتورة أنه استوعب رأس المجنى عليه ورأسه هو أكبر كما هو صريح المتن ( قوله من أي محل شاء ) يعني الجاني على قياس مامر وإليه يشير كلام الباب ( قوله فزاد وكيله ) انظر قصاص الزيادة حيثخذ يكون على من

فيظهر النصف المقابل لفعل المقتص منه ، فلو قال المقتص تولدت باضطرابك فأنكر صدق المقتص منه كما رجحه البلقيني أو ( خطأ ) كأن اضطربت يده أو شبه عمد ( أو ) عمدا ولكنه ( عني على مال وجب ) له ( أرش كامل ) لخالفته حكمه حكم الأصل ( وقيل قسط ) منه بعد توزيع الأرض عليهما لاتحاد الجوارح والجراحة ، ورد بمنع اتحاد الجراحة مع أن بعضها حق ( ولو أوضحه جمع ) بأن تعاملوا على آلة وجروها معا ( أوضح من كل واحد ) منهم ( مثلها ) أي مثل موضحة لاقطه منها فقط ، إذ مامن جزء إلا وكل منهم جان عليه فأشبهه مالمو اشتركوا في قطع عضو ، فلو آل الأمر للدية وجب على كل أرش كامل ، كما رجحه الإمام وجزم به في الأنوار وصرحا به في باب الديات ، وقال الأذرى إنه المذهب ، وأقن به الوالد رحمه الله تعالى خلافا للبقوني والماوردي ومن تبهما ( وقيل ) يوضح ( قسطه ) من الموضحة لإمكان التجزئ بخلاف القتل ورد بأنه لا نظير لإمكانه مع وجود موضحة كاملة من كل ( ولا تقطع صحيحة ) من نحو يد ( بشلء ) بالمد لأنها أعلى منها كما لا تؤخذ عين بصيرة بعبداء ( وإن رضى الجاني ) مخالفته للشرع وعمله في غير أنف وأذن ، أما هما فيؤخذ صحيحةما بأشلهما وعقدوهما إن لم يسقط منه شيء لبقاء مفتحيهما من جمع الضوت والريح ومتنازع البلقيني غير ملائمة لذلك ، وفيما إذا لم تقصر الجناية نفسا وإلا أخذت صحيحة من أي نوع كانت بالشلء والتاقصة وشلء بشلء وإن لم يؤمن نرف للدم للهاب النفس بكل حال ، وأفهم كلام المصنف قطع شلاء بشلء ، وهو كذلك إن استوى شللها أو زاد شلل الجاني وأمن فيها نرف الدم ، ومر أنه لأعية بمحدث بعد الجناية ، فلو جنى سليم على يد شلاء ثم شل لم يقطع ( فلو فعل ) أي أخذ صحيحة بشلء بلا إذن من الجاني ( لم يقع قصاصا ) لأنصير مستحق له ( بل عليه دينا ) وله حكومة الأشل ( فلو سرى ) قطعها لنفسه ( فله ) حيث لم يأذن له في القطع ( قصاص النفس ) لتضيها ظلالها إذا أذنه فلا قود في النفس ولادية في الطرف إن أطلق الإذن ويجعل مستوفيا لحقه ، فإن قال خله قودا ففعل قليل لأشء عليه وهو مستوف بذلك خقه ، وقيل عليه دينه وله حكومة وقطع به البقوى وهو قضية ما يأتي في بدل اليسار عن اليمين وهو المعتمد ( وتقطع الشلاء بالصحيحة ) لأنها دون حقه ( إلا أن يقول أهل النخبة ) أي اتان منهم ( لا يقطع الدم ) لو قطعت

( قوله فينبر النصف ) أقول : هذا إنما يظهر على ما يأتي له فيما لو أوضحه جمع أنه يوزع الأرض عليهم ، أما على أنه يلزم كلا أرش كامل وهو الذي اعتمد شيخنا الشهاب الرملى كما سيأتى قريبا فقياسه أنه يلزم المقتص أرش كامل فليتأمل انتهى من على خج ، وقد يجاب بأن ما يأتي من الشهاب الرملى مفروض فيما لو تعاملوا على الآلة فجروها وذلك يوجب اشتراك الأمر بين الجميع على السواء ، بخلاف ما إذا كان باضطرابهما فقد يكون الأمر من أحدهما غيره من الآخر ( قوله أرش كامل ) وذلك لأن فعل كل واحد جعل موضحة مستقلة فيجب أرشها كاملا ( قوله وفيما إذا لم تقصر ) أي تلف إن كانت النسخة بالقصا المعجمة فإن كانت بالصاد المعجمة وهو الأنسب بقول المتبع وسراية فلا حاجة إلى ما ذكر من التفسير لأن معناه حيثن إذا لم يتحول الواجب من كونه غضوا إلى كونه نفسا ( قوله ومر ) أي في كلامه ( قوله حيث لم يأذن له ) لأحاجة له بعد ما تقدم من قوله بلا إذنه انتهى من على حج . أقول : وقد يقال ما تقدم من قوله بلا إذن قيد لعدم وقوعه قصاصا ، وقوله حيث لا إذن قيد لوجوب الدية ( قوله قصاص النفس ) وله حكومة الأشل ( قوله في بدل اليسار عن اليمين ) ووجه ذلك أن قوله أظلمها قصاصا تضمن جعلها عوضا وكونها عوضا فاسد فيجب بدلها وهو الدية ، بخلاف مالمو لم يقل ذلك

( قوله وفيما إذا لم تستحق نفس الجاني ) في نسخ بدل هذا : وفيما إذا لم تقصر الجناية نفسا

بأن لم تنسد أفواه العروق بحجم نار ولا غيرها أو شك في انقطاعه لترددهم أو تقديم كما هو ظاهر فلا قطع بها وإن رضى الجاني حلوا من استيفاء نفس بخلف وتجب دية الصحيحة (ويقنع) بالرفع (بها) لو قطعت بأشل أو بصحيح (مستوفيهما) ولا يطلب أرض الشلل لاستوفيهما جرماً واختلافهما صفة لا يؤثر لأنها بمجرد غير مقابلة بمال . ولما لو قتل فن أو ذو بحر أو مسلم لم يجب زائد (ويقطع سليم) يداً أو رجلاً (بأسم وأعرج) خلقة أو نحوها كما علم مما مر إذ لا خلل في العضو . والمسم بمهملتين مفتوحتين تشنج في المرقق أو قصر في الساعد أو العضد ، وقيل ميل واعوجاج في الرمح ، وقيل الأعم الأعسر وهو من بطشه ييساره أكثر وكلها صحيحة هنا (ولا أثر لخضرة أظفار وسوادها) فيؤخذ بطرفها السليم أظفاره منه لأن ذلك علة ومرض في العضو فلا يؤثر في وجوب القود (والصحيح قطع ذاهية الأظفار) خلقة أو لا (يسليمها) وله حكومة الأظفار (دون عكسه) لأنها أعلى منها وهذا هو محل الخلاف نظراً إلى أن الأظفار تابعة ، ومقابل الصحيح القطع في الثانية كالأولى ، والخلاف الذي ذكره من حيث المجموع فلا اعتراض عليه (والذكر صحة وشلا) تميز أو حال من المبتدل على مذهب سيويه أو من الضمير المستر في الظرف على الأصح (كاليد) لذلك فيها تقدم فلا يقطع صحيح بأشل . ويقطع أشل بصحيح بأشل بالشرط المار ، ومعلوم أن التشبيه بالنسبة لما يمكن فيه لا في نحو خضرة الأظفار وسوادها لعدم تأتية هنا والشل بطلان العمل وإن لم يزل الحس والحركة (و) أما الذكر (الأشل) فهو منقبض لا ينسط أو عكسه ( أى منبسط لا ينقبض فهو ما يزم حالة واحدة) ولا أثر للانتشار وعلمه فيقطع فحل) أى ذكره (بعضي) أى بذكره وهو من قطع أو سل خصيته . ومر أنها يطلقان لغة على جلدتهما أيضاً (و) ذكر (عين)

بل اقتصر على قوله أقطعها فإن القطع حيث لا يذنب منه فيقع هدراً ولا شيء للمجنى عليه لاستيفاء حقه برضاه (قوله أو شك) عطف على قوله إلا أن يقول أهل النخ (قوله أو فقدمهم) انظر هل يكفي فقدمم ببذل الجاني أو المجنى عليه أو غير ذلك فيه نظر والذي يظهر الآن أن لا يوجد بمسافة القصر (قوله ويقنع بالرفع) فيه إشارة إلى أنه ليس في حيز الاستثناء انتهى سم على حج (قوله لأنها) أى الصفة (قوله أو نحوها) كأنه إشارة إلى ما كان باقاً احترازاً عما كان بجنايته فيمتنع القصاص انتهى سم على حج (قوله وكلها) أى معانيها صحيحة مرادة هنا (قوله دون عكسه) أى لا تقطع سليمة الأظفار بذاهيتها . قال في الروض وشرحه : ولكن تكمل ديتها : أى ذاهية الأظفار ، وفرق بأن القصاص يعتبر فيه المماثلة بخلاف الدية انتهى سم على حج (قوله ومقابل الصحيح القطع) أى تقطع سليمة الأظفار بفائدتها (قوله والذكر) مبتدأ خبره قوله الآتي كاليد (قوله على الأصح) منه يعلم أن في مجيء الحال من الضمير في الخبر خلافاً والأصح منه الجواز ، وبه صرح بعضهم (قوله فهو منقبض) ليس المراد به علم

(قوله يداً أو رجلاً) تمييزاً فالسليم واقع على الشخص لا على العضو بدليل قوله بأسم وأعرج (قوله أو قصر في الساعد) أى والصورة أنها ليست أقصر من الأخرى ولا فقد مر أنها إذا كانت أقصر من أخها لا تقطع بها (قوله وكلها صحيحة هنا) وظاهر أن الصورة في الأخيرة أن الجاني قطع يمينه التي هي قليلة البطش (قوله السليم) نائب فاعل يؤخذ والضمير في طرفها للأظفار الذي فيه الخضرة أو السواد : أى الطرف الذي هي فيه بتأويل ذلك وهو متعلق بالسليم وأظفاره فاعل السليم (قوله كذلك) ليس في التحفة وهو محتاج إليه على إعراب الحال إذ التقدير عليه والذكر حال كونه صحيحاً أو أشل ، كاليد إذا كانت كذلك : أى صحيحة أو شلاء لا على إعراب التمييز ، ومن ثم كان أولى كما يشير إليه تقديمه (قوله ومر أنها يطلقان لغة على جلدتهما أيضاً) قد مر الكلام على ما مر فراجعه

خلافا للأئمة إذ لا يخلط في نفس المصنوع وإنما هو في العنين لضعف في القلب أو الدماغ أو الصلب ، والنقص  
أولى منه لقدرته على الجماع (و) يقطع (أنف صحيح) شبه (بأنفهم) كما يشم كشمه المفهوم بالأولى ولأن الشم  
ليس في جرم الأنف (وأذن صحيح بأصم) كشمه المفهوم بالأولى ، ولأن السمع لا يخل جرم الأذن وتقطع  
صحيحة بمقوية لا غرومة ذهب بعضها ، وكان الخرق ثقب أو شق أو ثقب قصبا (لا عين صحيحة بمجلة عياء) ولو  
مع قيام صورتها لأنها أعلى منها والضوء في نفس جرمها ، وتؤخذ عياء بصحيحة رضى بها الخفى عليه (ولا لسان  
ناطق بأخرس) لأنه أعلى من حقه والناطق في جرم اللسان ، والأخرس هنا من بلغ أو أن النطق ولم يتلق فإن لم  
يلغ قطع به لسان الناطق إن ظهر فيه أثر النطق بتحريكه عند نحو بكاء ، وكلما إن لم يظهر هو ولا ضده قبا  
يظهر إذ الأصل السلامة (وفي قلع السن) التي لم يبطل نفعها ولا نقص (قصاص) للآفة فتقطع كل من العليا  
والسفل بمثلها (لا في كسرهما) لما مر أنه لا قود في كسر العظام ، وتقدم أنه متى أمكن استيفاء مثله بلا زيادة ولا  
صدم في الباقي فعل ومن ثم صح فيمن كسرت سن غيرها كتاب الله القصاص ، والفرق بينها وبين بقية العظام  
بروزها ولأهل الخبرة آلات قاطعة مفبوبة يعتمد عليها ، أما صغيرة لاتصلح للمضغ وناقصة بما ينقص أرسها  
كثنية قصيرة عن أعصاب وشديدة الاضطراب لنحو هرم فلا يقطع بها إلا مثلها (ولو قلع) شخص ولو غير مشغور  
(سن صغير) أو كبير فكلامه على الغالب (لم يضر) بضم فسكون لثلاثة ففتح لمصلحة : أى لم تسقط أسنانه  
الرواضع التي من شأنها أن تسقط ومنها المقلوعة ، ومعلوم أن الرواضع في الحقيقة أربع لأنها هي التي توجد عند  
الرضاع فتسمية غيرها بذلك من مجاز المجاورة (فلا ضمان) بقود ولا دية (في الخال) لأنها تعود غالبا لكن يزر  
(فلان جاء وقت نباتها بأن سقط البواق وعلد دونها وقال أهل البصر) أى اثنان من أهل البصيرة والمعرفة لأن

القدرة على الجماع به بل المراد باتباعه نحو ييس فيه بحيث لا يسترسل وبانبساطه عدم إمكان ضم بعضه إلى بعض  
بدليل ما سيذكره من أنه يقطع القصل بالعنين (قوله ويقطع أنف صحيح) عبارة التنبيه : ويؤخذ الأنف الصحيح  
والأذن الصحيحة بالأنت المستحشف والأذن الشلاء في أصح القولين انتهى ، قال ابن القيم في شرحه : أى  
بكسر الشين وهو اليابس اه سم على حج (قوله ذهب بعضها) صفة كاشفة (قوله وكان الخرق) أى المبر عنه بالخرم  
وعبارة حج : وكان الخرم (قوله بمجلة عياء) الأولى أن يقول بعين عياء إذ الحلقه هي السواد الأعظم والعين ليست  
مأنودة بنفس السواد (قوله ولا لسان ناطق بأخرس) ويؤخذ لسان الأخرس بلسان الناطق إن رضى به قياسا  
على أخذ العين العياء بالصحيحة حيث رضى الخفى عليه (قوله قطع به) أى حالا (قوله التي لم يبطل نفعها ولا  
نقص) أى فإن بطل نفعها أو نقص فلا قصاص مالم يكن سن الجاني مثلها كما يؤخذ من قوله الآتي أما صغيرة  
لاتصلح للمضغ (قوله من مجاز المجاورة) أى كما قاله في شرح الروض انتهى سم على حج (قوله لكن يزر  
أى حالا (قوله وقال أهل البصر) وظاهره اختيار الخبيء والقول مما وأنه لا يكتفى بالقول وحده وقد يتجه خلافه  
اهم على حج . وعليه فلو قلعت بقولهم ثم نبئت من الخفى عليه وجب الأرض كما يستفاد من قول الشارح الآتي  
ولو عادت الخ (قوله من أهل البصيرة) أشار به إلى تساوى البصر والبصيرة في هذا المعنى ، ففى المصباح وهو

(قوله كتاب الله القصاص) خبر صحيح (قوله فلا يقطع بها إلا بمثلها) قد يقال هذا يصديق به المثل فهلا أبقاه على  
إطلاقه ، وما معنى هذا الاحتراز مع موافقة المختزعه في الحكم فليتأمل (قوله التي من شأنها أن تسقط) هو  
صفة كاشفة إن أريد بالرواضع حقيقتها الآتية وإلا فهي مقبلة (قوله ومعلوم الخ) عبارة الأنوار : والرواضع

القرود محتاط له (فسد الميت وجب القصاص) ولو عادت بعد القود بان أنه لم يقع الموقع فتجب دية المقلوعة قصاصا كما هو الأرجح (ولا يستوفى له في صغره) بل يؤخر له لبلوغه لاحتمال عفو، فإن مات قبله وأيس من عودها اقتصر وارثه في الحال أو أخذ الأرض، وليس هذا مكررا مع ما يأتي في قوله وينظر غاليهم وكما صيهم لأن ذلك في كمال الواوٲ وهذا في كمال المستحق، فإن عادت ناقصة اقتصر في الزيادة إن أمكن، أما لو مات قبل اليأس فلا قود، وكلنا لو نبتت وهي سوداء أو نحوها لكن فيها حكومة (ولو قلع سن مثفور) ويقال مثفر من ائفر بتشديد القوية أو المثلثة (فتبئت لم يسقط القصاص في الأظهر) لأن عودها نعمة جديدة لئذ ترة فلا يسقط ماوجب للمجنى عليه من القود أو الدية حالا من غير انتظار. والثاني قال العائدة قائمة مقام الأولى، ولو قلع بالغ غير مثفور سن بالغ غير مثفور فلا قود في الحال، ثم إن نبتت لم يجب سوى التعزير وإلا وقد دخل وقته فلمجنى عليه قود أو دية، فإن اقتصر ولم تعد سن الجاني فذلك وإلا قلعت مرة أخرى إذ القلع وقع بالقلع. والثاني في نظير الإفساد للميت، وبه فارق ما لو قلع غير مثفور سن بالغ مثفور فرض يأخذ سنه وقلعها فتبئت فلا يقلعها لرضاه ببلوغ حقه فلم يكن قصده إفساد الميت بخلافه في الأولى (ولو نقصت يده أصعبا قطع كاملة قطع، وعليه أرض أصبح) لعدم استيفاء قودها والمقطوع أن يأخذ دية اليد ولا يقطع (ولو قلع كامل ناقصة) أصعبا (فإن

ذو بصر وبصيرة: أي علم وخبرة ويعتمد بالتضعيف إلى ثان فيقال بصرة به بصيرا انتهى) قوله فتجب دية المقلوعة) لم يبين نوع الدية أي عمد أو غيره، وظاهر ماسيأتي في كلام سم على منهج في فصل مستحق القود الخ أنها شبه عمد، وعبارته تقلا عن شرح الروض نصها: قوله قسط ما زاد على حقه عبارة للباب بعد فرضه الوارث اثنين وعليه لورثة الجاني نصف دية إن علم تحريم الاستقلال وإلا فهل تحمله عاقلة؟ قولنا انتهى. قال في شرح الروض: أوجهها، الأول انتهى اه: وقياسه أنه هنا على العاقلة بلواز الإقدام منه (قوله وأيس من عودها) أي قبل الموت بدليل أما لو مات قبل الخ (قوله أيضا وأيس الخ) إن أريد باليأس ما ذكر من المجيء وقول أهل البصر فلا حاجة للتقيد به لأنه فرض المسئلة وإن أريد زيادة على ذلك أشكل مع الاكتفاء به في ثبوت القصاص في حياته اه سم على حجج: أي وعليه فالتعير بقوله وأيس الخ لمجرد التوكيد (قوله اقتصر في الزيادة) أي بقدر النقص انتهى سم على حجج. لكن عبارة شيخنا الزيادي: ولو عادت المقلوعة أنصبر بما كانت وجب قدر النقصان من الأرض اه. وقضيته أنه لا قصاص إلا أن يحمل قوله وجب قدر النقصان من الأرض على ما إذا لم يقتصر (قوله بتشديد القوية) أي فيما، وقوله أو المثلثة: أي لهما (قوله لم يسقط القصاص) قياس ذلك أنه أنه لو أحي بعد موته كرامة لولى لا يسقط القصاص لأن هذه حياة جديدة وعليه فالقصاص لورثته لا له لأن الحق انتقل إليهم بموته حتى إنه لا يؤثر عفو جنيته (قوله ولو قلع بالغ) هذه مستفادة من قوله أو كبير وكلامه على الغالب فذكره ليرضاح (قوله وإلا قلعت مرة أخرى) الوجه أنه لو لم يفسد الميت بالقلع ثانيا لا يقطع ثالثا م ر وطلب اه سم على حجج (قوله فرضي) أي البالغ المثفور (قوله ولو نقصت يده) أي أصالة أو بجمانية

أربع أسنان تبئت وقت الرضاع يعتبر سقوطها لاسقوط الكل فاعلمه انتهت (قوله وهذا في كمال المستحق) أي المستحق أصالة وابتداء وإلا فالوارث مستحق أيضا (قوله بتشديد القوية) أي بالثناة وهو راجع إلى كل من مثفر وائفر وأصل ائفر ائفر بمثلثة فثناة على وزن اضعل فأدغمت الأولى في الثانية في الأول وعكسه في الثاني (قوله إذ القلع) أي الأول وقع بالقلع، وظاهر كلامه أنها لو نبتت ثالثا لا يقطع، وفي حاشية الزيادي

شاء المقطوع أخذ دية أصابعه الأربع وإن شاء لقطها ) وليس له قطع يد الكامل كلها لزيادتها ( والأصح أن حكومة منابهن ) أى الأربع ( يجب إن لقط ) لأنها ليست من جنس القود فلا يستحبها ( إلا إن أخذ ديتن ) لأنها من جنسها فاستحبها ، ومقابل الأصم فى اللقط قاس على الدية ، وفى الدية قال تخصص قوة الاستيعاب بالكل ( و ) الأصم ( أنه يجب فى الحالين حكومة خمس الكف ) الباقى . والثانى قال كل أصبع يستحب الكف كما يستحبها كل الأصابع فلا حكومة فى المسئلة أصلا ( ولو قطع كفا بلا أصابع فلا قصاص ) عليه لانقضاء المساواة ( إلا أن تكون كفه مثله ) حالة الجنابة فعليه القود فيها للمماثلة ، نعم إن سقطت أصابع الجاني بعد الجنابة قطعت كفه أيضا ( ولو قطع فاقد الأصابع كاملها قطع كفه ) قصاصا ( وأخذ دية الأصابع ) ناقصة حكومة الكف كما يحته البلقينى إذ دية الأصابع تستحب الكف وقد أخذ مثلها فلزم إسقاط مقابلها من دية الأصابع ( ولو شلت ) بفتح شينته ( أصبعها فقطع يدا كاملة ، فإن شاء ) الهنئ عليه ( لقط ) الأصابع ( الثلاث السليمة وأخذ ) مع حكومة منابها كما علم مما مر ( دية أصبعين وإن شاء ) الهنئ عليه ( قطع يده وقنع بها ) لأنه لو عم الشلل جميع اليد وقنع قنع بها فى شلل البعض أولى .

### ( فصل ) فى اختلاف مستحق الدم والجاني

ومثله وارثه إذا ( قد ) مثلا ( ملفوفا ) فى ثوب ولو على هيئة الأموات نصفين مثلا ( وزعم موته ) حين القتل وادعى الولي حياته ( صدق الولي يمينه ) أنه كان حيا مضمونا ( فى الأظهر ) وإن قال أهل الخبرة إن

( قوله نعم إن سقطت ) استبرك على قوله حالة الجنابة قوله قطعت كفه أيضا استشكل هذا بما مر من أنه لو جنى سليم على يد شاة ثم شل لم يقطع لأنه لا عبرة بمجاءت بعد الجنابة ، وقد يجاب باختلاف عضو الجاني الذى أريد قطعه والعضو الهنئ عليه ثم فلا مائلة ، وأما فى مبثثنا فكف الجاني بمائلة لكف الهنئ عليه عليه حال جنابته ، لكن منع من استيفائها مجاورتها للأصابع السليمة وعدم إمكان قطعها بدون الأصابع وبعد سقوط الأصابع زال المانع وصدق أنه لم يستوف إلا كفا بلا أصابع وهى مائلة لكف الهنئ عليه حال الجنابة ( قوله بفتح شينته ) أى وبضمها كبا فى القاموس ، وحيارته : شلت تشل بالفتح شلا وشلا وأشلت وشلت مجهولتين ( قوله كما علم مما مر ) أى فى قوله ولو نقصت يده أصبعها فقطع كاملة الخ ( قوله قطع ) أى الهنئ عليه .

### ( فصل ) فى اختلاف مستحق الدم والجاني

( قوله ومثله وارثه ) أى ولورث الجاني ، وأما وارث الهنئ عليه فداخل فى مستحق الدم فلذا لم يدكره ( قوله أنه كان حيا مضمونا ) أهم أنه لا يكتفى قوله أنه كان حيا لاحتمال أن يكون انتهى إلى حركة مذبح بجنابة أو أنه أنه المتحد أى خلافا لحج ( قوله بفتح شينته ) أى ويفتحها أيضا فى المضارع ويقال شلت بضم شينته بناء للمفعول .

### ( فصل ) فى اختلاف مستحق الدم والجاني

( قوله وادعى الولي حياته ) أى حياة مضمونة بدليل ما ساقى فى الحلف إذ هو على طبق الدعوى ( قوله مضمونا ) أى من جهة الحياة ، فيخرج ما إذا كانت حياته غير مضمونة بأن وصل إلى حركة مذبح بجنابة . ولا يفتى حمل الضمان هنا على الضمان مطلقا حتى يجب على الولي التمرض لذلك فى الحلف لأن النزاع بينه وبين الجاني

ماسال من دمه دم ميت وهي يمين واحدة لآخسون خلافاً للبقينى : لأنها على الحياة كما تقرر ، وإذا حلفت وجبت الدية لا القود لسقوطه بالشبهة وإنما صدق الولي استصحاباً لأصل بقاء الحياة فأنشبه ادهاء ردة مسلم قبل قتله وبه يضعف انتصار جرح لقابله القاتل بأن الأصل برامة للمة ، وقيل يفرق بين أن يكون ملفوفاً على هيئة التكتفين أو في ثياب الأحياء ، قال الإمام : وهذا لا أصل له . ثم يظهر ما يثبت البقينى وأهمه التعليل المذكور من أن حمل ما ذكر حيث صعدت له حياة ولا تسقط لم تعهد له صدق الجاني ، وتقبل البيعة بحياته ولم يلزم بها حالة القدر إذا رآوه يتلف ، ولا يقبل قولهم وأنياء يتلف لأنه لازم بعيد ويعتبر في الشهادة مطابقتها للمدعى ( ولو قطع طرفاً ) هو جرى على الغالب ومراعاة أزال جرماً أو معنى ( وزعم قصه ) كشلل والمقطع تمامه ( فالمنع تصديقه ) أى الجاني ( إن أنكر أصل السلامة في عضو ظاهر ) كيد ولسان لسهولة إقامة البيعة بسلامته ، ويكنى قولها كان سليماً وإن لم تتعرض لوقت الجناية فلا يشكل عليه قولهم لا تكتفى الشهادة بنحو ملك سابق فكان ملكه أسماً إلا أن قالوا لا تعلم من زبلا لأن القرض هنا أنه أنكر السلامة من أصلها ، فقوله كان سليماً مبطل لإنكاره صريحاً ولا كذلك ثم ( وإلا ) بأن اتفاقاً على سلامته وادعى الجاني حدوث قصه أو كان إنكاراً أصل السلامة في عضو باطن وهو ما يعتاد ستره مروة ، وقيل ما يجب ستره ( فلا ) يصدق الجاني بل المني عليه لأن الأصل علم حدوث النقص ولعسر إقامة البيعة في الباطن ويجب القود هنا ، إذ الاختلاف لم يصدر في المهدى فلا شبهة ، وما تقرر من وجوب القود هو ما صرح به الماوردى ، ونقله ابن الرضا عن قضية كلام الفيلسوفى والأصحاب لكن المتعمد ما قاله الشارح حيث صرح بنفيه بقوله ومعلوم أن التصديق باليمين وأن لا قصاص اهـ . قال الأفرمى :

كان مهذراً ( قوله وجبت الدية ) أى دية عمد ( قوله فأنشبه ادهاء الخ ) أى في أنه لا يقبل منه لأن الأصل عدمه ، وقضية التشبيه أنه لا قود عليه للشبهة كما لو سرق مالا وادعى أنه ملكه حيث لا يقطع لاحتمال ما قاله ( قوله وبه يضعف ) أى بقوله استصحاباً لأصل بقاء الحياة ( قوله قال الإمام وهذا ) أى القول بالضرورة ( قوله وأهمه التعليل المذكور ) أى في قوله استصحاباً لأصل الخ ( قوله من أن ) بيان لبحث البقينى ، وقوله ما ذكر : أى من تصديق الولي ( قوله صدق الجاني ) أى يمينته ولا شيء عليه ( قوله وتقبل البيعة بحياته ) وهل يلزم القود عملاً بقول البيعة أو الدية ويحمل إنكاره الحياة شبهة مسقطه له كما لو حلف الولي فيه نظر ، ولعل لزوم القود أقرب لضعف الشبهة ، ونقل بعضهم ذلك بالدرس عن الأنوار ( قوله ولا يقبل قولهم ) قال في العياد وإن أقاماً يبتين تعارضتا اهـ سم على حجج : أى فيشأطان ويبقى الحال . كما لو لم تقم بيعة فيصدق الولي يمينته ( قوله لأنه لازم بعيد ) أى رؤية التلفف تستلزم الحياة بلا واسطة اهـ سم على حجج ( قوله ويكنى قولها ) أى البيعة ( قوله أنه ) أى الجاني ( قوله ويجب القود ) ضعيف ( قوله وأن لا قصاص ) أى ويجب على الجاني دية عمد للعضو المتنازع فيه

إما هو في الحياة وعندها لا في الضمان وعنده - ومعلوم أنه لا يجب على الولي التعرض في حلف لما لم يتنازع فيه ( قوله فأنشبه ) يعنى هذا الحكم ( قوله وتقبل البيعة بحياته ) أى وتكون منبئة عن حلف الولي وذكر هذا توطئة لما بعده وإن كان معلوماً ( قوله وتعتبر في الشهادة الخ ) الواو فيه للحال ( قوله هو جرى على الغالب ) انظر ما معنى الغالب هنا . ولا سلم أن الغالب قطع الأطراف لإزالة المني وكان الظاهر أن يدل هذا بقوله مثلاً ( قوله لإنكارها ) أى السلامة فالمنع مضاف لمفعوله ، وفي نسخ لإنكاره

أحسب من قال بوجوب انقصاص هنا هو من يقول بوجوبه هناك إلا أن يصرح الثاني هناك بالإثبات هنا ويذكر فرقاً بين الصورتين اهـ . وقال في الفنية : فأى فرق بينهما ، والقول الثاني يصدق الجاني مطلقاً لأن الأصل براءة ذمته ، والثالث يصدق المحنى عليه مطلقاً لأن الثالب السلامة ، وهذه الأقوال مختصرة من طرق (أو) قطع (يديه) ورجليه فأت وزعم (الجاني (سرابة) لنفسه أو أنه قتله قبل الانتمال حتى تجب دية واحدة (والولى انتمالا يمكننا) قبل موته (أو سبياً) آخر للموت وقد عتبه وإن لم يمكن انتمال أو أبهمه وأمكن انتمال حتى تجب ديتان (فالأصح تصديق الولي) يمينته لوجوبهما بالقطع ، والأصل عدم سقوطهما ، والثاني تصديق الجاني بيمينته لاحتمال السراية فتجب دية . أما إذا لم يمكن لقصر زمنه كيوم أو يومين فيصدق الجاني بلايين ، نعم لو أبهم السبب ولم يمكن انتمال وادعى الجاني أنه قتله اعتبر بيمينته فيها يظهر لأن الأصل عدم حدوث فعل منه يقطع فعله بخلاف دعوى السراية لأنها الأصل فلم تحتاج ليمين كما تقرر (وكذا لو قطع يده) ومات (وزعم) الجاني (سبياً) آخر لموته غير السراية ولم يمكن انتمال سواء أعيى السبب أم أبهمه حتى يلزمه نصف دية (و) زعم (الولى سرابة) حتى تجب كل الدية فالأصح تصديق الولي لأن الأصل استمرار السراية ، ولا يعارض هذا ما قبله مع أن الأصل في كل عدم وجود سبب آخر لأن السراية التي هي الأصل تارة يعارضها ما هو أقوى منها فيقدم عليها وهو ما مر ، لأن إيجاب قطع الأربع لليتين محقق وشك في مسقطه فلم يسقط وتارة لا يعارضها ذلك فتقدم هي وهو ما هنا ، وكذا لو قال الجاني مات بعد الانتمال وأمكن صدق للبع السراية مع إمكان الانتمال ، بخلاف ما إذا لم يمكن فيصدق الولي أى بلايين فيها يظهر ، ووجه الثاني احتمال وجوده فيجب عليه نصف دية وعلى الأول دية (ولو أوضح موضحين ورفع الحاحز) بينهما (وزعم) أى الرفع (قبل انتماله) أى الإيضاح يقتصر على أرض واحد وقال المحنى عليه بل بعده فليك ثلاثة أروش (صدق) الجاني يمينته أنه قبل الانتمال ولزمه أرض واحد (إن أمكن) عدم الانتمال بأن بعد الانتمال عادة لقصر الزمن بين الإيضاح والرفع لأن الظاهر معه (ولاً) بأن أمكن الانتمال : أى قرب احتماله لطول الزمن (حلف الجريح) أنه بعد الانتمال ولا يخالف هذا ما مر في قطع

(قوله هو من يقول بوجوبه هناك) أى فيما لو قد ملفوفاً وادعى الولي حياته النج (قوله وإن لم يمكن انتمال) أى وإن لم تميز على السبب (قوله نعم لو أبهم) أى الولي اهـ سم على حج وهو استدراك ظاهري على قوله بلايين لأن موضوع المسئلة دعوى الجاني السراية (قوله ولم يمكن انتمال) قضيته أنه لو أمكن انتمال اختلف الحكم هنا ، وبعبارة شرح الروض قد تقتضي خلاف ذلك فليحرم سم على حج . وكتب عليه أيضاً : فإن أمكن فسبأى انتهى : أى في قوله بعد الانتمال وأمكن صدق (قوله ولا يعارض هذا) أى تصديق الولي أنه بالسراية اهـ سم على حج . وقوله ما قبله وهو ما لو قطع يديه ورجليه فأت وادعى أنه مات بالسراية وادعى الولي أنه مات بسبب آخر بشرطه السابق مع أن الأصل عدم وجود سبب آخر شرح روض اهـ سم على حج (قوله وهو ما مر) من قوله لوجوبهما بالقطع والأصل النج (قوله وأمكن صدق) أى الجاني فتجب عليه نصف دية فقط (قوله أى قرب احتماله لطول الزمن) أى فحاصل المراد بعدم إمكان الانتمال بعده انتهى سم على حج : أى فلا تناقض بين تصديق الجاني عند الإمكان وتصديق المحنى عليه عند علم الإمكان (قوله ولا يخالف هذا) ما ذكره من قوله ولا يخالف النج

(قوله هناك) أى في مسئلة القتل فإن هناك من يقول فيها بوجوب انقصاص وإن لم يذكره (قوله أما إذا لم يمكن لقصر زمنه) أى ولم يدع الولي سبياً آخر كما علم بما قبله (قوله ولا يخالف هذا) أى ما ذكره من تصديق الجريح . واعلم أن



الدين والرجلين من تصديق الولي لأتباعها اتفاقا هنا على وقوع رفع الحاجز الصالح لرفع الأرضين ، ولأنما الخطأ في وقته ففشلوا لتظاهر فيه وصدّقوا الجاني عند قصر زمنه لقوة جانبه بالاتفاق . والتظاهر المذكورين ، وأما ثم فلم يبق على وقوع شيء بل تنازعا في وقوع السراية وفي وقوع الانتمال ففشلوا لقوة جانب الولي بالتأقهما على وقوع موجب الدين وعلم اتفاقهما على وقوع صلاحية الموت لرفعه : لا يقال : قد اتفاقا ثم على وقوع الموت وهو صالح للرفع . لأننا نقول : زعم صلاحية الموت لرفعه ممنوع ولأنما الصالح للسراية من الجرح المتولد عنها الموت وهنا لم يبق على وقوعه فانضاح الفرق بين المستثنين . والحاصل أن الجاني هنا هو الذي قوى جانبه والولي ثم هو الذي قوى جانبه فأعطوا كلا حكمه ، واستشكل لزوم البين هنا بأنه لا معنى له فالتناسب تصديقه بلا بين وجوب أرض ثالث قطعا يرد بأن المراد بالإمكان وعلمه كما أشرنا إليه الإمكان القريب عادة بدليل قوله المار لقصر الزمن وطوله ، ومعلوم أن الموضحة قد يتفق خصما ظاهرا وتبين كتابها باطنا لكنه قريب مع قصر الزمن ويبعد مع طوله فوجبت البين للملك ، ويحتفل فلا يتأني مامر من أنه عند عدم إمكان الانتمال يصلق بلا بين لما قرزناه من أن ذلك مفروض في انتمال إحاطته العادة بدليل تمثيلهم بادعاء وقوعه في قطع بينين أو رجلين بعد يوم أو يومين وهذا محال عادة فلم يجب بين . وأما فرض ما نحن فيه فهو في موضعين صلرتا منه ثم بعد نحو عشر سنين مثلا وقع منه رفع الحاجز فبقاؤهما بلا انتمال ذلك الزمن بعيد عادة وليس بمستحيل فاحتيج لبين الجرح حيثما . لإمكان عدم الانتمال وإن بعد ( وثبت ) له ( أشران ) لا ثلاثة - باعتبار الموضوعين ورفع الحاجز بعد الانتمال الثابت بحلفه ، لأن حلفه دافع للتقص عن أوشين فلا يوجب زيادة كما لو تنازعا في عدم عيب وحلف البائع على حدوثه ثم وقع النسخ فأراد أرض ما ثبت يسميه حدوثه لا يجب لأن حلفه صالح للدفع عنه فلا يصلح لشغل ذمة المشتري ( قيل وثالث ) عملا بقضية بينه ، وما اقتضاه كلامه من عدم احتياج الجاني في هذه الحالة إلى بين غير مراد فلا بد من بينه أنه قبل الانتمال ، وحيثما حلفه أفاد سقوط الثالث وحلف

نقله سم على منهج عن الشيخ عميرة ، ثم قال : وأقول لتشكّل مسألة الكتاب بما ذكره لأنها مصوّرة بقصر الزمن ونظيرها في مسألة قطع البلدين والرجلين بأن قصر الزمن تصديق الجاني أيضا كما تقدم اهـ . أقول : ووجه الإشكال أنهم فرّقوا هنا في الإمكان بين القريب فصلقوا معه الجاني وبين البعيد فصلقوا معه الجاني عليه وهو نظير الولي" ثم لم يفرّقوا هناك في الإمكان بين القريب والبعيد بل قالوا حيث أمكن يصلق الولي . وحاصل الجواب ما ذكره الشارح بقوله لأنهما اتفقا هنا على وقوع رفع الخ ( قوله على وقوع موجب ) وهو قطع البلدين والرجلين ( قوله باعتبار ) توجيهه لقوله ثلاثة المنى ( قوله وما اقتضاه كلامه ) حيث قال في جانب الجاني صدق

حاصل هذا الإيزاد والجواب أن الذي صدقنا فيه الجريح هنا الذي هو بمنزلة الولي فيما مرهو الذي صدقنا فيه الجاني فيها م ، وظاهر أنه ليس كذلك بل التي صدقنا فيه الجريح هنا وهو ما إذا أمكن الاندمال هو الذي صدقنا فيه الولي هناك والى الصدقة في الجاني هنا هو ما إذا أمكن عدم الاندمال هو الذي صدقنا فيه هنا فالاستثنان على حد سواء فلا إشكال أصلاً غاية الأمر أن المصنف قدم هناك ما يصدق فيه الولي وقدم هنا ما يصدق فيه الجاني من الذكر فقط فتأمل ( قوله باتفاقهما ) متعلق بقوة ( قوله واستشكل لزوم العين هنا ) يعني في قول المصنف وإلا حلت الجريح ( قوله فالتناسب تصديقه ) يعني الجريح ( قوله من أنه عند عدم إمكان الاندمال يصدق ) يعني الجاني المدعى للاندمال في مسئلة مالو قطع عليه ورجليه

الجريح أنقاد وفع القصص عن أرشين كما تقرر ، ولو رفعه خطأ وكان الإيضاح عمدا أو بالعكس ثلاثة أروش كما اقتضى كلام الرافعي ترجيحه وإن وقع في الروضة خلافه ، وقول الشارح بعد قول المصنف قبل وثالث لرفع الحاجز بعد الانتماء قبل الرفع يبينه منحل إلى قوله لرفع الحاجز بعد الانتماء الكائن قبل الرفع أو الحاصل قبله يبينه فقيل صفة لقوله بعد الانتماء .

### ( فصل ) في مستحق القود ومستوفيه وما يتعلق بهما

يندب في قود ما سوى النفس التأخير للانتماء ، ويمتنع العفو على مال قبله لأحتمال السراية ، واتفقوا في قود ماسواها على ثبوته لكل الورثة ، واختلفوا في قودها هل يثبت لكل وارث أولا كما أشار إليه بقوله (الصحيح ثبوته لكل وارث) بفرض أو تعصيب بحسب إرثهم المال ، سواء أورث بنسب وإن بعد كذا ربح إن ورثناه أم بسبب كالأزواجين والمعتق والإمام فيمن لا وارث له مستغرق ، وممن أن وارث المرتد لولا الردة يستوفى قود طرقة ، ويأتي في قاطع الطريق أن قتله يتعلق بالإمام دون الورثة حيث تحم قتل فلا يرد ذلك على المصنف

ولم يتعرض لليمين وقال في جانب الجريح حلف (قوله ولو رفعه) أي الحاجز (قوله منحل) خبر لقوله وقول الخ (قوله فقيل صفة لقوله بعد) المناسب أن يقال صفة للانتماء في قوله بعد الانتماء انتهى سم على حجج .

### ( فصل ) في مستحق القود

( قوله وما يتعلق بهما ) أي كعفو الولي عن القصاص الثابت للمجنون وحبس الحامل ( قوله التأخير للانتماء ) أي انتماء جرح الجاني عليه ( قوله ويمتنع العفو ) أي لأنه قبل السراية لا يدري هل مستحقه القود أو الطرف فيلغو العفو لعدم العلم بما يستحقه ، وظاهره أنه لو عفا ولم يسر بل انتمل الجرح لأبنيين صفة العفو فلا يرجع ( قوله على مال ) أما لو عفا جانا فلا يمتنع كما يأتي بعد قول المصنف في فصل موجب العمد أو لفظ إبراء أو إسقاط أو عفو سقط : أي الأرض مع الفرق بينهما ( قوله كما أشار إليه ) ليس في كلام المصنف ما يدل على تخصيص الخلاف بالنفس فلعل مراد الشارح بما ذكره تخصيص كلام المصنف بالنفس وإن كانت عبارته شاملة لغيره ( قوله الصحيح ثبوته ) أي ابتداء لالتفيا زيادي ، وقال م ر فها تقدم بعد قول المصنف ولو قال اقتلني وإلا قتلنا الخ مانعه : والقود يثبت للمورث ابتداء كالدية ، ولهذا أخرجت منها ديونه ووصاياه اه . وهو مخالف للكلام الزيادي ، وظائدة الخلاف تظهر فها لو وجب مال ففعل أنه ثبت للوارث ابتداء لا يقضى منه دين الجاني عليه ، وعلى أنه يثبت لتفيا يقضى منه لأن الإرث إنما يكون بعد توفية الديون ( قوله يستوفى قود طرقة ) أي الذي جنى عليه قبل الردة انتهى سم على حجج ( قوله فلا يرد ذلك على المصنف ) أي لأن ما يأتي في قاطع الطريق

( قوله فقيل صفة ) ويجوز أن يكون ظرفا لغو متعلقا بنفس الانتماء كما لا يخفى ( قوله لقوله بعد الانتماء ) المناسب كما قاله سم لقوله بعد الانتماء .

### ( فصل ) في مستحق القود

( قوله بفرض أو تعصيب ) أي أو غيرها ليشمل عموم القرابة الآتي في قوله كذا ربح ( قوله أم بسبب ) في جعله مقابلا لنسب مساهلة لأن النسب أيضا سبب كما علوه من أسباب الإرث فالمراد السبب غير النسب ( قوله يستوفى قود طرقة ) أي الذي جنى عليه قبل الردة

كما لا يريد عليه ما قيل إنه بفهم ثبوت كله لكل وارث لنا فيصرح به أنه يسقط بفهم بعضهم ، وقيل للصبة خاصة لأنه للفق العار فانحصص بهم ، وقيل للوارث بالنسب دون السبب لأنه للثقي والسبب يقطع بالثبوت ( وينظر ) حيا ( غالبهم ) إلى حضوره أو إيدنه ( وكما صييم ) بيلوغه ( ومجنونهم ) بإفاته لأن القود للثقي ولا يحصل باستيفاء فريم من ولي أو حاكم أو بيتيم ، فإن كان الصبي والمجنون قديرين محتاجين لتشفة جاز لولي المجنون غير الوصي ، والقيم مثله فيما يظهر العفو على الذية دون الصبي لأن له غاية تنتظر ، بخلاف المجنون إذ ليس لإفاته أمد ينتظر : أي معنا فلا يريد معناد الإفاقة في زمن معين وإن قرب كما اقتضاه إطلاقهم ، بخلاف الصبي إذ بلوغه أمد ينتظر ( ويحبس ) وجوبا ( القاتل ) أي الجاني على نفس أو غيرها إلى حضور المستحق أو كاله من غير توقف على طلب ولي ولا حضور غالب قبيلة للحق مع عذر مستحقه ، وإنما توقف حبس الحامل على طلبه لتمساحة فيها رعاية للجلل مالم يسمع في غيرها ( ولا يحل بكفيل ) لأنه قد يهرب فيفوت الحق ومعه في غير قاطع الطريق ، أما هو فيقتله الإمام مطلقا ( وليتفقوا ) أي مستحقو القود المكلفون الحاضرون ( على مستوف )

يفحص ما هنا انتهى سم على حج ( قوله فيصريح به ) أي إذ لو ثبت كله لكل وارث لم يسقط بفهم بعضهم انتهى سم على حج . ونظيره في عدم السقوط بفهم البعض مالم عفا بعض الورثة عن حد القتل فإن لغير العاق استيفاء الجميع ( قوله وكما صييم ) لو استوفاه الصبي حال صباه فينبغي الاعتداد به . قال الشيخ عميرة : لا يشكل بقتل الحسين لعبد الرحمن بن ملجم وكان لعل رضي الله عنه أولاد صغار . لأننا نقول هو مذهب له لا ينهض عنه في غيره . وأيضا فقتل الإمام من المفسد في الأرض وليس تقتل غيره انتهى سم على منج ( قوله ومجنونهم ) قال الشيخ عميرة : لو قال أهل الخبرة إن إفاته مايوس منها فيحمل تملر القصاص ، ويحتمل أن الولي يقوم مقامه وهو الظاهر ولم أر في ذلك شيئا اه سم على منج ( قوله ولا يحصل من ولي أو حاكم ) وعليه فلو تعدى أحدهما وقتل فهل يجب القصاص عليه أو الذية ويكون قصد الاستيفاء شبهة ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول أخذنا من قولهم لأن القود للثقي ولا يحصل الخ ( قوله جاز لولي المجنون ) قضية التصير به عدم وجوبه عليه وإن تعين طريقا للتشفة ، ولو قيل بوجوبه فيما ذكر لم يبعد . وقد يقال هو جواز بعد منع فيصدق بالوجوب ( قوله دون الصبي ) أي دون ولي الصبي فلا يجوز له العفو عن قصاص الصبي ، فلو كان لولي حق في القصاص كان أبا القاتل جاز له العفو عن حصته ، ثم إن أطلق العفو فلا شيء له ، وإن حقي على الذية وجبت ومقط القود بفوه ونجب لبقية الورثة حصتهم من الذية لأنه لم يسقط بعض القصاص بفوه سقط باقيه فلهذا لأنه لا يفيض كما يعلم كل ذلك مما يأتي ( قوله أي معنا ) حال ( قوله وإن قرب ) أي لاحتال عدم الإفاقة فيه ( قوله ويحبس وجوبا القاتل ) أي والحاس له الحاكم وموته حبسه عليه إن كان موسرا وإلا ففي بيت المال وإلا فعل مياسير المسلمين ( قوله على طلبه ) أي مستحقه ( قواه لأنه قد يهرب ) مثل طلب يطلب انتهى مختار ( قوله أما هو فيقتله الإمام مطلقا ) وفي شرح الروض : قاطع الطريق لأنه أمر إلى الإمام لتجتم قتله ، لكن يظهر أن الإمام إذا قتله يكون لنجوا الصبي الذية في ماله : أي قاطع الطريق لأن قتله لم يقع عن حقه اه سم على منج ( قوله وليتفقوا ) وجوبا فليس لواحد الاستقلال ،

( قوله من غير توقف على طلب ولي أو أي والصورة أنه ثبت عليه القتل ، ومعلوم أنه فرع دعوى الولي ومثله يقال في قوله ولا حضور غالب : أي بأن ادعى الحاضر وأثبت كما هو ظاهر إقراره وإنما توقف حبس الحامل على أي التي أخرج قتلها لأجل الحمل والصورة أن الولي كامل حاضر

له مسلم في السلم ويمنع اجتماعهم على قتله أو نحو قطعه ولا يمكنهم من ذلك لأن فيه تعديا ، ومن ثم لو كان القود بنحو إغراق جاز اجتماعهم كما صرح به الباقي ، وفي قود نحو طرف يتعين كما يأتي توكيل واحد من غيرهم لأن بعضهم ربما بالغ في ترديد الآلة فشد عليه ( وإلا ) بأن لم يتفقا على مستوف وقال كل أنا أستوفيه ( القرعة ) يجب على الإمام فعلها بينهم فن خرجت له استوفى بإذن الباقي إذ له منه وطلب الاستيفاء بنفسه بأن يقول لاستوف وأنا أستوفى ، وإنما جاز للقارع في التكاح فعله بلا توقف على إذن لمبى ما هنا على الدراء ما أمكن ومبى ذلك على التصجيل ما أمكن ، ومن ثم لو عضلوا تاب الحاكم عنهم ، وفائدة الإذن بعد القرعة تعيين المستوف ومنع قول كل من الباقي أنا أستوفى وقول بعضهم للقارع لاستوف أنت بل أنا كما أفهمه قولنا بأن يقول الخ ( يدخلها العاجز ) عن استيفاء كشيخ هرم وامرأة لأنه صاحب حق ( ويستيب ) إذا قرع وإن كانت المرأة قوية جلدة ( وقيل لا يدخلها لأنها إنما تدخل بين المتأهلين وهذا ما صححه الأكثرون كما في أصل الروضة ونص عليه في الثم وهو المعتمد ، فلخرجت لقادر فصجز أميدت بين الباقي ( ولو يدر أحدهم ) أى المستحقين ( فقتله ) علما ببحريم المبادرة ( فالأظهر أنه لاصاص ) عليه لأن له حقا في قتله ، نعم لو حكم حاكم بمنعه من المبادرة قتل جزما أو باستقلاله لم يقتل جزما كما لو جهل تحريم المبادرة ، ولو بادر أجنبي فقتله فحق القود لورثته لا لمستحق قتله ( وللباقي ) فنيا ذكر ، وكلنا فإذا لزم المبادر القود وقتل ( قسط الدية ) لقوات القود بغير اختيارهم ( من تركته ) أى الجاني المقتول لأن المبادر فيها وراء حقه كالأجنبي ، ولو قتله أجنبي أخذ الورثة الدية من تركة الجاني لامن

وظاهر الإطلاق جواز كون المستوف منهم أو من غيرهم ذكرنا أجنبيا إذا كان الجاني أنثى اه سم على حج . أقول : ولعل وجهه أنه طريق للاستيفاء فاغض النظر لأجله ولو بشبهة ، كما أن الشاهد يجوز له بل قد يجب عليه إذا تمين طريقا لثبوت حق على المرأة أو لها ( قوله ولا يمكنهم ) أى الإمام ( قوله بنحو إغراق ) أى أو تحريق شرح روض اه سم على حج ( قوله يجب على الإمام فعله بينهم ) أى حيث استمر النزاع بين الورثة ، فإن تراخوا على القرعة بأنفسهم وخرجت لواحد فرضوا به وأذنوا له سقط الطلب عن القاضى ( قوله فن خرجت له استوفى ) ولو طرأ عليه المعجز أميدت القرعة بين الباقي كما سيأتى ( قوله بإذن الباقي ) يبنى حتى من العاجز فتأمله اه سم على منيج ، وهو ظاهر لاحتمال غفوه ( قوله مع اعتبار الإذن ) قضيته أن القرعة إنما تحصل بعد إذن منهم وهو خلاف قوله يجب على الحاكم فعلها بينهم فإنه ظاهر في عدم توقف القرعة على الإذن ، ثم رأيت في نسخة صحيحة إسقاط قوله مع اعتبار الإذن وهى ظاهرة ( قوله إذا قرع ) أى خرجت له القرعة ( قوله قوية جلدة ) بسكون اللام . قال في الضحاح : والجلد الصلبة والجلادة ، تقول منه جلد الرجل بالضم فهو جلد وجليد بين الجلد والجلادة والجلودة ( قوله لأنها ) أى القرعة ( قوله ولو يدر أحدهم ) عبارة الروض وشرحه : وإن قتله أحد ورثة المقتول مبادرة بلا إذن ولا عفو من البقية أو بعضهم اه سم حج . وكعب أيضا مانصه شامل لمن خرجت قرعته ( قوله فقتله ) أى الجاني ( قوله ولو يادر أجنبي ) ظاهره ولو كان الإمام أو ولى أحد الورثة وهو ظاهر ( قوله فحق القود لورثته ) أى الجاني ( قوله وللباقي ) أخرج المبادر فيفيد أنه لا شيء له وإن كان الجاني امرأة والجنى عليه رجلا لأن ما استوفاه من حصته من دية الجنى عليه بدليل مالوا اجتماعا على قتل المرأة فإنه لا شيء لم غيره ، وقوله وقتل : أى وكلنا

( قوله أو نحو قطعه ) ما أوهمه هذا من جواز قطع المستحق عند عدم الاجتماع منفرح بما يأتي بعده قريبا ( قوله وقال كل أنا أستوفيه ) هو قيد في كونه يقرع بين جميعهم كما يحتج

الأجنبي فكلنا هنا . . ولوارث الجاني على المبادر مازاد من دية على نصيبه من دية مورثة لاستيفائه ماسواه يقتله الجاني ، كذا قاله جماعات . وقال ابن الرزمة : إنه هو الأصح وهو المعتمد ؛ وما في الروضة من سقوطه عنه تقاصا بماله على تركه الجاني مبنى على مرجوح وهو جريان التقاص في غير التقدين ، أو عمول على ما إذا علمت الإبل ووجبت قيمتها ( وفي قول من المبادر ) لأنه صاحب حق فكأنه استوفى للكل ، كما لو أتلّف ودية أحد مالكها يرجع الآخر عليه لا على الوديع ، ورد بأنها غير مضمومة ، بخلاف النفس فلها مضمومة ، إذ لو تلفت بأفة وجبت الدية ، ومقابل الأظهر عليه التقصاص لأنه استوفى أكثر من حقه ( وإن بادر بعد ) فهو نفسه أو بعد ( فهو غيره لزمه التقصاص ) وإن لم يعلم بالفوثنين أن لا حق له ، ولا يشكل عليه ما يأتي أن الوكيل لو قتل بعد العزل جاهلا به لم يقتل لأنه مقصر بعدم مراجعته لغيره المستحق بخلاف الوكيل ( وقيل لا ) قصاص إلا إذا علم وحكم الحاكم بمنحه بخلاف ما إذا انتفى أو أحدهما كما أفاده قوله ( إن لم يعلم ) بالفو ( و لم ) يحكم قاض به ) أي بنفيه لشبهة الخلاف ( ولا يستوفى ) حد أو تعزير أو ( قصاص ) في نفس أو غيرها ( إلا بإذن الإمام ) أو نائبه الذي تناول ولايته إقامة الحدود ؛ ولا يتوقف في حقوقه تعالى ، بخلاف حق الأدنى لأن إقامتها تتوقف على طلب المستحق المتأهل ، ويسن حضور الحاكم به له مع عدلين يشهدان إن أنكر المستحق ، ولا يحتاج للقضاء بعلمه وذلك لخطره واحتياجه إلى النظر لاختلاف العلماء في شروطه ، ويلزمه تفقد آلة الاستيفاء والأمر بضبطه في قود

إن لم يقتل فتأمل ( قوله مازاد من دية ) أي الجاني وقوله على نصيبه أي المبادر ( قوله لاستيفائه ماسواه ) أي سوى مازاد وذلك السوى هو نصيب المبادر ( قوله وما في الروضة من سقوطه ) أي مازاد وقوله بماله : أي المبادر بدل مما وجب عليه لبقية الورثة والمراد من هذه العبارة أن المبادر يتلاف الجاني أتلّف غلّ تعلق حق بقية الورثة فيجب على المبادر ما ينضمهم من الدية ويجب له في تركه الجاني بقتل ذلك فأسقطنا ما يجب له في تركه الجاني بما وجب عليه للبقية تقاصا ؛ وقوله عنه : أي المبادر ( قوله لم يقتل لأنه ) أي هنا ( قوله كما أفاده ) أي المقصود والمن في المجموع أي إن لم يوجد الأمران فتقدير لم في الثاني وهو قوله ويعكم الخ لبيان عطفه على الأول لا لبيان أن المقصود نفي كل منهما فليتأمل سم على حجج ( قوله ولا يتوقف ) أي الاستيفاء ( قوله ويسن حضور الحاكم به ) أي القصاص ، وقوله له : أي للقصاص ( قوله وذلك ) توجيه لكلام المصنف ( قوله والأمر بضبطه ) أي بأن

( قوله كذا قاله جماعات الخ ) حاصل الاختلاف بين العبارتين أن الأولى مفادها أن المبادر يعمل بنفس مبادرته مستوفيا لحصته ويبقى عليه مازاد لورثة الجاني ومفاد الثانية أنه بمبادرته يرتب عليه لورثة الجاني جميع دية فيسقط منها بقدر حصته في نظير الحصة التي استحقها في تركه الجاني تقاصا وفائدة الاختلاف تظهر فيما إذا تفاوت الدنانير والفضمير في قول الشارح مازاد على دية الجاني وفي كل من نصيبه ومورثه للمبادر وفي سقوطه زاد كما يعلم من شرح الروض وما في حاشية الشيخ غير ما تناسب ( قوله أو عمول على ما إذا علمت الإبل ) قد يقال هذا لا يتأثر إلا على المرجوح فليتأمل ( قوله الذي تناول ولايته الخ ) أي كالتقاضى كما صرح به في النسخة ( قوله المتأهل ) أي المتأهل للطلب والمراد أنه لا بد من طلب مستحق متأهل إن كان هناك مستحق ثم إن كان متأهلا في الحال طلب حالا ولا فسخ يتأهل كما مر ( قوله وذلك لخطره ) لتليل للمتن ( قوله إن أنكر المستحق ) أي أنكروا وقوع القصاص فيشهدان عليه ويستثنى التقاضى عن القضاء بعلمه بوقوع القصاص لو لم يحضرهما إن كان ممن يقضى بعلمه فحضرهما ممن لا يقضى بعلمه كثير فشهد آكد كما لا يخفى ( قوله بضبطه ) أي المستوفى منه

غير النفس جلدا من الزيادة باضطرابه ، وقد لا يعتبر الإذن كما في السيد والقاتل في الحاربة والمستحق المضطر  
أو المفرد بحيث لا يرى كما يحه ابن عبد السلام لا سيما إن عجز عن إثباته ( فإن استقل ) مستحقه باستيفائه من غير  
ما ذكر ( حور ) لافتيائه على الإمام واعتد به ( ويأذن ) الإمام ( لأهل ) من المستحقين ( في نفس ) طلب فعله  
بنفسه ، وقد أحسنه ورخص به البقية كما علم مما مر لأن الحيف ( لا ) في استيفاء ( طرف ) أو إيضاح أو معنى  
كعين ( في الأصح ) لأنه لا يؤمن من أن يزيد في الإيلاء بتريده الآلة فيسرى ومن ثم لم يزل الإذن في استيفاء  
تعزيز أو أحد قلغ ، ومقابل الأصح لا ينظر إلى ذلك . أما غير الأهل كشيخ وامرأة وذمي له قود على مسلم  
للكونه قد أسلم بعد استقرار الجناية كما مر ، وفي نحو الطرف فيأمره بالتوكيل لأهل كسلم في الأخيرة إن كان الجاني  
مسلم . قال ابن عبد السلام : ولا بد أن لا يكون عدوا للجاني لئلا يعديه ، ولو قال جان أنا أقتص من نفسي  
لم يجب لأن التقى لآيم بفعله على أنه قد يتوانى فيطلب نفسه ، فإن أجيب أجزأ في القطع لا الجلد لأنه قد  
يوهم الإيلاء ولم يبرم . ومن ثم أجزأ يأذن الإمام قطع السارق لاجل الزاني أو القاذف لنفسه ( فإن أذن له ) أي  
للأهل ( في ضرب رقية فأصاب غيرها عمدا ) بقوله إذ لا يعرف إلا منه ( عزز ) لتعديه ( ولم يعزله ) لأهليته ( وإن  
قال ) كنت ( أخطأت وأمكن ) كان ضرب رأسه أو كسفه مما يلي عنقه ( عزله ) لأن حاله يشمر بعزله ولهذا لو  
عرفت مهارته لم يعزله ( ولم يعز ) إذا حلف أنه أخطأ لعصم تعديه . أما لو لم يمكن كان ضرب وسطه فكالمستعمد  
( وأجرة الجلاذ ) حيث لم يرزق من سهم المصالح وهو من نصب لاستيفاء قود أو حد أو تعزير وصفت بأغلب

يقول لشخص امسك يده حتى لا يزل الجلاذ باضطراب الجاني ( قوله وقد لا يعتبر ) انظر استثناء هذه المسائل مع  
وجود العلة اه سم على منيج . أقول : قد يجاب بأنهم لم يلتفتوا للعلة لما أشاروا إليه من الضرورة في غير السيد .  
وأما فعله فلا الحق له لا للإمام فلا الهيات عليه أصلا ( قوله فإن استقل مستحقه ) أي أما غيره ولو إماما فيقتل به  
( بقوله ويأذن الإمام لأهل ) من شروط الأهلية أن يكون ثابت النفس قوى الضرب عارفا بالقود اه سم على  
منيج ( قوله أو رضى به ) أي أو لم يكن ثم غيره اه سم على حج . وأشار بقوله وقد أحسنه ورخص به البقية إلى  
قطع ما يقال تقدم أنهم يتفقون على مستوف منهم أو من غيرهم ، فإن لم يتفقوا فقرة وهو مناف لقولهم هنا :  
والحاصل أن الحق لم لكنهم لا يستقلون باستيفائه بغير إذن الإمام فطريقهم أنهم يتفقون أولا على مستوف منهم  
أو من غيرهم ثم يستأذنون الإمام في أن يأذن لمن اتفقوا عليه ( قوله ولا بد أن لا يكون ) أي الوكيل ( قوله فيطلب  
نفسه ) عبارة شرح الروض : ولأنه إذا مسته الحديدة فخرج يده ولا يحصل الزهوق إلا بأن يعذب نفسه تعديبا  
شديدا وهو ممنوع منه اه . وقد يشمر قوله ولا يحصل الزهوق الخ بشمول المسئلة الاختصاص في النفس حتى  
إذا أجيبه بجزأ لطيراج ، ثم قال في الروض : فإن أجيب فهل يجزى ؟ وجهان اه . ونتجه أنه إن أذن له بطريق  
الوكالة لم يصح ولا صح اه سم على حج . وقول سم لم يصح : أي لأشراطهم في الوكيل تمام الحياة إلى تمام  
الوكالة ( قوله قطع السارق ) أي لنفسه اه سم على حج ( قوله فكالمستعمد ) وينبغي أن لا يعزله إلا إذا اعترف  
بالتعمد اه سم على حج ( قوله وأجرة الجلاذ ) ويعتبر في مقدارها ما يليق بفعل الجلاذ حدا كان أو قتل أو قطعا ،

( قوله والقاتل في الحاربة ) أي للملك من الرق والإمام الاضداد بقتله كما في النسخة ( قوله كسلم في الأخيرة إن كان  
الجاني مسلما ) لأحاجة إليه ( قوله أن لا يكون ) أي الوكيل المقوم من التوكيل

أوصافه (على الجنائي) المورس على نفس أو غيرها سواء حتى الله وحتى الآدي ، وإن قال أنا أقتص من نفسي (على الصحيح) لأنها مودة حتى لزمه أداؤه ، فلو كان معسرا وتعلم الأخذ من بيت المال اتجه كون المودة على أغنياء المسلمين ، والثاني على المقتص والواجب على الجنائي التمكن (ويقتص) في نفس وطرف ومثلها جلد القذف (على القنور) إن أمكن لأن موجب القنور الإلتلاف فعجل كقيم المتلفات وتلزم الإيجابية له (و) يقتص فيها (في الحرم) وإن التجأ إليه أو إلى مسجده أو الكعبة فيخرج من المسجد ويقتل مثلا لخبر الصحيحين ، إن الحرم لا يعيد فأرا بدمه ، ويخرج أيضا من مقابر المسلمين حيث غشي تنجس بعضها ، فإنه اقتص في نحو المسجد وأمن التلويت كره (و) يقتص فيها في (النزول والبرد والمرض) وإن لم تقع الجنابة فيها بجلاب قطع السرقة مما هو من حقوق الله تعالى لبناء حق الآدي على المضايقة وحتى الله على المساعدة (ونجس) وجوبا بطلب المنجى عليه إن تأهل وإلا فيطلب عليه (الحامل) ولو من زنا وإن حدث حملها بعد توجه القرب عليها (في قصاص النفس أو الطرف) وجلد القذف (حتى ترضه البيا) بالهزم والقصر وهو ما ينزل عقب الولادة لأن الولد لا يعيش بدونه غالبا (ويستغنى بغيرها) كقيمة يحمل لبنا صيانة له ، فإن امتنع المراضع من إرضاعه ولم يوجد ما يستغنى به عن اللبن أجبر الحاكم إحداهن بالأجرة ولا يؤخر الاستيفاء (أو) بوقوع (فطام) له (لحولين) إذا ضره التقص عنهما ولا نقص ، ولو

ويختلف ذلك باختلاف الفعل ، فقد يعتبر في قتل الآدي ما يزيد على ذبح البهيمة مثلا لأن مباشرة القتل ونحوه لا يحصل من غالب الناس بخلاف الذبح (قوله على الجنائي المورس) يخرج الجنائي الرقيق فينبغي أن الأجرة على بيت المال ، وينبغي أن يكون في مال المزدن وإن كان بموته على الكفر تبين زوال الملك اهـ سم على حج (قوله على أغنياء المسلمين) أي فلو لم يكن ثم غنى في عمل الجنابة بحيث يتيسر الأخذ منه فينبغي أن يقال للمستحق إما أن نغرم الأجرة فنصل إلى حقه أو تؤخر الاستيفاء إلى أن تتيسر الأجرة إما من بيت المال أو من غيره (قوله جلد القذف) ينبغي والتعزير اهـ سم على حج (قوله أو إلى مسجده) أي الحرم (قوله حيث غشي تنجس بعضها) أي ولو كان نجسا لأن النجس يقبل التنجيس (قوله في الحرم والبرد) عبارة الروض: ولا يؤخر: أي القصاص نحو وبرد ومرض ولو في الأطراف وقطعها متوالية ولو فرقت اهـ سم على حج . وتقدم للشارح أول الفصل أنه يندب في قود مأسوى النفس التأخر للاندمال ، فقياسه أنه يستحب التأخير لغير النفس حتى يزول الحر والبرد والمرض الخ (قوله إن تأهل) أي فلو لم يطلب الولي لم نجس وإن خيف هربا لأنه المقوت على نفسه (قوله فيطلب عليه) أي فإن لم يطلب الولي وجب على الإمام حبسا لمصلحة المولى عليه (قوله وجلد القذف) هل التعزير كذلك اهـ سم على حج . وفيحي أنه مثله إن كان التعزير اللاتق بها شديدا يقتضى الحال تأخير العمل وخروج به جلداه للشمع فلا نجس له ولا لغيره من حقوق الله تعالى لأنها مبنية على المساعدة ، بخلاف حتى الآدي . وبني أيضا مالو زنت بكرا وأريد تفريها فهل تغرب كما أحمله قول الشارح الآتي : أما حقه تعالى فلا نجس فيه بل يؤخر مطلقا أولا؟ في نظر ، والأقرب الأول فتغرب ويؤخر الجلد خاصة لأنه لا معنى لتأخير التعزير (قوله حتى ترضه البيا) بالهزم والقصر : أي لأنه إذا وجب حفظه جنتا فولود أولى اهـ سم على منج (قوله عقب الولادة) لم يبين ما ينبتى به ، وقال حج : والمرجح في مدته العرف اهـ (قوله أجبر الحاكم إحداهن) وقد يؤخذ من مسئلة الحامل أنه لو صالت مرة حامل وأدتى دفعا لقتل جنينها لا تندفع ، وفي ذلك كلام في بابه فراجعه اهـ سم على منج ، وقوله

(قوله المني عليه) يعني المستحق

احتاج لزيادة عليهما زيد ، ومعلوم أنه لا أثر لمرافق الأيوبي أو المالك على علم بضره ، ولو قطعها المستحق قبل وجود استثنائه منها فانت قل به كما مرّ نظيره في الحليس أول الباب . وعمل ذلك في حق الأدنى لبنائه على المصابقة أما حقه تعالى فلا يحبس فيه بل تؤخر مطلقا إلى تمام مدة الرضاع ووجود كافل ( والصحيح تصديقها في حملها بتغير خلة ) يمينها حيث لا خلة وبلا يمين مع الخلة . والثاني قال : الأصل عدم الحمل ، وعمل التصديق حيث أمكن ذلك ، وإلا كان كانت آيسة فلا تصدق ، وعلى المستحق عند تصديقها الصبر إلى وقت ظهور الحمل لا إلى انقضاء أربع سنين بعده بلا ثبوت ، ويمنع الزوج من وطئها وإلا فاحتمال الحمل دائم فيفوت القود على ما قاله للدميري ، لكن المنتجه كما في المهمات عدم منعه من ذلك وإن كان يؤدي إلى منع القصاص ، ولو قطعها المستحق أو الجلاذ بإذن الإمام فألقت جنينا ميتا وجبت غرة على عاقلة الإمام علما بالحمل أو جهلا لا إن علم الولي دونه والإثم منوط بالعلم ولا كذلك الضمان ( ومن قتل ) هو مثالب فغير القتل ماله إن أمكنت المائلة فيه لا قطع طرف بمقتل ولرضاع به أو بسيف لم يؤمن فيه الزيادة بل يتعين نحو المومي كما مر ( بمحدد ) كسيف أو غيره كحجر ( أو خنق ) بكسر التون مصدرا ( أو تجويع ونحوه ) كتحريق بماء ملح أو غلب وإلقاء من علو ( اقتصر ) إن شاء لما يأتي أن له العلول إلى السيف ( به ) أي بمثله مقدارا ومثلا وكيفية حيث كان فرضه إزهاق روحه لو لم ينفذ فيه المائلة ،

بالأجرة : أي من مال الصبي إن كان ، وإلا فعمل من عليه نفقته من أب أو جد . وإلا فن بيت المال ثم من أهنياء المسلمين ( قوله كما مرّ نظيره في الحليس ) أي في حبس الشاة أو ذبحها حتى مات ولدها ، وقرق بين ذلك وبين ما لو أخط طعامه في مغارة فهلك حيث لم يضمنه بأنه هنا أثلث ما هو متعين لفنائه بخلافه ثم لإسكان تحصيل الطعام من غيره ، وزاد سم على منيج : وكذا لو جرح شخصا حتى مات اه ( قوله ووجود كافل ) أي لولد ( قوله لا إلى انقضاء أربع سنين ) مثله في حج . وقال الشيخ عميرة : تمهل إلى انقضاء مدة الحمل وهي أربع سنين اه ( قوله وإلا فاحتمال الحمل دائم ) أي يمكن وجوده كل وقت ( قوله وإن كان يؤدي إلى منع القصاص ) أي بأن تكرو منه الوطء وطال الزمن حتى ولدت بتغيير الحمل فإنه لا يمنع من وطئها مدة الرضاع ، ويجوز أن تمهل من ذلك الوطء الثاني فيؤخر القصاص إلى الولادة وهكذا . ( قوله بإذن الإمام ) قيد في المستلثين ( قوله وجبت غرة على عاقلة الإمام ) لأنه بتسكين المقتص من الاستيفاء نزل منزلة المباشر إذ لا يجوز لغيره الاستيفاء بدون إذنه ( قوله لا إن علم الولي ) زاد حج أو الجلاذ أي فإنه على عاقلة ( قوله ولا كذلك الضمان ) أي فإنه لا يتقيد بالعلم بل قد يوجد فيها ولو جهلا معا ( قوله لا قطع طرف ) قسم لقوله ومن قتل النخ ، ولو قال لا إن قطع لكان أوضح ، هذا والأظهر جعله محرمز قوله إن أمكنت النخ ( قوله مقدارا ومثلا ) .

[ فرج ] لو تمزق معرفة قدر الآلة فهل يأخذ باليقين أو يعطل إلى السيف ؟ الأصح الأول اه سم على منيج

( قوله أول الباب ) يعني أول باب الجراح في قوله ولوحيه ومنعه الطعام والشراب النخ ( قوله كافل ) أي لولد ( قوله علما بالحمل أو جهلا ) أي المباشر للقتل من مستحق أو جلاذ والإمام ( قوله لا إن علم الولي ) أي أو الجلاذ والضمان حيث لا على عاقلة لعل الإمام ( قوله لم يؤمن فيه الزيادة ) ظاهره أنها إذا أمنت جاز وهو قد يثالث مأمرا ( قوله بكسر التون مصدرا ) أي ككليب ومضارعه يخنق بضم التون كما قاله أبو هريرة وجوز فيه البخاري إسكان التون وتيمه المصنف في تحريره فقال ويجوز إسكان التون مع فتح الحاء وكسرها . قال : وحكي صاحب المطالع فتح التون وهو



فإن قصد المفقو حيثئذ فلا ، وذلك للمماثلة القليلة لتشني المال<sup>١</sup> عليها الكتاب والسنة ، والنهي الوارد في المظلة مخصوص بما سوى ذلك ، ولو كانت الضربات التي قتل بها غير مؤثرة فيه ظنا لضعف مقتول وقوة المقاتل عدل إلى السيف ، وله العلول في الماء عن الملح لطيب لأنه أخف لا عكسه ، فإن أقاء بماء فيه حيتان تقتله ولم يمت بها بل بالماء لم يجب إلقاء فيه ، وإن مات بهما أو كانت تأكله ألقى فيه لضعف به الحيتان كالأوك على أرجح الوجهين رعاية للمماثلة ولا تلقى النار عليه إلا إن فعل بالأوك ذلك ويخرج منها قبل أن يشوى جلده ليتمكن من تجهيزه وإن أكلت جسد الأوك ، وقد تمتع المماثلة كما لو كان المثل محرما كما قال (أو بسحر فبسيف) غير مسموم يتعين ضرب عقبه به ما لم يقتل به : أي وليس سمه مهريا أخذ ما يأتي لحزمة عمل السحر وعدم انضباطه فإن قتله بإتهاش ألقى قتل بالنهش في أرجح الوجهين ، وعليه تتعين تلك الألقى ، فإن فقدت قتلها (وكذا آخر) أو بول أوجره حتى مات (ولواط) بصغير يقتل مثله غالبا ونحوها من كل عزم يتعين فيه السيف (في الأصح) لتعلم المماثلة ، والثاني في الخمر يوجب مائتا كخل أو ماء ، وفي اللواط يمس في دبره خضبة قريبة من آله ويقتل

(قوله وذلك للمماثلة) ع : دليل ذلك حديث الجارية التي رضى اليهودى رأسها ، وقوله صلى الله عليه وسلم : من جرق حرقناه ومن غرق غرقناه<sup>١</sup> اهـ سم على منهج (قوله غير مؤثرة فيه ظنا) أي بحسب الظن (قوله عدل إلى السيف) وقى سم على منهج لو وكل المستحق وكبلا وأطلق فينبغي أن يغير الوكيل كالموكل ، بخلاف ما إذا عين له شيئا لا يجوز له مخالفته وإن وقع الموقع قاله طب اهـ (قوله لأنه أخف) لعل وجه الخفة أن الفريق يصل الماء إلى جوفه عادة ووصول العذب ليس فيه ضرورة كوصول الملح (قوله ويخرج منها) أي وجوبا (قوله قتل بالنهش) أي ما لم يكن مهريا أخذنا من مسألة السيف المتقدمة (قوله في أرجح الوجهين) خلافا لحج حيث سوى بين السحر والإتهاش (قوله فإن فقدت) أي فإننا نختلف الجاني والمستحق أو لم يوجد لها مثل فينبغي تعيين السيف (قوله وكذا آخر) قال الشارح في شرح الإرشاد : وظاهر كلامه أنه لو قتله بالغصم في حرم لم يفعل به مثله ، ويوجه بأن التضعيف بالنجاسة حرام لا يباح بحال إلا لضرورة فكان كشرب البول ، ولا نظر لجواز التداوى به كما لم ينظروا لجواز التداوى بصرف البول ، فاندفع بذلك مقاله : أي من الجواز الشارح : يعني الجوىرى اهـ . وعلى مقاله فيفارق التفريق في الخمر نحو شربها والواط بأن إتلاف النفس مستحق والتنجيس جائز للحاجة كالتوصل هنا إلى استيفاء الحق فليتأمل اهـ سم على حجج (قوله ولواط بصغير الخ) هذا قد يخرج البالغ فلا يجب انقصاصه على من لاط به ، ويمكن توجيهه بأن تمكنه من نفسه إذن في الفعل فلا يضمن ما تولى منه ، ويحتمل أنه يهرد التصوير فلا فرق بين الصغير وغيره وهو الظاهر من إطلاق المصنف (قوله لتعلم المماثلة) لا يقال : يشكل بجواز

شاذ وغلط (قوله فإن قصد المفقو حيثئذ فلا) أي لأن فيه تعديا مع الإفضاء إلى القتل الذي هو تقيض المفوقه في التحفة (قوله وهذا فيما لا يقتنع به<sup>١</sup>) كإجافة وكسر عضد كما يعلم مما يأتي (قوله فإن أقاء بماء فيه حيتان الخ) عبارة الباب : أو بماء فيه حيتان تقتله ولا تأكله ، فإن لم يمت بها بل بالماء لم يجب إلقاء فيه ، وإن مات بها أو كانت تأكله الخ (قوله لتعلم المماثلة) قال الشهاب سم : لا يقال يشكل بجواز الانقصاص بنحو التصحيح والتفريق مع تحريم ذلك . لأننا نقول : نحو التجميع والتفريق إنما حرم لأنه يؤدى إلى إتلاف النفس ، والإتلاف

(١) هذه الكلمة ليست بلسن الشرح التي بأهيتها اهـ مسنده .

بها ، ورد بعدم حصول المائلة بملك فلا فائدة له ، ويتعين السيف جزاء فيا لا مثل له ، كما لو جامع صغيرة في قبلها فقتلها ، ولو ذبحه كالبيضة جاز قتله بمثله فيا يظهر خلافا لابن الرضا عن ثمين السيف ، وله قتله بمثل السم الذي قتل به مالم يكن مهزيا يمنع الفضل ، ولو أوجره ماء متنجسا أو جر ماء طاهرا ، ولو رجح شهود زنا يندرجه رجحا (ولو جرح كنجوه) أو ألقى في نار مثل مدته أو ضرب عود ضربه (فلم يمت زيد) من ذلك البلغم (حتى يموت) ليقبل بما قتل به (وفي قول السيف) وصوبه البقيتي وغيره ، وهو المعتمد لأن المائلة قد حصلت ولم يبق إلا نفوت الروح فوجب بالأصل ، وقيل يفعل به الأهون من الزيادة والسيف . قالوا وهو أقرب ، وقله الإمام عن المعظم (ومن عدل) عن مثل (إلى سيف) بأن يضرب به العتق (لله) ذلك وإن لم يرض الجاني لأنه أسرع وأوجي (ولو قطع فسرى) القطع لنفس (فلولئ) حرز رقبته (تسيلا عليه) (وله القطع) طلبا للمائلة مالم يقل قصدي العفو عنه بعده (ثم الحز) للرقبة (وإن شاء انتظر) بعد القطع (السراية) لتكامل المائلة وليس للجاني في الأولى طلب الإمهال بقدر حياة المجني عليه ، ومن ثم جاز أن يوالى عليه قطع أطراف فرقها ولا في الثانية طلب القتل أو العفو (ولو مات بجراحة أو كسر عضد فالخز) متعين لتصلر المائلة (وفي قول) يفعل به (كفعله) ورجحه في الروضة وأصلها وهو المعتمد ، ونسب ترجيح الأول لسبق القلم ، ويؤخذ منه أنه لو قطع أو كسر ساعده فسرى لنفسه جاز قطع أو كسر ساعده ، فالقول بتعين القطع من الكرخ يظهر تفريعه على مرجوح ولو أجافه مثلا ثم عفا ، فإن ظهر له العفو بعد الإجابة لم يضر ولا عذر ، وعلى الراجح (فإن) فعل به كفعله (و لم يمت ثم ترد الجوائف) فلا توسع ولا تفعل في عمل آخر بل محز رقبته (في الأظهر) لاختلاف تأثيرها باختلاف عاملها ، والثاني تزداد حتى يموت . واعلم أنه ممنوع من إجابة مع إرادة عفو بعدها (ولو اقتصر مقطوع) عضوه الذي فيه نصف دية من قاطعه (ثم مات) المقتص (بسراية فلولئ) حرز لرقبة الجاني في مقابلة نفس مورثه (وله عفو بنصف دية) فقط لأخذه مقابل نصفها الآخر وهو المصنو الذي قطعه ، وعلى ذلك عند استواء الدينين (ولا بالنسبة) فلو قطعت امرأة يد رجل قطع يدها ثم مات فالعفو على ثلاثة أرباع الدية لأنه استحق دية

الاقتصاص بنحو التجويع والتفريق مع تحريم ذلك ، لأننا نقول : نحو التجويع والتفريق إنما حرم لأنه يؤدي إلى إتلاف النفس ، والإتلاف هنا مستحق فلا يمنع ، بخلاف نحو الخمر واللواط فإنه يجرم وإن أمن الإتلاف فلهما امتنع هنا فليأتمل اهـ سم على حج (قوله كما لو جامع صغيرة في قبلها فقتلها) ومعلوم مما سبق في شروط الاقتصاص أن عمل ذلك حيث كان جماعه يقتل مثله غالبا وعلم به (قوله وله قتل) قال في الروض وشرحه : فلو أشكل معرفة قدر ما تحصل به المائلة أخذ باليقين اهـ سم على حج وهو أقل ما يتقن منه (قوله فلم يمت زيد الخ) عبارة سم على منهج : قوله وقيل يزداد الخ ، اعتمدهم ر . وقيل يفعل به أهون الأمرين ، ومضى عليه في الروض وشيخنا طب وفي الروض أنه أقرب (قوله فإن ظهر له العفو بعد الإجابة الخ) أي ويصدق في ذلك يمينته لأنه لا يعرف إلا منه (قوله وعلى الراجح) أي عنده . وهو المعبر عنه في المتن بقوله وفي قول كفعله (قوله واعلم أنه ممنوع من إجابة الخ) أي بأن يقول أبغيفه ثم أعفو عنه . وهذا علم بما تقدم في قوله ولو أجافه مثلا ثم عفا فإن ظهر له الخ

هنا مستحق فلا يمنع . بخلاف نحو الخمر واللواط فإنه يجرم وإن أمن الإتلاف فلهما امتنع هنا فليأتمل اهـ (قوله من تعينه) يعني ما ذبحه به (قوله ولا في الثانية) يعني مسئلة القطع بقسميا (قوله وهو المعتمد) أي إن لم يكن فرضه العفو كما علم ما مر ، وسيصرح به قريبا (قوله واعلم أنه ممنوع الخ) تقدم توجيهه

وجل سقطة منها ما يقابل ربع ذية رجل ، وقياسه كما قاله جمع أنه لا شيء لها في عكس ذلك ، وهو ما لو قطع يدها ففقطت يده ثم ماتت سرية ، فإن أراد وليا ٦ فهو لم يكن له شيء ( ولو قطعت يدها فاقصص ثم مات ) المقتصص بالسرية ( فلوليه الحرف ) بغض مورثه ( فإن عفا فلا شيء له ) لاستيفائه ما يقابل الذية الكاملة ، هذا إن استوت الديتان أيضا ففي صورة المرأة السابقة يبقى له نصف الذية ( ولو مات جان ) بالسرية ( من قطع قصاص فهدر ) لأنه قطع بحق ( وإن ماتا سرية ) بعد الاقتصاص في اليد ( معا أو سبق المحني عليه فقد اقتص ) بالقطع والسرية ولا شيء على الجاني لأن السرية لما كانت كالإباحة في الجناية وجب أن تكون كذلك في الاستيفاء ( وإن تأخر ) موت المحني عليه عن موت الجاني بالسرية ( فله ) أي لولي المحني عليه في تركة الجاني ( نصف الذية ) إن استوت الديتان نظير مامر ( في الأصح ) لأن القود لا يسبق الجناية وإلا كان في معنى السلم في القود وهو ممتنع . والثاني لا شيء له لأن الجاني مات عن سرية بفعله وحصلت المقابلة ، ولو كانت الصورة في قطع يدين فلا شيء له قيل جزما ( ولو قال مستحق يمين ) وهو مكلف لحرمان مكلف ( أخرجهما ) أي يمينك لأقطعها قودا ( فأخرج يسارا وقصد إباحتها ) فقطعها المستحق ( فهدره ) لأضيان فيها : أي بقصاص ولا ذية حتى لو مات سرية فهدر سواء ألتلف بالاذن أم لا وسواء أعلم القاطع أنها اليسار أم لا لأنه يلحق عيانا وقد وجد منه فعل الإخراج مقرونا بالنية فكان كالنطق ويبقى قصاص اليمين ، ثم لو قال القاطع ظننت إجزاءها أو أخذتها عوضا سقط قصاصها ووجب ديتها . أما المستحق المجنون أو الصبي فالإخراج له يهدرها لأنه تسليط له عليها . ولما اتفق بقصده الإباحة لا يهدر يساره لأن الحق لمالكه ، ثم يتجه سقوط قودها إن كان القاطع قنا . وأما المخرج المجنون أو الصبي فلا عبرة بإخراجه ، ثم إن علم المقتصص قطع ولا لزمته الذية ( وإن قال ) المخرج بعد قطعها ( جعلها ) حالة الإخراج عوضا

( قوله لاستيفائه ما يقابل الذية الخ ) ع : فهذه صورة يقال يجب القصاص فيها ، وإذا عفا على الذية لا يجب شيء اه ( سم على منيج ) قوله لأنه قطع بحق ) روى البيهقي عن عمر وعلى رضي الله تعالى عنهما : من مات في حد أو قصاص فلا ذية ؛ لأن الحق قتله اه . وأوجب أبو حنيفة فيه كمال الذية كلما بخط شيخنا اه سم على منيج ( قوله وإن ماتا سرية معا ) لو شك في المعية ينبغي سقوط القصاص لأن الأصل براءة النعمة ، ولو علم السابق ثم نسي أو علم السابق دون السابق فهل هو كذلك لما ذكر أو يوقف الأمر للبيان طب ؟ أقول : انظر قوله في أول هذه الحاشية سقوط القصاص ، فإن القصاص ساقط بكل حال لعدم تصوّره فلعل الصواب سقوط الذية اه سم على منيج ( قوله لأن القود لا يسبق الجناية ) أي وهو أن موت الجاني لما سبق موت المحني عليه لو قلنا بوقوعه عنه كان بمنزلة أن المحني عليه أخذ القود من الجاني قبل موت المحني عليه فيقدم قود المحني عليه من الجاني على الجناية ( قوله فهدره ) .

[ فرع ] على المبيح الكفارة إن مات سرية كقتال نفسه . وإنما لم تجب على المباشر لأن السرية حصلت بقطع يستحق مثله اه من الروض وشرحه اه سم على منيج ( قوله سقط قصاصها ) أي يمينه ( قوله ثم إن علم المقتصص ) أي

( قوله فلاخراج ) أي بمجرد وإن لم يقترن به قصد الإباحة ( قوله إن كان القاطع قنا ) أي أما إن كان حرا فعلم أنه لا قود عليه مطلقا ، فالتقييد بالقتل لتصورك كون الإخراج هو المسقط بمجرد ( قوله أو الصبي ) أي إخراجه من حيث هو لا في خصوص ما نحن فيه من كونه جانيا . وإلا فالصبي لا قصاص عليه

( عن اليمين وغللت إجزاعها ) عنها ( فكذبه ) المستحق في الظن المرتب عليه الجعل المذكور ( فالأصح ) أنه ( لاقصاص في اليسار ) لتسليط مخرجها عليها يجعلها عوضا ( ونجب دية ) فيها وكلنا لو قال القاطع عرفت أنها اليسار وأنها لايجزئ أو غللتها اليمين أو غللت أنها أباحها ( ويقي قصاص اليمين ) إلا إذا ظن القاطع إجزاعها أو أنعلها عوضا كما مر ، ثم يلزمه الصير به إلى انعدام يساره لئلا تهلكه الملوأة ، ومقابل الأصح فيها القصاص لأن قطعها بلا استحقاق ، وأشرت بها للشارح بقولي وكذبه في الظن المرتب عليه الجعل إلى دفع الاعتراض على المصنف بأنه لايطابق قول المهر عرفت أنها اليسار وأنها لايجزئ بناء على ما فهمه من أن التاء مفتوحة للمخاطب ، ووجه الدفع أن تكليبه في الظن المرتب عليه الجعل هو ملول قول أصله وعرفت أنها لايجزئ ( وكلنا لو قال ) المخرج ( دهشت ) بفتح أوله أو ضممه وكسر ثانيه ( فغللتها اليمين وقال القاطع ) أيضا ( غللتها اليمين ) أي فلا قصاص فيها في الأصح ونجب ديتها ويقي قصاص اليمين ، ثم إن قال القاطع غللت أنها أباحها أو علمت أنها اليسار وأنها لايجزئ أو دهشت فلم أدر ما قطعت لزمه قصاصها أو ظن إجزاعها أو أنعلها عوضا سقط قصاص اليمين كما مر ، ولو قال المخرج لم أسمع من المختص إلا قوله أنخرج يسارك أو كان مجنونا فكقول دهشت وحيث وجبت دية اليسار في ماله .

أي علم الصبي والمجنون ( قوله فكذبه ) أي أو صلحه اه عمرة ( قوله إلا إذا ظن القاطع ) ع : مثله لو قال علمت أنها لايجزئ شرعا ولكن قصصت جعلها عوضا صرح بذلك في الروضة اه مم على منج . وكتب عليه أيضا مانصه : هذا واضح إذا كان الظان المستحق ووكيل في قطعها فإنه لايقطع بنفسه كما تقدم أو تعدى وقطع بنفسه ، وأما إذا كان الظان هو الوكيل فقط ولم يصدر من المستحق إلا مجرد التوكيل فالوجه بقاء القود أيضا كما أقره طب تأمل : أي وعلى الوكيل دية اليسار ولا قصاص عليه فيها لظنه الإجزاء اه ( قوله من أن التاء ) أي في ظنت مفتوحة ( قوله أو ضممه ) أي فهو كهم وز كم مما هو مبنى للمفعول صورة وللفاعل معنى بل قيل إن هذا مبنى للفاعل حقيقة والتجويز في الصيغة حيث عبر بالمبنى للمفعول وأريد المبني للفاعل ( قوله فكقول دهشت ) قال مم على منج : هذا ما في كتب الأصحاب ، لكن قضية قولهم إن الفعل المطابق للسؤال كالإذن أن يلتحق بصورة الإباحة اه كلنا بخط شيخنا الحل : أي فنكون مهلهة ( قوله في ماله ) أي القاطع وهو الخبي عليه أولا .

( قوله وكلنا لو قال الخ ) حتى العبارة سواء أقال القاطع الخ كما هو كذلك في شرح الروض ( قوله بقولي وكذبه ) ينبغي حذفه لأنه من قول المتن لا من قوله هو ( قوله بناء على ما فهمه ) هوعلة للدفع الاعتراض . وحاصل ذلك أنه كالشارح الحلال ، إنما أشار بما ذكر للدفع الاعتراض الوارد على المصنف بناء على ما فهمه من فتح التاء حتى عبر عنه بالتكليب ، أما على ما فهمه غير المصنف وهو ضم التاء فإنه وإن كان معترضا أيضا إلا أن الشارح لم يشر إلى دفع الاعتراض عنه كأنه لأنه خلاف الواقع ( قوله ثم إن قال القاطع الخ ) عبارة التحفة : وخرج بقول القاطع ذلك ماله قال علمت أنها اليسار وأنها لايجزئ أو دهشت الخ .

### ( فصل ) في موجب العمد وفي العفو

( موجب ) يفتح الجيم ( العمد ) المضمون في نفس أو غيرها ( القود ) بعته وهو يفتح الواو اقتصاص ممي به لأنهم يقدون الجاني بجمل أو نحوه ( والدية ) في النفس وأرض غيره ( بدل ) عنه وما اعترض به من أن قضية كلام الإمام الشافعي والأصحاب وصرح به الماوردي في قود النفس أنها بدل ما جنى عليه وإلا لزم المرأة بقتلها الرجل دية امرأة وليس كذلك رد بأن الخلاف في ذلك لفظي لاتفاقهم على أن الواجب هو دية المقتول فلم يبق لذلك الخلاف كبير فائدة ويمكن توجيه الأول بأن القود لما وجب علينا كان كحياة نفس القاتل فكان أخذ الدية في الحقيقة بدلا عنه لأعنا ولا يلزم عليه ما ذكر لما تقرر أنه كحياة القاتل ( عند سقوطه ) ينحو موت أو عفو عنه عليها ( وفي قول ) موجه ( أحدهما مبيها ) هو مراده بقول أصله لا بعينه الظاهر في أن الواجب هو القدر المشترك في ضمن : أي معين منهما ، ويبدل له خبر الصحيحين « من قتل له قاتل فهو بغير النظرين ، إما أن يودي وإما أن يقاد » وقد يتعين القود ولا دية كما مر في قتل مرتد مرتدا آخر ، وفيما لو استوفى ما يقابل الدية ولم يبق إلا حرّ الرقبة ، وقد تتعين الدية كما لو قتل الوالد ولده أو المسلم ذميا وقد لا يجب إلا التزير والكفارة كما في قتل السيد قتله ( وعلى القولين لاو ) يعني المستحق ( عفو ) عن القود في نفس أو طرف ( على الدية ) أو نصفها مثلا ( بغير رضا الجاني ) لأنه مستوفى منه كالحال عليه والمضمون عنه ، ولأحد المستحقين العفو بغير رضا الباقيين

### ( فصل ) في موجب العمد

( قوله وفي العفو ) وفيما يتبع ذلك ككون القطع هدرا فيها لو قال رشيد أقطعي ( قوله العمد المضمون ) أخرج الصائل والمراد بالمضمون المستوفى للشروط ( قوله وأرض غيرها ) قضيتها أن واجب ما دون النفس لا يسمى دية ، ويوافقه قول القاموس الدية بالكسر حق القاتل ، وسيأتي في أول الكتاب الآتي مانعه وهي أي الدية المال الواجب بالجنابة على الحرق نفس أو فيها دونها اه . وقد يقال هنا إطلاق لنوى وما سبأني إطلاق شرعي ( قوله أنها ) أي الدية ، وقوله بدل ما جنى عليه وهو القاتل رجلا كان أو امرأة : أي لا بدل القود ( قوله على أن الواجب ) قد يتوقف في الرد لأن مجرد اتفاقهم على ذلك لا يلبغ الاعتراض لأن فرض المعترض أن التعيير بالقود يقتضي ما ذكره المعترض بالنظر للتعير مع كونه قاتلا بأن الواجب دية الرجل ( قوله ويمكن توجيه الأول ) أي وهو أن موجب العمد القود : يعني يمكن توجيه بحيث يتلغف ما ألزم به من أنه لو كان كذلك لزم المرأة بقتلها الرجل دية امرأة ، وحاصل الدفع أن القود كحياة نفس القاتل للزومه عينا فالدية بدل عن نفس القاتل فلم يلزم ما ذكر ( قوله بدلا عنه ) أي الرجل لأعنا : أي المرأة ( قوله ينحو موت ) أي أو وجود مانع من القتل كقتل الأصل فرعه ( قوله هو مراده ) أي بهذا القول ( قوله إما أن يودي ) أي له بأن تلغف له الدية أو يقاد : أي له

### ( فصل ) في موجب القود وفي العفو

( قوله بدلا عنه ) أي عن القود الذي قاله المصنف ، وقوله لأعنا : أي نفس القاتل الذي اقتضاه كلام الشافعي والأصحاب ، وهذا أولى بما في حاشية الشيخ ( قوله هو مراده بقول أصله ) صوابه ما في النجفة مراده به قول أصله ( قوله الظاهر في أنه القدر المشترك ) أي بخلاف المبيم فإنه صادق بكونه معينا في الواقع لكن لم يتبين في الظاهر ، قاله ابن قاسم ( قوله والكفارة ) قد يعي أن مامر لا كفارة فيه وليس مرادا ( قوله بغير رضا الباقيين )

لعدم تجزئ القود ، ولذا لو حاد عن بعض أعضاء الجاني سقط عن كله ، كما أن تطليق بعض المرأة تطليق لكلها ، ومنه يرشع أن كل ما وقع الطلاق برطبه به من غير الأعضاء يقع العفو برطبه به وما لا فلا ، وقياس قولهم لو قال له الجاني عذ الذية عوضا عن الإيمن فأخذها ولو ساكتا سقط القود وجعل الأخذ عفا كما مر يأتي نظيره هنا (وعلى الأول) الأظهر (لو أطلق العفو) عن القود ولم يتعرض للذية ولا اختارها بعده فوراً (فالملح لاذية) لأن القتل لم يوجبها والعفو إسقاط ثابت لإثبات معدوم ، وأما قوله تعالى - فاتباع - أي للمال فمحمول على العفو عليها ، فإن اختارها بعده على الفور وجبت تزيلا لاختيارها عقبه منزلة عليها بقرينة المباحرة إليها ، والأوجه ضبط القودية هنا بما مر في البيع ، ولو عفا بعض المستحقين وأطلق سقطت حصته ووجب حصه الباقيين من الذية وإن لم يختاروها لأن السقوط حصل قهرا كقتل الأصل فرعه ، ولو تعلل ثبوت المال كقتل أحد قنيه الآخر فعفا عن القود أو عن حقه أو موجب بجانيه ولو بعد المتق لم يثبت له عليه مال جزا ، وفي قول أو وجه من طريق يجب لأبها بدله ، والأول يمنع البدلية في هذه الصورة (و) على الأول أيضا (لو عفا عن الذية لنا) لأنه عفو عما ليس مستحقا فهو فيها لغو كالمدوم (وله العفو) عن القود (بعده) وإن تراخى (علينا) لأن حقه لم يتغير بالعفو إذ لاغي عدم ، ولو اختار القود ثم الذية وجبت مطلقا (ولو عفا على غير جنس الذية ثبت) ذلك الغير على القولين ولو أكثر من الذية (إن قبل الجاني) ذلك وسقط القود (ولا فلا) يثبت لأنه اعتياض واعتبر رضاها (ولا يسقط القود في الأصح) لما تقرر وليس كالصلح على عوض فاسد لأن الجاني فيه قبل والترم . والثاني يسقط لرضاه بالصلح عنه (وليس لهجور فلس) ومثله المريض في الرائد على الثلث ووارث المديون (عفو عن مال إن أوجبتا أحدهما) لأنه ممنوع من تقويت المال لحق الفرماء (ولا) بأن أوجبتا القود عينا وهو الأظهر (فلن عفا) عنه (على الذية ثبتت) كغيره (وإن أطلق) العفو (فكما سبق) من أنه لاذية

(قوله لعدم تجزئ القود) متعلق بمحذوف : أي ويسقط بالعفو القصاص لعدم الخ (قوله من غير الأعضاء) أي قياسا على الأعضاء كالقلب (قوله وجعل الأخذ عفا) عبارة ابن حجر بعد قوله عفا ما نصه : أنه يأتي نظير ذلك هنا أ ، ولم يذكر قوله كما مر (قوله يأتي نظيره هنا) أي فلو قال الجاني للمستحق عذ الذية بدل القود فأخذها ولو ساكتا سقط حقه منه لرضاه ببذله (قوله والعفو إسقاط ثابت) أي وإن لم يرضوا بعفوه (قوله بما مر في البيع) أي وهو أن لا يتدخل كلام أجني ولا سكوت طويل إه حج (قوله ولو عفا بعض المستحقين وأطلق) أي بأن لم يذكر مالا ولا اختاره عقبه بقرينة ما يأتي (قوله ولو بعد المتق) أي للجاني ، وظاهره أن العفو بعد المتق (قوله وله العفو عن القود بعده) أي بعد العفو عن الذية (قوله إذ لاغي عدم) أي الشيء اللاغي عدم : أي كالمدوم فكأنه لم يوجد منه ابتداء سوى العفو عن القصاص (قوله وجبت مطلقا) أي عقب اختياره أو بعد مدة (قوله لأن الجاني فيه) أي في الصلح على عوض فاسد (قوله وإن أطلق العفو) أي بأن قال عفوت ولم يزد على ذلك

أي ويسقط القود ، وقول الشارح لعدم الخ إنما هو علة لهذا (قوله من غير الأعضاء) أي كالأعضاء المذكورة فيما قبله (قوله كما مر) انظر أين مر وانظر أيضا ما مراده بقوله هنا (قوله يأتي نظيره هنا) في جعل هذا خبرا عن قياس مساعة لاحتق (قوله والأوجه ضبط القودية هنا بما مر في البيع) أي مما لا يقطع القبول عن الإيجاب لأمال يمنع الزيادة والنقص فيما يستقر عليه الثمن وإن كان نظير ما هنا (قوله ولو بعد المتق) أي والصورة أنه عفا مطلقا ، بخلاف ما إذا عفى عنه بعد المتق على مال فإنه يثبت كما نقله النمرى عن الشيخين (قوله المثلن بعده) أي بعد المنوع من الذية (قوله ولو أكثر من الذية) أي ويجب عليه قبول ذلك إنقاذاً لروحه كما نقله بعض مشايخنا عن المتولي

(وإن عفا على أن لا مال فالمذهب أنه لا يجب شيء) إذ القتل لم يوجب مالا والمقتل لا يكلف الاكتساب وقضيته أنه لو عصا بالاستنادة لزمه العفو على الدية لتكليفه حينئذ الاكتساب وهو ظاهر ومع ذلك يصح عفوهم على أن لا مال إذ غاية الأمر أنه لو تركب محرماً وهو لا يؤثر في صحة العفو لقوته ما ليس حاصلًا وقيل يجب الدية بناء على أن إطلاق العفو يوجبها فليس له تفويتها ودفع بما مر (والميل) بالمعجمة المحذور عليه بسفه (في) العفو مطلقاً أو عن (الدية) أو عليها (كمفلس) في تفصيله المذكور (وقيل كصبي) فلا يصح عفوهم عن المال بمال، وخرج بقوله في الدية القود فهو فيه كالرشيد فلا يجري فيه هذا الوجه (ولو تصالحا عن القود على) أكثر من الدية لكنه من جنسها نحو (ماتى بغير) من جنس الواجب وصفته (لغا) الصلح (إن أوجبنا أحدهما) لأنه زيادة على الواجب فهو كالصلح من مائة على مائتين (وإلا) بأن أوجبنا القود عينا (فالأصح الصحة) وبث المال، وكلما لو عفا من غير تصالح على ذلك إن قبل الجاني وإلا فلا، ويبقى القود لما مر أنه احتياض خوفه على رضاهما، أما غير الجنس الواجب فقد مر. والثاني يقول الدية خلفه فلا يزداد عليها (ولو قال) حر مكلف غنار (رشيد) أو سفه لا آخر وإنما قيد بالرشيد لقوله بعد ذلك ولو قطع فعفا إذ عفو غير الرشيد لاغ (أصله) فعمل فهدر (لاقود فيه ولا دية كما لو قال اقتلني أو أتلث مالى، نعم يجب الكفارة وإذا قن يسقط القود دون المال وإذا غير المكلف والمكروه لا يسقط شيئاً (فإن سرى) القطع إلى النفس (أو قال) ابتداءً اقتلني (فقتله فهدر) كما ذكر للإذن، ولأن الأصح ثبوت الدية للموثر ابتداءً: أى لأنها بدل عن القود المبدل عن نفسه، نعم يجب الكفارة ويعزى (وإن قول يجب دية) بناء على المرجوح أنها يجب للورثة ابتداءً (ولو قطع) بضم أوله أى عضوه وضبطه بفتحها أيضاً (فعفا) أى أتى بلفظ يقتضى الترك بنديل قوله بعد أو جرى لفظ عفو عن قوده وأرشه فإن لم يسر) القطع (فلا شيء) من قود ودية لإسقاط المستحق حقه بعد ثبوته (وإن سرى) إلى النفس (فلا نقصاص) في نفس وطرف لتولد السراية من مفعول عفو، وخرج بقوله قطع مالا يوجب قوداً كجائفة، وقد عفا المجهى عليه عن القود فيها

(قوله وإن عفا على أن لا مال) بأن تلفظ بذلك (قوله وقضيته) أى قوله والمفلس (قوله ودفع بما مر) أى من قوله لأن القتل لم يوجبها والعفو إسقاط ثابت (قوله فلا يصح عفوهم عن المال بمال) وعليه فلو قال عفو عن النقصاص على أن لا مال صح العفو عن النقصاص ولغا قوله على أن لا مال ووجب الدية. وعبارة المثل فتجب (قوله أما غير الجنس) محترز قوله لكنه من جنسها (قوله خلفه) أى خلف القود (قوله فقتله فهدر) أى مالم تدل قرينة على الاستبراء، فإن دلت على ذلك وقتله قتل به (قوله نعم يجب الكفارة) أى في الصورة الثانية وهى قوله وقال اقتلني (قوله ويعزى) أى في كل منهما (قوله وأرشه) لا يثنى صراحة السياق كقوله الآتى وأما أرش العضو الخ في صحة العفو عن الأرش، وفيه شيء لأن الواجب القود عينا والعضو المال لاغ كما تقدم فلتنظر صورة المسئلة، ويمكن أن تصور بما إذا عفا عن القود على الأرش ثم عفا عن الأرش، ويحتمل أن يلجح العفو عن المال مع العفو عن القود

(قوله وإنما قيد بالرشيد لقوله بعد ذلك ولو قطع الخ) فيه أن قوله ولو قطع الخ مسئلة مستقلة لا تتعلق لها بمسئلة الأمر بالقطع أو القتل أصلاً كما لا يخفى، على أن قوله وإنما قيد الخ لا يناسب التسوية بين الرشيد والسفيه الذى اقتضاهما عطفه له عليه (قوله نعم يجب الكفارة) أى فيما لو سرى أو قال اقتلني إذ القطع لا كفارة فيه (قوله ويعزى) أى في كل من المسائل الثلاثة بالنضمام القطع المبرد عن السراية إليهما (قوله أو جرى لفظ عفو) المناسب: فإن جرى لفظ وصية الخ على أن قوله أو جرى لفظ عفو ليس هو لفظ المصنف وغرضه من هذا دفع ما اعترض به على المصنف من أنه قسم العفو فيما يأتى إلى نفسه وغيره. وحاصل الجواب أنه لم يرد بالعفو القسم خصوصه حتى

ثم مرت الجنابة لنفسه فلوليه التماس في النفس لصدور عفو عن قود غير ثابت فلم يؤثر عفو وبقوله عن قوده وأرشه ما لو قال عفو عن هذه الجنابة ولم يزد فإنه عفو عن القود لا الأرض كما في الأم : أي فله أن يمفو عقبه عليه لا أنه يجب بلا اختياره القوي كما هو ظاهر أصلها مما مر فيها لو أطلق العفو (وأما أرض العفو فإن جرى) في صيغة العفو عنه (لفظ وصية كأوصيت له بأرض هذه الجنابة فوصية لقاتل) وهي صيغة على الأصح ، ثم إن خرج الأرض من الثلث أو أجاز الوارث سقط ، وإلا فنقلت منه في قدر الثلث (أو) جرى (لفظ إبراء أو إسقاط أو عفو سقط) قطعا إن خرج من الثلث أو أجاز الوارث ، وإلا فيقلده لأنه إسقاط ناجز والوصية متعلقة بحالة الموت ، ولعلمهم إنما ساءعوا في صحة الإبراء هنا عن العضو ومع الجهل بواجبه حال الإبراء لأن واجب الجنابة المستقر إنما يتبين بالموت الواقع بعد وحيدته فهو في مقابلة النفس دون العضو ولأن جنس الدية سومع فيه بصحة الإبراء منها مع أنواع من الجهل فيها كما علم مما مر في الفصل وغيره وما يأتي فيها (وقيل) هو (وصية) لاعتباره من الثلث اتفاقا فيجرى فيها بخلاف الوصية للقاتل ، ويؤيد بأن الوصية له إنما تتحقق فيها لو علق بالموت دون التبرع

كما هو ظاهر هذا الكلام اهـ سم على حج (قوله فلوليه) أي العاني التماس أي من الجنابي المعفو عن القود منه (قوله فلم يؤثر عفو) أي الجنبي عليه (قوله وبقوله عن قوده وأرشه) كالصريح في أن عفو عن القود والأرض صحيح بالنسبة للأرض أيضا وإن كان الواجب القود عينا ، ولهذا لو اقتصر على العفو عن الأرض لنا لعدم وجوبه كما علم مما تقدم فكانهم يفرقون بين الاقتصاد على العفو عن الأرض فلا يصح وبين العفو عنه مع العفو عن القود فيصح فليحرر اهـ سم على حج . ويوجه الفرق بأنه لو أطلق العفو لم يجب الأرض إلا إذا عفا عليه عقب مطلق العفو فذكره في العفو كالصريح يلزم مطلق العفو فيصح (قوله وأما أرض العضو الخ) صريح في وجوب الأرض وهو مشكل إذ لم يظهر من تصوير المسئلة غير أنه عفا عن قوده وأرشه ، والصحيح أن الواجب القود عينا وأن العفو عن المال لغو لعدم وجوبه ، ويتحصل من ذلك عدم وجوب الأرض وأن العفو عنه لغو فن أين وجب حتى يفصل في العفو عنه ، وقوله أيضا فإن جرى لفظ وصية الخ اعترض لأن المقسم العفو عن الأرض تقسيمه إلى ما ذكر من الوصية والإبراء وغيرهما من تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره . وأجاب شيخنا الشهاب الرملي بأن المراد بالعفو في المقسم مطلق الإسقاط أم من أن يكون بلفظ العفو أو بغيره ، وحينئذ فلا إشكال في تقسيمه إلى ما ذكر الذي منه الإسقاط بلفظ العفو اهـ سم على حج . ويمكن الجواب عن قوله فن أين وجب حتى يفصل الخ بأن صورة المسئلة أنه عفا عن التماس على الأرض ثم عفا عنه (قوله لأن واجب الجنابة) حلة قوله مع الجهل بواجبه (قوله ولأن جنس الدية) حلة قوله ولعلمهم الخ

يلزم ما ذكر وإنما أراد منناه وهو الترك ، وما سيأتي من التقسيم دليل على هذه الإرادة (قوله إنما يتبين بالموت) صريح في أن المراد بواجب العفو واجبه في نفسه ، وأصرح منه في هذا قوله الآتي بولو سائر الأرض الدية الخ ، وحينئذ يتوجه عليه ما قاله سم مما مناه أن كون واجب الجنابة المستقر إنما يتبين بالموت لا يتبع كون المبرأ منه معلوما ، لكن في حواشيه على شرح المنهج نقل الإشكال الذي أشار إليه الشارح عن ابن الرضا بما هو صريح في أن المراد أرض العضو منسوباً للنفس ، قلل مامنه : لأنه بعد السراية لا ينتظر إلى دية النفس وهو شيء واحتفل بمرجع



التاجر وإن كان في مرض الموت، هذا كله في أرض العضو لا مازاد عليه كما قال (ونجب الزيادة عليه) أي على أرض العضو (إلى تمام الدية) للسرية وإن تعرض في عفو لما يحدث لأنه إسقاط للشيء قبل ثبوته وهو باطل (وفي قول إن تعرض في عفو عن الجنابة) لما يحدث منها سقطت الزيادة) بناء على المرجوح وهو صحة الإبراء عما لم يجب إذا جرى سبب وجوبه وهذا في غير لفظ الوصية، فإن عفا عما يحدث منها بلفظها كأوصيت له بأرض هذه الجنابة وما يحدث منها فهي وصية بجميع الدية للقاتل وفيها مأمور، ولو ساوى الأرض الدية صح العفو عنه ولم يجب للسرية شيء، ففي قطع اليدين لو عفا عن أرض الجنابة وما يحدث منها سقطت الدية بكاملها وإن وفي الثلث بها وإن لم نصبح الإبراء عما يحدث لأن أرض اليدين دية كاملة فلا يزداد بالسرية شيء، وبذلك علم أنه لو عفا عن القاتل على الدية بعد قطع يده لم يأخذ إلا نصفها أو بعد قطع يده لم يأخذ شيئاً إلا ساواه فيها وإلا وجب التفاوت كما مر (فلو سرى) قطع ماعفا عن قوده وأرشه (إلى عضو آخر واندمل) كأن قطع أصبعاً فأكمل كفه واندمل الجرح الساري إليه (ضمن دية السرية في الأصح) وإن تعرض في عفو بغير لفظ وصية لما يحدث لأنه إنما عفا عن موجب جنابة موجودة فلم تتناول غيرها، وتعرضه لما يحدث باطل لأنه إبراء عما لم يجب. والثاني ينظر إلى أنها من معفو عنه (ومن له قصاص نفس بسرية) قطع (طرف) كأن قطعت يده فأت بسرية (لو عفا) الولي (من النفس فلا قطع له) لأن مستحقه القتل والقطع طريقه وقد عفا عن مستحقه (أو) عفا (عن الطرف فله حرّ الرقية في الأصح) لأن كلاهما مقصود في نفسه كما لو تعدد المستحق، والثاني يقول استحقه بالقطع الساري وقد عفى عنه، وخرج بقوله بسرية طرف ماله استحقها بالمباشرة، فإن اختلف المستحق كان قطع يده عفو عنه ثم قتله فليس قدود اليد وللورثة قود النفس ولا يسقط حتى أحدهما بفو الآخر، وكلما إن أئتم المستحق فلا يسقط الطرف بالعفو عن النفس وعكسه، ولما كان من له قصاص نفس بسرية طرف تارة يعفو وتارة يقطع، وذكر حكم الأول ثم بذكر الثاني فقال (ولو قطعه) المستحق (ثم عفا عن النفس مجاناً) مثلاً إذ العفو بعرض كذلك (فإن سرى القطع) إلى النفس (بأن بطلان العفو) ووقعت السرية قصاصاً لترتب مقتضى انسيب الموجود قبل العفو عليه فإن أن لاعفو حتى لو كان وقع بمال بأن أن لامال (وإلا) بأن لم يسر بأن اندمل (فيصح) العفو فلا يلزمه لقطع العضو شيء لأنه حال قطعه كان مستحقاً بحملته فانصب عفو لغيره (ولو وكل) في استيفاء قوده

(قوله وفيها مر) أي من أنا إن حصنا الوصية للقاتل نفذ في الدية كلها إن خرجت من الثلث وإلا ففي قدر ما يخرج منه (قوله ففي قطع اليدين) غاية (قوله وإن لم نصبح الإبراء) معتمد (قوله فلا يزداد بالسرية) تفريع على قوله وإن لم نصبح الخ (قوله كما مر) أي كما لو كان الجناني امرأة والجناني عليه رجلاً (قوله من معفو عنه) أي تولدت من معفو عنه الخ (قوله ثم قتل أي الجناني) (قوله وللورثة الخ) أي ولو كان عاماً كبيت المال (قوله ولو قطعه المستحق) وهو وارث الجناني عليه (قوله بأن أن لامال) أي فيسترد إن كان قبض

(قوله ماله استحقها) أي النفس بالمباشرة: أي فإنه إذا عفى عن أحدهما سقط الآخر كما مر (قوله ثم حتى) أي المقتطوع (قوله وكلما إن أئتم المستحق) لعله في هذه الصورة أي بأن كان السيد هو الوارث فليراجع (قوله الموجود) وصف للسبب وهو القطع (قوله فلا يلزمه لقطع الخ) المناسب ولا يلزمه بالو أو بدل الفداء دفعا لما يتوهم أنه حيث عفا يلزمه أرض عضو الجناني، ويدل على هذا ما ذكره من التعليل بعد، وأما التفريع بالفداء فلا يظهر له وجه (قوله فانصب عفو لغيره) كذا في نسخ، ولعله محرف عن فانصرف



## كتاب الدييات

جمع دية ، وهى المال الواجب بالجناية على الحرّ فى نفس أو فيها دونها ، وهاؤها عرض من فاء الكلمة وهى مأخوذة من الودى وهو دفع الدية ، يقال وديت القتل أدبه وديا . والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى - ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية - وخبر الترمذى وغيره الآتى ( فى قتل الحر المسلم ) الذكر المعصوم غير الجنين إذا صدر من حر ( مائة بعير ) إجماعا سواء أوجبت بالعفو أم ابتداء كقتل نحو الوالد ، أما الرقيق والذى والمرأة والجنين فسيأتى ما فيهم ، نعم الدية لا تختطف بالفضائل بخلاف قيمة القن . لأن تلك حدها الشارع احتتام بها لشرف الحرية ولم ينظر لأعيان من نجب فيه ولا لساوت الرق ، وهذه لم يحددها فنجبت بالأعيان وما يناسب كلا منها . وأما المهدر كزنان محصن ، وتارك صلاة وقاطع طريق . وصائل فلا دية فيهم . وأما إذا كان القاتل قنا لغير القتل أو مكاتبيا ولو له فالواجب أقل الأمرين من قيمة القن والدية كما يأتى ، أو مبعضا وبعضه القن مملوك لغير القتل فالواجب مقابل الحرية من الدية والرق من أقل الأمرين . أما القن القتل فلا يتعلق به شيء ، إذ السيد لا يجب له على قته شيء ( ملتقى فى العمد ) أى ثلاثة أقسام ( ثلاثون حقة وثلاثون جلدعة ) ومرفس تفسيرهما فى الزكاة ( وأربعمون خلفه ) بفتح فكسر . وبالفاء ( أى حاملا )

## كتاب الدييات

( قوله وهى ) أى شرعا لما مر عن القاموس من أن الدية حق القتل ( قوله مأخوذة من الودى ) قال الشيخ عميرة ونظيره زنة من الوزن اه سم على منج ( قوله إذا صدر من حر ) أما العبد فإن لم تف قيمته بالدية فلا شيء للوارث غيرها ، فإن وقت بها وجبت عليه كالحر كما سيأتى ( قوله كقتل نحو الوالد ) واليهودى والنصرانى ( قوله وصائل فلا دية ) ظاهرا وإن قتلهم مثلهم ، لكن مرفى شروط القود بعد قول المصنف وبمرد الخ ما يقتضى خلافه فليراجع ( قوله لا يجب له على قته شيء ) أى وقت الجناية وإن عتق بعدها حتى لو قتل عبد عبدا لسيد ثم عتق القاتل لا يصح عفو السيد عن القتل على مال كما تقدم له بعد قول المصنف الذى قبل هذا الكتاب وعمل الأوكل لو أطلق العفو الخ ( قوله وأربعمون خلفه ) بفتح الخاء قبل جمعها خلف بكسر الخاء وفتح اللام ، وقيل محاض على غير لفظه كالمرأة تجمع على نساء اه سم على منج . لكن الذى فى المختار والخلف بوزن الكفف المخافى وهى

## كتاب الدييات

( قوله أو فيها دونها ) شمل مالا مقدرا له والظاهر أنه غير مراد ( قوله وهى ) أى الدية بهذا اللفظ بعد نحو عرض فلا يقال يلزم أخذ الشيء من نفسه لكن قد يقال بعد ذلك إنه يلزمه الدور لتوقف معرفة الدية على معرفتها حيث جعلها جزء تعريف الودى المأخوذة هى منه ، إذ لا شك أن المأخوذ متوقف على معرفة المأخوذ منه ، وقد جعل معرفته متوقفا على معرفة المأخوذ حيث جعله جزءا من تعريفه فتأمل ( قوله نحو الوالد ) انظر والمراد بنحو ، ولعله أراد بالوالد الأب فنحوه الأم والأجداد والجدات ، وما فى حاشية الشيخ هنا غير مناسب ( قوله نعم الدية لا تختطف الخ ) انظر وجه الاستدراك ( قوله وما يناسب كلا منها ) أى الأعيان ( قوله كزنان محصن وتارك صلاة وقاطع طريق ) أى إذا لم يكن القاتل لكل من الثلاثة مثله

نخبر الرمزي بذلك فهي مغلطة من هذا الوجه ومن حيث كونها على الجاني دون عاقلة وحالة لا مؤجلة ولا يشتر كون أحد الأقسام أكثر (ومخسة في الخطأ عشرون بنت غناض وكلها بنات ليون) عشرون (وينولون) كذلك وممر تفسيرهما ثم أيضا (وحقاق) كذلك (وجذاع) كذلك والمراد من الحقاق والجذاع الإناث كما أفاده قوله الروضة وعشرون حقة وجذعة لأن أجزاء الذكور منها لم يقل به أحد من أصحابنا والحقاق وإن أطلقت على الذكور والإناث فإن الجذاع مختصة بالذكور وجميع الجذع جذعات وهذه مخففة من ثلاثة أوجه تخميسها وتأجيلها وكونها على العاقلة (فإن قتل خطأ ولو صديقا أو عجبونا حال كون القاتل أو المقتول (في حرم مكة) وإن خرج منه المبروح فيه ومات خارجا بخلاف عكسه نظير ما مر في صيد الحرم ومن ثم يتأق هنا كل ما ذكره ثم كما اقتضاه كلام الروضة، فلورى من بعضه في الحل وبعضه في الحرم أو من الحل إنسانا فيه فرب السهم في هوا الحرم غلط ولا تغليظ بقتل الذي فيه كما قاله المتولى وغيره وجزم به في الأنوار لأن سبب التغليظ ثبوت زيادة الأمن، والذي غير ممكن من دخول الحرم، ولا يختص التغليظ بالقتل فإن الجراح في الحرم مغلطة وإن لم يمت منها أو مات منها خارجا بخلاف عكسه فيما يظهر (أر) قتل في (الأشهر الحرم ذي القعدة وذو الحجة) بفتح القاف وكسر الحاء على الأنصع فيها (والحرم) خصوه بالترتيب إشعارا بأنه أول السنة كذا قيل، والظاهر أن آل فيه للمح الصفة لا التعريف، وخصوه بال

الحوامل من النوق الواحدة خلفة بوزن نكرة اه. وفي المصباح الخلفة بكسر اللام هي الحامل من الإبل وجمعها غناض وهي اسم فاعل، يقال خلفت خلفا من باب تعب إذا حملت فهي خلفة مثل تبة، وريما جمعت على لفظها فتقبل خلفات، وتختلف الحاء أيضا فيقال خلف، فعمل قول الشيخ عميرة بكسر الحاء سبق قلم فإن الموافق للغة فتح الحاء (قوله نخبر الرمزي) ع لفظه «من قتل عمدا رجع إلى أولياء المقتول، فإن شاموا قتلوا وإن شاموا أخذوا الدية، وهي ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفة» اه سم على منج (قوله وحالة) أي وكونها حالة الخ (قوله فإن الجذاع مختصة بالذكور) يخالفه قول المختار الجذاع بفتح الحاء وبفتحين التي والجمع جذاع وجذاع بالكسر الأثني جذعة والجمع جذعات وجذاع أيضا، وقوله فإن الجذاع الخ خبر لقوله والحقاق ودخول القاء بتقدير أما، ولا يصح النظر للتعريف هنا لأنه لم يقصد به العموم بل مجرد لفظه (قوله ولو صديقا) أي ولو كان القاتل صديقا الخ (قوله ومات خارجا) أي سرية (قوله وجزم به في الأنوار) أي الحل (قوله غير ممكن من دخول الحرم) أي مطلقا لضرورة أم لا (قوله أو مات منها خارجا) أي بغير السرية بأن مات خارجا فوراً فلا تكرر لهذه مع ما تقدم في قوله ومات خارجا، وعليه فن في قوله منها بمعنى مع (قوله بخلاف عكسه فيما يظهر) تقدم

(قوله والحقاق وإن أطلقت) كأن مراده الاعتراض على المتن بأنه كان ينبغي أن يعبر بلفظ يختص بالإناث وما عبر به وإن كان صحيحا في الحقاق لإطلاقها على الإناث كالدكور وإن كان خلاف الأولى إلا أنه لا يصح في الجذاع لأنها ليست إلا للدكور لكن نقل شيخنا في حاشيته عن المختار إطلاق الجذاع على الإناث أيضا. ثم كان الأولى التعبير فيها بلفظ خاص بالإناث المراد، وفي حاشية الشيخ أن فإن الجذاع الخ خبر الحقاق قاله يوسخ دخول القاء في الخبر بتقدير أما في المبتدأ إلى آخر ما ذكره ولا يخفى عدم صحته لخلو الجملة الواقعة خبرا حيث لا عن ضمير يعود للمبتدأ فالصواب أن الخبر مخلوف معلوم من قوله وإن أطلقت الخ المعطوف عليه والتقدير والحقاق تطلق على الذكور والإناث وإن أطلقت الخ، وقد مر الكلام على نظير هذا التركيب في الخطبة (قوله يقتل الذي فيه) أي بأن كان الذي فيه بدلالة التعليل (قوله فإن الجراح في الحرم مغلطة) أي التي لها أرض مقرر كما نقله سم في حواشيه على شرح المنهج

وبالحرم مع مجرم القتال في جميعها لأنه أفضلها فالحرم فيه أغلظ ، وقيل لأن الله تعالى حرم الجنة فيه على إبليس ( ورجب ) لعظم حرمة ولا يتحقق بها شهر رمضان ، وإن كان سيد الشهور لأن المتبع في ذلك التوقيف ، قال تعالى - فلا تظلموا في أنفسكم - والظلم في غيرهم محرّم أيضا ، وقال - ويستولونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير - ولا يشكل ذلك بنسخ حرمة القتال فيها ، لأن أثر الحرمة باق كآثار دين اليهود نسخ وبقيت حرمة ولا بالحرم الإحرام لأن حرمة عارضة غير دائمة سواء أكانا محرّمين أم أحدهما ، ولا يحرم مكة حرم المدينة بناء على منع الجزاء بقتل صيده ، وما ذكره المصنف في عدّها هو الصواب في شرح مسلم وغيره ، وقال إن الأخبار تضافرت بعدما كللك فلو نذر صومها بدأ بالقلعة ( أو ) قتل ( محرما ذا رحم ) كأم وأخت ( فثلثة ) لعظم حرمة الرحم لما ورد فيه ، وبخرج بنى الرحم المحرم برضاع أو مصاهرة ، وبالحرم ذو الرحم غير المحرم كبنت العم وابن العم . والحاصل أنه إنما يغلظ بالخطأ في الثلاثة المذكورة فقط ولا بد أن تكون المقيمات الرحم ليخرج نحو ابن عم هو أمّ من الرضاع وبنت عمّ أمّ زوجته فإنه مع كونه ذا رحم محرم لا تغلظ فيه إذ الحرمة ليست من الرحم كما فهم ذلك من سياقه ، والتغلظ والتخفيف يأتي في الذكر والأنثى والذي والمجوسى ، والجراحات بمسبها والأطراف والمعاني بخلاف نفس القن ( والخطأ وإن ثلث ) لأحد هذه الأسباب أى دينه ( فعل العاقلة ) أى بالقائه رعاية لما في المبتدئ من العموم المشابه للشرط ( مؤجلة ) لما يأتي فتغلظت من وجه واحد ونخفت من وجهين كدبة شبة العمد ( والعمد ) أى دينه ( على الجاني معجلة ) لأنها قياس بدل المتلفات ( وشبه العمد ) أى دينه ( مثثلة على العاقلة مؤجلة ) لما يأتي فهو لأجله شيئا من العمد والخطأ ملحق بكل منهما من وجه ، ويجوز في معجلة ومؤجلة الرفع خبرا أو النصب حالا ( ولا يقبل ) في إيل البنية ( معيب ) بما يثبت الرد في البيع وإن كانت إيل الجاني معيبة ( و ) منه ( مريض ) فهو من عطفت الخاصص على العام وإن كانت إيل الجاني كلها كللك لأن الشارع أطلقها فانقضت السلامة ، ولتعلقها بالذمة ولكونها محض حق أدى مبناه على المضايقة فارتقت مامر في الإزكاة ( إلا برضا ) أى المستحق الأهل للتبرع إذ الحق له ( ويثبت حل الخلفعة ) عند إنكار المستحق له ( بأهل خيرة ) أى عدلين منهم

الجزم به في قوله بخلاف عكسه نظير مامر في صيد الحرم ( قوله لأنه أفضلها ) لعله أفضل من حيث المجموع فلا ينافي أن عرفة أفضل من غيره ( قوله وبقيت حرمة ) أى حيث أقرّ أهله بالجزية لكونهم أهل كتاب وحلت منّا كحتم وذيحهم بالشروط ( قوله بناء على منع الجزاء ) أى على الرجوع ثم ( قوله وما ذكره المصنف في عدّها ) أى من أنها من سنتين وأن أولها القعدة ( قوله تضافرت ) أى تنابت ( قوله فلو نذر صومها بدأ بالقلعة ) ظاهره ولولم يقل أبئدى بأولها ، لكن في حاشية الزيادى مانصه : فلو نذر صومها بأن قال الله على صوم الأشهر الحرم أبئدى بالأول منها بدأ بالقلعة ، أما لو أطلق فقال الله على صوم الأشهر الحرم يبدأ بما يلي نذره هكذا حرر في الدرر ، ويمكن حل كلام الشارح على ما لو وقع نذره قبلها فيوافق مقاله الزيادى ( قوله لما ورد فيه ) ع في الحديث « أنا الرحمن وهذه الرحم شققت لها اسما من اسمي ، فمن وصلها وصلته ومن قطعها قطعته » اه سم على منج ( قوله والذي ) أى في غير الحرم لما مرّ ( قوله بخلاف نفس القن ) ليس يقيد فثل نفسه غيرها ( قوله أى عدلين منهم )

( قوله وبقيت جرمته ) فأقرّ أهله بالجزية وحلت منّا كحتم وذيحهم ( قوله ولا بالحرم الإحرام ) أى لا يلحق ( قوله بدأ بالأول ) أى فيها إذا نذر البناءة بالأول كما في حاشية الزيادى بحثا ( قوله كأم وأخت ) كان ينبغي كآب وأخ ، إذ الكلام هنا في دية الكامل ، وأما غيره كالمرأة فسيأتى ( قوله والجراحات بمسبها ) أى التى لها مقدار كما علم مما

إلحاقه بالتقوم ، فإن أخطأ المستحق بقولهما أو تصديقه وماتت عنده وتنازعا شق جوفها ، فإن بان أن لأجل غرمها وأخطأ بلحا خلفه ، فإن ادعى الدافع إسقاط الحمل وأمكن صدق إن أخطأت بهدلين ، فإن لم يمكن أو أمكن وأخطأ المستحق بقول الدافع مع تصديقه له صدق المستحق بلا عيبين في الأولى وبه في الثانية لأن الظاهر معه (والأصح) إجازتها قبل خمس سنين ( لصدق الاسم عليها وإن نذر فيجبر المستحق على قبولها ، والثاني اعتبر الغالب ، وفي الروضة حكاية الخلاف قولين ( ومن لزمته ) الدية من العاقلة أو الجاني ( وله إيل فيها ) تؤخذ : أى من نوعها إن أخطأ وإلا فالأغلب فلا يجب عليها لأن غالب إيل عمله ( وقيل ) يتعين ( من غالب إيل بلده ) أو قيلته إذا كانت إيله من غير ذلك لأنها بدل متلف ، لكن الذى فى الروضة كأصلها تخييره بين إيله : أى إن كانت سليمة وغالب إيل عمله فله الإخراج منه وإن خالف نوع إيله وكانت إيله أعلى من غالب إيل البلد وهذا هو المعتمد ويجبر المستحق على قبوله ، فإن كانت إيله معيبة تعين الغالب ، قال الزركشى وغيره : وليس كذلك بل يتعين نوع إيله سليما كما قطع به الماوردى ونص عليه في الأم ( وإلا ) بأن لم يكن له إيل ( فغالب ) بالجذر إيل ( بلدة ) بلدى ( أو قبيلة بدوى ) لأنها بدل متلف ، وظاهر كلامهم وجوبها من الغالب وإن لزم بيت المال انتهى لا إيل فيه فيمن لاعاقلة له سواء ، وعليه فيلزم الإمام دفعها من غالب إيل الناس من غير اعتبار محل مخصوص ، لأن الذى لزمه ذلك هو جهة الإسلام التى لا تختص بمحل ، وبذلك علم رد بحث البلقين في تعين القيمة حينئذ قال لتعلم الأغلب حينئذ إذا اعتبر بلد بمعينه تحمك ، ووجه الرد عدم التصبر ولا تحمك في ذلك ولو لم يغلّب في عمله نوع تخير في دفع ما شاء منها ( وإلا ) بأن لم يكن في البلد أو القليلة إيل بصفة الأجزاء ( فأقرب ) بالجذر ( بلاد ) أو قبائل إلى محل المؤدى ، ويلزمه النقل إن قربت المسافة وسهل نقلها ، فإن بعدت وعظمت الموتة في نقلها فالقيمة ، فإن استوى بلدان في القرب واختلف الغالب منهما تخير ، وضبطه الإمام بأن تزيد مؤنة إحضارها

أى إن وجدوا بأن اتفق الاجتماع بهم وسألم والجواب منهم وإلا وقف الأمر حتى يوجدوا أو يراضى الخصيان على شئ ( قوله غرمها ) أى قيمتها ( قوله قال الزركشى وغيره ) ضعيف ( قوله وظاهر كلامهم ) أى حيث قالوا ، ومن لزمته وله إيل فيها النخ ، ووجه ما أشار إليه بقوله لأن الذى لزمه ذلك هو جهة الإسلام الخ ( قوله واختلف الغالب منها تخير ) قال سم على منهج بعد ما ذكر : تنبيه : لا فرق فيما ذكر بين الجاني والعاقلة ، ولا يشكل بما

قدمناه من سم ( قوله وأمكن ) أى الإسقاط بأن مضت مدة يمكن إسقاطها فيها كما في التحفة ، وظاهر أن الإسقاط يمكن في أقل زمن ، فغلل المراد أن المستحق غاب بها عن الجاني والشهود ، بخلاف ما إذا استمروا متلازمين ثم ادعى ذلك فليراجع ( قوله فإن كانت إيله معيبة ) هذا راجع لقول المتن ومن لزمته وله إيل فيها خلافا لما يورمه سيقه ، فإن كان كلام الزركشى إنما هو في المتن كما يعلم من كلام غير الشارح ، فكان على الشارح أن يقيد المتن بالسليمة كما يفيد كلام الروضة لئلا يأتى له مقابله بكلام الزركشى . والحاصل أن الزركشى يقول : إنه متى كانت له إيل تعين عليه نوعها وإن كانت في نفسها معيبة ، ولا يخاف في ظهور وجهه لأنه حيث كان المنظور إليه النوع ، فلا فرق بين كونه إيله سليمة أو معيبة ، إذ ليس الواجب من عنها حتى يفتقر الحال ، وظاهر أنه ينبغي القول بنظره فيها إذا قلنا بما في الروضة من التخير ، فتي كان له إيل تخير بين نوعها وبين الغالب سواء أكانت إيله سليمة أو معيبة فتأمل ( قوله فإن بعدت وعظمت الموتة ) لا يخفى أن هذين محترزان لقوله إن قربت المسافة وسهل النقل فالأول محترز الأول والثاني محترز الثاني ، فالمتناسب عطف عظمت بأول لا بالوفاة فعمل الواو بمعنى أو ، أو أن الألف سقطت من النكتة ( قوله وضبطه الإمام الخ ) إن كان الضمير للقرب لأقرب مذكور ،

على قيمتها في موضع العزة ، وتقلده في الروضة كأصلها بعد نقلهما عن إشارة بعضهم القبط بدون مسافة القصص . قال البلقيني : وإجراؤه على ظاهره متعين فتعين إدخال الباء على موته ليستقيم المعنى ، ولو اختلف حال العاقلة أخذ واجب كل من غالب محله وإن كان فيه تنقيص لأنها هكذا وجبت ، وعلم مما مر قبيل فصل الشجاج فيمن لزمه أقل الأمرين ما يعلم منه عدم تعين الإبل ، بل إن كان الأكل الأرض أو القيمة بالتقد تخير الدافع بين التقد والإبل ( ولا يبدل ) عما وجب من الإبل ( إلى نوع ) ولو أعل ( و ) لا إلى ( قيمة إلا بتراض ) من الدافع والمستحق كسائر أبدال المتلفات وقولهم لا يصح الصلح عن إبل الدية محله ، إن جهل واحد مما ذكر كما أفاده تعليلهم له بلهالة وصفها ، وكلامهم في غيره محمول على هذا التفصيل ( ولو علمت ) الإبل من المحل الذي يجب تحصيلها منه حسا أو شرعا بأن وجدت فيه بأكثر من ثمن مثلها ( فالتقديم ) الواجب في النفس الكاملة ( ألف دينار ) أي مئال ذهب ( أو اثنا عشر ألف درهم ) فضة لخبر فيه صحيح ، وفيه دلالة على تعين الذهب على أهله والقبضة على أهلها ، وهو ماعليه الجمهور ولا تغليظ هنا على الأصح ، وقضية كلام المصنف رحمه الله أن التقديم إنما يقول ذلك عند التقد وهو كذلك ( وإجلد قيمتها ) أي الإبل بالغة ما بلغت يوم وجوب التسليم لخبر فيه أيضا رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه ، ولأنها بدل متلف فتعينت قيمتها عند إعوازها ( بتقد بلده ) أي بغالب قد محل التقد الواجب تحصيلها منه لو كان به إبل بصفات الواجب من التغليظ وغيره يوم وجوب التسليم ، فإن غلب نقدان تخير الدافع ، فلو أراد المستحق الصبر إلى وجودها أوجب ( وإن وجد بعض ) من الواجب ( أخذ ) الموجود ( وقيمة الباقي ) من الغالب كما تقرر ( والمرأة ) الحرة ( والخنثى ) المشكل ( كصنف رجل نفسا وجرحا ) وأطرافا إجماعا في نفس المرأة وقياسا في غيرها ولأن أحكام الخنثى مبنية على اليقين ، ويستثنى من أطرافه الحلمة فإن فيها

يأتي في بابها حيث قال على غنى نصف دينار الخ لأن الممدار هناك المقدار الواجب من قيمة الإبل لا الذهب عينا كما أوضحه الرافعي هناك اه ( قوله فتعين إدخال الباء على موته ) بأن يقول بأن تريد بموتها ، وإنما كان إجراؤه على ظاهره متعين لاقتضائه أنه إذا لم تزد موتها كلف إحضارها ، وإن زاد مجموع المؤنة وما يلحقه في ثمنها في محل الإحضار على قيمتها بموضع العزة ( قوله بالتقد ) متعلق بالقيمة ( قوله إن جهل واحد مما ذكر ) أي من النوع والقيمة باعتبار الغالب بأن يقال الذي يلحق من هذه : أي يجب دفعه قيمته كلها ( قوله ولو علمت ) بالبنانة للمجهول ، وفي المصباح أعلمته فقدم مثل أفقده فققد ببناء الرباعي للفاعل والثلاثي للمفعول ( قوله عند إعوازها ) أي فقدمها ( قوله والمرأة الحرة ) ع : قال ابن خيران : لا يسوى بين الرجل والمرأة في الغرم إلا في ضمان الأمة واليهادة سم على منهج ( قوله وقياسا في غيرها ) أي النفس ( قوله ويستثنى من أطرافه ) أي الخنثى ( قوله فإن فيها )

فالمصواب إثبات لفظ لا قبل تريد ، وإن كان الضمير للبعد كما هو الواقع في كلام غيره فالمصواب حليف لفظ دون في قوله الآتي بدون مسافة القصص كما لا يخفى ( قوله من غالب محله ) أي إن لم يكن له إبل كما علم مما مر ( قوله وعلم مما مر قبيل فصل الشجاج الخ ) غرضه بهلما تنقيد المتن ، وأن محل تعين الإبل فيمن لم يلزمه أقل الأمرين ، لكن قوله بل إن كان الأكل الأرض الخ فيه خلل في النسخ ، وعبارة الصحة : بل إن كان الأكل القيمة فالتقد أو الأرض تخير الدافع بين التقد والإبل ( قوله كسائر أبدال المتلفات ) في الصفحة عقب هذا ما لفظه : ومحل إن علما قدر الواجب وصفته وسنه وقولهم لا يصح الصلح الخ ، فعمل قوله ومحل إلى ستة سقط من النسخ في الشارح بدليل ما بعده ( قوله ويستثنى من أطرافه ) هذا الاستثناء إنما هو ما علم من قوله والمرأة والخنثى من النسوة بينهما

أهل الأمرين من دية المرأة والحكومة ، وكلها ملاكيرة وشفراء ( ويهودى ونصراني ) له أمان ونحل مناكرته ( ثلث ) دية ( مسلم ) قضا وغيرها لقضاء عمر وعثمان رضى الله عنهما به ولم ينكر مع انتشاره فكان إجماعا ، أما من لا أمان له فهدر ، وأما من لا نحل مناكرته فديته كدية مجوسى ( ومجوسى ) له أمان ( ثلثا عشر ) أو ثلث خس وهو أنسب فى اصطلاح أهل الحساب لإيثارهم الأنصر لا الفقهاء فلا اعتراض دية ( مسلم ) وهى ستة أبرة وثلثان لقضاء عمر به ، ولأن للذى بالنسبة للمجوسى خمس فضائل كتاب ودين كان حقا وحل ذبيحته ومناكرته وتقريره بالجزية وليس للمجوسى منها سوى الأخير فكان فيه خمس دية وهو أخمس الديات ( وكلما وثى ) أى عابد وثن وهو الصنم من حجر وغيره وقيل من غيره فقط ، وكلما عابد نحو خمس وزنديق وغيرهم من ( له أمان ) منا لنحو دخوله رسولا كالمجوسى ودية نساء كل وختانهم على النصف من رجالهم ويرامى هنا التغليظ وضده كما مر ، ومن تولد بين كتابى وغيره ملحق بالكتابى أما كان أم أبى ، ولا ينافيه ما مر فى الخنثى من إلحاقه بالأبى إذ هو المتشكك ، لأنه لا موجب فيه يقينا بوجه يلحقه بالرجل ، وهنا فيه موجب يقينا يلحقه بالأشرف ، ولا نظر لما فيه مما يلحقه بالأخص لأن الأول أقوى يكون الولد يلحق بأبيه غالبا ( والمذهب أن من لم تبلغه دعوة الإسلام ) أى دعوة نبينا صلى الله عليه وسلم وقتل ( إن تمسك بدين لم يبدل ) يعنى تمسك بما لم يبدل من ذلك الدين

أى فى الواحدة نصف دية المرأة وفيهما دية كاملة ( قوله من دية المرأة والحكومة ) أى فإن كانت دية المرأة أقل من الحكومة وجبت ، وإن كانت الحكومة أقل وجبت ، ويتأمل كون الدية أقل من الحكومة ( قوله ويهودى ) أى ودية يهودى النخ : أى وفى قتل يهودى ، لكن على الأول يجوز الرغف وهو أكثر لإقامة المضاف إليه مقام المضاف والبحر يبقاه على حالته قبل الحلف ، وعلى الثانى فيه البحر فقط ( قوله ونحل مناكرته ) ع : هذا يفيد أن غالب أهل اللغة الآن إنما يضمنون بدية المجوسى لأن شرط المناكرته فى غير الإسرائيل لا يكاد يوجد والله أعلم اه سم على منج . وقول سم : لأن شرط المناكرته النخ : أى وهو أن يعلم دخول أول آباءه فى ذلك الدين قبل التسخ والتحريف ( قوله ومن تولد بين كتابى وغيره ) أى ممن يجب فيه الدية كما يدل عليه السياق ، وبقي ما لتولد بين آدمى وغيره هل يجب فيه الدية تبعا للأبى أولا ؟ فيه نظر ، وقضية قولم إنه يعتبر بالأشد فى الدية وجوبا لكن فيه أنه لو وطئ آدمى بهيمة فحملت منه فولد لها لكانها ، وهو ظاهر فى أن هذا إنما يضمن بالقيمة لأنه لا يزيد على الرقيق ( قوله موجب يقينا ) وهو ولادة الأشرف قاله سم ( قوله تمسك بما لم يبدل النخ ) ويحتمل أيضا أن المراد تمسك به من ينسب إليه قبل تبليغها كما قيل بتمتة فى حل المناكرته والنيحة .

فى الأحكام ، وإلا فالذى فى المتن إنما هو أنهما على النصف من الرجل ، ولو كان غرضه الاستثناء منه لاستثنى كلا من حلقة المرأة والخنثى ، إذ حلقة الرجل ليس فيها إلا الحكومة ، وكل من حلقت المرأة والخنثى يخالفه ( قوله وكلما ملاكيرة وشفراء ) ظاهر التشبيه أن فيها أيضا أقل الأمرين من دية المرأة والحكومة ، وظاهر أنه ليس كذلك ، فالتشبيه إنما هو فى مطلق الاستثناء لا فى الحكم أيضا كما لا يخفى ( قوله من دية المرأة والحكومة ) أى دية حلقتها ، وتوقف الشيخ فى حاشيته فى تصور كون الدية أقل من الحكومة ولا توقف فيه ، إذ محل اشتراط كون الحكومة لا تبلغ الدية إذا كانتا من جهة واحدة وهنا ليس كذلك ، وإنما الدية باعتبار كونه امرأة والحكومة باعتبار كونه رجلا ، ثم يشترط فيها حينئذ أن لا تبلغ دية الرجل : أى دية نفسه كما لا يخفى ( قوله ولأن للذى )



المبدل (فدية دينه) دية ، فإن كان كتاباً فدية كتابي ، أو مجوسياً فدية مجوسى لأنه ثبت له بذلك نوع عصمة فخلق بالمؤمن من أهل دينه ، فإن جهل قدر دية أهل دينه بأن علمنا عصمته وتمسكه بكتاب وجهلنا عين ماتمسكه به وجب فيه أحسن الديات كما قاله ابن الرضا لأنه المتيقن ، وقيل تجب دية مسلم لعلمه (ولا) بأن تمسكه بما يدل من دين أو لم يتمسك بشيء بأن لم تبلغه دعوة نبي أصلاً (فكمجوسى) دية ومن لم يعلم هل بلغته الدعوة أولاً فى ضلالتة وجهان مبنيان على أن الناس قبل ورود الشرع على أصل الإيمان حتى آمنوا بالرسول أو الكفر وجهان أحدهما ثانيهما ، وحيث لم يأتهم الوجهين كما قال الأذخرى إنه الأشبه بالمذهب عدم الضمان إذ لا وجوب بالاحتمال ، ولأن من لم يتمسك بدين مهتدوعلم بلوغ الدعوة أمر نادر واحتمال صدق من ادعاه احتمال ضعيف لا توجب الضمان بمثله .

### (فصل) فى موجب مادون النفس من جرح أو نحوه

يجب (فى موضحة الرأس) ومنه هنا دون الوضوء العظم الذى خلف أو اضر الأذن متصلاً به ، وما انحدر عن أجزاء الرأس إلى الرقبة أو الوجه ومنه هنا لا ثم أيضاً ماتحت للقتل من المعيين ، ولعل الفرق بين ما هنا والوضوء أن المداخلة هنا على الخطر أو الشرف ، إذ الرأس والوجه أشرف ما فى البدن ، وما جاور الخطر أو الشرف مثله ، وثم على ما رأس وعلا على ما تقع به المواجهة وليس مجاورها كذلك (لحر) أى من حر (مسلم) ذكر معصوم

### (فصل) فى موجب مادون النفس

(قوله أو نحوه) كأن وسع موضحة غيره (قوله ومنه) أى الرأس (قوله أى الرقبة) قال فى المختار : والرقبة مؤخر أصل العنق وجمعها رقب ورقبات ورقاب (قوله على الخطر أو الشرف) الأولى إسقاط الألف لأن ما بعده تفسير وهو لا يكون بأو وإنما يكون بالواو (قوله على ما رأس) يقال رأس فلان تقوم برأسهم بالفتح (قوله لحر) أى من حر الخ : أى حاجة إليه اه سم على حج : أى مع كون اللام مفيدة للمعنى المراد بدون التفسير بمن ، فإن التقدير فى موضحة الرأس والوجه حالة كونهما لحر : أى منسوبين له ، ولعل وجه التفسير بما ذكر أن من أظهر

ولأن لليهودى والنصرانى (قوله لأنه ثبت له بذلك نوع عصمة) أى ويكتفى بذلك ولا يشترط فيه أمان منا (قوله وتمسكه بكتاب) لعل المراد مطلق كتاب الشامل لمثل مصحف إبراهيم وزيور داود : أى فلم نعلم هل تمسكه بالكتاب الذى يحمل دينه ثلث دية المسلم وهو خصوص التوراة والإنجيل كما علم مما مر ، أو بكتاب غيرهما فتكون دية دية المجوسى ، وإلا فى علم على تمسكه بأحد الكتابين فهو يهودى أو نصرانى وإن جهلنا عين الكتاب كما هو واضح (قوله بأن لم تبلغه دعوة نبي أصلاً) انظر وجه هذا التحصر وهلاكه من مثله ما إذا بلغته دعوة نبي إلا أنه لم يتسلك بدينه .

### (فصل) فى موجب مادون النفس

(قوله من جرح أو نحوه) عبارة التحفة : من الجروح والأعضاء والمعاى (قوله على الخطر) أى الخوف كما يدل عليه عطف الشرف عليه بأو دون الواو وكلام التحفة صريح فيه خلافاً لما فى حاشية الشيخ (قوله أى من حر) يحتمل أن غرضه من هذا تفسير قول المصنف لحر : أى فاللام بمعنى من ، وهو الذى فهمه ابن قاسم

غير جنين (خسة أبرة) وإن صغرت والتحمت إن لم توجب قودا أو عنى عنه على الأرض وفى غيره بحسبه .  
وضابطه أن فى موضحة كل وهاضته بلا إرضاح ومقتله بكونها نصف عشر دية نهر ه فى الموضحة خمس من الإبل ه وراه الترمذى وحسنه ، وغيرها يعلم بالقياس عليها ، وإنما لم تسقط بالاتحام لأنها فى مقابلة الجزء الداهب والأكم الحاصل . أما موضحة غير الرأس والوجه ففيها حكومة فقط ( و ) فى ( هاضمة مع إرضاح ) ولو بسرية أو نحوها كان هشم بلا إرضاح فاحتج لإخراج العظم أو تقويمه ( عشرة ) وراه البيهقي والدارقطني عن زيد بن ثابت وهو لا يكون إلا عن توقيف ( و ) فى هاضمة ( دونه ) أى الإرضاح ( خسة ) لأن للموضحة من العشرة خمسة فتعين الباقى للهاضمة ، ولو وصلت هاضمة الوجنة التم أوموضحة قصبة الأنثى الأنثى لمته حكومة أيضا ( وقيل حكومة ) لأنه كسر عظم بلا إرضاح ( و ) فى ( متقلة ) مسبوقة بهما ( خمسة عشر ) إجماعا ( و ) فى ( مأمومة ثلث الدية ) لنهر صحيح به ومثلها الداممة فلا يزداد لها حكومة وهو متجه خلافا للمازدرى ، ويفرق بينها وبين مائ غرق الأمعاء فى الجائفة بأن ذاك زيادة على ما يحصل به مسمى الجائفة فوجب لها ما يقابلها ، وهنا لا زيادة على مسمى الداممة حتى لا يجب له شيء ، ولا عبرة بزيادته على مسمى المأمومة لانفرادها مع استزائها لها باسم خاص بخلافها ثم ( ولو أوضح ) واحد ( فهشم آخر ) فى عمل الإرضاح ولو مترائيا أو عكسه ( ونقل ثالث وأم رابع ) والحنى عليه كامل ( فعل كل من الثلاث خسة ) إن لم توجب الموضحة قودا أو عفا عنه على الأرض ( و ) على ( الزابع تمام الثلث ) وهو عشر ونصفه وثلاثة ولو دفع خامس فإن دُفِعَ لزمه دية النفس ، إن قلنا بأنها ملقطة وهو رأى ضعيف وإلا ففيها حكومة كما جزم به فى الباب ( والشجاج قبل الموضحة ) السابق تفصيلها ( إن عرفت نسبها منها ) بأن تكون ثم

فى التبعيض المراد المصنف وإن كان مستفادا من اللام ( قوله غير جنين ) أى أما الجنين فإن أوضحه الجاني ثم انفصل ميتا بغير الإرضاح ففيه نصف عشر غرة ، وإن انفصل حيا ومات بسبب غير الجنانية ففيه نصف عشر دية وإن انفصل حيا ومات بالجنانية ففيه دية كاملة ، ولا تفرد الموضحة بأرض لأنه تبين أن الجنانية على النفس ( قوله وفى غيره ) أى غير الحرة المذكور ( قوله نصف عشر دية ) أى الحنى عليه ( قوله وإنما لم يسقط بالاتحام ) أى الذى غيابه أخذنا من إطلاق المصنف ( قوله كان هشم ) مثال لنحو السراية ( قوله ومثلها الداممة ) عبارة المصل وقيس بها الداممة : أى ففيها الثلث فقط ولا يزداد لها الخ ( قوله ويفرق بينها ) أى الداممة ( قوله حتى لا يجب له شيء ) الأولى إسقاط لا كما فى حجج ( قوله وهو عشر ) أى عشر دية كاملة ( قوله فإن دُفِعَ لزمه دية النفس ) عبارة حجج : وإلا وجبت ديتها أحماسا عليهم بالسوية وزال النظر لتلك الجراحات والشجاج الخ ، ولعل المراد منها إن دُفِعَ : يعنى بأن مات من الداممة بأن انحلل ما قبلها من جراحات غيره فعليه دية بأن لم يلغف الخامس ومات من جلة الجنائيات وجبت الدية أحماسا لأنه تبين أن جلة الجنائيات قاتلة ، ولعل المراد بما ذكره الشارح أنه لم يمت فوجب أرشها مستقلا وبقي أروش ما قبلها على ما كانت عليه قبل جناية الخامس ( قوله وإلا ففيها حكومة )

ورتب عليه ما فى حواشيه ، ويحتمل وهو الظاهر أن غرضه منه إثبات قيد آخر وهو أن الموضحة إنما توجب الخمسة الأبرة إذا صدرت من حر ، بخلاف ما إذا صدرت من عبد فلها إنما تتعلق بالرقبة لا غير حتى لو لو تف بالخمسة لم يكن المعنى عليه غير ملوثة به ، وهذا نظير ما قدمه الشارح كالشهاب حجج فى موجب النفس أول الباب ( قوله وفى غيره ) انظر مرجع الضمير ، فإن كان هو مائ التمن من الحر المسلم لم يصح بالنسبة للحر كما هو ظاهر ، وإن كان مرجعه مائ التمن والشرح كما هو المتبادر لم يصح فى الحر ولا المصوم ولا الجنين فليحرر ( قوله التمن ) أى داخله ( قوله حتى لا يجب ) كذا فى النسخ ، والأصوب حلف لا كما فى النسخة ( قوله باسم خاص ) متعلق بانفرادها ( قوله إن قلنا بأنها ملقطة ) لعل هذا سقطا فى النسخ ، وإلا فقله

موضحة بقياس عمق الباضعة مثلا فيؤخذ ثلث عمق الموضحة ( وجب قسط من أرشها ) بالنسبة ككله في هذا المثال وما شك فيه يعمل فيه باليتين ، والأصح في الروضة أنه يعتبر مع ذلك الحكومة ويجب أكثرهما ، فإن استويا تخير ، واعتبار الحكومة أولى لأنها الأصل فيها لا مقدر له ( وإلا ) بأن لم تعرف نسبتها منها ( فحكومة لا تبلغ أرض موضحة كجرح سائر البدن ) ولو بنحو إيقاض وحشم وغيرهما ففيه حكومة فقط لعدم ورود توقيف فيه ، ولأن ما في الرأس والوجه أشد خوفا وشينا فبئز ، ثم يستقى من ذلك الجائفة كما قال ( وفي جائفة ثلث دية ) لصاحبها لخبر صحيح فيه ( وهي جرح ) ولو بغير حديد ( ( ينفذ إلى جوف ) باطن يحيل للغذاء والدواء أو طريق للمحليل ( كبطن وصدور وثفرة نحر ) بضم المثناة ( وجبين ) عدل إليه عن قول أصله جبين أى تثنية جنب فلعل بهما مما ذكر معهما بخلافه ، فإن كون نفوذ جرحه بباطن الدماغ جائفة مما يحق ، وزعم أن هذه في حكم الجائفة ولا تسمى جائفة ممنوع ، وكون شجاج الرأس ليس فيها جائفة مخصوص بتصريحهم هنا أن الواصل لجوف الدماغ من الجبين جائفة ( وخاصة ) وورث كما بأصله ومثانة وعجان وهو ما بين الحصى والدبر : أى كدخالها ، وكذا لو أدخل دبره شيئا فخرق به حاجرا في الباطن كما يأتي . ولو فقلت في بطن وغرجت من عمل آخر فجائفتان ،

معتمد ( قوله عمق الموضحة ) أى إن كان ثلثا ( قوله أنه يعتبر مع ذلك ) أى العمل باليتين ( قوله ويجب أكثرهما ) أى الأرض والحكومة ( قوله لأنها الأصل ) انظر هل يظهر لكون الواجب حكومة لا أرشا ثمرة تقرب عليه أم لا ؟ فيه نظر . والجواب أن للثمة ثمة وهي أن الأرض عبارة عن الجزء المتيقن من أرض الموضحة وهو قد يساوى الحكومة أو يزيد عليها أو ينقص عنها باختلاف نظر الموقنين للمعنى عليه فيما ، وإن استويا بحسب الظاهر قد تزيد الحكومة بارتفاع سعر المعنى عليه بتقدير كونه رقيقا ، فالحكومة في نفسها قابلة للزيادة والنقص بخلاف الأرض ( قوله ففيه حكومة ) منه يعلم أن التشبيه في قوله كجرح سائر البدن في مجرد الحكومة لا في كونها لا تبلغ أرض موضحة ( قوله مخصوص بتصريحهم هنا ) انظر بما يتميز هذا الواصل عند المأومة والنائمة إلا أن يصور بما إذا لم يصل للخريطة أو يقال تسمى مأومة وجائفة ، ثم رأيت عبارة المحرر صريحة في هذا فإنه قال في الجائفة ثلث الدية ، وهي الجراحة النافذة إلى جوف كالمأومة الواصلة إلى الدماغ اه سم على حج ( قوله ومثانة ) وهي جميع البول ( قوله وكذا لو أدخل ) أى ففيه ثلث الدية ( قوله فخرق به حاجرا ) سيأتى بهامش الصفحة الآتية عن

إن قلنا الخ لا يصح تقييدا لما إذا ذفقت بالفضل الذى هو صدر المثلة في الشرح وإنما هو تقييد لما إذا دغ ومات بالسراية من فعل الجميع . والحاصل أنه إذا ذفقت بالفعل فعليه دية النفس قطعا وهو الذى اقتصر عليه في النسخة . وإن مات بالسراية قليل عليه دية النفس أيضا . والصحيح أنها تجب عليهم بالسوية أخماسا ، وإن لم يمت فعل المدافع حكومة وهو عمل قول الشارح ، وإلا ففيا حكومة إذ فرض كلام الباب فيها إذا لم يمت ونه عليه سم أيضا ، وفي الحالة الأولى يلزم كلام من قبل الدافع أرض جراحته كما نه عليه سم أيضا ( قوله فتؤخذ ) هو هكذا بالواو قبل الخاء المعجمة وبالذال المعجمة أيضا في النسخ ، ولعله تحريف من الكسبة وأن صوابه بألف قبل الخاء ، فالضمير لعن الباضعة ، أو أنه يوجد بيمين ومهملة وتأنب الفاعل ضمير عن الباضعة أيضا أو لفظ ثلث الواقع بعده والأول أقعد ( قوله وما شك فيه ) أى بأن علمت النسبة ثم نسيت فهو غير ما يأتي في المتن كما نه عليه سم في حواشى شرح التلخيص ( قوله لا تبلغ أرض موضحة ) ليس قيما في المشبه الواقع بعده في المتن كما لا ينبغي وإن اقتضاه السياق ( قوله أى كدخالها ) أى البطن وما بعدها

ولا يريد على المصنف لأنه لم يعبر بواسطة بل بتألفه على أنه ميسر به قريبا ، فإن خرفت جافقة نحو البطن الأمعاء أو للحت كيدا أو طحالا أو كسرت جافقة الجنب الضلع فقريبا مع ذلك حكومة ، بخلاف ما لو كان كسرها لنفوذ منه فيها يظهر لاتحاد الجنب ، وخرج بالباطن المذكور داخل أنف وعين وفم وفخذ وذكر ، ولعل الفرق بين داخل الورك وهو المتصل بمحل القعود من الآلية وداخل الفخذ وهو أعلى الورك أن الأول جوفوله اتصال بالجووف الأعظم كما صرحت به عبارة المهرر كالروضة ولا كذلك الثاني ( ولا يختلف أرض موضحة بكبرها ) وصغرهما ولا يبروزها وغشاها ولا يشيها وعلمها إذ المدار على اسمها ( ولو أوضح موضعين بينهما لحم وجلد قبل أو ) بينهما ( أحدهما فوضحتان ) مالم يتأكل الحاجز بينهما أو يزيله الجاني أو يخرقه في الباطن دون الظاهر فيها يظهر قبل الاندمال وإن كانتا عمدا والإزالة خطأ فعليه أرض ثالث كما صرح بترجيحه كلام الرافعي واعتمده الزركشي وهو المتمد ، وإن وقع في الروضة الاتحاد ، وتتمدد الموضحات بتعدد مآذرك وإن زادت على دية نفس ( ولو انقسمت موضحة عمدا وخطأ ) أو وشبه عمد ( أو هملت ) بكسر الميم أفصح من فتحها ( رأسا ووجهها فوضحتان ) لاختلاف الحكم أو الجنب ، بخلاف هومها وجهها وجبة أو رأسا ونفقا فواحدة لكن مع حكومة في الأخيرة ( وقيل موضحة ) لاتحاد الصورة ، ولأن الرأس والوجه عمل للإيضاح فهما كمثل واحد ( ولو وسع موضحة ) مع اتحاد حكم ذلك ( فواحدة على الصحيح ) كما لو أتى بها ابتداء كذلك ، والثاني ثنتان ( أو ) وسعها ( غيره ثنتان ) مطلقا إذ فعل الشخص لا ينفى عن فعل غيره ، ونقل عن خطه جر غير عطفًا على الضمير المضاف

مختصر الكفاية تفسير الحاجز بشاوة المعلقة أو المشوة ، وهو يفيد أن خرق المشوة جافقة على أحد الوجهين ، وقيل يخالف قول الشارح فإن خرفت جافقة نحو البطن النخ إلا أن يخص كون خرق المشوة مثلا جافقة بما إذا كان الوصول من منفذ موجود كالدهر ، بخلاف ما إذا كان تابها لإعياف ، ويناسب ذلك قولهم الآتي أو كسرت جافقة نحو الجنب الضلع النخ اه سم على حج ( قوله ميسر به قريبا ) أي في قوله ولو نقلت في بطن النخ ( قوله فيها يظهر ) أي فلا حكومة ( قوله وفخذ وذكر ) أي ففيه حكومة فقط ( قوله مالم يتأكل الحاجز ) أي بمرأية الموضحة إليه وإن طال الزمن ( قوله فعليه أرض ) أي أرض موضحة ( قوله بترجيحه ) أي مع ترجيحه ( قوله أو وشبه عمد ) أي أو خطأ وشبه عمد ( قوله وجبة ورأسا ) الواو بمعنى أو ( قوله ولو وسع موضحة ) أي قبيل الاندمال ( قوله مع اتحاد حكم ) أي بأن كان عمدا أو غيره ( قوله ثنتان مطلقا ) التحدث أولا ( قوله عطفًا على الضمير ) هذا العطف جرّوه شيخه ابن مالك وبين أنه وارد في النظام والنثر الصحيح وأي تكلف فيه فغضلا عن

( قوله ولا يريد على المصنف النخ ) عبارة النخفة قيل وترد على المتن لأن الثانية خارجة لا واصله للجوف وليس في عمله لأن المتن لم يعبر بواسطة بل بتألفه وهي تسمى تألفه لا واصله كما لا يخفى انتهت . ولك أن تقول هي واردة على المتن مع قطع النظر عما يأتي ، وإن كان مآذرك من الإيراد غير موف بملك ، ووجه الإيراد أن المصنف قال ينقل إلى جوف وعده تألفه من جوف لا إليه إلا بالنظر لصورتها بعد فتأمل ( قوله داخل أنف وعين وفم ) هذه خارجة بوصف الجوف الباطن ، وقوله وفخذ وذكر خارج بقوله عميل أو طريق للمحيل ، فقول الشارح كائن حجة وخرج بالباطن المذكور : أي على التوزيع ، وقد علم أن قوله باطن عقب المتن له فائدة وإن توقف فيه الشباب سم ( قوله وهو أعلى الورك ) أي من جهة الساق فالفخذ ما بين الساق والورك كما في حاشية اليرادي ( قوله في الباطن دون الظاهر ) أي أو عكسه كما علم مما في المتن

إليه موضحة ، ونصبه على حلف مضاف هر موضحة وفيها تكلف ( والجائفة فوضحة في الصدق ) للذكور وعلمه صورة وحكما ومعلا وفاعلا وغير ذلك ، فلو أجازها بمحلين بينهما لحم وجلد ، أو انقسمت عمدا وخطأ فجاءتتان مالم يرفع الحاجز أو يتأكل قبل الاندمال ، نعم لا يجب دية جائفة على من وسع جائفة غيره إلا إن كان من الظاهر والباطن وإلا فمحكومة ، ولو أدخل في دبره ماخرق به حاجزا في الباطن كان جائفة كما اقتضاه مامر في الموضحة ، إذ خرق الباطن معتد به حتى ترجع به الموضحتان إلى موضحة واحدة ( ولو نقلت في بطن وخرجت من ظهر فجاءتتان في الأصح ) كما قضى به أبو بكر رضي الله عنه اعتبارا للخارجة بالداخلية والثاني في الخارجة محكومة ( ولو أوصل جوفه سننا له طرفان ) يعني طعنه به فوصلا جوفه والحاجز بينهما سليم ( ففتتان ولا يسقط الأرض بالنحام موضحة وجائفة ) لأنه في مقابلة الجزء الناهب والألم الحاصل ( والمذهب أن في الأذنين ) قطعا أو قلعا للسمع والأصم ( دية ) كدية المجنى عليه وكلنا في كل ما يأتي ( لاحكومة ) خبر عمرو بن حزم « وفي الأذن خمسون من الإبل » وعن عمر وعلى « وفي الأذنين الدية » ولأن فيها مع الجمل متفتين : جمع الصوت ليتأذى إلى عمل السماع ، ومنع دخول الماء ، بل ودفع الهواء ، لأن صاحبها يحس بسبب معاطفها بديب الهواء فيطردها ، وهذه هي المنفعة المعتبرة في إصجاب الدية ، والمنى وهو المحكومة وجه أو قول مخرج بأن السمع لا يجلها وليس فيها منفعة ظاهرة ( و ) في ( بعض ) ويصح رفعه منها أو من أحدهما ( بقسطه ) منها لأن

ظهوره اه سم على حج ( قوله على حلف مضاف هو ) أي ذلك المضاف ( قوله أو يتأكل قبل الاندمال ) أي فيكون حيثذ واحدة ( قوله ولو أدخل في دبره ) عبارة مختصر الكفاية لابن النقيب مانصه : ولو أدخل خشبة أو حديدية في حلقه إلى جوفه لم يجب شيء سوى التميز ، إلا أن تحنث شيئا في الجوف فتجب حكومة ، ولو خرق بوصول الخشبة إلى الجوف من حلقه أو دبره حاجزا من غشاة المعدة أو الحشوة في كونها جائفة وجهان ، أما لو لدحت كبده أو طحاله لزمه ثلث الدية وحكومة اه . وبه يتضح صورة مسئلة الوجهين ، فإن بعض الضعفة غلط في فهمها فليعرف اه سم على حج . وقول سم : وبه يتضح صورة مسئلة الوجهين : أي لظهورها في أي صورتها أنه أدخل حديدية في الدبر أو غيره فخرقت حاجزا في الباطن وفي أن الصورة في الحديدية التي أدخلها في الحلق أنها جرحت شيئا في الباطن بلا خرق ، ووجه إيضاحها بما ذكر أنه جعل خرق الحاجز جائفة فيه الثلث وفي لدع الكبد معه حكومة ، فأفاد أن مجرد لدع الكبد لا يكون جائفة لعدم الخرق ( قوله فجاءتتان ) ظاهره عدم الزيادة عليهما بخرق الأضواء وهل يجب أيضا حكومة بخرقها أم لا من قوله السابق فإن خرقت جائفة بحر البطن الأضواء ينفي الوجوب اه سم على حج ( قوله لأنه في مقابلة الجزء الذاهب ) فوات جزء ليس بلام : أي لأنه لا يلزم من وصول طرف اللسان إلى الجوف إزالة جزء بل قد يحصل بمجرد خرق الجوف ، كما في ثقب الأذن حيث جعلوه غير مضر في الأضحية لعدم زوال شيء منها ، ويمكن الجواب بأن المراد إزالة الجزء من محله أهم من أن يكون يبقده رأسا أو بانخفاضه إلى داخل البطن ( قوله كدية المجنى عليه ) وهي مختلفة فيه كما تقدم

( قوله مالم يرفع الحاجز أو يتأكل ) قيد في قوله بينهما لحم وجلد خاصة كما يعلم مما مر آتفا ( قوله يعني طعنه به ) أي وإلا فالمن صائق بما إذا أدخله من منفذ أو جائفة مفتوحة قبل ( قوله وجهه أو قول مخرج بأن السمع الخ ) كلنا في النسخ ، ولعله سقط من النسخ لفظ وجه : أي بصيغة القتل المجنى للمجهول من التوجيه قبل قوله بأن

ما وجبت فيه الدية يجب في بعضه قطعه منها والبعض صادق بواحد فقيها النصف وي بعضها ويقدر بالمساحة (ولو أيسهما) بالحنائية (غلبة) فيما لإبطال مفعليهما المقصودة من دفع المرام لزوال الإحساس (وفي قول حكومة) لبقاء جمع الصوت ومنع دخول الماء وهما مقصودان أيضا ويرد بأن الأولى أقوى وأكد فكانا بالنسبة إليها كالتابعين (ولو قطع بإستين) وإن كان ييسهما أصليا (فحكومة) كقطع يد شلاء أو جفن أو أنف استحشف، ولا ينافيه مامر من قطع صحبة يبابسة لأن ملحظ القود القاتل، وهما متاثلان كامر (وفي قول دية) لإزالة تلك المنفعتين العظيمتين، ولو أوضع مع قطع الأذن وجب دية موضحة أيضا إذ لا يتبع مقدر مقدر عضو آخر (وفي) لإزالة جرم (كل عين) صحبة (نصف دية) إجماعا لخبر صحيح فيه (ولو) هي (عين) أخفش أو أعشى أو (أحول) وهو من في عينه خلل دون بصره (وأعشى) وهو من يسيل دمه غالبا مع ضعف بصره (وأعور) وهو فاقد بصر

(قوله ويقدر بالمساحة) فيه تأمل بل الظاهر التقدير بالجزئية فإذا كان المقطوع ربع الأذن وجب ثمن الدية فلهذا هو المراد بالمساحة إذ لا يظهر بين الجزئية والمساحة هنا فرق، فإن معنى المساحة أنه يعتبر قدر المقطوع وينسب إلى الأذن بكاملها، ويؤخذ من الأرض يمثل تلك النسبة ومنى قدر ذلك لزم أن يكون ربما أو نصفاً أو غيرها وهذا هو عين الجزئية، وإنما فرقا بينهما في القصاص لأن المقابلة ثم تعتبر بين أذن الجاني والمجني عليه فقد تكون أذن المجني عليه كبيرة، فإذا أتت الحنائية على نصفها وأخذ بمقناره من أذن الجاني ربما كان النصف من المجني عليه يقدر أذن الجاني بتمامها فيؤخذ عضوي بعض عضو وهو ممنوع (قوله ويرد بأن الأولى) هي دفع المرام (قوله وهما متاثلان) يشكل عليه أن الدية الصحيحة لا تقطع بالشلاء مع أن صورتهما واحدة (قوله تلك) الأولى تينك (قوله إذ لا يتبع مقدر الخ) يعني أنه إذا جنى على عضو واتصلت جنايته بغير عمله، فإن كان لما اتصلت به الحنائية أرض مقدر كالوضحة وجب أرشه زيادة على دية عمل الحنائية، وإن لم يكن له مقدر لا يجب له شيء بل تندرج حكمته في دية العضو المجني عليه كالأهداب مع الأجفان وكقصبة الأنف مع المارون والكف مع الأصابع، لكن هذا يشكل بما لو قطع يده من الساعد فإنه يجب دية الكف وحكومة المقطوع من الساعد مع أن المقطوع من الساعد لا مقدر له، اللهم إلا أن يقال: إن عمل سقوط غير المقدر إذا لم يباشر عمله بالحنائية كما لو قطع الكف فتأكل الساعد فإنه لا يجب فيه شيء، بخلاف ما لو قطع من الساعد فإن الحنائية لما باشرته أوجب الضمان تغليظا عليه بالحنائية في نفس عمله (قوله ولو عين أخفش) وهو من يبصر ليلا فقط أهـ فيا يأتي، ويطلق أيضا على ضيق العين (قوله أو أعشى) قال في المختار وهو الذي لا يبصر بالليل ويبصر بالنهار

السمع كما هو كذلك في شرح الجلال (قوله ويقدر بالمساحة) الضمير في يقدر للبعض: أي ويقدر البعض بالمساحة بأن تعرف نسبة المقطوع من الباقي بالمساحة إذ لا طريق لمعرفة سواها، فإن كان نصفاً مثلا قطع من أذن الجاني نصفها، فالمساحة هنا توصل إلى معرفة الجزئية، بخلافها فيما في الموضحة فإنه توصل إلى مقدار الجرح من كونه قيراطا مثلا أو قيراطين ليوضح من الجاني بهذا المقدار وهذا ظاهر وإن توقف الشيخ في حاشيته فيه وأطال فيه القول (قول لئن ولو عين أحول وأعشى) أي والمقلوع الحولاء أو العشاء بدليل التحليل الآتي، وهذا بخلاف قوله وأعور فإن الصورة أنه قطع الصحيحة كما لا يخفى (قوله هي) أي فالغاية إنما هي في العين المضاف إليه لا في كل الذي هو المضاف وإلا لقال هو بدل قوله هي كما سيصرح به في جواب الإيراد الآتي

إحدى العينين لبقاء أصل المتعة في الكل ، وقيل في عين الأعور جميع الدية لأن السليمة التي عطلها بمنزلة عيني غيره لا يقال : مقتضى كلامه وجوب دية في الموراء لأنه يصح أن يقال في الأعور في كل عين له نصف دية مع أنه ليس له إلا عين واحدة . لأننا تمنع ذلك لأنه لم يقل ولو لأعور وإنما قال ولو عين أعور والمتبادر من ذلك السليمة لا غير ، وبأن الغاية ليست غاية لكل عين بل لعين فقط ( وكلنا من بعينه يياض ) على ظاهرهما أو غيره ( لا ينقص ) هو يفتح ثم ضم مخففاً على الأنفصاح ( الضوء ) ففيها نصف الدية ( فإن نقص ) وانضبط النقص بالنسبة للصبيحة ( فقص ) منه يجب فيها ( فإن لم ينضبط ) النقص ( فحكومة ) وفارقت عين الأعمش بأن يياض هذه نقص الضوء الخلق ولا كذلك تلك ، ومن ثم لو تولد العمش من آفة أو جناية لم تكمل فيها الدية كما قاله الأذرعى وغيره ، ولا ينافيه ما يأتي في الكلام من أن الفاتح بالآفة لا اعتبار به ويجب ثم كمال الدية لأنه لما كان الكلام لا يتصور الجناية عليه ابتداء فثبت تبعيته للجرم ، بخلاف البصر فإنه يمكن قصده بها ابتداء فضعت فيه التبعة فصار مستقلاً بنفسه فتأمل ( وفي ) قطع أو يياض ( كل جفن ) استوصل قطعه ( ربع دية ) لما فيها من الجمال والمنفعة التامة وانقسمت على الأربعة ، لأن ماوجب في المتصلد من جنس ينقسم على أفرادها ( ولو ) كان ( الأعمى ) وتدرج حكومة الأهذاب فيها لتبعيتها لها ( وفي ) قطع أو إشلال ( مارن ) وهو مالان من الأنف ويشتمل على طرفين وحاجز ( دية ) خبر صحيح فيه ولو قطع القصبة منه دخلت حكومتها في دية لأنها تابعة بخلاف الموضحة الحاصلة من قطع الأذنين وفي تعويجه حكومة كتصويب الرقبة أو نحو تسويد الوجه ( وفي كل من طرفيه والحاجز ثلث ) من الدية لما مر في الأجفان ( وقيل في الحاجز حكومة وفيها دية ) لأن الجمال والمنفعة فيها دونه ويرد بالنفع كما هو واضح ( و ) في قطع أو إشلال ( كل شفة ) وهي كما في بعض النسخ في عرض الوجه إلى الشدين ( وفي طوله إلى ماستر ) اللثة ( نصف ) من الدية لخبر فيه ففيها الدية فإن كانت مشقوقة ففيها نصف ناقص قدر حكومة وفي بعضها بقسطه

( قوله على الأنفصاح ) وغير الأنفصاح ضم الياء مع شدة القاف ( قوله وفارقت عين الأعمش ) أى حيث لم تنقص الدية بضعف بصرها ( قوله ولا كذلك تلك ) أى عين الأعمش ( قوله كما قاله الأذرعى وغيره ) أى فيقال إن انضبط النقص فيقسطه ولا فحكومة ( قوله لا اعتبار به ) أى فتجب فيه دية كاملة ( قوله كل جفن ) في قطع الجفن المستحشف حكومة مروض اه سم على منيج ( قوله لما فيها ) أى الأجفان ( قوله وتدرج حكومة الأهذاب ) أى بخلاف قطع الساعد مع الكف يفرد بحكومة كما يأتي اه سم على منيج ( قوله وحاجز دية ) قال في الباب : فإن ذهب بعضه ولو بآفة ففي الباقي قسطه منها اه . وانظر لو ذهب بعضه خلفه اه سم على منيج . أقول : القياس أنه لا تكل فيه الدية أخذاً مما مر في الأعمش أنه لو تولد العمش من آفة أو جناية لا تكل فيه الدية ( قوله وفي تعويجه ) أى الأنف ( قوله لما مر في الأجفان ) أى من أن فيها الجمال والمنفعة ( قوله في عرض الوجه إلى الشدين ) قال الشيخ عمرة : وقيل ما يأتى : أى يرتفع انطياق القم . وقيل ما لو قطع لم يمكن انطياق القم لشدة أنقى على الباقي اه سم على منيج . وفي المصباح : الشدق جانب القم بالفتح والكسر والندال المهمة ، قال الأذرعى وجمع الفتوح شقوق مثل غلس وفلوس وجمع المكسور أشداق مثل حمل وأعمال ( قوله فإن كانت مشقوقة ) ظاهره ولو خلقياً ( قوله وفي بعضها بقسطه )

( قوله لبقاء أصل المتعة ) هذا التحليل لا يناسب حكم الأعور كما لا يخفى ( قوله وجوب دية ) أى دية عين ( قوله ولأننا تمنع ذلك ) أى كون مقتضى كلام المصنف ما ذكر ( قوله لأنه لما كان الكلام لا يتصور الخ ) قال الشهاب سم : قد يفرق بأن المقصود من الحروف حصول كلام مفهوم وهو حاصل مع النقص بالآفة ومن النظر لإبصار الأشياء

كسائر الاجرام ، ويسقط مع قطعهما حكومة الشارب في أوجه الوجهين وفي الشفة الشلاء حكومة ( و ) في ( لسان ) ناطق ( ولو لآلكن وأرت وألغ وطفل ) وإن لم يظهر أثر نقطه وشمل مالهو كان ناطقا فاقد اللوق ، وإن قال الماوردي إن فيه الحكومة كالأخرس ، ولو قطع لسانه فذهب كلامه وذوقه لزمه ديتان إن قلنا بأن اللوق ليس في اللسان ( دية ) خير صحيح فيه ( وقيل شرط ) الوجوب في لسان ( الطفل ظهور أثر نطق بتحريكه لبكاء ومص ) وإلا فحكومة ، والأصح لا فرق أخذا بظاهر السلامة كما تجب في يده أو رجله وإن فقد البطش حالا ، ومن ثم لو بلغ أو أن النطق والتحريك ولم يظهر أثره تعينت الحكومة ، فلو ولد أصم فلم يحسن الكلام لمدم سماعه فهل يجب في لسانه دية أو حكومة وجهان ، جزم في الأنوار بأولهما وصحح الزركشي فاتيها لأن المنفعة المتبرة في اللسان النطق وهو مأبوس من الأصم والصبي إنما ينطق بما يسمعه ، فإذا لم يسمع لم ينطق ( و ) في لسان ( الأخرس ) أصالة أو لما رخص ( حكومة ) للهاب أعظم مناهمه ، نعم إن ذهب بقطعه اللوق فدية لاحكومة ( و ) في ( كل من ) أصلية تامة مثغورة غير متقلقلة صغيرة أو كبيرة نصف عشر دية صاحبها أو قيمته على مامر فني كل من " كذلك ( للذكر حرم مسلم خسة أبخرة ) ولأنثى ونخني نصفها ولذئ ثلثا ولقرن نصف عشر قيمته ، وشمل مالهو ذهبت حديثها حتى كلت بمرور الزمان كما جاء في خبر عمرو بن حزم ، ولا فرق بين الفرس والثنية لدخولهما في لفظ السن وإن انفرد كل منهما باسم كالخنصر والسبابة والوسطى في الأصابع ، نعم لو كانت إحدى ثلثيه أقصر من الأخرى أو ثلثيته مثل رابعيته أو أقصر نقص من الخمس ما يليق بنقصها لأن الغالب طول الثانية على الرابعة ولو طاللت منه فلم تصلح للمضغ فيها حكومة ، كما لو غير لون سن أو قلعها وبقيت منفعة ، والأستان العليا متصلة بعظم الرأس فإن قلع مع بعضها شيئا منه فحكومة أيضا إذ لا تبعية ( سواء كسر الظاهر منها دون السنخ ) بكسر المهملة وسكون النون وإعجام الخاء وهو أصلها المستر باللهم ، والمراد بالظاهر البادئ خلقه ،

وإن قطع بعضها فقلصا أي البعضان الباقيان وبقيما كقطوع الجميع فهل تكمل الدية أو تتوزع على المقطوع والباقي وجهان أوجههما ثانيا ، ونص الأم يقتضيه شرح الروض ( قوله حكومة الشارب ) أي الشعر الذي على الشفة العليا ( قوله وفي لسان ناطق ) قال في العباب : بلا جنانية أو بها من غير قطع اه سم على منهج ، وقول سم من غير قطع : أي الجزء منه ( قوله بأن اللوق ليس في اللسان ) وهو ضعيف كما سيأتي للشارح بعد قول المصنف وفي إبطال اللوق دية ، أما إذا قلنا إنه في اللسان وهو الراجح فدية واحدة على ما أفهمه كلامه هنا وفيها يأتي ، وبعبارة حج هنا بعد قول المصنف وطفل وإن فقد ذوقه كما صرح به قول البخري وغيره لو قطع لسانه فذهب ذوقه لزمه ديتان ، فجزم الماوردي وصاحب المهلب بالحكومة فيا لا ذوق له الظاهر أنه ضعيف ( قوله جزم في الأنوار بأولهما ) معتمد ( قوله مثل رابعيته ) الرابعة بوزن الثمانية السن التي بين الثانية والثاب اه مختار ( قوله وبقيت منفعة ) أي فإن الواجب على الجاني في تغييرها وقلقلتها حكومة ( قوله إذ لا تبعية ) قد يشكل على هذا مامر من أن عدم التبعية إنما يكون فيها له مقدر إلا أن يقال : إن الرأس لما كان مضمونا إذا جنى عليه جنانية مستقلة كالوضحة والمخامة لم يحكم ببعيته بل التحق النقص فيه بالنقص فيا له مقدر ( قوله وهو أصلها المستر )

وقد نقص ( قوله إن قلنا الخ ) أي وهو رأى ضعيف ( قوله نعم لو كانت إحدى ثلثيه أقصر الخ ) هل هذا الحكم خاص بالثلبتين والرابعيتين كما هو ظاهر كلامه يراجع ( قوله العليا ) أما السفلى فنبتها اللحيان وفيها الدية كما



فلو ظهر بعض السنخ لعارض كملت الدية في الأول (أو قلعه به) معا من أصلها لأنه تابع فأشبه الكف مع الأصابع أما لو كسر الظاهر ثم قلع السنخ ولو قبل الاندمال فتجب فيه حكومة كما لو اختلف قاعلهما ، والأوجه مجيء هذا في قصبة الأنف وغيرها من التراجع السابقة والآية ولو قلعهما إلا عرقا فعادت فثبت لم يلزمه إلا حكومة قال الماوردي : وكلعهما مالو أذهبت الجناية جميع منافعهما ويصدق فيه المجني عليه إذ لا يعرف إلا منه انتهى . كما لو جنى اثنان على سن فاختلف هو والثاني في الباقي منها حال جنايته فيصدق المجني عليه يمينته (وفي سن زائدة حكومة) والمراد بها الشاغية التي بأصله وهي التي تخالف نيتها نية الأسنان لا التي من نحو ذهب فإن فيها التعزير فقط ، أما الزائدة على الغالب وهو اثنان وثلاثون في غالب القطرة ففيها أرش كامل كما صحه القمولى والبقيني والزرکشی ، وهو ظاهر إطلاق الخبر والجمهور ، وترجيح الأنوار الحكومة بعيد لأنها إذا انقسمت على خمسة وثلاثين مثلا فأى ثلاثة يحكم عليها بالزيادة حتى تفرد بحكومات ، فلو كانت قطعة من أسفل واحدة من أعلى وأزيلت بجناية اتجه أن لا يزداد فيهما على دية النفس (وحركة السن) المتولدة من نحو مرض أو كبر (إن قلت) ولم تنقص منفعتها (فكصحيحة) في وجوب القود أو الدية لبقاء الجمال والمنفعة (وإن بطلت المنفعة) يعنى منفعة المضغ لشدة الحركة مثلا كما دل عليه السياق (فحكومة) فقط للشين الحاصل بزوال المنفعة (أو نقصت) بأن بقي فيها أصل منفعة المضغ (فالأصح كصحيحة) فيجب القود أو الدية كما يجب مع ضعف البطش والمشى ، أما المتولدة من جنايته ثم سقطت ففيها الأرض لكن لا يكمل إن ضمنت تلك الجناية لثلاث تضاعف الغرم في الشيء الواحد ، أو عادت كما كانت ففيها الحكومة ، أو نقصت فقصية كلاهما لزوم الأرض . والثاني فيها الحكومة للنقص (ولو قلع سن صغير) أو كبير فذكره الصغير للغالب (لم يشر فلم تمد) وقت العود (وبأن فساد الميت) بقول خيرين (وجب الأرض) كما يجب القود فإن عادت لم يجب شيء مالم يبق شين (والأظهر أنه لو مات قبل البيان) للحال (فلا شيء) أى لا لأرض لأصل براعة اللزمة مع أن الظاهر العود لو بقي ، نعم تجب حكومة (و) الأظهر (أنه لو وقع سن مثغور فعادت لا يسقط الأرش) لأن العود نعمة جديدة . والثاني قال العائدة

يقال أيضا لأصل كل شيء ويقال بالجيم أيضا اه سم على منبج (قوله فلو كانت قطعة) أى الأسنان قطعة الخ (قوله ففيها الحكومة) قال في شرح الروض كما لو لم يبق من الجراحة نقص ولا شين اه سم على حجج (قوله لزوم الأرض) قال سم : أى لمن تحركت لجنايته اه سم على حجج (قوله بقول خيرين) أى إن أحضرهما المجني عليه وإن بعدت مسافتيهما ولا وقف الأمر إلى تبين فساد (قوله مالم يبق شين) أى فإن بقي ففيه حكومة (قوله لو مات قبل البيان) أى بأن مات قبل العلم بالفساد أو قبل تمام تباينها كما عبر بذلك في الروض اه سم على منبج (قوله نعم تجب حكومة) ولعل وجهه أنا تحققنا ذهاب الن من وشككتنا في وجوب الأرض فأسقطنا الأرض

سيأتي كلما قاله سم (قوله في الأول) أى البادى غلقة (قوله نظير مامر في التصاق الأذن) كلما في بعض التسخ ملحقا ، والأصوب حله إذ لم يمر له في التصاق الأذن شيء (قوله إذا انقسمت) أى الأسنان (قوله ثم سقطت) أى أسقطها جان آخر وكان الأولى حله لأن الكلام فيها إذا أسقطها جان آخر يدلل ماقدمه في المنطوق مع ماقم التعبير بسقطت من إيهام أنها سقطت بنفسها وليس مرادنا بدليل مايعده ، وأما قوله ثم عادت فظاهره أنه معطوف على سقطت وهو غير صحيح بالنظر لما قررناه ، وإنما هو فيها إذا جنى إنسان على سن فتحركت ثم ثبت وعادت لما كانت ، ففي كلامه تشبثت كما أشار إليه سم في كلامه على التحفة التي عارثها كالشارح

قائمة مقام الأولى (ولو قلعت الأسنان) كلها (فحسابه) أى الملقوق وإن زادت على دية فضيها مائة وستون بعيرا وإن انحاد الجاني لظاهر خبر عمرو (وفى قول لا تريد على دية إن انحاد جان وجنابة) ويرد بأن الدية ثم نيطت بالجملة، وهنالك تنط إلا بكل من على حيالها فتعين الحساب (و) فى (كل لحي) بفتح اللام (نصف دية) كالأذنين (ولا يدخل أرض الأسنان) التى عليها وهى السفلى سواء أثمرت أم لا (فى دية اللحيين فى الأصح) لاستقلال كل بضع وبذل واسم خاص، وبه فارق الكف مع الأصابع ولزوال مثبت غير المثمرة بالكلية. والثانى يدخل اتباعا للأقل بالأكثر (و) فى (كل يد نصف دية) تلخبر فيه فى أبى داود (إن قطع من كف) يعنى من كوع كما بأصله (وإن قطع فوقه فحكومة أيضا) لأنه ليس بتابع إذ لا يشمله اسم اليد هنا، بخلاف ما بعد الكوع لشمول اسمها له هذا إن انحاد القاطع، وإلا ففى الثانى وهو القاطع ماعدا الأصابع حكومة (و) فى قطع أو إشلال (كل أصبع) عشر دية صاحبها فى أصبع الذكر الحر المسلم (عشرة أبعرة وفى) كل (أملة) له (ثلث العشرة و) فى (أملة إيهام) له (نصفها) عملا بالتقسيع الآتى (والرجلان كاليدين) فى كل ماذكر حتى فى

وأوجينا الحكومة لثلاث تكون الجنابة عليها هذرا مع احتمال عدم القود لو عاش (قوله إن انحاد جان وجنابة) أى كالأصابع اه حجج (قوله على حيالها) أى انفرادها (قوله أثمرت) هو بضم الهزرة وسكون المثناة. قال فى المصباح: وإذا ثبت بعد السقوط قبل أثمر إشتارا مثل أكرم ولاكراما، وإذا ألقى أسنانه قبل أثمر على اقتصار قاله ابن فارس، وبعضهم يقول إذا ثبت أسنانه قبل أثمر بالتشديد (قوله اتباعا للأقل) أى وهو أرض الأسنان السفلى لأنه أقل من أرض اللحيين فإن فيما دية كاملة وهى: أكثر من أرض الأسنان السفلى (قوله وفى كل يد نصف دية) قال الشيخ حميرة: قد تجب فيها ثلث دية كأن دفع الصائل فألقى اللدغ على قطع يده فبضعه المصول عليه قطع الأخرى لزمه قصاصها فعاد الصائل فألقى اللدغ على رجله ثم مات لزمه ثلث الدية فى نظير اليد اه سم على منج. ووجه ذلك أن الصائل مات بالسرية من ثلاث جنابات منها ثلثان مهترتان وهما قطع يده الأولى ورجله لأيهما قطعاً منه دفعا لصياله، وحيث آلى الأمر إلى الدية سقط ما يقابلها ووجب من الدية ما يقابل اليد التى قطعها المصول عليه تعليها وهو ثلث الدية (قوله إذ لا يشمله اسم اليد) وبهنا فارق قصبة الأنف والذى حيث لا يجب فى قصبة الأنف شئ مع دية المارن ولا فى اللدى شئ مع دية الحلمة (قوله هذا إن انحاد القاطع) قضيته عدم وجوب الحكومة إذا انحاد القاطع وقطع الكف بعد قطعه للأصابع، وهو مخالف لما مر فى قوله عند قول المصنف سواء كسر الظاهر منها الخ، والأوجه مجيء هذا فى قصبة الأنف وضربها من التوايع السابقة والآتية، فعمل المراد بانحاد القاطع أنه قطع الكف من الأصابع فى مرة واحدة، ثم ماذكر لا يظهر كونه مفهوما بقوله هذا إن انحاد القاطع. فإن قوله هذا إن انحاد الخ قيد فى لو قطع ما فوق الكف، أما لو قطع الأصابع ثم قطع الكف فليس داخلًا فى عبارته، إلا أن يقال: إنه قيد لقوله بخلاف ما بعد الكوع من الكف (قوله عشر دية صاحبها) قال الشيخ حميرة: لو كانت بلا مفاصل فقتلا عن الإمام أن فيما دية: أى دية أصبع تنقص شيئا اه وقوله وأملة:

(قوله ويرد بأن الدية ثم) لم يتقدم فى كلامه مرجع لهذه الإشارة وهو فى الحقيقة عقب المتن حيث قال كالأصابع ولعله سقط من الكتب من الشارح (قوله ولزوال منبت الخ) فهو كفساد المنبت أو أبلغ قاله سم: أى فلا يقال كيف تجب دية غير المثمرة وقد مر أنه لا دية فيها. وحاصل الجواب أن عمل عدم وجوب ديتها عند علم فساد المنبت كما مر (قوله يعنى من كوع) إنما احتاج لهذا التفسير ليصح قول المصنف بعده فإن قطع فوقه الخ، وإلا

الأنامل إلا في الإبهام فعل أغلته لخبر الصحيح به ، ولو زادت الأصابع أو الأنامل على العدد الغالب مع التساوى أو نقصت قسط واجب الأصبع المار عليها لا واجب الأصابع ، وهى ذلك يحمل كلام شرح المنهج فلا يخالف هنا ما في شرح الروض عن الماوردى ، ولو تعددت اليد وعلمت الزائدة لنحو قصر فاقش ففيها حكومة ، وإن لم تعرف الزائدة لاستوائهما في سائر ما يأتى أو للتعارض الآتى فهما كيد واحدة ففيهما القود أو الدية لأيهما أصليتان في الأولى ومشتبهتان في الثانية ولا مرجع فأعطيا حكم الأصليتين ، ونجى حكومة مع كل لزيادة الصورة ، وتعرف الأصلية ببطش أو قوته وإن انحرفت عن سمت الكف أو نقصت أصبعها وباعتدال فالمنحرفة الزائدة ما لم يزد بطشها فهي الأصلية ، فإن تميزت إحداها باعتدال والأخرى بزيادة أصبح فلا تميز ، فإن استويا بطشا ونقصت إحداها وانحرفت الأخرى فالمنحرفة الأصلية كما رجحه الزركشى وهو المعتمد أو زاد جرم أحدهما فهي الأصلية كما قاله الماوردى وفى أصبح أو أغلته زائدة وتعرف بنحو انحراف عن سمت الأصلية

أى حتى أغلته خنصر الرجل مراد سم على منهج ( قوله إلا في الإبهام ) لم يذكر حج هذا الاستثناء ، هو الأول لما مر من أن في أغلته إبهام اليد نصف العشر لأن فيه اثنتين لا ثلاثة ، وكان الأول أن يقول بعد قوله الأنامل فى كل أغلته ثلث عشر الدية إلا في الإبهام فإن الواجب في أغلته نصف العشر ( قوله المار عليها ) أى على الأنامل ( قوله وعلى ذلك يحمل كلام شرح المنهج ) يتأمل هذا فإن فرض الكلام في تعدد الأصابع أو الأنامل وما معنى توزيع الأصبع على جملة الأصابع فلعل المراد أن واجب الأصبع للواحدة يوزع على عدد أناملها إلا أن واجب الأصابع يقسط على عدد أناملها ( قوله فلا يخالف هنا ما في شرح الروض ) وعبارته فلو اقتسمت أسبع بأربع أنامل متساوية فى كل واحدة ربع العشر كما صرح به الأصل ، ويقاس بهذه النسبة الزائدة على الأربع واناقصة عن الثلاث وبه صرح الماوردى ، ثم قال : فإن قيل لم لم يقسموا دية الأصابع عليها إذا زادت أو نقصت كما في الأنامل بل أوجبوا في الأصبع الزائدة حكومة . قلنا : الفرق أن الزائدة من الأصابع متميزة ومن الأنامل غير متميزة اه بحروفه ( قوله ففيهما القود والدية ) أى ففيهما معاديه واحدة وحكومة لكل كما يأتى ( قوله فإن تميزت إحداها ) فى الصورة ، وقوله فلا تميز : أى يقتضى أصالة إحداها دون الأخرى ( قوله وانحرفت الأخرى ) أى عن سمت الكف ( قوله أو زاد جرم إحداها ) أى والحال أنهما استويا بطشا ( قوله عن سمت الأصلية ) فيه أن الذى قرره أن الأصالة تعرف بقوة البطش وإن انحرف ، وقد يقال إن المراد بما قرره قوله في اليتين فإن استويا بطشا

فهو صحيح فى نفسه كما لا يخفى ( قوله هذا إن اتحد القاطع ) هو تنبيه لقوله بخلاف ما بعد الكوع : أى من أسفل خلافا لما وقع فى بعض العبارات من إبهام أنه تنبيه للمتن لكن كان ينبغي أن يقول القطع بدل القاطع ، ولعله أراد بالقاطع الثانى ما يشمل القاطع الأول وكأنه تعدد بتعدد فعله فتأمل ( قوله إلا في الإبهام ) الصواب حذفه ( قوله قسط واجب الأصبع المار عليها ) يعنى على الأنامل أو على الأصبع : أى أناملها ، وقوله لا واجب الأصابع : أى فلا يسقط على الأصابع ، وحاصل المقصود أنه إذا زادت أنامل أصبح أو نقصت قسط العشر عليها ، ولو زادت الأصابع أو نقصت لا يسقط بل يجب في الزائد حكومة ، وقرئ بأن الأصبع الزائدة متميزة بخلاف الأغلة الزائدة ، لكن قوله وعلى ذلك يحمل كلام شرح المنهج فيه نظر ، فإن عبارته لا تنحرف كما يعلم بمراجعتها ( قوله فأعطيا ) أى المشتبهتان ، وقوله حكم الأصليتين : أى المذكورتين فيه اليتين هما كواحدة ( قوله مع كل ) أى من القود والدية

كما تقرر بحكمة (و) في قطع أو إشلال (حلمتها) أى المرأة (ديتها) فى كل منهما ، وهى رأس الثدي نصف دية لأن منفعة الرضاع متوقفة عليها وتدخل حكومة بقيته فيها (و) فى (حلمته) أى الرجل ومثله الخنثى على ما مر فيه (حكومة) إذ ليس فيها سوى الجمال ، ولا تدخل فيها التثنية من غير المهزول وهى ماحو إليها من اللحم لأيهما عضوان ، بخلاف بقية ثدى المرأة مع حلمتها (وفى قول دية) كالمرأة (وفى أنثيين) يقطع جلدتيهما (دية وكلها ذكر) غير أشل فنيه قطعاً وإشلالاً الدية لخبر عمرو بن حزم « فى الذكر وفى الأنثيين الدية » رواه أبو داود والسنائى وابن حبان والحاكم (ولو) كان الذكر (لصغير وشيخ وعين) فنيه دية (وحشفة كذلك) فيها وحدها دية لأن معظم منافعه وهو للذة المباشرة يتعلق بها (وبعضها) فيه (يقسطه منها) لكامل الدية فيها فقسطت على أبعاضها (وقيل من الذكر) لأنه الأصل فإن اختل يقطع بعضها بحرى البول وجب الأكثر من قسط الدية وحكومة فساد المحرى (وكلها حكم بعض مارن وحلمة) فى بعض كل قسطه منها لامن القصبة والثدى (وفى الأليين) من رجل وغيره وهما موضع القعود (الدية) لحظ منافعهما وفى بعض أحدهما قسطه من النصف بل عرف وإلا فحكومة (وكلها شفرها) أى حرفاً فرجها المنطبقان عليه فيهما قطعاً وإشلالاً الدية ، وفى كل نصفها (وكلها سلخ جلد) لم يثبت بلده فيه دية السلوخ منه ، فإن ثبت استردت لأنه ليس محض نعمة جديدة كالأسنان لجرىان العادة فى نحو الجلد واللحم بذلك (إن بقى) فيه (حياة مستقرة) وهو نادر وليس منه تنزع الجلد بحمارة (و) مات بسبب آتخر غير السالغ بأن (حزّ غير السالغ رقبته) بعد السلخ أو مات بنحو هدم أو حزه السالغ واختلفت الجنايتان عمداً وغيره وإلا فالواجب دية نفس ، وتجب الدية أيضاً بقطع الحميمين النائتين بمجنب سلسلة الظهر كالأليين ، قاله فى التنبيه قال ابن الرفعة وهذه المسئلة غير مذكورة فى الكتب المشهورة . قال الأذرى

ونقصت إحداها وانحرفت الأخرى فالمنحرفة الأصلية (قوله وهى رأس الثدي) هذا التعريف يشمل حلمة الرجل فهو أحسن من قول غيره بعد هذا الذى يلتزمه المرضع اه سم على منيج (قوله ولا تدخل فيها التثنية) اسم لنقرة الحلمة : أى ففيها حكومة (قوله وهى ماحو إليها من اللحم) قال فى الصحاح فى فصل الناء الثالثة . قال ثعلب : التثنية بفتح أولها غير مهموز مثال الرقوة والعروقة على فعلوة وهى مغرز الثدي ، فإذا ضممت همزت وهى فصلة : قال أبو عبيدة : وكان وربة يهزم التثنية وسية القوس ، قال : والعرب لاهزم واحدا منهما (قوله وفى أنثيين الخ) يشترط فى وجوب الدية فيهما سقوط البيضتين ومجرد قطع جلدتى البيضتين من غير سقوط البيضتين لا يوجب الدية ، وإنما فسر الحلى الأنثيين بجلدتى البيضتين لأنه أراد بيان المعنى الفلوى ولأن الغالب سقوط البيضتين يقطع جلدتيهما اه سم على منيج (قوله وحشفة كذلك) فى الروض وشرحه : وفى قطع باقى الذكر أو قلفة منه حكومة ، وكلها فى قطع الأشل كما صرح به الأصل ، فإن أشله أو شقه طولاً وأبطل منفعة فدية يجب أو تعذر بضره الجماع لا الانقباض والانسائط فحكومة يجب لأنه ومنفته باقيا والحلل فى غيرهما اه . ثم ذكر فى شرحه فيما لو قطعه قاطع هل يجب القصاص كلاماً طويلاً اه سم على منيج . والراجع وجوب القصاص (قوله لأنه ليس محض نعمة جديدة) ومثله الإفضاء ، فإذا التحم سقط الضمان ، بخلاف سائر الأجرام لا يسقط ضمانها بعود مثلها اه سم على منيج ، ومثله من غير المختور كما تقدم (قوله وإلا) أى بأن لم يبق فيه حياة مستقرة

(قوله على ما مر فيه) الذى مر فيه إنما هو أقل الأمرين من الحكومة ودية حلمة المرأة

وهي غريبة ، وقد ذكرها الجرجاني في الشافى والتحرير أيضا ، وفي كسر عضوه أو ترقوته حكومة ، ويحط من دية العضو ونحوه بعض جرم له مقلد وواجب جناية وغيره .

### ( فرع ) في موجب إزالة المنافع

وهي ثلاثة عشر ( في ) إزالة ( العقل ) الغريزي والمراد به هنا العلم بالمدرجات الضرورية الذي به التكليف بنحو لطفة ( دية ) واجبة كالتى في نفس المحنى عليه وكذا في صائر مامر ، وبأنى إجماعا لا قود لاختلاف العلماء في محله وإن كان الأصح عندنا كأكثر أهل العلم أنه في القلب للآية - وإنما زال بفساد الدماغ لا تقطاع مدده الصالح الواصل إليه من القلب فلم ينشأ زواله حقيقة إلا من فساد القلب ، أما المكتسب وهو ما به حسن التصرف والخلق فواجبه حكومة لا تبلغ دية الغريزي ، وكذا بعض الأول إن لم ينضبط فإن انضبط بالزمن أو بمقابلة المنتظم بغيره فالقسط ، ولو توقع عوده وقدر له خيران ملة يعيش إليها غالبا انتظر فإن مات قبل العود وجبت الدية

فالواجب دية نفس الخ ( قوله أو ترقوة ) وزنها فعلة بفتح الفاء وضم اللام وهي العظم الذى بين ترقوة النحر والعاتق من الجانبين اه مصباح ( قوله وواجب جناية غيره ) يعنى إذا ذهب من العضو المحنى عليه أو نحوه بعض جزء ولو بأفة كأصبع ذهب من اليد حط واجب ذلك الجزء من الدية التى يضمن العضو بها ، وكذا إذا جنى على العضو جناية مضمونة أولا ثم جنى عليه ثانيا فيحط عن الجانب الثانى قدر ماوجب على الجانب الأول .

### ( فرع ) في إزالة العقل

قال الشيخ عميرة : قدم لأنه أشرف المعاني اه سم على منيج ( قوله والمراد به هنا العلم ) وفسر في نواقض الوضوء بأنه غريزة يتبعها العلم بالضروريات عند سلامة الآلات ، وعليه فانظر السبب الداعى إلى تفسيره هنا بالعلم دون الغريزة ، مع أن الظاهر أن الذى يزول إنما هو الغريزة التى يتبعها العلم لا نفسه ( قوله إجماعا ) أى من الأمة لا الأئمة الأربعة فقط وهكذا كل موضع عبر فيه بالإجماع ، وأما الاتفاق فقد يستعمل في اتفاق أهل المذهب ( قوله للآية ) هى قوله تعالى - لم قلوب لا يفقهون بها - ( قوله من القلب ) صلة لا تقطاع ( قوله وكذا بعض الأول ) أى الغريزي ( قوله فإن انضبط ) أى الأول ، وقواه بالزمن كما لو كان يجن يوما ويفيق يوما أو غيره بأن يقاس صواب قوله وفعله بالمختل منهما ويعرف النسبة بينهما وإلا : أى وإن لم ينضبط بأن كان يفرغ أحيانا مما لا يفرغ

( قوله ويحط من دية العضو ونحوه ) مراده بهما تقيد وجوب الدية الكاملة فيما مر من الأجرام بأن محله إذا لم ينقص منها بعض له أرش مقلد ولم تسبق فيها جناية ولا حط من الدية مقدار ما نقص وواجب الجناية السابقة ، لكن في النسخ بعض جرم بياء موحدة وعين وضاد مصحمة ، ولعله محرف عن قص بنون ثم قاف ثم همزة كما في عبارة غيره ، وعبارة البهجة وحط قص كل جرم ذى دية وواجب الجناية المبتلاة .

### ( فرع ) في موجب إزالة المنافع

( قوله لا تقطاع مدده ) أى الدماغ ، والمراد من هذا الكلام بدليل آخره أن الدماغ حينما فسد فإنما ينشأ فساد من فساد القلب ، إذ يفسد القلب يتقطع المدد الذى كان يصل إلى الدماغ منه فيفسد الدماغ بفساده :

كما في البصر والسمع (فلن زال يجرح له أرض) مقدر كالموضحة (أو حكمة وجبا) أي كل من الأرض والحكومة مع دية العقل وإن كان أكثر لأنها جناية أبطلت متقنة ليست في محل الجناية فكانت كما لو أوضحة فذهب ميمه أو بصره ، فلن قطع يديه ورجليه فزال عقله وجب ثلاث ديات ، أو أوضحة في صدره فزال عقله فدية وحكومة (وفي قول يدخل الأول في الأكثر) كأرض الموضحة وكلنا إن تساويا كأرض البلدين كما لا يجمع بين واجب الجناية على الحلقة وواجب القصاص ، ويجاب بأنحد المثل هنا يقينا بخلاف ما نحن فيه (ولو ادعى) بيننا للمفعول إذ لا تصح الدعوى من مجنون وإنما تسمع من وليه أو للفاعل وحذف العلم به إذ من المعلوم أن المجنون لا يصح منه ذلك بل من وليه فسقط القول بتعين الأول (زواله) وكذبه الحس لم تسمع دعواه كأن كانت تلك الجناية لا تزيله عادة فيحصل على موافقة قدر كونه بقلم خفيف وإلا سمعت ، فلن أنكر الجاني زواله اختبر الجاني عليه في غفلته إلى أن يغلب على الفطن صدقه أو كذبه (فلن لم ينتظم) بالبيئة أو بعلم الحاكم (قوله وفعله في خطواته فله دية) لقيام القرينة الظاهرة على صدقه (بلايين) لأنها تثبت جنونه والمجنون لا يخلف ، فلن اختلفا في جنون متقطع حاف زمن إفاقته ، وإن انظما فلا دية لفطن كذبه وحلف الجاني لاحتمال أنهما صدرا اتفاقا أو عادة وخرج بزواله نفعه فيحلف مدعيه إذ لا يعلم إلا منه ، ولو أعطيت دية العقل أو غيره من بقية المعاني ثم عاد استردت (وفي إبطال) (السمع دية) إجماعا ولأنه أشرف الحواس حتى من البصر كما عليه أكثر الفقهاء إذ هو المدرك للشرع الذي به التكليف ، ولأنه يدرك به من سائر الجهات وفي كل الأحوال والبصر يتوقف على جهة المقابلة وتوسط شعاع أو ضياء ، وما زعمه المتكلمون من أشرفيته على السمع لقصر إدراكه على الأصوات وذاك يدرك الأجسام والألوان والهيئات مردود بأن كثرة هذه المتعلقةات فوائدنا دنيوية لا يعمرك عليها ، ألا ترى من جالس أصم فكأنما صاحب حجرا ملئي وإن تمتع في نفسه بمشغلات بصره ، وأما الأعمى في غاية الكمال الفهمي والعلم اللدني وإن نقص تمتعه

ويستوحش إذا خلا بالحكومة أهروض وشرحه أه سم على منهج (قوله وإنما تسمع من وليه) هذا مع قوله الآتي لأنها تثبت جنونه البغ يعلم منه أن الدعوى تتعلق بالولي واليمين بالجاني عليه وتنتفي عنه بأن دام جنونه وتارة تثبت في حقه بأن تقطع أه سم على منهج . وقول سم : واليمين بالجاني عليه ظاهره أنه لا فرق في ذلك بين الجنون المتقطع والمطبق أن الدعوى إنما تكون من الولي ، ويبقى أن الجاني عليه لو ادعى زمن إفاقته سمعت دعواه ثم رأيت على حجب صرح بذلك في قوله أخرى ، فالمراد بدعوى الولي في الجنون المتقطع أنه إن اتفق له ذلك زمن الجنون المتقطع سمعت ولا يكلف التأخير إلى زمن الإفاقة يدعى الجنون بنفسه (قوله وإلا سمعت) أي بأن لم يكذبه الحس (قوله حلف زمن إفاقته) أي الجاني عليه (قوله ثم عاد استردت) حلال ذلك بأن ذهبها كان مظنوناً : أي فبعودها بان خلاص الفطن ، وقضيت أنه لو أعير بذهابها معصوم لم تسترد لأن عودها حينئذ نعمة جديدة فليراجع (قوله لا يعمرك عليها) هذا ممنوع فإنه يترتب على إدراكها التفكير في مصنوعات الله البديعة العجيبة

فساده لا يكون إلا من فساد القلب ، فالعقل إنما زاد في الحقيقة بفساد القلب (قوله أي كل من الأرض والحكومة) أي أحدهما ، وإنما عبر بالواو لقول المصنف وجبا (قوله وكلنا إن تساويا) وحينئذ فهذا القليل قاتل بالدخول مطلقا كما لا يخفى (قوله فوائدنا دنيوية) كلنا في التحفة ، قال سم : هذا ممنوع فإنه يترتب على إدراكها التفكير في مصنوعات الله تعالى البديعة وقد يكون نفسه طاعة كشاهدة نحو الكعبة والمصحف إلى آخر ما ذكره من الأمثلة ، ولا يخفى أن ما ذكره لا يتوجه منا على الشارح كآين حجر لأههما وإنما ادعى أن أكثر متعلقات البصر دنيوية

الدنيوى (و) في إزالته (من أذن نصف) من الدية لا تصلحه بل لأن ضبط النقص بالمقدار أول وأقرب منه بغيره (وقيل قسط النقص) من الدية ، ورد بأن السمع واحد كما تقرر ، بخلاف البصر فإنه متعدد بتعدد الحلقية جزما وعمل وجوب الدية هنا حيث لم يشهد خيريان ببقائه في مقره ولكن ارتقت داخل الأذن ، وإلا فحكومة لادية إن لم يرج زوال ، وإلا بأن رجى في مدة يعيش إليها غالبا كما في نظائره وإن أمكن الفرق بأنه زال في تلك لاهله فلا شيء (ولو أزال أذنيه وصممه فديتان) لأنه ليس في جرم الأذنين بل في مقرهما من الرأس كما مر (ولو ادعى) الجهى عليه (زواله) وأنكر الجاني اختبر بنحو صوت مهول مزعج متضمن للتهديد في غفلاته حتى يعلم صدقه أو كذبه فإن فعلنا ذلك (وازعج للصباح) أو نحو رعد (في نوم وغفلة فكاذب) ظنا بمقتضى هذه القرينة ولكن يحتمل الموافقة ، ولذا يجلف الجاني أنه باق ولا يكفى منه بأن لم يزل من جنائى إذ التنازع في ذهابه وبقائه لا في ذهابه بجنائه أو جنابة غيره والأيمان لا يكفى فيها بالوإزام (وإلا) بأن لم يزعج (حلف) لاحتمال تجلده ولا بد من تعرضه في حلقه لذهاب صممه من جنابة هنا (وأخذ دية) وينظر عوده إن قدر خيريان لذلك مدة يغلب على الظن بقاءه إليها فإن عاد فيها لم تجب الدية وإلا وجبت ، وكذا البصر ونحوه كما مر (وإن نقص) السمع من الأذنين (فقطسه) أى النقص من الدية (إن عرف) قدره منه أو من غيره بأن عرف أو قال إنه كان يسمع من كلا

الغافرة ، وقد يكون نفس إدراكها طاعة كشاهدة نحو الكعبة والمصحف ، وقد يترتب على الإدراك إلقاء عثر من مهلك إلى غير ذلك مما لا يحصى ، وأيضا فن فوائد الإبصار مشاهدة ذاته تعالى في الآخرة أو في الدنيا أيضا كما وقع له صلى الله عليه وسلم ليلة المراج ولا أجل من ذلك فليأتمل اه سم على حج . أقول : ويرد بأن ذلك كله إنما يعتد به ويكون نافعا بعد معرفة الرسول صلى الله عليه وسلم ومعرفة الأمور الشرعية المتفاعة منه وذلك إنما يعرف بالسمع (قوله ولكن ارتقت) أى انسد (قوله وإلا) أى بأن شهد خيريان ببقائه (قوله فحكومة) أخذ من ذلك أنه لو جنى على صفيه فصار لا يبصر لكن شهد أهل الخبرة ببقاء لطيفة البصر لكن نزل بالجنابة ما يمنع من تفردهما لم تجب الدية بل الحكومة ، وقياس ذلك وجوب الدية في قلع العينين حينئذ لأن فيه إزالة تلك اللطيفة فليراجع بكشف بكرى اه سم على حج (قوله زوال ذلك) أى الارتقاء (قوله فلا شيء) ظاهره عدم وجوب حكومة فلم ذلك اه سم على حج . وقد يقال إن سببه أن اللطيفة لما كانت باقية نزلت الجنابة على عملها منزلة لعنة برأسه لم تؤثر شيئا (قوله اختبر بنحو صوت) قال في شرح الروض : ولا بد في امتحانه من تكررة مرة بعد أخرى إلى أن يغلب على الظن صدقه أو كذبه اه . وقد يفيد ذلك قول الشارح حتى يعلم الخ يجعل حتى بمعنى إلى دون التعليل اه سم على حج (قوله بأنه لم يزل من جنائى) قد يقال التنازع في مطلق الزوال فذلك بحسب الصورة واللفظ ، وإلا فالقائم يقتضى أنه إنما زال صممه بجنائه حتى كأن المدعى يقول زال سمع الجهى عليه بجنائيك والجاني يريد بجلفه دفع ذلك عنه فكان ينبغي الاكتفاء منه بأن صممه لم يزل بجنائه (قوله وإلا وجبت) أى وإن لم يقدر خيريان بأن قال لا يهود أو ترددا في الود وعلمه أو قال لا يحتمل عوده من غير تقدير مدة ، لكن يبقى الكلام

وهذا مما لا يخفى فيه ، ولم يدعى أن جميعها دنيوى حتى يتوجه عليهما النقص بهذه الجزئيات (قوله ورد) بأن السمع (الخ) قال الشهاب سم فيه ما لا ينبغي فتأمله اه : أى لأن الظاهر أن هذا القيل إنما هو مبنى على أن السمع واحد فلا يتوجه عليه الرد بأن السمع واحد (قوله وإن أمكن الفرق) أى وينبئ على الفرق لو قيل به أنه لا يجب هنا شيء مطلقا من غير تعقيد بالرجاء في مدة يعيش إليها غالبا (قوله أو نحو رعد) في جعل هذا من المخطوف على فعلنا ذلك ما لا ينبغي لأنه ينحل المعنى إلى أنه إذا اختبر بنحو الصوت فازعج بنحو رعد يكون كاذبا وهو غير مراد كما لا يخفى (قوله بأن عرف) لعل المراد بأن كان عارفا أى خيرا بمراتب النقص

فصار يسمع من نصفه ويحلف في قوله ذلك لأنه لا يعرف إلا منه (وإلا) بأن لم يعرف قدر النسبة (فحكومة) تجب فيه (باجتهاد قاض) لتعلم الأرض، ولا تسمع دعوى النقص هنا وفي جميع ما يأتي إلا إن عين المدعى النقص وطريقه أن يعين الخيّن، نعم لو ذكر قدرا دلّ الامتحان على أكثر منه فيظهر أنه لا يجب له إلا ما ذكره مالم يجد دعوى في الثاني ويطلبه (وقيل يعتبر سمع قرنه) بفتح فسكون وهو من سمع كسنة لأنه أقرب (في سمعته) وينضبط التفاوت (بين سمعيهما ويؤخذ بنسبته من الدية، ورد بأن الانضباط في ذلك بعيد فلم يعول عليه (وإن نقص) السمع (من أذن سدت) وضبط منتهى سماع الأخرى ثم عكس ووجب قسط التفاوت (من الدية فإن كان بين مسافتي السامعة والأخرى النصف فله ربع الدية لأنه أذهب ربع سمعه فإن لم ينضبط فحكومة كما علم مما مر) (وفي) إبطال (ضوء كل عين) ولو عين أخفش وهو من يبصر ليلا فقط، وأعشى وهو من يبصر نهارا فقط لما مر أن من بعينه يياض لا ينقص الضوء تكمل فيها الدية (نصف دية) كالسمع (فله قضاها) بالجنانية المنعوبة للضوء (لم يزد) لما حكومة لأن الضوء في جرمها (وإن ادعى) المجنى عليه (زواله) وأنكر الجناني (سئل) أولا (أهل الخبرة) هنا ولا يمين لا في السمع إذ لا طريق لهم فيه بخلاف ما هنا فإن لهم طريقا فيه، فإنهم إذا أوقفوا الشخص في مقابلة عين الشمس ونظروا في عينه عرفوا أن الضوء ذاهب أو قائم، بخلاف السمع لا يراجعون فيه إذ لا طريق لهم إلى معرفته، ولا يأتى ذلك ما مر من التحويل على إخبارهم ببقاء السمع وفي تقديرهم مدة لعوده لأنه لا يلزم من أن لهم طريقا إلى بقاءه الدال عليه نوع من الإدراك أو عوده بعد زواله الدال عليه الامتحان أن لهم طريقا إلى زواله بالكلية، إذ لا علامة عليه غير الامتحان فعلم به دون سواهم، بخلاف البصر يعرف زواله

في محل الخبرين ما هو حتى لو فقدنا من محل الجنانية ووجدنا في غيره هل يجب قصدهما أولا أو يفرق بين بعد المسافة وقربه ؟ في نظر، والأقرب أنهما إن كانا بمسافة القصر وجب على مريد إسقاط الأرض قصدهما وإلا فلا، أو يقال لا يتقدم ذلك بمسافة لأنه زواله وجب الأرض على الجناني، فإن أحضرهما سقط الطلب عنه وإلا طوّل لا اشتغال ذمته بالأرض ظاهرا حتى يوجد ما يسقطه، ولعل هذا أوجه (قوله ولو عين أخفش) أي خلقه. أما لو كان بجنانية فينبى أن ينقص واجبا من الدية لتلا يتضاعف النرم .

[ فرع ] وإن أعشاه لزمه نصف دية، وفي الإعشاء بآفة مساوية الدية، ومقتضى كلام التلذيب نصفها، وإن أعشاه أو أخفشه أو أحوله فحكومة، كذا في الروض. وفي العباب : فرع : لو جنى على شخص فصار أعشى أو أخفش أو أحول لزمته حكومة، وكلنا لو صار أعشى بخلاف للبغوى إذ الأعشى كثيره، ولو صار شاخص الحلقة فإن قصص ضوءها لزمه الأكثر من قسط الذاهب إن انضبط وحكومة إشخاصها وإلا فحكومة انتهى اه سم على منج. أقول : قول سم بآفة مساوية : أي على المتمد، وقوله وكلنا لو صار أعشى ضعيف، وقوله بخلاف للبغوى متمد. وفي حج : تنبيه : لو أعشاه بأن جنى عليه فصار يبصر نهارا لزمه نصف دية توزعها على إصباره نهارا وليلا، وإن أخشاه بأن صار يبصر ليلا فقط لزمته حكومة على مافي الأرض وأقره شارحه، وهو مشكل بما قبله إلا أن يفرق بأن عدم الإبصار ليلا يدل على نقص حقيق في الضوء إذ لا معارض له حينئذ، بخلاف عدمه نهارا فإنه لا يدل على ذلك بل على ضعف قوة ضوئه على أن تعارض ضوء النهار فلم يجب فيه إلا حكومة (قوله لم يزد لما حكومة) لكن لو قلع الحلقة مع ذلك وجب لها حكومة شيئا اه سم على منج. ولعل المراد بكلام سم أنه قلع اللحم التي تطبق عليها الأجفان، والمراد بالقتن في كلام المصنف أنه أزال الضوء بمحراة في اللحم مع بقاء صورته (قوله سئل أولا أهل الخبرة) أي اثنان منهم كما يفيد قوله الآتي بعد فقد خيرين الخ



بسوالم وبالاختام ، بل الأول أقوى ومن ثم قال (أو يختن) بعد فقد خيرين منهم أوتو تفهم عن الحكم بلحقه  
(بقرّب) نحو (عقرب أو حديد من عينه بفتة ونظر هل يزجج) فيحلف الجاني لظهور كلب خصمه أولاً  
فيحلف الجاني عليه لظهور صدقه ، وما تقرر من حل أو في كلامه على التنوع لا التخير هو المتمد كما ذكره  
البلقيني وغيره ، وقال الأذري : إن المذهب تين سوالم لضعف الامتحان إذ يعلو البصر أغشية تمنع انتشار  
الضوء مع وجوده فتعين أنه لا يرجع إليه إلا بعد تملز أهل الخبرة ، ولذا ضعف في الشرح الصغير ما ذكره المتولى  
من أن الخبرة للحاكم (وإن نقص فكالمسح) في نقص البصر من العينين معاً إن عرف بأن كان يرى لحد فصار  
يرى لنصفه قطه وإلا فحكومة ، ومن عين تعصبه ويوقف شخص في محل يراه ويؤمر بالتباعد حتى يقول  
لأراه فتعرف المسافة ثم تعصب الصحيحة وتطلق العلية ويؤمر بأن يقرب واجبا إلى أن يراه فيضبط ما بين المسافتين  
ويجب قطه من الدية ، ولو أنهم بزيادة الصحيحة ونقص العلية امتحن في الصحيحة بتغيير ثياب ذلك الشخص  
وبالتنقل لبقية الجهات ، فإن تساوت الغايات فصادق وإلا فلا ، ويأتى نحو ذلك في السمع وغيره ، لكنهم  
في السمع صوروه بأن يجلس بمحل ويؤمر برفع صوته من مسافة بعيدة عنه بحيث لا يسمعه ثم يقرب منه شيئاً  
فشيئاً إلى أن يقول سمعته فيعلم ، وهذا يخالف ما مر في تصوير البصر بأمره بالتباعد أولاً في محل يراه فيحتمل أنه  
تصوير فقط ، ويحتمل أنه تقييد وهو أوجه ، ويفرق بأن البصر يحصل له تفرق وانتشار عند البعد فلا يتيقن أول  
رويته حينئذ فأمر فيه بالقرّب أولاً لتيقن الرؤية وليزول احتمال التفرق ، بخلاف السمع فإنه إذا حصل فيه طنين  
ثم أمر بالتباعد فيستصحب ذلك الطنين القارّ فيه فلا ينضبط منتهأ يقينا ، بخلاف ما إذا فرغ السمع أولاً وضبط  
فإنه يتيقن منتهأ فعملوا في كل منهما بالأحوط (وفي الشم دية على الصحيح) كالسمع في إذعابه من إحدى  
المنخرين نصف دية ، ولو نقص وانضبط فقطه وإلا فحكومة. ويأتى في الارتاق هنا ما مر في السمع ، ولو  
ادعى زواله امتحن ، فإن هشّ أربع طيب وعبس تخيخ حلف الجاني وإلا حلف هو ، ولا تستل أهل الخبرة هنا

(قوله بل الأول) هو قوله بسوالم (قوله أو يختن بعد فقد خيرين) انظر ما ضابط الفقد هل من البلد فقط أو  
من مسافة القصر أو العلوى أو كيف الحال ؟ فيه نظر . والأقرب الثاني فليراجع (قوله وما تقرر) أى من قوله  
بعد فقد خيرين الخ (قوله ويحتمل أنه تقييد) بقى أنه اعتبر في تصوير معرفة النقص أنه تربط العلية أولاً وتطلق  
الصحيحة على ما مر فهل ذلك تصوير فقط أو تقييد كما هنا ؟ فيه نظر ، والظاهر أنه مجرد تصوير ، إذ لا يظهر  
فرق بين ربط العلية أولاً وبين عكسه في حصول المقصود (قوله من إحدى المنخرين) ثنية منخر يوزن مجلس  
تقب الأنف ، وقد تكسر الملم إتياعاً لكسرة الخاء كما قالوا مننّ وهما نادران لأن مفعلاً ليس من المشهور اه  
مختار . وفي القاموس أنه يجوز أيضاً فتحهما وضمهما ومنخر كعصفور اه (قوله وعبس) بالتخفيف والتشديد

(قوله منهم) لاجابة إليه (قوله وما تقرر من حل أو في كلامه على التنوع) أى الصادق بالترتيب الذى هو  
المراد ، وإلا فالترتيب المراد من جملة ما صدقات التنوع لا عينه ، وإنما أخرجه عن التخير الظاهر لأنه ضد الترتيب  
فلا تصح إرادته به (قوله وقال الأذري) عبارة التحفة : بل قال الأذري : المذهب تين سوالم أثبت : أى  
فضلاً عن وجوب الترتيب الذى قال به بالبقيني وغيره ، وقول الشارح إذ يعلو البصر الخ ليس من كلام الأذري ،  
وإنما هو توجيه له ، وقوله فتعين الخ تفرع على ما اختاره من وجوب الترتيب المستظهر عليه بما ذهب إليه  
الأذري لا انضغاع على ما ذهب إليه الأذري كما لا يخفى (قوله ويأتى نحو ذلك) أى مطلق الامتحان بالمسافة

لما مر في السمع والثاني فيمحكمة لأنه ضعيف النفع . ودفع بأنه من الحواس التي هي طلائع البدن فكان كثيراً منها ( وفي ) إبطال ( الكلام دية ) كما عليه أكثر أهل العلم ، وبأنى هنا في الامتحان وانتظار العود مأمراً ، وفي إحداهن عجلة أو نحو تنمئة حكومة ، وهو من اللسان كالبطش من اليد فلا يجب زيادة لقطع اللسان وكون مقطوعه قد يتكلم نادر جداً فلا يهول عليه ، ثم يرد على التشبيه أن في قطع اليد التي ذهب بتطشها الدية ، بخلاف اللسان الذي ذهب كلامه . وقد يفرق بأنه لأجل أن هذا حتى يجب في مقابلة بخلاف تلك فوجب لجملتها كأذن مشولة خلقة ( وفي ) إبطال ( بعض الحروف قسطة ) إن بقي له كلام مفهوم وإلا وجب كمال الدية لقوات منقمة الكلام ( و ) الحروف ( الموزع ) عليها ثمانية وعشرون حرفاً في لغة العرب ( فلكل حرف ربع سبع دية وأسقطوا لا تركيباً من الألف واللام ، واعتبار الماوردي لها والنحاة للألف والمهزة مردود . أما الأول فلما ذكر . وأما الثاني فلأن الألف تطلق على أهم من المهزة والألف الساكنة كما صرح به سيويه فاستغنوا بالمهزة عن

أد عتار ( قوله لما مر في السمع ) أي من أنهم لا طريق لهم إلى معرفة زواله ( قوله هي طلائع البدن ) أي مقدماته التي توصل إليه المدرجات ، وعبارة للمصباح : الطليعة القوم يبعثون أمام الجيش يعرفون طلع العدو بالكسر : أي غيره والجمع طلائع أده . فكان هذه الحواس تزلت منزلة القوم الذين ينقلون الأخبار بجمع أنها توصل إليها الصور التي تدركها وأطلق عليها اسمها فيكون استعارة تصريحية ( قوله فلا يهول عليه ) ظاهره وإن تكلم على ندور ، لكن قضية ما يأتي في قوله ولو قطع بعض لسانه وبقي نطقه أنه يجب حكومة ، إلا أن أن يفرق بأن في قطع بعض اللسان آلة النطق موجودة في الجملة بخلاف هذا ( قوله تركيباً من الألف واللام ) هو كذلك إلا أن لا ليست عبارة عما تركب من الألف واللام بل سهاها الألف اللينة كالألف فيقال ومواقع الألف اللينة غير مواقع المهزة . ثم رأيت سم على حج قال مانصه : لوجه لتضعيف كلام النحاة بما ذكر ، فإن إطلاق الألف على الأهم لا يمنع النص على كل بخصوصه الذي هو أبين وأظهر في بيان المراد ، ولا وجه للتوزيع على ثمانية وعشرين مع كون المهزة والألف اللينة حقيقتين متباينتين للزوم إهدار أحدهما فالوجه للتوزيع على تسعة وعشرين فتدبر ، اللهم إلا أن يقال : الألف اللينة لا يمكن النطق بها وحدها ، ولا تكون إلا تيمناً وتتولد من إشباع غيرها ، ولا يتميز حقيقتها تميزاً ظاهراً عن المواء المبرد فلم تعتبر ولم يوزع عليها فليتأمل ( قوله تطلق على أهم من المهزة ) فيه نظر ،

( قوله وأسقطوا لا تركيباً للغ ) الظاهر أن الواضع لم يرد جعل لا من حيث هي حرفاً لأنها مركبة وما قبلها وما بعدها من الحروف باسطة ، وإنما أراد الألف اللينة ، وأما المهزة فهي المرادة بالألف أول الحروف ويدل على إرادته في لا الألف اللينة جعله لما بين أختياها الواو والياء وإنما لم يركب أختياها للإشارة إلى أنه يمكن النطق بمسماهما مستقلاً لقبولهما التحريك دونها ، وحيث فلا بد من اعتبارها لأنها حرف مستقل يتوقف تمام النطق عليه ، بل هي أكثر دوراً في الكلام من غيرها كما لا يخفى ، وقوله واعتبار الماوردي لها لا يخفى مما تقرر أن الماوردي لم يعتبرها من حيث تركيبها وإنما اعتبر ما أريد منها وهو الألف اللينة ، وقد علمت أن اعتبارها متعين ، وحيث فاعتبار الماوردي هو عين اعتبار النحاة لا غيره لا كما اقتضاه صنيع الشارح ، وقوله أما الأول فلما ذكر قد علمت أن الماوردي لم يعتبر لا من حيث تركيبها حتى يتوجه عليه هذا الرد ، وقوله وأما الثاني فلأن الألف تطلق على أهم من المهزة والألف اللغ فيه أن المدار في الحروف التي تقسط عليها الدية إنما هي المسمايات التي هي أجزاء الكلام ولا شك أن نطق اللسان بالمهزة غيره بالألف ولكل منهما مخرج مخصوص يبين الآخر وليس المدار على الأسماء

الألف لاتندرجها فيها ، فإن كان الحنفى عليه من غير العرب وزعت على حروف لغته قلت أو كثرت كأحد وعشرين في لغة واحد وثلاثين في أخرى ، ولو تكلم بلسنتين وزع على أكثرهما ، وإن قطع شفته فلعنت الميم والياء وجب أرشهما مع ديهما في أوجه الوجهن ( وقيل لاتوزع على الشفوية ) وهى الياء والهاء والميم والواو ( والحنفية ) وهى الهززة والهاء واللين والظن والحاء والحاء بل على اللسانية لأن التطق بها ، وردت بمنع ذلك بل كمال التطق مركب من جميعها ، ففى بعض من تينك قسطة من الدية ، ولو أذهب له حرفا فباد له حرف لم يكن يحسنه وجب للذهاب قسطة من الحروف التى يجنبها قبل الجناية ( ولو عجز عن بنضها خلقة أو بأقة مساوية ) وله كلام مفهوم فحنى عليه فذهب كلامه ( فدية ) لوجود نطقه وضعفه لايمنع كمال الدية فيه كضعف البصر والبطش ( وقيل ) فيه ( قسط ) من الدية وفارق ضعف نحو البطش بأنه لايتقدر غالبا والتطق يتقدر بالحروف ، وردت بأنه يبقى مقصود الكلام مايقب له كلام مفهوم فلا حاجة لذلك التقدير ( أو ) عجز عن بنضها ( بجناية فالذهب لاتكفل ) فيها ( دية ) لثلاثا يتضاعف الغرم فيها أبطله الجاني الأول ، وقضيته أنه لا أثر لجناية الحربى لأنها كالآلة السماوية ، والأوجه عدم الفرق ، وقيل تكفل والخلاف مرتب على الخلاف فيها قبله ( ولو قطع نصف لسانه فذهب ربع ) حروف ( كلامه أو عكس فنصف دية ) اعتبارا بأكثر الأمرين المضمون كل منهما بالدية ، إذ لو انفرد لكان ذلك واجبه فدخل فيه الأكل ومن ثم اتجه دخول المساوى فيها لو قطع النصف فذهب النصف ، ولو قطع بعض لسانه فذهب كلامه وجبت الدية لأنها إذا وجبت بذهابه بلا قطع فع القطع بالأولى ، ولو قطع بعض لسانه وبنى نطقه وجبت حكومة لاقسط إذ لو وجب لزم إعجاب الدية الكاملة فى لسان الأخرس خلافا لجمع ( وفى ) إبطال ( الصوت دية ) إن بقيت قوة اللسان بمخاله لخبر زيد بن أسلم بذلك رواه البيهقي وقول الشارح وهذا من الصحاح

أما أولا فقله على أم ليس على ما ينبغي لأنه من المشترك لا العام فإن العام أن يكون اللفظ حالا على معنى يشترك فيه كل الأفراد فيتناولها جميعا وليس الألف كذلك بل تطلق على هذا وعلى هذا ، وأما ثانيا فلأن هذا قول بعضهم ونقله الجوهري فى الصحاح وضعفه بعضهم والنحاة يعتمدون القول الآخر وهو مزايرة الألف للهززة فتأمل ( قوله وزع على أكثرهما ) فظاهره وإن كانت الأكل العربية ، وعبرة الشيخ عميرة : ولو كان يحسن العربية وغيرها وزع على العربية وقيل على أكثرهما حروفا وقيل على أقلهما اه . وعليه فيحمل قول الشارح هنا على ما لو كانت اللغتان غير عربيتين ( قوله والميم ) أى والياء لأنها مساوية لما فى المخرج وسأبقى التصريح به فى قوله ومن ثم قيل كان الأوجه فيمن قطع الشفتين فرالت الميم والياء أنه لايجب هما أرش الخ ( قوله أو بأقة مساوية ) والآلة جناية غير مضمونة على ما اقتضاه كلام حجج الآتى ( قوله وفارق ) أى على هذا انتهى على من حجج ( قوله والأوجه عدم الفرق ) أى بين الحربى وغيره ، ويؤيد منه بالأولى أن جناية السيد على عبده كالحرى . وكعب أيضا قوله والأوجه لم يبين حلة الأوجه ، وقياس نظائره من أن الجناية الغير المضمونة كالآلة أحياد الأوك كما هو مقتضى التعليل . وعبرة حجج : وقضيته أن التعليل بما ذكره الشارح أنه لا أثر لجناية الحربى وهو متجه وإن قال الأذرى لا أصيبه كذلك ( قوله لزم إعجاب الدية ) وجه الملازمة أن وجوب القسط على هذا التقدير لذات اللسان بلا اعتبار الكلام اه سم على حجج . ويرد عليه أنه لو قطع نصف لسانه فذهب ربع كلامه وجب نصف الدية ، وقضية أن لسان الأخرس لا دية فيه أنه يجب ربع دية لما ذهب من الكلام وحكومة لما زاد على الربع من اللسان ( قوله خلافا لجمع ) متعلق بحكومة ( قوله لخبر زيد بن أسلم ) قال الشيخ عميرة : أى ولأنه من المتافع المقصودة لغرض الدفع والإحلام وغير

الذى هى لفظ ألف ولفظ باء الخ حتى يتوجه ما ذكره هكذا ظهر فليستدبر ، ثم رأيت الشباب سم قرر نحو ما ذكره آخر ثم قال : إن الوجه تقسيط الدية على تسعة وعشرين ( قوله لخبر زيد بن أسلم ) لفظ زيد بن أسلم : مضت السنة

في حكم المرفوع تبع فيه الزركشي ، وهو يوم أن زيدا صحافي وليس كذلك وإنما هو تابعي ، ومن أول الصوت بالكلام يحتاج إلى دليل ، وزعم البلقيني أن ذلك يكاد أن يكون خرقا ، للإجماع غير معوك عليه ( فإن بطل معه حركة لسان فجزع عن التقطيع والترديد فديتان ) لاستقلال كل منهما ببدية لو انفرد ( وقيل دية ) لأن مقصود الكلام بقوت باقطلاع الصوت وعجز اللسان عن الحركة وقد يجتمعان ، وفارق إذهاب الطلق بالحنائية على سمع صبي فتصل بلوك نطقه لأنه بواسطة سماعه وتدرجه فيه بأن اللسان هنا سليم ولم يقع عليه جنائيات أصلا ، بخلاف إبطال حركته المذكورة ( وفي ) إبطال ( النوق دية ) كالسمع بأن لا يفرق بين حلو وحامض ومرّ ومالح وعذب ، وعند اختلاف الجاني والمخني عليه في ذهابه يجتمع بالأشياء الحادة كمرّ وحامض بأن يلقمها له غيره مفاضة ، فإن لم يعبس صدق يمينته وإلا فالجاني يمينته ، ولو أبطل معه نطقه أو حركة لسانه السابقة فديتان كما قاله جمع متقدمون ، ونقله الرافعي في موضع عن المتولي وأقره لكنه إنما يتأتى على الضعيف أن اللوق في طرف الحلق لا في اللسان لأنه قد ينفق مع قطعه حيث لم يستأصل قطع عصبه ، أما على المشهور وبه جزم الرافعي في موضع أنه في طرف اللسان فلا تجب إلا دية واحدة لسان كما لو قطع فذهب نطقه لأنه منه كالبلطش من اليد كما مرّ ، ومن ثم كان الأوجه فيمن قطع الشفتين فزال الميم والياء أنه لا يجب لهما أرض لانهما من كالبطش من اليد أيضا ،

ذلك اهـ سم على منج ( قوله ومن أول الصوت ) أي فيها رواه زيد بن أسلم ( قوله أن ذلك ) أي وجوب الدية في الصوت ( قوله فجزع عن التقطيع ) لعل المراد بالتقطيع تمييز بعض الحروف المختلفة عن بعض ، والترديد الرجوع للحرف الأول بأن ينطق به ثانيا كما نطق به أولا ( قوله وفارق ) أي ماذكر من وجوب الديتين ( قوله فتصل بلوك نطقه ) حيث قبل بوجود دية واحدة في السمع ( قوله بأن اللسان ) متصل بقوله فديتان لا بقوله وقيل دية ( قوله مفاضة ) أي أخذا على غرة . قال في المختار : وغافضه أخذه على غرة ( قوله فديتان ) محمد ( قوله كما قاله جمع متقدمون ) قد يقال إن كان فرض هذه المسئلة أنه قطع اللسان فلا وجه إلا وجوب دية واحدة ، أو أنه جنى عليه بدون قطعه فوجب الديتين في غاية الظهور سواء قلنا إن اللوق في طرفه أم في الحلق انتهى سم على صحيح ( قوله لا في اللسان ) وهذا أي كونه في اللسان هو الراجع

في الصوت إذا انقطع بالدية على ما ذكره بعضهم وكان على الشارح أن يذكره إذ هو مرجع الإشارة في قول الشارح لجلال وهذا من الصحابي الخ ، لأنه وقع خلافا بين الأصوليين فيما إذا قال الصحابي من السنة كذا أو نحوه هل هو في حكم المرفوع إليه صلى الله عليه وسلم فيجوز به أولا ، والصحيح أنه في حكمه ( قوله وليس كذلك ) يقال عليه وحيث قد دليل وجوب الدية في الصوت ، على أنه قد يقال من أثبت مصبته معه زيادة علم ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ( قوله ومن أول الصوت بالكلام الخ ) هذا لا يحتاج إليه الشارح في الخبر بعد فيه الحجة به من أصله ، وإنما يحتاج إليه من جملة في حكم المرفوع واحتج به كآين حجر فإنه يحتاج إلى الجواب مما أورد عليه ( قوله أن ذلك ) أي وجوب الدية في الصوت ( قوله وفارق الخ ) أي على الصحيح ( قوله ) لأنه بواسطة سماعه الخ ) علة لتعطيل نطق الصبي بعدم سماعه ( قوله مفاضة ) هو بالعين المعجمة ، يقال غافضت الرجل : أي أخذته على غرة ، قاله في الصحاح ( قوله فديتان على مقاله جمع الخ ) صريح هذا السياق أن وجوب

لكن المعتمد وجوب أرش الحرفين أيضا كما مر (وتترك بمحلاوة وجوضة ومرارة وملوحة وعلوبة) ولم ينظروا لزيادة بعض الأطباء عليها ثلاثة لئلا يخلو فيها كالحرافة مع المارقة المفوضة مع الحموضة لأن القلب يشهد بأنها تاربع وإذا أخذت دية المتبوع دخل التابع تحته (وتوزع) الدية (عليين) ففي كل خمسا (فإن نقص) إدراكه العلوم على كالمنا (فحكومة) إن لم تتقدر ولا تقسطه (وتجب الدية في) إبطال (المضغ) بأن يحنى على لسانه فتخدر وتبطل صلاحيتها للمضغ ، أو بأن يتصلب مفرس اللحين فتمتنع حركتهما مجيئا وذهابا لأنه المنفعة العظمى للأسنان وفيها الدية فكلما منعتها كالبصر مع العين والبطش مع اليد فإن نقص فحكومة (و) في إبطال (قوة) إتمام بكسر صلب (لقوات المقصود الأعظم وهو النسل ، واعتراض البلقنى بأنه لا يلزم من إذهاب قوة إنزاله إذهاب نفسه لأن طريقه قد تنسد مع بقاءه فهو كارتقاء محل السمع مدفوع بمنع ما ذكره من التلازم ، وبفرضه يفرق بين ما هنا والسمع بأنه لطفه يمكن انسداد طريقه ثم عوده ، بخلاف المني فإنه لاكتفائه متى سدت طريقه انسداد واستحال إلى الأخلاط الدنية فلا يتوقع عوده ولا صلاحه أصلا ، فلو قطع أنثيه ذهب منه ثمرة ديتان (و) في إبطال (قوة) حمل) من امرأة ورجل بقوات النسل أيضا ، وقيد الأذرى بما إذا لم يظهر للأطباء أنه مقيم (و) في (ذهاب) للذة (جماع) بكسر صلب ولو مع بقاء المني وسلامة الصلب والذكر لأنه من المنافع المقصودة ومثله إذهاب للذة الطعام لو سد سلكه في كل دية ويصدق المني عليه في ذهاب كل منهما ماسوى الأخيرة يمينته لأنه لا يعرف إلا منه مالم يقل أهل الأخيرة إن مثل جنايته لا تذهب ذلك (و) في إفضائها (أى المرأة) (من الزوج) بنكاح صحيح أو فاسد (و) كذا من (غيره) بوطء شبة أو زنا أو أصبح أو غشبة (دية) لها ، وخرج بإفضائها إفضاء الخنثى ففيه حكومة (وهو) أى الإفضاء (رفع ما بين مدخل ذكر ودبر) فيصير سبيل الفاظ والجماع واحدا لقطع النسل ، إذ النطفة لا تستقر في محل العلوق لا تمرأجها بالبول فأشبهه قطع الذكر ، فإن لم يستمسك الفاظ فحكومة أيضا (وقيل) رفع ما بين مدخل (ذكر و) مخرج (بول) وهو ضعيف وإن جزأ به في موضع آخر . وقال الماوردى : بل عليه الدية في الأول بالأولى ، فإن لم يستمسك البول فحكومة أيضا ، فإن أزالها فدية وحكومة

(قوله والعفوسة مع الحموضة) أى والتضاهة مع العلوبة (قوله لأن الطب) أى علم الطب يشهد : أى يدل بأنها الخ (قوله فتخدر) بانتهاء المعجزة كنافى المختار ويمكن قراءتها بالحاء المهمة ويراد بالتحطير ميلها عن جهة الاستقامة (قوله وتبطل) عطفت تفسير (قوله مدفوع) هذا عجيب لأن البلقنى مانع والمنع لا يمنع اه سم على حج . أقول : إلا أن يقال لما انتفى إقامة سند المنع كان مدعىها ممنوع للمدعى لا للمنع (قوله لأنه) أى اللذة بمعنى الالتذاذ (قوله ماسوى الأخيرة) أى قوله للذة جماع الخ (قوله وفى إفضائها) وإن تقدم له وطؤها مرارا . قال في العباب : إن حصل الإفضاء بوطء تحفة يقلب إفضاءه فدية عمد أو ينثر فشبّه عمد أو ظننا زوجة فخطأ انتهى (قوله فإن أزالها فدية وحكومة)

البيتين ضعيف كما يعلم بتأمله لكن في حاشية الشيخ أنه معتمد فليراجع (قوله وفيها الدية) أى مطلق دية ولا فديتها غير دية المضغ (قوله لإذهاب نفسه) يعنى المني (قوله وفيه وقفة) وجه الوقفة أن صورة المسئلة أنه كانت قوة الحبل موجودة وأبطلها ، لأنه لا يقال أبطلها إلا إذا كانت موجودة قبل (قوله وذهاب جماع) ظاهر كلام الشارح أن هذا خاص بالرجل فانظر هل هو كذلك (قوله وسلامة الصلب) لا يتأتى مع تقيده الذهاب بكسر الصلب إلا أن يقال مراده به التمثيل بما هو النال (قوله لا تمرأجها بالبول) صوابه بالفاظ (قوله وقال الماوردى بل عليه الخ) لم يتقدم في كلامه ما يستوي هذا الإضراب ، وفي التحفة قبل هذا ما نصه فلى الأول في هذا حكومة معتمد

وصحح المتولى أن في كل دية لإخلاله بالتمتع ، ولو التزم وعاد كما كان فلا دية بل حكومة ، وفارق الصحاح الجافقة بأن للمنتار هناك على الاسم وهنا على فوات المقصود وبالعود لم يفت (فإن لم يمكن الوطء) من الزوج للزوجة (إلا بإفشاء) لكبر آتته أو ضيق فرجها (فليس الزوج) الوطء ولا لها تمكينه لإفشاءه إلى عزم (ومن لا يستحق الخضاضها) أى البكر بإفشاءه والنفات (فإن أزال البكارة بغير ذكر) كأصبح أو خشيته (فأرشها) يلزمه وهو الحكومة المأخوذة من تقدير الرق كما يأتى ، ثم إن أزالها بكر وجب القود (أو يذكر لشبهة) منها كظنها أنه حليلها (أو مسكرها) أو نحو مجنونة (فهر مثل) يجب لها حال كونها (ثيبا وأرشد بكارة) يلزمه لها وهو الحكومة ولم تدخل في المهر لأنه لاستيفاء منفعة البضع وهى لإزالة تلك الخلطة فهما جهتان مختلفتان ، أما لو كان بزنا وهى حرة مطاوعة فلا شيء أو أمة فلا مهر لأنها بغي ، بل حكومة لقوات جزء من بدنها مملوك لسيدها (وقيل مهر بكر) إذ الفرض التمتع وتلك الخلطة تلعب فتمتا ورد بما مر من أنهما جهتان مختلفتان (ومستحقه) أى الافتضاض وهو الزوج (لا شيء عليه) لاستحقاقه إزالتها وإن أخطأ في طريق الاستيفاء بخشيته ونحوها (وقيل إن زال بغير ذكر فأرشد) لعدوله عما أذن له فيه فصار كالأجنبي ، ورد بمنع ذلك (وفى) لإبطال البطش بأن ضرب يديه فزالت قوة بطشهما (دية) إذ هو من المنافع المقصودة (وكذا المشى) في إبطاله بنحو كسر الصلب مع سلامة الرجلين دية لذلك وإنما يؤخذ ذلك بعد الائتمال لأنه متى عاد لم يجب إلا حكومة إن بقى سنتين (وفى) (تقصصا) يعنى في قصص كل منهما على حديثه (حكومة) بحسب التقص قلة وكثرة ، ثم إن عرفت نسبه وجب قسمة من الدية (ولو كسر صلبه فلذهب مشيه وجماعه) أى لذته (أو) فلذهب مشيه (ومنيه فديتان) لاستقلال كل بدنة لو انفرد مع اختلاف عليهما ، وفى قطع رجله وذكره حيثل ديتان أيضا لأثما مصيحتان ، ومع سلامتهما حكومة لكسر الصلب لأن له دخلا في إيجاب الدية ، ومع إشلالهما يجب لأن الدية تلحق لغير

(قوله وصحح المتولى أن في كل دية) ضعيف (قوله فإن لم يمكن الوطء) أى ابتداء ولو بعد تقدم الوطء مرارا (قوله فأرشد يلزمه) وإن أذن الزوج ، وظاهره وإن عجز عن اخضاضها وأذنت وهى غير رشيدة وهو ظاهر فضله له فإنه يقع كثيرا ، ومنه ما يقع من أن الشخص يعجز عن إزالة بكارة زوجته فيأذن لامرأة مثلا في إزالة بكارتها فيلزم المرأة المأخوذ لها الأرش لأن إذن الزوج لا يسقط عنها الضمان . لإيقال : هو مستحق للإزالة فيزيل فعل المرأة منزلة فعله . لأننا نقول : هو مستحق لها بنفسه لا بغيره (قوله أو يذكر لشبهة) منها جيل المحلل من الشبهة النكاح القاسد (قوله وإن أخطأ في طريق الاستيفاء) ظاهره وإن طلق قبل الدخول بل أو فسخ العقد منها أو ببينها فلا يجب لها شيء في الفسخ ولا زائد على النصف في الطلاق ولا أرشد للبكارة ، ولو ادعت إزالتها بالجماع لتستحق المهر وادعى إزالتها بأصبعه مثلا صدق كما حمله إطلاقهم ، وعجابه شرح البهجة في تقرير قول المتن وصدق من جحد جماعها مانعه : أو ادعت جماعا قبل الطلاق وطلبت جميع المهر فجدحه صدق اه (قوله وإن أخطأ في طريق الاستيفاء بخشيته) وهل يجوز ذلك أولا ؟ فيه نظر ، وقد قال بعضهم : إنه إذا كان في إزالتها بغير الذكر مشقة عليها أكثر منها بالذكر حرم وإلا فلا (قوله بنحو كسر الصلب) انظر هذا التقيد مع قوله الآتى في الحكومة وإن لم يبق نقص اعتبر أقرب نقص إلى الائتمال اه سم على صح . ويمكن تصوير ما يأتى بالخوارجة إذا انتمل الجرح ولم يبق نقص وما هنا ليس كذلك إذ هو إذهاب منفعة مقصودة وهى المشى (قوله لم يجب إلا حكومة وإن بقى سنتين) وفى نسخة : وإن بقى شين وهى أوضح مما فى الأصل (قوله ومع إشلالهما يجب)

وعلى الثاني بالعكس ، ثم قال : وقال الماوردى الخ فالإضراب له موقع ثم لا هنا (قوله وصحح المتولى الخ)

الصلب فأفرد حيثك. بحكومة (وقيل دية) بناء على أن الصلب عمل المشي لاجتماعه منه ورد بمنع ذلك فاهو مشاهد.  
[ فرج ] في اجتماع جنائيات مما مر على شخص واحد ويجمع في الإنسان سبع وعشرون دية بل أكثر كما يعلم مما مر ، إذا (أزال) جان (أطراف) كاذنين ويدين ورجلين (ولطائف) كقفل وسبع وشم (تقتضي ديات فأت السراية) من جميعها كما بأصله وأوماً إليه بالقاء فلا اعتراض عليه (فدية) واحدة تلزمه لكون الجنابة صارت نقسا ، وخروج يجمعها انعدام بعضها فلا يدخل واجبه في دية النفس (وكلما لوحزه الجنافي قبل انتماله) لا يجب سوى دية واحدة إن انحدر الحز والقتل الأول عمداً أو غيره (في الأصح) لو جوب دية النفس قبل استقرار ديات غيرها فتدخل فيها كالسراية إذ لا تستقر إلا بانتمالها ، ومن ثم لوحزه بعد الانتمال وجبت ديات غيرها قطعاً (فلن حزه) الجنافي قبل الانتمال (عمداً والجنائيات) يلزاة مذكور (خطأ) أو شبه عمد (أو عكسه) بأن حزه خطأ أو شبه عمد والجنابة عمد ، أو حزه خطأ والجنابة شبه عمد أو عكسه (فلا تدخل في الأصح) (المعنى مع مقابلة على الأصح السابق من الدخول عند اتفاق الحز بل يجب كل من واجب النفس والأطراف لاختلافهما حيثك باختلاف حكمهما (ولو حر) رقبته قبل الانتمال (غيره) أي غير الجنافي تلك الجنائيات أو مات بسقوطه من نحو سطح كما أتى به البلقي ، وفرق بينه وبين مامر من اعتبار التبرع في المرض الخوف من التلث لومات بها بأن التبرع صدر عند الخوف من الموت فاستمر حكمه (تعددت) الجنائيات فلا تدخل إذ فعل شخص لا يبنى على فعل غيره ، وفارق هذا قطع أعضاء حيوان مات بسرابتها أو يقتله حيث يجب قيمته يوم موته ، ولا يندرج فيها ماوجب في أعضائه بأنه مضمون بما نقص وهو يختلف بالكال وضده ، والآدي مضمون بمقدّر وهو لا يختلف بذلك مع كون الغالب على ضياته التعبد .

قال سم على حج : ظاهر هذا الصنيع تصوير المسئلة بإشلال ماذكر مع ذهاب المشي والجماع أو المشي ، إلا أن الاقتصاد على قوله لأن الدية للإشلال ظاهره تصويرها بمجرد إشلال ماذكر ، وهو المفهوم من تصوير الروض وشرحه والمناصب للإفراد بحكومة ، ويجب بأن الشارح إنما أطلق ذلك لأن إشلال الرجلين داخل في تعطل المشي وإن كان التعطيل يمكن انفراده فلا إشكال في الأفراد بحكومة ، إلا أن هذا لا يلبس على عدم التصوير بذهاب الجماع أو المشي ، والإفراد مع ذلك يشكل لأن لكسر دخلا في إصباح دية ، وبالجملة فالمفهوم من الروض وغيره تصوير هذه المسئلة بما إذا أشل الرجلين أو الذكر بكسر الصلب من غير ذهاب شيء مما ذكر ولا إشكال حيثك فليتأمل (قوله لأن الدية لخلل غير الصلب فأفرد) وفي نسخة للإشلال فأفرد (قوله وفارق هذا النسخ) أي ما تقدم من دخول الأطراف والطوائف في دية النفس إذا مات سراية أو بفعل الجنافي ، وكان الأولى ذكر هذا الفرق بعد قول المصنف وكلما لو حزه الجنافي النسخ (قوله بأنه مضمون) أي الحيوان .

هذا هو عين القليل المذكور في المتن لكن بالنظر لما قاله فيه الماوردى كما لا يخفى (قوله من جميعها) يعني مات قبل انتمال شيء منها وإن كان الموت إنما ينسب لبعضها بدليل المفهوم الآتي ، وصرح بهذا والده في حواشي شرح الروض (قوله قبل انتماله) انظر مامعى الانتمال في الطوائف وكلما السراية منها (قوله عند اتفاق الحز) في شرح الجلال عقب هذا ما نصه وما يقتضيه في العمدة أو الخطأ اه ، ولعله ساقط من نسخ الشارح من الكتبة (قوله وفارق هذا قطع أعضاء حيوان النسخ) الإشارة راجعة إلى مامر من اتحاد الدية إذا مات بسرابتها أو بفعل الجنافي كما يعلم من شرح الروض ، ولعل الشارح كالشهاب حجج إنما أورداه هنا بالنظر لمجوع حكم الآدي لئلا يخالط مجموع حكم غيره .

## فصل

### في الجنابة التي لا تقدير لأرثها والجنابة على الرقيق

وتأخيره إلى هنا أولى من تقديمه إلى أول الباب (نَجِبَ المحكومة فيها) أي جرح أو نحوه أوجب مالا من كل ما (لا مقدر فيه) من الدية ولم تعرف نسجه من مقدر، وإلا بأن كان بقربه موضحة أو جالقة وجب الأكثر من قسطة وحكومة كما مر، وسميت حكومة لتوقف استقرار أمرها على حكم حاكم أي أو محكم بشرطه ومن ثم لو اجتهد فيه غيره لم يستقر (وهي جزء) من عين الدية (أنسبه إلى دية النفس) لكونها الأصل (وقيل إلى عضو الجنابة) لأنه أقرب، ويرد بعدم اعتبار القرب مع وجود ما هو الأصل المعول عليه في ذلك وغيره، ومحل الخلاف في عضو له أرش مقدر، فإن لم يكن كصدر وفخذ اعتبرت من دية النفس جزما (نسبة) أي مثل نسبة (نقصها) أي ناقص بالجنابة (من قيمته) إليها (لو كان رقيقا بصفاته) التي هو عليها، إذ الحر لا قيمة له فتعين فرضه رقيقا مع رعاية صفاته ليعلم مقدار الواجب في تلك الجنابة، فإن كانت قيمته بدينها عشرة وبها تسعة وجب عشر الدية، والتقوم في الحر يكون بالإبل والتقد، فكل منهما جائز لأنه يوصل إلى الغرض، أما القن فالواجب في حكمته التقدر قطعا، وكذا التقوم لأن القيمة فيه كالدبة، ونجب في الشعور بحكومة إن نسد منبها، وعمله إن كان بها جمال ولحية وشعر رأس، أما ما الجمال في إزالته كشمع إبط وعانة فلا حكومة فيه في الأصح وإن كان التزير واجبا للتعدي كما قاله الماوردي والروائي، وإن اقتضى كلام ابن القري كالأروضة هنا وجوبها، ولا يجب فيها قود لعدم انضباطها، وقد لا تعتبر النسبة كأن قطع أنملة لها طرف زائد فتجب دية أنملة وحكومة لثلاثة بأجتهاد الحاكم، وإنما لم تعتبر النسبة لعدم إمكانها، واستشكل الرافعي له بأنه يجوز أن تقوم وله الزائدة بلا أصلية ثم يقوم دونها كما فعل في السن الزائدة أو تعتبر بأصلية كما اعتبرت لحية المرأة بلحية الرجل ولحيته كالأعضاء الزائدة، ولحيته كالأعضاء الأصلية مردود لظهور الفرق وهو أن تقديره بلا أنملة أصلية يقتضي

### (فصل) في الجنابة التي لا تقدير لأرثها

(قوله وتأخيره) أي هذا الفصل (قوله إلى هنا أولى) وجه الأولوية أن الحكومة يختبر فيها نسبها إلى دية النفس أو أرش الجنابة على عضو فيها له مقدر، وذلك فرع معرفة ماله مقدر ومالا مقدر له ومعرفة ما يجب في ذلك (قوله على حكم حاكم) أي وذلك لأنها تنظر إلى فرض الحر رقيقا بصفاته وتعتبر قيمته ثم ينظر لمقدار النقص ويؤخذ بنسبه إلى الدية وهذا إنما يستقر بعد معرفة التقومين (قوله أو محكم بشرطه) أي وهو كونه مجتهدا أو فقد القاضي ولو فاض ضرورة (قوله ومحل الخلاف في عضو) هذا معلوم من قوله وقيل إلى عضو، إذ من المعلوم أنه إنما ينفب إلى عضو الجنابة إلا إذا كان له مقدر (قوله اعتبرت) أي الحكومة (قوله وجب عشر الدية) هو مع قوله والتقوم في الحر البالغ يفيد أن الحكومة في الحر لا تكون إلا من الإبل وإن اتفق التقوم بالتقد، ثم رأيت سم على حج صرح بذلك نقلا عن شرح الروض (قوله يكون بالإبل والتقد) أي بكل من الإبل والتقد: أي لكن التقدر هو الأصل، وبعبارة حج: والتقوم بالتقد ويجوز بالإبل

### (فصل) في الجنابة التي لا تقدير لأرثها

(قوله في الجنابة) هو على حذف مضاف: أي في واجب الجنابة الخ (قوله أوجب مالا) انظر ما مفهوم هذا التقيد ولعله لبيان الواقع (قوله من كل الخ) هو بيان لجرح أو نحوه (قوله أما القن) كأنه عجزز قوله فيأمر



أن يهرب الحكومة من أرض الأصلية لضعف اليد حيث يفقد أتملة منها ، وأن اعتبارها بأصلية يزيد على ذلك فكل منها إجحاف بالجاني بإيجاب شيء عليه لم تقتضه جنائته ، بخلاف السن ولحية المرأة ، وأيضاً فرائد الأتملة لاجل ما غالباً ولا جمال فيها وإن فرض فقد الأصلية ، بخلاف السن الزائدة فإنه كثيراً ما يكون فيها جمال بل ومنفعة كما يأتي وجنس اللحية فيها جمال فاعتبر في لحية المرأة ، ولا كذلك زائد الأتملة وقياس الأصبع عليها ممنوع ( فإن كانت الحكومة (لطرف) مثلاً وخصه بالذكر لأنه الغالب (له مقدّر) أو تابع لمقدّر : أي لأجل الجنائية عليه (اشتراط أن لا تبلغ) الحكومة (مقدّره) لتلا تكون الجنائية عليه مع بقاءه مضمونة بما يضمن به العضوف نفسه فتتقص حكومة جرح الأتملة عن دينها وجرح الأصبع بطوله عن دينه وقطع كف بلا أصابع عن ذية الخمس لا يعضها وجرح ظهر نحو الكف من حكومتها لأن تابع المقدّر كالقدّر وجرح البطن عن جافة وجرح الرأس عن أرض موضحة ، فإن بلغه نقص سمحاق ونقص متلاحة نقص كل منها عنه ونقص السمحاق عن المتلاحة لتلا يستويا مع تفاوتهما ( فإن بلغت) أي الحكومة مقدّر ذلك العضو أو متبوعه (نقص القاضى شيئاً) منه (بجاهده) أكثر

(قوله بخلاف السن المخ) يتأمل وجه انضاء ذلك في مسألة السن اه سم على حجج . أقول : ولعل ، وجهه أن صور مسألة الأتملة بأن تعتبر الزائدة بلا أصلية وليس المختبر ذلك في السن الزائدة بل التقوم فيها صورته أن تقوم الزائدة مع الأصلية ثم بالأصلية بدون الزائدة ولا يلزم على ذلك إجحاف بالجاني . ثم ما ذكره الشارح من الرد ظاهر على ما هو المتبادر فقله عن الرافعي من قوله يجوز أن تقوم وله الزائدة بلا أصلية من أن المعنى أنه يفرض الأصلية فقط ، أما لو صور بأن تقوم بالأصلية مع الزائدة ثم بالأصلية فقط وتعتبر النسبة بينهما فلا يتأتى الرد بما ذكر بل يكون كالسن الزائدة بلا فرق (قوله وخصه بالذكر) أي خص الطرف بالذكر (قوله لأنه الغالب) يتأمل سم على حجج ، ولم يبين وجه التأمل ، ولعل وجهه أن كل ماله مقدّر يكون من الأطراف وهي ما حاد النفس ، ويمكن الجواب أنه أراد بالأطراف ما يسمى بذلك عرفاً كاليد فيخرج نحو الأثنين (قوله أو تابع لمقدّر) أي كمشكلة الكف الآتية اه سم على حجج (قوله وجرح الأصبع بطوله) قيد به لأنه إذا لم يكن كذلك كان في أتملة واحدة مثلاً فحكومتها شرطها أن لا تنقص عن ذية الأتملة (قوله وجرح الرأس عن أرض موضحة) لأنه لو أساوه ساوى أرض الأكل أرض الأكثر ، ولو اعتبر ما فوق الموضحة كالمأمومة فقد تتماوى الموضحة أو تزيد فيلزم المحلور اه سم على حجج (قوله ونقص السمحاق) أي نقص ما يقدره فيها نقص من السمحاق مما يقدره فيها نقص من المتلاحة لأن واجب

من عين الدية ، وذكره توطئة لوجوب التقوم فيه بالنقد (قوله بخلاف السن ولحية المرأة) يتأمل فإنه قد لا تظهر مخالفة إلا أن يقال : الفرق أن الجاني في السن واللحية قد باشرهما بالجنائية عليهما استقلالاً ، بخلاف الأتملة فإنه إنما باشر الجنائية على الأصلية والزائدة قد وقعت تبعاً ، ولعل هذا هو المراد بقوله الشارح بإيجاب شيء عليه لم تقتضه جنائته ، وهذا الجواب لوالد الشارح في حواشي شرح الروض ، وقوله وأيضاً المخ هو جواب الشهاب حجج ، وقد نازع فيه الشهاب سم كما أنه أشار إلى المنازعة في الأول بما قد يلفظه ما ذكرته فيه إن كان هو مراد الشارح كوالده فليراجع (قوله وقياس الأصبع عليها مردود) هذا القياس نقله حجج عقب إشكال الرافعي مقرله ، وعبارته وقياس بالأتملة فيما ذكر نحوها كالأصبع والشارح يمنع هذا القياس (قوله وجرح ظهر نحو الكف) أي لو بلغها (قوله ونقص السمحاق عن المتلاحة) كان الظاهر : ونقص المتلاحة عن السمحاق ، إذ السمحاق أبلغ من المتلاحة

أكثر من أقل متموك فلا يمكن أقل متموك خلافا لما وردى وابن الرفعة، إذ أقله غير منظور له لوقوع المساحة والتعاقب به عادة وذلك لتلازم المعلوم المار (أو) كانت الجنابة بمحل (للتقدير فيه) ولا تابع لمقدر كما مر (كسخط) وكشف وظهر وعضد وساعد (هـ) الشرط (أن لا تبلغ) الحكومة (دية نفس) في الأولى أو متبوعه في الثانية وإن بلغت في الأولى دية عضو مقدر أو زادت، فإن بلغت ذلك نقص الحاكم منه كما مر، وقد علم من ذلك أن قولهم المذكور لنفع توهم أنه يشترط فيها أيضا أن لا تبلغ أرش عضو مقدر قياسا على الجنابة عليه مع بقاءه وإلا فلا يتصور بلوغها دية نفس والمخفى عليه حتى له منفعة قائمة مقابلة بشيء ما (و) إنما (يقوم) المخفى عليه لمعرفة الحكومة (بعد انتماله) أى انتمال جرحه، إذ الجنابة قبله قد تسرى إلى النفس أو إلى ما فيه مقدر فيكون هو واجب الجنابة (فإن لم يبق) بعد الانتمال (نقص) في الجمل أو ولا في المنفعة ولا تأثرت به القيمة (اعتبر أقرب نقص) فيه من حالات نقص قيمته (إلى) وقت (الانتمال) لتلا محيط به الجنابة (وقيل يقدره قاضى بآبجتهاده) ويوجب شيئا حلرا من إهدار الجنابة (وتجمل لاخرم) كما لو تألم بضربة ثم زال الألم ولو لم يظهر نقص إلا حال سيلان الدم اعتبرت القيمة حيثن، فإن لم تؤثر الجنابة نقصا حيثن أوجب القاضى فيه شيئا بآبجتهاده كما هو أوجه الوجهين ووجهه البلقى، وإن جزم في العباب بعدم وجوب شيء سوى التزير، ولو لم يكن هناك نقص أصلا كلعبة امرأة أزيلت وصعد منها وسن زائدة قدرت لحينها بلعبة عبد كبير يزين بها، ويقدر في السن وله سن زائدة ثابتة فوق الأسنان ولا أصلية خلفها، ثم يقوم مقلوعها ليظهر التفاوت لأن الزائدة تسد الفرجة ويحصل بها نوع جمال، فدعوى اقتضاء كلامه عدم وجوب شيء ممنوع نظرا للجنس الذى قدمناه في جواب إشكال الرافى (والجرح المقدر) أرشه (كوضحة يتبعه الشين) ومر بيانه في التيم (حواليه) حيث كان بمحل الإيضاح فلا يفرد بحكومة لأنه لو استوعب جميع محله بالإيضاح لم يلزمه سوى أرش موضحة، فإن تعدى الشين لقلنا أفرد

السماحق أكثر من واجب التلازمة (قوله أكثر من أقل متموك) أى بما له وقع كربع بعير مثلا (قوله المحلور المار) أى في قوله لتلا تكون الجنابة عليه مع بقاءه مضمونة الخ (قوله فلا تابع لمقدر) أى ولا هو تابع الخ (قوله وكشف وظهر) قد يقال الظاهر يتصور فيه الجافقة كالبطن اه مم حل حج (قوله دية نفس في الأولى) يتأمل، فإن الفرض أن الجنابة على ما لمقدر له ولا هو تابع لمقدر ومع ذلك فكيف يمكن بلوغه أرش عضوله مقدر، وفي قوله قد علم من ذلك الخ إشارة إلى هذا الاعتراض وإلى جوابه، والأولى هي قوله أو لتقدير فيه والثانية هي قوله ولا تابع لمقدر (قوله والمخفى عليه) أى والحال (قوله لتلا محيط به) أى بسبب عدم النقص (قوله ويقدر في السن) أى تقويمه في السن الخ، ولو عبر بيقوم كان أوضح كما عبر به حج (قوله وجوب شيء) أى في النحية للمرأة والسن (قوله نظرا للجنس الذى قدمناه) أى بقوله وجنس النحية فيها جمال الخ (قوله في جواب إشكال) يتأمل

(قوله في الأولى أو متبوعه في الثانية) انظر أى أولى أو ثانية مع أن الذى انتفى عنه التقدير والتبعية للمقدر شيء وليجد (قوله وقد علم من ذلك) يعنى من قوله وإن بلغت الخ وقوله أن قولهم المذكور يعنى قول المتن وأن لا تبلغ دية نفس (قوله وإلا فلا يتصور الخ) أى لأن حقيقة الحكومة جزء من الدية منسوب إليها كما مر، ولا يتصور أن يكون الجزء أعظم من الكل (قوله فدعوى اقتضاء كلامه الخ) اعلم أنه لم يقدم شيئا يتعلق بالحواب حتى يسوغ له هذا التبريع، وإنما غاية ما قدمه كيفية التقدير، وهذا لا ينكره المدعى المذكور بل هو محل إشكاله

في أوجه الوجهين كما صرحه البارزى والبقينى وغيرهما لانتهاء علة الاستيعاب ، وكلنا لو أوضح جيبه فأزال حاجبه فعليه الأكثر من أرش موضحة وحكومة الشين وإزالة الحاجب ، وكل موضحة المتلازمة نظر إلى أن أرشها بمقدار بالنسبة للموضحة كلما قيل ، ولعله مبنى على أنه يجب فيها بقسط هذه النسبة ، أما على الأصح المأثور أن الواجب فيها الأكثر فيظهر أن يقال : إن كان الأكثر النسبة فهي كالموضحة أو الحكومة فلا ، وعلى هذا التفصيل يعمل قوله ( وما لا يتقدر ) أرشه ( يفرد ) الشين حوله ( بحكومة في الأصح ) لضعف الحكومة عن الاستيعاب بخلاف الدية ، والثاني المذكور في الوجيز أنه يلغ الجرح ، وقضيته أفراد الشين بحكومة غير حكومة الجرح ، بل من ضرورياته ، إذ لا يتأتى بغير ما ذكره أنه يتقدر سلبا بالكلية ثم جريحا بلا شين ، ويجب ما بينهما من التفاوت وهذه حكومة الجرح ثم يتقدر جريحا بلا شين ثم جريحا بشين ويجب ما بينهما من التفاوت وهذه حكومة الشين . وغالطة إيجاب حكومتين لذلك أنه لو عفا عن إحداها لم تسقط الأخرى وأنه يجوز بلوغ مجموعها دية ، إذ الواجب نقصه عنها كل منهما على انفرداه لا بمجموعهما فلا إشكال في ذلك حكما ولا تصوريا ( و ) يجب ( في نفس الرقيق ) المصوم لو أتلث وإن كان مكاتباً أو أم ولد وجعله أثر بحث الحكومة لاشتراكهما في التقدير ، ولذا قال الأئمة : القن أصل الحر في الحكومة والحر أصل القن فيها يتقدر منه ( قيمته ) بالغة ما بلغت كية الأموال المتلفة ( وفي غيرها ) أى النفس من الأطراف والاطالاف ( ما نقص من قيمته ) سلبا ( إن لم يتقدر ) ذلك الغير ( في الحر ) وما نقله البلقينى عن الثوري من أنه لو كان أكثر من متبوع أو مثله لم يجب كله بل يوجب الحاكم شيئا باجتهاده لتلازم الملحور المسار ، وقال : إنه تفصيل لا بد منه وأن إطلاقا من أطلق محمول عليه غير متجه إذ النظر في القن أصالة إلى نقص القيمة حتى في المقدور على قول فلم ينظروا في غيره لتبعية ولم يلزم عليه النساد الذى في الحر ( وإلا ) بأن يتقدر في الحر كوضحة وقطع طرف ( ففسجه ) أى مظهر من الدية ( من قيمته ) فمن يده نفسها وموضحة نصف عشرين ( وفي قول لا يجب ) هنا ( إلا ما نقص ) أيضا لأنه مال فأبىه البيهية ( ولو قطع ذكره

في هذا الجواب اه سم على حجج ( قوله فهي كالموضحة ) أى فتيبها الشين حواليا ، وقوله أو الحكومة فلا : أى فلا يتبعها الشين حواليا ( قوله القن أصل الحر في الحكومة ) أى فيها لا مقدره ( قوله وفي غيرها أى النفس النخ ) أى كان جرحه في أصبعه طولا فنقص قيمته عشرين أو أكثر فقد ساوى بدل جرح الأصبع أو زاد عليه ، وهذا فساد يبين النظر إليه والاحتراز عنه فوجه قوله فلم ينظروا النخ ، وقوله : ولم يلزم النخ اه سم على حجج ( قوله الناشئة عنهم نفسا ١ ) أى جنابة نفس ( قوله ولو عاد الأول ) متصل بقوله وجبت الدية النخ ( قوله فليسيد الأقل ) وذلك لأنه جرح جراحتين : إحداها في الرق ، والأخرى في الحرية ، والدية توزع على عذد الروس ، فيجب عليه ثلث الدية نصفه في مقابلة جراحة الرق والنصف الآخر في مقابلة جراحة الحرية ، والسيد إنما يجب له بدل ما وقع في الرق وهو نصف الثلث .

كما يعلم من الصفحة ، والجواب إنما هو المذكور بعد في قوله نظرا للجنس النخ ( قوله وكلنا لو أوضح جيبه النخ ) هذا مستثنى مما في المتن وليس من جملة صوره وإن أوجهه سياق الشارح ( قوله وقضيته ) يعنى ما في المتن ( قوله نقصه ) هو فاعل الواجب وغيره قوله كل منهما ( قوله ولم يلزم النخ ) أشار الشهاب سم إلى التوقف فيه

(١) قول الحق : قوله النافذة ، إلى آخر الباب القول الثلاثة ) ليست في النسخ التي بأيدينا اه .

وأنتباه في الأظهر ) يجب ( قيمتان ) كما يجب فيهما من الحرّ ديتان ، ثم لو جنى عليه اثنان فقطع كل منهما يدًا مثلاً وجناية الثاني قبل انعدام الأولى ، ولم يمت منهما لزمه نصف ما وجب على الأول ، فلو كانت قيمته ألفاً فصارت بالأولى ثمانية ألام ، لزم الثاني مائتان وخسون لأربعمائة لأن الجناية الأولى لم تستقرّ وقد أوجبنا نصف القيمة فكان "الأول انتقص نصفها (والثاني) يجب (ما نقص) من قيمته لما مر (لأن لم ينقص) على الضعيف ( فلا شيء ) ) وخرج بالريق المبيض ، في طرف من نصفه حرّ نصف ما في طرف الحرّ ونصف ما في طرف القنّ في يده ربع الدية وربع القيمة وفي أصبعه نصف عشر الدية ونصف عشر القيمة ، وعلى هذا القياس فيما زاد من الجراحة أو نقص ذكره الماوردي . وسكت عن حكم غير المقدّر ، ويتجه أن يقلد كله حراً ثم قنّا وينظر واجب ذلك الجرح ثم يقلد نصفه الحرّ قنّا وينظر ما قصه ايسرح من قيمته ثم يوزع كل منهما على ما فيه من الرق والحرية ، فلو وجب بالتقدير الأول عشر الدية وبالثاني ربع القيمة وجب فيمن نصفه حرّ نصف عشر الدية ونصف ربع القيمة .

### باب موجبات الدية

غير مأمّر ، وقول الشارح في البابين فيه تغليب بأن كيفية القصاص على الكتاب الذي بعده فأطلق عليهما بابين وهو صحيح (والمقالة) عطف على موجبات (والكفارة) للقتل وجناية القن والغرة ، وتقدم أن الزيادة على ما في الترجمة غير معيب ، إذا (صاح) بنفسه أو بآلة معه (على صبي لا يميز) وإن تعدى بدخوله ذلك الحبل أو معنوه

### باب موجبات الدية

( قوله غير مأمّر ) أي مما يوجب الدية ابتداءً كقتل الوالد ولده ، وكصور الخطأ وشبه العمد اهـ زيادى ( قوله وهو صحيح ) أي لأن التغليب كثير الوقوع في القرآن وغيره ، لكن فيه أنه كما قاله السيوطى مقصور على السماع ، فالأولى أن يوجه بأن إطلاق الباب يدل الكتاب حقيقة عرفية فيجوز أنه سماه باباً بناء على هذا الاستعمال ( قوله والكفارة ) يصح عطفه على كل انتهى حجج ، وكتب عليه سم : لعل المراد من موجبات الدية ، فإن أراد ومن العاقلة فالمراد حصته في نفسه من جهة المعنى وإن لم يوافق الصحيح في القرينة ، وذلك لأن الصحيح أن المعاطيف إذا تكررت تكون كلها على الأول مالم تكن بحرف مرتب على ما في المعنى ( قوله وتقدم أن الزيادة النسخ ) دفع به ما أورد على المقدّر من أنه لم يذكر في الترجمة جناية الرقيق والغرة مع أنه ذكرهما في الباب ( قوله إذا صاح بنفسه النسخ ) [ تنبيه ] في فتاوى البغوى : لو صاح بدابة الفير أو هيجها بوبة ونحوها فسقطت في ماء أو وحدة فهلك وجب الضمان كالصبي ، كلما يخط شيخنا بهامش الحبل ، ونقله شيخنا حجج . في شرحه عن نقلهما له عن فتاوى البغوى ، وقيد الضمان بقوله أي إن ارتفعت قبل سقوطها نظير مأمّر اهـ سم على منبج ( قوله أو بآلة ) ومنها نائيه الذي يعتقد وجوب طاعته مثلاً ( قوله وإن تعدى ) أي الصبي ( قوله أو معنوه ) نوع من الجنون ، وقوله أو مبرم سم

( قوله ثم لو جنى عليه اثنان النسخ ) هذا مستثنى من أصل المسئلة لامن خصوص قطع الذكر والأثنين فكان الأولى تقديمه عليه ( قوله ربع القيمة ) يعني ربع قيمة الجميع بدليل ما بعده .

### باب موجبات الدية

أو مجنون أو مبرم أو تائم أو موسوس أو مصحوق أو ملغور أو امرأة ضعيفة ولم ينجح لذكرهم لكونهم في معنى غير المميز ، بل المميز الذي لم يصح مراعاة متيقظا مثلهم كما أفهمه قوله الآتي ومراعاة متيقظ كبالغ ، وسواء أكان واقعا أم جالسا أم مضطجعا أم مستلقيا ( على طرف سطح ) أو شفير بئر أو نهر أو جبل صيحة منكدة ( ترفع ) عقبا ( بذلك ) الصباح ، وحلف من أصله الارتداد اكتفاء بقوله بعد ولو صاح على صيد فاضطرب صبي لأنه شرط لابد منه لكونه دالا على الإحالة على السبب ، إذ لو لا ذلك لاحتمل كونه موافقة قدر ( فأت ) منها وحلفها لدلالة فاء السببية عليها ، لكن القوية التي أشعرت بها غير شرط حيث بقي أثرها إلى الموت ( فدية مغلظة على العاقلة ) لأنه شبه عمد لا قوه لاتضاء غلبة إفضاء ذلك إلى الموت ، لكنه لما كثر إفضاؤه إليه أحلتنا الهلاك عليه وجعلناه شبه عمد ، ولو ادعى الولي الارتداد والصالح علمه صدق الصالح بيمينه لأن الأصل عدم الارتداد ، ولو لم يمت لكن ذهب عقله أو بصره أو مشيه مثلا ضمنت العاقلة كذلك أيضا بأرضه المقدم ، وخرج بقوله على صبي صياحه على غيره الآتي وبطرف سطح نحو وسطه مالم يكن الطرف أخفض منه بحيث يتدرج الواقع به إليه فيها يظهر ( وفي قول قصاص ) فإن عني عنه فدية على الجاني مغلظة لغلبة تأثيره ، ورد بمنع ذلك ( ولو كان ) غير المميز ونحوه ( بأرض ) فصاح عليه فأت ( أو صاح على بالغ بطرف سطح ) أو نحوه فسقط ومات ( فلا دية في الأصح ) لتدرة الموت بذلك حيثل ، والثاني في كل منهما الدية لأن الصباح حصل به في الصبي

نوع من الجنون أيضا ( قوله أو موسوس ) أصله وسوست إليه نفسه فهو موسوس إليه لكنه حذف الجار فاقصرت الضمير ( قوله أو امرأة ضعيفة ) أي ضعيفة العقل ( قوله اكتفاء بقوله ) إنما لم يجعل الشارح نكتة حذف قيد الارتداد ما أشار إليه المحل من أن قوله بذلك يدل عليه إذ المعنى بسبب الصباح وإنما يعلم كونه سببه إذا وجد ما يدل على السببية كالارتداد ، لأن دلالة ما ذكره المحل على الارتداد بطريق الإشارة ودلالة ما ذكره الشارح من قوله اكتفاء البع بطريق التصريح فقد حلف من الأول للذكر في الثاني فيقدر في الأول نظيره ( قوله إذ لو لا ذلك لاحتمل كونه موافقة قدر ) أي وعليه لو اختلفا في الارتداد وعدمه صدق الجاني لأن الأصل عدم الارتداد وبرائة الذمة كما سيأتي ( قوله فأت منها ) أي أو زال عقله سم على منبج وسيأتي ( قوله وحلفها ) أي حلف منها ( قوله لدلالة فاء السببية ) فيه أنه لا دليل هنا على أن هذه فاء للسببية حتى يدل عليها إلا أن يقال : تتبادر السببية في أمثال هذا المقام لاسيما مع قوله ترفع بذلك ، أو يقال وقوعه جواب الشرط المحتاج إلى تقديره دليل كونه للسببية اهـ سم على حجج ( قوله حيث بقي أثرها ) قال م ر : الموت ليس شرطا ، فلو وقع خلف عضوه أو منفعته ضمن اهـ سم على منبج ( قوله فدية مغلظة ) أي من جهة التلثيث ( قوله صدق الصالح بيمينه ) أي فلا شيء عليه ( قوله ضمنت العاقلة ) ذكر هذه فيها لو صاح عليه بطرف سطح يقتضى أنه لو صاح عليه بالأرض أو على بالغ متيقظ زال عقله لم يضمن . وقد يقال : الصباح وإن لم يؤثر الموت لكنه قد يؤثر زوال العقل فإنه كثيرا ما يحصل منه الإزعاج المقصود إلى زوال العقل ( قوله ورد بمنع ذلك ) أي والمانع لا يطالب بدليل لأن مقصود المانع مطالبة المستدل بصحة دليله ، فلا يقال لم يذكر سند المنع ( قوله أو صاح على بالغ الخ ) أي متيقظ ( قوله فلا دية في الأصح ) أي ثم إن فعل ذلك بقصد أذية غيره حرز وإلا فلا ( قوله في كل منهما الدية ) يؤخذ من الاختصار

( قوله وسواء أكان واقعا الخ ) لا يفتي ما في هذا التعبير هنا ، وعبارة التحفة : وهو واقف أو جالس الخ ( قوله وحلف من أصله ) قرر سم أنه لم يحلف من أصله شيئا ، إذ لا يفهم من قوله ترفع بذلك إلا معنى تسبب الصباح ، بل ادعى أن عبارة المصنف أصح ( قوله اكتفاء الخ ) فيه توقف وأشار إليه سم ( قوله منه )

الموت وفي البالغ عدم التماسك المنفصلي إليه ، ودفع بأن موت الصبي بمجرد الصباح في غاية البعد وعدم تماسك البالغ به بخلاف الغالب من حاله فيكون موتهما موافقة قدر ( وشهر سلاح ) على بصير رآه ( كصباح ) في تنصليه المذكور ( ومراعى متيقظ كبالغ ) فيما ذكر فيه ، وعلم من قوله متيقظ أن المداخ على قوة التمييز لا المراهقة كما يستفاد ذلك من كلام الشارح ردا على من زعم تلاف مفهوما عبارة المصنف رحمه الله تعالى في المميز ( ولو صباح ) محرم أو حلال في الحرم أو غيره ( على صيد فاضطرب صبي ) غير قوى التمييز أو نحوه بمن مر وهو على طرف سطح لا أرض ( وسقط ) ومات منه ( قدية مخففة على المائلة ) لأن فعله حيثئذ خطأ ( ولو لو طلب سلطان ) أو نحوه ممن تخشى سطوته ولو قاضيا بنفسه أو برسوله أو كاذب عليه كملك ( من ذكرت ) عنده ( بسوء ) جرى على الطالب فطلبها بدين وهي كما قاله البلقيني خذرة مطلقا أو برزة وهو ممن تخشى سطوته ، فإن لم تخش منه فلا أو لإحضار نحو ولدها أو طلب من هو عندها ، ولعل تنبيهه بذكر السوء إتيان على التنصيص جورا بالأولى ( فاجبهضت ) أى أقلت جنينا فزعا منه ولا يعترض باختصاص الإجهاض بالإبل لفة لأن عرف الفقهاء بخلافه فلم ينظر لذلك ( ضمن ) بضم أو ك ( البنين ) بالثمة أى ضمنها عاقلة ، وخرج بأجهضت ما لو ماتت فزعا فلا ضيا: ولا ولدها للشارب لبنا بعد الفزع لعدم إفضائه لذلك عادة ، ثم إن ماتت بالإجهاض فعل عاقلة ديتها

على الدية أنه لاخصاص قطعا اه عميرة ( قوله فيكون موتهما موافقة قدر ) يؤخذ منه أنه لا كفارة على الضائع ( قوله وشهر سلاح على بصير ) قد يقال : أو على أى إذا مسه على وجه يوتر ويرعب اه سم على حج ( قوله فيما ذكر ) أى من أنه لأشياء فيه ( قوله ولو طلب سلطان أو نحوه ) من النحو مشايخ البلدان والعربان والمشد ( قوله أو برسوله ) اعتمادا ر فيها لو طلبها الرسل كذا أن الضمان على الرسل ، وقال : أو طلبها رسل السلطان بأمره مع علمهم بظلمه ضمنوا إلا أن يكرههم كما في الجلاء كما هو ظاهر اه سم على منج . ولو زاد الرسول في طلبه على ما قاله السلطان كذا مهديا وحصل الإجهاض بزيادته فقط تعلق الضمان به كما لو لم يطلبها السلطان أصلا ، فلو جهل الحال بأن لم يعلم تأثير الزيادة في الإجهاض أو كلام السلطان فيه نظر ، والأقرب أن الضمان على عاقلة الرسول لتعليقه بالخافقة ، ولو جهل هل زاد أولا فالظاهر أن الضمان على عاقلة الإمام دون الرسول لأن الأصل عدم الزيادة ( قوله أو كاذب عليه ) الضمان في هذه على عاقلة اه سم على منج ( قوله مطلقا ) تخشى سطوته أم لا ، فلا يريد عليه أن مثله ما لم تذكر به كأن طلبت بدين وهي قوله الخ اه حج ( قوله بالأولى ) وقد تمنع الأولوية بأن ذكرها بسوء مظنة لعقوبتها فيؤثر ذلك فيها ، بخلاف من لم تذكر بسوء ، فإن طلبها مع عدم ذكرها بسوء يميز أن يكون لا لغرض العقوبة بل ليسألما عن حال من شهد عنده لمشاهدة أو نحو ذلك ( قوله أى ضمنها عاقلة ) أى السلطان أو الكاذب ( قوله فلا ضمان ) أى لما ( قوله ولا ولدها ) أى ولا يضمن ولدها الخ ( قوله لذلك عادة ) أى فلا نظر إليها بخصوصها إن اطردت عاقبتها بذلك ( قوله بالإجهاض ) أى بسببه

أى الوقوع ، وفي نسخ تأنيث الضائر في هذا وما بعده ( قوله وعلم من قوله متيقظ ) في هذا العلم منع ظاهر ، وإنما الذى يعلم منه أنه لا بد من التيقظ زيادة على التكليف إذ هو قيد فيه كما لا يخفى ( قوله لكن ذهب عقله الخ ) الظاهر أن هذا غير مقيد بالصبي ولا بطرف السطح فليراجع ( قوله بحيث يتلحرج الواقع ) أى وتخرج بالقتل كما هو ظاهر ( قوله كما يستفاد ذلك من كلام الشارح ) فيه منع أيضا ، وإنما الذى قاله الشارح إنما هو أن المراد بغير المميز فيها مما قابل المميز المتيقظ كما يعلم بمراجعه ( قوله فطلبها بدين ) ليس في كلامه غير هذا فيما رأيت من النسخ

كافرة ، ولو ظنفت فأجهضت ضمننت عاقلة القاذف ، بخلاف ماله ماتت فلا ، كما لو أفسد ثيابها حدث خرج منها لقوما ، ولو أتاها برسول الحاكم لتدليها على أنبيا مثلا فأنعلها فأجهضت انجبه عدم الضمان حيث لم يوجد من واحد منهما نحر الإزار ، نعم يظهر حمله على من لم يتأثر بمجرد رؤية الرسول . أما من هي كذلك لا سيما والقرض أنه أنعلها فتضمن الفرة عاقلة ، وينبغي للحاكم إذا أراد طلب امرأة أن يرسل من حلها ثم يتطلف في طلبها ( ولو وضع ) جان ( ضيا ) حراً ( في سبعة ) بفتح فسكون : أي عمل السباع ولو زينة سبع غاب عنها ( فأكله سبع فلا ضمان ) عليه ، إذ الفروع ليس بإهلاك ولم يلجئ " السبع إليه ، ومن ثم لو أتى أحدهما على الآخر وهو في زيبته مثلا ضمنه لأنه يشبه في الضيق ويغتر بطبعه من الأدنى في المتسع وأفهم كلامه بالأولى أنه لا ضمان في البائع وإنما خصص الصبي بالذكر للخلاف فيه ( وقيل إن لم يمكنه انتقال ) عن المهلك في حله ( ضمن ) لأنه إهلاك له عرفا ، فإن أمكنه فركه أو وضعه بغير مسبة فالتق أن سبها أكله أو كان بالفا حذر قطعا كما لو قصد فركه عصب جرحه حتى مات . أما القن فيضمنه باليد مطلقا . وقول بعضهم إن استمرت إلى الأقراس تصوير لا كيد ، نعم لو كلفه وقيد ووضعه في المسبة ضمنه كما قاله الماوردي لأنه أحدث فيه فعلا ، ولا يتنافى قول المصنف رحمه الله تعالى . وقيل إن لم يمكنه انتقال ضمن إذ هو مفروض فيمن حيز لضيقه لصبر أو نحوه بلا ربط أو نحوه ولا قول الشيخ في شرح منجه ولو مكتوبا : أي ضمنه معه من الحرب وكلامنا في مكتوف مقيد ( ولو تبع سيف ) ونحوه ميمزا ( هاربا منه فرى نفسه بماء أو نار أو من سطح ) أو عليه فانكسر بقله ومات ( فلا ضمان ) عليه فيه لما قرره إهلاك نفسه عمدا ، وقول بعضهم هنا فأنه ماله أكره إنسانا على أن يقتل نفسه فقتلها لا ضمان على المكره تبع فيه الرافعي هنا ، والمحمد كما ذكره ابن القري تيمنا لأصله في أوائل كتاب الجنائيات أنه عليه نصف الدية ( فلو وقع ) بشيء مما ذكر ( جاحلا ) به ( لعى أو ظلمة ) مثلا أو غطية بر أو ألباه إلى السبع بمضيق ( ضمنه ) تابعه لأنه لم يقصد

( قوله ضمننت عاقلة القاذف ) أي ضمان شبه عمد ( قوله ولا أتاها برسول الحاكم الخ ) أي بلا إرسال من الحاكم لقوله الآتي فتضمن الفرة عاقلةهما . أما إذا كان بإرساله فهو ما تقدم في قوله بنفسه أو برسوله ( قوله هل من لم يتأثر الخ ) يؤخذ من هذا حكم حادثة وقع السؤال عنها ، وهي شخص تصور بصورة سبع ودخل في خفلة على نسوة بيته مغرقة عادة فأجهضت امرأة منهن ، وهو أن عاقلة تضمن الفرة بل وتضمن دية المرأة إن ماتت بالإجهاض بخلاف ما إذا ماتت ببلوته ( قوله وينبغي للحاكم ) أي يجب ( قوله ولو وضع جان ضيا ) هل هو شامل للمراحم أو في شرح الروض ولو مراحمها اسم على منج ( قوله ضمنه ) أي بالقود ( قوله أما القن ) محرز قوله حراً ( قوله نعم لو كلفه ) أي الحر . قال في المختار : بابه ضرب ( قوله ضمنه ) أي ضمان شبه عمد ( زيادى ) ( قوله ميمزا ) التقيد به واضح من حيث الحكم ، أما من حيث الخلاف ، فإن قلنا عبد الصبي عمد فلا ضمان أَوْ خطأ ضمنه التابع كما أشار إلى ذلك المحقق بقوله وفي الصورة الأولى لو كان الراي نفسه جيبيا وقلنا عمده خطأ ضمنه التابع له هذا ولم يذكر الشارح محرز قوله ميمزا ولعله ضمان التابع مطلقا لأن فعل غير المميز كالأفضل فينسب وقوعه التابع ( قوله أنه عليه )

( قوله في حله ) انظر أي حاجة إليه مع قوله عن المهلك ( قوله ولا يتنافى قول المصنف ) وقيل إن لم يمكنه الخ صوابه : ولا يتنافى قول المصنف ولو وضع ضيا في مسبة فأكله سبع فلا ضمان ، وقوله إذ هو مفروض الخ : يعني إذ بعض ما صدقته الذي هو عمل الخلاف بينه وبين الضميف ( قوله لا ضمان على المكره ) كان ينبغي أن يثبت قبله لفظ حيث أو نحوه فتأمل ( قوله أو ألباه إلى السبع ) أي وهو عالم به كما يقتضيه الصنيع ، والفرق بينه

إهلاك نفسه وقد أجهأ التاج إلى الحرب المفضى للإهلاك فتازم عاقلة دية شبه العمد ( وكلما لو انحسف به سقف ) لم يرم نفسه عليه ( في مره ) لضعف السقف وقد جهله فهلك ضمنه تايبه ( في الأصح ) لما مر ، والثاني لالعلم شعوره بالهلك ( ولو سلم صبي ) ولو مراهقا من وليه أو أجنبي وما يحته الزركشى من كونه مشاركا للسباح غير صحيح إذ هو مباشر وسلمه متسبب ( إلى سباح يعلمه ) السباحة أى العوم تقتسلمه بنفسه لابنائيه أو أخله من غير أن يسلمه له أحد كما لا يخفى فعلمه أو علمه الولي بنفسه ( ففرق وجبت ديته ) دية شبه عمد على عاقلة لتقصيره بإمهاله حتى غرق مع كون الماء من شأنه الإهلاك ، وبه فارق الوضع في مسبعة لأنها ليس من شأنها الإهلاك ، والأقرب أن الولي إذا سلمه ولو لتغير مصلحة لا تكون عاقلة طريقا في الضمان نظير مامر في الأجنبي ، ولو أمره السباح بدخول الماء فدخل غتارا ففرق ضمنه أيضا كما قاله العراقيون لالتزامه الحفظ ، فإن رفع يده غتارا من تحته وإن كان بالغاً وهو لا يضمن السباحة ففرق ضمنه بالقول كما قاله البلقيني لأنه الذي أفرقه ، وخرج بالصبي البالغ فلا يضمنه مطلقاً إلا في رفع يده من تحته كما قررناه لأن عليه أن يحاط لنفسه ( ويضمن بحفر بر عدوان ) كأن حفر في ملك غيره بلا إذن أو بشارع ضيق وإن أذنه الإمام وكان لمصلحة المسلمين إذ لا أثر لإذنه فيها يضمر وإن نظر فيه الزركشى ، أو واسع لمصلحة نفسه ولم يأذنه الإمام ما تلف به من مال عليه وحراً على عاقلة كما في سائر المسائل الآتية لئلا كان أو نهاراً لتعليبه ورضاه باستيفائها أو منعه من طمها أو ملكه لتلك البقعة المحفورة فيها كالإذن فيه فينبغ الضمان ولا يفيد تصديق المالك في الإذن بعد الردى بل لابد من بيعة ، فلو تمدى

أى المكره نصف الدية أى دية عمد ( قوله وقد جهله ) أى ضعف السقف ( قوله من كونه ) أى الأجنبي ( قوله على عاقلة ) أى عاقلة من ذكر من السباح أو الولي فيما لو علمه بنفسه ( قوله نظير مامر ) أى من قوله إذ هو مباشر الخ ( قوله ضمنه ) أى بدية شبه العمد ( قوله لالتزامه الحفظ ) أى يتسلمه إياه ( قوله غتارا الخ ) أى فإن اختلف السباح والوارث في ذلك فالمرصدق السباح لأن الأصل عدم الضمان ( قوله لأن عليه ) أى البالغ ( قوله أو بشارع ضيق ) مذكروه من التضييق في الشارع مأخوذ من قول المصنف الآق أو بطريق ضيق يضمر المارة الخ ، وكان وجه ذكره هنا التنبيه على أنه من العدوان في الجملة ( قوله إذ لا أثر لإذنه ) أى الإمام ( قوله لمصلحة نفسه ) أى ولو اتفق أن غيره انتفع بها ( قوله وما تلف به ) معمول لقول المتن ويضمن بحفر بر الخ ( قوله ورضاه ) أى المالك ( قوله ولا يفيد ) أى الحافر ( قوله بعد الردى ) أى أما قبل الردى فيسقط الضمان لأنه إن كان أذن له قبل فظاهر ، وإن لم يكن أذن عدّ هذا إذنا ، فإذا وقع الردى بعده كان بعد سقوط الضمان عن الحافر لتقدير أنه حفر بلا إذن مأثور من أنه لا يفيد تصديق المالك في الإذن بعد الردى لعل وجهه أن الحفر في ملك الغير الأصل فيه التمدى وهو يقتضى ضمان الحافر ، فقول المالك كنت أذنك يسقطه وإسقاط الحق بإخبار واحد غير

وبين مامر ظاهر ( قوله من كونه ) أى الأجنبي بقريئة ما يأتي بعد ( قوله لابنائيه ) أى بخلاف ما إذا تسلمه بتايبه : أى وعلمه النائب كما لا يخفى ( قوله على عاقلة ) أى عاقلة المعلم من الولي أو غيره ( قوله لالتزامه الحفظ ) قال الشهاب سم : هذا لا يظهر في تسليم الأجنبي ولا من غير تسليم أحد اه . وقد يقال : إنه يتسلمه له من الأجنبي أو بنفسه ملزم للحفظ شرعاً وإن لم يكن هناك تسليم معتبر ( قوله ورضاه ) يعنى المالك ، وكلما الضمير في قوله أو منعه ، وأما ضمير قوله وملكه فهو الحافر ، وسأيت في كلامه تشبيه الإمام بالنسبة للطريق بالمالك



ببخوله ملك غيره فوقع في بئر حفرت عدوانا فلا ضمان على الحافر في أوجه الوجهين كما قاله البلقيني وغيره لصدى الواقع فيها بالدخول ، فإن أذن له المالك في الدخول وعرفه بالبئر فلا ضمان ، وإلا ضمن الحافر في أوجه الوجهين خلافا للبلقيني . نعم لو تعمد الوقوع فيها هدر وعليه يحمل قول الأنوار : لو كان ليلا أو أعمى وجب على عاقلة الحافر وإن كان نهارا أو بصيرا فلا ضمان ، ويضمن القن ذلك في رقبته ، فإن عتق فن حين عتقه على عاقلته ، ولو عرض للواقع بها مزهق ولم يؤثر فيه الوقوع شيئا فلا ضمان على الحافر لانتفاع سبيه ( لا محضرة ) في ملكه ) وما استحق منفعة بوقف أو وصية وإن لم تكن مؤبدة فيها يظهر كما هو مقتضى كلامهم لصديق استحقاقه للمنفعة وإن تعدى بالحفر لاستعماله ملك غيره فيما لم يؤذن له فيه لأن الانتفاع لا يشمل الحفر وكلما يقال في الإجارة ( وموات ) تملك وارثا ، بل أو حثا فيها يظهر لانتفاء تعديده لأنه جائز كالخفر في ملكه ، وعليه حلوا حديث مسلم والبئر جبار ، ولو تعدى بخفره في ملكه لكونه وضعه بقرب جدار جاره ضمن موقوف بمحل التعدي كما قاله البلقيني ، ولو حفر بملكه الموهون المقبوض أو المستأجر فغير متعد كما أطلقه أيضا إذ التعدي هنا ليس للمات الحفر بل لتقيص الموهون ، نعم لو حفر بالحفر بئرا في ملكه أو في موات ضمن موقوف بها من العبيد ، ولو حفر بئرا قرية العمق متعدا فضعفها غيره تعلق الضمان بهما بالسوية كالجراحات ( ولو حفر بهذليزه ) بكسر الدال ( بئرا )

صحيح ، ولا نظر إلى أن الأصل عدم الضمان وبرامة اللمة ( قوله ببخوله ملك غيره ) إشارة إلى تقييد ضمان الحافر عدوانا بما إذا لم يتعد الواقع ببخوله ( قوله وعليه يحمل قول الأنوار ) أي حث قال يضمن المالك ( قوله فلا ضمان ) أي حيث تعمد الوقوع ( قوله فن حين عتقه ) أي ضمان الوقوع بعد العتق على عاقلته سم على حج وكسب فن حين عتقه الخ هذا قد يشكل بما يأتي له في الميزاب من أنه لو كانت عاقلته يوم التلف غيرها يوم الوضع أو البناء اختص الضمان به وذلك لأن تجدد لزوم الضمان لمقالة القن " كملوث العاقلة وقت التلف ورقبة القن " كالعاقلة الموجودة وقت البناء أو الوضع ، ثم رأيت في فصل العاقلة من كلام الشارح ما يصرح بأن الضمان لما تلف بعد عتقه في ماله لا على عاقلته فليتأمل الجمع بين كلاميه ( قوله ولو عرض للواقع بها مزهق ) كحية نهشته أو حجر وقع عليه مثلاً أو ضاق نفسه من أمر عرض له فيها ولو بواسطة ضيقها ( قوله لا محضرة ) أي لا بئر محضرة للخ ( قوله وما استحق منفعة ) مفهومه أن المستعير يضمن ماتلف بالحفر فيما استعاره ( قوله وإن لم تكن ) أي الوصية ( قوله كما هو مقتضى كلامهم ) علة لعدم الضمان ( قوله لاستعماله ) علة للتعدي ( قوله لأن الانتفاع ) علة لقوله لاستعماله ( قوله لا يشمل الحفر ) أي وإن توقفت تمام الانتفاع عليه ( قوله وكلما يقال في الإجارة ) أي من أنه لو حفر بئرا فيها استأجره لا يضمن ماتلف بها وإن تعدى بالحفر ( قوله البئر جبار ) وفي نسخة « جرحها جبار » والجبار بالضم والتخفيف : المهدر الذي لا طلب فيه ولا قود ولا دية ، وأصله أن العرب تسمى السيل جبارا لهذا المعنى ، وفي الحديث « البئر جبار والمعدن جبار » يعني أن نزول إنسان في بئر أو معدن يحفره بركاه فهلك فيه فيبدر اه ترتيب المطالع للقبوى . ولعل الحديث ورد على سبب يفهم هذا المعنى وإلا فلا دلالة للحديث عليه ، نعم رواية « البئر جرحها جبار » قد يفهمه كأن يقال جرحها أي ما يتولد من الضرر الحاصل بها ( قوله بمحل التعدي ) وهو ما حفره زيادة على قول المعتاد ( قوله نعم لو حفر ) استثناء على عموم قوله لا في ملكه . فإن نفي الضمان فيه شامل للأدنى وغيره ( قوله فضعفها ) أي تعميقا له دخل في الإهلاك وإن قل بالنسبة لتعميق الأول

( قوله وإلا ) أي وإن لم يعرفه ( قوله إذ التعدي هنا الخ ) عبارة التحفة عقب كلام البلقيني في مسألة الموهون

أو كان به بئر لم يصدق حافره وادعاه جلال أو صبياً يميز أو امرأة إلى داره فدخل بغير اختياره وكان الغالب أنه عمر عليها (فقط) فيها جاحلا بها لنحو ظلمة أو تغلية لها فهلك (فالأظهر ضمانه) إياه بدية شبه العمد لكونه غره ولم يصدق هو إهلاك نفسه فلم يكن ضله قاطعا ، وقول البقعي إنه يضمن غير المميز بالقرود كالمكره محمول على ما إذا كان الوقوع بها بهلك خلطاً وعلم بنحو الظلمة وأن المالك يحتج ببيع فيها غالباً ، فإن لم يدهه مدبر مطلقاً ، وكلما إن دعاه وأعلمه بها وإن كانت مغطاة ، ومخرج بالبئر نحو كلب حقور بملحيزه فلا يضمن من دعاه فألفقه لأن إقراره عن اختيار وإمكان اجتنابه بظهوره ، والثاني لأحقان فيه لأن المدعي غير ملجأ (أو) حفر بئراً بملك غيره أو (مشارك) بينه وبين غيره (بلا إذن) من المالك في الحفر (فمضمون) ذلك الحفر ، فعليه أو على عاقلة بدل ما تلف من قيمة أو دية شبه عمد ، وهذا وإن علم بما قبله فقد ذكره للإيضاح على أن التفصيل بين الإذن وعلمه لم يعلم صريحاً إلا من هذه فاندفع القول بأنه لاحتجاجة لذكره أصلاً ، وقوله مشترك أي فيه لأن الفعل إذا كان لازماً لا يكون اسم مفعوله إلا موصولاً بحرف جر أو ظرف أو مصدر ، ثم يتوسع بحلف الجار فيصير الضمير متصلاً بهيتر (أو) حفر (بطريق ضيق يضر المارة فكلاً) هو مضمون وإن أذن فيه الإمام لتدبيرهما (أو) حفر بطريق (لا يضمن) المارة لسنها أو لانحراف البئر عن الجادة (وأذن) له (الإمام) في الحفر (فلا ضمان) عليه ولا على عاقلة تتالف بها وإن كان الحفر لمصلحة نفسه (وإلا) بأن لم يأذن له الإمام وهي غير ضارة (فإن حفر لمصلحة فالضمان) عليه أو على عاقلة لاقية على الإمام (أو مصلحة عامة) عطف على لمصلحة فالقول

(قوله أو كان به بئر لم يصدق الخ) أي فإن تعدى فالضمان عليه من المالك كما تقدم (قوله وكلما إن دعاه وأعلمه) ولو انتطف ماله النار والمستحق فقال المستحق لم تعلمه وقال المالك أعلمته ، فالذي يظهر تصديق المستحق لأن الأصل عدم الإعلام ، ولا يقال . والأصل برامة اللمة . لأننا نقول أما أولاً فالأصل في البئر المحفورة في مثل هذا المثل الضمان والأصل عدم المسقط . وأما ثانياً فلأن الغالب أن أحدنا لا يقصد إهلاك نفسه فالظاهر أنه لو أجلمه لأحترز من الوقوع فيها (قوله فلا يضمن من دعاه) وكلما من لم يدهه بالطريق الأول (قوله وهذا وإن علم الخ) هذا الاعتراض يتوجه أيضاً على قوله أو بطريق ضيق الخ . ويجاب أيضاً بأنه مبدأ للتقسيم اسم على صرح (قوله يضر المارة) وليس بما يضر ما جرت به العادة من حفر الشوارع للإصلاح لأن مثل هذا لا تعدى فيه لكونه من المصالح العامة (قوله لتدبيرهما) الحافر والإمام (قوله فالضمان عليه) أي حيث كان السابق غير نفس وعلى عاقلة حيث كان نفساً ولو رقيقاً لما يأتي من أن قيمة الرقيق على العاقلة (قوله أو مصلحة عامة) يؤخذ بما ذكر من التفصيل أن مبيع لأهل القرى من حفر آبار في زمن الصيف للاستقاء منها في المواضع التي جرت عاداتهم بالمرور فيها والانتفاع بها أنه إن كان في محل ضيق يضر المارة فثبتت عاقلة الحافر ولو بإذن الإمام ، وإن كان بمحل واسع لا يضر بهم ، فإن فعل لمصلحة نفسه كسقي دوابه منها وأذن له الإمام فلا ضمان ، وإن كان لمصلحة نفسه ولم يأذن له الإمام ضمن وإن انتفع غيره بها ، والمراد بالإمام من له ولاية على ذلك المثل ، والظاهر أن منه ملزم البلد

والمستأجر نصها وخالفه غيره في الأركان إذا نقص الحفر قيمته ويرد بأن التمدى هنا الخ (قوله من المالك) أي ولو البعض ليشمل الشريك (قوله إلا موصولاً بحرف جر) بأن يكون مع مجروده مرفوعاً به . وقوله أو ظرف أو مصدر بأن يكونا مرفوعين به ، وشرط المصدر أن يكون منصرفاً غير مؤكّد ، وشرط الظرف أن يكون منصرفاً خاصاً (قوله على لمصلحة) صوابه على مصلحة

بأنه معطوف على الضمير المجرور مردود كحفره لاستقاء أو جمع ماء مطر ولم ينفه الإمام كما نقل عن أبي الفرج الرزاز (فلا) ضمان فيه (في الأظهر) لجواز. والثاني قال الجواز مشروط بسلامة العاقبة، ونخص الماوردي ذلك بما إذا أحكم رأسها، فإن لم يحكمها وتركها مفتوحة ضمن مطلقا، قال الزركشي وغيره: وهو ظاهر، فلو أحكم رأسها عتسب ثم جاء ثالث وثقه تعلق الضمان به كما لو طمها فجاء آخر وحفرها، وتقرير الإمام بعد الحفر بغير إذنه يرفع الضمان كتقرير المالك السابق، وألحق البيهقي والمروى القاضي بالإمام حيث قال له الإذن في بناء مسجد واتخاذ سقاية بالطريق حيث لا تنضم بالمارة، وإنما يتجه إذا لم ينضم الإمام بالنظر بالطريق غيره (ومسجد كطريق) فلو حفر به بئرا أو بناه في شارع أو وضع سقاية على باب داره لم يضمن المالك بها وإن لم يأذن الإمام ولم يضر بالناس، ويجب أن يكون. فلو حفر لمصلحة المسجد أو لمصلحة المسلمين أو المصلين كما اقتضاه كلام البغوي والمتولي وغيرهما، فإن فعله لمصلحة نفسه فعلوان إن أضر بالناس وإن أذن فيه الإمام بل الحفر فيه لمصلحة نفسه ممنوع مطلقا فالتشبيه من حيث الجملة، نعم لو بنى مجسدا في موات فهلك به إنسان لم يضمنه وإن لم يأذن الإمام قاله الماوردي، ولا يضمن بتعليق قنديل وفرش حصير أو حشيش ونصب عمد وبناء سقف وتطين جدار في المسجد ولو بلا إذن من الإمام، ولو استأجره لنحو جلد أو حفر بئر فسقط أو انهارت عليه لم يضمن، سواء أعلم المستأجر أنها تهار أم لا فيها يظهر، إذ لا تقصير بل المقصر الأكبر لعدم احتياطه لنفسه وإن جهل الانهيار (وما تولد) من فعله في ملكه على العادة لا يضمنه كجرة سقطت وقد وضعت بحق، وحطب كسره فطار بعضه فأتلف شيئا ودابة ربطها فيه فرفست إنسانا خارجه. فإن خالف العادة كتولده من نار أو قددها بملكه وقت هبوب الرياح لا لأن هبت بعد الإيقاد، وإن أمكنه إطفائها فلم يفعل فيها يظهر وإن نظر فيه الأذرعى

لأنه مستأجر للأرض لله ولاية التصرف فيها (قوله ولم ينفه الإمام) أنهم أنه لو ناه الإمام امتنع عليه الفعل وضمن وقوله كما نقله: أي المصنف (قوله تعلق الضمان به) أي الثالث (قوله وإن لم يأذن الإمام ولم يضر) أي والحال (قوله ويجب) أي يتعين فرضه فيها لو حفر لمصلحة الخ (قوله أن يكون فيها لو حفر الخ) أي الحافر فيها ذكر (قوله ولا يضمن بتعليق قنديل) أي ما لم ينفه الإمام أو من له ولاية المحل أخذاً من قوله السابق أوجع ماء مطر ولم ينفه الإمام (قوله ولو بلا إذن من الإمام) أي لأن ذلك لمصلحة المسجد والمصلين (قوله ولو استأجره الخ) أي إجارة مصيبة أو فاسدة أو دعاء لينجد أو ينفى له تبرها، بل لو أكرهه على العمل فيه فانهارت عليه لم يضمن لأنه بإكراهه له لم يخل تحت يده ولا أحدث فيه فعلا (قوله وما تولد من فعله في ملكه) أو خارجه (قوله وقت هبوب الرياح) ويقال بمثل هذا التضمين فيها لو أوقد ناراً في غير ملكه لكن بمحمل جرت العادة بالإيقاد فيه كما يقع لأرباب الزراعات. من أنهم يقولون ناراً في غيطانهم لمصالح تتعلق بهم جرت العادة بها، ويبدل للملك مفهوم ما ذكره الشارح من الضمان فيها لو كسر حطباً بشارع ضيق (قوله وإن أمكنه إطفائها فلم يفعل) أي أو نهي

(قوله فلو حفر به بئرا أو بناه في شارع) أعلم أن الشباب حج لما حل المتن حمله على الظاهر منه حيث حال عقبه ما نصه: أي الحفر فيه كما مر فيها، ثم قال بعد ذلك: ويصح حل المتن بتكلف حل أن وضع المسجد ومثله السقاية بطريق كالخفر فيها فيأتي هنا تفصيله اهـ. والشارح أشار في أول الأمر إلى حل المتن على المعنيين معا، إلا أن قوله أو أخذاً سقاية في باب داره. ليس حق التعبير (قوله ولم يضر بالناس) الواو للحال (قوله وقد وضعت بحق) انظر ما صورة مفهومه مع أنه في ملكه، ولعله أجهز به عما إذا كانت تضر المارة (قوله وحطب كسره) أي في ملكه كما هو الصورة. أما تكسره في الشوارع فسيأتي (قوله وقت هبوب الرياح)

أو جاوز في إيقادها ذلك أو سقى أرضه وأسرف أو كان بها شق وعلم به ولم يحيط لسده أو من رشه للطريق لمصلحة نفسه مطلقاً أو لمصلحة عامة مع مجاوزة العادة ولم يتعمد المشى عليه مع علمه به ضمنه ، بخلاف ما إذا لم يجاوز العادة وإن لم يأذن الإمام فيه كما اتضاه كلام الشيخين وغيرهما ، وإن قلل الزركشي عن الأصحاب أنه لا يلد من إذنه كالخفر بالطريق ، ويفرق على الأول بدوام الحفر وتولد المفاسد منه فتوقف على إذنه بخلاف ما هنا ، ويؤخذ من تخصيصهم في الرش أن تحيته أذى الطريق كحجر فيها إن قصد به مصلحة عامة لم يضمن ما تولد منه ، وهو ظاهر وإلا لترك الناس هذه السنة المتأكدة أو ( من جناح ) أى خشب خارج عن ملكه ( إلى شارع ) وإن أذن الإمام فسقط وأتلف شيئاً أو من تكسير حطب في شارع ضيق أو من مشى أعمى بلا قائد أو من عجن طين فيه وقد جاوز العادة أو من وضع متاعه لاهل باب حانوته على العادة ( فضمون ) لكنه في الجناح على ما يأتي في الميزاب من ضمان الجميع بالخارج والنصف بالكل وإن جاز إشراعه بأن لم يضر المارة لأن الارتفاق بالشارع مشروط بسلامة العاقبة ، وبه يعلم رد قول الإمام لو تناهى في الاحتياط فجرت حادثة لا تتوقع أو صابحة فسقط

من يريد الفعل ( قوله في إيقادها ذلك ) أى العادة ( قوله أو كان بها شق ) يخرج منه الماء ( قوله أو من رشه للطريق لمصلحة نفسه مطلقاً ) وإن لم يجاوز العادة والضمان المباشر للرش ، فإذا قال السقاء رش هذه الأرض حل على العادة فحيث جاوز العادة تعلق الضمان به ، فإن أمر صاحب الأرض السقاء بمجاوزة العادة في الرش فعلق الضمان بالأمr ، وانظر لو جهل الحال هل الزيادة على العادة نشأت من السقاء أو من الأمر أو تنازعا ، والأقرب أن الضمان على السقاء لا الأمر ، إذ الأصل عدم أمره بالمجاوزة كما لو أنكر أصل الأمر ( قوله كالخفر بالطريق ) انظر قوله عن الزركشي كالخفر بالطريق ، وقوله ويفرق الخ المتقصى أنه لا يلد في الحفر لمصلحة المسلمين من إذن الإمام مع قول المتن السابق أو لمصلحة عامة فلا في الظاهر قلل هذا بالنسبة للحفر والرش لمصلحة نفسه اهـ سم على حج . وفي الحمل المذكور نظر لما مر في كلام الشارح من أنه إذا حفر لمصلحة نفسه ضمن مطلقاً فلا يتأني الفرق بينه وبين الحفر وإنما يتم الفرق على كلامه إذا كان لمصلحة عامة ، وعليه فهو مخالف لما تقدم ( قوله إن قصد به مصلحة عامة ) أى وذلك لا يعلم إلا منه فيصدق في دعواه ، ومفهومه أنه إذا قصد مصلحة نفسه أو أطلق ضمن . والظاهر خلافه في الإطلاق لأن هذا الفعل مأمور به فيحصل فعله على امتثال أمر الشارع بفعل ما فيه مصلحة عامة ( قوله في شارع ضيق ) أنهم أنه لا ضمان لما تلف بتكسره بشارع واسع لانتهاء تعديده بفعل ما جرت به العادة ( قوله أو من مشى أعمى بلا قائد ) مفهومه أنه إذا كان بقائده لا ضمان ، لكن تقل عن الشيخ حمدان في ملقى البحرين أنه مع القائد يضمن بالأولى ، ويؤيده ما في سم على منج في إتلاف اللواب أن الأعمى لو ركب دابة فأتلفت شيئاً أن الضمان عليه دون مسيرها ، وعبارته : فرغ : سئل شيخنا طاب رحمه الله عن أعمى ركب دابة وقاده سلم فأتلفت الدابة عينا فالضمان على أيهما ؟ فأجاب بما نصه : الضمان على الراكب أعمى أو غيره ، ثم قال وبضمين المذكور جزم م راه ( قوله لأن الارتفاق بالشارع ) يؤخذ منه أن ما يقع من ربط جرة وإدلائها في هواء الشارع أو في دار جاره حكمه حكم ما سقط من الجناح فيضمنه واضع الجرة ( قوله لو تناهى في الاحتياط )

أى في مهب الريح ( قوله كالخفر بالطريق ) هو راجع لما قبل الغاية فكانه قال بخلاف ما إذا لم يجاوز العادة وإن لم يأذن الإمام كالخفر بالطريق ( قوله ويفرق على الأول ) لاحتاجة للفرق مع اتحاد المستثنين

بها وأُتلف شيئا فليست أرى إطلاق القول بالضمان انتهى . وقارنى مامر في البئر بأن الحاجة هنا أغلب وأكثر فلا يمكن إهداره ، أما إذا لم يسقط فلا يضمن ما انهدم كما لو سقط وهو خارج إلى ملكه وإن سبل مانحته شارعا أو إلى ماسبله . يجب حاره مستغنيا ما يشرع إليه كما يجتبه الأذرعى فيما أو إلى ملك غيره ، ومنه سكة غير نافذة بإذن جميع الملاك وإلا ضمن ( ويحل ) لمسلم لا ذئق في شوارعنا ( إخراج الميازيب ) العالية التي لاتنصر المارة ( إلى شارع ) وإن لم يأذن الإمام لمعوم الحاجة إليها ( والتالف بها مضمون في الجديد ) وكلنا بما يقطر منها لما مر في الجناح ، وكما لو وضع ترابا في الطريق ليطين به سطحه مثلا وقد خالف العادة فإنه يضمن من يزلق به ، والتقديم لضمان فيه لضرورة تصريف المياه ومنع الأول الضرورة ( فإن كان بعضه ) أى ماذكر من الميازيب والجناح ( في الجدار فسقط الخارج ) أو بعضه فأُتلف شيئا ( فكل الضمان ) على واضعه أو عاقله لو وقع التالف بما هو مضمون عليه خاصة ، وخرج بقوله بعضه ما لو لم يكن منه شيء فيه بأن سرره فيه فيضمن الكل ولو يسقط بعضه وما لو كان كله فيه فلا ضمان بشيء منه كالجدار ( وإن سقط كله ) أو الخارج وبعض الداخل أو عكسه فأُتلف شيئا بأكله أو بأحد طرفيه ( فنصفه في الأصح ) ولو انكسر في الهواء نصفيين وقد سقط كله ثم أصاب نظر إن أصاب بما كان في الجدار لم يضمن أو بالخارج ضمن الكل كما قاله البخوى في تعليقه ، ولو نام على طرف سطحه فاققلب إلى الطريق على مارة . قال الماوردى : إن كان سقوطه بانتيار الحائط من تحته لم يضمن وإن كان لتقلبه

أى بالغ فيه ( قوله فليست ، أرى إطلاق القول بالضمان ) أى بل أقول بعدم الضمان . إذ لا تنصير منه ( قوله فلا يضمن ما انهدم به ) أى تلف به ( قوله وإن سبل ) غاية ، وقوله كما يجتبه الأذرعى فيما : أى في قوله إلى ملكه ، وقوله أو إلى ماسبله ( قوله الذى لاتنصر المارة ) أى أما الذى تضر فيمتنع على كل من المسلم والذى ( قوله إلى شارع ) قال في الروض : وكلنا يضمن المتولد من جناح خارج إلى درب منسد أى ليس فيه نحو مسجد وإلا فكشاح أو ملك غيره بلا إذن وإن كان عاليا اه . قال في شرحه : لتعد به بخلافه بالإذن اه سم على حج ( قوله وإن لم يأذن ) أى ولم ينه أعدا مما سبق في قول الشارح أو جمع ماء مطر ولم ينه الإمام كما نقله عن أبى الفرج الزاز ( قوله وكلنا بما يقطر منها ) مثله وأولى ما يقطر من الكيزان المعلقة أجنحة بالبيوت في هواء الشارع كما هو ظاهر اه سم على حج ( قوله ليطين به سطحه مثلا ) أى أو ليجمعه ثم ينقله إلى الميزلة مثلا ( قوله ومنع الأول الضرورة ) وعليه فالضمان على الأمر لا البناء ( قوله فكل الضمان على واضعه ) أى إن وضعه المالك بنفسه وإلا فعل الأمر بالوضع ( قوله وما لو كان كله ) أى الميازيب ، وقوله فيه أى الجدار ( قوله أو عكسه ) أى الداخل وبعض الخارج وقد يشكل تصوّره اه سم على حج ، وقد يمكن تصوّره بما لو انفصل كل الداخل عن الخارج وكان الخارج ملتصقا مثلا بالجدار فانتشر وسقط بعضه مع جميع الداخل ( قوله إن أصاب بما كان في الجدار الخ ) أى فلو اختلف صاحب الجناح ومن تلف متاعه فقال صاحب الجناح تلف بالداخل ، وقال صاحب المتاع : تلف بالخارج ، فالظاهر تصديقي صاحب الجناح لأن الأصل عدم الضمان ( قوله ولو نام ) أى شخص ولو طفلا ( قوله لم يضمن )

( قول المتن فإن كان بعضه في الجدار ) أى الجدار الداخل في هواء الملك كما لا يخفى بخلاف الجدار المركب على الروشن في هواء الشارع كما هو الواقع في غالب الميازيب فإنه ينبغي ضمان التالف بهذا الميازيب مطلقا إذ هو تابع للجدار ، والجدار نفسه يضمن ما تلظ به لكونه في هواء الشارع كما مر فليتنبه له ( قوله أى ما ذكر من الميازيب والجناح ) ذكر الجناح هنا بخلاف الظاهر من السياق مع أنه يتأنيف قوله السابق لكنه في الجناح على ما يأتي في الميازيب الصريح في أن كلام المصنف هنا مفروض في خصوص الميازيب ( قوله ولو يسقط بعضه ) حتى النهاية ولو يسقط كله لأن

في فومه ضمن لأنه سقط بفعله ، ولو أنلف ماؤه شيئا ضمن نصفه إن كان بعضه في الجدار والباقى خارجه ، ولو اتصل ماؤه بالأرض ثم تلف به إنسان . قال التزى : فالقياس التضمين أيضا ، وقياس ذلك أن ماليس منه خارج لاضمان فيه لكن أطلق في الروضة الضمان بالميزاب ، ويوجه بأنه لا يلزم من التضمين في محل الماء جريانه في نفس الماء تميز داخله وخارجه بخلاف الماء ، ويجرد مرووه بغير المضمون لا يقتضى سقوط ضمانه لاسيا مع مرووه بعد على المضمون وهو الخارج ، وبهذا الأخير يفرق بينه وبين ما تطاير من حطب كسره في ملكه ، على أنه يمكن حل إطلاق الروضة على التضمين ، ولا يبرأ واضح ميزاب وجناح وباقى جداره مالا لغير ملكه بزوال ملكه . نعم إن بناء مالكا للملك غيره علوانا وباعه منه وسلمه له برئ كما ذكره الزركشى وغيره ، والمراد بالواضع والباقي المالك الأكر لا الصانع لأنه آلة ، نعم إن كانت عاقلة يوم التلف غيرها يوم الوضع أو البناء اخضع الضمان به ( وإن بئى جداره مالا إلى شارع ) أو مسجدا وملك غيره بغير إذنه ومنه السكة التى لا تنفذ كما مر ( فكجتناح ) فيضمن الكل إن حصل التلف بالمائل والنصف إن حصل بالكل . ويؤخذ منه أنه لو بناء مالا من أصله ضمن كل التالف مطلقا وهو واضح ، أو إلى ملكه أو موات فلا ضمان لثبوت التصرف له كيف شاء . وما تفقهه الأكرعى من أنه لو كان ملكه مستحق المنفعة للغير بنحو إجارة ضمن لأنه استعمل هواء مستحقا لغيره مردود ، ولصاحب الملك مطالبة من مال جداره إلى ملكه بنقصه أو إصلاحه كأخصان شجرة انتشرت إلى هواء ملكه فله طلب لئلا

أى لغيره ، وقوله ضمن : أى بنية الخطأ ( قوله ولو أنلف ماؤه شيئا ) أى ماء الميزاب ( قوله ضمن نصفه إن كان بعضه في الجدار الخ ) قد يتوقف فيه إن كان الماء يخرج من السطح ويخرج من الميزاب إلى أن يصل إلى الطريق فإن جميع الماء يجر على الخارج ، أما إن كان المراد أن الماء نزل بعضه من المطر في داخل الميزاب وبعضه في خارجه فنضيف الضمان ظاهر ، ثم رأيت قوله الآتى : لكن أطلق في الروضة الضمان بالميزاب الخ . وهو صريح في التوقف المذكور ( قوله فالقياس التضمين أيضا ) مقتضاه أنه يضمن النصف حيث جرى الماء على المداخل والخارج وفيه ما قدمناه ( قوله وقياس ذلك أن ماليس منه ) أى الميزاب الذى ليس الخ ( قوله لكن أطلق في الروضة الضمان بالميزاب ) معتمد : أى فيضمن التالف بماله سواء خرج من الميزاب عن ملكه شئ أم لا ( قوله وبهذا الأخير ) هو قوله لاسيا مع الخ ( قوله كسره في ملكه حيث لاضمان ) مع أن كلا تصرف في ملكه . وقوله سلمه أى عن البيع ( قوله برئ ) أى وإن لم يتعرض للبرائة منه لأنه بدخوله في ملكه صار يستحق إيقاعه ولا يكلف هلعه لما فيه من إزالة ملكه عن ملكه ( قوله والمراد بالواضع والباقي المالك ) ينبئ أن المراد بالمالك أعم من مالك العين والمنفعة حيث ساغ له إخراج الميزاب ( قوله اخضع الضمان به ) أى الأكر . وظاهره أنه لاضمان على بيت المال في هذه الحالة ( قوله ضمن كل التالف مطلقا ) أى سواء تلف بأكمله أو بعضه ( قوله من أنه لو كان ملكه ) أى الذى أخرج إليه الميزاب مثلا ، وقوله مردود ، أى بأنه تصرف في ملكه واستحقاق غيره عارض لا اعتبار به ( قوله ولصاحب الملك ) وخرج بصاحب الملك الحاكم فليس له مطالبة من مال جداره إلى الشارع بنقصه اه سم على حجة . أقول : ومثله بالأولى عدم مطالبة الحاكم من مال جداره إلى ملك غيره ( قوله من مال جداره إلى ملكه ) ظاهره وإن أمره القاضى برفعه بأن كان يراه ( قوله فله طلب لئلا ) أى فلو لم يفعل فلصاحب الملك نقضه

ضمان الكل بسقوط البعض هو الأصل ( قوله ولو أنلف ماؤه ) أى الميزاب ( قوله برئ ) أى لأنه إنما كان يضمن له فقط فحيث ملك الجدار برئ هو من عهده ( قوله نعم إن كانت عاقلة الخ ) انظر ما موقع هذا الاستدراك ( قوله اخضع الضمان به ) أى بالباقي مثلا

لكن لا ضيان فيها تلف به (أو) بناء (مستويا قال) إلى بحر (وسقط) وأتلف شيئا حال سقوطه أو بعده (فلا ضيان) إذ الليل لم يحصل بفعله (وقيل إن أمكنه دمه أو إصلاحه ضمن) لتقصيره بترك الهدم والإصلاح ، وعليه فينتجه عدم الفرق بين أن يطالب بدمه ورفضه أم لا (ولو سقط) ما بناه مستويا وما (بالطريق) فشر به شخص أو تلف به (ما فلا ضيان) وإن أمره الولي برفضه (في الأصح) لأن السقوط لم يحصل بفعله . والثاني نعم لتقصيره بترك رفع ماسقط وتمكن منه ، وقول الأذرى بما جلع إنه لو قصر في رفضه ضمن لتعليه بالتأخير رأى ضعيف ولو بناه مائلا إلى الطريق أجبره الحاكم على تقضيه ، فإن لم يفعل فغلامين تقضيه كما قاله في الأنوار (ولو طرح قمامات) بضم القاف أى كتاسات (وقشور) نحو (بطيخ) وروان (بطريق) أى شارع (فضمون بالنسبة للجاهل بها (على الصحيح) لما مر في الجناح ، ولو تعدد المشى عليها قصدا فلا ضيان فيه ، نعم إن كانت في منعطف عن الشارع لا يحتاج المار إليه أصلا فلا ضيان بها لأنه استيفاء منفعة مستحقة كما قال الأذرى إنه متعين والنزى إنه حق ، وكلام الأئمة لا يخالفه ، لأن هذا وإن فرض عده من الشارع فالتقصير من المار بدوله إليه فيسقط ما البقعى هنا . والثاني لا ضيان لغيران العادة بالمساحة في طرح ما ذكر ، وخرج بالشارع ملكه والموات فلا ضيان فيهما مطلقا ، وبطرحها ماله وقتت بنفسها يبيع أو نحوه فلا ضيان وإن قصر في رفضها بعد ذلك أمضا ما قلتمناه ، وفي الإحياء أن ما يترك بأرض الحمام من نحو سدر يكون ضيان ما تلف به على واضعه في اليوم الأول ، وعلى الحماني في الثاني لاعتیاد تنظيفه كل يوم ، وخالفه في فتاويه فقال : إن نهى الحماني عنه ضمن الواضع

ولا رجوع له بما يفرمه على التقضى ثم رأيت الدميرى صرح بذلك (قوله وعليه فينتجه) أى على قوله وقبل الخ . [ فرع ] قال ق : لو انحط جداره فطلع السطح ودق لإصلاحه فسقط على إنسان ، قال البوى : إن سقط حال النقص فعلى عاقلة الدية اهـ سم على منج . وقول سم : حال النقص : أى أما بعده ، فإن كان السقوط مترجا على النقص السابق لحصول خلل به ضمن وإلا فلا (قوله ولو بناه مائلا) أى بخلاف ماله بناء مستويا ثم مال فليس له مطالبة كما تقدم بالماء من سم (قوله فإن لم يفعل) أى الحاكم (قوله ولو طرح قمامات) الظاهر أن مثل القمامات ما يحصل في أيام المطر إذا حصل الماء على بعض الأبواب فتضى إلى محل آخر فيجربى فيه حكم القمامات فيضمن المنحى من تلف به حيث كان جاهلا ولم يكن في منعطف عن الشارع لاحتاج إليه المارة ، وقوله وقشور نحو بطيخ بكسر الباء محلى (قوله ولو تعدد المشى عليها) محترز قوله للجاهل بها ، فلو قال أما لو تعدد المشى الخ كان أولى ، وقوله مستحقة : أى للواضع (قوله فالتقصير من المار بدوله إليه) قضيته أنه لو لم يعدل إليه اختيارا بل للعرض زحمة أجهاته إليه ضمن ، وقضية إطلاق قوله أولا نعم إن كانت في منعطف الخ خلافه فليراجع ، والظاهر عدم الضيان مطلقا لما علل به من استيفائه منفعة مستحقة له فلا ضيان فيهما مطلقا : أى جاهلا كان أو عالما ، وظاهره ولو دعه وهو ظاهر . لأنه ظاهر يمكن التحرز عنه كالكلب المقبور (قوله وبطرحها ماله وقتت بنفسها) ويصدق في ذلك المالك ما لم تدل قرينة على خلافه (قوله أمضا ما قلتمناه) أى في الجدار المجهوم من قوله لأن السقوط لم يحصل بفعله (قوله من نحو سدر) ومنه التهمة (قوله ضمن الواضع) أى ولو

(قوله فشر) هو بنظير المثلثة في الماضي والمضارع (قوله وفي الإحياء الخ) حارة الإحياء حسبما قلته الدميرى : إذا انحطل إنسان في الحمام وترك الصابون أو السدر المزلقين بأرض الحمام فترق به إنسان وتلف به عضو ، فإن كان في موضع لا يظهر بحيث يعذر الاحتراز منه فالضيان على تاركه في اليوم الأول ، وعلى الحماني في الثاني لأن العادة الخ (قوله وخالفه في فتاويه) قد يقال : لا مخالفة لإمكان أن يكون ما في الفتاوى تشييدا لما في الإحياء

وكلا إن لم يأذن ولا نهى لكن جاوز في استكثاره العادة وهو أقرب (ولو تعاقب سببا هلاك فعل الأول) أى هو أو عاقلة الضمان لأنه المهلك بنفسه أو بواسطة الثاني (بأن حفر) واحد بثرا عدوانا كما في الحفر إذ غير العدوان يعلم بالأولى (وضع أكثر) أهلا للضمان قبل الحفر أو بعده (حجرا) وضما (عدوانا) نعت لمصدر محذوف كما قررناه أو حال بتأويله بتمتديا (فحفر به) يضم أوله (وقع) العائر (بها) فهلك (فعل الواضع) الذى هو السبب الأول إذ المراد به الملاقى تلفت أولا لا المفعول أولا لأن التضرر هو الذى أوقعه فكان واضحه أخله ورداه فيها ، أما إذا لم يكن الواضع أهلا فسيأتى (فإن لم يتمد الواضع) الأهل بأن وضعه بملكه وحفر آخر عدوانا قبله أو بعده فحفر شخص ووقع بها (فلنقول تضمين الحافر) لأنه فلتسمى ، وفارق حصول الحجر على طرفها بنحو سبع أو حرق أو سيل بأن الواضع هنا أهل للضمان في الجملة فإذا سقط عنه انتفاء تعديبه تعين شريكه ، بخلاف السيل ونحوه فإنه غير أهل للضمان أصلا فسقط الضمان بالكلية ، ولا ينافى كلام المصنف ما لو حفر بثرا بملكه ووضع آخر فيها سكنيا فإنه لا ضمان على أحد ، أما المالك فظاهر ، وأما الواضع فلأن السقوط ن نأثر هو المقتضى السقوط على السكنى فكان الحافر كالباشر والآخر كالتسبب فلا حاجة إلى الجواب بمحمل ما هنا على تعدى الواقع بمروءه أو كان الناصب غير متمد . ثم قد تشكل مسألة السيل ونحوه بقول الماوردى لو برزت بقلة في الأرض فحفر بها مار سقط على حديدية منصوبة بغير حق فالضمان على واضع الحديدية . وأجيب بأن هذا شاذ غير معمول به أو بأن البقرة لما كانت بعبدة التأثير في القتل فزال أثرها بخلاف الحجر ، ولو كان بيده سكنى فأتى رجل رجلها عليها فهلك فبمنه الملقى لأصاحب السكنى إلا إن تلقاه بها ، ولو وقفا على يثر فدفن أحدهما صاحبه فلما هوى جلب معه الدافع فسقطا فاتا ، فإن جلبه طمعا في التخلص وكانت الجبال توجب ذلك فهما ضمانان خلافا للصيرى ، وإن جلبه للذلك بل لإتلاف المجلوب ولا طريق له إلا خلاص نفسه بمثل ذلك فلكل ذلك كما لو

في اليوم الثاني (قوله ولو تعاقب سببا هلاك) لعله أراد بالسبب ماله مدخل لأن الحفر شرط لاسبب اصطلاحى اه سم على منج (قوله هو) أى إن كان التالف مالا ، وقوله أو عاقلة : أى إن كان التالف نفسا (قوله فحفر) هو يفتح لثاء وضما وكسرها والأشهر الأول ومضارعه مثله اه سم على منج . وهو ضبط له مبنيًا للفاعل كما هو ظاهر (قوله ووضع آخر) أى ولو تعديا كما يأتى ، وقوله فيها سكنيا : أى وتردى بها شخص ومات ، وقوله فإنه لا ضمان على أحد : أى ويكون الواقع هدرًا (قوله غير معمول به) أى فلا ضمان على واضع الحديدية وهذا هو المحتمل (قوله لا إن تلقاه) أى فإن تلقاه فالضمان عليه فقط (قوله فهما ضمانان) أى على كل واحد منهما نصف دية الآخر كالمصطمين (قوله بل لإتلاف المجلوب) أى ويعلم ذلك بالقرونة ، فإن لم تكن قرونة

في إتلافه ضمان الواضع في اليوم الأول (قوله لكن جاوز في إكثاره العادة) أى بخلاف ما إذا لم يجاوز فلا ضمان عليه ، وانظر هل يضمن الحصى حيثن ، والظاهر لا ، وسكت عما إذا أذنه الحصى فانظر حكمه (قوله عدوانا كما في الحفر) عبارة التحفة : عدوانا أولا ، لكن قوله الآتى فإن لم يتعلم النج يدل على أن قوله عدوانا راجع لهذا أيضا وهو ما في أصله ، ولا محذور فيه لأن غير العدوان يفهم بالأولى انتهت (قوله طمعا في التخلص وكانت الحال توجب ذلك) هذان قيدان لعدم الضمان لالضمان الذى يرميه كلام الشارح . والمحصل أن الصيرى يقول بعدم الضمان بهلين القيدين والشارح يختار الضمان ولو مع القيدين ، فكان ينبغي أن يأخذها غاية بعد قوله فهما ضمانان



تجارحا وماتا ولا يقبل قول كل قصدت النفع (ولو وضع حجرا) عدوانا بطريق مثلا (و) وضع (آخران حجرا) كذلك يجنبه (فشر بهما فالضمان أثلاث) وإن تفاوت فطهم نظرا إلى وموسم كما لو اختطت الجواهرات (وقيل) هو (نصفان) نصف على الواحد ونصف على الآخرين نظرا للحجرين لأنهما المهلكان (ولو وضع حجرا) عدوانا (فشر به رجل فحرجه فشر به آخر) فهلك (ضمنه المخرج) الذي هو العائر الأول لأن انتقاله إنما هو بفعله (ولو عثر) ماش (بقاعد أو نائم أو واقف بطريق) لغير غرض فاسد (وماتا أو أحدهما فلا ضمان) يعنى على عاقلة المعثور به وعلى عاقلة العائر ضمان المعثور به لتقصيره سواء البصير والأعمى (إن اتسع الطريق) بأن لم تنصهر المسارة بنحو النوم فيه أو كان بموات لأنه غير متعمد والعائر كان متمكنا من الاحتراز فهو لقاتل لنفسه (ولا) بأن ضاق الطريق أو اتسع ووقف مثلا لفرض فاسد كما يجتبه الأذرى (فالمذهب إهدار قاعد ونائم) لأن الطريق للطروق فهما المقصران بالنوم والقعود والمهلكان لتضييعهما (لا عائر بهما) بل عليهما أو على عاقلتهما بطله (وضمان واقف) لاحتياج المار للوقوف كثيرا فهو من مرافق الطريق (لا عائر به) إذ لا حركة منه فالحلاك حصل بحركة الماشى ، وعلى إهدار القاعد ونحوه كما قاله الأذرى إذا كان في متن الطريق ونحوه ، أما لو كان بمنعطف ونحوه بحيث لا ينسب إلى تعد ولا تقصير فلا ، ولو وجد من الواقف فعل بأن انحرف للماشى لما قرب منه فأصابه في انحرافه وماتا فكاشيين اصطلما وسيأتى ، ولو عثر بجالس بمسجد لما لا يتره عنه ضمنه العائر وهدر ، كما لو جلس بملكه فشر به من دخله بغير إذنه ونائم به مكتكفا كجالس وجالس لما يتره عنه ونائم مكتكف مقام بطريق فيفصل فيه بين واسع وضيق . والطريق الثاني ضمان كل منهم . والثالث ضمان العائر وإهدار المعثور به . والرابع عكسه .

واختلف وارتأوا فينبى تصديق ورثة الجاذب لأن الظاهر من حالته أنه قصد خلاص نفسه ، وقوله بمثل ذلك : أى الجلب (قوله ولا يقبل قول كل) أى بأن قلاه قبل الموت (قوله فشر به آخر فهلك) قال البهوتى ولو كان هو الواضع للحجرا سم على منبج (قوله لأن انتقاله إنما هو بفعله) قد يخرج مالهو تلحرج الحجر إلى محل ثم رجع إلى موضعه الأول ، وينبى أن يقال فيه : إن كان رجوعه للمحل الأول ناشئا من الدحرجة كان دفعه إلى محل مرتفع فرجع منه فالضمان على المخرج ، وإن لم يكن ناشئا منه كان رجع بعد استقراره في المحل الثاني بنحو هرة أو ربيع فلا ضمان على أحد (قوله وماتا) أى العائر والمعثور به (قوله فالمذهب إهدار قاعد ونائم) أى وواقف لفرض فاسد وكان الأولى ذكره (قوله في متن الطريق) أى وسط الطريق (قوله بحيث لا ينسب إلى تعد ولا تقصير فلا) أى ويهمل الماشى (قوله لما لا يتره عنه) أى يمان حته كاحتكاف ونحوه (قوله وهدر) أى العائر سواء أكان أعمى أو بصيرا (قوله من دخله) أى دخل ملكه ، وقوله مكتكفا ينبى أن يصدق على الاحتكاف لأنه لا يعلم إلا منه ويقوم وإرثه مقامه ، .

(قوله ولا يقبل قول كل قصدت النفع) أى فى التقيس عليه أى مالهو تجارحا وماتا (قوله بل عليهما) أى فيها إذا كان العائر نحو عبد أو بهيمة .

## (فصل)

في الاصطدام ونحوه مما يوجب الاشتراك في الضمان وما يذكر مع ذلك

إذا (اصطدما) أي كاملان ماشيان أو راكبان مقبلان أو مديران أو مختلفان (بلا قصد) لنحو ظلمة فانا (فعل عاقلة كل نصف دية مخفية) لو ارتد الآخر لأن كلا منهما هلك بفعله وبفعل صاحبه فهدر ما قابل فعله وهو النصف كما لو جرح نفسه وجرحه آخر فأت بهما ، وإنما كان الواجب مخفيا على العاقلة لأنه خطأ محض ، وهمل كلامه ما لو لم يقتل الراكب على ضابطها وما لو قتل وغلبته وقطعت العنان الوثيق وما لو كان مضطرا إلى ركوبها (وإن قصدا) الاصطدام (فمنصفها مغلطة) على عاقلة كل لأنه شبه عمد لعمد لمدم إفضاء الاصطدام للهلاك غالبا ، نعم لو ضعف أحد الماشيين بحيث يقطع بأنه لا أثر لحركته مع حركة الآخر هدر القوى وعلى عاقلة دية الضميف نظير ما يأتي. (أو) قصد (أحدهما) فقط الاصطدام (فلكل حكمة) فعل عاقلة القاصد نصف دية مغلطة وغيره نصفها مخفية (والصحيح أن على كل كفارتين) كفارة لقتل نفسه وأخرى لقتل صاحبه لأنها لا تستجزي ويجب على قاتل نفسه . والثاني كفارة بناء على تجزئها (وإن ماتا مع مركوبهما فكلك) الحكم في الدية والكفارة (وفى) مال كل إن عاشا وإلا ففى (تركة كل) منهما إن كانا ملكين للراكبين (نصف قيمة دابة الآخر) أي مركوبه وإن غلبهما والباقى هدر لاشتراكهما في إتلاف الدابتين فوزع البذل عليهما ، ثم حل ذلك كله إذا لم تكن إحدى الدابتين ضعيفة بحيث يقطع بأنه لا أثر لحركتها مع قوة الأخرى ، فإن كانت كذلك لم يتعلق بمركبتها حكم كفرض الإبرة في جلدة العقب مع إلهراحات العظيمة ، ولا ينافيه قول الشافعى رضى الله عنه : سواء أكان أحد الراكبين على فيل والآخر على كبش . لأنا لا تقطع بأنه لا أثر لحركة الكبش مع حركة الفيل ،

## (فصل) في الاصطدام ونحوه

(قوله في الاصطدام) لا يقال : هذا ليس في ترجمة الباب . لأننا نقول : هو من جملة موجبات الدية وقوله ونحوه كحجر المنجنيق (قوله وما يذكر مع ذلك) كشراف السفينة على الفرق (قوله أي كاملان) بأن كانا بالعتين عاقلين حريين فسر به أخذنا من كلام المصنف الآتى في قوله وصبيان الخ (قوله على ضابطها) أي الدابة (قوله وما لو كان مضطرا) أي وهو كذلك الكلى (قوله فمنصفها مغلطة) أي بالتثليث (قوله نعم لو ضعف) يبنى رجوع هذا الاشتراك لكل من القصد وعلمه لكنه في القصد شبه عمد وفى غيره خطأ (قوله وعلى عاقلة دية) أي دية شبه عمد (قوله أو قصد أحدهما) أي ويعلم ذلك بالقرائن (قوله والصحيح أن على كل كفارتين) أي سواء قصد الاصطدام أم لا ، وقوله ويجب على قاتل نفسه من تمة التليل (قوله بناء على تجزئها) قال الخطي بعد ما ذكر : وإن قلنا لا كفارة على قاتل نفسه فواحدة على الأول ونصفها على الثانى (قوله والآخر على كبش) أي أو الآخر

## (فصل) في الاصطدام

(قوله أو مديران) أي بأن كانا ماشيين التهورى كما لا يخفى (قوله لأننا تقطع) صوابه لا تقطع بإثبات لا قبل تقطع ثم يبدل الفاء في قوله الآتى ، فالمراد بلقط أو إذ هما بجوابان مستقلان أجاب بالأوّل منهما في شرح الروض ، وتقتل الثانى والد الشارح في حواشيه . وحاصل الجواب الأوّل منع أنه لا أثر لحركة الكبش مع حركة الفيل إذ المدار على وجود حركة ولو ضعيفة حيث لها بعض تأثير . وحاصل الثانى تسليم أن لاحتركة له معه لكن لشافعى

فالمراد بذلك المبالغة في التصوير ، ومثل ذلك يأتي في الماشيين كما قاله ابن الرقعة وغيره . أما المملوك لغيرهما كالملارين والمستأجرين فلا يهدر منهما شيء لأن المار ونحوه مضمون ، وكلما المستأجر ونحوه إذا ألقاه ذو اليد أو فرط فيه ، ويضمن أيضا كل منهما نصف ما على الدابة من مال الأجنبي ، ولو تجاذبا حبلا لهما أو لغيرهما فانقطع وسقط وماتا فعل عاقلة كل منهما نصف دية الآخر وهدر الباقي ، فإن قطعته غيرهما فماتا فلينبهما على عاقلة ، أو مات أحدهما يلزمه الآخر لخليل فنصف دية على عاقلة ، وإن كان الخيل لأحدهما والآخر ظالم هدر الظالم وعلى عاقلة نصف دية المالك ، ولو ذهب ليقوم فأخذ غيره بثوبه ليقعد فحزق بفعلهما لزمه نصف قيمته ، وكلما لو مشى على نعل ماش فانقطع بفعلهما كما يأتي ( وصبيان أو مجنونان ككاملين ) في تفصيلهما المذكور ومنه وجوب الدية مغلظة إن كان لهما نوع تمييز لأن الأصح أن عدلما يحتفظ عمد ( وقيل إن أركبهما الولي ) لغير ضرورة ( تعلق به ) أو بعاقلة ( الضمان ) لما فيه من الخطر وجوازه مشروط بسلامة العاقبة ، والأصح المنع إن أركبهما لمصلحتهما وإلا لامتنع الأولياء من تعاطي مصالح المحجور عليهم ، نعم إن أركبه ما يصح عن ضبطها عادة لكونها جوحا أو شرسة أو لكونه ابن ستة مثلا ضمنه ، وهو هنا ولي الحضنة الذكر لا ولي المال على ما يحسنه البلقيني ، لكن قال الزركشي في شرح المنهاج : يشبه أنه من له ولاية تأديبه من أب وغيره حاضن وغيره ، وفي الخادم ظاهر كلامهم أنه ولي المال والثاني أوجه ( ولو أركبهما أجنبي ) بغير إذن الولي ولو لمصلحتهما

على نحو قيل ( قوله ومثل ذلك ) هذا يقتضيه قوله السابق نعم لو ضعف أحد الماشيين الخ . اللهم إلا أن يقال إن كلام الأصحاب مفروض في الدابتين فبني بقوله هنا ومثل ذلك على بيان مأخذ حكم الماشيين ، وقه . يشعر بهذا قوله كما قاله ابن الرقعة ( قوله أما المملوك ) أي المملوك للملك الخ ، وفي نسخ المملوكة ، وما في الأصل هو المناسب لقوله بعد للمارين الخ ( قوله ويضمن أيضا كل منهما نصف ما على الدابة الخ ) أي يستقر ضمان النصف على كل منهما ، ولا يكون طريقا في ضمان الآخر على ما استقر به سم على منج فيها لو كانتا مستأجرتين وقد يشكل عليه ما يأتي في الملاحين حيث كان في السفينة مال لأجنبي من تخيير المالك بين مطالبة كلٍّ بجمع ماله أو بنصفه على ما يأتي فإنه صريح في أن كلا من الملاحين طريق في الضمان ومن ثم قال سم على منج بعد استقره مامر : إن احتمال كون كل طريقا في الضمان هو ظاهر كلام الروض وشرحه في السفينتين إلى آخر ما ذكره فليراجع ( قوله فعل عاقلة كل منهما نصف دية ) أي شبه عمد وقوله فلينبهما على عاقلة دية شبه عمد أيضا ( قوله فنصف دية ) شبه عمد ( قوله وعلى عاقلة ) أي الظالم ، وقوله نصف دية شبه عمد ( قوله وكلما لو مشى على نعل ) ولو اختلفا في أنه بفعلهما أو بفعل الماشي وحده ليكون عليه ضمان الجميع فيحتمل تصديق الماشي لأن الأصل براءة ذمته مما زاد على النصف ( قوله ككاملين ) أي وإن أركبهما الولي لغير ضرورة ( قوله لكونها جوحا ) أي تغلب رايكها ، وفي المختار : رجل شرس سيء الخلق ، وعليه فالجروح والشرسة متساويان أو متقاربان ( قوله ضمنه ) أي ولزمه كفارتان م ر ( قوله من أب وغيره ) ومنه الأم حيث فعلت ذلك لمصلحة عند غيبة الولي ولعلم والقبه ( قوله والثاني أوجه ) أي قوله إنه من له ولاية تأديبه الخ وهو من كلام م ر ، وقوله ولو أركبهما أجنبي : أي

لم يرد بذلك إلا المبالغة في أنه متى وجد لأحدهما حركة ولو ضعيفة جدا ولم يرد حقيقة ذلك ( قوله ومثل ذلك يأتي في الماشيين ) هذا مكرر مع قوله المار ، نعم لو ضعف أحد الماشيين الخ ( قوله والثاني أوجه ) يحتمل الثاني من كلامي الزركشي وهو الموافق لما في النصفة ، ويحتمل الثاني من الأقوال الثلاثة الذي هو كلام الزركشي الأول وهو الموافق لما في حاشية الريادي ( قوله في المتن ولو أركبهما أجنبي ) ومنه الولي إذا أركبهما لغير مصلحة كما هو

(فمنهما ودابتيهما) لتعدييه فيضمنهما عاقلة ويضمن هو دابتيهما في ماله وسواء أتعمد الصبي في هذه الحالة أم لا ، وإن قلنا عدمه عند خلاف لما نقله في الروضة عن الوسيط ، وقضية كلام الجمهور أن ضمان المركب بذلك ثابت وإن كان الصبيان ممن يضبطان المركوب وهو كذلك وإن اتضى نص الأم أنهما حينئذ كما لو ركباً بأنفسهما وجزم به البلقيني (أو) اصطلم (حاملان وأسقطتا) وماتتا (فالدية كما سبق) من أن على عاقلة كل نصف دية الأخرى (وعلى كل أربع كفارات على الصحيح) واحدة لنفسها وأخرى لجنتها وأخرى لنفس الأخرى وجنتها لاشتراكهما في إهلاك أربعة أنفس . والثاني كفارتان بناء على التجزئ وإن قلنا لا كفارة على قاتل نفسه فثلاث على الوجه الأول وثلاثة أنصاف على الثاني (وعلى عاقلة كل نصف فرق جنتيهما) لأن الحامل إذا جنت على نفسها فأجهضت لزم عاقلة الفرة كما لو جنت على أخرى وإنما لم يهر من الفرة شيء لأن الجنين أجني عنهما ، ومن ثم لو كانتا مستولدتين والجنينتان من سيليهما سقط عن كل منهما نصف غرة جنين مستولده لأنه حقه ، إلا إذا كان الجنين جدّة لأم وكانت قيمة كل تحمل نصف غرة فأكثر ، إذ السيد لا يزم القداء إلا بالأقل كما يأتي فلها السلس وقد أهدر النصف لأجل عدم استحقاق سيدتيهما أرض جنتيهما فيتمس لها السلس من ماله . لا يقال عبارته توهم تعين وجوب قرن نصفه لها ونصفه لها ، فلو قال نصف غرة لهذا ونصفها لهذا لأفاد جواز تسليم نصف عن هذا ونصف عن هذا . لأننا نقول : إن تساوت الفرتان من كل وجه صدق نصفهما على كل منهما وإلا لم يصدق النصف حقيقة إلا على نصف من هذا ونصف من هذا فلا إيهام ولا اعتراض (أو) اصطلم (عبدان) انتفتق قيمتهما أم لا ومات (فهر) لأن جناية الفرس متعلقة برقبته وقد فانت ، نعم إن امتنع ببيعهما كائني مستولدتين أو موقوفتين أو متلور عققهما لم يهدرا لأنهما حينئذ كالمتولدتين ولو كانتا مغصوبين لزم الناصب فداومهما ، واستثنى البلقيني أيضا ما إذا أوصى أو وقف لأرض ما ينجيه البدان . قال : فيصرف لسيد كل عبد نصف قيمة

ولو كان صبي (قوله وهو كذلك) أي لتعدييه بإزكايهما (قوله وإن قلنا لا كفارة على قاتل نفسه) ضعيف (قوله سقط عن كل منهما) أي السيلدين (قوله لأنه حقه) أي وهو لو وجب لوجب عليه والشخص لا يجب له على نفسه شيء (قوله وكانت قيمة كل) أي من الجاريتين (قوله فيتمس لها السلس) أي فتأخذ نصفه من سيد بنتها ونصفه من سيد الآخر (قوله لا يقال عبارته توهم تعين وجوب قرن نصفه) صوابه أن يقول بعد لفظ قرن على كل واحد نصفه الخ ، وبعبارة ع : قيل هذه العبارة تقتضي أنه يجب على كل واحد عبد نصفه لهذا ونصفه لهذا وليس كذلك فلور فرق التصنيفين أجراً (قوله إن تساوت الفرتان) أي بأن اتفق دين أمهما (قوله لم يهدرا) أي فعل سيد كل الأقل من نصف قيمة كل وأرض جنتيته على الآخر اه حج (قوله لزم الناصب فداومهما) أي بأقل الأمرين (قوله ما إذا أوصى) أي شخص وقوله أو وقف وانظر مالو كان الواقف ميتا ولا تركة له اه سم على

ظاهر مما مر (قوله جدّة لأم) ولا يتصور إرث غيرها (قوله تحتمل نصف غرة) أي فإن لم تحتمل ذلك لم يلزمه إلا قلدر قيمتها ، فيكون ما ينص الجدة أقل من سلس الفرة وما على سيد بنتها أقل من نصف السلس (قوله فيتم لها السلس) لأن جنتيها إنما يهدر بالنسبة له لأنه لا يجب له عليها شيء لا بالنسبة لغيره كالجدة فلها نصف السلس من النصف الذي لزم سيد الأخرى ونصف السلس على سيد بنتها (قوله لأننا نقول الخ) تنازع فيه سم (قوله مغصوبين) أي مع غاصبين اثنين كما لا يخفى (قوله لزم الناصب فداومهما) وظاهر أنه يلزمه أيضا تمام قيمة

عبده . قال : وهذا وإن لم يتصرفوا له فقهه واضح ، أما لو مات أحدهما فنصف قيمته في ربة الحي أو اصطلم عبد وحرّ فأت العبد فنصف قيمته على عاقلة الحرّ ويهدر الباقي ، أو مات الحرّ فنصف دينته يتعلق بربة العبد ، وإن ماتا فنصف قيمة العبد على عاقلة الحرّ ويتعلق به نصف دية الحرّ ولورثته مطالبة العاقلة بنصف القيمة للورث بها ( أو ) اصطلم ( سفيّتان ) وغرقتا ( فكلّنايتين والملاحان ) فيهما وهما الجزيران هما ( كراكبين ) فيا مر ( إن كانتا ) أي السفيّتان وما فيهما ( لهما ) فيهدر نصف بدل كل سفينة ونصف ما فيها ويلزم كل منهما نصف دية الآخر ، وما بدل سفينته ونصف ما فيها ، فإن ماتا بذلك لزم كلا منهما كفارتان ولزم عاقلة كل منهما نصف دية الآخر ، وما استثناءه البلقيني والزرکشى من التشبيه المذكور من أنه لو كان الملاحان صبيان وأقامهما الولي أو أجنبي فالظاهر أنه لا يتعلق به ضمان لأن الوضع في السفينة ليس بشرط ولأن العمد من الصبيان هنا هو المهلك مردود إذ الضرر المرتب على غرق السفينة أشد من الضرر الحاصل من الركوب ( فإن كان فيهما مال أجنبي لزم كلا ) من الملاحين ( نصف ضيانه ) فإن حلا أنفسا وأموالا فيهما وتمتددا الاصطدام بمهلك غالبا اقتصر منهما لواحد بالقرعة وديات الباقيين . وضمان الأموال والكفارات بعدد من أهلكا من الأحرار والعبيد في مالهما ولا يهدر بما فيهما شيء ، ولو مات أحدهما دون الآخر اقتصر منه بناء على إيجاب القصاص على شريك جارح نفسه ، وأما سفيّتاها فيهدر نصفهما ويلزم كلا منهما نصف بدل مال الآخر ويقع القصاص فيا يشتركان فيه ، ويعلم بما يأتي أنه غير

منهج . أقول : والظاهر أنه هدر ( قوله فقهه واضح ) أي وذلك لأن ما ينخصه من الوصية أو من ريع الوقف يزل مزالة زقته فأشبه ما يضمن به الغاصب ( قوله ولورثته ) أي الحر ( قوله والملاحان ) وقع السؤال في الدرس عما لو أمر رئيس السفينة آخر بتسييرها فسيروا ثم تلفت فهل الضمان على الرئيس أو على المسير وإن كان جاهلا بذلك لأنه المباشر فيه نظر . والجواب عنه بأن الظاهر الثاني لليلة المذكورة مالم يكن أعجميا يعتقد طاعة أمره ، فإن كان كذلك كان الضمان على الرئيس ( قوله وهما الجزيران ) قال شيخنا في شرح الإرشاد : وظاهر تفسيرهم الملاح بمجرى السفينة أن المراد به من له دخل في سيرها سواء كان في مقدمها أو مؤخرها ، وأن ما ذكر لا ينخص برئيس الملاحين وهو متجه اه سم على منهج ( قوله مردود ) أي فيضمن الولي ( قوله اقتصر منهما لواحد بالقرعة ) لعل محله إذا لم يعلم الأسبق موتا وإلا اقتصر له ولا حاجة للقرعة ، وعبارة شرح الروض : فلو كان في كل سفينة عشرة أنفس وماتوا معا أوجهل الحال وجب في مال كل منهما بعد قتلها الواحد من عشرين بالقرعة تسع ديات ونصف اه سم على منهج ( قوله بناء على إيجاب القصاص ) وهو الراجع

كل منهما لسيده ( قوله ويتعلق به ) أي بنصف قيمة العبد ( قوله في المتن والملاحان ) إنما سمي الملاح لملاحته الماء الملح بإيجراء السفينة فيه قاله الجوهري ( قوله وهما الجزيران لما ) قال في التحفة : انحدأ أو تعدّأ ، والمراد بالمحري لما من له دخل في سيرها ولو بإسلاك نحو جبل أخذأ بما مر في صلاة المسافر اه ( قوله ويلزم كل منهما للآخر نصف بدل سفينته ) أي موزعا على ملاحيهما إن كانوا متعدّدين كما هو ظاهر ( قوله وأقامهما الولي ) أي لغير مصلحة لهما كما هو ظاهر . أما إذا كان لمصلحة فلا يظهر وجه للضمان ، وحينئذ فاستثناء الولي فيه توقفه ( قوله ليس بشرط ) أي كما أنه ليس بسبب ولا مباشرة ( قوله إذ الضرر الخ ) كذا أجاب والده في حواشي شرح الروض ، وأجاب أيضا بأن الخطر في إقامته ملاحا لسفينة أشد منه في إركابه الدابة ( قوله ويعلم بما يأتي الخ ) قال الشهاب سم : أقول : في العلم بما يأتي نظر ظاهر لأن الآتي أخذ كل من ملاحه الجميع . وهذا لا يدل على الأخذ من غير ملاحه كما يدل عليه قوله هنا أحد الملاحين ، اللهم إلا أن يريد بأحد الملاحين ملاحه فليتأمل اه

أخذ بدل جميع ماله من أحد الملاحين ثم يرجع بنصفه على الآخر ويبين أعط نصفه منه ونصفه من الآخر ( وإن كانتا لأجنبي ) وهما لجيران للمالك أو أمينان له ( لزم كلا نصف قيمتهما ) لأن مال الأجنبي لا يهلك من ماله ، ولكل مطالبة أميته بالكل لتقصيره فدخلت سفينته وما فيها في ضمانه وقد شاركه في الإلتاف غيره فقسمتا نصفين ، وللقادم الرجوع على صاحبه بمحضته وإن كان الملاحان عبيدين تعلق الضمان بربقيتهما ، فإن وقع الاصطدام مع باختيارهما وقصرا بأن سيراها في ريح شديدة لتأخير السفن في مثلها أو لم يعدلاهما عن صوب الاصطدام منع إمكانه أو لم يكلا عدتهما من الرجال والآلات ضمان مالهك عليهما لكن لاقتصاص ، فإن لم يقصرا وغلب الريح فلا ضمان ، والقول قولهما يمينهما في عدم تقصيرهما ، وإن تمعد أحدهما أو قصر فلكل حكمة ، وإن كانت إحداها مربوطة فالضمان على مجرى الصادة ، ويبنى تصوير المسئلة بما لو كانت السفينة واقفة في نهر واسع ، فإن أوقفها في نهر ضيق فصلمتها أخرى فهو كمن قعد في شارع ضيق فصلمه إنسان لتفريطه ولو عرق سفينة عامدا عرقا بذلك غالبا فالقتصاص أو الدية المطلقة على الخارق وخرقها للإصلاح شبه عمد ، فإن أصاب غير موضع الإصلاح فخرقه فخطأ محض ، ولو قفلت سفينة بتسعة أعدال فألقى فيها آخر عاشر عدوانا أغرقها لم يضمن الكل ويضمن العشر على النصف ( ولو أشرقت سفينة ) بها متاع وراكب ( على فرق ) وخيف غرقها بما فيها ( جاز ) عند توهم النجاة بأن اشتد الأمر وقرب اليأس ولم يعد الإلقاء إلا على تدور أو عند غلبة ظن النجاة بأن لم يضمن من عدم الطرح إلا نوع خوف غير قوى ( طرح متاعها ) حفظا للروح : يبنى ما يندفع به الضرر في ظنه من الكل أو البعض كما أشارت إليه عبارة أصله ( ويجب ) طرح ذلك ( لرجاء نجاة الراكب ) أى لظنها مع قوة الخوف لو لم يطرح ، ويبنى أى للمالك فيها إذا تولى الإلقاء بنفسه أو تولاه غيره كالملاح بإذنه العام له . قال البلقيني : بشرط إذن المالك في حالة البلواز دون الوجوب ، فلو كان لهجور لم يجر إلقاءه في محل البلواز ويجب في محل الوجوب ، ولو كان مرهونا أو لهجور عليه بفلس أو لمكاتب أو لعبد مأذون له عليه ديون لم يجر إلقاءه إلا بالجنحة الغرماء أو الرهنين أو السيد والمكاتب أو السيد والمأذون ، قال : فلو رأى الولي إلقاء بعض أمتعة عجموره ليسلم به باقيها فقياس قول أبي عاصم السبائي فيها لو خاف الولي استيلاء غاصب على المال أن له أن

( قوله لكن لاقتصاص ) أى على الملاحين حرين كانا أو عبيدين ، وقوله فإن لم يقصرا وغلب الريح . قال في شرح الروض : والقول قولهما يمينهما عند التنازع في أنهما غالبا لأن الأصل براءة فمتهما ادهم على منج . وهو مساو لقول الشارح والقول قولهما الخ ( قوله ويبنى تصوير المسئلة الخ ) معتمد ( قوله فالقتصاص ) أى إن حصلت المكافأة ( قوله لم يضمن الكل ) وانظر هل يشكل هذا بضمان الكل فيما لو جوعه وبهجوع سابق علم به ادهم على منج . وقد يقال : لا إشكال لأن طرأ الجوع الثاني على الأول يعد نفسه مهلكا كمن ضرب مريضا في الزرع فإذن فعله يعد قاتلا ولا كملك الحمل الباشرة فإنه لا يعد مفرقا وحده بل الإغراق به مع بقية الأحمال ( قوله طرح متاعها ) أى ولو مصحفا وكتب علم ( قوله يضمن الكل ) وعليه فالإضافة في كلام المصنف للعهد ( قوله لرجاء نجاة الراكب ) أقول : ويبنى أن يقال بمثل هذا التفصيل فيما لو طلع لموص على سفينة وهو يقع كثيرا فتنبه له ( قوله ويجب في محل الوجوب ) أى مع الضمان

( قوله بين أخذ بدل جميع ماله من أحد الملاحين ) توقف فيه سم أيضا بالنسبة لغير ملاحه فإنه لم يستقل بالإلتاف وليس المال تحت يده حتى يقال فوط فيه ، قال : إلا أن يقال مراده بأحد الملاحين ملاحه ( قوله لم يضمن الكل الخ ) عبارة للروض لم يضمن الكل وهل يضمن النصف أو العشر وجهان ( قوله ويبنى ) هو من كلام الأذرى

يؤدى شيئا لتخليصه جوارزه هنا ، ويجب إلقاءه وإن لم يأذن مالك إذا خيف الملاك لسلامة حيوان محترم لأحررى ومردت وزان محصن وإلقاء حيوان ولو محترماً لسلامة آدمى محترم إن لم يمكن في دفع الفرق غيره وإن أمكن لم يحرز الإلقاء . قال الأذرى : نعم لو كان هناك أسرى من الكفار وظهر للتدبير أن المصلحة في قتلهم فينبه أن يبدأ بإلقتهم قبل الأئمة وقبل الحيوان المحترم وهو ظاهر ، وينبى أن يراعى في الإلقاء تقديم الأخص فالأخص قيمة من المتاع والحيوان إن أمكن حفظاً للمال حسب الإمكان لا عييد لأحرار ، فإن لم يلق من لزمه الإلقاء حتى حصل الفرق وهلك به شيء أثم ولا ضمان ويعزم إبقاء المال ولو ماله بلا خوف ( فإن طرح ) ملاح أو غيره ( ملك غيره ) ولو في حالة الوجوب ، ولا يتأنيب مامر لأن الإثم وعلمه يتسامح فيها عما لا يتسامح في الضمان لأنه من خطاب الوضع ( بلا إذن ) له فيه ( ضمنه ) كأكل مضطر طعام غيره بغير إذنه ( وإلا ) بأن طرحه بإذن مالك المعبر الإذن ( فلا ) يضمته ، ولو تعلق به حق للغير كرهين اعتبر إذنه أيضاً كما مر ( ولو قال ) لغيره عند الإشراف على الفرق أو القرب منه ( ألقى متاعك ) في البحر ( وعلى ) ضمانه أو على ألقى ضمان ) له أو على أن أضمت ونحو ذلك وألقاه وتلف ( ضمن ) المستدعى وإن لم يحصل له النجاة لأنه اتفاس لغرض صحيح بعوض فزعمه كاعتق حبله بكلها أو طلق زوجته بكلها أو أطلق الأسير أو اعف عن فلان أو أطعمه وعلى " كلها ، فلم أنه ليس المراد بالضمان هنا حقيقة السابقة في بابه ، ثم إن سمي الملتبس عوضاً حالاً أو موجباً لزمه وإلا ضمنه ، ولا بد كما قاله البلقي

( قوله جوارزه ) أى ولا ضمان عليه : أى بل يتنبى وجوبه ولا يتأنيب التعبير بالجواز لأنه جواز بعد منع فيصديق بالواجب ( قوله ويجب إلقاءه ) أى مع الضمان ( قوله لسلامة حيوان محترم ) أى ولو كلباً ( قوله وزان محصن ) وكلب مقور وتارك الصلاة بعد أمر الإمام وقاطع الطريق ( قوله في قتلهم ) أى أو لم يظهر له شيء ( قوله فينبه أن يبدأ بالقائم قبل الأئمة ) قال مر : ويجب قتلهم قبل إلقاء الأئمة إن أمكن اهـ أى سم على منبج ( قوله وينبى أى للمالك الخ ) عبارة حجج : وينبى أى للمالك فيها إذا تولى الإلقاء بنفسه أو تولاها غيره كالإملاح بإذنه العام له ، فاندفع ما للبلقي هنا بتقديم الأخص قيمة إن أمكن اهـ ( قوله وينبى أن يراعى في الإلقاء تقديم الأخص ) أى يجب . وقيد مر وجوب مراعاة ما ذكر بما إذا كان الملقى غير المالك ، فإن كان هو المالك لم يجب عليه ذلك لأنه قد يتعلق غرضه بالأخص دون غيره ، فغاية الأمر أنه أتلف الأشرف لغرض سلامة غيره المتعلق به غرضه اهـ أى سم على منبج ( قوله لا عييد ) أى ولا كافر لمسلم ولا جاهل لعالم متبحر وإن انفرد . ولا غير شريف لشريف ، ولا غير ملك للملك وإن كان عادلاً لاشتراك الجميع في أن كلا آدمى محترم ( قوله ويعزم إلقاء المال ) أى في البحر لا لغرض ، وعليه ما يقع الآن من رى الخبز في البحر لطير الماء والسلم لم يحرم وإن كان له قيمة لأنه قرابة ، ومثل ذلك مالو رماه ليصيده وإن لم يكن صيده قرابة لأنه غرض صحيح . وإتلاف المال لتحصيل الغرض الصحيح جائز ( قوله ولا يتأنيب مامر ) أى من وجوب الفعل ( قوله ضمن المستدعى ) أى الطالب ( قوله وعلى " كلها ) أى فلو أسقط قوله وعلى " الخ لم يجب عليه شيء ، وقوله حقيقة وهى ضمان ماقى ذمة الغير ( قوله وإلا ضمنه )

أيضا فكان ينبى أن يثبت قبله لفظ قال ( قوله ولو تعلق به حق للغير كرهين اعتبر إذنه ) أى وإلا فيضمن لو لم يأذنه ، وانظر لو ضمنناه حينئذ ثم انتك " الرحمن بأداء أو إيزاء . والظاهر أنه ينفك الضمان وليس للراهن أخذ شيء منه لإذنه حتى لو أخذ منه شيء وده إليه فليراجع ( قوله وإلا ضمنه ) أى بما يأتى ولعل في العبارة سقطا

وإن نظر فيه من أن يشير إلى ما يليه أو يكون معلوما له ، وإلا فلا يضمن إلا ما يليه بحضرته ، ويشترط استمراره ، فلو رجع عنه قبل الإلقاء لم يلزمه شيء ، ويضمن المستدعي المثل صورة كالقرض في المثل والقيمة في المتقوم كما جرى عليه جمع وإن رجع البليغي تبعا لظاهر كلامهم لزوم القيمة مطلقا . والمعتبر فيه ما يقابل به قبل هيجان البحر إذا لم يقابل له بعده ولا يجعل قيمته في البحر كقيمته في البر ، ولو قال زيد ألقى متاع عمرو وعلى ضيانه فألقاه ضمنه الملقى لمباشرة للإلتفاف ، إلا أن يكون المأمور أعجميا يعتقد وجوب طاعة أمره فيضمن الأمر لأن ذلك آله له ، ونقلنا عن الإمام وأقره عدم ملك الملتزم الملقى . فلو لفظه البحر فهو لملكه ويرد ما أخذه بعينه إن بقي وإلا فبدله ، وظاهر أن عمله حيث لم ينقصه البحر وإلا ضمن الملتزم نقصه لتسببه فيه كما صرح به الأسنوي وغيره ، ولو قال ألقى متاعك وأنا ضامن له وركاب السفينة أو على ألقى أضمت أنا وركابها أو أنا ضامن له وهم ضامنون أو أنا وركابها ضامنون له كل متاع على الكمال أو على ألقى ضامن وكل منهم ضامن لزمه الجميع أو أنا وركابها ضامنون له لزمه قسطة ، وإن أراد به الإخبار عن ضمان سبق منهم وصدقوه لزمهم ، وإن أنكروا وصدقوا وإن صدقه بعضهم فلكل حكمه ، وإن قال : أنشأت عنهم الضمان برضاهم لم يلزمهم ، وإن رضوا أو أنا

أى بالمثل في المثل والقيمة في المتقوم على ما يأتي ( قوله إلا ما يليه بحضرته ) أى بحضرة الملتزم ( قوله فلو رجع عنه قبل الإلقاء لم يلزمه شيء ) أى بما ألقاه بعد الرجوع بخلاف ما ألقاه قبله ، كأن أذن له في رعى أحمال عينها فألقى واحدا ثم رجع الضامن ضمن ذلك المثل الواحد دون مازاد عليه ، ولو اختلفا في الرجوع أو في وقته صدق الملقى لأن الأصل عدم رجوع الملتزم ( قوله لزوم القيمة مطلقا ) مثليا أو متقوما . وقوله والمعتبر فيه : أى في ضمان ما يلي وقوله ما يقابل به : أى في ذلك المثل الذى وقع فيه إشراف السفينة كما لو فرض أنه لو طيف به على ركاب السفينة بلغ من الضمان كذا ( قوله ولو قال زيد ألقى متاع عمرو ) هذه خارجة بقوله متاعك . وعليه فلو قال وخرج بمتاعك ما لو قال ألقى متاع عمرو لكان أولى ( قوله ضمنه الملقى ) لا القائل ( قوله لتسببه فيه ) أى في النقص ( قوله ولا بد من أن يلقى المتاع <sup>١</sup> ) تقدمت الإشارة إلى هذا الشرط بقوله فألقاه ( قوله فلا ضمان على الملتزم ) ويضمنه الملقى ( قوله لزمه قسطة ) أى لأنه جعل الضمان مشتركا بينه وبين غيره بلا إذن من الغير فلزمه ما ألزمه دون غيره ، وفيما قبلها جعل نفسه ضامنا للجميع فعلق به وألغى ما نسب لغيره ( قوله وإن قال أنشأت عنهم الضمان برضاهم )

( قوله فلو رجع عنه ) ظاهره وإن لم يعلم الملقى فليراجع ( قوله والقيمة في المتقوم ) لا يظهر له معنى بعد قوله المثل صورة كالقرض . إذ معنى ذلك كما هو ظاهر مما مر في القرض أن ماله مثل حقيقة يؤخذ مثله ، وما ليس له مثل حقيقة وهو المتقوم يؤخذ مثله صورة ، فقوله والقيمة في المتقوم يناقض ذلك فلعل في النسخ تحريفا ، وأصل ذلك أنهم اختلفوا فيما يضمن به المستدعي فقيل إنه يضمن بالقيمة مطلقا وهو ما ذهب إليه البليغي كما سيأتي ، وقيل يضمن المثل بالمثل ، ثم اختلفوا على هذا في المتقوم فقيل يضمنه بقيمته ، وقيل يضمنه بالمثل الصورى كما في القرض كما يعلم من حواشى والده على شرح الروض ، فقول الشارح المثل صورة هذا من قول . وقوله والقيمة في المتقوم من قول آخر فليحرر ( قوله وظاهره أن عمله ) أى عمل كونه يرد جميع ما أخذه أو جميع بدله : أى فلا يلزمه في صورة النقص إلا رد ما عدا أرش النقص ( قوله وإن أراد به الإخبار بالتح ) عبارة الروضة : ثم هم ضامنون إما للجميع وإما للحصة إن أراد به الإخبار بالتح ( قوله وإن قال أنشأت عنهم الضمان برضاهم )

(١) ( قول الحنفى : قوله ولا بد من أن يلقى المتاع ) ليس في نسخ الشرح الذى بأيدينا وكذا القولة بعده اهـ



وهم ضمانه وضمنت عنهم بإذنتهم لزمه الجميع ، فإن أنكروا الإذن صلحوا ولا يرجع عليهم ، أو أنا وهم ضامنون وأخلصه من المالم أو من مالى لزمه الجميع أو أنا وهم ضامنون ، ثم باشر الإلقاء بإذن المالك ضمن القسط لا الجميع في أوجه الوجهين (ولو اقتصر على) قوله (أنت) متاعك ولم يقل وعلى ضمانه أو على أنتى ضامن (فلا) يضمنه (على المذهب) لعدم الالتزام ، وفي وجه من الطريق الثاني فيه الضمان كقولهم أدّ ديني فأدّاه فإنه يرجع عليه في الأصح ، وفرق الأول بأن أداء الدين ينقعه قطعا والإلقاء هنا قد لا ينقعه (وإنما يضمن ملتصق تخوف غرق) فلو قال حالة الأمن الله وعلى ضمانه لم يضمنه إذ لا غرض ، ويتجه أن خوف قاصد نحو القتل إذا غلب تخوف الفرق (ولم يختص نفع الإلقاء بالمتقى) بأن اختص بالملتصق أو أجنبي أوهما أو أحدهما والمالك أو يعم الجميع ، بخلاف ما إذا اختص بالمالك فقط بأن أشرت سفينة بها متاعه على الفرق فقال له من بالسطح أو سفينة أخرى أنتى متاعك وعلى ضمانه فلا يضمنه لأنه وقع لحظ نفسه فكيف يستحق به عوضا (ولو عاد حجر منجنيق) بفتح الميم والجيم في الأشهر يذكر ويوث ، وهو فارسي معرب لأن الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة عربية (فقتل أحد رماة) وهم عشرة مثلا (هنا قسطه) وهو عشر الدية (وعلى عاقلة الباقي الباقي من دية الخطأ لأنه مات بفعله وفعلهم خطأ فسقط ما يقابل فعله ، ولو تعمدا إصابته بأمر صنبوه وقصوده يسقطه عليه وظلت إصابته كان عمدا في المالم والحدود لأنهم شركاء خطي قاله البلقيني (أو) قتل (غيرهم ولم يقصدوه خطأ) قتلهم لعدم قصدهم له ففيه دية مخففة على العاقلة (أو قصوده) بعينه وتصور (فعمد في الأصح إن غلبت الإصابة) منهم بخلفهم لقصدهم مينا بما يقتل غالبا ، فإن غلب علمها أو استوى الأمران فبشبه عمد . والثاني شبه عمد لأنه لا يتحقق قصد معين بالمتجنيق ، ورد بمنه ، ثم الضمان يختص بمن مدّ الحبال ورمى الحجر لمباشرتهم دون واضعه وبمسك الخشب إذ لا دخل لهم في الرمي أصلا ، ويؤخذ منه أنه لو كان لهم دخل فيه ضمنوا أيضا وهو ظاهر .

### (فصل) في العاقلة وكيفية تأجيل ماتحملة

وسموا عاقلة لعقلهم الإبل بفناء دار المستحق ، ويقال لتحملهم عن الجاني العقل : أى الدية ، ويقال لمنهم عنه والعقل المنع ، ومنه سمى العقل عقلا لأنه من القواش (دية الخطأ وشبه العمدة تلزم) الجاني أولا على الأصح ثم تتحملها (العاقلة) لأنه صلى الله عليه وسلم قضى بالدية على عاقلة الجاني ، ولما روى « أن امرأتين اقتلتا ،

أى برضاهم الذى علمته منهم ، بخلاف ما لو قال بإذنتهم كما يأتي (قوله إذا غلب) أى القتل (قوله بفتح الميم والجيم في الأشهر) ومقابل الأشهر كسر الميم خطيب .

### (فصل) في العاقلة وكيفية تأجيل ماتحملة

(قوله وكيفية تأجيل ماتحملة) أى وما يتبع ذلك كحكم من مات في أثناء سنة (قوله ثم تتحملها العاقلة)

سقط قبل قوله برضاهم لفظ تقطن التساخ والعبارة للرض (قوله لزمه الجميع) عبارة للروض : طوبى هو بالجميع بقوله وإذا أنكروا الإذن فهم المصدون حتى لا يرجع عليهم انتهت (قول المتن أو غيرهم) ليس من مسئلة العود بل هو فيما لو رموا غيرهم كما لا يخفى .

### (فصل) في العاقلة

(قوله ثم تتحملها) يلزم عليه قراءة العاقلة في المتن مرفوعا بعد أن كان منصوبا وهو غير جائز فكان ينبغي

فحلفت إحداها الأخرى بسجرتي قتلتها وما في بطنها ، فقضى صلى الله عليه وسلم أن دية جنبها غرة عبد أو أمة ، وقضى بدية المرأة على عاقلها ، أي القاتلة وقتلها شبه عمد ثبوت ذلك في الخطأ أولى . والمعنى فيه أن القاتل في الجاهلية كانوا يقومون بصرة الجاني منهم ويمنون أولياء الدم أخذ حقهم ، فأقبل الشرع تلك النصرة ببلل المال ، ونخصّ تحمّلهم بالخطأ وشبه العمد لأحدهما بما يكثر لاسيما في متاعلى الأسلحة فحسنت إعادته لتلا يتضرر بما هو معلور فيه وأجلت الدية عليهم رقابهم ، ولو أقرّ بأحدهما فكذبته عاقلته وحلفوا على نفي العلم لزمته وحده وهذا وإن قلّمه لكن ذكره توطئة لقوله ( وهم عصيته ) الذين يرثونه بنسب أو ولاء إذا كانوا ذكورا مكلفين بشروطهم الآتية فلا شيء على غير هؤلاء ولو موشرين ، وتضرب على الغائب حصته حيث كان أهلا ، فإذا حضر أخذت منه ، وشرط تحمل العاقلة أن تكون صالحة لولاية النكاح : أي ولو بالقوة فدخل الفاسق يمكنه من إزالة مانعه حالا من حين الفعل إلى القوات ، فلو تخلفت ردة أو إسلام بين الرى والإصابة وجبت الدية في ماله ، ولو حضر قن أو ذى بئر عدوانا أو رى صيدا فتى أو عتق أبوه وانجرّ ولأوله لوالى أبيه أو أسلم ثم تردى شخص في البحر أو أصابه السهم فأت ضمن في ماله ، وإن جرح قن رجلا خطأ فأعتقه سيده فهو اختيار للقاء فيلزمه إن مات الأقل من أرض جرحه وقيمته وعلى العتق باقى الدية ، وإن مات بجراحة خطأ وقد ارتد بعد جرحه فالأقل

حيث ثبت القتل بالبينة أو بإقرار الجاني وصدّقته العاقلة لما يأتى ( قوله فحلفت إحداها ) اسمها أم عطية وقيل أم حليف واسم الأخرى المضروبة ملكة ادم ر ( قوله لتلا يتضرر بما هو معلور فيه ) هو واضح بالنسبة للخطأ أما في شبه العمد فلعله لأنه قد يحتاج بالضرب بما لا يقتل غالبا فهو معلور فيه أيضا في الجملة ( قوله وهم عصيته ) أى وقت الجناية . وعليه فلو سرى الجرح إلى النفس ومات وكانت عاقلته يوم الجرح غيرها يوم السراية فالدية على العاقلة يوم الجناية فلا راجع ( قوله الذين يرثونه بنسب أو ولاء ) قد يقال : قضية قوله الآتى ثم مقتضى الخ ترك أو ولاء ادم سم على حج . أقول : ويجب بأنه ذكر هنا بيان العاقلة بأنهم مطلق العصبة ثم بين ترتيبهم بعد بقوله يقدم الخ ( قوله وتضرب على الغائب ) أى حيث ثبتت الجناية بالبينة أو صدقت العاقلة ومنهم الغائب . فلو لم يعلم حال الغائب من تصديق ولا تكذيب وقف ما ينصحه إلى حضوره ( قوله فدخل الفاسق ) أى بقوله ولو بالقوة ( قوله يمكنه من إزالة مانعه ) قد يقال المرتد متمكن كذلك ادم سم على حج . أقول : وقد يقال خلفه أمر آخر وهو أنه ليس من أهل المناصرة للجاني لاختلاف الدين ( قوله من حين الفعل ) متعلق بقوله أن تكون صالحة ( قوله وجبت الدية في ماله ) أى الجاني لانقضاء الأهلية قبل الإصابة ( قوله أو أصابه السهم فأت ضمن ) أى الجاني من القرن والذى لعدم صلاحية عاقلتها لولاية النكاح وقت الفعل ( قوله فيلزمه ) أى السيد ( قوله الأقل من أرض جرحه ) سكت مما لو تساوى لعدم الضافات فإن الواجب قهر أحدهما ادم سم على حج ( قوله وإن مات ) أى الشخص ( قوله وقد ارتد بعد جرحه ) أى وقد ارتد الجراح كما صرح به حج . وهو المناسب لقوله عاقلته المسلمين

حلف قوله ثم تصحلهما ثم يأتى على وجه التمييز بعد المتن بأن يقول تحملا كما صنع في النسخة ( قوله فحلفت ) هو بالخاء والذال للمجتمعتين : أى رمها بسجرتي صغير ( قوله بنسب أو ولاء ) ذكر قوله أو ولاء هنا غير مناسب لسياق المتن أولا وآخر كما يعلم بتجيه فيما يأتى ، ومن ثم اقتصر الجلال على قوله بنسب ( قوله يمكنه من إزالة مانعه ) أورد عليه سم المرتد ( قوله أو عتق أبوه ) قال الشهاب سم : هذا الصنيع قد يومهم تصوير المسئلة بما إذا استمرّ هو رقيقا فإن ذلك هو المفهوم من أو في قوله فتى أو عتق أبوه . لكن يمنع من ذلك أن الرقيق لولاة عليه وأنه

من أرش الجرح والدية على عاقلة المسلمين والباقي في ماله ، وإن تحملت الردة من الجارح بين إسلامه وقبل موت الجرح فعل عاقلة أرش الجرح والزائد عليه في ماله كما جرى عليه القنوني وغيره وهو الممتد (إلا الأصل) للجاني وإن علا (والفرع) له وإن مفل لأهم أبعاضه فأعطوا حكمه . وصح أنه صلى الله عليه وسلم برأ زوج القاتلة وولدها وأنه برأ الولد (وقيل يقبل ابنه هو ابن ابن عمها) أو متعها كما يلي نكاحها ، ورد بأن البتة مائة هنا لما قرر أنه بعضه والمانع لا أثر له جود مقتضى معه ثم غير مقتضى فإذا وجد مقتضى آخر أثر (ويقدم الأكره) منهم على الأبعد في التحمل كالإرث ولولاية النكاح فينظر في الأكره آخر الحلول (فإن) وفروا به لقلته أو لكثرة نعمه فذلك ، وإن (يق) منه (شيء فن يله) أى الأكره يوزع عليه ذلك الباقي ويقدم الإخوة ففروعهم فالأعمام ففروعهم فأعمام الجد ففروعهم وهكذا كالإرث (ومدل بأبوين) على مدل بأب (في الجديد) كالإرث والتقديم التسوية لأن الأتوة لا تدخل لما في التضمحل ، ورد بمنع ذلك بدليل أنها مرجحة في ولاية النكاح مع أنها لا تدخل لما فيه ولا يتحمل ذؤو الأرحام إلا إذا ورثتهم فيحمل ذكرهم لم يدل بأصل ولا فرع عند عدم المصبة أو عدم وفاتهم بالواجب ، ويقدم الأخ للأخ عليهم لأن إرثه يجمع عليه (ثم) بعد عصبية النسب لتقدمه أو عدم تحملهم لكونهم إناثا مثلا أو عدم وفاتهم (متن) للجاني (ثم عصبته) من النسب ، فلم أنه يضرب على عصبته في حياته ولا يختص بأقربهم بعد موته وإن نقل الإمام أن الأئمة قبلوا الضرب على عصبته بموته وقال

(قوله والدية على عاقلة) أى الجارح (قوله وإن تحملت الردة من الجارح) يعنى بأن جنى وهو مسلم ثم ارتد ثم أسلم قبل موت الجرح فعل عاقلة الخ (قوله والزائد عليه) أى لحصول بعض السراية في حالة الردة فيصير شبة دائرة للتحمل ، ومقابل الممتد أن على عاقلة جميع الدية اعتبارا بالطرفين ادم على حج . وكتب أيضا حفظه الله : قوله والزائد عليه فيبد أن الأرض أقل من الدية وإلا لم يكن ثم زائد وحقيقته فهذه مساوية لما قبلها في وجوب الأقل (قوله فأعطوا حكمه) في أنه لادية عليه ، كما أن الجاني كذلك ، وإنما لم يتحملوا حيث تعلق بيت المال ولا عاقلة للجاني مع تزييلهم منزلتهم وإعطائهم حكمه لما يأتي له بعد من قوله ولا يعمل أصله ولا فرعه لأنه الأصل في الإيجاب (قوله فالأعمام) أى للجاني كما هو ظاهر (قوله فأعمام الجد) الأولى فأعمام الأب ففروعهم فأعمام الجد الخ لتقدم أعمام الأب على أعمام الجد (قوله ولا يتحمل ذؤو الأرحام إلا إذا ورثتهم) أى بأن لم ينتظم أمر بيت المال كما مر في الفرائض فليس المراد إن قلنا يارثهم (قوله ثم عصبته) أى ثم لم يكن متحق أو لم يف ماعليه

لا عاقلة له ولا مال ، فالوجه جعل المسئلة منفصلة عن الأولى ، وتصويرها بما إذا كان الحافر متولدا بين حقيقة ورتيق ثم عتق ثم حصل الملاك كما صنع في الروضة أهملخصا (قوله والباقي في ماله) أى الباقي من الدية فيما إذا كانت أكثر . أما الباقي من أرش الجرح فبما لو كان أكثر فإنه لا يلزمه ، وبعبارة الروضة ، والباقي إلى تمام الدية في مال الجاني (قوله فعل عاقلة أرش الجرح الخ) لم يعتبر في هذه الأقل كالتي قبلها ، لكن يؤخذ من قوله والزائد الخ أن صورة المسئلة أن الأرض أقل من الدية ، وبعبارة العباب صريحة في مساواة هذه لما قبلها قوله ورد بمنع ذلك (المقهور من العبارة أن المشار إليه أن الأتوة لا تدخل لها ، وينافيه قوله بدليل أنها مرجحة إذ صرحه أن لما دخلا فكان الأظهر أن يقول : ورد بأن ذلك لا يمنع أنها مرجحة بدليل الخ ، وقد سبق سم إلى نظير ذلك في عبارة التحفة (قوله إلا إذا ورثتهم) وظاهر أن رتبهم حيث يرثون وسيأتي ما يدل عليه (قوله لم يدل بأصل ولا فرع) يخرج نحو الحال فإنه مدل بأصل ، وبعبارة شرح الروض : وظاهر أن عمله إذا كان ذكرا غير أصل ولا فرع انتهت (قوله عند عدم المصبة) أى من النسب والولاء (قوله لكونهم إناثا) الوجه لكونهم مجانين

إنه لا يبيح غيره إذ لاحق لم في الولاء ولا بالولاء في حياته فهم كالأجانب ، ولا يتحمل فرع المعتق ولا أصله لأن تحمل المعتق من حقيقته بسبب إعتاقه إياه فزُل بالنسبة إلى فروعه وأصوله منزلة جنائته ، أو أنه منزل منزلة أنحى إلخاني وأصل الأخ وفرعه لا يفرمان (ثم معتقه) أي المعتق (ثم عصيته) إلا من ذكر ثم معتق معتق معتقه وهكذا (ولأن) بأن لم يوجد من له ولاء على إلخاني ولا عصيته فمعتق أي إلخاني ثم عصيته ، إلا من ذكر (ثم معتق معتق الأب وعصيته) إلا من ذكر والوالو هنا بمعنى ثم الذي عبر بها أصله (وكلما) المذكور يكون الحكم فيمن بعده (أبدا) لأن لم يوجد من له ولاء على أي إلخاني فمعتق جده فعصيته وهكذا ، فإن لم يوجد معتق من جهة الآباء فمعتق الأم وعصيته إلا من ذكر ثم معتق جدات الأم وجدات الأب ومعتق ذكر أهل بالأنثى كأي الأم ونحوه (وعتيقها) أي المرأة (يقبله عاقبتها) كما يزوج عتيقها من يزوجها لاهي لأن المرأة لا تنقل بالإجماع (ومعتقون كمعتق) لا شترأكتهم في الولاء فلهيهم ربع دينار أو نصفه ، فإن اختلفوا فعل كل غنى حصته من النصف لو كان الكل أغنياء وعلى المتوسط حصته من الربع لو كان الكل متوسطين والتوزيع على حسب الملك لا الرؤوس (وكل شخص من عصبة كل معتق يحصل ما كان يحمله ذلك المعتق) فإن اتحد ضرب على كل من عصيته ربع أو نصف وإن تعدد نظر حصته من الربع أو النصف وضرب على كل واحد من عصيته قدرها ، والفرق أن الولاء يتوزع على الشركاء لا العصبه لأنهم لا يرثونه بل يرثون به فكل منهم انتقل له الولاء كاملا فلم يترك كالأصل ، ومعلوم أن النظر في الربع والنصف إلى غنى المضروب عليه ، فالمراد بقوله ما كان يحمله : أي من حيث الجملة لا بالنظر لعون ربع أو نصف ، فلو كان المعتق متوسطا وعصيته أغنياء ضرب على كل النصف لأنه الذي يحمله لو كان مثلهم وعكسه كما هو ظاهر (ولا يقل عتيق في الأظهر) كما لا يورث ولا عصيته قطعا ولا عتيقه وقد أطال البلقيني في الانتصار لمقابله (فإن فقد العاقل) من ذكر أو عدم أهلية تحملهم لفقر أو صغر أو جنون (أولم يف) بالواجب (عقل بيت المال عن المسلم) الكل أو ما بقى كما يرثه لغيره وأنا وارث من لا وارث له أقفل عنه وأرثه لاهلاني ذى مرتد ومعاهد ومومن كما لا يرثهم فتجب في مال الكافر إن كان غير حر في لأن ماله ينتقل لبيت المال فينا لا يرثا والمرتد لا عاقلة له ، فما وجب بجنائته خطأ

فصعبته الخ ، وبهذا ظهر معنى قوله فعلم (قوله إذ لاحق لم في الولاء) أي لا يثبت لم ولا يستحقون به ولاية على المرأة ولا يرثا ولا غيرهما (قوله فزُل) أي إعتاقه ، وقوله منزلة جنائته : أي وهم لا يتحملون عنه إذا جنى (قوله أو أنه) أي المعتق (قوله وأصل الأخ وفرعه) أي الأصل يتأمل فإن التضمير إن كان راجعا للأصل أشكل فإن فروع الأصل هم الإخوة للإخاني ، وإن كان للأخ ففروعه يفرمون بعده كما ذكر (قوله إلا من ذكر) أي في قوله ولا يتحمل فرع المعتق ولا أصله الخ (قوله ثم معتق جدات الأم وجدات الأب) ظاهره أنه لا ترتب في ذلك أه سم على حج (قوله وقد أطال البلقيني في الانتصار لمقابله) ولم يذكره لكن في قوله وقد أطال الخ إشارة إليه (قوله عقل بيت المال) أي يؤخذ من سهم المصالح منه أه سم على منجب (قوله فما وجب بجنائته)

أو صبيان مثلا فإن الإرثا لسن عصبة بالأنفس الذي هو المراد هنا (قوله وأصل الأخ وفرعه لا يفرمان) هو مسلم في الأصل لا في الفرع (قوله ثم معتق جدات الأم) أي الجدات من جهتها ليشمل أمها ، وعبارة التحفة : ثم معتق الجدات للأم انتهت . وكلما يقال فيها بعده ، ويوجد في نسخ الشارح ، ثم معتق جد أبي الأم بالباء الموحدة بدل اللام وهو تحريف (قوله من الربع أو النصف) أي بناء على ظاهر المتن وسياق ما فيه (قوله انتقل له الولاء كاملا)

أو شبه عمد في ماله ولو قتل لقطيع خطأ أو شبه عمد أخذ بيت المال دية من عاقلة قاتله فإن قتلوا لم يقبل عنه إذ لا فائدة لأخذها منه ثم ردّها إليه (فإن قتل) بيت المال بأن تضرر أخذ الكل أو البعض منه لعدم وجود شيء أو منع متوليته فذلك ظلماً كما صرح به البلخي أو كان ثم مصرف أهم (فكله) أي المال الواجب بالجناية وكلما بعضهم لم تنف العاقلة ولا بيت المال به (على الجاني) لا بعرضه (في الأظهر) بناء على ما مر أنها تلزمه ابتداء ، فإن كان تضرر ذلك لعدم انتظام بيت المال أخذ من ذوى الأرحام قبل الجاني كما مر ، ولا يحمل أصله ولا فرعه لأنه الأصل في الإعجاب بخلافهما . والثاني المنع بناء على أن الواجب ابتداء على العاقلة ، وقد علم مما مر أنه لو جرح ابن عتيقة وأبوه قتل آخر خطأ فقتل أبوه وانجرز ولا يؤم لمواليه ثم مات الجريح بالسراية لزم مولى الأم أرض الجرح لأن الولاسين الجرح لم ، فإن بقي شيء مطلق الجاني دون مولى أمه لانقضاء الولاء عنهم قبل وجوب مولى أبيه لتقدم سيده على الانجرار وبيت المال لوجود جهة الولاء بكل حال (وتوهم) يعني تثبت مؤجلة من غير تأجيل أحدهم على العاقلة بأكملها على بيت المال أو الجاني (دية) نفس كاملة) بإسلام وذكورة بعد الحرية (ثلاث سنين في) آخر (كل سنة ثلث) من الدية لأنها مواصلة تتصلق بالحول فتكررت بتكرره كالزكاة ولقضاءه صلى الله عليه وسلم . والأصح أن المعنى في ذلك قوله دية نفس كاملة لا بدل نفس محرمة ، فدية المرأة والذي لا تكون في ثلاث كما يأتي ، وإذا وجبت على الجاني مؤجلة فمات أثناء الحول سقط وأخذ من تركته لأنه واجب عليه أصالة ، وإنما لم تؤخذ من تركته من مات من العاقلة لأنها مواصلة (و) تؤجل عليهم دية (ذو) أو عجمي أو معاهد أو مؤمن (سنة) لأنها ثلث أو أقل منه (وقيل) تؤجل (ثلاثاً) لأنها بدل نفس (و) دية (امرأة) مسلمة وعثنى مسلم (سنتين في) السنة (الأولى ثلث) للدية الكاملة والباقي آخر السنة الثانية (وقيل) تؤجل (ثلاثاً) لأنها بدل نفس (وتحمل العاقلة البعد) أي قيمته إذا أثلفه لا يوضع يده عليه خطأ أو شبه عمد وأراد به ما يشمل الأمة (في الأظهر) لأنها بدل النفس . والثاني هي في مال الجاني حالة كبديل البيعة وعلى الأول (في كل سنة) يجب (قدر ثلث دية) زادت على الثلاث أم نقصت ، فإن وجب دون ثلث أخذ في سنة أيضاً (وقيل) يجب (في ثلاث) من السنين نقصت من دية أم زادت (ولو قتل رجلين) مسلمين (في

أي زمن الردة) قوله أو شبه عمد في ماله) أي وما زاد عليه هو التي (قوله أخذ من ذوى الأرحام) أي لأهم وارثون حيث قل (قوله ولا يحمل أصله) لعدم الوجوب على بعض الجاني المذكور في قوله لا بعرضه (قوله وقد علم مما مر) أي من قوله وشرط تحمل العاقلة أن تكون صاحبة لولاية النكاح الخ (قوله لزم مولى الأم أرض الجرح) أي فقط (قوله فإن بقي شيء فعل الجاني) عبارة شرح الروض : والباقي من الدية إن كان على الجاني اه . وقوله لوجود جهة الولاء الخ يفيد أن وجود تلك الجهة مانع من التعلق ببيت المال وإن لم يلزمها التحمل لانقضاء سبب لزوم التحمل مع أن العاقل لو أعسر تحمل بيت المال فيكون انتفاء سبب تحمل العاقلة مانعاً من تحمل بيت المال وإعساره غير مانع من أنه قد يقال انتفاء سبب التحمل أولى من الإعسار لعدم المنع فليحرم اه سم على حج (قوله لانقضاء الولاء عنهم) أي موالى الأم (قوله فمات أثناء الحمل سقط) أي الأجل (قوله والباقي آخر السنة) أي وهو السلس (قوله لا يوضع يده عليه خطأ) معمول أثلفه ، وقوله لا يوضع يده عليه احتريزه عما لو وضع يده عليه ثم تلف في يده أو أثلفه فالضمان عليه لاعلى عاقلته (قوله زادت) أي القيمة (قوله ولو قتل رجلين)

أي فيها إذا كان المحتق واحداً وإلا فجميع حصته مؤدّه (قوله ولا يحمل أصله) كان ينبغي أن يقول وإنما لم يعمل الخ حتى لا يكون مكرراً ويكون توجيهاً لما مر (قوله ولقضاءه صلى الله عليه وسلم) أي بأنها في ثلاث سنين ، فقوله لأنها مواصلة لتعليل لأصل التكرار وقضاؤه صلى الله عليه وسلم للأصهار في ثلاث (قوله أو عجمي)

ثلاث) من السنين يجب ديتها لاختلاف المستحق (وقيل) يجب في (ست) من السنين لكل نفس ثلاث وما يؤخذ آخر كل سنة يقسم على مستحق الدينين ، وعكس ذلك لو قتل ثلاثة واحدا فعل عاقلة كل ثلاث دية تؤجل عليه في ثلاث سنين نظرا لاتحاد المستحق وقيل في سنة (والأطراف) والمعاني والأروش والحكومات (في كل سنة قدر ثلاث دية) فإن كانت نصف دية في الأولى ثلاث وفي الثانية سدس أو ثلاثة أرباعها في الأولى ثلاث وفي الثانية ثلاث وفي الثالثة نصف سدس أو ديتين في ست سنين (وقيل) يجب (كلها في سنة) بالغة ما بلغت لأتيا ليست بدل نفس أو ربع دية في سنة قطعا (وأجل) واجب (النفس من) وقت (الزهرق) لما يزهق أو بسرابة جرح لأنه مال يمل بانقضاء الأجل فكان ابتداء أجله من وقت وجوبه كسائر الديون الموجلة (و) أجل واجب (غيرها من) حين (الجناية) لأن الوجوب تعلق بها وإن كان لا يطالب ببدلها إلا بعد الاندمال ، وعمل ذلك إن لم تسر لعصر آخر ، وإلا كان قطع أصبه فسرت لكفه مثلا فأجل أرض الأصعب من قطعها والكف من سقوطها كما اختاره الإمام والفرالي وغيرهما وجزم به في الحاوي الصغير والأنوار ورجحه البلقيني (ومن مات) من العاقلة بعد سنة وهو موسر أو متوسط استقر عليه واجبها وأخط من تركته مقدما على الرصايا والإرث أو (بعض سنة سقط) واجبها وواجب ما بعدها عنه لما مر أنها مواساة كالزكاة وبه فارتقت الجزية لأنها أجرة . لا يقال : حلف فاعل سقط رأسا لأن قرينة السياق دالة عليه على أنه يصح كونه ضمير من ، ومعنى سقوطه عدم حسابه فيمن وجبت عليهم (ولا يعقل قهرا) ولو كسوبا لأنه مواساة وهو غير أهل لها (ورقيق) لأن غير المكاتب لملك له والمكاتب ليس أهلا للمواساة والبعض كالزريق كما قاله البلقيني ، والأقرب أن معنق بعضه يعقل عنه وامرأة وخشى كما علم من قوله المار وهم عصيته ، نعم إن تبين ذكورة الخنثى غرم للمستحق حصته التي أداها غيره ولو قبل رجوع غيره على المستحق فبما يظهر (وصي جنون) ولو متقطع الجنون وإن قلّ لاتقاء النمرة بهما بعل بخلاف زمن لبقاء رايه وقوله . واعلم أنه يعتبر الكمال بالتكليف والإسلام والحرية في التحمل من الفعل إلى

أى مثلا (قوله لكل نفس ثلاث) أى من السنين ثم ما يؤخذ الخ : أى فيؤخذ في آخر كل سنة من الست ثلاث دية (قوله تؤجل عليه) الأولى عليها (قوله يزهق أو بسرابة) كان ينبغي أن يقول مثلا أو غيره إذ السراية لاتنحصر في الجرح بل تحصل بغيره كضرب ورم البدن وأدّى للموت اه سم على حج (قوله والكف من سقوطها كما اختاره الإمام) فضيته أنه لا يعتبر أول السراية إلى الكف (قوله أو ببعض سنة) الباء بمعنى في (قوله لأن قرينة السياق دالة عليه) أى وما دل عليه دليل دلالة ظاهرة يكون كالمفوض (قوله والأقرب أن معنق بعضه يعقل عنه) يعنى حيث لم تكن له عصبة من النسب وإلا فهي مقدمة على الممتنع اه . وفي كلام سم على منج بعد كلام ذكره : ورأيت في بعض الكتب من نصفه حرّ ونصفه رقيق إذا جنى خطأ فنصف الدية على عاقلة اه وهي صريحة فيها قلناه (قوله وامرأة وخشى) أى لايشقان

ينبغي حلفه (قوله وغيره) كان ينبغي وغيره أى الإمام والفرالي (قوله واجبها) عبارة التحفة : وأجبه : أى البعض (قوله لايقال حلف فاعل سقط) قال سم : الفاعل لايجعل وإن دل عليه دليل ، إلا فيها استثنى فالوجه أن يقال إن فاعله ضمير واجبه وقد دل عليه السياق ، ويكنى في إضمار الفاعل دلالة السياق ، وفرق بين الإضمار والحلف (قوله على أنه يصح كونه ضمير من) قد يقال إن هذا هو الأول مع أنه ظاهر المتن فلم قدم ذلك وأتى بهذا (قوله والإسلام) عبارة التحفة والتوافق في الدين

مضى أجل كل سنة (ومسلم عن كافر وعكسه) إذ لا متاصرة كالإرث (ويقل) ذى (يهودى) أو معاهد أو مؤمن زادت مدة عهده على أجل اللدنة ولم ينقطع قبل مضي الأجل ثم يكتفى في تحمل كل حول على انقراذه زيادة مدة العهد عليه (عن) ذى (نصراني) أو معاهد أو مؤمن (وعكسه في الأظهر) كالإرث ، ومن ثم اخص ذلك كما قاله الأفرحى بما إذا كانوا في دارنا لأهم حيث تحت حكتنا ، أما الحربى فلا يقل عن نحو ذى وعكسه لا ينقطع النصرة بينهما باختلاف الدار ، ولأن التفرغ تضمين والحربى لا يضمّن ما يتلفه بنفسه ، فلأن لا يضمّن ما يتلفه قريبه بالأولى . والثانى نظر إلى انقطاع الموالاة بينهما (وعلى الفنى) من العاقلة (نصف دينار) أى مقال ذهب خالص لأنه أقل ما وجب في الزكاة ومز أن التحمل مواصلة مثلها (والتوسط ربع) منه لأنه واسطة بين الفقير الذى لا شئ عليه ، والفنى الذى عليه نصف فلحاقه بأحدهما تقرّبط أو إفراط ، والتناقص عن الربع تافه ولذا لم ينقطع به سارق ، ولا يتعين الذهب والالدرام بل يكتفى بمقدار أحدهما إذ الواجب الإبل حيث وجدت حالة الأداء الواجب كل نجم ، ولا يعتبر بعض النجوم ببعض وما يوجد يصرف إليها ، ولو زاد عندهم وقد استوا في القرب على قدر واجب سنة قسط عليهم ونقص كل منهم من النصف أو الربع ، وضابط الفنى هنا كما في الزكاة ما جزم به في الحاموى الصغير وجرى عليه الشيخ في منهجه وهو من ملك آخر السنة فاضلا عن حاجته عشرين دينارا والمتوسط من ملك آخرها فاضلا عن حاجته دون العشرين وفوق ربع دينار (كل سنة من الثلاث) لأنها مواصلة تتعلق بالحلول فتكررت بتكرره ولم يتجاوز الثلاث للنص كما مر ، فجميع ما على كل غنى في الثلاث دينار ونصف وما على المتوسط نصف وربع (وقيل هو) أى النصف والربع (واجب الثلاث) فيودى الفنى آخر كل سنة سدسا والمتوسط نصف سدس (ويعتبران) أى الفنى والتوسط (آخر الحلول) كالكفاية ، فالمعسر آخره

(قوله زادت مدة عهده) خرج به مالو ساوت فلا (قوله ولم ينقطع) أى أمانه (قوله وعكسه) في الأظهر) وصورته أنه يتزوج نصراني يهودية أو عكسه ويحصل بينهما أولاد فيختار بعضهم بعد بلوغه اليهودية والآخر النصرانية (قوله ومن ثم اخص ذلك) أى تحمل الذى ونحوه سم على حج (قوله باختلاف الدار) كأنه لأن الفرض أن الذى في دارنا دون الحربى ، إذ لو كان الذى في دار الحرب أيضا لم يقل أحدهما عن الآخر بالأولى مما لو كان الليمان بدار الحرب فإنه لا يقل أحدهما عن الآخر سم على حج . وكتب أيضا فيه أنه قد تتحد الدار بأن يقدر لقوم في دار الحرب مع أن الحكم كذلك كما يؤخذ بالأولى مما لو كان الليمان في دار الحرب فإنه لا يقل أحدهما عن الآخر كما صرح به في قوله ومن ثم اخص الفنى ، فكان قوله باختلاف الدار جرى على الغالب (قوله نصف دينار) والدينار يساوى الآن بالفضة المتعامل بها نحو سبعين نصف فضة أو أكثر ومتى زاد سعره أو نقص اعتد حاله وقت الأخذ منه وإن صار يساوى مائتي نصف فأكثر (قوله فلحاقه بأحدهما تقرّبط) أى تساهل (قوله أو إفراط) أى مجاوز في الحد (قوله على قدر واجب سنة) متعلق بزيادة (قوله فاضلا عن حاجته) صريح في أنه لا بد في الفنى أن يكون مالكا زيادة على كفايته العمر الغالب

(قوله أو معاهد) معطوف على ذى وكان ينبغي تأخير ذى عن يهودى ليظهر العطف (قوله الواجب كل نجم) متعلق بالأداء ، ويوجد في النسخ الواجب بزيادة ألف قبل اللام وهو غير شديد (قوله ما جزم به في الحاموى) كان الأولى كما جزم به في الحاموى (قوله وهو من ملك آخر السنة فاضلا الخ) فالتشبيه بالزكاة إنما هو في مطلق الفضل وإلا فالزكاة لا يعتبر في غنيا فصل عشرين دينارا والمراد بالكفاية الكفاية للعمر الغالب كما يدل عليه التشبيه

لا شيء عليه وإن كان أوله أو بعده غنيا وعكسه عليه واجبه ، وقضية كلامه أن غيرهما من الشروط لا يعتبر بأخيه . وهو كذلك ، فالكاثر والفقير والمجنون أول الأجل لا شيء عليهم مطلقا وإن كلوا قبل آخر السنة الأولى وفارقوا المصر يعلم أهلهم للضرورة ابتداء فلم تكلفهم بها في الأثناء بخلافه ( ومن أسعس فيه ) أى آخر الحول ( سقط ) عنه واجب ذلك الحول وإن أسير بعده ، ولو طرأ جنون أثناء حول سقط واجبه فقط وكذا الرق بأن حارب ذى ثم استرق .

### ( فصل ) في جنابة الرقيق )

( مال جنابة العبد ) أى الرقيق خطأ كانت أو شبه عمد أو عدا وحى على مال وإن فدى من جنابات سابقة ( تتعلق برقبته ) إجماعا ولأنه العدل إذ لا يمكن إلزامه لسيدته لأنه إضرار به مع براعته ، ولا أن يقال ببقائه في ذمته إلى عقده لأنه نفوت للضمان أو تأخير إلى مجهول وفيه ضرر ظاهر ، وفارق معاملة غيره له برضاه بلمته فالتعلق بالرقبة طريق وسط في رعاية الجانيين ، فإن حصلت البراءة عن بعض الواجب انفك منه بقسطه ، ويفارق الموهون بأن الزمان حجر على نفسه فيه ، ومخالف ما ذكره الواجب بجنابة البيمة لأن جنابة العبد مضافة إليه فإنه يتصرف باختياره ولذلك لزمه اقتصاص إذا أوجبه الجنابة بخلاف البيمة ، ومن ثم لو كان القن غير مميز أو أعجميا يعتقد وجوب طاعة أمره لزم ذلك الأمر سيدا أو أجنبيا كأمره له بالسرقة حيث يقطع الأمر أيضا ، بخلاف أمر السيد أو غيره للمميز فإنه لا يمنع التعلق برقبته لأنه المباشر ، ولو لم يأمر غير المميز أحد تعلق برقبته فقط لأنه من جنس ذوى الاختيار . ثم إن أقر الرقيق بالجنابة ولم يصدقه سيده تعلق واجبا بلمته كما مر في الإقرار ، أو أطلع سيده على لقطة في يده وأقرها عنده أو أحمله وأعرض عنه فالتلفها أو تلفت عنده تعلق المال برقبته

عشرين دينارا ، وفي المتوسط مالكا زيادة على ذلك فوق الربع ودون العشرين ، وذلك ظاهر لأنه إذا لم يملك كفاية العمر الثالب يكون فقيرا والفقير لا يجب عليه التحمل ، وقرره كذلك م ر لكن يشكل على قوله لثلا يصير فقيرا الخ فليحرره م على منج ( قوله ولو طرأ جنون أثناء حول ) أى للمعسر ، وقوله فقط : أى دون ما قبله .

### ( فصل ) في جنابة الرقيق )

( قوله أو عدا وحى على مال ) أى أو عدا إقتصاص فيه أو إتلافا لمال غير سيده ( قوله وإن فدى من جنابات سابقة ) هذه الغاية تعلم من قول المصنف بعد ولو فدها ثم جنى الخ ( قوله في رعاية الجانيين ) أى السيد والمستحق ( قوله الواجب بجنابة البيمة ) أى حيث لا يتعلق برقبة البيمة بل يجب على مالكا بالغا ما بلغ ، وكذا مالكا كل من كانت في يده ( قوله إذا أوجبه الجنابة ) أى بأن وجدت المكافأة والجنابة عمد عدوان ( قوله لأنه المباشر ) أى وله اختيار ( قوله تعلق واجبا بلمته ) ع قال الإمام : ويطلب بجميع الأرض ، وقيل أقل الأمرين أه سم على منج . وقول م ويطلب بجميع الأرض : أى بعد المتى واليسار ( قوله أو أطلع سيده على لقطة في يده ) ينبى أن لا يكون حكم القطة ، ماله أو دعه لإنسان ودية وأتلفها فلا تعلق بسائر أموال السيد أيضا لأن صاحب

وبه عليه سم في حواشى شرح المنج ( قوله وإن كلوا الخ ) أى كما علم بملح .

### ( فصل ) في جنابة الرقيق )



وبسائر أموال السيد كما نه عليه البقي، ومعلوم مما مر أن جنابة غير المميز بأمر سيده أو غيره على الأمر فيفديه بأرض الجنابة بالغاً ما بلغ، والمبعض يجب عليه من واجب جنابته بنسبة حرمة، وما فيه من الرق يتعلق به باقي الجنابة، ويفديه السيد بأقل الأمرين من حصص واجبها والقيمة كما يعلم مما يأتي (ولسيده) بنفسه أو نائبه (بيعه) أو بيع ما يملكه منه (ها) أى لأجلها إذ أن المستحق أو تسليمه لبيع فيها (وفدائه) كالمهرمون ويقصر في البيع على قدر الحاجة فلم يشر السيد ببيع الجميع أو يتعلم وجود راضٍ في البعض، وإذا اختار فدائه لم يلزمه إلا (بالأقل من قيمته) يوم الجنابة (وأرضها) لأن الأقل إن كان القيمة فليس عليه غير تسليم الرقبة وهي بطل أو الأرض فهو الواجب وإنما اعتبرته قيمته يوم الجنابة كما حكى عن النص، وجزم به ابن المقرئ في روضه لتوجه طلب الفداء فيه لأنه يوم تعلقها، واعتبر القفال يوم الفداء لأن النقص قبله لا يلزم السيد بدليل مالو مات العبد قبل اختيار الفداء، وحمل النص على منع بيعه حال الجنابة ثم نقصت القيمة « وجرى على ذلك ابن المقرئ في شرح إرشاده وقال الزركشي إنه متجه، واعتمد الشيخ أيضاً، ثم إن منع من بيعه ثم نقصت قيمته عن وقت الجنابة اعتبرته قيمته وقتها (وقد تقدم بأرضها) بالغاً ما بلغ (ولا يتعلق) مال الجنابة الثابتة ببينة أو إقرار السيد ولا مانع (بمئته) ولا بكسبه وحدها ولا (مع رقبته في الأظهر) وإن أذن له سيده في الجنابة فابنى عن الرقبة بضياع على المئنة عليه لأنه لو تعلق باللمة لما تعلق بالرقبة كليون المعاملات. أما لو أقر بها السيد وتم مانع كرهن فأفكر المهرن وحلف بيع في الدين ولا شيء على السيد، ولا يرد على المصنف مالو أقر السيد بأن الذي جنى عليه فته قيمته ألف وقال القن أفان فإنه وإن تعلق ألف بالرقبة وألف باللمة كما في الأم لكن اختلفت جهة التعلق (ولو فداه ثم جنى سلمه للبيح) أى لبيع أو باعه كما مر (أو فداه) مرة أخرى وإن تكرر ذلك مراراً لأنه الآن لم يتعلق به غيره هذه الجنابة (ولو جنى ثانياً قبل الفداء باعه) أو سلمه لبيع (فيما) ووزع الثمن على أرض الجنابيتين (أو فداه بالأقل

الوديعة مقصر بوضعها عنده بخلاف صاحب القطة تأمل اه سم على منيج. قوله وبسائر أموال السيد) انظر هل يتعلق بلعة السيد اه سم على منيج. أقول: الظاهر نعم، بل لعل المراد أن المال إنما يتعلق بلعة السيد، وقولم وبسائر أموال السيد المراد منه مذكرناه، وكعب أيضاً حفظه الله تعالى: أى أنه يلزم بالإعطاء منها مثلاً لأنه يتعلق بها كالتعلق بمال المفلس (قوله ولسيده بيعة) ع: في تعليق القاضي أن الذى ذكره منصور الفقيه أنه يباع منه في كل سنة بقدر ثلث الجنابة في الخطأ وتكون الدية فيه مؤجلة في ثلاث سنين في رقبته اه سم على منيج. والظاهر من إطلاق المصنف خلافه وأنه يباع حالا، ويؤيده أنهم لم يفرقوا بين العمد وغيره. على أنه قد يقال في ذلك تفويت لبعض قيمته (قوله ويقصر) أى البائع (قوله وإنما اعتبرته قيمته الخ) معتمد (قوله وقال الزركشي إنه) أى الحمل (قوله ثم إن منع من بيعه) يتأمل موقع هذا الاستدراك فإنه إن كان على قوله أولاً يوم الجنابة لم يظهر، وإن كان على قوله يوم الفداء فهو عين الحمل السابق (قوله ولا يتعلق مال الجنابة) مستأنف (قوله أما لو أقر بها) أى الجنابة حمز قوله ولا مانع (قوله فإنه وإن تعلق الخ) القاء بمعنى اللام (قوله وألف باللمة) معتمد (قوله لكن اختلفت جهة التعلق) أى فألف السيد لتصديقه على تعلقها بالرقبة وألف العبد لإنكار السيد لها واحتراف القن بها (قوله ولو جنى ثانياً قبل الفداء).

(قوله ومعلوم مما مر الخ) حق العبارة: ومراً أن جنابة الرقيق الخ (قوله فيفديه بأرض الجنابة) صوابه: فيلزمه أرض الجنابة الخ، لأن الرقبة لا يتعلق بها حيثئذ شيء حتى تغلى (قوله ثم إن منع من بيعه الخ) أى إذا قلنا بكلام القفال، على أن هذا الاستدراك لا حاجة إليه مع ما قدمه من حمل القفال للنص على ذلك (قوله وإن أذن له سيده،

من قيمته والأرضين) على الجديده (وفي القديم) يندبه (بالأرضين) وعلى الخلاف إن لم يمتنع من بيعه مختار الفداء ولا لزمه فداء كل منهما بالأكل من أرضها وقيمته (ولو أعتقه أو باعه وصحناهما) بأن أعتقه موسرا أو باعه بعد اختيار الفداء (أو قتله فداء) وجوبا لأنه فوت على التعلق فإن تعلق الفداء لنحو إفلاسه أو خيبته أو صبره على الحبس فسح البيع ويبيع في الجنابة وفداؤه هنا (بالأكل) من قيمته والأرض بنزما لتصلح البيع (وقيل) يجرى هنا أيضا (القولان) السابقان (ولو هرب العبد الجاني (أو مات) قبل اختيار سيده الفداء (برئ سيده) من علقته لغوات الرقية (إلا إذا طلب) منه لبيع (فتنه) لتعدي به بالمنع ويصير بذلك مختارا للفداء ، بخلاف ماله لم يطلب منه أو طلب فلم يمتنع فإنه لا يلزم به وإن علم محله وقدر عليه فيما يظهر خلافا لتركشى ، وقوله لأنه يلزمه تسليمه يرد بمنع ذلك مالم يكن تحت يده ، نعم يلزمه الإحلام به لكن هذا غير مخصص به إذ كل من علم به لزمه فيما يظهر (ولو اختار الفداء) بالقول دون القبل كوطء الأمة (فالأصح) أن له الرجوع وتسليمه (لبيع) إذ اختاره مجرد واحد لا يلزم ولم يحصل يأمن من بيعه ، ومن ثم لو مات أو قتل لم يرجع جزءا ، وكذا لو نقصت قيمته بعد اختياره مالم يفرغ التمس ولو باعه بلذن المستحق بشرط الفداء لزمه وأمتنع رجوعه ، وكذا يمتنع لو كان البيع متأخرا تأخرا يضر المني عليه كما قاله البلقنى ، والثاني يلزمه الفداء (وفدى أم ولده) وجوبا وإن ماتت عقب الجنابة لمتعه فيها بالإيلاء كما أو قتلها ، بخلاف موت العبد لتعلق الأرض بربقته ، فإذا مات بلا تقصير فلا أرض

[ غائبة ] قال الوزير الفزى : يقال فدى إذا دفع مالا وأخذ رجلا وأفدى : إذا دفع رجلا وأخذ مالا وفادى : إذا دفع رجلا وأخذ رجلا اه سم على منهج (قوله أو باعه بعد اختيار الفداء) أى على المرجوح (قوله أو قتله فداء وجوبا) ولو قتل الجاني قتلا يوجب قودا فاقص سيده لزمه الفداء قاله البغوي. قال صاحب العباب : وفيه نظر : يعنى أن العبد الذى تعلق بربقته مال إذا قتله عبد مثله عمدا عدوانا تعلق القصاص بربقته ، فإذا قتله السيد لزمه الفداء لأنه فوت على تعلق المني عليه ، وقوله وفيه نظر بين سم على منهج وجهه بقوله وهو مخالف لتظيره من الموهون . قال فى المنهاج فى الرهن : فلو وجب قصاص اقتصر الرهن وفوات الرهن اه . وقد يفرق بأن حق الرهن متعلق بالأمة أيضا فله مرد بعد فوات الرهن ، بخلاف حق المني عليه ، وصاحب العباب نقل لزوم الفداء المتقدم من البغوي ، ونظر فيه فليتأمل اه (قوله لنحو إفلاسه) أى السيد (قوله ويبيع فى الجنابة) مفهومه أنه لا يفسخ العتق ، ويوجه بشدة تشوف الشارع إليه (قوله إلا إذا طلب منه لبيع فتنه) أى فلو ادعى المستحق منه وأنكر السيد صدق السيد يمينته لأن الأصل عدم المنع وعدم طلب المستحق البيع (قوله وقوله) أى التركشى . وقوله ولو اختار الفداء بالقول دون : أى ويحصل بالقول دون إلخ و طء الأمة ليس اختيارا (قوله كوطء) مثال للفعل (قوله أو قتل لم يرجع) أى السيد عن اختيار الفداء (قوله ولو باعه) أى السيد وقوله لزمه : أى الفداء ، وقوله وأمتنع رجوعه : أى بأن يفسخ العقد ويسلمه لبيع .

[ فرع ] ولو مات الواقف قبل الفداء وله تركة فقيل يلزم الوارث فداؤه وتردد فيه صاحب العباب ، ثم قال : وعلى المنع هل الغرم فى كسبه أو بيت المال كحصر مصير لا عاقلة له ؟ وجهان اه (قوله وكذا يمتنع) أى الرجوع (قوله لو كان البيع متأخرا) أى لعدم من يرضف بشرائه (قوله فإذا مات) أى العبد ، وقوله بل بلمتعه :

غاية فى نفي التعلق بكسبه (قوله إن لم يمتنع من بيعه) أى للجنابة الأولى قبل وقوع الثانية كما هو ظاهر (قوله فسح البيع) أى بخلاف العتق (قوله دون الفعل كوطء الأمة) أى فإنه ليس اختيارا للفداء أصلا فلا يحصل

ولا فداء ، ومن ثم لم يتعلق الجنابة بعلتها خلافاً للتركض بل بلمته كما بعثه الشيخ لأنه المانع لبيعها ، ومثلها في ذلك الموقف والمتنور عنه ، ومر أن نحو الإيلاد بعد الجنابة إنما ينقد من المورس دون المعسر (بالأكل) من قيمتها يوم جنايتها لا يوم إحكامها اعتباراً بوقت لزوم فداؤها ووقت الحاجة إلى بيعها الممنوع بالإحلال ، وشغل كلام الروضة كأصلها الأمة التي استولدها سيدها بعد الجنابة ، وهو ظاهر (وقيل) فيها (القولان) السابقان في التقن لجواز بيعها في صور ، ومن ثم لو جاز لكونه استولدها مرهونة وهو معسر لم يجب فداؤها بل يقدم حق الهبني عليه على حق المهرين كما قاله البلقيني (وجنايتها كواحدة في الأظهر) فيلزمه للجميع فداء واحد لأن إحباله إلتلاف ولم يوجد منه إلا مرة واحدة كما لو جنى عبده جنائيات ثم قتله أو أعفاه . والثاني يفديها في كل جنابة بالأكل من قيمتها وأرض تلك الجنابة ، ولو استغرق الأرض القيمة شارك كل ذى جنابة تحدث منها من جنت عليه قبله فيها ، فلو كانت قيمتها ألفاً وجنت جنائيتين وأرض كل منهما ألف فلكل منها خمسمائة ، فإن كان الأول قبض الألف استرد منه الثاني نصفه أو أرض الثانية خمسمائة استرد منه ثلثه أو أرض الثانية ألف والأولى خمسة استرد منه ثلثاً ومن السيد خمسمائة تمام القيمة ليصير معه ثلثا الألف ومع الأول ثلثه ، وحل الجنابة غير المتولدة للسيد لا يتعلق به الأرض ، سواء أكان موجوداً يوم الجنابة أم حدث بعدها فلا تباع حتى تضع ، فإن لم يفدها يباعها وأخذ السيد حصته والهبني عليه حصته ، أما إذا لم ينقد لإيلادها لإعساره كرهونه فدأها في كل جنابة بالأكل .

### ( فصل ) في الغرة

( في الجنين ) الحر المصوم عند الجنابة ولو لم تكن أمه معصومة عندها ذكرنا أن نسيها أو نام خلف أو مسلماً أو ضد كل ولكون الحمل مستترا . والاجتناب الاستتار ، ومنه مبي الجن بذلك (١) (غرة) إجماعاً وهي الخيار ، وأصلها يياض في وجه القرس ، وأخذ بعضهم منها اشتراط البياض في الرقيق الآتي وهو شاذ ، وإنما تجب

أي السيد ، وقوله ومثلها : أي أم الولد ( قوله والمتنور عنه ) اهـ حجج ( قوله ومر أن نحو الإيلاد ) كالوقوف ( قوله لكونه استولدها ) أي وهو مورس كما مر ( قوله لا يتعلق به ) أي الحمل ( قوله فإن لم يفدها ) أي بعد الوضع ( قوله وأخذ السيد حصته ) أي وهي ما يقابل الولد ( قوله والهبني عليه حصته ) وهي ما يقابل الأم .

### ( فصل ) في الغرة

( قوله ولو لم تكن أمه معصومة ) كأن ارتدت وهي حامل أو وطئ مسلم حرة بشبهة ( قوله أو ضد كل ) أفاد أن في الكافر غرة وهو كذلك ، غايته أن الغرة في المسلم تساوى نصف غرة الندية ، وفي الكافر ثلث غرة المسلم على ما يأتي ( قوله وأصلها يياض ) أي فوق الدرهم ( قوله وأخذ بعضهم ) وهو مورس بن العلاء اهـ عميرة

الاختيار إلا بالقول ( قوله ومن السيد خمسمائة ) أي تمام القيمة الذي بقي له بعد أخذ الأول أرض جنايته الذي هو خمسمائة ( قوله فإن لم يفدها ) أي بعد الوضع .

### ( فصل ) في الغرة

( قوله المصوم ) يعني غير المضمون عليه لينخل جنين أمه الآتي ( قوله وهي الخيار ) أي في الأصل ،

(١) ( قوله الفاحش : ومنه مبي الجن بذلك ) مكملاً في البيع التي بآلهينا ، ومبارة النخعة : ومنه الجن مبي جنينا ، وبها يحتم الكلام اهـ .

(إن انفصل ميتا بجناية على أمه إذا كانت حية بما يؤثر فيه عادة ولو تهديدا وطلب ذى شوكة لها أو لمن عندها كما مر أو تجويع أثر إجهاضها بقول خيرين لا نحو لطمه خفيفة (في حياتها أو) بعد (موتها) متعلق بانفصل لا بجناية على أمه بل جمع من أنه لو ضرب ميتة فأجهضت ميتا لزمته غرة ، لكن المعتد مارجحه باليقين وغيره ، وادعى الماوردى فيه الإجماع عدمه لأن الأصل عدم الحياة ، وبفرضها فالظاهر موته بموتها وإنما لم تختلف الغرة بذكورته وأنوته لإطلاق خبر أنه صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين بفره ولعدم انضباطه فهو كالنفس في المصراة قلده الشارع بصاح للذكور ، وخرج بتقيد الجنين بالعصمة ما لو جنى على حرية حامل من حرني أو مرتدة حملت بولد في حال ردتها فأسلمت ثم أجهضت ، أو على أمه الحامل من غيره فعتقت ثم أجهضت والحمل ملكه فلا شيء فيه إلهداره ، وجعل بعض الشروح ذلك قيذا للأُم غير صحيح لإيهامه أنه لو جنى على حرية أو مرتدة أو قتل جنينا مسلم في الأولين أو لغيره في الأخيرة لا شيء فيه ، وليس كذلك لعصمته فلا نظر لإلهدارها (وكذا إن ظهر) بالجناية على أمه في حياتها أو موتها على مامر (بلا انفصال) كأن ضرب بطنها فخرج رأسه وماتت ولم يفصل (في الأصح) لتحقق وجوده ، ولو خرج رأسه فصاح فحز آخر رقبته قبل انفصاله قتل به ليقين استقرار حياته . والثاني يفتريها انفصاله (ولا) أي وإن لم يفصل ولا ظهر بعضه بالجناية على أمه (فلا) غرة وإن زالت حركة البطن وكبرها لعدم تحقق وجوده ولا إيجاب بالشك (أو) انفصل (حيا) بالجناية على أمه (وبقي زمانا بلا ألم ثم

(قوله بما يؤثر) أي بشيء يؤثر الخ (قوله أو لتجويع أثر إجهاضها) أي ولو بتجويعها نفسها أو كانت في صوم واجب وقوله بقول خيرين: أي رجلين عدلين فلو لم يوجد أو خلفا فينبغي عدم الضمان لأن الأصل براءة التهمة فلا يكفي إشبار النساء ولا غير العدل (قوله لا نحو لطمه) عتزز قوله بما يؤثر (قوله على أمه) جمع (توجيه لجعله متعلقا بالجناية وهو مردود ، وعليه فالمعتد ما قدمه من أنه يشترط في الجناية على أمه أن تكون حية سواء انفصل بعد ذلك في حياتها أو بعد موتها وإن احتمل موته بموتها لا بالجناية (قوله فأجهضت ميتا) أي ألقته ، يقال أجهضت الناقة : ألقته ولدها أو قاموس (قوله علمه) بدل من قوله مارجحه أو خبر عن قوله المعتد ، وقوله مارجحه نعت للمعتد (قوله وبفرضها) أي الحياة ، وقوله قضى في الجنين في الاستدلال به نظر لما تقرر في الأصول أن نحو فعل كذا لا عموم له ، ولعلنا دفعوا الاستدلال بمحدث قضى بالشفقة للجار على ثبوتها للجار غير الشريك بأنه لا عموم له أو سم على حجج . وقد يجاب بأن الاستدلال به بناء على ما فهمه الصحابي منه صلى الله عليه وسلم كأن قال ذلك جواب سؤال فهم منه التعميم فليس الاستدلال بمجرد الحديث بل به على الوجه الذي فهمه الراوي للحديث عنه صلى الله عليه وسلم (قوله في حال ردتها) من مرتد (قوله فأسلمت ثم أجهضت) أي والجناية عليها حال الردة كما هو القرض ، وكل جرح أوله غير مضمون لا ينقلب مضمونا بتغير الحال في الانتهاء (قوله والحمل ملكه) أي السيد (قوله وجعل بعض الشروح ذلك) أي العصمة قيذا الخ (قوله في الأولين) هما قوله حرية أو مرتدة (قوله أو لغيره في الأخيرة) هي قوله أو قتل جنينا مسلم (قوله قتل به) ظاهره ولو دون ستة أشهر لكن قد يتناهى قوله ليقين استقرار حياته ، وكذا قوله الآتي فن قتله وقد انفصل بلا جناية قتل به الخ فإن مفهومه أن من قتله وقد انفصل بلا جناية لا يقتل به وانفصاله في هذه بجناية فليأمل (قوله وبقي زمانا بلا ألم) أي تقضى المادة

وقوله يياض الخ: أي قبل هذا الأصل (قوله أو تجويع) انظر على أي شيء يصح عطفه وجماعة النصفة : ولو نحو تهديد الخ فالجيب في عبارتها بمرور (قوله حملت بولد في حال ردتها) أي من مرتد أو غيره لكن يزنا ولم

مات فلا ضما ) على الجاني موله أزال ألم الجناية عن أمه قبل إلقاءه أم لا لأن الظاهر موته بسبب آخر ( وإن مات حين خرج ) أي تم خروجه ( لو دام أله ) وإن لم يكن به ورم ( ومات فدية نفس ) يثبث حياته وموته بالجناية وإن لم يستل لأن القرض أنموذج فيه أمارة الحيلة كتنفس واحتصاص لئلا يوقض يد وبسطها ، واحتفظ فلا فرق بين انتهائه إلى حركة مذبوح أولا ، لأنه لما علمت حياته كان الظاهر موته بالجناية ، ولهذا لم يؤثر انفصاله لدون ستة أشهر وإن علم أنه لا يعيش فمن قتله وقد انفصل بلا جناية قتل به كقتل مريض مشرف على الموت ، فإن انفصل بجماعة وحياته مستقرة فكل ذلك وإلا عزز الثاني فقط ، ولا عبرة بمجرد اختلاج ، ويصلق الجاني يمينه في علم الحياة لأنه الأصل وعلى المستحق اليقينة ( ولو ألفت ) المرأة بالجناية عليها ( جنينين ) ميتين ( ففترتان ) أو ثلاثا . فثلاث وهكذا لتصلق الفرة باسم الجنين ، أو ميتا وحيا فأت فطرة في الميت ودية في الحي ( أو ) ألفت ( يدا ) أو رجلا أو رأسا أو متعلدا من ذلك وإن كثر ولولم يتصل الجنين وماتت الأم ( ففطرة ) واحدة للعالم بوجود الجنين والظاهر أن نحو اليد بان بالجناية وتعد ماذكر لا يستلزم تعدده فقد وجد رأسان ليدن واحد . ثم لو ألفت أكثر من يدن ولم يتحقق اتحاد الرأس تعددت بعلمه لأن الشخص الواحد لا يكون له بدنان بحال ، وظاهر أنها لو ألفت أكثر من يدن لم يجب لها زاد حكومة لأنهم جعلوا الفرة في الجنين كالدية في غيره . أما إذا عاشت ولم تلق جنينا فلا يجب في يد أو رجل سوى نصف فرة ، كما أن يد الحي لا يجب فيها إلا نصف دية ، ولا يضمن باقية لعدم تحقق تلفه بالجناية ( وكذا لم قال القوابل ) أي أربع منهن ( فيه صورة ) ولو لنحو يد أو رجل ( خفية ) لا يعرفها غيرهن فتجب الفرة لوجوده ( قبل أو قلن ) ليس فيه صورة ظاهرة ولا خفية ولكنه أصل أدنى ( لوبقى لتصور ) والأصح

بأن موته بعده ليس بسبب الجناية ( قوله أي تم خروجه ) أخرج مالو مات حين خرج رأسه فقط مثلا أو دام أله فأت اسم على حج . وفيه أيضا ما نصه : وفي الباب ولو ضربها فخرج رأسه وصاح ومات قبل انفصاله فعلى الضارب الفرة أو بعده فالدية . وقد يقال هلا وجبت الدية حيث تحققنا حياته وإن لم ينصل غصصا ولم يشترطوا استقرار حياته إذا انفصل كما قرره الشارح حيث قال إن انفصل وظهرت حياته ثم مات وجبت الدية وإن كان انفصاله لدون ستة أشهر وقطع بعلم حياته هذا . ولينظر الفرق بين مالو مات قبل غام خروجه حيث وجبت الفرة وبين مالو أخرج رأسه ثم صاح فحز آخر رقبته حيث وجب عليه القصاص مع كون جنايته قبل انفصاله ، ولعله أن الجناية لما وقعت على مات فحققت حياته بالصباح نزلت منزلة الجناية على المنفصل تغليظا على الجاني باقدا على الجناية على النفس ، بخلاف هذا فإن الجناية ليست عليه بل على أمه فالجنين ليس مقصودا بها فخفف أمره . ( قوله ولهذا لم يؤثر ) أي في وجوب الدية للنفس ، وقوله فكل ذلك : أي يقتل به ( قوله بان بالجناية ) أي انقطع ( قوله تعددت ) أي الفرة ( قوله بعلمه ) أي البدن ( قوله أما إذا عاشت ) يحز قوله ومات ( قوله أي أربع منهن ) وحضورهن منوط بالجاني عليه ، فإن أحضرهن ولو من مسافة بعيدة وشهدن قضى له وإلا فلا والأقول قول الجاني يمينته .

يكن في أصوله مسلم من الجانبين في الأولى ومن جانب الأم في الثانية ( قوله ولهذا لم يؤثر انفصاله الخ ) أي في الوجوب فلم يسقط بذلك ( قوله ولم يتحقق اتحاد الرأس ) قد يتأفقه قوله الآتي لأن الشخص الواحد لا يكون له بدنان بحال ، إذ قضية الأول : إمكان ذلك ، إلا أن يقال : إن كونه لا يكون له بدنان هو بحسب الاستبراء وهو المعمول به حتى يتحقق خلافه ، فإذا تحققنا خلافه بأن وجد رأس له بدنان بالفعل انغرم ذلك الاستبراء إذ هو

أنه لا أثر للملك كما لا أثر له في أمية الولد ، وإنما انقضت العدة به لدلالته على برائة الرحم ( وهي ) أي الفترة في الكامل وغيره ( عبد أو أمة ) كما نطق به الخبر بجنية الغارم لا المستحق ، وعلم من ذلك امتناع الخشعي كما قاله الزركشي والدميري ، ويؤيده قولهم يشترط كونه سالما من عيب المبيع والخنزة عيب فيه ( حمير ) وإن لم يبلغ سبع سنين ، واعتبار البقيتي لما تبعها للنص جرى على الغالب فلا يلزم قبول غيره لاتضاء كونه من الخيار مع احتياجه لكامل الفترة الخيار ومقصودها إيجار الحلال ، فاستنبط من النص معنى خصصه ، وبه فارق إجزاء الصغير مطلقا في الكفارة لأن الوارد ثم لفظ الرقية فاكثرت فيها بما تنربف فيه القدرة على الكسب ( سليم من عيب مبيع ) فلا يغير على قبول عيب كامة حامل ونحصى وكافر يحمل ثقل " الرغبة فيه لأنه ليس من الخيار ، واعتبر عدم عيب المبيع هنا كإيل الدية لأتهما حتى أدى لوحظ فيه مقابلة ما فات من حقه فغلب فيها شائبة المالية فأثر فيها ما يؤثر في المال وبهذا فارق الكفارة والأضحية ( والأصح قبول كبير لم يعجز ) عن شيء من منافعه ( بهرم ) لأنه من الخليل ، بخلاف الكفارة لأن الوارد فيها لفظ الرقية . والثاني لا يقبل بعد عشرين سنة . والثالث لا يقبل بعدها في الأمة وبعد خمس عشرة سنة في العبد ( ويشترط بلوغها ) أي قيمة الفترة ( نصف عشر الدية ) أي دية أبي الجثنين إن كان وإلا كولد الزنا فمشر دية الأم فالتصير به أولى ، ففي الكامل بالحرية والإسلام ولوحال الإجماع بأن أسلمت أمه النمية أو أبوه قبيله ، وكذا متولد من كناية ومسلم للقاعدة أن الأب إذا فضل الأم في الدين فرضت مثله فيه وقيس تبلغ قيمته خمسة أبهره كما روى ذلك من جمع من الصحابة من غير مخالفة لم وتعتبر قيمة الإبل المخلطة إذا كانت الجنية شبه عمد ( فإن فقدت ) حسا أو شرعا بأن لم توجد إلا بأكثر من قيمتها ولو بما قل وجب نصف عشر دية الأب ، فإن كان كاملا ( فخمسة أبهره ) يجب فيه لأن الإبل هي الأصل ( وتقبل لا يشترط ) بلوغها

[ فرع ] في الدميري روى أن الشافعي أخبر بامرأة لها رأسان فتكبحها بمائة دينار ونظر إليها ثم طلقها ، وإن امرأة ولدت ولدا له رأسان وكان إذا بكى بكى بهما وإذا سكنت سكنت بهما اه ( قوله فلا يلزم قبول غيره ) أي المميز ( قوله معنى خصصه ) هو الخيار ( قوله وبه فارق إجزاء الصغير مطلقا ) أي حمير ( قوله لم يعجز بهرم ) يخرج العجز بسبب آخر غير الحرم وفيه نظر اه سم على حج . وقد يدعى النظر بأنه إذا حجز بغير الحرم كان معينا بما نشأ العجز عنه . وقد صرح المصنف بعدم إجزاء المليب ( قوله بخلاف الكفارة ) المعتمد عدم إجزاء الحرم هنا وثم وصارته ثم : فيجزي صغير ولو عقب ولادته لرجاء كبره كبره المرض بخلاف الحرز ، والكلام في هرم يمنع من شيء من منافعه ، أما غيره فيجزي كما ألهمه التقييد بقوله عن شيء من منافعه ( قوله أي دية أبي الجثنين إن كان ) أي وجد أب ( قوله فمشر دية الأم ) وتقرض مسلمة إذا كان الأب مسلما وهي كافرة ( قوله أو أبوه قبيله ) أي الإجماع ظاهره ولو بعد الجناية ، وهو ظاهر لأنه محصوم في حالتي الجناية والإجماع ، وما كان محصوما في الحالتين فالعبرة في قدر ضمانه بالانتهاء ( قوله فإن فقدت حسا ) لم يبين الشارح الحمل الذي فقدت منه حل هو مسافة القصر أو غيرها ، وقياس مأمرفي فقد إيل الدية أنه هنا مسافة القصر ( قوله بأن لم توجد إلا بأكثر من قيمتها ) أي أولم يوجدها إلا ما يساوي دون نصف عشر الدية ( قوله ولو بما قل ) أي ولو غير متمول

ناقص كما لا يخفى فأنمل ( قوله بخلاف الكفارة الخ ) كلها في النخبة كشرح المنهج لكن كتب الزيداعي على شرح المنهج أنه سبق قلم ، إذ الفترة والكفارة في ذلك سواء ، فلا مخالفة ، وانظر إلى قوله لأن الوارد فيها الخ بعد إثبات المخالفة فإن قضيتها الموافقة وهي القول لا المخالفة فليحرر ( قوله فالتصير به ) أي بشر دية الأم لشموله لولد الزنا

نصف عشر الدية لإطلاق الخبير عليه ( فللقدر قيمتها ) يجب بالغة ما بلغت وإذا وجبت الإبل والجنانية شبه غنم غلظت ، ففي الخمس يوتخذ بقعة ونصف وجذعة ونصف وخلفتان ، فإن قُلت الإبل فكما مر في الدية لأنها الأصل في الدييات فوجب الرجوع إليها عند فقد المنصوص عليه ، وبه يفرق بين ما هنا وقد بدل البدنة في كفارة جماع النكاح لأن البذل ثم لا أصالة له بخلافه هنا ( وهي ) أي الفرة ( دلالة الجنين ) بتقدير انفصاله حيا ثم موته لأنها فداء نفسه ، فلو تسببت الأم لإجهاض نفسها كان صامت أو شربت دواء لم ترث منها شيئا لأنها قاتلة ( و ) الفرة ( على عاقلة الجاني ) للخبير ( وقيل إن تعمد ) الجنانية بأن قصدت بما يجهض غالبا ( فعليه ) الفرة ( لا على عاقلته بناء على تصور العمد فيه ، والأصح عدم تصوره لتوقفه على علم وجوده وحياته ) والجنين ( المعصوم ( اليهودي أو النصراني قيل كسمل لموم الخبر ( وقيل هدر ) لتعذر التسمية والتجزة ( والأصح ) أنه يجب فيه ( غرة كلث غرة مسلم ) قياسا على الدية ، وفي الموسى ونحوه ثلثا عشر غرة مسلم ( و ) الجنين ( الرقيق ) بالجر عطفًا على الجنين أول الفصل والرفع على الابتداء ، والتقدير فيه ( عشر قيمة أمه ) قياسا على الجنين الحر فإن غرته عشرة أمه ، وسواء فيه الذكر والأنثى ، وفيها المكاتبه وأم الولد وغيرهما . نعم لو جئت على نفسها لم يجب فيه له شيء إذا لا يجب لسيده على قبه مال ابتداء وتعتبر قيمتها ( يوم الجنانية ) عليه لأنه وقت الوجوب ( وقيل ) يوم ( الإجهاض ) لأنه وقت الاستقرار ، والأصح اعتبار أكثر القيم من وقت الجنانية إلى الإجهاض تظليفا عليه كالغاصب مالم ينفصل حيا ثم يموت من أثر الجنانية ، وإلا ففيه قيمة يوم الانفصال قطعا ( والقيمة في القن ) لسيدها ( من جر مج على الغالب من أن من ملك حلال ملك أمه فالمراد بالملك سواء كان مالكا أم لا ( فإن كانت ) الأم القنة ( مقطوعة ) أطرافها يعني زائدتها ولو خلقت فهو مثال وإلا فالمدار على كونها ناقصة ( والجنين سليم ) أو نجى سليمة والجنين ناقص ( قومت سليمة في الأصح ) لسلامته وأصلها ، وكما لو كانت كافرة وهو مسلم تقوم مسلبة ولأن نقصان الجنين قد يكون من أثر الجنانية واللاق الاحتياط والتعليل . والثاني لا تقدر سليمة لأن نقصان الأعضاء أمر خلقي وفي تقدير خلافه بعد ( وتحمله ) أي بدل الجنين القن ( العاقلة في الأظهر ) لما مر أنها تحمل العبد . والثاني في مال الجاني ، ولو أقر بجناية وأنكر الإجهاض أو غروجه حيا صدق المنكر يمينته وتقدم بينة الوارث ، ويقبل هنا النساء وعلى أصل

( قوله فكما مر في الدية ) أي فوجب قيمتها أمه على حج ( قوله في كفارة جماع النكاح ) أي حيث لم يجب قيمتها بل ما تقدم بيانه أمه على حج ( قوله كاذب صامت ) أي ولو صوما واجبا ( قوله والفرة على عاقلة الجاني ) وكلنا دية الجنين إذا انفصل حيا ثم مات ( قوله والجنين الرقيق ) تقدير الجنين هنا إنما يناسبه العطف على وصفه : أي وصف الجنين بالحرية : أي الحر فأماله أمه على حج . وقوله على وصله : أي وصف الجنين بالحرية ( قوله فيه عشر قيمة أمه ) محل ذلك مالم ينفصل حيا ويموت . أما إذا انفصل حيا ومات من أثر الجنانية فإن فيه تمام قيمته . ثم رأيت قوله مالم ينفصل حيا الخ ( قوله أو غروجه حيا ) هذه الصورة علمت من قوله السابق وبصدق الجاني يمينته في عدم الخ ( قوله ويقبل هنا التنباء ) أي في الإجهاض وفي أنه انفصل حيا .

( قوله وإذا وجبت الإبل والجنانية شبه غنم غلظت ) هنا غير مكرر مع قوله قبل وتعتبر قيمة الإبل المطلقة الخ لأن ذلك في اعتبار قيمتها مطلقة وهذا في اعتبارها نفسها مغلظة كما لا يخفى ( قوله فكما مر في الدية ) أي يرجع للقيمة ( قوله بالجر عطفًا على الجنين ) قال سم : تقدير الجنين هنا إنما يناسبه العطف على وصفه أي الحر فتأمله ( قوله فهو مثال ) عبارة التحفة : وهذا مثال الخ ومراده كما لا يخفى أن أصل كونها مقطوعة مثال فقه ما إذا كانت معينة يجب

المثابة رجل وامرأتان كما قاله الماوردي، وإن ادعى أن الإجهاض أو موت من خرج حيا بسبب آخر، فإن كان الغالب بقاء الأم إليه صدق الوارث وإلا فلا، ويقبل رجل وامرأتان نظير مأمرة وإن ألفت جنينين عرف استهلال واحد وجعل وجب اليقين، فإن كان ذكرا وأتى فطرة ودية أنثى أو حيا وميتا أو حيين وماتا وماتت قادحى ورثة الجنينين سبق موتها ووارثها عكسه، فإن حلفا أو نكلا فلا تورث وإلا قضى للحالف.

### ( فصل ) في كفارة القتل

والأصل فيها قوله تعالى - ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة - وقوله - وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهلهم وتحريم رقبة مؤمنة - والقصد منها تدارك ما فرط من التقصير وهو في الخطأ الذي لا إثم فيه ترك التثبت مع خطر الأتس (نجب بالقتل كفارة) على الفاعل غير الحربي وتجب فورا في عهد تداركا لإثمه بخلاف الخطأ، وخرج بالقتل غيره فلا تجب فيه لعدم وروده (وإن كان القتال) المذكور (صيا) وإن لم يكن مميزا، وتقدم أن غير المميز لو قتل بأمر غيره ضمن أمره دونه، وقضيته أن الكفارة كذلك كما نه عليه الأذرعى (وجنونا) إذ غاية فعلهما أنه خطأ وهي واجبة فيه وعدم لزومهما كفارة وقاعهما لارتباطهما بالتكليف وبسا من أهله، والمالح هنا على الإزهاق اجتماعا للحياة فيمتن الولي عنهما كما جزم به ابن المقرئ وروعه تبعا لجمع، ونص عليه الشافعى، وما ذكره الشيخان في المصداق من عدم جواز إعاقته عن الصبي حمله بعضهم على ما إذا

( قوله وجب اليقين ) أى وهو فرة ودية ، وقوله وماتت : أى الأم ( قوله ووارثها عكسه ) هذه الصورة علمت من قوله السابق ويصلق الجاني يمينه في علم الحياة اهـ سم على حج .

### ( فصل ) في كفارة القتل

( قوله هو ) أى والذي فرط ، وقوله وتجب فورا في عهد وينبى أن مثله شبه العمد لعصيانته بالإقدام عليه ( قوله فلا تجب فيه ) أى في الغير ( قوله وقضيته أن الكفارة كذلك ) أى على الأمر ( قوله كما نه عليه الأذرعى ) معتمد ( قوله لارتباطهما بالتكليف ) قد يقال لاحاجة للجواب بالنسبة للمجنون لأنه ليس في صوم فلا يتوهم

في غير الأطراف أصلا، وهذا بخلاف ما يفيد تفرع الشارح فتأمل ( قوله بسبب آخر ) تنازعه الإجهاض وموت ( قوله ) أى ومات الحى وهو مطوف على جنينين أى أو ألفت حيا وميتا ( قوله وماتت ) أى في الصورتين ( قوله قادحى ورثة الجنينين سبق موتها ) أى غيرتها الجنينان ثم ترهما وورثهما ونظيره يقال في عكسه ( قوله فلا تورث ) أى بين الجنينين وأمهما .

### ( فصل ) في كفارة القتل

( قوله غير الحربي ) أى الذى لا أمان له قاله في التحفة ثم قال حقه مانعه : والجلاء الذي لم يعلم خطأ الإمام اهـ . ولعل جميع ذلك سقط من الكتبة من الشارح لأنه ذكر عنهما فيها يأتى أو أنه توهم أنه ذكرهما هنا ( قوله وتجب فورا في عهد ) أى أو شبهه كما في التحفة ، ولعله سقط من الشارح أيضا بدليل أنه لم يخرج بعده إلا خطأ ( قوله وعدم لزومهما كفارة وقاعهما ) انظر ماصورته في الجنون وغير المميز ( قوله فيمتن الولي عنهما ) أى سواء كانت الكفارة على الفور أم على التراخي ، وهذا هو المعتمد كما يدل عليه سياقه وصرح به والده



كانت على الرأى ، وما هنا على ما إذا كانت على الفور أو على ما إذا كان المتق تبرعا والجواز على الواجب ، والقياس أن السفينة يعتق عنه وليه ، فإن فقد وصام الصبي المميز أجزأه والأب والجد الإعتاق والإطعام عنهما من مالهما لا نحو وصى وقيم ، بل يملك الحاكم لهما ثم يعتق الوصى ونحوه عنهما (وعيدا) وأمة فيكفران بالصوم (وذميا) قتل معصوما مسلما أو غيره نقض العهد أولا ومعاهدا ومومتا ، ويتصور إعتاق الكافر للمسلم بأن يرثه أو يستدعى عتقه ببيع ضمني (وعامدا) كالخطي بل أولى لأن حاجته إلى الجبر أعظم (ومغتظا) إجماعا ، ولم يتعرض لشبه العهد للعلم به مما ذكره لأخذه شبهة عنهما وماؤونا له في القتل من المقتول (ومتسبيا) ككره وأمر لغير مميز وشاهد زور وحافر عنوانا ، وإن حصل الردى بعد موت الحافر فالمراد بالمسبب ما يشمل صاحب الشرط ، أما الحرني الذي لأمان له والجلاد القاتل بأمر الإمام ظلما وهو جاهل بالحال فلا كفارة عليهما لعدم التزام الأول . ولأن الثاني سيف الإمام وآلة سياسته (يقتل) معصوم عليه نحو (مسلم ولو بدار حرب) وإن لم يجب فيه قود ولا دية في صورته السابقة أول الباب لقوله تعالى : فإن كان من قوم عدو لكم - الآية : أى فيهم (وذى) كعاهد ومؤمن كما في آخر الآية وكمرتد بأن قتله مرتد مثله لما مر أنه معصوم عليه ، ويقاس به نحو زان محصن وتارك صلاة وقاطع طريق بالنسبة لثله لأنه معصوم عليه . بخلاف هؤلاء بالنسبة لغير ملتهم لإهدارهم .

وجوب الكفارة عابه حتى يحتاج للجواب عنه (قوله وما هنا على ما إذا كانت على الفور) يتأمل في أى موضع يكون المتق على الصبي على الفور مع أن محل الفور إذا وصى بالسبب والصبي ليس مخاطبا حتى يعصى . إلا أن يقال : إنه إذا تعمد يعامل معاملة البالغ كما عومل معاملة في وجوب الدية عليه مغفلة (قوله فإن فقد) أى ما يعتقه ولّى الصبي (قوله والإطعام عنهما) أى على المرجوح يتأمل ما يأتي من أن هذه الكفارة لا إطعام فيها . وقوله من مالهما : أى الأب والجد (قوله لا نحو وصى) يتأمل هذا مع قوله بعد ثم يعتق الوصى ونحوه عنهما ، ثم قوله بل يملك الحاكم إنما يظهر إن لم يكن في مالهما ما يعتقه الوصى . وإلا فلا معنى لكون الحاكم يملك ثم يعتق الوصى ونحوه . وينيب بأن كلامه مفروض فيها لو أراد الوصى يعتق من مال نفسه عنها فلا ينقذ منه لأن تولى الطرفين خاص بالأب والجد إذا أراد الإعتاق عنهما من ماله أن يقبل التقاضى عن المولى عليه فيدخل في ملكه قصير من جملة أمواله فيعتق الوصى به لأن ما يعتقه صار ملكا للصبي أو المجنون فيعتق بولايته عليهما (قوله لأن حاجته) وفي نسخة لأن جنتائه وما في الأصل أولى (قوله لعدم التزام الأول) أى الحرني . وقوله وآلة السياسة عطف تفسير (قوله وقاطع طريق بالنسبة لثله) أى في الإهدار وإن لم يكن بصفته كالتزاني المحصن إذا

في حواشي شرح الروض ، وعليه فإ ذكره الشيخان في باب الصداق ضعيف ، وأما قول الشارح فيما يأتي حله بعضهم الخ فإنما غرضه منه حكاية حمل ذلك البعض لا غير (قوله أو على ما إذا كان المتق تبرعا) هذا لإيلاق كلام الشيخين لأن كلامهما هناك في خصوص المتق عن الكفارة ، وقد نقله هنا عنهما والد الشارح في حواشي شرح الروض . وعبارته : ذكرنا في باب الصداق أنه لو أزم الصبي كفارة قتل فأعتق الولي عنه عبدا لنفسه لم يجز لأنه يتضمن دخوله في ملكه وإعتاقه عنه وإعتاق عبد الطفل لا يجوز اه . ثم قال : والمعتد المذكور هنا كما ذكره جماعة ونص عليه الشافعي (قوله فإن فقد) يعنى المال (قوله الإعتاق والإطعام عنهما) أى في نحو كفارات الحج وإلا فالقتل لا إطعام فيه ولا يتصور منهما ظهار ولا كفارة في جماعتهما في رمضان (قوله من مالهما) أى مال الأب والجد . أما مال الصبي والمجنون فيتماطي المتق والإطعام عنهما الوصى والقيم كالأب والجد

ثم قاطع الطريق لابد فيه من إذن الإمام وإلا وجبت كالدنية (وجنين) مضمون لأنه آدمى معصوم (وعبد نفسه) للذلك ولأن الكفارة حتى الله تعالى (ونفسه) فتخرج من تركته لذلك أيضا ، ومن ثم لو هدر كالثرائى المحصن لم تجب فيه كما استظهره بعض الشراح وإن أمم يقتل نفسه كما لو قتله غيره اقباتا على الإمام (وفى) قتل (نفسه وجه) أنها لا تجب فيها كما لأضهان ، ويرد بوضوح الفرق وهو أن الكفارة حتى له تعالى فلم يسقط بفعله بخلاف الضمان (لا) فى قتل (امرأة وصبي حريين) وإن حرم لأنه ليس لمصنمتهما بل لتفويت إرثاقهما على المسلمين وكالصبي الحربى المبتون الحربى (وباغ) قتله عادل حال القتال وعكسه (وصائل) قتله من صال عليه لإهدارهما بالنسبة لقاتلتهما حيث لا (ومقتص منه) قتله المستحق ولو لبعض القود لأنه مهمل بالنسبة إليه ، ولا تجب على عائن وإن كانت العين حقا لأنها لا تمتد مهلكا عادة ، على أن التأثير يقع عندها لا بها حتى بالنظر للظاهر ، وقيل ينبعث منها جواهر لطيفة غير مرمية فتدخل المسام فيخلق الله تعالى للملاك عندها . ومن أدويتها المبرية التى أمر بها صلى الله عليه وسلم أن يتروا العائن : أى يسل وجهه ويديه ومرفقيه وركبتيه وأطراف رجله وداخل إزاره : أى مايل جسمه من الإراز ويصبه على رأس الميئون (وعلى كل من الشركاء كفارة فى الأصح) لأنها حتى يتعلق بالقتل فلا يقبض كالتقصاص ، وبه فارت الدية ولأنها وجبت لهلك الحرمة لا بدلا ، وبه فارت جزاء الصيد . والثانى على الجميع كفارة (ومى ككفارة) (ظهار) فى جميع ما مر فيها فيعتى من يجرئ ثم ، ثم يصوم شهرين متتابعين كما مر لم أيضا للآية (لكن لا إطعام فيها) عند العجز عن الصوم (فى الأظهر) إذ لا نص فيه ، والمتبع فى الكفارات النص لا القياس ، والمطلق إنما يحصل على التقيد فى الأوصاف كالإيمان فى الرقية لا الأشخاص كالإطعام هنا . والثانى نعم كفارة الظهار ، وعلم ما مر فى الصوم أنه لو مات قبلها أطعم عنه .

قتله تارك الصلاة أو عكسه فعليه الكفارة (قوله ولا بد فيه من إذن الإمام) أى قبل القتل اه سم على حج (قوله وإلا وجبت كالدنية) قال فى شرح الروض : بناء على ما يأتى من أن المذهب فى قتله بلا إذن معنى التقصاص فلا إشكال بين البابين اه سم على حج (قوله ومن ثم لو هدر كالثرائى المحصن لم تجب فيه) بهذا يقتضى تنزيل قتله نفسه منزلة قتل غير مثله له لا منزلة قتل مثله له وإلا وجبت فليتأمل وجه التنزيل اه سم على حج . ووجه التأمل الذى أشار إليه أنه معصوم على نفسه وذلك يقتضى وجوب الكفارة عليه فعلمها عاقلت لما قدمه فى التيمم من أن الثرائى المحصن معصوم على نفسه فيشرب الماء لعطشه ويقيم (قوله اقباتا على الإمام) أى فإنه لا كفارة على القاتل (قوله لإهدارهما) أى الباغى والصائل (قوله ولا تجب على عائن) أى الكفارة كما لا يجب قتل قود ولا دية عليه ، ومثل العائن الولى إذا قتل بحاله فلا شيء عليه (قوله ومن أدويتها المبرية) وهل يجب على العائن فعل ذلك إذا وجد التأثير فى الميئون وطلب منه أم لا ؟ فيه نظر ، والأكرب الثانى لعدم تحقق نفع ذلك (قوله أى يسل وجهه ويديه الخ) لم ينقل مستنده لما فسره به الحديث مع أن اللفاظ الواردة فى كلام الشارح تحمل على مدلولها الشرعية (قوله ويديه) أى كفيه فقط دون الباعد (قوله وداخل إزاره) أى ما بين السرة والركبة (قوله أطعم عنه) أى بدلا عن الصوم الواجب عليه وليس هو كفارة اه سم على حج .

(قوله من صال عليه) كان يبنى لإراز الضمير .

## كتاب دعوى الدم

عبر به عن القتل لزومه له غالباً ( والقسامة ) بفتح القاف ، وهو لغة اسم لأولياء الدم ولأيمانهم . واصطلاحاً اسم لأيمانهم ، وقد تطلق على الأيمان مطلقاً إذ القسم ائمين ، ولاستيعاب الدعوى للشهادة بالدم لم يذكرها في الترجمة وإن ذكرها لم يأت ( يشترط ) لصحة دعوى الدم كغيره ، وخص الأول بقرينة ما يأتي إذ الكلام فيه ستة شروط : أخذنا ( أن ) تعلم غالباً بأن المدعى مدعاه مما يختلف الفرض به فيفصل هنا مدعى القتل ( ما يدعيه من عمد وخطأ ) وشبه عمد ، ويصف كلاً منها بما يليق به إن لم يكن قتيلاً موافقاً للمذهب القاضى على ما يأتي أواخر الشهادة بما فيه ، وحذف الأخير لإطلاق الخطأ عليه ( وانفراد وشركة ) لأن الأحكام تختلف باختلاف هذه الأحوال ، ويذكر عدد الشركاء إن أوجب القتل للدية ، نعم لو قال إنهم لا يزيدون عن عشرة مثلاً سمعت دعواه وطالب بمصصة المدعى عليه ، فإن كان واحداً فعليه عشر الدية ، واستثنى ابن الرقعة كالمأوردى السحر فلا يشترط تفصيله لخلافه ، وهو ظاهر ( فإن أطلق ) للمدعى ( استقصاه القاضى ) استحباباً بما ذكر لتصح دعواه وله الإعراض عنه ( وقيل يعرض عنه ) حتماً لأنه نوع من التلقين ، وردَّ بأن التلقين أن يقول له قل قتله عمداً

## كتاب دعوى الدم

( قوله دعوى الدم ) عبر بالكتاب لأنه لاشيأ له على شروط الدعوى وبيان الأيمان المتبعة وما يتعلق بها شيه بالدعوى والبيئات فليس من الجناية ( قوله والقسامة ) ع : لما كان الغالب من أحوال المقاتل استدعى ذلك بعد بيان موجباته بيان الحاجة فيه وهى بعد الدعوى إما يمين وإما شهادة اه سم على منهج ( قوله وهو ) أى هذا اللفظ ، وذكر لمراعاة الخبر وهو الأولى في مثله مما وقع فيه الضمير بين مذكر ومؤنث ( قوله وقد تطلق ) أى القسامة اصطلاحاً ، وقوله مطلقاً : أى دماً أو غيره ( قوله ولاستيعاب الدعوى ) أشار به إلى أن الزيادة على الترجمة وإن قلنا هى عيب فحلها إذا لم يوجد ثم ما يستتبعها ( قوله وخص الأول ) أى في الترجمة . وقوله ما يأتي : أى من قوله من عمد الخ ( قوله أحدها أن تعلم غالباً ) خرج مسائل في المطولات : منها إذا ادعى على وارث ميت صلور وصية بشيء من مورثه له فتقسم دعواه وإن لم يعين الموصى به أو على آخر صلور لإقرار منه له بشيء اه سم على منهج : ومنها الثقة والحكومة والرضخ ( قوله إن أوجب القتل ) أى فإن أوجب القود لم يجب ذكر عدد الشركاء لأنه لا يختلف اه سم بالحق . وقضيته أنه لا بد من بيان أصل الشركة والانفراد وإن كان المدعى به القتل الموجب للقود وفيه نظر ، فإن ما عاقل به وجوب ذكر عدد الشركاء يأتي في أصل الشركة والانفراد حيث كان المدعى به القتل الموجب للقود ، ثم رأيت سم على منهج نقل عن مر أنه لا حاجة إلى بيان أصل الشركة والانفراد حيث كان القتل موجباً للقود اه وهو واضح فتأمل . لا يقال : من فوائد ذكر الشركة أنه يتبدرها قد يكون الشريك غيباً فيبسط به القود عن العائد : لأننا نقول : صحة الدعوى لا تتوقف على ذلك . نعم يمكن الدعوى عليه من ذكر ذلك وإثباته ليكون دافعا للقود عنه ( قوله فلا يشترط تفصيله ) أى من المدعى ( قوله وهو ظاهر ) وإذا سمحت الدعوى وجلف فعل من تكون الدية وما مقدارها إن لم توجب التقصاص ؟ وفي الدعوى عن المطلب أنه حيث

## كتاب دعوى الدم والقسامة

مثلا لا كيف قتله عندما لم غيره . والحاصل أن الاستفصال عن وصف أطلقه جائز وعن شرط أخفله ممتنع ، ولو كتب ورقة وقال أدعى بما فيها كفى في أوجه الوجهين إذا قرأها القاضي أو قرئت عليه : أى بمضرة الخصم قبل الدعوى ، وثانيا كونها ملزمة ، فلو ادعى هبة اعتبر ذكر القبض المعتبر فيها أو يبيح أو إقرارا اعتبر ذكر لزوم التسليم له ( و ) ثالثا ( أن يعين المدعى عليه ، فلو قال ) في دعواه على حاضرين ( قتله أحدم ) أو قتله هنا أو هذا أو هذا وطلب تحليفهم ( لم يحلفهم القاضي في الأصح ) لإيهام المدعى عليه فلا تسمع هذه الدعوى لأن التحليف فرعها حيث لم يكن ثم كوث ، فإن كان سمعت وحلفهم . وعلى هذه الحالة يحصل ما صرح به الرافى في أول مسقطات الوث من أن له التحليف والثاني يحلفهم : أى يأمر بحلفهم للتوصل إلى إقرار أحدم بالقتل واستيفاء الحق ولا ضرر عليهم في يمين صادقة ( ويعريان ) أى الصحيح ومقابله ( في دعوى ) نحو ( غصب وسرقة وإتلاف ) وغيرها من كل ما يتصور فيه انفراد المدعى عليه بسبب الدعوى فلا تسمع فيه على مذهب ، وقبل تسمع لأنه يقصد كتمه حيثئذ ، فالصين فيه صبر بخلاف نحو البيع لكونه يشأ عن اختيار عاقله فيضبط كل صاحبه ( و ) رابعها وخامسها أهلية كل من المختارين للاضطراب ورد الجواب فحيثئذ ( إنما تسمع ) الدعوى في الدم وغيره ( من مكلف ) أو سكران ( ملتزم ) ولو لبعض الأحكام كمعاذ ومؤمن ( على مثله ) ولو مجورا عليه بسفه أو فلس أوردى لكن لا يقول الأول استحق تسليم المال بل يستحقه ولا تصح دعوى حرى لا أمان له فلا ينافى ذلك صحة دعواه ، والدعوى عليه في صور لأن المفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يرد وصبي ومجنون ولا دعوى عليهم :

سمعت الدعوى مثل الساحر ويعمل ببيانه اه . وهو ظاهر إن أثر ، فإن استمر على إنكاره فإذا فعل ، ولعله يجب دية الخطأ على الساحر لأن الدية في الخطأ وشبه العمد على الجاني ثم تتحملها العاقلة ، وفي العمد على الجاني نفسه والسحر فيها ذكر يحمل كونه عملا فالدية فيه على الجاني ولم تتحملها العاقلة ، ويحتمل كونه خطأ أو شبه عمد فتتحملها عنه ، وقد علم من قسامة المستحق وجوب الدية على الجاني وشككتنا في تحمل العاقلة ، والأصل علمه فأشبهه ما لو علمنا كونه خطأ مثلا وتعلل تحمل العاقلة له والدية فيه على الجاني ، وأما حله على الخطأ فلا لأنه أقل ( قوله أطلقه ) أى المدعى ( قوله ولو كتب ورقة وقال أدعى بما فيها ) أى بعد القراءة الآتية ( قوله كفى في أوجه الوجهين إذا قرأها القاضي الخ ) وعبرة حجج : نعم ينبغي أن القاضي والخصم لو اطعما عليها وعرفا ما فيها لكفى ، وعليه يفرق بين هذا ونظيره في إظهاره على إظهاره على زعمه بخلاف أنه لا بد من قراءتها عليهم ، ولا يكتفى قوله اشهدوا على بما فيها وإن عرفوه بأن الشهادة يحتاج لها أكثر ، على أن اشهدوا على بكلها ليس صيغة إقرار على ما مر فيه اه . وحى ظاهرة في أنه لا يشترط هنا قراءة القاضي ولا قراءتها عليه ، فكلهما به ينزل منزلة القراءة من القاضي والسامع من الخصم ( قوله فإن كان سمعت وحلفهم ) قضيته أنه ليس له تحليف المدعى وإن ادعى بالقتل ( قوله أى يأمر بحلفهم ) أى بأن يقول لهم احلفوا ، وعليه فلو امتنعوا منه حلف المدعى بتقدير حلفه بهم يطالب رابعه ( قوله فلا تصح دعوى حرى ) هذا تقييد على قوله ملتزم ولو لبعض الخ ( قوله فلا ينافى ذلك ) أى قول المصنف ملتزم الخ ( قوله وصبي ومجنون ) أى بل يدعى لها الولي أو يوقف إلى كمالها أنوار اه سم على منج

( قوله بمضرة الخصم ) أى أو غيبة النية المسوغة لسماع الدعوى على الغائب كما هو ظاهر ( قوله من كل ما يتصور فيه انفراد المدعى عليه ) يعنى عن المدعى : يعنى يتصور استقلاله به بقرينة ما يأتى ، وقوله بسبب الدعوى متعلق بانفراد : أى بالسبب الذى ادعى لأجله كالغصب ( قوله لأنه يقصد كتمه ) عبارة العمري لأن المباشر لهذه الأمور يقصد كتمها ( قوله لأن المفهوم إذا كان فيه تفصيل الخ ) يتأصل

أى إن لم تكن ثم بيته فيما يظهر أخلا عما ذكروه في الرقيق ، وعند غيبة الولي تكون الدعوى على غائب فيحتاج مع البيته ليعين الاستظهار ، ومر قبول إقراره فيه بموجب قود ، ومثله نكوله ، وحلف المدعى لاجل قسمة الدعوى عليه لإقامة البيته فقط لالحلف مدع لو نكل لأن النكول مع الجين إقرار حكا وإقراره غير صحيح ( و ) سادسها أن لا يناقضا دعوى غيرهم فحيث ( لو ادعى ) على شخص ( انفراده بالقتل ثم ادعى على آخر ) انفرادا أو شركة ( لم تسمع الثانية ) لتكليب الأولى لما نعم إن صدقته الآخر فهو موافق بإقراره وتسمع الدعوى عليه على الأصح في أصل الروضة ولا يمكن من العود إلى الأولى لأن الثانية تكليبها ( أو ادعى ) مثلا ( ووصفه بغيره ) من خطأ أو شبه عمد وبالعكس ( لم يبطل أصل الدعوى ) وإن لم يذكر لذلك تأويلا ( في الأظهر ) بل يعتمد تفسيره ويلقى دعوى العمد لدعوى القتل لأنه قد يظن مالم يسجد بمدد عمدا . والثاني يطل لأن في دعوى العمد اعترافا براءة العاقلة ؛ وهمل كلامه القبيح الذي لا يتصور خفاء ذلك عليه وإن اقتضت العلة خلافه لأنه قد يكذب في الوصف ويصدق في الأصل ( و ) إنما تثبت القسامة في القتل ( دون ما سواه كما يأتي وتوقفا مع النص ( بمحل لو ) ) بمظنة من اللوث يعنى القوة لقوته بتحويله الجين بجانب المدعى أو الضعيف ، لأن الأيمان حجة ضعيفة وشرطه أن لا يعلم القاتل ببيته أو إقرار أو علم حاكم حيث ساء له الحكم به ، والتصير بالهل ما ليس المزاد به حقيقة لأن اللوث قد لا يرتبط بالهل كالشهادة الآتية ، فالتصير به إما للغالب أو مجازعا عمله اللوث من الأحوال التي توجد فيها تلك القرائن المؤكدة ( وهو ) أى اللوث ( قرينة ) حالية أو مقالية مؤيدة ( تصديق المدعى ) بأن توقع في القلب صدقه في دعواه ولا بد من ثبوت هذه القرينة ( بأن ) أى كأن ، إذ القرائن لم تنحصر فيما ذكره ( وجد قتل ) أو بعبارة

( قوله أى إن لم تكن ثم بيته أى على العبي والمجنون ( قوله وعند غيبة الولي ) أى إذا كان ثم بيته وأقامها المدعى وقوله فيحتاج : أى المدعى ( قوله قسمة الدعوى عليه ) أى بالمال كأن ادعى أنه قتل عبده أو أثلث ماله ( قوله ولا يمكن من العود إلى الأولى ) أى لا مع تصديق الثاني ولا مع تكليبه ( قوله وهمل كلامه الخ ) معتمد ( قوله وإن اقتضت العلة ) وهى قوله لأنه قد يظن الخ ( قوله وإنما تثبت القسامة ) ع لما فرغ من شرط الدعوى شرع فيها يترتب عليها اه سم على منبج ( قوله لأن الأيمان حجة ضعيفة ) أى وهو سبب لما فكان ضعيفا ( قوله وشرطه ) أى شرط العمل بمقتضى اللوث ( قوله حيث ساء له ) أى بأن رآه مثلا وكان مجنبا ( قوله ولا بد من ثبوت هذه القرينة ) أى لأن الجين يسببها تنقل إلى جانب المدعى فيحاطلها اه سم على منبج ( قوله وجد قتل أو بعبارة ع :

( قوله أخلا عما ذكروه في الرقيق ) فيه أمور : منها أنه لاجل الخطأ مع أن الحكم منصوب عليه في كتبهم المشهورة فضلا عن غيرها ، ومنها أن الحكم في الرقيق ليس كذلك وقد مر قوله أو رق . وحاصل حكم الرقيق في الدعوى عليه أنها تسمع عليه فيما يقبل إقراره به وأما في غيره فعل السيدونها أن قضيتها مع ما بعده أن الدعوى على العبي أو المجنون إذا لم يكن هناك ولى لا يحتاج فيها إلى عين الاستظهار وليس كذلك ومنها أنه يومئذ تسمع الدعوى عليهما مع وجود الولي وليس كذلك أيضا بل الحكم أنه إذا كان هناك ولى وإن كان غائبا لاتصح الدعوى إلا عليه وإن كان هناك بيته . ومنها أنه يومئذ إذا كانت الدعوى على الولي وهو حاضر لا يحتاج ليعين الاستظهار وغير ذلك من الأمور التي تظهر بالتأمل فليحذر هذا المثل ( قوله في الأصح في أصل الروضة ) يعنى في الملاحظة ، وأما سماع الدعوى فليس مذكورا في الروضة ( قوله مثلا ) يجب حلفه إذ لا يتأتى معه قوله الآتى أو بالعكس وليس هو في النسخة ( قوله قد يكذب في الوصف ) يعنى في العمد .

ونحقق موته (في حلة) منفصلة عن بلد كبير (أو) في (قرية صغيرة لأعدائه) أو أعداء قبيلته دينا أو دنيا حيث كانت العداوة تحمل على الانتقام بالقتل ولم يسأكنهم غيره كما صحه في الروضة وهو المعتمد ، والمراد بتغيرهم من لم تعلم صداقته للقتيل ولا كونه من أهله : أي ولا عداوة بينهما كما هو واضح وإلا فالقوت موجود فلا تمتنع القسامة قاله ابن أبي عصرون وغيره وهو ظاهر . قال الأسنوي تبعاً لابن الرقعة : ويدل له قصة خير ، فإن إخوة القاتل كانوا معه ومع ذلك شرعت القسامة . قال العمري وغيره : ولو لم يدخل ذلك المكان غير أهله لم تعتبر العداوة . قال الأذري : ويشبه اشتراط أن لا يكون هناك طريق جادة كثيرة الطارقين ، وخرج بالصغيرة الكبيرة فلا لوث بل وجد فيها قتيل فيها يظهر ، إذ المراد بها من أهله غير محصورين وعند انقضاء حصرهم لا تتحقق العداوة بينهم فتنتفى القرينة (أو تفرق عنه جمع) محصور يصور اجتماعهم على قتله وإن لم يكونوا أعداءه في نحو دار أو ازدحام على الكعبة أو بئر ، وإلا فلا قسامة حتى يعين منهم محصورين فيمكن من الدعوى والقسامة ، ولا بد من وجود أثر قتل وإن قل وإلا فلا قسامة ، وكلنا في سائر الصور خلافاً للأسنوي (ولو تقابل) بموجلة قبل اللام (صفان) لقتال ، ويصح بقوة لكن بتكليف إذ مع القتال بقوة لا يتأتى قوله وإلا إلى آخره ، ولهذا ضبط الشيخ عبارة منهجه بالقوة وحلف إلا وما بعدها (واكتشفوا عن قتيل فلان التهم قتال) ولو بأن وصل سلاح أحدهما للآخر (فلتر) في حق الصف الآخر إن ضمنوا لا كأهل عدل مع بغاة لأن الظاهر أن أهل صفه لا يقتلونه (ولاً) أي وإن لم يلحهم قتال ولا وصل سلاح (للوث) (في حق صفه) لأن الظاهر حينئذ أنهم هم الذين قتلوه ، ومن اللوث إشاعة على السنة الخاص والعام أن فلا قتل ، وقوله أمرضته بسحري واستمر بأله حتى مات وروية

قال الشافعي : لو وجد بعضه في قرية وبعضه في أخرى فللولي أن يعين ويقسم إمام على منحه وقوله أن يعين : أي إحدى القرينتين (قوله وتحقق موته) قيد في البعض (قوله والمراد بتغيرهم) أي الغير المانع من اللوث .

[ فخرج ] وليس من اللوث ما لو وجد معه ثياب القاتل ولو كانت ملطخة بالدم (قوله وإلا فالقوت موجود) أي بأن سآكنهم من علمت صداقته للقتيل أو علم كونه من أهله ولا عداوة بينهم (قوله قال العمري) بالكسر والسكون نسبة إلى عمرانية ناحية بالموصل أنساب (قوله غير أهله) أي أهل المكان (قوله أن لا يكون هناك طريق) أي فلو كان هناك ذلك اتقى اللوث فلا تسمع الدعوى به (قوله غير محصورين) والمراد بالمحصورين من يسهل عليهم والإحاطة بهم إذا وقفوا في صعيد واحد بمجرد النظر وبغير المحصورين من يعسر عليهم كذلك (قوله في سائر الصور) أي التي يقسم فيها (قوله لكن بتكليف) أي كأن يقال : المراد بالقتال شروعهم فيه ولا يلزم منه الالتحام (قوله وما بعدها) أي وذكر الالتحام في الشرح تصوير القتال (قوله لا كأهل عدل مع بغاة) قضيته الضمان في عكسه وفيه نظر لما يأتي في كلام المصنف من أن الباغى لا يضمن ما أتلفه في القتال على العادل على الراجح (قوله وقوله أمرضته بسحري) أي وإن عرف منه عدم معرفته بذلك مواعلة له بإقراره مع احتمال أنه علم

(قوله ويشبه اشتراط أن لا يكون هناك طريق جادة الخ) هنا إنما ذكره في الصفحة فيما إذا وجد بقرب القرية مثلاً لا فيما ، وإلا فهو مشكل مع ما مر ، وعبارتها : ووجوده بقربها الذي ليس به عبارة ولا مقبم ولا جادة كثيرة الطروق كقولها (قوله لا يتأتى قوله وإلا) أي ولا قوله لقتال (قوله ولا وصل سلاح) هذا لا يناسب صنيعه فيما مر وأخذه وصول السلاح غاية (قوله واستمر تأله الخ) الظاهر أن هذا ليس من مقول القول فليراجع

من يترك يده عنده بنحو سيف أو من سلاحه أو نحو ثوبه ملطخ بدم مالم يكن ثم نحو سبع أو رجل آخر أو ترشيش دم أو أثر قدم من غير جهة ذى السلاح ، وفيما لو كان هناك رجل آخر يبقى كونه لوثا في حقهما إلا أن يكون اللطخ بالدم عنده خاصة في حقه فقط ، والأقرب كما هو ظاهر كلامهم أنه لا أثر لوجدان رجل عنده بلا سلاح ولا تلطخ وإن كان به أثر قتل وذلك عنده ، ولا ينافيه تفرق الجمع عنه لأن التفرق عنه يقتضى وجود تأثير مبهم منهم فيه غالبا فكان قرية ولهذا لم يفرقوا فيه بين أصدقائه وأعدائه ، ومجرد وجود هذا عنده لا قرينة فيه ، ووجود العداوة من غير انضمام قرينة إليها لا نظر إليه ( وشهادة العدل ) الواحد : أى إخباره ولو قبل الدعوى بأن فلانا قتله ( لوث ) لأنه يفيد الظن وشهادته بأن أحد هذين قتله لوث في حقهما كما علم مما مر أول الباب فيعين الولي أحدهما أو كليهما ويقسم ( وكلما عيّد أو نساء ) يعنى إخبار اثنين فأكثر أن فلانا قتله ، وفي الوجيز أن القياس أن قول واحد منهم لوث وجرى عليه في المأوى الصغير فقال وقول راو ، وجرم به في الأنوار وهو المتمدن ( وقيل يشترط تفرقهم ) لاحتمال التواطؤ ، ورد بأن احتماله كاحتمال الكذب في إخبار العدل ( وقول فسقة وصبيان وكفار لوث في الأصح ) لأن اجتماعهم على ذلك يؤكد غلته . والثاني قال لا اعتبار بقولهم في الشرع ( ولو ظهر لوث ) في قتيل ( فقال أحد أبيهم مثلا ) قتله فلان وكلبه ( الأبن ) الآخر ( صريحا ) بطل اللوث ( فلا يخالف المستحق لاخترام ظن الصديق بالكذب الدال على عدم قتله ، إذ جيلة الوارث على التثني فنفيه أقوى من إثبات الآخر ، بخلاف ما إذا لم يكلمه . أكلمك بأن صدقه أو سكت ، أو قال لا أعلم أنه قتله أو قال إنه قتله ،

ذلك ولم يطلع عليه ( قوله وإن كان به أثر ) غاية ( قوله وشهادة العدل ) ع : وأما قوله فلان قتلني فلا حيرة به عندنا خلافا لمالك : قال : لأن مثل هذه الحالة لا يكذب فيها . وأجاب الأصحاب بأنه قد يكذب بالعداوة ونحوها ، قال القاضي : ويرد عليها مثل هذا في قبول الإقرار الوارث اه . أقول : قد يفرق بخطر الدماء فضيق فيها ، وأيضا فهو هنا مدع فلا يقبل قوله اه سم على منبج . وقوله فلان قتلني ومثل ذلك مالم يرى الوارث في منامه أن فلانا قتل مورثه ولا بإخبار معصوم فلا يجوز له الإقدام على الحلف احتياذا على ذلك بمجرد ، ومعلوم بالأولى عدم جواز قتله له قصاصا لو ظفر به خفية لأنه لم يتحقق قتله له بل ولا ظنه لأنه بتقدير صحة رؤية المعصوم في المنام فالرائى لا يضبط ما رآه في منامه ( قوله لوث ) أى حيث لم تتوفر فيه شروط الشهادة كأن ادعى بغير لفظها فلا ينافي ما يأتي من أن الحق ثبت بالشاهد واليمين وأن ذلك ليس بلوث ( قوله لأنه ) أى إخباره ( قوله كما علم مما مر أول الباب ) الذى تقدم أنه لو قال قتله أحدهم وكان ثم لوث حلقهم ، ومقتضاه أنه ليس له أن يحلف حيث وجد اللوث . اللهم إلا أن يفرق بين الدعوى بأن أحدهما قتله مع وجود اللوث وبين شهادة البيعة بأن أحدهما قتله فليتمثل ( قوله أو كليهما ) بأن يقول قتله هذان لكنتمشكل مع قول الشاهد قتله أحدهما فليتمثل ( قوله وقول ) أى لوث ( قوله وقول فسقة وصبيان ) هل التبصير بالجمع على حقيقة فيشترط ثلاثة من كل منهم أولا ؟ فيه نظر ، والأقرب أن يقال بالاكفاء باثنين لحصول الظن بإخبارهما ، وفي الباب عدم الاكتفاء باثنين ، وفي ابن

( قوله مالم يكن ثم سبع الخ ) راجع إلى قوله وروية الخ كما هو ظاهر . وقوله في غير جهة ذى السلاح راجع لترشيش وما بعده ( قوله وجود تأثير مبهم منهم فيهم ) لعل قوله منهم الثاني بالنون متعلق بتأثير وقوله فيهم متعلق بمبهم الأول بالباء مع أنه لا حاجة إليه إذ لا دخل للإيهام وضده هنا ، وعبرة النسخة : وجود تأثير منهم فيه

وبحث البلقيني أنه لو شهد عدل بعد دعوى أحدهما خطأ أو شبه عدم يبطال اللوث بتكليب الآخر قطعا ، فلمن لم يكلمه أن يحلف معه حسين ويستحق ( وفي قول لا ) يبطال كسائر الدعاوى ، ورد بما من من الجلبة هنا ( وقيل لا يبطال بتكليب فاسق ) ورد بما من أيضا إذ الجلبة لا فرق فيها بين الفاسق وغيره ، ولو عين كل غير معين الآخر من غير تعرض لتكليب صاحبه أقسم كل الخمسين على ما عينه وأخط حصته ( ولو قال أحدهما ) وقد ظهر اللوث ( قتل زيد وعجول ) عندى ( وقال الآخر ) قتل ( عمرو وعجول ) عندى لم يبطال اللوث بذلك وحينئذ ( حلف كل ) حسين ( حل من عينه ) إذ لا تكاذب منهما لاحتمال أن الذى أبهمه كل منهما من عينه الآخر ( وله أى كل منهما ( ربع الدية ) لاعتراؤه بأن الواجب تصفها وحسمته منه نصفه ( ولو أنكر المدعى عليه اللوث في حقه فقال لم أبكن مع المتضررين عنه ) أى القتل أو كنت غائبا عند القتل أو لست الذى روى منه سكنين ملطخ على رأسه أو نحو ذلك مما مر ( صدق يمينه ) لأن الأصل عدم حضوره وبرائة ذمته وعلى المدعى عدلان بالأمانة إلى أدعاهما وإلا حلف المدعى عليه على نفيها وسقط اللوث وبقي أصل الدعوى ( ولو ظهر لوث بأصل قتل دون عدم وخطأ ) كان أخير عدل بأصله بعد دعوى مفصلة ( فلا قسامة في الأصح ) لأنها حينئذ لا تقيد بمطالبة قاتل ولا عاقلة . ويؤخذ منه أنه ليس له الحلف مع شاهد لأنه لم يطابق دعواه ، ودعوى أن المفهوم من إطلاق الأصحاب أنه إذا ظهر اللوث في أهبل القتل كفى في تمكن اللوث من القسامة من القتل الموصوف وهو غير بعيد ، إذ لو ثبت اللوث في حق جمع جازله الدعوى على بعضهم وأقسم ، فكما لا يعتبر ظهور اللوث فيها يرجع إلى الانفراد والاشتراك لا يعتبر في صفى العمد والخطأ ، وأيده البلقيني فقال : متى ظهر اللوث وقصل اللوث سمحت الدعوى وأقسم بلا خلاف ، ومتى لم يقصل لم تسع على الأصح ، ثم قال : ويعلم من هذا أن قول المصنف فلا قسامة في الأصح غير مستقيم اه غير مسلمة . والمتعمد كلام الأصحاب الموافق له ما في الكتاب المصنوع على وقوع دعوى مفصلة ، وبفرق بين الانفراد والشركة والعمد وضده بأن الأول لا يقتضى جهلا في المدعى به بخلاف هذا ، والثاني قال بظهوره خرج الدم عن كونه مهذرا ( ولا يقسم في طرف ) وجرح ( وإتلاف مال ) وقوف على النص ولحمة النفس فيصدق في

عيد الحق الاكتفاء بهما وهو موافق لما قاله ( قوله أو شبه عدم ) ينبغي أو عمدا ويستحق المقسم نصف الدية فيه ( قوله حل ما عينه ) أى من عدم أو خطأ أو شبه عدم ( قوله حلف كل خمسين الخ ) هنا إن لم ينف كل ما أثبتة الآخر وإلا بطل اللوث ( قوله وحسمته منه ) أى النصف ( قوله وإلا حلف المدعى عليه ) أى حسين يميناً على ما قاله بعضهم ويمينا واحدة على ما احتداه الزياى كذا بهامش ، والأقرب ما قاله الزياى لأن يمينه ليست على قتل ولا جراحة بل على عدم الحضور مثلا وإن استزم ذلك إسقاط الدم ، وتقل في الدرس عن الزياى أنها لمخسونة يميناً لليراجع وليحرر ، وتقل بالدرس عن الغياب الاكتفاء بيمين واحدة لليراجع ( قوله ولا يقسم في طرف ) وفي

( قوله خطأ أو شبه عدم ) انظر لم قيد به ( قوله كأن أخير عدل الخ ) مراده بذلك دفع قول من قال إن تصوير هذا الخلاف مشكل ، فإن الدعوى لا تسع إلا مفصلة كما نبه عليه حجج ( قوله ويؤخذ منه أنه ليس له الخلف مع شاهده ) أى وإن لم يكن ذلك قسامة لأن القسامة مجرد الأيمان ( قوله ودعوى أن المفهوم من إطلاق الأصحاب الخ ) فيه أمور : منها أنه سيأتى له تسليم أن إطلاق الأصحاب يفهم ما ذكر ، غاية الأمر أنه حله على ما يأتى فكيف تكون دعوى أن إطلاقهم يفهم ما ذكر غير مسلمة والمدعى هو الرافى ، ومنها قوله وأيده البلقيني فقال الخ صريح في أن تأييد البلقيني هو المذكور في قوله فقال متى ظهر الخ ، ومنها أنه صريح



المدعى عليه يمينه ولو مع اللوث لكنها في الأولين تكون خمسين (إلا في عبد) ولو مدبرا أو مكاتبا أو لم ولد (في الأظهر) فإذا قتل عبد ووجد لوث أقسم بناء على الأصح أن قيمته تحملها العاقلة، ومقابلته مبنى على أنها لا تحملها (وهي) أي القسامة (أن يحلف المدعى) غالبا ابتداء (على قتل ادعاه) ولو لنحو امرأة وكافر وجنين لأن منه شبهة لخفية في معنى قتله (خمسين يميناً) تخبركم يهود خير بخمسين يميناً، وهو مخصص لمعوم خير واليمين على المدعى واليمين على من أنكروا لقوة جانب المدعى باللوث، وأفهم قوله على قتل ادعاه عدم القسامة

تعلق ابن أبي هريرة ثم قولهم لا قسامة في الطرف صادق بأن يكون الواجب مقدار ديات : أي بأن قطع يديه ورجليه وأحصى حينه وأسم أذنيه (قوله فإذا قتل عبد ووجد لوث أقسم) أي السيد وبعد الإقسام إن اتفقا على قدر القيمة أو ثبتت بينة فذلك وإلا فبني تصديق الجاني يمينته وإن كان الغرم على العاقلة لأن القيمة تجب عليه ثم تحملها العاقلة فوجبها عليهم فرع وجوبها عليه (قوله بناء على الأصح) يتأمل وجه البناء، فإن مقتضى ثبوت اللوث أن يحلف السيد ويطالب بالقيمة العاقلة إن قلنا بتحملهم والقاتل نفسه إن قلنا بعدم التحمل (قوله أن يحلف المدعى غالبا) سيأتي التنبيه على ماخرج بغالبا في قوله بعد قول المصنف ولو مكاتب قتل عبده وهذا مسئلة المستولدة الخ، وأما قوله ابتداء فلعله اجتزأ به عن اليمين الموجودة من المدعى عليه على المدعى بلا لوث فإن يمينه لا يسمى قسامة مع كونه حلفا من المدعى لكنه بسبب الرد (قوله وكافر وجنين) أي لو عبد ما مر أنه يقسم في دعوى قتله (قوله تخبركم يهود بخير) لفظه كاف في النمرى، والأصل فيها ما رواه الشيخان عن سهل بن أبي حنيفة قال : انطلق عبد الله بن سهم ومحيصة بن مسعود إلى خيبر وهي يومئذ صلح ففرقا، فأتى محيصة إلى عبد الله بن سهل وهو يتشطح في دمه قليلا فلفته، ثم قدم المدينة فانطلق عبد الرحمن بن سهل وحويصة ومحيصة ابنا مسعود إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذهب عبد الرحمن يتكلم فقال له كبير وكبروهوا أحدث القوم، ثم سكبت فكلما قال: أخلفون وتستحقون دم صاحبكم؟ قالوا: كيف نحلف ولم نشهد ولم نر؟ قال: فتبركم يهود خير بخمسين يميناً؟ قالوا: كيف نأخذ بأيمان قوم كفار؟ فعقله رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده وقوله فتبركم: أي من دعواكم، وإلا فالحق ليس في جهنم حتى تبرئهم اليهود منه، وقوله من عنده: أي درما للفتنة، وقولهم كيف نأخذ استنطاق لبيان الحكمة في قبول إيمانهم مع كفرهم المؤدى لكلبهم، ولم يبينها صلى الله عليه وسلم اتكالا على وضوح الأمر فيها اهـ (قوله وهو مخصص) أي وذلك لأنه طلب اليمين من ورثة القاتل ابتداء وما احتج بها من المدعى عليه إلا بعد نكول المدعى فليس الشخصين بتبرئكم يهود خير بل بالحديث المشتغل عليه (قوله واليمين على من أنكروا) عبارة للمفهم: واليمين على المدعى عليه، فلعلهما روايتان (قوله وأفهم قوله على قتل ادعاه عدم القسامة) أي بل إنما يحلف الولي يميناً واحدة فقط. ووجه إيراد أنه وإن لم يدع القتل صريحا لكنه لازم

في أن الضمير في قوله ثم قال ويعلم الخ يرجع إلى البلقيني، ومنها أنه يؤم أن التأيد من قول المدعى المذكور وكل ذلك في غير عمله كما يعلم من مراجعة النسخة التي تصرف هو في عبارتها هذا التصرف (قوله ولو مدبرا الخ) هو غاية في جريان الخلاف (قوله تخبركم يهود خير بخمسين يميناً) يعني الخبير الذي ذكر فيه ذلك وإلا فما اقتصر عليه ليس فيه دليل، ومراده خير الصالحين، وأن بعض الأنصار قتل بخير وهي صلح ليس بها غير اليهود وبعض أولياء القاتل فقال صلى الله عليه وسلم لأوليائه: أخلفون وتستحقون دم صاحبكم أو قاتلكم، قالوا: كيف نحلف ولم نشهد ولم نر، قال: فتبركم يهود بخمسين يميناً، قالوا: كيف نأخذ بأيمان قوم كفار؟ فعقله

في قد الملقوف لأن الحلف على حياته كما مر فن أوردته قد سما ، وأنه يجب التعرض في كل يمين إلى عين المدهي عليه بالإشارة إن حضر ، وإلا فذكر اسمه ونسبه وإلى ما يجب بيانه في الدعوى على الأصح لتوجه الحلف إلى الصفة التي أحلفه الحاكم عليها . أما الإجمال فيجب في كل يمين اتفاقاً فلا يكتفى بتكرير والله حسين مرة بل يقول لقد قتل ، أما حلف المدهي عليه ابتداءً أو لتكول المدهي أو حلف المدهي لتكول المدهي عليه أو الحلف على غير القتل فلا يسمى قسامة ، ومر في اللعان ما يتعلق بتغليظ اليمين ويأتي في الدعوى بقيته ، ولعل حكمة الخمسين أن البدية تقوم بألف دينار غالباً ولذا أوجبها القديم كما مر ، واقتصد من تعدد الأيمان التغليظ وهو إنما يكون في عشرين ديناراً فانقضى الاحتياط للنفس أن يقابل كل عشرين يمين منفردة عما يقتضيه التغليظ ( ولا يشترط موالاتها ) أي الأيمان ( على المذهب ) لأنها حجة كالشهادة فيجوز تفريقها في خمسين يوماً ، ويفارق اشتراطها في اللعان بأنه أولى بالاحتياط من حيث إنه يتعلق به العقوبة البدنية وأنه يخل به التسبب وتشيع به القاشحة وهتك العرض ، وقيل وجهان : أحدهما يشترط لأن لها أثراً في الزجر والردع ( ولو تخلفها جنون أو إجماع ) أو عزل قاض وإعادته بخلاف إعادة غيره ( بقى ) إذا أفاق ولم يلزمه الاستئناف لما تقرر ( ولو مات ) الولي القسم في أثناء الأيمان ( لم يبن وراثته ) بل يستأنف ( على الصحيح ) لأنها حجة واحدة ، فإذا بطل بعضها بطل كلها ، بخلاف موته بعد إقامة شاهد لأنه مستقل فلوراثته ضم آخر إليه وموت المدهي عليه يبنى وراثته لما مر ، والثاني نعم وصحة الروايات ( ولو كان للقتيل ورثة وزعت ) الخمسون عليهم ( بحسب الإرث ) غالباً قياساً لما على ما يثبت بها ويحلفون ، وما في قصة خبير إنما وقع خطأ لأخيه وابن عمه بجمل في الخطاب وإلا فالمراد أخوه خاصة وخرج بغالياً زوجة مولا بيت المال فثبتا بخلف الخمسين مع أنها لا تأخذ سوى الربع ، كما لو نكل بعض الورثة أو غاب وزوجة وبنت فتخلف الزوجة عشرة والبنت الباقي توزيعاً على مساهمهما فقط . وهي خمسة من ثمانية ، ولا يثبت حتى بيت المال هنا

لدعواه ( قوله وأنه يجب التعرض في كل يمين إلى عين المدهي عليه ) أي واحداً كان أو أكثر ، فلو ادعى على عشرة مثلاً ذكر في كل يمين أنهم قتلوا موته ( قوله وإلى ما يجب بيانه ) أي من عمد أو خطأ أو شبه عمد ( قوله التي أحلفه الحاكم عليها ) يقال أحلفه وحلفه واستحلفه كل بمعنى اه غطر ( قوله أما الإجمال ) محرز ما يجب بيانه مفصلاً من عمد أو خطأ أو غيرها ( قوله بل يقول ) أي في كل مرة ، وقوله أما حلف المدهي محرز قوله أي القسامة ( قوله والحلف على غير القتل ) اقتضاه على ما ذكر يقتضى أن اليمين مع الشاهد تسمى قسامة ويوجه بأنها حلف على قتل ادعاء ( قوله ويأتي في الدعوى بقيته ) أي يأتى جميعه هنا ( قوله أن يقابل كل عشرين ) أي من الألف دينار ( قوله فيجوز تفريقها في خمسين يوماً ) أي قتلها مازاد وإن طال ما بينهما ( قوله بخلاف إعادة غيره ) أي فيبعد معه الأيمان ( قوله ولم يلزمه الاستئناف ) وإنما استؤنفت لتولي قاض ثان لأنها على الإثبات فهي بمنزلة حجة تامة وجد بعضها عند الأول ، بخلاف أيمان المدهي عليه اه حج . وقوله لما تقرر : أي من أنها حجة كالشهادة ( قوله ولو مات الولي ) أي ولي الدم وهو المستحق ( قوله لأنه مستقل ) أي حيث لم تطلب البينة من جهته حتى يثاق الأيمان حجة في حقه وهي لا تبطل ( قوله يبنى وراثته لما مر ) أي من قول حج : وإنما استؤنفت لتولي الخ ( قوله قياساً لما على ما يثبت ) وهو المال ( قوله وخرج بغالياً ) أي في قوله غالباً قياساً بالخ ( قوله وهي خمسة من ثمانية ) وذلك لأن لبنت النصف أربعة ولزوجة الثمن واحداً وجملة ذلك خمسة من ثمانية ولزوجة لها خمسة والبنت الباقي

صل الله عليه وسلم من عنده : أي درءا للفتنة ( قوله في خمسين يوماً ) صادق بها ولا مفرقة ( قوله يبنى وراثته كما مر )

ييمين من معه بل بنصب مدعى عليه ويفعل ما يأتي قبل الفصل ، فإن قلنا بالرد وعدم توريث بيت المال حلفت الزوجة سبعة وليبت أربعة وأربعين، ولو كان ثم حول اعتبر. في زوج وأم وأختين لأب وأختين لأم أصلها من ستة وتعمل لعشرة فيحلف الزوج خمسة عشر، وكل من الأختين لأب عشرة ولأم خمسة آلاف خمسة (وجير الكسر) لأن الإيمن الواحدة لا تبيض ، فلو خلف تسعة وأربعين ابنا حلف كل يمينين ، وفي ابن وخنثى مثلا يوزع بحسب الإرث المحتمل لا التاجر فيحلف الابن ثلثيا ويأخذ النصف والخنثى نصفها ويأخذ الثلث ويوقف السلس احتياطا للحلف والأخذ (وفي قول يحلف كل) من الورثة (خمين) لأن العدد هنا كيمين واحدة ، وأجاب الأول بإمكان القسم هنا (ولو نكل أحدهما) أي الوارثين (حلف الآخر خمسين) وأخذ حصته (ولو غاب) أحدهما أو كان صغيرا أو مجنونا (حلف الآخر خمسين وأخذ حصته) إذ لا يثبت شيء من الدية بأقل من انقسمين واحتمال تكذيب الغالب المبطل لو لم يتظروا له (ولا) أي وإن لم يحلف الجاهل صبر للغالب (ليحلف كل حصته ، ولا يبطل حقه بنكوله عن الكل فسلم أنهم لو كانوا ثلاثة إخوة حضر أحدهم وأراد الحلف حلف خمسين ، فإذا حضر ثان حلف خمسة وعشرين ، فإذا حضر الثالث حلف سبعة عشر ، وإنما لم يكف بالأيمان من بعضهم مع أنها كاليئة لصحة الثبابة في إقامتها بخلاف الإيمن ، ولو مات نحو الغائب أو الصبي بعد حلف الآخر وورثه حلف حصته أو بان أنه بعد حلقه كان ميتا فلا يحتاج إلى إعادة حلقه كما لو باع مال أبيه ظانا حياته فإن ميتا (والذهب أن يمين المدعى عليه) القتل (بلا لوث) وإن تعدد (مخسون) كما لو كان لوث إذ التعدد ليس للوثة بل لحمة الدم ، واللوثة إنما يفيد البدالة بالمدعى وفارق التعدد هنا التعدد في المدعى بأن

(قوله ييمين من معه) وهو الزوجة في المثال الأول وحدها ومع البنت في الثاني (قوله حلفت الزوجة سعة) أي وبذلك لأن الثلاثة الباقية بعد سهام البنت والزوجة ترد على البنت فيصير بيدها سبعة ويبد الزوجة واحد الجعلة ثمانية ، فإذا قسمت الخمسون على الثمانية خص كل واحد ستة وربع وهو ثمن الخمسين ، فإذا جمع البنت سبعة أثمانها بلغت ثلاثة وأربعين وثلاثة أرباع نجبر بربع فتصير أربعة وأربعين ، ويجبر ما خص الزوجة هو الثمن بثلاثة أرباع واحد فيصير سبعة (قوله والبنت أربعين) قياس ما يأتي من توزيع الأيمان بحسب الإرث وجير الكسر وإن وجد حلف البنت أربعين وأربعين اهـ . ثم رأيت سم على منج صرح بذلك نقلا عن شيخه طيب (قوله فيحلف الزوج خمسة عشر) وذلك لأن حصته ثلاثة من عشرة وهي خمس ونصف خمس فيحلف ذلك من الخمسين وهو مذكور . وحصة الأختين للأب وخسان والأختين للأم خمس وحصة الأم نصف خمس (قوله ويوقف السلس احتياطا) والقباض الاحتياط في الطرفين الحلف بالأكثر والأخذ بالأقل اهـ ح (قوله ولا يبطل حقه) أي الخاص (قوله لصحة الثبابة في إقامتها) أي اليئة (قوله بعد حلف الآخر وورثه) أي الآخر (قوله القتل) أي أو الطرف أو الجرح كما تقدم في كلام الشارح عند قول المصنف ولا يقسم في طرف وجرح الخ (قوله وإن تعدد) أي المدعى عليه مخسون ، ولو رد أحد المدعى عليهم حلف المدعى خمسين واستحق ما يخص المدعى عليه من الدية إذا وزعت عليهم (قوله وفارق التعدد هنا) حيث طلب من كل مخسون يمين إن تعدد المدعى عليه ووزعت الأيمان على عدد المدعين بحسب إرثهم

تبع في هذه الإحالة حجج ، ولم يقدم ما أحال عليه وهو قوله وإنما استؤثفت لتولي قاض ثان لأختها على الإثبات فهي بمنزلة حجة تامة وجد بعضها عند الأول ، بخلاف إيمان المدعى عليه (قوله بل بنصب مدعى عليه) أي من يدهى على المهتم

كلا منهم هنا ينفي عن نفسه القتل كما ينفيه المرفد ، وكل من المدعين لا يثبت لنفسه ما يشبه المرفد فوزعت عليهم بحسب لإرثهم (و) أن الإيبن (المردودة) من المدعى عليه القتل (على المدعى) خسون لأنها اللازمة للراد (أو) المردودة من المدعى (على المدعى عليه مع لوث) خسون لما مر ، ومن ثم لو تعدد المدعى عليهم حلف كل الخمسين كاملة (و) أن الإيبن مع شاهد بالقتل (خسوز) احتياطاً للدم ومقابله يمين واحدة في الأربع لأنها ليست بما ورد فيه النص بالخمسين ، وفي الأولى طريقة قاطعة بالأول أسقطها من الروضة ، وفي الثالثة طريقة قاطعة بالأول هي الراجحة فقله المذهب للمجموع ، والأوجه كما اقتضاه إطلاقهما عدم الفرق بين العمد وغيره كما مر ، ولو نكل المدعى عن يمين القسامة أو الإيبن مع الشاهد ثم نكل المدعى عليه ردت على المدعى وإن نكل لأن يمين الرد غير يمين القسامة لأن سبب تلك النكول وهذه اللوث أو الشاهد (ويجب بالقسامة في قتل الخطأ أو شبه العمد دية على العاقلة) لقيام الحجة بذلك ولا ينفي عن هذا ما مر في بحث العاقلة لأن القسامة حجة ضعيفة وعلى خلاف القياس فاحتاج إلى النص على أحكامها (وفي العمد) دية (على المقسم عليه) لا قود لخبر «إما أن يلدوا صاحبكم أو يؤذوا بحرب من الله ورسوله» (وفي التقديم قصاص) لظاهر ما مر «وتستحقون دم صاحبكم» . وأجاب الأول بأن المراد بدل دم صاحبكم بما بين البليين (ولو ادعى عمدا بلوث على ثلاثة حضر أحدهم أقسم عليه خمسين وأخط ثلث الدية) لتصلر الأخذ قبل تمامها (فإن حضر آخر) أي الثاني ثم الثالث فادعى عليه فأنكر (أقسم عليه خمسين) لأن الأيمان السابقة لم تتناول وأخذ ثلث الدية (وفي قول) يقسم عليه (خمساً وعشرين) كما لو حضرا معا ، ومحل احتياجه للإحسام (إن لم يكن ذكره) أي الثاني (في الأيمان) السابقة (ولاً بأن ذكره فيها (فينبغي) وفاقاً لما بحثه الزاقي (الاكتفاء بها بناء على صحة القسامة في غيبة المدعى عليه وهو الأصح) قياساً على سماع البيعة في غيبته (ومن استحق بدل الدم أقسم) غالباً ولو كافراً ومجوراً عليه وسيدا في قتل قته بخلاف مجروح ارتد ومات لا يقسم

(قوله وأن الإيبن مع شاهد بالقتل خسون) انظر بم يفصل هذا عن قوله السابق كغيره إن إخبار المدل لوث . ويجب بأنه إن وجد شرط الشهادة كان آتى بلفظ الشهادة بعد تقديم دعوى كان من باب الشهادة ، وإن آتى بغير لفظ الشهادة قبل تقديم الدعوى كان من باب اللوث (قوله لأن سبب تلك) أي يمين الرد ، وقوله وهذه أي يمين القسامة (قوله ويجب بالقسامة) أي أما الإيبن المردودة من المدعى عليهم فهي كإقرارهم ، فإن صدقت العاقلة فهي عليهم وإلا فهي على المدعى عليه (قوله إما أن يلدوا) أي يعطوا (قوله أو يؤذوا بحرب) أي يعلموا بأنهم يتناولون لخالفهم فيما أمروا به (قوله لظاهر ما مر) أي لقيام الحجة الخ وقوله وتستحقون : أي ولظاهر تستحقون الخ (قوله ولو ادعى عمدا بلوث على ثلاث) عبارة الروض : أي أو ادعى على ثلاثة بلوث أنهم قتلوه عمدا وهم حضور حلف لم خمسين يميناً ، فإن غابوا حلف لكل من حضر خمسين يميناً اه سم على حج (قوله أقسم عليه) والمتصد في هذه المدعى عليه وفيما مر في قول الشارح فلم أنهم لو كانوا ثلاثة إخوة الخ المتعدد المدعى (قوله) كما لو حضرا معا) يتأمل هذا فإن المتبادر أن الخمسين عند حضورهما لما لا أن لكل خمسة وعشرين اه سم على حج (قوله وهو الأصح) لم يذكر مقابله . وقال المحلى : مقابله يوجه بضعف القسامة اه : أي فلا بد من الحلف بعد حضور الثاني خمسين يميناً أيضاً ، وسكت الشارح عن الثالث إذا حضر بعد . وقال المحلى فيه : والثالث إذا حضر يقاس بالثاني فيا ذكر فيه اه : أي فيحلف المدعى بعد حضوره خمسين يميناً إن لم يكن ذكره في حلفه أولاً على

(قوله وتستحقون دم الخ) بدل ما مر على أن الخبر بلفظه لم يتقدم في كلامه

قريبه لأن ماله في ، نعم لو أوصى لأم ولده بقيمة رقيقه بعد قتله ومات قبل أن يقسم أو ينكل أقسم ورثته بعد دعواها أو دعواهم إن شاعوا ، إذ هم خليفته والقيمة لها عملا بوصيته ، فإن نكلوا سمعت دعواها لتحليف الخصم ، وليس لها أن تحلف ويقسم مستحق البذل (ولو) هو (مكتاب لقتل عبده) إذ هو المستحق ، فإن عجز قبل نكله أقسم السيد أو بعده فلا كالوارث ، وهذا ومثله المستولدة المذكورة آنفا عجز قولنا المار غالبا ، إذ الحالف فيها غير المستحق حالة الوجوب ، وظاهر أن ذكر المستولدة مثال ، وأنه لو أوصى بذلك لآخر أقسم الوارث أيضا وأخذ الموصى له بالوصية ، بل لو أوصى لآخر فأدعاهما آخر حلف الوارث كما في المستولدة على أرجح احتمالين وإن فرق الثاني بأن القسامة ثبتت على خلاف القياس احتياطا للدعاء . قال ابن الرضا : وعمل ذلك إذا كانت العين بيد الوارث ، فإن كانت بيد الموصى له حلف جزما (ومن ارتد) بعد موت مورثه (فالأفضل تأخير إقسامه ليسلم) ثم يقسم لأنه لا يتورع عن الإيمين الكاذبة (فإن أقسم في الردة صحح على المذهب) وأخذ الدية لأنه عليه الصلاة والسلام اعتد بأيمان اليهود في الخبر المار ، وصحح فيها لأن الحاصل يحلفه نوع اكتساب للمال فلم يمنع منه كالاخطاب ، وعن الزني وحكى قولنا غترجا ومنصورا أنه لا يصح ، ولو أسلم اعتد بها قلعيا (ومن لا وارث له) خاصا (لاقسامه فيه) ولو مع لوث لتعلم حلف بيت المال فينصب الإمام مدعيا ، فإن حلف المدعي عليه فلذاك وإلا حبس إلى أن يقر أو يحلف .

### ( فصل )

فيما يثبت به موجب القود وموجب المال بسبب الجناية من إقرار وشهادة

(إنما يثبت موجب) بكسر الجيم (القصاص) في نفس أو غيرها من قتل أو جرح أو إزالة (بإقرار) مقبول من الجاني (أو شهادة عدلين) أو يعلم الحاكم أو بنكول المدعي عليه مع حلف المدعي كما يطمأن بما سنده على

مأمر في كلام المصنف وإلا فلا يحتاج إلى حلف أصلا (قوله نعم لو أوصى) أي شخص . وقوله ومات : أي السيد ، وقوله أو دعواهم : أي الورثة (قوله وليس لها أن تحلف) أي لأنها ليست خليفة للمورث فلو نكل الخصم حلف الإيمين المردودة وقوله وتقسم عطف تفسير (قوله عجز قولنا المار) أي بعد قول المصنف وهي أي تحليف المدعي (قوله وعمل ذلك) أي حلف الوارث (قوله وأخذ الدية) يقتضي أن الأخذ لا ينافي وقف نك المرد أم سم على حج (قوله وصحح فيها) أي في الردة (قوله وحكى قولنا غترجا) أي في شأنه ، وقوله لا حبس : أي وإن طال الحبس .

### ( فصل ) فيما يثبت به موجب القود

ع : هذا الفصل ذكره هنا تبعا للزم في وغيره يؤخره إلى الشهادات أم سم على منيج . وسيأتي ذلك في قوله وهذه المسائل الخ (قوله وموجب المال) أي وما يتبع ذلك كما لو أقر ببض الورثة ببض بعض (قوله من قتل أو جرح) بفتح الجيم وهو المصدر ، أما بالضم فهو الأثر الحاصل به ، وقوله أو إزالة : أي لغنى من المعاني (قوله بإقرار مقبول) احتراز به عن الصبي والمجنون والبلد إذا أقر بمال (قوله أو يعلم الحاكم) أي حيث ساء له القضاء (قوله بعد قتله) متعلق بأوصى .

### ( فصل ) فيما يثبت به موجب القود

(قوله بسبب الجناية) قيد في موجب المال ليخرج موجب المال لا بسبب الجناية كالباع مثلا لكنه يدخل

أن الأخير كالإقرار وما قبله كالبينة ، وبأنى أن السحر لا يثبت إلا بالإقرار فلا يرد عليه ( و ) يثبت موجب ( المال ) بما مر ( بملك ) أى الإقرار أو شهادة عدلين وما فى معناها ( أو برجل وامرأتين أو ) برجل ( ويمين ) مفردة أو متعديّة كما مر آخفاً أو بالقسامة كما علم بما قدمه ، وهذه المسائل من جملة ما يأتى فى الشهادات ذكرت هنا تبعاً لإيمانا الشافعى رضى الله تعالى عنه ، ويأتى ثم الكلام فى صفة الشهود والشهود به مستوفى فى القضاء ، وشرط ثبوته بالحجة الناقصة أن يدعى به بالاقود وإلا لم يثبت المال بها ، وإنما وجب فى السرقة بها وإن ادعى القطع لأنها توجبها والعمد لا يوجب إلا القود ، فلو أوجبنا المال أوجبنا غير المدعى ( ولو عفا ) المستحق ( عن القصاص ) قبل الدعوى والشهادة على مال ( يقبل للمال رجل أو امرأتان ) أو شاهد ويمين ( لم يقبل فى الأصح ) لأن السفور إنما يعتبر بعد ثبوت موجب القود ولا يثبت بمن ذكر ، والثانى نعم لأن قصد المال ( ولو شهد هو ومها ) أى الرجل والمرأتان ( وفى معناها رجل معه يمين ) بهاجة قبلها إيضاح لم يجب أورشاً على الملبى ( لأن الإيضاح قبلها الموجب للقود لا يثبت بها ، هذا كله إذا كانت من جان مرة واحدة ، فإن كان ذلك من جانبين أو من واحد فى مرتين ثبت أورش المشم بملك وهو واضح ، وفى قول من طريقه وهو مخرج يجب أورشاً لأنه مال ( وليصرح ) حتر ( الشاهد بالمدعى ) بفتح العين كالقتل ( فلو قال ) أشهد أنه ( ضربه بسيف فجره فأت لم يثبت ) المدعى به وهو الموت الناشئ عن فعله ( حتى يقول فأت منه ) أى من جرحه ( أو قتلته ) أو فأت مكانه لأنه لما احتمل موته

بعلمه بأن كان عجباً ( قوله بما مر ) أى من قتل ( قوله وما فى معناها ) وهو علم الحاكم واليمين المرفوعة كما تقدم وقوله ويمين أى يوى حسون ( قوله كما مر آخفاً ) أى فى اليمين المتعددة ، وعليه فلا يرد ما قاله ابن مم على ابن حجج من قوله أين مر ذلك بالنسبة للمفرد ، وقوله وشرط ثبوته : أى المال ، وقوله بالحجة الناقصة : رجل وامرأتان أو رجل ويمين ( قوله وإلا لم يثبت المال بها ) أى بالحجة الناقصة ولكنها تثبت لو ثا ، وقوله وإنما وجب : أى المال ، وقوله بها : أى بالحجة الناقصة ( قوله لأنها توجبها ) أى المال والقطع . وأجب عن ذلك أيضاً بأن المال هنا بدل عن القود ، وأما المال والقطع فكل منهما حتى متأصل لا بدل وهو مستفاد من قوله لأنها توجبها الخ ( قوله لم يقبل فى الأصح ) قضيتها أنه لو أقام رجلين بعد ذلك ليقصص لم يكن له القصاص لتضمن ما ذكر أولاً لغو ، ولكن فى الخطيب مانصه : وعلى الأول لو أقام بينة بعد عفوها بالبخانة المذكورة هل يثبت القصاص لأن العفو غير معتبر أولاً لأنه أسقط حقه ؟ لم أر من تعرض له ، والظاهر الأول ( قوله ثبت أورش المشم بملك ) أى يوزن ذلك لأن كل واحدة من البختين منفصلة عن الأخرى فالشهادة بالهاجة شهادة بالمال وحده ( قوله وهو مخرج ) قال الشيخ عميرة : إيضاح ذلك أن الشافعى كما نص هنا على ما تقدم نص فيها لو مرق السهم من زيد إلى عمرو أنه يثبت الخطأ فى عمرو برجل وامرأتين قليل قولان بالنقل والتفريع والمذهب تقرير النصين ، والفرق أن البخانة هنا متحدة فاحتيط لها ( قوله أو فأت مكانه ) لعل وجه الاكتفاء بملك أن المتباخر من قوله فأت مكانه أن موته بسبب

المال الواجب بالبخانة على المال وهو غير مراد ، فكان ينبغي زيادة على البدن أو نحو ذلك ( قوله فلا يرد ) وجه وروده أنه ذكر أن موجب القصاص يثبت بالإقرار أو عدلين مع أن السحر لا يثبت إلا بالإقرار خاصة . وحاصل الجواب أنه إنما لم يصرح له هنا لأنه سيذكره ( قوله كما مر ) انظر أين مر ذلك بالنسبة للمفردة ، والذي مر يعلم منه أن جميع أيمان الدم متعددة ( قوله فى القضاء ) لوجه الجمع بينه وبين قوله قبله تم ( قوله أن يدعى به بالاقود ) لا يبنى أن صورة المسئلة هنا أن العمد لا يوجب إلا المال كعمد الأب ، فالقود لا يصح دعواه هنا أصلاً كما هو الموجود فى كلامهم وكما يعلم من قول المصنف بعد ولو عفى عن القصاص الخ ، وكلام الشارح يوم خلاف ذلك

بسبب آخر غير جراحته تميّث إضافة الموت إليها دفعا لذلك الاحتمال ، ولو شهد بأنه قتله ولم يذكر جرحا ولا ضربا كفى أيضا ( ولو قال ضرب رأسه فأدماه أو فأسا له دمه ثبتت دامية ) لتصرّحه بها ، بخلاف فساد دمه لاحتمال حصول السيلان بسبب آخر ( ويشترط لموضحة ) أى للشهادة بها قول الشاهد ( ضربه فأوضح عظم رأسه ) إذ لا احتمال حينئذ ( وقيل يكفى فأوضح رأسه ) ونص عليه في الأم واختصر ورجعه للبقيى وغيره وجزم به في الروضة كأصلها وهو المحتمل لفهم المقصود منه عرفا ، ويتجه تقييده بما إذا لم يكن عاميا بحيث لا يعرف مدلول نحو الإيضاح شرعا ، وما قيل إن الموضحة من الإيضاح ولا تختص بالعظم فلا بد من التعرض له ، وأن تنزيل لفظ الشاهد الغير القبيح على اصطلاح الفقهاء مردود كما قاله البلقينى بأن الشارع أناط بذلك الأحكام فهو كصرائع الطلاق يقضى بها مع الاحتمال ، فإذا شهد بأنه سرحها يقضى بطلاقها وإن احتمل تسريح رأسها فكلنا إذا شهد بالإيضاح يقضى به وإن احتمل أنه لم يوضح العظم لأنما احتمال يمدد جانا ( ويجب بيان محلها ) أى للموضحة الموجهة للقود ( وقدرها ) فيها إذا كان على رأسه مواضع أو تعيينا بالإشارة إليها سواء كان على رأسه موضحة أو مواضع ( فيمكن قصاص ) إذ لو لم يثبت ذلك لم يجب قود وإن لم يكن برأسه إلا موضحة واحدة لاحتمال توسيعها بل يتعين الأرض لعدم اختلافه بذلك ، ويؤخذ منه أنه لا بد من تعيين حكومة بقية البدن ولو بالنسبة للمال وإلا لم تجب حكومتها لاختلافها باختلاف قدرها ومحلها ( وثبت القتل بالسحر بإقراره ) به حقيقة أو حكما كتفتته بسمري

الجناية ، وإلا فيحتمل مع ذلك القول أن موته بسبب آخر كسقوط جدار ، ومثل ذلك ما لو قال فأت فأت حلالا ( قوله ولم يذكر جرحا ولا ضربا ) أفاد الاختصار على نفي ما ذكر أنه ذكر شروط الدعوى كقوله قتله عدنا أو خطا إلى غير ذلك على ما مر في دعوى اللدم والتسامة ( قوله بخلاف فساد دمه ) وقياس ما لو قال فأت مكانه أو حلالا أنه لو قال متافسا دمه مكانه أو حلالا قبلت ( قوله فأوضح عظم رأسه ) أى فلو أقصر على قوله أوضحه لم تسمح لصلبها بغير الرأس والوجه مع أن الواجب فيها الحكومة اه زياىدى ( قوله الغير القبيح ) لعل المراد أنه مع كونه غير قبيح يعرف مدلول هذا اللفظ عند الفقهاء لما مر من قوله ويتجه تقييده الخ ( قوله بل يتعين الأرض ) أى فشكى شهادته بالنسبة للقصاص وقيل لثبوت الأرض لأنه لا يختلف باختلاف محلها ولا باختلاف مقدارها ( قوله ويؤخذ منه أنه لا بد من تعيين حكومة ) أى تعيينهما لحكومة بقية البدن الخ وكان الأولى التعبير به ، ثم رأيت في نسخة صحيحة كذلك ، وعلى ما في الأصل يقدر مضافا أى تعيين موضحة حكومة ، وقوله أى تعيينهما أى المثل والقدر ( قوله ويثبت القتل بالسحر ) .

[ فائدة ] السحر في اللغة صرف الشيء عن وجهه ، يقال ماسرك عن كلنا : أى ماصرك ، وملعب أهل السنة أنه حق وله حقيقة . ويكون بالقول والقتل ويؤثم ويمرض ويقتل ويفرق بين الزوجين ، وقال المنزلة وأبو جعفر الإستراباذى بكسر الهزلة : إن السحر لاحقيقة له إنما هو تخييل ، وبه قال البغوى ، استدلوا بقوله تعالى - يخيل إليه من سحرهم أنها تسنى - وذهب قول أن الساحر قد يتلب بسحره الأعيان ويجعل الإنسان حمارا

مخصوصا مع النظر للفرق بينه وبين السرقة ، بل قوله أن يدعى به صريح في أنه لا بد من تعرضه للدعوى للمال ولم أره في كلامهم فليراجع ( قوله وأن تنزيل لفظ الشاهد إلى قوله مردود ) لا يتأتى بعد التقييد فيما مر بقوله ويتجه تقييده الخ ، والشهاب حجج إنما ذكر هذا لأنه لم يقيده فيما مر ( قوله فيها إذا كان على رأسه مواضع ) توقف سم في هذا التقييد ، ونقل عبارة شرح المنهج صريحة في عدم اعتباره ( قوله أنه لا بد من من تعيين حكومة الخ ) فيه تسمح

وهو يقتل غالباً أو ينوع كذا وشهد عدلان تأياداً بأنه يقتل غالباً فعمد فيه القود ، أو تأخراً فشبّه عمد ، أو أخطأت من من اسم غيره له فخطوئهما على العاقلة إن صدقوه وإلا فعليه ، أو مرض بسحرى ولم يمت أقسم الولي لأنه لو لم تكن كونه مع يمين المدعى ( لا بيينة ) لتعلموا مشاهدة قصد الساحر وتأثير سحره ( ولو شهد لمورثه ) غير أصل وفرع ( يجرح ) يمكن إفضاؤه للهلاك ( قبل الانتمال لم يقتل ) وإن كان عليه دين مستغرق لثمته ، إذ لو مات كان الأرض له فكانه شهد لنفسه ، ولا نظر لوجود الدين لأنه لا يمنع الإرث ، وقد يرى الدائن أو يبالغ ، وكونه لمن لا يتصور إيراؤه نادر لا يلتفت إليه والعمرة بكونه مورثه حال الشهادة ، فإن كان عندها محجوباً ثم زال المانع فإن كان قبل الحكم بالشهادة بطلت أو بعدها فلا ( ويعده يقتل ) إذ لا أهمية ( وكذا ) تقبل شهادة لمورثه ( بمال في مرض موته في الأصح ) لأنه لم يشهد بالسبب الناقل للشاهد بتقدير الموت بخلاف الجرح ، ولأن المال يجب هنا حالاً ويتصرف فيه المريض كيف أراد ونعم لا يجب إلا بالموت فيكون للوارث . والثاني لا يقبل كالجرح للثمة ( ولا تقبل شهادة العاقلة بنسب شهود قتل ) أو غيره ( يحملونه ) أو بزكية شهود القسق لأنهم يخلصون بذلك ضرر تحملهم . وكذا إن لم يحملوه لفقرهم لأنكون الآخرين يفون بالواجب لأن الغنى متوقع في الفقر ، بخلاف موت

بجانب قوة السحر وهذا واضح البطلان لأنه لو قدر على هذا لقد أن يرد نفسه إلى الشباب بعد الهرم وأن يمنع به نفسه من الموت ، ومن جلة أنواعه السيمياء والميمياء ولم يبلغ أحد في السحر إلى الغاية التي وصل إليها القبط أيام دولوكا ملكة مصر بعد إفرعون ، فذهبوا وضعوا السحر على البراقب وصوروا فيها صور عساكر الدنيا فأتى عسكرهم أتوا إلى ذلك العسكر المصور فافعلوا من قلع الأعين وقطع الأعضاء اتفق نظيره للعسكر القاصد لم فتحاصمهم العساكر وأقاموا سبائاً سنة والنساء هن الملك والأمرء بمصر بعد غرق فرعون وجنوده حكاية العراق وغيره وقال الإمام فخر الدين : لا يظهر أثر السحر إلا على فاسق ، ويحرم تحريم الكهانة والتنجيم والضرب بالرمل وبالشعير وبالجمش والشعيلة وتعليق هذه كلها وأخذ العوض عليها حرام بالنسب الصحيح في النهي عن حلوان الأكلان والباقي في معناه . وأما الحديث الصحيح أنه كان نبي من الأنبياء يحط فن وافق خطه فذاك ، فعنه : فمن علم موافقته له فلا بأس ونحن لا نعلم الموافقة فلا يجوز ، ويحرم المشي إلى أهل هذه الأنواع وتصديقهم ، وكذلك تحرم التباينة والطيرة والطيرة وعلى فاعل ذلك التوبة منه اه ديمري ، وهل من السحر ما يقع من الأقسام وتلاوة آيات قرآنية تولد منها الهلاك فيضطى حكمه المذكور أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول فليراجع ( قوله وشهد عدلان ) أي يعرفان ذلك ( قوله فخطوئهما ) أي شبه العمدة والخطأ ، والمراد ديتهما كما هو ظاهر ( قوله أو أومض بسحرى ولم يمت ) أي به ( قوله لأنه لو لم تكن كونه مع يمين المدعى لو لم يكن غير مراد وكان الأوضح أن يقول بإقراره ونكول مع الخ ( قوله مع يمين المدعى ) أي يمين واحدة ( قوله يمكن إفضاؤه للهلاك ) عبارة سم على منجوع : أي ولو كان ذلك الجرح ليس من شأنه أن يسرى لأنه قد يسرى اه ، وقوله وإن كان عليه : أي ألبيت ( قوله وقد يرى الدائن ) يرشخه من شأنه قبل ذلك مالو أوصى بأرض الجناية عليه لا تخبر فإن الموصى له قد لا يقبل فيثبت الموصى به للوارث ( قوله ) وكونه لمن لا يتصور إيراؤه أي لكونه بصحيرة إيراؤه ( قوله فكذلك إن لم يحملوه لفقرهم )

( تحوله كتنكوله ) هذا هو الإقرار بالحكمي ( قوله أو بعدها ) صوابه بعده كما في النسخة ( قوله لأنه لم يشهد بالسبب ) عبارة الجلال فله تعليل فاقبل الأصح نصها : وفرق الأول بأن الجرح سبب الموت الناقل للحق إليه



التقريب ، أما قتل لا يحملونه كهيئة بإقراره أو بأنه قتل عدما فتقبل شهادتهم بنحو قسمهم لانضاء التهمة (ولو شهد اثنان على اثنين يقتله أى المدعى به ( فتشهد على الأولين يقتله ) مبادرين فى المجلس أو بعده (فإن صدق الولي) المدعى (الأولين) يعنى استمر على تصديقهما حتى لو سكت جاز للحاكم الحكم بها لأن طلبه منهما الشهادة كاف فى جواز الحكم بها ، وكذا قيل ، ويرده ماصرحوا به فى القضاء من عدم جواز حكمة بما ثبت عنده قبل سؤال المدعى (فالمراد سكت عن التصديق) حكم بهما لانضاء التهمة عنهما وتحققها فى الآخرين لصيرورتها عدوين بها أو لأتبعها يدفعان بها عن أنفسهما ، وهذا التعليل الأخير أوجه إذ الأول مشكل بكون الموتر العدواة الدنيوية وليست الشهادة منها (أو) صدق (الآخرين أو) صدق (الجميع أو كذب الجميع بطلنا) أى الشاهدان وهو ظاهر فى الثالث ، ووجهه فى الأول أن فيه تكذيب الأولين وعدواة الآخرين لهما ، وفى الثانى أن فى تصديق كل فريق تكذيب الآخر ، وظاهر قوله بطلنا بقاء حقه فى الدعوى لكن عبارة الجمهور بطل حقه (ولو أقر بعض الورثة بغو بعض) عن القود ولو مبهما (سقط القصاص) لأنه لا يفيض وبالإقرار سقط حقه منه فسقط حتى الباقى وللجميع الدية ، أما المال فيجب له كالبقية ، ولا يقبل قوله على العاق إلا إن عينه وشهد وضم له مكلل الحجة (ولو اختلف شاهدان فى زمان فعل للقتل (أو مكان أو آلة أو هيئة) كقتله بكرة أو بمحل كذا أو بسيف أو حرز رقية وخالفه الآخر (لفت) للتناقض (وقيل) هى (لوث) لاتفاقهما على أصل القتل ، ورد بأن التناقض ظاهر فى الكذب فلا قرينة يثبت بها اللوث ، وخرج بالفعل الإقرار كأن شهد أحدهما بأنه أقر بالقتل يوم السبت والآخر بأنه أقر به يوم الأحد لم تلغ الشهادة لأنه لا اختلاف فى الفعل ولا فى صفته بل فى الإقرار وهو غير موثر لجواز أنه أقر فيها ، نعم إن عينا زمانا فى مكانين متباعدين بحيث لا يصل المسافر من أحدهما إلى الآخر فى ذلك الزمان كأن شهد أحدهما بأنه أقر بالقتل بمكة يوم كذا والآخر بأنه أقر بقتله بمصر ذلك اليوم لفت شهادتهما .

أى لا يقبل (قوله لأن طلبه) أى المدعى (قوله فالمراد سكت عن التصديق) أى لامن طلب الحكم بل طلبه (قوله (قوله حكم بهما) ولا يختص هذا الحكم بما ذكره ، بل متى ادعى على أحد ثم قال غيره بمادة بل أنا الذى فعلت جاء فيه ما ذكر من التفصيل (قوله وليست الشهادة منها) أى من العدواة الدنيوية (قوله وعدواة الآخرين) ظاهر هذا الكلام أن مجرد الشهادة تكون عدواة وظاهر كلامهم بأباهم ، ولعل هذا حكمة ترجع الشارح الثانى على أنه كان الأولى ترك هذه الحاشية لاستفادتها من التوجيه الثانى (قوله لكن عبارة الجمهور (الخ) معتمد ، وقوله بطل حقه : أى فليس له أن يدعى مرة أخرى ويتم البينة (قوله عن العاق) أى أنه عفا على مالى (قوله ذلك اليوم) مثل اليوم مالى عين أياما تحيل العادة عييته فيها ، وقوله لفت شهادتهما ظاهره وإن كان وليين يمكنهما قطع المسافة البعيدة فى زمن يسير ، ويوجه بأن الأمور الخارقة لا يعول عليها فى الشرع .

بختلاف المال (قوله فالمراد سكت عن التصديق) أى مراد القليل بسكوت الولي سكوته عن التصديق لاسكوته عن طلب الحكم فلا يتناقض ماصرحوا به فى القضاء ، وحينئذ فقول له لأن طلبه منهما الشهادة كاف: أى عن التصديق ثانيا

## كتاب البغاة

جمع باغ سوا بذلك لجاوزتهم الحدّ . والأصل فيه آية - وإن طائفتان من المؤمنين اقتولا - وليس فيها ذكر الخروج على الإمام صريحا لكنها تشمل لعمومها أو تقتضيه لأنه إذا طلب القتال لبغى طائفة على طائفة فلبغى على الإمام أولى ، وقد أخذ قتال المشركين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقاتل المرتدين من الصديق وقاتل البغاة من عليّ ، والبغى ليس اسم ذم عندنا لأنهم إنما خالفوا بتأويل جائز في اعتقادهم لكنهم مخطئون فيه فلهم لما فيهم من أهلية الاجتهاد نوع علر ، وما ورد من ذمهم وما وقع في كلام الفقهاء في بعض المواضع من عصيانهم أو فسقهم معمولان على من لا أهلية فيه للاجتهاد أو لا تأويل له أو له تأويل قطعي البطلان : أى وقد عزمو على قتالنا أعدا مما يأتى في الخوارج ( هم ) مسلمون ( مخالفو الإمام ) ولو جائزا ( بخروج عليه وترك ) عطف تفسير ( الاقبياد ) له سواء أسبق منهم اقياد أم لا كما هو ظاهر إطلاقتهم ( أو مع حق ) طلبه منهم وقد ( توجه عليهم ) الخروج منه كركاة أو حدّ أو قود ( بشرط شوكة لم ) بكثرة أو قوة بحيث يمكن معها مقاومة الإمام ويحتاج إلى أحوال كلفة من بذل مال وإعداد رجال ونصب قتال ونحوها ليردّهم إلى الطاعة ( وتأويل ) فاسد لا يقطع ببطلانه بل يعتقدون به جواز الخروج كتأويل الخارجين على عليّ رضي الله عنه بأنه يعرف قتلة عثمان رضي الله عنه ويقدر عليهم ولا يقتصص منهم لمواطاة إمام على ما قبل ، والوجه أخلا من سيرهم في ذلك أن ربه بالمواطاة المنوعة

## كتاب البغاة

لعل حكمة جملة عقب ما تقدم أنه كالاستثناء من كون القتال مضمنا ( قوله لجاوزتهم الحدّ ) أى بخروجهم عن طاعة الإمام الواجبة عليهم : أى وهو لغة كذلك ، ففى المختار : البغى التمرد ، وبغى عليه : استطال وبابه رمى ، وكل مجاوزة وإفراط على المقدار الذى هو حدّ الشيء فهو بغى ( قوله وإن طائفتان ) ع : معنى فأصلحوا بينهما : الأول إبداء الوعد والنصيحة . والثانى الفصل بينهما بالقضاء العدل فيما كان بينهما اه سم على منهج ( قوله أو تقتضيه ) أى تستلزمه ( قوله وقد أخذ ) أى استفيد ( قوله وقاتل المرتدين من الصديق ) سبأى فى أول الباب الآتى أن الذين قاتلهم الصديق لم يكونوا مرتدين وإنما كانوا مانعين للزكاة وأطلق عليهم اسم المرتدين مجازا ، وعبارته ثم : وقد تطلق : أى الردّة على الامتناع من أداء الحق كمانى الزكاة فى زمن الصديق رضي الله عنه ، اللهم إلا أن يقال : إنما اقتصر على كين الصديق قاتل مانى الزكاة تنبيها على أن الردّة قد تطلق على ذلك ، فلا ينافى أنه قاتل المرتدين كما قاتل مانى الزكاة ( قوله والبغى ليس اسم ذم ) أى على الإطلاق وإلا فقد يكون مضموما ( قوله لما فيهم من أهلية الاجتهاد ) فقد يشعر بأنهم لو لم يكونوا أهلا للاجتهاد لا يحكم فيهم ، والظاهر أنه غير مراد لما يأتى أن المدار على شبه لا يقطع ببطلانها فعمل المراد بالاجتهاد فى عبارته الاجتهاد القوى أو جرى على الغالب كما يفيد قوله أو لا تأويل له الخ ( قوله معمولان على من لا أهلية فيه للاجتهاد ) ينبئى ولم يعلر بمجمله ( قوله وترك الاقبياد له ) أى فلو اقتادوا له وامتنعوا من دفع مطالبة منهم ظلما فليسوا بغاة كما أفهمه قوله توجه عليهم الخروج الخ ( قوله بالمواطاة المنوعة ) أى التى علمناها وقتنا بمنعها وعليه فيقتدير أن ثم مواطاة صدرت غير

## كتاب البغاة

لم تصدر من يعتد به لأنه يرى من ذلك ، وتأويل بعض مائى الزكاة من أبى بكر رضى الله عنه بأنهم لا يدفعون الزكاة إلا لمن صلاته سكن لم وهو الذى ص ! الله عليه وسلم ، أما إذا خرجوا بلا تأويل كمائى حق الشرع كالزكاة عنادا أو بتأويل يقطع بطلان كتأويل المرتدين أو لم يكن لم شوكة فليس لم حكم البغاة كما سأتى تفصيله ( ومطاع فيهم ) يصدر من عن رأيه وإن لم يكن منصوبا إذ لا شوكة لمن لا مطاع لم فهو شرط لحصولها إلى أنه شرط آخر غيرها ( قيل وإمام منصوب ) منهم عليهم ، ورد بأن عليا قاتل أهل الجمل ولا إمام لم وأهل صفين قبل نصب إمامهم ، ولا يشترط على الصحيح جعلهم لأقربهم حكما غير حكم الإسلام ولا انفرادهم بنحو بلد ولو حصلت لم القوة بتحصنهم بمحصن فهل هو كالشوكة أولا المخذ كما رواه الإمام أنه إن كان الحصن بمخافة الطريق وكانوا يستولون بسببه على ناحية وراء الحصن ثبت لم الشوكة وحكم البغاة ولا فلاطينا بغاة ، ولا يبال بتعطيل عدد قليل ، وقد جزم بذلك فى الأنوار ( ولو أظهر قوم رأى الخوارج ) وهم صنف من المبتدعة ( كترك الجماعات ) لأن الأئمة لما أقرروا على المعاصى كفروا بزعمهم فلم يصلوا خلفهم ( وتكفروا ذى كبيرة ) أى فاعلها فيحبط عمله ويغفلد فى النار عندهم ( ولم يقاتلوا ) أهل العدل وهم فى قبضتهم ( تركوا ) فلا يتعرض لم إذ لا يكرهون بذلك بل ولا يفسقون مالم يقاتلوا قال الأذرى سواء كانوا بيننا أو امتازوا بموضع لكن لم يخرجوا عن طاعته ، لأن عليا رضى الله عنه سمع رجلا من الخوارج يقول : لا حكم إلا لله ورسوله ويعرض بتخطئة حكميه ، فقال : كلمة حق أريد بها باطل . نعم إن ضررنا بهم تعرضنا لم إلى زوال الضرر كما نقله القاضى عن الأصحاب ( ولا ) بأن قاتلوا أو لم يكونوا فى قبضتنا (قطاع طريق) فى حكمهم الآتى فى بابهم لا بغاة خلافا للبلقى ، ثم لو قتلوا لم يتحتم قتل القاتل منهم لأنهم لم يقصدوا إخمافة الطريق ، فإن قصدوها تحتم ، وإن سبوا الأئمة أو غيرهم من أهل العدل عزروا إلا لأن عرضوا بالسب فلا يمزرون ، ويؤخذ من قولهم ولا يفسقون علم فسق سائر أنواع المبتدعة الذين

هذه لا ترد ( قوله سكن لم ) أى تسكن لها نفوسهم وتطمئن قلوبهم قاله البيضاوى اه سم على منج .

[ فائدة ] قال فى الباب : يحرم الطعن فى معاوية ولعن ولده يزيد وتكفيره ، ورواية قتل الحسين وما جرى بين الصحابة فإنه يبعث على ذمهم وهم أعلام الدين فالطاعن فيهم طاعن فى نفسه وكلهم عدول ولما جرى بينهم محامل اه سم على منج ( قوله كتأويل المرتدين ) أى بأن أظهروا شبهة لم فى الردة فإن ذلك باطل قطعا فوضح أهلة الإسلام ( قوله يصدر من ) أى تصدر أفعالهم عن رأيه ( قوله فهو ) أى المطاع شرط لحصولها : أى الشوكة ، وقوله ولا يشترط : أى فى كونهم بغاة ( قوله بمخافة الطريق ) يبنى أولا بمخافتها حيث استولوا بسببه على ناحيتهم ثم اقتصر الزيادة على قوله ولو بمحصن استولوا بسببه على ناحية ( قوله وقد جزم بذلك فى الأنوار ) معتمد ، وقوله لأن الأئمة : أى سبب لخروجهم ( قوله تركوا ) أى ولو كانوا منفردين بمحلة ( قوله مالم يقاتلوا ) أى فإن قاتلوا فسقوا ، ولعل وجهه أنهم لا شبهة لم فى القتال ويتقديروا فهى باطلة قطعا ( قوله ويعرض بتخطئة حكميه ) أى بينه وبين معاوية اه ديمرى ( قوله نعم إن ضررنا بهم ) أى مع عدم قتالهم ( قوله إلى زوال الضرر ) أى ولو يقتلهم ( قوله فإن قصدوها تحتم ) أى قتل القاتل منهم إن علم ، فإن لم يعلم لا يتعرض لم إلا بردهم إلى الطاعة

( قوله المتن قيل وإمام ) أى بطل المطاع كما نبه عليه فى التحفة ( قوله منهم ) متعلق بمنصوب ( قوله لأن عليا الخ ) كان ينبغي ولأن بالطف ، ثم إن ما ذكره من أثر على رضى الله عنه لم ينب به الدليل ، بل لا بد فيه من ذكر بغيره وهى أنه قال للخارجى المذكور بعد ما فى الشارح مانصه : لكم علينا ثلاثة : لانتقمكم مساجد الله أن تذكروه

لا يكتفون بل يثبتون دليل قبول شهادتهم ، ولا يلزم من ورود ضمهم ووعيدهم الشديد ككونهم كلاب أهل النار الحكم بقسمهم لأنهم لم يفعلوا عمرا في اعتقادهم وإن أخطأوا وأثموا به من حيث إن الحق في الاعتقادات واحد قطعا هو ما عليه أهل السنة وأن مخالفه آثم غير معلور ، ولا ينافي ذلك اقتضاء أكثر تعاريف الكبيرة فسقمهم لوعيدهم الشديد وقلة أكرائهم بالدين لأن ذلك بالنسبة لأحوال الآخرة لا الدنيا لما تقرر من كونهم لم يفعلوا عمرا عندهم ، كما أن الحنفى يجد بالنسبة لضعف دليله وتقبل شهادته لأنه لم يفعل عمرا عنده . نعم هو لا يعاقب لأن تقليده صريح بخلافهم كما علم مما تقرر ( وتقبل شهادة البغاة ) لتأويلهم إلا أن يكونوا ممن يشهدون لمواقبهم بتصديقهم كالحطاية فلا تقبل حيث لا يقبل بعضهم ولا ينفذ قضاؤهم لم يحتفظ ، ولا يختص هذا بالبغاة كما يعلم من الشهادات ( و ) يقبل أيضا ( قضاء قاضيه ) لذلك لكن ( فيما يقبل فيه قضاء قاضيه ) لا في غيره كخالف النص أو الإجماع أو القياس الجلي ، والنسبة وجوب قبول ذلك كما هو ظاهر كلامهم ، ولا ينافيه ما يأتي في التنفيذ لشدة الضرر بترك علم قبول الحكم بخلاف التنفيذ ( إلا ) راجع للأمرين قبله ( أن يستحل دماءنا ) وأموالنا واحتمل ذلك فلا يقبل لانتفاء العدالة ، وعمل ذلك إذا استحلوه بالباطل عدوانا ليتوصلوا به إلى لؤاقة دماءنا وإتلاف أموالنا . ويؤخذ من اللة أن المراد الاستحلال خارج الحرب وإلا فكل البغاة يستحلونها حالة الحرب ، وما في الروضة في الشهادات من قبول شهادة مستحل الدم والمال من أهل الأموال والقاضي كالشاهد عمول على الموقوف لذلك تأويلا محتملا وما هنا على خلافه ( ويغفل ) بالتشديد ( كتابه بالحكم ) إلتينا جوازا لأنه حكم والحاكم به من أهله بل لو كان الحكم الواحد منا على واحد منهم فالنسبة وجوب تنفيذه قاله الأثرى ( ويحكم ) جوازا أيضا ( بكتابه ) إلتينا ( بسماع البينة في الأصح ) لصحته أيضا ، ويستحب لنا عدم تنفيذه والحكم به استخفافا بهم ، وينبغي أن يكون عمله حيث لا ضرر على المحكوم له ، فإن تضرر كان المحصر يخلص حقه في ذلك نفذناه ، والثاني لا لما فيه

( قوله كالحطاية فلا يقبل ) أي ما لم يبين السبب اهـ دمري بالمعنى وقوله سم على منهج عن شرح الروض ( قوله ) ولا يختص هذا ( أي قبول الشهادة بل يعم غيرهم من المبتدعة ) قوله ويقبل أيضا قضاء قاضيه ( أي وجوبا ، وقوله لذلك : أي لتأويلهم ) قوله ولا ينافيه ما يأتي في التنفيذ ( أي من سن عدمه ) قوله راجع للأمرين ( أي الشهادة وقضاء قاضيه ) قوله وعمل ذلك إذا استحلوه بالباطل عدوانا ( أي بخلاف ما لو استحلوه بتأويل كما يأتي في قوله وما في الروضة في الشهادات الخ ) قوله ويستحب لنا عدم تنفيذه ( أي ما لم يكن لواحد منا كما تقدم قريبا ، وقوله

فيها ولا إلى ما دامت أيديكم معنا ولا نبدأ بقتالكم ) قوله لأنهم لم يفعلوا عمرا في اعتقادهم ) قال سم : قد يقال لا أثر لهذا مع قوله وأثموا به مع أنه آثم غير معلور ( قوله ولا ينافيه ما يأتي في التنفيذ لشدة الضرر الخ ) عبارة التحفة : فلا ينافيه ما يأتي في التنفيذ لأن هذا كما هو ظاهر فيها وقع اتصال أثر الحكم به من نحو أخذ وردّ وذلك فيما إذا لم يتصل به أثره ، ويفرق بأن الإلغاء هنا فيه ضرر عظيم بخلافه ثم انتهت ، وهي صريحة في أن الحكم في المطين واحد ، غاية الأمر أن كلامهم هنا في الحكم الذي يتصل أثره به وهناك في الحكم الذي لم يتصل أثره به ، وجبارة الشارح صريحة في أن المراد بالتنفيذ المعنى الاصطلاحي وهو أن يقول القاضي نفذته فهذا غير واجب ، بخلاف قبول الحكم والزام مقتضاه فإنه واجب ، وحاول الشباب سم رد كلام التحفة إلى كلام الشارح فإنه قال قوله ويفرق بأن الإلغاء : أي رد الحكم ثم قال قوله بخلافه ثم : أي ترك مجرد التنفيذ ( قوله أو احتمل ذلك ) أي بأن لم يلد أنه ممن يستحل أولا كما في التحفة ( قوله بل لو كان الخ ) انظر ماموقع الإضراب

من إقامة منصبه وفي الروضة كآصلها حكاية الخلاف قولين (ولو أقاموا حداً) أو تعزيراً (أو أخذوا زكاة وجزية وخراجاً وفرتقوا سهم المرتقة على جندهم صبح) لاعتقادهم التأويل المختل فأنشبه الحكم بالاجتهاد ولما في عدم الاعتداد به من الإضرار بالروية ولأن جندهم من جند الإسلام ووعب الكفار قائم بهم ، وسواء أكانت الزكاة معجلة أم لا استمرت شوكتهم إلى وجوبها أم لا كما اقتضاه تعطيل الأصحاب المار ، وقياسهم على أهل العدل ممنوع خلافاً للبلقيني (وفي الأخير) وهو تفرقتهم ما ذكر بل فيها عدل الحد (وجه) أنه لا يعتد به لثلاث يتقووا به علينا (وما أتلفه باغ على عادل وعكسه إن لم يكن في قتال) ولم يكن من ضرورته (ضمن) متلفه نفساً ومالاً ، وقيدته الماوردي بما إذا قصد أهل العدل التشفي والانتقام لإضعافهم وهزيمتهم ، وبه يعلم جواز عقر دوابهم إذا قاتلوا عليها لأنه إذا جوزنا إلتلاف أموالهم خارج الحرب لإضعافهم فهذا أولى (ولاً) بأن كان في قتال لحاجته أو خارجه من ضرورته (فلا) ضمان لأمر العادل بقتلهم ولأن الصحابة رضی الله عنهم لم يطالب بعضهم بعضاً بشيء نظراً للتأويل (وفي قول يضمن الباقي) لتقصيره ، ولو وطئ أحدهما أمة الآخر بلا شبهة يعتد بها حد ، ولزمه المهر إن أكرهها والولد رقيق (و) المسلم (المتأول بلا شوكة) لا يثبت له شيء من أحكام البغاة فيحيطل (يضمن) ما أتلفه ولو في القتال كقطع الطريق ولثلاث يحدث كل مفسد تأويلات وتبطل السياسات (وعكسه وهو مسلم له شوكة لا بتأويل (كباغ) في عدم الضمان لما أتلفه في الحرب أو لضرورتها لوجود معناه فيه من الرغبة في الطاعة ليجتمع الشمل ويقل الفساد لا في تنفيذ قضايا واستيفاء حق أو حد ، أما مرتلون لم شوكة فيها كالبغاة على الأصح كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى لأن القصد التلافهم على العود إلى الإسلام وتضمينهم بنفهم من ذلك خلافاً لجمع جملهم كالتفريط مطلقاً لجنائهم على الإسلام ، ويجب على الإمام قتال البغاة لإجباع الصحابة عليه (و) لكن (لا يقاتل البغاة) أي لا يجوز له ذلك (حتى يبعث إليهم أميناً) أي عدلاً عارفاً بالعلوم : أي وبالحراب كما لا يخفى

فذلناه : أي وجوباً (قوله وقياسهم على أهل العدل) أي في أنه يشترط بقاء شوكتهم إلى وقت الوجوب وإلا فلا يعتد بما قبضه لعدم تأهلهم وقت الوجوب لقبضه (قوله وقيدته الماوردي) أي الضمان في صورة العكس وهي إلتلاف العادل على الباغي (قوله وإلا بأن كان) أي ولو اختطف المثلث وغيره في أن التلث وقع في القتال أو في غيره صدق المثلث لأن الأصل عدم الضمان .

[ فرع ] ما أتلفه أهل البغي - قال ابن عبد السلام : لا ينصف بطل ولا حرمة لأنه وقع مغفوا عنه للشبهة ، بخلاف ما أتلفه الحر في فإنه حرام ولكن لا يضمن (قوله لأمر العادل) أي أهل العدل (قوله ولزمه المهران أكرهها) أي أو ظنت جواز التمكن (قوله وهو مسلم له شوكة) وليس من ذلك ما يقع في زماننا من خروج بعض العرب واجتماعهم لتب ما يقدرون عليه من الأموال بل هم قطاع طويق (قوله لا في تنفيذ قضايا) أي فلا يعتد بملك منهم خلافاً لجمع منهم شيخ الإسلام في شرح منجه (قوله ويجب على الإمام قتال البغاة) أي ويجب على المسلمين إعانتة بمن قرب منهم حتى تبطل شوكتهم (قوله حتى يبعث إليهم أميناً) أي بالغا عاقلاً (قوله أي وبالحراب) وفائدته أنه ينههم على ما يحصل بينهم وبين المسلمين من أنواع الحرب وطرقه ليقع الرعب في قلوبهم فيقادوا لحكم الإسلام

(قوله متلفه) يقتضى قراءة ضمن في المتن مبنياً للفاعل وفيه إخراج المتن عن ظاهره (قوله فهم كالبغاة على الأصح) أي في عدم الضمان خاصة (قوله أي عدلاً الخ) عبارة التحفة مع المتن أميناً أي عدلاً فطنا أي ظاهر المعرفة بالعلوم

(فلما) فيها (تأخضا) لأهل العدل (يسلم مايقضون) على الإمام: أي يكرهون منه تأسيا بعل من بعثه العباس ورضي الله تعالى عنهما إلى الخوارج بالتهروان فرجع بعضهم الطاعة، وكون البحوث عارفا فلما واجب إن بعث المناظرة وإلا فاستحب كما قاله الأذري والزرکشي، وإنما يجب قتالهم بشرط أن يتعرضوا لحريم أهل العدل أو يتصل جهاد المشركين بهم أو يأخذوا من حقوق بيت المال ما ليس لهم أو يعتصموا من دفع ماوجب عليهم أو يتظاهروا على خلع الإمام الذي انتقلت يمينه، كذا قاله الماوردي، والأوجه كما هو ظاهر كلامهم وجوب قتالهم مطلقا لأن بقاءهم وإن لم يوجد ماذكر تتولد مقاصد قد لا تتدارك، نعم لو منوا الزكاة وقالوا نفرقها في أهل السهمان منا لم يجب قتالهم وإنما يباح (فإن ذكروا مظلمة) بكسر اللام وفتحها (أو شبهة أزالها) عنهم بنفسه في الشبهة ومراجعة الإمام في المظلمة ويصح حود الضمير على الإمام فلذا لته الشبهة بتسبيه فيه إن لم يكن عارفا والمظلمة برفضها (فإن أصروا) على بغيرهم بعد إزالة ذلك (نصحبهم) ندبا بوعظ ترغيبا وترهيبا وحسن لهم اتحاد كلمة الدين وعدم هتات الكافرين (ثم) إن أصروا دعاهم للمناظرة، فإن امتنعوا وانقطعوا وكابروا (آذتهم) بالبد: أي أعلمهم (بالقتال) وجوبا لأنه تعالى أمر بالإصلاح ثم القتال فلا يجوز تقديم ما أمره الله هذا إن كان بعسكرة قوة وإلا انتظرها، وينبغي أن لا يظهر ذلك لهم بل يرهبهم ويورى (فإن استمهلوا) في القتال (اجتهد) في الإهمال (وفعل ماأراه صوابا) فإن ظهر له أن استمهلهم للتأمل في إزالة الشبهة أمهلهم مايراه ولا يتعبد بمدة وإن ظهر أن ذلك لا انتظار مدد أو تقرية لم يمهلهم ويكون قتالهم كدفع الصائل سبيله الدفع بالأسهل فالأسهل. قاله الإمام، وظاهره وجوب هرب أمكن وليس مرادا لأن القصد لإزالة شوكتهم ما أمكن (ولا يقاتل) إذا وقع القتال (مدبرهم) إن كان غير متحرف لقتال أو متحيزا إلى فئة قريبة لا بعيدة لأمن غائلته فيها، ويؤخذ منه أن المراد به هنا هي التي يؤمن في العادة عيشها إليهم قبل انقضاء القتال، فإن لم يؤمن ذلك بأن غلب على الظن عيشها إليهم والحرب قائمتلجه أن يقاتل حيثل، وإنما لم يشترط ذلك فيها يأتي في الجهاد لأن المدار ثم على كونه يعد من

(قوله من بعثه العباس) عبارة صحيح ابن عباس، ثم رأيت في نسخة صحيحة ابن عباس (قوله بالتهروان) قال في لب الباب: التهرواني بفتحات وسكون الهاء نسبة إلى نهروان بلد بقرب بغداد، وقال في معجم البكري: في التهروان أربع لغات: فتح النون مع تثنية الراء، والرابع ضمهما جميعا اه (قوله وإلا فاستحب) لكن تشترط عدلته، وينبغي الاكتفاء بفاسق ولو كافرا حيث غلب على ظن الإمام أنه ينقل خبره بلا زيادة ولا نقص وأنهم يهتجون به فيقبلون كل مايقول (قوله مظلمة بكسر اللام وفتحها) أي فهمها بمعنى. قال المرادي: الفتح هو القياس اه: أي بناء على أنه مصدر ميمي والقياس فيها كلها الفتح وما جاء منها مكسورا فعلى خلاف القياس، وفي المختار ما حاصله أن المظلمة بكسر اللام هي الظلم وبفتحها ما تطلبه عند الظلم وهو ما أخذ منك (قوله فلذا لته) أي الإمام (قوله ثم القتال) أي في قوله تعالى - وإن طائفتان - الآية، وقوله وإلا انتظرها: أي وجوبا (قوله ويؤخذ منه أن المراد به) أي الجحيز إلى الفئة البعيدة (قوله لأن المدار ثم الخ) أي وهنا المدار على ما تحصل به المناصرة للبغاة في ذلك

والحروب وسياسة الناس وأحوالهم انتهت (قوله من بعثه العباس) صوابه ابن العباس، ولعل لفظ ابن سقط من الكنية (قوله نعم لو منوا الزكوات الخ) لعل المراد أن هذا هو سبب بغيرهم فاليراجع (قوله بكسر اللام وفتحها) الفتح هو القياس لأنه من باب يفعل بكسر العين فالكسر شاذ، لكن هذا في المصدر، ولا ينبغي أنه غير مراد هنا وإنما المراد ما يظلم به وهو بالكسر فقط ومن ثم اقتصر عليه الشارح الجلال، وفي القاموس المظلمة بكسر اللام ما يظلمه الرجل (قوله إن لم يكن عارفا) قال سم ينفني وإن كان عارفا.

الجيش أولاً (ولا مشغولهم) بفتح اللام من أمتعت الجراحة أضعفته ولا من ألقى سلاحه أو ألقى بابه أو ترك القتال منهم وإن لم يلق سلاحه (و لا أسيرهم) تغير الحاكم واليهي بملك . فلو قتل واحد فلا قود لشبهه أى حنيفة ، نعم لو ولوا مجتمعين تحت راية زعيمهم اتبعوا ، وينبئ تجنب قتل الرمح ما أمكن فيكونه مالم يقصد قتله (ولا يطلق) أسيرهم إن كان فيه منعة (وإن كان صبياً أو امرأة) وقتنا (حتى تنقضي الحرب ويتفرق جمعهم) تفرقا لا يتوقع جمعهم بعده وهذا في الرجل الحرّ ، وكلنا في الصبي والمرأة والقتل إن كانوا مقاتلين وإلا أطلقوا بمجرد انقضاء الحرب (إلا أن يطلق) الحرّ الكامل الإمام بتابعته له (باعتباره) فيطلق وإن بقيت الحرب لأمن ضرره (ويرد) وجوباً مالم (و) سلاحهم وخيلهم إليهم إذا انقضت الحرب وأمنت غائلتهم أى شرهم بعودهم للطاعة أو تفرقهم وعدم توقع بعودهم (ولا يستعمل مأخذ منهم) من نحو سلاحهم وخيلهم (في قتال) أو غيره أى لا يجوز ذلك (إلا للضرورة) كأن لم يجد ما تدفع به عنا إلا ذلك ، نعم يلزم أجرة مثل ذلك كما صرح به الأصحاب كقسطر أكل طعام غيره يلزمه قيمته (ولا يقاتلون بظيم) ييم (كنار ومنجنيق) وهو آلة رعى الحجارة وتفرق وإلقاء حبات وإرسال سيول جارية لأن القصد ردّهم للطاعة وقد يرجعون فلا يجلون لنجاة سيلا (إلا للضرورة بأن قاتلوا به أو أحاطوا بنا) ولم يندفعوا إلا به . قال البغوى : بقصد الخلاص منهم لا بقصد قتلهم ، ويتجه أنه مندوب لا واجب ، ويلزم الواحد منا كما قاله المتولى مصابرة اثنين منهم ولا يؤلى إلا متحرفاً أو متحيزاً ، وظاهره جريان الأحكام الآتية في مصابرة الكفار هنا (ولا يستمان عليهم بكافر) ولو ذمياً لأنه يحرم تسليطه على المسلم ولأن القصد ردّهم للطاعة والكفار يتدنون بقتلهم ، نعم يجوز الاستمانة بهم عند الضرورة كما قلناه الأذرى وغيره عن المتولى وقالوا إنه متجه ، وعلم أنه لا يجوز له أن يحاصرهم ويمنعهم الطعام والشراب (ولا بمن يرى قتلهم مديريين)

الحرب وما لا يحصل (قوله أو ألقى بابه) أى إضراباً عن القتال (قوله فلو قتل واحد منهم) ع ولذا أمر على رضى الله عنه مناديه يوم البصرة وهو يوم الجمل أن يتأذى بملك ، وقد استثنى الإمام ما إذا أيس من صلاحهم تمكن الضلال منهم وخشى عودهم عليه بشرّ فيجوز الاتباع والتأفيف كما فعل رضى الله عنه بالخوارج أهمهم على منهج (قوله فلا قود) أى ونجب فيه دية عمد (قوله اتبعوا) أى وجوباً (قوله مالم يقصد قتله) أى فيباح قتله (قوله منعة) بفتح الحاء وقد تسكن التوابع اختار وقوله وإذ كان غاية (قوله وخيلهم) أى وموثة خيلهم وحفظ سلاحهم وغيره مما أخذ منهم على بيت المال مالم تستول عليها يد عادية بقصد اقتتاله لها تعدياً فلو أنها عليه مادامت تحت يده وأجرة استعمالها إن استعمالها بل إن عدّها غاصباً لها فعليه أجرها وإن لم يستعملها (قوله نعم يلزم أجرة مثل) وهل الأجرة لازمة للمستعمل أو تخرج من بيت المال لأن ذلك الاستعمال لمصلحة المسلمين ؟ في نظر ، والأكرب الأول أخذنا من قول الشارح كقسطر أكل الخ (قوله بقصد الخلاص) يبنى أو لا يقصد ، وقوله ويتجه أنه : أى القصد (قوله لأنه يحرم تسليطه على المسلم) وكلنا يحرم جعله جلاداً يتم الحدود على المسلمين اهـ زيادى . أقول : وكلنا يحرم نصبه في شيء من أمور المسلمين ، نعم إن اقتضت المصلحة توليته شيئاً لا يقوم به غيره من المسلمين أو ظهر فيمن يقوم به من المسلمين جنابة وأمنت في ذى ولونحوه من الحاكم مثلاً فلا يبعد جواز توليته فيه للضرورة والقيام بمصلحة ما لى فيه ، ومع ذلك يجب على من ينصبه مراقبته ومنعه من التعرض لأحد من المسلمين بما فيه استملاء على المسلمين ويؤيد ذلك قوله نعم الخ (قوله وعلم أنه) أى من قوله ولا يقاتلون بظيم الخ وكلنا من قول الشارح لأن القصد ردّهم للطاعة الخ ، وقوله لا يجوز له عبارة الزيادى : ويجوز كما في بعض الشروح حصارهم بمنع طعام وشراب إلا على رأى إمام الحرمين في أهل قلعة اهـ . أقول : ويمكن حل كلام الإمام على ما إذا لم يدع

للعادة أو اعتقاد كالحنفى والإمام لا يرى ذلك إبقاء عليهم ، فلو احتجنا للاستعانة به جاز إن كان فيه جرأة وحسن إقدام وتمكنا من منعه لو اتبع منزهما ، والأوجه أن مذهب إليه الإمام زيادة على ذلك من أن نشترط ذلك عليهم ونثق بوقائهم به ليس بشرط إذ في قدرتنا على دفعهم غية عن ذلك (ولو استعانوا علينا بأهل حرب وآمنوهم) بالمد : أى عقدا لم أمانا ليقاقلونا معهم (لم ينفذ أمانتهم علينا) للضرر فتعاملهم معاملة أهل الحرب (وينفذ عليهم في الأصح) لأنهم آمنوهم من أنفسهم . والثاني المنع لأنه أمان على قتال المسلمين ، فلو أمانوهم وقالوا ظننا جواز إعانة بعضكم على بعض ، أو أنهم محقون ولنا إعانة الحق ، أو أنهم استعانوا بنا على كفار وأمكن صدقهم بلغناهم المأمن وأجرنا عليهم فيما يصدر منهم أحكام البيعة ، وهذا مراد من عبر بقوله وقتلتناهم كالبغاة . أما لو آمنوهم تأمينا مطلقا فينفذ علينا أيضا ، فإن قاتلونا معهم انتقض الأمان في حقنا وكذا في حقهم كما هو القياس ، وقد علم أن الاستعانة بهم ليست بأمان لم (ولو أمانتهم أهل اللمة) أو معاهدون أو مؤمنون بخارين (عالين بتحریم قاتلنا انتقض عهدهم) حتى بالنسبة للبغاة كما لو انفردوا بالقتال فيصيرون أهل حرب يقتلون ولو مع نحو الإديار والإغاثان (أو مكريهم) ولو بقولهم بالنسبة لأهل اللمة وبينة بالنسبة لغيرهم (فلا) ينتقض عهدهم لشبهة الإكراه (وكذا) لا ينتقض عهدهم (إن) حاربوا البيعة لأنهم حاربوا من على الإمام محاربه أو (قالوا ظننا جوازهم) أى ماضوهم من إعانة بعض المسلمين على بعض (أو) ظننا (أنهم) استعانوا بنا على كفار أو أنهم (محقون) وأن لنا إعانة الحق وأمكن جهلهم بذلك (على الملعب) لأنهم معذورون وفي قول من طريق ينتقض لفساد ظنهم وفي الإكراه الطريقان أيضا مع عدم انتقاض عهدهم (ويقاتلون إكبة) لانضامهم إليهم مع الأمان لأكبريين لحقن دماهم ، وخرج بتكلم الضمان فلو أظفوا علينا نفسا أو مالا ضمنوه .

ضرورة إلى ذلك وكلام غيره على خلافه أخذ مما ذكر في كتابهم بما يعم فليتأمل (قوله والإمام) أى والحال وقوله إبقاء عليهم أى إبقاء للحياة عليهم (قوله وآمنوهم بالمد) أى وبالقصر مع التشديد كما يؤخذ من قوله الآخر تأمينا مطلقا ، ولعل اقتصار الشارح على ما ذكره لكونه الأكثر لكن في الشيخ عميرة مانعه : في كلام المتولى ضبط أنهم بالمد كما في قوله - وآمنهم من خوف - وحكى ابن مكى من اللعن قصر الهمزة والتشديد (قوله والثاني المنع) أى منع نفوذهم عليهم (قوله وأجرنا عليهم) أى قبل تبليغهم للمأمن (قوله بالنسبة لأهل اللمة) أى فيما لو أمان أهل اللمة البغاة وادعوا أنهم أكرهوهم على إعادتهم فلا يكفون بيعة على ذلك (قوله بالنسبة لغيرهم) من المعاهدین والمؤمنين (قوله ضمنوه) أى بغير التصاص

(قوله مذهب إليه الإمام) الذى في التحفة كشرح الروض نسبة هذا للموحدى (قوله وأجرنا عليهم فيما يصدر منهم) عبارة التحفة : فيما صدر منهم ، ومراده ما صدر منهم قبل تبليغ المأمن كما يدل عليه باقى كلامه فليراجع (قوله مع عدم انتقاض عهدهم) انظر ما موقعه ؟



## (فصل)

### في شروط الإمام الأعظم وبيان طرق الإمامة

وهي فرض كفاية كالقضاء فيأتي فيها أهنامه الآتية من طلب وقبول . وعقب البعثة بهذا لأن النبي خروج على الإمام الأعظم القائم بخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا ومن ثم اشترط فيه ما شرط في القاضي وزيادة كما قال ( شرط الإمام كونه مسلماً ) ليراعى مصلحة الإسلام وأهله ( مكلفاً ) لأن غيره مولى عليه فلا يلي أمر غيره . وروى أحمد خبر « نعوذ بالله من إمارة الصبيان » ( حرراً ) لأن من فيه رق لا يهاب وغيره « اسمعوا وأطيعوا وإن ولي عليكم عبد حبشي » محمول على غير الإمامة العظمى أو للمبالغة خاصة ( ذكراً ) لضعف عقل الأنثى وعدم مخالفتها للرجال وصح خبره لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » والخنفى ملحق بها احتياطاً فلا تصح ولايته وإن بان ذكراً كالقاضي بل أولى ( قرشياً ) لخبر « الأمة من قرش » فإن فقد فكتاني ثم رجل من بني إسماعيل ثم عجمي على ما في التهذيب أو جرمي على ما في التتمة ثم رجل من بني إسماعيل كالقاضي وأولى بل حكى فيه الإجماع ، ولا ينافيه قول القاضي : عدل جاهل أولى من فاسق عالم ، لأن الأول يمكنه التوفيق للعلماء فيما يفتقر للاجتهاد ، لأن محله عند فقد المهتدين وكون أكثر من ولي أمر الأمة بعد الخلفاء الراشدين غير مجتهدين إنما هو لتغلبهم فلا

### ( فصل ) في شروط الإمام الأعظم

( قوله وبيان طرق الإمامة ) أي وما يتبع ذلك مما لو ادعى ذلك الزكاة إلى البعثة الخ ( قوله القائم بخلافة النبوة ) يشعر التعبير بخلافة النبوة أنه إنما يقال للإمام خليفة رسول الله أو نبيه ، وهو موافق لما في النعمري عن أبي بكر من قوله قد قيل لأبي بكر يا خليفة الله فقال لست بخليفة الله بل خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وجوز ذلك بعضهم لقوله تعالى - وهو الذي جعلكم خلائف الأرض - اهـ . والأصح عدم الجواز كما في سم على منهج ، ومثله في العباب .

[ فائدة ] عن أبي حنيفة أنه ليس للسلطان أن يقضي بين خصمين وإنما ذلك لثأبه الخاص . قال النعمري : وهو ملحنا كما نقله في شرح مسلم . واعترض بأنه ليس فيه في مظانه . واعترض أيضاً بأن ثبوت ذلك لثأبه دونه بعيد لا يوافقه قياس إلا أن يرد به نقل صريح . لا يقال : قد يشتغل عن وظيفته من النظر في المصالح الكلية . لأنما يمنع ذلك بأن وصول جزية إليه لطلب حكمه فيها نادر لا يشغل عن ذلك ويفرض عدم تدوره يلزمه تقديم تلك على هذه اهـ حج في آخر الفصل ( قوله نعوذ بالله ) يدل من خبر ( قوله أو للمبالغة ) أي بل وكنا عليها بلا مبالغة حيث كان بالتغلب ( قوله فإن فقد ) أي بأن لم يوجد من يصلح وإن بدلت مسافته جذا ( قوله ثم رجل من بني إسماعيل ) شمل ذلك جميع العرب بعد كثرة فهم في مرتبة واحدة ( قوله أو جرمي على ما في التتمة ) لم يبين الراجح بينهما ، ويبنى أن يكون الراجح الثاني لأنهم من العرب في الجملة ، وعبارة حج : لأن جدّهما : أي ولد إسماعيل والبحرمة أصل العرب ومنهم تروج لإسماعيل ( قوله مجتهداً ) أي ولو فاسقاً أخذنا من قول الشارح لأن محله

### ( فصل ) في شروط الإمام الأعظم

( قوله وإن بان ذكراً ) أي فيحتاج إلى تولية بعد التبين كما هو ظاهر ( قوله من بني إسماعيل ) وهم العرب كما في الروض ( قوله أو جرمي على ما في التتمة ) مقدم من تأخير لأن ما بعده من كلام التهذيب كما يعلم من التنقطة ،

يرد (شجاعا) ليغزو بنفسه ويعالج الجيوش ويقوى على فتح البلاد ويحمى البيضة ويصبر سلامته من نقص يمنح استيفاء الحركة وسرعة التهوؤ كما دخل في الشجاعة (ذا رأى) ليسوس به الرعاية ويدبر مصالحهم الدينية والدنيوية قال المروى : : وأدناه أن يعرف أقدار الناس (وسمع) وإن تقل (وبصر) وإن ضعف بحيث لم يمنع التمييز بين الأشخاص أو كان أعور أو أعشى (ونطق) يفهم وإن فقد اللقوq والشتم وذلك لبقاء منه فصل الأمور وعدلا كالتقاضى وأولى . فلو اضطر لولاية فاسق جاز ولذا قال ابن عبد السلام : لو تملرت العدالة في الأئمة قلعتنا أهلهم فسقا ، قال الأذرى وهو متعين إذ لاسيبل لجعل الناس بغرض وألحق بهم الشهود ، فإذا تملرت العدالة في أهل قطر قدم أهلهم فسقا على ما أتى ، وتعتبر هذه الشروط في الدوام أيضا إلا العدالة كما مر في الإيصاء وإلا الجنون إذا كان زمن الإفاقة أكثر وتمكن فيه من الأمور ، وإلا قطع يد أو رجل فيقتصر دوما لا ابتداء ، بخلاف قطع اليدين أو الرجلين فلا ينظر أصلا) وتعتقد الإمامة (بطرق: أحدها (باليمة) كما بايع الصحابة أبا بكر رضى الله تعالى عنهم (والأصح) أن المختبر هو (بيمة أهل الحل والعقد من العلماء والرؤساء ووجوه الناس الذين يتيسر اجتماعهم) حالة البيمة بلا كلفة عرفا كما هو المتجه لأن الأمر ينظم بهم ويقبهم سائر الناس ، ويكنى بيمة واحد انحصر الحل والعقد فيه . والثاني يعتبر كونهم أربعين كالجلمعة . والثالث يكنى أربعة أكثر نصب الشهادة . والرابع ثلاثة لأنها جماعة لا يجوز مخالفتهم . والخامس اثنان لأنها أقل الجمع على قول . والسادس واحد وعلى هذا يعتبر في الواحد كونه مجتهدا ، أما بيعة غير أهل الحل والعقد من العوام فلا عبرة بها ، والأقرب علم اشتراط القبول بل الشرط عدم الرد ، فإن امتنع لم يجبر إلا إن لم يصلح غيره (وشرطهم) أى المايعين (صفة الشهود) من عدالة وغيرها ، وما في الروضة كأصلها من أنه بشرط أن يكون فيهم مجتهد حيث اتحد معنى على ضعيف وهو

---

حين فقد المجتهدين (قوله شجاعا) الشجاعة قوة في القلب عند اليأس اهـ زيادى . وهو مثلث الشين كما في القاموس (قوله ويحمى البيضة) البيضة جماعة المسلمين والأصل والنز والمالك ذكره النووي في شرح مسلم ، وفي المختار البيضة واحدة البيض من الحديد ، ثم قال وبيضة كل شيء حوزته ، قلعل ما ذكره النووي معنى عربى (قوله يمنح استيفاء الحركة) أى لضعف في البدن كضاليج ، ويستفاد منه بالأولى مالو قلعت إحدى يديه أو رجله ، وسياق أن هذا معتبر في الانتهاء دون الدوام (قوله ويدبر مصالحهم) عطف تفسير (قوله وأدناه أن يعرف أقدار الناس) أى كان يعرف من يستحق الرعاية ومن لا يستحقها ويعاملهم بذلك إذا وردوا عليه (قوله وألحق بهم الشهود) ضعيف (قوله وتمكن فيه) أى فلا ينزل به (قوله فيقتصر دوما لا ابتداء) أى فلا ينزل به (قوله ووجوه الناس من عطف العام على الخاص فإن وجوه الناس عظاماؤهم بإمرة أو علم أو غيرهما . ففى المختار وجه الرجل صار وجيبا : أى ذا جاه وقدر وبابه ظرف (قوله انحصر الحل والعقد فيه) أى وإن لم يكن مجتهدا كما يأتى في قوله

---

وجرمهم الذين تزوج منهم إسماعيل أبو العرب (قوله كما دخل في الشجاعة) في دخوله فيها وقفة ومن ثم جملة الفيح حيز زائدا عليها (قوله في الأئمة) يعنى بأن لم يوجد رجل عدل كما يدل عليه كلام الأذرى الآتى وكذا كلام التحفة ، وليس المراد بالأئمة هنا خصوص من توفرت فيه الأوصاف فتأمل (قوله وما في الروضة كأصلها) هنا خلل في النسخ ، وبعبارة التحفة قالوا وكونه مجتهدا إن اتحد وإلا فمجتهد فيهم ، ورد بأنه مفرع على ضعيف، وإنما يتجه : أى الرد إن أريد حقيقة الاجتهاد ، أما إذا أريد به ذو ر أى وعلم ليعلم وجود الشروط والاستحقاق فيمن

اعتبار العهد ، ومراده بذلك حقيقة الاجتهاد كما لا يخفى ، ويشترط شاهدان إن اتحد المبايع : أى لأنه لا يقبل قوله وحده فربما ادعى عقد سابق وطال الخصام لا إن تعدوا : أى لقبول شهادتهم بها حيثل فلا محذور ( و ) ثانيها ( باستخلاف الإمام ) واحدا بعده ولو أصله أو فرعه ، ويعبر عنه بمعهده إليه كما عهد أبو بكر إلى عمر رضى الله تعالى عنهما وانقد الإجماع على الاعتداد بذلك . وصورته أن يعقد له الخلافة في حياته ليكون هو الخليفة بعده ، فهو وإن كان خليفة في حياته غير أن تصرفه موقوف على موته فقيه شبه بوكالة تجزأت وعلق تصرفها بشرط ، وقضيته أنه لو أخره إلى ما بعد الموت لم يصح ، وهو متجه لأن ذلك خلاف قضية العهد ، وعلم من التشبيه بالوكالة رد قول البلقيني ينبغي أن يجب القبول في القبول ويجوز العهد لجمع مرتين . نعم للأوّل مثلا بعد موت المعاهد العهد بها إلى غيرهم لأنه لما استقل صار أملاكها ، ولو أوصى بها لواحد جاز لكن قبول الموصى له واجتماع الشروط فيه إنما يفتقران بعد موت الموصى ( فلو جعل ) الإمام ( الأمر شورى بين جمع فكاستخلاف ) في الاعتداد بهم وجوب العمل بقضيته ( فيرفضون ) بعد موته أو في حياته بإذنه ( أحدم ) كما جعل عمر رضى الله تعالى عنه الأمر شورى بين ستة : على والوزير وعثمان وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبى وقاص وطاحنة ، فاعلموا بعد موته على عثمان رضى الله عنه ، ولو امتنعوا من الاختيار لم يجبروا كما لو امتنع المهود إليه من القبول وكان لا عهد ولا

وما في الروضة الخ ( قوله لأنه لا يقبل قوله وحده ) قضيته أنه لو انضم إلى المبايع واحد قبل قوله معه وليس مرادا ، إذ لو كان كذلك لاكتفى بشاهد واحد ( قوله وثانيها باستخلاف الإمام ) خرج بالإمام غيره من بقية الأمراء فلا يصح استخلافهم في حياتهم من يكون أميرا بعدهم لأنهم لم يؤذن لهم من السلطان في ذلك ( قوله كما عهد أبو بكر إلى عمر ) الذي كتبه قبل موته : بسم الله الرحمن الرحيم . هذا ما عهد أبو بكر خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم عند آخر عهده بالدنيا وأوّل عهده بالآخرة في الحال التي يؤمن فيها الكافر ويتقن فيها الفاجر لئى استمعلت عليكم عمر بن الخطاب ، فإن برّ وعدك فذلك على ورأى فيه ، وإن جار وبدل فلا علم لي بالنيب والخير أردت ولكل امرئ ما اكتسبه ، وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب يتقلبون ( قوله وقضيته أنه لو أخره ) أى عقد الخلافة ( قوله ) ينبغي أن يجب القبول في القبول ( فيه رد على ما ذهب إليه حجج حيث قال : ثلثه : ظاهر كلامهم هنا أنه لا بد من القبول لفظا ، وقضية تشبيههم بالوكالة أن الشرط عدم الرد إلا أن يفرق بالاحتياط للإمامة ، وعلى الأول يفرق بينه وبين ما قدمته في البيعة بأنه لم يثبت عن أحد حتى يتقل عنه بخلافه هنا ( قوله فيرفضون أحدم ) أى ليس لهم المولود إلى غيرهم ، وليس المراد أنه يجب عليهم الاختيار لما يأتي أنهم لو امتنعوا من الاختيار لم يجبروا ثم ما ذكر من أنهم يضارون أحدم ظاهر لأن فرض لم ليختاروا واحدا منهم ، فلو فرض لجمع ليختاروا واحدا من غيرهم هل الحكم كذلك فيختاروا من شاعوا أولا وكان لا عهد ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول ( قوله شورى بين ستة ) لعله لعلهم أنها لا تصلح لغيرهم اه بكرى ( قوله وكان لا عهد ولا جعل شورى ) قال حجج : وظاهر كلامه أن الاستخلاف بقسميه يختص بالإمام الجامع للشروط وهو متجه ومن ثم اعتمدته الأئمة ، وقد يشكل عليه ما في الترايع والطبقات من تنفيذ العلماء وغيرهم بمهود خلفاء بنى عباس مع عدم اجتماعهم للشروط بل نقب

يبايعه فهو ظاهر كما يدل له قولهم لا عبرة ببيعة العوام انتهت ( قوله أى لقبول شهادتهم ) قال الشهاب حجج : وشهادة الإنسان بفعل نفسه مقبولة حيث لاهمة كرايت الهلال وأرضعت هذا ( قوله في حياته ) متعلق بالخلافة ( قوله لو أخره ) يعنى الخلافة ( قوله رد قول البلقيني الخ ) يوم اشتراط أصل القبول وقد مرّ بخلافه

جعل شورى (و) ثالثها (بإسقاطه جامع الشروط) بالشوكة لانتظام الشمل ، هذا إن مات الإمام أو كان متغيبا ، أى ولم يجمع فيه الشروط كما هو واضح (وكذا فاسق وجاهل) وغيرهما وإن احتلت فيه الشروط كلها (في الأصح) لما ذكر وإن كان عاصيا بفعله . والثاني ينظر إلى عصيانه (قلت : لو ادعى) من لزمته زكاة ممن استولى عليهم البغاة (دفع زكاة إلى البغاة) أى إمامهم أو منصوبه (صدق) بلا بين وإن أتهم لبائنا على التخصيف . ويتلب الاستظهار على صلته إذا أتهم (بيمينه) خروجا من خلاف من أوجبها (أو) ادعى دفع (جزية فلا) يصدق (على الصحيح) لأنها كأجرة إذ هى عوض عن سكنى دارنا وبه فارقت الزكاة (وكذا خراج في الأصح) لأنه أجرة أو ثمن ولا يقبل ذلك من الذى جزما (ويصدق في) إقامة (حد) أو تعزير عليه . قال الماوردى : بلا بين لدواء الحدود بالشبهات (إلا أن يثبت بينة ولا أثر له في البدن) أى وقد قرب بحيث لو كان لوجود أثره فيها يظهر فلا يصدق (و الله أعلم) وفارق المقر بأنه لا يقبل رجوعه بخلاف المقر وإنكار بقاء الحد عليه في معنى رجوعه وتأخير هذه الأحكام إلى هنا لكونها متعلقة بالإمام . فإن قيل : وقتل البغاة أو نحوه متعلق به أيضا فكان الأنسب تأخيرها إليها أو تقديمها معه ، قلنا هذه متعلقة به مع وجود البنى وعلمه فكانت أنسب به من غيرها .

السلف عهدوا بنى أمية مع أنهم كلك ، إلا أن يقال : هذه وقائع محتملة أنهم إنما فعلوا ذلك للشوكة وخشية الفتنة لا للمهد بل هذا هو الظاهر اه (قوله أو كان متغيبا) أى الإمام الذى أخذ عنه ذو الشوكة الجامع للشروط (قوله) وغيرهما) ظاهره ولو كافرا ، وعبارة الخطيب نعم الكافر إذا تنقلب لإمامته لقوله تعالى - ولن يعمل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا - وقول الشيخ عز الدين : ولو استولى الكفار على إقليم فولوا القضاء رجلا مسلما فالذى يظهر انعقاده ليس بظاهر فإنه قال : لو ابتلى الناس بولاية صبي يميز يرجع للقضاء أو امرأة هل ينفذ تصرفها المأمور فيها يوافق الحق كتولية القضاء والولاية فيه وقفة اه . فإذا كان عنده وقفة في ذلك فالكافر أولى اه . والأقرب ما قاله الخطيب (قوله أى إمامهم أو منصوبه) إنما اقتصر عليهما لأن الكلام فيها يتعلق بالإمام ، وإذا فلو ادعى الدفع إلى فقراء البغاة أو مساكينهم صدق (قوله لأنه أجرة أو ثمن) يتأمل كون الخراج ثمنًا ، ولعل صورته أن يصالحهم على أن الأرض لم يعد استيلائنا عليها ويقدر عليهم خراجا مينا في كل سنة فكانه باعها لم يضمن مؤجل بمجهول واغتر الحاجة ولا يسقط ذلك لإسلامهم ، والأقرب تصوير ذلك بما لو ضرب عليهم خراجا مقدرا في كل سنة من نوع مخصوص ثم دفعوا بدله لخصولى بيت المال فإن ما يقبضه منهم عوض لما قدر عليهم من الخراج (قوله قال الماوردى بلا بين) عبارة شرح المنهج : فعلم أنه يصدق فيها أثره ببدن القرينة وفي غيره إن ثبت موجبها بإقراره لأنه يقبل رجوعه فيجعل لإنكاره بقاء العقوبة عليه كالرجوع اه . وكتب عليه سم قوله لأنه يقبل الخ قضية هذا التعليل التصديق من غير بين وعموم مسبق له يخالفه اه (قوله وفارق المقر بأنه) أى من ثبت عليه الحق بالبينة ، وقوله لا يقبل رجوعه الأول أن يقول إنكاره لأنه لم يسبق منه إقرار حتى يرجع عنه ولعله عبر عنه بالرجوع للمشكلة (قوله بخلاف المقر) أى فإنه يقبل رجوعه

(قوله هذا إن مات الإمام أو كان متغيبا) عبارة الروض وشرحه : وكلما تنعقد لمن قهره : أى قهرذا الشوكة عليها فيتميز هذا ، بخلاف ما لو قهر عليها من انقعدت إمامته ببيعة أو عهد فلا تنعقد له ولا ينزل المتهور انتهت (قوله أو ثمن) يتأمل (قوله وفارق المقر بأنه) أى من ثبت عليه بالبينة .

## كتاب الردة

أعاذنا الله منها (هى) لغة : الرجوع ، وقد تطلق على الامتناع من أداء الحق كاتى الزكاة في زمن الصديق رضى الله تعالى عنه . وشرعا ( قطع ) من يصح طلاقه دوام ( الإسلام ) ومن ثم كانت أفحش أنواع الكفر وأغلظها حكما ، وإنما تحبط العمل عندنا إن اتصلت بالموت لآتى البقرة والمائدة إذ لا يكون خاضرا في الآخرة إلا إن مات كافرا فلا يجب إعادة عباداته قبل الردة خلافا لآى حنيفة رضى الله عنه . أما إحباط ثواب الأعمال بمجرد الردة فنقض عليه ، وقد علم أن إحباط الثواب غير إحباط الأعمال بدليل الصلاة في المنصوب لا ثواب فيها عند الجمهور مع صحتها ، وخرج بقطع الكفر الأصل كما قاله الفزالي . واعتراض ابن الرقبة بأن الإخراج إنما يكون بالتفصيل والكفر الأصل خارج بنفس الردة مردود بأن الجنس قد يكون مخرجا باعتبار ، ومن ثم أخرج بعض المناطقة بالإنسان في قولهم الإنسان حيوان تاتلق الملائكة والجن ، ولا يشمل الحد كثر المناق لا قضاء وجود إسلام

## كتاب الردة

إنما ذكر هذا الباب بعد ما قبله لأنه جناية مثله ، لكن ما تقدم من أول الجنايات إلى هنا متعلق بالنفس وهذا متعلق بالدين ، وآخره عما تقدم وإن كان هذا أهم لكثرة وقوع ذلك ( قوله هى لغة الرجوع ) عن الشيء إلى غيره اه منيع ( قوله وقد تطلق ) أى مجازا لغويا ( قوله كاتى الزكاة ) أى فليهم لم يرتدوا حقيقة وإنما منعوا الزكاة بتأويل وإن كان باطلا ( قوله ومن ثم كانت أفحش أنواع الكفر ) قيل يرد عليه أن كون الردة أفحش أنواع الكفر يقتضى أن كل مرتد أفحش من أى جهل وأنى لب وأضرليهما مع أنه ليس كذلك . أقول : ويمكن الجواب بأن مجرد كون الردة أفحش أنواع الكفر لا يقتضى أن من قامت به الردة أفحش الكفار ، فنحو أى جهل يجوز أن زيادة قبحه إنما هو لما انضم إليه من زيادة العناد وأنواع الأذى للنبي صلى الله عليه وسلم ولأصحابه وصده عن الإسلام لمن أراد الدخول فيه والتعليل لمن أسلم إلى غير ذلك من التبعات التى لا تحصر ، فيجوز أن الردة أفحش من كفره مع كونه فى نفسه أفحش من المرتد لما تقدم ( قوله وأغلظها حكما ) أى لأن من أحكام الردة بطلان التصرف فى أمواله ، بخلاف الكافر الأصل ولا يقر بالجزية ، ولا يصح تأمينه ولا مهادنته بل متى لم يتب حالا قتل ( قوله فلا يجب ) أى فلو خالف وأعاد لم تنعقد ( قوله قبل الردة ) أى الواقعة قبل الردة ( قوله لا ثواب فيها عند الجمهور ) أى وأما عند غيرهم ففيها ثواب والمقاب بغير حرمان الثواب ( قوله وخرج الكفر الأصل ) أى فليس ردة ( قوله بأن الجنس قد يكون مخرجا باعتبار ) أى وذلك إذا كان بينه وبين فصله عموم وخصوص من وجه ولا وكلما إذا لم يكن وأريد بالإخراج عدم الدخول ، وهذا الثانى أولى كما هو معلوم من محله ( قوله ومن ثم أخرج بعض المناطقة بالإنسان )

## كتاب الردة

( قوله من يصح طلاقه ) أى بفرض الآتى ذكرنا ( قوله دوام ) دفع به ما قيل إن الإسلام معنى من المعانى فما معنى قطعه ، وأيضا أتى به لإيقاع إعراب المتن وإن قال سم إنه غير ضرورى ( قوله باعتبار ) لم يبين هذا الاعتبار

منه حتى يقطعه وإلحاقه بالمرتد في حكمه لا يقتضيه إيراد على عبارة المصنف والمتنقل من ملة لأخرى مذكور في كلامه في بابه فلا يرد عليه ، على أن المرجح لإيجابته لتبليغ مأمته ولا يجبر على الإسلام عينا فليس حكمه حكم المرتد فلا يرد أصلا ، ووصف ولد المرتد بالردة أمر حكى فلا يرد على كلامنا هنا ثم قطع الإسلام ( بنية ) للكفر ويصح عدم تنوينه بتقدير إضافته للمثل ما أضيف إليه ما عطف عليه كتنصيف وثلاث درهم حالا أو ما لا يفكر بها حالا كما يأتي ، وتسمية الزم نية غير بعيد وتردده في قطعه الآتي ملحق بقطعه تضييضا عليه ( أو قول كفر ) عن قصد وروية ، فلا أثر لسبق لسان أو إكراه واجتهاد وحكاية كفر ( أو فعل ) مكفر وسيفصل كلاما من هذه الثلاثة وقدم منها القول لأنه أغلب من الفعل وظاهر فيشاهد بخلاف النية ولعله حكمة إضافية للكفر بخلاف الآخرين فاندفع ما قيل ينبغي تأخير القول عن الفعل لأن التقسيم فيه ( سواء ) في الحكم عليه عند قوله الكفر ( قاله استهزاء ) كأن قيل له قص أظفارك فإنه سنة ، فقال لا أفعله وإن كان سنة ، أو لو جاعني بالنبي ما قبلته ما لم يرد المبالغة في تبعيد نفسه أو يطلق ، فإن المتبادر منه التباعد كما أفنى بملك الوالد رحمه الله تعالى تبعا للسبكي في أنه ليس من التقيص قول من سئل في شيء لو جاعني جبريل أو النبي ما قبلته ( أو عنادا ) بأنه عرف أنه الحق باطنا وامتنع أن يقر به ( أو اعتقادا ) وهذه الثلاثة تأتي في النية أيضا وحلف همزة التسوية والعطف بأو صحيح إذ هو لغة وإن كان الأصح ذكرها والعطف بأو . وتقتل الإمام عن الأصوليين أن إضمار التورية : أي فيما لا يحتملها كما

صوابه بالحیوان لأنه المجلس المأخوذ في التصريف ( قوله وإلحاقه ) أي المتناقض ( قوله ولا يجبر على الإسلام ) أي بل يطلب منه الإسلام وإن امتنع أمر بالحق لمأمنه ، فإن امتنع منها فعل به الإمام ما يراه من قتل أو غيره ، وإذا قتله كان ماله فينا ( قوله عن قصد وروية ) تأمل فإن القصد كاف في حصول الردة وإن لم يكن عن تأمل ونظر في العواقب ، فلمله أراد بالروية مجرد الاختيار فهو تأكيد ( قوله أو إكراه واجتهاد ) أي لا مطلقا كما هو ظاهر لما سيأتي من نحو كفر القائلين بقدم العالم مع أنه بالاجتهاد والاستدلال اه سم على حجب ( قوله وسيفصل كلاما ) أي في قوله فن نبي الخ ( قوله ما لم يرد المبالغة في تبعيد نفسه ) أي فلا كفر ولا حرمة أيضا ( قوله وحلف همزة التسوية ) أي من قاله ( قوله أي فيما لا يحتملها ) أي كان قال الله ثالث ثلاثة وقال أردت غيره

وبيته في التحفة وإن نازعه فيه سم ( قوله والمتنقل من ملة لأخرى مذكور الخ ) حاصل الإيراد ادعاء أنه مرتد مع أنه خارج من التصريف . وحاصل الجواب أنه بتسليم أنه مرتد قد مر ذكره في كلامه فلا يرد هنا على أن لانسلم أنه مرتد ولا في حكمه ، فلا يرد على التصريف أصلا . ولك أن تقول إذا سلم أنه مرتد لا يتبلغ الإيراد بالجواب الأول لأن ذكره في محل آخر لا ينفع في عدم جامعية التصريف ( قوله الآتي ) وصف لردده ( قوله واجتهاد ) أي فيما لم يتم الدليل القاطع على خلافه بدليل كفر نحو القائلين بقدم العالم مع أنه بالاجتهاد ( قوله وقد مر منه القول ) أي في التفصيل ( قوله وظاهر فيشاهد بخلاف النية ) انظر ما مضى كون القول يشاهد ، وهما قال بخلاف النية والفعل : أي فإن الفعل وإن كان يشاهد إلا أنه ليس أغلب ، مع أن قوله بخلاف الآخرين يقتضي ما ذكرته فليتأمل ( قوله كأن قيل له قص أظفارك الخ ) صريح هذا السياق أن هذا بمجرد استهزاء ولو لم يقصد به استهزاء فليراجع

هو واضح لا يفكر فيكون باطنا أيضا حصول التأويل منه ، وبه فارق قبوله في نحو الطلاق باطنا (فن في الصانع )  
أخله من قوله تعالى - صنع الله - على مذهب الباقلاني أو الهزلي واستدل له بنجر صحيح ، وإن الله صنع كل صانع  
وصنعتة ، ولا دليل فيه لأن الشرط أن لا يكون الوارد على وجه المقابلة نحو - أأنتم ترعونه أم نحن الزارعون ،  
- ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين - وما في النجيم من هذا القليل ، وأيضا فالكلام في الصانع بآل من غير  
إضافة والذي في الخبر بالإضافة وهو لا يدل على غيره ، ألا ترى إلى قوله صلى الله عليه وسلم يا صاحب كل  
نجوى أنت الصاحب في السفر ، لم يخلوا منه أن الصاحب من غير قيد من أمياله تعالى ، فكذلك هو لا يؤخذ منه  
أن الصانع من غير قيد من أمياله تعالى وفي خبر مسلم « ليعزم في الدعاء فإن الله صانع ما شاء لامكروه له ، وهذا  
أيضا من قبيل المضاف أو المقيّد نعم صح في حديث الطبراني والحاكم « انقرا الله فإن الله تعالى فاتح لكم صانع ، وهو  
دليل واضح للفقهاء هنا إذ لا فرق بين المنكر والمعرف (أو الرسل) أو أحدهم أو أحد الأنبياء الجميع عليه أو جحد  
حرفا من القرآن جميعا عليه كالمؤذنين أو زاد حرفا في قد أجمع على نفيه معتقدا كونه منه (أو كلب رسولا)  
أو نيا أو قصه بأي متص كان صغر اسمه قاصدا تحقيره أو جواز نبوة أحد بعد وجود نبينا محمد صلى الله عليه  
وسلم وعيسى نبى قبل فلا يرد ، ومنه نفي النبوة بعد وجود نبينا صلى الله عليه وسلم كمنى كثر مسلم بقصد  
الرضا به لا التشديد عليه ، ومنه أيضا لو كان فلان نبيا ما آمنت به وخرج بكذبه كذبه عليه (أو حل محرم بالأجماع)  
قد علم بحريمه من الدين بالضرورة ولم يخز خفاؤه عليه (كالتزنا) والواط وشرب الخمر والمكس إذ إنكار ما ثبت  
ضرورة أنه من دين محمد صلى الله عليه وسلم فيه تكذيب له صلى الله عليه وسلم (وعكسه) أى حرم حللا جميعا  
عليه وإن كره كل ذلك كتنكاح وبيع (أو نفي وجوب جميع عليه) معلوما كذلك كسجدة من الخمس (وعكسه) أى  
أوجب جميعا على نفي وجوبه معلوما كذلك كصلاة سادسة أو نفي مشروعية جميع على مشروعيته معلوما كذلك  
ولو تقلا كالروائب والكميد كما صرح به البخوي ، أما ما لا يعرفه إلا الخواص كاستحقاق بنت الابن السلس مع

( قوله وبه فارق قبوله في نحو الطلاق ) ظاهره فيها يحتمله وما لا يحتمله ( قوله على مذهب الباقلاني ) أى أنه يجوز أن  
يطلق عليه سبحانه وتعالى ما لا يشتر بتقص وقوله أو الفزلي : أى أنه يجوز إطلاق الصفات عليه تعالى وإن لم ترد وهذا  
حكمة اللطف بأو ( قوله ولا دليل فيه ) أى الحديث ( قوله من هذا القليل ) أى وجه المقابلة ( قوله وهو لا يدل  
غيره ) أى غير المضاف ( قوله يا صاحب كل نجوى ) أى كلام غنى لا يطلع عليه ( قوله ليعزم ) أى يصم الدعاء  
( قوله وهو دليل واضح للفقهاء هنا ) أى في إطلاق الصانع عليه سبحانه وتعالى ( قوله كالمؤذنين ) بكسر الواو  
فيه رمز إلى أن مقولهما من مصنف ابن مسعود رضى الله عنه لا يمنع من دعوى الإجماع على قرآنيتهما ( قوله  
قاصدا تحقيره ) قيد ( قوله نفي النبوة بعد وجود نبينا ) أى أو ادعائهما فيما يظهر لقطع بكذبه بنص قوله تعالى - ولكن  
رسول الله وعظام النبيين - ( قوله لا التشديد عليه ) أى لكونه ظلمة مثلا . ويؤخذ من هذا صحة مقاله العلامة سم  
في شرح النفاية قبيل كتاب الطهارة من جواز الدعاء على الظالم بسوء الخاتمة ( قوله ومنه أيضا ) أى من الردة ،  
وعمله فلم يرد المبالغة في نفي البيرة عنه للعلم بانتضاها ( قوله وخرج بكذبه كذبه عليه ) أى فلا يكون كفرا بل  
كبيرة فقط ( قوله أى حرم حللا جميعا عليه كذلك ) أى حيث لم يخز خفاؤه عليه فلا يقبل منه دعوى الجهل به ،  
أما باطنا فإن كان جاهلا به حقيقة فهو مملوء . ( قوله أما ما لا يعرفه إلا الخواص ) عتجز قوله معلوم من الدين

( قوله وبه فارق قبوله في نحو الطلاق ) انظر الصورة التى لا تقبل التوبة في الطلاق ويقبل فيها باطنا ( قوله أو  
المقيّد ) أى إن نوتا ( قوله كالمؤذنين ) بكسر الواو المشددة بضبطه

بُتَّ الصلْب وكحمة نكاح المعتدة الغير وما لمكره أو لحيته تأويل غير قطعي البطلان كما مر في النكاح أو بعد عن العلماء بحيث يخفى عليه ذلك فلا كفر بحسبه لأنه ليس فيه تكذيب وما نوزع به في نكاح المعتدة من شهرته يرد بمنع ضروريته ، إذ المراد بها ما يشترط في معرفته العام والخاص ونكاح المعتدة ليس كذلك إلا في بعض أقسامه وذلك لا يؤثر (أو عزم على الكفر غدا) مثلا (أو ترد فيه) أيقبله أولا كفر ) حالا في كل مامر لمناقاته الإسلام ، وكلما من أنكر حصة أبي بكر أو روى بنته عائشة رضى الله تعالى عنهما بما برأها الله تعالى منه ، ولا يكفر بسبب الشيخين أو الحسن والحسين إلا في وجه حكاية القاضي (والفعل المكفر ما تعلمه استهزاء صريحا بالدين) أو عنادا له (أو جمودا له كإلقاء مصحف) أو نحوه مما فيه شيء من القرآن بل أو اسم معظم أو من الحديث . قال الرويانى أو من علم شرعى (بقادورة) أو قلدر طاهر كخطأ أو براق أو منى لأن فيه استخفافا بالدين ، وقضية إتيانه

بالضرورة وظاهره وإن علمه ثم أنكره وهو الممتد ، وفي شرح البهجة لشيخ الإسلام ما يخالفه ( قوله وكحمة نكاح المعتدة ) أى مع اعتزافه بأصل العدة ، وإلا فإنكار العدة من أصلها كفر لثبوته بالنس وعلمه بالضرورة ( قوله إذ المراد بها ) أى بالضرورة ( قوله ونكاح المعتدة ليس كذلك ) أى فلا يكون إنكاره كفرا مطلقا ( قوله وكلما من أنكر حصة أبي بكر ) ظاهره أن إنكار حصة غير أبي بكر كبقية الخلفاء لا يكفر به وهو كذلك لأن حصتهم لم تلبث بالنس ( قوله ولا يكفر بسبب الشيخين ) هما أبو بكر وعمر ( قوله إلا في وجه ) أى ضعيف ( قوله أو من الحديث ) ظاهره وإن كان ضعيفا وهو ظاهر لأن في إلقائه استخفافا بمن نسب إليه ، وخرج بالضعيف الموضوع .

[ فرغ ] قول الشيخ في شرح منهجه : أو إلقاء مصحف الخ هو مطوف على نفي الصانع لا على كفر ، إذ لو عطف عليه لاقتضى أن الردد في الإلقاء كفر ، وفيه نظر صرح به الشهاب الرملى في حاشيته على الروض . أقول : وينبئ عدم الكفر به ، لكن قضية قول المنهج أو تردد في كفره أنه يكفر به لأن إلقاء المصحف كفرا لمفسره بالردة فالتردد فيه تردد في الكفر .

[ فائدة ] وقع السؤال عن شخص يكتب القرآن برجله لكونه لا يمكنه أن يكتب بيديه لمناخهما ، والجواب عنه كما أجاب عنه شيخنا الشوبرى بأنه لا يحرم عليه ذلك والحالة ما ذكر لأنه لا يعد إضرارا ، لأن الإضرار أن يقلر على الحالة الكاملة وينقل عنها إلى غيرها وهذا ليس كذلك ، وما استند إليه بعضهم في الحرمه من حرمة مد الرجل إلى المصحف مردود بما تقرر ، ويلزم القائل بالحرمه هنا أن يقول بالحرمه فيما لو كتب القرآن بيساره مع تعطيل العين ولا قائل به . وقول بعضهم إن كان لا يحتاج للكتابة للغنى أو بكتب غيره حرم وإلا فلا تحكم عقل لا ساعده قاعدة ولا نقل . ويلزمه أنه لو كان يكتب بقصد الإبقاء أنه يحرم عليه وإلا فلا ، إذ لافرق بين غنى وقصر يكتب بقصد الإبقاء فيما عدا به من عدم الحاجة فكان المناسب أن يذكر ذلك في تفصيله ، بل وكان يقال على طبق ما أجاب به إن كان يكتب القرآن للدراسة لا يحرم عليه وإلا فلا لوجود التعليل في ذلك فلينبئ له ( قوله تعتبر قرينة دالة على الاستهزاء ) وعليه فما جرت العادة به من البصاق على اللوح لإزالة ما فيه ليس بكفر ، وينبئ عدم حرمة أيضا ، ومثله ما جرت العادة به أيضا من مضغ ما عليه قرآن أو نحوه للتبرك به أو لصيافته عن النجاسة . وبقى ما وقع السؤال عنه وهو أن الفقيه مثلا يضرب الأولاد الذين يتعلمون منه بألواحهم هل يكون ذلك كفرا أم لا وإن رماهم بالألواح من بعد فيه نظر ، والجواب عنه بأن الظاهر الثانى لأن الظاهر من حاله أنه لا يريد الاستخفاف بالقرآن ، ثم ينبئ حرمة لإشماره بعدم التعظيم كما قالوه فيما لو رَوَّح بالكراسة على وجهه ، وقاله حج في الفتاوى الحديثية



بالكاف في الإلقاء أن الإلقاء ليس بشرط وأن مماسته بشيء من ذلك القدر كفر أيضا وفي هذا الإطلاق وقفة ، فلو قيل تعتبر قرينة دالة على الاستهزاء لم يبعد ( ويعود لصنم أو همس ) أو مخلوق آخر لأنه أثبت لله شريكا ، ثم إن دلت قرينة قوية على عدم دلالة الفعل على الاستخفاف كسجود أسير في دار الحرب بمضرة كافر خشية منه فلا كفر ، وخرج بالسجود الركوع لوقوع صورته للمخلوق عادة ولا كذلك السجود ، ثم ينتج أن عمل ذلك عند الإطلاق ، فإن قصد تعظيم مخلوق بالركوع كما يعظم الله به فلا فرق بينهما في الكفر حيثئذ ( ولا تصح ) يعني توجد إذ الردة فعل معصية كالزنا لا توصف بصحة ولا بعلمها ( ردة صبي ومجنون ) لرفع القلم عنهما ( ومكره ) على مكفر وقلبه مطمئن بالإيمان للآية ، وكلنا إن تجرد قلبه عنهما فيما ينتج ترجيعه لإطلاقهم أن المكروه يلزمه التوبة ( ولو ارتد فحين ) أهل احتياطا لأنه قد يعقل ويعود إلى الإسلام و ( لم يقتل في جنونه ) وجوبا وقيل ندبا ، وعلى كل منهما لاشيء على قاتله سوى التزير لتفويته الاستنابة الواجبة ، وخرج بالقاء مالو تراخي الجنون عن الردة واستتيب فلم ينب ثم جن فإنه يقتل حيا ( والمذهب صحة ردة السكان ) المتصدى بسكره كطلاله وإن لم يكن مكلفا تغليظا عليه ، وقد اتفق الصحابة على موطنه بالقلوب فدل على احتيازا أقواله ، وفي قول لاتصح رده . وقطع بعضهم بصحتها ، وفي قول لا يصح إسلامه وإن صحت رده ، وقطع بعضهم بعلم صحة إسلامه ، والأفضل تأخير استنابته لإفانته لآتي بإسلام جميع على صحت ، وتأخير الاستنابة الواجبة مثل هذا القدر مع قصر مدة السكر غالبا غير بعيد ، ومر آخر الوكالة اغتزار تأخير الردة للغاصب لأجل الإشهاد مع وجوب الرد فوراً فهذا أولى ، أما غير المتصدى بسكره فلا تصح رده كالمجنون ( وإسلامه ) سواء ارتد في سكره أم قبله لما قرر من الاعتداد بأقواله كالعاصي فلا يحتاج لتجديده بعد إفانته ، والنص على عرض الإسلام عليه بعدا محمول

( قوله لم يبعد ) معتمد ( قوله فإن قصد تعظيم مخلوق ) أي فلو لم يقصد ذلك لم يكن كفرا ، بل لا يكون حراما أيضا كما يشعر به قوله لو وقع صورته للمخلوق عادة ، لكن عبارة حج على الشائيل في باب تواضعه صلى الله عليه وسلم عند قول المصنف : وكانوا إذا رأوه لم يقوموا له لما يعلمون من كراهته لذلك نصها : ويفرق بينه : أي القيام للإكرام لا الرياء والإعظام حيث كان مكروها ، وبين حرمة نحو الركوع للغير إعظاما بأن صورة نحو الركوع لم تعهد إلا لعبادة الله بخلاف صورة القيام اه . وهي صريحة في أن الإتيان بصورة الركوع للمخلوق حرام وبأنها لم تعهد لمخلوق ، وهي متافية لقول الشارح لوقوع صورته للمخلوق عادة ، أما ما جرت به العادة من خفض الرأس والاحتناء إلى حد لا يصلح به إلى أقل الركوع فلا كفر به ولا حرمة أيضا لكن ينبغي كراهته ( قوله وكلنا إن تجرد قلبه ) أي بأن أطلق ، وقوله عنهما : أي الكفر والإيمان ( قوله فدللت ) أي موطنه ( قوله سواء ارتد في سكره أو قبله ) ثم ما قرر من صحة إسلام السكان المتصدى إذا وقع سكره في رده هل يجري مثله في الكافر الأصل إذا سكر ثم أسلم أو باع أو طلق فنحكم بنفوذ ذلك منه لتدليه بالسكر أولا لأننا قرره على شربه المسكر بمعنى أنا لا نقيم عليه الحد ولا نتعرض له إذا لم يظهر شربها ، بخلاف مالو أظهر شربها فلنا تمنع من التظاهر بذلك بالتزير ونحوه فيه نظر ، وإطلاقهم يقتضى ترجيح الأول ، ويوجه بأننا إنما نتعرض لمعلم اعتقادهم حرمة وعلم اعتقادهم

( قوله وأن مماسته بشيء من الصواب حلف التاء القوية من مماسته والباء الموحدة من شيء ) ( قوله عنهما ) لعله الإيمان والكفر كما قاله سم ( قوله وفي قول لاتصح رده الخ ) هذا محله بعد قوله الآتي وإسلامه ( قوله والأفضل تأخير استنابته ) هلا كان الأفضل تصجيل استنابته ثم استنابته أيضا بعد ثم رأيت حج بحث هذا

على ثبته ، فإن عرض عليه فوصف الكفر فكافر من الآن لصحة إسلامه ( وتقبل الشهادة بالردة ) مطلقا كما صححه في الروضة كأصلها أيضا فلا يحتاج في الشهادة بها لتفصيلها لأنها لخطرها لا يقدم العدل على الشهادة بها إلا بعد تحققها وهذا هو المتمدن ( وقيل يجب التفصيل ) بأن يذكر موجبا وإن لم يقل علنا خفرا خلافا لما يوجهه كلام الرافعي لاختلاف المذهب في الكفر وخطر أمر الردة ، وقد أطال جمع في الانتصار له نقلا ومعنى ، واقتضى كلام المصنف أنه لا فرق بين قولهما ارتد عن الإيمان أو كفر بالله أو ارتد أو كفر فهو من عمل الخلاف خلافا للباقين ( فعل الأول لو شهدوا بردة ) إنشاء ( فأنكر ) بأن قال كذبا أو ما ارتدلت ( حكم بالشهادة ) ولا يعتد بإنكاره ليستتاب ثم يقتل مالم يسلم ، وعلى الثاني لا يحكم بها ( فلو ) لم ينكر وإنما قال كنت مكراها واقتضت قرينة كاسر كقار له ( صدق يمينه ) تحكما للقرينة ، وإنما حفظنا لاحتمال كونه مختارا ، فإن قتل قبل الإيمان لم يضمن لوجود مقتضى الأصل عدم المانع ( وإلا ) بأن لم تقتضه قرينة ( فلا ) يصدق ويصير مرتدا فيطالب بالإسلام فإن أتى قتل ( ولو قال لفظ لفظ كفر ) أو فعل فعله ( فادعى إكراهه صدق ) يمينه ( مطلقا ) أى مع القرينة وعندها لأنه لم يكلفهما ، إذ الإكراه إنما يتأتى الردة لا التلظظ بكلمتها لكن الحزم أن يحدد لإسلامه ، وإنما لم يصدق في نظيره من الطلاق مع عدم القرينة لأنه حتى أدى فيحاط له ( ولو مات معروف بالإسلام عن اثنين مسلمين فقال أحدهما ارتد ) فأت كافرين فإن بين سبب كفره ) كسجود لكونكوب ( لم يره ونصبيه في ) لبث المال لأنه مرتد بزمه ( وكلما إن أطلق في الأظهر ) مؤاخلة له بإقراره . والثاني يصرف إليه لاحتمال اعتقاده ما ليس بكفر كفرا . والثالث الأظهر في أصل الروضة كالوجيز ، ورجسه في الصغير استغصاله ، فإن ذكر ما هو كفر كان فينا أو غير كفر كشرب الخمر أو أكل لحم غنزير صرف إليه وهذا هو المتمدن ، فإن أصر ولم يبين شيئا فالأوجه عدم حرمانه من إيمانه وإن اعتبرنا التفصيل في الشهادة بالردة على القول به لظهور الفرق بينهما

ذلك لا يتأتى أنهم مكلفون بعدم الشرب بناء على أنهم مخاطبون بفروع الشريعة ( قوله بعدها ) أى الإفاقة ( قوله وتقبل الشهادة بالردة مطلقا ) أى إظهارا مطلقا ، فلا يقال كان الصواب أن يقول مطلقة لأن لفظ الشهادة مؤنث فتجب المطابقة بينه وبين صفة لأن الحال صفة في المعنى ( قوله إلا بعد تحققها ) يؤمنه أنه أن الكلام في عدل يعرف المكفر من غيره ( قوله وهذا هو المتمدن ) أى قبولها مطلقا ( قوله وقد أطال جمع في الانتصار له ) ضيف ( قوله خلافا للباقين ) أى حيث فرق بين الصبي فقال إذا قال ارتد عن الإيمان أو كفر بالله لا يشترط التفصيل قطعا ، وإن قال ارتد أو كفر فهو من عمل الخلاف ( قوله فإن قتل قبل الإيمان لم يضمن ) كما لو شهد بأنه سجد لعنم أو تكلم بمكفر وادعى الإكراه وصدفته وقتل قبل الحلف ، وهو أصح وجهين أطلقهما ابن المقرئ في روضه ، ورجح منهما شارحه عدم التضمن ، واحتشد ذلك المؤلف . وكتب أيضا حفظه الله قوله فإن قتل قبل الإيمان لم يضمن ، أى ويعز قائله إن كان من الأحاد لافقيات على الإمام ( قوله لكن الحزم ) أى الرأي وهو بانها المهمة وبالرأى ( قوله وهذا هو المتمدن ) أى الثالث ( قوله فالأوجه عدم حرمانه ) أى فيعطى منه حالا ( قوله على القول به ) وهو المرجوح ( قوله لظهور الفرق بينهما ) وهو أن الشهادة بالردة يترتب على الحكم بها القتل ونحوه من المفاسد الكثيرة ،

( قوله فإن عرض ) الأولى حلف إن وليس هو في النسخة ( قول المتن مطلقا ) أى على وجه الإطلاق وإن لم تفصل ( قوله فهو ) يعنى ارتد أو كفر خاصة إذ هما عمل كلام الباقين ( قوله إنشاء ) أخرج به ما لو شهدا على إقراره بأنه أتى بمكفر كان شهدا عليه أنه أقر بأنه سجد لعنم فإنه إذا رجع قال أثرت كاذبا يقبل لأنه حقه تعالى ( قوله لظهور الفرق )

(وتجيب استجابة المرتد والمردة) لاحترامهما بالإسلام (وفي قول تستحب) كالكافر الأصل (وهي) على التولين (في الحال) لخبر « من بدل دينه فاقتلوه » ( وفي قول ثلاثة أيام ) لأثر فيه عن عمر رضي الله تعالى عنه ( فإن أمر ) أي الرجل والمرأة على الردة ( قتلا ) للخبر المار ، والنهي عن قتل النساء محمول على الحريات ولسبب قتل قته ، والقتل هنا بضرب العنق دون غيره ، ولا يتولاها سوى الإمام أو نائبه ، فإن اقتضت عليه أحد عزز ، ولو قال عند القتل عرضت لي شبهة فأزولوها لأتوب ناظرناه بعد الإسلام لا قبله ، فإن شكنا جوعا قبل المناظرة أطعم أولا ( وإن أسلم صح ) إسلامه ( وترك ) قوله تعالى - قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف - وغيره ، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم ، وحمل كلامه كفر من سبه عليه الصلاة والسلام أو سب نيا غيره وهو كذلك على الأصح ، ، ولم يمتنع للثنية هنا لقوات المعنى السابق الحامل عليها وهو الإشارة للخلاف ، فاندفع القول بأن الأحسن أسلما ليوافق ما قبله ( وقيل لا يقبل إسلامه إن ارتد إلى كفر حتى كثر نفاقه وباطنية ) لأن التوبة عند الخوف عين الزلقة ، والزلق من يظهر الإسلام ويخفى الكفر ، ويقرب منه من عبر عنه بأنه من لا يتصل ديناً ، والباطني من يعتقد أن للفرقان باطنا غير ظاهره وأنه المراد منه وحده أو مع الظاهر ، ولا بد في صحة الإسلام مطلقا من الشهادتين ولو بالجممية وإن أحسن العريية ، ويعتبر ترتيبهما وموالاهما كما جزم به الولد رحمه الله في شروط الإمامة

وما هنا إنما يترتب عليه مجرد عدم إرث القاتل وجزاء أن له فيه شبهة ( قوله وتجيب استجابة المرتد والمردة ) أي فلو قتله أحد قبل الاستجابة عزز فقط ولا شيء عليه لإهملاره ( قوله والقتل هنا بضرب العنق ) أي أما غير هذا فقد يكون قتله بغير رمي العنق كأن كان القتل قصاصا وقد قتل هو بغير ضرب العنق فيقتل بمثل فعله للمناسبة ( قوله أطعم أولا ) أي وجوبا ( قوله وإن أسلم صح إسلامه ) أي من قامت به الردة ذكرا كان أو أنثى ( قوله وترك لقوله تعالى الخ ) أي وإن تكررت رده مرارا لكنه لا يبرز على أول مرة كما يأتي ، وظاهره أنه لا فرق في قبول الإسلام منه مع التكرار بين أن يطلب على الظن أنه إنما يسلم بعد الردة ثنية أولا ( قوله ولم يمتنع للثنية هنا ) أي في أسلم ( قوله وهو الإشارة للخلاف ) أي لأن في قوله قتلا إشارة الرد على من قال إن المرأة لا تقتل وفي قوله السابق والنهي عن قتل النساء الخ تعريض بالرد على قائله ( قوله وباطنية ) قال ح : كان وجه دخول هذا في الخفي من حيث إنه خفي في ذاته وإن أظهره صاحبه ( قوله من عبر عنه بأنه ) أي من عرفه بأنه الخ ( قوله من لا يتصل ديناً ) أي من لا ينسب إلى دين ، قال في المختار : وفلان يتصلح محلح كذا وقيلة كذا إذا انتسب إليه انتهى ( قوله ولا بد في صحة الاسلام مطلقا ) أي سواء كان ممن ينكر رسالته صلى الله عليه وسلم للعرب ولغيرهم أو ينكروها لغيرهم خاصة ( قوله ولو بالجممية ) أي عند من يعرفها فلا يجوز له قتله ، أما إذا تعلق بها عند من لا يعرفها فقتله لظن بقاءه على الكفر فلا إثم عليه ويقفه ذلك عند الله فلا يخلد في النار ، ثم إذا ثبتت بينه بأن مانطق به هو كلمة الشهادة لعرضها بلسانه دون القاتل فينبغي وجوب النية على القاتل لأنه قتل مسلما في نفس الأمر وظن كفره إنما يسقط اقتصاص الشبهة ( قوله ويعتبر ترتيبهما وموالاهما ) ظاهره وإن لم يأت بالواو

وهو أن الإنسان ولو الوارث يتسامح في الإخبار عن الميت بحسب ظنه مالا يتسامح في الحي الذي يعلم أنه يقتل بشهادته ذكره في التحفة ( قوله لخبر من بدل دينه فاقتلوه ) لعل وجه الدلالة منه ما أفادته الفاء من التعقيب ( قوله فإن شكنا جوعا قبل المناظرة أطعم ) انظر ما وقع هنا مع أنه إنما يناظر بعد الإسلام وبعد الإسلام لاشبهة في أنه يعلم وإنما يظهر هنا لو كان يناظر قبل الإسلام كما قيل به ( قوله لقوات المعنى السابق ) أي السابقة الإشارة إليه بقوله والنهي عن قتل النساء الخ المشار به إلى الرد على المخالف في قتل النساء ( قوله لقوات المعنى السابق ) أي وللإشارة

ثم الاعتراف برسالة صلى الله عليه وسلم إلى غير العرب ممن ينكرها ، أو البراءة من كل دين يخالف دين الإسلام ، ولا بد من رجوعه عن اعتقاد ارتد بسببه ولا يجوز مرتد تاب على أول مرة ومن نسب إليه ردة وجامعا يطلب الحكم بإسلامه يكفى منه بالشهادتين ولا يتوقف على تلفظه بما نسب له . ويؤخذ من كلام الشافعي أنه لا بد من تكرار لفظ الشهد في صحة الإسلام ، وهو ما يدل عليه كلامهما في الكفارة وغيرها لكن خالف فيه جمع ( وولد المرتد إن اعتقد قبلها ) أي الردة ( أو بعدها وأحد أبويه ) من جهة الأب أو الأم وإن علا أو مات ( مسلم فسلم ) تغليبا للإسلام ( أو ) وأبواه ( مرتدان ) وليس في أصوله مسلم ( فسلم ) فلا يسرق ويرثه قريبه المسلم ويجزئ عن الكفارة وإن كان قنا لبقاء علة الإسلام في أبويه ( وفي قول مرتد ) بالتبعية ( وفي قول ) هو ( كافر أصلي ) لتولده بين كافرين ولم يباشر إسلاما حتى يفظظ عليه فيعامل معاملة ولد الحرة إذ لا أمان له ، ثم لا يقر بجزية لأن كفره لم يستند لشبهة دين كان حقا قبل الإسلام ( قلت : الأظهر ) هو ( مرتد ) وقطع به العراقيون ( ونقل العراقيون ) أي إمامهم القاضي أبو الطيب ( الاتفاق ) من أهل الملعب ( على كفره ، والله أعلم ) فلا يقتل حتى يبلغ ويمتنع عن الإسلام ولا يسرق بوجه ، أما لو كان في أحد أصوله مسلم وإن بعد ومات فهو مسلم تبعاً له اتفاقاً كما علم مما مر في القتيب أو أحد أبويه مرتد والأخر كافر أصل فكافر أصلي قاله البغوي ، وجزم به ابن المقرئ في روضه . ويوجه بأن من يقر أولى بالنظر إليه من لا يقر هذا كله في أحكام الدنيا ، أما في الآخرة فكل من مات قبل البلوغ من أولاد الكفار الأصليين والمتردين في الجنة في الأصح ( وفي زوال ملكه من ماله بها ) أي بالردة ( أقوال ) أحدها نعم مطلقاً حقيقة ، ولا يتأنيف عوده بالإسلام لأنه جمع عليه . ثانيها ونائبها وهو ( أظهرها ) إن هلك مرتداً بان زوال ملكه بها وإن أسلم بان أنه لم يزل ( لأن بطلان عمله يتوقف على موته مرتداً فكلما زوال ملكه ، وعمل الخلاف في غير مملكته في الردة بنحو اصطبياد فهو إما في\* أو باق على إباحته ،

( قوله ولا بد من رجوعه ) أي كان يقول برئت من كل ما فيه من مظاهره ، أما في نفس الأمر فالعبرة بما في نفسه ( قوله أنه لا بد من تكرار لفظ الشهد ) أي وعليه فلا يصح إسلامه بكونها وإن أتى بالواو ( قوله وهو ما يدل عليه كلامهما ) معتمد ( قوله إن اعتقد قبلها ) أي أو مقارناً لها أو شيئاً للشورى على التحرير ( قوله وإن علا ) غاية ( قوله أو مات ) أي في الزمن الماضي ولو قبل الحمل به بسنتين عفيفة ( قوله وليس في أصوله مسلم ) أي وإن بعد لكن حيث عد منسوباً إليه بحيث يرث منه ( قوله فلا يقتل ) أي ومع ذلك لأضمان على قاتله للحكم برده مالم يسلم ، وكان الأولى له أن يقول ولا يقتل الخ ، لأن عدم القتل قبل البلوغ لا يضرع على الردة وإن بعد ) أي حيث عد منسوباً إليه ( قوله في غير مملكته ) في التعبير به مساعمة لما يأتي من أنه إذا مات على الردة كان باقياً على إباحته ، والأولى أن يقول فيها وضحه يده عليه في الردة الخ ( قوله وإن عاد إلى الإسلام استقر ملكه ) بوجهه فلو انزع منه قبل إسلامه مصادره في الردة فهل يملكه الأخذ لعدم استقرار ملكه عليه حين الأخذ فلا يؤمر برده له بعد الإسلام أولاً ، ويجب رده عليه إذا أسلم ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول ، فإن عدم الملك غايته أنه يقتضي حرمة

بالغاية إلى الخلاف ، إذ لو ثبت هنا أيضاً فالت منه الإشارة كما لا يخفى وحيفت لما صنعه المصنف أحسن مما أشار إليه المعترض وإن قال الشباب من إن ما ذكر إنما هو مصحح للعبارة بتكلف لا دخل في لأصنية ما أشار إليه المعترض ( قوله وقطع به العراقيون ) الذي قطع به العراقيون إنما هو أنه كافر لا بخصوص الردة كما يعلم من الروضة ( قوله أي إمامهم الخ ) مراده بهذا الجواب عن نقل المصنف حكاية الإتهام عن جميع العراقيين مع أن نقلنا له إنما هو واحد منهم وهو القاضي أبو الطيب . وحاصل الجواب أنه لما قتله إمامهم وهم أتباعه فكأنهم قتلوه ( قوله في غير مملكته في الردة )

وفي مال معرض للزوال لانهوأم ولدومكاتبالأصح على القول ببقاعله أنه لا يصير محجورا بمجرد الردة بل لا بد من ضرب الحاكم عليه خلافا لما اقتضاه ظاهر كلامه وأنه يكون كحجر النفس لأجل حق أهل التي (وعلى الأقوال) كلها (يقضي منه دين لزم قبلها) أي الردة بإتلاف أو غيره أوفيا بإتلاف كما يأتي، أما على بقاء ملكه فظاهر وأما على زواله فهي لا تزيد على الموت، والذين مقدم على حق الورثة فعل حق التي أولومن ثم لو مات مرتنا وعليه دين وفي ثم ما بقي في، وظاهر كلامهم انتقال جميع المال لبيت المال متعلقا به الدين، كما أنه لا يمنع انتقال جميع التركة للوراث وهو الأوجه وإن ادعى بعضهم أنه لا ينتقل إليه إلا ما بقي (وينفق عليه منه) مدة الاستتابة كما يجهز الميت من ماله وإن زال ملكه عنه بموته (والأصح) بناء على زوال ملكه (أنه يلزمه غرم إتلالة فيها) كن خمر يثرا تعبيا فإنه يضمن ماتلف بها بعد موته (ونفقة) يعني موته (زوجات وقف نكاحهن) نفقة المومنين (وغيره) أصل أو فرع وإن تعدد وتجدد بعد الردة وأم ولد تقدم سبب وجوبا. والثاني لا يلزمه ذلك بناء على قول زوال ملكه (وإذا وقفنا ملكه فنصره) فيها (إن احتمل الوقف) بأن قيل للمصليق (كمتى وتبوير وصوبة موقوف إن أسلم نفذ) بالمسجمة: أي بان نفوذه (ولا فلا) ولو أوصى قبل الردة ومات مرتنا بطلت وصيته أيضا (وبه) ونكاحه (وهيته ورهته وكتابه) من كل ما لا يقبل الوقف لعدم قبوله للمصليق (باطلة) في الجليد لبطان وقف العقود ووقت التبين إنما يكون حيث وجد الشرط حال العقد ولم يعلم وجوده، وهنا ليس كذلك لما تقرر أن الشرط احتمال العقد للمصليق، وهو متوقف وإن احتمله مقصود العقد في الكتابة (وفي التقديم موقوفة) بناء على صحة وقف العقود، فإن أسلم حكم بصحتها (ولا فلا) (وعلى الأقوال) كلها خلافا لمن خصه بغير الأوك (يحمل ماله مع عدل وأمه عند) نحو (امراة قة) أو محرم (ويؤخر ماله) كنفاره وحيوانه صيانة له عن الضياع ويبيعه الحاكم لحربه

التعرض لاحدم ملك الأعداء، ونظير هذا ما يحجره المسلم من الموات ولم يحبه (قوله لانهوأم ولد ومكاتب) أي أما ما فلا يزول ملكه عنها اتفاقا لثبوت حق المقت لها قبل ردته (قوله على القول بقاء ملكه) أي على القول التسعيف (قوله وأنه يكون) أي إذا حجر عليه يكون الخ (قوله فهي لا تزيد على الموت) انظر على هذا أي فائدة في بقاء ملكه حيث كان ماله يعمل تحت يد عدل وينفق منه على زوجاته ونفسي منه ديون لزمته بعد الردة، وأي فرق بينه وبين وقف ملكه. اللهم إلا أن يقال: إذا قلنا بزوال ملكه ومضى عليه حول في الردة ثم عاد إلى الإسلام لا يجب عليه زكاة لعدم ملكه. ومن فوائده أنا إذا قلنا بالوقف أبقى على زوجاته وأقاربه قطعا، وإذا قلنا بزوال ملكه ففيه في الخلاف الأكث قوله والأصح يلزم غرم إتلالة الخ (قوله وإن ادعى بعضهم الخ) وفائدة الخلاف تظهر في فوائد التركة. فإن قلنا لا يمنع الدين انتقالا لم يتعلق بالزوائد وإن قلنا يمنع تعلق (قوله وينفق عليه منه مدة الاستتابة) هو ظاهر على القول الثاني. أما على الراجح من وجوب الاستتابة حالا فكجواز التأخير لعذر قام بالقاضي أو بالرد كجنون عرض عقب الردة (قوله مع عدل) أي في يد عدل، وقوله ويؤجر ماله: أي من جهة القاضي.

يعني ما حازه في الردة (قوله خلافا لما اقتضاه ظاهر كلامه) انظر ماوجه اقتضاه ظاهر كلامه ذلك (قوله بناء على زوال ملكه) يعني أن الخلاف الأصح ومقابله مبنى على زوال ملكه لخصوص الأصح وقد أعاد هذا هنا يأتي في حكاية المقابل والأولى عدم إعادته (قوله ونكاحه) انظر هل الخلاف يجري فيه أيضا (قوله مقصود العقد) أي المقت (قوله وبه) يعني الحيوان كما لا يخفى.

إن رآه مصلحة (ويؤتى مكاتبه النجوم إلى القاضي) ويفتى إذ لا يعتد بقبض المرتد كالمجنون وذلك احتياط له لاحتمال إسلامه وللمسلمين لاحتمال موته على ردة . اللهم توفنا مسلمين بمحمد .

## كتاب الزنى

بالقصر أفصح من مده ، وهو من الكبائر . قال تعالى - ولا تقربوا الزنى إنه كان فاحشة وساء سبيلا - وأجمع أهل الملل على تحريمه ، ولهذا كان حده أشد الخلود لأنه جناية على الأعراض والأنساب . وهو (إيلاج) أى إدخال (الذكر) الأصل المتصل ولو أشل : أى جميع حشفته المتصلة به ، والأوجه أن ماوجب الفصل به حد به وما لا فلا ، ودعوى الزركشى وجوب الحد في الزائد كما يجب العدة بإيلاجه مردودة ، فقد صرح البغوى بعدم حصول التحليل والإحصان به فهنا أولى ، ووجوب العدة للاحتياط لاحتمال الإحصان منه كاستدخال المني ، وينتج تقييد إطلاق البغوى المذكور في الإحصان والتحليل بما مر من عدم وجوب الفصل به أو قدرها من فاقدها لا مطلقا ، خلافا للبقينى حيث ذهب إلى أنه لو تقي ذكره وأدخل قدرها منه ترتبت عليه الأحكام ولو مع حائل وإن كثف من آدمى واضح ولو ذكر نائم استدخنت امرأة وإن لم يمكن انتشاره كما هو الأقرب وإن بحث البقينى خلافه وقد علم مما قررناه أنه لا حد بإيلاج بعض الحشفة كالفصل ، نعم ينتج أنه لو قطع من جانبها فلقطة يسيرة بحيث

## كتاب الزنى

(قوله وهو من أكبر الكبائر) لم يبين الشارح مرتبته بعد كونه من أكبر الكبائر ، وعجاجة الزيادة : وهو أكبر الكبائر بعد القتل اه . وفي كلام بعض شراح الجامع الصغير أن أكبر الكبائر الشرك بالله ثم قتل النفس ، وأن ما وراء ذلك من السبع الموبقات وغيرها كالتزويج فيه ، وإنما يقال في كل فرد منه من أكبر الكبائر (قوله وهو إيلاج الذكر) أى شرعا ، وأما لغة فالظاهر أنه مطلق الإيلاج من غير نكاح اه حجج (قوله والأوجه أن ماوجب الفصل به حد به) أى الذكر الزائد لا يجب الفصل بإيلاجه حيث لم يكن على سميت الأصل فلا يجب الحد به ، وقضيته أنه لو كان على سميت الأصل حد به ، وقضية مارد به على الزركشى خلافه ، وهو ظاهر لانتهاء الأصالة عنه ، وقضية قوله والأوجه النسخ أنه إذا علت المرأة عليه حتى دخلت حشفته في فرجها مع تمكنه من دفعها وجب الحد لوجوب الفصل عليه ، ويوجه بأن تمكنها من ذلك كفعله فيها يترتب عليه من اختلاط الأنساب (قوله في الزائد) أى الذكر الزائد (قوله بعدم حصول التحليل والإحصان به) أى بالزائد (قوله بما مر من عدم وجوب الفصل) أى بأن تميز عن الأصل ولم يكن على سمته ، ويمكن حل كلام الزركشى على زائد يجب الفصل بإيلاجه (قوله أو قدرها) عطف على قوله أى جميع حشفته (قوله ولو مع حائل) غاية في وجوب الحد (قوله من آدمى واضح) أى لو أجنبي تحققت ذكوره أعلا بما ذكره في المولج فيه فيجب على المرأة

## كتاب الزنى

(قوله لأنه جناية النسخ) لعلة حلة لإجماع أهل الملل فكان ينبغي تقديمه على قوله ولهذا النسخ (قوله والأوجه أن ماوجب الفصل به) أى وهو الزائد العامل أو المسامت وإن لم يكن عاملا كما مر هناك (قوله مردودة) يعنى بالنسبة لإطلاق الزائد ولأن بعض أفراد الزائد يحد به كما مر (قوله أو قدرها) معطوف على جميع حشفته ، وقوله ولو مع

سمى حشفة مع ذلك ويصير ويلتذ بها كالكلمة وجب الحد بها (بفرج) أي قبل أدمية واضح أصل ولو غوراء كما يحسن الزركشي ، وهو ظاهر قياسا على الجنابة ، أو جنية تحققت أنوثتها بما يحسن العراق لأن الطبع لا يضر منها حينئذ (عمر لعينه خال عن الشبهة) التي يعتد بها كوطه أمة بيت المال وإن كانت من سهم المصالح التي له حق فيه ، إذ لا يستحق فيه الإحفاف بحال ، وحرية لا يقصد قهر أو استيلاء ، وعلوكة غير ياذنه على مامر مفصلا في الرهن ، وما نقل عن عطاه في ذلك غير معتد به مع أنه لم يثبت عنه (مشبهى طهما) راجع كالذي قبله لكل من الذكر والفرج وإن أومر صنيعة بخلافه . وحكم هذا الإيلاج الذي هو مسمى اسم الزنى ، إذ الإيلاج المذكور بقبوذه هو مساه ، والامم الزنى إذا وجدت هذه القيود جميعها أنه (يوجب الحد) بالحد والتفريب أو الرجم بالإجماع ، وسيأتي محترزات هذه كلها . والخشني حكاه هنا كالفضل إن وجب الفصل وجب الحد وإلا فلا ، وما قيل من أن قوله خال عن الشبهة لا يوصف بحل ولا بحرمة

الحد إذا مكنته (قوله بفرج) أي ولو فرج نفسه كأن أدخل ذكره في دبره ، ونقل عن بعض أهل العصر خلافه فاحلوه ، ونقل بالدرس من الباقين ما يصحح بما قلناه وهل من الفرع مالو أدخل ذكره في ذكر غيره أولا ؟ فيه نظر ، وإطلاق الفرع يشمل فليراجع (قوله أو جنية تحققت أنوثتها) فيجب على وأصلها الحد ظاهره ولو حل غير صورة الأدمية لكن التعليل يقتضي خلافه ، وبه صرح حج قعيد بما إذا تشكلت بشكل الأصمات ، إلا أن يقال : لما تحقق أنوثتها وأنها من الجن علم أن هذه ليست الصورة الأصلية فلم يضر طبعه منها الفثرة الكلية (قوله عمر لعينه) قال الزركشي : يرد عليه من تزوج خمسة انتهى سم على منيج : أي فإنه يحد بوطئها مع أنها ليست محرمة لعينها بل لزيادة على العدد الشرعي ، وقد يجاب بأنها لما زادت عن العدد الشرعي كانت كأجنبية لم يفتق عقد عليها من الواطئ فجعلت محرمة لعينها لعدم ما يزيل التحريم إقامتها بما ابتداء (قوله كوطه أمة بيت المال) مثال للخالي من الشبهة ، وكتب أيضا حفظه الله كوطه أمة بيت المال : أي وإن خاف الزنى فيها يظهر انحلا من قوله إذ لا يستحق الخ (قوله لا يقصد قهر أو استيلاء) أي فإن كان يقصدهما لا يحد لدخولها في ملكه ، وظاهره ولو كان مقهورا كقيد وهو ظاهر لأن الحد يدرأ بالشبهة (قوله وما نقل عن عطاه في ذلك) أي وطه مملوكة غيره (قوله وإن أومر صنيعة) أي حيث أخره عن وصف الفرع (قوله أنه يوجب الحد) أي وإن تكررت منه مائة مرة مثلا حيث كان من المجلس فيكنى فيه حد واحد . أما إذا أقيم عليه الحد ثم زنى بعد ذلك فيقام عليه ثانيا وهكذا ، ثم رأيت كذلك عن فتاوى الشارح ، وعبارة : سئل الشمس الولي فيمن زنى مائة مرة مثلا فهل يلزمه في كل مرة حد ، وإذا مات الزاني ولم يتب هل يحد في الآخرة ، وإذا تاب عند الموت هل يسقط عنه الحد ، وهل للزوج على من زنى بغير علمه ، وإذا مات الزاني هل يسقط حتى زوجها عنه ؟ فأجاب يكنى يحد واحد عند اتحاد المجلس ، ولا حد في الآخرة ، ولا يسقط بالتوبة ، وللزوج حق على الزاني بزوجه ، ويسقط حقه بالتوبة التي توفرت شروطها (قوله وجب الفصل) بأن أولج وأولج فيه (قوله وإلا فلا) أي بأن أولج فقط أو أولج فيه فقط (قوله لا يوصف بحل ولا حرمة) المراد من هذه العبارة أن مائة الشبهة لا يوصف بحل

حائل غاية فيها (قوله أو جنية) انظر هل مثلها الجنى أولا فالتريق (قوله كوطه أمة بيت المال) مثال للخالي عن الشبهة (قوله لا يوصف بحل ولا حرمة) سقط قبل هذا كلام من النسخ . وعبارة التحفة قبل خال عن الشبهة مستترك لإغناء ما قبله عنه ، إذ الأصح أن وطه الشبهة لا يوصف إلى آخر ما في الشارح ، وقوله إذ الأصح الخ

رد بأن التحريم أصالة العين والشبهة أمر طارئ عليه فلم يفر عنها وتعين ذكرها لإفادة الاحتداد بها مع طروها على الأصل (ودبر ذكرواثي كتيل على اللعيب) ففيه رجم الفاعل المحصن وجلد وتغريب غيره وإن كان دبر عبده لأنه زنى وفارق دبره إتيان أمته ولو حرما في دبرها حيث لا يحسد به على الرجاء بأن الملك يبيع إتيان القبل في الجملة ولا يبيع هذا المحل ، بحال وفي قول يقتل فاعله بالسيف عصتنا كان أولى ، وفي طريق أن الإيلاج في دبر المرأة زنى وقد علم أن إتيانه حليلته في دبرها لأحد فيه لأن سائر جسدنا مباح للطوط فأنهض شبهة في الدبر وأمته المزوجة تحريمها لعارض فلم يعتد به هذا حكم الفاعل. أما الموطوءة في دبره ، فإن أكره أو لم يكلف فلا شيء له ولا عليه ، وإن كان مكلفا مختارا جلد وغرب ولو عصتنا ذكرنا كان أو أثني ، إذ اللبر لا يتصور فيه إحصان ، وفي وطء الحليلة التنزيه إن عاد له بعد نهى الحاكم له عنه (ولا حد بمفاعلة) وغيرها مما لا ييلاج فيه كسحاق ، ولو مكنت نحو قد لم يجب عليها حد (وطوء زوجة) بهاء الضمير وبالله : أي له (وأتمته في) نحو دبر و (حيض) أو قفاس (وصوم وإحرام) لأن التحريم ليس لعينه بل لأمر عارض كالإيلاء وإفساد العبادة ، ومثله وطء حليلته بظن كونها أجنبية فهو

ولا حرمة فلا حاجة للاحتراز عنه بقوله خالف عن الشبهة (قوله ذكر وأثني) أي غير حليلة كما يأتي حرة أو أمة (قوله وفارق دبره) أي دبر العبد المملوك (قوله حيث لا يحسد به) أي وإن تكرر (قوله يبيع إتيان القبل في الجملة) هذا التحليل جله في المتنج علة لوجوب الحد بوطء أمته المحرم في دبرها ، أما عدم الحد فله بما يأتي من أن الملك يبيع له سائر جسدها : أي ومنه التمتع بحلقه الدبر فدبر الأمة من حيث هو مباح في الجملة (قوله ولا يبيع هذا المحل) أي العبد فإنه لا ييلاج منه . فالخلاص أن الأمة تباح في الجملة ولا كذلك العبد (قوله وفي قول يقتل فاعله) أي فاعل الوطء في الدبر (قوله وقد علم أن إتيانه حليلته في دبرها) أي زوجة أو أمة (قوله لأحد فيه) أي وإن تكرر مرارا وإنما يجب فيه التنزيه فقط إن تكرر على ما يأتي من أنه يترز إن عاد بعد نهى الحاكم عنه (قوله فلا شيء له) ظاهره أنه إذا أكره الأثني على ذلك لامهر لها ، ومن ثم كتب سم على حجب قوله فلا شيء له : أي فلا يجب له مال ، والظاهر أنه غير مراد لتسويتهم بين القبل والدبر إلا في مسائل ليست هذه منها فيجب لها المهر ، وأشار إلى ذلك في الهجة بقوله :

والدبر مثل القبل في الإتيان لا الحل والتحليل والإحصان  
وفيئة الإيلا ونبي العنة والإذن نطقا وإفراش القنة

(قوله وفي وطء الحليلة) أي في دبرها (قوله إن عاد له بعد نهى الحاكم) أفهم أنه لاتنزيه قبل نهى الحاكم وإن تكرر وطؤه (قوله لم يجب عليها حد) أي وتترز وإن لم يتكرر ، وعمله حيث لم يقهرها على ذلك ويقتل قولها فيه (قوله وصوم وإحرام) أي وقبل مضى مدة الاستبراء أيضا (قوله ومثله وطء حليلته) أي في قبلها

حاصله أن قول المصنف محرم لعينه يفهم أن غير المحرم للملك لأحد فيه . ومنه وطء الشبهة لأنه لا يوصف بمحل ولا حرمة ، لكن نازع سم في كون جميع أنواع الشبهة لا يوصف بمحل ولا حرمة (قوله رد بأن التحريم الخ) حاصله أن الشبهة أيضا يتصف فيها الفرج بأنه محرم لعينه ومع ذلك لأحد فيه للشبهة فتعين ذكرها لذلك (قوله وجلد وتغريب غيره) أي من الفاعل غير المحصن والمفعول به مطلقا (قوله بأن الملك يبيع إتيان القبل في الجملة) هذا لا يتأتى مع قوله في دبرها وهو تابع في هذا حجب ، لكن ذاك لم يقل في دبرها لأنه يختار أنه يحسد به (قوله فلا يجب له شيء) صريح في عدم وجوب المهر لو كانت الموطوءة أثني (قوله لأن التحريم ليس لعينه) لا يتأتى في قوله نحو



وإن أثم إثم الزنا باعتباره لا يحد لانتهاء حرمة الفرج لعينه (وكذا أمته المروجة والمعدّة) لكون التحريم عارضا أيضا قطعا ، وقيل في الأظهر (وكذا مملوكة الحرم) بنسب أو رضاع أو مصاهرة لشبهة الملك ، ولغيره ادعوا الحدود بالشبهات ، ولا يرد عليه نحو ابنته لزوال ملكه بمجرد ملكه لها فلم تكن ملكة حالة وطئها على أنه يتصور ملكه لها كما يأتي فلا اعتراض أيضا ، وكذا من طئها حليلته كما في الحرر أو مملوكة كلا لايعضا كما في الروضة ، وقال آخرون : لا فرق . واعترض بأن ظن ملك البعض لا يقيد الحل فليس شبهة كمن علم التحريم وظن أنه لا حد عليه . وأجيب بأن الأول مسقط لو وجد حقيقة فاعتقد مسقطا ، بخلاف الثاني لا يسقط بوجه فلم يؤثر اعتقاده ، ويردّ بأنه لا عبرة باعتقاد المسقط مطلقا لأنه متى لم يظن الحل فهو غير معذور ، ولا ينفيه ما يأتي في نحو السرقة لأنهم توسعوا في الشبهة فيها فلم يتوسعوا هنا ، ومن ادعى جهل التحريم بنسب بعد تزوجها وطئها لم يصدق ، نعم إن جهل مع ذلك النسب ولم يبين لنا كذبه صدق كما بحثه الأفرعي ، أو يتحرّمها برضاع صدق أيضا في أظهر القولين إن كان مما يفتى عليه ذلك ، أو يكونها مروجة أو معدّة وأمکن جهله بملك صدق يمينه وحدّث هي دونه إن علمت تحريم ذلك (ومكره في الأظهر) لشبهة الإكراه ولرفع القلم عنه . والثاني ينظر إلى الهرمية التي لا يستباح الوطء معها محال ويقول الانتشار الذي يحصل به الوطء لا يكون إلا عن شبهة واختيار (وكذا كل جهة أباح بها) الأصل أباحها فضمن أباح قال ، أو زاد الباء تأكيدا أو أضمر الوطء : أي أباحه بسببها (عالم) يعتد بخلافه لشبهة إباحته وإن لم يقلده القاعل (كنكاح بلا شهود على الصحيح) ككذب مالك على ما أشهر عنه ، لكن المعروف عن مذهبه اعتبارهما في صحة الدخول حيث لم يقع وقت العقد أو بلا ولي ككذب أبي حنيفة أو بلا ولي وشهود كما نقل عن داود ، وصرح به المصنف في شرح مسلم لجعله من أمثلة نكاح المثمة الذي لا حد فيه جريانه مؤثما بدون ولي وشهود ، فإذا اتفق مع وجود التأييت المقتضى لضعف الشبهة فلأن يفتى مع انتفاءه بالأولى ، وقد أتى بملك الوالد رحمه الله تعالى . والثاني يجد معتد بتحريمه في النكاح بلا ولي (ولا بوطء ميتة) ولو أجنبية خلافا لما وقع في بعض كتب المصنف (في الأصح) إذ هو مما يفر عنه الطبع فلم يمتحج لزجر عنه

(قوله وإن أثم إثم الزنا) أي فيفسق به وتسقط شهادته وتسلب الولايات عنه (قوله لزوال ملكه) قضيته أنه لو لم يزل ملكه بذلك ككونه مكاتبا أو عصبورا عليه واشتراها في اللمة لا يحد بوطئها وهو مقتضى قوله على أنه النخ (قوله كلا لايعضا) معتمد (قوله وأجيب بأن الأول) هو قوله كلا لايعضا النخ ، وقوله بخلاف الثاني : هو قوله كما لو علم التحريم (قوله ولا ينفيه ما يأتي في نحو السرقة) أي للمال المشترك (قوله وأمکن جهله) ومنه ما لو ظن أن مضى أو يمين يوما أو نحوها كاف في العدة فتزوج بذلك الظن ووطئ فلا حد عليه (قوله ومكره) يبنى أن من الإكراه المسقط للحد ما لو اضطرت امرأة لطعام مثلا وكان ذلك عند من لم يسمح لها به إلا حيث مكنته من نفسها فكنته لدفع الهلاك عن نفسها فلا حد عليها وإن لم يميز لها ذلك لأنه كالإكراه ، وهو لا يبيع ذلك وإنما سقط عنها الحد للشبهة (قوله وكذا كل جهة أباح بها عالم) أي فإنه لا يحد بها ولا يعاقب عليها في الآخرة (قوله كما نقل عن داود) أي الظاهري (قوله من أمثلة) مفعول ثان ، وقوله جريانه مفعول أول لجعله مع انتفاءه : أي التأييت (قوله ولا بوطء ميتة) ع : استشكل بنقض الضوء بملصها . أقول : الجواب أن الحدود تدرأ بالشبهات أهم

(قوله على أن يتصور النخ) أي وحينئذ فلا حد (قوله أو يتحرّمها برضاع) أي ادعى جهل تحريمها برضاع (قوله في صحة الدخول) يعني في حله (قوله يجعله) الظاهر أن الباء سببية (قوله جريانه) معمول جملته

ولأنه غير مشتهى طبعاً . والثاني يحدّ به كوطه الحية ( ولا ) يؤطه ( بهيمة في الأظھر ) لأنها غير مشبهة للثقل  
وعتق قتلها ، ولا يجب ذبح المأكولة ، فإن ذبحت أكلت لكنه يمزّر فيها . والثاني قاسه على المرأة . والثالث  
يقتل بالسيف محصناً كان أو لا ( وعقد في مستأجرة لثراً ) بها لاتضاء الشبهة ، إذ لا يعتد بالبعد الباطل بوجه ، وقول  
أبي حنيفة إنه شبهة ينافيه الإجماع على عدم ثبوت النسب ومن ثم ضعف مدركه ولم يراع خلافه بخلافه في نكاح بلا  
ولي ، واتجه أن للشافعي حدة لو رفع الحنفى الفاعل له إليه خلافاً للرجائي كتنظيره في التبيذ ( ومبيحة ) لكون  
الإباحة هنا لغوا ( وعمرم ) ووثنية وخامسة ومطلقة ثلاثاً وملاعة ومعنة ومرتدة وذات زوج ( وإن كان ) قد  
( تزوجها ) خلافاً لأبي حنيفة أيضاً لأنه لا أثر للعقد القاسد فيأتي فيه ما مر في الإجارة ، ولا حد عليه بتزوجه  
عبرية للخلاف في صحة نكاحها كما نقله الروياني في البحر عن النص ، وقال الأذرى والزركشي : إنه للمذهب  
( وشرطه ) التزام الأحكام ، فلا حد على حرق ومومن ، بخلاف المرتد لالتزامه الأحكام ( والتكليف ) فلا حد  
على صبي ومجنون لرفع القلم عنهما ( إلا السكران ) المتعلد بسكره فيحد وإن لم يكن مكلفاً على الأصح تقيظاً عليه  
لأنه من باب ربط الأحكام بالأسباب فلا استثناء منقطع ( وعلم تحريمه ) فلا حد على جاهل به ( وحد المحصن )  
رجلاً أو امرأة ( الرجم ) إلى موته بالإجماع ، ولأنه عليه الصلاة والسلام رجم ماعزاً والغامدية ، ولا يجمع بين  
الجلد والرجم عند جمهور العلماء رضي الله تعالى عنهم ، والإحصان لغة : المنع ، وورد في الشرع لعمان الإسلام  
والفعل والبلوغ ، وفسر بكل منها قوله تعالى - فإذا أحصن - فإن أتيت بفاحشة - والحريه كما في قوله تعالى - فلعين  
نصف ما على المحصنات من العذاب - والتزويج كما في قوله تعالى - والمحصنات من النساء - والعفة عن الزنا كما  
في قوله تعالى - والذين يرمون المحصنات - والإصابة في النكاح كما في قوله تعالى - محصنين غير مسافحين - وهو  
المراد هنا ( وهو مكلف ) وإن طرأ تكليفه أثناء الوطء فاستلذه ، نعم لو أولج ظاناً أنه غير بالغ فبان كونه بالغاً

على منج ( قوله لكنه يمزّر فيها ) أي الميتة والبهيمة ولو في أول مرة ( قوله وقول أبي حنيفة إنه ) أي الاستتجار  
( قوله الفاعل له ) أي الاستتجار ( قوله ومبيحة ) ع : أي ولا مهر ولو كانت أمة أه سم على منج ( قوله وإن  
كان ) غاية لقوله وعمرم ووثنية الخ ( قوله وإن لم يكن مكلفاً على الأصح ) أي وإن قلنا بالأصح من عدم تكليفه  
( قوله فلا حد على جاهل به ) أي حيث قرب عهد بالإسلام أو نشأ بعيداً عن العلماء .

[ فرج ] في الباب : ولو قالت امرأة بلغني وفاة زوجي فاعتدلت وتزوجت فلا حد عليها اه : أي وإن  
لم تقم غيبة على ذلك ( قوله وهو مكلف ) أي المحصن الذي يرجم ( قوله وإن طرأ تكليفه أثناء الوطء فاستلذه )

( قوله الفاعل له ) أي للاستتجار ( قوله لأنه لا أثر للعقد الفاسد ) لعله إذا كان فساد له لمدم قابلية الحمل كما هنا وإلا  
فهو غير مسلم ( قوله رجلاً أو امرأة ) لا يناسب قول المصنف الآتي غيب شفتيه على أنه سيأتي قوله وكما يمتنع ذلك  
في إحصان الواطئ ) يمتنع في إحصان الموطوءة ( قوله بكل منها ) المعنى بجمعها ( قوله وهو المارد هنا ) فيه نظر  
لا يخفى ( قوله وإن طرأ تكليفه أثناء الوطء ) أي وطء زوجته وكان المناسب ذكر هذه الغاية عقب قول المصنف  
الآتي ، والأصح اشتراط التغيب حال حرية وتكليفه ( قوله نعم لو أولج ظاناً الخ ) هذا الاستدراك لاهل له  
هنا وإنما عمله عند قول المصنف المار . وشرطه التكليف لأن صورة الوجهين أن من زنى جاهلاً بالبلوغ ثم بان  
أنه كان زنى بالغا هل يلزمه الحد "أولا . وبعبارة العباب وفيمن زنى جاهلاً ببلوغه ثم بان بالغا وقته وجهان  
انتهت وكان الشارح ظن أن قوله وإن طرأ تكليفه الخ الذي تبع فيه غيره معناه وإن طرأ التكليف في أثناء الزنى

وجوب الحد في أصبح الوجهين ، ومعنى اشتراط التكليف في الإحصان بعد اشتراطه في مطلق وجوب الحد أن حلفه يوجب اشتراطه لوجوب الحد لتسميته محصنا فين يتكرره أنه شرط فيها ، ويلحق بالمكلف هنا أيضا السكوان (جر) كله ، فمن به رق غير محصن (ولو) هو (ذئ) لأنه صلى الله عليه وسلم رجم اليهوديين وكانا قد أحصنا فاللغة شرط لحد لما مر أن نحو الحرفي لا يحد لا لإحصانه إذ لو وطئ نحو حرفي في نكاح فهو محصن لصفة أنكحهم ، فإذا عقدت له ذمة وزنى رجم (غيب خشفته) كلها أو قدرها من فاعلها بشرط كونها من ذكر أصلي عامل (يقبل في نكاح صحيح) ولو مع نحو حيض وعدة شبهة لأن حقه بعد أن استوفى تلك الذمة الكاملة اجتنابها ، بخلاف من لم يستوفها أو استوفها في دبر أو ملك أو وطء شبهة أو نكاح قاسد كما قال (لا فاسد في الأظهر) لحرمته لذاته فلم يحصل به صفة كمال ، وكذا يعتبر ذلك في إحصان الواطئ يعتبر في إحصان الموطوعة والثاني ينظر إلى النكاح ، نعم لو كان له زوجة ولها منه ولد وثبت زناه بالينة وأنكر وطء زوجته صدق بيمينته ، ولا يؤثر ذلك في نسب الولد لأنه ثبت بالإمكان (والأصح اشتراط التضييق حال حرية وتكليفه) فلا إحصان لصبي أو مجنون أو قن وإن وطئ في نكاح صحيح لأن شرط الإصابة كونها بأكل الجهات بالشرط من كامل أيضا ولا يرد على اعتبار التكليف حصول الإحصان مع تعيينها حالة النوم لأن التكليف موجود حيثل بالقوة وإن لم يكن التام مكلفا بالفعل لرجوعه إليه بأدنى تنبيه ، وقضية كلامه اشتراط ذلك حال التضييق لا الزنى ، ولو أحصن ذئ ثم حارب وأرق ثم زنى رجم ، واللى صرح به القاضى أنه لا يرجم ، قال ابن الرقة : وعليه فيجب أن يقال المحصن الذى يرجم من وطئ في نكاح صحيح وهو حر مكلف حالة الوطء والزنى ، فعلم أن من وطئ ناقصا ثم زنى كاملا لا يرجم ، بخلاف من كل في الحالين وإن غفلهما نقص كجنون ورق ، والثاني يكفى به في غير الحالين (و) (الأصح) أن الكامل الزانى بناقص (من رجل أو امرأة) (محصن) لأنه حر مكلف وطئ في نكاح صحيح فلم يؤثر فيه نقص صاحبه وامطا أو موطوعا لوجود المقصود وهو التضييق حال كمال المحكوم عليه بالإحصان منهما ، لقوله بناقص متعلق بكامل لا بالزنى كما أفاده كلامه ، إذ لو تعلق به لا انقضى أن الكامل أحر المكلف

يتأمل هذا فإن الظاهر أنه لو زنى صبييا وبلغ في أثناء الوطء واستدامه يرجم وليس مراداً فإنه يشترط لوجوب الرجم سبق الإحصان ، ولا يتحقق إلا بإيلاج حشفته مكلفا في النكاح الصحيح كما يأتي ، وعليه فلا يتصور زناه صبييا بعد إحصانه ثم يبلغ ويستديم الوطء فلعلم ما هنا تصوير مجرد وجوب الحد أولتصحيح الإحصان وهو الظاهر ، نعم يمكن تصويره بما لو جن بعد تزوجه ثم وطئ حال جنونه فأفاق في أثناء الوطء واستدامه ، وهذا كله بناء على أن قوله مكلف معتبر في وجوب الحد وهو غير مراد ، فإن التكليف المعبر في وجوب الحد تقدم في قوله وشرطه : أى الحد التكليف ، فما هنا إنما هو بيان لما يحصل به الإحصان الذى يرتب عليه أنه إذا زنى بعده يرجم .

[فرع] نص الشافعى على أن الكافر إذا أسلم سقط عنه حد الزنى ، وهذا مبنى على أن التوبة تسقط الحد والمعتمد عدم السقوط فيكون المعتمد وجوب الحد (قوله صدق بيمينته) أى فلا يكون محصنا (قوله في نسب الولد لأنه) أى نسب الولد (قوله قال ابن الرقة الخ) معتمد (قوله فلم يؤثر فيه نقص صاحبه) أى زوجه

مع أنه غير متأت على أن الاستدراك على هذا الفهم ليس له موقع أيضا كما لا يخفى (قوله يوجب اشتراطه الخ) عبارة التحفة بوجوب اشتراطه الخ (قوله أصل عامل) انظره مع ما تقدم له استيجاهه وعبارة التحفة : ويتجه أن يأتي في نحو الزائد مأمراً فها (قوله أو استوفها) يعنى مطلق الذمة

إذا زنى بتاتص محسن . وإن لم يوجد فيه التغييب السابق وهو غير صحيح بنص كلامه فتعين تعلقه بما ذكر ومن اعترضه غير صحيح وإن كثر أو ممن غير الزاني بالياني ، على أنه غلط بأن المعروف بنى على أهله لا بهم ، والثاني يشترط كمال الآخر ( و ) حد المكلف ومثله المتمسك بسكره ( البكر ) وهو غير المحسن السابق ( آخر ) ذكر أو أنثى ( مائة جلدة ) للآفة سمي بذلك لوصوله إلى الجلد ( وتغريب عام ) أى سنة هلالية وآثر التعبير به لأنها قد تطلق على الجلب ، وعطف بالواو ليفيد به عدم الترتيب بينهما وإن كان تقديم الجلد أولى . فلو قدم التغريب اعتد به ويحذف بعده وإن نازع في ذلك الأذعى وعبر بالتغريب ليفيد به اعتبار فعل الحاكم . فلو غرب نفسه لم يعتد به لانقضاء التنكيل ، وابتداء العام من أول السفر ، ويصدق يمينته في مضى عام عليه حيث لا يئنه ، ويحلف ندبا إن أهم لبناء حقه تعالى على المساحة وتغريب المعتلة وأخذ منه تغريب المدين ، أما مستأجر العين فالأوجه عدم تغريبه إن تعلم عمله في القرية ، كما لا يجيب إن تعلم ذلك في الحليس ، ويوجه تغريب المدين وإن كان الدين حالا بأنه إن كان له مال قضى منه وإلا لم تعد إقامته عند الدائن فلم يمنع حقه توجه التغريب إليه وإنما يجوز التغريب ( إلى مسافة قصر ) من محل زناه ( فافوقها ) على ما يراه الإمام بشرط كون الطريق والمقصد آمنًا كما اقتضاه كلامهم في نفاذه ، وأن لا يكون بالبلد طاعون لحرمة دخوله كما هو ظاهر ، ولأن مادونها في حكم الحضر ( وإذا عين الإمام جهة فليس له طلب غيرها في الأصح ) فلو طلب لم يعتد به لأنه قد يكون له غرض فيه ، فينتفى الجرح المقصود ويترجمه الإقامة فيها غرب إليه ليكون له كالحليس ، وله استصحاب أمة يتسرى بها دون أهله وعشيرته . وقضية كلامهما عدم تمكنه من حل مال زائد على نفقته وهو متجه خلافا لما وردى والروايات ، ولا يقيد إلا بخيف من رجوعه ولم تعد فيه المراقبة أو من تعرضه لإفساد النساء مثلا ، وأخذ منه بعض المتأخرين أن كل من تعرض لإفساد النساء أو الفلحان : أى ولم يزرجر إلا بحبس جس ، قال : وهى مسئلة نفسية ، وإذا رجح قبل اقتضاء المدة رد لما يراه الإمام واستأنفها لأن التنكيل لا يمت إلا بموالة مدة التغريب ، والثاني له ذلك فيجيب إليه ( ويغرب ) قوله بأن المعروف بنى على أهله لأبهم ) لكنه استعمل كثيرا بهذه الصيغة ( قوله وتغريب عام ) ظاهره وإن كان له أبوان ينفق عليهما أوزوجة أو أولاد صغار أو كبار محتاجون وهو ظاهر . ويوجه بأن النفقة المستقبلية غير واجبة في ابتداء التغريب لانقضاء عليه وبعده عاجز ( قوله وآثر التعبير به ) أى بالعام ( قوله أما مستأجر العين ) ظاهره وإن وقعت الإجارة بعد ثبوت الزنى ، وقد يقال بعدم صحبها حيث دللوا بوجوب تغريبه قبل عقد الإجارة ( قوله فالأوجه عدم تغريبه ) أى إلى انتهاء مدة الإجارة ( قوله على ما يراه الإمام ) أى وإن طال بحيث لا يزيد الذهاب والإياب على سنة ( قوله لحرمة دخوله ) ومثله الخروج أى حيث كان واقعا في نوعه ( قوله وإذا عين الإمام جهة ) أى ويجب ذهابه إليها فوراً امتثالاً لأمر الإمام وينتظر له التأخير لتهيئة ما يحتاج إليه ومنه الأمانة التى يستصحبها للتسرى ( قوله فيما غرب إليه ) أى كإقامة أهلها ( قوله يتسرى بها ) أى وإن لم يخف الزنى ( قوله فون أهله ) أى زوجته ، وعلمه ما لم يخف الزنى فيما غرب إليه أيضا ، ولكن في الزيادة التسوية بين الأمة والزوجة . وجارته : أنه لو يستصحب سرية ومثله الزوجة فهى مستثناة من الأهل ، وظاهره أن له ذلك وإن لم يخف الزنى ( قوله ولم يزرجر إلا بحبس جس ) أى وجوبا ووزق من بيت المال إن لم يكن له مال وإلا فن مياسير المسلمين ( قوله وإذا رجح ) أى إلى أهل الذى غرب ( قوله ويصدق يمينته ) ينفى حذف يمينته ( قوله ولأن مادونها في حكم الحضر ) لم يتقدم قبله ما يصح عطفه عليه . وعبارة التحفة : اقتداء بالخلفاء الراشدين ولأن الخ ، فلمل قوله اقتداء الخ سقط من نسخ الشارح من الكتب ( قوله لم يعتد به ) لعل المراد لم يعتد بطلبه فلا يجب على الإمام إجابته في ذلك الطلب

غريب) له وطن (من بلد الزنى إلى غير بلده) هو أى وطنه ولو حلة يدوى إذ الإبحاش لايم بدون ذلك (فلان عاد) المغرب (إلى بلده) الأصل أو الذى غرب منه أو إلى دون مسافة القصر (منع فى الأصح) معاملة له بتقيض قصده ، وقياس مامر استئناف العام كما هو ظاهر ، أما غريب لاوطن له كأن زنى من هاجر لدارنا عقب وصوها فيمهل حتى يتوطن خلا ثم يغرب منه وفارق تغريب مسافر زنى بغير مقصد وإن فاته الحج مثلا لأن المقصد تنكيله وإبحاشه ولا يتم بدون ذلك بأن هذا له وطن فالإبحاش حاصل ببعده عنه وذلك لاوطن له فاستوت الأماكن جميعها بالنسبة إليه فتعين إمهاله ليألف ثم يغرب ليتم الإبحاش ، واحتمال عدم توطئه بلدا فيؤدى إلى سقوط الحد بعيد جدا فلا يلتصق إليه كاحتمال الموت ونحوه ، وما وقع لابن الرضة والبلقيني هنا مما يخالف ذلك غير سديد ولو زنى فيها غرب إليه غرب لغيره بعيدا عن وطنه وعمل زناه ودخل فيه بقية الأول ومقابل الأصح لايعترض له (ولا تغرب امرأة وحدها فى الأصح بل مع زوج أو محرم) أو نسوة ثقات مع أمن المقصد والطريق ، ويجوز مع واحد ثقة أو مسموح كلكل أو عبدها الأمين إن كانت هى ثقة أيضا بأن حسن حالها ما مر فى الحج من الاكتفاء فى السفر الواجب بذلك ، ووجوب المسافرة عليها لايحلفها بالمسافرة للهجرة حتى يازمها السفر ولو وحدها ، إذ الفرق أن تلك تخشى على نفسها أو بعضها لو أقامت وحدها ليست كلكل فانتظرت من يجوز لها السفر معه (ولو بأجرة) طلبا منها فيلزمها كأجرة الجلال ، فإن كانت معصرة فى بيت المال ، فإن تملأ آخر التغريب إلى أن توتر كآمن الطريق ، ومثلها فى جميع ذلك أمر دجبل فلا يغرب إلا مع محرم أو سيد (فلان امتنع) ولو بأجرة (لم يجبر فى الأصح) إذ فى إيجابه تعذيب من لم يذنب بجرمة غيره . والثانى يجبر لإقامة الواجب وبهذا وجه تقريرنا وحدها (و) حد (البيد) يعنى من فيه رقى وإن قل كافر كان أو مسلما (حسون ويغرب نصف سنة) على النصف من الحر لآية - فلعين نصف ماعلى المحصنات من العذاب - أى غير الرجم لأنه لاينصف ولا بمبالاة بغرر السيد كما يقتل بنحو رده ، ولا يكون الكافر لم يلزم الجزية كما فى المرأة النبية ، وبأقوى هنا مامر من فروع التغريب ومنه خروج نحو محرم مع الأمة والبيد الأمرد (وقى قول) يغرب (سنة) لتعلقه بالطبع فلم يخلف فيه الحر وغيره كعدة الإيلاء (و) فى (قول لا يغرب) لتفويت حق السيد (ويثبت) الزنى (بينة) فصلت بذكر المثنى بها

منه بالفعل (قوله وقياس مامر) القياس إنما يحتاج إليه إذا عاد إلى بلده (قوله فيمهل) أى وجوبا (قوله فتعين إمهاله ليألف) أى مدة جرت العادة بمصول الإلف فيها (قوله غرب لغيره) ظاهره وإن لم يتوطن ماغرب إليه فيستقضى هذا مما تقدم آنفا اسم على منيج (قوله بل مع زوج أو محرم) ح : حديث لايجل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم إلا مع ندى محرم ، اه سم على منيج (قوله ولو بأجرة) أى بشرط أن تكون أجرة المثل عادة (قوله ومثلها فى جميع ذلك أمرد) ومنه مامر فى نفقة من تخرج معه (قوله لم يجبر فى الأصح) أى ثم لو أراد السفر معها أو خلفها ليتمتع بها لم يمنع من ذلك وعليه الثقة حيثل ، بخلاف مالو لم يسافر معها أو سافر لغرض آخر واتفق مصاحبتة لها من غير قصد ولا تمتع ، ولا منافاة بين هذه وبين مايلامش أيضا لأن تلك لها لو قصد صحبتها بخلاف هذه ، وكسب أيضا حفظه الله قوله لم يجبر فى الأصح : أى ثم إن سافرت لأمه لم تستحق نفقة ولا كسوة ولا غيرها مدة غيبها ، وإن سافر معها ولو بأجرة استمرت الثقة وغيرها ولو لم يتمتع بها فى المدة المذكورة (قوله ومنه خروج نحو محرم) أى وثقته فى بيت المال لأنه لا مال للرفيق والسيد لاشىء عليه (قوله بذكر المثنى بها)

(قوله أو إلى دون مسافة القصر) أى من أحدهما (قول المتن بل مع زوج) أى كأن كانت أمة أو حرة قبل الدخول أو طرا الزوج بعد الزنى فلا يقال إن من لها زوج محصنة (قوله لا مع محرم أو سيد) أى أو نحوها (قوله والبيد الأمرد) قد مر ماينفى عن هذا فى قوله أو سيد

وكيفية الإدخال ومكانه وزمانه ، كاشد أنه أدخل حشفته أو قلحها حيث قدحها في فرج فلاتة بمحل كل وقت كلما على سبيل الزنا ، والأوجه وجوب التفصيل مطلقا ولو من علم موافق خلافا للزركشى حيث اكتفى بزنى بوجوب الحد ، لأنه قد يرى مالا يراه الحاكم من إسهال بعض الشروط أو بعض كيفية وقد ينسى بعضها ، وسيأتي في الشهادات أنها أربع لقوله تعالى - فاستشهدوا عليهن أربعة منكم - وما ذهب إليه جمع من أنه لو شهد أربعة بزناه بأربع نسوة لكن اقتصر كل منهم على أنه وآله بزنى بواحدة منهن حد لأنه استغنى عن مجموع الشهادات الأربع بثبوت زناه بأربعة قد يتنازع فيه بأن كلا شهد بزنا غير ماشهد به الآخر فلم يثبت بهم موجب الحد بل يحد كل منهم لأنه كاذف (أو إقرار) حتى مفصل نظير ما تقر في الشهادات ولو بإشارة أخرس إن فهمها كل أحد لأنه صلى الله عليه وسلم رجم ماعزا والغامدية بإقرارهما ، وخرج بالتحقيق إجماع المردودة بعد نكول الخصم فلا يثبت بها زنا ، ثم يسقط حد الكاذف ويكفى الإقرار حال كونه (مرة) ولا يشترط تكراره لأنها صلى الله عليه وسلم علق الرجم بمجرد الاعتراف في غيره واغدا يأنيس إلى امرأة فإن اعترفت فارجمها ، وترديده صلى الله عليه وسلم على ماعز أربعاً لأنه شك في أمره ولذا قال : أبك جنون ؟ ولماذا لم يكرر لإقرار الغامدية ، وعلم من كلامه في العنان بثبوته أيضا عليها بلعانه إن لم تلعن . ومما يأتي في القضاء أن القاضي لا يحكم فيه بعلمه ، ثم للسيد استيفاءه من فقه بعلمه لمصلحة تأديبه (ولو أقر) به (ثم رجع) عنه قبل الشروع في الحد أو بعده بنحو رجعت أو كذبت أو ما زنت وإن قال بعده كذبت في رجوعه أو كنت فاختلت فظننته زنى وإن شهد حاله بكنهه فيها يظهر بخلاف ما تقررت لأنه مجرد تكليب للبيئة الشاملة به (سقط الحد) لأنه صلى الله عليه وسلم عرض لماعز بالرجوع فلولا أنه يفيد ما عارض له به ، بل قالوا له إنه عند روجه طلب الرد إليه فلم يسمعه فقال : هلا تركتموه لعله يحب : أي يرجع ، إذ التوبة لا تسقط الحد هنا فيحب الله عليه ومن ثم من له الرجوع : وأنهم قوله سقط :

بيان التفصيل (قوله على سبيل الزنى ويسوغ له ذلك) أى بقرينة قوية تدل على أن فعله على وجه الزنى (قوله لأنه قد يرى مالا يراه) أى إن كان مخالفا له في مذهبه أو كان مجتهدا ، ومنه يعلم أنه لا يتم به الرد على الزركشى لأنه إنما اكتفى بعدم التفصيل في المواضع ، ثم قوله وقد ينسى بعضها يرد على الزركشى .

[فرع] لو شهدوا على إقراره بالزنى فإن قال ما أقررت فلا يقبل لأن فيه تكليفا للشهود بخلاف ما لو أكلب نفسه فإنه يقبل ويكون رجوعا سواء أكان كل ذلك بعد الحكم أو قبله (قوله موجب الحد) بالكسر وقوله بل يحد لكل منهم معتمد (قوله نظير ما تقر في الشهادة) ومنه أن يقول في وقت كلما في مكان كلما ، ولو قيل لا حاجة إلى تعيين ذلك منه بل يكفي في صحة إقراره أن يقول أدخلت حشفتي في فرج فلاتة على وجه الزنا لم يبعد لأنه لا يقر إلا عن تحقيق (قوله وترديده صلى الله عليه وسلم على ماعز أربعاً) عبارة شرح المنهج : لأنه صلى الله عليه وسلم عرض لماعز بالرجوع بقوله لمالك قبلت لمالك لمست أبك جنون فلعن تميم الشارح بالأربع بالنسبة للإقرار الأول (قوله أو ما زنت) أى فيقرارى به كذب فلا تكذب فيها ذكره للشهود فأنهم إنما شهدوا بالإقرار وهولم يكذبهم فيه (قوله وإن قال بعده) أى بعد رجوعه (قوله بخلاف ما أقررت) أى فلا يكون رجوعا فلا يسقط به الحد (قوله طلب الرد إليه) أى إلى الرسول عليه الصلاة والسلام ولو قال إليك لكان أوضح (قوله فلم يسمعه) أى لم

(قوله نظير ما تقر في الشهادات) لعله بالنسبة لغير نحو المكان والزمان إذ لا يظهر لهما هنا فائدة فليراجع (قوله فقال هلا تركتموه) أي الوجه حلف الله من فقال

أى عنه بقاء الإقرار بالنسبة لغيره كحدّ قاذفه فلا يجب برجوعه بل يستصحب حكم إقراره فيه من عدم حدّه  
لثبوت عدم إحصائه ، ولو أقر وقامت عليه بيّنة بالزنى ثم رجع عمل بالبيّنة لا بالإقرار سيّله أتثبتت عليه أم تأخرت  
خلافاً لما وردى في اعتباره أسبقهما لأن البيّنة في حقوق الله أقوى من الإقرار عكس حقوق الآدميين ، وكان الزنى  
في قبول الرجوع عنه كل حدّ له تعالى كشرّب وسرقة بالنسبة للقطع ، وأفهم كلامه عدم تطرق رجوعه عنه عند  
ثبوته بالبيّنة وهو كذلك . نعم يتطرق إليه السقوط بغيره كدعوى زوجية أو ملك أمة كما يأتي وظن كونها حليته  
ونحو ذلك ، ولو أسلم الذي بعد ثبوت زناه بالبيّنة لم يسقط حدّه ، وما ذكره المصنف في الروضة من النص من  
سقوطه مفرغ على سقوط الحد بالتوبة والأصح خلافه (ولو قال) المقر أتركنى أو (لاحدونى أو هوب) قبل  
حدّه أو فى أثناءه. (فلا) يكون رجوعاً (فى الأصح) لأنه لم يصرح به ، نعم يجب تخليته خلا ، فإن صرح فذاك  
وإلا أقيم عليه ، فإن لم يخل لم يضمن لأنه صلى الله عليه وسلم لم يوجب عليهم شيئاً في إنذار المار ، ولو أقرّ زان  
بتحوي بلوغ أو إحصان ثم رجع وادّعى صباه أو أنه بكر فالتجبه عدم قبوله وليس في معنى ما مرّ لأنه لم رفع السبب  
بالكلية بخلافه هنا ، ولو ادّعى المقر أن إماماً استوفى الحد منه قبل وإن لم ير أثره بيده كما أفهمه ما مرّ أكثر البغلة ،  
وعلى قاتل الرّاجع دية لا قود لشبهة الخلاف في سقوط الحد بالرجوع ، وما ذكره القارى من وجوب القود  
مردود (و) يسقط الحد الثابت بالبيّنة أيضاً فيها (فوشهد أربعة) من الرجال (يزناها وأربع) من النسوة أو رجلان  
أو رجل وامرأتان (أنها عذراء) بمجمعة : أى بكر سميت بذلك لتصلح وطناً وصحوته وإنما (لم تحدّ) لشبهة  
بقاء العذرة الظاهر في عدم زناها وبه يعلم أنه لاحدّ الزانى بها أيضاً (ولا قاذفها) ولا الشهود عليها لأحتمال حود  
البكارة ترك المبالغة في الإيلاج ومن ثم قال القاضى : لو قصر الزم بحث لا يمكن حود البكارة فيه حد قاذفها ،  
ومعه كما يجده البلقينى ما لم تكن غوراء يمكن غيبة الحشفة فيها مع بقاء بكاريتها فإن كانت كذلك حدثت لثبوت الزنا  
وعدم وجود ما ينفيه ، ولو شهدوا برزقها أو قرنها فكشهادتهم بعلزتها ، وأولى فلو أقامت أربعة بأنه أكرهها على

يحييه لما طلبه (قوله كحدّ قاذفه) وسيأتى أنه يضمن بالدية إذا قتل فليس قوله بالنسبة لغيره على عمومته (قوله)  
فلا يجب برجوعه أى فلا يجب حدّ على قاذفه سواء قلّقه قبل الرجوع أو بعده لأنه سقطت حصانته بإقراره ،  
بأنّنى وغير المحصن لاحدّ قاذفه (قوله بالنسبة للقطع) أى أما المال فيؤخذ منه (قوله عدم تطرق الرجوع عنه) أى  
ما أقرّ به (قوله بغيره) أى الرجوع (قوله كدعوى زوجية) أى لمن زنى بها وظاهره ولو بالبيّنة وكانت الزنى بها  
مزووجة بغيره (قوله وظن كونها حليته) أى ويصدق في ذلك (قوله ونحو ذلك) كدعوى الإكراه (قوله بعد  
ثبوت زناه بالبيّنة) وكلما بالإقرار لكن يقبل رجوعه عنه (قوله شيئاً في الخبر) أى غير ما مرّ (قوله وإن لم ير  
أثره بيده) ظاهره وإن عين الحد زمناً يبعد معه زوال أثر الضرب (قوله مردود) أى لسقوط الحد بالشبهات  
(قوله وبه يعلم أنه لاحدّ الزانى بها) أى لأن وجود العذرة ظاهراً في عدم الزنى بها (قوله لاحدّ قاذفها) أى على المحمد ،  
وظاهره عدم حدّ الشهود وقياس حدّ القاذف أنهم يملكون (قوله فكشهادتهم بعلزتها) أى فلا تحدّ هي ويحد  
قاذفها على ما مرّ عن القاضى إذا لم يمكن حود الرّق (قوله فلو أقامت أربعة بأنه أكرهها) فثبت أنها لو أقامت

(قوله وأفهم كلامه عدم تطرق رجوعه عن الخ) انظر ما المراد من هذا (قوله حدّ قاذفها) أى والشهود كما هو  
ظاهر (قوله فكشهادتهم بعلزتها) ووجهه بالنسبة للقاذف والشهود أنهم رموا بالزنى من لا يلائق منه الزنى قلّه

الرؤى وطلبت المهر وشهد أربع بيكارتها وجب المهر إذ لا يسقط بالشبهة لا الحد لسقوطه بها (ولو عين شاهد) من الأرمية (زاوية) أوزمتا مثلا (زناه و) عين (الباقون غيرها) أو غير ذلك الزمن لذلك الزنى (لم يثبت) للتناقص المانع من تمام العدة بزنية واحدة فيحد القاذف والشهود (ويستوفيه) أى الحد (الإمام أو نائبه من حر) للاتباع، ويشترط عدم قصده لصارف (ومبعض) لثبوت الحد بمجملته، وليس للسيد إلا بعضها وقن كلها أو بعضها موقوف أو لبيت المال، وموصى بقتله زنى بعد موت موصى وهو يخرج من الثلث بناء على أن أكسابه له وهو الأصح كما أفاد ذلك البلخنى وقن عسجور لا ولى له وقن مسلم لكافر كستولدة واستيفاء الإمام من مبعض هو مالك بعضه، ورجح الزركشى فيه أنه بطريق الحكم لا الملك فيما يقابله لاستحالة تبغيضه استيفاء فكذا في الحكم فلا قياس، ويستوفيه من الإمام بعض نوابه (ويستحب حضور) جمع من المسلمين سواء أثبت الزنى بالبيينة أم بالإقرار كما بحث بعضهم وهو ظاهر لقوله تعالى - وليشهد عليهما طائفة من المؤمنين - وحضور (الإمام) مطلقا أيضا (وشهوده) أى الزنى استيفاءه، وتنب حضور الجميع والشهود مطلقا وهو مقتضى إطلاقهم، لكن بحث بعضهم أن حضور البيينة كاف عن حضور غيره، وهو ظاهر إن أريد أصل السنة لا كمالها، وينب للبيينة البداءة بالرجم فإن ثبت بالإقرار بدأ الإمام (ويحد الرقيق) للزنى وغيره كقطع أو قتل أو حد شرب أو قذف أو قصاص كما هو ظاهر كلام الروضة، وله أيضا الملاعبة بين عبده وزوجه المملوكة لو قذفها في أرجح الوجوهين، وفى جواز إقامة الولي من أب وجد ووصى وحاكم وقم الحد في قن الطفل ونحوه وجهان أحدهما الجواز

دون الأربعة لم يثبت المال، وهو ظاهر لأن المال إنما يثبت بعد ثبوت سببه وهو الوطء ولم يثبت، ويؤيده ما مر من أنه لو شهد رجل وامرأتان بياهة قبلها إيضاح لم يثبت أرش المأخضة لأن الإيضاح الذى هو طريقها لا يثبت بذلك (قوله لا الحد) أى فإنه عليه قوله بزنية واحدة) بالفتح اسم للمرة والكسرام للهيئة، والمناسب هنا الأول كوصفه بالوحدة (قوله ويشترط عدم قصده لصارف) ويصدق كل من الإمام ونائبه في دعوى الصارف وإن تكرر ذلك لأن الأصل بقاء الحد ولأن القصد لا يعلم إلا منها، وكتب أيضا حفظه الله قوله ويشترط عدم قصده لصارف: أى فلو قصده أم ولا ضمان لإهداره بثبوت زناه إن كان محصنا، بخلاف البكر فإن حده باق وما فعله الإمام لا يعتد به فيه، وينبى أن يمهله حتى يبرأ من أثر الأول وأنه إن مات بما فعله به الإمام ضمنه لأنه لم يمض من حد (قوله وقن كله) مبتدأ وخبره موقوف (قوله والأوجه خلافه) أى فهو بطريق الملك فيما يملكه والحكم في غيره وتظهر فائدته فيما لو عزل أثناء الحكم (قوله أم بالإقرار) قال في شرح المنهج: والظاهر أن عمله: أى حضور الجميع إذا ثبت زناه بالإقرار أو بالبيينة ولم يحضر، ومفهوم قولهم لم يحضر أنه مع حضورها لا يستحب حضور الجميع المذكور، وإطلاق الشارح يقتضى خلافه وهو ظاهر لأن المدار على ظهور أمره (قوله وحضور الإمام مطلقا) أى حضرت البيينة أم لا (قوله فإن ثبت بالإقرار) أى ولو ثبت عند غير الإمام، ويحتمل أن الذى يحضر عنده من ثبت إقراره بحضوره إماما كان أو نائبه (قوله الحد في قن الطفل ونحوه) كما بينون والسفيه. ويعلم من

العميرى. وبه يتلغى ما في حواشى سم (قوله وشهد أربع بيكارتها) يبنى عجيء كلام القاضى والبلخنى المارين هنا فليراجع (قوله وهو يخرج من الثلث) أى كله أو بعضه كما هو ظاهر (قوله لاستحالة تبغيضه استيفاء) أى بأن يجعل بعضه لحرية وبعضه للرق، ووجه الاستحالة أن كل صوت وقع فهو على حر ورقيق (قوله فأمكنك الاستحالة) أى أمكن القول بها (قوله وتنب حضور الجميع والشهود مطلقا) في العبارة مسأحة وحققها وتنب حضور الجميع مع الشهود هو مقتضى إطلاقهم بإبدان الولو مع وحذف مطلقا (قوله المملوكة) أى له كما هو ظاهر (قوله وحاكم) مر هذا



(سيده) ولو أتى إن كان عالماً بأحكام الحد ، وإن كان جاهلاً بغيرها سواء أذنه الإمام أم لا لخبر مسلم ، وإذا زنت أمة أحدكم فليحدّها ، وغير أبي داود والنسائي « أقیموا الحدود على ماملکت أيمانکم » وبخت ابن عبد السلام أنه لو كان بين السيد وبين قته عدواة ظاهرة لم يقمه عليه ، ويؤيده ما مر أن المير لا يزوج حينئذ مع عظم شفقتة فالسيد أولى . واستشكل الركني بأن له حده إذا قلعه قد يرد بأن مجرد القذف قد لا يولد عدواة ظاهرة ، ويندب له بيع أمة زنت ثالثة ، ولو زنى ذى ثم حارب وأرق لم يحده إلا الإمام لأنه لم يكن مملوكاً يوم زناه ، وبه يفرق بينه وبين من زنى ثم بيع فإن المشتري حده لأنه كان مملوكاً حال الزنى فعل المشتري محل البائع كما يحل محله في تحليته من إحرامه وعلمه ، بخلاف الأول لما زنى كان حراً فلم يتول حده إلا الإمام فانلغ استشكل الركني تلك بهله ، وقياسه أنه لو سرق ثم عتق كان الاستيفاء للإمام لا السيد (أو الإمام) لعموم ولايته ومع ذلك هو أولى من الإمام (فإن تنازعا) فيمن يتولاه (فالأصح الإمام) لعموم ولايته (و) الأصح (أن السيد يفرقه) كما يعلله لأن التغريب من جملة الحد المذكور في الخبر . والثاني يحيط رتبة السيد عن ذلك (و) الأصح (أن المكاتب) كتابة صحبة (كحر) فلا يحده إلا الإمام لخروجه عن قبضة السيد . والثاني لا ، لأنه عبد ماني عليه درهم (و) الأصح (أن السيد الكافر والقاسق والمكاتب) والجاهل العارف بما مر (يحدون عبيدهم) لعموم الخبر الثاني . والثاني لا نظراً إلى أن في الحد ولاية وليسوا من أهلها ، والأصح أن إقامته من السيد إنما هي بطريق الملك لغرض الاستصلاح كالحجامة والنصد ومن ثم كان له الحد بهله ، بخلاف القاضي والمسلم المملوك لكافر يحده الإمام كما مر لا سيده (و) الأصح (أن السيد يحرر) عبده حتى الله تعالى كما يحده وكون التعزير غير مضبوط ، بخلاف الحد لا يؤثر لأنه يحد فيه كالقاضي ، أما لحق نفسه فجائز جزاً (و) أنه (يسمع البيعة)

ذلك أنه ليس فلسفه إقامة الحد على قته لخروجه عن أهلية الإصلاح وبه صرح في شرح الروض كما سند كره (قوله سيده) ظاهره وإن كان الرقيق أصله أو فرعه بأن اشترى المكاتب أصله أو فرعه فإنه يتكاتب عليه . وقد يوجه بأن الحق لغيره فلا يشكل بأنه لا يقتل به ولا يحبس بدنه فليراجع اه سم على منج . وكتب أيضاً حفظه الله : قوله سيده في الروض وشرحه وموته : أي المغرب في مدة تغريبه على نفسه إن كان حراً وعلى سيده إن كان رقيقاً وإن زادت على مائة الحضر اه . وفي الباب : ثم إن غربه : أي الرقيق سيده فاجرة تغريبه عليه وإن غربه الإمام في بيت المال اه . ورأيت بخط شيخنا على قول المهاج وأن السيد يغربه مانصه : لكن مائة تغريبه في بيت المال ، فإن لم يكن فعل السيد اه . وهو مخالف لكلام الباب اه سم على منج . وقد يوجه ما في الباب بأن السيد لا يضمن جناية الرقيق وزناه كالجناية فلا يجب على السيد ما يترتب عليه (قوله زنت ثالثة) أي مرة ثالثة (قوله بخلاف الأول) أي الذي (قوله تلك) أي مسألة الذي ، وقوله بهله : أي مسألة العبد (قوله وقياسه أنه لو سرق) أي العبد (قوله كان الاستيفاء للإمام) قد يتوقف في كون القياس ما ذكر بل قياس استيفاء السيد لرقبه حال الخيانة ، إلا أن يقال : يستوفيه الإمام لا تقطاع تعلق حق السيد بإعتاقه لخروجه عن ملكه (قوله والمكاتب) أي كتابة صحبة أخلاً مما قبله (قوله والجاهل العارف بما مر) أي من كونه عالماً بأحكام الحد وإن كان النخ (قوله والمسلم المملوك) استثناء معنى من قول المصنف إن الكافر النخ (قوله أما لحق نفسه) وبقى حتى غيره كأن سب

(قوله بقياسه) انظر وجه القياس بل القياس العكس (قوله ومع ذلك هو أولى) أي إذا لم يتنازع الإمام بقريته ما بعده وصرح به في الروض وإن قال الأذرعى إن كلام الأصحاب يقتضى الإطلاق



البين أشهر من فتحها وباللغة : أى عرجون ( عليه مائة غصن ) وهى الشياربغ فيغرب به الحرمرة ( فإن كان عليه (خسون) غصنا ( ضرب به مرتين ) لتكثير المسالة وعلى هذا القياس فيه وفى القنن ( وتمسه الأغصان ) جميعها ( أو ينكيس يضربها على بعض لئانه بعض الأكم ) لتلا تمعل حكمة الجلد من الزجر ، أما إذا لم تمسه أو لم ينكيس يضربها على بعض فلا يكتفى ( فإن برأ ) يفتح البراء وكسرها بعد ضربه بذلك ( أجزأه ) وفارق مضويا حج عنه ثم شق بأن الجلود مبنية على النداء ، وقياسه أنه لو برأ فى أثناء ذلك كل حد الأصحاء واعتدب بما مضى أوقبله حد كالأصحاء قطعا ( ولا جلد فى حر ) ويرد مفرطين ( بل يؤخر لوقت الاعتدال ولو ليلا وكذا قطع السرقة ، ولا يحبس على الرجوع فى حد من حدوده تعالى كما صرحوا به فى باب استيفاء القصاص ، بخلاف القود وحد القلف فلا يؤخران لأيهما حتى آدمى ، واستثنى الماوردى والرويانى من يبلد لا ينفك حره أو برده فلا يؤخر ، ولا يتقل لمعتلة لتأخير الحد والمشقة ، ويقابل إفراط الزمن بتخفيف الضرب ليسلم من القتل ( وإذا جلد الإمام ) أو نائبه ( فى مرض أو حر ) أو يرد أو نضو خلق لا يعمل السياط ( فلا ضمان على النص ) لمصنوع القلف من واجب أتمناه عليه ( فيقتضى ) هذا النص ( أن التأخير مستحب ) وليس كذلك بل المصنف كما صححه فى الروضة وجوبه وعليه فلا ضمان أيضا .

### كتاب حد القلف

الحد من حد منع لنته من القاطعة أو قدر لأن الله تعالى قدره فلا تجوز الزيادة عليه . والقلف هنا هو الرى بالزنى فى معرض التعبير لا الشهادة وهو لرجل أو امرأة من أكبر الكبار بعد مامر ، وإنما وجب الحد به دون الرى بالكفر لقدرته هنا على نفي مامرى به بأن يحد كلمة الإسلام ( شرط حد القاذف ) الالتزام وعدم إذن القلول وفرعية للقاذف فلا يحد حربى وقاذف أدن له وإن أم ولا أصل وإن علا كما يأتى و ( التكليف ) فلا يحد عرجون اه مم على منج ( قوله وقياسه أنه لو برأ الخ ) مستند ( قوله بتخفيف الضرب ) أى مع وجود لإلام ( قوله فيقتضى ) هذا النص الخ ) ضعيف .

### كتاب حد القلف

( قوله من حد منع ) أى مأخوذ لغة ( قوله فلا تجوز الزيادة عليه ) مفهومه جواز النص وهو ظاهر يأذن المقلوف اه مم على حج ( قوله والقلف هنا ) أى شرما ( قوله بعد مامر ) أى من القتل والزنى ( قوله لقدرته هذا ) أى من رى بالكفر ( قوله الالتزام ) هذا مستفاد من قول المصنف التكليف ، فلو أخر هذه الشروط عنه وجعلها شرطا له كان أولى ، ولعله قصد بجمعها وإن كانت مستفادة من المتن التنبيه على جملة الشروط المجبرة ( قوله فلا يحد حربى ) تقدم فى حد الزنى أنه أخرج باللتزم الحربى والمؤمنين بقياسه هنا كذلك وهو أن المؤمن إذا قلف ( قوله أى عرجون ) هو العكال إذا بيس ، والعكال هو الرطب فكانه بين بهما التفسير المراد من العكال ( قوله فى حد من حدوده تعالى ) راجع إلى المتن وإلى قوله ولا يحبس وإن لم عليه ركة .

### كتاب حد القلف

( قوله لا الشهادة ) انظر هل يرد عليه مالمو شهد أقل من النصاب أو وجع بعض الشهود ( قوله بعد مامر ) أى من القتل والإدانة والزنى ( قوله بأن يحد كلمة الإسلام ) أى وبها يقتضى وصف الكفر الذى رى به ويثبت وصف

صبيّ ومجنون لرفع القلم عنهما (إلا السكران) فيحد وإن لم يكن مكلفا تظليفا عليه كما مر (والاختيار) فلا يحدّ مكره عليه لما مر مع عدم التصيير ، وبه فارق قتله إذا قتل لوجود الحنانية منه حقيقة ويجب التلطف به لداعية الإكراه ، وكلما مكرهه لاحدّ عليه أيضا ، وفارق مكره القاتل بأنه آتته إذ يمكنه أخذ يده فيقتل بها دون لسانه فيقتل به ، وكلنا لا يحدّ جاهل بتحريره تقرب عهده بالإسلام أو لنشئه بعيدا عن العلماء (ويبرز) القاذف (المميز) صبيّا أو مجنونا زجرا وتاديبا له ومن ثم سقط بالبلوغ والإفاقة (ولا يحدّ أصل) أب أو أم وإن حلا (بقلب الولد) ومن ورثه الولد (وإن سفل) كما لا يقتل به ولكنه يبرز للأذى ، ويفرق بينه وبين علم حبسه بدنيته بأن الحبس عقوبة قد تندم مع عدم الإثم بحبس القصر له إن قلنا بجوازه فلم يلق بحال الأصل ، على أن الرافعي صرح بأنه متى عزر فلذلك لحقه تعالى لا للولد وحيت فلا إشكال ولم يقل هنا ولا له ، وصرح به في القود لئلا يرد ما لو كان أزوجة ولده ولد آخر من غيره فإن له الاستيفاء لأن بعض الورثة يستوفيه جميعه ولا كذلك القود ، ولو قال لولده أو ولد غيره : يا ولد الزنا كان قلنا لأمه فيحد لها بشرطه ، وإذا وجب حد القتل (فالحر) حالة قلته (حده ثمانون) جلدة للآية فدخل فيه ما لو قذف ذى ثم حارب وأرق فيجلد ثمانين اعتبارا بحالة الخلف (والزريق) حالة القذف أيضا ولو مكاتب ومبعضا حده (أربعون) جلدة لإحاطها ، وبه خصصت الآية

لا يحد ، وسباق التصريح به في السرقة (قوله فلا يحد مكره) لو لم يعلم إكراهه وادعاه هل يقبل أولا أو يقبل إن وجدت قرينة ؟ لا يحد الثالث فليراجع اهـ على منعه (قوله ويجب التلطف به) أى القذف (قوله لاحد عليه أيضا) أى ويبرز (قوله أو مجنونا) أى له نوع تمييز (قوله ومن ورثه الولد) أى من زوجة وأخ من أم مثلا (قوله ولكنه يبرز للأذى) هل مثله بقية الحقوق فيعزر الأصل عليها لولده أولا . ويفرق بأن الأذى في القذف أشدّ من غيره فيه نظر ، وقضية ما ذكره من التعليل أنه لافرق فيعزر لفرعه على بقية الحقوق ، ثم رأيت في الشارح في فصل التمييز أنه لا يبرز له في غير القذف (قوله إن قلنا بجوازه) أى على المرجوح (قوله لئلا يرد ما لو كان الخ) قد يمنع الورود حيث لا لأن المعنى ولا له من حيث إنه له وذلك لا ينافي الحد من جهة غيره ، وقوله أيضا لئلا الخ قد يؤخذ من هذا لإبراده على قوله السابق ومن ورثه الولد إلا أن يمنع صلحا أنه ورثها إذ لا يستغرق لذتها فليتمل اهـ م على حجج (قوله فإن له الاستيفاء) أى فإذا قلنها الزوج ثم ماتت وورثها ابنه وابنتها من غيره فلا يثبت من غيره الحد وإن لم يكن لابن الزوج الحد (قوله يا ولد الزنى) أى ولو هازلا (قوله فيحد لها بشرطه)

الإسلام ، بخلاف نحو التوبة من الزنى لا يثبت بها وصف الاحصان (قوله لداعية الإكراه) أى لا تشفّ أو نحوه (قوله أو مجنونا) أى له تمييز كما دل عليه صنيحه (قوله بحبس القصر له إن قلنا بجوازه) هذا من تصرفه ، وسببه أنه فهم أن قولهم مع عدم الإثم معناه عدم الإثم من القصر فاحتاج لتصويره بما ذكره مع أنه يفهم ثبوت الإثم للقصر في تعزير الأصل له بل هو غير صحيح كما يعلم بالتأمل ، فالصواب حذف ما زاده على قولهم مع عدم الإثم الذى معناه عدم الإثم من الأصل . وحاصل ما ذكروه من الفرق أن منع حبس الأصل لفرعه لأمرين : أحدهما أنه عقوبة قد تندم . والثاني عدم الإثم من الأصل بسبب الحبس الذى هو الدين بخلاف التعزير فيهما (قوله لئلا يرد الخ) قال م : قد يؤخذ من هذا لإبراده على قوله السابق ومن ورثه الولد إلا أن يمنع صدق أنه ورثها إذ لا يستغرق لذتها ، ثم قال : وقد يمنع الورود حيث لا لأن المعنى ولا له من حيث إنه له وذلك لا ينافي الحد من جهة أخرى اهـ

على أن منع الشهادة فيها لثقل مصرح بأنها في الأحرار وتقليبا لحقه تعالى ، وإلا فما يجب للآدمي يستوى فيه الحر والقر وإن غلب حق الآدمي في توقف استيفائه على طلبه بالاتفاق وسقوطه بغضه ولو على مال غير أنه لا يثبت المال ، وكذا يثبت زنى المقلوف بينة أو إقرار أو يمين مردودة أو بلعان ، ومن قلقت غيره ولم يسمه إلا الله والحفظة لا يكون كبيرة موجبة الحد لخلوه عن مفسدة الإبداء ولا يعاقب في الآخرة إلا عقاب كلب لا ضرر فيه كما قاله ابن عبد السلام (و شرط المقلوف) ليحد قاذفه (الإحصان) للآية (وسبق في اللعان) بيان شروطه وشروط المقلوف ، ثم لا يجب على الحاكم البحث عن إحصان المقلوف بل يقيم الحد على القاذف لظاهر الإحصان تغليظا عليه لمصيانته بالثقل ، ولأن البحث عنه يؤدي إلى إظهار الفاحشة المأمور بسرها ، بخلاف البحث عن عدالة الشهود فإنه يجب عليه ليحكم بشهادتهم لانتفاء المعنيين فيه ، كما نقله الرافعي عن الأصحاب (ولو شهد) عند قاض رجال أحرار مسلمون (دون أربعة بزنى حدوا) حد القذف (في الأظهر) خبر البخاري أن عمر رضي الله عنه حد ثلاثة الذين شهدوا بزنى المغيرة بن شعبة رضي الله عنه ولم يخالفه أحد ، ولئلا يتجه الناس الوقوع في أعراض بعضهم ذريعة بصورة الشهادة ولم تحليفه إنه لم يزني ، فإن نكل وحلفوا لم يحدوا ، وكذا لو تم النصاب بالزوج لكونه منهما في شهادته بزناها ، أما لو شهدوا عند قاض قلقة جزا ، ولا يحد شاهد جرح بزنى وإن انفرد لأن ذلك فرض كفاية عليه ، ويندب لشهود الزنى فهل يبايع في قلوبهم كونه مصلحة من ستر

أى شروطه المذكورة في قوله شرط حد القاذف الخ (قوله لا يثبت المال) أى على القاذف (قوله إلا عقاب كذب) قصيته أنه لو كان صادقا فلما قلقت به لا يعاقب في الآخرة أصلا وهو ظاهر (قوله ثم لا يجب) ظاهره الجواز لكن قوله ولأن البحث عنه الخ يقتضى خلافه (قوله بل يقيم الحد على القاذف) أى حتى لو تبين عدم إحصان المقلوف بعد حد القاذف لأشياء وإن كان سببا في الحد ، بل ظاهره أنه لو مات القاذف بالحد لأشياء على المقلوف ولا على القاضى فليراجع لأن الأحكام مبنية على الظاهر (قوله يؤدي إلى إظهار الفاحشة) أى في المقلوف ، وقوله كذا نقله الرافعي الخ معتمد (قوله دون أربعة)

[فرع] في العباب والروض أو أربعة : أى أو شهد أربعة ثم يحد أحد وإن ردوا فسق أو عداوة ويحد قاذفه اسم على منبج (قوله ذريعة) أى وسيلة اه مصباح (قوله فإن نكل وحلفوا لم يحدوا) أى ولا يحد هو أيضا لما مر للشارح بعد قول المصنف أو إقرار من أن الزنى لا يثبت باليمين المردودة (قوله وكذا لو تم النصاب بالزوج) أى فيحد هو وهم اسم على سجع . ويشكل ذلك بما تقدم من العباب من أن الأربعة إذا شهدوا لا يحد واحد منهم وإن ردوا فسقهم ، وظاية الأمر أن الزوج ردت شهادته لعداوته ، ولو ردت شهادة الأربعة لم يحدوا ، نأى فرق بين كون الزوج واحدا من الشهود وبين غيره ، اللهم إلا أن يقال : كلام العباب مصور بما إذا كان الأربعة من أهل الشهادة ظاهرا والزوج ليس من أهلها ظاهرا كما يؤخذ ذلك من قوله بعد : ومحل الخلاف إن كانوا بصفة الشهود الخ (قوله ولا يحد شاهد جرح) وذلك بأن شهد في قضية فادعى المشهود عليه أنه زان وأقام شهد بذلك بينة فلاحد على الشاهد بالزنى لما ذكره ولو على المشهود عليه لأن فرضه الدفع عن نفسه لا التعبير

(قوله ماله لو كان لزوج ولده ولد الخ) أى والمقلوف الزوجة (قوله وإن غلب الخ) غاية في قوله وتقليبا لحقه تعالى (قوله بيان شروطه وشروط المقلوف) أى شروط المقلوف صريحا وشروط الإحصان ضمنا فإن عبارته هناك والمحصن مكلف حرم مسلم خفيف عن وطء يحد به ، وكان الشارح أشار بذلك إلى دفع الاعتراض على المتن بأن الذي سبق إنما هو شروط المحصن لا الإحصان ، لكن في جملة الفاعل لفظ بيان مع أنه في المتن ضمير الإحصان تساهل (قوله لكونه متهما) أى في دفع عارها عنه مثلا (قوله أما لو شهدوا) يعنى مطلق الشهود وإن كثروا لا خصوص

أو شهادة، ويضحه أن العبرة في المصلحة بحال الشهود عليه لا بالشاهد ، ولو قيل باعتبار حاله أيضا لم يبعد . والثاني لاحد ( وكلنا ) لو شهد ( أربع نبوة و ) أربعة ( عبيد و ) أربعة ( كفرة ) أهل ذمة أو أكثر في الجميع فيحلون ( على المذهب ) لانتفاء أهليتهم للشهادة فتصحقت شهادتهم قلنا ، وعمل الخلاف إذا كانوا بصفة الشهود ظاهرا ولا لم يصح إليهم فهم قلقة قطعا ، ولا تقبل إعادتها من الأولين إذا نكحوا لبقاء التهمة كقصاص ردّ كتاب ، بخلاف نحو الكفرة والعبيد لظهور تقصيم فلا تهمة . والطريق الثاني في حدّهم القولان تنزيلا لنقص الصفة منزلة نقص العدد ( ولو شهد واحد على إقراره ) بالزنى ( فلا حدّ ) كما لو قال له أقرت بالزنى فأصدا به قلقة وتعييره بل أولى ( ولو تفاخا فليس تقاصا ) فلكل واحد حدّ على صاحبه إذ شرط التقاص اتحاد الجنس والصفة وهو متعلل هنا باختلاف تأثير الحدين باختلاف البدنين غالبا ، نعم لمن سب سب صاحبه بقلوب ماسية مما لا كذب فيه ، ولا قلوف كياظم يا أحمق ، لخبر زيف لما سببت عائشة رضي الله عنهما ، فقال لها صلى الله عليه وسلم سييها ، ولأن أحدا لا ينفك عن ذلك ويمتنع أن يتجاوز لنحو أبيه ، وبانتصاره يستوفى حقه ويبقى على الأول إثم الابتداء والإثم لحقه تعالى ( ولو استقل المقلوف بالاستيفاء ) للحد ولو ياذن الإمام أو القاذف ( لم يقع الموضع ) فإن مات به قتل المقلوف فلم يكن ياذن القاذف كما هو واضح ، وإن لم يمت لم يجلد حتى يبرأ من الأثم الأول ، نعم لسيد قلده قته أن يمهده ، وكلنا لمقلوف تلزجه الرفع للسلطان استيفاءه إن أمكنه مع رعاية المشروع ولو باليد كما قال الأذرى رحمه الله تعالى .

( قوله ولو قيل باعتبار حاله ) أى الشاهد ( قوله أو أكثر ) ظاهره وإن بلغوا حد التواتر ( قوله ولا تقبل إعادتها من الأولين ) أى فيها لو كانوا دون أربعة ( قوله بخلاف نحو الكفرة ) أى فضيل منهم إذا أعادوها بعد كالم ( قوله ولو شهد واحد الخ ) قسم قوله ولو شهد دون أربعة بزناه ( قوله بما لا كذب فيه ) قضيته أنه لو وصفه بنحو شرب خمر جوابا لسبه به لا يحرم إن كان صادقا فيه ، وقضية قوله ولأن أحدا لا ينفك الخ خلافا لإشعاره بأنه إنما جاز ذلك لقطع بصدقه ، وهو يدل على أن المراد بقوله بما لا كذب فيه مالا يتأتى فيه الكذب ، بخلاف ما يحتمل الصديق والكذب وإن كان مطابقا للواقع ( قوله فقال لها ) أى لعائشة ( قوله وبانتصاره ) أى لنفسه بسبه صاحبه ( قوله ويبقى على الأول إثم الابتداء ) أى لما فيه من الإيلاء وإن كان حقا ( قوله لحقه تعالى ) أى والإثم المذكور لحقه تعالى ( قوله كما هو واضح ) أى فيضمن : أى وعليه فلا يختلف الوارث والمقلوف فينبغي تصديق الوارث لأن الأصل عدم الإذن ( قوله أن يمهده ) سكنت هنا عما يلزم المقلوف اهـ سم على حج . أقول : والله يلزمه التعزير فقط ( قوله وكلنا لمقلوف ) قضية التعذيب به أن مستحق التعزير ليس له استيفاءه وإن حصر من رفعه للحاكم . ويوجه بأن التعزير يختلف باختلاف الناس فليس له قدر مخصوص ولا نوع يستوفيه المستحق ولو كان عارفا بالملك ، فلو جوّز له فعله غربا تجاوز في استيفائه عما كان يفعله القاضى لو رفع له فأحفظه ( قوله الرفع للسلطان ) أى أو من يقوم مقامه ممن يعتد بفعله ومنه الحكم القيسامى في قرى الريف وإن لم يكن له ولاية القضاء .

المذكورين في المتن ( قوله إذا نكحوا ) أى بعد الرد والحد كما هو ظاهر ( قوله إذ شرط التقاض ) أى حتى على الضعيف القتال به في غير القود .

## كتاب قطع السرقة

يفتح السنين وكسر الرء ، ويموز إسكانها مع فتح السنين وكسرهما ، وهي لغة أخذ الشيء خفية ، وشرعا : أخذ مال خفية من حرز مثله بشرائط ثانی . والأصل في القطع بها قبل الإجماع قوله تعالى - والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما لو غيره عما يأتي . لا يقال : لو حلف قطع كما حلف حد من كتاب الزنى لكان أم ليتناول أحكام نفس السرقة . لأننا نقول : لما كان القطع هو المقصود بالذات وما عداها هنا بطريق التبع له فذكره لذلك ، ولا يمارضه صنيعة في كتاب الزنى لأنهما صيغتان لكل ملحظ وأركان السرقة الموجبة للقطع سرقة كذا وقع في عبارتهم وهو صحيح ، إذ المراد بالسرقة الثانية مطلق الأخذ خفية وبالأولى الأخذ خفية من حرز وسارق ومسرور ، ولطول الكلام فيه بدأ به فقال ( يشترط لوجوبه في المسروق ) أمور ( كونه ربيع دينار ) أي مقال ذهب مفروبا كما في الخبر المفق عليه ، وشد من قطع بأقل منه ، وأما خبر « لمن أخذ السارق يسرق البيضة أو الحبل فتقطع يده »

## كتاب قطع السرقة

( قوله لأننا نقول لما كان القطع الخ ) يرد على هذا الرء أن المقصود في الأبواب بيان الأحكام ، ولا نسلم أن بيان أحكام القطع مقصودة بالذات وبيان أحكام نفس السرقة مقصودة بالتبع ، وما أشار إلى الاستدلال به من عدم اختلاف القطع ممنوع ، إذ عدم هذا الاختلاف لا يقتضي اختصاص القطع بالمقصود بالذات اه سم على حجج ( قوله هو المقصود بالذات ) لعل وجهه أن السرقة تشاركها في الأحكام المترتبة عليها غير القطع أبواب كثيرة كالاعتساف والأنهاب والجهد فلأنها كلها مشتركة في الحرمة وضمان المال إن تلف وأرض نقصه إن نقص وأجرة مثله لمدة الاستيلاء عليه ، وإنما اخصت السرقة عنها بالقطع فكان هو المقصود بالذات في هذا الباب ، بخلاف الزنى فإنه يشاركه في الأحكام المترتبة عليه غيره كعدم ثبوت التلبس به وعدم المصاهرة واسترقاق الولد والحاصل به لعدم نسبه للواطئ ، وقرب الحد عليه كترتب هذه الأحكام فلم يكن مقصودا بل الأحكام كلها مشتركة . وقوله ولا يمارضه قضيته أنه دفع لما يرد على الجواب وليس مرادا بل هو إشارة إلى جواب آخر ، وهو أنه لما كان القطع مشتركا بين السارقين لا يفتاوتون فيه ، بخلاف الحد فإنه يختلف باعتبار كون الزاني بكرا أو عسفا وبين كونه حرا أو رقيا لاحظ ذلك فلم يذكر الحد في الزنى لاختلافه باختلاف الزناة ، وذكر القطع في السرقة لعدم اختلافه والنكات لا تتعارض ( قوله كونه ربيع دينار ) وتعتبر قيمة ما يساويه حال السرقة اه شرح منهج .

## كتاب قطع السرقة

( قوله وشرعا أخذ مال الخ ) هذا تعريف للسرقة الموجبة للقطع خاصة كما لا يخفى ( قوله وما عداها هنا بطريق التبع ) أي لأن الكلام هنا أمثلة في الحدود ، ومن ثم حبر بعضهم بعد باب الردة بكتاب الحدود وجعله أبوابا منها باب السرقة . فاندفع قول سم : لا نسلم أن بيان أحكام القطع مقصود بالذات وبيان أحكام نفس السرقة مقصود بالتبع اه . وما يدعيه أن الشارح كحج لم يجعل أحكام السرقة تابعة في حد ذاتها وإنما جعلها تابعة هنا في هذا الموضع المقصود منه بيان الحدود كما قرر ( قوله لكل ملحظ ) أي وهو أن الحدود في الزنى متعددة بتعدد الفاعل ومختلف في بعض أجزائها وهو التفريب فحلف لفظ الحد لئلا يتوهم التخصيص ببعضها قاله حج وإن

فمحمول على يضة الحديد وحبل يساوى نصاباً أو الجلس ، أو أن من شأن السرقة تلج صاحبها من القليل إلى الكثير حتى تقطع يده (خالصاً) وإن تحصل من مشوش ، بخلاف الربيع المشوش لأنه ليس ربع دينار حقيقة (أو قيمة أى مقوماً به ، فإن لم يعرف قيمته بالدنانير قوم بالدرهم ثم هى بالدنانير ، فإن لم يكن بمحل السرقة دنانير انتقل لأقرب محل إليها فذلك كما هو قياس نظامه ، ويقطع بربع دينار قراضة (ولو سرق ربما) ذهباً (سيكة) فاندفع القول بأن سيكة مؤث فلا يصح كونه نعتاً لربع أو حبل (لا يساوى ربما مضروباً فلا قطع) به (فى الأصح) فنظراً إلى القيمة فيها هو كالسلطة ، والثاني ينظر إلى الوزن ، ولو سرق خاتماً وزنه دون ربع وقيمه بالصنعة ربع فلا قطع نظراً إلى الوزن . والحاصل أن الذهب يعتبر فيه أمانة الوزن وبلوغ قيمته ربع دينار مضروب وغيره يعتبر فيه للقيمة فقط قول الشارح والتقويم يعتبر بالمضروب ، فلو سرق شيئاً يساوى ربع مقال من غير المضروب كالسيكة والحلى ولا يبلغ ربما مضروباً فلا قطع به لا يخالفه ما قرناه . نعم قوله من غير المضروب متعلق بيساوى ، ولو اخطلت قيمة نقدين خالصين اعتبر أدناهما لوجود الاسم على أحد وجهين ، ويفرق بينه وبين ما مر فيها لو نقص النصاب فى ميزان وتم فى آخره بأن الوزن أمر حسي والتقويم أمر اجتهادى واختلاف الحسى أقوى فائز دون اختلاف الاجتهادى ، لكن الأوجه تقويمه بالأعلى دراهم القطع وعليه فلا قطع ، ولا بد من قطع المقوم وإن كان مستند شهادة الظن ، وبه فارق شاهدى القتل فإن مستند شهادتهما المعاينة فلم يمتنع للقطع منهما وإن استوى البابان فى أن الشهادة فى كل إنما تفيد الظن لا القطع ، فاندفع ما بالبقينى هنا ، وأن لا يتعارض بيتان وإلا أخذ بالأكل (ولو سرق دنانير ظنها فلوساً) مثلاً (لا يساوى ربما قطع) لوجود سرقة الربيع

وربع الدينار يبلغ الآن نحو ثمانية وعشرين نصف فضة (قوله وحبل يساوى نصاباً) أى كحبل السفينة الذى يساوى ذلك (قوله بخلاف الربيع المشوش) يبنى فى مشوش لا يبلغ خالصه نصاباً أن يقطع به اسم على حج (قوله ويقطع بربع دينار قراضة) أى يساوى ربع دينار مضروب بدليل قول المصنف ولو سرق الخ (قوله فاندفع القول) . لقول : يجوز أن يكون مفعول سرق سيكة وربما حالاً مقدمه أى حال كونها مقدرة بالربيع اسم على حج (قوله فلا يصح كونه نعتاً) أى وصح كونه نعتاً للذهب لأن الذهب ربما أنت كما فى المختار (قوله ولو اخطلت قيمة نقدين) أى من النقود التى يقتضى الحال التقويم بها (قوله اعتبر أدناهما) أى فيقطع (قوله لوجود الاسم) أى اسم الربيع (قوله وتم فى آخره) أى حيث لا يجب فيه الزكاة (قوله ولا بد من قطع المقوم) أى بأن يقول تبلغ قيمته كذا قطعاً أو بقيتاً مثلاً (قوله وبه فارق شاهدى القتل) الأولى حلف به لأن الضمير فيها راجع لقطع المقوم وهذا هو نفس الحكم الموجب للفرق ، والفرق إنما حصل بقوله فإن مستند شهادتهما المعاينة الخ ، وكعب أيضاً حفظه الله : وبه فارق شاهدى القتل : أى حيث اكتفى منهما بقولهما قتل ولم يكتف هنا بقولهما سرق فاعتبه كلاً بل لابد من قولهما قيمته كذا قطعاً (قوله وإلا أخذ) أى وإلا بأن تعارضنا أخذ بالأكل

تأخره سم (قوله فإن لم يكن بمحل السرقة دنانير) يعنى بأن كانوا لا يتعارفون التعامل بها كما هو ظاهر (قوله متعلق بيساوى) يبنى أن يكون وصفاً لربع بقرينة مقابله بقوله ولا يبلغ ربما مضروباً وهذا هو الأغمد ، وهو لا يخالف ما قاله الشارح من جهة المعنى . وحاصل كلام الجلال حيث أنه إذا سرق شيئاً كالسيكة والحلى يساوى ربع مقال غير مضروب ولا يساويه مضروباً لا يقطع . وأعلم أن الشارح إنما نبه على هذا التعليق الذى ذكره احترازاً عن جعله وصفاً لقوله شيئاً إذ تزم عليه المخالفة (قوله ولا بد من قطع المقوم) بأن يقول قيمته كذا قطعاً كما صورته حج



قصده السرقة ولا أثر للظن، ولعلنا لو سرق قلوبا لاساوى بهما لم يقطع وإن ظنها دنائير، وكلما ماظنه لأنه لم يقصد أصل السرقة (وكلنا ثوب رث) بالثلاثة (في جيبه تمام ربع جهله في الأصح) لما مر، وكونه هنا جهل جنس المسروق لا يؤثر كما تقرر أنه قصد أصل السرقة فلم يفرق الحال بين الجهل بالخس هنا وبالصفة، والثاني ينظر إلى جهله المذكور (ولو أخرج نصابا من حرز مرتين) بأن أخرج في المرة الأولى دون نصاب ونعمه في الثانية (فإن تحلل) بينهما (علم المالك) بذلك (وإعادة الحرز) بنحو غلق باب وإصلاح ثقب من المالك أو نائبه دون غيرها كما اقتضاه كلام الروضة وإن لم يكن كالأول حيث وجد الإحراز كما لا يخفى (فالإخراج الثاني سرقة أخرى) لاستقلال كل حين فلا قطع به كالأول (ولا) بأن لم يتخلل علم المالك ولا إعادة الحرز أو تحلل أحدهما فقط سواء أشهر هتك الحرز أم لا (قطع في الأصح) إبقاء الحرز بالنسبة للأخت، لأن فعل الإنسان يبنى على فعله، لكن اعتمد البلقيني فيها إذا تحلل أحدهما فقط عدم القطع والثاني ما يتيقن، ورأى الإمام والفزاري في الصورة الثانية القطع بعدم القطع لأن المالك مضيع وأسقط ذلك من الروضة، وفي وجه إن أشهر خراب الحرز بين المرتين لم يقطع ولا قطع، وفي رابع إن كانت الثانية في ليلة الأولى قطع أو في ليلة أخرى فلا (ولو ثقب وعاء حنطة ونحوها) كجيب أو كم أو أسفل غرفة (فانصب) منه (نصاب) أي مقوم به على التدريج (قطع) به (في الأصح) لأنه هتك الحرز وفوت المال فقد سارقا. والثاني ينظر إلى عدم إخراجها، أما لو انصب دفعة فيقطع قطعاً وقول

أي فلا قطع وإن كانت بينة الآخر أكثر عددا لأن الجدل يندرج بالشبهات (قوله مع قصد السرقة) يؤخذ منه أنه لو تعلق بتيار ربع دينار من غير شعور له به ولا قصد عدم قطعه بذلك وهو ظاهر ويصدق في ذلك (قوله لأنه لم يقصد) أي ويصدق في ذلك (قوله وإعادة الحرز) هذا ظاهر إن حصل من السارق هتك الحرز، أما لو لم يحصل منه ذلك كان تسور الجدار وتدل إلى الدار فسرق من غير كسر باب ولا ثقب جدار فيحتمل الاكتفاء بعلم المالك إذ لا هتك للحرز حتى يصلحه (قوله أو نائبه) أي بأن يعلم به ويستتبع في إصلاحه (قوله دون غيرها) عبارة سم على منهج بعد مثل ما ذكر نقلا عن م ر مانصه: ثم قال م ر: إن إعادة غيرها كما أعادتهما كما أفادته عبارة المنهاج بإطلاقها (قوله أو تحلل أحدهما) ويتصور في إعادة الحرز بإعادة غيره له بأن أعاده نائبه في أموره العامة مع عدم علم المالك (قوله إبقاء الحرز بالنسبة للأخت) ع: هذا ليس له معنى فيما إذا تحللت الإعادة دون العلم لأنه حرز بالنسبة له ولغيره، وأيضا فكيف يقطع، والقرض أن المخرج ثانيا دون نصاب ففي كلامه مؤاخذه من وجهين بل من ثالث أيضا، وذلك لأن إطلاقه يوم تصور إعادة المالك من غير علم وهو محال اه سم على منهج وكتب على حجب بعد نقله ما ذكر بحروفه مانصه: والمؤاخذات الثلاث واردة على الشارح كما لا يخفى، نعم يمكن منع محالة الثالث لجواز أن يشبه حرز المالك بمحرز غيره فيصلحه على ظن أنه لغيره من غير أن يعلم السرقة، ودفع قوله وأيضا الخ بأن القطع إنما هو بمجموع المخرج ثانيا والمخرج أولا لأنها سرقة واحدة، ويمكن دفع الأول أيضا فلنأمل اه. وقوله ويمكن دفع الأول أيضا: أي بأنه لما أعاده من غير علم جعل فعله بالنسبة للسارق لنوا تخليطاً عليه هذا. ويمكن الجواب عن الثالث أيضا بأن يعلم المالك هتك الحرز ولم يعلم بالسرقة كأن وجد الجدار منقوبا ولم يعلم بمعرفة شيء من البيت (قوله في الصورة الثانية) هي ما لو تحلل علم المالك بعده كما يصرح به قوله لأن المالك مضيع الخ (قوله فانصب منه نصاب) لو أخذه مالك بعد انصابه قبل

(قوله في الصورة الثانية) يعني إذا تحلل علم المالك ولم يعد وهذا تبع فيه الجلال المحلى، لكن الجلال صور الثانية المذكورة قبل ذلك كالأولى بال شخص فساغ له هذا التعبير، بخلاف الشارح فليس في كلامه أولى وثانية وإنما قال أو تحلل أحدهما بالصورتين من غير تعيين أولى ولا ثانية (قوله وفوت المال) قد يفيد أنه لو

الشارح في تحليل الأصح لحنك الحز الحارج به نصاب فالخارج بالجرف صفة لحنك (ولو اشتركا) أى الثان (في إخراج نصابين) من حرز (قطعا) لأن كلا منهما سرق نصابا توزيعا للمسروق عليهما بالسوية ، وتقيد الصولى ذلك بما إذا كان كل منهما يطبق حل ما يساوى نصابا ، أما إذا كان أحدهما لا يطبق ذلك والآخر يطبق حل ما فخره فلا يقطع الأول مخالف لظاهر كلامهم ، وخروج باشرأكما في الإخراج ما لم يميز فيه فيقطع من مسروقه نصاب دون من مسروقه أقل ، والظاهر كما قاله الفر وكفى تبعا للأدعى تصوير المسئلة بما إذا كان كل منهما مستقلا ، فلو كان أحدهما صيبا أو مجنونا لا يميز فيقطع المكلف وإن لم يكن المخرج نصابين إذا كان قد أمره أو أكرهه عليه لأن غيره كالآلة (ولا) بأن لم يبلغ نصابين (فلا) قطع على واحد منهما توزيعا للمسروق كذلك (ولو سرق) مسلم أو غيره (خرا) ولو محترمة (وخزيرا) وكلها ولو مقننى (وجلد ميتة بلا ديبغ فلا قطع) لأنه ليس بمال ، وإطلاق السرقة عليه لغة صحيح كما مر ، بخلاف جلد ديبغ وخرة تحللت ولو بفعله في الحرز (فإن بلغ إزاء الخمر نصابا) ولم يقصد بإخراجه إراقها وقد دخل بقصد سرقة (قطع) به (على الصحيح) لأنه أخذه من حرزه بلا شبهة . والثاني ينظر إلى أن ما فيه مستحق الإراقة فيجعله شبهة في دفع القطع ، أما لو قصد بإخراجه تيسر إفسادها وإن دخل بقصد سرقة أو دخل بقصد إفساده وإن أخرجه بقصد سرقة فلا قطع (ولا قطع في) سرقة (طنبور ونحوه) من آلات الله وكل آلة معصية كصليب وكتاب يحرم الانتفاع به كالخمر (وقيل إن يبلغ مكسره) لو نحو جلده (نصابا) ولم يقصد بخسوله أو بإخراجه تيسر إفساده (قطع . قلت : الثاني أصح ، والله أعلم) لسرقة نصابا من حرزه ولا شبهة له فيه ولو كانت لدى قطع قطعا . الشرط (الثاني كونه) أى المسروق الذى هو نصاب (ملكاً لغيره) أى السارق فلا قطع بماله فيه ملك وإن تعلق به حق لغيره كرهن ولو سرق ما اشتراه وإن لم يسلم الثمن أو كان في زمن خيار أو ما أتبه قبل قبضه وإن أنهم منطوقه قطعه في الثانية ، ووجه عدم القطع شبهة الملك أو مع ما اشتراه مالا

الدعوى به حل يسقط القطع لأن شرطه النهوى وقد تملرت فيه نظر فليراجع اه سم على حجج . والأقرب سقوط القطع لما سيقى لأن السارق لو ملك ما سرقه بعد إخراجه من الحرز وقبل الرفع للقاضى لم يقطع لانتهاء إلباته عليه (قوله دون من مسروقه أقل) ولو احتفظا فادعى كل أن مسروقه دون النصاب فلا قطع لو أحد منهما لعدم تحقق مقضى القطع وإن قطع بكلب أحدهما (قوله لا يميز) قيد في كل من الصبي والمجنون (قوله ولو محترمة) أى بأن كانت لدى أو لمسلم صهرها بقصد الخلية أو بلا قصد (قوله كما مر) أى في قوله هى لغة أخذه الشيء (قوله بخلاف جلد ديبغ) أى فإنه يقطع به لأن له قيمة وقت الإخراج (قوله ولم يقصد بإخراجه إراقها) أى ويصدق في ذلك (قوله أو دخل بقصد إفساده) لو دخل بقصد سرقة وإفساده فلا يبعد عدم القطع للشبهة اه سم على حجج (قوله كالخمر) حلة قوله لا قطع الخ (قوله ولو كانت لدى) أى الطنبور ونحوه والقرض أن مكسره يبلغ نصابا (قوله أو كان في زمن خيار) أى ولو البائع (قوله قطعه في الثانية) هى قوله أو كان في زمن خيار أى ولو للبائع

أذكره المالك بعد الانصباب وأخذه لا قطع ، وكلام غيره قد يفيد خلاف ذلك ، لكن نظر فيه سم من جهة أن القطع إنما يثبت بعد دعوى المالك وقد تملرت دعواه هنا بعد أخذه ماله فليراجع (قوله في الثانية) وكلها في الأولى إذا كان الخيار للبائع (قوله شبهة الملك) يقال عليه فكان المناسب تأخيرهما وذكرهما عند قول المصنف الثالث عدم شبهة فيه ، والشهاب حجج أشار إلى التعليل بغير ما ذكره الشارح فإنه قال فيها مر عقب قوله فلو قطع بما له فيه

تعر بعد تسليم الثمن أو كان الثمن مؤجلاً لم يقطع ، أو الموصى له به قبل موت الموصى أو بعده وقبل القبول قطع . أما في الأولى فلأن القبول لم يقرن بالوصية . وأما في الثانية فبناء على أن الملك فيها لا يحصل بالموث مع أنه مقصر بعدم قبوله قبل أخذه ، ولا يشكل بعدم قطعه بسرعة ما أتبه قبل قبضه إذ الفرق أن القبول وجد ثم ولم يوجد هنا ، وينضم إليه أن أخذ الثمن الموهوب قد يكون سبباً لإذن الواهب له في قبضه ، فالقول بأن الفرق غير مجد مردود ( فلو ملكه يارث وغيره قبل إخراجهم من الحرز ) أو بعده وقبل الرفع إلى الحاكم ، أما بعده فلا يفيد ولو قبل الثبوت كما اقتضاه كلامهم ، وصرح به صاحب البيان لأن القطع إنما يتوقف على الدعوى وقد وجدت ( أو نقص فيه عن نصاب بأكل أو غيره ) كالحرق ( لم يقطع ) المخرج للملك له المانع من الدعوى بالمسروق المتوقف عليها القطع ، وأشار بذلك إلى أن سبب النقص قد يكون ملكاً كالزوراد أخذاً مما حر في غاصب برّ ولم جعلهما هريسة ( وكذا ) لا قطع ( إن ادعى ) السارق ( ملكه ) للمسروق قبل الإخراج أو بعده وقبل الرفع أو للمسروق منه المجهول الحال أو لحرز أو ملك من له في ماله شبهة كأصله أو سيده أو أقر المسروق منه بأنه ملكه وإن كلبه

( قوله بعد تسليم الثمن ) مفهوماً أنه لو لم يسلم الثمن قطع . وهو مشكل بأن المال المسروق معه غير محرز عنه لتسلطه على ملكه ، إلا أن يقال : لما كان ممنوعاً شرعاً من أخذه ما اشتراه قبل تسليم ثمنه كان الجبل حرزاً لا ممتنع دخوله عليه ( قوله أو بعده ) أي الموت ( قوله أما في الأولى ) أي قوله قبل موت الموصى ، وقوله وأما في الثانية أي قوله أو بعده ( قوله فالقول بأن الفرق غير مجد مردود ) أي بما تقدم في قوله إذ الفرق أن القبول الفخ ( قوله وكذا لا قطع إن ادعى السارق ملكه ) أي وإن لم يكن لاقاباً به وكان ملك المسروق منه ثابتاً بينة أو غيرها وهي من الحيل المحرمة ، بخلاف دعوى الزوجية في الزنى فهي من الحيل المباحة ، كما ذكره الشيخ أبو حامد . أقول : ولعل الفرق بينهما أن دعوى الملك هنا يترتب عليها الاستيلاء على مال الغير بالبيع ونحوه وثبوت الملك فيه لا يتوقف أصله على بينة ، بخلاف الزوجية فإن صحة النكاح تتوقف على حضور الشهود وعللتهم وعللة الأولى ، فكان ثبوته أبعد من ثبوت الملك مع شدة العار اللاحق لقاعله ، بل ولا يخصص العار به بل يتعدى منه إلى الزنى بها وإلى أهلها ، فجوز دعوى الزوجية فيه توصل إلى إسقاط الحد وإلى دفع الضرر اللاحق لغير الزاني ، بخلاف السرقة فإن ثبوت الملك فيها أقرب من ثبوت الزوجية فحرم دعوى الملك لإسقاط القطع ولا كذلك دعوى الزوجية ( قوله أو للمسروق منه ) أي ادعى ملكه للشخص المسروق منه ( قوله وإن كلبه ) أي السارق

ملك مانعه : ولو على قول ضعيف ، ثم أورد هذين الفرعين فأشار إلى أن وجه القطع فيها شبهة الخلاف في الملك وإيرادها في كلامه حيث دلل واضح ، إلا أنه استشعر ورود مسألة الوصية عليه فأشار إلى الجواب بأن محل رعاية شبهة الخلاف بالمعروض ما هو أقوى منه : أي وهو في مسألة الوصية قصيره بعدم القبول ( قوله لم يقطع ) أي لأن له دخول الحرز حيث دلل وهتكه لأخذ ماله ، فالمسروق غير محرز بالنسبة إليه ، كما قاله والد الشارح ، وقضيت أن المعية في قوله أو مع ما اشتراه الفخ غير شرط ، فلا فرق بين أن يخرج نفع ما اشتراه أو وجده حيث دلل دخل لأخذ ماله ، وهو قياس ما ساقى في المشترك فليراجع ( قوله لم يقرن بالوصية ) بمعنى أنها وصية لم يقع فيها قبول ( قوله للملك له المانع من الدعوى بالمسروق الفخ ) هذا تعليل للمسئلة الأولى ولم يذكر الثانية تعليلاً ، وعبارة الصحة عقب قوله المتوقف عليها القطع نصها : ولغير أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم لما أمر بقطع سارقين رداه صفوان قال : أنا أبيعهم وأهبهم ثمنه ، فقال صلى الله عليه وسلم : هلاكنا هذا قبل أن تأتيني به ، ولتقصه ، قوله ولتقصه علة للثانية

(على النص) لاحتاله وإن قامت بينة بل أوحية قطعية بكذبه كما اقتضاه إطلاقهم ، ولا يعارضه تقيدهم بالمجهول فيها من الصريح في أنه لا أثر لدعواه ملك معروف الحرية لإمكان الفرق بإمكان طرو ملكه للملك ولو في لحظة ، بخلاف معروف الحرية فكان شبهة دارة للقطع كدعواه زوجية أو ملك المزني بها ، ولو أنكر السرقة الثانية بالينة قطع لأنه مكذب للينة صريحا بخلاف دعوى الملك ، وفي وجهه أو قول غرض يقطع وحمل النص على إقامة بينة بما أدعاه (ولو سرق شيئا) فيبلغ نصايين (وإدعاه أحدهما له) أو لصاحبه وأنه أذن له (أو لمها فكذبه الآخر لم يقطع المدعى) لاحتال صلته (وقطع الآخر في الأصح لإقراره بسرقة نصاب بلا شبهة . أما إذا صدقه فلا يقطع كالمدعى ، ومثله ما إذا لم يصدق ولم يكذب أو قال لا أدري لاحتال ما يقوله صاحبه . والثاني لا يقطع المكذب لدعوى رفيقه الملك له كما لو قال للمسروق منه إنه ملكه يسقط القطع كما مر ( وإن سرق من حرز شريكه مشتركا) بينهما (فلا قطع) عليه في الظاهر وإن قل نصيبه (لأن له في كل جزء حقا شامعا فأشبهه وطء أمة مشتركة ، وخرج بالمشارك سرقة ما ينص الشريك فيقطع به على ما قاله القفال ، لكن الأوجه ما جزم به الماوردي أنه إن اتحد حرزهما لم يقطع : أي ما لم يدخل بقصد سرقة غير المشترك أخلا بما يأتي قبيل قوله أو أجني المفضوب وإلا قطع . الشرط الثالث عدم شبهة له فيه (نحبر اندموا الحلود بالشبهات) وفي رواية صحيحة « من المسلمين ما استطعم » أي وذكرهم ليس يقيد كما مرّت نظائره (فلا قطع بسرقة مال أصل) للسارق وإن علا (وفرع) له وإن سفل لشبهة استحقاق الثقة في الجملة ، وسواء أكان السارق حرا أم عبدا كما صرح به الزركشي ، ويبحث البلقيني أنه لو نذر إصناقه غير المميز فسرقه أصله أو فرعه قطع لانتهاء شبهة استحقاق الثقة عنه بامتناع تصرف الناظر فيه مطلقا ، وبه فارق المستولدة ولولها لأن له إيجارهما ، وما نظر به فيه يريد بأنه لا وجه له مع علم السارق بالنلوانه ينتج عليه به التصرف فيه (و) لا قطع بسرقة من فيه رق (وإن قل ومكاتب مال (سيد) أو أصل أو فرع

(قوله بإمكان طرو ملكه) أي المسروق منه (قوله كدعواه زوجية) أي ولو كانت معروفة بتزوجها من غيره (قوله فأشبهه وطء أمة مشتركة) أي فلا يحيد به (قوله ما لم يدخل بقصد سرقة) وقياس ما تقدم فيها لو اشترى شيئا ولم يدفع ثمنه من أنه إذا دخل وسرق مال البائع المخص به قطع أنه يقطع هنا مطلقا (قوله غير المشترك) أي ويرجع في ذلك لقوله (قوله) نحبر اندموا أي ادفوا (قوله وفي رواية صحيحة من المسلمين) أي مضمومة إلى قوله بالشبهات (قوله وفرع له) ع : أي وإن اختلف بينهما ادسم على منيج (قوله ويبحث البلقيني الخ) معتمد (قوله بامتناع تصرف الناظر فيه) أي فلا يجوز له بيع جزء منه ولا إيجاره للثقة على الأصل أو الفرع (قوله ومكاتب مال سيد) انظر لو سرق العبد مال أبيه هل يقطع لأن ثقته على سيده دون أبيه فلا شبهة أولا لأنه قد يفتن فيستحق الثقة على أبيه حرره ادسم على منيج . وكلام الشارح صريح في الثاني حيث قال : وسواء أكان السارق الخ لكن قد يعارضه

(قوله لاحتاله) هو جرى على الغالب بليل ما بعده (قوله وأنه أذن له) انظر ما الحاجة إليه مع أنها سرقا معا . وحاصل دعواه حيث أنه أخرج المسروق بحضور مالكه معاونا له فيه وإن لم يأذن له في ذلك (قوله لإقراره بسرقة نصاب) أي فيها لو أثبت أصل السرقة بإقرارها لا بالينة وبذلك صور في شرح المنهج (قوله) أما إذا صدقه فلا يقطع كالمدعى ومثله الخ ظاهره عدم القطع وإن لم يقل المدعى وأذنت له وهلا يقيد بذلك كما قيد به نظيره المار (قوله عنه) أي العبد وهو متعلق بانتفاء (قوله مع علم الخ) أي أما إذا لم يعلم بالنظر وجه كما هو واضح (قوله ومكاتب) عبارة الصحة : ولو مبعضا ومكاتب (قوله أو أصل أو فرع)

أو نحوهما من كل من لا يقطع السيد بسرقة ماله لشبهة استحقاق النفقة ولأن يده كيد سيده ، ولا فرق كما يحتمل الزركشي بين اتفاق دينهما واختلافه ، ولو ادعى القن أو القريب كون المسروق ملك أحد عن ذكر لم يقطع وإن كذبه ، كما لو ظن أنه ملك لمن ذكر أو سرق سيده ماملكه ببعضه الحر فلكذلك للشبهة في أرجح الوجهين (والأظهر قطع أحد الزوجين بالآخر) أي بسرقة ماله المحرز عنه لعموم الأدلة وشبهة استحقاقها النفقة والكسوة في ماله لا أثر لما لهما مقدرة محدودة وبه فارقت البعض والقن ، وأيضا فالقرض أنه ليس لما عنده شيء منهما ، فإن فرض أن لما شيئا من ذلك حال السرقة وأخذته بقصد الاستيفاء لم تقطع كذا لأن سرق مال مدينته بقصد ذلك ، ولو ادعى جحود مدينته أو أن معاملته صدق كما يحتمل الأخرى لاحتمال صدقه ولا قطع عليه بسرقة طعاما زمن تقطع لم يقدر عليه ولو بشئ غال . والثاني المنع لما مر (ومن سرق مال بيت المال) وهو مسلم (إن أفرز لطائفة ليس هو منهم قطع) لانتهاء الشبهة (ولا) بأن لم يفرز (فالأصح أنه إن كان له حق في المسروق كمال مصالح) ولو غنيا (وكصدقة) أي زكاة أفرزت (وهو فقير) أي مستحق لما بوصف فقر أو غيره ، وأكثر التمييز بالأول لغلطته على مستحقها (فلا) يقطع للشبهة ولو لم يوجد فيها ظفر كما يأتي (ولا) بأن لم يكن له فيه حق كفى أخذ صدقة وليس غارما لإصلاح ذات البين ولا غازيا ، ومثل القن من حرمت عليه لشرفه (قطع) لانتهاء الشبهة ، بخلاف أخذ

ما يأتي من أن القن إذا سرق من مال الزكاة قطع مع أنه يحتمل عروض الفقر له فيصير مستحقا له (قوله فلكذلك) أي لا قطع ، وقوله للشبهة وذلك أن ماملكه ببعضه الحر يصير ملكا لحملة العبد وللسيد فيها حق وهو جزؤه الرقيق (قوله وأخذته بقصد الاستيفاء) ظاهر سياقه عدم اعتبار هذا التقييد في الرقيق والأصل والقرع والفرق يمكن اه سم على حج . أقول : لعله استحقاق نحو الأصل والرقيق للكتابة بلا تقدير فكان ذلك كملك نفسه ، بخلاف الزوجة فلها إنما تأخذ بدل ما استقر لها من الدين فلم يشبه ما تأخذ ملك نفسها فاحتاجت للتصديق (قوله كذا لأن سرق مال مدين الخ) في الروض وشرحه ، فإن سرق مال غريمه الجاحد للدين الحال أو الماطل وأخذته بقصد الاستيفاء لم يقطع لأنه حيثئذ مأذون له في أخذه شرعا ولا قطع ، وغير جنس حقه كهو : أي كجنس حقه في ذلك ، ولا يقطع بزائد على قدر حقه معه وإن بلغ الزائد نصابا اه . وقضيته القطع بسرقة مال غريمه الجاحد للدين المؤجل اه سم على حج أي وكذا سرقة مال غريمه الغير الماطل .

[ فرج ] لو سرق مال المرتد ينبغي أن يوقف القطع ، فإن عاد إلى الإسلام قطع السارق وإن هلك مرتدا ، فإن كان له حق في مال التي فلا قطع وإلا قطع كلها وافق عليه مخرجنا فليحرراهم سم على منبج (قوله فلا قطع) أي وإن أخذ زيادة على ما يستحقه أخذ ما تقدم عن الروض وشرحه (قوله ولو لم يوجد فيها ظفر) أي وإن لم يوجد فيها

أي للسيد (قوله وبه فارقت البعض) هكذا في النسخ بم قبل الموحدة ولعل الميم زائدة وإن كانت صحيحة أيضا ، ثم رأيت نسخة كذلك (قوله لم يقدر عليه ولو بشئ غال) أي بأن وجد الثمن ولم يسمح به مالكة أو صجر عن الثمن (قوله وإن لم توجد شروط الظفر كما انقضاء إطلاقهم) كذا هو في بعض النسخ ملحقا عقب قوله بقصد ذلك ، وعليه فلا يحتاج لقوله بعد ولو ادعى جحود مدينته الخ (قوله أفرزت) انظر ما الداعي له وكأنه ليان

مال المصالح لأنها قد تصرف لما ينفع به كعمارة المساجد ومن ثم يقطع الذي يمال بيت المال مطلقا إذ لا ينفع به إلا بتبليغنا والإتفاق عليه منه عند الحاجة مضمون ، وما وقع في القبط من نبي ضياعه محمول على صغير لآمال له ، وقول البلقيني محل ما ذكر في طائفة لما مستحق مقدر بالأجزاء في مال مشاع بصفة ، فأما لو أفرز الإمام من سهم المصالح لطائفة من العلماء أو القضاة أو المؤذنين شيئا من ذلك فلا أثر لهذا الإفرز ، إذ لا سهم لهم مقدّر يتولى الإمام إفرازه لهم والحكم فيه كما لو كان مشاعا يرد بأنه لا دخل لتقدير السهم وعدم تقديره في إفرز الإمام ، فما عينه لطائفة مما هو مشترك بينها وبين غيرها يتعين لها الإفرز وإن لم يكن لها سهم مقدر ، وقد علم مما قررناه أن قول المصنف رحمه الله تعالى إن كان له حق الخ احتراز عن الذي ، وحيث يفيد أن المسلم مع عدم الإفرز لا يقطع مطلقا وإليه تخصيص ذلك ببعض أموال بيت المال غير مراد أيضا ، على أنه إن أول كلامه يجعله من باب ذكر النظر وإن لم يصدق عليه المقسم فلا إيهام أصلا ( والمذهب قطعه بباب مسجد وجده ) وتأثيره وسواريه وسقوفه وقناديله المعلقة المزينة لعدم إعداد ذلك لاتضاع الناس بل لتصحته وعمارته وأبعته . ويؤخذ منه أن الكلام في غير المنبر ودكة المؤذن وكبرى الواظ فلا يقطع بها وإن كان السارق لها غير خطيب ولا مؤذن ولا واعظ ، ويقطع بسرقة سر الكعبة إن أحرز بالحياطة عليها ( لا ) بنحو ( حصره وقناديل تسرج ) فيه وإن لم تكن في حالة الأخذ

ما يجوز الأخذ بالظفر ( قوله لأنها قد تصرف ) أي سواء أخذ من مال المصالح أو من غيرها ( قوله لتقدير السهم أي فينقطع أخذه ) قوله لا يقطع مطلقا ( أي غنيا كان أو فقيرا حيث أخذ من سهم المصالح ، بخلاف ما لو أخذ من مال الزكاة على ماسر ( قوله وتأثيره ) ومثله الشايبك ( قوله وسقوفه ) أي لأنه إنما يقصد بوضعه صيانة لا انتفاع الناس ، فلو جعل فيه نحو سقيفة بقصد وقاية الناس نحو الحرف فلا قطع بها ، ومن ذلك ما يغني به نحو فتحة في سقفه لدفع نحو البرد الحاصل منها من الناس مراهم على منهج ( قوله وقناديله المعلقة المزينة ) مفهوم قول المصنف تسرج ولو أغمره كان أولى لكنه ضمه لما فيه القطع اختصارا أو للمناسبة ، وكتب أيضا حفظه الله : قوله وقناديله المعلقة المزينة ، ويغني أن مثل ذلك الرخام المثبت بالجدران ( قوله ولا واعظ ) أي لأنها إنما تتخذ لنفع عامة الناس بسمع ما يقال عليها ( قوله ويقطع بسرقة سر الكعبة ) ويغني أن يقول مثل ذلك في سر الأولياء ( قوله لا بنحو حصره )

الواقع ( قوله احتراز عن الذي ) لا ينبغي أن هذا ليس هو الذي قرره فيما مر . بل حاصل ماقدره أنه احتراز عن النفي مثلا إذا أخذ من المقرز للصدقات . واعلم أن ما ذكره هنا إلى آخر السوادة تبع فيه ابن حجر إلا أنه تصرف في عبارته وأسقط منها ما أوجب الحل . وعبارة ابن حجر في تحفته : واعترض هذا التصني : أي الذي ذكره المصنف بأن المحدث الذي دل عليه كلام الشيخين في غير هذا الكتاب وكلام غيرها أنه لا قطع بسرقة مسلم مال بيت المال مطلقا لأن له فيه حقا في الجملة إلا إن أفرز لمن ليس هو منهم . ويمكن حمل المتن عليه يجعل قوله إن كان له فيه حق في المسلم وقوله وإلا في الذي وقوله وهو فقير للثالب فلا مفهوم له . وقول شارح إن الذي يقطع بلا خلاف برده حكاية غيره للخلاف فيه ولو في بعض أحواله . وحيث يفيد المتن أن المسلم مع عدم الإفرز لا يقطع مطلقا وإليه تخصيص ذلك ببعض أموال بيت المال غير مراد ، كما أن إيهامه أن مال الصدقة بسائر أنواعها من أموال بيت المال غير مراد أيضا وإن لم ينبه عليه أحد من الشراح فيما علمت ، وقد تؤول عبارته يجعله من باب ذكر النظر وإن لم يصدق عليه المقسم ويرتفع بهذا الإيهام من أصله أنه انتهى ( قوله ويؤخذ منه أن الكلام في غير المنبر الخ ) أي لأنه ليس لتحصيل المسجد ولا لزيته بل لاتضاع الناس بسماعهم الخطيب عليه لأهم ينفعون

تسرج ولا بسائر ما يفرض فيه ، وعمل ذلك في مسجد عام ، أما ما اخص بطائفة فينتج جريان هذا التفصيل في تلك الطائفة فغيرها يقطع مطلقا وفي المسلم ، أما الذي يقطع مطلقا ، والأوجه عدم القطع بسرقة مسلم مصحفا موقوفا للقراءة في مسجد وإن لم يكن قارئا لشبهة الانتفاع به بالاستمتاع للقارئ فيه كتناديل الإسراج ، ورأى الإمام تخريج وجه فيها لأنها من أجزاء المسجد وهو مشترك ، وذكر في الحصر والتناديل وجوب وثالثا في التناديل ، الفرق بين ما يقصد للاستضافة وما يقصد للزينة : أي يقطع في الثاني كما يقطع فيه على الطريقة الأولى الجازمة المقابل لما رأى الإمام تخريجه وما ذكره من الخلاف ( والأصح قطعه بموقوف ) على غيره ممن ليس نحو أصله ولا فرعه ولا مشاركا له في صفة من صفاته المتعبرة في الوقف إذ لا شبهة له فيه حيثل ، ومن ثم لم يقطع بسرقة موقوف على جهة عامة كبكرة بئر مسيلة وإن كان السارق ذميا كما قاله الروائي لأن له فيها حقا ، ولا ينافيه ما مر في مال بيت المال لأن ههول لفظ الواقف له هنا صيره من أحد الموقوف عليهم وإن سلمنا أنه يطرق التبعة فكانت الشبهة هنا قوية جدا ، وسواء ألقنا الملك في الوقف لله تعالى أم للموقوف عليه لأنه ملك لازم وإن كان ضعيفا ، أما غلة الموقوف المذكور فيقطع بها قطعا لأنها ملك الموقوف عليه اتفاقا بخلاف الموقوف ( وأم ولد سرقها ) من حرز حال كونها معلورة كان كانت ( نائمة أو مجنونة ) أو مكربة أو أعجمية تعتقد وجوب الطاعة أو معنى عليها أو سكرانة . قال الزركشي : أو عيياء لعدم التمييز كسائر الأموال ، بخلاف العاقلة المسيئة المختارة البصيرة لقدرتها على الامتناع ، وكأم الولد في ذلك غيرها كما فهم بالأولى ، ولا قطع بسرقة مكاتب ومبعض لما فيه من

وينبغي أن يلحق بذلك أبواب الأعمية لأنها تتخذ للسر بها عن أعين الناس ( قوله ولو بسائر ما يفرض ) أي ولو كان ثمينًا كسباط نفيس ( قوله أما ما اخص بطائفة ) وليس من ذلك أروقة الجامع الأزهر ، فإن الاختصاص بمن فيها عارض إذ أصل المسجد إنما وقف للصلاة فيه والمجاورة به من أصلها طارئة ( قوله فغيرها يقطع مطلقا ) قد يشكل هنا بما في إسقاط الموات من أن غير الموقوف عليهم له حق الدخول للمدرسة أو نحوها ممن لا حاجة له فيها للشرب من مائها والاستراحة فيها حيث لم يضيق على أهلها ، اللهم إلا أن يقال : إن غير المختصين بما ذكر وإن جاز الدخول فليس مقصودا بالوقف بل هو تابع للموقوف عليهم فأشبه الذي إذا سرق من بيت المال لأن ذلك تبع للمسلمين ( قوله أما الذي يقطع مطلقا ) أي بالسرقة من المسجد ، أما سرقة من كتائبهم فينبغي أن يجري فيه تفصيل المسلم في سرقة من المسجد المذكور في قول المصنف والمذهب قطعه بباب مسجد النخ ( قوله موقوفا للقراءة في مسجد ) ظاهره أنه إذا لم يكن موقوفا بتلك الصفة كان وقفه على من ينفع به أو يقرأ فيه مطلقا أو في غير المسجد القطع وفيه نظر فتأمل ، فإن الظاهر أنه غير مراد وأن التقيد به مجرد تصوير ( قوله ورأى الإمام تخريج وجه فيها ) أي الباب والجنح ( قوله الفرق بين ) أي وهو الخ ( قوله كبكرة بئر مسيلة ) أي للشرب ( قوله الوقف لله تعالى ) محمد ( قوله وكأم الولد في ذلك غيرها ) أي من بقية الأرقاء ( قوله كما فهم بالأولى ) أي والتقيد بأمر الولد إنما هو للخلاف فيها ( قوله ولا قطع بسرقة مكاتب ) أي كتابة صحيفة أخذنا من

به حيثل مالا يقتضون به لو خطب على الأرض ( قوله فيها ) يعني باب المسجد وجذعه ( قوله سواء قلنا الملك ) في الوقف لله تعالى أم للموقوف عليه ) أي بخلاف ما إذا قلنا إنه للواقف فيقطع ( قوله بخلاف الموقوف ) أي فإن في الخلاف ( قوله لعدم التمييز ) هذا تعليل لخصوص ما في المتن

مطلنة الحرية . ولا يشكّل بأمر الولد ويقال الحرية فيها أقوى منها في المكاتب لعوده للرق بأدنى سبب ، بخلافها لأن استقلاله بالتصرف صير فيه شبهاً بالحرية أقوى مما فيها لأنه مستقبل متوقع وقد لا يقع ، والثاني قال الملك فيها وفي الوقوف ضعيف . الشرط ( الرابع كونه حرزاً ) بالإجماع وإنما يصحّق الإحرار ( بملاحظة ) للمسروق من قوى متيقظ ( أو حصانة موضعه ) وحدها أو مع ما قبلها كما يعلم مما يأتي لأن الشرع أطلق الحرز ولم تضبطه اللغة فيرجع فيه إلى العرف ، وهو يختلف باختلاف الأحوال والأوقات والأموال ، وإنما اشترط ذلك لأن غير الحرز ضائع بتقصير مالكة ، ولا يرد على ذلك الثوب لو قام عليه فهو حرز مع انتفاضها لأن النوم عليه للمانع من أخذه غالباً منزل منزلة ملاحظته وما هو حرز النوع حرز لما دونه من ذلك النوع أو تابعه كما يعلم مما يأتي في الإصطبل ، وقد علم من ذلك أن أو في كلامه مائة خطأ لامانة جمع ( فإن كان بصحراء أو مسجد ) أو شارع أو سكة منسدة أو نحوها وكل منها لاحصانة له ( اشترط ) في الإحرار ( دوام لحاظ ) بكسر اللام ، نعم الفترات العارضة عادة لا تمنع فلو تغفله واحد فيها قطع ، وما يمنعه البقي من اشتراط رؤية السارق للملاحظ لينتج من السرقة إلا يتغفله ولا فلا قطع مخالف لكلامهم ، إذ ضابط الحرز مالا ينسب المودع بوضع الرديعة فيه إلى نقصان ( وإن كان بحصن كفى لحاظ معناد ) ولا يعتبر دوامه عملاً بالعرف ، وعلم مما تقرر مخالفة اللحاظ هنا لما مر لاشتراط الدوام ثم إلا في تلك الفترات القليلة جداً التي لا ينفك عنها أحد عادة بخلافه هنا يمكن لحاظه في بعض الأزمنة دون بعض وإن لم يدم عرفاً ( وإصطبل حرز دواب ) ولو تقيسة حيث كان مطلقاً متصلاً بالعمران وإلا فع اللحاظ كما يعلم من كلامه الآتي في الماشية ( لا آنية وثياب ) وإن لم تكن تقيسة عملاً بالعرف ، ولأن إخراج الدواب مما يظهر ويبعد

قوله لأن استقلاله الخ ( قوله لعوده ) تحليل للإشكال والضمير راجع لمكاتب ( قوله وقد لا يقع ) بأن تموت قبل السيد ( قوله وحصانة موضعه ) قال ع : وقد يمثل له بالمقابر المتصلة بالمعمارة وكلها الدور عند إغلائها ، وقد يرد بأن هذا لم يمثل من أصل الملاحظة ، نعم قد يمثل له بالراقد على متاع ( قوله أو مع ما قبلها ) أي الملاحظة فعلم أنه قد تكن الحصانة وحدها وقد تكن الملاحظة وحدها أو مع ما على صحيح : أي وقد يجمعان ( قوله منزل منزلة ملاحظته ) يجوز أيضاً أن ينزل منزلة حصانة موضعه بل يمكن أن يدعى حصانة موضعه حقيقة أو مع ما على صحيح : أي بأن يقال المراد بالموضع ما أخذ المسروق منه وهو هنا حصين بالنوم على الثوب ( قوله فإن كان بصحراء أو مسجد إلى قوله كفى لحاظ معناد ) ما قد يفهمه هذا الصنيع في نفسه من اعتبار اللحاظ في الجملة في سائر الصور غير مراد بتدليل قوله بملاحظة أو حصانة الدال على أنه قد يكتفى بمجرد الحصانة فلا يتألى عدم اعتبار اللحاظ في بعض مسائل نحو الإصطبل والدار الآتية ، وقوله الآتي كفى لحاظ معناد : أي حيث يعتبر اللحاظ أو مع ما على صحيح . ويصرح به قول الشارح قبل فأو في كلامه الخ ( قوله وكل منها لاحصانة له ) أنهم أنه إذا كان لأحدها حصانة كان حرزاً فليراجع ، إلا أن يقال : الواو فيه للاستئناف بين به حال كل من الثلاثة ( قوله نعم الفترات ) فلو وقع اختلاف في ذلك هل كان ثم ملاحظة من المالك أولاً فينبئ تصديق التشارك لأن الأصل عدم وجوب القطع ( قوله لا آنية وثياب ) أي لم يعتد وضعها فيه لما يأتي في قوله وثياب ( قوله وثياب ) أي للغلام

( قوله من قوى متيقظ ) سيأتى في بعض الأفراد الاكتفاء بالضعيف القادر على الاستغاثة مع مقابله بالقوى ، فحل مراده بالقوى هنا ما يشمل الضعيف المذكور على خلاف ما سيأتى ( قوله بكسر اللام ) أي أما بحثها فهو مؤخر العین ( قوله إذ ضابط الحرز الخ ) هذا لا يمنعه البقي بل هو قائل بموجبه كما لا يخفى ، وليس فيه ما يمنع ما يجبه فتأمل



الاجتراف عليه بخلاف نحو الثياب ، ثم ما اعتيد وضعه فيه من نحو سطل وآلات دواب كسرج وبرذعة وروحل ورواية وثياب يكون محرزا كما قاله البلقيني وغيره وهو ظاهر ، وعلم منه أن المراد السرج والجمع الخسيسة ، بخلاف المقضضة من ذلك فلا تكون محرزة فيه كما قاله الأذوعى ، لأن العرف جار بإحرازها بإمكان مفرد لها (وعرصة) نحو خان و (دار وصفها) لغير نحو السكان (حرز آية) خسيسة (وثياب بذلة لا) آية وثياب نفيسة ونحو (حلى) (وقد) بل تحرز في بيت حصين ولو من خان وسوق عملا بالعرف فيها (ولو نام بصحراء) أى موات أو مملوك غير مفصوب (أو مسجد) أو شارع (على ثوب أو توسد متاعا) بعد توسده إحرازاً له بخلاف ما فيه نحو نقد فلا مالم يشده بوسطة كما يأتى وينبغى كما قاله الشيخ تقييده بشده تحت الثياب أى بأن يكون الخيط المشدود به تحته بخلافه فوقها لسهولة قطعه في العادة حينئذ (فحرز) إن حفظ به لو كان متيقظا للعرف ، وكذا إن أخذ خاتمه أو عمامته أو مداسه من أصبعه الذى لم يكن به متخلخلا وكان في غير الأئمة العليا أو من رأسه أو رجله أو كيس نقد شده بوسطة ، وتزاع البلقيني في التقييد بشد الوسط في الأخير فقط بأن المترك انتباه التأمم بالأخذ وهو مستوفى الكل ، وبأن إطلاعهم الخاتم يشمل ما فيه فص ثمين مردود بأن العرف بعد التأمم على كيس نحو نقد مفرد دون التأمم وفي أصبعه خاتم بقص ثمين ، وأيضا فالاتباه بأخذ الخاتم أسرع منه بأخذ ماتحت الرأس ، وظاهر في نحو سوار ، المرة أو خلخالها أنه لا يميز يجعله في يدها أو رجلها إلا إن عسر إخراجها بحيث يوقف التأمم غالبا أخذا عما ذكره في الخاتم في الأصبع (فلو اقلب) بنفسه أو بفعل السارق (فزال عنه) ثم أخذه (فلا) قطع عليه لزوال الحرز قبل أخذه ، وأما قول البوقنى وابن القطان لو وجد رجلا صاحبه نام عليه فآلقاه عنه وهو نام قطع فردود ، فقد صرح البوقنى بعلمه ، لأنه قد رفع الحرز ولم يبتكعه ، وقد علم من كلامهم الفرق بين هتك الحرز ورفع من أصله ، ويؤخذ منه أنه لو أسكره فغاب فأخذ مامعه لم يقطع لأنه لا حرز حينئذ (وثوب ومتاع وضعه بقره) بحيث يراه السارق ويمتنع منه إلا بتفعله (بصحراء) أو شارع أو مسجد (إن لاحظه)

(قوله والجمع الخسيسة) وقياسه أن ثياب الغلام لو كانت نفيسة لا يعتاد وضع مثلها في الإصطبل لم يكن حرزا لها (قوله وعرصة) الفرض منه بيان تفاوت أجزاء الدار في الحرزية بالنسبة لأنواع المحرز مع قطع النظر عن اعتبار الملاحظة مع الحصانة في الحرزية وعدم اعتبارها ، وسبيل اعتبار ذلك وعدم اعتباره من قوله الآتى ودار منفصلة الخ اه سم على حجج (قوله لغير نحو السكان) وقياسه أن ثياب الغلام لو كانت نفيسة لا يعتد وضع مثلها في الإصطبل لم يكن حرزا لها (قوله أو مملوك غير مفصوب) مفهومه أنه لو نام في مكان مفصوب لا يكون مامعه محرزا به ، ويوجه بأن المسروق منه متعدد بدخوله المكان المذكور فلا يكون المكان حرزا له ، وسأيت التصريح به في كلام المصنف في الفصل الآتى (قوله فحرز إن حفظ) كأنه إشارة إلى اعتبار ما يأتى في قوله وشرط الملاحظ الخ اه سم على حجج (قوله في غير الأئمة العليا) أى من جميع الأصابع (قوله في يدها أو رجلها) أى وإن كانت نائمة بيدها فلا يبعد نفس البيت حرزا (قوله فآلقاه عنه) أى وأخذه (قوله أنه لو أسكره الخ) وقياس ذلك أنه لو كان قبيل النوم بحيث لا ينجبه بالبحريك الشديد ونحوه لم يقطع سرق مامعه وما عليه (قوله ويؤخذ الخ) وقد يؤخذ منه أيضا أنه لو رفع الحرز من أصله هناك بأن همم جميع جدران البيت لم يقطع فليأتمل اه سم على حجج . ومعلوم أن

(قوله وعلم منه) أى من قوله ما اعتيد (قوله بحيث يراه السارق الخ) المتناسب للمفهوم الآتى أن يقول بحيث ينسب إليه ، وقد مرّ بحث البلقيني اشتراطه رؤية السارق للملاحظ

لحاظا دائما كما مر (حرز) بخلاف وضعه بعيدا عنه بحيث لا ينسب إليه فإنه مضيع له ، ومع قربيه منه يعتبر انشاء ازحام الطارقين وإلا فلا بد من كثرة الملاحظين بحيث يعادلوهم ، ويجرى ذلك في كل زحمة على دكان نحو خباز (وإلا) بأن لم يلاحظه كأن نام أو ولده ظهره أو غفل عنه (فلا) إحراز لأنه يعد مضيعا حيثئذ ، ولو أذن للناس في دخول نحو داره لشراء قطع من دخل سارقا لا مشتريا ، وإن لم يأذن قطع كل داخل ، وهذا أوضح مما ذكره أولا بقوله فإن كان بصحراء إلى آخره فمن ثم صرح به إضاحا (وشرط الملاحظ قدرته على منع سارق بقوة أو استفادة) بغين معجمة ثم مثلثة أو بمهملة ثم نون ، فإن ضعف بحيث لا يبالى به السارق وبعد عمله عن الثوث فلا إحراز ، بخلاف البابى به ولهذا لو لاحظ متاعه ولا غوث فإن تنفله أضعف منه وأخذ قطع أو أقوى فلا (ودار) حصينة كما علم من قوله أو حصانة موضعه لكنه لا يتأتى اشتراطه كما علم مما مر مع وجود قوى متيقظ (متصلة عن العمارة إن كان بها قوى يقظان حرز مع فتح الباب وإغلاقه) لاقتضاء العرف ذلك (وإلا) بأن لم يكن بها أحد أو كان ضعيف ويعد من الثوث أو قوى غير تام (فلا) تكون حرزا ولو مع إغلاق الباب ، وهذا ماقى الكتاب كإبهر ، والمعتمد ماقى الروضة أنها حرز بملاحظ قوى بها يقظان مع فتحه وإغلاقه ونائم مع إغلاقه أو رده أو نومه خلفه بحيث ينثبه بصري فتحه أو فيه ولو مع فتحه بحيث يعد حرزا ، وقول الشارح فليست حرزا مع فتح الباب وإغلاقه أشار به إلى أن كلامه في المتهاج لا يخالف الروضة إذ تقدير كلامه : ولا يضر كونها حرزا مع وجود أحدهما وإن سكنت عنه في المتهاج ويتجه فيمن يدار كبيرة مشتملة على عمال لا يسمع من بأحدهما من يدخل الآخر أنه لا يحرز به إلا ما هو فيه وأن من يبايها لا يحرز به ظهورها إلا إن كان يشعر بمن يصعد إليها منه بحيث يراه وينجز به (و) دار (متصلة) بالعمارة : أى بدور مسكونة وإن لم تحط العمارة بمحاربتها كما اقتضاه إطلاقهم ، ويفرق بينه وبين ما يأتي في المشاية بأن الغالب في دور البلد كثرة طروقها وملاحظتها ، ولا

عمل ذلك حيث كانت البنات التى أخرجها من الجدار بهيمة لا تساوى نصابا وإلا قطع (قوله بحيث يعادلوهم) أى السراق (قوله ولو أذن للناس في دخول نحو داره) منه الحمام فمن دخله للفعل فسرقت منه لم يقطع حيث لم يكن ثم ملاحظ ، ويختلف الاكتفاء به بالراحد والأكثر بالنظر إلى كثرة الزحمة وقلتها ، ومنه أيضا ما جرت العادة به من الأمهطة التى تعمل للأفراح ونحوها إذا دخلها من أذن له ، فإن كان بقصد السرقة قطع وإلا فلا ، أما غير المأذون له فيقطع مطلقا ، وكون الدخول بقصد السرقة لا يعلم إلا منه . فلو ادعى دخوله لغیر السرقة لم يقطع (قوله وإن لم يأذن الخ) ولا فرق في الإذن بين كونه صريحا أو حكما كمن فتح داره وجلس للبيع فيها ولم يمنع من دخل للشراء منه (قوله يقظان) عبارة القاموس رجل يقظ كتنس وككتف وسكران جمه يقاظ وهى يقظ اه . فالقاف في كلام المنصف ساكنة لأنها نظير الكاف في سكران (قوله ويعلم من الثوث) فيه إشارة إلى أن في حكم القوى الضعيف القريب من الثوث ، وقوله أو قوى بين المساوى اه سم على حج . أقول : وينبئ أنه كالقول (قوله بصري) أى صوته (قوله أو فيه) أى الباب أى فتحه (قوله مع وجود أحدهما) المراد أن قول الشارح

(قوله لكنه لا يتأتى اشتراط الخ) وحيث شرطته إنما هي في قوله ومتصلة (قوله والمحمد ما في الروضة) التى في الروضة بعض هذا لاجبمه (قوله إذ تقدير كلامه الخ) في هذا السياق قلقة ، والمراد أنه حيث كان منطوق المتهاج مافره الشارح في بعض صور المفهوم فلا يضر كونها حرزا الخ ، إذ هو مسكونة عنه فيه ، لكن في هذه الإشارة وقفة مع ذكر الإجلال الصور الثلاث التى ذكرها الشارح هنا ، ثم قوله عقبها فليست الخ (قوله وبينه ما يأتي في المشاية) أى في قوله وعمله كما قاله الأذرى الخ

كذلك أبنية الماشية (حرز مع إغلاظه) لها (وحافظ) بها (ولو) هو (نائم) ضعيف وإن كان ليلا زمن خوف، يقول الأذرى إن الضعيف كالعديم مردود لأن الإحراز الأعظم وجد بإغلاق الباب، واشترط المحافظ إنما هو ليستغيث بالجيران فيكنى الضعيف لذلك، ثم ينبغي تهديد الحرز بما إذا كان السارق يندفع حينئذ باستغاثة الجيران كما هو معلوم مما مر في شرط الملاحظ (ومع فتحه) أى الباب (وتومه) أى المحافظ (غير حرز ليلا) بالنسبة لما فيها من الأمتعة لضعفها ما لم يكن التام بالباب أو بقربه كما هو واضح أعلا مما مر آفا بالأولى (وكلا نهارا في الأصح) لذلك، ونظر الطارقين والجيران غير مفيد بمجرد هذا، بخلافه في أمتعة بأطراف الحوانيت لوقوع نظرم عليها دون أمتة الدار، أما زمن الخوف فغير حرز قطعا كما لو كان بابها في منعطف لا يمر به الجيران، وأما هي في نفسها وأبوابها المغلقة وحلقها المثبتة ونحو رخامها وسقفها فحرز مطلقا. والثاني هي حرز زمن أمن اعتادا على مراقبة الجيران ونظرم (وكلا) تكون غير حرز أيضا إذا كان بها (يقظان) لكن تنفله سارق في الأصح) كذلك لتقصيره بانتفاء مراقبته مع الفتح، ومن ثم لو باع في الملاحظة فأنجز السارق الفرصة وأخذ قطع قطعا. والثاني ينفي التصغير عنه بعدم اشتراط دوام المراقبة (فإن خلت) الدار المتصلة عن حافظ بها (فالذهب أنها حرز نهارا) وألحق به ما بعد الغروب إلى انقطاع الطارق: أى كثرة عادة كما لا يخفى (زمن أمن وإغلاظه) أى معه ما لم يوضع مفتاحه بشق قريب منه لأنه مضيق له حينئذ (فإن فقد شرط) من هذه الثلاثة بأن فتح زمن نهب أو ليل، وألحق به ما بعد الفجر إلى الإسفار (فلا) تكون حرزا، وعبر في الرخصة بالذهب أيضا في الشرح والمحرر بالظاهر ولم يذكر له مقابل (وخيمة بصحراء إن لم تشد أطناها وترى) بالرفع عطف بجملة حل جملة في حيز النفي، ونظيره قراءة قبل أنه من يتقى إثبات الباء، ويصبر بالجرم (أذبا) بأن انتفى عما (فهى وما

ليست حرزا نفي الحكم عن كل أم من الأمرين: فليست حرزا مع كل من الفتح والإغلاق فلا ينافي أن يكون حرزا مع أحدهما وهو الإغلاق (قوله لذلك) أى ليستغيث (قوله في الأصح لذلك) أى لضعفها (قوله وأبوابها المغلقة) أى وكالدال فيها ذكر المساجد فسقوطها وجدرانها محرزة في أنفسها فلا يتوقف القطع بسرعة شيء منها على ملاحظ (قوله ونحو رخامها) أى المكتب بها سواء كان مفروشا بأرضها أو كان ملصقا بجدرانها (قوله فحرز مطلقا) أى متصلة أو منفصلة (قوله ما لم يوضع مفتاحه بشق قريب منه) مفهومه أنه إذا كان يحمل بعيد وفش عليه السارق وأخذه يقطع، وينبغي أن من حكم البعيد ما لو كان المفتاح مع المالك حرزا يبيحه مثلا فسرقة زوجته مثلا وتوصلت به إلى السرقة فتقطع (قوله وخيمة) ومن ذلك بيوت العرب المعروفة ببلاذنا المتخللة من الشعر (قوله ونظيره قراءة قبل) قد يتوقف فيه بأن يصبر مجزوم فأثر العامل في لفظه، بخلاف ما هنا فإن يرخى ليس مجزوما فاحتجج إلى التأويل بما ذكره، ثم في قراءة قبل إشكال من وجه آخر وهو إثبات الباء مع وجود الجازم وما ذكره لا يصلح

(قوله أعلا مما مر آفا بالأولى) تبع فيه حجة، لكن ذاك إنما ذكره هنا لأنه قدم نظيره في الدار المنفصلة بالنسبة لقوله بقره بخلاف الشارح (قوله أما زمن الخوف النج) ينبغي تأخير هذا عن حكاية الثاني الآتي (قوله فحرز مطلقا) أى فلحافظ الجيران بالنسبة لما ذكر مطلقا فحرز خبر مبتدأ محذوف (قوله لذلك) لعله متعلق بقوله حرز ولا فالتعليل المذكور بعده ولم يعطه عليه (قوله ونظيره قراءة قبل) غير صحيح لأنه من عطف فعل على فعل لاجلة على جملة لا لم يكن للجرم وجه، والذنى في الآية مخرج على لغة من ثبت حرف العلة مع الجازم كما قاله السيوطي في [در التاج في إعراب المتاج] ونقله عن ابن قاسم

فيها كنتاج ( موضوع ( بصحراء ) فلابد في إحرازها من دوام لحاظ من قوى أو بين العمارات فهي كنتاج يسوق فيكنى لحاظ معتاد ( وإلا ) بأن وجدا معا ( فحرز ) بالنسبة لما فيها ( بشرط حافظ قوى فيها ) أو بقربها ( ولو ) هو ( نائم ) ثم اليقظان لا يشترط قربهما ولا رؤية السارق له كما مر بل ملاحظته ، وإذا نام الباب أو قريبا منه بحيث يتنبه بالدخول منه لم يشترط إسبالة اللوفر فإن ضعف من فيها اعتبر أن يلحقه غوث من يتقوى به ، ولو نجاه السارق منها كان كما لو نجاه عما نام عليه وقد مر ، أما بالنسبة لنفسها فيكنى مع الحافظ لحاظ معتاد لا دوام كما هو ظاهر شد أطنابها وإن لم ترخ أذيالها ، وما قيل من أن عبارته تقتضي أن قد هلمن يحفظها كنتاج بصحراء وهو غير مراد مردود بأنها لا تقتضي ذلك . ثم قوله وإلا يشمل وجود أحدهما ، ولا يرد أيضا إذ فيه تفصيل وهو أنه إن كان الإرخاء وحده لم يكف مطلقا : أى إلا مع دوام لحاظ الحارس كما هو ظاهر مما مر أو الشد كنى مع الحارس وإن نام بالنسبة إليها فقط كما قررناه ، والمفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يرد ( وماشية ) ثم أو غيرها ( بأينية ) ولو من نحو حشيش بحسب العادة ( مغلفة ) أبوابها ( متصلة بالمضارة محرزة بلا حافظ ) نهارا زمن أمن أخلا مما مر في دار متصلة بالعمارة ، وإن فرق بأنه يتسامح في الماشية أكثر من غيرها وذلك للوفر ، وعمله كما قاله الأذرى وغيره إذا أحاطت به المنازل الأهلية ، فلو اتصل بها وأحد جوانبه على البرية فينبى أن يلتحق بها ( و ) بأينية مغلفة ( بيرة بشرط ) في إحرازها ( حافظ ولو ) هو ( نائم ) وخرج بالملقة فيما المفتوحة فيشترط حافظ يقظ قوى أو لحوق غوث له ، ثم يكفى نومه بالباب أخلا مما مر كما قاله الزركشى ، ونحو الإبل بالمراح محرزة حيث كانت معقولة ، ومث نائم عندها إذا حل قفلها يوقظه . فإن لم تعقل اشترط فيه كونه متيقظا أو وجود ما يوقظه عند أخلاها من جرس أو كلب أو نحوهما ( وإبل ) وغيرها من الماشية ( بصحراء ) ترمى فيها مثلا والحق بها الحال المتسعة بين العمران ( محرزة بمخاض يراها ) جميعا وإن لم يبلغها صوته كما في الشرح الصغير ، وقوله ابن الرقعة من الأكثرين اكتفاء بالنظر لإمكان العدو إليها ، أما ما لم يره منها فليس بمحرز كما لو تشاغل عنها بنوم أو غيره ولم تكن معقولة

جوابا عنه ( قوله أو بين العمارات ) لعله عطف على قول المتن بصحراء في قوله ونخيمة بصحراء الخ اه سم على حج ( قوله وقد مر ) أى أنه لا قطع ( قوله أما بالنسبة ) محرز قوله لما فيها ( قوله شد أطنابها ) فاعل يكفى ( قوله والمفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يرد ) فيه بحث لأن وجود أحدهما وكونه حرزا حينئذ بالشرط المذكور متعلق بالدخول ذلك تحت وإلا وقد اعترف بذلك بقوله يشمل وجود أحدهما لا مفهوم حتى يعتد بما ذكره فتأمل اه سم على حج ( قوله بلا حافظ ) لم يذكر محرز ذلك ويؤخذ من إلحاقها بالدار المتصلة بالعمارة كما اقتضاء قوله أخلا مما مر في دار متصلة بالعمارة أنه لا بد من حافظ ولو نائم في الليل والخوف كما ذكره هناك بقوله حرز مع إخلافه وحافظ ولو هو نائم ضعيف وإن كان ليلا وزمن خوف اه سم على حج ( قوله فينبى أن يلتحق بها ) أى هذا الأحد بها : أى البرية فيشترط لكونها حرزا لحاظ معتاد ( قوله وخرج بالملقة ) أى من قوله فإن غلبت فالملعب أنها حرز نهارا زمن أمن وإخلافه اه سم على حج ( قوله فيشترط حافظ ) ظاهره ولو نهارا زمن الأمن مع الإخلاص اه سم حج ( قوله يقظ )

( قوله والمفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يرد ) اعترضه ابن قاسم بما حاصله أنه بعد نص المصنف عليه لا يقال إنه مفهوم بل هو متعلق : أى وإن كان حكمه مفهوم حكم الأول ( قوله يقظ ) بمعنى مستيقظ لا نائم

ولا مقيدة ، ثم طروق المارة للعرض كاف ( ومقطورة ) وغير مقطورة تساق في العمران لا بد في إحرازها من روية سابقة أو راكب آخرها بجميعها وتقاد ( يشترط التفات قائلها ) أو راكب لوأما ( إليها كل ساعة ) بأن لا يطول زمن عرفا ( بحيث يراها ) جميعا وإلا فما يراه خاصة ويغنى عن التفاته مروءة بين الناس في نحو سوق ، ولو ركب غير الأول والأخر كان سابقا لما أمامه قائلها لما خلفه ( و ) يشترط مع ذلك في إيل وبغال أن تكون مقطورة إذ لا تسير غالبا إلا كذلك و ( أن لا يزيد قطار ) منها ( حل تسعة ) لفوف فما زاد فهو كثير المقطور فيشترط في إحرازها مامر ، وما زعمه ابن الصلاح من أن الصواب سبعة بتقدم السين وأن الأول تحريف مردود كما قاله الأذرى بأن ذلك هو المنقول ، لكن للمخمد ما استحسنته الرافعي وحسنه المصنف رحمه الله في الروضة من قول السرخسي إنه لا يتقيد في الصحراء بعدد وفي العمران يتقيد بالعرف وهو من سبعة إلى عشرة ، وزعم جمع متأخرون إلى الرجوع في كل مكان إلى عرفه ( وغير مقطورة ) منها تساق أو تقاد ( ليست حمزة ) بغير ملاحظ ( في الأصح ) إذ لا تسير إلا كذلك غالبا ومن ثم اشترط في إحراز غير الإبل والبغال نظرها ، ولينها وصرفها وبورها ومتاع عليها وغيرها حكمها في الإحراز وعلمه ، ثم لو حلب من الثنين فأكثر حتى يبلغ نصابا فقيه وجهان أحدهما قطع له لأن المراح حرز واحد بجميعها ، ويأتى مثله في جزء الصوف ونحوه كما قاله الأذرى ، ويحث أيضا أن عمل الخلاف

بضم القاف وكسرهما اه غثار ( قوله ثم طروق المارة ) أي المعتاد ( قوله وغير مقطورة ) يفارق قول المصنف الآتي وغير مقطورة الخ بتصوير هذا بالملاحظة وذلك بغيره اه سم على حجج ( قوله وتقاد ) هذا مع عطفه على تساق الموصوف غير مقطورة أيضا ومع قوله الآتي ويشترط مع ذلك في إيل وبغال أن تكون مقطورة صريح في شمول القود لغير المقطورة من غير الإبل والبغال ، فليظنر ما معنى تقاد غير المقطورة مع تعدده حتى تأتى التضاميل بين روية جميعها أو بعضها ، إلا أن يصور بأن يمشى أمامها فتنبه أو يقود واحدا منها فيتبعه الباقي أو يأخذ زمام كل واحد ، لكن تفاوت الأزمة طولا وقصرا فحصل فيها امتداد خلفه لتأخر بعضها عن بعض بحسب اختلاف الأزمة اه سم على حجج ( قوله ويغنى عن التفاته مروءة بين الناس ) ظاهره وإن جرت العادة بأن الناس لا ينبهون لنحو خوف من السارق ، ويمكن توجيهه بأن وجود الناس مع كثرتهم يوجب عادة هيبتهم والخوف منهم فاكفى بذلك ( قوله ويشترط مع ذلك ) أي الشرط ، وقوله في إيل وبغال أخرجه الخليل اه سم على حجج ( قوله فما زاد فهو كثير المقطور ) عبارة الروض وشرحه : فلو زاد على تسعة جاز : أي وكان الزائد محرزا في الصحراء لا في العمران ، وقيل غير محرز مطلقا وهو ما اقتضاه كلام المتأخر كأمهله ، وعليه اقتصر الشرح الصغير اه . ( قوله مامر ) انظر ما المراد به فإنه إن أراد به الحافظ في قوله السابق يحافظ يراها فالسائق والتقاد كل منهما حافظ يراها أو شيئا آخر فلم يظهر مروءة ، فإن أراد به التفات القائد أو الراكب فقد استوى التسعة من القطار وما زاد عليه منها في الشرط فلا معنى حيث لا يشترط عدم زيادة القطار على تسعة اه سم على حجج ( قوله وهو من سبعة إلى عشرة ) هل الغاية داخلية أو خارجة ؟ لا يبعد البتة اه سم على حجج

( قوله وغير مقطورة ) أي بالنسبة لغير الإبل والبغال بقرينة ما يأتى ، ثم هو فيها إذا كان هناك ملاحظ ليفارق قول المصنف الآتي وغير مقطورة ليست حمزة كما نبه عليه ابن قاسم في الآتي ( قوله فيشترط في إحرازها ) المناسب لتذكير الضمير ( قوله بغير ملاحظ ) هذا إنما يأتى إن جعل قول المصنف وغير مقطورة في مطلق المشاهدة وإن كان خلاف فرض كلامه إذ هو في خصوص الإبل كما هو فرض المسئلة وهي عمل الخلاف ، وحيث فيستثنى منه الإبل والبغال لما مر ، أما بالنظر لموضوع المتن فلا يصح قوله بغير ملاحظ

إذا كانت الثواب لوأحد أو مشتركة : أى فإن لم تكن كذلك قطع بالأكول . والثانى محزنة بساقها المنتهى نظره إليها كالمشورة المسوقة وهو أولى الوجهين في الشرح الصغير ، وعبر في المحرر عن الأول كالأشبه ( وكفى ) من مال الميت أو غيره ولو بيت المال ولو غير مشروع ( في قبر بيت ) محرز ذلك الميت بما مر فيه ولا يتعين كسر الرأه خلافاً للركشى ( محرز ) ذلك الكفن فيقطع سارقه سواء أجرد الميت في قبره أو خارجه لخبر « من نهش قطعناه » ( وكلنا ) إن كان وهو مشروع في قبر أو يوجه الأرض ، وجعل عليه أحجار لتعلم الحفر لا مطلقاً ( بمقبرة بطرف العمارة ) أى محرز ( في الأصح ) للعامة ، والثانى إن لم يكن هناك حارس فهو غير محرز كتنازع وضع فيه ( لا ) إن كان ( بمضمية ) بكسر الضاد وسكونها ويفتح الياء : أى بقعة ضائعة كما في المحرر وغيره ولا ملاحظ فلا يكون محرزاً ( في الأصح ) للمرف مع انقطاع الشركة فيه إذا كان من بيت المال يصرفه للميت والثانى قال : القبر محرز للكفن حيث كان لأن النفوس تهاب الموتى ، فإن كانت محفوفة بالعمارة وندر تخلف الطارقين منها في زمن يتأذى فيه النشأ أو كان به حرس فحرز جزماً ولو لغير مشروع ، ولو كان السارق له حافظ المقبرة أو الميت أو بعض الورثة أو نحو فرع أحدهم فلا قطع ، ولو خال في الكفن بحيث جرت العادة أن لا يدخل مثله بلا حارس لم يقطع سارقه كما قاله أبو الفرج الرزاز والطيب المسنون كالكفن والمضربة والوسادة وغيرهما والطيب الزائد على المستحب كالكفن الزائد والتابوت الذى يدفن فيه كائناً حيث كرهه ولا قطع به ، ويقطع بإخراج ذلك من جميع القبر إلى خارجه لا من اللحد إلى فضاء القبر وتركه لخوف أو غيره ، ولو كفن من التركة فنيش القبر وأخذ منه طالب به الورثة فإن أكله سبع أو ذهب به سبيل وبقى الكفن اقتسموه ولو كفته أجنبي أو سيد من

( قوله فإن لم تكن كذلك قطع ) أى قطع بالوجه الأول من الوجهين المذكورين في قوله السابق وجهان الخ ، وهو عدم القطع ما لم يخص كل واحد من المالكين نصاب ( قوله لتعلم الحفر ) الظاهر من تعلم الحفر صلاة الأرض ككون البناء على جبل ، وينبغى أن يلحق بذلك ما لو كانت الأرض خوارق سريعة الانهيار أو يحصل بها ماء لقربها من البحر ولو لم يكن الماء موجوداً حال الدفن لكن جرت العادة بوجوده بعد لأن في وصول الماء إليه هتكا لحمة الميت وقد يكون الماء سبباً لهدم القبر ( قوله مع انقطاع الشركة ) أى بين صاحب الكفن والسارق ( قوله فإن كانت محفوفة بالعمارة ) ومنه تربة الأريكية وتربة الرملة فيقطع السارق منها وإن اتسعت أطرافها وينبغى أن عمل ذلك ما لم تقع السرقة في وقت يبعد شعور الناس فيه بالسارق وإلا فلا قطع حيثن ( قوله ولو كان السارق له حافظ ) ومثله حافظ الحمام إذا كان هو السارق لعدم حفظه الأمتعة عنه ( قوله أحدهم ) أى أحد الورثة ( قوله ولو لا قطع ) أى بأن كان بأرض غير ندية وغير خوارق ( قوله طالب به الورثة ) أى استحقوا الطلب

لأفضيته أنها مع الملاحظ محزنة ، وليس كذلك كما علم بما مر ، ثم انظر ما معنى قوله بعد ومن ثم اشترط الخ هذا كله إن كان الصغير في منها بغير تثنية كما في نسخ ، فإن كان معنى كما في نسخ أخرى ومرجه الإبل والبعال فيجب حذف هذا التقييد كما لا يخفى ( قوله قطع بالأكول ) يعنى جزم بالوجه الأول مقابل الوجه الماز وهو عدم القطع ( قوله مع انقطاع الشركة فيه الخ ) لأجل له هنا وإنما عمله عقب الأصح الماز قبل هذا كما هو كذلك في الصفحة ( قوله منها ) لعله متعلق بالطارقين ، وعبرة الصفحة : عنها ، فهو متعلق بتحتن ( قوله أو بعض الورثة ) هو وإنما يظهر فيها إذا كان من مال الميت فقط فليراجع ( قوله أو نحو فرع أحدهم ) لعل التضمير للورثة خاصة ( قوله لم يقطع سارقه ) أى في غير الميت كما هو ظاهر

ماله أو من بيت المال فهو كالعارية للميت فيقطع به غير المير والتقصم فيه المالك ، وإن سرق أو ضاع ولم تقسم التركة لزم إيداعه منها وإن كان من غير ماله ، فإن لم تكن له تركة فكأن مات ولا تركة له . أما إذا انقسمت ثم سرق فلا يلزمهم إيداعه بل يندب ، ومحلّه كما قاله الأذرى إذا كان قد كفن أولاً في ثلاثة أبواب وإلا لزمهم تكفينه من تركته بما بقى منها ، ولو سرق الكفن من مدفون بفسقية وجوزنا الدفن بها وكان يلحق السارق بنهبها عتاء كالتقبر قطع وإلا فلا حيث لا حارس .

### (فصل) في فروع متعلقة بالسرقة

من حيث بيان حقيقتها بلذكر ضدها وبالسارق من جهة ما يمنع قطعه وما لا يمنعه ، والحرز من حيث كونه يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص ( يقطع مؤجر الحرز ) بسرقة متهمال المستأجر لانتهاء شبته بانتقال المنافع التي من جلبها الإحراز للمكترى ، إذ القرض صحة الإجارة ، وبه فارق عدم حده بوطء أمته المزوجة لنوام قيام الشبهة في المحل ، وشغل كلامه مالم ثبت له الخيار في فسخ الإجارة بإفلاس المستأجر ، وفهم من التعليل أن محل ذلك فيما يستحق إحرازه به وإلا كان استعماله فيما نهى عنه أو في أضرب مما استأجر له لم يقطع ، ويقطع بسرقة منه في مدة الإجارة وبعد انقضاء أمدها كما يصرح به تشبيه ابن الرزمة له بقطع المير ، وتنظير الأذرى فيه يحمل على ماله علم المستأجر بانقضائها واستعمله تعدياً ( وكذا معيره ) يقطع بسرقة من حرزه الممار لغيره بالمستعير

( قوله ولا تركة له ) أى فيؤخذ له من بيت المال إن وجد وإلا فن ميسير المسلمين ( قوله وجوزنا الدفن ) وهو المحتمل حيث منعت الرائحة والسبع ودفن بها على انفراد أو مع غيره عند ضيق الأرض عن الحفر لكل على حدته .

### (فصل) في فروع متعلقة بالسرقة

( قوله يختلف باختلاف الأحوال ) كما لو أخرج من بيت دار إلى محضها حيث يفرق فيه بين كون البايين مفتوحين أو مغلقين أو غير ذلك على ما يأتي ( قوله يقطع مؤجر الحرز ) أى إجارة صحيحة كما يفيد قوله إذ القرض صحة النخ ، وبه شرح ومفهومه أن الإجارة الفاسدة لا يقطع فيها المؤجر . لا يقال الإجارة الفاسدة تتضمن الإذن في الانتفاع ، فالقياس أن المؤجر حينئذ كالمير . لأننا نقول : لما فسدت الإجارة فسد الإذن الذى تضمنته ، ومن ثم يحرم على المستأجر إجارة فاسدة استعمال العين المؤجرة حيث علم بالفاسد ( قوله لانتهاء شبته بانتقال المنافع ) أفهم أنه لو فسخ ثم سرق لم يقطع وإن لم يعلم المستأجر بالفسخ ، وسنذكر مايدل على خلافه ( قوله واستعمله تعدياً ) أى بأن وضع فيه متاعاً بعد العلم بانقضاء الإجارة أو امتنع من التخلية بعد طلبها . بخلاف ماله ( قوله أو من بيت المال ) أى أو كفن من بيت المال .

### (فصل) في فروع متعلقة بالسرقة

( قوله وإلا كان استعماله فيما نهى عنه أو في أضرب مما استأجر له لم يقطع ) الظاهر أن مثله في عدم القطع الأجني فليراجع ( قوله واستعمله تعدياً ) قال ابن قاسم : كأنه إشارة إلى ماله أحدث سفلاً جديداً بأن أحدث

وضعه فيه لما مرّ وإن دخل بنية الرجوع وإنما يجوز له الدخول إذا رجع ، ومثله مالو أعار عبدا لحفظ مال أو رعى غنم ثم سرق مما يحفظه عنده ، فلو أعار قميصا فلبسه فطهر المير الجلبب وأخط المال قطع . قال الأذرى : وقب الجندار كطر الجلبب فيها يظهر ( في الأصح ) لاتضاء الشبهة ، وأيضا لاستحقاقه منفعته وإن جاز للمعير الرجوع ، ومن ثم لو رجع وعلم المستعير برجوعه فاستعمله أو امتنع من الرد تعديا لم يقطع نظيره مامر بعد مدة الإجارة لأنه صار غاصبا . والثاني لا يقطع لأن له الرجوع عن العارية متى شاء . والثالث إن دخل بقصد الرجوع عن العارية لم يقطع أو بقصد السرقة قطع (ولو غصب حرزا لم يقطع ماله) ( بسرقة ما أحرزه الغاصب فيمنع ) ليس لعرق ظالم حق ، وكالغاصب هنا من وضع ماله بجوز غيره من غير علمه ورضاه كما هو ظاهر خلافا للمحالى (وكذا) لا يقطع (أجنبي) بسرقة مال الغاصب منه (في الأصح) لأن الأحرار من المنافع والغاصب

استدام وضع الأمتعة ولم يوجد من المالك طلب التخليه اه سم على حج . وقياس القطع بالأخذ بعد انقضاء مدة الإجارة أنه لو فسخ المؤجر للإفلاس المستأجر ثم سرق قبل علم المستأجر بالفسخ القطع ، وكذا بعد علمه وقبل طلب التخليه فليرجع ( قوله وإن دخل ) غاية لقوله يقطع ( قوله وإنما يجوز له الدخول الخ ) صريح في أنه قبل الرجوع لا يجوز له الدخول ، وسبقه إلى هذا التمييز في شرح الروض ، وقال فيه سم على حج : وقوله وإنما يجوز الخ صريح في حرمة الدخول قبل الرجوع ، وهو مشكل لبقاء العين ومنعها على ملكه وعدم ملك المستعير المنفعة وإنما يملك أن يتنع ، نعم إن كان على المستعير ضرر بدخوله أتجه توقف جواز الدخول على الرجوع ، ثم بحث مع م ر في ذلك فأخذ بإطلاق شرح الروض مالم يعلم رضا المستعير فليأتم اه .

[ فرغ ] قال في شرح الهجة ولو اشترى حرزا وسرق منه قبل قبضه مال البائع ، فإن لم يكن أدى ثمنه قطع لأن البائع حتى الحبس حينئذ وإلا فلا ، وقضية التليل أنه لو كان الثمن موجلا لم يقطع وهو ظاهر اه سم على منهج ( قوله إذا رجع ) أي وعلم المستعير برجوعه كما يأتي وإلا فلا قطع ( قوله ومثله ) أي في القطع ( قوله فلو أعار ) كان الألى ولو الخ ( قوله فطر المير ) أي قطعه ( قوله وأخذ المال قطع ) قال ع : بلا خلاف اه . أقول : ولعل وجهه أن في طر الجلبب هناك للحرز فلم ينظر مع ذلك إلى تمكنه من الرجوع ( قوله وأيضا لاستحقاقه ) اقتصر حج على هذه العلة وهو ظاهر لأن مامر في المؤجر هو انتفاء شبهته بانتقال المنافع الخ ، والمنافع هنا باقية على ملك المعير ( قوله لاستحقاقه منفعته ) فيه شيء اه سم على حج ووجهه أنه إنما يستحق الانتفاع به دون المنفعة ( قوله أو امتنع من الرد ) يؤخذ منه أن الكلام في العارية الصحيحة ( قوله لم يقطع ) أي المعير ( قوله ليس لعرق ظالم حق ) يروى بالإضافة وغيرها ، وفسر العرق بأن يسمى الرجل إلى أرض قد أحياها غيره فيفرض فيها أو يحدث فيها شيئا ليستوجب الأرض اه سم على منهج . وعلى هذا التفسير فوجه الإضافة ظاهر . ولعل وجهه على التثوين وعدم الإضافة أنه من المجاز العقلي والأصل ليس لعرق ظالم صاحبه فحوى الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه فاستمر الضمير كما في - عيشة راضية - ( قوله من غير علمه ورضاه ) مفهومه أنه إذا وضعه بعلم المستحق ورضاه قطع مالك الحرز إذا سرق منه ، وقد يشكل بأن المؤجر إجارة فاسدة لا يقطع إذا سرق من مال المستأجر مع أن المستأجر

وضع أمتعة ، بخلاف ما إذا استصحب ما كان في هذه إشارة إلى جواز بقاء الأمتعة بعد المدة اه . وعمله إن لم يطلب المالك الضريح كما به عليه هو في قوله أخرى ( قوله إذا رجع ) أي باللفظ كما به عليه ابن قاسم ( قوله نظير مامر ) هذا إنما مرّ نظيره في الأولى في حل نظير الأذرى في مسئلة الإجارة فعلم رجوع المعير نظير علم



لا يستحقها . والثاني قال ليس للأجنبي الدخول فيه (ولو غصب مالا) وإن قل أو سرق اختصاصا (ولحرزه بحرزه فسرق المالك منه مال الغاصب) أو السارق لم يقطع لأن له دخول الحرز وهتك لأخذ ماله أو اختصاصه فلم يكن حرزا بالنسبة إليه ولم يفرق الحال بين التميز عن ماله والمخلوط به ، ولا ينافي هذا قطع دائن سرق مال مدينه لا بقصد الاستيفاء بشرطه لأنه حرز بحق والدائن مقصر بعدم مطالبته أو نية الأخذ للاستيفاء على مامر ، ومن ثم قطع راعن وموئجر ومخير ومودع ومالك مال قراض يسرقه مع مال نفسه نصا بأخر دخل بقصد سرقته : أى أو اغتلف حرزهما أخذا عما مر في مسئلة الشريك ، فهو لم يقطع مشتر وفر الثمن بأخذ نصاب مع المبيع مفروض فيمن دخل لا لسرقته وقد اتحد حرزهما (أو سرق أجنبي) منه المال (المغصوب) أو المسروق (فلا قطع) على واجد منهما . أما المالك فلما مر (في الأصح) وإن أخذه لا بنية الرد على المالك لعدم رضا المالك بإحرازه فيه فكأنه غير حرز . والثاني نظر إلى أنه أخذ غير ماله ، وأما الأجنبي فلأن الحرز ليس برضا المالك ، والثالث فيه نظر إلا أنه حرز في نفسه . الركن الثاني : السرقة ، ومر أنها أخذ المال خفية من حرز مثله ، فحيث لم يقطع غنطس ومنتهب وجاحد ودية) أو عارية مثلا لخبر الترمذى بذلك والأولان يأخذان المال عيانا ويعتمد أولهما الحرب ، وثانيهما القوة فيسبل دفعتهما بنحو السلطان ، بخلاف السارق لا يتأتى منه قطع زجره له ، وأما ماورد في خبر المغزومية التي كانت تستعين المتاع وتجعله قطعها صلى الله عليه وسلم ، فالقطع فيه ليس للجدد وإنما ذكر لأنها عرفت به بل لسرقة كما بينه أكثر الرواة ، بل في الصحيحين التصريح به ، وهو أن قرشا أهمهم شأنها لما سرقت ، وما قيل من أن تفسير المنتهب يشمل قاطع الطريق فلا بد من لفظه بخرجه يرد بأن القاطع شروطا يتميز بها كما سيأتى فلم يشمل هذا الإطلاق (ولو تقب) في ليلة (وعادى) ليلة (أخرى فسرق) من ذلك

إنما وضع برضا المالك حيث سلطه بإجارتته ، إلا أن يقال : إن المستأجر استند في الارتفاع بالموئجر إلى عقد فاسد وهو لفاسده لا اعتبار به فالنبي ماتضمنته من الرضا ، بخلاف ماله وضعه برضاه فإنه يشبه العارية وهي مقتضية للقطع (قوله أو السارق) أى أو سرق صاحب الاختصاص مال السارق له ، ففي العارية مسامحة فإن صاحب الاختصاص لا يقال له مالك (قوله لأخذ ماله) أى وإن لم يقطع له أخذه (قوله ولا ينافي هذا) أى عدم قطع صاحب المال بسرقة مال الغاصب (قوله أو نية الأخذ للاستيفاء) أى بشرطه أخذا من قوله قبل بشرطه اه سم على حج (قوله أخذا عما مر في مسئلة الشريك) أى من أنه لو دخل حرزا فيه مال مشترك بينه وبين صاحب الحرز وسرق مالا ينحصر بشريك قطع إن دخل بقصد السرقة (قوله وأما الأجنبي) من تنمة الثاني (قوله فلأن الحرز ليس برضا المالك) أى ليس معتبرا برضا المالك بمعنى أنه لا يشترط فيه رضاه (قوله والثاني فيه نظر) مكرّر مع قوله وأما الأجنبي (قوله وإنما ذكر) أى جحد المتاع (قوله فلم يشمل هذا الإطلاق) يمكن أن يجاب بأن هذا الإطلاق مقيد بما يعلم مما يأتى في قاطع الطريق ، ولا يضر الإطلاق هنا لأن الغرض تمييزه عن موصوبه وهو حاصل بذلك (قوله أيضا فلم يشمل هذا الإطلاق) فيه بحث ظاهر لأن تمييزه بذلك الشروط لا يمنع الشمول ، إذ غاية

انقضاء المدة ، وأما الثانية فانظر أين مر نظيرها (قوله وإن قل أو سرق اختصاصا) عبارة التحفة مع المتن : ولو غصب أو سرق اختصاصا كما هو ظاهر أو مالا ولو غلسا (قوله لم يقطع) ينبغي حمله إذ لا يسجم مع ما يأتى له تقريره في المسئلة الثانية ، ثم ينبغي أن يكون عمله إن لم يدخل بقصد السرقة أخذا من التحليل فليخرج (قوله بشرطه) لم يجعل له شرطا فيما مر (قوله فلم يشمل هذا الإطلاق) نازع فيه ابن قاسم

التقب ( قطع في الأصح ) كما لو تقب أول الليل وسرق آخره إبقاء الحرز بالنسبة إليه . أما إذا أعيد الحرز أو سرق عقب التقب فيقطع قطعاً : قلنا إذا لم يعلم المالك التقب ولم يظهر للطارقين ( ولا ) بأن علم أو ظهر لم ( فلا يقطع قطعاً ) وقيل فيه خلاف ( والله أعلم ) لأنناك الحرز . فصار كما لو تقب وأخرج غيره وفارق إخراج نصاب من حرز لغتين بأنه ثم متم لأخذه الأول الذي هتك به الحرز فوقع الأخذ الثاني تابعا فلم يقطعه عن متبوعه إلا قاطع قوياً ، وهو العلم والإعادة السابقان دون أحدهما ودون مجرد الظهور لأنه قد يؤكد اهتك الواقع فلا يصلح قاطعاً له ، وهنا مبتدئ صرقة مستقلة لم يسبقها هتك الحرز بأخذ شيء منه لكنها مترتبة على فعله المركب من جزئين مقصودين لا تبعية بينهما تقب سابق وإخراج لاحق ، وإنما يتركب منهما إن لم يقع بينهما فاصل أجنبي عنهما وإن ضعف فكفى تخلل علم المالك أو الإعادة بالأولى أو الظهور ، وفي بعض النسخ : ولا فيقطع قطعاً وهو غلط ، ومقابل الأصح وجه بأنه عاد بعد انتهاك الحرز ( ولو تقب واحد وأخرج غيره ) ولو بأمره حيث لم يكن غير مميز أو أصحياً يقتد وجوب الطاعة ، بخلاف نحو قرد سمل لأن له اختياراً وإحراكاً ، وإنما ضمتنا من أرسله على غيره لأن الضمان يجب بالسبب ، بخلاف القطع ( فلا قطع ) على واحد منهما إذ الأول لم يسرق والثاني أخذ من غير حرز . نعم إن ساوى المخرج من آلات الجدار نصاباً قطع الناقب كما نص عليه لأن الجدار حرز لآلة البناء ، وكلما لو كان المال محرزاً بملاحظ قريب من التقب لأننا لم يقطع الأخذ له ( ولو تعاونوا في التقب وانفرد أحدهما بالإخراج أو وضعه ناقب بقرب التقب فأخرجه آخر ) ناقب أيضاً ، وقوله أو وضعه عطف على وانفرد فيفيد أن المخرج شريك في التقب ( قطع المخرج ) فيهما لأنه السارق ( ولو ) تعاونوا في التقب ثم أخذه أحدهما ( و وضعه بوسط بقبه فأخذه خارج وهو يساوى نصابين ) أو أكثر ( لم يقطعا في الظاهر ) لأن كلا منهما لم يخرج به من تمام الحرز ، وكلما لو ناوله الداخل للخارج فيه . والثاني يقطعان لاشتراكهما في التقب والإخراج كلا وجهه الرافعي ، وقول الخارج ويؤخذ منه أن الخلاف في المشتركين في التقب لأجل جريان الخلاف ( ولو رماه إلى خارج حرز ) من تقب أو باب أو فوق جدار ولو إلى حرز آخر لغير المالك أو إلى نار فأحرقته على الأصح وإن رماه لها عالم بالحال سواء أخذه غيره أم لا تلف بالرأي أم لا ( أو وضعه بماء جار ) فأخرجه منه أو راكد وحركه

فذلك أنه أخص منه . والأخص مشمول للأعم قطعاً . ألا ترى أن الإنسان شرطاً يتميز بها عن مطلق الجسم مع ههول تفسير مطلق الجسم له قطعاً فليتأمل م ر ا ه سم على حجب ( قوله أما إذا أعيد الحرز ) أي من المالك أو نائبه أخذاً مما مر لها لو أخرجه نصاباً مرتين في ليلة ( قوله بينهما تقب سابق وإخراج ) بالجر أيضاً بدل من الجزئين ( قوله بأنه عاد بعد انتهاك الحرز ) أي فلا قطع ( قوله ولو بأمره حيث لم يكن غير مميز ) حمل ما لو كان المخرج مكربها فقتضيه أنه يقطع دون المكروه وفي كلامهم على منبج أول الباب أنه لا يقطع على واحد منهما وهو ظاهر ، وسيأتي التصريح به في أول الفصل الآتي ( قوله بخلاف نحو قرد ) حمل قوله نحو غيره من سائر الحيوانات المعلقة ومنه ما لو حمل عصفوراً أخذ شيء فأخذه فلا قطع على ما تضيده هذه العبارة ، ومثل ذلك ما لو عزم على عقربته كما ذكره الخطيب ( قوله وكلما لو ناوله الداخل للخارج فيه ) ففيه حال من الخارج . والمعنى أن الخارج عن التقب أو مد يده مثلاً أو دخل في الجدار وتناول ممن هو في الحرز لم يقطع الخ ( قوله أو راكد ) ينبغي أن يكون

( قوله وقوله الخ ) الأولى قوله بالقاء بدل الواو ( قوله بملوى نصابين ) إنما صور بذلك للاختلاف في قطعهما إذا بلغ نصابين كما به عليه ابن قاسم : أي لأنه إذا لم يبلغ نصابين فلا قطع جزماً كما علم مما مر ( قوله فيه ) يتعلق بناوله وخرجه به ما إذا أخرجه يده إلى خارج الحرز وناوله والضمير فيه للتقب ( قوله سواء أخذه غيره أم لا الخ ) هذا بالنسبة لما قبل مسألة الإحراق

حتى أخرجه منه . بخلاف ما إذا لم يحركه وإنما طرأ عليه نحو سيل أو حركه غيره فيقطع المحرك (أو ظهر دابة سائرة) أو سيرها حتى أخرجه منه وحذف هذه من أصله لفهمها مما ذكره بالأولى (أو عرضه لتحويل ربح هابة) حالة التعريض فلا اعتبار بهوبها بعد ذلك (فأخرجه) منه (قطع) وإن لم يأخذه أو أخذه آخر قبل وصوله الأرض لأن الإخراج حصل في الجميع بفعله فهو منسوب له . لا يقال : تنكيه الحرز خالف لأصله فهو غير جدي لإيهامه أنه لو أخرج نقدا من صندوقه للبيت فحلف أو أخذه غيره أنه يقطع وليس كذلك . لأننا نقول بمنه لأنه إن كان البيت حرزا للنقد فلم يخرج به إلى خارج حرز أو غير حرز صدق عليه أنه أخرجه إلى خارج الحرز فلم يفتقر الحال بين التعريف والتنكير ، والقول بأن التنكير يفيد أنه لا بد من إخراجها إلى مضيقه ليست حرزا لشيء ، بخلاف التعريف ممنوع لأن آل في الحرز للعهد الشرعي فهما متساويان ، ومرة أنه لو أتلف نصابا فأكثر في الحرز لم يقطع وإن اجتمع بعد ذلك مما على بدنه من نحو طيب ما يبلغ نصابا خلافا للبقيتي ، أو بلغ جوهرة فيه وخرجت منه

مثله مالو ألقاه في الرأكد بشدة بحيث يتحرك عادة ويخرج بما فيه لشدة الإلقاء انتهى سم على منيج (قوله أو سيرها) مثله مالو سارت بظل الحمل بأن كان الحمل يوجب عادة تسيرها لنقله طلب انتهى سم على منيج . وقا . يخالف هذا ما يأتي فيما رد به على البقيتي من أن الضمان يكن في غير السبب ، بخلاف القطع فتوقف على تسيره حقيقة لاحكاما (قوله فأخرجه منه قطع) عموم شامل لما لو أخذه المالك بعد خروجه من الحرز قبل الرفع للمقاضي ولعله غير مراد لما يأتي من أن شرط القطع طلب المالك لماله وبعد أخذه ليس له ما يطالب به فتنبه له (قوله لا يقال تنكيه الحرز خالف لأصله) أقول : قد يغير الاعتراض بحيث لا يذهب الجواب المذكور ، وذلك لأن النكرة في الإثبات لا عموم لها ، قوله خارج حرز صادق بخارج الصندوق فقط والمقدور المحل باللام لتعويص مالم يتحقق عهد كما في جمع الجوامع ، وقوله خارج الحرز معناه كل حرز إذا لم يتحقق هنا عهد فليتأمل هنا سم على حجج (قوله أو بلغ جوهرة) عبارة الروض : وإن ابتلع جوهرة وخرج قطع إن خرجت منه ، وإن تضيغ بطلب وخرج لم يقطع ولو جمع من جسمه نصاب اه سم على حجج .

[ قرع ] قال في شرح الروض : ولو أخرج شاة دون النصاب فبقيتها صلتها أو أخرى وكل بها النصاب

(قوله فيقطع المحرك) أي إن كان تحريكه لأجل إخراجها للسرقة كما هو ظاهر فليراجع (قوله فهو الأولى) وهو بالو لو إذا لم يقدم قبله ما يضرع عليه (قوله فحلف أو أخذه غيره) لادخل هذا في الإشكال كما لا يخفى بل كان حلله أبين في الإشكال (قوله فلم يخرج به إلى خارج حرز) قال ابن قاسم : فيه بحث بل أخرجه إلى خارج حرز وهو الصندوق لأن لفظ حرز نكرة في الإثبات فلا عموم له ، وأخرجه إلى خارج الحرز المعهود وهو ما كان فيه فليتأمل اه . ومراده بقوله وأخرجه إلى خارج الحرز المعهود الخ أن عبارة المصنف مساوية لعبارة أصله خلافا لما أفهمه كلام المترض (قوله والقول بأن التنكير يفيد أنه لا بد الخ) هذا الاعتراض ضد الاعتراض الأول ، وهو إنما يتأتى إن كان لفظ حرز في كلام المصنف للعموم مع أنه لا مسوغ له (قوله ممنوع لأن آل في الحرز للعهد الشرعي الخ) حاصل هذا الجواب كما لا يخفى تسليم ما قاله المترض في التنكير الذي هو حاصل جوابه عن الاعتراض الأول وادعاء أن التعريف مثله يجعل آل للعهد الشرعي ، لكنه إنما يتم إن كان معنى العهد الشرعي هنا ما جعله الشرع حرزا في الجملة ولو لغير هذا ، أما إن كان معناه ما جعله الشرع حرزا لهذا كما هو ظاهر فلا مساواة

خارجة وبلغت قيمتها نصابا حالة الإخراج قطع (أو) وضعه بظهر دابة (واقعة فشت بوضعه) ومثله كما هو ظاهر ماله مشت لإشارته بنحو حشيش (فلا) قطع (في الأصح) لأنه إذا لم يسبقها مشت باختيارها ، وقول البلقيني إن محل ذلك حيث لم يستول عليها والباب مفتوح ، كأن استولى عليها وهو مغلق ففتحته لما قطع لأنها صارت تحت يده من حين الاستيلاء ، ولما فتح الباب وهي تحمله فخرجت كان الإخراج منسوباً له ، قال : وقضية هذا أنها لو كانت تحت يده بفتح فخرجت وهو معها قطع لأن فعلها منسوب إليه ولذا ضمن متلفها انتهى مردود بأن الضمان يكفي فيه مجرد السبب ، بخلاف القطع فتوقف على تسييرها حقيقة لا حكا ، والثاني يقطع لأن الخروج حصل بفعله ولا يتأق الخروج في الماء للراكد إلا بتحريكه فان حركة فخرج قطع (ولا يضمن حر) ومكاتب كتابة صحيحة ومبعض (يبدل ولا يقطع سارقه) وإن صغر وما ورد من قطعه صلى الله عليه وسلم سارق الصبيان ضعيف أو محمول على الأرقاء ، وحكمهم أن من سرق قنا غير مميز لصغر أو عجمة أو جنون أو مميز سكران أو نائماً أو مضبوطاً قطع وحرزه فناء الدار ونحوه حيث لم يكن القتاء مطروقاً كما قاله الإمام سواء حله السارق أم دعاه فأجاب ، ولو أكره المميز فخرج من الحرز قطع لا إن أخرجه بخديعة ، فإن حل عبداً مميزاً قويا على الامتناع نائماً أو سكران في القطع تردد الأصح منه ، نعم ولا قطع بحمله متيقظاً (ولو سرق) حراً ولو (صغيراً) أو مجنوناً أو نائماً (بقلادة) أو حل يلقى به ويبلغ نصاباً أو معه مال آخر (فكنا) لا يقطع سارقه وإن أخله من حرز (في الأصح) لأن الحرز يدا على ماله فهو حرز ولذا لا يضمن سارقه ماله ويحكم على ما يده أنه ملكه ، وقضية ذلك أنه لو نزع منه المال قطع لإخراجه من حرزه ، والأوجه كما قاله الشيخ واقتضاء كلامهم وصرح به المسعودي والرويان أنه إن نزعها منه خفية أو مجاهرة ولم يمكنه منه من النزع قطع وإلا فلا ، وقول الأذري عن الديلمي إن محل الخلاف إذا نزعها منه : أي والأصح منه لا قطع وإلا فلا قطع قطعاً محمول على ما إذا

لم يقطع للملك : أي لأن لما اختار في البير والوقوف فيصير ذلك شبه داراة للقطع . قال في الأصل : في دخول السخلة في ضيائه وجهان اهـ . والظاهر المنع لأنها سارت بنفسها ومثلها غيرها مما يتبع الشاة انتهى . سم على منبج وكتب أيضاً لطف الله به : قوله أو بلغ جوهرة : أي يقطع كما يؤخذ من كلام حج ، وأيضاً في نسخة صحيحة : فإن ابتلع جوهرة وهي أظهر (قوله فشت بوضعه) أي بسببه فالباء سببية (قوله وإن صغر) أي الحر ، وقوله وحكمهم أي الأرقاء (قوله أو مضبوطاً) أي مربوطاً (قوله الأصح منه نعم) أي يقطع (قوله ولا قطع بحمله متيقظاً) أي حيث قدر على الامتناع لما مر من القطع بسرقة المضبوطة (قوله عن الزبيلى) قال ابن شعبة في طبقات الشافعية مانعه . : الزبيلى يفتح الزاى ثم باء موحدة مكسورة . قال السبكي : إنه الذي أشهر على الألسنة . وقال

(قوله حالة الإخراج) يعني حال الخروج من جوفه وهو كذلك في نسخة (قوله والباب مفتوح) المناسب لما ساقى أو الباب بألف قبل الواو (قوله ولا يتأق الخروج في الماء للراكد النج) هذا مكرر مع ما قدمه في حل المتن وهو تابع في هذا للجلال وفيه ما لا ينحجر وأحدهما يعني عن الآخر (قوله حيث لم يكن القتاء مطروقاً) أي كان كان مرتعاً عن الطريق كذا ظهر فليراجع (قوله أو دعاه) أي فيمن يأتي فيه ذلك (قوله على الامتناع) هنا هو الفارق بين هذا وبين ما مر آتاه (قوله ولو صغيراً) قضية هذه الغاية أن الكبير من محل الخلاف ، والظاهر أنه ليس كذلك فليراجع (قوله أو معه مال) أي يلقى به أيضاً كما هو صريح شرح المتبج كثيره (قوله ولذا لا يضمن سارقه ماله عليه) بمعنى أنه لا يدخل في ضيائه لو تلف مثلاً بنير السرقة (قوله أو مجاهرة) لعل المراد أنه أخله والصبي مثلاً

نزعها منه مجاهرة وأمكنه منه . قال الزركشي : ويصير أن يكون مراده ما إذا نزعها بعد الإخراج من الحرز ، أما إذا لم يلق به ومثله ما لو كانت ملكا لغير الصبي فإن أخذه من حرز مثله قطع قطعاً أو من حرز يلق بالصبي دونها فلا قطع . وأما إذا سرق ما عليه أو ما على قن دونه فإن كان بحرزه كقتله دار قطع وإلا فلا ، وقلادة كلب بحرز ذواب يقطع بها إن أخذهما وحدها أو مع الكلب ( ولو نام عبد ) ولو صغيراً كما هو الظاهر وإن قيده بعضهم بالبالغ العاقل أو المميز وإن أمكن توجيهه بأن التمييز لا يحرز به مع النوم ( على بصير ) عليه أمانة أولاً ( فقاذه وأخرجه عن القافلة ) إلى مضيق ( قطع ) في الأصح لأنه أخرجهما من حرزهما ، بخلاف ما لو أخرجه إلى قافلة أو بلد ، كلها ألقاوه وهو عمول على قافلة أو بلد متصلة بالأولى ، بخلاف ما لو كان بينهما مضيق فإنه بإخراجه إليهما أخرجه من تمام حرزه فلا يفيد إحرازه بعد ( أو ) نام ( حر ) أو مكاتب كتابة مصيبة أو مبيض على بصير فقاذه وأخرجه عن القافلة سواء كان الحرّ مميزاً أم بالغاً أم غيرهما كما مرّ نظيره لأن له بنا على مامنه ( فلا ) قطع ( في الأصح ) لأنه بيده . والثاني قال أخرجه من الحرز ( ولو نقله من بيت مغلق إلى صحن دار بابها مفتوح ) لافضله ( قطع ) لأنه أخرجه من حرزه إلى محل الضياع ( وإلا ) بأن كان باب البيت مفتوحاً وباب الدار مثلاً مغلقاً أو كانا مغلقين ففتحهما أو مفتوحين ( فلا ) قطع لأنه في الأولين لم يخرج من تمام الحرز والمسا في الثالثة

الأسنوي : الذين أدركتهم من المصريين هكلاً ينطقون به ، ولا أدري هل له أصل أم هو منسوب إلى ديبيل وهو الظاهر ، قال : وديبيل بـدال مهسلة مفتوحة ثم بـاء موحدة مكسورة بعدها ياء مثناة من تحت ساكنة ثم لام ، قال ابن السمعاني : قرية من قرى الشام فيها أطن ، وأما ديبيل بـدال مفتوحة ثم ياء مثناة من تحت ساكنة ثم بـاء موحدة مضمومة فبلدة من ساحل الهند قريبة من السند ، والظاهر أن المذكور منسوب إلى الأول ، ورأيت بخط الأذري أن الصواب أنه ديبيل ومن قال الزبيل فقد صحف وبسط ذلك اهـ . ثم رأيت في لب الباب من باب الدال المهملة ما نصه : الدبيل بالفتح والكسر نسبة إلى ديبيل قرية بالرملة انتهى ( قوله وأما إذا سرق ) هل هذا خبر قوله السابق وقضيته أنه لو نزع منه المال الخ ؟ فإن كان غيره فليحرر ، فإن كان هو فلم ذكرهما ولم اعتبر الحرز هنا لأم انتهى سم على حجج ( قوله فإن كان بحرزه كقتله داره قطع ) هل يقيد بما تقدم في قوله وعمله كما صرح به الماوردي الخ إذ لا فرق بين سرقة ما عليه وبين نزع المال منه فتأمل اهـ سم على حجج . أقول : الظاهر التقيد ( قوله أو مبيض ) ظاهره ولو كان بينه وبين السيد مهاجرة وافق ذلك في نوبة السيد وقد يتوقف فيه لأن الآخذ لا يبد له ( قوله لأنه في الأولين ) أما ذكره في الأولين قد يخالف قوله السابق ولو إلى حرز آخر فينبغي أن يكون هذا خصصاً لذلك ، وأن يفرض ذلك فيها إذا كان الحرز الخارج منه داخل في الحرز الآخر فليأتمل ، ويوجه ذلك بأن دخول

ينظر لكنه في محل خفية حتى يصدق حد السرقة فليراجع ( قوله قال الزركشي ويصير أن يكون مراده ما إذا نزعها منه بعد الإخراج ) هذا تقيد ثان لكلام الزبيلي : أي أما إذا نزعها منه قبل الإخراج من الحرز : أي الحرز لها فيقطع لأنه سرق مالا من حرز مثله ( قوله أما إذا سرق ما عليه الخ ) قال ابن قاسم : هل هذا خبر قوله السابق وقضيته أنه لو نزع منه المال الخ ، فإن كان غيره فليحرر ، وإن كان هو فلم ذكرهما ولم اعتبر الحرز هنا لإم اهـ ( قوله وإن أمكن توجيهه بأن البعير لا يحرز به مع النوم ) في التحفة عقب هذا ما نصه : إلا إن كان فيه قوة على الإحراز لو استيقظ اهـ . ولعل هذا أسقطته الكتب من الشارح وإلا فلا بد من تمام التوجيه ( قوله سواء كان الحرّ مميزاً الخ ) انظر ما وجه التقيد بالحرّ وهلا عي إذ مكاتبه الصغير متصورة تبعاً وما المانع من هذا التعميم في المبيض

غير حرز ، نعم إن كان السارق في صورة غلق البابين أحد السكان المفرد كل منهم بيت قطع لأن ما في الصحن ليس حرزا عنه ما لم يكن له بواب ونحوه فيقطع لإحرازه عنه ( وقيل إن كانا مغلقين قطع ) لأنه أخرجهم من حرز ويرد بمنع ما عاقل به ( وبيت ) نحو ( خان ) وروابط وملوسة من كل ما قصد ساكنو بيوتهم ( ومحصنة كبيت و ) صحن ( دار ) لو أحد ( في الأصح ) فيقطع في الحال الأول دون الأحوال الثلاثة هذه ، والفرق بأن صحن الخان ليس حرزا لصاحب البيت بل هو مشترك بين السكان فكان كسكة مشتركة بين أهلها بخلاف صحن الدار فيقطع بكل حال مردود بأن اعتياد سكان الخان وضع حقير الأمتعة بصحنه ملحقة بصحن الدار لا السكة كما هو ظاهر ، نعم لو سرق أحد السكان ما في الصحن لم يقع لأنه ليس حرزا عنه وإن كان له بواب ، أو ما في حجرة مغلقة قطع لإحرازه عنه والثاني يقطع فيه قطعاً لأن صحن الخان مشترك بين السكان .

### ( فصل ) في شروط السارق الذي يقطع

وهي تكليف وعلم تحريم وعدم شبهة وإذن والتزام أحكام واختيار وفيما يثبت السرقة ويقطع بها وما يتعلق بذلك ( لا يقطع صبي ومجنون ) وجاهل معلور بجهله ( ومكره ) لرفع القلم عنهم وحرى ومن أذنه المالك وذو شبهة ، ولا يقطع مكره بكسر الراء أيضا لمأهر من عدم قطع المتسبب ، ومن ثم لو كان المكره بالفتح غير مميز أو أعجميا يعتقد الطاعة كان آلة للمكره فيقطع/يقطع كما لو أمره بلا إكراه ( ويقطع مسلم وذو مال مسلم وذو ) بالإجماع في مسلم بمسلم وبعبصة الذي والتزامه الأحكام ولو لم يرض بمحتمل كما في الزنى ( وفي معاهد ) ومؤمن ( أقوال أحسنها إن شرط قطعه بسرقة قطع ) لالتزامه الأحكام ( وإلا ) بأن لم يشترط ذلك ( فلا ) يقطع لانتهاء التزامه ( قلت : الأظهر عند الجمهور لا يقطع ) بسرقة مال مسلم أو غيره مطلقا كما لا يجحد بالزنى ( والله أعلم ) إذ لم يلتزم أحكامنا فهو كالخربي ، نعم يطالب برد ماسرقة أو بدله جزما ، ولا يقطع أيضا مسلم أو ذو بسرقتها ماله

أحد الحرزين في الآخر يجعلهما كالحرز الواحد اسم على منبج ( قوله لأن ما في الصحن ) حلة لقوله فلا قطع .  
[ فرع ] قال سم على منبج . لو فتح شخص الحرز ودخل النار فحدث فيها مال وهو فيها فأخذه وخرج به فلا قطع لأخذه من حرز مهتوك اه . واعتمده م ر . أقول : لا ينافي هذا قولهم إن الحرز لا يخرج عن الحرزية بفتح السارق لأن ذلك لما إذا وضع المال قبل الهتك ، ووجهه استصحاب الحرزية والاحترام للحرز فليتامل اه سم على منبج ( قوله فيقطع لإحرازه عنه ) ومنه صندوق أحد الزوجين بالنسبة للآخر فيقطع بسرقة منه .

### ( فصل ) في شروط السارق

( قوله ويقطع بها ) أي من الأعضاء ( قوله وجاهل معلور بجهله ) أي بأن قرب عهده بالإسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء ( قوله وبعبصة الذي ) أي وبسبب عبصة الخ ( قوله أو غيره مطلقا ) شرط أولا ( قوله أو بدله جزما ) في هذا الصنيع إشعار بأن الخربي لا يطالب ، وظاهر أنه لو تلف ماسرقة فلا ضمان عليه ، وإن كان باقيا وأمكن

### ( فصل ) في شروط السارق الخ

( قوله في شروط السارق ) أي في بعض ، وقوله وهي تكليف الخ بيان لشروط من حيث هي لا التي في كلام المصنف في هذا الفصل ( قوله ويقطع بها ) أي وفيها يقطع بها وهو أطرافه على ما يأتي ( قوله لالتزامه الأحكام )

لاستحالة قطعهما بماله دون قطعه بملهما (وتثبت السرقة يمين المدعى المردودة) فيقطع (في الأصح) لأبها إقرار  
حكما وهذا مذكور هنا ، لكنهما جزما في الدعاوى من الروضة وأصلها بعدم القطع بها لأنه حتى الله تعالى وهو  
لا يثبت بها ، واسمده البلقيني واحتج له بنص الشافعي . وقال الأذري وغيره : إنه المذهب وهو المذهب ،  
وحمل بعضهم كلام المصنف على ثبوتها بالنسبة للمال وهم إذ ثبوتها لاختلاف فيه (ويقرر السارق) بعد دعوى  
إن فصله بما يأتي في الشهادة بها ولو لم يتكرر كسائر الحقوق ، وما بحث الأذري من قبول الإطلاق من مقرر فيه  
موافق للقاضي في مذهبه غير ظاهر ، إذ كثير من مسائل الشيعة والحريز وقع فيه خلاف بين أئمة المذهب الواحد  
فالأوجه اشتراط التضميل مطلقا كتنظيره في الزنى أما إقراره قبل تقديم دعوى فلا يقطع به حتى يدعى المال ،  
ويثبت المال أخذا من قولهم لو شهدا بسرقة مال غائب أو حاضر حسبة قبلا ، ولا قطع حتى يدعى المالك بماله  
ثم تعاد الشهادة لثبوت المال لأنه لا يثبت بشهادة الحسبة لا القطع لأنه يثبت بها وإنما انظر لوقوع ظهور مسقط  
ولم يظهر (والمذهب قبول رجوعه عن الإقرار بالسرقة كالزنى لكن بالنسبة لقطع دون المال ، والطريق الثاني  
القطع بقبول رجوعه) فلا يقطع ، وفي الفرم قولان أظهرهما وجوبه ، وفي طريق ثالث القطع بوجوب الفرم  
أيضا (ومن أقر بعقوبته تعالى) أي بموجبها كزنى ومرة وشرب مسكر ولو بعد دعوى (فالصحيح أن القاضي) أي  
يجوز له كما في الروضة ، لكن في شرح مسلم إشارة إلى نقل الإجماع على نفيه ، وحكاية عن الأصحاب والمعتمد الأول

انزاعه منه نزع فليتأمل اه سم على حجج (قوله وتثبت السرقة يمين المدعى المردودة) ضعيف (قوله إذ ثبوت  
أي المال باليمين المردودة (قوله ولو لم يتكرر) أي الإقرار (قوله فالأوجه اشتراط التضميل مطلقا) أي فقها  
أو غيره (قوله ويثبت المال أخذا من قولهم الخ) قد يشكل هذا الأخذ بأن قضية المأخوذ منه علم الاحتياج لثبوت  
المال لا لأنه إنما احتجج إليه في المأخوذ منه لأنه لا يثبت بشهادة الحسبة ، بخلافه في المأخوذ فإنه فيه إقرارا والمال  
يثبت به فليتأمل اه سم على حجج (قوله لأنه يثبت بها) قد يقال قضية هذا الصنيع أن السرقة تثبت قبل الدعوى  
فقد يشكل على الترتيب في قوله الآتي ثم ثبوت السرقة بشروطها فليتأمل ، وقد يجاب بأن هذا غرض للتدريب  
المذكور أو بأنه يتضمن ثبوت السرقة أيضا فليتأمل اه سم على حجج .

[ فرع ] لو أقر بالسرقة ثم رجع ثم كذب رجوعه ، قال الميرى : لا يقطع ، ولو أقر بها ثم أقيمت عليه  
البينة ثم رجع ، قال القاضي : سقط عنه القطع على الصحيح لأن الثبوت كان بالإقرار وتقدم نظيره في الزنى من  
المأوردى ، كلما في شرح الروض اه سم على حجج لكن المعتمد فيما خلافه عند مرفيها تقدم (قوله والمعتمد الأول)

الوجه إسقاط الأحكام وليس هو في النسخة (قوله أخذا من قولهم الخ) استشكل ابن قاسم هذا الأخذ بأن قضية  
المأخوذ منه علم الاحتياج لثبوت المال لأنه إنما احتجج إليه في المأخوذ منه لأنه لا يثبت بشهادة الحسبة ، بخلافه  
في المأخوذ فإنه إقرارا والمال يثبت به (قوله لا لقطع) قال الشهاب ابن قاسم : قد يقال قضية هذا أن السرقة  
تثبت قبل الدعوى . وقد يشكل على الترتيب في قوله : أي ابن حجر الآتي ثم ثبوت السرقة بشروطها . وقد يجاب  
بأن هذا تخصيص للترتيب المذكور أو بأنه يتضمن ثبوت السرقة أيضا فليتأمل اه . لكن قد يقال إن الجواب الثاني  
لا يتأتى مع قوله دعوى المالك أو وليه أو وكيله (قوله والطريق الثاني الخ) أهمل ذكر القول الثاني من الطريق  
الحاكمية التي اختارها في المتن ، وعبرة الحلل عقب المتن وفي قول لا كالمال والطريق الثاني الخ

وقضية تخصيهم الجواز بالقاضي حرمة على غيره ، والأوجه جوازه لامتناع التلقين على الحاكم دون غيره ( أن يعرض له ) حيث كان جاهلا وجوب الحد وهو ملغور كما في العزيز ، ولعله جرى على الغائب إذ العالم قد تطرأ له دهشة فلا فرق كما قاله البلقيني ( بالرجوع ) عن الإقرار وإن كان عالما بجوازه فيقول لتلك قبلت فاعلمت أنه قد تضرع من غير حرز غصبت انتهيت لم تعلم أن ما شرهته مسكر ، لأنه صلى الله عليه وسلم عرض به لما عزم وقال لمن أقر عنده بالسرقة ما إحتالك سرقت ، قال بلى ، فأعاد عليه مرتين أو ثلاثا فأمر به فقطع . والثاني لا يعرض له . والثالث يعرض له إن جهل أن له الرجوع ، فإن علم فلا ، وأفهم قوله بالرجوع أنه لا يعرض له بالإنكار أي مالم يحش أن ذلك يحمله على إنكار المال أيضا فيما يظهر ، وأنه يمتنع التعريض إذا ثبت بالبيئة ، وقوله قد يفيد أن حق الأدنى لا يحمل التعريض بالرجوع عنه وإن لم يفد الرجوع فيه شيئا ، ويوجه بأن فيه حلا على محرم فهو كمتعاطي العقد الفاسد ( ولا يقول ) له ( أرجع ) عنه أو أجدده قطعا فيأثم به لأنه أمر بالكذب ، وله أن يعرض للشهود بالتوقف في حده تعالى إن رأى المصلحة في السر وإلا فلا ، وعلم منه أنه لا يجوز له التعريض ولا لم التوقف عند ترتيب مقسدة على ذلك من ضياع المروق أو حد للغير ( ولو أقر بلا دعوى ) أو بعد دعوى من وكيل الغائب فحملت وكالته ذلك ولم يشعر المالك بها أو شهد بها حسبة ( أنه سرق مال زيد الغائب ) أو الصبي أو المجنون والحق بذلك السفه ( لم يقطع في الحال ) بل يحبس و ( ينظر حضوره ) وكالته ومطالبته ( في الأصح ) لأنه ربما يقر له به بالإباحة أو المالك فإنه يسقط القطع وإن كذبه كما مر ، أما بعد دعوى الموكل فلا انتظار لعدم احتمال الإباحة هنا . ونحو الصبي يمكن أن يملكه عقب البلوغ والرشد وقيل الرغ إلى الحاكم فيسقط القطع أيضا . ولا يشكل حبسه هنا بعلمه فيما لو أقر بما لا غائب لأن له المطالبة بالقطع في الجملة لا بما لا غائب ، ومن ثم لو مات عن نحو طفل حبس لأنه له بل عليه المطالبة بهيئته ( أو أقر ) أنه أكره أمة غائب على الزنى ( أو زنى بها ) حد

أي الجواز ( قوله والأوجه جوازه ) أي من الغير ( قوله فلا فرق ) أي بين العالم والجاهل ( قوله مالم يحش ) متصلة بقول المصنف بالرجوع فكان الأولى ذكرها قبل قوله وأفهم ، وعجاجة حجج : وأفهم قوله أقر أن له قبل الإقرار ولا بينة حله بالتعريض على الإنكار : أي مالم يحش أن ذلك الخ ( قوله لا يحمل التعريض ) أي وإن كان رجوعه لا يقبل ( قوله فيأثم به ) ومثل القاضي غيره ( قوله لأنه أمر بالكذب ) إن رجع المتن أيضا كما هو ظاهر دل على تضمن الرجوع الكذب فيخالف ما تقدم من الفرق بين التعريض بالرجوع والتعريض بالإقرار ، وأن في الثاني حلا على الكذب وتسليم ذلك في الجواب مع الاعتذار عنه ، إلا أن يجاب بالفرق بين الحمل على الكذب والأمر به فليحرمه سم على حجج ( قوله أو حد للغير ) ومثله بالأولى مالم يخاف على نفسه أو ماله كما هو معلوم ( قوله حملت وكالته ذلك ) أي الدعوى كأن وكله فيما يتعلق بالدعوى ( قوله أو المالك ) هذا التعليل لا يأتي في الصبي والمجنون والسفيه لكنه سيأتي أنه قد يبلغ الصبي الخ فيأتي نظيره في المجنون والسفيه ( قوله وإن كذبه ) أي كذب المقر المالك ( قوله أما بعد دعوى الموكل فلا انتظار ) أي بأن ادعى مثلا ثم سافر وأقر المدعى عليه بعد سفر المدعى ( قوله لأن له المطالبة ) أي الحاكم ( وقوله ومن ثم لو مات أي المالك ،

( قوله دون غيره ) أي فهو أولى بالجوار ( قوله وأفهم قوله للرجوع أنه لا يعرض له بالإقرار ) صوابه ما في التحفة ونصه : وقوله أي وأفهم قول المتن أقر أن له قبل الإقرار ولا بينة حله بالتعريض على الإنكار : أي مالم يحش الخ ولعل صورة إنكار السرقة دون المال كأن يقر به ويدعى أنه أنهه بشبهة أو نحو ذلك ( قوله ومن ثم لو مات )



في الحال في الأصح) لعدم توقعه على طلب ولأنه لا يباح بالإباحة ، ومن ثم توقف المهر على حضوره لسقوطه بالإسقاط واحتمال كونها وقتت غير موثرة لضعف الشبهة فيه ، ولهذا جرى في باب الوقف على حده بوطء الموقوفة عليه أو أنه نذر له بها كذلك لندوته ، والثاني يتنظر حضوره للاحتيال المار (ويثبت) القطع (بشهادة رجلين) كسائر العقوبات غير الزني (فلو شهد رجل وامرأتان) بعد دعوى المالك أو نائبه أو رجل وحلف معه (ثبت المال ولا قطع) كما لو ثبت بذلك النصب المعلق به مطلق أو عتق دونهما حيث تقدم التعليق على الثبوت وإلا وقما كما مر نظيره في الصوم ، بخلاف ما لو شهدوا قبل الدعوى فإنه لا يثبت شيء إذ لا تقبل شهادة الحسبة في المال كما مر (ويشترط ذكر الشاهد) هو قلجس أي كل من شاهديه (لشروط السرقة) المارة إذ قد يظنان ماليس بسرقة سرقة فيمتان المسروق متوالمسروق وإن لم يذكر أنه نصاب لأن النظر فيه وفي قيمته للحاكم بهما أو بغيرهما ، ولا أنه ملك لغير السارق بل للمالك إثباته بغيرهما وكونها من حرز بضمينه أو وصفه ويقولان لا تعلم فيه شية ، وغير ذلك كاتفاق الشاهدين ، ويشير إلى السارق إن حضر وإلا ذكر اسمه ونسبه ، وما استشكل به من أن البينة لا تسمع على غائب في حده تعالى يمكن تصويره بغائب متميز أو متوار بعد الدعوى عليه (ولو اختلف شاهدان) فيما بينهما (كقوله) أي أحدهما (سرق) هذا العين أو ثوبا أبيض (بكرة) قول (الآخر) سرقتها أو ثوبا أسود (عشية فباطلة) لثنتاني فلا يترتب عليها قطع نعم للمالك الحلف مع أحدهما ومع كل منهما إن وافق شهادة كل دعواه وأخذ المال ، ولو شهد واحد بكبش والآخر بكبشين ثبت واحد وقطع إن بلغ نصابا ، وله الحلف مع شاهد الزيادة وأخذها ، أو اثنتان أنه سرق هذه بكرة وآخرا أن سرقتها عشية تبارضتا ولم يحكم بواحدة منهما ، فإن لم يتواردا على شيء واحد ثبتا وقطعا إذ لا تمارض (وعلى السارق رد ماسرق) وإن قطع لغيره ، على اليد ما أخطت حتى تؤديه ، ولأن القطع حقه تعالى والفهم حتى الآدى فلم يسقط أحدهما الآخر

وقوله حيس : أي المقر ، وقوله لأن له : أي الحاكم (قوله أو أنه نذر له بها كذلك) أي غير موثر (قوله لندوته) أفاد أنه إذا وطئ الأمة المنلور له بها وهي بيد النافر لا يحدّده ظاهر لأنه ملكها بالنذر (قوله للاحتيال المار) أي في توجيه الأصح من قوله لأنه ربما يقرّ له البغ (قوله ولا أنه ملك لغير السارق) أي ولا يجب عليها أن يبين أنه البغ (قوله ويقولان لا تعلم) من جملة الشروط المعتبر ذكرها (قوله ومع كل منهما) أي بينا واحدة على ما يفهم من هذه العبارة (قوله إن وافق شهادة كل دعواه) أي كان ادعى بعين فشهد أحدهما أنه سرقتها بكرة والآخر عشية فيحلف مع كل منهما ، بمعنى أنه إن شاء حلف أنه سرقتها بكرة وإن شاء حلف أنه سرقتها عشية ، فإن وافقت دعواه شهادة أحدهما دون الآخر حلف مع من وافقت شهادة أحدهما والآخر بأنه سرق ثوبا أسود فيحلف مع الأول لموافقة شهادته دعواه (قوله ولم يحكم بواحدة منهما) وإن كرر عدد إحداهما لأن الكثرة ليست مرجحة (قوله وعلى السارق رد ماسرق) أي وأجرته مئة وضع يده ، وقد يؤخذ من قوله الآتي كنفاه اه سم

أي الغالب (قوله يمكن تصويره) يعني السماع (قوله هذه العين أو ثوبا أبيض) عبارة التحفة مع المتن سرق هذه العين أو ثوبا أبيض أو بكرة ، وقول الآخر سرق هذا مشيرا لأخرى أو ثوبا أسود أو عشية فباطلة انتهت ، فراه تصوير الاختلاف في العين وفي الوصف وفي الزمن ، وما صنعه الشارح وإن كان صحيحا إلا أنه فاته هذا الغرض ، ويلزم عليه أنه لا موقع لقوله أبيض وأسود بعد ذكر العين لأن الاختلاف في الزمن كاف (قوله ومع كل منهما) توقف ابن قاسم في هذا ، ونقل عليه عبارة الروض ونصها : وإن شهد واحد بثوب أبيض وآخر بأسود

ومن ثم لم يسقط الضمان والقطع عنه برده المال للحرز (فإن تلف ضمنه) كتافه من مثل في المثل وأقصى قيمة في المتقوم (وتقطع يمينه) أى السارق الذى له أربع إذ هو الذى يتأق فيه الترتيب الآتى بالإجماع وإن كانت سلام حيث أمن نرف الدم ولأن البطش بها أقوى فكانت البدامة بها أرفع، وإنما لم يقطع ذكر الزانى لأنه ليس له مثله وبه يفوت النسل المطلوب بقاءه، وقاطعها في غير القرن هو أو نائبه، فلو فوضه للسارق لم يقع الموقع (فإن سرق ثانيا بعد قطعها) واندمال القطع الأول وفارق توالى القطع في الحرابة لأيهما ثم حد واحد (فرجله اليسرى) هى التى تقطع (و) إن سرق (ثالثا) قطعت (يده اليسرى و) إن سرق (رابعا) قطعت (رجله اليمنى) لخبر الشافعى بذلك وله شواهد، وصح ما ذكر في الثالثة عن أبى بكر وعمر رضى الله عنهما من غير مخالف، وحكمة قطع اليد والرجل أنهما آلة السرقة بالأخذ والنقل وقطع ما ذكر في الثالثة والرابعة أن السرقة مرتين تعدل الحرابة شرعا وهما يقطعان في مرة منها كما يأتى، أما قبل قطعها فسيأتى ومعه في العضو الأصل، فلو كان له يدان مثلا وعلمت الأصلية قطعت دون الزائدة، وإلا اكتفى بقطع إحداها ولا يقطعان بسرقة واحدة، فإن لم تكن له إلا

على حج (قوله برده المال للحرز) أى ولو لم تثبت السرقة إلا بعد الردة، وقد يخرج قوله برده الخ ماله أخذه المالك قبل الرض للقاضى كأن رماه السارق خارج الحرز فأخذه المالك فلا قطع لتعلم طلب المال، والفرق أنه لا يبرأ برده للحرز قبل وضع المالك يده عليه (قوله حيث أمن نرف الدم) أى فإن لم يؤمن نرف الدم قطعت رجله اليسرى، بخلاف ما سبأى آخر الباب أنه لو شلت بعد السرقة ولم يؤمن نرف الدم فإن القطع يسقط لأنه بالسرقة تعلق بعينها، فإذا تعلم قطعها سقط بخلافهنا، فإن الشلل موجود ابتداء، فإذا تعلم قطعها لم يتعلق القطع بها بل بما بعدها مراه سم على حج (قوله وقاطعها في غير القرن) أى من حرّ وبعضى ومكاتب، أما القرن فقاطعها السيد والإمام (قوله فلو فوضه) أى الإمام أو نائبه (قوله للسارق) وخرج بالسارق ماله فوضه للمسروق منه فيقع الموقع وإن امتنع التوفىض له فحاشا أن يردّ عليه الآلة فيؤدى إلى إهلاكه، وخرج بفوضه إليه ماله ففعله بلا إذن من الإمام أو نائبه فلا يقع حدا وإن امتنع القطع لفوات المحل (قوله لم يقع الموقع) في الروض في باب استيفاء القصاص قبيل الطرف الثانى مانعه: ولو أذن الإمام للسارق: أى في قطع يده فقطع يده جاز ويغزى اه قال في شرحه وما ذكره كأصله من الجواز ناقضه في أول الباب الثانى من أبواب الوكالة اه سم على حج: أى فى الوكالة هو للمتعهد. وكتب أيضا حفظه الله: قوله لم يقع الموقع: أى ويكون كالسقوط بآفة وسيأتى ما فيه ومنه سقوط القطع وعليه فيشكل الفرق بين القولين بوقوع الموقع وعدمه لأن كلا منهما يسقط القطع، إلا أن يقال: إذا قلنا بوقوع الموقع كان قطعها حدا جابرا للسرقة من حيث حق الله تعالى، وحيث قلنا لا يقع الموقع لم يكن سقوطها حدا لكنه تعدل الحد لفوات محله فلا يكون سقوطها جابرا للسرقة وإن اشتركت الصورتان في عدم لزوم شيء للسارق بعد (قوله واندمال القطع الأول) أى فلو والى بينهما فمات المقطوع بسبب ذلك فلا ضمان أخذا بما تقدم في المحلوه

فله أن يخلف مع أحدهما، وله أن يدعى الآخر ويخلف مع شاهده واستحقهما (قوله واندمال القطع) كان ينبغي التعبير بغير هذا لأنه يرمى أنه لا تقطع رجله اليسرى إلا إن سرق بعد قطع اليمنى واندمالها، بخلاف ماله سرق بعد القطع وقبل الاندمال (قوله وقطع ما ذكر بالثالثة) لعله بالثانية فليأمل (قوله بسرقة واحدة) أنهم أن

زائدة قطعت وإن فقدت أصابعها ، وتعرف الزائدة بنحو نقص أصبع وضبط بطش وفحش قصر ( وبعد ذلك )  
 أى قطع الأربع إذا سرق أو سرق أولاً ولا أربع له ( يزور ) لعدم ورود شيء فيه وغير قطعه منكر وبتقدير صحته  
 يكون منسوخاً أو محمولاً على قتله بزنى أو استحلال ، أما إذا لم يكن له إلا بعض الأربع فيقطع فى الأولى ما يقطع  
 فى الثانية بل الرابعة بأن لم يكن له إلا رجل يمينى ، لأنه لما لم يوجد ما قبلها تعلق الحق بها ( ويغمس ) ندبا ( محل  
 قطعه بزيت ) خص كأنه لكونه أبلغ ( أو دهن ) آخر ( مغلى ) يغم الملع وضع اللام لصحة الأمر به ، ولأنه يسد  
 أفواه العروق فينجس الدم ونجسه الماوردى بالحضرى ، أما البلوى فيجسم بالنار لأنه عاينهم فدل على اعتبار  
 عادة تلك الناحية ثم ( قيل هو ) أى الجسم ( تنمة للحد ) فيلزم الإمام فعله هنا لا فى القود لأن فيه مزيد لإلام يحمل  
 المقطوع على تركه ، ( والأصح أنه حق للمقطوع ) لأنه تلو يدغم به الهلاك بسبب نزف الدم ، ومن ثم لم يغير  
 على فعله ( فوئته عليه ) هنا وكذا على الأول ما لم يحصله الإمام من بيت المال كأجرة الجلاء ( وللإمام إجماله )  
 ما لم يفض تركه لخلفه لتعلم فعله من المقطوع بنحو إجماع كما بحثه البلقينى ، وجزم به الزركشى وهو ظاهر ،  
 وعليه لو تركه الإمام لزم كل من علم به وله قدرة على ذلك فعله به كالأيمن ( وتقطع اليد من كوخ ) للأكبرج ولأن  
 الاختيار على الكف وللا وجبت فيه الدية ( و ) تقطع ( الرجل من مفصل القدم ) وهو الكعب كما فعله عمر ( ومن  
 سرق مرارا بلا قطع ) لم يلزمه سوى حد واحد وإنما ( كفت يمينه ) عن الكل لاحتداد السبب فتناخلت لوجود  
 الحكمة وهى الزجر ، وكذا لو زنى بكراً أو شرب مرارا وإنما تعددت فدية تحويله ليس المحرم لأن فيها حداً للادى  
 باعتبار غالب مصرفها ولا كذلك هنا ، ولو سرق بعد قطع اليمنى مرارا كنى قطع الرجل عن الكل ، وهكذا على  
 قياس ما تقر ، ويكنى قطع العضو المتوجه لقطعه من يد أو غيرها ( وإن نقصت أربع أصابع قلت ) أخذنا بما قاله  
 الرافعى فى الشرح ( وكذا ) تجزئ ( لو ذهب الخمس ) الأصابع منها ( فى الأصح ) والله أعلم ( لإطلاق اسم اليد  
 عليها حينئذ مع وجود الزجر بما حصل له من الإيلام والتكثير وإن سقط بعض كفها أيضاً ( وتقطع يد ) أو رجل  
 ( زائدة أصبعاً ) ما أكثر ( فى الأصح ) لشمول اسم اليد لها ، وفارق القود بأن المقصود منه المساواة والثانى لأجل  
 يعدل إلى الرجل ( ولو سرق فسقطت يمينه بأقة ) أو قود أو ظلماً أو شلت وخشى من قطعها نزف الدم ( سقط  
 القسط ) ولم تقطع الرجل لتعلق الحق بعينها فسقط بفواتها ( أو ) سقطت ( يساره ) بذلك مع بقاء يمينه ( فلا )

( قوله وبعد ذلك يزور ) فى الباب يزور ويغسب حتى يموت ، وظاهر المتن أنه لا يغسب ( قوله ونجسه الماوردى  
 بالحضرى ) ضعيف ( قوله لزم كل من علم به ) أى فإن لم يفعل أثم ولا ضمان عليه ولا على الإمام أيضاً ( قوله لم  
 يلزمه سوى حد واحد ) أى وإن علمت السرقة الأولى والثانية ولم يقطع ( قوله وإنما تعددت ) أى كأن لبس أولاً  
 ثم بعد نزع الثوب أو العمامة أعاد اللبس ثانياً ( قوله ولو سرق فسقطت يمينه بأقة ) أنهم أنها لو فقدت قبل

الثانية تقطع بسرقة ثانية وقد شمله ما بعده وصرح به الزياى ( قوله منكر ) عبارة شرح الروض . وقال ابن  
 عبد البر : منكر لا أصل له انتهى . وهى قد تفيد أنه ليس المراد بالمنكر المصطلح عليه عند أئمة الحديث وهو  
 الذى انفرد به غير الثقة ، بل المراد أنه موضوع لكن قول الشارح بعد وبتقدير صحته ولم يقل وبتقدير ثبوته قد يفيد  
 أن المراد المنكر بالمعنى المصطلح عليه ( قوله ندبا ) يعنى بناء على خصوص الأصح الآتى دون مقابله الآتى أيضاً .

يسقط القطع (على المذهب) لبقاء عمل القطع ، وقيل يسقط في قول ، ولو أخرج السارق الجلود يساره فقطعهما فإن قال المخرج ظنتها اليمين أو أنها تجزئ أجزاءه ، وإلا فلا لأن العبارة في الأحكام بقصد النافع ، وحله طريقة يرمى إلى ترجيحها كلام الروضة ، ومصحها الرافعي في آخر باب استيفاء القصاص والمصنف في تصحيحه ، ومصحها الأسنوي وإن حكى في الروضة طريقة أخرى أنه يسأل الجلود ، فإن قال ظنتها اليمين أو أنها تجزئ عنها وحلف لزمته الدية وأجزأته ، أو علمتها اليسار وأنها لا تجزئ لزمه القصاص إن لم يقصد المخرج بدلا عن اليمين أو لإباحتها ولم تجزه ، وجزم به ابن المقرئ .

---

السرقه تعلق الحق باليسرى فقطع ويشمله قول الشارح السابق ، أما إذا لم يكن له إلا بعض الأرباع النخ (قوله فإن قال المخرج ظنتها اليمين النخ) معتمد : أى ولا شيء على الجلود في الحالين .

---

ثم الجزء السابع ويليه الجزء الثامن ، وأوله : باب قاطع الطريق

## فهرس

### الجزء السابع

من نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج وحواشيا

| صفحة  | صفحة  |
|---|---|
| ٩٩ أظهر الأحوال اعتبار اليسار مبرقت الأداء  | ٣ فصل في بيان الطلاق السنّي والبدعيّ          |
| الكفارة                                     | ٦ من طلق بدميّا من له الرجعة                  |
| ١٠٣ كتاب العان                              | ١١ فصل في تعليق الطلاق بالأزمة ونحوها         |
| ١١١ فصل في بيان حكم قلف الزوج ونهى الولد    | ١٨ أدوات التعليق لانتقضىن فوراً إن علق بإثبات |
| جوازا ووجوبا                                | في غير خلق                                    |
| ١١٣ فصل في كيفية العان وشروطه وثمراته       | ٢٥ فصل في أنواع من التعليق بالحمل والولادة    |
| ١٢٣ فصل في المقصود الأصل من العان           | والحيض وغيرها                                 |
| ١٢٦ كتاب العدد                              | ٣٨ فصل في الإشارة إلى العدد وأنواع من التعليق |
| ١٣٤ فصل في العدة بوضع الحمل                 | ٤٣ فصل في أنواع أخرى من التعليق               |
| ١٤٠ فصل في تدخل العدّتين                    | ٥٧ كتاب الرجعة                                |
| ١٤٣ فصل في حكم معاشرته المأقوق للمعتدة      | ٦٣ لو وطئ الزوج رجعيته واستأنف الأكرام من     |
| ١٤٥ فصل في الضرب الثاني من الضربين السابقين | وقت الوطء واجب فيما كان بقي                   |
| أول الباب                                   | ٦٨ كتاب الإيلاء                               |
| ١٥٣ فصل في سكّى المعتدة وملازمتها مسكن      | ٧٧ فصل في أحكام الإيلاء من ضرب مدة وما        |
| لراقها                                      | ينفرض عليها                                   |
| ١٦٣ باب الاستبراء                           | ٨١ كتاب الظهار                                |
| ١٧٢ كتاب الرضاع                             | ٨٦ فصل فيما يترتب على الظهار من حرمة نحو وطء  |
| ١٧٩ فصل في حكم الرضاع الطارئ على النكاح     | ولزوم كفارة وغير ذلك                          |
| محرماً وغرمًا                               | ٩٠ كتاب الكفارة                               |

| صفحة | مصحف   |
|------|--|
| ١٨٢  | فصل في الإقرار والشهادة بالرضاع والاختلاف فيه                        |
| ١٨٧  | كتاب النفقات وما يذكر معها   |
| ٢٠٢  | فصل في موجب المأوى ومسقطاتها   |
| ٢١٢  | فصل في حكم الإحصار بمؤن الزوجة                                       |
| ٢١٨  | فصل في مؤن الأقارب   |
| ٢٢٥  | فصل في الحضنة  |
| ٢٣٥  | فصل في مؤنة المالك وتربيعها  |
| ٢٤٥  | كتاب الجراح  |
| ٢٦٢  | فصل في اجتماع مباشرين  |
| ٢٦٤  | فصل في شروط القود  |
| ٢٧٨  | فصل في تغير حال المبروح بحرية أو عصمة أو إهدار أو بمقتدر للمضمون به  |
| ٢٨١  | فصل فيما يعتبر في قود الأطراف والجراحات والمأني مع ما يأتي           |
| ٢٨٧  | باب كيفية القصاص   |
| ٢٩٤  | فصل في اختلاف مستحق الدم والجاني                                     |
| ٢٩٨  | فصل في مستحق القود ومستوفيه وما يتعلق بهما                           |
| ٣٠٩  | فصل في موجب العمد وفي العفو  |
| ٣١٥  | كتاب الديات  |
| ٣٢١  | فصل في موجب مادون النفس من جرح ونحوه                                 |
| ٣٣٣  | فرع في موجب لزالة المنافع  |
| ٣٤٤  | فصل في الجنابة التي لا تقدير لأرضها والجنابة على الرقيق              |
| ٣٤٨  | باب موجبات الدية   |
| ٣٦٢  | فصل في الاصطدام ونحوه مما يوجب الاشتراك في الضمان وما يذكر مع ذلك    |
| ٣٦٩  | فصل في العاقلة ، وكيفية تأجيل ما تحمله                               |
| ٣٧٦  | فصل في جنابة الرقيق  |
| ٣٧٩  | فصل في الغرة   |
| ٣٨٤  | فصل في كفارة القتل   |
| ٣٨٧  | كتاب دعوى الدم   |
| ٣٩٧  | فصل فيما يثبت به موجب القود وموجب المال بسبب الجنابة من إقرار وشهادة |
| ٤٠٢  | كتاب البغاة  |
| ٤٠٩  | فصل في شروط الإمام الأعظم ، وبيان طرق الإمامة                        |
| ٤١٣  | كتاب الردة   |
| ٤٢٢  | كتاب الزنى   |
| ٤٢٦  | يحد في مستأجرة للزنى   |
| ٤٢٧  | شروط حد الزاني   |
| ٤٢٨  | حد الزاني غير المحصن   |
| ٤٢٩  | حد العبد   |
| ٤٣٢  | من يستحب حضوره وقت إقامة الحد  |
| ٤٣٥  | كتاب حد القذف  |
| ٤٣٩  | كتاب قطع السرقة  |
|      | شروط وجوب القطع في المروق  |
| ٤٤٢  | ما يسقط به الحد الثابت بالينة  |
| ٤٤٦  | المذهب قطع السارق إذا مرق باب المسجد وجذعه                           |
| ٤٤٨  | شروط الملاحظ قدرته هل منع سارق بقوة أو استافاته                      |

| مصحف  | مصحف                                      |
|---|---|
| ٤٦٢ فصل في شروط السارق الذي يقطع              | ٤٥٤ الكفن في قبر بيت حمز                  |
| ٤٦٣ من أقر بقوة لله تعالى فالصحيح أن للقاضي   | ٤٥٥ فصل في فروع متعلقة بالسرقة            |
| أن يعرض له بالرجوع                            | ٤٥٦ لو غصب حمزا لم يقطع مالكة في الأصح    |
| ٤٦٥ يشترط ذكر الشاهد لشروط السرقة             | ٤٥٧ لو تقب في ليلة وعاد في أخرى فسرقت قطع |
| ٤٦٧ من سرق مرارا بلا قطع لم يلزمه سوى حد واحد | في الأصح                                  |
|   | ٤٥٨ مالا يقطع به السارق                   |

طبع على مطابع  
وزارة المعارف، الرياض العربية









